

الجزء الثالث

من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين
التفتازانى لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالجريد فى علم المعانى والبيان والبديع
رحم الله الجميع وأسكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصلب
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما
بجدول * وبالهامش الشرح مع بعض تقاريرات مهمة
معزوة للعلامة الانبأى أيضا رحمه الله

﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير الشمس الانبأى ﴾
(وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله)

﴿ مبيعه بمحل ﴾

(حضرة احمد افندى على حسين)
(تاجر ارز بالسكة)



مطبعة السعادة بجوار محافضة مصر
(سنة ١٣٣١ هجرية)

الجزء الثالث

من تقرير الشمس الانبائي على شرح سعد الدين
التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة
بالتجريد في علم المعاني والبيان والبيدع
رحم الله الجميع وألكنهم برحمته
من دار كرامته المحل
الأعلى الرفيع
آمين

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعنا التقرير والحاشية المذكورين بالصاب
وجعلنا الحاشية بأعلى الصحيفة والتقرير بأسفلها مفصولا بينهما
بجدول * وبالحاشش الشرح مع بعض تقاريرات مهمة
معزوة للعلامة الانبائي أيضا رحمه الله

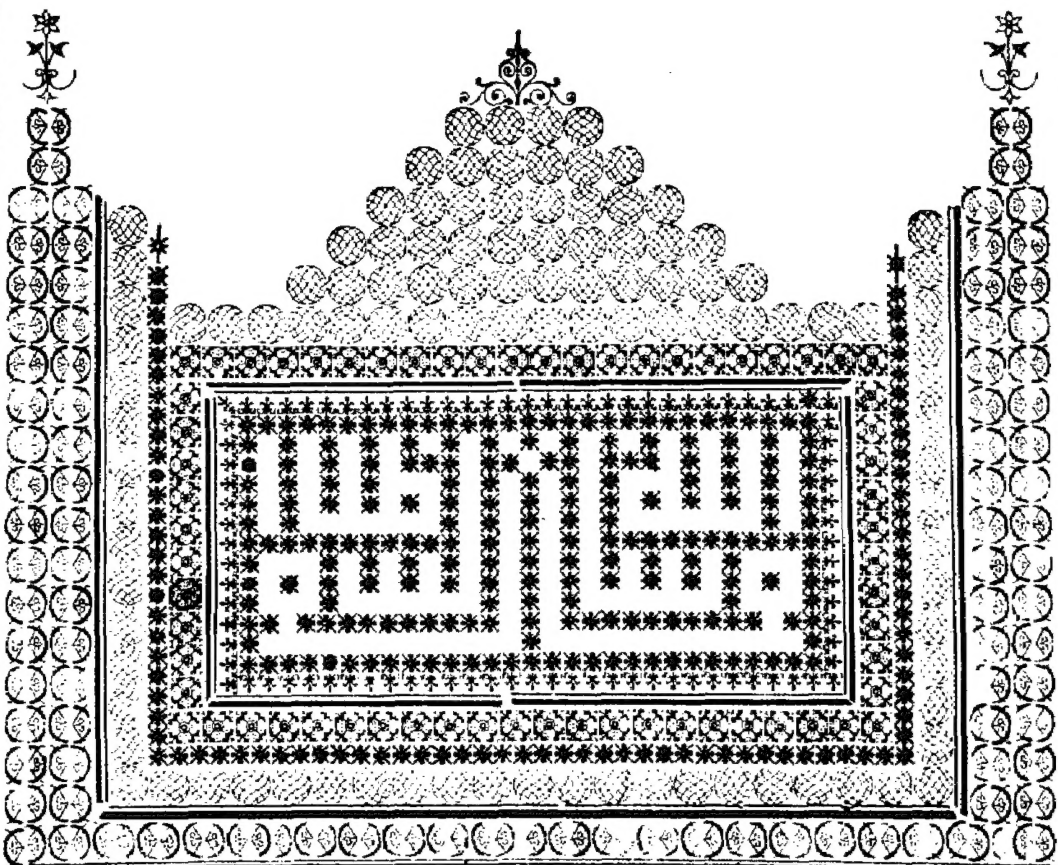
﴿ طبع على نفقة نجل مؤلف التقرير بالشمس الانبائي ﴾
(وحقوق الطبع محفوظة له حفظه الله)

﴿ مبيعه بمحل ﴾

(حضرة احمد افندي علي حسين)
(ناير أوزبالسكة الجديدة بمصر)



منطقة السعادة بحوار محافظة مصر
(سنة ١٣٣١ هجرية)



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

(قوله أحوال الخ) ذكر في هذا الباب ثلاثة مطالب الأول نكات حذف المفعول به الثاني تقديمه على الفعل الثالث تقديم بعض معمولات الفعل على بعض قال في الاطول والمراد جميع أحوال متعلقات الفعل لان وضع الباب لها الا أنه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي بما سبق في غيره هذا الباب لظهور جريانه فيه كانه عليه وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر البعض كما ذكره الشارح المحقق أي في مطوله وهم وكيف لا ولولم يكن المراد جميع

﴿أحوال متعلقات الفعل﴾

(قوله نكات حذف المفعول به) أي بعض نكاته فان النكات لا تنحصر وان انحصرت الأحوال (قوله الثاني تقديمه) أي بعض نكات تقديمه وكذا قوله الثالث تقديم الخ (قوله لان وضع الباب لها) أي لأحوال المتعلقات كلها فحق الجميع الذكر في هذا الباب الا أنه اقتصر الخ (قوله لظهور جريانه فيه) الضمير الاول للباقي والثاني لهذا الباب (قوله كانه عليه) أي المصنف بقوله والفطن اذا أتقن الخ (قوله أي في مطوله) أي حيث قال فيه بعد قول المصنف أحوال متعلقات الفعل مانصه قد سبقت اشارة اجمالية الى أن متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير

الأحوال لم ينحصر الفن في الأبواب الثمانية والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه
اجمالا كما وهمه الشارح إذ لم يذكر في السابق الحذف لتزليل المتعدي منزلة اللازم وكتب أيضا
قوله أحوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق وإن صح الفتح أيضا إذ المراد بها
معمولات الفعل والمتعارف أن المفعول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسره أن المتعلق
هو التشبث والمتشبه بالكسر هو المفعول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي فنرى (قوله
قد أشير) لم يقل قد صرح لانه لا يلزم من جريان الكثير في غيرها أن يجري في تلك المتعلقات
لصدق الغير بغيرها سم أي كمتعلقات اسم الفاعل والحاصل أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك
الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا (قوله ومهد لذلك) أي لذلك البعض أي لبعض ذلك
البعض لأن قول المصنف الفـعل مع المفعول إلى قوله لافادة وقوعه مطلقا نوطئة لبحث حذف
المفعول به المذكور في قوله فإذا لم يذكر الخ (قوله الفـعل مع المفعول كالفـعل مع الفاعل)
الظرف مفعول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على
التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مرادها مجرد المصاحبة فإنها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح
به الشريف في حواشي المفتاح وإن كان الشائع دخولها على المتبوع فنرى أو يقال أشار إلى
أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البليغ وفي الأطول التركيب من قبيل زيد
قائما كعمرو وقاعدا وفي مثله يتقدم الحال على العامل المعنوي فقوله مع المفعول حال من الضمير في
قوله كالفعل والعامل فيه الكافي لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل حال من الفعل والعامل

قد أشير في التنبيه إلى أن
كثيرا من الاعتبارات
السابقة يجري في متعلقات
الفعل لكن ذكر في
هذا الباب تفصيل بعض
من ذلك لاختصاصه بمزيد
بحث عنه ومهد لذلك
مقدمة فقال (الفعل

من الأحوال المذكورة في البابين لكنه أراد أن يشير إلى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع
غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب وأراد بالأحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على
الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل الخ وقد قال ههنا مثل
ذلك (قوله في الأبواب الثمانية) أي التي ذكرها المصنف مع أن المقصود كان تقديم في الخطبة
انحصاره فيها (قوله كما وهمه الشارح) أي فإن ظاهر كلام الشارح أن المذكور في هذا الباب
هو بعض ما أشير إليه اجمالا في قوله كثير مما ذكر الخ مع أنه ذكر في هذا الباب غير هذا
البعض وهو الحذف لتزليل المتعدي منزلة اللازم فإنه لم يذكره في باب المسند إليه والمسند
(قوله إذ لم يذكر الخ) لومثل بغير ذلك مما لم يتقدم مثله كحذفه لانه أراد ذكره ثانيا على وجه
الخ لكان أولى فإنه ربما ادعى أن الحذف لتزليل من جملة التمهيد للمقصود وأن المقصود وقوله
ثم الحذف أما اللبيان الخ وربما يؤيد ذلك أنه لم يسقه مساق ذكر الخصوصيات (قوله المحققون
على كسر اللام الخ) في عبد الحكيم قوله متعلقات الفعل بفتح اللام نظرا إلى أن الحدث
يتعلق بها وبكسر اللام نظرا إلى أن الفعل عامل فيها كما يقال الجار والمجرور متعلق بكذا
(قوله اللذين كل منهما) قيد للفعل فأدبهذا الوصف وجه كونهما تابعين وفي عبد الحكيم
أن الفعل أصل في الذكر والفاعل والمفعول تابعان له فيذكران بعده كما أن مدلول كل منهما
أصل ومدلول الفعل تابع له ولذا قال المصنف الفـعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل اه قال
معاوية وفيه أن الكلام في الذكر أو في الاعتبار الذهني لافي نفس المدلول (قوله وفي الأطول
الخ) حاصله أن الفعل مبتدأ ومع المفعول حال من ضمير الخبر الذي هو قوله كالفعل ومع

(قوله فإنه ربما ادعى أن
الحذف الخ) بل جزم
بعضهم بأن الحذف لتزليل
المتعدي منزلة اللازم
من المقدمة الممهدة وبأن
قوله ثم الحذف هو أول
المقصود بالترجمة اه

فيه معنى الفعل أيضا أعنى الكاف اه فالعامل في الحالين حرف التشبيه (قوله مع المفعول)
 أى المفعول به بدليل قول الشارح فن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدي منزلة
 اللازم لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من
 ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لكن خص
 البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولاكثر حذفه كثرة شائعة وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة يس
 (قوله من ذكره معه) المراد بذكره معه أعم من الذكر لفظا أو تقديرا أطول (قوله أى ذكر
 الخ) الوجه الأول جار على الشائع من دخول مع على المتبوع بخلاف الوجه الثانى ووجهه الموافقة
 لقول المصنف الفعل مع المفعول الخ وما شئ عليه الشارح هنا من احتمال الوجهين وصحتهما هو
 المتجه دون ما شئ عليه فى المطول من رد الوجه الثانى وقد وافق صاحب الأطول على ما هنا وزيف
 ما رده الوجه الثانى (قوله افادة تلبسه به) نفيا أو اثباتا أطول فدخل ما ضرب زيد وما
 ضربت زيدا (قوله أى تلبس الفعل بكل منهما) فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر
 كل منهما مع الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالظاهر أن يقول أى تلبس الفعل بما ذكر معه
 والمقصود واضح فترى (قوله فن جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم الى
 ما يقع منه الفعل وما يقوم به لان الكلام فى الفعل المتعدي الى المفعول به (قوله وأما بالمفعول فن
 جهة وقوعه عليه) ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان
 سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من
 جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك مطول وانما خص البحث بحذف المفعول به
 لقربه من الفاعل وأيضا يكثر الحذف فيه كثرة شائعة وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات
 فتعلم بالمقايسة سم (قوله لا افادة وقوعه) نفيا أو اثباتا أطول وكتب أيضا قوله لا افادة
 وقوعه مطلقا عار عن الفائدة اذ كل أحد يعلم أنه مع ذكر شئ منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع
 فقط من غير تلبس بالفاعل أو المفعول أفاده فى الأطول (قوله اذ لو أريد ذلك ل قيل الخ) لا يقال

مع المفعول كالفعل مع
 الفاعل فى أن الغرض
 من ذكره معه (أى
 ذكر كل من الفاعل
 والمفعول مع الفعل أو
 ذكر الفعل مع كل
 منهما) افادة تلبسه به
 أى تلبس الفعل بكل
 منهما أما بالفاعل فن جهة
 وقوعه منه وأما بالمفعول
 فن جهة وقوعه عليه
 (لا افادة وقوعه مطلقا)
 أى ليس الغرض من
 ذكره معه افادة وقوع
 الفعل وثبوتونه فى نفسه من
 غير ارادة أن يعلم بمن وقع
 وعلى من وقع اذ لو أريد
 ذلك ل قيل وقع الضرب
 أو وجد أو ثبت من غير
 ذكر الفاعل أو المفعول
 لكونه عبثا

الفاعل حال من الفعل المجزوء بالكاف والعامل فى الحالين حرف التشبيه اذ المعنى الفعل شابه حال
 كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل (قوله ووجهه) أى الوجه الثانى
 (قوله فى العبارة مسامحة الخ) فى عبد الحكيم قوله أى تلبس الفعل بكل منهما والمعنى أن
 الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل أى واحد كان منهما تلبس الفعل بذلك الواحد أى واحد
 كان لان الضمير المفرد اذا كان راجعا الى المتعدد باعتبار كل واحد يكون المراد أى واحدا كل
 واحد على سبيل الشمول فلا اشتباه فى صحة هذه العبارة وان خفى على بعض الاذكياء وقالوا انها
 تفيد أن الغرض من ذكر كل منهما افادة تلبس الفعل مع كل منهما واذ لا يصح وهذا كما أورد
 على تعريف الترتيب بوضع كل شئ فى مرتبته اه وقوله لان الضمير المفرد النخ فيه أن مجرد كون
 المراد به حيثن أى واحدا كل واحد غير مؤدى الى المعنى الذى قاله بل المعنى عليه أن الغرض من
 ذكر أى واحد كان منهما تلبس الفعل بأى واحد كان ولا ينفى فساد فتدبر (قوله اذ ليس
 الغرض النخ) والا لكان الغرض من ذكر الفاعل وحده مثلا افادة التلبس بكل منهما وهو غير
 مستقيم (قوله عار عن الفائدة) أى قول المصنف لا افادة وقوعه مطلقا عار عن الفائدة ويدفع

ذكر الفاعل أو المفعول حينئذ غاية أنه يفيد زيادة على المقصود فإن ذكر الفعل معهم ما يفيد وقوعه الذي هو المقصود مع زيادة من وقع منه أو عليه فكيف يكون عبثا لأننا نقول هو عبث بالنسبة إلى البليغ لأن قضية البلاغة عدم الزيادة على الغرض المطلوب ولا يرد ما سيأتي في جواب قول الشارح لا يقال إفادة التعميم إلّا لأن الزيادة هناك لم تفهم من لفظ زائد على التركيب الذي هو بقدر المحتاج إليه بخلافه هنا سم (قوله فإذا لم يذكر) مفرع على قوله الفعل مع المفعول إلّا وكتب أيضا قوله فإذا لم يذكر المفعول به جعل الشارح ضمير يذكر رجعا للمفعول به لئلا يواحد من الفاعل والمفعول أو للفعل وضمير معه لواحد منهما مع أن ذلك مقتضى ما قبل لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض إلّا نعم لا يمنع قول المصنف المذكور إرجاع ضمير يذكر للفعل وضمير معه للمفعول به تأمل (قوله المتعدي) أخذه من كون الكلام في المفعول به وهو لا ينصبه إلا المتعدي (قوله أي من غير اعتبار عموم أو خصوص) فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم أو الخصوص في التنزيل

بأن هذا الكلام مسوق للتعليم خوطب به من يجهل الحكم اهـ شيخنا على أنه ليس الغرض منه إفادته بل أنه يلزم من قدر المفعول عند كون الغرض إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه أن الفعل مع المفعول لإفادته وقوع الفعل مطلقا لأن المقدر كالمذكور فافهم (قوله لم تفهم من لفظ زائد على التركيب إلّا) أي بل من التركيب الذي هو بقدر المحتاج إليه بواسطة كون المقام خطابيا لاستدلاليا كما سيأتي (قوله مع أن ذلك مقتضى ما قبل) أي لأن المقصود بيان حكم المفعول مع الفعل والفاعل معه أيضا وإن كان على سبيل الاستطراد والكاف في كلامه لمجرد إفادة المشاركة للقياس إذ المقادير هنا الحكم بالنسبة للفاعل لم يتقدم له (قوله فيه أنه لا مدخل لاعتبار العموم إلّا) عبارة عبد الحكيم قوله أي من غير اعتبار إلّا كذا في الإيضاح يعني أن ذكر المفعول قد يكون لقصد عموم الفعل نحو فلان يؤذى كل أحد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذى أباه وقد يكون لمجرد تعلقه بالمفعول من غير نظر إلى عموم الفعل وخصوصه وإن كان لازما نحو ضربت زيدا فإذا لم يكن شيء منها مقصود أنزل الفعل منزلة اللازم فاندفع ما قبل إن عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه لا مدخل له في التنزيل فإن مناطه عدم اعتبار تعلقه بالمفعول اهـ أي اندفع لأن المراد عموم وخصوصه بعموم مفعوله وخصوصه كإثباته أو أمر آخر من متعلقاته كيعطى كل إعطاء أو كل وقت وهذا الذي جرى عليه عبد الحكيم في حل كلام الشارح هو ظاهر كلامه حيث قال فضلا عن عموم وخصوصه فإن الظاهر أن المراد فيه العموم والخصوص المذكوران قبل ولا شك أن المراد بالعموم والخصوص في قوله فضلا إلّا العموم والخصوص بعموم المفعول وخصوصه وإلا فلا وجه لما يستفاد من قوله فضلا من أن عدم اعتبار العموم والخصوص أولى من عدم اعتبار التعلق بالمفعول لكن هذا الوجه لا يلائم ظاهر قول الشارح بعد لا يقال إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي إلّا فإن التعميم هناك ليس باعتبار عموم المفعول حتى يجيء الاشكال ويحتاج إلى الجواب الذي ذكره نعم يمكن أن يبنى الاشكال على مجرد اعتبار العموم في المقام الخطابي وعدم اعتبار العموم في موضوع المسألة من غير تدقيق نظر فأجاب عنه بما ذكره فيؤول جوابه بما يلائم ذلك فقوله فإن عدم كون الشيء معتبرا في الغرض أي من جهة وقوله لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام أي من جهة أخرى وقوله فالتميم مفاد أي من الفعل بواسطة كون

(فإذا لم يذكر) المفعول به (معه) أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله (فالغرض أن كان إثباته) أي إثبات ذلك الفعل (لفاعله أو نفيه عنه مطلقا) أي من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفرادها أو خصوص

بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم ع س وأقول وجه هذا مطابقة قول المصنف الآتي ثم إن كان المقام خطايا أفاد ذلك مع التعميم فانظر ما كتبناه بهامش ذلك اه سم والذي كتبه هو مانصه أفاد ذلك مع التعميم لا خفاء أنه إذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وأنه إنما يفيد العموم بمعونة المقام الخطابي وهذا يدل على أن المصنف أراد بالاطلاق في قوله السابق فالغرض إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه أيضا فذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق لهذا الدليل لأن تنزيل الفعل منزلة اللازم يتوقف على تفسيره الاطلاق بذلك فلا اعتراض عليه (قوله بأن يراد بعضها) تصور الاعتبار بخصوص المفهوم من عطف خصوص على عموم لالخصوص كما هو ظاهر (قوله لأن المقدركالذكر) بواسطة دلالة القرينة مطول (قوله فان قولنا) استدلال على فهم السامع ما ذكر سم (قوله يكون لبيان جنس الخ) نوقش بأنه لو كان المراد ذلك فلا حاجة للفاعل ع س سم ويجب أن ذكر الفاعل لكونه ضروريا لأنه أحد ركني الاسناد فلا مفر منه (قوله ويكون كلاما مع من أثبت

بأن يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه (نزل) الفعل المتعدي (منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدركالذكر) في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فان قولنا فلان يعطى الدنانير يكون لبيان جنس ما يتناول الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت

المقام خطايا وقوله غير مقصود أي من عموم المفعول لعدم المفعول أصلا لكن لا يخفى بعد هذا التأويل جدا من ظاهر كلامه فالمناسب لكلام الشارح أن العموم والخصوص في قوله فضلا الخ غير العموم والخصوص فيما قبله حتى يحىء قوله لا يقال افادة التعميم الخ فافهم (قوله بل يجوز أن يقصد التعميم الخ) هذا يفيد أن قوله من غير اعتبار الخ اعتبار العدم وليس كذلك إذا مراد به من غير اشتراط اعتبار الخ أعم من أن يوجد هذا الاعتبار أم لا كما يفيد ذلك جواب سم بعدوان كان المراد من قوله بعد ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه اعتبار العدم كالا يخفى وعلى ما سبق عن عبد الحكيم فالمراد اعتبار العدم فيهما وهو الظاهر فتدبر (قوله لا خفاء أنه إذا لم يكن الخ) محصله أنه إنما أتى بما ذكر في التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الآتي ثم إذا كان المقام خطايا لا لاجل توقف التنزيل على ما ذكر من عدم اعتبار العموم والخصوص في الفعل وبيان ذلك أن المصنف أفاد فيما يأتي أنه إذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل الحقيقة دون العموم وإذا كان خطايا أفاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطابي فتفصيله الفعل فيما يأتي إلى افادة العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لأن تفصيل الفعل بما ذكر إنما يتأتى في الفعل المطلق عن التقييد بأحد هما فذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق وإن كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك ويحتمل أن محصله أن ما يأتي مقابلا لما هنا فقيده ما هنا بعدم اعتبار العموم والخصوص أخذ من كون الآتي فيه اعتبار العموم ولا يخفى ما فيه (قوله وهذا يدل على أن المصنف الخ) وجه الدلالة أن تفصيل الفعل إلى ما ذكر من القسمين إنما يتأتى في الفعل المطلق عن التقييد بواحد منهما (قوله ويجب أن ذكر الفاعل لكونه ضروريا الخ) فيه أنه لا ضرورة إليه لا مكان أن يقال حصل إعطاء الدرهم كما قال الشارح فيما سبق لقليل وقع الضرب الخ أو يبنى الفعل للجهول فالظاهر أن يقال إن ما قبل المفعول تمهيد لا يعد لغوا بخلاف القيد الأخير فإنه إذا لم يكن محط الفائدة يكون ذكره لغوا كما مر عن الشيخ عبد القاهر (قوله ويكون كلاما مع من أثبت الخ) كذا في دلائل الإعجاز وذلك لأن نحو زيد يعطى الدنانير اما للتخصيص أو التقوى فلا بد أن يكون المخاطب معتقدا لثبوت الفعل للغير اما بالاشركة أو بالقلب

(قوله غير العموم والخصوص فيما قبله) أي ليس هما عموم من وقع عليه الفعل وهو المفعول وخصوصه وهو المعطى مثلا وإنما هما عموم الاعطآت مثلا وخصوصها اه

له اعطاء غير الدنانير) أى فيكون ملقى الى منكر وكان ينبغي أن يزيد أو مع من تردد ان قيل المنكر يجب توكيده بالكلام الملقى اليه والمتردد بحسن له ذلك وأين التأكيدها قلت يكفي في التوكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلى تقوية أو تخصيصا كما تقدم قاله ع ق وقوله لامع من نفي الخ يفيد أن فلا يعطى يلقي الى من نفي الاعطاء وفيه السؤال والجواب السابقان وكتب أيضا قوله مع من أثبت له اعطاء غير الدنانير أى دون الدنانير فيكون قلبا لما عدا السامع (قوله اما أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه الخ) جعل المطلق كناية عن المقيده مع انها الانتقال من المازوم الى اللازم بناء على أن مطلق المازوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فنرى (قوله كناية عنه) أى معبراه عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وسيوضح ذلك في المثال الذى سيمثل به المصنف وكتب أيضا قوله كناية عنه الاقتصار على الكناية

له اعطاء غير الدنانير
لامع من نفي أن يوجد
منه اعطاء (وهو) أى
هذا القسم الذى نزل
منزلة اللازم (ضربان
لأنه اما أن يجعل الفعل)
حال كونه (مطلقا) أى
من غير اعتبار عموم أو
خصوص فيه ومن غير
اعتبار تعلقه بالمفعول
(كناية عنه) أى عن
ذلك الفعل حال كونه
(متعلقا بمفعول مخصوص

أو بالتردد باعتبار القيد مع تسليم أصل الفعل أو منكر أو مترددا في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التقدير يكون مثبتا للفعل المتعلق بغير ذلك القيد له لكون أصل الفعل مسلم الثبوت فاندفع ما قاله السيد السند من أنه لو قيل يكون كلاما مع من أثبت له اعطاء ولا بد من المعطى لكان أولى اه وقوله اما للتخصيص أو للتقوى فيه أن التقوى يصلح لخالفى الذهن لأنه أعم من التأكيده لا لزاله شك أو انكار وكون الأصل فيه ذلك ممنوع قاله معاوية ولا يقال في كلامه أيضا ان كلاما من التقوى والتخصيص انما يكون باعتبار المقدم كزيد في المثال لا باعتبار المفعول المؤخر فالرد على المخاطب انما هو في خطئه أو انكاره أو شكه في ثبوت الحكم لزيد لاننا نقول نعم هو باعتبار المقدم لكن الحكم الذى خص به أو قوى اذا كان مقيدا يكون محط القصد فيه هو القيد وهذا هو مفاد كلامه وقوله لثبوت الفعل للغير الخ أى باعتبار غير القيد المذكور في كلام المتكلم الذى هو الدنانير بدليل آخر كلامه وقوله اما بالشركة الخ أى فيكون لقصر القلب أو الافراد أو التعيين وقوله أو منكر أو مترددا الخ أى فيكون للتقوى الواقع للانكار أو الشك أى واذا كان المخاطب منكرا لاعطاء الدنانير أو مترددا فيه مع تسليم أصل الاعطاء لم أن يكون معتقدا لاعطاء غير الدنانير أو مترددا فيه ضرورة أن الاعطاء يستلزم معطى وقوله وعلى التقادير الخ لا يظهر في اعتقاد الشركة وقوله لكان أولى أى لان قوله فلان يعطى الدنانير ليس فيه قصر بالنسبة للقيد بخلاف ما لو كان المثال الدنانير فلان يعطى على أن الدنانير مفعول مقدم وكتب عبد الحكيم على قول الشارح لامع من نفي الخ اما باعتبار ثبوته لغيره على أحد الانحاء الثلاثة فيكون للتخصيص أولا فيكون للتقوى اه أى انه اذا فرض أنه كلام مع من نفي أن يوجد منه اعطاء فلا بد أن يكون المخاطب معتقدا للشركة في ثبوت الفعل للغير أو القلب أو التردد فيه فيكون للتخصيص أو منكر لذلك أو مترددا فيه فيكون للتقوى (قوله أى فيكون ملقى الى منكر الخ) فيه أنه لو كان مع من نفي أن يوجد منه اعطاء لكان ملقى الى منكر أيضا كما صرح به المحشى بعد فليس مجرد ذلك محط قصد عبارة عبد الحكيم (قوله وفيه السؤال والجواب) أى فيقال ان من نفي الاعطاء منكر والكلام الملقى اليه يجب تأكيده ولا تأكيده في قولنا فلان يعطى فيجاب بما سبق (قوله فيكون قلبا) كلام الشارح وان تبادر في ذلك إلا أنه يحتمل أنواع القصر الثلاثة (قوله مع أنها الانتقال الخ) أى والمقيد ليس لازما للمطلق (قوله بناء الخ) أى فيدعى أن المطلق ملزوم للقيد كما سيأتى بيانه

يشعر بنفي صحة التجوز ولم يعم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام
فتقول فلان يعطى بمعنى يعطى كل أحد لان العطاء اذا صدر عن مثله لا يخص أحدا وقوله تعالى
والله يدعو الى دار السلام بحقه لانه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته لازمة لدعوة كل أحد
لتقرر عموم لطفه أطول (قوله دللت عليه الخ) ولا بد للمعنى المكنى أيضا من قرينة أطول
(قوله أى من يوجد له حقيقة العلم الخ) اذ المعنى نفي المساواة بين من هو من أهل العلم وبين من
ليس من أهل العلم لا بين من هو من أهل علم مخصوص وبين من هو ليس من أهل العلم المخصوص
نوبى (قوله ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق الخ) الغرض من سوقه مع أن المتعلق بالمقام
انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر الخ الحوالة عليه بقوله فيا بعد بالطريق المذكور تأمل سم وكتب
أيضا ما نصه مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لجرد اثبات الفعل أو نفيه لم يقل بافادة
التعميم على ما في الايضاح أطول (قوله خطايا) أى يكتفى فيه بمجرد الظن فالنبي صلى الله عليه
وسلم قال ذلك لحسن ظنه بالمؤمن وسوء ظنه بالمنافق للدليل قطعى وكتب أيضا قوله خطايا نسبة
الى الخطايا (قوله لاستدلاليا) أى يطلب فيه اليقين والبرهان (قوله كقوله الخ) مثال
للخطايا (قوله غر) بكسر الغين أى غافل عن دقائق الامور ودقائق الناس وحيلهم لعدم
صرفه العقل الى حل أمور الدنيا فينقاد ويدين لما يراهم من الكرم طبعه وحسن خلقه لا للجهل
والغباء وقوله كريم أى جيد الاخلاق (قوله والمنافق) أى نفاقا عمليا وقوله خب أى خادع
يخدع الناس بقوله أوفعه والشم ضد الكرم وكتب أيضا قوله خب الخب بفتح الخاء وكسر ها
الرجل الخداع لكن الرواية بالفتح لا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر لا غير فنرى باختصار
(قوله بعلة ايها) الباء سببية متعلقة بحمل واضافة علة الى ايها مبيانية والمراد بالايها المايها فى
الوهم أى الدهن وفى سم افحام الايها ايماء الى جواز وجود مرجع للحمل على البعض فى
الواقع وان تساوى الشكل فى تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه ح ف (قوله أن القصد) أى
الاتفات أى التفات السامع (قوله ايها للمبالغة) أى التعميم وقوله بالطريق المذكور الخ

(قوله ولم يعم عليه دليل) أى لانه قد يوجد فى تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وان
كانت القرينة وهى مقام المدح فى مثال المصنف الآتى غير مانعة اه شيخنا (قوله ولا دليل الخ)
قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخل فى كلام المصنف لانه مخصوص من حيث اعتبار العموم
فيه اه شيخنا فقول المصنف بمفعول مخصوص أى معين (قوله ولا بد للمعنى المكنى أيضا من قرينة
المكنى) عنه هو الفعل المتعلق بمفعول مخصوص وقوله أيضا أى كما أنه لا بد للمفعول من قرينة
كافية المتن ولا يزم من وجود القرينة للمفعول وجود القرينة على الكنانة ألا ترى أنه اذا حنف
المفعول ولو حظا لا بد له من قرينة والكلام محمول عند الحنف على الحقيقة لا على الكناية والمجاز
وقد تقدم قرينة المفعول وقرينة المعنى المكنى عنه كفى مثال المصنف الآتى اذ القرينة فيه مقام
المدح وهى صالحة لها لكن سبأ فى كلام المحشى ما يفيد أن قرينة الكناية توقف صحة الاخبار
عليها فى البيت فعنى كلام الأطول أنه لا بد من اعتبار قرينة لها التحدث أو تعددت اه شيخنا (قوله
رحمه الله كقوله الخ) فى تذكرة الموضوعات أنه موضوع وان كان فى المصايح (قوله أى نفاقا عمليا)
وحينئذ يكون المراد بالمؤمن المؤمن الكامل قاله بعض المشايخ (قوله أى التفات السامع)

دلت عليه قرينة أولا)
يجعل كذلك (الثانى
كقوله تعالى هل يستوى
الذين يعلمون والذين
لا يعلمون) أى من يوجد
له حقيقة العلم ومن لا يوجد
وانما قدم الثانى لانه باعتبار
كثرة وقوعه أشد اهتماما
بجمله (السكاكى) ذكر
فى بحث افادة اللام
الاستغراق أنه اذا كان
المقام خطايا بالاستدلاليا
كقوله صلى الله عليه وسلم
المؤمن غر كريم والمنافق
خب لثيم حمل المعرف
باللام مفردا كان أو جمعا
على الاستغراق بعلة ايها
أن القصد الى فرد دون
آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر فى بحث
حنفى المفعول أنه قد
يكون القصد الى نفس
الفعل بتزويل المعتدى
منزلة اللازم ذهبا فى نحو
فلان يعطى الى معنى
يفعل الاعطاء ويوجد
هذه الحقيقة ايها للمبالغة
بالطريق المذكور فى
افادة اللام للاستغراق

فجعل المصنف قوله بالطريق

المذكور إشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطايا
لا استدلاليا حل المعرف
باللام على الاستغراق
واليه أشار بقوله (ثم) أى
بعد كون الغرض ثبوت
أصل الفعل وتزيله
منزلة اللازم من غير
اعتبار كناية (اذا كان
المقام خطايا) يكتفى فيه
بمجرد الظن (لا استدلاليا)
يطالب فيه اليقين البرهاني
(أفاد) المقام أو الفعل
(ذلك) أى كون الغرض
ثبوت لفاعله أو نفيه عنه
مطلقا (مع التعميم) فى
أفراد الفعل (دفعا
للتحكم) اللازم من حله
على فرد دون فرد آخر

ونتحقيقه أن معنى يعطى
حينئذ يفعل الاعطاء
فلا يعطى المعرف بلام
الحقيقة بحمل فى المقام
الخطابى على استغراق
الاعطاء وتشمولها بمبالغة
لئلا يلزم ترجيح أحد
المتساويين على الآخر
لا يقال أفادة التعميم فى
أفراد الفعل تنافى كون
الغرض الثبوت أو النفي
مطلقا أى من غير اعتبار
عموم ولا خصوص لانا نقول

(قوله) ويحتمل قصد
المتكلم أى التفاته الى فرد

الباء سببية (قوله فجعل المصنف) إشارة الى أن غير المصنف خالفه وجعله إشارة الى شئ آخر كما
بينه فى المطول ثم قال والظاهر ما ذكره المصنف سم (قوله قوله) أى السكاكى (قوله الى
قوله) أى السكاكى (قوله واليه أشار) أى الى الجعل أو الطريق المذكور (قوله خطايا)
بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر
خطب أى أنشأ الخطب سمي خطايا لان الخطب معادن الظنون والاقناعات أطول (قوله يكتفى
فيه الخ) على تقدير أى كالذى بعده فهذا تفسير للمقام الخطابي والآتى تفسير للمقام الاستدلالى (قوله
لا استدلاليا) لانه اذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب
فيه اليقين سم (قوله أفاد المقام أو الفعل ذلك) أى كون الغرض ثبوت لفاعله قبل فيه بحث
من وجهين الاول أن الظاهر كون المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى أن أثر المقام
الخطابي أفادة مجرد التعميم فى أفراد الفعل ولا دخل له فى أفادة الجزء الاول وكل من الامر بن هين
اذ المقصود أفادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل
مستتبعات التركيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى أيضا فافهم فنرى
وأرجع فى الأطول اسم الإشارة فى قوله أفاد ذلك الى الثبوت أو النفي مطلقا (قوله مع التعميم)
أنكر الأصوليون من الحنفية أفادة التعميم لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا
كون المقام خطايا لان نظريتهم بحسب الاستدلال كذا فى خسرو (قوله ونتحقيقه) أى تحقيق
ما ذكر من أفادة التعميم أى اثباته بالدليل وكتب أيضا قوله ونتحقيقه أن معنى الخ والسرفى ذلك
أنه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة أن يعرف مصدره بلام الحقيقة كما أشار اليه بقوله يفعل الاعطاء
سيد (قوله حينئذ) أى حين اذ يكون الغرض ثبوت لفاعله سم (قوله لانا نقول الخ)

ويحتمل قصد المتكلم (قوله أى التعميم) تفسير بالسبب (قوله عن بعض تلامذة الشارح)
هو يوسف الأبهى المجاز بتغيير تصانيف الشارح على ما أفاده بعض مشايخنا اه منه كذا
بهامش الأطول (قوله الاول أن الظاهر كون المقاد نفس الثبوت الخ) أى كون المقاد
للفعل للمقام اذ كما لا يفيد السكون المذكور لا يفيد نفس الثبوت فهذا الوجه منظور فيه لرجوع
الضمير للفعل كما أن الوجه الثانى منظور فيه لرجوع الضمير للمقام (قوله الثانى أن أثر المقام
الخطابي الخ) أى كما أن أثر الفعل نفس الثبوت ولا دخل له فى أفادة الجزء الثانى الذى هو التعميم
وقد يقال ان الفعل له دخل فى أفادة التعميم من حيث انه فى قوة المصدر المعرف بلام الحقيقة فلذا
ترك ذلك الفزرى (قوله اذ المقصود الخ) دفع هذه المقدمة وما بعدها الوجه الاول فالمقدمة
الاولى توطئة للثانية وقوله وبهذا تبين سقوط الثانى أيضا أى وبهذا الجواب عن الاول أى بالمقدمة
الاولى منه يتبين الخ هذا هو الظاهر ويصح أن المقدمة الاولى دفع للوجه الثانى والمقدمة الثانية دفع
للاول وأنهما جوابان وأن معنى قوله وبهذا تبين الخ أى بالجواب عن الاول اندفع الثانى أيضا كما
اندفع الجواب الاول (قوله كون القصد الى نفس الفعل) أى الى حقيقة أى بل يعتبرون أن
القصد الى فرد ما فز يدعى فى قوة زيد يفعل اعطاء فالمصدر منكردال على الفردية لافى قوة زيد
يفعل الاعطاء وقوله ولا كون المقام خطايا أى فلوفرض وكان الفعل عندهم فى قوة المعرف لم
يحمل على التعميم بواسطة المقام الخطابي لعدم اعتبارهم له (قوله رحمه الله لانا نقول الخ) بل

اعترض السيد هذا الاعتذار بأنه ركيك جداً قال فان المعتبر عند أرباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة وما لا يكون مقصوداً ولا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولا يمدح به التراكيب ثم قال والظاهر في الاعتذار أن يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب أن لا يكون العموم بنفس الفعل بل به مع معونة المقام اه قال الاستاذ وحاصله أنه يقصد المطلق لجعل بمعونة المقام وسيلة الى جميع الافراد أي افراد الفعل على سبيل الكناية فالمطلق ليس مقصوداً لذاته بل لينقل منه بمعونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية لا يقال هذا ينافي ما سبق في هذا القسم أنه لم يعتبر فيه الكناية لأن ذلك في الكناية

دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد الأمرين
المتساويين على الآخر من
غير مرجح وهو باطل
وحاصله أن المتكلم لما
عرف الاسم بلام الحقيقة
ولم ينصب قرينة ظاهرة
على ارادة معين من
الافراد فقد أتى بما يوهم
أن قصده الى فرد دون
آخر تحكم فيتم كل السامع
في فهم ارادة العموم على
كون خلافه تحكما فيحمله
على العموم قضاء لحق ما
أشاده ظاهر ما أتى به وهو
أن عدم العموم فيه تحكم
فليفهم اه

ونقول معنى الاطلاق عدم اعتبار العموم والخصوص بعموم المفعول وخصوصه كما مر عن عبده الحكيم والمراد هنا العموم بذات الفعل اجمالاً بقطع النظر عن المفعول فلا تنافي اذ فرق بين يعطى كل اعطاء ويعطى كل من يعطى أو ما يعطى على أنه قد تقدم أن معنى من غير اعتبار العموم من غير اشتراط اعتباره وهذا صادق باعتباره وعبارة المطول لا نأقول لانسلم المناقاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبراً في الفرض والمقصود عدم كونه مفاداً من الكلام وانما المناقاة للتعميم هو اعتبار عدم العموم لعدم اعتبار العموم والفرق واضح اه وكتب عبد الحكيم على قوله لا يلزم من عدم كون الشيء الخ أي لا يلزم من عدم كون الشيء معتبراً وداخل في ما هو غرض من الكلام ومقصود منه أن لا يكون مفاداً من الكلام ومقصود الجواز أن يكون مقصوداً مما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخل فيه فيكون من مستتبعات التراكيب يقصد بطريق الإشارة من مقصود الكلام فالمقصود من الكلام الاثبات والنفي مطلقاً بقصد بتوسطه من الكلام التعميم إيهاماً للبالغة فانه اذا ذكر المفعول العام يحصل تعميم أفراد الفعل لكن لاحتماله للتخصيص لا تحصل المبالغة بخلاف ما اذا نزل منزلة اللازم فان عمومها لافراد الفعل عقلي لا يقبل التخصيص وهذا كما قالت الحنفية من أن لا كل لا يحتمل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا كل أكل كذا وبما حررنا اندفع الركاكة التي ذكرها السيد في الجواب كما لا يخفى وأما ما ذكره بقوله والظاهر الخ فيرد عليه أن اللازم مما ذكره أن يكون منشأ القصد مجرد الاثبات والنفي مغايراً لمنشأ القصد للعموم والاختلاف والتعدد باعتبار المنشأ لا بدفع اجتماع المتنافيين انما الدافع له وجود الاختلاف بالاعتبار في أنفسهم ما ذكره السيد في شرح المواقف في بحث لا يجوز تعليل الواحد بال شخص بعلة مستقلة اه قال معاوية وفيه أن المتنافيين الذين لا يدفع اجتماعهم اختلاف المنشأ انما هم اقصد العموم وقصد عدمه لا قصد عدمه كما هو الفرض كيف وعدم القصد أعم من قصد العدم واللازم مما ذكره قدس سره أنه مقصود بالمعونة لا بنفس اللفظ وأن اللفظ بالمعونة دال على قصده لأن نفس اللفظ دال على قصد عدمه ليسكون اللازم مجرد اختلاف المنشأ ليرد أنه لا يدفع كما في مسألة التعليل فان حاصلها أن الواحد بالشخص معلول لزيد وليس معلولاً له لانه معلول لعمرو وليس معلولاً لعمرو لانه معلول لزيد فهذا اجتماع لا يدفعه ذلك بان يقال انه باعتبار أن منشأ زيد معلول لزيد وباعتبار أن منشأ عمرو ليس معلولاً لزيد وهذا وحاصل الاختلاف بالاعتبار النفسى هنا أن المثبت كونه مقصوداً من الكلام والمنفي كونه داخل في الغرض منه (قوله وحاصله الخ)

في المفعول وهذا في أفراد الفعل قال أعني الاستاذ وجواب الشارح يمكن جملة على جواب السيد
بمساحة فقوله عدم كون الشيء معتبرا في الغرض وقوله غير مقصود أي أولا فانه قد يقصد أولا المطلق
ثم يقصد ثانيا التعميم وان كان التعميم هو المقصود بالذات سم وكتب على قوله بأنه ركيب جدا
مانصه قال خسرو ولا يخفى على الخبير المنصف أنه لا ركا كة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بأدنى
عناية بأن يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض المقصود من نفس الكلام
عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام انتهى وعبارة ع ق بعد تقرير الاعتراض المذكور
مانصها ويمكن أن يحمل على معنى أن العموم ليس مقصودا أولا بل المقصود أولا مطلق الثبوت
الذي ليس فيه عموم لمتوصل به الى العموم بواسطة دفع التحكم فيكون الفعل المطلق عن العموم
كناية عنه عاما بواسطة المقام لانه كما صح أن يجعل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كما يأتي بصرح
أن يجعل كناية عن عموم في نفسه من غير تقدير مفعول فعلى هذا يصح الجواب فلي تأمل وعليه يكون
معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع أشخاص الاعطاء وت يلزم انحصارها فيه بحيث لا يوجد لغيره
وهو واضح اه وهذا الحمل اندفع أيضا التعارض بين كلام الشارح وكلام السكاكي السابق
أعني قوله ذهبا في نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيهاما للبالغة
بالطريق المذكور فان قوله إيهاما للبالغة بالطريق المذكور يقتضى أن البالغة مقصودة وهي
التعميم تدبر (قوله لا نسلم ذلك) أي التنافي (قوله لا يستلزم الخ) أي لان عدم اعتبار الشيء ليس
هو اعتبارا لعدمه (قوله متعلقا بمفعول مخصوص) قال في الأطول وههنا اشكال قوى لم يسمع
من سبق منه دوى وهو أنه اذا جعل كناية عن المتعلق المخصوص خرج عن أن يكون الغرض منه
اثباته أو نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل معنى معرضا به لاستقام انتهى ويجب أن المعنى ان
كان الغرض أولا فلا ينافي جعله ثانيا كناية عما ذكر (قوله كقول البحرى) من شعراء
الدولة العباسية (قوله تعريضا الخ) فراده بالحساد والاعداء المستعين بالله ومن وافقه (قوله
بالمستعين بالله) هو والمعتز بالله ولدا المتوكل على الله (قوله شجوة) أي حزن (قوله أن يرى
الخ) من اقامة السبب مقام المسبب لان الرؤية والسمع المذكورين ليسا نفس الشجوة ونفس
الغيظ بل سببهما (قوله واع) الأصح الوقف على المنقوص بلاعادة ما حذف بسبب التنوين
ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الأصح أطول أي فلا يكتب واع بالياء وان ثبتت لفظا لاجل
الوزن (قوله أي أن يكون الخ) تفسير للجملة بتقدير مضاف أي أن يكون رؤية ذى رؤية وسمع
فيه أن الكناية هنا تحتاج الى دعوى اللزوم ولا وجه له هنا على أنه لا داعي الى اعتبار كونه كناية
فيرا من يعطى مثلا كل اعطاء من حيث تحقق الاعطاء في الافراد لا من حيث خصوص الافراد
فيكون حقيقة (قوله قال خسرو الخ) عبارة خسرو وعبارة ع ق بعدها لم يخرجاعما
قبلهما فالمقصود من العبارات الثلاث واحد وان اختلفت في الوضوح (قوله لان عدم اعتبار
الشيء الخ) فيه أنه لو كان عدم اعتبار الشيء اعتبارا لعدمه لما لزم أيضا عدم كونه مفادا غير مقصود
فافهم (قوله ويجب أن المعنى الخ) أجاب عبد الحكيم بقوله ولا يخفى أنه فرق بين أن يكون غرضا
من الكلام وأن يكون مقصودا بطريق الكناية اه أي لان المعنى الكناية غرض من اللفظ ومن
معناه معا والغرض في كلام المصنف انما هو الغرض من نفس اللفظ فقط فلا خروج وهو واضح
اه معاوية (قوله ولهذا لا تكتب الخ) اذ الخط تابع للوقف (قوله تفسير للجملة بتقدير مضاف

لا نسلم ذلك فان عدم كون
الشيء معتبرا في الغرض
لا يستلزم عدم كونه مفادا
من الكلام فالتعميم مفاد
غير مقصود ولبعضهم
في هذا المقام تخيلات
فاسدة لا طائل تحتها فلم
نتعرض لها (والاول)
وهو أن يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا
بمفعول مخصوص (كقول
البحرئى في المعتز بالله)
تعريضا بالمستعين بالله
(شجوة وحساده وغيظ
عداه *

أن يرى مبصر ويسمع واع
أي أن يكون ذورؤية
وذو سمع فيدرك (بالبصر
(محاسنه و) بالسمع
(أخباره الظاهرة
الدالة على استحقاقه
الامامة دون غيره فلا
يجدوا) نصب عطف على
يدرك أي فلا يجد أعداؤه
وحساده الذين يتمنون

ذى سمع لا للفعل فقط بدليل قوله ذو ولو قال أى أن تكون رؤية مبصرة ويكون سمع واع لكان أوضح ليكون تفسيراً للفعل فقط الذى الكلام فيه تأمل (قوله الامامة) مفعول ثانٍ للمنازعة (قوله سبيلا) مفعول لا يجزوا (قوله أى من يصدر) لوحذف من لكان مستقيماً كما يظهر بأذى تأمل (قوله بادعاء الملازمة) أى بواسطة ادعاء الخ وكتب أيضاً قوله بادعاء الملازمة أى لتصح الكناية والدليل على هذه الكناية جعلها خبراً عن الشجوة والفيظ ح ف (قوله بل لا يبصر الرأى الخ) أى من المزاي والمحسن وكتب أيضاً قوله بل لا يبصر الخ اعترض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر اذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازماً لمطلق الرؤية والسمع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك اذ يجوز حصول الأمرين معاً وأجيب بأنه علم بقريضة السياق ومقام أنه مستحق للامامة دون غيره فان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من المزاي ما ليس في غيره من سم وغيره (قوله فذكر المزموم) هو مطلق الرؤية ومطلق السماع سم (قوله وأراد اللازم) هو رؤية آثاره وسماع أخباره سم (قوله والاعراض عنه) انما قال ذلك للإشارة الى أن ترك المفعول ليس عن سهو بل عن قصد ليتأتى التنزيل (قوله حتى يعلم) أى ذو السمع

السمع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايةً عن الرؤية والسمع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راعٍ ويسمعاها كل واع بل لا يبصر الرأى الا تلك الآثار ولا يسمع الواعى الا تلك الاخبار فذكر المزموم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية في ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المنفرد بالفضائل ولا يفتنى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره (والا) أى وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله أو نفيه عنه

الخ) أى فقوله يكون رؤية تفسير للفعل وقوله ذى رؤية تفسير للفاعل ولك أن تقول إنه تفسير لخاصة الجملة باللازم ولا تقيد بآدم اده بقوله ذو رؤية أى بالفعل وأما المبصر فالمراد به من شأنه الابصار (قوله ليكون تفسيراً للفعل فقط) لانه وان ذكر الفاعل الا أنه ذكره بعينه فليس تفسيراً فاندفع ما قيل لا يصح أن يكون تفسيراً للفعل فقط لذكره الفاعل (قوله لوحذف من الخ) جوابه أنه كالذى قبله تفسير لخاصة الجملة باللازم لا للفعل وحده (قوله كما يظهر بأذى تأمل) أى لان المقصود تفسير الفعل وقد علمت أنه غير لازم (قوله أى من المزاي والمحسن) أى الدالة على استحقاق الامامة (قوله اعترض بأنه ليس هنا الخ) عبارة عبد الحكيم قوله بل لا يبصر الخ اذ لو أبصر غير محاسنه لتحقيق رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية محاسنه بناء على أن استلزام الرؤية المطلقة لرؤية محاسنه استلزام العام للخاص أعنى من حيث الصدق فلا يرد ما قيل لم لا تكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية غير آثاره لعدم المناقاة بين اللزمين اه وقوله أعنى من حيث الصدق أى لامن حيث التحقق فقط فكل ما يصدق عليه العام يصدق عليه هذا الخاص فقوله بل لا يبصر الخ اضراب عن ادعاء لزوم في التحقق الى ادعائه في الصدق وأن كل رؤية فهم رؤية آثاره فلا مرثى سواها وكذا كل سماع اذ كمال المبالغة يقتضى ذلك وان كان استحقاق الامامة انما يتوقف على عدم رؤية محاسن لغيره توجب الامامة وعدم سماع آثاره لغيره كذلك فالخبر على كلامه حقيقى لا اضافى بخلافه على ما لابن قاسم وغيره (قوله كذلك) أى لازم (قوله اذ يجوز حصول الأمرين معاً) أى بان يلزم من مطلق الرؤية والسمع رؤية آثاره وسماع أخباره ورؤية آثاره وسماع أخباره معاً (قوله ما ليس في غيره) فعدم رؤية الرأى وسماع السماع للآثار والاخبار أعنى المزاي لفقدها الا أنها موجودة في الغير غير مدركة فافهم اه شخبنا (قوله للإشارة الخ) على هذا يكون العطف تفسيرى او قرير بعضهم أن المعنى نفي ترك

(قوله لخاصة الجملة) لا للفعل وحده (قوله باللازم الخ) اذ يلزم أن يرى مبصر أن يكون ذو رؤية أى أن يوجد وقوله من شأنه الابصار أى لا المبصر بالفعل والالم يحسن أن يسند اليه برى لانه حينئذ تحصيل لخاصة وهو باطل اه

مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور (وجب) (١٣) التقدير بحسب القرآن) الدالة على تعيين المفعول

ان عاما فعام وان خاصا
نخاص ولما وجب تقدير
المفعول تعيين أنه مراد
ومحذوف من اللفظ
لفرض فإشارته الى تفصيل
الفرض بقوله (ثم
الحذف اما للبيان بعد الابهام
كافي فعل المشيئة) والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه
وبينه لكن انما يحذف
(ما لم يكن تعلقه به) أى
تعلق فعل المشيئة بالمفعول
(غريبا نحو فلو شاء
لهذا كم أجمعين) أى لو
شاء هدايتكم لهذا كم
أجمعين فانه لما قيل لو شاء
علم السامع أن هناك شيئا
علفت المشيئة عليه لكنه
مبهم فاذا جرى بجواب
الشرط صار مبينا وهذا
أوقع في النفس (بخلاف)
ما اذا كان تعلق فعل
المشيئة به غريبا فانه لا
يحذف حينئذ كما في
(نحو) قوله
(ولو شئت أن أبكى دما
لسكنته) *

عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء
الدم غريب

(قوله نحو شاء الله
فاهتديت) ونحو قوله
تعالى ولا يحيطون بشئ
من علمه الا بما شاء اه

وذو البصر وقوله انه المنفرد بالفضائل أى فيستحق الخلافة دون غيره (قوله بل قصد تعلقه بمفعول
الخ) لم يقل أو اعتبر فيه عموم أو خصوص لتمام مقابله للاطلاق السابق لانه لا يترتب على اعتبار
ذلك وجوب التقدير وقد تقدم أنه لا مدخل لعدم اعتبار العموم والخصوص في التنزيل وأنه انما
ذكره في تفسير الاطلاق وأدخله فيه لاجل قول المصنف فيما تقدم ثم ان كان المقام خطايا الخ تأمل
(قوله بحسب القرآن) الجمع باعتبار المواد وللإشارة الى أن قرآن الحذف كثيرة متنوعة (قوله
ان عاما فعام) أى ان كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وكذا يقال فيما بعده وكتب
أيضا قوله فعام كافي وقوله والله يدعو الى دار السلام (قوله لخاص) كقول عائشة ما رأيت منه
ولا رأى مني (قوله ثم الحذف) أى حذف المفعول وقوله اما للبيان بعد الابهام أى الاظهار
بعد الاخفاء (قوله كافي فعل المشيئة) أى كالحذف الذى في فعل المشيئة سم وكتب أيضا
قوله كافي فعل المشيئة خص الفعل لان الكلام فى أحوال متعلقاته يس (قوله ونحوهما)
كالجملة (قوله اذا وقع شرطا) انما اقتصر على ذلك لانه أظهر ما يكون فيه كما عبر به ع ق
والافتقار يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون (قوله ما لم يكن تعلقه به غريبا) يوه
أن كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية فى تعلقه لم يكن الحذف
لذلك وليس مراد بل المقيد به الحذف أطول ولهذا قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله
علفت المشيئة عليه) أى به ولو قال تعلقت المشيئة به لكان أوضح (قوله بخلاف) متعلق
بالمثال أى عدم غرابية التعلق نحو فلو شاء لهذا كم أجمعين بخلاف الخ هذا هو المناسب فى المتن
والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ أن يتعلق بقوله ما لم يكن تعلقه الخ (قوله فانه لا
يحذف) أى لا يحسن حذفه كما صرح به الشيخ فى دلائل الاعجاز سم (قوله ولو شئت أن أبكى دما
الخ) يعنى أن أبى ما يوجب بكاء الدم عليه لكن أعان على ترك ذلك الصبر سم (قوله عليه) متعلق

المفعول أى من اللفظ وقوله والاعراض عنه أى فى النية والتقدير فالعطف مغاير (قوله لم يقل أو
اعتبر فيه الخ) فى عبد الحكيم لما كان قوله والاعطف على الشرطية التى وقعت جزاء لقوله فاذا
لم يذكر المفعول به وقوله والابتعاد عن انتفاء ما ذكر فى الشرط المعطوف عليه أى ان لم يكن
الفرض اثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا وذلك اما بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر فى الفعل عموم أو
خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الاطلاق من المصنف وحينئذ لا يترتب عليه قوله وجب
التقدير لان وجوب التقدير ليس الا لقصد التعلق بالمفعول به اعتبار الشارح فى هذا الشرط محذوفا
ليصح الترتيب وهو قوله بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور اه وفى قوله وحينئذ لا يترتب الخ نظر
لانه تقدم له أن اعتبار العموم والخصوص فى الفعل باعتبار العموم والخصوص فى المفعول حتى
يكون لنى ذلك دخلا فى التنزيل وأجاب معاوية بن معن قوله وحينئذ لا يترتب الخ أى على ظاهره
من شمول كونه من غير اعتبار التعلق بمفعول كما هو ملحوظ فى الشارح فى المطول وأما على ما صر
من تأويله بكونه باعتبار المفعول فيترتب عليه (قوله أظهر ما يكون فيه) أى فى الفعل الواقع
شرطا (قوله فى غير الشرط) أى فى غير الفعل الواقع شرطا وذلك بأن يكون فى الاسم كنهاله أو
الفعل غير الشرط نحو شاء الله فاهتديت لكن تقدم عن يس أنه خص الفعل لان الكلام
فى أحوال متعلقاته ثم لا يخفى أن مراد الشارح اذا وقع شرط مع كون مفعوله مضمون الجزاء كما

بأبكي وقوله أوسع أي من ساعة البكاء سيراى (قوله قد كره الخ) أي وإن كان الجواب
 دالاعليه (قوله ويأنس به) حيث يتكرر عليه سم (قوله فليس منه) أي ولا من الخذف
 للبيان بعد الإبهام بل ليس من الخذف مطلقا لذكر المفعول وهو أن أبكى المتبادر منه البكاء
 الحقيقي سم فالنفي بليس مساط على القيد أعنى قوله بناء على غرابة الخ (قوله صدر الأفاضل)
 تلميذ الزمخشري وضرام السقط شرحه لسقط الزند سيراى (قوله فلم يحذف) قد يقال قد
 حذف متعلق المفعول الذى هو السبب فى الغرابية وهو تفكرا فكان مقتضى كون الغرابية
 تقتضى عدم الخذف أن لا يحسن حذف المتعلق وإن كان هناك ما يدل عليه إلا أن يقال أن فى
 الكلام تنازعا لأن كلا من الشرط والجزاء طالب لتفكير المذكر كور فمفعول أبكى امامه كور
 أن أعملنا الاول أو مقدر أن أعملنا الثانى والمقدر كالمذكر كور انظر سم ويرد على الشق الاول أنه
 لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى لأن يجرى على مذهب من يجوز الخذف من
 الثانى كالاول تأمل (قوله لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكرى) أي فليس
 البيت مما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لأن مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ لكن يرد

قد كره ليتقرر فى نفس
 السامع ويأنس به (وأما قوله
 فلم يبق منى الشوق غير
 تفكرى

فلو شئت أن أبكى بكيت
 تفكرا

فليس منه) أي مما ترك
 فيه حذف مفعول المشيئة
 بناء على غرابية تعلقها به
 على ما ذهب اليه صدر
 الأفاضل فى وضرام السقط

من أن المراد لو شئت أن
 أبكى تفكرا بكيت
 تفكرا فلم يحذف منه
 مفعول المشيئة ولم يقل لو
 شئت بكيت تفكرا لأن
 تعلق المشيئة ببكاء التفكر
 غريب كتعلقها ببكاء الدم
 وإنما لم يكن من هذا
 القبيل (لأن المراد بالاول
 البكاء الحقيقي لا البكاء
 التفكرى لأنه أراد أن
 يقول أفنأى النحول فلم
 يبق منى غير خواطر
 تجول فى حتى لو شئت
 البكاء

(قوله خلافا لما فى
 الدسوقي) من أنه على
 طريق الاستعارة المكنية اه

هو الغالب والالم يحذف نحو فن برد الله أن يهدبه الآية من يرد الله به خيرا يققه فى الدين (قوله لسقط
 الزند) هو ديوان أبى العلاء المعرى وسقط الزند فى الأصل عبارة عن النار الساقطة منه فشبّه ألقاظ
 ذلك الديوان بنار الزند على طريق الاستعارة التصريحية خلافا لما فى الدسوقي والضرام فى الأصل
 معناه التأجج فوضرام السقط تأجج ناره استعير للشارح (قوله إلا أن يقال أن فى الكلام تنازعا)
 ينبغى أن يكون محصله أنه إذا كان من باب التنازع كان العاملان متوجهين فى المعنى الى اللفظ
 المذكور وهذا كافى عند غرابية التعلق وليس من باب مطلق الخذف والاورد على قوله أو مقدر أن
 أن أعملنا الثانى الخ أنه على فرض عدم التنازع مقدر أيضا والمقدر كالمذكر كور ومع ذلك توجه
 الاشكال فلم يغن التنازع شيئا فافهم وفى عبد الحكيم قوله فلم يحذف مفعول المشيئة أعنى بكاء
 التفكر بناء على أن تفكرا مذكور فى اللفظ والفعلان متوجهان اليه والتقدير فى أحدهما رفع
 التنازع حفظا لقاعدتهم من عدم جواز تواردهما على معمول واحد لانه كتوارد العاتين
 الحقيقية وكذا من قال بالتشريك لا يقدر فاندفع ما قيل أنه إذا أريد بالمفعول مفعول شئت
 فتعلق الفعل به ليس بغريب لانه مطلق البكاء وإن أريد بمفعول أبكى فهو متروك فكيف يصح
 قوله إنه ترك حذف المفعول لغرابية تعلق الفعل به وأما ما قيل من أنه مبني على أعمال الفعل الاول
 فيكون بكاء التفكر مذكور الغرابية تعلق المشيئة به ففيه أنه حينئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينة
 تدل عليه اذ الجزاء حينئذ بكيت من غير تقييد بالتفكر اه وقوله متوجهان اليه أي الى تفكر
 المذكور فى اللفظ وهذا بحسب المعنى فلا تقدير باعتباره والا احتاج للتقدير بحسب القاعدة
 النحوية كما أفاده بعد عدم الخذف للفظ المفعول أعم من أن يكون باعتبار النظر الى قاعدة الألفاظ
 أو باعتبار النظر الى مجرد المعنى فافهم وقوله لرفع التنازع أى باعطائه لأحدهما وتقدير مفعول
 للآخر وبعد هذا كله يرد على صدر الأفاضل أن الغريب هو بكاء التفكر ولم يذكر أو لاحقيقة
 ليأنس به السامع بذكره أو لا ونأيا قاله معاوية وقوله وكذا من قال بالتشريك أي تشريك
 الفعلين عملا فى المفعول المذكور وقوله وأما ما قيل الخ أى بناء على قطع النظر عن توجه العاملين

حينئذ أنه إذا لم يكن مفعول المشيئة غير بيا فلم ذكره ولا حذف ويمكن تقرير المتن على وجهه غير ما شرح عليه الشارح لا يرد عليه هذا بأن يقال المعنى فليس من فعل المشيئة الذي يحذف مفعوله للبيان بعد الإبهام لأن البيان بعد الإبهام انما يتصور إذا كان المبين عين المبين وما في البيت ليس كذلك لأن المراد بالاول البكاء الحقيقي فلا يصح بيانه بالثاني والحاصل أن المصنف لما ذكر أن مفعول فعل المشيئة يحذف للبيان بعد الإبهام ما لم يكن غير بيا وورد عليه هذا البيت فإن المفعول فيه غير غريب ولم يحذف فأجاب بأنه ليس مما فيه بيان بعد الإبهام وكلام دلائل الإعجاز يرشد إلى ذلك ويحصل عليه أيضا الرد على صدر الأفاضل وفي الأطول بعد قول المصنف

* ولو شئت أن أبكى دما لبكيتهم * فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ولا حذف مفعول مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه أنه كيف حذف الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسا فدفعه بقوله وأما قوله فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * فلو شئت أن أبكى بكيت تفكرا

فليس منه أى ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا إذ ليس التقدير ولو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا إذ البلاغة في مقام المبالغة في أنه لم يبق فيه غير التفكر أن يقول لو شئت البكاء بكاء أى شئ كان لبكيت تفكرا لا أن يقول فلو شئت أن أبكى تفكرا بكيت تفكرا (قوله فريت) أى مسحت (قوله بكاء مطلق) أى غير معتبر فيه تعلقه بمفعول سم وكتب أيضا قوله بكاء مطلق يحتمل أن يقال المراد أن أبكى دما فخذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا فترى (قوله مهم) أى لم يبين في اللفظ وكتب أيضا قوله مهم أى بحسب اللفظ وان كان المقصود به البكاء الحقيقي فلا ينافي ما سبق من أن المراد به البكاء الحقيقي (قوله مقيد) أى حيث اعتبر فيه تعلقه بمفعول وهو تفكرا سم (قوله معدى إلى التفكر) تفسيره تقييده ح ف (قوله فلا يصلح الخ) أى فذكره لعدم القرينة لا لغرابته مع وجود القرينة سم وجرى (قوله كما إذا قلت لو شئت الخ) فلو حذف درهما لتوهم أن المراد لو شئت أن تعطى درهمين أعطيتهما والحاصل أن مفعول المشيئة يحذف بشرطين أحدهما وجودى وهو أن يكون له بيان والآخر عدى وهو أن لا يكون

إلى المذكور بدليل اعتبار خصوص إعمال الاول وقوله ففيه الخ لا يقال هذا الرد مبنى على أن هذا القائل لم يعتبر التنازع بل مجرد كون المفعول المذكور مفعولا للاول لكن لا يخفى أنه خلاف المتبادر من قوله إعمال الشائع في التنازع لانا نقول لانسلم أنه مبنى على ذلك لم لا يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار التنازع ويكون قوله إذ الجزاء حينئذ الخ أى من غير تقييده في اللفظ أى وهو لا يكون دليلا على مفعول الاول على فرض حذفه الاول كان ملحوظا فندبر ذلك حق التدبر (قوله فلم ذكره ولا حذف) فيه أنه إذا كان البكاء الأول حقيقيا والثاني تفكرا يالم يكن الثاني مبينا للاول حتى يحذف وقد تكفل بذلك الشارح قاله شيخنا وغيره (قوله وكلام دلائل الإعجاز) أى الذى نقله الشارح (قوله فى ان الخ) متعلق بالمبالغة (قوله فلا يكون البكاء الخ) أى فيخالف قول الشارح أنه مطلق وان كان لا يضره في الرد على صدر الأفاضل (قوله فلو حذف درهما) فيه أن كلام الشارح في حذف مفعول المشيئة لا في حذف مفعول مفعولها فالمناسب فلو

فريت جفونى وعصرت
عينى ليسيل منها دمع
لم أجده وخرج منها بدل
الدمع التفكر فالبكاء
الذى أراد إيقاع المشيئة
عليه بكاء مطلق مهم
غير معدى إلى التفكر
ألبته والبكاء الثانى مقيد
معدى إلى التفكر فلا
يصلح تفسير الاول وبيانا
له كما إذا قلت لو شئت أن
تعطى درهما أعطيت
درهمين كما في دلائل

في تعلق الفعل به غرابية والشرط الاول مفعول ههنا وكتب أيضا قوله كما اذا قلت الخ الأنسب أن يقال لو شئت أن تعطى عطاء ما أعطيت درهمين لأن البكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول به فالأنسب أن لا يقيد الاعطاء في النظر به (قوله ومما نشأ في هذا المقام الخ) عبارة الأطول ومنهم من جعل قوله وأما قوله ناظرا الى قوله كما في فعل المشيئة لاني قوله بخلاف وجعل المراد منه أن حذف مفعول أبكى ليس للبيان بعد الإبهام بل لأمر آخر لأن قوله بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول أبكى لانه ليس التفكر ولا يرده التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه إلا أنه ليس مما تداوله الألسن في هذا المقام فقول الشارح إنه ناشئ من سوء التأمل وقلة التدبر ليس بذلك اه (قوله والمراد) أي بقول المصنف فليس منه (قوله أن البيت ليس من قبيل الخ) إنما كان هذا القول ناشئا من سوء الفهم وقلة التدبر لانه لا يناسب السياق لأن الكلام في مفعول المشيئة وتفصيله والمقصود الرد على من زعم أنه ذكر هذا للغرابية كذا قيل وللبحث فيه مجال ادلا مانع من أن يكون قوله وأما قوله فلم يبق الخ مرتباً بأصل المبحث وهو الحذف للبيان بعد الإبهام ويكون القصد دفع توهم أن المراد أبكى تفكرا حذف تفكرا للبيان بعد الإبهام اللهم إلا أن يثبت عن المصنف أن قصده الرد على من زعم أن ذكر مفعول المشيئة هنا للغرابية (قوله لغرض) كالاختصار (قوله وقيل يحتمل الخ) قال الأستاذ ليس هذا قولاً آخر بل توجيه أي توضيح لكلام صدر الأفاضل وتنظير فيه بغير الرد السابق الذي حاصله أنه لا يوافق المقصود اه بإيضاح قال سم بعد نقله ذلك أقول يمكن أن يكون قولاً آخر غير قول صدر الأفاضل لتغاير المعنى عليهما تأمل وقال في قوله أخرى انظر ما الفرق بين هذا وما تقدم عن صدر الأفاضل ويحتمل أنه اعتبار عدم بقاء مادة

الاعجاز ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل ان الكلام في مفعول أبكى والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام بل إنما حذف لغرض آخر وقيل يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا

حذف أن تعطى درهما (قوله ليس مقيدا بالمفعول به) فديقال هو وان لم يكن مقيدا لفظا مقيدا معنى لأن المعنى أن أبكى دمعاً فاعمل الشارح نظراً الى التقييد في المعنى فقيده في النظر وقوله في النظر به أي بالمفعول وهو متعلق بقيده قاله بعض مشايخنا على أنه يحتمل أنه هنا معدي الى المفعول الذي هو الدمع ويحتمل أن قول الشارح غير معدي الى التفكر إشارة اليه (قوله لأنه ليس التفكر) أي لأن مفعول أبكى ليس الخ (قوله ليس بذلك) رده عبد الحكيم بأن وجه كونه من سوء التأمل وقلة التدبر أنه لم يتدبر عبارة المتن فان قول المصنف لأن المراد البكاء الحقيقي لا يساعده ولا عبارة الايضاح التي نقلها الشارح من قوله لانه أراد أن يقول أفناني النحول إلى قوله كذا في دلائل الاعجاز ولا كلام الشرح في دلائل الاعجاز ولم يدرك أن أبكى وبكيت تفكرا من باب التنازع لا من باب الحذف اه بتصرف وقوله لا يساعده أي لأنه لو كان كذلك لكان الأظهر لأن الجزاء لا يدل على المفعول إذ مفعول البكاء الاول هو الدمع لا التفكر وقوله من باب التنازع أي على تقدير أن المعنى أبكى تفكرا وإذا كان من باب التنازع لا يتوهم أنه من باب الحذف للبيان بعد الإبهام عند تقدير المفعول تفكرا حتى رد المصنف هذا التوهم وفيه أن كونه من التنازع لا يمنع من التوهم وقال شيخنا ان قوله ليس بذلك هو ذلك إذ سلك غير المتداول مع تأنيبه سوء فهم اه ولا يخفى ما فيه (قوله إذ لا مانع الخ) فيه أنه لم يمنع ذلك فالظاهر أن يقول ان أراد الشارح بما قرره أنه فاسد فقيه أنه لا مانع الخ وان أراد أنه غير مناسب فصحيح ولا يثبت فيه بما ذكره تأمل اه شيخنا وقد علمت ما تقدم عن عبد الحكيم (قوله قال الأستاذ) أي الصفوى

الدمع حتى صار يقدر على بكاء التفكير هنا وعدم اعتباره هناك فليحذر اه وقد يفرق أيضا بأن معنى القضية الشرطية على هذا القول فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فأخرج القضية الشرطية عن معناها الحقيقي وأما معناها على قول صدر الأفاضل لو أردته لفعلته فلم يخرج عن معناها الحقيقي فأنضح تعاريفها بهذا الاعتبار وأنضح ورود نظر الشارح على هذا القول دون غيره فتدبر (قوله بكيتم تفكرا) على أنه من باب التنازع مثل ضربت وأكرمت زيدا مطول (قوله لان القدرة على بكاء التفكير الخ) فديقال المراد فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكير فقط أى دون بكاء الدمع والدم ونحوهما وهذا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير وقد دفعه تخصيص الدمع بعدم البقاء في قول هذا القائل أى لم يبق في مادة الدمع إلا أن يقال المراد ولا غيره فتدبر

بكيتم تفكرا أى لم يبق
في مادة الدمع فصرت
بحيث أقدر على بكاء
التفكير فيكون من
قبيل ما ذكر فيه مفعول
المشيئة لغرابته وفيه نظر
لان ترتب هذا الكلام
على قوله

لم يبق منى الشوق غير
تفكرى *

يأبى هذا المعنى عند التأمل
الصادق لان القدرة على
بكاء التفكير لا تتوقف
على أن لا يبقى فيه غير
التفكير فافهم (وأما الدفع
توهم ارادة غير المراد)
عطف على اما للبيان

(قوله وعدم اعتباره هناك فليحذر) فديقال ان صد الافاضل وان لم يذكروا هذا الاعتبار هو مراده لانه لا يمكنه أن ينكر ذلك لانه عين قول الشاعر * فلم يبق منى الشوق غير تفكرى * ويحتمل أن محصل هذا الفرق أن هذا اعتبر عدم بقاء مادة الدمع فقط فأخرج الحصر عن ظاهره وذلك اعتبر عدم بقاء شئ أصلا غير التفكير كما هو قضية عدم تعرضه لأخراج الحصر عن ظاهره (قوله وقد يفرق الخ) قد لا يسلم أن القضية على هذا القول خارجة عن معناها الجواز أن يكون تفسيره بحسب المأل فالظاهر الفرق كما قاله شيخنا وغيره بأن صاحب هذا القيل غير جازم بل قائل بذلك على سبيل الاحتمال فجوز هذا وجوز ما ذكره الشارح وأما صدر الأفاضل فجازم لا يجوز (قوله على هذا دون غيره) فيه أنه وارد على كلام صدر الأفاضل أيضا (قوله رحمه الله لان القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف الخ) أى لأن بكاء التفكير هو الاسف والكمد وهو يوجد عند بقاء مادة الدمع وعند عدمها أفاده في المطول قال عبد الحكيم هذا مسلم لكن ادعاء أن الاسف والكمد بكاء حقيقي كما هو شأن الاستعارة إنما يحسن ترتيبه على عدم بقاء مادة الدمع اه ومحصله أنا لان لم عدم حسن الترتيب وذلك لانه لما أطلق على الاسف والكمد لفظ البكاء حيث قال * فلوشئت أن أبكى بكيتم تفكرا * مجازا بالاستعارة بقريته قوله تفكرا كان هذا الاسف والكمد مدعى انهما عين البكاء الحقيقي والادعاء المذكور بسبب أنه لا وجود لهما فلو حذف انما اظهر مراده ثم اعترض عبد الحكيم على الشارح أيضا بأن الفاء لا تقتضى الا ترتب مدخوله على ما قبله وسببته له لا توقفه عليه بحيث لا يوجد بدونه لجواز تعدد الاسباب لشئ واحد إلا أن يقال المستحسن عند البلغاء الاختصاص ليكمل الترتيب والتفرع ولعله لهذا أمر بالتأمل اه أى فى المطول وهنا أمر بالفهم ولا يخفى أن التسبب هنا أيضا منتف كالتوقف إذا ثبت هنا مجرد المعية نعم على ما تقدم عنه من أن الترتيب باعتبار ادعاء أن الاسف والكمد بكاء حقيقي يظهر كلامه فتدبر ورود فى الاطول نظر الشارح بأن بكاء غير التفكير وان كان ليس الا الكمد والحزن اذا كان من العين كما يقتضيه ما نقله الشارح عن دلائل الإعجاز لا يمكن الا اذا لم يكن فيه دمع فصح الترتيب اه أى لان بقاء الدمع يمنع خروج الكمد والحزن من العين وقد يمنع ويحتمل أن المراد ببكاء التفكير تحصيل التفكير نفسه من العين لا ما يترتب عليه من الكمد والحزن (قوله رحمه الله لا تتوقف على أن لا يبقى الخ) أى بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكير فانه مما يتوقف

(قوله متعلق بتوهم) ويجوز تعلقه بدفع لـكن الأول هو المناسب لما يأتي في المتن (قوله وكم ذدت)
 قد يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فينشد يصف نفسه بالتثبت على المحن
 والرزاء ويقتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا فنرى (قوله وكم خبرية) وجعلها استفهامية
 محذوفة المميز أي كم مرة أوزمانا لادعاء الجهل بعدده لـكن تارة تعسف (قوله لئلا يلتبس بالمفعول)
 لأنه إذا فصل بالفعل نصب فيلتبس بمفعول ذلك الفعل قال في الأطول وفيه أنه إنما يدفع به
 الالتباس على مذهب غير الأخفش والكوفيين فانهم لما جاوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم أنه زيد على
 المفعول أو التمييز وهذا يعلم أن الضابط لزيادة من ليس مجرد عدم الإيجاب بل هو أو كون الميز فيه
 تميزا لـكم الخبرية المفصول بينه وبينها بفعل متعد (قوله زائدة) أي زائدة في الإثبات على قول
 سم (قوله حزن) إنما قال حزن بلفظ الجمع وإن كان راجعا إلى السورة لأن لكل يوم
 سورة فنرى ولأنه ذكر الرضى أن المضاف يكتسب من المضاف إليه الجمع كما في نحو

(ابتداء) متعلق بتوهم
 (كقوله وكم ذدت) أي
 دفعت (عني من تعامل
 حادث) يقال تعامل فلان
 على أذا لم يعدل وكم خبرية
 مميزها قوله من تعامل
 قالوا وإذا فصل بين كم
 الخبرية ومميزها بفعل متعد
 وجب الاتيان بمن لئلا
 يلتبس بالمفعول ومحل
 كم النصب على أنها مفعول
 ذدت وقيل المميز محذوف
 أي كم مرة ومن في من
 تعامل زائدة وفيه نظر
 للاستغناء عن هذا
 الحذف والزيادة بما
 ذكرناه (وسورة أيام)
 أي شدتها وصولاتها
 (حزن) أي قطعن اللحم

على أن لا يبقى فيه غير التفكر في حينئذ يحسن ترتيب النظم فليتمأمل اه مطول (قوله هو المناسب
 لما يأتي) أي من قوله اذ لو ذكر اللحم لما توهم قبل ذكر ما بعده الخ وقال عبد الحكيم لاختفاء
 في أن أولية التوهم تستلزم أولية الدفع وبالعكس فيجوز تعلقه بكل منهما إلا أن الشارح اختار
 تعلقه بالتوهم مع الإشارة إلى جواز تعلقه بالدفع بقوله ويصور في نفسه من أول الأمر الخ لقرب
 المرجع ولكونه أصلا في الأولية ولقول المصنف بما توهم قبل ذكره ولموافقة الإيضاح اه
 وقوله تستلزم الخ أي لأن إزالة آخر ارفع لادفع وقوله وبالعكس ممنوع كيف ولو قيل إلى
 العظم حزن اللحم لكان فيه دفع ابتداء لتوهم انتهاء فأولية الدفع لا تستلزم أولية المدفوع وإن
 كانت أولية الدفع تستلزم أولية المدفوع إذ الدفع للحاصل والدفع لما يحشى غير حاصل فيتمتع
 الدافع والدفع والاندفاع مع تأخر المدفوع كالأساس ابتداء لدفع سقوط الحائط انتهاء بعد أن يبني
 بناء والجواب أن مراده بالدفع ما نحن بصدده وهو الدفع بحذف المفعول ومحل المنع غيره قاله
 معاوية وقوله بقوله أي في المطول وعبارته فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم
 ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحزم مضى في اللحم حتى لم يرد إلا العظم (قوله وقد يروى
 بصيغة التكلم) فيه أنه لا يجوز عمل الفعل في ضمير بن لشي واحد ولو كان عمله في أحدهما بحرف
 الجر اذالم يكن من أفعال القلوب الملحق بها فقد وعدم وجود بقلة ورأى البصرية والحامية بكثرة
 لـكن في المعنى وغيره أنه يجب فيها أوهم كون الفاعل والمفعولين ضميرين متصلين متعدين معنى
 تقدير نفس نحو وهزى إليك بجذع النخلة وضمم إليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك
 أي إلى نفسك وقس (قوله لادعاء الجهل) تعليل لجعلها استفهامية (قوله لأنه إذا فصل بالفعل
 الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لئلا يلتبس المميز الخ لأنه إذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب
 نصبه حلا على الاستفهامية خلافا للفرأ فانه يجزه بتقدير من وخلافا لليونس فانه يجوز الإضافة مع
 الفصل كذا في الرضى وتخصيص كم الخبرية مع أن الاستفهامية أيضا كذلك نحو سئل بني إسرائيل
 كم آتيناكم من آية بينة لأنها فيها نحن فيه خبرية اه وقوله لأنه إذا فصل الخ يعني إذا فصل بينهما بغير
 متعد وجب نصبه الخ فإذا فصل بمتعد وجب جزمه بمن لفظا لئلا يلتبس بمفعول الفعل المتعدي
 (قوله وبهذا يعلم الخ) فيه أن الضابط لزيادة من جوازا (قوله وإن كان راجعا إلى السورة)

(قوله لزيادة من جوازا)
 الذي يظهر أن خبر أن
 قوله لزيادة وجوازا تميزا
 اه

(الى العظم) حذف المفعول أعني اللحم (اذ لو ذكر اللحم بما نوههم قبل ذكر ما بعده) أي ما بعد اللحم يعني الى العظم (أن الحزلم ينثه الى العظم) وإنما كان في اللحم حذف دفعا لهذا التوهم (١٩) (واما لانه أريد ذكره) أي ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل

على صريح لفظه) لا على الضمير العائد اليه (اظهارا لـ كمال العناية بوقوعه) أي الفعل (عليه) أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه (كقوله

فدطلبنا فلم نجد لك في السوء *
دد والمجد والمكارم مثلاً)
أي قد طلبنا لك مثلاً لحذف مثلاً اذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجده فيفوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل (ويجوز أن يكون السبب) في حذف مفعول طلبنا (ترك موا جهة الممدوح بطلب مثله) قصد الى المبالغة في التأدب حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده (واما للتعميم) في المفعول (مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد) بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول

* وما حب الديار شغفن قلوب * (قوله حذف المفعول) فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله الى العظم وجوابه أنه لا يجب في النكتة أن تكون مطردة منعكسة فخصولها مع شيء لا ينافي أن نحصل مع شيء آخر وأيضاً تأخر المفعول بلا واسطة عن المفعول بالواسطة خلاف الظاهر عس سم (قوله ثانياً) جعل الذ كر ثانياً بناء على أن المقدّر كالمذكور أطول (قوله على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه) سواء كان الفعل المقصود إيقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمراً أو غيره كما في البيت الآتي فنرى (قوله إيقاع الفعل على صريح لفظه) لا يشمل الحذف في مثل عرفت وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه بل اسناد الفعل الى صريح لفظه فالأولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه أطول (قوله على صريح لفظه) رد بأن ذكر المفعول أولاً لا ينافي ذكره ثانياً غاية أنه وضع المظهر موضع المضمحل لـ كمال العناية به وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه نوههم تعدد المثل لانه ذكره أعيدت ذكره سراً (قوله اظهارا لـ كمال العناية) علمه ارادة الاتيان بصريح الاسم ثانياً وأما نكتة الحذف أولاً فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانياً يلزمه التكرار عس سم (قوله بوقوعه عليه) الأولى بتلبسه به أطول وقدم وجهه (قوله كأنه) كان هنا للتحقيق (قوله والمكارم) جمع مكرمة بفتح الميم وضم الراء أطول (قوله أي قد طلبنا لك مثلاً الخ) ففيه تنازع وأعمال للثاني (قوله لا يطلب) أي طلباً مقترناً بالسبحي والتفحص ولو ادعاء وليس المراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل مجرد المحبة القلبية حتى يرد أن التمني طلب وهو يتعلق بالمحال نأمل (قوله أي جميع عبادته) لأنه لا يجيبه منهم الا السعداء أطول (قوله فالمثال الأول) أي قد كان منك ما يؤلم وكتب أيضاً قوله فالمثال الأول الخ هذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين المشار اليه بقول المصنف وعليه الخ (قوله والثاني) أي والله يدعو الى دار السلام

قال شيخنا هذا الآية لصحة رجوعه الى الايام ولا اشكال اه وفيه أن الغالب رجوع الضمير الى المضاف (قوله جعل الذ كر ثانياً الخ) لاحاجة الى ذلك لأن المراد في ثانی مرة لذكر الفعل من حيث هو أي سواء كان واحداً أو لا (قوله وأجيب بأن الحذف الخ) وأجاب عبد الحكيم بأنه لا يجب الاطراد والانعكاس في المقضييات وقدم مراراً اه فتدبر (قوله فلا نه مع الاتيان بصريح الاسم الخ) الوجه أن هذا وجه لانتاج ارادة الذ كر ثانياً الخ للحذف (قوله ففيه تنازع وأعمال الثاني) فيه أن الكلام في مطلق الحذف والعاملان في التنازع متوجهان الى المذكور أخذاً مما سبق عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله والثاني تحقيقاً) وذلك لأن المراد بالدعوة شرع الاحكام وبيان الحلال والحرام بالامر والنهي ومناط هذه الدعوة العهد الذي جرى بينه تعالى وبين العباد الذي أشير اليه بقوله تعالى واذا خذربك من بنى آدم الآية فهي تم الموجودين والمعدومين

بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ (وعليه) أي وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) أي جميع عبادته فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقاً (واما مجرد الاختصار) من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ عند قيام

(قوله قرينة) أى على المفعول هذا ما ارتضاه الشارح (قوله تذكره لما سبق) من قول المصنف وجد التقدير بحسب القرائن وينتج عليه أن تذكر ما سبق أيضا ليخص بمجرد الاختصار أطول (قوله لأن هذا المعنى معلوم) أى من خارج اذ لم يتقدم في المتن ما يفيد ذلك وفيه أنه لا يعترض بالعلم من الخارج فكان الأولى للاختصار على الوجه الثانى أعنى قوله جار في سائر الاقسام وكتب أيضا قوله لأن هذا المعنى معلوم يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار وهو كذلك ع س سم قال يس انظره مع قول المطول ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة وأشار اليه هنا بعد التمثيل للرعاية على الفاصلة بالآية الشريفة بقوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر فتأمل فقد صرح به المصنف في قوله ويجوز أن يكون السبب ترك مواجهة الخ (قوله في سائر الاقسام) أى باقيها كالحذف للبيان بعد الإبهام (قوله فلا وجه لتخصيصه الخ) قد يقال له وجه وهو أن مجرد الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار إليها الا اذا تعينت نظير ما مر في ذكر المسند اليه للاتصال حيث قيد بعدم المقتضى للعدول عنه كذا في يس (قوله وعليه) انما قال وعليه لتفاوت بين قرينتي المثالين فالقرينة في الاول لفظ الفعل الذى هو أصغيت وفي الثانى جواب الطلب كذا في الاطول (قوله أرني أنظر اليك) فان قلت أرني من أراه كذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى أرى ذاتك أنظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل في الكلام وينبع ترتب أنظر على أرني قلت بل عبر بالارادة عن مجرد كشف الحجاب عن الرائي لأن الرؤية متسببة عنه فترتب عليه قوله أنظر اليك فكأنه قال ربا كشف الحجاب عن ذاتك بكشفه عنى لاني المحجوب حقيقة أنظر اليك ع ق (قوله وههنا بحث) وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار الخ قال السيد افادة التعميم في المفعول مع حذفه تتصور على وجهين أحدهما أن يكون هناك قرينة تدل على تعيين مفعول مدلوله عام مثل أن يذكر في الكلام لفظ كل أحد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد ولا شك أن العموم حينئذ مستفاد من حيث المقدر ولا دخل للحذف فيه بل الحذف لمجرد الاختصار والثانى أن يقصد العموم في المفعول ويتوصل بحذفه الى تقديره عاما

قرينة وهو تذكر لما سبق فلا حاجة اليه وما يقال من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسيد لان هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في سائر الاقسام فلا وجه لتخصيصه بمجرد الاختصار (نحو أصغيت اليه أى أذن وعليه) أى الحذف لمجرد الاختصار قوله (أرني أنظر اليك أى ذاتك) وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء

والعقلاء وغيرهم أى كالأطفال وما قالوا من أن مناط التكليف العقل فالمراد به تجيز التكليف فاتضح أن الآية تفيد الاستغراق الحقيقي التحقيق لا الإضافي الذى هو بالاضافة الى نوع من الجنس العام أى جنس العباد والذى هو مباغة اه عبد الحكيم بإيضاح (قوله وينتج عليه أن تذكر ما سبق الخ) فيه أنه قد أشار الشارح لهذا بقوله ولا حاجة اليه (قوله أنظره مع قول المطول الخ) أى وعند اجتماع عدة من الاغراض لا قرينة على تعيين واحد قال شيخنا لا مانع من وجود قرائن على أمور متعددة فيقصد بها المتكامل اه وقال غيره من مشايخنا لا مانع من وجود قرائن متعددة كل واحد منها يدل على نكتة بقطع النظر عن قصد المتكامل (قوله لا يصار إليها الا اذا تعينت) أى بأن لم يوجد مقتضى للدكر وان وجد مع الاختصار مقتضى آخر للحذف كما هو الانسب بقوله نظير ما مر الخ ويحتمل أن مراده بتعيينها أن لا يوجد مقتضى آخر للحذف غير الاختصار فاذا وجد مقتضى آخر للحذف لم يجعل الاختصار مقتضيا فيكون مناظرته لما بعده في مجرد الضعف وعليه فقول الشارح الآتى وحصول الاختصار الخ غير مستقيم ولا يخفى

وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما بناء على أن تقدير خاص دون آخر ترجيح لاحد المتساويين على الآخر فللحذف أعني عدم ذكر المفعول على هذا الوجه مدخل في تقديره عامادون حذفه على الوجه الاول فلذلك حكموا بأن حذف المفعول قد يكون لمجرد الاختصار وقد يكون

ما في هذا الاحتمال من التكلف (قوله بأن لا يكون هناك قرينة الخ) هذا كلام ذكره الفاضل الكاشي في شرحه للفتاح وفيه أن المصنف قال سابقا ثم الحذف بعد قابلية المقام أعني وجود القرينة وقال الشارح في بحث حذف المسند اليه ان الحذف يفتقر الى قابلية المقام وأشار اليه ههنا بقوله انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وفي الرضى في بحث الفاعل لا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة دالة عليه سواء كان الحذف جائزا أو واجبا فلا يصح أن لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره في شرح المفتاح من أنه أجيب بأنه يجوز أن تدل القرينة على أن هناك محذوف من غير دلالة على خصوص أو عموم ويحمل على العموم حذر من الترجيح بلا مرجح فيصح إسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار لأنه كما لا يجوز أن يكون الحذف قرينة على المحذوف كذلك لا يجوز أن تدل القرينة على أن هناك محذوف فاذا حذف مشروط بوجود القرينة الدالة على المحذوف وأنه عام أو خاص اه عبد الحكيم وقوله ههنا أي في البحث حيث قال في المطول وههنا بحث وهو أن ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وحينئذ فان دلت القرينة على أن المقدر يجب أن يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء كان ذكر أو حذف والا فللدلالة على التعميم فالظاهر أن العموم فيما ذكرنا هو من دلالة القرينة على أن المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار اه وقوله لأنه كما لا يجوز أن يكون الحذف الخ أي كما قال السيد وقوله لا يجوز أن تدل الخ أي كما قاله الشارح في شرح المفتاح قال معاوية بعد نقله عبارة عبد الحكيم وجوابه أن مراد المصنف بقوله سابقا ثم الحذف حذف المفعول المقدر بعينه كالمثل فيما مر أو جنس المفعول كما هنا واليه أشار قدس سره بأعني الخ ولا شك أن حذف الجنس بلا قرينة على عموم أو خصوص في مقام التساوي وقصد التعلق ومناسبة العموم قرينة عقلية ظنية على التعميم حذر من الترجيح لا تقبل التخصيص ظنا وههنا معنى ما في الشرح المذكور وهذا كزيد في الدار فان الحذف فيه بلا قرينة على كون خاص قرينة على الكون العام لكل كون على هيئات يمكن اجتماعها إلا أن ههنا بدلي لا امتناع الشمولي وذلك شمولي لا مكانه وعدم المرجح للبعض ولو مبهما فترجح فالذي يمتنع كونه قرينة على المحذوف حذفه بعينه لا حذف الجنس فانه قرينة على العام متى أمكن لا على الخاص فلم ندع هنا حذف شيء الا لقرينة له كافي الرضى وغيره غير أنه عام وقرينته ما ذكر والممتنع حذف شيء مراد بلا قرينة له لا حذف عام مراد بل قرينة له غير الحذف ولا بلا قرينة له خاص بل عدم ههنا لازم له واجب فيه هذا والمقدر بالاصالة المعنى وأما اللفظ فتبعض له فالمفيد للتعميم هو الحذف لا اللفظ المقدر ههنا ودال الدال دال فبالجملة الحذف يفيد عقلا باختصار والذكر انما يفيد لفظا بلا اختصار اه ولك أن تلخص الجواب فتقول ان هناك قرينة على أن المحذوف جنس ما يتعلق به ذلك الفعل حتى

للتعميم مع الاختصار اهـ واعترض عليه بأن المقام الخطابي قرينة على العموم حذف أولا فانه لو ذكر المفعول حمل على العموم في ذلك المقام ما لم يدل دليل على الخصوص فلا مدخل للحذف والجواب أن حصوله مع غير الحذف لا يمنع حصوله مع الحذف لان النكتة لا يجب انعكاسها من سم وعبرة ع ق بعد ذكر جواب البحث السابق لا يقال التعميم المستفاد من الحذف على هذا مستفاد بدون الحذف أصلا لان مأخذه وهو الفرار من التحكم اللازم على تقدير عدم عمومته تقدم أنه يفيد العموم في المقام الخطابي مع جعل الفعل لازما لاننا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها فتستفاد عند الحذف وعدمه على أن استفادتها عند تقدير الفعل لازما بالنظر الى مجرد الفعل والعموم في المفعول فيه لزوم وعند تقديره متعديا يجب العموم من ذلك المقدر الذي اقتضى الحذف تقديره عاما وفرق بين الاعتبارين ولو كان المآل واحدا اهـ قال الفري وقد دفعه أي دفع الشارح البحث السابق في شرجه للفتاح بما فصله الفاضل المحشي يعني السيد (قوله فالحذف لا يكون الخ) أي ولا دخل له في افادة التعميم (قوله للرعاية) أي المحافظة وقوله على الفاصلة فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الاخير منه فقط الذي هو الروي الآن يقال في الكلام حذف مضاف أي على روى الفاصلة وكتب أيضا قوله وأما للرعاية على الفاصلة عدى الرعاية بعلى لتضمن معنى المحافظة أطول (قوله وحصول الاختصار أيضا ظاهر) ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة مطول (قوله كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت الخ)

لا يكون منزلة اللازم ونفس حذف الجنس قرينة على التعميم الذي لا يقبل التخصيص ظنا وهذا انما هو عند الحذف لا عند الذكر نظير ما تقدم عن الحنفية من أن لا آكل لا يقبل التخصيص ولا آكل أكل لا يقبله وهذا لا ينافي ما في الرضى وغيره وبه يستقيم كلام السيد والشارح في شرح المفتاح (قوله واعترض عليه الخ) يندفع بما تقدم من أن الكلام في التعميم الذي لا يقبل التخصيص ظنا لأنه عند الحذف للجنس بلا قرينة على عموم أو خصوص الى آخر ما تقدم عن معاوية يكون التعويل على مجرد العقل دون اللفظ (قوله فانه لو ذكر المفعول الخ) أي كأن يقال والله يدعو الخلق الى دار السلام فلان تحمل الخلق على الانس مثلا بل على الجميع بواسطة المقام الخطابي ولا شك أن هذا مساو لكل أحد الملاحظ عند الحذف وبهذا اندفع قول شيخنا ان هذا الاعتراض مندفع لأن معنى قول السيد وذلك بأن لا يكون هناك الخ أن الحذف وسيلة الى أن المفعول أعم العلامات إذ عند ذكر المفعول مع المقام الخطابي جملة على العموم انما هو لتناول ما دخل تحته لا ليكون أعم من كل عام فحصله أن الحذف يفيد أن المفعول أعم من كل عام اهـ فتدبر (قوله والجواب أن حصول الخ) هذا الجواب لا يلاقى الاعتراض إذ يحصل الاعتراض أن الحذف لا يدخل له في التعميم والجواب لا يفيد أن له دخلا بل يفيد أنه يحصل معه اهـ شيخنا ويأتى مثله في قول ابن ع ق بعد لأننا نقول النكتة لا يلزم انعكاس موجبها (قوله مع جعل الفعل لازما) أي فقد تحقق التعميم مع غير الحذف للمفعول وذلك الغير هو تنزيل الفعل منزلة اللازم (قوله والعموم في المفعول) فيه لزوم في المطول أن التعميم في أفراد الفعل لا يستلزم التعميم في المفعول فز يدعى معنى يفعل الاعطاء أي كل اعطاء من غير نظر الى المفعول أصلا وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في القصد (قوله فيه أن الفاصلة الخ) لا يرد هذا الا لو فسر المتن أو الشارح الفاصلة بالحرف الاخير

أحذف أولم يحذف فالحذف لا يكون الا مجرد الاختصار (وأما للرعاية على الفاصلة نحو) قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى (ما ودعك ربك وما قلى) أي ما فلاك وحصول الاختصار أيضا ظاهر (وأما لاستهجان ذكره) أي ذكر المفعول (كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه) أي من النبي عليه الصلاة والسلام (ولا رأى منى أى العورة وأما لنكتة أخرى) كاخفائه أو التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة أو تعينه حقيقة أو

ادعاء ونحو ذلك (وتقديم
مفعوله) أى مفعول
الفعل (ونحوه) أى نحو
المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما أشبه
ذلك (عليه) أى على
الفعل (رد الخطأ فى
التعيين كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد أنك
عرفت انسانا) وأصاب
فى ذلك (و) اعتقد (أنه
غير زيد) وأخطأ فيه
(وتقول لنا كيد) أى
تأكيد هذا الرد زيدا
عرفت (لا غيره) وقد
يكون رد الخطأ فى الاشتراك
كقولك زيدا عرفت ان
اعتقد أنك عرفت زيدا
وعمرًا وتقول لنا كيد
زيدا عرفت وحده وكذا
فى نحو زيدا أكرم وعمرًا
لا تكرم أمرًا ونهيا وكان
الأحسن أن يقول لافادة
الاختصاص (ولذلك)
أى ولان التقديم لرد الخطأ
فى تعيين المفعول مع
الاصابة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما (لا
يقال ما زيدا ضربت ولا
غيره) لان التقديم يدل
على وقوع الضرب على
غير زيد تحقيقا

الأحسن أن الخذف لتأكيده أمر ستر العورة حتى أنه يستر لفظها عن السامع يس (قوله وتقديم مفعوله) لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن ونحوه لأن الكلام السابق مفعول وض في المفعول لأنه الأصل في العمولية ولم يقل وتقديم مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه يس (قوله من الجار والمجرور الخ) لكن لا يذهب عليك أن ما ذكره من التأكيده لا يجري في الكل إذ لا يقال قائما جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت وحده أطول (قوله في التعيين) أي تعيين من يعرفه المتكلم مثلا (قوله أي تأكيده هذا الرد) قال في الأطول أي تأكيده هذا التقديم للتأكيده كيدرد الخطأ لأن المؤكد في المتعارف هو المفيد الأول لا مقاده ألا ترى أنك تجعل في جاء زيد زيد الثاني تأكيده للاول فلا يغير ذلك قول الشارح المحقق أي تأكيده هذا الرد (قوله وقد يكون رد الخطأ الخ) أي وقد يكون للتعين كقولك زيد اعرفت لمن اعتقد أنك عرفت انسانا ولكن جاهل بعينه وسأل في ذلك ويقال له قصر تعين كذا يستفاد من المطول (قوله وكان الأحسن الخ) أي لم يدخل فيه القصر بأنواعه الثلاث ويدخل نحو زيدا أكرم وعمر الانكسار فان اعتبار رد الخطأ فيه

لا يخلو عن تكاف مطول وقوله عن تكاف أى لان الانشاء لاحكم فيه فلا يناسب الخطأ لان الخطأ
من أوصاف الحكم نعم الانشاء يتضمن خبرا فقولك أكرم زيدا يتضمن خبرا وهو أن زيدا أمور
باكرامه أو مستحق للكرام ونحو ذلك واعتبار الحكم المتضمن تكاف ويرد عليه كما في
الأطول أن افادة الاختصاص أيضا لا تجري في الانشاء لا بتكاف لانها افادة ثبوت شئ لشيء ونفيه
عن غيره ولا يقبله الانشاء وكتب أيضا مانصه يقتضى أن في صنيع المصنف حسنا ولعل وجهه
ما قاله السيد معتدرا به عن اعتراض الشارح أنه لم يذكر الانشاء لان كلامه في مبحث الخبر ومبحث
رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به يعلم بالمقايضة اه قال سم وهذا الاعتذار لا يدفع دعوى
الأحسنية اه لكن يتضح به حسن ما صنيع المصنف تأمل ورد صاحب الأطول اعتذار السيد
عن عدم ذكر بحث رد الخطأ في الاشتراك حيث قال ما ملخصه كما يكون لرد الخطأ في التعيين يكون
لرد الخطأ في اعتقاد الشركة أو لازالة التردد فكان عليه ذلك وأيضاً يدعو الى ذكره قوله
بعد ولهذا الخ لانه يجب ادخاله في المشار اليه لينتم التعليل فاعتذار السيد بأن المصنف لم يذكر
الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيده بوحده اعتمادا على المقايضة بما سبق ضعيف أو جبه

أى جنس القصر متلبسا بأنواعه الثلاث فيدخل الحقيقي أيضا اه عبد الحكيم أى ليدخل فيه
الجنس المصدق بالحقيقي والاضافي حال كونه متلبسا باعتبار أحد نوعيه بأنواعه الثلاث (قوله
فان اعتبار رد الخطأ الخ) أى لان الخطأ في الحكم انما يتصور اذا كان السامع عالما به قبل القاء
الكلام وفي الانشاء انما يفهمه من نفسه وما قيل ان الخطأ انما يكون في الحكم ولا حكم في الانشاء
لأنه من قبيل التصورات فليس بشئ لان ذلك اصطلاح المنطقيين وأما عند علماء العربية فالحكم
هو النسبة التي يصح السكوت عليها ولذا قسموا الجملة الى خبرية والانشائية اه عبد الحكيم
(قوله لا يخلو عن تكاف) بأن يؤول بزيدا يستحق أن يقال فيه أكرم أو يطلب له الاكرام
والاستحقاق والطالب مما يتعلق به علم السامع قبل التكلم بالانشاء اه عبد الحكيم (قوله أى
لان الانشاء لاحكم فيه الخ) تقدم رده عن عبد الحكيم (قوله ويرد عليه) أى الشارح (قوله
لانها) أى افادة الاختصاص (قوله ولا يقبله الانشاء) فيه أنه لا يقبله اذا كان المراد ثبوت شئ
الخ على وجه الحكاية وليس كذلك وفي عى بعد ذكره اراد الأطول وتبريظه بقوله كذا
قيل مانصه والحق أن التخصيص النسبة الى شئ دون غيره فان كانت النسبة انشائية فاوقع به
التخصيص انشاء وان كانت خبرية فاوقع به خبر اه فتأمل (قوله يعلم بالمقايضة) لاحاجة لذلك
لامكان حل المصنف على الاقسام الثلاثة بان يحمل الخطأ في التعيين على أعم من أن يعتقد العكس
أو الشركة أو يتردد ويكون قوله كقولك مثالا لأحد أقسامه فيتم الكلام من غير مؤنة المقايضة اه
عبد الحكيم (قوله فكان عليه الخ) لا يظهر تفريع الوجوب على ما قبله اذ لا يلزم المؤلفين
في كل باب ذكر جميع مسائل الباب اه شيخنا ولا يخفى أنه ينبغي استيفاء مثل هذه الأقسام وهو
المراد بقوله فكان عليه الخ (قوله يدعو الى ذكره قوله بعد ولهذا الخ) أى قوله ولهذا لا يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره على ما يأتي في القولة بعد وقال بعض لعل المراد قوله ولهذا يقال في اياك نعبد
الخ وقال بعض آخر والمراد قوله ولهذا يقدر في بسم الله الخ فان القصر فيه قصر افراد لمن يعتقد
الشركة كما يأتي (قوله لانه يجب ادخاله في المشار اليه لينتم التعليل) أى لان محصل كلامه بمنع

(قوله أحد نوعيه) هو
الاضافي اذا أنواع الثلاثة
للاضافي منه كما يأتي بيانه اه
(قوله الجملة الخ) الاولى
أن يقول بدله الكلام الى
الخبر والانشاء ان من الجملة
ما لا يصح السكوت عليه
نحو قام أبوه في زيدا قام
أبوه ونحو جملة الشرط اه
(قوله وفي عى الخ)
أشار به الى الجواب عن
الشارح اه
(قوله وان كانت خبرية)
بان كانت حاكية اه
(قوله فتأمل) فان ظهر
فهو جواب عن الشارح
اه

لمعنى الاختصاص وقوله

ولا غيره ينفي ذلك فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق لا غيره نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص جاز ما زيدا ضربت ولا غيره وكذا زيدا ضربت وغيره (ولا ما زيدا ضربت وغيره) (ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته) لان مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى تدره الى الصواب بأنه الاكرام وانما الخطأ في تعيين المضروب وفرده الى الصواب أن يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا (وأما نحو زيدا عرفته فتأ كيد ان قدر) الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أى عرفت زيدا عرفته (والا) أى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده (فتخصيص) أى زيدا عرفت عرفته لان المحذوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للمعنيين والرجوع في التعيين الى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون آ كد من قولنا زيدا عرفت

الفعله عن التعليل (قوله لمعنى الاختصاص) أى اختصاص نفي الضرب بزيد سم (قوله لو كان التقديم لغرض آخر غير التخصيص) قال في الأطول قلت ألا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمته قرينة على ذلك (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) أى كما زيدا ضربت ولا غيره في المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره (قوله وأما نحو زيدا عرفته) مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت وفي قوة وأما زيدا عرفته فمحتمل للامرين وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص أطول (قوله فتأ كيد) أى ذوتا كيد وكتب أيضا أى فضمون الكلام وكذا بالتكرير سم (قوله والافتحص) افتحص على التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأ كيد مع التقديم هنا منزلة العدم أطول وكتب أيضا أى ذو تخصيص (قوله محتمل للمعنيين) في المطول يحتمل التخصيص ومجرد التأ كيد ويفهم منه أنه اذا كان للتأ كيد لا يكون للتخصيص واذا كان للتخصيص يكون للتأ كيد تأمل سم (قوله آ كد) يقتضى أن في زيدا عرفت تأ كيدا وهو كذلك لان التخصيص فيه تأ كيد فبالسكرار

هذا التركيب لافادة التقديم قصر القلب لافادته قصر الافراد مثلاً أخذنا من تقديم الجار والمجرور وليس كذلك فان مطلق القصر مناف للا غيره وقال شيخنا هذا الاعتراض من الاطول مبنى على أن منع التركيب مطلق وهو لا يتنع مطلقاً بتلك العلة ولك أن تقول المراد منه في هذا المقام أى مقام قصر القلب بتلك العلة ويتم التعليل وان كان يمنع في مقام آخر بعللة أخرى كافي القسمين الآخرين من أقسام التخصيص اه ولعل ذلك وجه من لم يجعل المراد بقوله ولهذا الخ قوله ولهذا لا يقال الخ كاتقدم (قوله ألا يكفي قوله الخ) اعتراض على التفصيل وهو عدم الصحة عند ارادة التخصيص والصحة عند عدم تلك الارادة وتوضيحه أن الوجه أن يحكم بصحته من غير تفصيل لان قوله ولا غيره وقوله ولكن أكرمته كل منهما قرينة على عدم ارادة التخصيص فلا تفصيل أصلا وفيه أن ما ذكرنا ما يكون قرينة على عدم ارادة التخصيص اذا صدر عن يوثق به والا فغيره يمكن أن يتكلم بمثل هذا التركيب مراد للاختصاص غير ناظر لما يلزم من التناقض فمثل هذا يفصل في التركيب عند صدور منه قاله بعض مشايخنا وقال شيخنا قوله ألا يكفي الخ يقال عليه هذا تعليم معناه أنك اذا قصدت ذلك لا تقل ولا غيره أو ولكن أكرمته فدار ذلك على القصد لا في ضبط ما وقع واصلاحه حتى يرد بأن ذكر ولا غيره أو ولكن أكرمته قرينة على عدم ارادة التخصيص على أن المتكلم قد يصرح بالتخصيص أو توجد قرينة عليه اذا كان غير موقوف به (قوله فنزل التأ كيد) أى بالسكرار عند التقديم منزلة العدم وليس مراده التأ كيد اللازم للتخصيص من حيث هو فانه كالتخصيص لازم للتقديم غالبا اه شيخنا (قوله لان التخصيص فيه تأ كيد) وجهه أنك اذا قلت زيدا عرفت أفاد وقوع المعرفة على زيد ونفي الوقوع على غيره ويلزم من نفي الوقوع على غيره بحسب العرف الوقوع على زيد فحصلت استفادة الوقوع على زيد مرتين (قوله رحمه الله يكون آ كد من قولنا الخ) أى يكون قولنا زيدا عرفت عند قيام القرينة على أنه للتخصيص أزيد تأ كيد من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار وبيانه أن زيدا عرفت فيه تخصيص وكل تخصيص فيه تأ كيد كاتقدم بيانه آ نفاو زيدا عرفته على تقدير الفعل مؤخرا فيه تخصيص في الجملة الاولى وهذا التخصيص فيه تأ كيد لافادته

يقدر الفعل مقدما نحو
أما فديننا ثمود لا التزامهم
وجود فاصل بين أما والفاء
بل التقديم أما ثمود فديننا
فدينناهم بتقديم المفعول
وفي كون هذا التقديم
للتخصيص نظر لأنه قد
يكون مع الجهل

(قوله ثم بعد حذفه) أى
الاول صار مفسرا أى فلم
يجتمع المفسر والمفسر اه
(قوله بأن يجعل المفسر
الح) فى حاشية عبد الحكيم
على تفسير القاضى
البيضاوى عند قوله
وهو أى وإبى فارهبون
أو كذا فى افادة التخصيص
من اياك نعد لما فيه مع
التقديم من تكرير
المفعول والفاء الجزائية
الدالة على تضمن الكلام
معنى الشرط كأنه قيل
ان كنتم راهبين شيأ
فارهبون اه مالفظة
قوله من تكرير المفعول
المستلزم لتكرير الجملة
المفيدة لتكرير الحكم
فان اعتبر الجملة الثانية
أيضا للاختصاص بقرينة
كونه تفسيراً للسابق
وان لم يكن فيه شئ من
أدوات القصر كان مفيدا
لتأكيده الاختصاص

حصل تأكيده على تأكيده (قوله لما فيه من التكرار) المفيد للتأكيده وان كان غير مقصود منه
التأكيده بل التفسير من سم وكتب أيضا قوله لما فيه من التكرار ظاهر كلامه أن التكرار
مؤكد للتخصيص الذى اشتمل عليه التركيب مع أن التكرار انما يفيد الانبات والتخصيص
مشتمل على الانبات والنفي والتأكيده موافق للمؤكد فى المعنى ويمكن أن يجاب بأنه لما كان مؤكدا
جزئية الاول وهو الانبات كان مؤكدا فى الجملة أو يقال التكرار مؤكدا للتخصيص بجزأيه بأن
يجعل الانبات للاحق مفيدا للاختصاص كالانبات السابق بدليل أنه تفسير للسابق (قوله وأما
نحو وأما ثمود) مقابل لنحو زيد اعرفته (قوله فلا يفيد إلا التخصيص) أى لا مجرد التأكيده
فالحصر بالنسبة الى مجرد التأكيده فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيده (قوله لا التزامهم وجود
فاصل بين أما والفاء) ولا يجوز تقدير الفعل مقدما بدون الفاء لان المقدّر هو الجواب والمذكور
انما هو مفسر والجواب لابد من اقترانه بالفاء فلا يجوز تقديره مقدما بدونها (قوله وفى كون هذا
التقديم للتخصيص نظرا) فى عقود الجان وشرحه للجلال السيوطى ان شرط افادة التقديم
التخصيص أن لا يكون لاصلاح التركيب مثل وأما ثمود فدينناهم وحينئذ فى كون هذا
التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا على أنه اعترض كون التقديم فى الآية للحصر بأن
الهداية المذكورة أعنى الدلالة على ما يوصل الى المطلوب غير مخصوصة بشئ وما أجيب به عنه من
أن المحصور هو الدلالة وما عطف عليها من استجبابهم العمى على الهدى لا يجدى نفعا لان ذلك
أيضا غير مخصوص بهم كالأخفى يس (قوله فديكون مع الجهل الخ) ومع الجهل بذلك لا معنى
للقصر سم وفى قوله فديكون اشعار بأنه فديكون مع العلم أيضا وعلى هذا فنأزعه فى كية كونه
للتخصيص وكتب أيضا قوله لانه فديكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل فيه بحث لان هذا مبنى

وقوع المعرفة على زيد مرتين والجملة الثانية أفادت أيضا وقوع المعرفة على زيد فحصل الوقوع عليه
ثلاث مرات فقد زاد التأكيده هذا هو ظاهر الشارح ويحتمل أن معنى قوله آ كذا بلغ فى
الاختصاص بمعنى أن اختصاصه مؤكدا على هذا يقال ظاهر كلامه أن التكرار مؤكدا
للتخصيص الخ ما فى المحشى (قوله رحمه الله لما فيه من التكرار) أى تكرار عرفت لبقاء أثره
لأنه مقدر فى الكلام معه حتى يرد أنه يلزم اجتماع المفسر والمفسر على أنك قد عرفت فى لو أنتم
تملكون أن السكاكى يجوز اجتماعهما على أن الثانى تأكيده الاول ثم بعد حذفه صار مفسرا اه
عبد الحكيم (قوله ظاهر كلامه الخ) ليس كذلك بل ظاهره أن التكرار مؤكدا للتأكيده
تأمل اه شيخنا فتذكر (قوله بأن يجعل الانبات للاحق الخ) أى بأن يجعل المفسر المتعلق
بضميره متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص وان لم يكن بأحد طرق الاختصاص فهو اختصاص
مفهوم من القرينة فافهم (قوله مقدما بدون الفاء) أى ليحصل الفصل مع تقديمه بين أما والفاء
المذكورة (قوله وحينئذ فى كون الخ) لكن هذا النظر فى أصل الافادة لافى الكية
كنظر الشارح (قوله فى كية كونه) أى التقديم أى الكية المستفادة من قوله فلا يفيد
إلا التخصيص وقد يقال الحصر فى كلامه اضافى لنفى مجرد التوكيد فليس فى كلامه دعوى الكية
(قوله فيه بحث لان هذا مبنى الخ) رده عبد الحكيم بان معنى كلام الشارح أنه يجب فى الحصر

على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بياننا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقي اللهم الا أن يدعى أنه لا يجبي تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي كما ينبغي عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطأ وان احتمل بناؤه على الأكثر فترى (قوله بثبوت أصل الفعل) فيكون المقصود بالكلام اثبات أصل الفعل (قوله فليتأمل) اشارة الى دقته وحسنه (قوله لمن اعتقد أنك مررت بانسان) أي وأصاب في ذلك وقوله وانه غير زيد أي وأخطأ في هذا (قوله والتخصيص الخ) والذي عليه الجمهور أن التخصيص هو الحصر وقال تقي الدين السبكي هو غيره فالتخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره باثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه فاذا قلت زيدا ضربت كان المقصود الأهم افادة خصوص وقوع الضرب على زيد لا افادة حصول الضرب منك ولا تعرض في الكلام لغير زيد باثبات ولا نفي وأما الحصر فعنايه نفي غير المذكور واثبات المذكور ويعبر عنه بما والا وبانما فهو زائد على الاختصاص ولا يستفاد بمجرد التقديم فان قوله تعالى أفغير دين الله يبغون لو جعل في معنى ما يبغون الا غير دين الله وهمزة الانكار داخله عليه لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيرهم غير دين الله مع أن مجرد ذلك منكر وكذلك أغير الله تأمروني أعبد وقع الانكار فيه على عبادة غير الله من غير حصر

بثبوت أصل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمر و ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول أما زيدا فضررت به وأما عمرا فأكرمته فليتأمل (وكذلك) أي ومثل زيدا عرفت في افادة الاختصاص (قولك زيد مررت) في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررت بانسان وأنه غير زيد وكذلك يوم الجمعة سررت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربت به وما شيا

سواء كان حقيقيا أو غيره أن يكون أصل الحكم مسلم الثبوت عند السامع والمقصود من الكلام افادة الحصر وفيما نحن فيه ليس السامع عارفا بأصل الحكم نعم لا يجب في الحقيقي اعتقاد المخاطب القلب أو الشبهة أو التردد وبعض الناظرين لم يفرق بين كون الحكم مسلم الثبوت وبين الاعتقاد بالقلب أو الشبهة أو التردد فاعترض بان ما ذكره الشارح لا ينبغي كونه للحصر الحقيقي اذا البناء على حال السامع انما هو في الاضافي اه وقوله نعم لا يجب في الحقيقي أي لانه كثيرا ما يقصد افادته وبيانه فقط دون رد أو تعيين كإياك نعبدا وإياك نستعين بخلاف الاضافي فانه يجب فيه ذلك غالبا لان الغالب فيه قصد الرد أو التعيين لا مجرد الافادة والتبيين وقيل لا يكون بمجرد هاتم الوجوب انما هو في القصر المقصود لذاته تحقيقا واما المقصود للبالغة أولدانه مبالغة في كفيه جعله كالمسلم اه معاوية (قوله في كل واحد من المثالين المذكورين) هما اما زيدا فضررت به وأما عمرا فأكرمته (قوله فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقي) الملاحظ والملفت اليه بالبحث أن التعليل لا ينبغي القصر الحقيقي أي مع أنه منفي كالاضافي فاندفع ما يقال سألنا أن التعليل لا ينبغي الحصر الحقيقي الا أنه لا يصح أيضا كيف يكون قول المصنف فلا يفيد الا التخصيص محمولا على الحقيقي فافهم قاله بعضهم وحصله أن بحث الفري انما هو في التعليل لأنه لا يتجني مطلق القصر في تركيب أما الذي هو مدعى الشارح وليس المقصود بالبحث تصحيح كلام المصنف لكن هذا خلاف ظاهر كلام الفري وانما حله عليه موافقة للواقع من أنه لا قصر فيه أصلا (قوله كما ينبغي عنه ظاهر قول المصنف الخ) أي حيث اعتبر حال السامع بقوله لرد الخطأ (قوله وان احتمل بناؤه على الأكثر) أي وهو الاضافي فلا ينبغي كونه حقيقيا من غير الغالب (قوله ويعبر عنه بما والا الخ) أي مثلا والاورد ونحو جاء زيدا لعمر والا أن الحصر عند هؤلاء لا يكون الا بما ذكره

وكذلك أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون أنفك آلهة دون الله تريدون وانما جاء الحصر في اياك نعبد واياك نستعين للعلم بأنه لا يعبد غير الله ولا يستعان بغيره فهو من خصوص المادة لا من وضع اللفظ يس بتصرف وتقي الدين موافق في القول بعدم افادة التقديم الحصر لابن الحاجب وأبي حيان وابن جماعة مستدلين بهذه الآيات ونحوها ويمكن أن يجاب من طرف الجمهور بأنهم لم يقولوا يلزوم التخصيص للتقديم كإياد بل غالباً فتكون هذه الآيات ونحوها من غير الغالب (قوله والتخصيص لازم للتقديم غالباً) قال في الأطول أى لتقديم المفعول على الفعل وشبهه لا مطلق التقديم اذ لا يصح في تقديم بعض الممولات على بعض كما سيظهر ولا في تقديم المسند اليه اذ التخصيص والتقوى

حجبت (والتخصيص لازم للتقديم غالباً) أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقرار وحكم الذوق وانما قال غالباً لان اللزوم الكلى غير متحقق اذ التقديم قد يكون لاغراض أخرى كجرد الاهتمام والتبرك

(قوله وانما جاء الحصر في اياك نعبد الخ) ذكر ابن الاثير في المثل السائر أن التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون للاختصاص على ما قاله الزمخشري وأشار اليه المصنف بقوله هنا ولهذا يقال في اياك نعبد الخ وهو اذ ابن الاثير أن التخصيص في اياك نعبد الخ ليس مستفاداً من التقديم بل من الحال فاندفع ما يرد عليه من أنه لا وجه لعدم القول بالتخصيص فيه فان التنزيه عن الشرك واجب على كل مسلم في كل حال وهو مضمون كلمة التوحيد وسورة قل يا أيها الكافرون والقصر الحقيقي لا يجب فيه رداً عقداً المخاطب وقال المصنف في الايضاح الله أحد على طريق اياك نعبد واياك نستعين تقديماً للاهم والقول بأنه للحصر لا دليل عليه والتمسك ببل الله فاعبـد ضعيف لأنه قد جاء فاعبـد الله وكتب في حاشيته على قوله لا دليل عليه لأن العبودية من صفاته الخاصة فالحصر مستفاد من الحال لا من التقديم وحينئذ يسقط اعتراض الشارح في المطول على ما ذكره ابن الحاجب من أن التقديم في نحو الله أحد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر بأن الذوق وقول أئمة التفسير دليلان عليه والاهتمام حاصل لأنه لا ينافي الاختصاص لأن الذوق وقول أئمة التفسير يدلان على أن معناه تخلص بالعبادة لا على أنه مستفاد من التقديم اهـ عبد الحكيم قال معاوية ولا يخفى أنهما يدلان على أنه منه مستفاد وأن محيى فاعبـد الله لا يضعف التمسك بل يقويه اذ كل مقام مقال نعم المقصود من الحصر في نحو اياك نعبد واياك نستعين هو الاقرار بالتوحيد والتزامه لا الرد أو التعمين الا بالنظر الى غير المخاطب تعالى وهم المشركون فانه تعريض بهم رداعليهم اهـ ثم إن قول ابن الاثير لمراعاة حسن النظم الخ أى مع مراعاة المناسبة بين قوله اياك نعبد وقوله اياك نستعين وقول المصنف في الحاشية لأن العبودية الخ لعل مراده لأن العبودية له من الموحدين الذين يتلونها مدعين بها والا فلا ينتج مدعاه فتدبر (قوله بأنه لا يعبد غير الله الخ) أى فيحمل كلام المتكلم على الحصر بشرط أن لا تكون حاله منافية لذلك كافي الآية (قوله رحمه الله والتخصيص لازم للتقديم غالباً) لزوم التخصيص للتقديم في أكثر المواد لا يقتضى تحققه حينئذ في تقديم بعض الممولات على بعض حتى يحتاج الى ما قيل ان المراد من التقديم تقديم المفعول على الفعل لا مطلق التقديم لأن تقديم بعض معمولاته على بعض ليس للتخصيص على ما سيظهر اهـ عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى لا ينفك الخ) يعنى أن الغالبية ليست بالنسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي اللزوم بل بالنسبة الى المواد كافي عبارة الكافية وشرطها أن تكون نكرة وصاحبها معرفة غالباً اهـ عبد الحكيم (قوله قال في الأطول أى لتقديم الخ) فيه ما تقدم عن عبد الحكيم

(قوله ليست بالنسبة الى الاوقات والاحوال الخ) أى حتى يلزم أن يكون اللازم في المادة الواحدة لازماً في بعض الاوقات والاحوال دون بعض فينا في اللزوم اهـ (قوله غالباً) مرتبط بقوله وصاحبها معرفة اذ الحال يجب أن تكون نكرة دائماً اهـ

سواء في نحوه أو يأتي وكان الأخصر الأعذب والتقديم للتخصيص غالبا إذ في تقييد اللزوم بالغالب حزاة أطول وفي المطول ان المراد تقديم ماحقه التأخير (قوله والاستناد) نحو الحبيب رأيت (قوله وموافقة كلام السامع) كقولك زيدا أكرمت جوابا لمن قال من أكرمت (قوله ورعاية السجع) أي السجع من النثر غير القرآن وقوله والفاصلة أي من القرآن لان ما يسمى في غير القرآن سجعة يسمى في القرآن فاصلة رعاية للادب اذ السجع في الاصل هدير الحام (قوله ونحو ذلك) كتعجيل المسرة (قوله قال الله تعالى الخ) كلها أمثلة لما كان التقديم فيه لغرض آخر غير التخصيص (قوله وان عليكم لحافظين) من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله بل أحد المعمولين على الآخر فان عليه كم خبران ولحافظين اسمها فكأنه مبني على أن المصنف لم يرد بالتقديم هنا تقديم المعمول على عامله فقط بل تقديم ماحقه التأخير وان لم يتقدم على عامله ويؤيده قول المطول في شرح قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني أن التخصيص لا ينفك في الغالب عن تقديم ماحقه التأخير اه ف قوله تقديم ماحقه التأخير يشعرا ما ذكرنا ثم رأيت صرح بذلك فيما يأتي في قول المصنف ومنها التقديم سم وهذا بظاهره يقتضي حصول التخصيص بتقديم المفعول الثاني على الأول في نحو أعطيت درهما زيدا وظاهر ما كتبناه عن الأطول على قول المصنف والتخصيص الخ خلافة فحرره (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص) نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا حل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص أي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل آية وما ظمانهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون عليه بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم فنرى (قوله ولهذا يقال في إياك نعبد) كون تقديم إياك للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة

(قوله وكان الأخصر والأعذب الخ) يفيد صحة ما للمصنف كما تقدم بيانه عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله قال الله تعالى الخ) اشتبه بأمثلة كثيرة من القرآن كلها مما فيه التقديم لرعاية الفاصلة أو لجرد الاهتمام ولو ترك بعضها أو ورد ما فيه التقديم لأغراض أخرى لكان أحسن اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله خذوه فغلوه الخ) أي يقول الله خزنة النار خذوه فغلوه أي اجعوا يده الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه أي ادخلوه في النار كذا في الكواشي وفي تفسير القاضى ثم لا تصلوه الا الجحيم وهي النار العظمى لأنه كان يتعظم على الناس ثم في سلسلة ذرعه اسبعون ذراعا أي طويلا فاسلكوه فادخلوه فيها بأن تلقوها على جسده وهو فيها ينهاصره لا يقدر على حركة وتقديم السلسلة كتقديم الجحيم للدلالة على التخصيص والاهتمام بذكر أنواع ما يعذب به وتم لتفاوت ما بينها في الشدة ويجوز أن يكون على حقيقته بأن يكون الفعل بعد الاخذ متصلا والادخال في الجحيم والسلك متراخيا وفاء فاسلكوه زائدة لتأكيد الحكيم لامتناع اجتماع حر في العطف اه عبد الحكيم (قوله وظاهر ما كتبناه الخ) انما قال ظاهرا لاحتمال حمل تقديم بعض المعمولات في عبارة الأطول على تقديم ماحقه التقديم اه شيخنا (قوله رحمه الله مما لا يحسن الخ) فيه إشارة الى جواز اعتبار التخصيص في بعض الأمثلة كما مر لكنه غير حسن وفيه تأمل قاله عبد الحكيم (قوله تقديم إياك للتخصيص الخ) ظاهر بالنسبة لإياك نستعين فقط إلا أن يعتبر مثل ما مر في بيان

والاستناد وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعه اسبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وقال وما ظمانهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون الى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بالساليب الكلام (ولهذا) أي ولان التخصيص لازم للتقديم غالبا (يقال في إياك نعبد وإياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة) بمعنى نجعلك من بين الموجدات خصوصا بذلك لان نعبد ولا نستعين غيرك (وفي لالى الله نحشرون معناه اليه) نحشرون (لا الى غيره ويفيد) التقديم (في الجميع)

أي جميع صور التخصيص (وراء التخصيص) أي بعده (اهتماما بالمقدم) لانهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أعني (ولهذا يقدر) المحذوف (في بسم الله مؤخرا) أي بسم الله (٣٠) أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كان يبدو أن

بأسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات بسم العزى فقصد الموحدين تخصيص اسم الله

كما علم مما مر (قوله أي جميع صور التخصيص) الذي في الأطول أي في جميع صور تقديم متعلقات الفعل ثم اعترض على قول المصنف وراء التخصيص فقال فيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الأهم اه فالذي ألجأ الشارح الى حمل الجميع على جميع صور التخصيص قول المتن وراء التخصيص (قوله أي بعده) انظر لم يقل أي غيره مع أنه المراد وقد يقال اشارة الى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب المرتبة تأمل سم قال يس ولا يخفى ما فيه لان ما فسر به أي الشارح هو مدلول وراء (قوله اهتماما بالمقدم) سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل أعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى فترى (قوله ولهذا) أي للاهتمام والأولى ولهذا أيضا لتلايتهم اختصاص تقديم المؤخر بنسبة الاهتمام لانه لمجموع الأمرين من التخصيص والاهتمام أطول ويمكن ارجاع اسم الاشارة في كلام المصنف الى ما ذكر من الأمرين (قوله فقصد الموحدين تخصيص اسم الله) أي على طريق قصر الافراد لان

(قوله مدحا الخ) بيان لقوله نوع اهتمام وقوله على حسب الخ بيان لجهة النوعية وظاهر منه أن رتبة الاهتمام المخصوص بعد التخصيص وأن المقصود افادة أن التقديم اذا كان للتخصيص يفيد

كلام ابن الانبر (قوله كما علم مما مر) أي من جواز اجتماع الاغراض (قوله اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام الخ) أي وجد تخصيص أولم يوجد وقد يقال ان الاهتمام في غير صور التخصيص واضح والمصنف انما نص على التوهم قاله بعض مشايخنا (قوله أي غيره) مع أنه المراد بخلاف البعدي اذ المعنى ليس عليها ويكون حالا مقدما من اهتماما أو يجعل اهتماما بدلا منه بالنظر لعنايه وهو غير (قوله قال يس ولا يخفى ما فيه الخ) فيه أنه لم ينف أنه مدلول بل انه مراد ثم بين بعد ذلك أنه مراد بقوله وقد يقال الخ وفي عبد الحكيم قوله أي بعده تعيين للمعنى وراء فانه من الاضداد يجبى بمعنى الخلف والقدم وأصله الستر (قوله رجه الله اهتماما بالمقدم) أي نوع اهتمام على ما في المفتاح بشأن المقدم في أن يتعلق به الحكم مدحا كان أو ذما أو كراهة أو استلذا اذا أو غير ذلك على حسب ما يقصد تخصيصه بالمقدم وكذا في شرحه للمفتاح اه عبد الحكيم ومن غير ذلك نفس التخصيص فهو من أسباب الاهتمام اه معاوية (قوله سواء كان ذلك) أي الاهتمام (قوله من جهة الاختصاص) أي ناشئا من الاختصاص بأن يكون الاختصاص هو نسبة الاهتمام (قوله أو من غيره) أي كسرف المقدم المعبر مع الاختصاص فاذا وجد في التقديم اختصاص واهتمام كما في بسم الله تارة يعتبر الاهتمام من حيث الاختصاص وتارة يعتبر الاهتمام من حيث شرف المقدم أو محبته (قوله ولا ينافي هذا المعنى) أي التعميم ووجه عدم المناقاة أن كونه وراء التخصيص لا يعين أنه ناشئ من التخصيص بحيث يكون نسبته إذ قد يكون وراءه وهو ناشئ من غيره بحيث يكون الغير نسبته قاله بعض مشايخنا (قوله فينطبق الدليل الخ) لاجابة الى هذا العموم لأن الدليل الاعم مقبول اه شيخنا (قوله والأولى ولهذا أيضا) فيه أن أيضا لم يعمد الابن مستقلين كجاء زيد وجاء عمر وأيضا والاهتمام والتخصيص ليس كل منهما نسبة مستقلة لتقديم المؤخر قاله بعض مشايخنا وفيه أنهما ان لم ينفكا ويستقلان في التحقق فهما منفكان في القصد والاعتبار داعيا (قوله ويمكن ارجاع اسم الاشارة الخ) يمكن أيضا أنه راجع لكونه يفيد ما ذكر وهو الظاهر

نوع اهتمام من المتكلم بشأن المقدم في أن يتعلق به الحكم على حسب ما يقصد تخصيصه بالمقدم أي على قدر حال الحكم الذي قصد تخصيصه بالمقدم من كونه مدحا أو غيره فاندفع ما في الأطول من أنه لا وجه لتخصيص الاهتمام بكونه

وراء التخصيص اذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام كما في الحاشية وذلك لأنه ليس الغرض أن التقديم يفيد اهتماما مطلقا بل اهتماما خاصا مدحا أو غيره على حسب ما يقصد تخصيصه بالمقدم فيلزم اه (قوله وكذا في شرحه) للمفتاح في نسخ منه صحيفة كذا بلاوا اه

(قوله لاجابة الى هذا

العموم) أي في المدعى الذي أشار اليه بقوله سواء كان ذلك الخ الذي الغرض منه الطابق الدليل المذكور على المدعى لان الدليل الاعم كما قال مقبول وخاصة عند المتقدمين نعم الزيادة في المدعى في نفسها مقبولة لاتصير فافهم والله أعلم اه

معتقد الكفار أنه يتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة وكتب أيضا قوله فقص
الموحد تخصيص اسم الله تعالى الخ لوقال تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام للر د عليهم لكان أوضح
وأنسب بما قدمه (قوله وأورد) أي على أن التقديم يفيد التخصيص والاهتمام (قوله أول سورة
نزلت) فيه مسامحة لأن السورة بتمامها لم تنزل أول الأمر بل الذي نزل أولا هو أولها وهو قوله
اقرأ باسم ربك إلى ما لم يعلم حتى أنه نزل هذا مجردا عن البسملة والبسملة إنما نزلت بعد ذلك فلو
قال لأنها أول آية نزلت لسم من تلك المسامحة وكتب أيضا مانصه وقيل المدثر وقيل الفاتحة ووفق
بأن اقرأ إلى ما لم يعلم أول ما نزل مطلقا والمدثر رأى أولها أول ما نزل من الآيات بعد فترة الوحي والفاتحة
أول ما نزل من السور (قوله فكان الأمر بالقراءة أهم) دون بيان ملابسها المتوقف على العلم
بأصلها (قوله هذا جواب الكشف) حاصله أنه روعيت الأهمية باعتبار العارض وقدمت
على الأهمية باعتبار الذات لقوة ذلك العارض وشدة بكونه كالناسخ (قوله أي هو مفعول
اقرأ الذي بعده) أي مفعول به بواسطة الحرف على أن الباء للاستعانة أو المصاحبة ونظير
التركيب بالقلم كتبت أو بثيابي ذهبت هذا هو المتج وقيل مفعول به بلا واسطة في الأصل فالمعنى
اقرأ اسم ربك وإنما أدخلت الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام

(قوله لوقال تخصيص اسم الله الخ) أي فيكون الاهتمام معطوفا على تخصيص لأن كلامهما مفاد
وليس أحدهما مفادا والآخر علة (قوله أنسب بما قدمه) أي قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
(قوله أي على أن التقديم يفيد التخصيص الخ) أي فهو إيراد على قوله ويفيد التقديم وراء
التخصيص اهتماما بالقدم ويدل على ذلك قول الشارح يعني لو كان التقديم الخ قال عبد الحكيم
ويرد عليه أن كون كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته مسلم لكن إذا ثبت أن الاختصاص
مع الاهتمام واجب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه أن يورد على قوله ولهذا يقدر
المخدوف في باسم الله مؤخر كما قررته في شرح المفتاح حيث قال وإذا كان الواجب تقدير الفعل
مؤخرا فإبطال قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم الفعل فيه والخال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب
رعايته اه وقال معاوية لا وجه للنعاذ في بادي الرأي لا فرق بينه وبين باسم الله في الوجوب
الاستحسان بلاغة للرد على المشركين بل هو أولى به لانه أول المبادئ ولأن الرد فيه يغني عنه في
الثنائي بلا عكس اه أي فالإيراد على قوله ويفيد التقديم الخ (قوله حتى أنه نزل الخ) أي وهذا
ينافي أن السورة بتمامها نزلت أولا لأن البسملة من جملتها ولم تنزل أولا فلا بد من المسامحة في كلامه
وقال بعض مشايخنا قوله حتى أنه نزل الخ أي حتى لكونه غير سورة نزل الخ وهذا يقتضي أن كل
سورة نزلت معها البسملة ولا قائل به وحل كلامه على افادة أنها نزلت متأخرة بعيد لانه في مقام آخر
لا تعلق لنا به اه وفيه ما لا يخفى (قوله وقدمت على الأهمية الخ) المناسب لقول الشارح يعني
لو كان التقديم الخ أن يكون معنى قول المصنف وأجيب الخ أن الأهمية باعتبار العارض قدمت على
الأهمية باعتبار الذات وعلى اعتبار التخصيص (قوله هذا هو المنهج) جرى في حل العبارة على
ما يأتي عن السيد وستعلم ما فيه (قوله وقيل مفعول به الخ) هذا ما جرى عليه الشارح في المطول
في حل عبارة المفتاح وهو المؤيد كما يأتي خلافا لما في المحشى تبعا ليس (قوله دلالة على التكرير
والدوام) وجه الدلالة أن الكلام قبل دخول الباء على المفعول أفاد أمرا بأصل الفعل المتعلق

بالابتداء للاهتمام والرد عليهم
(وأورد اقرأ باسم ربك)
يعني لو كان التقديم
مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك
لأن كلام الله تعالى أحق
برعاية ما يجب رعايته
(وأجيب بأن الأهم فيه
القراءة) لأنها أول سورة
نزلت فكان الأمر
بالقراءة أهم باعتبار هذا
العارض وإن كان ذكر
الله أهم في نفسه هذا جواب
الكشاف (وبأنه) أي
باسم ربك (متعلق بإقرأ
الثاني) أي هو مفعول
اقرأ الذي بعده (ومعنى)
اقرأ (الأول أوجد القراءة)
من غير اعتبار تعديته إلى
مقروء به كما في فلان يعطى

ونظير التركيب بالخطام أخذت أي أخذت الخطام انظر المطول وحواشيه ويس

بالمفعول فاذا دخلت الباء على المفعول أفادت تأكيد تعلق الفعل وتأكيده بال تكرار والدوام قاله بعض مشايخنا (قوله بالخطام) هو ككتاب في القاموس خطمه بخطمه ضرب أنفه الى أن قال والقوس بالوتر خطما وخطاما علقها والخطام ككتاب ذلك المعاق به ووتر القوس وكل ما وضع في أنف البعير ليقاد به (قوله انظر المطول) عبارته وبأنه أي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني أي هو مفعول أقرأ الذي بعده ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعديه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على أن تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام والأحسن أن أقرأ الاول والثاني كلاهما منزل منزلة اللزوم أي أفعّل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف في كليهما أي أقرأ القرآن والباء للاستعانة أو الملازمة أي مستعينا باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة أن يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله باسم الله اه وقوله رحمه الله وهو مبني على أن تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك أخذت الخطام وأخذت بالخطام قال قدس سره أقول عبارة المفتاح هكذا فالوجه عندي أن يحمل أقرأ على معنى أفعّل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويمنع في أحد الوجهين غير معدي الى مقروء به وأن يكون باسم ربك مفعول أقرأ الذي بعده فنقول القراءة تتعلق بذاتها بمقروء وبواسطة حرف الباء بأمر يستعان به أو يتلبس به حال القراءة وكما يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن قطعه عن التعلق الثاني فعنى كلام المفتاح أن أقرأ الاول قطع فيه النظر عن التعلق الثاني أعنى تعلقه بالمقروء به لاعتناء التعلق الاول أعنى تعلقه بالمقروء لان قطع النظر عن المقروء لا اختصاص له باقرأ الاول ولا الثاني بل هو فيه مظاهر مكشوف فقوله أفعّل القراءة وأوجدها أي مع قطع النظر عن التعلق بما يقرأ به يدل على ذلك أنه قال غير معدي الى المقروء به ولم يقل الى مقروءه وأما قوله مفعول أقرأ الذي بعده فبناء على أن المفعول يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الحروف الجارة وكذلك التعدية قد تطلق على معنى أعم يتناول التعلق بغير المفعول به وقوله على نحو ما تقدم تشبيهه لقطع النظر عن التعلق بغير المفعول به بقطع النظر عن التعلق به وعلى ما قررنا استقام الكلام واستبان المرام من غير ابتناء على ما زعمه من أمر نادر أعنى ادخال الباء فيما هو مفعول به بغير واسطة دلالة على التكرير والدوام متمسكاً ورد من قولهم أخذت بالخطام اه وقوله قدس سره فنقول الخ من كلامه لا من كلام المفتاح وقوله قدس سره كما يمكن قطع النظر الخ قال عبد الحكيم قطع النظر عن التعلق الاول موجه لان النسبة الى المفعول به بلا واسطة مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلية في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه اللهم الا أن يراد به عدم ذكره وقوله قدس سره بل هو فيه مظاهر مكشوف الخ هذا ممنوع على توجيه الشارح لا بدله من بيان وقوله قدس سره فقوله أفعّل القراءة الخ التعبير عن عدم ذكر المتعلق بحرف الجر بنفس ايجاد الفعل بعيد غاية البعد وقوله قدس سره يدل على ذلك الخ هذه الدلالة انما تتم لو لم تكن الباء فيه زائدة كما في أقرأ باسم ربك فهو استدلال بالشئ على نفسه

وقوله قدس سره استقام الكلام الخ لاستقامته لان ما ذكره مع اشتماله على صرف العبارة عن
 ظاهرها في مواضع يستلزم استدراك قوله أن يحمل اقراء الى قوله غير معد إذ يكفي أن يقال
 فالوجه عندي أن اقراء الاول غير معد الى مقروءه وأن باسم ربك مفعول اقراء الثاني وقوله قدس
 سره من غير ابتناء الخ كونه نادر اغبر مسلم فانه سوى بين التوجيهين في الكواشي وقال الباء
 دخلت لتدل على الملازمة والتكرير كأخذت الخطام وأخذت بالخطام أو دخلت لتدل على البداءة
 باسمه تعالى ومحال حال أي اقراء متلبس باسم ربك وفي الرضى في بحث المتعدي وغير المتعدي وان كان
 تعديه بحرف الجر قلبه لافهم متعد والحرف زائد كما في يقرأ بالسرور وهكذا في معنى اللبيب في
 بحث زيادة الباء اه قال معاوية وسنده في عبارة الرضى والمعنى أن ظاهرها كثرة الزيادة في
 الافعال المتعدية وان قلت في كل منها بخصوصه كما هو مفادها أيضا فان أراد قدس سره النسبة
 في الواحد منها بخصوصه فسلم ولا يضر لكفاية الكثرة في المجموع والخطب يسير اه وقوله رحمه الله
 والأحسن الخ قال عبد الحكيم لا يخفى أن هذا التوجيه سواء قيل بالتنزيل أو بحذف المفعول
 يستلزم طلب القراءة بدون المقرء وذو الحال فاما أن يقال بوقوع التكليف بالحال كما هو مذهب
 بعض الأشعرية أو بتأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر أنه طلب للقراءة في الحال بدليل
 جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما أنا بقارى ثلاث مرات فالوجه ما قاله صاحب المفتاح اه
 وقوله يستلزم الخ أي بناء على ما هو المتبادر من أنه طلب للقراءة في الحال مع أنه لا يعلم في الحال ما
 يقرأ والقريئة عند حذف المفعول ليست مبينة لما يقرأ اذ التقدير اقراء ما يلقي اليك مثلا وقد يقال
 يكفي ذلك قريئة على أنه ليس المقصود القراءة في الحال واسم الفاعل في قوله ما أنا بقارى ليس
 للحال بل للاستقبال بهذه القريئة وقوله بدليل الخ وجه الدلالة بتبادر اسم الفاعل في الحال لكن
 قد علمت أنه لا يتبادر هنا في ذلك للقريئة السابقة والتكليف بالحال بعيد وحينئذ المقصود من قوله
 ما أنا بقارى اما الامتناع لعدم علمه بأنه الوحي أو الاستفهام لبيان أنه أي فان ذلك لا يناسب
 اعتبار الاستقبال وقوله بدون المقرء أي بدون معرفته حتى على حذف المفعول اذ التقدير اقراء
 الآن ما يلقي اليك في الاستقبال وقوله أو بتأخير البيان الخ أي بأن يراد طلبها في الاستقبال بعد
 البيان والظاهر غير مراد وقال الشيخ ابن أبي جرة في شرح البخاري في قوله تعالى اقراء فيه تورية
 وهي اظهار شيء والمراد غيره لان جبريل عليه السلام كان يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
 لا يقرأ ولكن قال له ذلك ليتوصل به الى ما يريد من تأديبه بغطه ثلاثا ومن تهذيبه أيضا به لاحدائه
 قوة نورية متشعبة في باطنه تكون عون له على حمل ما يلقي اليه ولو كان التأديب بلا سبب لكان
 زيادة في الوحشة فلما كان اللفظ يحتمل طلب القراءة منه صلى الله عليه وسلم ابتداء وهو الاظهر
 وطلبها منه لما يلقي اليه وهو المراد كما ظهر بعد أجاب صلى الله عليه وسلم على الاظهر كما هو المعهود من
 الفصحاء اه ملخصا وقوله فالوجه ما قاله صاحب المفتاح أي لحصول البيان على ما قاله في الحال
 كأنه قيل افعل القراءة قراءة كذا ولا يرد سكوت جبريل عليه السلام في المرات الثلاثة لاتصال
 الحال والكلام بأواخره وان طال ولاحتال أنه لم يسكت بل النبي صلى الله عليه وسلم كان يبادر بما
 أنا بقارى من شدة وجل حتى رجع الى مكة يرجف فؤاده وقال زملوني زملوني وماتقدم عن ابن أبي
 جرة يفيد أن السكوت واقع لكنه مع التورية وقصد القراءة في الاستقبال هذا ولا حاجة الى اعتبار
 أن المطلوب القراءة في الاستقبال ولا الى القول بجواز التكليف بالحال فان قوله اقراء الخ قرآن فقد

كذا في المفتاح (وتقديم بعض معمولاته) أي معمولات الفعل (على بعض لأن أصله) أي أصل ذلك البعض (التقديم) على البعض الآخر (ولا مقتضى للعدول عنه) أي (٣٤) عن الأصل (كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا) لانه عمدة في

الكلام وحقه أن يلي الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد عمرا لان في نحو ضرب زيد اغلامه مقتضيا للعدول عن الأصل (والمفعول الاول في نحو أعطيت زيد ادراهما) فان أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أي أخذ للعطاء (أولان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الأهمية ههنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملة له ولغيره من الامور المقتضية للتقديم وهو الموافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال انما لم نجدهم اعتدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشئ يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك (قوله بل مفعوله مقدر) لكونه متعديا والمعنى اقرأ القرآن لأنه لم يعتبر

(قوله كذا في المفتاح) فيه اشارة الى أن في الجواب الثاني شيئا ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة (قوله لأنه عمدة في الكلام) أي لا يتقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد (قوله مقتضيا للعدول عن الأصل) وهو التباس الفاعل بضمير المفعول المقتضى تقدم المفعول لأنه مرجع الضمير تأمل سم (قوله جعل الخ) لان العطف يقتضى المغايرة وكتب أيضا قوله جعل الأهمية الخ حاصله اعتراض على المصنف بأن كلامه هنا مخالف لكلامه في أحوال المسند اليه الموافق لكلام القوم وفي ضمن بيان هذا الاعتراض اعتراض آخر فهم من كلام عبد القاهر هو أن الأهمية لا تكفي سببا للتقديم وقد دفعهما بقوله فراد المصنف الخ (قوله شاملة له) أي لكون الأصل التقديم وكتب أيضا قوله شاملة له ولغيره من شمول السبب لاسبابه والمعلول لعلاله لا الكلى لجزئياته (قوله في التقديم) أي في علة التقديم (قوله مجرى الأصل) أي القاعدة الكلية لجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم سم أي كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول وان كان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لاسبابه بذلك على ذلك قول الشيخ يجري مجرى الأصل ولم يقل شيئا هو الأصل (قوله وجه العناية) أي سببها وقوله يعرف له أي لذلك الشئ معنى أي مزية واعتبار

علم في الحال ما يقرأ فلما منع من كون المقصود القراءة في الحال والظاهر في الآية أن المقصود القراءة لأى شئ ينزل عليه من القرآن فيقرؤه على الناس ويقرأ لنفسه تعديا بتلاوته وتفهم المعانيه وأسراره من غير تقييد بوقت مخصوص فيدخل ما ألقى اليه من قوله تعالى اقرأ الخ وما يليق اليه بعد ذلك فافهم وقوله رحمه الله والباء للاستعانة ويتعلق باقرا الثاني اذ لو تعلق باقرا الاول كان الايراد باقيا على حاله ويحتاج الى جواب الكشف واعتراض عليه السيد في شرحه للمفتاح بان التخصيص، وقوف على العلم بأصل القراءة وليس كذلك لانها أول ما نزلت وأيضا المخاطب هو النبي عليه الصلاة والسلام ولا يتصور منه تجوز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم أحد وجوه القصر والجواب ما أفاده الشارح بقوله لان المشركين كانوا يبدؤن الخ يعني أن تقديم اسم الله للاهتمام والرد عليهم لالرد اعتقاد المخاطب ثم قال معترضا على قول الشارح ولا يبعد الخ أن القول بجعل باسم الله متعلقا باقرا الاول وباسم ربك متعلق باقرا الثاني يتضاعف فيه الفساد وقد عرفت اندفاعه اه عبد الحكيم وقوله والجواب الخ هو جواب عن قوله وأيضا الخ والجواب عن قوله بان التخصيص الخ أنه يكفي العلم ولو ادعاء على أن العلم بأصل القراءة معلوم من اقرأ الاول وقوله رحمه الله تعالى ويكون متعلق الاول الخ ولا يبعد أن البسملة لم تنزل عند نزول اقرأ إذ غايته أنه نزل مطلقا ثم قيد به (قوله ولعل وجهه الخ) هذا التوجيه لا ينبغي على ما سبق له تبعا ليس من حل عبارة المفتاح على ما قاله السيد في حلها فان اقرأ الاول على ذلك لم ينزل منزلة اللازم بل مفعوله مقدر فافهم (قوله وهو التباس الفاعل) الأوضح تلبس الفاعل (قوله فدفعهما الخ) فيه أنه ليس في كلامه ما يدفع الاعتراض الثاني وكون مراده الأهمية العرضية لا يفي شيئا فانها أيضا لا تكفي علة للتقديم (قوله رحمه الله وهو الموافق الخ) التحقيق أن أهمية الذكر كما ههنا قسما وانما

تعديه الى المقر وبه أي باسم ربك بخلاف اقرأ الثاني فانه اعتبر تعديه الى المقر وبه كاتين مما تقدم والله أعلم اه (قوله فيه أنه ليس في كلامه ما يدفع الاعتراض الثاني) ممنوع كيف وقد قال لغرض من الأغراض أي غير اصاله التقديم فافهم اه

والاهتمام بحاله افرض
من الاغراض (كقولك
قتل الخارجى فلان) لان
الاهم في تعلق القتل هو
الخارجى المقتول ليتخلص
الناس من شره (أولان
في التأخير اخلا لا بيان
المعنى نحو وقال رجل
مؤمن من آل فرعون
يكنم ايمانه فانه لو آخر)
قوله (من آل فرعون)
عن قوله يكنم ايمانه
(لنوهم أنه من صلة يكنم)
أى يكنم ايمانه من آل
فرعون (فلم يفهم أنه)
أى ذلك الرجل كان (منهم)
أى من آل فرعون
والحاصل أنه ذكر لرجل
ثلاثة أوصاف قدم الاول
أعنى مؤمن لكونه
أشرف ثم الثانى وهو من
آل فرعون لئلا يتوهم
خلاف المقصود (أو) لان
في التأخير اخلا لا
(بالتناسب كراهية
الفصلة نحو فأوجس في
نفسه خيفة موسى)
بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لان
فواصل الآى على الالف

القصر

في اللغة الحبس وفي
الاصطلاح تخصيص شئ
بشئ بطريق

(قوله فراد المصنف) تفريع على قوله وهو الموافق الخ وقوله العارضة الخ أى لا الهمية
بحسب نفس الامر الشاملة لكون الاصل تقديم ذلك ولغيره المرادة للمصنف في بحث المسند اليه
ولذا جعلها شاملة له ولغيره فلا تخالف بين ما ذكره هنا وهناك لانه حيث لم يعمها أرادها بما يكون
بحسب اعتبار المتكلم والسامع وافق نفس الامر أم لا سم وان دفع هذا أيضا ما يرد على جعل
الهمية هنا شاملة من أن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله الخارجى) من خرج على
السلطان من نسبة الجزئى لأكليه (قوله لان الاهم في تعلق القتل هو الخارجى الخ) يعنى أن
افادة وقوع القتل على الخارجى أهم من افادة أن وقوعه من فلان لان قصد الناس وقوع القتل
على الخارجى لا وقوع القتل من فلان (قوله نحو وقال رجل مؤمن الخ) قديقال تقديم من
آل فرعون لان الاصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة ولا مقتضى للعدول عن
الاصل ويجاب بأن النسكات لا تتزاحم ويرجح بعضها عن بعض اعتبار المتكلم (قوله فلم يفهم أنه
منهم) أى مع أن المراد افهام أنه منهم لا فادة ذلك مزيد عناية الله به

القصر

(قوله تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص) اما على الاطلاق أو على سبيل الاضافة الى معين
صرح به الشريف في شرحه للفتاح فكلام معني القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق

الشامل أهمية التقديم قاله معاوية وقوله ان أهمية الذ كر الخ اذا ليصح أن تكون أصالة التقديم من
أسباب أهمية ذكر بعض المعمولات انما تكون من أسباب أهمية التقديم فافى الشارح خلاف
التحقيق (قوله رحمه الله فراد المصنف الخ) يرد على هذا الاعتذار أن ما ذكره هنا بعد الأهمية من
كون التأخير فيه اخلا لا بيان المعنى والتناسب من جملة أسباب الأهمية العرضية فيكون مندرجا
فيها فكيف يجعلها قسما لها وحاصل ما أجيب به أن اثر بدل الأهمية العرضية مما كان بسببها غير ما ذكر
بعد اه دسوق وهذا مبنى على خلاف التحقيق الذى تقدم عن معاوية اذا اخلا لا والتناسب انما
هامن أسباب أهمية التقديم لامن أسباب أهمية الذ كر (قوله تفريع على قوله وهو الموافق)
الأظهر أنه تفريع على قوله جعل الأهمية الخ (قوله المراد للمصنف الخ) فيه أن مما علل
به المصنف الأهمية هناك بما يجعلها بحسب اعتبار الملة كالم مثلا كتعجيل المسرة وقوله وافق أى
الاعتبار (قوله لا تتزاحم) أى لا يزاحم بعضها ببعض فيكون البعض مانعا من اقتضاء البعض
الآخر اذا مانع من تعدد المقضيات لكن أنت خير بأن هذه العبارة انما تنال في العادة فيما اذا
كانت نسكته تقتضى أمرا ونسكته أخرى تقتضى عكس ذلك الأمر مثلا وما هنا ليس كذلك

القصر

(قوله فكلام معني القصر حقيقة اصطلاحية) أى خلافا لما في حاشية السيد على المطول من
أن القصر الاضافى ليس قصرا وتخصيصا حقيقة بل مجازا لوجود الاشتراك في القصر الاضافى
ولتباعد التخصيص الحقيقي من اطلاق لفظ التخصيص وما في معناه ورد عبد الحكيم ما قاله السيد
بأن كون الاضافى غير منافى للاشتراك لا يقتضى كونه مجازيا انما يقتضى كونه ناقصا والالزم أن

(قوله بحيث يكون البعض مانعا الخ) لباحث أن يقول لانسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون المعنى لا يزاحم بعضها بعضا على اقتضاء

مخصوص (كأحد الطرق الأربعة الآتية (قوله بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه في الظاهر (قوله وفي نفس الأمر) عطف تفسيري سم (قوله بأن لا يتجاوز) أى لا يتجاوز الشيء الأول المقصور الشيء الثاني المقصور عليه الى غير هذا الشيء الثاني (قوله وان أمكن الخ) أى امكان وقوعه لا مجرد الامكان والافلو كان في الواقع لم يوجد لغيره لكن يمكن أن يوجد له كان حقيقيا ع س سم وكتب أيضا قوله وان أمكن الخ فيه إشارة الى أنه قد لا يمكن فالحقيقي

المشكك بالزيادة والنقصان حقيقة في الكامل مجازي في الناقص وتبادر الكامل لكاله لا يقتضى كونه حقيقيا والناقص مجازيا كتبادر الوجود الخارجى من لفظ الوجود فانه لا يقتضى كونه حقيقيا والوجود الذهني مجازيا كما صرح به قدس سره في تصانيفه ولو سلم فاللازم أنه مجازي لغة لا اصطلاحا فان المعنى الاصطلاحي وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص سواء كان بالنسبة الى كل ماعداه أو بعضه يعبر بهما وينقسم اليهما (قوله كأحد الطرق الأربعة الآتية) أى في قول المصنف وللقصر طرق منها العطف ودخل بالكاف ضمير الفصل وتعريف المسند اليه أو المسند وخرج بالطريق المخصوص كما قال السيد نحو قولك اختص القيام زيدوزيد مقصور على القيام فان ذلك لا يسمى قصرا اصطلاحا (قوله رحمه الله لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون الخ) أى جعل الشيء خاصا بشيء ومنحصرا فيه إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي حد ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاختصاص أيضا كذلك أو لم يكن كذلك فيعم القصر الحقيقي التحقيق والادعائي قاله عبد الحكيم وهو يوافق ما يأتي عن سم لاعتنا شيخه السيد عيسى (قوله عطف تفسير) سيأتى أيضا (قوله أى امكان وقوعه الخ) أى فأمكن بمعنى وقع وعليه فالاول والحال وان زائدة ليفيد أنه لا بد من التجاوز الى غير المقصور عليه بالفعل ليلتم مع قوله والافلو كان الخ وحينئذ فالمراد بنفس الأمر في قول الشارح إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر الواقع وفي كلامه شبه احتمال والتقدير إما أن يكون بالنسبة الى جميع ماعدا المذكور بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر أو بحسب الاضافة الى شيء آخر بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر أيضا فقوله بحسب الاضافة مقابل المحذوف في الاول أعنى الى جميع ماعدا المذكور ومراده بقوله في الجملة أن التجاوز الى شيء آخر لا يعتبر فيه أن يكون تجاوزا الى جميع الأشياء الأخر بل تجاوزا الى الاجمال سواء كان الى الجميع أو البعض أو لو حذف ماضر إذ توهم هذا الاعتبار بعيد (قوله لم يوجد لغيره) أى لم يوجد الوصف المقصور لغير المقصور عليه وهذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف نحو مقام الازيد وكان الاولى أن يزيد أو لم يوجد لغيره فيه أى غير الوصف المقصور عليه في الموصوف المقصور حتى يشمل قصر الموصوف على الصفة ويحتمل أن الضمير في لم يوجد عائدا على التجاوز فيشمل القصرين (قوله كان حقيقيا) أى ولو اعتبر المتكامل تخصيص بالضافة الى شيء معين لأن العبرة بما في نفس الأمر في كل من الحقيقي والاضافي (قوله فيه إشارة الخ) وعليه فيحتمل أن الواو للغاية والامكان بمعنى الوقوع بالفعل أو الجواز لكنه بعيد والغاية على كل في أصل كونه قصرا لافي كونه اضافيا وذلك لأنه اذا وقع التجاوز بالفعل الى شيء آخر أو أمكن ربما توهم أنه لا يسمى قصرا وتخصيصا لأنه لم ينتف الاشتراك بالكية أو لم تنتف مظنة وانما لم يكن غاية في كونه اضافيا لأن المنوهم حينئذ عدم الامكان أو عدم الوقوع بالفعل لا الامكان

مخصوص وهو (حقيق وغير حقيق) لان تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوز الى غيره أصلا وهو الحقيقي أو بحسب الاضافة الى شيء آخر بأن لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان أمكن أن يتجاوز الى شيء آخر

ماهى نكتة كالمؤثرين فأكثر لا يتزاحان على أثر واحد وان وضع الفرق بين النكتة والمؤثر فاندفع ان هذه العبارة انما يقال في العادة الخ فتدبر اه

والاضافي بحسب اعتبار المعتبر ان اعتبار التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه أو الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض سم (قوله في الجملة) أى في بعض أمثلة القصر لا في كلها إذ قد لا يتجاوزها الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة الى آلهة بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا

أو الوقوع بالفعل وحينئذ فراد الشارح بقوله اما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر أنه اما أن يكون تخصيص الشيء بالشيء في حد ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء ومراعاة بقوله في الجملة ما سبق ويصح أن يراد به بعض الصور ويكون نصرا بحاجته في الغاية فيدخل صورة ما اذا استحال التجاوز التي ذكرها المحشى بمعنى لا اله الا الله ويحتمل أن الواو للتحال وقوله في الجملة حينئذ من معناه بعض الصور فيدخل صورة الاستحالة المذكورة وعلى هذا تكون محل الإشارة المذكورة في قوله فيه إشارة الى قوله في الجملة وهذا في المآل لا يخالف ما سبق في المعنى (قوله بالنسبة الى جميع الصفات الباقية) هذا في قصر الموصوف على الصفة كما زيد الاقائم وكان الاولى أن يزيد أو بالنسبة الى جميع الذوات الموصوفة ليشمل قصر الصفة على الموصوف وكذا يقال في البعض الآتي (قوله سواء وجد الجميع) أى جميع الصفات المنفية المقابلة للصفة المقصور عليها والمراد وجود المتأني وجوده منها في الموصوف المقصور وعلى هذا يكون القصر كاذبا في الواقع ان كان تحقيقه يافان كان ادعائيا بناء على عدم الاعتداد بما فيه من بقية الصفات كان صادقا وقوله أولم يوجد شيء منه نحو انما الله اله واحد صمد الى ما لا نهاية له من صفات الكمال فانه لم يوجد شيء من غير صفات الكمال فيه سبحانه وهذا التعميم لا فادته أن العبارة بما اعتبره المتكلم لا بالواقع دفعا لتوهم أنه لا يوجد القصر في الشق الاول من التعميم لمخالفته للواقع وقوله وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض أى المنفي المقابل للمقصور عليه وأما المقصور عليه فهو المنتفى وليس المراد أن ما عدا المنتفى من مثبت والمسكوت عنه منتفى فانه لا يدخل لانتفاء المسكوت عنه في الغاية وعلى هذا يكون القصر كاذبا أيضا في الواقع ان كان تحقيقه يافان كان ادعائيا بناء على أن الوصف الثابت في الواقع الذي نفي في عبارة القصر بمنزلة الوصف الذي أثبت في عبارته المنتفى في الواقع نحو ما زيد الاقائم أى هو قاعد لا قائم والحال أنه قائم لا قاعد اذا قصد المتكلم أن قيامه بمنزلة القعود فكأنه هو القعود كان صادقا هذا هو ظاهر العبارة ويحتمل أن معنى قوله سواء وجد الجميع أى في غير المقصور وهو غير زيد في المثال السابق والمراد وجود ما يتأني منه والمعنى أن زيدا أتصف بالقيام ولم يتصف بالقعود الذي أتصف به بكر ولم يتصف بالبياض الذي أتصف به بكر أو عمرو وهكذا في التعميم أن الصفات المنفية عن زيد مثلا أهم من أن تكون موجودة في غيره أو غير موجودة في غيره وفائدة التعميم أنه ربما يتوهم أنه لا يصح نفي الصفات عن زيد الا اذا كانت موجودة في غيره حتى يتوهم انها ثابتة له أيضا وعلى هذا فقله وان لم يكن موجودا الا ذلك البعض أى معناه وان لم يكن موجودا في غيره الا ذلك البعض المنفي المقابل للصفة المحصور فيها إلا أن كلامه حينئذ غير مناسب إذا المناسب حينئذ حذف الا حتى تكون الغاية بالتوهم وأيضا كون الموجود في غير المقصور ليس الا للصفة المقابلة للصفة المقصور عليها بالنسبة للاضافي مستحيل وحينئذ فالظاهر في تقرير العبارة ما تقدم فتأمل (قوله أى في بعض أمثلة الخ) قد علمت أن هذا على ما سبق عن سم لا عن السيد عيسى (قوله كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله الخ) وذلك اذا كان المخاطب به هذه الكلمة

في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي كقولك ما زيد الاقائم بمعنى أنه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوز الى صفة

(قوله وانقسامه الخ) جواب سؤال مقدر (قوله لا ينافي كون التخصيص) الذي هو القصر
(قوله مطلقا) أى حقيقيا و اضافيا (قوله من قبيل الاضافات) أى النسب التي يتوقف
تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقي والاضافي على تعقل المقصور والمقصور عليه (قوله
لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع كذا في الأطول وقوله بل قد
يمنع نحو ما الله إليه واحد وذكر مثل ذلك في الجواز الآتي في قصر الصفة لكن لم يظهر كون
الجواز في قصر الصفة قد يمنع (قوله صفات أخرى) جمع هنا الصفات وأقرد في نظيره السابق
الموصوف إشارة إلى تعدد صفات الموصوف الواحد (قوله أعني المعنى القائم بالغير) سواء دل
عليه بافظ النعت النحوي كقائم أو غيره كالفعل نحو ما زيد لا يقوم قل يس وهل يدخل في
ذلك أسماء الزمان والمكان والآلة (قوله لا النعت النحوي) أى المراد اخراج النعت النحوي
لأنه لا يكون مقصورا على منعه والاعكس وقائم في ما زيد لا قائم ليس نعمتا نحويا كما هو ظاهر

أخرى أصلا وانقسامه
إلى الحقيقي والاضافي بهذا
المعنى لا ينافي كون
التخصيص مطلقا من قبيل
الاضافات (وكل منهما)
أى من الحقيقي وغيره
(نوعان قصر الموصوف
على الصفة) وهو أن
لا يتجاوز الموصوف تلك
الصفة إلى صفة أخرى
لكن يجوز أن تكون
تلك الصفة لموصوف آخر
(وقصر الصفة على
الموصوف) وهو أن
لا يتجاوز تلك الصفة ذلك
الموصوف إلى موصوف
آخر لكن يجوز أن يكون
لذلك الموصوف صفات
أخر (والمراد بالصفة
ههنا الصفة المعنوية)
أعني المعنى القائم بالغير
(لا النعت) النحوي أعني

الشرية يعتقد ثبوت الألوهية لاصنام الهند مثلا فقصت الرد عليه بأن الألوهية ثابتة لله لا لأصنام
الهند مع أن الواقع أن الألوهية لا تتجاوز الله إلى غيره أصلا إذ التجاوز محال فالقصر حينئذ اضافي
لاحقيقي نظرا لما اعتبره المتكلم (قوله إنما الله إلى واحد) هذا في الاضافي وتقول في الحقيقي
إنما الله إلى واحد أحد صمد إلى آخر صفات الكمال فإن الصفات المقصور عليها لا يجوز أن تكون
لموصوف آخر (قوله لكن لم يظهر الخ) قد يقال يظهر في نحو ما الله إلى الواحد إلا الواحد الصمد
إلى ما لا نهاية له من صفات الكمال لله تعالى سواء كان ذلك بالاضافة إلى آلهة الهند في زعم المخاطب
مثلا أو مطلقا فإن الله تعالى يستحيل عليه أن تكون له صفة من غير صفات الكمال فضلا عن صفات
من ذلك الغير نعم لا يظهر المنع في الاضافي على رأى السيد الصفوي لأنه يتوقف على اختصاص
شيء بجميع صفاته بالنسبة إلى شيء معين في الواقع لا بمجرد الاعتبار مع عدم إمكان انصافه بغيرها
فتم قصر عليه تلك الصفات التي لا يمكن انصافه بغيرها بالنسبة إلى ذلك الشيء ولا شيء بهذه المثابة (قوله
إشارة إلى تعدد صفات الخ) بخلاف موصوف الصفة الواحدة فإنه يستحيل تعدده لاستحالة قيام
المرض الواحد بمحلين فأكثر فقيام زيد غير قيام عمرو (قوله رحمه الله والمراد المعنوية) أى
الدال عليها ليكون من أحوال اللفظ العربي الذي هو موضوع علم المعاني اه عبد الحكيم
أى ليكون القصر من أحوال الخ وإن كان باعتبار المعنى لكن لا ينبغي أنه لا حاجة إلى ذلك
فانه لو لم يرد به الدال عليها بل أرادت هي نفسها لما خرج القصر عن كونه من أحوال اللفظ
العربي فانه بالأداة ونحوها فافهم (قوله رحمه الله أعني المعنى الخ) لعله أتى بالعناية لدفع توهم
أن المعنوية شيء غير المعنى منسوب إلى المعنى وإفادة أن المعنوية هي نفس المعنى فالنسبة لفظية
كما في كرسى أو لدفع توهم أن المراد بالمعنوية ما قابل صفات المعاني (قوله رحمه الله القائم بالغير)
سواء كان ذلك الغير معنى أو ذات كما في وصف الحركة بالشدة والسرعة والبطء فإن هذه الأمور
معان قائمة بالحركة (قوله بلفظ النعت) أى باللفظ الصالح للنعتية وقوله أو غيره كالفعل أى فإن
الفعل وحده لا يصلح للنعتية وإن كان صالحا لها مع مرفوعه أو المراد أن الفعل مع مرفوعه
لا يصلح للنعتية على الإطلاق لأنه إنما يكون نعتا للذكر لا للمعرفة بخلاف اسم الفاعل مثلا فانه
صالح لها على الإطلاق (قوله وهل يدخل في ذلك الخ) قال شيخنا وغيره الظاهر الدخول

وان صلح في غير هذا التركيب أن يكون نعتا نحويا (قوله الذي يدل على معنى في متبوعه) أى على حصول معنى في متبوعه وثبوت له بخلاف البديل في نحو صح زيد علمه فان لفظ العلم وان دل على معنى حاصل في زيد وثابت له الا أنه لا يدل بنفسه على أن ذلك المعنى حاصل لزيد بل استفادة ذلك من اضافته الى ضمير زيد وأما العالم في جاء زيد العالم فانه يدل بالوضع على حصول العلم لزيد مع قطع النظر عن ضميره فاندفع الاعتراض وأورد على التعريف أنه غير جامع لعدم شموله النعت الكاشف لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يبين ماهيته لان مدلوله نفس الموصوف نحو هذا الجوهر القائم بنفسه ويمكن دفعه بأنه وان دل على نفس الموصوف مطابقة فقد دل على معنى فيه تضمننا فالقائم بنفسه يدل على معنى في الجوهر وهو القيام بالنفس وأورد عليه أيضا أنه غير مانع لانه يدخل فيه مثل جاءني زيد أخوك لانه يدل على معنى في المتبوع وهو الاخوة ويمكن دفعه بأن المراد الدلالة المقصودة وليس في أخوك دلالة مقصودة على الاخوة بل الغرض الأصلي تكرير النسبة وقوله غير الشمول أى المعمود في باب التأكييد وهو الذي بالألفاظ المخصوصة نحو كل وأجمعين فلا

التابع الذي يدل على معنى
في متبوعه غير الشمول

(قوله غير مانع من دخول
نحو) صح زيد علمه فان
تابع دل على معنى وهو
العلم في المتبوع اهـ

(قوله أى على حصول معنى في متبوعه الخ) في عبد الحكيم وغيره أن المراد بالدلالة على معنى في متبوعه الدلالة بالهيئة التركيبية على حصوله معنى في متبوعه والدلالة في البديل والمعطوف بالحرف وعطف البيان في مثل قولك أعجبنى زيد علمه وأعجبنى زيد وعلمه وجاء زيد صديقك انما هي لخصوص المادة بدليل أنه لا دلالة على ذلك في بقية صور البديل والمعطوف بالحرف وعطف البيان بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أى مادة كانت (قوله فانه يدل بالوضع) ينبغي أن معناه أى بوضع الهيئة التركيبية كما علمت لكن لا يناسب حينئذ أول كلامه أعنى قوله فان لفظ العلم وان دل الخ اذ لا دلالة في ذلك أصلا على ما ذكره بوضع الهيئة (قوله مع قطع النظر عن ضميره) أى بدليل وجود هذه الدلالة فيما لا ضمير فيه نحو يعجبني هذا العلم كما يأتي لنا بيانه (قوله فاندفع الاعتراض) أى بأن التعريف غير مانع (قوله ويمكن دفعه بأنه وان دل الخ) محصله أن النعت يدل على معنى ولو جزأى منعونه ولو باعتبار جزئه وصورة الغاية النعت فيها دل على معنى هو جزء قائم بجزء آخر هو جزء المنعوت وكل منهما مدلول المنعوت ونعته اهـ شيخنا وقوله ولو باعتبار جزئه أى ليظهر أن هذا المعنى في المتبوع بمعنى أنه قائم به والظاهر أن محصله أن الدلالة في التعريف أعم من المطابقة والتضمنية والنعت الكاشف يدل بالتضمن على معنى في المتبوع وان دل بالمطابقة على حقيقة المتبوع ولا يلزم أن يكون المعنى الذي يدل عليه النعت قائما بمعنى المنعوت ليس من جملة مدلوله فلا يرد أن هذا المعنى من جملة معنى المتبوع والقصد أن يدل على معنى قائم بمعناه ليس من مدلوله نعم يفتى أن المراد في التعريف التابع الذي ذكر لي يدل على معنى الخ وهذا ذكر لكشف معنى المتبوع لا يدل على معنى فيه (قوله وأورد عليه أيضا الخ) الأولى ذكره فاقبل قوله وأورد على التعريف أنه غير جامع الخ لأجل ضم المناسب لما يناسبه وبعد ذلك فالجواب عن الاعتراض الأول جواب عن هذا اليراد وأما الجواب الذي ذكره فيفيد أن فيه دلالة بنفسه وقد نبى ذلك أولا في قوله بخلاف البديل الخ إلا أن يكون سلم ذلك هنا جتلا (قوله أى المعمود في باب التوكيد الخ) في عبد الحكيم وخرج التأكييد بلفظ كل بقوله غير الشمول ولا يرد أنه يخرج عنه نحو قولنا جاءني القوم الشامل لزيد لأن الشمول لزيد

اعتراض بأنه يخرج عن التعريف نحو جاء القوم الشاملون زيد (قوله لتصادقهما الخ) فيه اشكال قوى لان النعت النحوى اسم للفظ والصفة المعنوية اسم للمعنى وظاهر أن اللفظ والمعنى

شمول مقيم غير الشمول الذى فى القوم فانه مطلق اه وقوله لأن الشمول لزيد الخ يحتفل أن المعنى فلم يدل لفظ الشامل لزيد على معنى فى متبوعه أى على معنى دل عليه متبوعه هو الشمول وفيه أنه ليس المراد بقوله يدل على معنى فى متبوعه أنه يدل على معنى دل عليه متبوعه بل ما هو أعم والشمول المقيد بكونه لزيد معنى فى القوم الذين جاؤه فى الواقع وان لم يدل عليه لفظ القوم وقد استفيد من التابع على أنه يلزم عليه اخراج هذا عن النعت لأنه لا يدل على معنى غير الشمول دل عليه متبوعه ويحتفل أن المعنى فلم يدل على الشمول المعهود الذى هو الشمول المطلق وهو المراد من قوله غير الشمول وفيه أن النعت قيد يدل على الشمول المطلق فيلزم خروجه عن التعريف ويحتفل أن مراده أنه يرد على التعريف خروج نحو جاء القوم الشامل لزيد لأنه لم يدل على معنى فى متبوعه لأن معنى قوله الذى يدل على معنى فى متبوعه أنه يدل على معنى فى متبوعه لم يدل عليه متبوعه وهذا قد دل على معنى دل عليه متبوعه وأنه يجاب عنه بأن الشمول المقيد لم يدل عليه المتبوع وفيه أنه يلزم عليه استدراك قوله غير الشمول وأن كون المعنى ما ذكر ممنوع وأستقط ابن الحاجب قيد غير الشمول ووجهه أن التأكيدي بنحو كلهم انما يدل بالذات على شمول الحكم لانه لدفع توهم التجوز ويلزم منه شمول المتبوع والمراد بقولهم التابع الذى يدل أى التابع الذى ذكر كريدل وعلل الشارح يقول ان التأكيدي بنحو كلهم يدل بهيئته قصدا على معنى فى متبوعه هو الشمول فزاد قيد غير الشمول لاجراجه ثم انه أورد على التعريف أيضا أنه غير جامع لعدم شموله النعت فى نحو يعجبني هذا العلم وسررت بهذا الرجل فان النعت هو عين المنعوت كالوصف الكاشف وأجاب عنه الجاهل بأن الموصوف وهو هذا انما يدل على ذات مبهمة والوصف أفاد خصوصية كونها علما أو رجلا فقد دل النعت فهما على معنى فى المتبوع ونوزع فيه بأنه انما يأتى على القول بأن أسماء الاشارة موضوعة للفهوم الكلى وأجاب يس بأن معنى قوله فى متبوعه أن ذلك هو المقصود منه أصالة فلا ينافى أنه قد يكون نفس المتبوع فى بعض الصور اه لكن سيأتى عن المحشى أن هذا الجواب غير ظاهر وحينئذ فالمناسب أن يقال ان اسم الاشارة فى المثال الاول معناه الحاضر الجزئى الآن خصوصيته غير معلومة فأفاد الخصوصية فيه بالوصف وفى المثال الثانى معناه الذات الحاضرة الجزئية الآن خصوصية كونها رجلا أو امرأة لم تعلم الا بواسطة النعت فأفاد خصوصية الرجولية بالوصف وفى عبد الحكيم ان الرجل فى قولنا جاءنى هذا الرجل لم يحى الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ثم تخيل ابهام فى الحقيقة التى تتميز بها الذات فهو لفظ يدل على ذات فى هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وان كان لفظ رجل فى حد ذاته موضوعا للذات باعتبار معنى الرجولية كلاهما مقصودان معا بخلاف نحو ضارب فانه موضوع لذات ومعنى هو المقصود فالقصد الاصلى ذلك المعنى من حيث انتسابه الى شئ والذات انما تقصد لاجل اعتبار نسبة المعنى اليه (قوله رحمه الله وبينهما عموم الخ) محصل كلام الشارح أن بين نفس الصفة المعنوية وبين مدلول النعت النحوى المطابق عمومًا وخصوصًا من وجه وذلك لتصادقهما فى مثل أعجبني هذا العلم فان العلم نعت نحوى لانه تابع دال على معنى فى متبوعه غير الشمول كما تقدم بيانه ومدلوله

وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما

متباينان فكيف يتصادقان الا أن يقال الكلام على المسامحة والمراد أن التصادق بين الصفة
المعنوية وبين معنى النعت النحوى الا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ ومعناه نسب ما للمعنى الى اللفظ
على المسامحة سم (قوله في مثل أعجبنى هذا العلم) في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون
نعتا نحويا نظرا لان مدلوله نفس الموصوف وما في يس من الجواب عنه غير ظاهر تأمل (قوله
العلم حسن) صورة انفراد الصفة المعنوية وقوله ومررت بهذا الرجل صورة انفراد النعت
النحوى (قوله ومررت بهذا الرجل) استشكاه الغنمى مع قول الشارح وأما نحو قولك
ما زيد الأخوك الخ حيث أول الأخ وجعل صفة فحينئذ المراد الصفة المعنوية حقيقة أو حكما فيمكن
رجل صفة معنوية حكما وكتب أيضا قوله بهذا الرجل فيه أن الرجل جامد فكيف يكون نعتا نحويا
الا أن يؤول بالكامل في الرجولية فهو مشتق تقديرا وفي سم جواب آخر فراجع (قوله
وأما نحو الخ) جواب ما يقال ان هذه ليست صفة معنوية فأجاب بأنهم مؤول بها سم وقد يقال
كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الأخ الى التأويل لانه يدل على معنى هو الاخوة فهو مما
يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا فتدبر (قوله تقديرا) حال من الصفة
أى مقدرة سم (قوله من الحقيقي) حال من المبتدأ أو الخبر سم أى على القول بالجواز فهما
(قوله اذا أريد أنه الخ) فان أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضا فى فهو يختلف باعتبار
المستعمل سم (قوله بغيرها) أى بكل مغاير لها (قوله لا يكاد يوجد) أى من البليغ المخبرى

هو نفس الصفة المعنوية وانفراد الصفة المعنوية في مثل العلم حسن فان مدلول العلم هو نفس الصفة
المعنوية وليس مدلوله مدلول نعت نحوى لان لفظ العلم في هذا المثال مبتدأ ولا شاهد في حسن
لان مدلوله ليس نفس الصفة المعنوية بل ذات مشتقة على صفة معنوية فالصفة المعنوية جزء
مدلول لا مدلول وانفراد النعت النحوى في مثل مررت بهذا الرجل فان مدلول الرجل مدلول
نعت نحوى لان الرجل تابع يدل الخ كما تقدم بيانه وليس هذا المدلول نفس الصفة المعنوية إذ
المدلول ذات مشتقة على الرجولية لان نفس الرجولية فقد علمت أن كلام الشارح في التصادق
والتفارق منظوره للمدلول المطابق للفظ لا للمدلول التضمنى ويدل لذلك تمثيل الشارح للتصادق
بما كان فيه مدلول النعت النحوى المطابق هو بعينه الصفة المعنوية وان كان مراد المصنف بقوله
والمراد الصفة المعنوية أى ولو كانت جزء مدلول اللفظ وبهذا يندفع ما في المحشى (قوله رحمه الله
وأما نحو قولك الخ) هذا لا يتعلق له بالتصادق والتفارق بل راجع لاصل الكلام المفيد لانهصار
القصر في قسمين فأفاد أن هذا ليس خارجا عن القسمين بالتأويل (قوله والمراد أن التصادق الخ)
أو المراد أن التصادق بين دال الصفة المعنوية ومطابقة وبين نفس النعت النحوى (قوله نظر)
لانظر كما علمت (قوله استشكاه الغنمى الخ) قد علمت رده (قوله فليكن رجل صفة معنوية)
أى فهذا المثال من قبيل ما تصادق فيه قال شيخنا ويرده أن مفهوم الرجل ذات لاصفة ولا تتضمن
الكون كذا بخلاف الاخ فانه اعتبر في مفهومه الانتساب اه ويخالفه ما تقدم عن عبد الحكيم
وأيا التأويل بالكون كذا أمرنا ندعى مدلول اللفظ يستوى فيه الرجل والاخ وغيرهما (قوله
فيه أن الرجل جامد الخ) قد علمت أنه دال على الرجولية والفرق بينه وبين المشتق ما سبق عن
عبد الحكيم (قوله إلا أن يؤول الخ) لا حاجة اليه كما علمت (قوله أى على القول بالجواز)
وعلى القول بعدمه يقدر المتعلق معرفة فيكون صفة (قوله من البليغ المخبرى الخ) اعتبار

في مثل أعجبنى هذا العلم
وتفارقهما في مثل العلم
حسن ومررت بهذا
الرجل وأما نحو قولك
ما زيد الأخوك وما الباب
الاساج وما هذا الا زيد
في قصر الموصوف على
الصفة تقديرا اذ المعنى أنه
مقصود على الاتصاف
بكونه أبا أو ساجا أو زيدا
(والاول) أى قصر
الموصوف على الصفة
(من الحقيقي نحو ما زيد
الا كاتب اذا أريد أنه
لا يتصف بغيرها) أى
غير الكتابة (وهو
لا يكاد يوجد

(قوله بل راجع لأصل
الكلام الخ) فالغرض
منه دفع ما يرد على قوله
وكل منهما نوعان فان
القصر في الامثلة
المذكورة ليس من
النوعين اه

(قوله كما علمت) أى
من مقوله أى المقصود في
باب التوكيد الخ من
جواب الجاهل عنه اه
(قوله قد علمت رده) أى
من كلام عبد الحكيم آخر
تلك القولة اه

للمصدق وكتب أيضا مانعه لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه أي لا يقرب ذلك الشيء إلى الوجود أصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر وان فسر التعذر بالتعسر غالبا تناسب الأول ع ق وكتب أيضا قوله وهو لا يكاد يوجد بمبالغة في نفي وجوده والمراد مانفي وجوده صادقاً ونفي لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي إليه لأنه يكفي للتقسيم وجود الكاذب على أنه لا كلام في وجود الادعائي منه وأمانفي وجوده بين الترا كيب وحينئذ معنى قوله لتعذر الاحاطة ان ظهور تعذر الاحاطة بصفات الشيء ظهور الانحط في على أحد فلا يأتى بهذا القصر عاقل وحينئذ التعويل في التقسيم على ما يقصده بالمبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمهما إلا العليم الخبير أطول ببعض تصرف (قوله لتعذر الاحاطة) أي احاطة المتكلم وكتب أيضا قوله لتعذر الاحاطة بصفات الشيء لان منها ما هو خفي فلا يقع من

البلغ لكون المعتد به هو كلامه (قوله تنزيلا الخ) دفع به ما يقال ان لفظ لا يكاد يوجد كيف يعبر به عن قلة وجود الشيء مع أن مدلوله عدم الوجود أصلا (قوله ناسب الاول) هذا يقتضى وجود قصر الموصوف على الصفة صادقا في النادر وهو كذلك اذ قد يطعن الله ببعض صفوته على جميع صفات زيد فيثبت له جميع الصفات المتحققة فيه وينفي مقابله فيثبت له البياض وينفي مقابله ويثبت له العلم وينفي مقابله وهكذا فيذكر في عبارة الحصر جميع الصفات المتحققة فيه وعلى هذا تمنع المحالية التي قالها الشارح إلا أنه ناظر لما إذا أثبت صفة واحدة كثال المصنف اه شيخنا وفيه أن اثبات صفات زيد كلها في عبارة الحصر متعذر اذ من صفاته الآن أنه سيكون له كذا وكذا حتى ما في الجنة أو النار وهذا لانهاية له ولا ضابط وقد تقدم تمثيله بأنما لله واحد صمد إلى مالا نهاية له من صفات الكمال ثم ان قول المحشي ناسب الاول يقتضى أيضا تاتى الاحاطة بصفات الشيء في الغالب مع عسر وليس كذلك اذ للشيء صفات غير وجودية اعتبارية وعدمية لانهاية لها (قوله نفي وجوده صادقا) أي بلا ادعاء أخذنا من قوله على أنه لا كلام الخ (قوله وأمانفي وجوده بين الترا كيب) أي لا يوجد في الترا كيب أصلا لصادقا ولا كاذبا اذ لم يعتبر الادعاء (قوله وحينئذ معنى قوله الخ) جواب عما يقال ان قول المصنف لتعذر الاحاطة الخ لا ينتج هذا المراد وهو نفي وجوده بين الترا كيب أصلا (قوله رحمه الله تعالى لتعذر الاحاطة بصفات الشيء) أي والمعتبر في قصر أي موصوف أريد على الصفة قصر حقيقة أن يكون اختصاص ذلك الموصوف بالصفة بالإضافة إلى جميع ما يصح أن يتصف به ذلك الموصوف ولو بحسب زعم باطل ولا يكفي أن يكون بالإضافة إلى جميع ما دخل تحت نوع الصفة المقصور عليها فهو ما زيد الا كاتب العلم اذا كان قصره على كتابة العلم بالإضافة إلى جميع ما دخل تحت نوع الكتابة من كتابة الاشغال والاموال وغير ذلك اضافي وان كان مقابل المقصور عليه غير ملحوظ على التعيين والتفصيل ومثله ما هنا الثوب ملونا الأبيض اذ قصره على الأبيض انما هو بالإضافة إلى بقية الألوان لا إلى كل ما يصح انصاف الثوب به وعلى قياس ذلك الواجب في قصر أي صفة أريد قصرها على الموصوف قصر حقيقة أن يكون اختصاص تلك الصفة بالموصوف بالإضافة إلى جميع ما يصح أن يتصف بها ولو بحسب زعم باطل ولا يكفي أن يكون بالإضافة إلى جميع ما دخل تحت نوع الموصوف المقصور

لتعذر الاحاطة بصفات
الشيء

العاقل المتحرى للصدق اثبات البعض ونفي ما سواه (قوله حتى يمكن الخ) تفريع على الاحاطة (قوله بل هذا محال) أى قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقة وهذا اضراب عن قوله لا يكاد يوجد وكتب أيضا قوله بل هذا محال ظاهره أن المحالية لم تستفد من المتن وهو كذلك لأن المتعرض له في المتن إنما هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكم من أمور غير واقعة وليست محالة ولا دلالة للتعذر على المحالية لأن المراد التعذر عادة لا عقلا على أنه كثير ما يراد به التعسر وكتب أيضا على قوله محال ما نصه فيه نزاع انظره في يسوع ق (قوله على معنى أن الحصول) أى حصول انسان لا حصول مطلق شئ فلا يرد أن الدار لا تخلو عن شئ غير زيد أقله الهواء كذا قيل ويلزم عليه صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا اذ يصح قولك ما هذا الثوب الا

حتى يمكن اثبات شئ منها
ونفي ما عداها بالكلية بل
هذا محال لأن للصفة المنفية
نقيضا وهو من الصفات
التي لا يمكن نفيها ضرورة
امتناع ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلنا ما زيد الا
كاتب وأردنا أنه لا يتصف
بغيرها لزم أن لا يتصف
بالقيام ولا بنقيضه وهو
محال (والثاني) أى
قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي (كثير نحو
ما في الدار الا زيد) على
معنى أن الحصول في
الدار المعينة مقصور على
زيد (وقد يقصد به)

عليه فقصو ما في الدار حيوان الا زيد اذا كان قصر حصول الحيوان في الدار على زيد بالاضافة الى جميع ما دخل تحت نوع زيد وهو الانسان من بكر وخالد وغيرهما ممن يتأتى اتصافه بذلك ولو كان ذلك ملحوظا على الاجمال اضافي فالقصور عليه قصر حقيقة لا بد أن يكون القصر عليه بالاضافة الى جميع ما عداه مما يصح أن يتصف به المقصور أى مقصور أر يد قصره أو يتصف هو بالمقصور كذلك ومن هذا يتبين لك صحة تمثيل المصنف فيما يأتي لقصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة تحقيقا صادقا بما في الدار الا زيد أى ما فيها حيوان الا زيد أو ما فيها انسان الا زيد أى ان حصول الحيوان فيها مقصور على زيد لا يتجاوزها الى غيره من أفراد الحيوان أو ان حصول الانسان فيها مقصور عليه لا يتجاوزها الى غيره من أفراد الانسان وعدم ورود نحو ما هذا الثوب الا أبيض أى ما هذا الثوب ملونا الا أبيض أى ان هذا الثوب مقصور على البياض لا يتجاوزها الى غيره من الألوان وسيأتى لذلك زيادة إيضاح (قوله تفريع الخ) جعله بعضهم تعليلا (قوله أى حصول انسان الخ) أى فالمستثنى منه انسان لا شئ والتقدير ما في الدار انسان الا زيد اذ لو كان المستثنى منه شئ للزم الكذب أو اعتبار الادعاء أو كون الحصر اضافيا والقصد التمثيل للحقيقي التحقيقى الصادق فالعنى أن حصول الانسان في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزها الى غيره ممن يتأتى أن يتصف به ولو بحسب زعم باطل لأن نفي الشئ فرع عن صحة ثبوته ولا فرق بين حذف المستثنى منه وذكره مقدما على الجار والمجرور أو مؤخر اعنه لاشتمال الكلام مطلقا على نفي حصول الانسان في الدار عن كل فرد ممن يتأتى اتصافه به ما عدا زيدا فحصول الانسان فيها مقصور على زيد فهو من قصر الصفة على الموصوف وقال معاوية العبرة في التحقيق بما سوى زيد سواء كان من أفراد الانسان أم لا فلا يكون المثال حقيقة الا مع تقدير شئ بمعنى ما يتصور لاعم تقدير واحد ولا مع تقدير شئ بمعنى الموجود اه أى ان القصر الحقيقي يعتبر فيه عدم تجاوز المقصور الى كل مغاير للمقصور عليه وكلام المصنف فيه فيجب أن يكون المستثنى منه في المثال شاملا لزيد وكل مغاير له ليكون النفي عن جميع ما عداه من أفراد المستثنى منه نفيا عن كل مغاير وقد علمت رده وما فيه مما سبق من أن الاعتبار في القصر الحقيقي هو عدم تجاوز المقصور أى شئ أر يد قصره الى ما عدا المقصور عليه مما يمكن أن يثبت للمقصور أو يثبت له المقصور ولو بحسب توهم باطل وأما ما يكون نفيه عن المقصور أو نفي المقصور عنه هذيانا فلا عبرة به وقوله اذ يصح قولك ما هذا الثوب الخ أى انه يعتبر في هذا المثال أيضا الجنس القريب وهو الملون أى ذو اللون لا مطلق شئ فيكون حقيقة تحقيقا صادقا

أبيض بتقدير أنه لا يتصف بشئ من الألوان غير البياض فالأولى التمثيل بنحو لا اله الا الله وما خاتم الأنبياء الامحمد من ع ق (قوله أي بالثاني) قيل ارجاع الضمير الى مطلق القصر أشمل

أي بالثاني

والتقدير ما هذا الثوب ملونا الا أبيض فالعنى أن هذا الثوب مقصور على البياض من بقية الألوان لأنه قد نفي فيه الملون ماعدا الأبيض عن الثوب فالثوب مقصور و الابيض مقصور عليه والتصریح بالمستثنى منه وعدمه في ذلك سواء ولا يخرج بالتصریح به عن كون المقصور هو الثوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على كل حال وقد علمت مما سبق عدم ورود ذلك وأن تقدير الجنس القريب هنا لا يفيد كون القصر حقيقة بتحقيقها صادقا بخلاف نحو ما في الدار الازيد لأن تقدير الجنس القريب في مثال المصنف أدى الى أن عدم تجاوز الوصف المقصور المقصور عليه بالاضافة الى كل من يتأتى أن يتصف به وتقدر به في هذا المثال لم يؤد الى أن عدم تجاوز الموصوف المقصور المقصور عليه بالاضافة الى كل ما يتأتى أن يتصف به الموصوف المذكور فتنبه وقال عبد الحكيم قوله نحو ما في الدار الازيد اذا المقدر أحد لا شئ حتى يكون القصر غير حقيقي لأن المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى كما سيجي وما قيل فليقدر في نحو ما هذا الثوب الأسود ملونا فيكون القصر الحقيقي من قصر الموصوف على الصفة موجودا فوهم لأن مفاده قصر الملون على الاسود فهو من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان ما أحدى في الدار الازيد منه أيضا اه وقوله حتى يكون القصر غير حقيقي أي غير حقيقي تحقيقى صادق أي بل اما اضافي ان اعتبر القصر بالنسبة لبعض من عدا زيدا أو حقيقي ادعائي ان اعتبر القصر بالنسبة لجميع من عداه مع جعل غيره ممن فيها منزلة العدم أو حقيقي تحقيقى كاذب ان كان بالنسبة لجميع من عداه ولم ينزل الغير منزلة العدم وقوله يقدر من جنس المستثنى منه أي الجنس القريب وهو هنا أحد الذي معناه العاقل لا شئ وقوله لأن مفاده قصر الملون الخ فيه نظر لما علمت من اشتغال هذا المثال على نفي الملون ماعدا الأبيض عن الثوب وهذا قصر موصوف على صفة واشتغال مثال المصنف على نفي الحصول في الدار عن كل فرد من أفراد الانسان ماعدا زيدا وهذا قصر صفة على موصوف ومنشأ الفرق بينهما هو الاستثناء من ملونا هنا لا من الثوب ومن أحد في مثال المصنف لا من الحصول في الدار فلو قيل ما هذا الثوب ملونا الا ذيله وما أحد في الدار الا في أسفلها كان الاول من قصر الصفة والثاني من قصر الموصوف وقوله لكان ما أحد الخ أي بتأويل زيد بالوصف ولما اوبى هنا كلام طويل لا يستقيم (قوله فالأولى التمثيل) علمت أن لا أولوية وأن مثال المصنف من قبيل هذين المثالين وأن قصر الألوهية على الله في الأول ليس بالنسبة الى كل شئ ولو كان لا يتوهم فيه أهل الضلال الألوهية وقصر ختم الأنبياء على محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله ليس بالنسبة الى كل شئ ولو كان لا يتوهم فيه الختم فافهم (قوله قيل ارجاع الضمير الخ) حكاه بقيل إشارة الى أن ما اختاره الشارح أنسب وأقرب بحسب اللفظ والسياق على أن رجوعه لمطلق القصر الشامل للقسم الاول من الحقيقي بأباه كلمة قد المفيدة لتقابل قصده المبالغة لانه يشعر بأن القصر مطلقا استعماله لا على سبيل المبالغة كثير فيكون قصر الموصوف على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو يتأني قوله وهو لا يكاد يوجد ومن هذا أيضا يعلم أن رجوعه للقصر الحقيقي بقسميه كما جوزه السيد قدس سره ضعيف ولك أن تقول ان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد قريظة

(المبالغة لعدم الاعتماد بغير المذكور) كما يقصد بقولنا في الدار (٤٥) الازيد أن جميع من في الدار من عدد ازيد في حكم

العدم فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا وأما في القصص الفعالة الحقيقية فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصل لا عمرو وان كان حاصل لا بكر وخالد (والاول) أي قصر الموصوف على الصفة

(قوله الظاهر أن ذلك في تركيب القصص الخ) وذلك انه اذا قيل لا علم في البلد الازيد مثلا على وجه حصر العلم فيه ونفيه عن غيره لعدم الاعتماد فيه فنفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الامر أي الواقع وإنما نسب نفيه الى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفي لضعف الاثبات فيه ونسبة الشيء الى غير من هو له مجاز تركيبى وبذلك صرح ابن يعقوب فقال وقد يقصده أي بالثاني وهو قصر الصفة على الموصوف المبالغة في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك

إذ لا مانع من اعتبار القصص الادعائى الاضافى اللهم الا أن يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وأفاد عقلا فنرى (قوله المبالغة) أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتنتفي عن غيره على العموم وتثبت له فقط دون ذلك الغير ولو كانت في نفس الامر للغة برأى ضاع (قوله فيكون قصرا حقيقيا ادعائيا) كما يكون القصص الادعائى حقيقيا يكون اضافيا بأن يدعى ذلك بالنسبة الى بعض من عداه لكن الاول هل يسمى قصرا حقيقيا حقيقة أو مجازا قال الأستاذ الظاهر الثاني ويدل عليه قول الشيخ أول الباب بحسب الحقيقة ونفس الأمر سم وفي العروس أنه من المجاز المركب وفي الأطول ومن البدائع الدقيقة أنه قد يقصد المبالغة بالقصر الاضافى فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو وما ضرب الازيد لا لرد اعتقاده بل لتزليل ضرب عمرو ومنزلة العدم وكتب على قول سم بأن يدعى ذلك النقص مانصه فالفرق بين الحقيقي الادعائى والاضافى الادعائى أن الاول يجعل فيه ما عد المذكر كور بمنزلة العدم والثاني يجعل فيه ما يكون القصص بالاضافة اليه بمنزلة العدم نحو ما في الدار الازيد بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو وان كان حاصل لا بكر وخالد فهذا القصص الاضافى ادعائى اذا جعل عمرو بمنزلة العدم والحاصل أن الاول ينزل فيه من سوى المذكور بمنزلة العدم والثاني ينزل فيه بعض من سواه وهو ما يكون القصص بالاضافة اليه بمنزلة العدم (قوله فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم) يعني ان لم يقصد المبالغة كما صرح به

على أن ما يفهم من كلمة فبالنسبة للقسم الاول من الحقيقي غير مراد ولذلك قال معاوية ذلك جعل التنافي قرينة على ارادة ما لا ينافي (قوله إذ لا مانع من اعتبار الخ) لعل الفنى لم يتعرض لتعليل القسم الاول من الحقيقي لانه لا كلام في وجود الادعائى منه كما يؤخذ من كلام الأطول السابق لكن أشار في المطول الى أن الادعائى منه لم يحجى في كلام من يعتد به (قوله يكون اضافيا) أي وان لم يقع في كلام البلغاء وكذا يقال فيما أتى عن الأطول فلا ينافي ما سبق عن الفنى قاله شيخنا (قوله لكن الأول) أي الحقيقي الادعائى ولعله لم يستفهم عن الثاني وهو الاضافى الادعائى بناء على ما قاله السيد الشريف قدس سره في حاشية المطول من أن الاضافى بقسميه مجازى لكنه خلاف التحقيق كما سلف (قوله ويدل عليه قول الشيخ) أي الشارح وهذه الدلالة مبنية على ما فهمه السيد عيسى فيما سبق أما على ما قاله عبد الحكيم وغيره فلا دلالة (قوله انه من المجاز المركب) الظاهر أن ذلك في تركيب القصص لافي لفظ قصص حقيقى فانه مجاز مفرد وان كان سياق الكلام فيه قاله شيخنا وكيفية اجراءه في نحو ما في الدار الازيد عند قصد الادعاء أن تقول شهدت الحال الحاصلة من اثبات الحصول في الدار لزيد وعدم الاعتماد بحصول من معه في الدار ونفي الحصول عن غير من معه فيها بالحال الحاصلة من اثبات الحصول في الدار لزيد ونفي الحصول عن عداه واستعير التركيب الدال على الحالة الثانية للادوى ثم لا يسلم أن لفظ قصص حقيقى مجاز مفرد إذ اللفظ مركب من مجموع الصفة والموصوف ولو ادعى أنه صار علمه الثاني كونه مجازا مركبا في الاصل وحينئذ قال كلام باقى على ظاهره وكون تركيب القصص في ذلك مجازا محتمل نظر (قوله يعني ان لم يقصد المبالغة) فان قصدت المبالغة كان في الاضافى تنزيل بمنزلة العدم وكان حينئذ ادعائيا ثم ان هذا

الغير ولو كانت في نفس الامر للغير أيضا وانما يفعل ذلك لعدم الاعتماد في تلك الصفة وغير المذكور أي بغير ذلك المذكور لتلك الصفة وهذا كما اذا وجد علمه في البلد وأريد المبالغة في كمال صفة العلم في زيد فينزل غير زيد بمنزلة من انتفت عنه صفة

المحشى يس (قوله من غير الحقيقي) منه يعلم عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب

التقييد مبنى على أن مراد الشارح بقوله وأما في القصر الغير الحقيقي الخ بيان فارق بين الحقيقي الادعائي وبين الاضافي لوجود الاشتباه بينهما من جهة أن الصفة ثابتة لغير من أثبتت له في القصر الحقيقي الادعائي كما قاله سم وغيره وبشير اليه قوله في المطول ويكون هذا قصر حقيقيا ادعائيا لا قصر غير حقيقي لقوات المقصود اه وبني أيضا على أن مراده بقوله فلا يجعل غير المذكور الخ أنه لا يجعل غير المذكور الذي هو خصوص المقابل والمعنى أنه لا يتأتى جعله لعدم كونه في الدار في الواقع أما اذا كان مراد الشارح مقابلة المثنى حيث قيد بالثاني من الحقيقي فالمراد من قوله فلا يجعل الخ فلا يصح أن يجعل الخ لعدم وجود مثل ذلك في كلام البلغاء أو المراد منه أنه لم يجعل في كلام البلغاء وان صح ولا صحة حينئذ لتقييد المحشى وكذا ان كان مراده بقوله فلا يجعل غير المذكور الخ وأنه لا يجعل غير المذكور الذي هو جميع من ثبت له الوصف بمنزلة العدم إذ لا يصح التقييد لعدم وجود تنزيل لجميع من ثبت له الوصف عند قصد المبالغة بل الموجود حينئذ التنزيل في مقابل المقصور عليه فقط أي من قصد القصر بالنسبة اليه الا أن يكون المعنى ان لم تقصد المبالغة فانه يجعل بعض من ثبت له الوصف بمنزلة العدم وهو خصوص المقابل (قوله منه يعلم الخ) أي من قول المصنف والأول من غير الحقيقي الخ حيث خص الأقسام الثلاثة بالقصر الاضافي كما يعلم مما بعد وعلل في المطول عدم جريان الأقسام في الحقيقي بأن العاقل لا يمتنع تصاف أمر بجميع الصفات ولا تصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضا بين ذلك وكذا اشترك صفة بين جميع الأمور اه وقوله لا يمتنع تصاف أمر بجميع الصفات أي في قصر الموصوف على الصفة افرادا وقوله ولا تصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة أي في قصره قلبا وقوله ولا يردده الخ أي في قصره تعيينا وقوله وكذا اشترك صفة الخ أي في قصر الصفة على الموصوف والكلام فيه على نسق ما قبله وان اقتصر على الافراد ورد في الأطول كلام المطول بأن القصر الحقيقي يصح أن يكون لرد اعتقاد أن في الدار زيد ما مع انسان ما فيقال في رده ما في الدار الا يزيد لانه لا بد ان في انسان ما من عموم النفي كما لا يخفى ولصحة قولنا ما في البلد من غلامانه الا يزيد ان اعتقاد أن جميع غلامانه في البلد أو ردد المستدين غلامانه أو جعل المستدين مساوي زيد من غلامانه فعلم أنه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي فيكون قصر افراد وقلب اعتقاد العكس به فيكون قصر قلب وكذا التعيين نعم لا يجب أن يكون المخاطب به واحدا من هؤلاء بل يحتمل أن يكون خالي الذهن اه ومحصل الرد أنها تجري في أحد قسمي الحقيقي وهو قصر الصفة لما علمت من أن الاعتبار في قصر الصفة قصر حقيقيا أن يكون اختصاص تلك الصفة بالموصوف بالاضافة الى جميع من يصح أن يتصف بها ولو بحسب نهم باطل فاذا كان المقصور هو الحصول في البلد لغلام من غلامان المخاطب كان المدار في قصره على زيد قصر حقيقيا أن يكون بالاضافة الى جميع من عداه من غلامان المخاطب فانه لا يتأتى أن يتصف بهذه الصفة من ليس من غلامانه فلامعنى لنفيها عنه وسكت عن جريانها في قصر الموصوف على الصفة فلم يتعرض له في الرد ولعله لكون الظاهر أن الكلام في القصر الحقيقي الحقيقي الصادق وعدم جريانها فيه بالنسبة لقصر الموصوف على الصفة منه مسلم لان الاعتبار فيه كما تقدم أن يكون اختصاص ذلك الموصوف بالصفة بالاضافة الى جميع ما يصح

(من غير الحقيقي)

العلم لعدم كما لها فيه فيقال لا عالم في البلد الازيد حصرا للعلم فيه ونفياله عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير ويسمى هذا قصر حقيقيا بالادعاء وذلك لان نفي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الامر وانما نسب ذلك النفي الى الغير لكونه بمنزلة المتصف بالنفي لضعف الاثبات فيه ونسبة الشيء لغير من هو له مجاز تركيبى هذا لفظه اه

في الحقيقي انظر بس وقد نازع في الأطول عند قول المصنف الآتي ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الأقسام الثلاثة في القصر الحقيقي (قوله تخصيص أمر) هو الموصوف لمقصود وقوله بصفة البناء داخله على المقصود عليه وكتب أيضا قوله تخصيص أمر بصفة الخ اعلم ان دون تقتضي تجاوز صاحب ما أضيفت اليه عما أضيفت اليه في عامله وتجعل تعلق العامل مخصوصا بصاحبه وتنفي الاشتراك بينه وبين ما أضيفت اليه فقولك جاء زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تم هذا في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد أن في القصر الاضافي اثبات التخصيص لأمر ونفيه عن آخر ومن البين فسادده ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا

تخصيص أمر بصفة دون
صفة (أخرى

أن يتصف به ذلك الموصوف ولو بحسب توهم باطل ومن ذلك النقيضان فانه يصدق على كل منهما أنه يتأتى أن يتصف به الموصوف فكيف يصح من عاقل أن يعتقدا تصافى أمر بجميع الصفات أو الواحدة مثلا أو يردده بين ماذكر لا يقال الا حاطة بصفات الشيء متعسرة لا متعسرة وحينئذ يمكن أن يحيط انسان بجميع صفات شيء ويعتقدا تصافيه منها بالفعل بكذا وكذا وعدم تصافيه بالفعل بكذا وكذا الخ نقائص ما أثبت له ويخطئ في ذلك فيكون ما ثبت له في الواقع هو ما اعتقدا انتفاء عنه وما انتفى عنه فيه هو ما اعتقدا ثبوت له فيقلب عليه المتكلم اعتقاده ويستقصى له الصفات الثابتة في عبارة الحصر حيث لا ضابط لها أو يتردد المخاطب في تصافيه بتلك أو به فانه فيعين له المتكلم فغاية الأمر أن الافراد هو الذي لا يتأتى لا مانع كون الا حاطة بصفات الشيء متعسرة لا متعسرة بان من صفات الشيء الآن أنه يجوز عليه كذا وكذا في الحال وفي المستقبل وكان جائزا عليه في الماضي كذا وكذا وكل واحد من الثلاثة لانه لا ضابط وفي عرق فيما يأتي أنه يتأتى اعتقاد المخاطب في القصر الحقيقي أما في قصر الصفة على الموصوف فلانه لا مانع من أن يعتقد المخاطب حقيقة أو ادعاء تصافى كل شيء بصفة من الصفات أو تصافى غير من أثبت له بها فيؤتى بالقصر فيها لنفي الاشتراك أو الاختصاص وأما في قصر الموصوف على الصفة فلانه يمكن ادعاء أو مبالغة وهو ظاهر نعم وجود الاعتقاد في الاضافي أكثر وأظهر اه فتدبر وقوله نعم لا يجب أن يكون الخ يفيد أن ذلك واجب في الاضافي والحق أنه غالب لا واجب (قوله وقد نازع في الأطول الخ) تقدم قريبا نقل ذلك عنه ووجه بعض المشايخ منازعة الأطول بانه يكفي استحضار الموصوفات أو الصفات على سبيل الاجمال فاذا قلت مثلا ما قائم الازيد أو ما زيد الا قائم على سبيل القصر الحقيقي يكفي في ذلك استحضار المخاطب ما عدا زيدا اجمالا وكذا ما عدا القيام وحينئذ فيقصر له المتكلم قصر حقيقيا افرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب المقام اه وفيه نظري علم مما سبق (قوله اثبات التخصيص لأمر) المراد بهذا الأمر بالنسبة للتعريف الاول هو الصفة المذكورة بقوله بصفة والمراد به بالنسبة للتعريف الثاني هو الموصوف المذكور بقوله بأمر (قوله ونفيه عن آخر) المراد بهذا الآخر بالنسبة للتعريف الأول والثاني ما أضيفت اليه دون (قوله ومن البين فسادده) أي لأنه ليس المراد اثبات التخصيص لأمر ونفيه عن آخر بل المراد اثبات صفة لأمر ونفي أخرى عنه أو اثباتها له ونفيها عن آخر (قوله ولو جوز الخ) أشار الى عدم

اثبات صفة لأمر دون آخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون أخرى لا يفيد سلب صفة أخرى بل لا يفيد الاعداء اثبات صفة أخرى وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله أو مكانها كذا في الأطول (قوله أو مكانها) هذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد وأما قصر التعمين فداخل في قوله أو مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكي كما سيأتي (قوله معناه الخ) ذكره ليمتدح به المراد من قوله دون أخرى فانه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفاها مع أنه ليس مرادا سم أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الصفة الأخرى من الاثبات الى النفي وبهذا يحصل الجواب عن بحث الأطول المذكور فيكون حاصل الجواب أن المراد بالتخصيص الاثبات وبقوله دون أخرى نفي الصفة الأخرى (قوله متجاوزا الصفة الأخرى) قال الفري اشارته الى أن دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المنخص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ به وأما مكانها فقليل حال ومعناه أو واضع تلك الصفة مكان أخرى وقيل منصوب على الظرف أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى واحدة كانت أو أكثر اه أقول جعله حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول اتيان الحال

أو مكانها) أي تخصيص
أمر بصفة مكان أخرى
(والثاني) أي قصر الصفة
على الموصوف من غير
الحقيقي (تخصيص صفة
بأمر دون) أمر (آخر أو
مكانه) وقوله دون أخرى
معناه متجاوزا الصفة
الأخرى فان المخاطب
اعتقد

الجواز لكونه تعريفا لا يدخله المجاز (قوله اثبات صفة لامر) أي فبراد من تخصيص أمر بصفة اثبات صفة لامر (قوله دون آخر) عبارة الأطول دون أخرى وهي الصواب (قوله يكون مجرد) أي يكون اثبات الصفة المجرد عن نفي صفة أخرى قصر فيلزم عليه أن يجوز بدقائم فيه قصر وليس كذلك (قوله وهو متحقق الخ) اذ عدم اثبات صفة أخرى صادق مع عدم نفي الصفة الأخرى ومع نفيها لكن سيأتي الجواب (قوله أي فالمراد بقوله دون أخرى متجاوزا الخ) أي وقد أشار الشارح الى كون متجاوزا في كلامه بالمعنى الذي ذكره المحشى حيث قال فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين فانه يشير الى كون المراد التجاوز من الاثبات الى النفي اذ الغرض رد هذا الاعتقاد وكما هو مشير الى ذلك هو مشير الى ما أراده بقوله يخصه باحدهما ويتجاوز الأخرى أي يثبت له احدهما وينفي عنه الأخرى (قوله وبهذا يحصل الجواب عن بحث الأطول الخ) أي فالقاعدة أغلبية وما هنا من غير الغالب لأن التجاوز ليس في العامل أو القاعدة فيما اذا لم يتجاوز في دون وهنا تجوز فيها فلا يقال هذا لا يلاقى بحث الأطول اذ هذا الجواب لم يصدق القاعدة عليه لكن الوجه على تسليم جواز دخول المجاز في التعريف (قوله ومعناه أو واضع الخ) يحتمل أن مراده ان مكان مؤول بالمشقة أي تمكنا أي واضع في المكان منصوب على الحال معطوف على الحال السابقة ويحتمل أن مراده أن مكان ظرف متعلق بمحذوف خاص وذلك المتعلق الخاص معطوف على الحال السابقة ثم على أن الحال السابقة من المفعول لا يصح هذا الابتكاف أي واضع هو أي المتكلم تلك الصفة مكان أخرى لاجله أي لأجل بيان حاله (قوله وقيل منصوب على الظرف الخ) فيه أنه لا يصح حينئذ عطفه على الحال لعدم توافق المعطوف والمعطوف عليه نعم ذلك ظاهر في عبارة المفتاح وعبارته وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان الى أن قال أو بوصف مكان آخر اه قال السيد في شرحه عليه دون في موضع الحال أي متجاوزا وصفا يصدق عليه أنه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان أو أكثر وقوله أو بوصف مكان

من النكرة (قوله اشتراكه في صفتين) في العبارة قلب والأصل اشتراك صفتين فيه (قوله ومعنى دون الخ) عبارة ابن يعقوب وأصل دون أن تستعمل في أدنى مكان من الشيء حسبا يقال هذا دون ذلك إذا كان في مكان قريب من ذلك وربما تستعمل في المكان المعنوي مع مراعاة أن صاحب ذلك المكان أدنى وأخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الشرف وربما تستعمل للمكان المعنوي من غير مراعاة الشرف في غيره كما في المتن ونقلها للمكان المعنوي أما على سبيل الاستعارة بتشبيه المعنوي بالحسي أو على سبيل المجاز المرسل مراعاة لمطلق المحلية التي هي أعم من المحلية الحسية فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم في الجملة وقيل نقل الى مطلق تخطى حكم الى حكم وتجاوز حـ الى حـ بعد نقله الى المكان المعنوي المرامي فيه شرف غير صاحبه على سبيل الاستعارة بتشبيه التجاوز بالمكان بجامع ملائمة التفاوت في الجملة والاولى على هذا وهو أن يراد به المصدر الذي هو تجاوز شيء الى شيء أن يكون مجازا مرسل من اطلاق اسم المحل على المصدر الملابس له في الجملة وعلى هذا يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل فيكون التقدير تخصيص المتكلم

آخر عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف أي بوصف واقع في مكان وصف آخر واحدا كان أو أكثر اهـ وكون مكان صفة لموصوف محذوف معطوف ذلك الموصوف على ما قبله أي أو بصفة واقعة بمكانها تكاف لاداعي اليه (قوله في العبارة قلب الخ) أي لأن فعل الاشتراك انما يستلزم اثنين لا لواحد (قوله في أدنى مكان من الشيء حسبا) أي أقرب مكان لكن مع انحطاط يسير فان دون نقيض فوق على ما في الصحاح فهو ظرف مكان كعند الا أنه ينبغي عن دنو أي قرب أكثر وانحطاط قليل اهـ عبد الحكيم (قوله من غير مراعاة الشرف) أي وان كان مع مراعاة التفاوت في غير الشرف كما هنا فعني دون أخرى مكان معنوي غير مكان صفة أخرى وذلك المكان هو الثبوت مثلا ومفاوتته لمكان الأخرى من حيث أنه متعلق بالانبات مثلا ومكان الأخرى متعلق بالنفي (قوله مراعاة لمطلق المحلية) أي فالعلاقة التقييد والاطلاق وكلامه صريح في أن النقل الى المعنى الثالث على هذا انما هو من المعنى الاول بخلافه على القيل الآتي فانه من المعنى الثاني الى المعنى الثالث ولا يقال يلزم عليه المجاز على المجاز وفيه خلاف لشيوع استعماله في المعنى الثاني أكثر من استعماله في المعنى الاول حتى صار حقيقة عرفية كما قاله عبد الحكيم (قوله الاخص) أي المقيّد وقوله الاعم أي المطلق كما هو المناسب لقوله لمطلق المحلية (قوله في الجملة متعلق بالاعم) وانما قال في الجملة لأن دون في نحو عبارة المصنف مستعملة في مقيّد وان كان من حيث وجود المطلق فيه وفيه أنه في تلك الحالة لا استعمال الا في المطلق اذا لا خروج عن الاستعمال في المطلق بوجه الا اذا روعيت جهة التقييد (قوله وقيل نقل الى مطلق الخ) هو ما للشارح قابل به عـ قـ ما قرره وانظر لم يحمل الشارح في المعنى الثاني أيضا على المصدرية مع أنه ظاهر عبارته (قوله بجامع ملائمة التفاوت) أي في الشرف وقوله في الجملة انما أتى به لأن التجاوز قد لا يكون فيه تفاوت في الشرف كما في دون في كلام المصنف قاله بعض المشايخ والظاهر أنه أتى به لافادة أن المراد بالتفاوت التفاوت على الاجال بقطع النظر عن كونه تفاوتاً في الشرف أو في غيره كالنفي والانبات (قوله والاولى) أي مما قبله (قوله الملابس له في الجملة) انما قال في الجملة لأن المكان المعنوي المرامي فيه التفاوت في الشرف محل اعتباري لخصوص التفاوت لا للتجاوز الا ان التجاوز لما كان لازما للتفاوت كان محل ملازومه كأنه محل له (قوله يكون الخ)

اشتراكه في صفتين
والمتكلم يخصه باحداها
وتجاوز الأخرى ومعنى
دون في الأصل

(قوله أي لأن فعل
الاشتراك الخ) وأيضا
لقول الشارح الآتي عند
قول المصنف من يعتقد
الشركة أي شركة الصفتين
في موصوف الخ اهـ

أمر بصفة حال كونه متجاوزا لصفة أخرى اعتقد فيها المشاركة اه (قوله أدنى مكان من الشيء)
 الجار متعلق بأدنى باعتبار أصل المعنى كما يقال دنائمه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم
 استعمال أفعال التفضيل بالإضافة ومن فترى (قوله إذا كان أحط منه) أى فى الحس والشهادة
 (قوله استعبرت) أى نقلت أو المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت المناسب للترتبة
 المنحطة كما يؤيده عبارة ع ق فيكون دون استعمال فى المكان المعنوى بالنقل أو الاستعارة
 من المكان الحسى (قوله فى الاحوال والرتب) نحوز بدون عمرو فى الفضل والرتبة (قوله ثم
 اتسع فيه) بطريق النقل أو المجاز المرسل من استعمال المقيّد فى المطلق أو المراد بالتوسع فيه
 صيرورته حقيقة عرفية وقوله فى كل تجاوز أى فى كل ذى تجاوز حد الى حدودى تخطى الخ والمراد
 بالحكم المحكوم به ثم يحتمل أن المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن لا يتناول كلامه حينئذ
 دون التى فى قصر الصفة على الموصوف أو الأمر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل فى قوله فى
 كل تجاوز حد الى حد دون فى قصر الصفة على الموصوف وفى قوله وتخطى حكم الى حكم دون فى
 قصر الموصوف على الصفة أشار الى ذلك بعضهم وفى ع ق وجه آخر فانظره بالهامش (قوله
 فاستعمل فى كل تجاوز حد الخ) وان لم يكن هناك تفاوت (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) فى
 قصر الموصوف على الصفة وقوله وقولنا ما كاتب الا زيد فى قصر الصفة (قوله وان أريد الخ)
 لنا أن نختار هذا الشق ونزيد الأعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا على التفصيل والتعيين
 فالمنفى فى قصر الموصوف على الصفة قصر اضافيا كما يؤخذ من ع ق صفة أخرى واحدة

أدنى مكان من الشيء يقال
 هذا دون ذلك إذا كان
 أحط منه قليلا ثم استعبرت
 للتفاوت فى الاحوال
 والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل
 فى كل تجاوز حد الى
 حد وتخطى حكم الى حكم
 ولقائل أن يقول ان أريد
 بقوله دون أخرى ودون
 آخر دون صفة واحدة
 أخرى ودون أمر واحد
 آخر فقد خرج عن ذلك
 ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك
 ما فوق الاثنين كقولنا
 ما زيد الا كاتب ان
 اعتقده كاتباً وشاعراً ومنجماً
 وقولنا ما كاتب الا زيد
 لمن اعتقد الكاتب زيدا
 وعمراً وبكراً وان أريد
 الأعم من الواحد وغيره
 فقد دخل فى هذا التفسير
 القصر الحقيقي وكذا
 الكلام على قوله مكان
 أخرى ومكان آخر (فكل
 منهما) أى فعمل من هذا

أى فى كلام المتن مصدر بمعنى اسم الفاعل لتصح عبارته حيث جعل حالاً لأن دون فى ذاتها كذلك
 اه شيخنا (قوله باعتبار أصل المعنى الخ) فأصل المعنى الدنو وهو القرب وهو صادق بأن يكون
 مع الانحطاط أو بأن يكون مع عدمه لكن المراد الأول أخذ من قول الشارح بعد يقال الخ لكن
 ما يؤيده كلام الشارح من الاشتراك فى الانحطاط ليس مراداً (قوله فلا يلزم الخ) قال ابن مالك
 وأفضل التفضيل صله أبدا * تقديره اولفظا بمن أن جرذا

أى من أل بالإضافة وهو هنا قد أضيف (قوله المناسب الخ) موافقة لابن ع ق غير واجبة
 (قوله من استعمال المقيّد فى المطلق الخ) هذا مبنى على أن قول الشارح ثم استعمال الخ على تقدير
 مضاف أى لذى التفاوت فى الأحوال والرتب أى فى الشرف وذلك لتقديره فى قوله ثم اتسع الخ
 (قوله التى فى قصر الصفة على الموصوف) أى التى فى تعريف قصر الصفة على الموصوف أى
 لأنها تخطى محكوم عليه الى محكوم عليه فان الأمر فيه وكذا آخر من قوله بآخر عبارة عن
 المحكوم عليه كزيد وعمرو وفى قولك زيد قائم لا عمرو (قوله وفى ع ق وجه آخر) هذا مرتبط
 بقوله أى فى كل ذى تجاوز حد الى حدودى تخطى الخ وحاصل هذا الوجه الآخر الذى فى ع ق
 حل التجاوز والتخطى فى كلام الشارح على المعنى المصدرى من غير تقدير مضاف فهو باق على
 حقيقته من المصدرية وهو المتبادر من عبارة الشارح (قوله فانظره بالهامش) هذا القول
 صدر من العلامة الصبان على هامش نسخته شرح السعد فقد نقل الجرد العبارة بلفظها وهذا يدل
 على أنه لم يتصرف فى شئ أصلاً ولا قال بديل ذلك وقد تقدم فى القولة السابقة قاله بعض المشايخ
 (قوله لنا أن نختار هذا الشق الخ) فيه أنه يبعد أن يكون القصر بالنسبة لجميع المعين المفصل

اعتقد المخاطب وجودها في الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال في قصر الصفة الاضافي بخلاف الحقيقي فان المنفى فيه هو ماعدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الاطلاق والاجال أشار اليه بعضهم (قوله ومن استعمال الخ) من عطف السبب على المسبب وكتب أيضا قوله ومن استعمال لفظة أو بناء على أنها للتنويع (قوله ويعني) انما أتى بالعناية هنا وفي قوله وبالثاني خلفاء المراد بالاول والثاني لانه لم يبين الاول من الضربين والثاني

قصرا اضافيا وأنه يلزمه الواسطة فيما لم يكن بالاضافة الى جميع ماعدا المقصور عليه وليس مفصلا معينا فالأولى الجواب بأن المقصود الأعم لكن بحيث لا يبلغ جميع ماعدا المقصور عليه بقرينة ماسبق ولا عبرة بكونه مفصلا معينا أولا فتعوماني الدار حيوان الازيد اذا كان القصر على زيد بالاضافة الى أفراد الانسان اضافي وفي عبد الحكم لنا أن نختار أن المراد باخري أعم من الواحد والاثنين والجمع ولا يدخل فيه القصر الحقيقي لانه تخصيص أمر بصفة أي اثبات صفة له ونفي سائر الصفات لا تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات فان هذا القيد يقتضي اعتقاد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان قولنا دون أخرى معناه متجاوزا عن صفة أخرى اعتقدها المخاطب والالغا ذكره لان نفي صفة أخرى مطلقا قد فهم من لفظ التخصص فيكون معنى دون سائر الصفات دون سائر الصفات التي اعتقدها المخاطب وهذا مما لا يقع فوجه اقتضائه اعتقاد المخاطب أن معنى دون أخرى ذلك والالم يكن مفيدا ووجه اقتضائه الاتصاف بجميع الصفات دون البعض أن القصر يقتضي أن يعتقد المخاطب ثبوت مانفاه المتكامل قطعا أو احتمالا اه وفيه أن عدم دخول الحقيقي وان ظهر في قوله تخصيص أمر بصفة دون أخرى أو مكانها لا يظهر في قوله تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه لا مكان أن يعتقد المخاطب ثبوت الصفة لسائر الموصوفين كقولك ما في البلد من غلمانها الازيد وقال معاوية ردا عليه ولا يخفى ضعفه فالحق في الجواب أن يقال المراد الأول ولا يضر الخروج لأن المراد كما يتبادر من لفظ أخرى وآخر تعريف قصر الشيء على أحد الاثنين لانه الكثير وما فوق الاثنين يعلم بالمقايسة فترك أو المراد الثاني ولا دخول للقصر الحقيقي لان المتبادر من أخرى وآخر التعيين في الواقع لا الاطلاق ولا بد من هذا التعيين في الصفة الواحدة والأمر الواحد والاثنين منهما اذ لا معنى للتخصص بشئ دون شئ ما أو شيئين لا بعينهما وكذا في الجمع فعني دون أخرى دون معنى في الواقع من صفة أو صفتين أو صفات معينة محصورة بالعدوكذا الباقي وحاصله دون البعض المعين في الواقع مما سواها كصفة أخرى مثلا أي أو أكثر بقيد البعضية والتعيين وكذا الباقي وهذا الجواب يقتضي أن نحو ما في الدار أحد الازيد دون ما سواها من جنس الاحد قصر حقيقي فتدبر اه كلامه وقوله لا الاطلاق أي الشمول للعين وغيره وقوله التعيين في الواقع أي تعيين البعض بدليل الحاصل فلا يشمل الجميع المعين بالعدد اذا القصر بالنسبة له حقيقي وهذا يؤيد استبعادنا جعله من الاضافي فيما سبق وقوله بالعد فيه أنه ليس بقيد بل التعيين بالنوع كافي كما تقدم تمثيله والتعليل بقوله اذ لا معنى النح لا ينفيه وقوله وهذا الجواب يقتضي النح فيه أن القصر في هذا المثال بالاضافة الى الجميع كما تقدم بيانه فهو حقيقي على أي حال والتمثيل الصحيح نحو ما في الدار حيوان الازيد بالاضافة الى أفراد الانسان الا أن الحكم غير مسلم لما علمت أن هذا من قبيل الاضافي (قوله بناء على أنها للتنويع) الاولى أن يقول لانه للتنويع ويحذف لفظ بناء قاله بعض المشايخ

الكلام ومن استعمال
لفظة أو فيه أن كل واحد
من قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على
الموصوف (ضربان)
الاول التخصص بشئ
دون شئ والثاني التخصص
بشئ مكان شئ (والمخاطب
بالاول من ضربين كل) من
قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على
الموصوف ويعني بالاول
التخصص بشئ دون شئ

(من يعتقد الشركة)
 أى شركة صفتين في
 موصوف واحد في قصر
 الموصوف على الصفة
 وشركة موصوفين في
 صفة واحدة في قصر
 الصفة على الموصوف
 فالمخاطب بقولنا ما زيد
 الا كاتب من يعتقد اتصافه
 بالشعر والكتابة بقولنا
 ما كاتب الا زيد من يعتقد
 اشتراك زيد وعمرو في
 الكتابة (ويسمى) هذا
 القصر (قصر افراد لقطع
 الشركة) التى اعتقدها
 المخاطب (و) المخاطب
 (بالثاني) أعنى التخصيص
 بشئ ممكن شئ من ضربى
 كل من القصرين (من
 يعتقد العكس) أى عكس
 الحكم الذى أثبتته المتكلم
 فالمخاطب بقولنا ما زيد
 الا قائم من اعتقد اتصافه
 بالعود دون القيام
 وبقولنا ما شعر الا زيد
 من اعتقد أن الشاعر
 عمر ولا زيد (ويسمى)
 هذا القصر (قصر قلب
) قوله هذا من عبارة
 ابن عقيل (الخ) قال عقب
 قوله والتعيين فالتفسير
 بكل منهما ولو مع التكلف
 السابق لا يخلو تصحيحه من
 مراعاة ما هو كالا اصطلاح
 تأمل هذا لفظه اه

منهما لكن بداءة المصنف فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وثبته بالتخصيص بشئ مكان شئ
 قرينة على المراد أقاده سم (قوله من يعتقد الشركة) ظاهره الحصر وفيه أنه قد يخاطب به من
 يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة في مخاطبه المتكلم بذلك رداعليه مع أن المخاطب لم يعتقد الشركة الا
 أن يقال لم يعتبره لكونه نادرا ع س سم وكتب أيضا قوله من يعتقد الشركة قال في الاطول
 هكذا اتفقت كلهم وينبغي أن يصح خطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز
 اتصافه بالغير في قصر قطعا لتجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا ما زيد الخ) أى في قصر
 الموصوف وقوله وبقولنا ما كاتب الا زيد في قصر الصفة (قوله ويسمى هذا القصر الخ) قال
 ع ق لا يخفى أنه لو عبر في قصر الافراد بلفظة مكان وفي قصر القلب والتعيين بلفظة دون أمكن
 تصحيح كل منهما لان الصفة المثبتة تقررت مستقلة في مكان مشاركة الاخرى في الاشتراك ومستقلة
 دون ثبوت الاخرى في الانفراد والتعيين لكن فيه تكاف اه مع مخالفته لما هو كالا اصطلاح
 (قوله من يعتقد العكس) قال في الاطول هكذا كلهم وينبغي أن يجوز أن يكون المخاطب به
 (قوله وفيه أنه قد يخاطب به الخ) قد يقال الكلام فيما قصده الفائدة لا لازمها (قوله من يعتقد
 اتصاف المسند اليه بالمقصود عليه الخ) نحو ما زيد الا قائم اذا اعتقد المخاطب اتصافه بالقيام وجوز
 اتصافه بالكتابة لا يقال حيث كان اعتقاد القيام صحيحا فلا ارتباط له بالكتابة كبقية الاعتقادات
 الصحيحة لهذا المخاطب فلا وجه للقصر عليه بالاضافة اليها ولا تخصيصه بذلك من بين الصفات المعتمدة
 له قطعا لتجويز الشركة بل كان المناسب قصر التعيين على أنه يحتمل أن القصر بالاضافة الى عدم
 الكتابة كما يحتمل أنه بالاضافة اليها اذا كل منهما موصوف متردد فيه لانا نقول اذا كان المخاطب بهذا
 القصر من قال زيد متصف بالقيام ويحتمل عندي اتصافه بالكتابة كان للقيام ارتباط بالكتابة من
 بين الصفات المعتمدة وكانت الكتابة هي المقابل المنفي لهذه القرينة وانظر عكس ذلك وهو ما اذا
 اعتقد المخاطب اتصافه بالكتابة وجوز اتصافه بالقيام الذى هو المقصود عليه والظاهر أنه قصر
 قلب قياسا على ما يأتى عنه فريبالا فادنه عكس ما عند المخاطب من عدم الاتصاف بالقيام وان كان
 على وجه الاحتمال والاتصاف بالكتابة والعكس المقاد بعبارة القصر الاتصاف بالقيام وعدم
 الاتصاف بالكتابة لكن هذا ان لم يشترط تنافى الوصفين والافليس من قصر القلب كما لا يخفى
 وقصر افراد قياسا على ما يأتى له أيضا لقطعه تجويز الشركة بين الكتابة والقيام وكذا اذا اعتقد
 المخاطب اتصافه بعدم القيام وجوز اتصافه بالكتابة فقلت له ما زيد الا قائم فالظاهر أنه قصر قلب
 لافادته عكس ما عنده وافراد أيضا لانك وافقته في نفى البعض وخالفته في نفى البعض الآخر ففيه
 قطع لتجويز الشركة في النفي والقصر على القيام على هذا بالاضافة الى الكتابة وعدم القيام
 (قوله في مكان مشاركة الاخرى) اشارة الى تقدير مضاف (قوله في الاشتراك) أى في
 الصورة التى اعتقد فيها المخاطب الاشتراك فيكون قصر افراد (قوله في الانفراد) أى في
 الصورة التى اعتقد فيها المخاطب الانفراد بالصفة فقد قلبت عليه عقيدته (قوله والتعيين) أى
 سبب التعيين وهو التردد أى في الصورة التى تردد المخاطب في ثبوت أحد الوصفين على التعيين
 فيها ولو أبدل التعيين بالتردد أو الانفراد بالقلب والاشتراك بالافراد لكان أوضح (قوله مع مخالفته
 الخ) هذا من عبارة ع ق كما يعلم برجاعته فالأولى تأخير اه عنه خلافا لما يوهمه صنيع
 المحشى (قوله وينبغي أن يجوز الخ) أى وان لم يكن المخاطب به حينئذ من يعتقد العكس لما يأتى

لقلب حكم المخاطب أو تساوي عنده (عطف على قوله يعتقد (٥٣) العكس على ما يفسح عنه لفظ الايضاح

أي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامر ان أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة

(قوله ولم يصب في ذلك) أي أخذنا من قوله قبل وأصاب على ما يشعر به سياق المقابلة اه

(قوله أي من جهة المعنى الخ) ثقة عبارة ابن

يعقوب فيكون معنى الكلام أن المخاطب

بالاول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده أي تساوى

عنده الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها في

قصر الموصوف واتصاف موصوف بصفة واتصاف

غيره بها في قصر الصفة والمخاطب بالثاني من يعتقد

العكس أو تساوى عنده أي تساوى الاتصافان

في القصرين أعنى قصر الموصوف على الصفة

وعكسه فيفهم على هذا من الكلام ان حد الأول

صادق على ما تساوى فيه الاتصافان وهو المسمى

بقصر التعيين وحد الثاني صادق على من تساوى

عنده أيضا فيكون قصر التعيين مشتركا بينهما انتهت على تصرف فيها قابل فتدبر اه

من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته لا آخر فثبتته لا آخر وتنفيه عما أثبتته لقاب الحكم اه وكتب أيضا المراد بالعكس ما ينفي ذلك الحكم ع (قوله لقاب حكم المخاطب) أي تبديل حكمه كله بغيره بخلاف قصر الافراد فليس فيه تبديل كله بل فيه اثبات البعض ونفي البعض ع (قوله أو تساوى عنده) ينبغي أن يدخل في قصر التعيين ما اذا كان التردد بين أمرين هل الثابت أحدهما أو كلاهما وكذا ما لجزم بثبوت صفة على التعيين وأصاب وبثبوت أخرى معها لا على التعيين بخلاف ما لو أخطأ في الصفة التي اعتقدها على التعيين فان القصر حينئذ يكون بالنسبة إليها قصر قلب وبالنسبة إلى ما تردد فيه قصر تعيين وأقره عس بقى أيضا ما إذا تردد هل الثابت أحدهما أو كلاهما أو غيرهما سم ملخصا (قوله على ما يفسح عنه لفظ الايضاح) أي فالاولى حل كلامه هنا عليه ليتطابقا وان احتمل أن يكون راجعا لتعريف قصر الافراد والقلب معا وحذفه من الاول لدلالة هذا عليه قاله ع (قوله الأمران الخ) أشار بذلك إلى أن ضمير تساوى راجع إلى معلوم

عن المطول وعبد الحكم أن اعتقاد العكس أن يعتقد ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما أثبتته وقوله أن يكون المخاطب به من اعتقاد الخ نحو ما قام الازيد اذا اعتقد المخاطب ثبوت القيام بعمر ووجوز ثبوته لا بد فقد أثبتته لزيد ونفيه عن عمرو وقابلا عند المخاطب فهو قصر قلب والظاهر أنه أيضا قصر افراد لقطعه تجوز الشركة فقد وافقته في الثبوت للبعض وهو زيد وخالفته في الثبوت للبعض الآخر وهو عمرو وتدبر (قوله ما اذا كان التردد بين أمرين الخ) نحو ما زيد الا قائم اذا تردد المخاطب بين كونه قائما فقط أو كاتباً فقط وكونه كاتباً وقائماً (قوله وكذا ما لجزم بثبوت صفة الخ) نحو ما زيد الا قائم اذا جزم المخاطب بثبوت القيام وجزم أيضا بثبوت صفة أخرى لكن تردد في أنها الكتابة أو الشاعرية وكان هذا المخاطب مصيبا في ثبوت القيام ومخطئا في ثبوت إحدى الصفتين فقوله وبثبوت أخرى أي وجزم المخاطب بثبوت أخرى ولم يصب في ذلك قال شيخنا الباجوري وفي كون هذا قصر تعيين نظرا لانه جزم بثبوت صفتين واحدة معينة والاخرى غير معينة والمتكلم قد وافق في ثبوت المعينة وخالف في ثبوت غيرها فهو قصر افراد اه الآن يقال مراد المحشى بقوله وبثبوت الخ أي مع الاصابة في هذا الثبوت فيقول المتكلم لاجل افادته التعيين ما زيد الا قائم وشاعر فيكون هذا قصر تعيين بلا ريب ويكون ذلك قوله قائم لدفع توهم أن القصر في الشعر بالنسبة إلى القيام كما أنه بالنسبة إلى الكتابة (قوله بخلاف ما لو أخطأ الخ) نحو ما زيد الاشاعر اذا اعتقد المخاطب ثبوت القيام لزيد وكان غير موافق للواقع وجزم بثبوت صفة أخرى لكن تردد في أنها الكتابة أو الشاعرية (قوله فان القصر حينئذ يكون الخ) أي ان القصر على الشعر بالنسبة للقيام الذي اعتقده وأخطأ قصر قلب للحكم لا للاعتقاد فهو على ما لا طول وهو مبني أيضا على عدم اشتراط تنافي الوصفين وقوله وبالنسبة إلى ما تردد فيه هو الكتابة (قوله بقى الخ) أي بقى من صور التعيين ما اذا تردد الخ نحو ما زيد الا قائم ان تردد في أن الثابت لزيد هل هو القيام أو الكتابة أو مجموعهما أو الشاعرية فهو جازم بان ذلك من صور التعيين فيكون مقتضاه أنه لم يبق غير ذلك ويحتمل أن المعنى بقى حكم ما اذا تردد أهو من قصر التعيين أم لا حينئذ فجوابه أنه من قصر التعيين (قوله وان احتمل أن يكون راجعا الخ) أي من جهة المعنى وأما جهة القاعدة النحوية فقد بينها بقوله وحذفه من الاول الخ وبعض المشايخ جعل قوله وحذفه بصفة المصدر معطوفا على أن يكون

وغيرها في قصر الموصوف واتصاف الامر (٥٤) المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا

ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقيام أو القعود
من غير علم بالتعيين وقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد
أن الشاعر ما زيد أو عمرو
من غير أن يعلمه على
التعيين (ويسمى) هذا
القصر (قصر تعيين)
لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب فالخاص
أن التخصيص بشئ دون
شئ قصر افراد والتخصيص
بشئ مكان شئ ان اعتقد
المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا
عنده قصر تعيين وفيه
نظر لانا لو سلمنا أن في
قصر التعيين تخصيص
شئ بشئ مكان آخر فلا
يجب أن فيه تخصيص
شئ بشئ دون آخر فان
قولنا ما زيد الا قائم لمن
يردده بين القيام والقعود
تخصيص له بالقيام دون
القعود ولهذا جعل
السكاكي التخصيص بشئ
دون شئ مشترك بين قصر
الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين
وجعل التخصيص بشئ
مكان شئ قصر قلب فقط
(وشرط قصر الموصوف
(قوله ولا يخفى ما فيه

من السياق وهو الأمر ان الشاملان للصفتين في قصر الموصوف وللامرين في قصر الصفة (قوله
وغيرها) أي والاتصاف بغيرها أي على البديل والاجتماع وكذا يقال في قوله وغيره (قوله حتى
يكون الخ) تفريع على قوله أو تساويا (قوله ما زيد الا قائم) في قصر الموصوف وقوله وبقولنا
ما شاعر الا زيد في قصر الصفة (قوله أن التخصيص) أي تخصيص المتكلم شيئا بشئ ففاعل
المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذي هو الشئ ان كان واقعا على الصفة فالمراد بقوله
بشئ الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف فالمراد بقوله
بشئ الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة فالبناء داخلة على المقصور عليه على كلا الأمرين
(قوله لانا لو سلمنا الخ) فيه إشارة الى منع كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر لان المخاطب في
قصر التعيين لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يشتهه وكتب
أيضا قوله لو سلمنا أي بأن يراد مكان آخر ولو احتمالا سم (قوله فلا يخفى أن فيه تخصيص شئ الخ)
أي فجعله من تخصيص شئ بشئ مكان شئ لا من تخصيص شئ بشئ دون آخر نتحكم (قوله ولهذا جعل
السكاكي) أي لكونه فيه تخصيص شئ بشئ دون آخر وان كونه من تخصيص شئ بشئ دون
آخر أظهر من كونه من تخصيص شئ بشئ مكان آخر جعل السكاكي الخ أي فعلى المصنف مؤاخذه
من جهة مخالفته لمن تقدمه بلا موجب أيضا وقال في الأطول ما ملخصه خالف المصنف المفتاح لجامع
بين قصر القلب وقصر التعيين هما أنهما من اعتقاد الاتصاف بالنظر الى أحد الأمرين لبالنظر
اليهما وأنهما لردا اعتقاد المخاطب العكس بيانه أن المخاطب في قصر التعيين في عرضة الخطأ
في التعيين وعلى تقدير خطئه في التعيين برده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة
كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالفعل (قوله الذي سماه المصنف) ربما يشعر بأن تسميته بذلك مما
انفرد بها المصنف عن السكاكي أو عن القوم فانظره (قوله وشرط قصر الموصوف الخ)
الخ وأنه احتمال آخر مقابل للعطوف عليه ولا يخفى ما فيه من النظر (قوله ان كان واقعا على الصفة)
أي ان لوحظ وقوعه وكذا يقال فيما بعد فلا ينافي أنه واقع على الصفة والموصوف معا وكذا الشئ
الثاني والكلام موزع (قوله حتى يثبت المتكلم الخ) اذ المتبادر من مكان أخرى مكان أخرى
ثابتة فيه عند المخاطب على وجه الجزم فلا يكون قصر التعيين داخلا فيه على المتبادر (قوله أي
فجعله الخ) قد يقال كذلك جعله من تخصيص شئ بشئ دون آخر دون تخصيص شئ بشئ مكان
آخر نتحكم فهذا مشترك بين السكاكي والمصنف وقد يقال معنى الحكم مخالفته لمن قبله بلا موجب
والافار تكسب أحد الأمرين المستويين ليس فيه تحكم اذ لا يحصى عنه ويؤخذ من عبد الحكيم
أن معنى كلام الشارح أنه بعد التسليم ادخال قصر التعيين في أحدهما دون الآخر نتحكم لان قصر
التعيين لتساوي الصفتين فيه بحيث يجوز كل واحدة منهما بدل الاخرى فيه تخصيص أمر بصفة
دون أخرى نظرا الى تساويهما عند المخاطب وتخصيص أمر بصفة مكان أخرى نظرا الى تجويز
المخاطب كل واحدة منهما بديل الاخرى وقوله ولهذا الخ أي لمنع المأخوذ من لو سلمنا (قوله
وان كونه من تخصيص الخ) مأخوذ من المنع المشار له بلو سلمنا اه شيخنا وكونه على المنع
أظهر لا متعينا لابتناء المنع على ترك التسامح الذي هو الأحسن (قوله فانظره) صريح عبارة

من النظر) لظهور أنه مستأنف مبتدأ وخبر جواب سؤال تقديره ظاهر اه (قوله وقد يقال معنى الحكم مخالفته الخ) قيل ان
مخالفته تلك يعترض بها كما يعترض بالحكم فهي غير الحكم فافهم اه

على الصفة افرادا هـ دم تنافي الوصفين (ليصح اعتقاد (٥٥) المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون

الصفة المنفية في قولنا
ما زيد الشاعر كونه كاتباً
أو منجماً لا كونه منجماً
أي غير شاعر لان الاحكام
وهو وجدان الرجل غير
شاعر ينافي الشاعرية
(و) شرط قصر الموصوف
على الصفة

(قوله يسمى عند
السكا كى قصر افراد الخ)
فليس قسم القصر الافراد
عنده لان الافراد عنده
عبارة عن قطع الشركة
سواء كانت بطريق
الاحتمال أو الاعتقاد وعند
المصنف الافراد قطع
الشركة الاعتقادية فلا
يتناول التعيين لانه قطع
الشركة الاحتمالية لاشتراك
الصفتين أو الموصوفين
في ان كلامهما محتمل
أن يكون ثابتاً بدل الآخر
فعليه يكون التعيين قسماً
لكل من الافراد والقلب
فتأمل انتهى فالسكا كى
يسميه قصر افراد
ضرورة انه قسم له عنده
ولا يسميه قصر تعيين
وذلك أن القصر الاضافي
عنده نوعان فقط قصر
قلب لمن يعتقد العكس
وقصر افراد لمن يعتقد

قد يقال هذا الاشتراط ضائع لعلمه من أن المخاطب بقصر الافراد من يعتقد الشركة وظاهر كلامه
أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف افراداً مع أنه يشترط فيه عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان
الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب بثبوت الموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد
نحو لأب زيد العمر وقانه لا يجتمع موصوفان في وصف الابوة لزيد اذ الم رد الأب الاعلى فلا يتأتى
فيه قصر الافراد وأجيب بان المصنف تركه اما لندرة ذلك واما للتعويل على ظهور المقابلة كذا
في يس (قوله افرادا) أي للافراد أو قصر افرادهم ومفعول لاجله أو مفعول مطلق هذا هو
الظاهر (قوله عدم تنافي الوصفين) عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص من
وجه أو مطلق نحو ما زيد الاماش لا أبيض أو لا ضاحك يس (قوله وشرط قصر الموصوف الخ)
سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلباً نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد أن الكاتب عمرو

المفتاح وأفاده السيد في شرحه عليه أن القصر المسمى عند غير السكا كى بقصر التعيين يسمى
عند السكا كى قصر افراد لان التمه الشركة الاحتمالية على سبيل البدل (قوله قد يقال هذا
الاشتراط ضائع الخ) لاضياح بل هذا تعليم لشرط محقق لاعتقاد الشركة كأنه قال ولا يتحقق
اعتقاد الشركة الا اذا لم يتنافى الوصفان اه شيعنا وسيا أي عن عبد الحكيم ما يؤيده (قوله
وظاهر كلامه أنه لا اشتراط الخ) عبارة عبد الحكيم قوله عدم تنافي الوصفين أي لا يكون
مفهوم أحدهما عين نفي الآخر كالمفحمة والشاعرية ولا ملازوما له لزوماً بينا يحصل في الذهن
بحصوله كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع اجتماع
النفي والاثبات بدهي أجلى البديهيات كما تقرر في محله فلا يتحقق قصر الافراد لاثباته على اعتقاد
الشركة ومن هذا تبين تخصيص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة اذ لا يتصور التنافي في
الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد أن صحة اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم
التنافي لجواز أن يعتقد خلاف الواقع والاعتقاد المطابق للواقع ليس بلام في القصر اه وقوله
ومن هذا أي قوله لا يكون مفهوم أحدهما الخ وقوله اذ لا يتصور التنافي في الموصوفات أي
لا يتصور التنافي بالمعنى السابق في الذوات نعم يرد أن الموصوفات قد تكون صفات في تصور حينئذ
التنافي وعدمه نحو لا يباح لزيد الا القيام أي دون القعود ولا يصح لزيد الا الشاعرية أي دون
المفحمة ونحو لا يجوز لزيد الا النطق أي دون الضحك فكل ذلك من قصر الصفة على الموصوف
والموصوف في ذلك صفة لا ذات الا أن يقال هذه الأمثلة فيها قصر موصوف على صفة تأويلها فان
المعنى زيد يباح له القيام لا القعود وهكذا وقوله فلا يرد أن صحة الخ تفريع على قوله اذ لو كان
كذلك الخ (قوله أي مع أنه يشترط الخ) يستفاد منه أن المراد بتنافي الموصوفين الذي هو
قياس تنافي الصفات تنافيهما في الاتصاف بالصفة لاتصافهما في أنفسهما الذي مر عن عبد الحكيم
(قوله هذا هو الأظهر) سياً في مقابلة وهو الحالية أو التميز (قوله الاماش لا أبيض) فبين
الماشي والابيض عموم وخصوص وجهي (قوله أو لا ضاحك) أي فبين الماشي والضاحك عموم
وخصوص مطلق لاجتماعهما في الانسان وانفراد الماشي في غير الانسان من بقية الحيوانات وعدم

الشركة ولان لا يعتد شياً فأدرج باسميه المصنف قصر تعيين في قصر افراد ولا مشاحة في الاصطلاح الآن في قصر التعيين
ازالة الشركة الاحتمالية بخلاف القسم الثاني من قصر الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية فانهم اه

لا يزيد لانه لا يشترط فيه تحقق التنافي ألا ترى أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه فان قلت قد تقدم أن المخاطب بالثاني من يعتقد العكس في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه فيكون المصنف قائلاً باشتراط تحقق التنافي في كل من قصر الموصوف على الصفة وعكسه قلت ليس الامر كذلك على طريق المصنف فان اعتقاد العكس نارة يتحقق مع تحقق التنافي كما زعمه وذلك في قصر الموصوف وهذا نص عليه ونارة يتحقق مع عدم التنافي كما في أحد قسمي قصر الصفة على الموصوف كذا في يس (قوله وقبلنا) عطف على قوله افرادا وقوله يتحقق عطف على قوله عدم ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه الخلاف المشهور كذا في الفري والاطول وهو مبني على كون افرادا مفعول مطلق أي قصر افرادا أو مفعول لاجله أو تمييز فان جعل حالاً من قصر أي حالة كون القصر افرادا فاللزم انما هو العطف على معمولي عامل واحد من يس (قوله مع عدم تنافي الشعر والكتابة) لصحة اجتماعهما في موصوف واحد (قوله ومثل هذا خارج عن أقسام القصر) أي مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة قطعاً (قوله التنافي في اعتقاد المخاطب) من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر لا بحسب نفس الامر بأن لا يمكن اجتماعهما معاً ع س سم (قوله للفظ) أي لفظ الماتن (قوله معلوم مما ذكره الخ) يقال عليه اشتراط عدم التنافي في الافراد معلوم من قوله والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة فكان اللائق ترك الاشتراط فيهما لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض في المفتاح لهذين الشرطين المذكورين في قصر الافراد وقصر القلب (قوله وأيضاً) عطف على قوله فيكون هذا الاشتراط الخ وكتب أيضاً ما نصه أي وأيضاً لوفلتا المراد بالتنافي التنافي في اعتقاد المخاطب لا في نفس الامر لم يصح قول المصنف الخ أي لان التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي لعلمه من

(قلبا تحقق تنافيهما) أي تنافي الوصفين حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا قائم كونه قاعداً أو مضطجماً أو نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط لان قولنا ما زيد الاشاعر لم ناعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف لا يقال هذا شرط الحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب لانا نقول أما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع أنا لانسلم عدم حسن قولنا ما زيد الاشاعر لمن اعتقده كاتباً غير شاعر وأما الثاني فلان التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في نفسه أنه قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس فيكون هذا الاشتراط ضائعاً وأيضاً لم

انفراد الضاحك أي بالقوة عن الماشي أي بالقوة خلافاً لتوقف بعض المشايخ في ذلك وقال الاول أن يقول ما هذا الاشجر لأراك (قوله لانه لا يشترط فيه تحقق التنافي) أي في الاتصاف بالوصف وقوله ألا ترى الخ أي مع كون المثال المذكور صحيحاً (قوله فيكون المصنف قائلاً باشتراط تحقق التنافي) ترتيبه على ما قبله لوجهه كما يعلم من الجواب وهذا ان كان السؤال مبنياً على أن المراد التنافي في الواقع أما اذا كان مبنياً على أن المراد التنافي في اعتقاد المخاطب فيكون ترتيبه على ما قبله ظاهراً لأن الجواب حينئذ غير ملاق للسؤال اللهم إلا أن يكون معنى الجواب ان ما زعمه السائل من اشتراط تحقق التنافي بهذا المعنى مطلقاً غير مسلم اذ هذا ليس طريقة المصنف بل طريقته أن العكس نارة يتحقق مع تحقق التنافي الخ حينئذ يلزم أن التنافي هو التنافي في الواقع لا في اعتقاد المخاطب (قوله كما في أحد قسمي قصر الصفة على الموصوف) والقسمان هما ما فيه التنافي بين الاتصافين نحو لا يزيد الا عمرو لمن اعتقد أبوة غيره اذ بين أبوة عمرو وأبوة غيره تنافي وما ليس فيه التنافي بينهما نحو لا شاعر الا زيد لمن اعتقد شاعرية عمرو ودون زيد اذ لا تنافي بين زيد وعمرو في الاتصاف بالشاعرية (قوله كذا في الفري) أي ويحجب بانه من عطف الجمل ويحتمله كلام الشارح حيث قال وشرط الخ (قوله فان جعل حالاً الخ) قال الدسوقي ما زال البحث وارداً لان اختلاف جهة العمل منزل منزلة اختلاف العامل كما حققه الرضي (قوله يقال عليه اشتراط الخ) لا يقال ذلك لان ذلك شرط محقق لا اعتقاد الشركة مغاير له بخلاف التنافي في

قوله للمخاطب بقصر القلب من يعتقده العكس وهو المراد بالتنافي على ذلك التقدير من سم (قوله قول المصنف) أى فى الإيضاح (قوله وعلى المصنف) أشار به إلى بطلان دليله بعد ما أبطل مدعاه سم (قوله وفيه نظريين فى الشرح) حاصله أنه إن أراد أن اثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفى غيرها فإدانة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وإن أراد أن اثبات المخاطب هو المشعر فلا يتوقف أيضا على التنافي بل يفهم منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول ما زيد إلا كاتب فيقول المتكلم ردًا عليه ما زيد إلا الشاعر اهـ لكن فى الأطول أن فى الإيضاح ليس يكون اثبات المخاطب الصفة المنفية فى كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرها (قوله وقصر التعمين أعم)

يصح قول المصنف ان
السكاكى لم يشترط فى
قصر القلب تنافى الوصفين
وعلى المصنف اشتراط
تنافى الوصفين بقوله
ليكون اثبات الصفة
مشعرا بانتفاء غيرها وفيه
نظريين فى الشرح (وقصر
التعمين أعم) من أن يكون
الوصفان فيه متنافيين أولا
فكل مثال يصلح لقصر
الأفراد والقلب يصلح لقصر
التعمين من غير عكس

الاعتقاد فليس محققا لاعتقاد العكس مغاير له بل هو عينه فضاء فقول الشارح معلوم مما ذكره
الحـ أى انه عين اعتقاد العكس اهـ شيخنا ويؤيده ما فى المطول وعبد الحكيم من بيان كون
الاشتراط حينئذ ضائعا بأنه قد علم أن قصر القلب هو الذى يعتقده فيه المخاطب العكس أعمى
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفى ما أثبتته وهو نفس التنافي فى الاعتقاد فيكون الاشتراط المذكور
ضائعا بخلاف اعتقاد الشركة فانه ليس نفس عدم التنافي فى الاعتقاد بل مرتب عليه فلا يكون
اشتراط عدم التنافي فى الاعتقاد فى قصر الأفراد ضائعا بل يصح بما علم ضمنا اهـ فتدبر (قوله
فإدانة القصر مشعرة الحـ) بل قد يصح بالنفى والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وإذا صرح
بالنفي فلا حاجة للاشعار اهـ مطول وأجاب عبد الحكيم باختيار الشق الأول من التردد فقال
والمعنى ليس يكون اثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهى الصفة التى تنافىها فيكون
القصر قصر قلب بيقين أى لا قصر أفراد ولا احتمال قصر التعمين باق بخلاف ما إذا لم يتحقق تنافيهما
فإن المخاطب يجوز اجتماعهما فى بادىء الرأى فيحتل الأفراد ويحتاج فى كونه قصر قلب إلى أمر
خارج يعرف به أن المخاطب يعتقده العكس فاندفع ما أورده الشارح من أن اثباتها بطريق القصر
مشعرا بانتفاء الغير لأن هذا الإثبات إنما يدل على انتفاء الغير مطلقا لا على انتفاء غير معين الذى
هو خصوص المنافى وكذا ما أورده من أنه قد يصح بالنفى فى صورة التصريح انما يفهم ثبوت
أحدهما وانتفاء الآخر المعين ولا يفهم منه أنه قاب لاعتقاد المخاطب إلا إذا كان نفيا للآخر كما فى
زيد قائم لا قاعد حتى لو قيل زيد قائم لا شاعر يجوز أن يكون لنفى الاجتماع وكذا لا يرد ما ذكره بقوله
ومثل هذا خارج عن أقسام القصر الحـ لأن قولنا ما زيد إلا الشاعر انما يفهم كونه قصر قلب إذا علم أن
المخاطب يعتقده أنه كاتب لا شاعر من خارج وفى نفسه يحتل الأفراد والقلب فليس قصر قلب بيقين
الذى الكلام فيه فتدبر فانه من المواهب اهـ بتصرف قال معاوية وحاصله أن التنافى شرط الجزم
بأنه قصر قلب لا أفراد ليس يكون اثبات الصفة مشعرا بانتفاء غيرها والحال أنها التى تنافىها فيكون الحـ
فاندفع التنظير لما قررره وحينئذ فالشرط السابق شرط الجزم بأنه قصر أفراد لا قلب لينتسج الكلام
على منوال واحد وهذا كله لا بأس به لتصحيح كلام المصنف رعاية لمقامه والشارح لم يعتبره لضعفه
وبعد اهـ لا يفهم من اللفظ ولان السياق إذا المتبادر أن الشرطين للوجود لا للجزم اهـ وفيه
أنه لا يعلم أن المقابل هو المنافى أو غيره الا من خارج وإذا لم يعلم من خارج احتمال قصر الأفراد فلا غنى
فى تعين كونه قصر قلب عن أمر خارج فلم يستقم كونه شرطا للجزم (قوله لكن فى الأطول الحـ)
وحيث فلا يصح التردد الذى فى المطول بقوله إن أراد أن أراد بل يقتصر على الثانى لانه المذكور

(قوله وحينئذ فلا يصح
الترديد الحـ) لفظ المصنف
فى الإيضاح وشرط قصره
قلبا تحقق تنافيهما حتى
تكون المنفية فى قولنا
ما زيد الا قائم كونه قاعدا
أو جالسا أو نحو ذلك
لا كونه أسود أو أبيض
أو نحو ذلك ليس يكون
اثباتها مشعرا بانتفاء
غيرها اهـ وحينئذ
يصح ذلك التردد فافهم
والله أعلم اهـ

أى من كل منهما على انفراده وليس المراد أنه أعم من المجموع بأن يتحقق بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين اما متنافيان أو لاولا واسطة وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله فكل مثال يصلح الخ وفيه إشارة الى أن الأعمية والاختصاصية انما هي باعتبار التحقق قال في الاطول الأعمية بحسب التحقق بمعنى أن كل ما يصلح لاحدهما يصلح للثمين وربما يصلح للثمين ما لا يصلح للفراد وربما يصلح له ما لا يصلح للثمين كما صرح به في الايضاح اه ونظر ابن جماعة في كون قصر التعمين أعم قال اذا لازم في قصر التعمين كون المخاطب شا كافي اتصاف زيد باحدى الصفتين وليس على التعمين وفي قصر الافراد من يعتد انصافه بهما وفي قصر القلب من يعتد انصافه باحدهما على التعمين فيكون بينهما مباينة ويمكن أن يقال العموم من حيث شرط شئ وفيها وعدم شرط شئ فيه لأن قصر التعمين يصدق على كل ما يصدق عليه أحدهما اه ملخصا من يس ولعل في قول الشارح من أن يكون الوصفان الخ إشارة الى جواب سؤال ابن جماعة (قوله وللقصر طرق) أى سواء كان حقيقيا أو غيره وفي الاطول أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لكن ما في الاطول انما يظهر فيما اذا كان المعطوف خاصا نحو زيد شاعر لا عمر وفان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصر حقيقي ثم رأيت في يس ما يؤيدنا (قوله وغيرها) وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا جعل المسند اليه معرفة بالام الجنس وكذا مجرد الاستثناء على ما في الشرح العضدي على مختصر الاطول من أن الاستثناء من الاثبات نفى اتفاقا حفيد وسيأتي عن الاطول ما يخالف ما في الشرح العضدي (قوله منها العطف) كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلاو بل مع النفي في المعطوف عليه فاذا أطلق والا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف أطول وكتب أيضا قوله العطف قدمه لأنه أقوى الطرق للتصريح فيه بالنفي والاثبات بخلاف غيره فان النفي فيه ضمنى ثم النفي والاستثناء أصرح من انما وآخر التقديم عن الكل لأن دلالة على القصر ذوقية لا وضعية كذا في الفهرى (قوله أو ما زيد كاتباً بل شاعر) انما ذكر بل بعد النفي دون الاثبات لأنها بعد النفي تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر

(وللقصر طرق) والمدكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره فالاربعة المذكورة ههنا (منها العطف كقولك في قصره) أى قصر الموصوف على الصفة (افراد زيد شاعر لا كاتب أو ما زيد كاتباً بل شاعر) مثل المثالين أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والنفي معطوف

في الايضاح دون الاول (قوله أى من كل منهما) بيان للفضل عليه وأما قول الشارح من أن يكون الخ فهو توجيه للأعمية فن فيه للتعليل ويحتمل أن الشارح أشار الى أن أعم بمعنى عام فن فيه بمعنى اللام المعدية وعليه فلا إشكال (قوله وليس المراد أنه أعم الخ) أى مساوئنه للمجموع اذا لم يخرج عنه كما أفاده بعد (قوله انما هي باعتبار التحقق) في عهد الحكمين أن الشارح أشار بقوله فكل مثال يصلح الخ الى أن العموم والخصوص بحسب التحقق باعتبار الصلوحية لا بحسب الصدق أو التحقق بالفعل (قوله وكذا مجرد الاستثناء الخ) أى الاستثناء المجرد عن النفي نحو جاءني الرجال الا الجهال (قوله وسيأتي عن الأطول الخ) أى عند قول المصنف ومنها النفي والاستثناء وهو غير مخالف لما ذكره عن الشارح العضدي وسيأتي الكلام عليه (قوله ولكن ليس الخ) أى لفظ لكن ليس الخ قاله بعض المشايخ (قوله لاختصاصها بقصر القلب) قال عبد الحكيم قد صرح أى الشارح في بحث العطف أنه يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيد اجاءك دون عمرو وكذا في الايضاح والمفتاح وأورد هنالك أن مذهب النحاة أنه يقال لمن اعتقد أن

والثاني بالعكس (وقلبازيد قائم لا قاعد أو مازيد قائم بل قاعد) فان قلت اذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فاثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فائدة نفي الغير واثبات المذكور بطريق الحصر قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وان المخاطب اعتقد العكس فان قولنا زيد قائم (٥٩) وان دل على نفي القعود لكنه خال عن

الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد (وفي قصرها) أي قصر الصفة على الموصوف أفرادا وقلبا

(قوله لان المتبوع عندهم في حكم المسكوت عنه) في حواشي الحفيد ان الجمهور على أن بل اذا وقعت في حيز نهي أو نفي قررت حكم ما قبلها ونقلت ضده الى ما بعدها فاذا قلت مازيد قائم بل قاعد ففيه تقرير الحكم السابق وهو نفي القيام عن زيد واثبات ضده وهو القعود له أيضا نعم كون الاول في حكم المسكوت عنه عند الجمهور وانما اذا كانت بل في حيز الخبر المثبت أو الأمر كما قال ابن مالك في الخلاصة

وانقل به الثاني حكم الاول في الخبر المثبت والأمر الجلي فالمثال ظاهر على مذهب الجمهور ككل الظهور قلت وفي شرح المفتاح للشريف الجرجاني مالفة وابراد بل بعد النفي

وبعد الاثبات لا ترفع عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه فلا تفيد القصر فتصوم زيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه اثبات الشعر لزيد مع المسكوت عن نفي الكتابة واثباتها لزيد اه سبرامى وكتب أيضا مانصه مانافية حجازية وشاعر معطوف على محل كاتب باعتباره قبل دخول الناسخ ويكون من عطف المفردات قال الفري وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند البصريين ولهذا جوز العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اه ولا يصح نصبه عطف عليه بعد دخول الناسخ لأنه مثبت وهي لا تعمل فيه ولا أنه خبر لمبتدأ محذوف هنا وان نص عليه النحويون لأن بل حينئذ حرف ابتداء فتخرج عن العاطفة التي كلاً منافيا واعلم أن افادة بل القصر مبنى على أن ما قبل بل في النفي متقرر نفية كما عليه الجمهور أما على أنه مسكوت عنه كما عليه البعض فلا وقع للحفيد مخالفة في النقل لما ذكرنا فاحذر (قوله وقلبازيد قائم لا قاعد) اقتصاره على القصرين ربما بهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الإعجاز جريانه فيه فالأقصر لما يصرح به الشارح فنرى (قوله اذا تحقق) أي ثبت سواء كان شرطا كما قال المصنف أولا فالاشكال عام (قوله التنبيه على رد الخطأ الخ) أي لا من جوهر اللفظ بل من حيث وجود هذه الزيادة في كلام البلغاء

المجىء منتف عنهم جميعا لما لم يعتد أن زيد اجاءك دون عمرو فكلام المفتاح أنه لقصر القلب وكلام النحاة أنه لقصر الأفراد (قوله قال الفري وزوال الابتداء الخ) أي فهو جار على القول بعدم اشتراط بقاء المحرر لا على القول باشتراطه وفي عبد الحكيم ووجه الدفع الحمل على المحل وان كان ما يغير معنى الجملة ولا يبقى المحل مع العامل الغير لكن اعتبرهم بالضرورة اذا لوجه لصحة ما سواه ولكن ما ضعف العمل فتدبر فانه مما خبط فيه بعض الناظرين (قوله ووقع للحفيد مخالفة الخ) أي حيث قال قوله بل شاعر هذا المثال لا يظهر على قول الجمهور القائلين بأن المعطوف عليه ببل في حكم المسكوت عنه اه والحق مع الحفيد اذا القائل بأنها تقرر النفي لما قبلها هو ابن مالك كما يؤخذ مما ذكره المحشى فيما سبق وقد وافق الحفيد عبد الحكيم حيث قال ثم ان افادة بل للقصر ليس على طريق الجمهور لان المتبوع عندهم في حكم المسكوت عنه انما هو عند من يقول بأنه نفي الحكم عن المتبوع واثباته للتابع وقد مر في بحث العطف اه لكن عذر المحشى في اعتراضه على الحفيد متابعته لما في حواشيه من الاعتراض عليه (قوله بل من حيث الخ) أي بالتنبيه ذوق (قوله رحمه الله وأن المخاطب اعتقد العكس) اعلم أن الكلام الذي يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن للاثبات القصدى والنفي التبعي والغرض منه رد اعتقاد المخاطب الشبهة أو العكس أو التردد وليس المقصود منه افادة حكمين فاقبل ان ههنا بحثا شريفا وهو

للقصر افرادا أو قلبا مبنى على مذهب طائفة من النحاة كما مر اه وفي حواشيه اعلم ان بل لا يتخلو اما أن يذكر بعد الاثبات أولا والاخر لا يفيد القصر أصلا والثاني لا يتخلو اما أن يجعل فيه المعطوف عليه أعنى المضرب عنه في حكم المسكوت أولا فالاول أيضا لا يفيد القصر فتعين أن المفيد للقصر هو الثاني فلذلك قال مبنى على مذهب طائفة اه منه سلمه الله اه (قوله لما في حواشيه من الاعتراض عليه) هو ما أورده عنهما من حكاية ما عليه جمهور النحويين فليحذر اه

أن في قصر الافراد أحد الحكمين معلوم للمخاطب فلا فائدة في القائه إذ ليس الغرض ههنا
افادة لازم الحكم وهو أنك عالم به بل الغرض تسليم ما اعتقده والآخر منكره المخاطب وقد
ألقى اليه من غير تأكيد وفي قصر القاب القاء حكمين منكرين بلاتاً كيدوهم على أن كون
القصر تأكيداً على تأكيد يقع هذا الوهم اهـ عبد الحكم وقوله فاقبل قاله في الأطول ثم قال
ويمكن أن يقال القصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع الخبر في العلم والثاني
فيه تأكيد بسبب أنه ألقاه مقرراً بتسليم بعض الدعوى فكأنه قال اني أخبرك مع نصفه وتحقيق
فأوافق فيما أعلم وأخالف فيما هو منكروا مزيد قائم لاقاعد فقد تأكيد فيه لاقاعد بسبب فهمه
قبل ذكره من اثبات القيام وتأكيد الحكم بالقيام بنفي القعود بعد تقرير أن أحدهما واقع ومن
هذا اندفع أن لاقاعد انقلبه لانه اتضح بآثار القيام اهـ وبقي عليه نحو زيد قائم لا عمر وفاته
لا منافاة بين اتصاف زيد بالقيام واتصاف عمرو به فلا يجري فيه ما ذكره من التاكيد وقوله
على أن كون القصر النسخ بين الشارح وجه كون القصر تأكيداً على تأكيد بأن قولك جاء زيد
لا عمر ولم يرد المجيء بينهما في إثبات المجيء لم يضر يحاوه وتأكيد لاثبات المطلق المسلم
الثبوت وفي قولك لا عمر واثبات المجيء ضمننا زيداً نائلاً عن المجيء لما كان مسلم الثبوت لاجتماع
فاذا نفيت عن عمر وفقد أثبت له ضرورة فقد جاء تأكيد بعد تأكيد لنفس الحكم أو تأكيد
لخصوص الحكم بعد تأكيد لنفس الحكم قال في الأطول ولا يخفى عليك أنه تصوير في مثال
مخصوص وأما في ما جاء في زيد بل عمرو فالاثبات الصريح تأكيد لاثبات الضمني الحاصل من
قوله ما جاء في زيد وانه لا حاجة الى هذا التكلف لان الاثبات الضمني اثبات مؤكد لأنه برهاني فقد
جاء التأكيد على التأكيد باجتماع اثبات برهاني واثبات صريح اهـ ولا يخفى أن كلا من
التوجيهين لا يأتي في قصر الافراد ولا في قصر الصفة قصر قلب فلا يكون ما ذكره من كون القصر
تأكيداً على تأكيد قال هذا الوهم بالنسبة لقصر الافراد وقصر الصفة قصر قلب على كلا التوجيهين
إلا أن يقال قصده الرد على الأطول بما يعترف به من أن في القصر تأكيداً على تأكيد وإن بينه هو
وغيره بما لا يجري في بعض صورته وأجاب ع ق عن الاشكال الذي ذكره الشارح بحواب
آخر غير ما أجاب به الشارح يعلم منه دفع البحث الشريف بالنسبة لقصر الافراد أيضاً وان بقي عليه
قصر الصفة قصر قلب حاصله أن فائدة نفى الغير بعد اثبات المذكور بطريق القصر تأكيد الحكم
المنكر المناسب للمقام وبيانه أن الحكم المقتضى ههنا منكر لا اعتقاد المخاطب عكسه والحكم المنكر
يجب تأكيد فيه ففي ذكر ضد أو خلاف المعتقد نفى الحكم المعتقد وفي العطف بالنفي أو الاثبات
تقريراً متقررراً ولا فقد توصل بالعطف المفيد للقصر صراحة الى التأكيد المناسب للمقام ولا يقال قد
قررت أن مقام قصر القلب مقام انكار وبيئت فيه أن العطف يفيد التأكيد ومعلوم أن قصر
الافراد انما يرد في مقام الانكار أيضاً ولاتاً كيد فيه أصلاً لان الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى
للتاكيد فيه والمنفى وهو المنكر لم يشتمل على أداة كيد فلم يستقم فيه أن العطف فيه للتاكيد
ولا جرى على قاعدة الخطاب الانكاري لانا نقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو
التشريك والعطف فيه يفيد الوحدة بالزوم ويفيد بالمطابقة نفى غير من انتسب له الحكم والكلام
على تقدير الوحدة فاذا قيل جاء زيد لا عمر وفاته جاء زيد وحده لا عمر وفيه تأكيد الوحدة
المنافية للتشريك المدعى لأنه كثيراً ما يستغنى عن ذلك تلك الوحدة بالعطف لاستلزامه ايها ففي

الخالى عن التطويل بلا فائدة وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لأن كلامه في قصر القلب ولأن
الابراد فيه أقوى فلا ينافي أنه قد يكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعيين
تدبر (قوله بحسب المقام) فان كان هناك اعتقاد اشترط على الافراد وان كان هناك
اعتقاد عكس جل على القلب ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين انما يشترط عند المصنف في قصر
القلب اذا كان قصر موصوف على صفة لا قصر صفة على موصوف لئلا يشكلك عليك صحة كون
زيد شاعر لا عمر وقصر قلب (قوله بتقديم الخبر) نبه بذلك على أن جواز ما شاعر عمر وعلى
اعراب شاعر خبر مقدم وعمر ومبتدأ مؤخر الاعلى أن شاعر امبتدأ وعمر افاعل اذ حينئذ لا يجوز
كأفى الاطول قال لأنه بطل النفي فيما بعد بل يلزم عمل الصفة من غير اعتماد اهـ وقد يقال يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله لبطلان العمل) أى بتقديم الخبر كفى المطول وهذا
عند الجمهور والافقد جوز فوم الاعمال مع تقدم الخبر طرفا كان أو غيره وجوز ما بن عصفور
اذا كان طرفا كذا في الفنى (قوله أو رد للقلب مثالا) ظاهره مثالا واحدا مع أنه أورد
للقلب مثالين واحدا في الاثبات وواحدا في النفي ويمكن جعل التنوين للجنس أو يقال جعلهما
واحدا نظرا لاتحاد متعلقهما (قوله ومنها النفي والاستثناء) فى الاطول لا الاستثناء مطلقا اذ
الاستثناء من الابداء ليس القصد فيه الى الحصر بل الى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد
طرف الحكم فكأن جاء فى الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاء فى الرجال الاجهال ليس قصرا
بخلاف نحو ما جاء فى الازيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط والاقيل
جاء فى زيد فتأمل اهـ ببعض اختصار (قوله ما زيد الاشاعر وما زيد الاقائم) ليس لتعداد
الامثلة هنا كبر فائدة اذا المثال الواحد نحو ما زيد الاقائم يضاف للماينافيه كالكاتب فيكون
قصر افراد وماينافيه كالفاء فيكون قصر قلب فكان الاولى الاقتصار على مثال واحد كما صنع
فى قصر الصفة ولا يقال مثله فى العطف لأنه متوقف على التمرجح بالطرفين فلا يتطرق له الاحتمال

الكلام مع العطف تأكيده هذا الاعتبار اهـ (قوله ولان ابراد فيه أقوى) انما تظهر القوة لوجعل
الاشكال مبنيا على ماسلكه المصنف من اشتراط التنافى فيه فيكون منظورا فيه للاشتراط المذكور
ويكون قصر التعيين منظورا فيه لجرد التمثيل لمثال فيه التنافى أما لوجعل عاما كما صنع المحشى فلا
قوة لقصر القلب على قصر التعيين اذ المنظور له فى كل منهما المثال الذى فيه التنافى بين الوصفين قاله
بعض مشايخنا وقد يقال وجه القوة أنه قيل فيه بالاشتراط (قوله ولا تغفل عن كون تنافى الوصفين
الخ) مراده بالوصفين ما يشمل الاتصافين والكلام على التوزيع فالوصفان بالنظر لقصر
الموصوف على الصفة والاتصافان بالنظر لقصر الصفة على الموصوف اذ ليس فيما لتقابل بين وصفين
ولو قال ولا تغفل عن عدم اشتراط تنافى الاتصافين فى قصر الصفة الخ لكان واضحا (قوله لا على أن
شاعر امبتدأ الخ) أجازة عبد الحكيم ثم قال وما توهم أنه حينئذ لا يصح عملها فى المعطوف لعدم بقاء
اعتماد الصفة على حرف النفي فليس بشئ لان عملها فى المعطوف ليس بتقديم الصفة بل الصفة المعتدة
على حرف النفى عاملة فى المعطوف عليه أصالة وفى المعطوف تبعا اهـ ولا يضر الانتقاض كما يأتى
عنه لأن العمل لمشابهة الفعل والنفى شرط مع لا يلزم بقاؤه لاسباب حتى يجب مقارنته للسبب
فتدبر (قوله فى الأطول لا الاستثناء مطلقا الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ومنها النفى الخ

بحسب المقام (زيد
شاعر لا عمر أو ما عمر
شاعر ابل زيد) ويجوز
ما شاعر عمر و بل زيد
بتقديم الخبر لكنه يجب
حينئذ رفع الاسمين
لبطلان العمل ولما يكن
فى قصر الموصوف مثال
الافراد صالحا للقلب
لاشترط عدم التنافى
فى الافراد وتحقيق التنافى
فى القلب على زعمه أورد
للقلب مثالا يتنافى فيه
الوصفان بخلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا
يصلح لها ولما كان كل
ما يصلح مثالا لها يصلح مثالا
لقصر التعيين لم يتعرض
لذكره وهكذا فى سائر
الطرق (ومنها النفى
والاستثناء كقولك فى
قصره) افرادا (ما زيد
الا شاعرو) قلبا (ما زيد
الاقائم وفى قصرها)

(قوله عملها) أى الصفة
المفهومة من المقام المصرح
بها بعد أو المبتدأ وأنت
نظرا الى انه صفة اهـ
(قوله ليس بتقديم الصفة)
فتكون خالية من الاعتماد
على حرف النفى اهـ

في شرح المفتاح الشرعي أي النفي بأدوانه كليس وماوان وغـبرهامن كلمات النفي والاستثناء
 بالاواحدى أخوانها وأما الاستثناء من الإثبات كقولك جاء القوم الازيد فلم يعمده من طرق القصر
 وكتب في حواشيه لعل السر في ذلك هو أن المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من
 المنفى نحو ما جاء في الازيد وكما في الذي يؤول اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر كما في نحو
 ما جاء أحد الازيد حسن أن يعتبر فيه اعتقاد المخاطب للشركة أو العكس أو ترده في ذلك الجزئي
 وما يقابله من الجزئيات أما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاء في القوم الازيد
 أو ما جاء في القوم الازيد أو قولك قرأت اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق
 السليم اهـ وخلاصته أن النفي والاستثناء في المفرغ وما في حكمه من طريق القصر كما يدل عليه
 بيان السكاكي لا فادنه القصر لأن المستثنى فيه جزئي المستثنى منه والجزئيات تكون متخالفة في
 الأحكام فيتم صور فيه الاعتبار الثلاث من الشركة والعكس والتردد بخلاف ما اذا كان
 المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في الصور الثلاث التي ذكرت فان الاجزاء قلما تتخالف في الأحكام
 فلا يتصور الاعتبار الثلاث فيه والتحقيق أن القصر يختص بالنفي والاستثناء المفرغ وما فيه
 حكمه مما يكون المستثنى جزئيا للمستثنى منه لانه حينئذ يكون المقصود به الإثبات الذي يستفاد من
 المستثنى وانما ذكر النفي تأكيذا لاثباته فيكون حكما واحدا متضمنا للإثبات القصدي والنفي
 التبعي بخلاف ما سواهما فان الحكم في المستثنى منه مقصود أصالة وكذا الحكم على خلافه في
 المستثنى سواء قلنا انه ثابت بالعبارة كما هو مذهب الشافعي أو بالإشارة كما هو مذهب الحنفية
 فكلما الحكمين من الإثبات والنفي مقصودان بالافادة ثابتان بنفس اللفظ فان الثابت بالإشارة
 أيضا ثابت بالنظم واذا كان الحكمان مقصودين من الكلام لا يكون مفيدا للقصر لانه حكم واحد
 وهو تخصيص شيء بشئ يتضمن الإثبات القصدي والنفي التبعي قال الشارح في التلويح في بحث
 الاستثناء ان مثل ما جاء في الازيد وما زيد الا قائم مسوق لإثبات محبي زيد وقيامه بأبلغ وجه وأوكده
 حتى قالوا انه تأكيدي على تأكيده اهـ وأما ما قيل ان الاستثناء من الإيجاب لتصحيح الحكم الإيجابي
 فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاء في الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاء في الرجال الا
 الجهال ليس قصرا بخلاف الاستثناء من النفي نحو ما جاء في الازيد فان المقصود منه قصر الحكم على
 زيد لا تحصيل الحكم والاقيل جاء في زيد ففيه أنه مخالف لما تقر من أهل العربية أن الاستثناء من
 النفي إثبات وبالعكس وأن ما ذكره لا يجري في نحو ما جاء في القوم الازيد فان الاستثناء فيه أيضا
 لتصحيح الحكم المنفي اهـ وقوله فلم يعمده الخ يفيد أنه من طرق القصر الا أنه لم يعمده من السر
 المذكور وحصل كلامه أنه وان كان من طرق القصر الا أنه لم يتعرض له لكونه لا يجري في
 بعض أنواع القصر على وجه الحسن وذلك البعض هو القصر الاضافي وفهم عبد الحكيم أن مراده
 أنه ليس من أنواع القصر أصلا للسر المذكور مع أن السر المذكور لا ينتج فأشار الى أنه غير تحقيق
 بقوله والتحقيق الخ لعدم انتاج السر المذكور كونه ليس من طرق القصر وليس الأمر كما فهم
 على ما علمت وقوله حسن أن يعتبر فيه أي معه وكذا ما بعده أي ان المتكلم اذا عبر بجزئي كان
 اعتباره لا اعتقاد المخاطب الشركة أو العكس أو لترده حسنا حيث أتى في عبارته بما يناسبه فان
 الاعتقاد والتردد المذكورين انما يتعلقان بالجزئيات لانها التي تتخالف كثيرا واذا عبر بجزء لم
 يحسن اعتباره المذكور لاثباته فيها بما لا يناسبه لان الاعتقاد والتردد المذكورين لا يتعلقان

بالاجزاء لقلة تخالفها وقال معاوية قوله وأما الاستثناء من الاثبات مراده بالاستثناء من الاثبات
خصوص ما يكون المستثنى فيه جزءاً كزبد من القوم بدليل التمثيل والسر الذي بينه لا مطلقاً
والا فالمستثنى من الاثبات قد يكون جزئياً ككل أحد الازيد وان الانسان لفي خسر الآية أى
كل انسان لفي خسر الا كل أحد من الذين آمنوا الخ فلا يطرده تعليله ومثله الاستثناء من
الاثبات الاستثناء من النفي مع كون المستثنى جزءاً أيضاً كما يدل عليه كلامه وقوله فلا يتصور
الاعتبارات الثلاثة يعنى لا يتبادر ذلك لقلة التخالف فلا يحسن لعدم تبادره فان فهم فن خارج اللفظ
فلا يعد اللفظ طريقاً له ككل ما لا يتبادر اللهم الاعلى تأويل الكل كالقوم بالكلى العام أى كل
أحدهم اهـ وبما قبله يعلم ما فيه فتأمل وقوله مما يكون المستثنى الخ أى مع كونه في النفي والاستثناء
كإيفيده قوله يكون المقصود به الاثبات الخ وقوله وانما ذكر النفي الخ وقوله فيكون حكماً
واحداً الخ وقوله يتضمن الاثبات المقصودى الخ هذا وقوله لانه حينئذ الخ عدل عن تعليله قدس
سره لكونه لا ينتج المدعى الذى حمل هو كلامه عليه لان عدم الحسن في نوع من أنواع القصر وهو
الاضافي لا ينتج أنه ليس من طرق القصر أصلاً وقوله وانما ذكر النفي تأكيدهم الاثباته اذ بعد قصد
نفي المجبى عن جميع من يتأنى المجبى ومنه مما دخل تحت لفظ أحد قصد اذ اتينا في نحو ما جاء أحد
الازيد بعد تعلق الفرص بذلك اكتفاء بالاصل اذ الاصل عدم المجبى وانما ترك هذا الاصل ولا
يكتفى به ويقصد النفي لانه لعارض بوجه خلاف الاصل وعروض أمر بوجه أن كل من يتأنى
منه المجبى جاء بعد كل البعد وهذا بخلاف ما اذا كان المستثنى جزءاً نحو ما جاء القوم الازيد فان قصد
نفي المجبى عن جميعه قصد اذ اتينا غير بعيد لان عروض أمر بوجه مجبى القوم غير بعيد بل هو كثير
وبخلاف ما اذا كان الاستثناء من الاثبات فان الاثبات يقصد لانه فلا يقال في كلامه حذف والتقدير
لانه حينئذ يكون المقصود به الاثبات الخ أى أو النفي ويقدر فيما بعده ما يناسب ثم توجيهه قوله
لانه حينئذ يكون المقصود الخ بما ذكرناه غايه ما أمكن ولا يخفى ما فيه ووجه كون النفي
تأكيدهم الاثبات أن أصل الحكم كتبوت المجبى مسلم في كل قصر فنفي المجبى عن غير الجزئى
المستثنى وان كان ذلك الجزئى مهما اذ ذاك فيه اثبات المجبى له وبهذا تعلم ما في قول معاوية قوله
والتحقيق أن القصر الخ هذا نظر لتعليله قدس سره ومبنى عليه وتحقيق له بزيادة فيه وقوله لا
يكون مفيداً للقصر قال معاوية أى الا بالتأويل الذى مر اهـ وقد علمت ما فيه وقوله وأما ما قيل الخ
أى في بيان السر والقائل هو العصام وقوله بخلاف الاستثناء من النفي نحو ما جاء في الخ دخل في
النحو عند هذا القائل ما جاء في القوم الازيد على ما فهمه عبد الحكيم وقوله ففيه أنه مخالف الخ
لا مخالفة اذ لا تنافي بين كون الاستثناء من الاثبات نفياً وكون هذا النفي للتصحيح والتقييد ثم
لا يتوهم أن في هذا الرد ما يفيد أن الاستثناء من الاثبات اذا كان المستثنى جزئياً من طرق القصر
عنده وقوله ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس أى من الاثبات نفي اما عبارة أو اشارة على
الخلاف المتقدم وليس الاستثناء من الاثبات مجرد تقييد طرف الحكم كما زعم هذا القائل هذا
مراده وقوله وان ما ذكره لا يجري الخ أى ما علل به اعادة الاستثناء من النفي القصر من أن
المقصود منه قصر الحكم لا تحصيله لا يجري في نحو هذا المثال مع أنه عنده من أفراد المثل فلا يطرده
التعليل ثم ان هذا لا يرد عليه بالنسبة لعبارة التي نقلها عنه لكونها محتملة لان يكون نحو هذا
المثال من طرق القصر عنده وأن لا يكون منها بل فهم هذا منها أقرب وتزيلها على قول له ان نحو

في الاضافة (قوله افرادا وقلبا) أى بحسب المقام (قوله ماشاعر الازيد) ليس التقدير
ما أحد شاعر لوجوب نصب شاعر حينئذ لأن نقض النفي باللا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا
وليس التقدير أيضا ماشاعر أحد الازيد على أن يكون زيد فاعلا لأنه يشكّل عمل شاعر في زيد لأنه

هذا المثال من طرق القصر ان كان ثم الاعتراض عليها لا يناسب بل المناسب جعلها على الصواب
حيث أمكن ثم يبين أن له قولاً بخلاف هذا وأجاب معاوية بجواب آخر فقال ويمكن الجواب
بأنه تعليم لـ الكلام القوم في تقييد ما يتقيد به كلامهم وهو مقيد بالاستثناء المفرغ وان أطلقوه لان
المتبادر عند الاطلاق والتجرد عن القرائن من الاستثناء من كلام تام ان المقصود ذلك الكلام
التام وما بعده اصلاح له لأنه كلام تام فلا يعد طريق قصر الاعلى خلاف الاصل فيه كما يأتي في المتن
لعدم تبادره منه وان صح على خلاف الأصل قصده منه بقرينة ولهذا لا يعد الاستثناء من الايجاب
من طريقه لأنه انما يكون من كلام تام لا مفرغ فهنا تحقيق السرفيه فغناط القصر في الاستثناء
التفريغ فقط أو مع النفي لا مجرد النفي وان كان ظاهر كلامهم ولا هو مع الكون جزئيا كما ظنّه
قدس سره وتبعه عبد الحكيم اه وقوله فان الاستثناء فيه أيضا التصحيح الحكم المنفي أى لان
قولك ما جاء في القوم حصل فيه الحكم لكن لما كان هذا الحكم شاملا لزيد في قيد القوم بغير زيد
ليصح الحكم المنفي فهو مثل جاء في الرجال الالجمال بخلاف ما جاء في الازيد لأنه قبل ذكر الازيد
لم يحصل حكم حتى يكون الازيد لتقييده وفي ع ق ومنها النفي والاستثناء لم يقل ومنها الاستثناء
لان الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الازيد ليس من طرق القصر اذا الغرض منه الاثبات
والاستثناء قيد فكأنك قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان من طريقه لكان أيضا من طريقه
نحو قولك جاء الناس الصالحون بخلاف ما قدم النفي فيه ثم أتى بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه
أم لا فالغرض منه النفي ثم الاثبات المحققان للقصر والمحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك
يستعمل النفي ثم الاستثناء عند الانكار دون الاثبات ثم الاستثناء ولو كان الاستثناء من الاثبات
نفيًا على الصحيح كالعكس لا افادة السكوت على المستثنى (قوله لوجوب نصب شاعر حينئذ) أى
على طريقة الحجازيين وان صح الرفع على طريقة التميميين وقال بعض المشايخ لك أن تقول
النحويون لا ينظرون الى التقادير في التراكيب وانما ينظرون الى الملفوظ به اه وفيه نظر
(قوله على أن يكون زيد فاعلا) أى بعد حذف أحد (قوله لأنه يشكّل عمل شاعر) أى المقدر
ان جريئًا على القول بأن البديل على نية تكرار العامل أو المذكر كوران جريئًا على مقابله لكن
ان جريئًا على هذا يدفع الاشكال بما مر عن عبد الحكيم وفي المطول في الكلام على تضمن انما
معنى ما والا ماضيه وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا باعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به
بعض النحاة نحو ما قائم أبواك مثل ما قائم الأبواك اه وكتب عبد الحكيم على قوله باعمال
الصفة الخ مانصه اذا لا اعتماد على شيء سوى النفي وما قيل انه كيف عمل الصفة ولم يعتمد على النفي
حين العمل في أبواك لانتقاض النفي بمعنى الافتقار لان عملها لا جعل المشابهة بالفعل لا للنفي
ولذا عمل في ما قائم الأبواك اه وقوله وما قيل الخ قائله العصام وقوله لا للنفي أى النفي
شرط معد فلا يضر انتقاضه وليس سببا حتى يضر انتقاضه لان السبب لا بد أن يقارن المسبب

افرادا وقلبا (ماشاعر
الازيد)

(قوله لا افادة الثبوت
على المستثنى) الصواب كما
في ع ق لا افادة الخ كما
لا يخفى اه

(قوله بما مر عن عبد
الحكيم) من أن عملها في
المعطوف ليس بتقدير
الصفة بل الصفة المعقدة
على حرف النفي عاملة في
المعطوف عليه أصالة وفي
المعطوف تبعا اه أى
بنظير ما مر عنه

لما بطل نفيه فيما بعد الالم يبق معتقدا على النفي فيما بعد الال فيتعين أن يكون المبتدأ مؤخرا أفاده في
الاطول (قوله والكل) أى من الامثلة المذكورة لقصره أو قصرها (قوله بحسب اعتقاد
المخاطب) كان المناسب أن يقول بحسب حال المخاطب اذلا اعتقاد في قصر التعيين (قوله ومنها
انما الخ) كان الاولى أن يقدم على هذه الدعوى ودليلها أعني قوله لتضمنه الخ بيان وجه كون
النفي والاستثناء مفيد للقصر فقد كره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم أيضا من
طرق القصر لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الأئمة قولهم شرأهر ذاناب بأهر ذاناب الاشر فخصيص
انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص إلا أن يقال خصه بالتعليل للإشارة الى رد ما ذكره بعض
الاصوليين من أن وجه افادته القصر أن مانافية وان للاثبات ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعده
لظهور التناقض فأحدهما راجع الى ما بعده والآخر الى ما عداه وكون ما راجعا الى ما بعده
خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وانما رده لكونه تكافيا بعيدا عن الاختيار
أطول (قوله انما زيد كاتب وانما زيد قائم) في تعدد امثلة قصره مامر (قوله افراد او قلبا) أى
بحسب المقام ولم يذكر المصنف ولا الشارح قصر التعيين في انما ولعله اعتمدا على المقايسة
(قوله انما يستعملان الخ) ان كان الشارح نقل عبارة دلالات الاعجاز بالمعنى ولفظ انما من الشارح

ولا كذلك الشرط المعد (قوله لم يبق معتقدا على النفي الخ) المقام للاضمار بأن يقول لم يبق
معتقدا عليه فيه قاله بعض المشايخ (قوله فيتعين أن يكون المبتدأ) أى الذى هو زيد في المثال
مؤخرا أى والخبر وهو شاعر مقدما قاله بعض المشايخ لكن الذى في الاطول فيتعين أن
يكون المقدر مبتدأ مؤخرا اه أى فيتعين أن يكون المقدر وهو أحد مبتدأ مؤخرا وشاعر
خبرام مقدما وزيد بدلا في الاصل مبتدأ بعد ولا يخفى عليك أن ما قاله بعض المشايخ باعتبار الحالة
الراهنة وما قاله الأطول باعتبار الاصل (قوله اذلا اعتقاد في قصر التعيين) قد يقال فيه اعتقاد
أحد الأمرين لا على التعيين (قوله قد كره بعد) أى ذكر المصنف له بعد ذلك حيث قال ووجه
الجميع أن النفي في الاستثناء المفرغ الخ (قوله هذا التعليل) أى قوله لتضمنه معنى ما والا
(قوله وانما رده الخ) وجه ذلك أن لا تدخل الاعلى الاسم وأيضا لا تختص بتأكيذ الاثبات
بل تكون لتأكيذ النفي نحو ان زيد ليس بقائم وما النافية لا تنفى الا الحكم التى دخلت عليه
باجتماع النحاة وأيضا يلزم اجتماع حرفي الاثبات والنفي معا وليس في كلام العرب واجتماع ما لمصادر
الكلام ونحو يزاهل ان اذالم تكف عن العمل كما هنالان ما على هذا القول نافية ولا تكف الا ما
الرائدة فان قيل الفصل مانع من اعمال ان قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي فيجوز
انما زيد قائما على لغة أهل الحجاز وقد يدفع بانتقاض النفي بمعنى الا وربما يقال ما ذكره بعض
الاصوليين لا يريد به أن كل واحد من الحرفين أعني ان وما باق حال التركيب على معناه الاصل
ليتجه عليه ما ذكر بل هو بيان مناسبة لتضمن انما معنى النفي والاثبات بان المفردين لما كان
أحدهما حال الانفرد بمعنى الاثبات والآخر بمعنى النفي ناسب ذلك أن يضم المركب منهما معنى
النفي والاثبات معا وان زيدا ليس بقائم موجبة معدولة المحمول لاسالبة فتم أن الاثبات هذا
محصل ما في الأطول والسيد عليه مع زيادة (قوله ولفظ انما من الشارح) أى في قوله انما

والكل يصلح من الاللتعيين
والتفاوت انما هو بحسب
اعتقاد المخاطب (ومنها
انما كقولك في قصره)
افرادا (انما زيد كاتب
و قلبا) انما زيد قائم وفي
قصرها (افراد او قلبا
(انما قائم زيد) وفي دلائل
الاعجاز أن انما ولا العاطفة
انما يستعملان في الكلام

(قوله قد يقال فيه
اعتقاد احد الأمرين الخ)
فيه انه ليس فيه الا مجرد
التردد الذى لا حكم معه اه
وفي شرح المفتاح للشرىف
الجرجاني عند قوله وهذه
الطرق تتفق من وجه
ما لفظه واما قصر التعيين
فلا خطأ فيه بل المقصود
به تقرير صوابه ونفي
تردده اه

المعتمد به لقصر القلب دون الأفراد وأشار إلى سبب افادة انما القصر بقوله (لتضمنه معنى ما والا) وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما والا حتى كأنهما لفظان (٦٦) مترادفان اذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن

يكون الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ في دلائل الإعجاز ولما اختلفوا في افادة انما القصر وفي تضمنه معنى ما والا بينه بثلاثة أوجه فقال (لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة) هذا المعنى (هو المطابق لقراءة الرفع) أي رفع الميتة وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراآت حرم مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعا وحرم مبنيا للفعول مع رفع الميتة كذا في تفسير الكواشي فعلى القراءة الاولى ما في انما كافة اذ لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد وعلى الثانية موصولة والعائد محذوف لتكون الميتة خبرا اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) في تعريف المسند

ورد عليه أنه استعمال انما في قصر الافراد إلا أن يقال انه قصد تبين المذهبين لا افساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بأنه استعماله في قصر الافراد وان كانت في عبارة دلائل الإعجاز ورد الاعتراض على صاحب الدلائل تدبر (قوله المعتد به) أي البليغ (قوله لقصر القلب دون الافراد) أي على خلاف ما مشى عليه المصنف فانه صرح باستعمال لا في قصر الافراد في بحث العطف السابق قريبا وأما انما فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن شرحه الشارح على أنها تستعمل له (قوله حتى كأنهما لفظان مترادفان) تفريع على المنفى وانما قال كأنهما ولم يقل حتى انهما لانه اذا كان بمعنى ما والا لا يكونان مترادفين بل كل مترادفين لان من شرط المترادفين أن يتحداهما معنى وافراد في اللفظ وهنا ليس كذلك لان انما مفرد وما والا مركب ولهذا لا يقال الانسان مرادف للحيوان الناطق (قوله على الإطلاق) أي من غير قيد وكتب أيضا أي من كل وجه (قوله فليس كل كلام النح) تفريع على قوله ليس بمعنى ما والا وكتب أيضا ما نصه لان انما تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب وما والا بالعكس فهذا دليل على أنه ليس المعنى المعنى على الإطلاق اه ع ق وسيأتي هذا في قول المصنف وأصل الثاني أن يكون ما استعماله مما يجمله المخاطب وينكره بخلاف الثالث ومراده بالثاني ما والا وبالتالي انما (قوله لقول المفسرين) أي من العرب العارفين بموضوعات الالفاظ كابن عباس وابن مسعود ومجاهد فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك فصح الاستدلال واندفع الاعتراض بأن التفسير مستند من هذا الفن فكيف يقبل صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعواهم (قوله لبقى ان بلا خبر) وجعلها موصولة والعائد ضمير مستتر يعود على الذي والخبر محذوف والتقدير ان الذي حرم أي هو الميتة الله تعالى عكس المعنى المقصود وهو بيان المحرم بالفتح لأن الكلام حينئذ بيان للمحرم بالكسر مع ما فيه من التكاف وإيقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدل منه أو مفعول محذوف والخبر محذوف أي ان الذي حرمه الله الميتة ثابت تحريمه تكاف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى (قوله والعائد محذوف) لانه منصوب بحرم (قوله وهذا يفيد القصر) أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما

يستعملان النح فهي في هذه العبارة لقصر الافراد (قوله الا أن يقال النح) لك دفع الاعتراض من أصله بأن فرض المسئلة في الكلام البليغ المراعى فيه النكات بخلاف الكلام المقصود منه مجرد افادة الاحكام من غير مراعاة أحوال البلاغة وعبارته من هذا القسم قاله بعض المشايخ (قوله فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب) الا أن هذا المخاطب قد أنكر حتى يرد عليه بالقصر على ما يأتي (قوله رحمه الله الكواشي) بضم الكاف وتخفيف الواو نسبة لكواشيتهما (قوله رحمه الله اذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى) تعليل لقوله لتكون الميتة خبرا الواقع تعليلا لقوله موصولة أي لانها لو كانت ما كافة لكانت الميتة مرتفعة بحرم في بادىء الرأي وهو لا يصح اذ الفاعل انما هو الله وأما جعل ما كافة وفاعل حرم هو الله والميتة خبر مبتدأ محذوف وهناك أيضا

(قوله بضم الكاف الخ) هو الامام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي كان من الاكابر ينفق من الغيب وله كرامات عديدة وكواشيته حصن من أعمال الموصل اه

من أن نحو المنطلق زيد

وزيد المنطلق يفيد قصر

الانطلاق على زيد فاذا

كان انما متضمنا معنى

ما والا وكان معنى القراءة

الاولى ما حرم الله عليكم الا

الميتة كانت مطابقة للقراءة

الثانية والا لم تكن مطابقة

لها لافادتها القصر فراد

السكاكي والمصنف

بقراءة النصب والرفع هو

القراءة الاولى والثانية

ولهذا لم يتعرض للاختلاف

في لفظ حرم بل في لفظ

الميتة رفعاً ونصباً وأما على

القراءة الثالثة أعني رفع

الميتة وحرم ميتياً للمفعول

فيحصل أن تكون ما كافة

أي ما حرم عليكم الا الميتة

وأن تكون موصولة أي

ان الذي حرم عليكم هو

الميتة ويرجح هذا ببقاء

ان عاملة على ما هو أصلها

وبعضهم توهم أن مراد

السكاكي والمصنف

بقراءة الرفع هذه القراءة

الثالثة فطالهما بالسبب

في اختيار كونها موصولة

مع أن الزجاج اختار أنها

كافة (ولقول النحاة انما

لا ثبات ما يدكر بعده

(قوله الوجه الصحيح) هو

جعلها موصولة المفضي

الى تعريف الجزأين

المفيد للقصر اهـ

عطف عليها لان ما حرم في قوة المحرم فهو كالمنطلق في المنطلق زيد وزيد المنطلق (قوله من أن نحو المنطلق زيد الخ) أي من أجل المعرفة الطرفين (قوله زيد المنطلق) ذكر على وجه الاستطراد والا فالمسئلة من الاول فان قلت تعريف المسند اليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للعصر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا ظهر له فائدة أخرى وهنا لم يظهر له فائدة أخرى فيحمل على القصر المتبادر يس والسؤال والجواب في الأطول (قوله كانت مطابقة للقراءة الثانية) كما هو الواجب في القراآت من التطابق لكن جهة التطابق مختلفة لان القصر في الأولى من انما وفي الثانية من التعريف الجنسي (قوله والا) أي والاتسكن انما متضمنا معنى ما والا لم تكن أي الأولى مطابقة لها أي للثانية لافادتها أي الثانية القصر دون الاولى (قوله وحرم) عطف على رفع ومبني حال من حرم وفي نسخة وحرم مبني فتكون الواو للحال (قوله وأن تكون موصولة) وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الأول والتعريف على الثاني (قوله في اختيار كونها موصولة) أي حيث قال وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر فانه مبني على أن ما موصولة اذ لو كانت كافة لم تستند في افادة القصر الى ما مر في تعريف المسند بل الى تضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب تأمل سم وكتب أيضا مانصه وعلى تسليمه يقال السبب بقاء ان عاملة (قوله ولقول النحاة) صح الاستدلال بكلام النحاة لانه مستنبط من كلام العرب (قوله انما لا ثبات ما يدكر بعده الخ) أي الحكم الذي يدكر بعده وكتب أيضا مانصه والاثبات والنفي المذكوران معنى ما والا فانما متضمنة

مفعول محذوف والتقدير انما حرم الله شيئا هو الميتة فلا مجال لارتكابه مع ظهور الوجه الصحيح (قوله رحمه الله من أن نحو المنطلق زيد الخ) سواء كان اللام موصولا أو حرف تعريف وانما ذكر زيد المنطلق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد لأن الميتة معرفة بلام الجنس يفيد قصر الميتة على المحرم أيضا كما في زيد المنطلق فيوجد قصران قصر المسند على المسند اليه والعكس اهـ عبد الحكيم وفيه أنه يبعده أن الكلام في التطابق ولا تطابق على هذا لوجود قصر واحد في قراءة النصب وحصرين في قراءة الرفع والجواب أن المدار في التطابق على وجود المعنى في القراءتين وان زادت احدهما بمعنى آخر (قوله اذ لو كانت كافة لم يستند الخ) وأيضا لا تكون المطابقة حينئذ لشيء مقرر بل لما فيه من النزاع أيضا (قوله أي الحكم الذي يدكر بعده) أي فالمراد بما الحكم وهو ما بمعنى المحكوم به أو النسبة الحكمية أي للدلالة على ثبوت المحكوم به أو ثبوت النسبة وقوعها ونسبة الذكر الى ما بعده فجوزوني ما سواء محمول على سوى مخصوص وهو قعود زيد ونحوه كالا ضطجاع في المثال الاول وقيام بكر وقيام عمر وهكذا في المثال الثاني لا كل سوى حتى يشمل قيام بكر في الاول وقعود زيد في الثاني كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح بقوله أما الخ ويستفاد ذلك من المحشى بعد ولا يخفى أنه لا يجري فيها اذا كان الجزء الاخير في جملة انما غير المسند والمسند اليه نحو انما زيد قائم في الدار وانما يقوم زيد في الدار لأنها ليست لاثبات الحكم المذكور بعده وانفي الذي سواء فلا بد من تعميم الاثبات والنفي أي لاثبات الحكم ونفيه بنفسه أو باعتبار قيده ومع ذلك يرد عليه أن قولهم المذكور انما يدل على أن انما تفيد القصر لا على تضمنه معنى ما والا فلا بد من ضم عدم القول بالفصل اذ لا فائول بأنها تفيد القصر وليست بمعنى ما والا اهـ عبد الحكيم بتصرف وقوله بمعنى المحكوم به أي كما هو المتبادر من قوله فهو لا ثبات قيام زيد الخ

لمعناها ولا شك أن سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفي وانما صرح حوايه في انما الخفاهما فيها بخلاف العطف وما والا وأما التقديم فلا يفيد القصر عند النحاة (قوله أى سوى ما يدكر بعده) أى مما يقابلها كما سيظهر وصرح به فى الأطول (قوله ونحوه) كالاضطجاع (قوله ونفى ماسواه) من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوى الحكم المذكور بعده فى كل من القصرين مخصوص لظهور أنه لا ينفى كل حكم سواء مطول ولا ينفى هذا كون قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا باعتبار عموم المنفى عنه وان كان الحكم المنفى خاصا (قوله واصحة انفصال الضمير) لم يقل ولو جوب انفصال الضمير مع أن الحق ما عليه ابن مالك من وجوبه اذا أريد الحصر فى الضمير نظرا الى الحالة الثانية وهى اتصال الضمير اذا أريد الحصر فى الفعل نحو انما قالت وقول سيبويه ان الفصل ضرورة بناءه كفى يس على أن انما ليس للحصر كما هو المنقول عنه وهو خلاف ما عليه الجماعة وقول الزجاج يجوز الفصل والوصل بناءه على أنه يجوز وجود قرينة ظاهرة غير الفصل على الحصر فى الضمير فيوصل اتسالا على تلك القرينة ولا يخفى بعد ذلك فتبين أن الحق ما قاله ابن مالك ولا عبرة بتشنيع أبى حيان عليه فإنه فى غير محله وكتب أيضا قوله واصحة الخ فيه دور لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال لاستدلالنا بها عليه وقد يجاب باختلاف الجهة فالتوقف الاول توقف حصول والثانى توقف معرفة وكتب أيضا على قوله واصحة انفصال الضمير مانصه فى مقام لا يصح الفصل فيه بدون انما (قوله إلا بأن يكون المعنى) وعند الاتصال بأن تقول انما أقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لالفظى (قوله وعامله) انظره مع أن يقوم للغائب وأنا للتركيب الا أن يقال الفاعل فى الحقيقة محذوف أى ما يقوم أحد الأنا (قوله ثم استشهد الخ) لا يقال لا شاهد فيه على ذلك لجواز أن يكون الضمير ليس فاعلا بل تأكيذا للفاعل الذى هو ضمير مستتر ليصح العطف عليه لأننا نقول بمنع من كونه تأكيذا بداءة الفعل بغير الهمزة مع أن صحة العطف يكفى لها فاصل ما وقوله أو النسبة الحكمية أى الكلامية أى كما هو المتبادر من قوله فى المطول فاسوى الحكم المذكور فان المتبادر من الحكم النسبة الحكمية وعلى هذا بقدر مضاف فى قوله فهو لا ثبات قيام زيد أى لا ثبات ثبوت قيام زيد والثبوت المقدر بمعنى الارتباط والثبوت المأخوذ من الاثبات بمعنى الوقوع وقوله ان قولهم أى النحاة وقوله بالفصل أى الانفكاك وعدم التلازم بين افادتها القصر وبين كونها بمعنى ما والا (قوله نظرا الى الحالة الثانية الخ) عبارة عبد الحكيم قوله واصحة انفصال الخ فى شرح المفتاح الشربى فان قلت اذا أريد حصر الفعل فى الفاعل المضمير بطريق انما فىل يجب انفصاله أولا قلت ان ذكر بعد الفعل شئ من متعلقاته فى المعنى وجب انفصاله وتأخير دفعه لا لالتباس وان لم يدكر احتمال الوجوب طردا للباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال نظرا للمعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظى فقوله واصحة انفصال الضمير معه أراد به ما يعم الوجوب وغيره فتدبر (قوله اذا أريد الحصر فى الفعل) الجار والمجرور متعلق بالحصر على أنه المحصور فيه وقوله نحو انما قلت فقد حصر نفسه فى الفعل الذى هو القول قاله بعض المشايخ وفى بس انما قلت موضوعه لم يقع الا القيام (قوله رحمه الله عند تعذر الاتصال) قد يقال هو هنا متعذر فان هذا الفعل لا يتصل به الا ضمير الغائب (قوله وعند الاتصال الخ) فيه أن هذا تركيب آخر والاتصال مع العامل المذكور غير متأت فكان المناسب للمصنف الاستدلال

ونفى ماسواه) أى سوى ما يدكر بعده أما فى قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لا ثبات قيامه ونفى ماسواه من القعود ونحوه وأما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لا ثبات قيامه ونفى ماسواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما (ولصحة انفصال الضمير معه) أى مع انما نحو انما يقوم أنا فان الانفصال انما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو من يستشهد بشعره

وهو هنا عن أحسابهم على أنه لو كان الأمر كذلك لم يفهم كون الغرض حصر المدافع كما بينه
 الشارح (قوله ولهذا صرح باسمه) تقوية للشاهد (قوله أى العهد) وعليه فالمراد بالحياة الوفاء
 بالعهد والمراد بالعهد ولو ضمننا كالعهد بحفظ الزوج وزوجته وماله وولده (قوله وإنما يدافع)
 ليست الواو بعاطفة لأن الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفهام معنى التعليل كأنه قيل أنا
 الذائد الحامى لاني شجاع مطاع قال السيرامى والقصر في انما محتمل للأقسام الثلاثة بحسب
 اعتقاد المخاطب يس (قوله عن أحسابهم) جمع حسب وهو في الأصل المفخرة والمراد
 العرض ونحوه (قوله لما كان غرضه الخ) وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج وهو قرينة المدح
 فاندفع ما قد يقال في كلامه مصادرة لأنه أخذ الدعوى في الدليل لأن كون المراد حصر المدافع
 لا المدافع عنه وكونه لو قال انما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى الخ مبني على تسليم افادة انما الحصر
 التي هي الدعوى (قوله وأخره) أى عن قوله عن أحسابهم (قوله وهو ليس بمقصود) لما فيه
 من القصور في المدح مع أن المقام مقام المبالغة لأنه في معرض التفاخر وعد المآثر (قوله ولا
 يجوز أن يقال) في دفع الاستشهاد (قوله لأنه كان يصح الخ) لا يأتي الاعلى قول ابن مالك أن
 الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة لا على قول الجمهور وإن الضرورة ما وقع في الشعر (قوله
 على أن الخ) فإن قلت كيف يجوز حينئذ عطف أو مثلى على المستتر في أدافع مع أنه لا يصح أدافع
 مثلى قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة مع
 أنه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل فنرى (قوله
 وليست ما موصولة) منع لسؤال وارد على استشهاد المتن بالبيت وكتب أيضا ما نصه بمعنى الذي
 فلا يكون مما نحن فيه وإن أفاد الحصر (قوله إذا لضرورة في العدول الخ) قد يوجه العدول
 بأن المراد الوصف أى أن قويا يدافع أنا كما أشار إليه صاحب الكشاف في ما في آيات سورة
 الكافرين وغيرها فنرى أى وما نستعمل في صفات من يعلم (قوله عن لفظ من) مع كونها
 المستعملة في العالم كما هنا لاسما والمقام مقام مفاخرة وأيضا لو كانت موصولة كتبت موصولة من
 أن (قوله أى تقديم ما حقه التأخير) سواء بقى بعد التقديم على حاله كما في زيد اضربت أولا كما

نحو زيد انما يقوم هو من كلام العرب (قوله وعليه فالمراد بالحياة) أى حياة الذمار (قوله
 رحمه الله وفي الأساس الخ) فعلى هذا الذمار أعم من العهد عبد الحكيم (قوله رحمه الله من
 جاء) بيان لما والحا كالى ويمدحى من شئ وحرىم الرجل ما يحميمه ويقا تل عنه كذا في القاموس
 اه عبد الحكيم فعطف حريمه على ما قبله عطف مرادف (قوله رحمه الله إذا لضرورة
 في العدول الخ) وأيضا قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدد
 الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا لما عرفت أن المسند إليه
 والمستند إذا كانا معرفتين فأيهما كان المخاطب يزعم كالطالب لأن يحكم عليه بالآخر يجب أن
 يقدم اللفظ الدال عليه ويجعل مبتدأ والآخر خبرا ففى أنا الذائد يكون المطلوب الحكم على المتكلم
 بالذود وفي قوله المدافع أنا يكون المطلوب الحكم على المدافع بأنه المتكلم ولا يخفى عدم حسنه اه
 مطول وعبد الحكيم (قوله أى ان قويا) المناسب أى أنا القوى الذى (قوله في آيات الخ)
 جمع ما فى لفظ ما المتعدد الواقع في سورة الكافرين وغيرها المعبر به عن العالم الملاحظ فيه

ولهذا صرح باسمه فقال
 (قال الفرزدق أنا الذائد)
 من الذود وهو الطرد
 (الحامى الذمار) أى العهد
 وفي الأساس هو الحامى
 الذمار إذا حى ما لم يحمه
 ليم عليه وعنف من جاءه
 وحريمه (وإنما * يدافع
 عن أحسابهم أنا أو مثلى)
 لما كان غرضه أن يخص
 المدافع لا المدافع عنه فصل
 الضمير وأخره إذ لو
 قال وإنما أدافع عن
 احسابهم لصار المعنى انه
 يدافع عن أحسابهم لا عن
 أحساب غيرهم وهو ليس
 بمقصود ولا يجوز أن يقال
 إنه محمول على الضرورة
 لأنه كان يصح أن يقال انما
 أدافع عن احسابهم أنا
 على أن يكون أنا أنا كيدا
 وليست ما موصولة وأنا
 خبرها إذا لضرورة في
 العدول عن لفظ من الى
 لفظ ما (ومنها التقديم
 أى تقديم ما حقه التأخير
 كتقديم الخبر على المبتدأ
 والمعمولات على الفعل
 (كقولك في قصره) أى
 قصر الموصوف (تمبى
 أنا)

في أنا كفيت مهمك كذا في شرحه للفتاح وهذا ظاهر على قول السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون أنا في الاصل تأكيذا كما سبق تحقيقه الا أنه غير ظاهر على رأي المصنف فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل القار فتقييد التقديم بما حقه التأخير غير مناسب وهنا الآن يبنى على الاعم الاغلب فنرى (قوله ما حقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارة كآين ومتى كما مر عند قول المصنف والتخصيص لازم للتقديم غالبا كذا في يس (قوله كان الانسب الخ) في بعض الشروح ان قول المصنف نعي أنا قصر تعيين اذا كان المخاطب يردك بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وقصر افراد اذا كان يعتقد أنك نعي وقيس من جهتين اه وبه يعرف ما في كلام سم وبوافق ما في بعض الشروح قول المطول انه يصلح لاعتباره مقابل لسلب التيمية فيكون قصر قلب ولاعتباره مقابل للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذا لا منافاة بين النسبة الى قبيلتين فان النسبة تكون بالولاء وبالنسب كذا في يس فتعير الشارح بالانسب لا مكان صلاحية المثال لها على ما ذكر (قوله ان تنافيا) أي اذا جعلنا المعبر في النسب طرف الاب فقط كما هو المعروف وقوله والا أي وان لم يتنافيا أي اذا جوزنا في النسب اعتبار الام (قوله أنا كفيت مهمك) ان قلت الكلام في تقديم ما حقه التأخير وأنا مبتدأ حقه التقديم قلت يلاحظ أنه في الاصل توکید فقدم

كان الانسب ذكر
مثالين لان التيمية والقيسية
ان تنافيا لم يصلح هذا مثلا
لقصر الافراد والام يصلح
لقصر القلب (وفي قصرها
أنا كفيت مهمك) افرادا

الصفة (قوله كذا في شرحه للفتاح) وهذا عند السكاكي والمصنف وأما عند الشيخين فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد القصر نحو والله يبسط الرزق وقد سبق تفصيله اه عبد الحكيم أي فكل من السكاكي والمصنف يقول بأن المفيد للقصر تقديم ما حقه التأخير لكن السكاكي يعتبر في تقديم المسند اليه كونه عند التأخير فاعلام معنويا والمصنف لا يخصه بالفاعل المعنوي بل يكفي كونه فاعلاما اصطلاحا عند التأخير وأما الشيخان عبد القاهر والزمخشري فلا يشترط عندهما التقديم من تأخير بل يوجد الحصر ولولم يعتبر ذلك وبهذا تعلم ما في قول الفري وهذا ظاهر على قول السكاكي الخ (قوله اذا كان ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس) أي مع اعتبار التيمية والقيسية من جهة واحدة على اشتراط التنافي في قصر القلب (قوله وبوافق ما في بعض الشروح الخ) موافقته تحتاج لجعل قوله مقابلا لسلب التيمية بمعنى مقابلا للقيسية مع اعتبار التيمية من جهة واحدة وجعل قوله مقابلا للقيسية أي مع اعتبار التيمية من جهة والقيسية من جهة أخرى وفيه بعد وتكاف بلا ضرورة فالوجه ابقاؤه على ظاهره من أن قوله مقابلا لسلب التيمية أي الذي هو نقيض التيمية وقال بعض مشايخنا قد يقال لا موافقة لأن ما في بعض الشروح منظور فيه لحال المخاطب بخلاف ما في المطول فانه منظور فيه للتنافي وعدمه اه وفيه نظر (قوله قول المطول) صوابه الاطول لأن هذه العبارة فيه لا في المطول (قوله رحمه الله تعالى أنا كفيت مهمك) قال عبد الحكيم أي اذا قدر أن أصله كفيت أنا مهمك وأما اذا لم يقدر فهو يفيد التقوى وكذا في ما أنا نعي اذا قدر أن أصله ما نعي أنا في شرح المفتاح الشريف في بحث تقديم المسند اليه فان قلت شرط التخصيص عند السكاكي أن يكون المقدم بحيث اذا أخر كان فاعلام معنويا وذلك لا يتصور في مثل ما أنت علينا بعزير قلنا الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلا ما فجاز أن يقال ما عزير أنت على أن يكون أنت تأكيذا للمستتر ثم يقدم وتدخل الباء على عزير بعد تقديم أنت

وجعل مبتدأ كما سبق عن السكاكي والمصنف لم يرتض به فليس فيه تقديم ماحقه التأخير عنده
وان أفاد التخصيص كما قررناه آنفا كذا في يس (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب
حال المخاطب اذا مخاطب في قصر التعيين لا اعتقاده بل هو شك (قوله فدلالة الرابع) وكذا دلالة
زيد المنطلق (قوله بالفحوى) كسلى وحراء وعشراء هو مفهوم الكلام ومذهبه أطول
(قوله أى بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لان الفحوى عندهم مفهوم
موافقة وما نحن فيه بمفهوم مخالفة (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم

وجعله مبتدأ فاقبل ان ههنا اشكالا وهو انه كيف الحكم بأن حق المسند اليه في أنا كفيت مهمك
التأخير دون أنا نعيمى كلام منشؤه قلة التدبر فان السكاكي لا يقول بالقصر في أنا كفيت مهمك
مطلقا بل اذا قدر أن أصله كفيت أنا اه وقوله فجاز الخ فيه أن الوصف لا يكتفى بمرفوعه الا ان
كان ظاهرا أو ضميرا بارزا اللهم الا أن يكون المستتر المؤكد ببارز بمنزلة البارز وقوله فاقبل الخ
قائله العصام وعبارته ومنها التقديم أى تقديم ماحقه التأخير كغير المبتدأ ومعمولات الفعل اذا قصر
في زيد انسان وأنا نعيمى وههنا اشكال وهو انه كيف يحكم بأن حق المسند اليه في أنا كفيت مهمك
التأخير دون أنا نعيمى إلا أن يقال حق مسند الجملة الفعلية الغير السببية ان لا يجعل مبتدأ لأن الأصل
في الاسناد أن لا يتكرر والأصل في الجملة أن تستقل ولا ترتبط بالغير فالأصل أن يقال كفيت أنا
مهمك فأنا كفيت مهمك من قبيل تقديم ماحقه التأخير غايته أنه مع التقديم مبتدأ ومع التأخير
تأكيد لكنه يشك كل ما أنا نعيمى فانه يفيد القصر فكيف يحكم بأن حقه التأخير وليس في أنا
نعيمى حقه التأخير الا أن يقال الصفة مع النفي بمنزلة الفعل ولذا تعمل اه وقوله وهو انه كيف
الحكم الخ بمحتمل أن محصله أنه لم يحكم بأن حق المسند اليه التأخير في أنا كفيت مهمك دون أنا
نعيمى فالفرق بينهما محكم فكان الواجب الحكم بأن حقه التأخير فيهما أو التقديم فيهما وعليه
فمحصل دفعه أن أنا كفيت مهمك يمكن فيه تقدير التقديم من تأخير بأن يكون فاعلا معنويا في
الأصل ثم قدم ولا يمكن مثل ذلك في أنا نعيمى لعدم الاعتماد على النفي اذ لو اعتمد على النفي لجاز
تأخيره على أنه تأكيد ثم قدم لأن الصفة مع فاعلها تستقل كلاما وهذا علم أيضا للفرق بين أنا نعيمى
وما أنا نعيمى وحينئذ فقوله فاقبل الخ تفريع على قوله فان قلت الخ وقوله بل اذا قدر أى وهذا
التقدير يمكن فيه دون أنا نعيمى ويحتمل أن محصله أن كل مبتدأ حقه التقديم فالأصل في أنا
كفيت أيضا التقديم وعليه فمحصل دفعه أن محل كون أصله التقديم اذا لم يلاحظ كونه في الأصل
فاعلا معنويا أما اذا لوحظ فلا وحينئذ فقوله فاقبل الخ تفريع على قوله أى اذا قدر أن أصله الخ
وقوله على هذا فان السكاكي الخ ظاهر فتأمل (قوله والمصنف لم يرتض الخ) فيه أن المصنف
انما يرتض اشتراط كونه عند التأخير فاعلا معنويا بالصحة كونه عند التأخير فاعلا اصطلاحيا في
بعض الصور كما تقدم وأما اشتراط التقديم من تأخير فهو قائل به (قوله الاولى بحسب حال الخ)
تقدم ما فيه (قوله وهو مخالف الخ) كان الانسب كتابة ذلك على قول المصنف بالفحوى لا على
قول الشارح أى بمفهوم الكلام كما لا يخفى لكن لما فسره الشارح بالمفهوم وأطلق كان كأنه
قال بأن الفحوى مفهوم مخالفة فساغ كتابته على قوله أى بمفهوم الكلام (قوله وما نحن فيه
مفهوم مخالفة) مراده به الحكم المخالف للمنطوق الذى أشعر به التقديم بواسطة الذوق فلا يقال

أو قلبا أو تعيينا بحسب
اعتقاد المخاطب (وهذه
الطرق) الاربعة بعد
اشتراكها في افادة القصر
(تختلف من وجوه فدلالة
الرابع) أى التقديم
(بالفحوى) أى بمفهوم
الكلام بمعنى أنه اذا تأمل
صاحب الذوق السليم فيه

(قوله والباقيّة) بالجر عطف على الرابع كأنه عليه الشارح ففيه عطف معمولي عاملين مختلفين
 قاله في الأطول (قوله بالوضع) لأن أحوال القصر من كونه أفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما
 تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع (قوله
 وضعها لمعان تفيد القصر) أي اثبات المذكور وفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذا يفيد
 القصر أي يستلزم القصر والاختصاص وكتب أيضا قوله وضعها لمعان تفيد القصر فإن حرف
 النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء للخارج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره
 أطول ومنه يعلم ما في كلام الخفيد هنا فتدبر (قوله كما مر) من الأمثلة فإن في لا المعطوف عليه
 هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس مطول (قوله لا كراهية الاطناب) أي في
 مقام الاختصار أولت أي الانكار عند الحاجة أو قصد الإبهام أو نحو ذلك كما في يس (قوله كما إذا
 قيل زيد يعلم النحو الخ) فديقال في هذا المثال نص عليهما لأن لفظ غير ونحوها عبارة عن المنفي
 وبجوابان المراد بالنص النص صريح وليس في ذكر غير ونحوها نص صريح بالمنفي بل هو من كور معها
 اجمالا لعدم دلالتها على المنقيات بخصوصها فليتأمل سم وقال في الأطول وربما يكون زبيدي علم
 النحو لا غير نصا على المثبت والمنفي كما إذا قصد القصر الحقيقي فلذا قيده بقوله إذا قيل فأعرفه اه
 (قوله فتقول فيهما) أي رداعلى القائل ما مر (قوله لا غير) فيه جرى على القول بجواز
 حذف ما ضيف اليه غير إذا وقعت بعد غير ليس وهو الصحيح المؤيد بالسماع خلافا لمن زعم أن قولهم

فهم القصر وإن لم يعرف
 اصطلاح البلغاء في ذلك
 (و) دلالة الثلاثة (الباقيّة
 بالوضع) لأن الواضع
 وضعها لمعان تفيد القصر
 (والاصل) أي الوجه
 الثاني من وجوه الاختلاف
 أن الاصل (في الاول)
 أي طريق العطف
 (النص على المثبت والمنفي
 كما مر فلا يترك) النص
 عليهما (الا كراهية
 الاطناب كما إذا قيل زيد
 يعلم النحو والتصريف
 والعروض أو زيد يعلم
 النحو وعمرو و بكر
 فتقول فيهما) أي في هذين
 المقامين (زيد يعلم النحو
 لا غير) أما في الاول فعناه
 لا غير النحو

ليس للتقديم مفهوم أصلا فلا صحة لكلامه وعلى هذا يكون قول الشارح بمعنى أنه الخ للشارة
 الى ما سمعت ويصح أن يكون منطوق كلام المصنف غير مقيد والمقيد هو المفهوم على حد قائم بنفسه
 والمراد أن الدلالة ليست بالوضع فالهوى في كلامه على ظاهره وقول الشارح بمعنى الخ لبيان
 حاصل المعنى الذي دل عليه مفهوم قول المصنف فدلالة الرابع بالفحوى ويحتمل أن المصنف
 أطلق الفحوى وأراد لازمه وهو الفهم بالذوق فيكون قول الشارح أي بفهم الكلام بيانا
 لأصل المعنى وقوله بمعنى الخ بيانا لمراده هنا وعلى هذين الاحتمالين لا يرد أن الفحوى مفهوم
 الموافقة عند الأصوليين وما هنا مفهوم مخالفة فافهم (قوله رحمه الله تعالى وإن لم يعرف اصطلاح
 البلغاء) أي وإن لم يعرف عادة البلغاء في ذلك من فهمهم القصر منه بالذوق (قوله ففيه عطف
 معمولي الخ) المعمول الاول هو الرابع وعامله دلالة والمعمول الثاني هو بالفحوى وعامله
 الاستقرار المحذوف الواقع خبرا عن دلالة وقد عطف على الاول الباقيّة وعلى الثاني بالوضع وقد
 يقال إن الخبر هو الجار والمجرور فهو في محل رفع وهو معمول أيضا لدلالة إلا أن يقال إن اختلاف
 جهة العمل منزل منزلة اختلاف العامل على ما تقدم فلا شك باق (قوله إلا أن أحوال القصر الخ)
 كذا في حاشية السيد الشريف قال عبد الحكيم وهو دفع لما يتوهم من أنه إذا كان دلالتها
 بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لأنه باحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على
 المعاني الوضعية اه وفيه أن كلام الشارح صريح في أن الموضوع له ليس هو القصر بل معان
 تستلزم القصر على أن المعاني الوضعية يبحث عنها في هذا العلم من حيث زيادتها على أصل المراد
 لاقتضاء الحال لها كما قدمه الشارح في التعريف باسم الإشارة فلا حاجة للدفع الذي أشار له السيد
 وتابعوه عليه على أن الجواب المذكور يقتضي أن البحث عن القصر الحقيقي ليس من علم المعاني

لا غير لحن واعلم أن كلمة غير في ليس غير في محل نصب عند المبرد على أنه خبر ليس واسمه محذوف تقديره ليس معلومه غير النحو وفي محل رفع عند الزجاج على أنه اسم ليس وخبره محذوف تقديره ليس غير النحو معلومه وأما غير في لا غير فحذفها بحسب المعطوف عليه اه سم باختصار (قوله أى لا التصريف) فيكون من قصر الموصوف (قوله أى لا عمرو) فيكون من قصر المصفة (قوله وبني على الضم) هذا هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح نحو لا ريب فيه يس (قوله وذ كر بعض النعاة) المراد ببعض النعاة هو الفاضل الرضى فنرى وكتب أيضا قوله وذ كر الخ إيراد على عد المصنف لها من طرق العطف سم وكتب أيضا قوله وذ كر بعض النعاة الخ وعليه فهي معطاة حكم العاطفة من افادة القصر وعبارة سم قوله ليست عاطفة ينبغي على هذا أن القصر حاصل أيضا لحصول العطف في المعنى اه وفي يس أن الكلام على هذا ليس من طرق القصر ونقله عن الأطول لكن الوجه الاول (قوله بل لنفى الجنس) والخبر محذوف أى لا غيره عالم أو معلومه (قوله أو نحوه) معطوف على مقول القول وهو جملة زيد يعلم الخ وكان الظاهر أن يقول الشارح أى نحو زيد يعلم النحو لا غير وهو زيد يعلم النحو لا سواء لكن لما كان الغرض الأهم من قول المصنف أو نحوه بيان أنه لا اختصاص للفظ لا غير هنا فإنه قد يتوهم اقتصر في التفسير على رجوع ضمير نحوه للا غير ندر يس (قوله مثل لا مساواة) في الاول وقوله ولا من عداه في الثانى (قوله والاصل في الثلاثة الخ) قال الفزرى وكتب ترك الاصل

(قوله واسمه محذوف الخ) المناسب أن اسمه ضمير مستتر يعود على المعلوم (قوله فيكون من قصر الموصوف) هو في التحقيق من قصر الصفة لأن التركيب على هذا بمنزلة زيد لا يعلم الا النحو فقد قصر العلم بمعنى المعلومية على النحو دون غيره كما في ماضر بت الازيدا (قوله هذا هو مذهب البصريين الخ) ظاهر هذا يفيد أن البصر بين والكوفي بين اتفقوا على صحة هذا التركيب وهو لا غير وإنما اختلفوا في بناء حركة غير وإذا كان كذلك فلا يسوغ لشخص أن يقول بعدم صحة ما اتفق الفريقان على صحته فكيف ساغ ذلك لبعض النعاة كابن هشام فلعل الخلاف في حركة غير في ليس غير وحينئذ يكون ما قاله المحشى هنا في غير محله غاية الامر أنه اذا ثبت صحة هذا التركيب وهو لا غير جرى فيه ما جرى في ليس غير قاله بعض مشايخنا (قوله نحو لا ريب فيه) تنظير (قوله ونقله عن الأطول) هو يخالف ما يفيد كلامه فيما سيأتى عند قول الشارح وقد يقع مثل ذلك الخ من أن هذا الكلام من طرق القصر فلعله اختلف نظره قاله بعض مشايخنا وقد يقال معنى كلام الأطول انه على كلام الرضى ليس من طرق القصر الاربعة بل زائد عليها لأنه لا يفيد القصر أصلا كما يفيد قول المحشى لكن الوجه الاول وعبارة عبد الحكيم قوله لا التي لنفى الجنس فعنى زيد شاعر لا غير زيد شاعر لا غير زيد شاعر فيعود الى النفى والاستثناء كذا في شرحه للمفتاح ذاقى كلام بعض الناظرين من أن نحو لا غير طريق آخر للقصر على هذا القول وهم اه فقوله فيعود الخ أى فهو داخل في طريق النفى والاستثناء فليس زائدا وقوله بعض الناظرين لعله العصام وقوله على هذا القول أى قول الرضى لكن رده على العصام فيه نظر اذ كل الطرق عائدة الى النفى والاستثناء معنى فالكلام انما هو في تعدد الدوال (قوله معطوف على مقول القول) أى لا على جزئه كما هو ظاهر الشرح (قوله اقتصر في التفسير الخ) أى وان كان

أى لا التصريف ولا العروض وأما في الثانى فعناه لا غير زيد أى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبها بالغايات وذ كر بعض النعاة أن لا في لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس (أو نحوه) أى نحو لا غير مثل لا مساواة ولا من عداه وما أشبه ذلك (و) الاصل (في) الثلاثة (الباقية النص على المثبت فقط) دون المنفى وهو ظاهر (والنفى) أى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفى

(قوله فلا يسوغ لشخص أن يقول الخ) اللهم الا اذا لم يطاع عليه أو لم يبلغه كما وقع لابن هشام فاندفع قوله فلعل الخلاف الخ وظنى أن ابن هشام بعد أن أنكر ذلك في المغنى قد استعمله في أكثر من اثني عشر موضعا من المغنى سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا أنك أنت العالم الحكيم اه

بلا العاطفة (لا يجمع
الثاني) أعني النفي
والاستثناء فلا يصح ما زيد
الاقائم

(قوله في المفتاح) من
مبحث طريق التقديم
مالفظه وكذا زيدا
ضربت أو ما زيد اضربت
بالاعتبارين على ما تضمن
ذلك فصل التقديم اه
وفي شرحه للشریف
الجرجاني قوله وكذا زيدا
ضربت فصله لانه من
قصر الفاعل على المفعول
بتقديمه على الفعل وعقبه
بمثال النفي تنبها على أن
التقديم فيه يفيد
الاختصاص لانفيه كما
يتوهم الا أن الضرب
يكون منفيًا عن المذكور
ومثبتا لغيره وليس ما زيد
ضربت في افادة القصر
كقولك زيدا لم اضرب
لان الاختصاص في
الاول يعتبر في الضرب
وفي الثاني في عدمه يشهد
بذلك السليقة هذا لفظه
اه (قلت) وعبرة الفئري
التي أوردتها الشيخ في
الحاشية سبقه اليها الشريف
في شرح المفتاح غير انه
قال يدل الفعل في قوله
اذ قصده به قصر الفعل
الخ لفظ الفاعل فتدبر اه

الاول كراهة الاطراب يترك هذا أيضا في مثل قولك ما زيد اضربت وما أنا قلت اذ القصد به قصر
الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما
يثبت اه بقي أنه يرد عليه ما قاله عس انه يلزم منه أن يكون نحو ما جاء القوم الا زيد على خلاف
الاصل لانه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا ولم يقل بذلك أحدا لأن يمنع أنه نص فيه على المنفي لانه
القوم ولم ينص فيه على الافراد واحدا واحدا وأجاب بعض الأفاضل بأن الكلام في الاستثناء
المفرغ كما صرح به المصنف وأقول انما خص المصنف الكلام بالمفرغ لانه محل خفاء كما سينبه عليه
يس وفي الاطول الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف فلا يصح في حقه أن
الاصل فيه ذلك (قوله بلا العاطفة) يعني لا مطلق النفي كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل
على امتناع ما زيد الاقائم وليس هو بقاعد يس وكتب أيضا قوله النفي بلا العاطفة ليس المراد أن
هذا الحكم مختص بالنفي بل باللعطف ببل كذلك لكن المدعى هنا خصوص النفي بلاقرينة
الدليل والا فلا خفاء في امتناع ما زيد الاقائم بل قاعد لكن بدليل آخر لا بما ذكره اه وكأن
الدليل الآخر هو ما ذكره من أن بل تنقل حكم ما قبلها الى ما بعدها في المثبت وتقرر حكم ما قبلها في
المنفي وتثبت ضدها لما بعدها على ما فيه يس بتصرف وانما كان المدعى هنا خصوص النفي بلا
لان المقصود هو الفرق بين الثاني وبين الاخيرين وكما لا يصح ما زيد الاقائم بل قاعد لا يصح انما زيد

العطف على المقول بتمامه ومحمّل أن العطف على جزئه بناء على أن جزء المقول له محل (قوله اذ
القصد الخ) أي فالقصر غير متوجه على النفي على ما هو الحق (قوله قصر الفعل على غير
المذكور) فالضرب مثلا مقصور على غير المذكور وهو عمرو ومثلا لا يتجاوز به الى المذكور وهو
زيد (قوله لا قصر عدم الفعل على المذكور) أي حتى يكون عدم الضرب مثلا ثابتا للمذكور
وهو زيد لا يتجاوز به الى غيره وهو عمرو ومثلا (قوله فيكون النص بما ينفي) أي ففي ما زيد
ضربت مثلا على ما هو الحق من أن المقصور فيه هو الضرب لاعدمه نص على ما ينفي أي على
ما حقه النفي بناء على ما ذكر اذ عليه تقول في بيان المعنى ضربت عمر الا زيدا أما على خلاف ما
ذكر ففيه نص على ما ثبت اذ عليه تقول في بيان المعنى انتفى ضربتي لزيد لا عمرو فافهم (قوله ولم
يقبل بذلك أحد) أي لم يقل أحد بكونه على خلاف الاصل بل هو جار على الاصل (قوله وفي
الاطول الخ) اعتراض على المصنف في دعواه أن الأصل في الثلاثة الخ بأن النص على المثبت
فقط في الاستثناء واجب لا يتخلف لأنه أصل قد يتخلف قاله بعض مشايخنا (قوله وكان الدليل الخ)
نحصل منه أن بل اما أن تقع بعد إيجاب فتنتقل حكم ما قبلها الى ما بعدها واما أن تقع بعد نفي فتقرر
حكم ما قبلها وتثبت ضدها لما بعدها وحينئذ فلا يصح أن تقع بعد النفي والاستثناء لتضمنه النفي
والإيجاب فاذا اعتبرت الإيجاب فانتكح حكمها مع النفي واذا اعتبرت النفي فانتكح حكمها مع
الإيجاب وكلا لا تقع بعده لا تقع بعد انما والتقديم للعلة المذكورة قاله بعض مشايخنا والظاهر أن
معنى الدليل أن نحو ما زيد الاقائم بل قاعد من قبيل المثبت لأن اثباته قصدي ونفيه تبعي كما تقدم
عن عبد الحكيم ولا معنى لنقل اثبات القيام للقاعد وأما نقل مطلق اثبات شيء لزيد اليه فيكون
لا ثبات القعود لزيد فيرد عليه أن بل في نحو ذلك نجعل ما قبلها مسكوت عنه وهو على هذا غير
مسكوت عنه ولا معنى لنقل اثبات الكتابة للشاعر في نحو ما زيد الشاعر من حيث انه محكوم به

قائم بل قاعد وتعمي أنابل قيسى كافي الاطول (قوله لقاعد) انظر هل يصح بدل لقاعد لا عمرو
مثلا شيخنا وأقول الظاهر أنه لا يصح لأنه وان لم يكن المعطوف بها منفيًا قبلها لكنه يوهم أن النزاع
في قيام زيد وعمرو ولا في قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام يس (قوله وقد يقع مثل ذلك
في كلام المصنفين) لافي كلام الله تعالى بل ولا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم مطول
وفيه أنه وقع في كلام الزمخشري وهو ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لأن يقال
لعل هذا منه مذهب له مخالف للجمهور فلا يستدل به فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور
عس سم وفي الاطول وما ينبغي أن ينظر فيه نظر من يسلك في المزلقة ما يكاد يشتهر بالجمع بين لا
والنفي والاستثناء وهو ما يؤكده النفي والاستثناء وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة
جى بها للتأكيديس الا ومنه قول الكشاف وما هي الاشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير
على شهوات بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيديا للقصر وأراد به لا غير الشهوات موجودة
فكانه قيل ما هي الاشهوات ما هي الاشهوات وكيف لا يسهى هذا المسلك مزلقة وقد عده الشارح
المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين وأوضح به دعوى أنه مما يكثر في الكشاف ونسكاد أن
نجترى بانكار الوقوع فيه ولا يخاف اه مع حذف (قوله لان تنفي بها ما أوجبته للتبوع)

لقاعد وقد يقع مثل ذلك
في كلام المصنفين (لان
شرط المنفي بلا) العاطفة
(أن لا يكون) ذلك المنفي
(منفيًا قبلها بغيرها) من
أدوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما أوجبته
للتبوع لان تعيدها
النفي في شيء قد نفيتها وهذا
الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت
ما زيد الا قائم فقد نفيت
عنه كل صفة وقع فيها
التنازع حتى كأنك قلت
ليس هو بقاعد ولا قائم
ولا مضجع

(قوله وفي المطول انما لم
يقول الخ) مقابل قول
الشيخ في الحاشية ليس
المراد ان هذا الحكم
مختص بالنفي بلا الخ اه

لا يحكم عليه ونقل مطلق اثبات شيء لزيد اليه برده عليه ما سمعت ولا يصح العطف في نحو ما قائم الا
زيد بل عمرو وأيضًا لأن نقل اثبات القيام لعمرو على وجه الحصر أم لا وجعل قيام زيد على وجه
الحصر مسكونا عنه يمنع منه أن الحصر في الاول مفيد للتأكيدي مقتضى صدور الحكم عن تحقيق
فلا يناسب الاتيان ببل بعده لكن فيه أن التأكيدي قد لا يسلم منه من ذلك وهذا تعلم ما في كلام
بعض مشايخنا وفي المطول وانما لم يقل طريق العطف كافي المفتاح لأن الحكم مختص بلا دون بل
اه أى وانما لم يقل بدل قوله والنفي الخ وطريق العطف الخ لأن الحكم بعدم المجامعة للثاني
مختص بلا دون بل بالنقل عن الأئمة فانه ثبت أنه يجي بعد النفي للاثبات أو النفي لاختلافهم
في معنى ما جاء في زيد بل عمرو ويجي بعد الاثبات للاثبات في نحو جاءني زيد بل عمرو ولم يثبت
أنه لا يكون للنفي بعد الاثبات فيجوز أن يكون في مثل قولنا ما زيد الا قائم بل قاعد للنفي فلم يثبت
الحكم بعدم المجامعة فاندفع ما قيل ان عدم مجامعة بل للثاني ظاهر لا متنازع ما زيد الا قائم بل قاعد
لأنه مبني على أن يكون للاثبات اه عبد الحكم وقوله بالنقل حال من الضمير في مختص أو خبر
ثان عن ان (قوله لكنه يوهم الخ) كونه يوهم ما ذكره مبني على عطفه على زيد باعتبار اثبات
القيام له وقطع النظر عن نفي القعود مثلاً عنه وقوله في قيام زيد وعمرو أى وفي قيام زيد وقعوده
وقوله لافي قيام الخ أى فقط حينئذ يقتضى كلامه أنه اذا كان النزاع فيها صح العطف أما اذا
كان عطفه على زيد باعتبار كل من الاثبات له والنفي عنه فيوهم أن النزاع في أن القيام مقصور على
زيد أو على عمرو (قوله وهو ممن يستدل بتركيبه) أى لأنه راعى فيها طريق البلاغة فهو من
جملة البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فليس المراد بالبلغاء خصوص العرب والا فلا يراد على المطول
(قوله فانه انما يستدل بكلامه فيما لم يخالف الجمهور) معناه أن مالا كلام فيه للجمهور يستدل
عليه بكلامه فاندفع ما يقال اذا لم يخالف الجمهور ووافق مذهبه منهم فلامعنى للاستدلال بكلامه
حينئذ (قوله في المزلقة) أى الطريق الزلقة وسالكها يعنى النظر جدا للتأليف وانما أمر بذلك
لان الشارح المحقق وقع في ذلك كما يأتي اه شيخنا باجوري (قوله رحمه الله لأن تنفي بها)

ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت (٧٦) بلا العاطفة شيأ هو منفي قبلها بما النافية وكذا الكلام في ما يقوم

الازيد وقوله بغيرها يعني من أدوات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيًا بقوى الكلام أو علم المتكلم أو السامع أو نحو ذلك كما سيحى في انما لا يقال هذا يقتضى جواز أن يكون منفيًا قبلها بلا العاطفة الاخرى نحو جاءني الرجال لا النساء لانه لا نقول الضمير لذلك الشخص أى بغير العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بما لا ممتنع أن ينفي شيئًا بلا قبل الاثبات بها وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم (ويجاءع) النفي بلا العاطفة (الاخيرين) أى انما والتقديم (فيقال) انما أنا متعجبى لا قيسى

(قوله أى أولاً بقريضة قوله الخ) بينه الفاضل العدوى فقال قوله لأن تنفي بها أى أولاً بقريضة قوله لأن تعيدها النفي فلا يرد ما قيل ان وضعها

هذا ظاهر في مثل جاءني زيد لا عمرو لكنه يشكك بمثل زيد قائم لا قاعد لان المنفي بها القاعد وهو لم يوجب للمتبع أى القائم والجواب أنه نفي بها ثبوت القاعد لا بد بعد ايجاب ثبوت القائم لا بد فقد وقع للمتبع ايجاب الثبوت لا زيد وهذا الثبوت منفي بلا عن التابع كذا في الحفيد وغيره وقال في الاطول كأن مرادهم نفي ما أوجب للمتبع عما بعده أو نفي ما بعده عما أوجب له المتبع أو نفي التعاقب بما بعدهما بعد التعاقب للمتبع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد وضربت زيد لا عمرا لأنهم تسامحوا في البيان واكتفوا بذلك المعنى في العطف على المسند اليه واعتدوا على المقايضة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان (قوله ونحو ذلك) كما استلقى (قوله هو منفي قبلها بما النافية) فلزم التكرار (قوله وكذا الكلام في ما يقوم الازيد) نفيت القيام عن عمرو ويكره غيره ما فلا يصح أن تقول ما يقوم الازيد لا عمرو وكتب أيضاً ما منه من قصر الصفة على الموصوف والاول أعنى ما زيد الا قائم من قصر الموصوف على الصفة (قوله لا يقال الخ) حاصله أن مراد المصنف بقوله بغيرها غير نوع لا وحيد بل يكون المثال المذكور صحيحاً وقوله لانا نقول الخ حاصله أن المراد غير شخص لا ومنه لا أخرى قبلها فلا يصح المثال (قوله هـ) نديا يقتضى جواز الخ لان المصنف لم يشترط الآن لا يكون ذلك المنفي منفيًا قبلها بغيرها لالها (قوله أى بغير العاطفة الخ) وفي المثال المذكور نفي بغير شخص لا الاولى هذه الداخلة في جملة النساء المنفية فيفيد كلام المصنف بطلان هذا المثال لا جوازه (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال على هذا الجواب يقتضى كلام المصنف جواز أن يكون منفيًا قبلها بشخصها لأن الممتنع أن يكون منفيًا قبلها بغير شخصها وحاصل الجواب أن هذا مدفوع لانه معلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بشخصها (قوله وهذا كما يقال الخ) مرتبط بقوله الضمير لذلك الشخص واستدل عليه (قوله فان المفهوم منه أنه لا يؤذى غيره) لان الضمير في لا يؤذى غيره راجع لشخص الكريم لا الى نوعه حتى يكون المعنى لا يؤذى غير الكريم أى هذا النوع فيصدق بأذيتة الكريم (قوله ويجاءع الاخيرين) بقى أنه حينئذ يسند القصر الى أيهما وفيه تفصيل ففي لامع انما ننحو انما ضرت زيد لا عمرا يسند الى انما اتفاقا من الشارح والسيد لانها أقوى وفي لامع التقديم نحو زيد اضرت لا عمرا يسند الى

أى أولاً بقريضة قوله أن تعيدها النفي فلا يرد ما قيل ان وضعها الآن تنفي بها ما أوجبته للمتبع لا يقتضى الآن تكون بعد ايجاب للمتبع ولا يقتضى أن لا يتكرر النفي ففي ما جاءني لا زيد لا عمرو ومتحقق نفي ما أثبت للمتبع إلا أنه تكرر النفي بقوله لا عمرو اه عبد الحكيم (قوله بعد ايجاب ثبوت القائم لا زيد) لزيد متعلق بثبوت وكذا ما بعد أى بعد ايجاب الثبوت لا زيد للقائم أى ربطه به (قوله وقال في الاطول الخ) عبارة عبد الحكيم قوله ما أوجبته للمتبع أى من كونه محكوما عليه أو محكوما به أو متعلقا من متعلقات الحكم فيشمل قصر الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة بلا مربية فاقيل ان في اجرائه في قصر الموصوف على الصفة تكافؤهم اه (قوله ليشمل جاءني زيد الخ) لف ونشر مرتب (قوله لا الاولى) المناسب الثانية (قوله فيصدق بأذيتة غير الكريم) المناسب حذف غير قاله شيخنا الباجوري وغيره وأما كون المراد فيصدق بأذيتة أى المنفية لغير الكريم أى يصدق بذلك فقط فبعد (قوله لانها أقوى) يعلم وجه

للمتبع لا يقتضى الا كونها بعد ايجاب للمتبع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاءني الازيد لا عمرو

فقتضى كلامه جواز ذلك مع أنه ممنوع وحاصل الجواب ان (٧٧) المراد بقوله انها موضوع لان تنفيها أى اولاما

أوجبته للنبوع وما أوجب للنبوع وهو المجىء ليس منفيًا بلا أولاً في المثال بل بما لان المعنى ما جاءنى ما جاءنى أحد الا يزيد لا عمرو وعمرو من جملة افراد الواحد فيكون منفيًا بما غاية الامر انه تكرر النفي بقوله لا عمرو اه

(قوله عبارته) وكانت العاطفة مؤكدة لذلك القصر اه

(قوله واذا قلت انما تعمي انا كان القصر الخ) أى

اذا وجد في الكلام التقديم مع انما فيه تفصيل وهو انه ان أمكن تقدير الكلام بما والا من غير تغيير لاجزائه عن وضعها واعرابها كقولك انما تعمي انا أسند القصر الى انما ويجعل التقديم هنا كالقديم في ما والا وان لم يمكن أسند القصر الى التقديم ويجعل التأويل بما والا مؤكدا له كما قرره ومنهم من قال ان القصر في انما يزيد اضررت وانما تعمي انا مستفاد من التقديم فلم يفرق بين المثالين وزعم ههنا ان التقديم أقوى ثم صرح عن قريب بان دلالة التقديم أضعف والتعويل على ما فصلناه

التقديم اتفاقا أيضا منهما واختلاف في التقديم وانما ذهب الشارح الى أنه يسند الى التقديم لانه أقوى وعكس السيد لان انما أقوى من سم والفنرى وقوله لانه أى التقديم أقوى هذا ما ذكره الشارح في شرح المفتاح وذكر في المطول أن انما أقوى

القوة في كل من انما والتقديم مما يأتى عند قول المصنف ومزية انما على العطف أن يعقل منها الحكمان معا وفيهما أيضا قوة سبقهما (قوله واختلاف في التقديم وانما الخ) هذا زائد على جواب الاستفهام والمقصود أنه اختلاف في التقديم وانما في نحو انما تعمي انا لاني نحو انما يزيد اضررت لان القصر فيه مستفاد من التقديم باتفاق كل من السعد والسيد وعبرة السيد في شرح المفتاح نصها واعلم أنك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو أو يزيد اضررت لا عمرو كان القصر مستفاد الى انما والتقديم لقديمهما وكان العاطف مؤكدا لذلك القصر واذا قلت انما تعمي انا كان القصر مستفاد من انما وتقدم الخبر هنا كتقديمه في قولك ما تعمي الا أنا واذا قلت انما يزيد اضررت كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى تأويل حتى يكون المقصور عليه زيد او كان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا الى أن زيدا هو الجزء الأخير رتبة اذا لا يمكن تقديره بما والا لا يتأخير زيدا لا يخفى ومن البين في ذلك قوله أساميا لم تزد معرفه * وانما لذة ذكرناها

اه وبهامشه مما عزى له قوله وتقدم الخبر هنا كتقديمه الخ أى فكأن التقديم الخبر في ما تعمي الا أنا ليس الا بقصره على المبتدأ كذلك في انما تعمي انا أى ما تعمي الا أنا وقوله اذا لا يمكن تقديره الخ فكأنه قيل ما ضررت لا يزيدا وعلى هذا يكون زيد باقيا على نصبه فان لم يؤخر زيد وقدر بما والا يصير الكلام هكذا ما زيد الا اضررت ولا وجه لصحته الا ان غير زيد اضررت اعرابه الى الرفع وقوله وانما لذة ذكرناها أى ما ذكرناها الالذة ولو لم يؤخر لذة وقدر الكلام بما والا صار هكذا مألذة الا ذكرناها فان نصب لذة لم يكن للكلام صحة وان رفعت انعكس المعنى المقصود واحتج الى تقدير الضمير أى ذكرناها اه أى ذكرنا الاسمى لاجلها ولعل وجه عدم صحة نصب أن ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها ويتعين في ما تعمي الا أنا جعل أنا فاعلا بالوصف لا مبدءا والالزم عمل ما بعد الافعال قبلها (قوله هذا ما ذكره الشارح في شرح المفتاح الخ) في المطول ولم يذكر واهذا الشرط في التقديم لا وجوبه ولا استحسانا فإكان دلالة على القصر أضعف من انما اه وقوله هذا الشرط أى المذكور في قول المصنف السكاكى شرط مجامعته الخ وقوله أضعف من انما قال عبد الحكيم أى لان دلالة التقديم خفية لكونها بالفحوى لا يفهمها الا صاحب الذوق لكنها بعد التحقق قوية لكونها عقلية فالدلالة ينسب القصر الى التقديم اذا اجتمع مع انما نحو انما تعمي انا وهكذا حال كل دلالة عقلية خفية مع دلالة وضعية فلا تدافع بين قول الشارح دلالة التقديم أضعف وبين قوله ان التقديم أقوى على ما في شرح المفتاح اه وهو رد لاعتراض الفنرى على قوله في المطول ان دلالة التقديم على القصر أضعف من انما بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من أن دلالة التقديم على القصر أقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيدة في قولنا انما يزيد اضررت هو التقديم على ما نقلناه عنه آتفا قال الفنرى وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفان وجه وقوة من وجه آخر فالقوة في انما باعتبار أن دلالة على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم

كذا أجبت بحاشيته معزوا اليه اه (قوله نظرا الخ) انما اعتبر ذلك لأن المؤكد يجب أن يتقدم مع المؤكد اه منه

وقال في الأطول الاظهر أن النفي لا يجماع التقديم الذي للقصر ولا انما للقصر بل نحمل انما على التأكيد كما هو أصل وضع ان التأكيد بما ومنه انما يزيد اضررت فان انما فيه ليس للقصر كقول أبي الطيب * انما لذة ذكرناها * وبحمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا وانما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجمعه اهـ (قوله وهو يأتي في الامر) قال في المطول والتمثيل بنحو زيد اضررت لا عمرا أحسن قال السيد لا احتمال أن يقال هو يأتي في باب التقوى دون التخصيص فلا يكون هناك إلا طريق العطف فقط إلا أن هذا الاحتمال مرجوح لان قوله لا عمرا وبدل على أن المقام مقام تخصيص فكان التمثيل به حسنا لأن التمثيل بما ليس فيه احتمال أحسن (قوله كافي النفي والاستثناء) راجع للنفي وكتب أيضا قوله كافي النفي والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفى مصرح به أطول (قوله ايجاب) المراد به الوجوب أي الشبوت (قوله امتناع المجيء عن زيد) في العبارة قلب والاصل امتناع زيد عن المجيء كافي المتن فتدبر (قوله نفي ذلك الايجاب) أي عن التابع (قوله والتشبيه الخ) عبارة الأطول بعد قول المصنف كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرا وما نفيه فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجز زيد لا عمرا وللفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الأخيرين دون الثاني فلا يرد أنه لا يصلح نظير لما سبق لان المنفى بلا ليس منفيًا قبلها فيه بخلاف ما سبق (قوله من جهة أن النفي الضمني الخ) فيه أن المشبه به بل والتشبيه لا يفيد أن النفي الضمني ليس في حكم الصريح فكان الأولى والاظهر أن يقول من جهة أن النفي الذي فيه غير

وهو يأتي في الامر ولا النفي
فيهما (أي في الأخيرين
(غير مصرح به) كافي
النفي والاستثناء فلا
يكون المنفى بلا العاطفة
منفيًا بغيرها من أدوات
النفي وهذا (كما يقال
امتنع زيد عن المجيء لا
عمرا) فانه يدل على نفي
المجيء عن زيد لكن
لا صريحًا بل ضمنًا وانما
معناه الصريح ايجاب
امتناع المجيء عن زيد
فيكون لانفيًا لذلك
الايجاب والتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجيء
من جهة أن النفي الضمني
ليس في حكم النفي الصريح
لان من جهة أن المنفى بلا
العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كافي انما انما يسمي
لاقيسي اذ دلالة لقولنا
امتنع زيد عن المجيء على
نفي مجيء عمرا ولا ضمنا
ولا صريحًا قال (السكاكي

باعتبار أن القصر يفهم منه بالدوق السليم وهو داخل في البلاغة أو لعدم احتياجه الى التأويل بخلاف انما وأنت خبير بأن كلامهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره مادعا من تعين استناد القصر في انما زيد اضررت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار ما ذكرنا اليه فيصح وجه الترجيح استناده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذ كر واهذا الشرط الخ على أن جعل الاستناد الى الذوق سببًا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببًا لها تارة أخرى لا يخلو عن تعسف فتأمل اهـ وبه تعلم ما في المحشى وقوله فلذلك ينسب الحصر الى التقديم اذا اجتمع الخ يخالف ما مر عن السيد من أن القصر في نحو انما يسمي أنما ينسب الى انما (قوله وقال في الأطول الخ) هذا مخالف لما عليه المحشى وعلماء الفن من بقاء القصر في انما والتقديم عند مجامعة النفي قاله بعض مشايخنا (قوله ولا انما للقصر) أي والاظهر أن النفي لا يجماع انما للقصر (قوله بل نحمل انما على التأكيد) مرتبط بقوله ولا انما للقصر وقوله بعد وبحمل التقديم الخ عطف على قوله نحمل انما على التأكيد وهو مرتبط بقوله ان النفي لا يجماع التقديم الذي للقصر فهو لف ونشر مشوش (قوله انما لذة ذكرناها) صدره * أساميا لم تزده معرفة * وأساميا جمع اسم وهو مفعول محذوف أي ذكرنا أساميا لم تزده أي الممدوح الاسمي معرفة بمسماه عند الناس وانما ذكرنا لذة ولذة مفعول لأجله مقدم على عامله فقد اجتمع فيه انما والتقديم فقول بعض مشايخنا وقد اجتمع في هذا المثال انما والتقديم في المعنى لان لذة في المعنى مفعول ذكرنا المذكور وتقدير عامل اخر لا شغل الفعل عنه بالضمير صناعة نحوية غير مستقيم (قوله فكما جاز هذا التركيب الخ) لا يقال هذا يفيد أن الأخيرين فيهما نفي ضمنى عند مجامعة النفي لهما حينئذ

مصرح به بل ضمنى ويؤيده قوله قبل فانه يدل على نفى المجيء عن زيد الخ فتدبر (قوله شرط
مجامعته الثالث أن لا يكون الوصف مختصا) ظاهره أن هذا لا يشترط في صورة التقديم فيصح أن
تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع ثم هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف قال السيد
وقد يقاس عليه قصر الموصوف على الصفة فيقال شرط مجامعة النفى بلا العاطفة لطريق انما أن
لا يكون الموصوف في نفسه مختصا بتلك الصفة فلا يجوز ألا يحسن أن يقال انما المتقى بذلك
مناهج السنة لا طريق البدعة اه وفي الاطول يشترط أيضا أن لا يكون الموصوف مختصا
بالوصف فلا يقال انما الزمن قاعد لا قائم فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة اه (قوله أن لا يكون
الوصف مختصا الخ) قال في الاطول ولا يذهب عليك أنه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر
الاختصاص بالانزيل المخاطب منزلة الخطي أو المتردد لدواع (قوله بالموصوف) الباء داخله
على المقصور عليه بقرينة المثال أطول (قوله لان الاستجابة) قيل عليه اذا صح قصره بانما

يكونان للقصر وهو مخالف لما قاله أولا من أن النفى لا يجامعهما مع افادتهما للقصر لانا نقول ما قاله
هنا تقرير الكلام المصنف وما تقدم اختيار له قاله بعض مشايخنا (قوله لا يفيد أن النفى الضمى الخ)
فيه أن ذلك مستفاد لما وان لم يكن منطوق كلام المصنف مطابقة تدبر (قوله ظاهره أن هذا
لا يشترط الخ) أى وهو كذلك ولذا قال في المطول ولم يذكر واهذا الشرط في التقديم لا وجوبا
ولا استحسانا فكان دلالة على القصر أضعف من انما اه وقد تقدم الكلام على ذلك فتدبر
(قوله من يسمع) من يسمع (قوله تسمع) من أسمع (قوله في نفسه) قيد به لانه لا بد من
اختصاص الموصوف بحسب المقام ليصح القصر وزاد في المطول قيد في نفسه بعد قول المصنف
أن لا يكون الوصف لانه لا بد من اختصاص الوصف بحسب المقام ليصح القصر نظير ما قبله (قوله
انما المتقى بذلك الخ) الذى فى السيد انما المتقى من يسلك الخ ولعل الحشى عدل لذلك لكونه أوضح
(قوله وفي الاطول) تأييدا لما قبله (قوله رحمه الله لحصل الفائدة) يعنى أن الوصف اذا
كان مختصا بالنظر الى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك فتكفى كلمة انما فلا
فائدة في جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق انما يناسب الحكم الذى يحتمل عدم الاختصاص
فيصر المخاطب على انكاره اه عبد الحكيم وقوله الذى يحتمل الخ بخلاف ما لا يحتمل فانه
لا يناسبه التحقيق والتأكيدي الى على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة كجعل غير المصر مصر الشبه
أمانة اصرار وكالتعريض بغاونه وانه لغاونه من شأنه الانكار أو الافتقار الى التصريح بعد
أن يشار وبهذا تعلم أن السكاكى ناظر الى التخرج على مقتضى الظاهر بعد التخرج
على خلافه فان أصل طريق القصر بانما عند غفلة المخاطب عن الاختصاص مع تحققه عنده بحيث
يتنبه بأدنى تنبيه على خلافه لنكتة جعل الغافل كالجاهل المنكر أو الشاك وماسياتى عن الشيخ
من صحة زيادة التحقيق والتأكيدي كيدان بناء على مقتضى الظاهر فلا حجة حينئذ للتأكيدي لعدم اقتضاء
الحال له وان بناء على خلافه لنكتة فقيه أن العطف حينئذ بلا كامل الحسن لانا قص الحسن (قوله
رحمه الله نحو انما يستجيب الذين الخ) نزل النبي صلى الله عليه وسلم لشدة حرصه على إيمان
الكفار منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع اه عبد الحكيم يعنى لشدة حرصه صلى الله عليه
وسلم مع عباده صلى الله عليه وسلم بانهم لا يسمعون فاصل القصر هنا على خلاف مقتضى الظاهر

شرط مجامعته (أى
مجامعة النفى بلا العاطفة
(الثالث) أى انما (أن
لا يكون الوصف مختصا
بالموصوف) لحصل
الفائدة (نحو انما يستجيب
الذين يسمعون) فانه
يتمتع أن يقال لا الذين لا
يسمعون لان الاستجابة
لانكون الامن يسمع
بخلاف انما يقوم زيد
لا عمرو اذا القيام ليس
مما يختص بزيد وقال (عبد
القاهر لا يحسن) مجامعته
لثالث (فى) الوصف

(قوله تأييدا لما قبله مع
الاعتذار عن المصنف فى
ترك ذلك اه
(قوله أى فى مقوله لحصل
الفائدة)

فما المانع من صحة العطف يس (قوله كما تحسن) قيد في تحسن المنفى فيفيد كلامه أن في مجامعته الوصف المختص أصل الحسن (قوله ادل دليل الخ) فيه أنه تقدم منع ما زيد الا قائم لاقاعد فلم لا يجوز عند قصد التحقيق والتأكيد يس (قوله وأصل الثاني الخ) وجه الاختصار في هذا الاختلاف على الثاني والثالث كأنه لان الاول والرابع مستويا بالنسبة بالمعلوم والمجهول فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة أقسام فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين أطول (قوله أي الحكم) عبارة الأطول أن يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق بدل عليه قوله فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر أو غير قصر وفسره الشارح بالحكم (قوله الذي استعمل فيه الخ) أشار الى أن اللام بمعنى في وان ضمير استعمل لغير ما هي صلة جرت على غير ما هي له ولا يبرز لامن اللبس وأيضا عدم الابرار مع الفعل جائزا اتفاقا وانما الخلاف مع الوصف على ما نقل عن الراعي لكن رأيت في التصريح وهمع الهوامع حكاية الخلاف مع الفعل أيضا (قوله مما يجعله المخاطب وينكره) ان قلت جهل المخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت بدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار النام كما يظهر من تحقيق كلام الشيخ فنرى وكتب أيضا مانصه الجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس ظاهرا في قصر التعمين اذا المتردد لانكار عنده ثم رأيت في الأطول مانصه مما يجعله المخاطب وينكره فاستعمله في قصر التعمين على خلاف الأصل اذا لانكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاه اه وقوله ولو اكتفى الخ أنظره مع قول سم ظاهر كلام المصنف أنه لا بد من الجمع بين الجهل والانكار وأنه لا يكفي الثاني وعليه فلهذا اذا وجد الثاني فقط كان من التنزيل الآتي اه (قوله وفيه بحث)

(المختص كما تحسن في غيره وهذا أقرب) الى الصواب ادل دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد (وأصل الثاني) أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء (أن يكون ما استعمل له) أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء (مما يجعله المخاطب وينكره بخلاف الثالث) أي انما فان أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح نقلا عن دلائل الاعجاز وفيه بحث لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطا لم يصح القصر بل لا يفيد

لعلم المخاطب به (قوله فاما المانع من صحة العطف) قد علمت المانع مما سبق عن عبد الحكم (قوله فيه أنه تقدم الخ) قد سبق أن شرط العطف بل أن لا يكون منقيا قبلها بصريح النفي وانه اذا قصد الاستثناء في المانع من قصد التحقيق والتأكيد كبدان اقتضاه الحال (قوله والتعلق) أدخل به القصر في نحو المفعول (قوله بدل عليه قوله الخ) أي قول المصنف فيما سبق أول الكتاب عند وجه انحصار الفن الأول في ثمانية أبواب (قوله وفسره الشارح الخ) أي فسر الشارح قول المصنف ما استعمل بالحكم فأوجب القصور في كلام المصنف اذا لا يشمل التعلق والأظهر كلام الشارح المحقق لان الكلام الآن في القصر بين المبتدأ والخبر كما يدل عليه قول المصنف الآتي ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما يرفع بين الفعل والفاعل وغيرهما (قوله من تحقيق كلام الشيخ) أي تحقيق الشارح لكلام الشيخ بالجواب الآتي عن البحث (قوله ولو اكتفى بقوله ينكره لكفاه) أي لانه يلزم من الانكار الجهل بخلاف العكس وأيضا الجهل لا بد منه في جميع الطرق فهو معلوم والخاص بما نحن فيه انما هو الانكار أي التام فكان الأولى الاقتصار عليه وفهم المحشى أن معناه أنه يكفي في الاقتصار على الانكار اذا المدار عليه سواء وجد معه جهل أم لا لانقر اذا الانكار عن الجهل في الانكار على سبيل العناد وحينئذ فيها الفهم ما يأتي عن سم فذلك قال انظره مع قول سم الخ (قوله وعليه الخ) من كلام سم كما يعلم بالوقوف على عبارته (قوله اذا وجد الثاني فقط) أي على سبيل العناد اه سم (قوله كان من التنزيل الآتي) أي الذي هو خلاف الأصل وكلامنا الآن فيها هو الأصل فلا بد من الجمع بين

اعتراض على قوله بخلاف الثالث قال في الاطول لاشكال لانه يصح أن تكون انما غالباً فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالباً في المنكر وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول كما أنه ربما تستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم وما آل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كما أن ما آل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي والاستثناء تنزيل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين التزييلين ودقتهما (قوله سوى لازم الحكم) هو العلم بأن المتكلم يعرف الحكم (قوله ما شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره) ولكنه جاهل له ومنكر له بالفعل كما يدل عليه قوله حتى ان انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل المذكور (قوله كقولك الخ) تمثيل لاصل الثاني أعني النفي والاستثناء وكتب أيضاً قوله كقولك الخ قال في المطول دخولا على تمثيل المصنف ما نصه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخر ارجاء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فأشار الى أمثلة الاصلين وتركهما بقوله كقول الخ أي الى قول المصنف الآتي مؤكداً بما نرى

الجهل والانكار (قوله لانه يصح أن يكون انما غالباً فيما ينزل الخ) رده عبد الحكيم بان اعتبار التزييل في أكثر موارد انما بعيد جداً ولم يصرح به أحد من أئمة هذا الفن فالاجترار عليه قبيح اه والحق أنه الظاهر من كلام الشيخ فلا جترار ولا قبح (قوله وربما يستعمل في معلوم منزل الخ) أي وقد ذكره المصنف بقوله وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول (قوله كما أنه ربما تستعمل انما الخ) أي وقد ذكره المصنف أيضاً بعد بقوله وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره (قوله وما آل تنزيل المجهول الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا كان منزلاً منزلة المعلوم فلا يصح القصر لانه انما يكون في مجهول (قوله منزلة المجهول الادعائي) أي منزلة شيء آخر معلوم منزل منزلة المجهول الحقيقي فليس في المجهول الحقيقي التي استعملت فيه انما في هذه الصورة التزييل واحد هو تنزيل هذا المجهول الحقيقي منزلة شيء آخر معلوم منزل منزلة المجهول الحقيقي وذلك الشيء الآخر هو الأصل في استعمال انما ورده عبد الحكيم كلام الأطول بانه يلزم على كون ما آل التزييل في انما ذكر أن شيئاً واحداً معلوماً ادعاءً ومجهول ادعاءً وهذا تناقض في الادعاء ووجه ذلك أنه يحتاج الى التزييل منزلة المعلوم ثم الى التزييل منزلة المجهول وقد علمت أنه لا حاجة الى ذلك على أنه قد يقال لاتناقض اذ قد يوجد أماره على الشيء مع عدم العمل بمقتضى ذلك الشيء فيكون معلوماً للامارة ثم كجهول لعدم العمل (قوله كما أن ما آل تنزيل المعلوم الخ) لا حاجة لذلك بل هو غير صحيح اذ المنزل ليس هو المجهول الادعائي بل المنزل والمشيبه انما هو المعلوم بالفعل لان كونه مجهولاً ادعائياً انما حصل بعد التشبيه اللهم الا أن يقال هذا التشبيه لتصحيح الاقدام على القصر وبه صار بحيث يصح أن تستعمل فيه انما على سبيل الحقيقة فاذا قصد استعمال النفي والاستثناء فيه يحتاج لتشبيه ثان وهو تنزيله منزلة المجهول الحقيقي فتزيل المعلوم منزلة المجهول الحقيقي لاجل استعمال النفي والاستثناء غير تنزيله منزلة المجهول لتصحيح الاقدام على القصر وأجاب أيضاً شيخنا بان مراده بالتزييل هنا الوضع المترتب على التشبيه بخلافه فيما سبق ومحصله أنك لما شئت المعلوم بالمجهول صار المعلوم مجهولاً ادعائياً وقد وضعت هذا المجهول الادعائي مكان المجهول الحقيقي بعد التشبيه بان عبرت عنه بالنفي والاستثناء (قوله ولا يخفى اطاقة الخ) قال عبد الحكيم بعد نقله

الكلام سوى لازم الحكم
وجوابه أن مراده أن انما
تكون خبر من شأنه أن
لا يجهله المخاطب ولا
ينكره حتى ان انكاره
يزول بأدنى تنبيه لعدم
اصراره عليه وعلى هذا
يكون موافقاً في المفتاح
(كقولك لصاحبك

وقد رأيت شعباً من بعيد
ما هو الازيد اذا اعتقده
غيره (أى اذا اعتقد
صاحبك ذلك الشئ غير
زيد (مصرا) على هذا
الاعتقاد (وقد ينزل
المعلوم منزلة المجهول
لاعتبار مناسب فيستعمل
له) أى لذلك المعلوم
(الثانى) أى النفي
والاستثناء (افراد) أى
حال كونه قصر افراد
(نحو وما محمد الا رسول
أى مقصور على الرسالة
لايتعداها الى التبرى من
الهلاك) فالخطابون وهم
الصحابة رضى الله عنهم
كانوا عالمين بكونه مقصورا
على الرسالة غير جامع بين
الرسالة والتبرى من الهلاك
لكنهم لما كانوا يعدون
هلا كه امر اعظما (نزل
استعظامهم هلا كه منزلة
انكارهم اياه) أى الهلاك
فاستعمل له النفي
والاستثناء والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم
هذا الامر فى نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاءه
عليه الصلاة والسلام (أو
قلبا) عطف على قوله
افراد (نحوان أنتم الا
بشر مثلنا) فالخطابون
وهم الرسل عليهم الصلاة

(قوله وقد رأيت) الأنسب رأينا (قوله شعبا) بالتحريك وقد يسكن أى شخصا كذا فى الصحاح
أطول (قوله من بعيد) وشأن البعيد أن يجهل وينكر (قوله اذا اعتقده غيره) فهو قصر
قلب وكتب أيضا قوله اذا اعتقده غيره أى غير زيد بأن يكون زيدا وعمرا أو يكون عمرا فالمثل
يحتمل القسمين أطول (قوله وقد ينزل المعلوم) أى الحكم المعلوم منزلة الحكم المجهول وكتب
أيضا قوله وقد ينزل المعلوم مقابل لقوله وأصل الثانى الخ (قوله لا اعتبار مناسب) بتكوين
اعتبار أى لأمر معتبر مناسب للقيام (قوله فيستعمل له) أى فيه على ما صنع الشارح وبحتمل
رجوع الضمير للتنزيل فتكون اللام للتعليل (قوله أى حال كونه) أى كون الثانى وقوله
قصر افراد أى دال قصر افراد وكتب على قوله أى حال كونه مانصه أولا جل الافراد (قوله أى
مقصود على الرسالة) فهو من قصر الموصوف على الصفة وفى قوله لا يتعداها الخ اشارة الى أن
القصر اضافى (قوله من الهلاك) أى الموت (قوله نزل استعظامهم الخ) أى فلزم تنزيل علمهم منزلة
الجهل فلا يرد أن الملائكة تدعى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل
استعظامهم منزلة انكارهم أطول وكتب أيضا قوله نزل استعظامهم لاشك أن المعلوم هو عدم
التبرى من الهلاك فالمناسب لقوله وقد ينزل المعلوم الخ أن يقول فنزل المعلوم وهو عدم التبرى
منزلة المجهول لاستعظامهم هلا كه فكأنهم منكرون ليجرى الكلام على سنن واحد فتأمل (قوله
فاستعمل له) أى فيه أى فى ذلك الحكم المعلوم وهو اثبات الرسالة مع نفي التبرى عن الهلاك (قوله
والاعتبار المناسب الخ) قال فى الأطول ونحن نقول الاعتبار المناسب التنبية على مفاصد
الاستعظام حتى لحق بالجهل فى الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل والا قرب عنده أنه قصر
قلب أى وما محمد الا رسول لانه نزل استعظامهم هلا كه منزلة دعوى ألوهيته لان البقاء يخص الاله
وكل شئ هالك الا وجهه واعتقاد الألوهية ينافى اعتقاد الرسالة اه وهذا كله على أن معتد القصر
ليس الصفة أعنى قد خلت من قبله الرسل وفى الكشف كما قال السيد اشارة الى أنها معتدة فكانه
قيل وما محمد الا يخلو كما خلت الرسل قبله نزل استعظامهم هلا كه منزلة انكارهم اياه فخطبوا
على طريق قصر القلب (قوله ان أنتم الا بشر مثلنا) خاطبهم بهذا الخطاب ولم يقولوا ما أنتم
رسل الذى هو مرادهم لانه فى زعمهم أبلغ اذ كانوا أنكرتم ما هو من الضروريات وهو
ثبوت البشرية وأنتم لا تعدون الانصاف بها الى الانصاف بنقيضها الذى ثبتت معه الرسالة ولهذا

عبارة الأطول وفيه أن اعتبار التنزيل فى أكثر مواردنا بعيد غاية البعد مع أن هذا مما لم يصرح
به أحد من أئمة هذا الفن فالاجترأ عليه فبيح على أن لا نسلم أن مال تنزيل المجهول منزلة المعلوم
تنزيل المجهول الحقيقى منزلة المجهول الادعائى كيف ويلزم أن يكون شئ واحد معلوما ادعائيا
ومجهولا ادعائيا اه وقد تقدم لك رده (قوله مقابل لقوله وأصل الثانى) وأما مقابل قوله
بختلاف الثالث فهو ما ذكره المصنف بقوله وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره (قوله
أى فلزم تنزيل علمهم الخ) لكن هذا ليس مقصودا وإنما المقصود تنزيل المعلوم منزلة المجهول
وحينئذ فلا بد من ضم ضمنية أيضا بأن يقال ويلزم من تنزيل علمهم منزلة جهلهم تنزيل معلومهم منزلة
مجهولهم قاله بعض المشايخ (قوله وفى الكشف كما قال السيد) عبارته قوله فيستعمل له الثانى
افراد ان نحو وما محمد الا رسول قال صاحب الكشف والمعنى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله

الرسول فسيخلو كما خلوا وكما ان أتباعهم بقوا متمسكين بدينهم بعد خلوعهم فعليكم أن تتركوا دينه بعد خلوعه لان الغرض من بعثة الرسول تبليغ الرسالة والزام الحجة لا وجودهم بين أظهر قومهم قيل في تقريره اشعار بأن معتد القصر هو الوصف أعني قد خلت فانهم لم يجعلوا شجرا صلى الله عليه وسلم أسوة من قبله من الرسول في بقاء دينه ووجوب التمسك به بعد خلوعه فالقصر قلب وفيه طرف من الانكار وقد كمل بمارتب عليه من الجملة الشرطية أعني قوله تعالى أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم اهـ وكتب عبد الحكيم على قول الشارح أى مقصور على الرسالة الخ قال في شرح الكشف صرح صاحب المفتاح بأنه قصر افرادا خراجا لكلام لا على مقتضى الظاهر تنزيلا لاستعظامهم هلا كه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم حتى كانوا يعتقدوا فيه وصفين الرسالة والتبري عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للتبرئة عنه وفيه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف أعني قد خلت من قبله الرسول حتى كانوا لم يجعلوه وصفا بل ابتداء كلام لبيان أنه ليس متبريا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم فكأنهم اعتقدوا أنه رسول لا كسائر الرسل في أنه يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فرد عليهم بأنه ليس الا رسول كسائر الرسل يخلو كما خلوا ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم وهذا صريح كلام المصنف اهـ وفيه بحث أما أولا فلان قوله تعالى قد خلت من قبله الرسول ليس ناصفي كونه وصفا حتى يكون في توجيه المفتاح بعد من جهة عدم اعتبار الوصف لجواز كونه جملة مستأنفة معلة كما ذكره الشارح بل الاظهر في الجمل الاستقلال وأما ثانيا فلان الظاهر عدم اعتبار الوصف لما سيجي أن المقصور عليه يجب أن يلي حرف الاستثناء واذا اعتبر الوصف يكون المقصور عليه هو الوصف وأما ثالثا فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون بعيدا اذا كان الوصف للتقيد فانه حينئذ يكون محط الفائدة وهو القيد وأما اذا كان للتعليل فلا استبعاد ولذا لم يعتبر الوصف في القصر في قوله تعالى ان أنتم الا بشر مثلنا ومن هنا ظهر عدم صحة قوله اذ على اعتبار الوصف لا يكون الا قصر قلب فانه على اعتبار الوصف للتعليل يكون قصرا فراد وأما رابعا فلان انقلابهم كان للرعب لاستعظامهم هلا كه على ما في الكشف انهم لما اجتمعوا على الرسول عليه السلام سألهم عن سبب الانقلاب فقالوا رعبت قلوبنا يا رسول الله لما سمعنا الخبر السوء فلا يكون الانقلاب سببا لاعتقادهم أنه رسول لا كسائر الرسل في الخلو والتمسك بدينه كيف وأنه ارتداد ولم يرتد أحد من الصحابة في وقعة أحد على ما في الكشف وان أراد أنهم بسبب الانقلاب نزلوا منزلة من اعتقد ذلك كما يدل عليه لفظة كأن ففيه أن الانقلاب المذكور ليس من أمارات ذلك الاعتقاد وأن تنزيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم منزلة من له ذلك الاعتقاد اجترأ على الصحابة والحق أن عبارة الكشف لا تعرض فيها للقصر أصلا وانما هي مجرد بيان معنى الآية وان اتفق شراحه على أنها مشعرة بقصر القلب باعتبار الوصف بل قال الشارح انه صريح كلامه اهـ ما كتبه عبد الحكيم وقوله وهذا صريح كلام المصنف أى صاحب الكشف وقوله لما سيجي أن المقصور عليه الخ قال معاوية الحق أن الذي سيجي أى في المطول وجوب الولا بمعنى التأخر لانه مع الاتصال كما لا يخفى على أنه اذا اعتبر الوصف لم يكن المقصور عليه هو الوصف بل هو الموصوف باعتبار الوصف اهـ وقوله وأما رابعا فلان انقلابهم كان للرعب لاستعظامهم الخ معناه أن انقلابهم كان للرعب الناشئ عن

والسلام لم يكونوا
جاهلين بكونهم بشرا ولا
منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين

كان قصر قلب وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كما تزعمون وقصر القلب بالانزيل أيضا بأن يكون المراد ما أنتم الالبشر مثلنا لا بشر أعلى من بالرسالة ع ق وكتب أيضا مانصه قال السيد السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق بأن المنشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب وفي السابق حال المخاطب فقط ولا يخفى أنه وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب الا أنه في السابق علمه مطابق للواقع وهنا غير مطابق ونأتيك بببحث شريف نظنه موهبة رؤف لطيف وهو أن ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام من قبيل الكناية فيكون ان أنتم

استعظام الهلاك لانه اذا حصل الأمر العظيم الخطر حصل للانسان الرعب لا للاعتقاد المذكور واذا كان للرعب لذلك الاعتقاد فلا يصح أن يكون الانقلاب سببا وأما ردة على حصول ذلك الاعتقاد والمراد بالانقلاب الهزيمة لا الارتداد وفي الرد بذلك نظر وقوله كيف وانه ارتداد الخ أي كيف يتسبب عن الانقلاب الاعتقاد المذكور والحال أن ذلك الاعتقاد ارتداد مع أن الصعابة رضى الله عنهم لم يقع من أحد منهم ردة في هذه الواقعة التي هي وقعة أحد وقوله ففيه أن الانقلاب المذكور ليس من أمارات الخ قال معاوية الخ أن نفس الانقلاب من أمارات ذلك من حيث انه ما كان ينبغي الا لذلك لا للروع وأن هذا التنزيل ليس منا ليكون اجترأ بل هو من الله بلاغة اشعار بالحقيقة (قوله وقيل انه يمكن أن يكون قصر افراد الخ) في معاوية مانصه قوله أو يكون قلبا نحو ان أنتم الخ انما لم يجعل هذا افرادا مع اعتقاد المخاطبين الشركة وأنهم بشر ورسول لبرودته ولان المتبادر من سائر طرق القصر عند الاطلاق القلب لانه أكمل وأكبر لان النزاع فيه أكثر ولا يفهم غيره كالأفراد البقرينة كالتقييد بالوحدة في نحو أنا قلت وحدي بخلاف لاغيرى ولا اعتقاد القائلين التنافي مع أنهم لم يقولوا أنا بشر ورسول بل أنا رسل فجوابهم بأن أنتم الخ لا يكون ظاهره الا قصر قلب وهم وان جهلوه بزعم القائلين حقيقة لم يجعلوه باعتقاد عكسه بل باعتقاد الشركة فهو على التنزيل لا الأصل فافهم (قوله وقصر القلب) عبارة ع ق أو قصر قلب اه وهو معطوف على قوله قصر افراد والمعنى على كل صحيح قاله بعض مشايخنا (قوله بأن يكون المراد ما أنتم الخ) أي فحط القصر هو الوصف والمراد المثلية في جميع الصفات ويؤخذ مما يأتي عن عبد الحكيم رد ذلك بأن دعوى الكفار انما هو المائلة في البشرية ولو ازمها في جميع الصفات فالقصر على المثلية قصر على البشرية فالقصور هو البشرية رداد دعوى الرسالة وذكر الوصف لتعليل البشرية كأنه قيل ان أنتم الالبشر لانكم ناثلون في صفات البشرية التي لا يختلف فيها أحد فلا بد من اعتبار التنزيل (قوله حال المتكلم) أي الذي هو الكفار وحالهم اعتقادهم التنافي بين البشرية والرسالة (قوله والمخاطب هو الرسل) وحالهم الاصرار على الرسالة (قوله حال المخاطب) هو الصحابة وحالهم استعظامهم موته عليه الصلاة والسلام وقوله فقط أي لا حال المتكلم وهو الرب سبحانه وتعالى (قوله ولا يخفى أنه وهم الخ) هذا رد من العصام على السيد قال عبد الحكيم رداعلى العصام مانصه وفيه أن مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب منشأ القصر مطلقا سواء كان مبنيا على الحقيقة أو على التنزيل وأما منشأ التنزيل فقد يكون حال المخاطب فقط وقد يكون مع حال المتكلم اه أي فالخلق مع السيد (قوله ونأتيك بببحث شريف الخ) رده

(الرسالة) فزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التنافي بين الرسالة والبشرية فقبلوا هذا الحكم وقالوا ان أنتم الابشر مثلنا أي مقصرون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعوها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكأنهم ساءوا انتفاء الرسالة عنهم أشار الى جوابه بقوله (وقولهم) أي قول الرسل المخاطبين (ان نحن الابشر مثلكم من باب مجازات الخصم) وارخاء العنان اليه بتسليم بعض مقدماته (ليعثر الخصم) من العثار وهو الزلة وانما يفعل ذلك (حيث يراد تبكيته) أي اسكات الخصم والزامة (لالتسليم انتفاء الرسالة) فكأنهم قالوا ان ما ادعيت من كوننا بشرا فحق

الابشر بمعنى ان أنتم الا غير رسل لا تستلزام البشرية نفى الرسالة فقد ذكر البشرية وأربدا انتفاء الرسالة ففي الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التمثيل ان أنتم الابشر مثلنا تريدون أن تصدونا الآية دون ما أنتم الابشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء لما في الأول من الاشكال الذي أجاب عنه بقوله وقولهم الخ أطول ببعض تلخيص (قوله لا اعتقاد القائلين الخ) هذا هو الاعتبار المناسب (قوله على دعوى الرسالة) المناهضة للبشرية على زعم القائلين (قوله لما اعتقدوا الخ) فبني القصر هنا على حال المتكلم والمخاطب وفي المثال السابق على حال المخاطب فقط (قوله من التنافي الخ) بيان لما (قوله فقبلوا) أي القائلون (قوله المخاطبين) أي بان أنتم الابشر مثلنا (قوله من باب مجازاة الخصم) أي الجري معه وعدم مخالفته في السلوك (قوله بتسليم بعض مقدماته) هو كونهم بشر لا يقال لا معنى للمجازاة هنا لانها انما تكون فيما يخالف الواقع عند المجازي فيسامه على سبيل التنزل وهنا ليس كذلك اذ بشريتهم موافقة للواقع بخلاف أننا نقول المجازاة تكون بوجهين أحدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع على سبيل التنزل ثانيهما الاعتراف بمقدمة موافقة للواقع والتبكيته في هذا باعتبار الإشارة بتسليمها الى أنها لا تدخل لها في المطلوب كالبشرية هنا سم باختصار وكتب أيضا قوله بتسليم بعض مقدماته لانه اذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة الى اصغائه لما ياتي اليه بعد ذلك فيعثر مما ياتي اليه بعد ذلك وينفعهم وأما اذا عورض من أول وهلة فربما كان سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده (قوله من العثار) أي لامن العثور وهو الاطلاع (قوله اسكات الخصم والزامة) بأنه يترتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطاعيته في الظفر ما ينقطع به اما باظهار ان ما سلم له لا يستلزم مطلوبه كما هنا وأنه يستلزم ما يناقض

عبد الحكيم بأن القصر لا بد أن يشتمل على حكمين وليس ههنا الا حكم واحد اثبات الرسالة عند المخاطب ونفيها عند المتكلم فلا يكون في قوله ان أنتم الا غير رسل قصرا اذ لا يصح حقيقيا وليس ههنا وصف يكون القصر صحيحا بالنسبة اليه اه وقوله لا بد أن يشتمل على حكمين أي عند كل من المتكلم والمخاطب فيكون كل منهما عنده اثبات ونفى على عكس ما عند الآخر كما في قولك ما زيد الا قائم فان المخاطب عنده اثبات القعود ونفى القيام والمتكلم عنده عكس ذلك والقعود والقيام صفتان مستقلتان ليست احدهما نفس نقيض الاخرى بخلاف الرسالة وعدمها فانها ليسا صفتين مستقلتين بل احدهما نفس نقيض الاخرى لاشئ آخر مساو للنفق أو أخص منه واعتبار أن المخاطب هنا عنده اثبات الرسالة ونفى نقيضها والمتكلم عنده نفى الرسالة واثبات نقيضها لا يكفي في تعدد الحكم وقد يمنع فيتم ما لا أطول (قوله هذا هو الاعتبار المناسب) أي ان الاعتبار المناسب هو التنبية على التنافي بين البشرية والرسالة في اعتقاد المتكلم تخطئة لما عليه المخاطب (قوله رحمه الله مع اصرار المخاطبين الخ) فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكري البشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله ليعثر) متعلق بالمجازاة وحيث يراد ظرف ليعثر اه عبد الحكيم (قوله كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن الخ) أي من أن المعنى فانا أول المنزهين له عن الولد فالتسليم هنا يستلزم نفى الولد المناقض لمطلوب الخصم وهو وجود الولد اه بعض مشايخنا

المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين (قوله على وفق كلام الخصم) أى في الصورة فانه أقوى في المجازاة ولم يقصدوا بذلك تسليم الخصم الأثرى الى قولهم ولكن الله يمتحن على من يشاء من عباده سيد وحاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر بل أصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصيغة القصر لموافقة كلام الخصم والأحسن التوجيه بأن مرادهم القصر أعني اثبات البشرية ونفي الملكية لأن في الرسالة فرادهم مانحن الا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه

(قوله رحمه الله فليكون على وفق كلام الخصم) فانه أقوى في المجازاة ولم يقصدوا بذلك تسليم القصر بقرينة قوله تعالى ولكن الله يمتحن على من يشاء فاندفع ما قيل انه يلزم أن يكون النفي والاستثناء لغوا إذ ليس المراد الا مجرد اثبات البشرية وأما ما قيل الوجه أن يقال ان الكفار اعتقدوا أن الرسول يكون ملكا لا بشرا فنزلوا في دعواهم الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينسب البشرية فقالوا ان أنتم الابشر مثلنا فقول الرسل ان نحن الابشر مثلكم ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب المجازاة والزامهم بقوله ولكن الله يمتحن على من يشاء من عباده أو يقال ان القصر باعتبار الوصف أعني مثلنا فقول الكفار ان أنتم الابشر مثلنا معناه أنكم لا تتجاوزون البشرية الى امتياز تستحقون به النبوة فأجاب الرسل بتسليم القصر المذكور ومنعوا أن تكون النبوة بالاستحقاق والامتياز بل هي منة من الله تعالى بها ويؤيد هذا التوجيه قوله تعالى فأنا بسلطان مبين فانه يدل على أنهم لا ينكرون رسالة البشر فيرد على التوجيه الاول أن المقابلة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة يس من قوله تعالى فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما أنتم الابشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون الى قوله تعالى وما علمنا الا البلاغ المبين يدل على أن الرسل كانوا يدعون الرسالة والكفار ينفونها بآيات البشرية وعلى التوجيه الثاني أن دعوى الكفار المائلة انما هو في البشرية ولو ازمها لافي جميع الصفات فالقصر على المثلية قصر على البشرية فالمقصود رعيه البشرية رد الدعوى الرسالة وذكر الوصف لتعليل البشرية كأنه قيل ان أنتم الابشر لأنكم نأثرون في صفات البشرية وأما قولهم فأنا بسلطان مبين فعلى تقدير التسليم أى ان سلمنا أنكم رسل فأنا بسلطان مخرج منكم فان ما أنتم به ليس بمبين لدعواكم اه عبد الحكيم وقوله فاندفع ما قيل الخ محصل الدفع أنه لا لغوم فائدة الموافقة والاقوية غاية أن لفظ القصر حينئذ مجاز في مجرد الاثبات وقوله والكفار ينفونها بآيات البشرية أى لأنهم ينفون الملكية بآيات البشرية بمنزلة من يدعيها فانه خلاف الظاهر (قوله والاحسن التوجيه الخ) أى ليكون القصر باقيا على معناه ولا يحتاج لتكف التجريد وقد علمت ما في هذا التوجيه من كلام عبد الحكيم (قوله لا ملائكة كما تقولون) فان الكفار لما ادعوا أن الرسول لا يكون الا ملكا لا بشرا نزلوا الرسل في دعواهم الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينسب البشرية فقالوا ان أنتم الابشر مثلنا بمعنى ما أنتم الامقصورون على البشرية وليس لكم وصف الملكية فأجابهم الرسل بقولهم ان نحن الابشر مثلكم أى مانحن الا مقصورون على البشرية وليس لنا وصف الملكية كما عظم أن هذا الوصف لنابذعوا اننا الرسالة اه سم بالمعنى (قوله ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه) فيكون مراده

فليكون على وفق كلام
الخصم (وكقولك)

(قوله وأما ما قيل الخ) قاله
عصام الدين بناء على
ما زعم من أن النفي
والاستثناء لغوا

عطف على قوله كقولك لصاحبك وهذا مثال لاصل انما أى الاصل فى انما أن تستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك (انما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وأنت تريد أن ترفقه عليه) أى أن تجعل من يعلم ذلك رقيقاً مشفقاً على أخيه والاولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر (وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث) أى انما (نحو) قوله تعالى حكاية عن اليهود (انما نحن مصلحون) ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهر له المخاطب ولا ينكره (ولذلك جاء ألا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكداً بما ترى) من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطرو به عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبها بما يدل على

اذ لا يلزم من الكون على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر لكن رد على هذا أن المخاطبين أعنى الكفار لا ينكرون بشرية الرسل حتى يرد عليهم بهذا الحصر أعنى ان نحن الابرار مثلكم الا أن يجاب بأن القصر قد يكون لنكتة غير الافراد والقلب والتعيين ملخصاً من سم (قوله عطف على قوله الخ) ولم يعطف على قوله نحو وما محمداً فيخلص من الاعتراض الآتى لانه ليس من أمثلة التنزيل منزلة المجهول المستعمل فيه النفي والاستثناء حتى يعطف على مثاله السابق ولان ذلك لا يلائم قول المصنف بعد وقد ينزل الخ فاندفع ما لسم (قوله وهذا الخ) هذا جرى مع المتن وسيأتى القدح فيه بقول الشارح والاولى الخ (قوله والاولى بناء على ما ذكرنا) أى عقب قول المصنف بخلاف الثالث من أن انما لا تستعمل الا فى مجهول بالفعل لكنه شأنه أن لا يجهر وانما قال الاول ولم يقل والمتعين أو والصواب لا مكان تأويل قول المتن يعلم ذلك ويقربه أى شأنه أن يعلمه ويقربه وهو جاهل بالفعل فيكون من الاخراج على مقتضى الظاهر (قوله لاعلى مقتضى الظاهر) أى لانه يعلم أنه أخوه لكن لما لم يشفق عليه نزل منزلة الجاهل نحو طب بالقصر (قوله المجهول) أى عند المخاطب (قوله منزلة المعلوم) أى ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصير على انكاره لا المعلوم بالفعل لان المعلوم بالفعل ليس محلاً للقصر سم (قوله من شأنه أن لا يجهر له المخاطب ولا ينكره) وان كان هو جاهلاً له ومنكره له بالفعل (قوله بما ترى) أى بما تعلمه محققاً أو بما تبصره لظهور كماله أطول (قوله من ايراد الجملة الاسمية) أى من الجملة الاسمية الموردة لان المؤكد الجملة الاسمية لا يرادها سم فبى من اضافة الصفة (قوله الدال على الحصر) أى حصر المسند فى المسند اليه فالمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر من أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه وتأكيده الرد على الكفار حاصل به أيضاً وان كان قصر المسند اليه على المسند ندهنا أبلغ فى ذلك (قوله ثم تعقيبها الخ) عبارة الاطول وهناتاً كيد آخر لم يشر اليه المصنف وهو توخيهم وتقريرهم بقوله ولكن لا يشعرون

موافقة كلام الخصم لفظاً ومعنى وان اختلف الغرض (قوله لنكتة غير الافراد الخ) وهى موافقة الخصم (قوله رحمه الله والاولى بناء على ما ذكرنا) أى من أن انما يجى الخبر من شأنه أن لا يجهر له المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزل بأدنى تنبيه لانه لا يضر عليه أن يكون المثال من تنزيل العالم بالاخوة منزلة الجاهل بها وانما قال والاولى لانه يجوز أن يكون على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لأن المقصود ترفيق المخاطب لا افادة الحكم فكونه معلوماً له لا يضر والقصر للبالغة فى الترفيق لأنه يفيد تأكيده على كيد اه عبد الحكيم أى فالمقصود الكناية أى انما هو أخوك كما تعلم فترقق عليه فلا تنزل حينئذ ونظيره الصلاة واجبة أى كما تعلم فضلها فهذا ليس بلازم فيه التنزيل وقوله لانه يجوز أى فى المثال فى حد ذاته لافى كلام المصنف (قوله رحمه الله أن يكون هذا المثال من الاخراج الخ) أى فيكون مما خرج فيه انما عن الاصل وليس مثالا للاصل فى انما خلافاً للمصنف (قوله لا مكان تأويل قول المتن الخ) يبعده قول المصنف تريد أن ترفقه عليه لانه حيث كان جاهلاً بالحكم كان المقصود افادته بالحكم ويتبعه هذا الترفيق وليس المقصود مجرد الترفيق كما هو ظاهر كلام المصنف وهذا كله بناء على ما سلكه الشارح فيما سبق أما على ما سلكه فى الاطول فلا شك فكل كلام المصنف هنا بما يقويه (قوله رحمه الله ولذلك جاء الخ) أى

وجعله داخلا في قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق وبأياه بيان الايضاح (قوله والتوبيخ) تفسير (قوله ومزية انما) أي شرفها وفضلها (قوله على العطف) وأما النفي والاستثناء والتقديم ففيهما ما تعقل الحكمين أيضا معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما - ما ولذلك لم يتعرض لهما مع أن لها على التقديم مزية من حيث احتمال كون المقدم معمولا لشيء آخر وعلى النفي والاستثناء من حيث توقف الاستثناء في الافادة على المستثنى منه والفرق بين الاستثناء والعطف أن صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة ذلك الارتباط ع ق والحاصل أن الاستثناء هو الاخراج فلا بد من ملاحظة المخرج منه فيعقل الحكمين معا لكن تعاقبهما معا في انما أقوى منه في النفي والاستثناء لعدم التوقف على شيء فلذا خصت في المتن بالذكور والأحسن أن يقال غير انما لا يعقل فيه الحكمين اجمالا أولا ملوى وكتب على قوله ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا مانصه يؤخذ منه أنه كان الأحسن أن يقول ومزية غير العطف عليه الا أن يقال انما أكمل في هذه المزية منهما كما بينه ع ق بقوله مع أن لها الخ (قوله يعقل منها الحكمين) أي بحسب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر سم (قوله معا) أي وتعقل الحكمين معا أرجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من أول الأمر كما

التقديم والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعر (ومزية انما على العطف أنه يعقل منها) أي من انما (الحكمين) أعني الاثبات للذكور والنفي عما عدا (معا) بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد أو بالعكس نحو ما زيد قائما بل قاعد

لادعاء ظهوره المتضمن لانكار ما عداه انكارا تاما جاء الخ (قوله بعيد عن السوق) وجه البعد أن سوق كلام المصنف انما هو في التأكيدي الذي تضمنه قوله تعالى الا انهم هم المفسدون لأنه لم يذكر معهما شيء مما بعدها قاله بعض مشايخنا (قوله رحمه الله ومزية انما الخ) لوقيل ان هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد (قوله ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا) أما في التقديم فظاهر وأما في النفي والاستثناء فلا ن حكم النفي موقوف على الاستثناء اذ لا يتم بدونه وان كان في اللفظ النفي مقدما على الاستثناء اه عبد الحكيم قال معاوية وهو في المفرد ظاهر وكذا في غيره اذا أريد به القصر لانفس النفي ثم اصلاحه بالاستثناء اه فتدبر (قوله ولذلك لم يتعرض لهما) أي بتفضيل انما عليهما وما لم يبق أنه كان ينبغي التعرض لهما بتفضيلهما على العطف قال مع انها أي انما لها على التقديم الخ أي فاتحط مرتبتهما فلم يتعرض لهما بتفضيلهما على العطف وسياق ذلك آخر القولة (قوله والفرق الخ) غرضه تنقيح كلام المصنف فإنه لم يتعرض لمزية الاستثناء على العطف وبقى أن المصنف كالمحشي لم يبين مرتبة الاستثناء مع التقديم ولا مرتبة التقديم مع العطف وبيانه أنه لا مزية للعطف على التقديم كالعكس لأن في كل ضعف او ان للاستثناء مزية على التقديم كما هو ظاهر والحاصل أن الصور هنا سامة قاله بعض المشايخ وقوله ولا مرتبة التقديم مع العطف فيه أنه مذكور في قوله قبل وأما النفي والاستثناء والتقديم الخ ومن هذا تعلم أن تنقيح كلام المصنف حصل من قبل وأما هذا فالعرض منه دفع الشبهة بين الاستثناء والعطف فإنه يتبادر أنهما سواء في عدم افادة الحكمين معا (قوله أن صورة العطف تحتمل الاستقلال) أي بأن تجعل بل حرف ابتداء وقاعد بعدها خبر لمبتدأ محذوف ولا مافية غير عاطفة وما بعدها كذلك اه شيخنا وغيره (قوله والاحسن الخ) أي فقول المصنف أنه يعقل منها الحكمين معا أي أولا فلا يرد التقديم والاستثناء حتى يتكافأ لهما بما ومن هنا تعلم أنه كان المناسب كتابة قوله والاحسن الخ على قول ع ق مع أن لها الخ فتدبر (قوله أولا) أي في صدر الكلام

(وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى يفهم منه معنى آخر ع (قوله انما يتذكر أولوا الألباب) فاما تجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أى تعقل الحق فى أولى الألباب أى أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أى غناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على ماضى) أى من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤ كذا جاعا فلا تقول ماضربت الا ضربا وأما قوله تعالى ان نظن الاظنا فمعناه الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الافاضل وما جاءنى أحد الا أخوك وما ضربت زيدا الرأس وما سلب زيدا الا ثوبه اه وما صرح به من جواز التعريض فى الصفات أحد القولين للنهضة عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الأخفش والفارسي كذا فى يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أى مع أن القصر ما قصر صفة على موصوف أو بالعكس (قوله مثلا) أى أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعنى قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى

فى المعطوف مطول (قوله وأحسن مواقعها) أى مواضعها (قوله التعريض) أى الكلام الذى يراد به التعريض وهو كما يأتى أن يستعمل الكلام فى معنى ليلوح بغيره أى يفهم منه معنى آخر ع (قوله انما يتذكر أولوا الألباب) فاما تجزم بأنه ليس المراد ظاهره فقط وهو حصر التذكر أى تعقل الحق فى أولى الألباب أى أرباب العقول فانه معلوم بل هو تعريض الخ أى غناط الفائدة هو المتوسل اليه (قوله على ماضى) أى من كونه حقيقيا أو اضافيا قصر صفة على موصوف أو عكسه (قوله بين الفعل والفاعل) فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس وقوله كالفاعل والمفعول فيقصر الفاعل على المفعول وبالعكس وهكذا (قوله وغيرهما) من سائر المتعلقات سوى المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل مثلا لانه لم يسمع وكذا لا يقع القصر بين الفعل ومصدره المؤ كذا جاعا فلا تقول ماضربت الا ضربا وأما قوله تعالى ان نظن الاظنا فمعناه الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وذكر فى المطول أنه يقع القصر بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءنى رجل الافاضل وما جاءنى أحد الا أخوك وما ضربت زيدا الرأس وما سلب زيدا الا ثوبه اه وما صرح به من جواز التعريض فى الصفات أحد القولين للنهضة عليه الزمخشري وأبو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الأخفش والفارسي كذا فى يس (قوله وغير ذلك من المتعلقات) كالحال والتمييز (قوله ومعنى قصر الخ) جواب سؤال وهو أن يقال ان الفاعل ذات وكذا المفعول به فكيف يقصر أحدهما على الآخر نوبى أى مع أن القصر ما قصر صفة على موصوف أو بالعكس (قوله مثلا) أى أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها (قوله قصر الفعل) هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعنى قصر الفاعل على المفعول (قوله وعلى هذا) أى على معنى قصر الفاعل على المفعول المذكور قياس البواقى

(قوله رحمه الله تعريض بأن الكفار الخ) فيه تعريض بدم الكفار بأنهم كالبهائم يتبعه تعريض للنبي صلى الله عليه وسلم بأنه لـ كمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من كالبهائم اه عبد الحكيم وذا يتبعه تسليته صلى الله عليه وسلم عن عدم تذكرهم وراحته من تعب الخرص والتوقع فى اليأس راحة لا توبيخه صلى الله عليه وسلم عليهما (قوله فيقصر الفعل على الفاعل وبالعكس) لا يأتى تصوير العكس الا على المذهب الكوفي المجوز لتقديم الفاعل على الفعل قلله شيخنا وغيره لكن تقدم عن ابن مالك أن نحو انما قلت من قصر الفاعل على الفعل (قوله لأنه لم يسمع) واهل وجه ذلك أن ما بعد الا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيًا وإثباتًا فالأموذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستحسن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيدا لا وعمر وكما تقع الصفة كما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويقعد وأما وقوع واو الحال بعدها فى نحو ما جاءنى زيدا لا وعمر راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر كذا فى الرضى وهذا يظهر الفرق بينه وبين ما سرت الامع النيل كما لا يخفى أفاده عبد الحكيم (قوله كالحال) فتقول فى قصرها على صاحبها ما جاء راكبًا الا زيدا فهو من قصر الصفة على الموصوف لان معناه الظاهر أن صفة المجىء على هيئة الركوب لم تثبت الا لزيد وفى قصر صاحبها عليها ما جاء زيدا الا راكبًا فهو من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه المتبادر أن زيدا فى زمان المجىء لم يكن الا على صفة الركوب قاله السيد قدس سره (قوله والتمييز)

أى قياس معنى البواقى ومنها القصر بين الفاعل والحال فعناه قصر الفاعل فى وقت الفعل على الحال نحو ما جاء زيد الارا كبا فعناه المتبادر ان زيدا فى زمان المجيء مقصور على صفة الركوب فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فقول الشارح فيرجع الخ تفريع على مجموع قوله ومعنى قصر الفاعل الخ وقوله وعلى هذا الخ فقوله الى قصر الصفة ناظر الى نحو قصر الفاعل على المفعول وقوله أو قصر الموصوف ناظر الى نحو قصر ما جاء زيد الارا كبا الداخلى فى قوله وعلى هذا قياس البواقى غاية ما فيه أنه اقتصر فى البيان على الظاهر المتبادر فلا ينافى أن فى قصر الفاعل على المفعول مثلا وجهها آخر يقتضى أنه من قصر الموصوف على الصفة كما بين فيما سياتى ملخصا من سم مع زيادة (قوله أو قصر الموصوف الخ) فيه أن المفعول أعم من المفعول عليه الآن يقال قوله قصر الفعل الخ أى أو قصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويكون قوله أو قصر الخ راجعا له وبيان ذلك أن فى معنى قصر الفاعل على المفعول وجهين أحدهما ما ذكره الشارح والآخر قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول فقول الشارح فيرجع فى التحقيق الى قصر الصفة تفريع على ما ذكره فعنى ما ضرب زيد الاعمر ما مضى بزيد الاعمر وقوله أو قصر الموصوف على الصفة يرجع الى الآخر فعنى ما ضرب زيد الاعمر ما مضى بزيد الاعمر ولكن الأظهر الأول لانه يلزم على الثانى كما فى سم عن عس الفصل بين الصفة المقصور عليها وقيدها وتقدم المقصور عليه على الاوان تأخر قيده عنها ولتصحج التفريع وجه آخر قدمناه وقوله وعلى هذا قياس البواقى أى فعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فعنى ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب عمرو والزيد ما ضرب عمرو الا مضى بزيد فيرجع قصر الموصوف على الصفة لكن الأظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) فاذا قلت

أو قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك (وقل) أى جاز على قلة (تقديمها) أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونها

نحو ما طاب زيد الانفسا والقصر فى هذا المثال يحتمل أن يكون من قصر الموصوف وهو زيد على الصفة وهو طيب النفس ويحتمل أن يكون من قصر الصفة وهى طيب زيد على الموصوف وهو النفس قاله بعض المشايخ لكن بخط المجرد أنه من قصر الصفة (قوله ومنها القصر بين الفاعل والحال) فيه أن هذا القصر ليس مما يرد عليه السؤال الذى ذكره المحشى عن النوبى حتى يحتاج الى ادراجه فى البواقى ويكون مجابا عنه بالجواب الذى ذكره الشارح لاعتراؤه بعد بأنه من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر فلا يتوهم فيه قصر ذات على ذات قاله بعض مشايخنا (قوله على المتبادر) لعله لبيان الواقع فلا مفهوم له وقال بعض المشايخ قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة على المتبادر ومن غير المتبادر أنه من قصر الصفة على الموصوف فى نحو المميز مع تميزه فى نحو ما طاب زيد الانفسا الداخلى فى نحو ما جاء زيد الارا كبا وليس من غير المتبادر قصر الصفة على الموصوف بين الحال وصاحبها فى نحو ما جاء زيد الارا كبا لانه غير صحيح لا غير متبادر المقتضى لصحته اه وفيه نظر (قوله ما زيد الاضارب عمرو) أى ويكون محط القصر هو القيد فالمعنى زيد ضارب عمرو والا غيره لا المقيد مع قيده أى والا لكان مما يصح أن ينبى فى هذا المثال قتل عمرو وأوشته مثلا وهو غير مراد وحينئذ فيؤول هذا الى قصر الصفة على الموصوف ويكون مراده أنه على الثانى قصر موصوف على صفة ظاهرا ويحتمل أن مراده أن التركيب محتمل لمعنيين مختلفين (قوله قدمناه)

(بحالهما) وهو أن يلي المقصور عليه الاداة (نحو ماضرب الاعمر) (٩١) زيد) في قصر الفاعل على المفعول (و) ماضرب

(الازيد عمرا) في قصر

المفعول على الفاعل وانما

قال بحالهما احترازا عن

تقديمهما مع از التهما عن

حالهما بأن تؤخر الاداة عن

المقصود عليه كقولك

فيما ضرب زيد الاعمر اما

ضرب عمرا الازيد فانه

لا يجوز ذلك لما فيه من

اختلال المعنى وانعكاس

المقصود وانما قل تقديمهما

بحالهما (لاستلزامه قصر

الصفة قبل تمامها) لان

الصفة المقصورة على

الفاعل مثلا هي الفعل

الواقع على المفعول لا مطلق

الفعل فلا يتم المقصور

قبل ذكر المفعول فلا

يحسن قصره وعلى هذا

فقس وانما جاز على قلة

نظرا الى أنها في حكم التام

باعتبار ذكر المتعلق في

الآخر (ووجه الجميع)

أي السبب في افادة النفي

والاستثناء القصر فيما بين

المبتدأ والخبر والفاعل

والمفعول وغير ذلك (أن

النفي في الاستثناء المفرغ)

الذي حذف فيه المستثنى

منه وأعرب ما بهدالا

بحسب العوامل (يتوجه

الى مقدر وهو مستثنى

منه) لان الالاخراج

والاخراج يقتضي مخرجا

منه (عام) ليتناول المستثنى

في قصر الفاعل ماضرب زيد الاعمر ان أريد ما مضرب زيد الاعمر ودون كل ما هو غير عمر وكان حقيقيا وان أريد دون خالد كان اضافيا ثم ان أريد الرد على من زعم أن مضرب زيد عمر وخالد مثلا كان افرادا أو على من زعم أن مضرب به خالد دون عمر وكان قلبا أو على من شك في مضرب به منهما كان تعيينا وقس سائر المتعلقات على هذا من ع (قوله بحالهما) الباء للابسة (قوله لاستلزامه الخ) هذا التعليل قاصر لانه لا يجري في قصر الموصوف كما اذا جعل قولك ماضرب الاعمر ازيد من قصر الموصوف لتأوله بمعنى ما زيد الاضارب عمر وفهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها وانما فيه حال التقديم تأخير الموصوف عن جميعها وكذا في قولك ماضرب الازيد عمرا فانه اذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى ما عمر والامضرب وبزيد لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها انما يلزم عليه حال التقديم تأخيرها عن جميعها فافهم ملخصا من ع ق (قوله قبل تمامها) أي في المثالين المذكورين والأقرب أن يحمل على حذف المضاف أي لا بهام استلزامه والافلا استلزام في نفس الأمر لان الكلام انما يتم بآخره نوبى وكذا الفزى (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) أي في قصر المفعول على الفاعل وقوله مثلا أي أو على المفعول في قصر الفاعل على المفعول وهكذا وقوله هي الفعل الخ هو بالنظر لما قبل مثلا أعنى الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل وقوله وعلى هذا أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (قوله وعلى هذا فقس) فنقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ الخ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم اما راجع الى النفي والاستثناء أو الى العطف فزيد اضربت في معنى ماضربت الازيدا أو زيد اضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ فاذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضا أطول (قوله يتوجه الى مقدر) قال في الأطول القول بتقدير المستثنى منه ينافي ماسيجي في بحث الایجاز والاطناب من أن قوله تعالى ولا يحق المكر السيء الا بأهله من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحو دعاه الى امر لفظي هو بمنزلة عن نظر صاحب المعاني الآن يراد بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل (قوله عام) وفي مثل ما اشتريت الانصاف الجارية بقدر المستثنى منه جزأ منها وهو مفهوم كلى عام فبطل ما قيل أرا دبالعام ما يتناول الكل ليشمل نحوه هذا المثال اذ

أي في القولة السابقة (قوله وانما) أي لفظ انما (قوله والتقديم اما راجع الخ) في عبد الحكيم بدل هذا التقديم لا يدرك افادته القصر الا صاحب الذوق (قوله فاذا بين مكانه) أي مكانه أي حاله وقيل المعنى اذا بين مكان غير المفرغ ومكانه هو المفرغ وانما كان مكانه لرده اليه فكأنه كائن فيه اه والذي في الأطول فكأنه فعل ما في المحشى تصحيف (قوله ينافي ماسيجي الخ) بيان ذلك أن تقدير المستثنى منه يفيد أن في الكلام الذي هو فيه إيجازا واختصارا فينا في ماسيجي في كلام المصنف من أن نحو قوله تعالى ولا يحق المكر السيء الا بأهله من المساواة لا من الایجاز مع أن فيه تقدير المستثنى منه (قوله وما وجهه الشارح به) عطف على ماسيجي أي ما وجه

المقدر فيه الجارية وكتب أيضا قوله عام أي ولو عموما نسبيا إذا شرط انما هو عموما لبعض غير المستثنى فدخل القصر الاضافي والحاصل أن المراد بعمومه في الحقيقي تناوله جميع الافراد وفي الاضافي تناوله المستثنى والبعض الذي أريد الاختصاص بالنسبة اليه وحينئذ فلا استدلال على عمومه يتناول المستثنى وغيره ليمتحقق الاخراج فيه بحث لان التناول ليمتحقق الاخراج يكفي فيه شعور المستثنى وشئ آخر وان لم يكن جميع ما خص المستثنى باعتباره بقي أنه في نحو ما زيد الا يقوم يحتمل أن يقدر ذلك العام بفعل الا يقوم بس ملخصا (قوله مناسب للمستثنى في جنسه) ظاهره يقتضى أن الجنس غير المقدر مع أنه المقدر فظاهر العبارة غير مراد والمراد أن يكون المستثنى داخلا في الجنس الذي هو المستثنى منه المقدر. وعبرة الأطول لا يخفى أن في قوله في جنسه مسامحة لأن المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لا مشارك في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد مناسبه في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعم الأشياء لحصل القصر وأيضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني أحد الا زيدا ليس مناسبة في صفته مع افادته القصر اهـ وكتب على قوله فالمراد اذ لم يأت فيه أقول كون المستثنى منه جنسا للمستثنى لا ينافي اشتراكهما في جنس أعلى من المستثنى منه فانتفاء المسامحة في كلامه ممكن وكتب أيضا قوله مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدر فيما جاء الا زيدا أحد لا حيوان أو شئ حتى لا ينافي القصر محيى وجمار وفيما أعطيته الاجبة لبا ساحتى لا ينافيه اعطاء درهم فالمراد بالجنس ما يعبد في العرف جنسا ويقال للشئ المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه ألا ترى أنه لا يقال للجوارح انه من

وغيره فيتحقق الاخراج
(مناسب للمستثنى في جنسه)
بأن يقدر في نحو ما ضرب
الا زيدا ما ضرب أحد وفي
نحو ما كسوته الاجبة
ما كسوته لباسا وفي نحو
ما جاء الاراكبا ما جاء كائنا

الشارح به كون هذه الآية من باب المساواة هناك حيث قال بعد قول المصنف نحو ولا يحق المكر السيء الا بأهله قيل في الآية حذف المستثنى منه فتكون ايجاز المساواة وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي لا يقتدر اليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية ونحوها ناقص عن أصل المراد اهـ باختصار وتقديم بيان الأمر اللفظي (قوله اذ الشرط انما هو عموما الخ) المناسب أن يقول اذ الشرط انما هو عموما ولو لبعض غير المستثنى منه بحسب ما قصد الاختصاص بالنسبة اليه (قوله يكفي فيه شعور الخ) أي مع أنه لا بد من الشعور لما قصد الاختصاص بالنسبة اليه اما الجميع في الحقيقي أو البعض في غيره واحدا أو أكثر (قوله بقي أنه في نحو الخ) في ع ق ثم ما ذكر من التقدير في المفردات واضح وأما في الجملة كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيحتمل أن يقول المستثنى بالمفرد أي ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك أو يقدر ما جاء وهو يفعل شيئا من الأشياء الا وهو يضحك (قوله وان القصر لا يتوقف الخ) أي فلا دخل لخصوص تقدير المناسب في القصر والذي يذكر في بيان وجه القصر ما يكون له دخل فهذا اعتراض ثان على المصنف (قوله بل لو قدر الخ) سيما في آخر القولة عن الأطول ما يدفع هذا وما ذكره بعد بقوله أقول كون المستثنى منه الخ (قوله وأيضا المستثنى الخ) اعتراض ثالث على المصنف وهو أن المناسبة في الصفة لا تدخل لها في افادة القصر بدليل أنه لو ذكر المستثنى منه فقلت ما جاءني أحد الا زيدا كان مفيدا للقصر مع الاختلاف في الصفة اذ زيد منصوب على الاستثناء وأحد مرفوع فاعل (قوله من افادته القصر) صوابه كما في عبارة الأطول مع افادته القصر

جنس زيد مع انه حيوان كزيد و يقرب منه ما يفهم من قولهم الجنس الى الجنس بميل ثن فسر
بما صدق على المستثنى فقد بعد أطول (قوله من الاحوال) أى من أحوال المجيء (قوله وعلى
هذا القياس) نحو ما صليت الا في المسجد (قوله فاذا أوجب منه شئ بالـ) شئ أو أوجب لشئ
منه بالـ كما في ما جاء في الازيد فانه لم يوجب من العام شئ بل أوجب لشئ منه أطول (قوله القيد
الأخير) أى من قيدى الفعل لما سبق من أن كلامنا من الفاعل والمفعول قيد للفعل (قوله ولا يجوز
تقديمه) ههنا نظر وهو أن تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مقيدا للقصر كما في
قولنا انما زيد اضربت فانه لقصر الضرب على زيد ويمكن الجواب بأن الكلام فيما اذا كان
القصر مستفاد من انما وهذا ليس كذلك أى بل هو مستفاد من التقديم وتقدم أن هذا عند الشارح
وان مختار السيد أنه مستفاد من انما لا من التقديم سم ويس زاد يس وفي العروس يرد على
قولهم المحصور فيه هو الأخير أمور منها أن قولك انما قت معناه لم يقع الا القيام فهو حصر للفعل
وليس الأخير فان الأخير هو الفاعل وهو الضمير ولو قصد حصره لفصل الضمير كما سبق ومنها قوله
صلى الله عليه وسلم انما يأكل كل آل محمد من هذا المال فان المراد ليس لهم فيه الا الأكل لأنهم لا يأكلون
الا من هذا المال كما يقتضيه قواعدهم ومنها قوله تعالى انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة
والبغضاء في الخمر والميسر فان المراد ما يريد الا أن يوقع العداوة في الخمر والميسر ومقتضى
ما ذكره أن يكون المراد ما يريد أن يوقع العداوة الا فيهما ومنها قوله تعالى أو تقولوا انما أشرك
آبائنا من قبل فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم ما أشرك آباؤنا الا من
قبل أى لم يشركوا من بعدنا بل من قبلنا ومنها قوله تعالى يا قوم انما افتتنتم به مقتضى ما قالوه أن المعنى
ما افتتنتم الا به وليس المراد فانه لا يصح فيه قصر القلب ولا قصر الافراد لانهم لم يكونوا يدعون أنهم
فتنوا به وبغيره ولا أنهم فتنوا بغيره فقط فتعين أن يكون المعنى لم يقع الا أنكم فتنتم به ومنها قوله

(قوله فاذا أوجب شئ منه بالـ) حاصله أن في كلام المصنف حذف لفظ لشئ في كل من قصر
الموصوف على الصفة وبالعكس والمعنى بالنسبة لقصر الموصوف فاذا أوجب منه شئ بالـ لشئ نحو
ما زيد الا قائم فقد أوجب من المقدر شيئا بالـ هو القيام لشئ آخر هو زيد والمعنى بالنسبة لقصر الصفة
فاذا أوجب لشئ منه شئ بالـ نحو ما جاء في الازيد فقد أوجب لشئ من المقدر بالـ هو زيد شيئا هو
المجيء قاله بعض المشايخ والظاهر أن مراد الأطول أن عبارة المصنف قاصرة على صورة وأنه يزداد
صورة أخرى (قوله رحمه الله وفي انما يؤخر المقصور عليه) أى يكون المقصور عليه في انما هو
الجزء الأخير والمراد بالجزء الأخير ما يكون فيه جزءا بالذات عمدة أو فضلا لا ما ذكره في آخره فقط
فان الموصول المشتغل على قيود متعددة جزء واحد وكذا الموصوف مع صفة فالمقصود عليه في
قولك انما جاءني من أكرمت يوم الجمعة امام الأمير هو الفاعل أعنى الموصول مع الصلة وفي قولك انما
جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفة وانما يؤخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور مقدم
طبعاً فقدم وضعاً كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله وان مختار السيد أنه مستفاد من انما الخ)
فيه نظر لان القصر مستفاد من التقديم في انما يدا ضربت باتفاق كل من السعد والسيد والخلاف
بينهما انما هو في نحو انما عمى أنا وقد تقدم بيان ذلك فتدبر (قوله يرد على قولهم الخ) أجاب عن
بأن كلامهم مبني على الغالب (قوله فهو حصر للفعل) اللام بمعنى في وهذا بناء على ما تقدم عن

على حال من الأحوال وفي
نحو ما سرت الا يوم الجمعة
ما سرت وقتا من الاوقات
وعلى هذا القياس (و) في
(صفة) يعنى الفاعلية
والمفعولية والحالية ونحو
ذلك واذا كان النفي
متوجها الى هذا المقدر
العام المناسب للمستثنى
في جنسه وصفته (فاذا
أوجب منه) أى من
ذلك المقدر (شئ بالـ)
القصر (ضرورة بقاء
ماعداه على صفة الانتفاء
(وفي انما يؤخر المقصور
عليه تقول انما ضرب زيد
عمر) فيكون القيد
الاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه
(ولا يجوز تقديمه) أى
تقديم المقصور عليه انما

تعالى واذا قضى أمرنا بقوله كن فيكون فيلزم على ما قالوه ان التقدير ما يقول له الا كن وليس المعنى عليه انما المعنى لا يقع شيء الا قوله كن ومنها قوله تعالى قال انما يايتكم به الله ان شاء فالمعنى على ما قالوه ما يايتكم به الله الا ان شاء وهذا وان كان صحيحا لكنه ليس المراد بل المراد ما يايتكم به الا الله بدليل انه جواب لقولهم فأتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين اه بعض تلخيص وكتب على قول سم ويس بل هو مستفاد من التقديم مانصه فيه أن في الحكم بأن انما في هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما جاءني زيد لا عمر ولا قصر تحكما أطول (قوله للالباس) وذلك لتقرر تأخير المقصور عليه (قوله وغير كالا) خص غير لانها لا يستعمل في التفريغ من أدوات الاستثناء غير الا غيرها لكن هذا بناء على أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية والافهى كغير سم (قوله في افادة الخ) تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع أحوال الا أطول (قوله قصر الموصوف على الصفة الخ) قال في الاطول ذلك أن تريد بالقصر بن القصر بين المبتدأ والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (قوله افرادا وقلبا وتعيينا) ظاهره أن ذلك خاص بغير الحقيقي لان هذه أقسامه وليس كذلك فكان الاحسن أن يقول ويكون حقيقيا وغير حقيقى افرادا وقلبا وتعيينا (قوله لمسبق) أى من أن شرط المنفى بل أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها والله أعلم

﴿ الانشاء ﴾

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا اللفظ أعنى لفظ الانشاء فى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه أو لا تطابقه) أى تقصد مطابقة أو لا

ابن مالك (قوله تحكما) لا تحكم اذ نحو انما المذلة ذكرناها لا يتأتى فيه كون انما للقصر اذ لا يصح الاتيان بما والامع بقاء التقديم بحاله بان يقال المذلة اذ ذكرناها بخلاف نحو انما جاءني زيد لا عمر و فانه يصح فيه الاتيان بما والابان يقال ما جاءني الا زيد اه عبد الحكيم لكن عند حل الثاني بما والا يترك العطف اذ لا يجامع النفي والاستثناء والله أعلم

﴿ الانشاء ﴾

(قوله رحمه الله الانشاء) هو ترجمة فعناه ألفاظ المتن المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة كبقية أسماء التراجم (قوله رحمه الله قد يطلق) ضميره يعود الى الانشاء باعتبار لفظه لا باعتبار معناه الذى هو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ففى كلامه استخدام أى لفظ الانشاء يطلق اصطلاحا فى محاوراتهم على هذين المعنيين قال عبد الحكيم وليس له اطلاق ثالث اه وأما لغة فهو الابداع والاختراع وقولنا فى محاوراتهم احتراز عن اطلاقه على الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة فيما اذا كان ترجمة (قوله ابتداء الكلام) أى لان التراجم مستقلة منقطعة عما بعدها (قوله فالمقصود به المعنى) أى الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وهى

(على غيره للالباس) كما اذا قلنا فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد بخلاف النفى والاستثناء فانه لاالباس فيه اذ المقصور عليه هو المذكور بعد الاسواء قدم أو آخر وههنا ليس لفظ الا مذكورا فى اللفظ بل متضمنا (وغير كالا فى افادة القصرين) قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا (و) فى (امتناع مجامعة لا) العاطفة لما سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا ماشاعر غير زيد لا عمر و والله أعلم

﴿ الانشاء ﴾

قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل

مطابقته وهذا محط النفي والافهولنسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان الاوضح أن يسقطها كما في المطول اهـ (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل المتكلم فنرى (قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه إشارة الى صحة ارادة الاول أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلبا أو تقدير المضاف أى ان كان مدلوله مثلا وببحث الفنى فى دعوى الشارح أظهرية ارادة الثانى بأنه قد عدت سابقا الانشاء من الأبواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فلمناسب أن يراد به هنا أيضا نفس الكلام وكذا

قول المصنف ان كان طلبا الخ (قوله والافهولنسبته خارج) أى على الخلاف فى ذلك كما سبق أول الكتاب (قوله فيه إشارة الخ) هذا مبنى على أن قوله والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى معناه أن الاظهر أن المراد بالانشاء فى الترجمة هو الثانى وليس كذلك كما علمت (قوله على ارتكاب الاستخدام الخ) أى بخلافه على الاظهر فانه لاستخدام وهذا مبنى على ما سبق وقد علمت ما فيه (قوله وببحث الفنى الخ) هو مبنى أيضا على أن كلام الشارح فى الانشاء الواقع ترجمة (قوله وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام) أى الذى هو المعنى الاول فى كلام الشارح وكذا قوله فلمناسب أن يراد به أيضا نفس الكلام أى ومحصل رد سم عليه أن الانشاء المعدود من الأبواب انما هو بمعنى الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة التى هى ألفاظ المتن لا بمعنى نفس الكلام الذى هو المعنى الاول فى كلام الشارح والانشاء الذى هو مدلول الضمير وأقسامه هو نفس الكلام الذى هو المعنى الاول فى كلام الشارح ولا مناسبة بينهما وقرر شيخنا كلام الفنى بوجه آخر فقال ان قوله عبارة عن نفس الكلام أى الذى هو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة التى هى ألفاظ المتن المخصوصة وقوله فلمناسب أن يراد به نفس الكلام أى الذى هو المعنى الاول فى كلام الشارح وأن محصل رد سم عليه أنه لا مناسبة بينهما اذ الكلام الذى هو معنى الانشاء عبارة عن ألفاظ المتن المخصوصة والكلام الذى هو المعنى الاول فى كلام الشارح كناية عن لفظ الأمر والنهى متلافيينهما تعابير الألفاظ يقال المناسبة بينهما فى أن كلاما يطلق كلام وان اختلف المقصود منه (قوله رحمه الله مثل هذا الكلام) المراد بالمثل الجزئى فمعنى قوله مثل هذا الكلام جزئى مفهوم الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه الذى هو المعنى الأول ولما كان المفهوم لا يتأتى القاؤه الذى يلقيه المتكلم هو ماصدق أى بلفظ مثل نعم لو حذفها كما فعل فى المطول لاستقام الكلام بتقدير مضاف فى قوله هذا الكلام أى ماصدق هذا الكلام أو جعل قوله فيما سبق نفس الكلام عبارة عن الماصدق (قوله رحمه الله كما أن الاخبار كذلك) أى كما أن حكم الاخبار ما ذكر من الاطلاق على نفس الكلام والقائه فلا يقال مفاد العبارة تشبيه الانشاء فى اطلاقه على الأمرين بمشابهة الاخبار له فى ذلك وهو فاسد وفى الدسوق أن فيها تعاكس التشبيه وليس كذلك (قوله رحمه الله والاظهر أن المراد ههنا) أى فى قول المصنف الآتى ان كان طلبا الخ أى الاظهر أن المراد بالانشاء الذى هو مدلول الضمير فى قوله ان كان طلبا هو المعنى الثانى لا الانشاء الذى فى الترجمة

المتكلم أعنى القاء مثل هذا الكلام كما أن الاخبار كذلك والاظهر أن المراد ههنا هو الثانى بقريضة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام

(قوله وليس كذلك) كما علمت من مقوله والاظهر ان المراد ههنا من أن المراد بالانشاء الذى هو مدلول الضمير فى قوله ان كان طلبا لا الانشاء الذى هو ترجمة ومقابل الاظهر القول بالاستخدام كما تقدم فى مقوله لظهور الخ اهـ

(قوله التى هى ألفاظ المتن) وهى الجمل المتضمنة لهذا الباب اهـ

(قوله تعاكس التشبيه) أى لأن الأول يقتضى أن الانشاء مشبه بالاخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس اهـ

بأقسامه التي هي التني وغيره ويؤول في ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى الأول الكلام المخصوص بكلف الأمر والنهي وأن المراد بالانشاء الذي جعل أحد الأبواب الألفاظ المبينة لحكم الكلام المخصوص لانها هي التي تكون جزءاً من الكتاب فكيف يكون من الأبواب إذا جعل على الكلام المخصوص كلف الأمر والنهي مع ظهور أن هذا الكلام المخصوص ليس أحد الأبواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد بها) أي بالتني والاستفهام وغيرهما وكتب أيضاً قوله والمراد بها الخ هذا في معنى العلة أي لأن المراد بها الخ أي إنما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكرنا المراد بالخ أي وإذا كانت هذه الأقسام معانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين وسياقه يقتضي أن التني بالمعنى المصدرى القاء عبارة التني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التني والاستفهام وغيرهما تطلق على القاء التراكيب المخصوصة كما تطلق على الأحوال القلبية ولا مانع من ذلك لئلا يكون الأول أن يراد بالانشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن أن كان طلب المعنى القلي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة انشاء على الاستخدام وإنما كان هذا أولى لما استعرفه من احتياج كلام الشارح إلى تكاف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانعه قال في الاطول التني مثلاً لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتني مثلاً حتى يجعل الانشاء بهذا المعنى منقسماً إليها ومادعا الشارح إليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له لم يأت بدعاه لحق فان القاء كلام التني ليس الموضوع له لئلا كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) أي على أدواتها

لظهور أنه بمعنى الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كقيمة أسماء التراجم فليس الكلام فيه في كلام المصنف استخدام على كل حال حيث ذكر الانشاء في الترجمة بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر وحينئذ فالمقسم على الاظهر هو الانشاء بالمعنى الثاني ومقابل الاظهر ما قاله عبد الحكيم فيماني لئلا نقوله من قوله والقول بالاستخدام بأن يراد بقوله منها التني الخ وقال في المطول بدل قوله هنا والظاهر الخ والمراد هنا هو الثاني فتأمل (قوله ويؤول في ضمير قوله واللفظ الموضوع له) أي بأن يرجع ضميره إلى المعنى المصدرى على طريقة الاستخدام اه فنرى (قوله وسياقه يقتضي الخ) قد علمت ما فيه (قوله لئلا يكون الأول أن يراد بالانشاء في الترجمة نفس الكلام) يحتمل وهو ظاهر كلامه أن مراده بنفس الكلام المعنى الأول في كلام الشارح فيخالف ما هو المعروف في التراجم ويحتمل أن المراد به ألفاظ المتن المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فلا يخالفه وقد علمت ما في هذا الأول مما سبق (قوله إلى تكلف) هو اخراج اللام عن ظاهرها وجعلها للتعليل بالغاية (قوله ومن الضعف) وهو أن التني مثلاً لم يأت بمعنى القاء كما نقله بعد عن الاطول (قوله ومادعا الشارح إليه الخ) قد علمت ما فيه مما سبق (قوله رحمه الله والمراد بها) أي بالتني والاستفهام وغيرهما (قوله رحمه الله معانيها المصدرية) يعني طلب الشيء على سبيل المحبة وطلب حصول الشيء في الذهن وطلب الاقبال وطلب الفعل وطلب التبرك لأن التني والاستفهام والنداء والأمر والنهي في الأصل مصادر على ما في تاج البهيقي ثم أطلقت على ما يفيد تلك المعاني ولا إطلاق لها على الهيئات المخصوصة في كلامهم وان ذهب السيد إلى إطلاق التني على الهيئة المخصوصة اه

وغيرهما والمراد بها معانيها
المصدرية لا الكلام المشتمل
عليها

(قوله فيماني لئلا نقوله الخ)
في مقوله لظهور الخ اه
(قوله قد علمت ما فيه)
من مقوله معانيها المصدرية
من أنها الطلب على
الوجه المخصوص اه
(قوله مما سبق) أي في
مقوله قد يطلق من أن
لفظ الانشاء يطلق اصطلاحاً
في محاوراتهم على هذين
المعنيين الكلام الذي
ليس لنسبته خارج والقائه
وليس له إطلاق ثالث وفي
مقوله معانيها المصدرية من
أن كل واحد منها طلب على
وجه مخصوص فهي في
الأصل مصادر ثم أطلقت
على ما يفيد تلك المعاني
ولا إطلاق لها على الهيئات
المخصوصة في كلامهم
وان ذهب السيد إلى
إطلاق التني على الهيئة
المخصوصة اه

وقسمة الالقاء بالمعنى المصدري الى الطلب بالمعنى المصدري وغيره صحيحة لأن الالقاء عين الطلب في الخارج وان كان مغاير له في المفهوم مثلاً الالقاء اضرب عين طلب الضرب من المخاطب اذ لا فعل من المتكلم سوى التلفظ بالضرب وكذا انقسام الطلب الى الاقسام الخمسة لان كل واحد منها طلب مخصوص وليس المراد بمعانيها المصدرية الالقاء الكلام المشتغل على التثني والالقاء الكلام المشتغل على الاستفهام الى غير ذلك على ما وهم فانها ليست معاني لتلك الالفاظ أصلاً وينافيه ما سيأتى في كلام الشارح في تفسير كل واحد منها بالطلب المخصوص وجعله موضوعاً له ليت وهمزة الاستفهام وغير ذلك اهـ عبد الحكيم وقوله يعنى طلب الشئ على سبيل المحبة الخ أى الطلب الحكيم الحاصل بالتلفظ لا الطلب النفسى ولذا قال لان الالقاء عين الطلب في الخارج فان ذلك باعتبار أن الطلب المذكور انما يحصل بمقارناته مع كونه أمراً اعتبارياً وقوله ثم أطلقت على ما يفيد تلك المعاني أى ثم أطلقت تلك الأمور وهى الامر والنهى والاستفهام والنداء والتثني على الصيغ المفيدة للمعاني المذكورة لا على الكلام بتمامه بخلاف الانشاء فانه يطلق على الكلام بتمامه وقوله ولا اطلاق لها أى لهذه الأمور التى هى التثني الخ وقوله وان ذهب السيد الخ أى حيث قال اذا قلنا ليت زيداً قائم فقد دللنا على نسبة القيام الى زيد فى النفس وعلى هيئة نفسانية متعلقة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب فالجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظى انشائى والجموع المركب من معانيها كلام نفسى انشائى وهو مدلول الكلام اللفظى الانشائى وظاهر أن كلمة ليت ليست موضوعة لتلك الكلام اللفظى ولا مدلوله ولا لالقاء أحدهما ولا للاحداث تلك الهيئة النفسانية بل هى موضوعة لتلك الهيئة بعينها فالانشاء المنقسم الى التثني بهذا المعنى لا يصح أن يفسر بالالقاء الكلام الانشائى اهـ المقصود منه قال معاوية فديقال مراده قدس سره بالهيئة النفسانية المعنى المصدري وهو إيجاد الطلب بإيجاد اللفظ فانه هيئة نفسانية ظاهرة بالتلفظ انشائية به نعم هى تابعة لهيئة باطنية هى حصول الطلب والميل النفسى فى النفس وهو أيضاً معنى مصدرى ورب معنى مصدرى يقوم بالشئ ولا يصدر عنه كعنى العلم فانه مصدرى مع أنه كيف لا فعل فلفظ ليت موضوع لإيجاد الطلب على وجه المحبة اذ كل لفظ انشائى انما وضع لإيجاد المعنى للذات المعنى واللاحداث إيجاد اهـ وقوله لأن الالقاء عين الطلب فى الخارج أى من حيث أنه لم يوجد فى الخارج الا الالقاء والتلفظ وليس هناك شئ آخر يحجب سواه وقال معاوية لا يخفى أن الالقاء آلة للطلب لا عينه وأن المتكلم فعلاً مع التلفظ وهو الطلب به فانه فى الخارج به لا عينه ولا بدونه وتعريفهم الامر بقول افعل تعريف أدبى بالسبب أى هو الطلب بسبب قول افعل على أن مرادهم بالقول المقول لأن الامر فى اصطلاحهم صيغة افعل فان أراد أنه كعينه أو أنه يعنى فى العرف عينه لأنه فى الخارج به لا بدونه وصورته فيه بصورته واحساسه باحساسه لا بنفسه فذات كلف وتعسف يسان عنه التقاسيم كالتمتع بغيره فالحق تفسير الانشاء بإيجاد الطلب وأنه مراد الشارح بأن يراد بالالقاء ما أثره وهو من حيث أنه لا ذات الالقاء كيف يتوهمه وكيف مع ادعاء الظهور ولذا قال لمعنى التثني ولم يقل للالقاء وأثر الالقاء هو الهيئة أى إيجاد الطلب مثلاً ولذا قال الشارح فافهم اهـ لكن يلزم على هذا أن يكون الانشاء موضوعاً للمعنى ثالث غير نفس الكلام وغير القائل به أنه تقدم عن عبد الحكيم أنه ليس له معنى ثالث وقوله وليس المراد بمعانيها المصدرية الالقاء الكلام الخ أى بل المراد الطلب على الوجوه السابقة وقوله فانها ليست معاني لتلك الالفاظ أى التثني والاستفهام الخ بل

(قوله فى الخارج) الخارج
ظرف للكون عينا اهـ

بقريضة قوله واللفظ
الموضوع له كذا وكذا
لظهور أن لفظ ليت
مثلا يستعمل بمعنى التثنية

(قوله وان كان عينه
بحسب الخارج وهو كاف
في صحة القسمة الخ)

ولكن لا يخفى أن الموضوع
له الطلب النفسي وليس
هو عين الالتقاء في الخارج
فلا بد أن يقال معنى هذا

انه لما كان ينسب اليه
الطلب في الخارج بهذا
الالتقاء وكان هذا الالتقاء

هو الطلب في الخارج
صح التقسيم الى الطلب
بهذا الاعتبار وان كان

الانشاء موضوعا للطلب
القائم بنفس المتكلم قيام
العرض بمحلّه المقوم له

كما نبه عليه عبد الحكيم
نفسه فيبطل أحوال
الاسناد الخبري فيكون

لطلب وجودان خارجي
وبه يتعدى بالالتقاء وبالنظر
اليه صح التقسيم وذهي

وبالنظر اليه صح قوله
واللفظ الموضوع له ليت
قلبت فانه لا بد منه ولا غنى

عنه نبه عليه شيخنا فيما
كتبه هنا اه
(قوله قد علمت ما فيه مما

سبق) أى في مقوله بقريضة
قوله واللفظ الموضوع
له كذا وكذا اه

(قوله بقريضة قوله الخ) لا يصلح ذلك لان يكون قريضة الا ان حلت اللام في قول المصنف واللفظ
الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن ليت ليست موضوعا لالتقاء الكلام المخصوص وانما
هى موضوعا للطلب القلبي أو الحاله يلزمها الطلب على ما فيه يس وقد يقال لا يصلح قريضة على
ما ذكره حتى مع حل اللام على التعليل اذ مع حلها على التعليل يصح أن يراد من الانشاء نفس
الكلام وكذا من أقسامه أى واللفظ الموضوع لأجل هذا الكلام أى لأجل تحصيله كما ذكره
صاحب الأطول (قوله لمعنى التثنية) أى في معنى التثنية الذى هو بالمعنى المصدري أعنى القاء نحوليت
زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياق وهو غير مسلم فان ليت لم توضع لفعل المتكلم الذى هو القاء هذا
الكلام وانما وضعت لنفس التثنية الذى هو الحاله القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى أثنى فان
تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لأجل أن يلحق أى بوجوده ويحقق به الكلام

معانيها الطلب لما علمت من تغاير الطلب والالتقاء في المفهوم وان كان عينه بحسب الخارج وهو كاف
في صحة القسمة لافى كونه مدلولاً (قوله رحمه الله بقريضة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا)

فان اللام فيه صلة الوضع بدليل ذكر المعاني المجازية بعد بيان الموضوع له حيث قال وقد يتقنى بهل
وبلو وقد يستعار لعل للتثنية وكذا في الاستفهام اه عبد الحكيم (قوله لا يصلح ذلك الخ) قد

علمت ما فيه مما سبق (قوله على الغاية والتعليل) فيه أن وضع ليت لمعناه ليس غاية القاء
الكلام المخصوص اه عبد الحكيم أى بل غاية افادة معناه وان كانت الافادة متوقفة على
اللقاء ولو سلم أن الغاية هى اللقاء فلا نسلم أن ذلك الالتقاء هو القاء الكلام بتمامه بل القاء ليت اذ

القاء الكلام بتمامه انما هو غاية وضع ليت وزيد وقائم في ليت زيد قائم لا غاية وضع ليت وخدها وقال
معاوية انه غاية له فان غاية وضع المفردات تركيبها على أنه يصح اعتبارها غاية له ولو مجازا اه
قد بر (قوله أعنى القاء نحوليت) قد علمت ما فيه (قوله رحمه الله لظهور الخ) عبارته في

المطول لظهور أن ليت مثلاً موضوع لافادة معنى التثنية لا للكلام الذى فيه التثنية وكذا البواقي
اه وقوله لافادة معنى التثنية أى فيكون التثنية معنى حقيقيا له لأن اللفظ انما وضع لافادته المعنى

الحقيقي وقوله لا للكلام أى ليس موضوعا لافادته فلا يكون معناه الموضوع له فلا يمكن أن
يراد بالانشاء الكلام الذى ليس لنسبته خارج لأنه لا يمكن جعل التثنية من أقسامه وكذا الاستفهام

والامر والنهى والقول بالاستخدام بأن يراد بقوله منها التثنية الكلام المخصوص وبضمير له في
قوله واللفظ الموضوع له التثنية بالمعنى المصدري وكذا في جميع العبارات التى ستأتى في مثل
الاستفهام والامر والنهى والنداء تسكف يرد عليه أنه يلزم استدراك قسمة الانشاء الى الطلب وغيره

وقسمة الطلب الى التثنية والاستفهام وغيرهما من الانواع الخمسة اذ لم يبين من أحوالها معنى الكلام
المخصوص شيئا بل بين أحوالها باعتبار معانيها المصدريه من كون الالفاظ الموضوعه لها كذا
وكون المستعمل فيها مجازا كذا الى غير ذلك وأنه لا حاجة الى لفظ صيغته في قوله ومنها الامر
والاظهر أن صيغته اذ يكفي حينئذ أن يقال والاظهر أنه الخ وكذا في قوله ومنها النداء وقد تستعمل

صيغته في غير معناه اه عبد الحكيم قال في المطول بعد ما سبق عنه ما نصه ولايتوهم أن هذا
يقتضى كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأن المقصود ينجر اليه آخر الامر اه وقوله ولايتوهم
الخ دفع لما قيل ان قسمة الكلام التام الى الخبر والانشاء في أول الفن تقتضى أن يراد بالانشاء

الانشائي فتكون اللام للعلامة الغائية صح كلامه لكن فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أى لا فى قولنا أى مقولنا (قوله فلا إنشاء) أى القاء الكلام الانشائي يس (قوله ان لم يكن طلبا) أشار الى أن قسم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أى كالقاء أفعال المقاربة وكتب أيضا قوله كأفعال المقاربة ظاهرا فيما يدل منها على الترجى كعسى وحرى واخلاق لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التعجب وكم الخبرية

الكلام الانشائي كاخبر كما هو الموافق لكون البحث عن أحوال الالفاظ وقوله يقتضى كون البحث الخ أى لأن الانشاء اذا كان معناه القاء الكلام الانشائي كان البحث عن أحوال الانشاء بهذا المعنى بحثا عن أحوال اللفظ لان الالقاء المذكور ليس بلفظ مع أن المقصود البحث عن أحوال الالفاظ لانها موضوع الفن ولذلك جعل فى أول الفن الانشاء والخبر قسمين من الكلام التام وقوله لان المقصود هو البحث عن أحوال اللفظ وقوله ينجر الخ أى لان البحث عن أحوال الالقاء يستلزم البحث عن أحوال الكلام الملقى للخاطب (قوله رحمه الله لا لقولنا) هو بمعنى المقول وما بعده بدل منه (قوله رحمه الله فافهم) قال عبد الحكيم وبما حررنا لك من تحقيق كلام الشارح اندفع اعتراض السيد والشكوك التى تحير فيها الناظرون فان منشأها كلها جل قوله المعانى المصدرية على الالقاء يظهر لك بالتدبر الصادق فلا تفصله مخافة الملال اه وقد تقدم لك تقيم الكلام فتدبر (قوله أشار الى أن قسم قول المصنف الخ) وتقديره وان كان غير طلب لم يستدع مطالوبا الخ ما يناسب غير الطلب من المباحث وقسم قول الشارح ان لم يكن طلبا الخ محذوف أيضا استغنى عن ذكره بدلالة المقام عليه وكأنه قال وان كان طلبا يبحث عنه ههنا ولذا قال المصنف وان كان طلبا الخ ولا يناسب جعل قسم قول الشارح ان لم يكن الخ هو قول المصنف ان كان طلبا الخ على أن جوابه محذوف دل عليه قوله استدعى مطالوبا الخ لما فيه من تنبيه معنى الكلام واعرابه ويصح أن يكون ماذ كرهه الشارح هو قسم ماذ كرهه المصنف باعتبار لازم ماذ كرهه المصنف (قوله أى كالقاء أفعال الخ) فى معاوية قوله كأفعال المقاربة أى كعائنها الاما قاله عبد الحكيم أى كالقائنها الما من الحق اه فتدبر (قوله رحمه الله وأفعال المدح والذم) أى كنعم وبئس قال الدماميني وانما كانا لانشاء المدح والذم لأنك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وفانما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم بوجود خارجا فى أحد الا زمانة مقصود مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولدهى والله ما هى بنعم الولد ليس تكديبا له فى المدح اذ لا يمكن تكديبه فيه وانما هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجيبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذامعنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قررره يطرده فى جميع الاخبار لأنك اذا قلت زيد أفضل من عمر وفلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا

لا لقولنا ليت زيدا قائم
فافهم فلا إنشاء ان لم يكن
طلبا كأفعال المقاربة
وأفعال المدح والذم وصيغ
العقود والقسم ورب
ونحو ذلك فلا يبحث عنها
(قوله لانها موضوع
الفن) فيه تسمح اذ
موضوعه اللفظ العربى
فلو قال لانها أحوال
موضوع الفن لكان
أفعل الا أن يكون ضمير
لانها للالفاظ على غير
الغالب من أن الضمير
للمضاف اليه ولينظر الاصل
المؤلف اه

على ما في المطول قال السيد ولا ينافي ذلك أي كون رب وكم للانشاء كون ماد خلا عليه كلاما

يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله
والله ما هي نعم الولديان لكون النعمية أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا
في التعجب وفي كم ورب اه بعض اختصار كذا في حاشية الاشعوني وقوله فاما تنشئ المدح
أو الذم أي فدلوا لها هو انشاء المدح أو الذم أي المدح والذم المنشآت والجودة أو الرداءة ممدوح أو
مذموم هما بخلاف مدحته أو ذمته لأنه لم يوضع للانشاء لأن القصد منه كما قاله عبد الحكيم
الاعلام مدح أو ذم موجود في الزمن الماضي يقصد مطابقة هذا الكلام إياه وقوله وكذا الانشاء
التعجبي الانشاء التعجبي ليس محتاجا إلى التوجيه فان مضمونه حاصل بالتلفظ به وهو في نحو ما
أحسن زيدا التعجب من تحسین الشيء العظيم لزبد في نحو أكرم زيدا التعجب من كرم زيد
وأن هذا في الأصل خبرا وقوله وفيه نظر اذ هذا الخ قال شيخنا ما لم يخصه بإصلاح وإيضاح فيه أن
مدلول نعم الرجل زيد هو المدح الحاصل بالنطق بهذه الصيغة ويلزم هذا المدلول ثبوت الجودة
خارجا والتصديق والتكذيب انما يتسلطان على هذا اللازم ومدلول زيد أفضل من عمر وثبوت
الأفضلية له في الخارج والتصديق والتكذيب انما يتسلطان على هذا المدلول لا على غيره كالاخبار
به فالمنظور إليه في الانشاء والخبر هو نفس المدلول وهو محتمل للصدق والكذب بالنسبة للثاني لا
بالنسبة للاول وهذا واضح فطاش النظر وحصل الفرق بين الانشاء والخبر اه وفيه نظر ظاهر
فان المدح ذكر الوصف الجليل والذم ذكر الوصف القبيح ومن قال نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمر ولم يصدر عنه ذكر وصف جميل أو قبيح سوى ذكر نعم وبئس فان كانا عنده موضوعين
لذكرهما أنفسهما فلا يخفى فسادهما وبطلانه فالمدح والذم ليسا مدلولين لنعم وبئس بل مدلولهما
الجودة والرداءة فقولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمر وليس من قبيل الانشاء بالمعنى المقابل
للخبر بل هو خبر وان أعطى حكم الانشاء من كونه لا يقع صفة ولا حالا إلى غير ذلك لما أنه لم يقصد به
إفادة مضمونه بل تحقق المدح والذم بالتلفظ به وقد تقدم لك زيادة بيان لذلك في الكلام على البسمة
(قوله قال السيد ولا ينافي ذلك الخ) عبارته قوله ورب وكم الخبرية فان رب لانشاء التقليل وكم
الخبرية لانشاء التكثير ولا ينافي ذلك كون ماد خلا عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب
نسبة غير نسبة التقليل والتكثير فاذا قلت كم رجال عندي فهو باعتبار نسبة الظرف إلى الرجال
كلام خبري محتمل للصدق والكذب وأما باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتملها لأنك استكثرتهم
ولم تخبر عن كثرتهم اه والظاهر أن المراد بالتكثير الذي هو معنى كم عد الشيء كثير في النفس
وفي الأطول ولم يدكر لقوله ان كان طلبا ما هو قسمه لأن المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة
مباحثته وفور دقائه وأصله بخلاف قسمه فانه في الأكثر أخبار وضعت موضع الانشاء كصبيغ
العقود وأفعال المدح وفعلي التعجب وعسى والقسم وأما جعل مطلق أفعال المقاربة للانشاء كما
ذكره الشارح فلا يصح اذ كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب وكذا طفق زيد يخرج وكذا
رب رجل لقيت وكم رجل ضرر بتهوان كان كم لانشاء التكثير في خبر الخبر ورب لانشاء التقليل
فيه لكن لا يخرج به الكلام عن احتمال الصدق والكذب ولا يعتمد الانشاء منه إلى النسبة فعند
الشارح إياهما من الانشاء ليس كما ينبغي لأن انشاءهما ليس مما نحن فيه ولعل لانشاء الترجي

محتمل للصدق والكذب بحسب نسبة الظرف الى الرجال في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلاً وأما باعتبار استكثارك ايامهم فلا يحتملها لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم اه وفي العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب ما ذهب هذا الكلام ضعيف والذي نقطع به أن هذا خبر لان التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيراً حتى يكون انشاء بل معناه اعتقاد الكثرة الواقعة في

وتجعل الكلام انشائياً اه أى فليست رب وكم كامل وليت في تغيير النسبة من احتمال الصدق والكذب الى عدمه وهذا هو الحق لكن جعله صيغ العقود وأفعال المدح من الانشاء بالمعنى المصطلح غير صحيح والصحيح أن ذلك من الخبر الذي أعطى حكم الانشاء لكونه لا يقصد منه افادة معناه وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على البسطة (قوله بحسب نسبة الظرف الى) المناسب أن يقول لأن ذلك باعتبار نسبة الظرف الى خبر بدليل قوله بعد وأما باعتبار الخ قاله بعض المشايخ (قوله وفي العروس بعد نقل نحو هذا عن ابن الحاجب الى) في حاشية الاشعري ما ذهبه ولا تنافي بين كونها أى كم خبرية وكونها الانشاء التكثير لاختلاف الجهة لأن خبريتها باعتبار الكثرة التي توجد في الخارج بدون قول وانشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجوده في الخارج فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احدهما التكثير القائم بذهنك الذي لا وجود له خارجاً ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندهم التي توجد خارجاً بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا في الدماميني عن ابن الحاجب بایضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله أن ما وجه به الانشاء يطرد في جميع الاخبار فيلزم أن تكون انشائية من هذه الجهة ولا قائل به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل الخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعاً بل من حيث الخبر به وهو ثبوت القيام زيد اه وقوله باعتبار الكثرة أى باعتبار ثبوتها الذي تقصد بالكلام حكايته وقوله التي توجد الى أى التي توجد خارجاً في أحد الأزمنة بدون توقف على قول وقوله من غير وجوده في الخارج أى بل حدث باللفظ كما يؤخذ من كلام الرضى في رده عليه بعد وقوله كثرة الرجال أى ثبوت كثرة الرجال الذي تقصد حكايته بالكلام فلذا كانت خبرية وقوله التي توجد خارجاً الى أى التي توجد خارجاً في أحد الأزمنة من غير توقف على لفظ ومحصل ذلك أن مدلول كم عديم كنه هو التكثير الحاصل بالنطق بالصيغة ويلزمه ثبوت كثرة الرجال خارجاً وان ذلك حاصل فلا احتمال للصدق والكذب من حيث المدلول واحتمالها انما هو باعتبار اللزوم نظير ما تقدم في نعم وبئس وقوله ثم نقل عن الرضى رده الى محصله أنه قاس الاخبار في نحو زيد قائم على التكثير ويقال فيه كما مر عن شيخنا انه قياس مع الفارق اذ التكثير مدلول كم بخلاف الاخبار فانه ليس مدلول زيد قائم بل مدلوله ثبوت القيام والكلام في المدلولات كما تقدم نظير ذلك في نعم وبئس لكن يرد عليه بانه وان كان التكثير مدلول كم لكنه لم يغير النسبة عن احتمال الصدق والكذب ولا بد في الانشاء الاصطلاحي من ذلك (قوله ليس المعنى به جعل القليل كثيراً) أى جعله باللفظ حتى يصح كونه انشاء وفيه أن مجرد ذلك لا يؤدي الى كونه انشاء اصطلاحاً بل لا بد من اخراجه النسبة وتغييرها عن احتمال الصدق

النفس والتعبير عن ذلك بكم اخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا كم رجال عندي من جهة التكثير
 اخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا فليس من الانشاء في شيء وتعليل ابن
 الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بان المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير يستلزم أن يكون
 نحو أبغضت زيدا وعزمت على كذا انشاء ولا قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت في
 النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن لا ينفعه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعنى المعاني
 (قوله ان كان طلبا) المراد بالطلب معناه الاصطلاحى أعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى
 الذى هو فعل القلب فنرى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شيء حاصل
 وقت الطلب لعدم العلم بمصوله فالصحيح أن يقال استدعى مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب
 قلت المراد استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد
 شرط الطلب أو صحته حل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله لا امتناع
 طالب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو عبث فقط والمحال تحصيل
 الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يليق (قوله فلو استعمل صيغ الطلب) كما في قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا آمنوا (قوله لطلوب) أى لطلب مطلوب (قوله ما يناسب المقام) أى كطلب
 المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقا من
 أن المراد بالطلب القلبي اللهم الآن يحمل الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء
 الخ (قوله حصول شيء) ولو على وجه النفي (قوله على سبيل المحبة) أى على طريق يفهم منه

والكذب (قوله والتعبير عن ذلك بكم اخبار الخ) فليس مدلول كم الاخبار بل الاخبار حاصل
 بالتعبير كبقية أفراد الخبر (قوله المراد بالطلب معناه الخ) قد علمت ما فيه (قوله رجه الله غير
 حاصل) أى في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه ما اذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب لعدم علم المتكلم
 بمصوله اه عبد الحكيم (قوله رجه الله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل
 والضمير راجعا الى المطلوب اه عبد الحكيم أى وهو وان استلزم المعنى المقصود الا أنه ليس هو
 المقصود (قوله قلت المراد استدعاء صحة الطلب لاستدعاء نفسه) أى فالضمير في قوله استدعاء
 عائد على الطلب لكن على حذف مضاف أى صحته والمعنى أن صحة الطلب تستدعى مطلوبا غير
 حاصل وقت الطلب فاذا طلبت من زيد دينار او كان أعطاه لك قبل ونسيت فهذا الطلب غير صحيح
 أى غير مصادف ومفيد إذ لم يحصل به المقصود من اعطاء الدينار بعد الطلب لانك أخذته قبل وان
 كان هذا الطلب ليس عبثا لعذر بالنسيان وقوله شرط الطلب هو عدم علم المتكلم بالحصول
 وقوله أو صحته أى افادته المتوقعة على عدم الحصول باليكافية اه شيخنا (قوله رجه الله فلو استعمل
 صيغ الطلب المطلوب) أى لطلب مطلوب أى استعمل ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى (قوله
 مخالف لما اقتضاه الخ) قد علمت ما فيه (قوله أى على طريق يفهم منه الخ) أى بالوضع (قوله فتخرج
 البواقي من أنواع الطلب) أى كلامى والنهى فانه وان كان فيها طلب حصول الشيء على سبيل
 المحبة في بعض الصور لكن لا على وجه يفهم السامع منه أنه محبوب للمتكلم فانك اذا قلت اضرب
 لا يفهم السامع منه المحبة وان كانت حاصلة بخلاف لبت زيدا قائم فانه يفهم منه ذلك وقال عبد الحكيم
 معنى قوله على سبيل المحبة أن مبنى الطلب هو المحبة من غير قصد الى وجود الشيء ولذا يطلب المحال فلا

ههنا القلة المباحث البيانية
 الانشائية المتعلقة بها ولان
 أكثرها في الاصل اخبار
 نقلت الى معنى الانشاء
 (ان كان طلبا استدعى
 مطلوبا غير حاصل وقت
 الطلب) لا امتناع طلب
 الحاصل فلو استعمل
 صيغ الطلب لمطلوب
 حاصل امتنع اجراؤها
 على معانيها الحقيقية
 ويتولد منها بحسب
 القرائن ما يناسب المقام
 (وأنواعه) أى الطلب
 (كثيرة منها النفي) وهو
 طلب حصول شيء على سبيل
 المحبة (واللفظ الموضوع
 له لبت ولا يشترط

(قوله أى في اعتقاد
 المتكلم الخ) وهو أحد
 الجوابين اللذين أوردهما
 الشيخ في الحاشية فيما حكاه
 عن الاطول اه
 (قوله وان استلزم المعنى
 المقصود) ضرورة ان
 المطلوب الذى لم يحصل
 وقته لم يحصل اه
 (قوله وقال عبد الحكيم
 معنى قوله على سبيل المحبة
 الخ) أشار به الى جواب
 خامس اه

المحبة فتخرج البواقي من أنواع الطلب وقيل ينبغي أن تقيده المحبة بالمجردة عن الطمع احترازاً عن الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفي في اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازته المتقدمون كذا في يس (قوله امكان الممتنى) أى عدم استحالة فالمراد بالامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة أو جواز الوجود والعدم فالمراد بالامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتمنى لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب وكتب أيضاً قوله امكان الممتنى ولا امتناعه وخص الامكان بالنفي لأنه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمني وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف الترجى) يقتضى أن بين التمنى والترجى مشاركة في مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجى دون اشتراط امكان الممتنى وليس كذلك اذ الترجى ليس من أقسام الطلب بل هو ترقيع الحصول وكتب أيضاً قوله بخلاف الترجى وأما الأمر والنهي والاستفهام والتسداء فقال بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكناً ولعل مراده أن الاصل ذلك والا فالأمر بالمحال بل التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكناً أى ولو بحسب الزعم كافى

ترد الاوامر الدالة على المعانى المحبوبة اه قال معاوية وأيضاً ثمرته المقصودة منه اظهار المحبة ولذلك لم يكن معنى المحال عبثاً فلا ترد تلك الاوامر فافهم اه وهو فى الحقيقة غير خارج عما عدا الحكيم (قوله احترازاً عن الأمر والنهي الخ) مبنى على الغالب من أن الأمر بما فيه طمع والافقار يكون الأمر على سبيل المحبة بما لا طمع فيه (قوله وقيل قيد الحيثية المرادة الخ) أى بأن تقول من حيث كونه محبوباً وأما الأمر والنهي مثلاً فمما من حيث انهما امراد وجودهما خارجاً بالطلب فعلاً أو تركاً والاستفهام طلب حصول صورة الشئ فى الذهن من حيث انه مراد حصوله فى الذهن (قوله أى عدم استحالة) الصادق بالوجوب والجواز (قوله فالمراد بالامكان العام) حاصله أنك تأخذ قضية وتجعل الامكان جهة لها ثم تسلط على مضمونها قوله ولا يشترط بأن تقول الممتنى ثابت بالامكان العام وكذا يقال فيما بعد قاله بعض المشايخ وقد يقال المراد بالامكان الذى هو جهة القضية فى نحو ليت الشباب يعود (قوله ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه) أى نفى اشتراط الامكان يصدق الخ وأما الامكان المنفى اشتراطه فهو على الاول صادق بصورتين وعلى الثانى بصورة واحدة وقوله يصدق بالواجب أى كما يصدق بالجائز والمستحيل اه شيخنا (قوله لخروجه بقوله الخ) هذا ظاهر فى الواجب الثابت وقت الطلب لافى الواجب ثبوته فى المستقبل كالموت فى وقته المتأخر عن الطلب وهو معلوم من اشتراط عدم التوقع لان هذا متوقع وكل هذا على أن المراد بالواجب ما يشمل الواجب عادة لا خصوص الواجب عقلاً (قوله يقتضى أن بين التمنى الخ) لا اقتضاء بل غاية افادة أنهم امتخالفان فى هذا الاشتراط وهل هما متوافقان مفهومهما أم لا شئ آخر لكن الواقع أنهم متخالفان أيضاً كما فى المطول (قوله بل التكليف به واقع) عبارة جمع الجوامع مشكلة يجوز التكليف بالمحال مطلقاً ومنع أكثر المعتزلة والشيخ أبو حامد والغزالي وابن دقيق العيد ما ليس بمتنعاً لعل العلم بعدم وقوعه ومعتزلة بغداد والآمدى المحال لذاته وامام الحرمين كونه مطلوباً بالاورود وصيغة الطلب والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات اه وتفصيل

امكان الممتنى (بخلاف الترجى)

(قوله الممتنى ثابت بالامكان العام) أى ان سلب الثبوت أى الوجود عنه ليس بضرورى أى واجب وكذا اذا قلت لاشئ من الممتنى بثابت بالامكان العام فالمعنى أن ايجاب الثبوت له ليس بضرورى أى واجب وقوله وكذا يقال فيما بعد بان تقول الممتنى ثابت بالامكان الخاص أى أن ايجاب الثبوت له وسلبه عنه ليساً بضرورىين وكذا اذا قلت لاشئ من الممتنى بثابت بالامكان الخاص فالمعنى أن ايجاب الثبوت له وسلبه عنه ليساً بضرورىين وهذا وقوله وقد يقال المراد بالامكان الذى هو جهة القضية فى نحو ليت الخ فيه نظر اذ الامكان العام والامكان الخاص وغيرهما انما هى جهات القضايا الخبرية لا الانشائية على ما استبان فى فقه والله أعلم اه

الأطول (قوله تقول ليت الشباب يعود) مع أن عودده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة الشبوية بالجنس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتنى الخ) لاحاجة لهذا لان الترجى ليس طلبا كما بينه في المطول فبما سيأتى فلا يشبهه بالمتنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكر تأمل سم (قوله أن لا يكون لك توقع وطعامية) يؤخذ من كلامه التباين بين التمنى والترجى وعلى ما فى المطول من أن الترجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع أبلغ من الطعامية يس

(تقول ليت الشباب يعود)
ولا تقول لعله يعود لكن
اذا كان المتنى ممكنا
يجب أن لا يكون لك توقع

الكلام فى مواده (قوله مع أن عودده محال عادة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله امكان المتنى أى مكانه الذاتى بل يجوز أن يكون ممتنعا كما فى ليت الشباب يعود فان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر فى بحث المجاز العقلى واعادة الزمان محال لاستلزامه أن يكون للزمان زمان فا قيل ان أراد الامكان الذاتى ففى دلالة قوله ليت الشباب يعود على عدم اشتراطه ببحث اذ لا امتناع فى عود الشباب ليس بشئ اه وقوله فا قيل الخ القائل هو العصام وعبارة والمراد بالامكان ان كان الامكان الذاتى ففى دلالة قوله تقول ليت الشباب يعود عليه ببحث لان فى امتناع عود الشباب نظرا وان أريد الامكان العادى فنفى الاشتراط المذكور قاصرا اذ لا يشترط الامكان الذاتى أيضا بل يصح تنفى المستحيل بالذات اه قال معاوية نعم ان أريد أنه قد يطلق على نفس القوى ولا امتناع فى عودها فذا احتمال يسقط الاستدلال ثم أطال فى الكلام على قول عبد الحكيم لاستلزامه أن يكون للزمان زمان والوجه عدم الاستلزام (قوله بالجنس) أى ان اعتبرت الشباب جنسا وقوله أو بالنوع أى ان اعتبرت الشباب نوعا وجعلت الجنس مطلق العرض قاله بعض مشايخنا (قوله فان ذلك محال عقلا) لعل وجهه أن الشخصات معتبرة فى الموضوع له وان من جعلها كونه فى الزمان المخصوص ولا يصح عود الزمان فى الزمان والا لكان للزمان زمان وفيه أن الزمان ليس من الشخصات والازم تبدل زيد بتبدل الزمان على أن الصحيح أن الشخصات غير داخلية فى الوضع وانما الداخل فيه الشخص على أنه ليس بلازم أن يعود الزمان فى زمان وقال بعض مشايخنا لا ظهور لقوله فان ذلك محال عقلا بل لا صحة له اذ لا مانع من أن يعيد الله القوة المتقدمة فى زمن الشباب بعينها والسن المتقدم بعينه ولولا ذلك ما اختلف العلماء فى اعادة الاعراض فى الآخرة وعدمها قال فى الجوهره

وفى اعادة العرض قولان * ورجحت اعادة الاعيان

(قوله لاحاجة لهذا الخ) قد علمت اندفاعه مما سبق وقوله والا صار ترجيا بينه عبد الحكيم بقوله أى انقلب التمنى بالترجى لان الطمع ارتقاب المحبوب على ما سيحىء فا قيل فيه ببحث لانه لا طلب فى الترجى وهم اه أى انه زال التمنى أى زال الحكم بالتمنى لانه مقيد بعدم الطمع وحصل بدله الترجى أى الحكم بان هناك ترجيا لان الطمع هو ارتقاب المحبوب وهو ترج وان كان معه طلب فلعل لا تنفى الطالب الا أنه ليس من مساها وليت تنفى الطمع لاشتراط عدمه فيها فحينئذ لا ينابى ما ذكره فى المطول من أن الترجى ليس بطلب ويحتمل ان ضمير صار راجع للمتنى وترجيا بمعنى مترجى أى والا صار المتنى مترجى من حيث توقعه وعبارة الشارح هذه مذكورة بعينها فى المطول (قوله كما بينه فى المطول فيما سيأتى) حيث قال انه أى التمنى طلب محال أو ممكن

(قوله لاستلزامه أن
يكون للزمان زمان) اذ
الاعادة يجب اذنان فى زمان
ثان فيلزم اجتماع زمانين
مختلفتين بالتقدم والتأخر
معا وذلك محال اه
(قوله أى انقلب التمنى
بالترجى) أى انقلب
اليه بذهاب حقيقته
واستعمل فيه حينئذ لعل
أو عسى مثلا وقد فسر
الشارح فى المطول الترجى
بارتقاب شئ لا وثوق
بمصوله وجعل الارتقاب
شاملا للطمع والاشفاق
ثم قال وبهذا ظهر ان
الترجى ليس بطلب أى
بكون الاشفاق الذى هو
أحد معنيي الترجى ارتقاب
المكروه ظهر ان الترجى
ليس بطلب فافهم اه

(قوله وطماعية) هو بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها فزى (قوله لصار ترجيا) فيؤتى فيه بلعل في التوقع وبعضى في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب ان يس (قوله وقديتمنى بهل) قال في المطول ولما ذكر ما هو موضوع للتمنى أشار الى ما يستعمل في التمنى مجازا فقال وقديتمنى بهل الخ اه وبه يندفع ما قيل المناسب ايراده في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقديتمنى بهل أى على سبيل الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل برتبة بان يتجاوزها الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كفا في قوله

ألا سبيل الى خير فأشربها * ألا سبيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله في صورة الممكن) فيه أن ليت لاتنافي أن يكون ممكنا فانهما يستعمل في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها ويجب أن المراد في صورة الممكن نضال أن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتقائه بخلاف المتنى فانه قد يكون مجزوما بانتقائه تأمل (قوله وقديتمنى بلو) لم يذكر الشارح نكتة للعدول عن التمنى بل يتلى الى التمنى بلو كما ذكر في هل ويظهر لي أن نكتته الاشعار بعزة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لأن لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع (قوله لو تأتيني فقد حدثني) أى ليت أتينا فحدثنا فزى (قوله بالنصب) فلورفع فان كانت هناك قرينة تدل على التمنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب المضارع في جواب التمنى بلو نقل السيوطي في نكتته عن ابن هشام عن السفاقي خلافا كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفزري ولا تحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجها عن معنى التعليق اه وهو مبني على أن لو التي للتمنى قسم

لا طمع في وقوعه بخلاف الترجى فانه ارتقاب شئ لا وثوق بمحصله (قوله أى على سبيل الاستعارة الخ) سيأتى غير ذلك (قوله ألا سبيل الخ) فالهمزة للمتنى ولا مزيدة ويحتمل أن التمنى لمجموعهما وقال بعض مشايخنا اذا كان التمنى بالهمزة فقط كان المتنى عدم السبيل وهو لا يصح فالوجه أن يكون التمنى فيه بالآ وترك تنوين سبيل بعدها تشبيها لها بالانافية للجنس كفاي الأما باردا (قوله رجه الله لك العناية) فرما يخيل اليه ممكنا لا جزم بانتقائه فهذا الابرار رمز الى مكنته في المتنى بأن شبه بممكن لا جزم بانتقائه بجامع تخييلي في المشبه وهو الامكان وعدم الجزم بالانتقاء كالتخييلي في المشبه به في قوله

وكان النجوم بين دجاها * سنان لاجبين ابتداء

ويحتمل أن النكتة ابراز المتكلم نفسه في معرض المستفهم أو من لا جزم له بجامع عدم الجزم المشترك تخيلا ويحتمل أنها ابراز هذا التمنى في زى الاستفهام من غير رمز الى مكنته في هل حينئذ مصرحة بتبعية وعلى كل فالكلام كناية عن كمال العناية اه معاوية (قوله ويظهر لي أن نكتته الخ) والمجاز هنا اما لابرار التمنى في زى الفرض أو ابرار التمنى في زى المفروض أو ابرار المتكلم في زى الفارض والأخيران رمز الى مكنته والاول مصرحة بتبعية في لو وعلى كل فالكلام كناية عن كمال العناية والجامع اما كمالها أو كون كل لغرض مهم قد عرض أو عدم الطمع اه

وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا (وقديتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع) لانه حينئذ يمنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتقائه والنكتة في التمنى بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتقائه (و) وقديتمنى (بلو نحو لو تأتيني فقد حدثني) بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها الا باضمار أن وأن انما ضمير

برأسه والذي يدل عليه كلام المصنف أنها الواو الشرطية أشهر بت معنى التني فلا بد لها من جواب
 لكنه التزم حذفه والخلاف مبسوط في كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أو دلوتأبني
 كافي الأطول (قوله بعد الأشياء الستة) بادخال العرض في التحضيض والدعاء في الأمر
 والنهي واسقاط الترجي كما يأتي (قوله كأن حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله التنديم)
 أي جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضي وقوله والتحضيض أي حث المخاطب وهذا في المستقبل
 (قوله وهي هـ لاخ) ذكر من حروف التحضيض أربعة وبقي اثنان لو وألا بالتخفيف لأن لهما
 خصوصية بأنهما لطلب لا توييخ فيه أبدا بخلاف الأربعة يس (قوله حال كونهما مركبتين)
 في العبارة تسامح لا يخفى لأن ظاهرها أن هـ لا مثلاً أخذت من هل في حال تركيبها مع لا وهل في حال
 تركيبها مع لا هي نفس هـ لا فقد أخذنا الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا مثلاً
 ركبت من هل ولا وتركيبها هو أخذها بالفعل فاذة الأخذ هي هل ولو لا وما في حال إفرا دها وتركيبها
 هو نفس الأخذ اه ع ق ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنها مأخوذة من هل
 ولو حال كونها مقدري التركيب مع ما ولا المزبدين قاله الفري وأجاب سم بان هـ لا المجعولة
 الآن كلمة واحدة لمعنى واحدة مأخوذة من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة لمعنى واحدة فاختلاف
 المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار اه وحاصل الجواب الأول أن المأخوذ محقق التركيب بالفعل
 والمأخوذ منه مقدار التركيب وحاصل الثاني أن المأخوذ مركب تركيباً جعل الكلمتين كلمة
 واحدة لمعنى واحدة والمأخوذ منه مركب تركيباً ليس بهذه المثابة بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى
 الأخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التني) فيه أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتني فامعنى كون
 تركيبهما لاجل أن يضمنا معنى التني ويجاب بأنهما قبل التركيب للتني جوازا واحتمالا وبعده

بعد الأشياء الستة
 والمناسب ههنا هو التني
 قال (السكاكي كان
 حروف التنديم والتحضيض
 وهي هـ لا وألا يقلب
 الهاء همزة ولولا ولو ما
 مأخوذة منهما) خبر
 كأن أي كأنها مأخوذة
 من هل ولولتين للتني
 حال كونهما (مركبتين
 مع لا وما المزبدين
 لتضمينهما) علة لقوله

(قوله أي لأن أحرف جمع
 قلة الخ) وجوابه أن
 المصنف كاصله بناء على
 مبدأ جمع الكثرة ثلاثة اه

معاوبة (قوله والذي يدل عليه كلام المصنف الخ) لعله في غير الماتن والافلايسلم (قوله فلا بد
 له من جواب) أي غير جواب التني (قوله رحمه الله بعد الأشياء الستة) هي الأمر والنهي
 والاستفهام والتحضيض والتني والنفي (قوله لكان أحسن) أي لأن أحرف جمع قلة بخلاف
 حروف (قوله لأن لهما خصوصية) علة لعدم ذكرهما المشعربة بقي (قوله بأنهما لطلب
 لا توييخ الخ) أي فهما التحضيض غير قوي وهو المسمى بالعرض (قوله بخلاف الأربعة) أي
 فإن التحضيض به لا يخلو عن ضرب من التوييخ واللوم على معنى أنه كان يجب أن يفعل المخاطب
 قبل أن يطلب منه اه مطول (قوله وهل في حال تركيبها مع لا هي نفس هـ لاخ) فيه نظر إذ
 غاية ما يفيد كلام المصنف أن الكلمات الأربعة مأخوذة والمأخوذ منه هو هل وحدها ولو وحدها
 لكن في حال تركيب كل مع لا وما وحينئذ فلم يتعد المأخوذ والمأخوذ منه كما قاله عبد الحكيم ولعل
 فائدة الحال الإشارة إلى أن لا وما وقع الأخذ منهما أيضاً والافلاصحة لأخذ المركب من المفرد الواحد
 وحينئذ يرد الاشكال فلا بد من تأويل كلامه بما يرجعه لكلام سم ولذا قال الدسوقي أن كلام
 عبد الحكيم بمعنى ما يأتي عن سم (قوله بجعل الحال مقدرة) رده عبد الحكيم بأنه لا حصول
 لهذه الكلمات في حال التقدير اه أي وقوله مأخوذة يقتضي الحصول حينئذ وقد يقال معنى
 أخذها منهما أن أخذها مبتدأ منهما ونمامه لا بد له من لا وما وفائدة الحال الإشارة إلى ذلك (قوله
 فيه أنهما قبل تركيبهما الخ) في عبد الحكيم أن التني قبل التركيب معنى مجازي لهما وبعد التركيب

للتنمى وجوباً ونصاً فكأنه قال لتضمينهما معنى التنمى على التخصيص وال لزوم من ع ق (قوله
والتضمين الخ) عبارة ع ق لاجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التنمى
فالمراد بالتضمين هنا جعل الشئ مدلولاً للفظ لا جعله جزءاً من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً
ونظيره قولك ضمنت هذا الكتاب كذا باباً فليس المراد انى جعلت الأبواب جزءاً من أجزاء
الكتاب بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد اهـ (قوله متضمنتين) أى
مستلزمتين (قوله ليس افادة التنمى) فالتنمى ليس مقصوداً بالذات بل لمتوصل به الى التنديم أو
التخصيص (قوله بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما النفس التنديم والتخصيص من أول
وهله بل بتوسط التنمى لان التنديم متعلق بالماضى والتخصيص بالمستقبل فكأنهما مختلفان
فارتكب معنى التنمى واسطة لانه طلب فى المعنى ليكون كالجنس لهما فيكون فى الحروف شبه
تواطؤ لاشبه اشتراك لأن التواطؤ أقرب من الاشتراك وانما قلنا شبه لان التواطؤ الحقيقى انما
يتصور فى غير الحروف ع ق وقوله لان التواطؤ الحقيقى الخ انما يظهر على القول بأن الحروف
موضوعه لعمان جزئية لاعلى أنها موضوعه لعمان كلية لكن انما تستعمل فى جزئية كما عليه السعد
والجمهور وكتب أيضاً مانصه وجه التولد أن المتنى مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويبحث
على فعله قال فى الأطول فان قلت التنمى طلب الشئ على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشئ لا توجب
ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوصل به الى التخصيص والتنديم قلت التنمى
لأنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء (قوله وفى المضارع) أى فى الاستقبال

معنى حقيقى لهما موضوعان له بالوضع التركيبى وانما احتيج لهذا الوضع ليتولد منه التنديم
والتخصيص والايلازم بناء المجاز على المجاز وهو لا يجوز اهـ أى على الخلاف فى ذلك وظاهره
أن كلام التنديم والتخصيص مستعمل فيه اللفظ لا مفهوم من التركيب على أنه من المستبعات
وهو خلاف ظاهر التعبير بالتولد وخلاف ظاهر الشارح (قوله جعل الشئ مدلولاً للفظ) أى
على سبيل المطابقة بدليل ما بعده (قوله رحمه الله والتزامه) أى الاعتراف به والقول به (قوله
رحمه الله جعل هل ولو) أى مع لاوما (قوله أى مستلزمتين) المناسب دالتين قاله بعض المشايخ
(قوله لان التنديم متعلق الخ) أى فلو وضع هـ لأمثلاً من أول وهله للتنديم والتخصيص لما كان
متواطئاً وقوله فكأنهما مختلفان ظاهره أنها متحدان الا أن الاختلاف انما هو من جهة التعلق
بالماضى فى التنديم والتعلق بالمستقبل فى التخصيص وليس كذلك لان التنديم جعل المخاطب
نادماً على ماضى والتخصيص الحث على أمر فى المستقبل وحينئذ كأن للتحقيق أى مختلفان
باعتبار الذات والمتعلق فلو كان الوضع لكل منهما حصل اشتراك لفظى فى الحروف وقوله
ليكون كالجنس أى من حيث تفرعها عليه فهما بمنزلة الجزئيات المنفرعة على السكلى فيكون
التنمى كالسكلى للتخصيص والتنديم ويكونان كالجزئيين منه وليس جنساً حقيقياً لهما لعدم
اندراجهما فيه لما علمت من تعريفهما وقوله شبه تطاؤ أى لا تطاؤ حقيقى لعدم الوضع لنفس
التنمى السكلى بل لكل جزئى من جزئياته كانه عليه بعد وقوله لاشبه اشتراك شبه مقحمة وقوله
لاعلى أنها موضوعه لعمان كلية أى فيكون فيها حينئذ تطاؤ حقيقى لوضعها للتنمى السكلى فان لها
حينئذ أفراداً تطاؤات فى ذلك السكلى وعبارة المطول وانما لم يجعل تركيبهما من أول الامر

مركتبين والتضمين
جعل الشئ فى ضمن الشئ
تقول ضمنت الكتاب
كذا باباً اذا جعلته متضمناً
لتلك الابواب يعنى أن
الغرض المطلوب من هذا
التركيب والتزامه هو
جعل هل ولو متضمنتين
(معنى التنمى ليتولد)
عله لتضمينهما يعنى أن
الغرض من تضمينهما
معنى التنمى ليس افادة
التنمى بل أن يتولد (منه)
أى من معنى التنمى
المتضمنتين هما اياه (فى
الماضى التنديم نحو هـ لا
أكرمت زيدا) ولو ما
أكرمته على معنى ليتك
أكرمته قصداً الى جعله
نادماً على ترك الاكرام
(وفى المضارع التخصيص
نحو هـ لا تقوم) ولو ما
تقوم على معنى ليتك
تقوم قصداً الى حثه على
القيام والمذكور فى
الكتاب ليس عبارة
السكاكى لكنه حاصل
كلامه وقوله لتضمينهما
مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التنمى مفعوله

لا في مطلق صيغة المضارع فانها قد تكون للمضي المقيد للتنديم ع ق (قوله ووقع الخ) وعليه
فالتضمن علة حاملة على التركيب بعد وجودها لامترتبة فيكون التقدير ان التركيب حمل عليه
كون معناها التني ع ق أى وقوله ليتولد علة مترتبة (قوله وهو لا يوافق الخ) لأن ما في بعض
النسخ يفيد أنه أمر أصلي والقصد أنه طارىء بفعل الفاعل (قوله لعدم القطع بذلك) لأن أكثر
النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير
مأخوذة مما ذكر ع ق (قوله وينصب في جوابه المضارع الخ) تفريع النصب على كونها
للتنبي واعطائها حكم ليت ظاهر على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب
الترجي أم على مذهب الكوفيين فلا لأنهم ينصبون المضارع بعد الترجي (قوله بالنصب) ذهب
الكوفيون إلى النصب في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات
فأطلع بالنصب ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل
أشربت معنى التني وفي الارتشاف وسامع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله ابن إلى
صرحا وبه يندفع الإيراد المشهور أن الترجي إنما يكون في الممكن وإطلاع فرعون إلى إله موسى
وبلوغه أسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا الجواب الأول الذي هو

الثاني ووقع في بعض
النسخ لتضمنها على لفظ
التفعل وهو لا يوافق
معنى كلام المفتاح وإنما
ذكر هذا بلفظ كأن
لعدم القطع بذلك (وقد
يتقن لعل فيعطى له حكم
ليت) وينصب في جوابه
المضارع على اضمار أن
(نحو لعلى أحج فأزورك
بالنصب

لتضمن معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التني جريا على مقتضى المناسبة فان هل
ولو قد يستعملان للتني وتني ماضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض اه وقوله
من غير توسط معنى التني أى بأن يكون الانتقال من معنى هل الذى هو الاستفهام ومن معنى لوالذى
هو الامتناع إلى التنديم والتحضيض من غير توسط التني وقوله فان هل أى التى معناها الاستفهام
ولوالذى معناها الامتناع وقوله وتني ماضى يناسب الخ أى بخلاف الاستفهام والامتناع فانها
لا يناسبان التنديم والسؤال والتحضيض (قوله فانها قد تكون الخ) أى بأن كان المضارع
منفيا بلم فانه ماضى معنى أو بأن كان مراد منه المضى كما في قوله

(قوله فانه ماضى معنى
الخ) أى فتكون تلك
الحروف معه للتنديم كما
قال اه

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمي المقنع

أى لولا تعدون الكمي أى لولا عددتم والنيب جمع ناب بمعنى الناقة المسنة (قوله فالتضمن علة
حاملة) أى لأن ظاهره أن التضمن ذاتى لا بفعل فاعل (قوله تفريع النصب على كونها للتني
واعطائها حكم ليت الخ) فيه أنه لم يفرع النصب على اعطائها حكم ليت بل فرع كلاما من إعطائها حكم
ليت والنصب على كونها للتني نعم لو عطف ينتصب بالفاء لظهر ولا يقال حينئذ يندبم تفريع
الشيء على نفسه اذ حكم ليت هو النصب لانا نقول هو من تفريع الأخص على الأعم لأن حكم ليت
شامل للنصب وعدم اشتراط مكان المقتنى (قوله وسامع الجزم بعد الترجي الخ) أى مع عدم
الفاء ووجه الدلالة أن ما يجزم عند حذف الفاء ينصب عند وجودها كما قال ابن مالك
وبعد غير التني جزما اعتقد * ان تسقط الفاء والجزء قد قصد

فجزم الفعل مع حذف الفاء بعد الترجي يدل على أنه ينصب عند وجودها وقد يقال من طرف
البصريين انما جزم الفعل مع عدم الفاء بعد لعل لتضمنها معنى التني لا للترجي اللهم إلا أن يكون
ذلك في موضع لا يناسب التضمن المذكور (قوله وبلوغه أسباب السموات غير ممكن) فيه

تأول البصريين اه (قوله لبعده المرجو) أى لبعده ما من شأنه أن يترجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر واللام تكن لعل مستعملة في التثني بل في الترجي وقال السيدان المراد المرجو بلعل ومعنى التثني به جعل الترجي به في حكم التثني ولا يخفى أنه بعيد والاقرب أنه يتمنى بلعل لقرب التثني من الحصول فكأنه قريب من الرجاء أطول وفي الفري ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام الترجي (قوله يشبه) أى المرجو (قوله فيمتولد منه) أى من البعد أو من لعل (قوله طلب

لبعده المرجو عن الحصول) وهذا يشبه الحالات والممكنات التي لا طاعية في وقوعها فيمتولد منه معنى التثني (ومنها) أى ومن أنواع الطلب (الاستفهام) وهو طلب

(قوله من مستبغات) التركيب وليس معنى لها مجازي والحاصل أنه لعل مستعملة في مرجو شبيه بالتثني في البعد فتولد من شبهه به فيه تمينه وحكى السيد الحفنى عن النووي ما لفظه قوله وهذا أى بسبب البعد وحاصله ان لعل هنا مستعملة في مرجو شبيه بالتثني في البعد فتولد منه التثني اه قلت لعل حينئذ للتثني حقيقة بل هى للترجي المشبه فيه المترجى بالتثني في بعد الحصول وعبرة السكاكى في المفتاح وسبب توليد لعل معنى التثني في قولهم لعلى سأحج فازورك بالنصب هو بعد المرجو عن الحصول فافهم والله أعلم اه

ان هذا لا يندفع بما ذكره لأن بلوغ أسباب السموات واقع في حيز الترجي بلا خفاء فيبقى الاشكال بالنسبة له فالحق أنه لا يدفع هذا الايراد الا بتأويل البصريين أو بأنه ترجاه تمويهاً على قومه واطهاراً لهم أنه يمكن عنده لشدة كفره (قوله أى لبعده من شأنه أن يترجى) فان الحج شأنه أن يترجى لكن عرض له البعد عن الحصول بالنسبة للمتكلم فهو في هذه الصورة متقنى لا مترجى أو المراد المرجو في ظاهر اللفظ وقوله واللام تكن لعل مستعملة في التثني بل في الترجي أى مع أن ظاهر قوله وقد يتقنى بلعل أنها مستعملة في التثني مجازاً كاستعمال هل ولو في ذلك وجه الملازمة أنه اذا كان المتكلم مترجياً بالفعل لم يصح التثني لأن شرط المتقنى أن لا يكون متوقفاً ولا مطموعاً في حصوله وحينئذ فقول الشارح فيمتولد الخ فيمتولد يحمل عليه مجازاً على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية والقرينة البعد وعدم طمع المتكلم والجامع قوة الميل النفسى ولا شك أنها في الترجي أكمل منها في التثني اذا المتكلم هنا لا طمع له في الحج لبعده عنده وان كان من الممكنات المطموع فيها عند الناس وبهذا تعلم أن قول الشارح وبهذا يشبه الخ معناه أنه بسبب البعد عند المتكلم أشبه عنده ما يكثر فيه التثني وهو الحالات العقلية والحالات العادية التي هى الممكنات المذكورة أى فترتب على ذلك عدم الطمع في حصوله فكان من جملة ما يتقنى وأن قوله والممكنات التي لا طاعية في وقوعها أى عند جميع الناس والا فالشبه هنا ممكن لا طاعية فيه لكن عند المتكلم فقط (قوله وقال السيد الخ) عبارته قوله لبعده المرجو عن الحصول يدل على أن لعل هنا مستعملة في معنى الترجي لكن المرجو قد شبه المتقنى فصارت ترجية بحيث تولد منه معنى التثني فأعطى حكمه في نصب الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين هل ولو وبين لعل في افادة معنى التثني اه قال عبيد الحكيم قوله وعلى هذا يظهر الفرق الخ أى لأن معنى التثني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستبغات التركيب فتدبر اه وهى التي تفهم تبعاً وقد قصد كذلك ولم يستعمل فيها اللفظ وأشار بقوله فتدبر الى أن الظاهر من لفظ وقد يتقنى بلعل أنه قد يستعمل فيه ويحمل عليه مجازاً وعليه يحمل كلام الشارح كما تقدم بيانه لأنه قد يستعمل فيه حكماً بأن يمتولد منه ويقصد تبعاً بأن يستعمل في ترج يستتبعه لبعده المرجو عن الحصول فانه بعيد جداً منه وان كان صحيحاً في نفسه (قوله ولا يخفى انه بعيد) رد من الاطول على السيد وقد تقدم لك وجه البعد أى واذا كان هذا بعيداً فللمناسب في فهم كلام المصنف ما سبق فنظن (قوله والاقرب الخ) هذا اعتراض من الاطول على المصنف بعد حله لكلامه واعتراضه على السيد في حله ووجه الاقربية أن تعليل المصنف انما أتت صحة كون لعل في هذا التركيب للتثني ولم ينتج التعبير بخصوص لعل دون ليت بخلاف التعليل المذكور فانه ينتجها (قوله لقرب المتقنى من الحصول) أى عند الناس أى فهو في الواقع بعيد ولا طمع فيه للمتكلم وان كان مطموعاً فيه عند الناس وقريباً حصوله فكأنه قريب من الترجي فصح التثني

حصول الخ) نقض بنحو علمني أمرا ويمكن دفعه بأن المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة) أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي ادراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أي في الخارج وقوله فحصولها أي لأعلى سبيل مجرد التصور بل المراد بحصول الوقوع ادراك أنه محقق خارجا وليس محققا إذ مجرد تصور الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فحصولها) أي ادراكها (قوله الهمزة وهل الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي لطلب التصديق كما يأتي (قوله وأيان) بفتح الهمزة وبالكسر قليلة في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم طلبه لانه لا طلب

بالعلم واتجه التعبير بها دون ليت أو المراد لتخيل قربه بالعلم مع كونه بعيدا مضموعا فيه (قوله نقض بنحو علمني أمرا) أي حال كونه أمرا لاخبارا في عبد الحكيم أن مدلول الاستفهام طلب حصول أمر في الخارج وهو تفهم المخاطب للتكامل كما أن مدلول الأمر طلب حصول أمر في الخارج نص عليه السيد في حواشي شرح الشمسية وأن الغرض من الاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب من حيث هو حصول أمر في ذهنه أي من حيث هو وجود ظلي مثالي لا يترتب عليه الآثار والاحكام مثلا أزيد قائم طلب حصول نسبة القيام إلى زيد في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجود ظلي ليصير معلوما وان كان ذلك مستلزما لآتصاف الذهن بالعلم بتلك النسبة ووجوده فيه بوجود أصلي كما في سائر الكيفيات النفسانية بخلاف علمني فان الغرض منه حصول العلم من حيث آتصاف النفس به ووجوده فيه وجودا أصليا وان كان مستلزما لحصول ما يتعلق به وجودا ظليا وهذا الفرق بين الغرضين دقيق مبناه على أن وجود الشيء في الذهن على نحوين أصلي يترتب عليه الآثار كما في الاتصاف بالشجاعة وهو المطلوب في العلمني وظلي لا يترتب عليه الآثار كما في تصور الشجاعة وهو المطلوب في الاستفهام اهـ فعمل منه أن الشارح قد عرق الاستفهام بما شتمل على الغرض منه فقوله طلب حصول الخ أي طلب الغرض منه حصول الخ والمراد حصول الصورة بالوجود الظلي وبه يندفع نحو علمني وقول عبد الحكيم كما أن مدلول الأمر طلب حصول أمر في الخارج أي وقوعه فيه لا ادراكه كما لا يخفى وقوله بوجود ظلي أي فلا تترتب عليه الآثار والاحكام ككونه قائما وقوله بوجود أصلي أي تترتب الآثار والاحكام عليه ككونه عالما بالقيام وكذا يقال فيما بعد وقوله كما في الاتصاف بالشجاعة أي فان الشخص اذا اتصف بالشجاعة فقد وجدت الشجاعة في ذهنه بالوجود الأصلي لأنها ملكة قائمة بالذهن والذهن والنفس والقلب شيء واحد عندهم وترتب عليها الاحكام ككونه شجاعا ووقوعه في المعارك وقوله كما في تصور الشجاعة فوجودها في ذهنه وجود ظلي لعدم ترتب الاحكام عليه اذ لا يسمى شجاعا ولا يقع في المعارك (قوله رحمه الله طلب حصول صورة الخ) الاستفهام طلب الافهام أي طلب تحصيل الفهم أي حصول صورة في الذهن وانما ذكر الحصول دون التحصيل لأنه المقصود بالذات اهـ معاوية (قوله رحمه الله فان كانت وقوع نسبة) أي فان كانت تلك الصورة صورة وقوع نسبة اذ الصورة ليست ذات الوقوع الخارجي وقوله فحصولها أي وجود الصورة الذهني أي الصورة الموجودة في الذهن اذ التصديق ادراك الوقوع أو اللواقيع أي حصول صورته أي صورته الحاصلة لانفسه (قوله اذ مجرد تصور الوقوع) أي مجرد ادراك الوقوع

حصول صورة الشيء في
الذهن فان كانت وقوع
نسبة بين أمرين أولا
وقوعها فحصولها هو
التصديق والافهام والتصور
(والالفاظ الموضوعة له
الهمزة وهل وما من وأي
وكم وكيف وأين وأي ومتى
وأيان فالهمزة لطلب
التصديق) أي انقياد

في التحقيق الاللتصديق وأما طلب التصور فكلام ظاهري كما ستعرفه كذا في الاطول (قوله
واذعانه) عطف تفسير والمراد بالاذعان عند أهل المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع
تلك النسبة أولا ووقوعها وادراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الايجاب
والسلب تصور كما في ع ق (قوله تامة) فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام
زيد) فقد تصور القيام وزيد والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فاذا قيل
قام حصل ذلك التصديق ع ق (قوله في الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها
أطول (قوله أو التصور) لا يخفى أن التصديق موقوف على التصور فانتفاءه يستلزم انتفاء

(قوله لأن الاستفهام أحق بها) وجه الاحقية أن الاستفهام إنما يكون عن المتعدد والتجدد غالبا
يكون في الأفعال اه بعض مشايخنا (قوله رحمه الله أو التصور) كقولك أدبس في الاناء أم غسل
وأفي الخابية دبسك أم في الرق القول بأن الهمزة في مثل قولك أدبس في الاناء أم غسل لطلب
تصور المسند اليه أو المسند أو غيرهما مبني على الظاهر توسعا والتحقيق أنها لطلب التصديق أيضا
فإن السائل قد تصور الدبس والغسل بوجه وبعد الجواب لم يزد لهما في تصورهما شي أصلا بل بقي
تصورهما على ما كان فإن قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بأن
الحاصل هو التصديق بأن أحدهما مطلقا في الاناء مثلا والمطلوب بالسؤال هو التصديق بأن أحدهما
معينا كالغسل مثلا في الاناء وهذا التصديقان مختلفان لأنه لا كان الاختلاف بينهما باعتبار
تعين المسند اليه في أحدهما وعدم تعينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعا فحكموا بأن
التصديق حاصل وأن المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيوده قاله قدس سره
وقوله والتحقيق أنها لطلب التصديق أيضا أي كما أنها لطلب التصديق في أمثلة المصنف السابقة
وليس المراد كما أنها لطلب التصور لأنه في التحقيق ينفيه وحصل كلامه أنه متصور للدبس أو
الغسل الذي في الاناء في ضمن التصديق بأن فيه أحدهما ولم يزد الجواب في تصورهما شي بل في
التصديق اذ لم يزد الا التعيين وهو في التحقيق زيادة فيه لا في التصور واعترضه معاوية بما
توضيحه أن الحاصل قبل الجواب بالتعيين تصور أن أحدهما تصور الحاصل على الإبهام والتردد أي
تصوره بأنه أحد الأمرين وثانيهما تصورهما على التعيين الوهمي والحاصل بعد الجواب تصور
ثالث هو تصورهما على التعيين العلمي وأن التعيين زيادة في تصور المبهم واحداث لتصوره المعنى
العلمي وأن هذا التصور والتصديق بالعيني قد حصل غيرهما ولم يبق الا هما وهما متلازمان فطلب
أحدهما يعني عن الآخر واللفظ باتفاق لاحدهما لهما وهو نص أو كنص في طلب هذا التصور ولذا
يصح الجواب بهودبس وأطال في الاستدلال وفيه أن التعيين لا يكون زيادة في تصور المبهم مع
كون المبهم أحد الأمرين المتصورين بعينهما وأن التصور العيني واحد سابق والتوهم الذي كان
قبل الجواب بالتعيين والعلم الذي طرأ بعده ليس من جمعهما إلى التصور بل ليس لهما ارتباط الا
بالحكم بكون هذا المقصور في الاناء وللأطول أيضا كلام مع السيد قدس سره فراجع (قوله
لا يخفى أن التصديق الخ) محصله أن جعل الهمزة لطلب التصور يقتضي أن التصديق موجود
أخذا من المقابلة وإنما المعدوم المطلوب بالسؤال هو التصور مع أن التصديق متوقف على التصور
وانتفاء التصور للالزام لطلبه إذا الحاصل لا يطلب يستلزم انتفاء التصديق قاله شيخنا وغيره

الذهن واذعانه لوقوع
نسبة تامة بين الشيئين
(كقولك أقام زيد) في
الجملة الفعلية (وأزيد قائم)
في الجملة الاسمية (أو)
لطلب (التصور)

(قوله وجه الاحقية أن
الاستفهام الخ) أو لان
دخول الهمزة على الجملة
الفعلية أكثر اه

التصديق لـكن لما كان التصديق بغير المعين حاصلا والمقصود حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس الا في تعيين المسند اليه مثلاً توسعوا فقالوا الهمة لطلب التصور دون التصديق والافالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامي (قوله أي ادراك غير النسبة) أل للعهد والمعهود والنسبة المتقدمة التي هي التامة وكتب أيضاً قوله أي ادراك غير النسبة أي غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يمتثل له لأن طلب تصور الطرفين يغني عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند اهـ (قوله أدبس) هو شراب حاو يتخذ من التمر أو العنب ع ق وكتب أيضاً قوله أدبس الخ فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهات الحاصل الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بكونه حاصلا فسألت عنه فاذا قيل مثلاً غسل تصورت المسند اليه بخصوصه وأنه غسل وههنا نكتتان ينبغي التنبيه لهما أحدهما أن ظاهر ما هنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر تصور خاص كما أشرنا اليه وأما مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لأنك تعلم أن ثم شيئاً حاصلاً لا دأراً بين الغسل والدبس * والأخرى أن المسؤول عنه في الحقيقة ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة الدبس أو الغسل المجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون الواقع في الاناء خصوص الغسل مثلاً لا حقيقة الغسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص ويتبين ببيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور لـكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصوراً توسعوا ع ق (قوله أي الخافية الخ) فيه النكتتان السابقتان فهنا أيضاً تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهما وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه وهو كونه نفس الخافية بخصوصها أو الزق بخصوصه ثم الظرفان متصوران لذاتهما أيضاً وانما سئل عنهما من حيث الحصول فهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق كما في المسند اليه لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن فحج الأمثلة وعدمه مع هل انما بنوا علها على ما يتبادر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أي الفج في صورة هل دون

(قوله لـكن لما كان الخ) جواب عما قبله قاله شيخنا وغيره (قوله والافالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين) أي فقط هذا ظاهره وقال بعض المشايخ مراده أنها في التحقيق لطلب التصديق كما هي فيه أيضاً لطلب التصور اهـ وفيه نظر (قوله فطلب التصور ثلاثة أقسام) فيه أنها أزيد من ذلك كما لا يخفى فلعلة اقتصر على المشهور (قوله والاخرى أن المسؤول عنه في الحقيقة الخ) هذا يخالف ما نقله المحشي عن السيرامي من أن السؤال في الحقيقة عن التصديق فقط قاله بعض مشايخنا و به يعلم أن ما قاله بعض المشايخ خروج عن ظاهر ما للسيرامي (قوله انما هو التصور مع التصديق) أي وان كان المقصود هو التصديق لـكن تقدم عن معاوبة خلافه (قوله ولكن فحج الأمثلة وعدمه مع هل) أي ومع الهمة فالقبح مع هل وعدمه مع الهمة كما يعلم مما يأتي

أي ادراك غير النسبة
(كقولك) في طلب
تصور المسند اليه (أدبس
في الاناء أم غسل) عالماً
بحصول شيء في الاناء طالبا
لتعيينه (و) في طلب
تصور المسند (أي الخافية
دبسك أم في الزق) عالماً
بكون الدبس في واحد
من الخافية والزق طالبا
لتعيين ذلك (ولهذا) أي
ولجئ، الهمة لطلب
التصور (لم يقبح) في
طلب تصور الفاعل
(أزيد قام) كما قبح هل
زيد قام (و) لم يقبح في
طلب تصور المفعول
(أعمر اعرفت) كما قبح
هل عمر اعرفت وذلك

(قوله أزيد من ذلك)
اذ منها طلب تصور
النسبة وطلب تصور
المسند اليه وطلب تصور
المسند ثلاثهما وطلب
تصور اثنين منها اهـ

صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعي الخ) لان التقديم يفيد الاختصاص ففادأعمرأ عرفت مثلاً السؤال عن خصوص المفعول أى الذى اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذى يصدق عليه أنه هو المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو أو غيره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل وانما يسأل عن المفعول الذى اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال لطلب التصور ع ق وكتب أيضاً قوله لان التقديم الخ هذا التعليل يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه بأنه لا يتعين التخصيص فذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) أى وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أى وطلب حصول الحاصل عبث ولا يصح أن يجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تجب لطلب التصور (قوله وهذا) أى الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر فى أعمرأ عرفت) لان تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لافى أريد قام أى لان تقديم المرفوع ليس فى الغالب للاختصاص وانما قال فليتأمل لان تقديم المنصوب يكون أيضاً لغير الاختصاص كالأهتام فى ما سوى تقديم المرفوع من حيث ان كلاً قد يكون للاختصاص وغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ) قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شئ من متعلقاتها ما أشار الى ذلك بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أى بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبي فى التبيان يس (قوله هو ما يليها)

لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظاهر فى أعمرأ عرفت لا فى أزيد قام فليتأمل (والمسؤل عنها) أى بالهمزة (هو ما يليها كالفعل فى أضربت

(قوله فلا يفتح هل زيد عرف أصلاً) نعم يفتح من جهة أخرى وهى ان هل بمعنى قد فى الأصل وحينئذ لا يليها الا الفعل غالباً كما سيأتى اه

(قوله على السواء كما صرح به الشارح فى شارح المفتاح) حيث قال وأما تقديم المرفوع عند الشيخ فهو للتخصيص وغيره على السواء فلا محل فيه على خلاف وضعه بل هو من قبيل المشترك اه

(قوله ففادأعمرأ عرفت الخ) فى معاوية أن السؤال عن التخصيص وأن المعنى أعمرأ وحده عرفت أم مع غيره أم غيره دون (قوله وقد يجاب عنه الخ) سيأتى عن المطول التنظير فى هذا حيث قال وقيل لم يمنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الأهتام غير التخصيص وفيه نظر لأنه لا وجه لتفريقه الخ والتوجيه الذى ارتضاه لعدم الامتناع فيما يأتى لا يجىء فى مثل هل زيد قام وسيأتى لك تفهيم الكلام (قوله رحمه الله وهذا ظاهر الخ) أى استدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر فى تقديم المنصوب لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد التخصيص الا اذا نبأ المقام عنه فحينئذ يحمل على أنه لغير التخصيص كما مر وأما تقديم المرفوع المظهر فلا يجىء للتخصيص أصلاً عند السكاكى فلا يستدعي تقديم حصول التصديق بنفس الفعل وأما عند الشيخ عبد القاهر فقد يأتى للتخصيص وقد يأتى للتعقوى والتعيين مفوض الى المقام فلا يفتح هل زيد عرف أصلاً اه عبد الحكيم وقوله فقد يأتى للتخصيص الخ أى يأتى لها على السواء وفى كلام الدسوقي أن آتيانه للتعقوى أغلب (قوله فالغالب فيه الاختصاص) لا يخفى أنه به مبديان كلام الشارح بذلك لا يصح بيان وجه قوله فليتأمل بما ذكره (قوله ويجاب عنه بأن النظر للغالب) فيه ما يأتى عن المطول فتأمل (قوله عن كل متصور) أى عن أى متصور ولو عبر بذلك لكان أولى وقوله من المسند الخ كان عليه أن يقول أو النسبة النامة كما لا يخفى (قوله ومثلها غيرها) فيه أن هذا لا يظهر اذ نحن من قام وأيان يجىء السؤال فى الاول لطلب تعيين الذوات المندرجة تحت من وفى الثانى لطلب تعيين الاوقات المندرجة تحت أيان لا مالى كلامهم ما إلا أنه ينظر لكون الذوات والاقوات والية الهمزة التى تضمنها من وأيان ثم المراد بالغير ما عدا هل فان المسؤل عنه بها هو النسبة

قال الدماميني وفي كتاب سيبويه أن التقديم في نحو أزيد القيت أم عمرا أحسن وأنت لو أخرت
فقلت ألقيت زيدا أم عمرا لكان جائزا حسنا ونحوه في مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب
أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلاتها
لا التصديق بوقوع نسبتها إذ ليس له لفظ واحد يلي الهمزة بل دائر بين المسند والمسند اليه فليس
أحدهما أولى بالابتداء من الآخر قال في العروس الا أن يقال المعتبر فيه هو الفعل وقال ع ق
والمسؤول عنه بها أي بالهمزة عند قصد السؤال عن أجزاء الجملة تصور ما يليها من تلك الأجزاء وذلك
كالفعل في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام يقوله الشاك في وقوع ضرب منك على
زيد بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون
للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض أجزاء الجملة أولى بالابتداء من بعض اه ولا يخفى أن
الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حمل كلام المصنف
على ما اذا كان المطلوب بالهمزة النصور وحمل مثال المصنف على الاحتمال الثاني فيكون معناه
أضربت زيدا أم أكرمت أي ما الواقع منك منهما فيكون تقديم الفعل جريا على الأصل ولهذا
قال في الأطول كالفعل في أضربت زيدا أم أكرمته وأما مجرد أضربت زيدا فالمطلوب فيه
التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة إذ ليس بتقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو
الأصل فيه ولعل الحامل للشارح على جملة مثال المصنف على طلب التصديق وجعله كونه لطلب
التصور احتمالا لأن ذلك هو المتبادر من عدم ذكر المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس
الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه

زيدا) اذا كان الشك في
نفس الفعل أعني
الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد
وأردت بالاستفهام أن تعلم
وجوده فيكون لطلب

(قوله ان كان مراده
مجرد بيان طريقة النحاة
الح) في شرح المفتاح
الشرقي ان أم المتصلة
اذا وليها مفرد فالأولى أن
يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها
ويجوز المخالفة بين ما وليها
نحو أعندك زيدا أم عمرو
وأزيد عندك أم في الدار
وألقيته زيدا أم عمرو
جوازا حسنا كما قال
سيبويه لكن المعادلة
أحسن فاذا كره المصنف
من قبيل الحسن دون
الاحسن فلا اشكال
فتدبر اه

لا غير فتدبر (قوله قال الدماميني الح) ان كان مراده مجرد بيان طريقة النحاة فلا مر ظاهر
وان كان مراده معارضة كلام المصنف بكلامهم ففيه أنه لا يعترض بمنزلة على مذهبه لأنه قد
يكون الاحسن عند النحوي واجبا عند البليغ على أنه يمكن حمل كلام المصنف على الاحسنة
(قوله المعتبر فيه هو الفعل) أي لأن النسبة جزء مدلوله فلا بد أن يلى الفعل الهمزة اه عبيد
الحكيم (قوله ولكن على هذا تكون للتصديق الح) أي لأنه ذكر أن السائل شك في الوقوع
وعدمه فيكون سؤاله عن النسبة الخارجية وهو سؤال عن التصديق لاعتنا التصور فهو مناقض
لأول العبارة قاله بعض مشايخنا (قوله ان الجواب المتقدم) هو أن المعتبر فيه الفعل وقديقال
هو أن في الجملة الاسمية أيضا لأن المراد الفعل اللغوي وهو الحدث ولا شك أن قائم مفيد للفعل
اللغوي الذي هو الحدث اه شيخنا وهو لا يناسب ما تقدم عن عبيد الحكيم ولا يظهر في الاسمية
التي طرفاها جامدان ولعله بناء على أن معنى الجواب المتقدم أن المعتبر فيه الفعل من حيث دلالة
على الحدث المتجدد الذي هو أولى بأن يتصل به الاستفهام من حيث نسبته ويمكن الجواب بأن قول
المصنف والمسؤول عنه بها هو ما يليها فيما اذا كان المسؤول عنه يمكن أن يلى وأن لا يلى بأن كان مدلوله
لبعض المركب والمسؤول عنه في الجملة الاسمية ليس كذلك وهذا ظاهر (قوله فيكون تقديم
الفعل الح) فيه أن هذا يتفرع أيضا على ما صنعه الشارح من عدم جملة على ما اذا كان المطلوب
بالهمزة التصور فله قطع النظر عن الجواب السابق (قوله جريا على الأصل) أي من ابتداء
المسؤول عنه الهمزة (قوله لكن لم يتعين عندك الح) هو من تبط بالنفي فهو منسفي أيضا

(قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقي احتمال أن يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كله أي التفصيل في الأمثلة مع أم إذا ذكرت أم فإن لم تذكر فقلت أقام زيد أحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور المسند وأن يكون لطلب تصور المسند اليه لأن ذلك قد يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم بوقوع فعل من زيد وشك في أنه القيام أولاً فالعنى على الاول أقام زيد أولاً وعلى الثانى أقام زيد أم عمرو وعلى الثالث أقام زيد أم فعد وكذلك زيد قائم غير أن الظاهر أن الاستفهام عن التصديق لأن النسبة هي الجديرة بالاستفهام ولذلك كان إيلاء الفعل لهمزة الاستفهام وتأخير الاسم أولى من العكس اه يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفاعل وينبغي أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبى (قوله اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عنك ما نهينا عليه آتقامن أن الاستفهام الذى ذكرنا أنه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق الخصوص ولهذا صرح اطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل أو المفعول من حيث ذاتهما فافهم ع (قوله سائر المتعلقات) نحو أفى الدار صليت وأيوم الجمعة سمرت وأتأديبا ضربته وأرا كبا جئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب التصديق) أى الابجائى قال الرضى هل لا تدخل على النافى أصلا قلت كأنه لرعاية أصله لأنه فى الأصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافى أطول (قوله فحسب) أى اذا عرفت أنه لطلب التصديق فحسبك هى أى هذه المعرفة

(قوله رحمه الله ويحتمل أن يكون الخ) فهذا التركيب وما مثله يحتمل أن تكون الهمزة فيه لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين أحدهما المعنيين بحسب القرينة اللفظية نحو أم لا فى طلب التصديق ونحو أم أكرمه فى طلب التصور فقولك أضررت زيدا أم لا لطلب التصديق وأضررت زيدا أم أكرمه لطلب التصور أو المعنوية كما فى أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه اه عبد الحكيم يتصرف وكون أم لا تكون الالطلب التعيين المنافى للتصديق لعلمه اذ لم تدخل على النقيض قال فى المطول بعد ذكره الاحتمالين وأن التعيين بالقرائن مانصه وبهذا يظهر أن كلام المصنف لا يتخلو عن تعسف اه قال عبد الحكيم مينا وجه التعسف لأنه اذا كان المسؤول عنه هو التصديق لم يكن شئ من الجزأين مسؤولا عنه بخصوصه حتى يلها إلا أن يقال ان المسؤول عنه هى النسبة وهى جزء مدلول الفعل فلا بد أن يلى الفعل الهمزة (قوله بقي احتمال أن يكون لطلب تصور المسند اليه) الذى هو التاء فى المثال وعليه فالعنى أضررت زيدا أنت أم غيرك لكن هذا مبني على أنه لا يجب أن يلى الهمزة المسؤول عنه اما على طريقة النحاة أو على ارجاع الطرفين لشئ واحد (قوله أى الابجائى) هو ما يفيد قول الشارح اذا كان المطلوب حصول التصديق الخ وفيه نظر ظاهر اذ هل لطلب التصديق الابجائى أو السلبى وان كانت هل لا تدخل على معنى كما صرح به الرضى وغيره وكان الأطول كالشارح فهم من عدم دخولها على المنفى أنه لا يطلب بها التصديق السلبى وقد وقع هذا الفهم للتاج السبكي فى متن جمع الجوامع وحكم شارحه المحلى عليه بالسهو اه يس يتصرف وعبارة جمع الجوامع وشرحه السادس والعشرون هل لطلب التصديق الابجائى لا للتصور ولا للتصديق السلبى التقييد بالابجائى ونفى السلبى أخذا من ابن هشام

التصديق ويحتمل أن يكون
لطلب تصور المسند بأن
تعلم أنه قد تعلق فعل من
المخاطب بزيد لكن لا
تعرف أنه ضرب أو أكرم
(والفاعل فى أنت
ضربت) اذا كان الشك
فى الضارب (والمفعول
فى أزيذا ضربت) اذا
كان الشك فى المضروب
وكذا قياس سائر المتعلقات
(وهل لطلب التصديق
فحسب) وندخل على
الجمتين) نحو هل قام زيد
وهل عمر وقاعد) اذا كان
المطلوب حصول التصديق
بشيء أو القيام لزيد
والفعل دل على (ولهذا)
أى ولاختصاصها بطلب

فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يبنى بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر
على طلب التصديق وان كان ليس من طريقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق
منافي أوائل أبحاث الاسناد الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام
هل تزوجت بكرا أم ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعاذل وأشرنا هناك الى الجواب
بجواز كون أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا مانصه أي
حيث لم تقدر أم منقطعة اذ هي تجماع هل بل لا تقع بعد هل الامنقطعة لانه يشترط في اتصالها أن
يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظه سواء بس (قوله لان وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لان
أم المنقطعة لا يلزم الاجلة وان وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف نحو انها لابل أم شاء وهي
بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لاتعادل هل (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم) بمعنى التصديق
وكتب أيضا قوله وهل انما تكون لطلب الحكم أي فتقتضى الجهل به وهو منافي لما اقتضته أم
من العلم به اذا حققت هذا علمت رد ما قيل ما المانع من طلب كل من التعمين وأصل الحكم وحينئذ
يسوغ الجمع بينهما (قوله لما سيجىء) أي في قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لان التقديم
يستدعى) أي غالبا (قوله وهو محال) أي حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عيب لا محال يس

التصديق (امتنع هل زيد
قام أم عمرو) لان وقوع
المفرد ههنا دليل على أن
أم متصلة وهي لطلب تعين
أحد الأمرين مع العلم
بثبوت أصل الحكم وهل
انما تكون لطلب الحكم
ولو قلت هل زيد قام بدون
أم عمرو يفتح ولا يمتنع لما
سيجىء (و) لهذا أيضا
(قبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس
الفعل) فتكون هل
لطلب حصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع

سهو سرى له من أن هل لا تدخل على منفي فهي لطلب التصديق أي الحكم بالثبوت أو الانتفاء كما
قاله السكاكي وغيره يقال في جواب هل قام زيد مثلاً نعم أو لا اه ببعض حذف وقوله أأخذ من
ابن هشام عبارته هل حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ودون التصديق
السلبى فبمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو
هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بأم المتصلة وهل لم يقم زيد اه وكتب الأمير على قوله ودون التصديق
السلبى بمعنى بدليل آخر كلامه أنها لا تدخل على سلب فلا ينافى أنها عند دخولها على الإيجاب
لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفي بلا مثلاً فتدبر فان هنا وهما نية عليه المحلى في شرح جمع
الجوامع اه وقوله سهو أي منشؤه التباس مدخولها بالمطلوب بها فتوهم اتحادهما (قوله فحسب
مبتدأ) لعل الاولى كونه خبرا لان المحدث عنه هو المعرفة (قوله وكتب أيضا مانصه الخ) أي
كتب على قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو (قوله فعلم أن أم مطلقا) أي متصلة أو منقطعة لاتعادل
هل لان المتصلة لا تقع بعدها أصلا والمنقطعة اذا وقعت بعدها فهي مع ما بعدها كلام مستقل لا معادلة
(قوله علمت رد ما قيل الخ) عبارة الخفى قال شيخنا في شرح ألفيته فان قلت لم لا يكون المطلوب
الأمرين بأن يكون المطلوب بهل التصديق وبأم التعمين ويقصدان معا باللفظين المختلفين اذ طلب
التعمين لم يقصد بهل بل بأم وطلب الحكم لم يقصد بأم بل بهل قلنا المراد الجمل الواقعة فيها هل
لا تكون الا لطلب التصديق وأن الجملة الواقعة فيها أم لا تكون الا للتعمين فالجمع بينهما يؤدي الى
التناقض وأيضاً فطلب التعمين بأم يستلزم كون التصديق بأصل الحكم حاصل اذ قد قلنا انها لطلب
تعمين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل تقتضى عدم حصوله فلا يتوجه السؤال من
أصله اه ومراده بشيخه الشيخ المولى فان له ألفية في علم المعاني والبيان والبدیع وقد شرحتها
بشرح جليل (قوله رحمه الله وانما لم يمتنع الخ) عبارة المطول وانما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا
مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يفتح لعدم اشتغال المفسر

وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لا احتمال أن يكون الخ) لا يخفى أن زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقيح بل هو دائر بين أن يكون قبيحا أو ممثنا لأن يقال الدائر بين الامتناع والقيح متعين للقيح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أي ضربت زيدا ضربت لا كنه يقبح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعني أن في جملة مفعول المحذوف بعدا لأن فيه حذف عامل المفعول الأول وحذف مفعول الثاني بخلاف صورة الاشتغال ففيها الحذف الأول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ مانصه أي ففيه التهيئة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فإن قامت قرينة على أن التقديم للاهتمام لم يقبح وكذا

بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقيحه سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا بوجوب أن يقبح وجه الحبيب أتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به اه وقوله أي هل ضربت زيدا ضربت فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل وقوله لعدم اشتغال الخ أي لقيح عدم اشتغال المفسر بالضمير من حيث أن فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لا لكونه خلاف لغالب حتى يراد النظر الذي أورده على العلة الثانية واعتراض بأن هذه العلة التي ذكرها الشارح للقيح غير العلة التي علل بها المصنف القبح وهي قوله لأن التقديم الخ وأجيب بأن العلة التي ذكرها الشارح للقيح مأخوذة للمصنف فتكون هي محط التعليل ويكون مقصود المصنف من هذا التعليل أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطالب حصول الحاصل وهو محال فلا بد لصحة هذا التركيب الجائز من اعتبار أن زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر وكونه مفعولا محذوف يفسره الظاهر قبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقوله سوى أن الغالب الخ إذا كون التقديم لغير التخصيص ليس بقبح فلم يكن قبحه إلا لأجل كونه على خلاف الغالب فيلزم أن يكون كل تقديم لغير التخصيص قبيحا فذكر قوله وجه الحبيب أتمنى على سبيل التمثيل وحينئذ فقوله هنا لكن ذلك خلاف الظاهر راجع للاحتمال أعني قوله أو يكون التقديم الخ ومحمله أن كون عدم الامتناع لكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص خلاف الظاهر لانه لا وجه حينئذ لتقيحه المخالفة للغالب من الاختصاص ومخالفة الغالب لا توجب القبح ولا لزم أن كل ما خالف الغالب قبيح وليس كذلك فكلامه هنا موافق لما في المطول وقرر الجماعة كلامه هنا بوجه آخر (قوله هو حصوله عن عدم) أي وذلك محال لأن الفرض أنه حاصل وهذا احتراز عن حصول الحاصل بمعنى دوامه نحو يأبها الذين آمنوا آمنوا فانه ليس من باب حصول الحاصل المحال ويحتمل أن مراده أن حصول الحاصل الذي حكم عليه بأنه محال هو حصوله عن عدم وأما دوام الشيء كافي الآية فليس من باب حصول الحاصل حتى يكون محالا (قوله متعين للقيح) أي لانه أقل الدرجات اه أطول (قوله لعدم اشتغال الضمير بالمفسر) المناسب لعدم اشتغال المفسر بالضمير كما هو عبارة المطول (قوله راجع للاحتمالين) أي ومخالفة الظاهر مؤدية للقيح وفيه نظر لما علمت من كلامه في المطول وفي الدسوقي أنه إذا كان كل من الاحتمالين خلاف الظاهر كان الحمل عليه بعيدا من جوحا والحمل على التخصيص قريب ارجحا وإذا كان مقتضى الامتناع هو القريب الراجح كان هذا المثال قبيحا مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافي في تصحيحه أي

لا احتمال أن يكون زيدا
مفعول فعل محذوف أو
يكون التقديم لمجرد الاهتمام
لا للتخصيص لكن ذلك
خلاف الظاهر (دون)
هل زيدا (ضربته) فانه

اذا قامت قرينة على أنه مفعول محذوف (قوله لجواز تقديم المفسر قبل زيد) أى جواز ذلك جواز اراجحة الاعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخر افعالهم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أى لان التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه أن رجلا عرف يفيد التخصيص قطعا (قوله لما سبق الخ) فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف لانه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو متنفذ مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أى فى كلام المصنف واعتراضه على السكاكى قال فى الأطول

لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى هل ضربت زيدا ضربته (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من مذهبه من أن الاصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقيح هل زيد عرف) لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه قبح باجتماع النعاة وفيه نظر

فقبه من حيث فساد الظاهر وفيه أنه ليس فى ذلك فى الحقيقة المخالفة الغالب بالنسبة للثانى فنظره فى المطول باق وكتب معاوية على قول الشارح خلاف الظاهر أى من نفس اللفظ اذ الظاهر منه التخصيص وعدم الحذف أى فلا يثبت فى القبح فوجه القبح حينئذ بشاعة الظاهر لا مجرد كون التقديم لغير التخصيص خلاف الغالب حتى يلزم قبح كل تقديم لغيره كوجه الحبيب أتمنى فهذا منه هنا دفع لنظره فى المطول فاعرفه اه وفى اندفاعه نظر فتدبر (قوله وكذا اذا قامت قرينة الخ) فيه أن هذا لا بدفع القبح المبين بما فى المطول (قوله يقال عليه الخ) يرده قول المطول وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال أن يكون رجل فاعل فعل محذوف اه أى وهذا الاحتمال لبعده مستقبح اه فنرى وقد يقال انه لا وجه حينئذ لبعده المخالفة الغالب من الابتداء ومخالفة الغالب لا توجب القبح كما سبق الا أن يقال ان هذا ليس مجرد مخالفة الغالب بل فيه التباس الفعلية بالاسمية مع اختلاف الفرض اذ الفعلية التى هى اسمية صورة فيها زيادة على التخصيص التقوية لتكرار العامل وفى الأطول قال الشارح المحقق وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال أن يكون رجل فاعل فعل محذوف وفيه أن الحكم بالقبح على هذا مشكل اذ ليس فيه قبح عدم اشتغال المفسر بالضمير على أن فيه نجاة من تكلفات ارتكبا السكاكى لتصحيح وقوعه مبتدأ اه ولعل المحشى أعرض عما فى المطول لهذا النزاع فتدبر (قوله يفيد التخصيص قطعا) أى فلا يثبت فى احتمال كون التقديم لغير التخصيص حتى لا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فينتفى الامتناع (قوله فيه بحث الخ) رده عبد الحكيم بأن هل والهمزة انما يدخلان على الجملة خبرية فلا بد من صحها قبل دخول هل ورجل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والتأخير لعدم صحة الابتدائية سواء واذا اعتبر التقديم والتأخير كان الكلام مفيدا لحصول التصديق بنفس الفعل فلا يصح دخول هل عليه بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور فلا يثبت فى التصديق الحاصل بنفس الفعل بسبب التقديم هذا اعتبار أهل المعانى الباحثين عن الخواص والمزايا وما فى الرضى من أنه يصح أرجل فى الدار وهل رجل فى الدار لوقوع النكرة فى حيز الاستفهام فكلام ظاهرى واعتبار النعاة الباحثين عن صحة الألفاظ ولا يلزم تطابق الاصطلاحين عند اختلاف الأغراض اه وقوله وما فى الرضى من أنه يصح الخ أى من أنه يصح الابتداء بالنكرة فى ذلك لوجود المسوغ وهو الاستفهام ولم ينظر لكون المسوغ هو التقديم وأن الاستفهام طارى لان النعاة انما يعتبرون الظواهر ولا مشاحة فى الاصطلاح وقال معاوية بعد نقله عبارة عبد الحكيم مانعه لا يخفى أن المدعى القبح لانه لا يصح لکن لما كان لا يصح بهذا الاعتبار الظاهر حتى قبح لفساده ظاهرا وكان

ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم السكا كي أن لا يقبح هل رجل عرف لهذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا بطلان وجهه أو بطلان حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لان ماذ كره) أى المصنف (قوله لعله أخرى) هى كون هل فى الأصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف أن السكا كي حصر القبح فى العلة السابقة فان كان الأمر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أى أصل هل بمعنى قد أهمل مع الهمزة ملفوظة أو مقصورة والاستفهام مستفاد من الهمزة ع س سم وقد سمع هذا الأصل كما فى الأطول (قوله لكثرة وقوعها فى الاستفهام) وقد تقع فى الخبر كقوله تعالى هل أنى على الانسان أى قد أنى (قوله فكندا ماهى بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بقبح اذا كان فى الجملة فعل وانتفى القبح فى نحو هل زيد قائم ماذ كره الشارح (قوله وانما لم يقبح هل زيد قائم) أى مع أن قضية ماذ كره أن يقبح ذلك (قوله فى حيزها) أى فى قرب حيزها والاخيزها مشغول بها (قوله ذهلت) ذهل كنع وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيه وغفل عنه كذا فى يس (قوله فانها تذكرت) المناسب فانها تذكرك العهود ونحن الى الاف المألوف ولا نرضى الخ لان اذا للاستقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنث) بالتخفيف بمعنى مالت وبالثبديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأكيد (قوله باقتران الاسمين) أى توسطه وفى نسخة بافتراق وهى غير ظاهرة اذ لا يقال افتراق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افتراق بينهما (قوله وهى أى هل) أى الاستفهامية فلا ينافى صحة دخول التى بمعنى قد على الحال كما

لان ماذ كره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعله أخرى (وعلى غيره) أى غير السكا كي (قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى قد فى الأصل) وأصله أهل (وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام) فأقيمت هى مقام الهمزة وتطلفت عليها فى الاستفهام وقد من خواص الافعال فكندا ماهى بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم لانها اذا لم تر الفعل فى حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رآته فانها تذكرت العهود وحنث الى الاف المألوف فلم ترض باقتران الاسمين (وهى) أى هل

(قوله قبل زمان قريب) هو زمان كونه بشرا اه منه

القبح غير صحيح بلاغته ولو حكما لخلاله بالفصاحة ولو حكما عبر به حتى احتاج الى دفع ايراد ما فى الرضى اه فتدبر (قوله أن لا يقبح هل رجل عرف) صوابه هل زيد عرف (قوله يعنى يلزمه الخ) فيه أن عدم الاطراد بهذا المعنى لا محذور فيه اذ العلة على قدر المدعى الا أن يقال اذا كان للشئ علتان احدهما على طبقه والاخرى تفيد زيادة عليه فالأنسب ذكر الاخرى تنبيها على تلك الزيادة (قوله وجهه) أى السكا كي أى الوجه الذى قاله (قوله أو بطلان حكم) هو قبح هل زيد عرف وقوله بمقتضى وجهه أى وجه السكا كي وهو متعلق بابطال (قوله وقد يقال يفهم من كلام المصنف الخ) أى من اعتراضه إذ لا يتوجه الا اذا كان مراد السكا كي الحصر ولو بواسطة الاقتصار فى مقام البيان وقال بعض مشايخنا لا وجه لفهم الحصر لان المصنف انما ذكر تعليل السكا كي فى تقديم النكرة فلا يلزمه أن يكون جاريا فى قبح تقديم المعارف فلا يكون القبح محصورا فيه (قوله قيل المراد بمعناها المذكور الخ) اختلف فى قوله تعالى هل أنى على الانسان حين من الدهر فقيل ان هل بمعنى قد للتقريب أى قد أنى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن شيئا مذكورا كما فى الكشف وقيل بمعنى قد التى للتحقيق وقيل بمعنى قد التى للتوقع كأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر قد أنى على الانسان وهو آدم عليه السلام حين أى زمن كونه طينا اه يس بتصرف (قوله بالتخفيف) أى من حنايحنو حنوا وقوله بالثبديد أى من حن يحن حنينا اه فزى (قوله أو توسطه) راجع ذلك

في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم أن الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصفوى كافي يس (قوله في أن يكون الخ) أى في مقام أن يكون الخ أى في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما يتضح (قوله على ما يفهم عرف الخ) أى وهو هنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا ما نصه أى لأن المتبادر أن الاخوة حالية فكذا الضرب لأن الحال قيد في عاملها والاصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصد الى انكار الفعل) أى لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا فله السيد (قوله بمعنى أنه لا ينبغي) أى وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لأن هل) تعليل للصحة في الثاني وعدمها

(تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) قصد الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع

(قوله رحمه الله وهي تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع) أى تخصصه لذلك بعد أن كان محتملا وللحال فليست من الحروف الغيرة بمعنى الفعل بل المحصورة له بأحد احتماليه لانها في الاصل بمعنى قد وهي لا تغيره فلا يرد ما قاله في الأطول من أنه لو كان مخصصا بحسب الوضع لكان مخصصا للماضي بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا أه عبد الحكيم بإيضاح على أنه لا ملازمة بين كونها تخصص المضارع بحكم الوضع وكونها تخصص الماضي بالاستقبال (قوله أى في مقام انكار الضرب الخ) هو بيان حالته التي لا ينفك عنها عرفا وقد أفاد أن مصدرية قال يس وهل يصح أن يقر بالمدى يكون بمعنى زمن أى في زمن يكون الضرب قلت الظاهر لا لأن جملة يكون الضرب الخ حينئذ صفة آن ولا عائد فيها أه (قوله أى في مقام انكار الخ) يدل على ذلك قول السارح وقولنا الخ (قوله أى وهو هنا كذلك الخ) هذا حل معنى والا فقله على ما يفهم متعلق بما يتعلق به قوله في مقام (قوله وكذا الضرب الخ) المراد منه ما سيأتى لنا عن السيد (قوله والاصل الخ) احتزبه عن الحال المقدرة بحسب الظاهر ومقصوده أن ما هنا موافق لهذا الأصل إذ لا يتأتى هنا خلافه (قوله رحمه الله على ما يفهم عرفا الخ) أى أن قوله وهو أخوك يدل على أن الاستفهام لانكار ولا ينكر في العرف ما يقع في المستقبل لعدم حصوله وما قرره في المحشى لا يظهر إذا لاخوة دائمة لا تتقيد بوقت فالمقارنة حاصلة ولو أريد بالفعل الاستقبال تأمل أه شيخنا وفي المطول فعلم أن التقييد بقوله وهو أخوك ليعلم أن قرينة على أن المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل أه قال السيد قدس سره أما كونه قرينة لانكار فظاهر إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا وأما كونه قرينة لوقوع الضرب في الحال فلأنه يفهم من ظاهر هذه الجملة الواقعة حالا ثبوت الاخوة في زمان الحال ولا شك أن مضمونها مقارن للضرب العامل فيها في ثبوت الضرب في زمان الحال أيضا أه وقوله إذ لا معنى للاستفهام الخ أى لا معنى له يقصد في العرف والعادة والا فلا ينبغي أن له معنى صحيحا بأن يستفهم هل يوجد منه ضرب في حال الاخوة لعدم مبالاة بالاخوة أو لا يوجد منه ذلك لأن الاخوة تمنعه وقوله فلأنه يفهم من ظاهر الخ أى أن ظاهر هذه الجملة أنها هو اعتبار ثبوت الاخوة في الحال وإن كانت دائمة مستمرة لأن هذه الجملة قرينة على الانكار وإنما يكون كذلك إذا اعتبرت الاخوة في الحال وحينئذ يظهر ما قرره المحشى (قوله رحمه الله تعالى وقولنا الخ) وجه ذلك أن اعتبار حاله ومقامه يشعر بأنها هي علة الحكم فيعلم أن كل ما كان

جاء في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع (١٢١) في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية

كقولك أتضرب زيداً وهو أخوك أولاً كقوله تعالى أتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أتؤذي أباك وأنتم الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواقع ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وأعماله فيها ولعمري أن هذه فريضة ما فيها مزية إذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجيء زيداً راكباً وأسأرك زيداً وهو بين يدي الأمير كيف وقد قال الله تعالى

سيدخلون جهنم داخرين وإنما يؤخروهم ليوم تشخص فيه الأبصار مهطعين وفي الخامسة

سأغسل عني العار بالسيف جالباً *

على قضاء الله ما كان جالباً وأمثال هذه أكثر من أن تحصي وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال

(قوله كان الاولى الخ)

في الأول وقوله وقولنا مبتدأ وقوله ليعلم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وإن لم تكن قرينة غاية الأمر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة لأنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل وكلامه بوجه انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المتنافي لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الأمثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال بعد إذا القول وقع فيما مضى قبل التكلم لأن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو أنه حال من حيث المتداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المفاتيح (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياني (قوله فريضة) أي كذبة وكتب أيضاً قوله فريضة في تسمية ذلك فريضة تسمح فان الافتراء تعدل الكذب وهو غير موجود هنا (قوله مربية) أي شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الختم والایجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء بروى بالرفع والنصب فإذا رفعته يكون فاعلاً جالباً ومفعولاً ما كان جالباً ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه وإذا نصبته يكون مفعولاً جالباً وفاعله ما كان جالباً ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدر والمعنى جالباً الموت جالبه اه فتري والمقصود المبالغة في أن لا يترك دفع العار في حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصي) أي من ذى أن تحصي (قوله وأعجب من هذا أنه الخ) إنما كان أعجب لأن هذا استدلال على تلك الفريضة وهو متضمن لها فبقية الفريضة وزيادة تقوينها وقال

كذلك بأي قرينة لا يصح سواء عمل المضارع فيه في جملة حالية أولاً (قوله إلا أنه) أي التركيب (قوله قرينة الأمثلة الخ) لا يظهر في المثال الاول فان الذي يفهم عرفاً من الكلام السابق عليه أعنى قوله تعالى وإذا فعلوا فاحشة الخ أن الغرض منه التوبيخ (قوله إلا أن يقال الخ) حيث كان الكلام عقب القول فكلاهما في الحال عرفاً فان الحال ليس خاصاً بالزمان الحاضر اليسير بل يختلف بحسب المقامات (قوله وفاعله ما كان جالباً) قيل ما واقعة حينئذ على الله نظير ما أت قل يا أيها الكافرون وهو ليس بل لازم (قوله والمعنى جالباً الخ) كان الاولى في هذا الحل ذكر على (قوله والمقصود المبالغة الخ) أي لا التقييد لانه إذا دفع العار في هذه الحالة يكون دفعه في غيرها بالاولى قاله بعض المشايخ وهو ظاهر على الاحتمال الثاني والا فالحال على الاول لازمة مفيدة للتعميم صريحاً (قوله رحمه الله وأعجب إلى أن قال فهم منه الخ) ان كان المراد فهم من هذا التركيب أن معناه ذلك ففساد فهمه بمقال النحاة وبمثالهم ظاهر وحينئذ فالحق في بيان الأعجوبة ما قاله الحفيد وان كان المراد فهم منه استنباط بحيث جعله دليلاً على أن العامل لا يقرن بأداة الاستقبال كهل ولن والسين لان الحال حيث نافيت الاستقبال فيها ما فتنه أيضاً في عاملها إذ هي مقارنة له فالحق ما قرره المحشي أولاً لكن فيه أنه لا عجب من هذا من حيثية رد مقال النحاة ومثالهم له اذ هو دليل له نعم لورد الشارح بأن منافية أداة الاستقبال في الجملة الحالية لها أظهر فنع النحاة لا يتعدى

(١٦ - تقرير الانبائي على السعد - لت) في نسخة من الفريضة ذكر على وأفظها والمعنى جالباً الموت على

جالبه اه (قوله قاله بعض المشايخ) أخذوا من كلام الغنيمي وغيره اه

الحفيد انما كان أعجب لان دليل فساد يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عامليها (قوله بحسب الظاهر) وأما في نفس الامر فلانما فاقا ذ المراد الحال النحوية وهي لاتنا في الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعامليها فزمنها من عامليها أيا كان وكتب أيضا مانصه واعتبار اللفظ (قوله على ما سنده كره) أى في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة يجب تجريده صدر الخ كما تصرح به عبارة المطول وفي نسخة هذا المثال والأولى أحسن (قوله في صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفي نسخة هذا المثال وهي واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى يأتي زيدا سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لا عامليها (قوله ولا اختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أى لكون هل مقصورة) فالباء داخل على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخل على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والافقية لا تقبل التفاوت على أنها تدخل على الاسم كما سبق أى ان تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى ان استدعاءها بالفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف في كالفعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة إشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيتها ويحتمل أنها تمثيلية

ذلك انهم اه شيخنا أى وبأنه لا يصح الاستنباط مع وجود أداة الاستقبال في الكلام العربي الفصيح وفيه أنه على الوجه الاول يصح بيان المحشى للاعجبية بناء على أن الاعجبية من صنع بعض آخر غير البعض السابق أو منه ان كان أعاد الدعوى عند الاستدلال والا كان الحاصل منه ثانيا مجرد الاستدلال وان كان ما للحفيد انهم وقوله وان كان المراد الخ هذا ليس بمراد اذ هو خروج عما يفيد كلام الشارح ولذا اقتصر عبد الحكيم كما سيأتى عنه على الاول (قوله انما كان أعجب الخ) محصلة أنه فهم من كلامهم أمر باطلا وأقام عليه دليلا باطلا أيضا بخلاف ما تقدم فانه مجرد دعوى شئ باطل وقوله رحمه الله أنه لما سمع أى ذلك البعض وفي بعض النسخ أنه لما سمع بعضهم وهذا يفيد أنه بعض آخر غير البعض المتقدم وهو الموافق لما في المطول حيث قال وأعجب من هذا أن بعضهم لما سمع قول النحاة الخ وقوله رحمه الله فهم منه الخ لعل منشأ فهمه أنه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ الجملة التي وقعت الحال قيدها لما مع أن مرادهم بها الجملة التي وقعت نفسها حالا اه عبد الحكيم (قوله لا تقبل التفاوت) أى لأنه ملازمة الشئ للشئ بحيث لا يتجاوز اه شيخنا (قوله على أنها تدخل الخ) أى فلم يوجد لها أصل الاختصاص على فرض قبوله التفاوت اه شيخنا (قوله أى ان تعلقها بالفعل الخ) هذا وان أضاف أن تعلق هل بالفعل أكثر من تعلقها بالاسم لكون لا يفيد أن الهمزة لها نوع اختصاص بالفعل لعل اذ يحتمل مفهومه أن الهمزة فيها على حد سواء أو أنها في الاسم أكثر وقوله أو المراد به الاستدعاء الخ على هذا يفيد أن الهمزة مثلا ليس فيها الأصل الاستدعاء فلها نوع اختصاص بالفعل لكون لا يفيد أن استدعاء هل بالفعل أزيد من استدعاءها للاسم بل يحتمل المساواة والعكس وقد يقال لا يحتمل ذلك لأن استدعاء هل بالفعل تطلبها له وهو يشعر بأعراضها عن غيره فدخولها على الغير من

بحسب الظاهر على ما سنده كره حتى لا يجوز يأتي زيدا سيركب أولن يركب فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييده مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق (ونخص بصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر)

باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه وكونه إشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيدا اختصاصا به دون بقية الجمل الاسمية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لان الاستفهام مطابقا لنوع اختصاصا بالفعل سم وفنرى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فنرى (قوله الذي زمانيته أظهر) أى من زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه لدلوله فالعروض في الحقيقة للدلول (قوله لمزيد اختصاصا) اللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق بشئ (قوله فظاهر) أى لان تأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيدا يتعلق بجنس الفعل واللام أثرت في بعض أنواعه فاندفع ما في سم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفي حواشي الحفيد لسم مانصه يحتمل أن يريد بالثبوت والانتفاء الوقوع

غير تطلب له وبهذا تعلم أن قوله فبايأتى انما قال مزيد لان للاستفهام مطابقا لنوع الخ انما يناسب الثانى لا الأول وقال بعض المشايخ ان قوله أولا أزيدوا أكثر من دخولها على الاسم أى ومن دخول غيرها على الفعل وقوله ثانيا أزيدوا أشد من استدعاء غيرها له أى ومن استدعائها للاسم كما هو ظاهر اه فتدبر (قوله باعتبار الافراد العقلية) فيه أن الافراد العقلية لا تصلح أن تكون أمثلة اذ لا تذكر لايضاح القاعدة الآن ينظر لذلك كراهية الفرضى (قوله يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل) قال يس الظاهر من كلامهم أن هل تدخل على الجملة الاسمية التى خبرها ليس فعلا وأنه لا فرق في الجملة المذكورة بين أن تكون مصدرية باسم فعل أو غيره ومثل هذا العموم يؤخذ به الى أن يوجد ما يخص (قوله رحمه الله حيث يدل) أى بأن كان دالا على الحدث كضارب فانه لا بد لحدثه من زمن بخلاف نحو زيد فانه لا حدث فيه حتى يدل على الزمن (قوله رحمه الله فظاهر) علمه في المطول بقوله اذا المضارع لا يكون الافعال قال الفنى فيه بحث لأن غاية ما علم أن هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم من تخصيصها المضارع بالاستقبال مزيد اختصاصا بالمضارع ولا كون دخولها عليه أكثر من دخولها على الاسم لجواز أن تدخل عليه قليلا واذا دخلت عليه خصصته بالاستقبال ونظير هذا أن قد تقرب الماضى من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضى أكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن أن يقال مراده أن الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض خصوص بالفعل والكلام بعد محل تأمل اه وقوله مزيدا اختصاصا بالمضارع أى فضلا عن بقية أنواع الفعل وفي عديد الحكماء الجواب عن ذلك بأن المراد بمزيد الاختصاص زيادة الارتباط ولا شك أنهم لما كانت مخصصة للمضارع بالاستقبال كان لها مزيدا ارتباط بالفعل من الاسم حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم اه وقوله زيادة الارتباط ظاهره أن الاختصاص في قول الفنى مزيدا اختصاصا بالمضارع بمعنى عدم الانفكاك (قوله ولا شك الخ) فيه أن هذه الملازمة لم يسلمها الفنى الآن يكون معناه أن التأثير في الشئ يدل على قوة الارتباط بنوعه ولفظ قد كذلك بل لم يخرج عن نوع الفعل أصلا (قوله فاندفع ما في سم) عبارة سم

وما موصولة وكونه مبتدأ
خبره أظهر وزمانيا خبر
الكون أى بالشئ الذى
زمانيته أظهر (كالفعل)
فان الزمان جزء من
مفهومه بخلاف الاسم فانه
انما يدل عليه حيث يدل
بعروضه له أما اقتضاء
تخصيصها المضارع
بالاستقبال لمزيد
اختصاصها بالفعل فظاهر
وأما اقتضاء كونها الطلب
التصديق فقط لذلك
فلا أن التصديق هو
الحكم بالثبوت أو الانتفاء

واللا وقوع للنسبة الحكمية ويحتمل أن يريد بهما نفس النسبة الحكمية بناء على أنها في السلب
سلبية فيكون على حذف مضاف أي بوقوع الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لأن المتعلق بالمتعلق متعلق
(قوله والنفي والاثبات) الأولى أن يقول والثبوت والانتفاء لأن الأصح عندهم أن النفي والاثبات
ادراك الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما إلى المعاني والاحداث
انما هو بواسطة توجههما إليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل (قوله والاحداث)
عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة القائمة كافي حسن (قوله التي هي مدلولات الافعال)

قوله فظاهر أي لأن المضارع انما يكون فعلا صرح بهذا التعليق في المطول لكن ههنا بحث وهو
أن غاية ما في الباب أنها اذا دخلت على المضارع خصته بالاستقبال وهذا لا يقتضي أن الدخول
على الفعل أولى فكيف أخذ من تخصيصها بالاستقبال أن دخولها على الفعل أولى لاحتمال أن
يكون ليس دخولها عليه أولى ومع ذلك اذا دخلت على المضارع خصته بالاستقبال اللهم إلا أن
يقال مرادهم بهذا الكلام أن الواضع وضعها لتخصيص المضارع بالاستقبال بمعنى أن المقصود له
بالذات ذلك أو أن ذلك هو الأهم في غرضه أو نحو ذلك في اثبات ذلك اه وقد تقدمت لك عبارة
الفنري في ذلك وما يتعلق بها (قوله للنسبة الحكمية) أي التي هي الثبوت دائما حتى في السلبية
(قوله لأن المتعلق الخ) كان الاوضح أن يقول لأن المتعلق بالمتعلق بشئ متعلق بذلك الشئ
والمتعلق الاول الحكم والمتعلق الثاني الوقوع أو اللا وقوع والشئ هو النسبة فكأنه قال والحكم
المتعلق بالوقوع أو اللا وقوع والمتعلقين بالنسبة التي هي الثبوت أو الانتفاء متعلق بتلك النسبة (قوله
الاولى أن يقول الثبوت والانتفاء الخ) هذا لا يظهر الا لو كانت المعاني والاحداث على حقيقتها
كما هو مقتضى كلام الحفيد الآتي مع أن كلام الشارح عليه مشكل كما يأتي بيانه أما اذا كان المراد
بها النسبة الحكمية على ما يفيد كلام السيد الآتي لأن الصفات في عبارة المطول بمنزلة قوله هنا
المعاني والاحداث والنسبة يطلق عليها معنى وهو ظاهر ويطلق عليها حدث من حيث انها حدثت
بسبب تركيب الطرفين ولكونها معنى مصدريا فلا تظهر هذه الاولوية بل كلام الشارح حينئذ
هو الاولى نعم كان الاخصر الاوضح على هذا أن يستغنى عن قوله والنفي والاثبات الخ ويقول
والذي يدل عليهما الافعال لا الاسماء (قوله ادراك الانتفاء وادراك الثبوت) يحتمل أن المراد
بالانتفاء والثبوت اللا وقوع والوقوع بدليل قوله بعد اللذان هما نفس الحكم اذا الحكم هو ادراك
الوقوع واللا وقوع وهذا بخلاف الثبوت والانتفاء في قوله الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء
فان المراد بهما النسبة الحكمية ويحتمل أنه أراد بهما النسبة الحكمية والكلام على حذف
مضاف أي ادراك وقوع الانتفاء وادراك وقوع الثبوت (قوله وتوجه ادراكهما) أي
ادراك الثبوت والانتفاء على ما تقدم من الاحتمالين (قوله إلى المعاني والاحداث) أي الحقيقة
لا النسب (قوله بواسطة توجههما) أي الثبوت والانتفاء بمعنى النسبة الحكمية وقوله إليها
أي المعاني والاحداث ومحصله أن النفي والاثبات اللذين معناهما ادراك اللا وقوع وادراك الوقوع
متوجهان بلا واسطة إلى النسبة الحكمية التي هي الثبوت والانتفاء وإلى المعاني والاحداث التي
هي المصادر بواسطة توجه الثبوت والانتفاء إلى المعاني والاحداث (قوله ويحتمل أن المراد بهما
الانتفاء والثبوت) أي اللذان هما النسبة الحكمية (قوله رحمه الله والنفي والاثبات الخ)

والنفي والاثبات انما
يتوجهان الى المعاني
والاحداث التي هي
مدلولات الافعال لا الى
الذوات التي هي مدلولات
الاسماء (ولهذا) أي ولأن
لها مزيد اختصاص بالفعل
(كان فهل أتم شاكرون)

(قوله أي التي هي الثبوت
دائما الخ) غاية الأمر أن
الموجبة يدرك فيها هذا
الثبوت واقعا والسالبة
يدرك فيها هذا الثبوت
منزعا وغير واقع اه

عبارته في المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لأن الذوات ذوات فيبامضى وفي الحال وفيما يستقبل اه وقوله رحمه الله انما يتوجهان الى الصفات أي الامور القائمة بالغير وانما لم يفسرها لاشتهارها بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال والمراد الصفة المعنوية أي المعنى القائم بالغير اه عبد الحكيم فالمعنى انما يتوجهان الى الامور القائمة بالغير باعتبار قيامها به وقوله رحمه الله التي هي مدلولات الافعال أي لأن مدلولاتها الاحداث القائمة بالفاعل لأن النسبة الى الفاعل بطريق القيام جزء من مفهوم الفعل اه عبد الحكيم أي مدلولاتها الاحداث مع القيام بالغير بخلاف المشتق فان مدلوله ذات مقيدة بالحدث وبخلاف المصدر فان مدلوله الحدث من حيث هو وقوله رحمه الله من حيث هي متعلق بالصفات أي من حيث هي صفات والمعنى أن النفي والاثبات انما يتوجهان الى الامور القائمة بالغير من حيث انها قائمة بالغير أي الى قيامها به وانه يظهر هذا الحكم لم يتعرض لبيانها واذا كانت تلك الامور القائمة بالغير مدلولات الافعال كان للنفي والاثبات مزيد اختصاص بالافعال بخلاف الاسماء فانها ما يتوجهان الى قيام مدلولاتها الذي هو خارج عنها وانما قيد بالحقيقة لأن الامور القائمة بالغير اذا لم تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث ذاتها لا يتوجه النفي والاثبات اليها اه عبد الحكيم وقوله أي الى قيامها به أي وقيامها بالغير هو وجودها فيه فهما انما يتوجهان لوجود الشيء في غيره لا الى نفس الشيء ولو معنى قائما بالغير لأنه في نفسه من حيث نفسه ذات اذ لا يعنى بالذات الانفس الشيء وسيأتي للسيد أن القيام بالغير لا ينفي فيحتاج للجمع وقوله لم يتعرض لبيانها أي بالتعليل كما تعرض لبيان الحكم في قوله لا الى الذوات بتعليله بقوله لأن الذوات الخ وقوله فانها ما يتوجهان الى قيام مدلولاتها الخ هذا بالنسبة لبعض الاسماء كالمصادر والاسماء المشتقة بالنظر للجزء التضمني أعنى الحدث اذ المصدر لم يعتبر في مدلوله القيام بالغير وكذلك الاسماء المشتقة لم يعتبر فيها ذلك وانما فيها مجرد تقييد الذات بالحدث أما بالنسبة لنحو زيد فلا وقوله رحمه الله لا الى الذوات أي الامور القائمة بنفسها أي مالا تكون قائمة بالغير التي هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة لا يعتبر فيها قيامها بالغير وان كان يعرض لها وانما قيد بالحقيقة لأن مفهومها واحدا يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان في هذا الحكم خفاء بناء على أنه انما يبدل على توجه النفي والاثبات الى مدلولاتها من حيث قيامها بالغير ولا يتوجهان اليها من حيث انها ذوات بينه بقوله لأن الذوات ذوات أي مانفرضة ذاتا موصوف بالذاتية دائما فاثبات الذاتية لها لا فائدة فيه ونفيها على خلاف الواقع فكلام الشارح لا غبار عليه الا أنه عرض في كلامه للسكاكي بأن اقتضاء الثاني لمزيد الارتباط بالفعل ظاهرا لا حاجة في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره وبأن استدلاله لا يقتضاء الاول ذلك قاصر حيث اكتفى بقوله وقد نهت على أن النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات لا بد فيه من ضم أن الصفات مدلولات الافعال والذوات مدلولات الاسماء وضم ما جعله دليلا على عدم احتمال الذوات الاستقبال وبما حررنا ظهر أن الشارح لم يعدل عن الطريقة المسلوكة في إيضاح المواضع المتشابهة إلا أنه ما أوضح كل الايضاح اه عبد الحكيم وقوله أي مالا تكون قائمة بالغير أي مالا يعتبر فيها ذلك وان كانت هي في نفس الامر قد تكون قائمة أخذنا مما بعده وحاصل المراد أن قيامها بالغير ليس مدلولاً

للأسماء بل يدل عليه ان كان بشئ آخر وقوله لا يعتبر ابراهيم سالبة تصديق بنفي الموضوع كافي نحو
زيد وتصديق بثبوته كافي نحو الضرب والبياض وهي محل قوله وان كان يعرض لها والمعنى أنه
لا يعتبر قيامها بالغير في مدلول الاسماء وان كان يعتبر على أنه خارج عنها وقوله أى ما نقرضه مراده
بالفرض التصور الموافق للواقع لأنه المتبادر من قولنا الذات ذات لاحقيقة الفرض ولا مطلق
التصور فبهذا ينبغي دفع أن الفرض لا يستلزم الثبوت فضلا عن الدوام وقوله وبما حررنا ظهر أن
الشارح لم يعدل الخ رد على السيد قدس سره حيث اعترض على الشارح فقال انه نقل كلام
السكاكي المذكور في مباحث وتصرف فيه بأن جعل دليل السكاكي على عدم احتمال الذوات
للاستقبال دليل الاعلى عدم احتمالها للنفي والاثبات وكان من دأبه أن ينقل كلامه في المواضع
المتشابهة ويشير إلى ما يتضح به مراده فلا مرمق ماعدل هنا عن تلك الطريقة وعبارة السكاكي
في مباحث هل هكذا وتكون هل لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء وقد نهت فيا قبل على أن
النفي والاثبات لا يتوجهان إلى الذوات وإنما يتوجهان إلى الصفات ولاستدعائه التخصيص
بالاستقبال لما يحتمل ذلك وأنت تعلم أن احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذوات لأنفس
الذوات لأن الذوات من حيث هي ذوات في الماضي وفي الحال وفي المستقبل استلزم ذلك مزيد
اختصاص لهل دون الهمة بما يكون كونه زمانيا أظهر اه ثم قال قدس سره بعد أن نقل كلام
غيره في بيان المراد بالذات والصفات ولا يبعد أن يقال كما أن الذوات تطلق بمعنى الحقيقة فتتناول
الجواهر والاعراض وتطلق بمعنى القائم بذاته فلا تتناول الاعراض كذلك تطلق على المستقل
بالمفهومية أى المفهوم الملحوظ بالذات وهذا معنى ما قالوا الذات ما يصح أن يعلم ويخبر عنه وحينئذ
تطلق الصفة على ما لا يستقل بالمفهومية أى ما يكون آلة للملاحظة مفهوم آخر ولا خفاء في أن الحكم
بالنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى النسب الحكمية التي هي صفات بهذا المعنى فانك اذا صورت
مثلا زيدا أو الانسان أو السواد ولم تتصور معه شياً آخر أصلا لم يأت منك نفي ولا اثبات وان
تصورت معه مفهوم الوجود أو القيام بالغير ولم تلاحظ بينهم نسبة فلا مكان لنفي ولا اثبات
أيضا وان لاحظتها فما أن تجعل ملحوظة بالذات من حيث انها نسبة الوجود أو القيام إلى أحدها
فلا يمكنك أيضا اثباتها ولا نفيها نعم يمكنك حينئذ أن تجعلها محكوما عليها أو بها فتقول نسبة
الوجود إلى زيد واقعة أو تقول هذه النسبة نسبة الوجود إلى زيد وأما أن تجعلها آلة للملاحظة
الطرفين وتلاحظها من حيث انها حالة بينهما فحينئذ يمكنك نفيها واثباتها فظهر أن الحكم بالنفي
والاثبات يمتنع ورودهما على الذوات بل لا يتواردان الاعلى الصفات التي هي النسب الحكمية
من حيث انها ملحوظة بين أطرافها وآلة لتعرف أحوالها وحينئذ يتضح ما ذكره السكاكي في
هل لأن الأفعال تتضمن نسبا حكمية تصلح أن يتوارد عليها النفي والاثبات كما مر ولها انتساب إلى
الازمنة واحتمال اختصاص ببعضها وضعبا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك
والانتساب إلى الازمنة واحتمال الاختصاص ببعضها عارضان لها فكان من حق هل أن تدخل على
الأفعال وكان لها مزيد اختصاص بها وهذا يتضح أيضا ما ذكره السكاكي في مباحث القصر حيث
قال وتحقق وجه القصر في الاول يعنى قصر الموصوف على الصفة هو أنك بعد علمك بأن أنفس
الذوات يمتنع نفيها وإثبات نفي صفاتها وتحقيق ذلك يطلب من علوم أخر متى قلت ما زيد توجه النفي
إلى الوصف وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه وما يشا كل ذلك وإنما النزاع في

كونه شاعرا أو منجما تناولها النفي فاذا قلت الاشاعر جاء القصر وتحقيق وجه القصر في الثاني يعني
 قصر الصفة على الموصوف هو أنك متى أدخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر
 وقلت ما شاعرا وما من شاعر أو لا شاعر توجه بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا
 شعراء وفي قبيلة كذا شعراء أو ان خاصا كقولك زيد وعمر وشاعران فيتناول النفي ثبوته كذلك
 فتى قلت لا زيد أفاد القصر اه فقله وحين لا نزاع في طوله ولا قصره ولا سواده ولا بياضه لم يرد به
 أن السواد مثلا من حيث هو صفة له كما قد يتخيل ذلك من ظاهره بل أراد أن السواد باعتبار ثبوته
 له وانتسابه اليه صفة له ولذلك أضافه اليه ليفهم النسبة الحكمية التي هي الصفة في الحقيقة وكذلك
 قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر يجب صرفه عن ظاهره فان مفهوم الشعر في
 نفسه من قبيل الذوات على ذلك التفسير للذات لكنه من حيث قيامه بالغير وانتسابه اليه يطلق
 عليه الوصف وان كانت الصفة في الحقيقة هي نسبتته الى ذلك الغير وبما ذكرناه يتم وجه تحقيقه في
 القصر وتكون الحوالة راجعة الى العلوم التي يعلمها المحل الذي يتوارد عليه النفي والاثبات بحسب
 الحقيقة وأنت تعلم أنك اذا اعتبرت مفهوم ما غير النسب لم يكن له في نفسه احتمال اختصاص بزمان
 مخصوص فاذا اعتبرت معه نسبة الوجود أو غيره اليه فربما ظهر ذلك الاحتمال فالذوات ليس فيها
 احتمال اختصاص بالاستقبال وانما ذلك في الصفات هذا غاية ما يتكلف له في تصحيح كلامه وتحقيق
 مراده اه كلامه قدس سره بتصرف وقوله قدس سره ولا استدعائه عطف على قوله ولا يكون
 هل عبد الحكيم وقوله قدس سره لما يحتمل ذلك أي المضارع دون الماضي اه عبد الحكيم
 وقوله قدس سره وأنت تعلم الخ في موقع الحال واعتراض بين قوله ولا يكون هل وما عطف عليه
 وبين قوله استلزم الخ أي لا يكون هل متصف بالصفتين المذكورتين استلزم ذلك الانصاف مزيد
 اختصاص لهل دون الهمزة بالشئ الذي زمانيته أظهر اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ولا
 يبعد أن يقال الخ هذا الوجه مع اشتماله على التكلفات التي ارتكبتها السيد بعيد لان المراد بالصفة
 في تقسيم القصر الى قصر الموصوف على الصفة وبالعكس الصفة المعنوية كما مر فلا بد أن يراد
 ذلك المعنى في تحقيق القصر أيضا لئيم التقريب اه عبد الحكيم وقوله قدس سره يطلق على
 المستقبل بالمفهومية هذا المعنى من فروع ما يقوم بنفسه حيث أريد القيام بنفسه في الوجود
 الذهني اه عبد الحكيم وقوله قدس سره الذات ما يصح أن يعلم ويخبر عنه هذا المعنى يصدق على
 ما لا يستقل بالمفهومية لانها تصح أن يعلم ويخبر عنها اذ لو حظت بالذات كما بينه قدس سره إلا أن يراد
 من حيث انه يصح أن يعلم ويخبر عنها اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وحينئذ يطلق الخ لا يخفى
 أنه لا بد في اثبات ذلك المعنى للصفة من شاهد ومجرد كون الصفة في مقابلة الذات لا يقتضي أن تطلق
 الصفة بهذا المعنى لجواز أن لا يستعمل الصفة في مقابلة الذات بهذا المعنى بل يكون المستعمل في
 مقابلتها هو النسبة الا أن يقال انه نقل في شرح حكمة العيون في بحث الحال عن أفضل المحققين أنهم
 يعني الفائلين بالحال يعنون بالذات ما يصح أن يعلم ويخبر عنه بالاستقلال وبالصفة ما لا يعلم بالاتبعية
 الغير اه عبد الحكيم وقوله قدس سره لان الأفعال تتضمن الخ أي دون الاسماء فلا يرد أن الجمل
 الاسمية أيضا تتضمن نسبا حكمية على أن النسب فيها مدلولات الروابط اه عبد الحكيم وقوله
 قدس سره يطلب من علوم آخر المراد بالعلوم الأخرى ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم النقلية
 بل من العلوم العقلية كالكلام وأقسام الحكمة من الالهية والطبيعية وليس بالازم أن يكون ذلك

أى بطريق الاصلة وأما فى الأسماء المشتقات فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم أن لا تدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد

مطلبا ومسئلة من كل منها بل يكفى أن يكون مسئلة من أحدها أو يكون ما يفتقر اليه فى تحقيقه مبينا فيها كلها أو بعضها مجتمعا أو متفرقا كذا فى شرح المفتاح للشارح اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره توجه النفى الى الوصف أى الى أوصاف زيد اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره بعد علمك متعلق بقوله متى قلت اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره وحين لا نزاع متعلق بقوله تناولها النفى أى تناول النفى المنجم والشاعر لا الأوصاف الاخر حين لا نزاع بين المخاطب والمتكلم فيها وانما النزاع فى كونه شاعرا ومنجما اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره توجه أى النفى الى ثبوت الوصف للمدعى له أى الذى ادعى ثبوت الوصف له ان عاما أى ان كان المدعى عاما وان كان خاصا توجه النفى اليه فى الحالتين كذلك أى كما ادعى للمدعى له يعنى تناول النفى ثبوت الوصف للمدعى له كما ادعى أى ان ادعى عاما تناوله على عموميه وان ادعى خاصا تناوله على خصوصيه اهـ عبد الحكيم (قوله أى بطريق الاصلة الخ) فيه أنه ان فهم أن المراد بالاحداث حقيقةا وادعى أنها فى الفعل أصل وفى المشتق تبع فقد يمنع وان فهم أن المراد بها النسب الحكيمة فتبعيةا فى المشتق باطله لعدمها اهـ شيخنا وقد يختار الاول وتوجه التبعية بأن المقصود فى كل فعل دائما الحدث وغيره كالزمن قيد له وليس كل اسم كذلك وان كان المصدر بهذه المثابة وأما المشتق فليس كالمصدر فان المقصود منه الذات والحدث قيد لها اذا كان محكوما عليه نعم يرد أن اعتبار الاحداث تطويل محوج الى هذا التكاف بلا حاجة فان توجه النفى والاثبات الى الاحداث انما هو بواسطة توجههما الى الثبوت والانتفاء على ما تقدم فالواجب اعتبار الثبوت والانتفاء قصرا للساقفة وتباعد عن التكاف (قوله فلا يرد أنه يلزم الخ) وجه عدم وروده أن الجمل الاسمية لما اشتملت على المعانى والاحداث وان كان بطريق التبع لان ذلك بواسطة اشتمال المحمول فساغ دخول هل عليها فهو متفرع على قوله أى بطريق الاصلة والمقصود الجمل الاسمية مطلقا سواء كان محمولها مشتقا أو لا بناء على أن غير المشتق لا بد من تأويله به وبهذا التقرير يرد دفع اعتراض بعض مشايخنا بأن قوله فلا يرد الخ غير مناسب والمناسب أن يقول فلا يرد أن المشتق كذلك لانها تدل على الحدث فلا وجه لتخصيص الافعال وهذا التقرير هو الموافق لما يأتى عن الغنيمى ويحتمل أن قوله فلا يرد تدفع على جعل المقابل خصوص المشتقات أى ان الكلام فى جزأى الجملة من حيث ان الاولى بالابلاء منها هو الفعل فى الجملة الفعلية لا المشتق فى الجملة الاسمية وهو لا يفيد منع الدخول على الجملة الاسمية (قوله كذا فى الحفيد) حاصل مقاله الحفيد كما فى الغنيمى أن فى التوجيه الذى قاله الشارح نظر لانه يقتضى أنه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها على المعانى والاحداث والمدعى أن لها زيادة تعلق بالفعل لأنها مختصة به وأجاب أى الحفيد بأن تلك المعانى والاحداث كما هى مدلولات الافعال هى مدلولات الاسماء المشتقة لكنهما مدلولات الافعال بطريق الاصلة ومدلولات المشتقات بطريق التبعية فلذا كان لها مزيد تعلق بالافعال هذا وبقي شئ آخر وهو أن هذا الكلام بعد هذا التوجيه يفيد عدم دخول هل على الجملة الاسمية التى لم يكن فيها مشتق نحو هل هذا زيد مع أن الواقع أنها تدخل عليها أيضا قاله بعض المشايخ وقوله وأجاب أى الحفيد الخ

وعبارة المطول والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال الخ فقال
السيد المراد بالدوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية والافعال
تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفي والاثبات بخلاف المشتقات فان
نسبها تقييدية لا تصالح لذلك وبحث فيه بأن توجيهه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة
لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر للمشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة
على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لا تتحقق الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية
لزم الفصل بينها وبين مطلوبها في الجملة لان مطلوبها الطرفين لتعلق النسبة بهما فالطرف الثاني
مطلوبها والأول فاصل بينها وبينه ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل
ندخل عليه حقيقة لانه جزء مفهوم الفعل (قوله أدل على طلب الشكر) أى طلب حصوله في
الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لا امتناعها من علام الغيوب فنرى فهل هنا مستعملة
في معنى مجازي قال في الأطول عقب قول المصنف أدل على طلب الشكر مانصه علم منه أن
الاستفهام يكون بمعنى الطالب كما علم سابقا أنه يكون بمعنى التمني فاما علم المبتدئ لهما فيما سيحجى
من بيان المعاني المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكدا) لا يقال قدس سبق في أوائل
أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تعلمون خبرا في صورة الجملة الاسمية أفاد
الاختصاص كما تفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة
وان لم يكن اياها حقيقة ففيها لابرار من يستجرد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية
فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذلك ما هو في

أدل على طلب الشكر
من فهل تشكرون وفهل
أنتم تشكرون (مع أنه
مؤكد بالتكرير اذ أنتم
فاعل فعل محذوف (لان

لا يلزم هذا الجواب بما تقدم الابطاويل فقوله هي مدلولات الاسماء المشتقة أى فتبدل عليها الجمل
الاسمية من حيث ما فيها من المشتق ولو بتأويل الجامديه حينئذ لا يصح قوله بعد وبقى شئ آخر
الخ (قوله وعبارة المطول الخ) قد تقدمت تلك مع شرحها والكلام مع السيد فنفتن (قوله وبحث
فيه الخ) تقدم عن عبد الحكيم دفع هذا البعث المتوهم وروده على السيد قدس سره (قوله
لانه جزء مفهوم الفعل) - أى لأن مطلوبها وهو النسبة الحكمية جزء مفهوم الفعل لانه يدل على
النسبة الى فاعل ما قد بين خصوصه بذكره بعد وهذه نسبة تامة لا تقييدية واعترض بعض مشايخنا
قوله بان النسبة لا تتحقق الخ بان النسبة التي هي جزء مفهوم الفعل على القول بدلالته عليها غير تامة
لانها غير معينة والمطلوب هل هو النسبة المعينة اهـ وقوله غير تامة الخ غير مسلم وتعليقه لا ينتج كما
لا يخفى نعم برد أن المطلوب هل هو النسبة المعينة لا النسبة الى فاعل ما فليس مطلوبها جزء مدلول
الفعل الا أن يقال لما كان مطلوبها جزئى جزء مدلول الفعل سمي جزء مدلوله مطلوبها اسمها
(قوله لانا نقول الخ) محصله ان أنتم تعلمون لكون اسمية حقيقة تفيد الاختصاص ولدخولها
صارت اسمية صورة اذ لو مختصة بالفعل وافادت الاختصاص لوجود صورة الاسمية وأنتم
تشكرون اسمية حقيقة لا تفيد الثبوت بل التجدد لكون الخبر فعليا وبدخول هل صارت
اسمية صورة لاختصاص هل بالفعل اذا رأته في خبرها فلا تفيد الثبوت كاصلا فكل كاصله
(قوله حقيقة الجملة الاسمية) يعنى أنتم تشكرون بدون هل (قوله أعني فهل أنتم الخ) بيان

صورتها فظهر الفرق بقى هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى
 أما إبراز في صورة المبتدأ والخبر أو لكونه إياها في الحقيقة على رأى والاستقرار التجددى أمس
 بالمقام من الاستقرار الثبوتى لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشقى على
 النفس المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه الإشارة في قوله تعالى الله يستنزي بهم فما وجه
 العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتى ولك أن تقول ماذا كرى في النظم أدل على كمال عنايته تعالى
 بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فنرى (قوله مع أنه) أى فهل أنتم
 تشكرون (قوله ما يستجدد) هو هنا الشكر قال فى الأطول لم يقل إبراز المتجدد لأن
 ما يستجدد زمانيته أظهر (قوله فى معرض الثابت) أى فى صورة الثابت (قوله من إبقائه)
 أى إبقاء ما يستجدد وقوله على أصله أى الذى هو إبراز في صورة المتجدد وهى الجملة الفعلية أو
 الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخل على الفعل الخ) أى فليس معها إبراز المتجدد فى
 صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لأن
 العدول عن الأصل يستدعى نكتة وهى الإشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد
 منطلق الامن البليغ) يدل على أنه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأراد هالانه لا اعتداد به من
 مثله لانتفاء بلاغته فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فقوله لانه الذى
 يقصد الخ أى الذى شأنه ذلك سم والأظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت
 فى الأطول التنظير فى كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان ينبغى

إبراز ما يستجدد فى
 معرض الثابت أدل على
 كمال العناية بمصوله) من
 إبقائه على أصله كفى هل
 تشكرون وهل أنتم
 تشكرون لان هل فى هل
 تشكرون وهل أنتم
 تشكرون على أصلها
 لكونها داخل على الفعل
 تحقيقا فى الاول وتقديرا
 فى الثانى وفهل أنتم
 شاكرون أدل على طلب
 الشكر (من أفأنتم
 شاكرون) أيضا (وان
 كان للثبوت) باعتبار
 كون الجملة اسمية (لان
 هل أدعى للفعل من الهمزة
 فتركه معها) أى ترك
 الفعل مع هل (أدل على
 ذلك) أى على كمال العناية
 بمصوله ما يستجدد (ولهذا)
 أى ولان هل أدعى للفعل
 من الهمزة (لا يحسن هل
 زيد منطلق الامن البليغ)
 لانه الذى يقصد به الدلالة
 على الثبوت وإبراز
 ما سيجد فى معرض

لما نحن فيه لا حقيقة الجملة الاسمية والاحذف فهل (قوله بقى هنا بحث الخ) عبارة عبد الحكيم
 قوله لأن إبراز ما يستجدد أى ما يتقيد وجوده بزمان الاستقبال فى معرض الأمر الثابت أى
 غير المقيّد بالزمان أدل على كمال العناية حيث يدل على طلب حصول غير مقيّد بزمان من الزمنة
 قد برهانه قد خفى على بعض الناظرين وهذا الكلام لطلب أصل الشكر كما يدل عليه قوله
 على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستقرار التجددى المستفاد من
 هل أنتم تشكرون أمس بالمقام من الاستقرار الثبوتى المستفاد من فهل أنتم تشكرون اه وقد
 يقال مراد صاحب هذا القيل الذى هو الفزرى أن هذا الكلام لطلب أصل الشكر لكن
 إبراز في صورة المستمر تجده أدل على كمال العناية بمصوله أصل الشكر من إبراز في صورة
 الثابت المستمر اذ الاول أعلى وثوابه أكمل (قوله ولك أن تقول الخ) فقول المصنف على هذا
 أدل على كمال العناية بمصوله أى مع كمال العناية أيضا بالعباد (قوله بما هو أهون عليهم الخ)
 لا يقال دوام الثبوت الذى هو الاستقرار الثبوتى لا يكون فى الشكر الا بتجده مرة بعد أخرى
 فهو هو ولا أهونية لانا نقول الاستقرار الثبوتى أن لا ينقطع شكره ولو مرة بكفران بخلاف
 ذلك أعنى الاستقرار التجددى لا بد فيه من التكرار اه شيخنا (قوله رحمه الله ولهذا أى
 ولان هل الخ) فيه أن عدم حسنه من البليغ لاستدعاء هل الفعل لازيادتها فى ذلك على الهمزة
 (قوله لان العدول عن الاصل الخ) لعله اعتبر توجيه المفضل والمفضل عليه واللم يتم (قوله
 يدل على أنه الخ) مبني على أن المراد بالبليغ من له ملكة الاقتدار على الاتيان بكلام بليغ لا على
 أنه من يجرى على قانون البلاغة وان لم توجد فيه الملكة (قوله وكان ينبغى الخ) فديقال شأن

أن يقول لا يحسن الأمن البليغ مع البليغ إذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الأمن لا يحسن أزيد منطلق الأمن لأنه يدعوى إلى الفعل وإن كانت دعوته دون دعوة هل الآن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل والأحسن بيان المفتاح حيث قال والخطب مع الهمزة في أزيد منطلق أهون (قوله وهي قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لأن الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان لأنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على أن الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهي التي يطلب بها وجود الشيء) يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أي مع أن هل في مثل ذلك بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشيء) أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق (قوله وجود شيء) هو المحمول لشيء هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأول فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والقريبة على ذلك المقابلة والافعال المطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كما ذكره النوبلي اه أي فإن نظرا إلى غير الوجود في الأمرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وإن اعتبر الوجود مع ذلك ففي الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فلا اعتبار الأول فيه ببساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة الاعتبار وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لأنه إذا اعتبر الوجود في الأمرين كان في الأول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لي بعد المراجعة إن هذا البحث مذكور وأنه أجيب عنه

البليغ أن يراعى حال المخاطب (قوله الآن نقصان الحسن) يعني الآن القبح معها أقل أو أشار بذلك إلى أن المراد لا يحسن حسنا عظيما (قوله يخرج عنه الخ) أي لأن الوقوع في الأول والثبوت في الثاني والعدم في الثالث ليس وجودا وهل البسيطة يطلب بها وجود الشيء والمراد بالوجود التحقق في خارج الأعيان كما يشعر به كلام المشي بعد الآن يقال هذه الأمور مقيسة على الوجود (قوله أي مع أن هل الخ) أي لأنه إذا لم ينظر لصفة الموضوع التي هي المحمول أعني الوقوع والثبوت والعدم لم يكن هناك الشيء واحد وهو الموضوع (قوله المراد بالوجود هنا) أي في قوله وجود شيء (قوله بخلافه في الأول) أي في قوله يطلب بها وجود الشيء (قوله والافعال المطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء) أي بمعنى النسبة (قوله هو الوجود) بيان للشيء المضاف إليه وهذا الوجود بمعنى التحقق في الخارج الذي هو المحمول (قوله فإن نظرا إلى غير الوجود في الأمرين) الوجود بالنظر للأول هو التحقق خارجا والنسبة وبالنظر للثاني هو النسبة (قوله وإن اعتبر الوجود) أي الذي هو النسبة فلا يرد الأشكال بعد (قوله شيان) هما الحركة والوجود (قوله ثلاثة) أي الحركة ودوامها والنسبة (قوله لشيخنا ص) أشار بالصاد لشيخه الشيخ الصمدي العدوي (قوله لما اتحد في اللفظ عد شيئا واحدا) هذا الجواب ساقط لأن الاتحاد اللفظي لا يوجب عدمهما شيئا واحدا إذ عين موضوعا لعمان ولا ينبغي

الوجود (وهي) أي
هل (قسمان بسيطة وهي
التي يطلب بها وجود
الشيء) أولا وجوده
(كقولنا هل الحركة
موجودة) أولا موجودة
(ومركبة وهي التي يطلب
بها وجود شيء لشيء) أولا
وجوده (كقولنا هل
الحركة

دائمة) أولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر في هذا شيئا أن غير الوجود وفي الاولى شيء واحد

(قوله ادقولهم الوجود عين الوجود معناه الخ) اعلم أن الاشراقية من الحكماء ذهبوا الى أن الوجود عين الوجود وانه أمر انتزاعي محض وان المشائين منهم ذهبوا (١٣٢) الى أنه زائد عليه وبنوا عليه جعل الماهية اذ لا معنى لجعلها الا

جعل وجودها وتحقيق المقام يستدعي بسط ليس بالمقام مساس اليه اه (قوله وعبارة سلم العلوم الخ) وعبارة السيد في شرح المفتاح قوله ثم المحكوم به اشارة الى أن ما هو المشهور من أن كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود أو معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتاب أو يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول يسمى تصديقا بسيطا وتسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا وتسمى هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت أو متحقق أو موجود كيف شئت تنبيه على أنها ألفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وهل المحكوم به في ما لا انطلاق ثابتا الانتفاء مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف وفي ليس الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه

بجوابين أحدهما أنه في الاول لما اتحد الوجودان لفظا عندا شيئا واحدا ثانيهما أن الوجود عين الوجود وعلى ما فيه قال الوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين في سم (قوله أولادائة) في الاطول التصريح بمنع أن يستل بهل عن النسب السلبية وعليه فنحو قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم ينطقوا به وحينئذ فقول الشارح أولادائة غير سديد وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالمسئلة في مبحث الحروف فراجع مع شرحه للمحلي وحواشيه وحرر اه حفاوى ويمكن أن يقال ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب في السؤال بل قصده بيان اعتبار ما قبل المذكور في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية بجعل القضية معدولة المحمول تأمل (قوله شيئا) هما الحركة والدوام كفاي سم (قوله غير الوجود) أي النسبة التي هي ثبوت الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه أن اعتبار المحمول هناك شيئا ثانيا وعدم اعتباره في الاولى تحكم الا أن يتكافأ بمصر وكتب أيضا قوله شيء واحد أي غير الوجود سم أي غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا

أن يقال ان معانيها شيء واحد ونظر الاتحاد اللفظ (قوله ثانيهما أن الوجود عين الوجود) أي فالشيئان هما الحركة والوجود بمعنى النسبة وهذا الجواب لا يخفى ضمه اذ قولهم الوجود عين الوجود معناه أن الوجود ليس أمرا زائدا عليه في الخارج والا فهو صفة له والصفة غير الموصوف قطعاً وحينئذ فالمناسب في فهم كلام الشارح ليندفع هذا البحث وما ذكره بعد أن يقال ان قوله وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود أي غير الوجود الذي هو صفة الموجود الذي هو الموضوع كالحركة في المثال لا الوجود بمعنى النسبة فاذا قطع النظر عن الوجود الذي هو صفة الموضوع كان في الأول شيء واحد هو الموضوع الذي هو الحركة وفي الثاني شيئان الدوام الذي هو المحمول والموضوع الذي هو الحركة وان اعتبر الوجود أعني صفة الموجود الذي هو الموضوع ففي الأول شيئان الموضوع أعني الحركة والمحمول أعني الوجود الذي هو صفة الموضوع وفي الثاني ثلاثة أشياء الموضوع الذي هو الحركة والمحمول وهو الدوام والوجود الذي هو صفة الموضوع وأما الوجود بمعنى النسبة المذكور في قوله وجود شيء شيء فلا يعتبر أصلا في الأول ولا في الثاني وعبارة سلم العلوم مع شرحه لما حسن وهل لطلب التصديق بوجود الشيء في نفسه فتسمى بسيطة أو على صفة أخرى غير الوجود فتسمى مركبة فيقال في الأول هل زيد موجود أم لا وفي الثاني هل زيد قام أم لا اه وان أردت ابصاح المقام فعليك بمواده ومواد الشفاء (قوله في الاطول التصريح الخ) قد تقدم لك الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله أو ما قائم) لا يخفى أن هذا فيه مانع آخر وهو عدم تصدير ما النافية (قوله على أنه يمكن الخ) بمنه قوله سابقا لانهم لم ينطقوا به الا أن يقال اذا جعلت القضية معدولة كان التركيب مما نطق بمثله نحو هل زيد غير قائم على ما هو الظاهر (قوله أي النسبة الخ) قد علمت ما فيه (قوله وفيه ان اعتبار الخ) قد علمت ما فيه (قوله بمعنى النسبة)

القرب وفي حاشية التهذيب للسيد الزاهد ما لفظه تسمية إحدى الهيأتين بالبسيطة والأخرى بالمركبة انما هو بالنظر الى مصداقهما لا الى مفهوم القضية المعقودة فان مصداق الهيأة البسيطة هو نفس الموضوع من حيث يصلح انتزاع وصف الوجود عنه ومصداق

(قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى الخ) أشار الى أن البسيط هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لا بمعنى الجوهر والفرد والجسم المركب (قوله والباقي) هي تسعة وكلها أسماء (قوله من ألفاظ الاستفهام) أي السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون إلا للتصديق كما بين في محله يس (قوله تصور شيء آخر) أي غير المطلوب بغيره يعني ولو بالاطلاق والتقييد كما في متى وإيان فانه ما يشتركان في مطلق الزمان إلا أن الأول لمطلقه والثاني للمستقبل (قوله فيطلب بمشرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي شرح مفهومه وأنه لا ي معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أي تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح وكان الأول أن يقول الحكامة ليعم الفعل والحرف لكنه ذكر الاسم لمشا كنهه للمسمى من عروس الافراح أو يقال المراد الاسم للغوى (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشري في ربيع الأبرار ما حصله أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي الى أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك الى نبيهم عليه الصلاة والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس (قوله طالبا) أي كل منا أو أن نالوا أحد المعظم نفسه وهذا وإن صح به أفراد الحال لكن الانسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أي الاجالى الذى لا يعرف منه الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بإيراد لفظ أشهر وإن كان قد يطلب بما الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي

قد علمت ما فيه (قوله ليعم الفعل والحرف) فيقال في الفعل ما ودع وجوابه ترك ويقال في الحرف ما جبر وجوابه نعم فان قلنا ان الحرف ليس له مرادف كان الجواب بالتفصيل كما يأتي في كلامه (قوله وكان فيها من كل شيء) أي من الألوان (قوله فتغرب بهم نحو الجبل) أي تغيب بهم نحو الجبل (قوله الى نبيهم) هو سيدنا صالح عليه الصلاة والسلام (قوله عنقاء مغرب) بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو تركيب توصيفي أو اضافي كافى القاموس وفي الشهاب جواز فتح الميم (قوله لذلك) أي لكونها تغرب بهم نحو الجبل وفي الشهاب سميت بذلك لاتيانها بأمر غريب وهو اختطاف الصبيان وقيل انها اختطفت عروسا أولعرو بها أي غيبتها اه (قوله وهذا وإن صح الخ) انظر ما الفرق بين نا ونحن حيث صرحوا بان المطابقة اللفظية في نحن واجبة ولو أريد بها المعظم نفسه والظاهر أن نا كنحن نجب فيها المطابقة لفظا كما في قوله تعالى وانا نحن الصافون قاله بعض المشايخ (قوله وإن كان قد يطلب بما الشارحة الخ) قال قدس سره قد يطلب بما الشارحة للاسم بيان أنه لا معنى وضع وما له الى التصديق وجوابه بإيراد لفظ أشهر وهو بالمباحث اللغوية أنسب وقد يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجالا وجوابه ما هو وحده بحسب الاسم والمطلوب هو التصور وهذا بالمباحث الحكيمة أنسب اه وقوله قدس سره قد يطلب الخ فيه إشارة الى أن بيان الشارح لما الشارحة للاسم قاصر حيث اكتفى بالقسم الأول فقط ولعل ا كفاءه ههنا وقد ذكر في التلويح كلا قسميه لانه الذى يحتاج اليه في شرح قول المصنف وتوقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اه عبد الحكيم قال معاوية وفي كلامه قدس سره إشارة أيضا الى توجيهه الا كفاءه بالانسيبة بالمباحث اللغوية اه وفيه أن المباحث اللغوية كالحكيمة في خروجها عن علم المعاني ثم قال والظاهر أن مراده قدس سره

فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى وهى بسيطة بالنسبة اليها (والباقي) من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها (لطلب التصور فقط) وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر (قيل فيطلب بمشرح الاسم كقولنا ما العنقاء) طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه

الهيلة المركبة هو الموضوع مع شيء آخر اه

تفصيل بيان الشارح وأنه يعي القسامين في مراد الشارح به وان كان ظاهره يخص الاول وقوله
فيجاب بإيراد لفظ أشهر أى مثلاً فهو غنيل لا تخصيص وكل ذابقرينة قوله في المطول حتى ان
ما يوضع في أول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في أثناء العلم انما هي حدود
بحسب شرح الاسم اه وقوله قدس سره وما^٣ له الى التصديق رده من ملاحسن في شرحه على سلم
العلوم وعبارته مع المتن فا لطالب التصور بحسب شرح الاسم أى لطالب تصور الشيء الذي لم يعلم
وجوده في الخارج سواء كان ذلك التصور بالذاتيات أو بالعرضيات فيندرج فيه الحد التام
والناقص والرسم التام والناقص فتسمى شارحة لشرحهما مفهوم الاسم وهذا التصور اما أن
يحصل ابتداء أو مرة ثانية في المدركة بعد زوالها عنها وحصولها في الخزانة فالاول مفاد التعريف
الاسمي على الطرق الاربعة المذكورة والثاني مفاد اللفظي كما سيأتي تفصيله أو بحسب الحقيقة
لحقيقة أى ان كانت لطالب تصور شئ علم وجوده في الخارج فتسمى حقيقة لبيانها ذات الشئ
الموجود في الخارج التي تسمى حقيقة عندهم اما بالذاتيات أو بالعرضيات فيندرج فيه الحد التام
والناقص والرسم التام والناقص أيضاً الآن في الاول لا يشترط العلم بالوجود وفي الثاني يشترط
ولكن يخرج من القسمين التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحده الدخوله تحت مطلب أى
اه وقوله أى لطالب الخ فا الشارحة يطلب بها تصور الشئ باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن
انطباقه على شئ موجود في الخارج سواء كان معدوماً كالعقلاء أو موجوداً كالانسان اذا قطع
النظر عن وجوده وقوله فيندرج الخ فالجواب حينئذ عن السؤال بما الشارحة اما بالرسم تاماً أو
ناقصاً أو بالحد تاماً أو ناقصاً وقوله بعد زوالها أى الصورة وقوله فالاول أى الحصول الاول
وقوله والثاني أى حصول الصورة في المدركة بعد زوالها عنها أى عند زوال الالتفات اليها مع بقائها
في الخزانة فالتعريف اللفظي من المطالب التصورية خلافاً للسيد قدس سره حيث قال انه من
المطالب التصديقية وتمسك بأن التعريف اللفظي انما يكون بلفظ أوضح لقصد التمييز بين صور
حاصلة فلا بد من سبق حصول الصورة على التعريف اللفظي فلو كان التعريف اللفظي من
المطالب التصورية لزم حصول الحاصل ففاد انما هو التصديق بأن اللفظ موضوع لهذا المعنى كما
يقال الفصفه هو الاسد أى موضوع للمعنى الاسد وجهد مال السيد أن التعريف اللفظي انما هو
عند زوال الصورة عن المدركة فلا يلزم حصول الحاصل بل حصول الزائل عن المدركة وتفصيل
الكلام ذكره في بحث المعرف كما أفاده بقوله وسيأتي تفصيله فليراجع هناك لان التعريف
اللفظي قد يكون مع وجود الالتفات والبقاء في المدركة وقوله الآن في الاول أى ما الشارحة
وأشار بذلك الى أن التصور وان كان في كليهما أعم من أن يكون بحسب الحد والرسم الا أنه يفرق
بينهما باشتراط العلم وعدمه وقوله لا يشترط العلم أى سواء وجد أو لم يوجد وقوله ولكن يخرج الخ
لما كان يتوهم من قوله فيندرج فيه الحد التام الخ أن التعريف بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها
فيندرج في مطلب ما لكونها محداً ناقصاً ورسمياً ناقصاً مع كون الامر ليس كذلك قال
ولكن يخرج الخ أى لا بد من اعتبار هذا الخروج وقوله قدس سره وهو بالمباحث اللغوية
أنسب أى لانها لبيان مدلولات الالفاظ اجمالاً لان أهل اللغة يقنعون بالمعرفة الاجالية كقول
الجوهري في الصحاح الخبز نوع من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير وقوله
قدس سره وجوابه ما هو وحده بحسب الاسم وانما يكون محداً اسماً انه لم يعلم وجوده ما سأل عنه

(قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائر أو طائر عجيب وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر أى لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الانسان فيقال بشرا لمن يعرف معنى البشر دون الانسان فليس المطلوب الا بيان المفهوم بأن تلاحظ ذاتياته لا على التفصيل على طريقة الحد ولهذا اذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا هو التعريف اللفظي والمقصود منه تمييز المعنى الحاصل عنده عن غيره بأنه الموضوع له اللفظ وأنه المعنى الذى يريده فالمعنى حاصل غير ملتفت اليه وكأن المعروف - ولذا طالب المعنى الذى يريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور فان التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذى يفيد هو التصديق بان هذا الاسم موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيد على وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أى انه بلغت النفس ويوجهها الى صورته على هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أى حقيقته الخ) تفسير للماهية وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شئ واحد هو ما به الشئ هو هو

أوعلم لكنه لم يلاحظه والا كان حدا حقيقيا كما فى السيرامى وان أردت زيادة ايضاح فى المقام فليكن بمواد سلم العلوم (قوله رحمه الله فيجاب بإيراد لفظ أشهر) أى حق الجواب ذلك اذ مفهوم الاسم أمر مجمل فاذا أجب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من المسئول عنه فاذا لم يوجد مفرد أشهر عدل الى التركيب ولا يكون التفصيل المستفاد فيه مقصودا اه عبد الحكيم (قوله لمن يعرف الخ) أى سواء عرف مدلول البشر اجالا بأن عرف أنه نوع من الحيوان أو عرفه تفصيلا اه شيخنا (قوله ولهذا استشكلوا الخ) رده من الاحسن فى شرحه على سلم العلوم كما سبق (قوله وأقول يمكن الجواب الخ) اذا تأملت لم تجد الحاصل على هذا المعنى أيضا الا التصور (قوله يفهم لفظ كذا) المناسب أن يقول يفهم من لفظ كذا ببناء الفعل للجهول لان المعنى انما يفهم من اللفظ لأنه يفهمه وقوله انه أى التعريف اللفظي قاله بعض مشايخنا وقال بعض المشايخ يفهم بالبناء للفاعل من أفهم ولفظ كذا فاعل والمفعول محذوف أى يفهمه لفظ كذا وكذا وقوله بلغت بالبناء للفاعل من ألفت اه (قوله رحمه الله أى حقيقته) أى ليس المراد بالماهية ما يقع فى جواب ما هو فانه شامل لما يكون اشرح الاسم بل الماهية الموجودة بوجود أفرادها ووصف الحقيقة التى هو بها هو اشارة الى أن المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر لا المتحققة فى الخارج على ما صرح به فى التلويح من أن تعريفات الماهيات الثابتة فى نفس الامر تعريفات حقيقية اه عبد الحكيم وقوله الثابتة فى نفس الامر أى أعم من أن تكون موجودة خارجا أم لا لقوله لا المتحققة فى الخارج أى لا خصوص ذلك (قوله وفيه تنبيه على ما هو المختار الخ) عبارته فى المقاصد ماهية الشئ ما به يجاب عن السؤال بما هو وتفسير ما به الشئ هو هو ولا ينتقص بالفاعل اذ به وجود الشئ لا هو وهى باعتبار التحقق تسمى ذاتا وحقيقة وباعتبار التشخيص هوية انتهت وهى ظاهرة بل صريحة فى أن المختار عنده الفرق بين الماهية والحقيقة وأن الماهية أعم من الحقيقة فانظر قول سم وفيه تنبيه الخ فالظاهر كلام الفري قد بر قاله بعض المشايخ لكن عبارته فى شرح العقائد هكذا حقيقة الشئ وماهية ما به الشئ هو هو كالحيوان الناطق للانسان وقد يقال ان ما به الشئ هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخيصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية انتهت (قوله شئ واحد هو ما به الشئ هو هو) أى سواء كان باعتبار التحقق أولا وحينئذ فليس

فيجاب بإيراد لفظ أشهر
(أو ماهية المسمى) أى
حقيقته

وقد يفرق بان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية سم وفي الفري قوله أى حقيقة التى هو بها هو أشار الى أن المراد بالماهية هنا الحقيقة أعنى ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذى لم يعتبر فيه التحقق بقريته حكمه بتقديم مطالب هل البسيطة عليه اه وكذا فى سم عن عس (قوله التى هو) أى المسمى بها أى بالحقيقة أى بسببها هو أى ذلك المسمى فالنوع المخصوص من الحيوان مثلا انسان بسبب الحيوانية والناطقة فالمسمى ملاحظا اجالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجال والتفصيل وأما اختلاف المبتدأ والخبر فباطلاق المبتدأ وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله بإيراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تدكر الرسوم بمقام الحدود توسعا يس وكتب أيضا قوله بإيراد ذاتياته وهى الكون الاول فى الحيز الثانى والسكون عكسها أو الحركة كونان فى مكانين فى زمانين والسكون كونان فى زمانين فى مكان واحد (قوله وتقع هل) أى يقع السؤال بهل بين السؤال بما التى هى اشرح الاسم وبين التى لطلب الماهية وكتب أيضا قوله وتقع هل البسيطة الخ فى هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التمريض أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة لا يسلم بل قديطاب بناء على أن الأصل فى

التى هو بها هو (كقولنا ما الحركة) أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته (وتقع هل البسيطة

(قوله ومثل شيخنا لذلك بالزرع الخ) أقول انما تقع الحركة فى أربع من المقولات العشر الحكم والكيف والوضع والأين وباقيها لا يقع فيه حركة وان شئت فقف عليه فى كتب الحكمة والكلام اه

فى كلام الشارح اشارة الى تقييد الماهية باعتبار الوجود فيحتاج الى تقييده بذلك وهذا غير ما سبق عن عبد الحكيم وما يأتى للحشى عن الفري (قوله بقريته حكمه الخ) أى حكم المصنف فى قوله الآتى وتقع هل البسيطة الخ ووجه كون ذلك قريته أنه حيث حكم بتقديم السؤال بهل البسيطة التى يطلب بها وجود الشيء فى نفسه على السؤال بما عن ماهية المسمى علم أن المراد السؤال بما عن ماهية معلومة الوجود فى الافراد متحققة (قوله فاختلف السبب الخ) راجع مواد العقائد (قوله وتقييد الخبر بالسبب) وحينئذ فيها مرتبط به الثانى ويجوز العكس (قوله مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا) أى كانسان وقوله معنونا عنه بكذا أى بما قطع النظر عن العنونة عنه به أولا بأن تقول أى حقيقة التى هو بها انسان أو التى النوع بها انسان (قوله توسعا) وحينئذ تقول الشارح فيجاب بإيراد الذاتيات أى حق الجواب عن التى لشرح الماهية أن يكون كذلك اه شيخنا (قوله وهو الكون الاول الخ) هذا على أن الحركة والسكون بسيطان وليس المراد الاول على الاطلاق ومثل شيخنا لذلك بالزرع فأول بر وزه حصول أول فى حيز أول ثم اذا ازداد بعد ذلك فقد وجد حصول أول فى حيز ثان ثم مكثه بلا زيادة فى حيز واحد حصولات متعددة بتعدد اللحظات الزمانية فلا يتعد الحيز لا بتعدد الزيادة ولا بتعدد الحصول لا بتعدد اللحظات (قوله والسكون عكسها) أى كونان فى مكان أول كما فى الخيال على العقائد (قوله أو الحركة الخ) هذا بناء على أن الحركة والسكون مركبان والكلام على هذين التعريفين يطلب من مواد العقائد وليعلم أن الحركة والسكون فى قولهم لا يعبر والجسم عن الحركة أو السكون مراد بهما العرفيان (قوله ولذا حكاه بصيغة التمريض) أى لأن هذا من جملة مدخول قبل السابقة لكن ورود البحث الاول على عبارة القيل لا وجه له اذ ليس فيه ادعاء الاستحالة وان جملة الشارح على ذلك (قوله قبل الوقوف على المفهوم فى الجملة) الوقوف على المفهوم فى الجملة هو العلم بأن هذا اللفظ موضوع لكذا

اللفظ وضعه لمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فانما ذلك اذا لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما ان عرف أن له مفهوما ولو لم يوقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيهما أن شرح الاسم لا يتعين أن يكون بالاجمال حتى تتوسط هبل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ ثم يسئل عن وجوده فلا يحتاج بعد الى سؤال آخر الا بهل المركبة التي يسئل بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره المصنف اللهم الا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في الجملة وأنه لا يسئل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز أن يسئل عن تفصيل مفهوم اللفظ أى مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة وماهية أولا فادا سئل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أمام ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الا بعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية بالموجودات فلا يكون البحث الثانى متجهان تدبر وفي سم عن ع س الجواب عن البحث الاول بما ملخصه ان المراد أنه يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا بما ثم السؤال ثانيا عن وجوده بهل البسيطة وأن تعبير الشارح بالاستحالة في قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة الخ تسمح فتدبر (قوله في الترتيب) أى في حال الترتيب أى ترتيب المطلب (قوله الطبيعى) هو توقف الثانى على الاول لاعلى سبيل العلمية

في الترتيب بينهما) أى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطاب الماهية يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يطلب أولا

(قوله أصلا) كان الاصل وان لم يعرف ان له مفهوما أصلا فبتر ولنظر الاصل بخط المؤلف اه

وهذا قد تضمن أمرين الاول أنه لا بد من العلم بالوضع الثانى أنه لا بد من العلم بكون الموضوع له كذا بخصوصه وقوله لا يسئل أى من حيث استدعاؤه العلم بالوضع وهو الامر الاول وان كان عدم تسليمه من هذه الحيثية يستلزم عدم تسليمه من الحيثية الاخرى وقوله بل قد يطلب بناء الخ أى فلا حاجة للعلم بالوضع بل يكفي بهذا الاصل وقوله ثم على تقدير تسليمه الخ أى ثم على تقدير تسليمه من حيث استدعاؤه العلم بالوضع وأنه لا بد منه لا يلزم علم كونه لمخصوص بل يكفي علم كونه لمفهوم ما فهنا تسليم للامر الاول ومنع للامر الثانى وقوله فانما ذلك اذا لم يعرف الخ أى انما الاستحالة اذا لم يعرف أن له مفهوما ثم كون الاستحالة اذا لم يعرف الخ محل نظر كما لا يخفى اذ يكفي في صحة السؤال تجويز وضعه لمفهوم أصلا وذلك دفع البحث الاول وما بعده بأن ما التى لطلب الحقيقة لا بد أن تكون بعد الوجود اذا السؤال بها عن الحقيقة الموجودة الافراد وأن الكلام في السؤال بهل عن وجود المعنى الخصوص ولا يتأنى السؤال عن وجوده بخصوصه الا ان عرف أولا كذلك اه شينخا وسيأتى عن معلوية جواب آخر (قوله اللهم الا أن يكون شرح الاسم) أى طلب شرح الاسم هذا هو المناسب للمقام وعليه لا يرد ما يأتى لنا عن ابن ع ق فانه لا يلزم من وقوع الحدود الاسمية المذكورة في أول التعاليم أنها تطلب بما (قوله من ع ق) قال عقب ذلك وهذا لا يكاد يتحقق مع ما تقر من ان أول ما يوضع في كتب العلم الذى يفترق فيه الى التعاليم الحدود الاسمية وهي مفهومات الالفاظ المفصلة التى تثبت للمعدوم والموجود فاذا برهن على وجودها صارت تلك الحدود هي نفس حدودها الحقيقية التى هي للوجودات فقط كما يقال في أوائل الهندسة ان المثلث هو ذو الاضلاع الثلاثة ثم يبرهن على وجوده فلا يفتقر بعد الى حده فكيف يصح أنه لا يسأل اصطلاحا الا عن المعنى في الجملة دون التفصيل ولا يجاب بالتفصيل الا بعد تحقق الوجود (قوله رحمه الله مقتضى الترتيب الطبيعى) يعنى به المناسب عقلا فى الغالب لا الواجب عقلا لأن عكسه عبث غالبا

وكتب أيضا قوله الطبيعي أي العقلي نسبة للطبع بمعنى العقل اذ هو المرعى للناسبات ح ف وفي
عق ما يدل عليه (قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهيته وحقيقته)
وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بهل المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته والحاصل أنك
تقول مثلاً ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أولا فتجاب بوجود ثم تقول ما ماهيته
وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يشي على أربع أو رجلين ونحو ذلك من الاحوال
العارضة له (قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجالي علة للترتيب (قوله ولا ماهيته له)
لان الماهية المرادة هنا ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعنى الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا
ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فترى (قوله والفرق الخ) لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين
من جهة الاجال والتفصيل فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا
دفعه بقوله والفرق الخ هـ سبرامى (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة
أي الاجال والباء لللابسة (قوله غير قليل) أي حقير بل هو عظيم أو المراد بالقلة الخفاء (قوله
فهم) أي الماهية سم (قوله ووقف الخ) أي اجالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع
مخصوص من الحيوان (قوله المرتاض بصناعة المنطق) فيه أن الذاتيات انما تعرف بالعقل
أو محض فرض العقل على الأصح فالارتياض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد
يقال المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم
النقل تأمل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف أنه موجود الخ وكتب
أيضا قوله فالموجودات أي في نفس الأمر وقوله لها حدود حقيقية أي ان علم وجودها واسمية ان
لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود
سم (قوله ومفومات) أي صور في العقل مدركة من اللفظ بواسطة توضيح كتب اللغة سواء
كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقية) أي تدل على الحقائق وقوله واسمية أي
لفظية تدل على المفومات (قوله وأما المعدومات) أي أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات)
أي الحقيقة (قوله حتى الخ) تفريع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله في أول
التعاليم) هي بمنزلة الأبواب (قوله انما هي حدود اسمية) في الحفيد ما ملخصه مع الايضاح انه
كان عليه أن يتعرض فيما سبق لبيان أنه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجالا
أي تفصيل الموضوع له وان جوابها حينئذ معدله بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن

لا محال عقلا فقوله استحال أي عادة في الغالب لا عقلا كما لا يخفى اه معاوية والمراد استحال
عادة في الاصطلاح (قوله لما كان الحد والمحدود الخ) مثله في السيد قال شيخنا وهذا وان كان
صحيحا في ذاته الا أنه ليس كلاما فيه فالظاهر أن كلام الشارح جواب عن سؤال حاصله أن
شرح مفهوم الاسم هو عين شرح الماهية اه وكتب معاوية على قول الشارح غير قليل أي فكذا
الفرق بين الطلبين وكذا بين ما الشارحة وما الحقيقة أي فلا يتوهم اتحادهما أو تلازمهما حتى
يشكل التقسيم ويشكل وقوعه هل بينهما اه فتدبر (قوله والباء لللابسة) أي صفة للمفهوم
(قوله أي الماهية) فالمراد بالماهية هنا ما هو أعم لخصوص الماهية التي لوحظ معها العلم بالوجود
التي أرادها المصنف فيما سبق (قوله انما تعرف بالعقل) صوابه بالنقل كما في كثير من النسخ

شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه
أن يطلب وجود ذلك
المفهوم ومن لا يعرف أنه
موجود استحال منه أن
يطلب حقيقته وماهيته
اذ لا حقيقة للمعدوم ولا
ماهية له والفرق بين
المفهوم من الاسم بالجملة
وبين الماهية التي تفهم
من الحد بالتفصيل غير
قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهم ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه
الاسم اذا كان عالما باللغة
وأما الحد فلا يقف عليه
الا المرتاض بصناعة
المنطق فالموجودات لها
حقائق ومفومات فلها
حدود حقيقية واسمية
وأما المعدومات فليس لها
الا المفومات فلا حدود
لها الا بحسب الاسم لان
الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد أن يعرف
أن الذات موجودة حتى
أن ما يوضع في أول التعاليم
من حدود الاشياء التي
يرهن عليها في أثناء التعاليم
انما هي حدود اسمية ثم اذا
برهن عليها

وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية جميع ذلك مذكور في الشفاء (و) يطلب (بمن العارض المشخص)
 أى الأمر الذى يعرض (لذى العلم) فيفيد تشخصه (١٣٩)

(قوله بل المطلوب بها نفس الذات المشخصة الخ) أنت خبير بأنه مخالف لما مشى عليه المصنف وغيره من القوم من أن المطلوب بها العارض المشخص لذى العلم وقوله فاندفع قول شيخنا الخ ممنوع بل قوله هو الوجه الوجيه كما لا يخفى على النزيل النبيه وعبارة عبد الحكيم قوله فانه يجاب عنه بزيد فان العلم يفيد احضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى انه خارج عن ماهيته أو شبيهه بالعارض القائم انتهت يعنى انه ان أريد بالعارض ما هو خارج عن الماهية فالعلم كذلك وان أريد به ما هو قائم بغيره فالعلم شبيه به لانه ملازم كالعارض له القائم به أو المراد بكونه عارضاً له انه متعلق به لدلالته عليه كما بأتى وعبارة الغنيمى فى حاشية الحفيد قوله العارض المشخص لذى العلم المتبادر منه ان المراد بالعارض المشخص الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا فى جواب السؤال

الحدود الاسمية تصير حدوداً حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقاً من أنه يطلب بما الشارحة ببيان مجمل المعنى فيجيب بإيراد لفظ أشهر اذ لا بد من التفصيل في الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حداً حقيقياً لان الحد الحقيقي عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلامه بان المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حداً حقيقياً بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد عس سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدوداً حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقياً (قوله وبمن العارض المشخص لذى العلم) قال فى الأطول الأظهر أن المطلوب بمن المشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجيب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث

ومعرفته بناء على أن الذاتى ما اعتبره الواضع ذاتياً وقوله أو محض فرض العقل أى بناء على أن الذاتى اما جنس مشترك أو فصل مختص قاله بعض مشايخنا وفيه أنه لا يستقيم عليه قول المحشى عند عدم النقل فالظاهر أنهم ما قول واحد وأن الذاتى شامل لجميع ما ذكر وقال شيخنا معنى قوله انما تعرف بالعقل أى بالعقل المستند للأفراد الخارجية كما فى ذاتيات الانسان وقوله أو محض فرض العقل أى كما فى ذاتيات بحر من زئبق وقوله عند عدم النقل أى عن الجماعة الاولى والمستخرجين لذلك بالعقل المستند أو بالعقل المجرد عن المستند فيكون فرضاً اه فحرر (قوله وما اعتبره قد يكون عارضاً الخ) هذا مردود بأن جميع ما اعتبره الواضع ذاتى وعلى فرض عدم تسليمه ففرض كلام الشارح الحدود وهى لا تكون الا ذاتية اه شيخنا وقد يقال مراده أن ما اعتبره الواضع قد يكون عارضاً اذا وجد منه اعتباراً أموراً أخرى ذاتية فى الوضع بأن يكون قد وقع منه تعريفان أحدهما ذاتى والآخر عرضى وقولهم ان ما اعتبره الواضع لا يكون الا ذاتياً محله فيالم بوجود منه الوضع فيه للذاتيات وقوله وهى لا تكون الا ذاتية هو خلاف صريح كلام السيد من أن الحد الاسمى يكون بالذاتيات والعرضيات (قوله فلا بد من تأويل كلامه الخ) أجاب السيد أيضاً بصحة أن يراد بالحد مطلق المعرف (قوله قال فى الأطول الاظهر الخ) وجهه أنه ليس المطلوب بمن الامور العارضة المشخصة كلفظ زيد المشخص لذاته بل المطلوب بها نفس الذات المشخصة اذ من واقعة على النوات لا على المشخصات فاندفع قول شيخنا هذا الاظهر غير أظهر لأن الذاتيات معلومة انما المطلوب تصور مشخصاتها (قوله يعدل الى مفهوم كلى الخ) وليس الاثبات بالكلى لأنه يفهم منه الشخص كما يستفاد من كلام الشارح لأن المفهوم الكلى لا يفيد الشخص اه أطول وهو رد على كلام الشارح فى المطول وستأتى لك عبارته وقوله لأن المفهوم الكلى لا يفيد الشخص لا ينافى أن له دخلاً فى ذلك بواسطة الانحصار (قوله وفى المقام بحث الخ) قد

المدكور الرجل الطويل الذى لقيته بالامس اذا كان التعيين يحصل بذلك وظاهر تمثيل الشارح بزيد ونحوه ان المراد به الأمر المتعلق به سواء كان علماله أو وصفاً خاصاً به وهو المفعول عليه ولعل التمثيل المذكور إشارة الى أن المراد بالعارض المشخص ما ذكره لا المعنى المتبادر وخارج بالمشخص العارض الغير المشخص ككاتب ونحوه فلا يصح أن يقع فى جواب السؤال بمن انتهت فتدبر اه

لان السائل يعرف مشخص زيد ويردد الكون في الدار بينه وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمهمزة وأم في سؤال متردد بين الأشخاص في الكون في الدار اه ملخصا والجواب عنه أنه ليس المطلوب السائل تصور مشخص زيد باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه متصور له بل تصور مشخص من في الدار زيد أو غيره وهو مجهول مشخص من في الدار باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شيء لصاحب هذا المشخص بخصوصه تابعاً لتصور المشخص حكماً وبأن هذه الكلمات لطلب التصور فقط تدبر (قوله العارض) سواء كان ذلك العارض علماً أو غيره كوصف ع ق فالمراد بالعارض الامر المتعلق به كما في الحفيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاتب (قوله لذي العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري جل اسمه ونحوه في ربك يا موسى (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله فيجيب زيد) ولا شك أن زيد عارض للذات (قوله ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذي لقيته بالامس فصحة الجواب بهذا من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بسبب انحصار مجموع الأوصاف في

وتعيينه (كقولنا من في الدار) فيجيب زيد ونحوه مما يفيد تشخصه

قرر الاطول هذا البحث بوجه غير مألوس قدس سره وعبارته قدس سره قوله وبين العارض المشخص لذي العلم كقولنا من في الدار فان قلت السائل بهذا السؤال قد حصل له التصديق بأن أحداً في الدار وهذا التصديق مغاير للتصديق بأن زيد امثلاً في الدار فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني قطعاً فيكون من لطلب التصديق دون التصور على قياس ما ذكرته في المهمزة مع أم المتصلة قلت بينهما فرق وذلك أن السائل بمن في الدار لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو بمقتضى هذا السؤال فاذا أجيب زيد أفاده زيادة في تصور المسند اليه بحسب خصوصيته ويختلف بحسب التصديق أيضاً بخلاف قولك أدبس في الاناء أم غسل إذ لا يختلف فيه بالجواب تصور بل مجرد التصديق فتأمل وقس على هذا نظائره من نحو كيف وأخواته اه قال عبد الحكيم قوله قلت الخ حاصله أن المطلوب في من في الدار تعيين المسند اليه قصداً وتبعه حصول التصديق بخلاف أدبس في الاناء أم خل فان المقصود منه هو التصديق اه قال معاوية كيف وأخواتها نظائر المهمزة عند عبد الحكيم على ما مر عنه في أحوال الاسناد وهو ظاهر لفظه قدس سره هنا والحق أنها نظائر من في أن السائل به لم يتصور الخصوصية بمقتضى سؤاله كحقيقة ثمة وأما المهمزة فقد مر لنا تزويج مدعاه قدس سره فيها وبين ما عليه اه وما ادعى أنه ظاهر لفظه قدس سره خلاف ظاهره وتقدم لك رد ما أورده على السيد فتفطن (قوله لان السائل يعرف شخص زيد) أي ان ذات زيد حاصله عنده متصورة له وان لم يذكر زيد في السؤال على سبيل الترديد بدليل أنه اكتفى بزيد في الجواب اذ لو لم تكن الذات حاصله عنده قبل لم يفده الجواب لعدم علمه بدلوله وفيه أن اكتفاءه في الجواب بزيد لا يدل على معرفة شخص زيد لما تقدم عن من لا حسن من أن التصور اما أن يحصل ابتداءً أو مرة ثانية في المراجعة بعد زوالها عنها وحصولها في الخزانة (قوله والجواب عنه الخ) عند التأمل لم يفد الجواب شيئاً في التصور بل في التصديق (قوله أنه ليس المطلوب الخ) ليس بمسلم كما علمت (قوله فالمراد بالعارض الخ) عبارة عبد الحكيم قوله فانه يجيب عنه زيد فان العلم يفيد احضار ما وضع له بعينه وهو عارض له بمعنى أنه خارج

شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كليات كذا في الأطول (قوله وقال السكاكي) أى في الفرق بين ما ومن وهو مقابل للقليل السابق وهل هو قائل بما سبق ويزيد عليه هذا أولا حرر سم وعبارة الأطول عقب قوله تقول ما عندك الخ ماناه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا وقد يستل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجيب بلفظ وضع لمعنى مفرد أو هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يستل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا لما اندرج

عن ماهيته أو مشبه بالعرض القائم (قوله كذا في الأطول) ليس هذا في الأطول بل في المطول وعبارته وأما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو أبى فلان وأخو فلان وما أشبه ذلك فانه يصح من جهة أن المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الأوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات اه وقوله فانه يصح من جهة الخ أى انما يصح على وفق المراد والمطلوب ومقتضى الظاهر من هذه الجهة فلا ينافى صحته بدونها على خلافه لعارض توسع أو جهل أو تجاهل وعبارة المطول هذه هي التى أشار فى الأطول لردّها كما سبق (قوله وهل هو قائل بما سبق الى آخره) سيأتى بيانه (قوله وهذا) أى ما عندك (قوله سؤال عن الجنس) أى اجمالا ومثل ما عندك فى كونه سؤالاً عن الجنس اجمالا ما الانسان المقول فى جوابه بشر (قوله وقد يستل عنه تفصيلا الخ) أى فىكون هذا وجه الفصل بكذلك فى عبارة السكاكى الآتية (قوله أو هذا) أى ما عندك (قوله سؤال عن الجنس الخ) ومثل ما عندك المجاب بكتاب ما عندك المجاب بحيوان ناطق إذ هو سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن أنه مسمى الاسم (قوله مع قطع النظر عن أنه مسمى الاسم) لان لفظ الشئ المستقر عندك ليس موضوعه الكتاب بل الكتاب بعض ماصدقه (قوله وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك) أى مسمى الاسم سواء كان سؤالاً عنه على وجه الاجمال أو التفصيل وهذا وجه آخر للفصل بكذلك فى عبارة السكاكى الآتية (قوله فلم يزد المصنف الخ) تفريع على كلا الاحتمالين كما لا يخفى ثم هذا لا ينافى أن السكاكى زاد على المصنف بأن ما يستل به عن الجنس بقطع النظر عن كونه مسمى الاسم نحو ما عندك المجاب بكتاب أو بحيوان ناطق وبأنها يستل به عن الوصف اذا ما فإذ كرم يطلب بها شرح الاسم ولا ماهية المسمى فقوله الاتفصيلا لما اندرج أى لبعض ما اندرج لاجمعه وبهذا تعلم أن قول المحشى تقريرا على كلام الأطول مقابلة لما قبله الخ غير مستقيم اذا المقابلة صحيحة بالنسبة لما أيضا ثم المقصود من نقل عبارة الأطول رد كلام سم إذ ليس ما سبق خارجا عن كلام السكاكى بل هو من جلته وسيأتى الجواب عنه ويرد على الأطول كما يؤخذ من عبد الحكيم أن كلام صاحب القيل السابق يفيد أن ما يسأل به عن المفهوم الجزئى لشئ ما الذى لشرح الاسم لها نحو ما زيد أى ما مفهومه فيقال أبو عبد الله وكلام السكاكى يفيد أنها لا يسأل به عن المفهوم الجزئى لانه قيد بالجنس فقد زاد المصنف عن السكاكى بذلك وفى عبد الحكيم قوله عن الجنس أى الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد أو مختلفتها اجمالا أو تفصيلا فيشمل جميع أقسام المقول فى جواب ما هو نحو ما زيد وعمر وفيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بحيوان وما الانسان فيجاب بحيوان ناطق فيطلب بما عند السكاكى شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا أنه مختص

(وقال السكاكى يستل
بما عن الجنس تقول ما

في بيانه اه فقابلته لما قبله بالنسبة الى من فقط (قوله أى أى أجناس) فيه تسمح لان ما للجنس
وأى لمبزه لكن لما كان يميز الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأى جنس عندك تسامحا
لتلازم جوابهما والا فالجواب به عن أى هو أن يقال شئ مكتوب أو شئ عاقل أو شئ ملبوس ونحوه
نمافيه ذكر المميز للجنس الموجود فافهم اه من ع ق أى والجواب به عن ما كتاب ونحوه
كفرس وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكى وأما ما فلا سؤال
عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما
الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من نكتة والذي
يلوح من الشارح أنها للتنبيه على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة تفصيلا بالحد وما قبله
سؤال عنها اجمالا كذا في السيد فأشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى أن المراد بالسؤال بما عن
الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالا والسؤال عنه تفصيلا وكتب أيضا قوله ويدخل فيه السؤال
عن الماهية أى تفصيلا بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي
وهو ما دل على متعدد (قوله أى أى أجناس الالفاظ هى) أى أى جنس من أجناس الالفاظ أى
أى نوع من أنواع الالفاظ هى (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كفى الأطول وكتب
أيضا ما منه أراد بالجنس الجنس اللغوي الشامل للنوع لا المنطقي فقط (قوله وفيه) أى فى كلام
السكاكى بالنظر الى من فقط فان المنقول أنه يستل من عن العارض الشخص كأمى وأرجع

عندك أى أى أجناس
الاشياء) عندك (وجوابه
كتاب ونحوه) ويدخل
فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة
أى أى أجناس الالفاظ
هى وجوابه لفظ مفرد
موضوع (أو عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه) يستل
(من عن الجنس من ذوى
العلم تقول من جبريل أى
أبشر هو أم ملك أم جنى
وفيه نظر) اذ لا نسلم أنه
للسؤال عن الجنس وأنه
يصح فى جواب من جبريل

عنده بالأمر السكاكى وعند صاحب القيل بشرح الاسم كليا كان أو جزئيا اه وقوله أى
الماهية أراد بها ما يقع فى جواب ما هو ولذا احتاج الى قيد السكاكية وقوله نحو ما زيد وعمر وأخ
أى ونحو ما الحيوان فيجاب بجسم نام حساس متحرك بالارادة لئتم التمثيل للصور الأربعة وقوله
فيطلب بما عند السكاكى الخ أى أن ما فى القيل السابق يقول به السكاكى إلا أنه لا يقول بشرح
الاسم الجزئى فقول سم بما سبق أى الذى من جملة السؤال بما عن المفهوم الجزئى والسؤال
عن العارض الشخص وقوله ويزيد عليه هذا أى يزيد عليه بما اشتمل عليه هذا من السؤال
عن الوصف بما عن الجنس من ذوى العلم من وقوله أولا أى لا يقول بما أفاده ما سبق من
السؤال عن المفهوم الجزئى بما عن العارض الشخص من (قوله فيه تسمح الخ) عبارة
عبد الحكيم قوله أى أى الأجناس الخ لا يتوهم من تفسيره مطلب ما يطلب أى اتحادها فان أى
لطلب المميز وما لطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشئ مستلزما لطلب تمييز تلك الماهية
وتعيينها عماءها من حيث اشتغالها على الخصوصية أقيم مطلب أى مقام مطلب ما ولذا اتحد جوابهما
فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان الجنس اجمالا جواب ما ومن حيث اشتماله
على الخصوصية المبزة عن الأجناس الأخر جواب أى هكذا يستفاد من شرحه للفتاح اه وبه
يعلم ما ذكره المحشى عن ع ق (قوله كذا فى السيد) عبارته قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة الخ أقول قال السكاكى وأما ما فلا سؤال عن الجنس تقول من عندك
بمعنى أى أجناس الاشياء عندك وجوابه انسان أو فرس أو كتاب أو طعام وكذلك تقول ما الكلمة
وما الاسم وما الفعل وما الحرف وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله
بقوله كذلك وكان الظاهر أن يقول وتقول ما الكلمة فلا بد لذلك الفصل من فائدة والذي يظهر

بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يستل بماعن الصفات المميزة بل بأى وأجاب بأن مراد السكاكى أنها قد تخرج عن حقيقة ما فيستفهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أنوا نارى فقلت ممنون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أى قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى أن الاعتقاد خطأ وأنه لا ينبغي السؤال بمن قال في الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك جاءنى انسان من هو مع شيوخه ولصح السؤال عن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو اه (قوله عما يميز) يظهر أن المراد عن موصوف ما يميز أى موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أى أنحن أم أصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه بأى الاشخاص الموصوف بالسكون كافرين أو السكون أصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أى موصوف ما يميز وقوله مثل السكون تمثيل لما يميز تأمل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين بيان للاقل وأخذه والافهى تميز أحد المتشاركين أيضا سم بل واحد المتشاركين والمتشاركات (قوله يعمهما) تأكيده لاشتراك اذا الامر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا في الفنى وغيره وقال في الاطول احتزبه عن المتشاركين في مال أودار فانه لا يستل بأى عما يميزها ما لم يجعلها تحت ما يعمها ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال في شرح المفتاح هو

من الشارح أن الفصل للتنبيه على أن ما الكلمة وما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة كأنه أراد أنه سؤال عن تفصيلها بالحدلية تميز عما سبق فان قولك ما عندك سؤال أيضا عن الحقيقة وتعيينها فان السائل عن الجنس والحقيقة ربما تصور مبهما بدون ملاحظة خصوصية من خصوصيات الاجناس والحقائق ثم سأل طالبا لخصوصية منها اجمالا فيجيب باسم يدل على خصوصية جنس ما اجمالا كما في قولك ما عندك وربما صوره بخصوصية اجمالا ثم يسأل عن تفصيله فيجيب بما هو وحده كما في قولك ما الكلمة ومنهم من قال ما سبق سؤال عن تعيين الماهية الموجودة وقوله ما الكلمة وما بعده سؤال عن المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية وان كانت تلك المفهومات صادقة على أمور موجودة (قوله فان المنطقيين الخ) فيه أن السؤال بأى عن الوصف المميز لأحد المتشاركين في أمر يعمهما وهذا هو الذى منع المنطقيون السؤال عنه بما فلا مانع من أن يسأل بماعن الوصف الذى ليس مميزا لأحد المتشاركين في أمر يعمهما (قوله فأجابوا الخ) أى فهو من تلقى المخاطب بغير ما يتطلب تنبيهها على خطئه (قوله لما صح لمن قال الخ) أى لان السائل حينئذ بمن عالم بالجنس فالسؤال بالضرورة ليس عن الجنس لحصوله بل عن الشخص (قوله مع شيوخه) أى مع شيوخ السؤال بمن هو فى كلام البلغاء فكيف لا يصح (قوله ولصح السؤال الخ) أى انه لو كان يسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم لصح السؤال عن شئ جهل جنسه وعلم شخصه لكونه بحضرتك بمن هو مع أنه لا يصح السؤال بمن هو عن ذلك بل انما يسأل بها فى كلام البلغاء عن الشخص وهذا يتوقف ككلام الشارح على تصحيح النقل وقال بعض المشايخ قوله ولصح السؤال الخ أى مع أنه غير صحيح لان مقتضى كونه بحضرتك ولو جهل جنسه أن يسأل بمن هو عن شخصه لا عن جنسه لعلم جنسه من الجواب بشخصه دون العكس اه وهو خلاف ظاهر عبارة الاطول وقد راجعت عبارته فوجدتها محرقة فلترجع نسخة صحيحة (قوله وقال في الاطول احتزبه الخ) مثله فى

أن يقال ملك بل جوابه
ملك يأتى بالوحي كذا وكذا
مما يفيد تشخصه (و) يستل
(بأى عما يميز أحد المتشاركين
فى أمر يعمهما) وهو
مضمون ما أضيف اليه

لأن كيد التشارك ولا بد في معرفة ما يعم في بعض المواضع من فطانة في قولك جاءني زيد وعمرو
لا أدري أيهما تقدم الأمر العام الجائي أي لا أدري أي الجائين تقدم اه (قوله أي الفريقين الخ)
هو حكاية كلام المشركين لليهود وقد أجابهم اليهود بقوله أنتم كذبا وافتراء (قوله وسألوا) أي
الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذي ثبتت له
الخبرية (قوله قائلين لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة إليه بل الواضح حذفه راجع
ع ق (قوله عن العدد) أي العدد المعلن كفا في الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا في
البلد بالوف كذا في الأطول (قوله نحو سل بني إسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام
فلا ينبغي التمثيل بها لأن المقام مقام بيان المعاني الحقيقية كما لا يخفى أطول وأقول قول الشارح
فكم ههنا للسؤال الخ صريح في بقاء كم على حقيقة تفهام من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو
وسيلة إليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات وفيه توبيخهم بعدم اتعاطيهم مع كثرة الآيات فلا
يرد اعتراض الأطول (قوله فن آية ميمز كم) وكم مفعول آتيناهم الثاني (قوله بزيادة من)
أنكر الرضى بزيادة من في ميمز كم الاستفهامية وقال لم أجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب
النحو ومن لطائف الشارح أنه قال في مقابلته وأقول سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة
ويندفع كلام الشارح بأنه تحفل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسك عليه ونحن
نقول يجوز أن تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة آتيناهم آية بينة اه
أطول وأجاب الفري بأن مراد الرضى عدم العثور على جره بمن إذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل
متعد كما دل عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة
ويحتمل أن المراد أنه أي به الغرض الفصل وهي للبيان أو التبعيض كما قيل بهما أيضا كذا في بس
(قوله لما وقع من الفصل الخ) فلو لم يزد من لالتبس ميمز كم بمفعول الفعل المتعدي (قوله كما
ذكرنا في الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية لعدد مبهم عند

أي (نحو أي الفريقين
خير مقاما أي أنحن أم
أصحاب محمد) صلى الله
عليه وسلم فالمؤمنون
والكافرون قد اشتركا
في الفريقية وسألوا عما
يميز أحدهما عن الآخر
مثل الكون كافرين
قائلين لهذا القول ومثل
الكون أصحاب محمد صلى
الله عليه وسلم (و) يسئل
(بكم عن العدد ونحو سل
بني إسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة) أي كم آية
آتيناهم أعشرين أم
أم ثلاثين فن آية ميمز كم
بزيادة من لما وقع من الفصل
بفعل متعد بين كم وميمزه
كما ذكرنا في الخبرية فكم
ههنا للسؤال عن العدد

عبد الحكيم وفيه أنه إذا لوحظ أن الأمر المتشارك فيه هو مضمون ما أضيف إليه أي اندفع ذلك
وفي معاوية بعد نقله كلام عبد الحكيم مانصه وجوابه أن المراد بالأمر مضمون ما أضيف إليه أي
وأن المتبادر تشارك يحتاج معه إلى التمييز بالضرورة لا يكون المشترك الأمر ايعمهما اه فتدبر
(قوله حال من الكافرين) أي من فاعل سألوا العائد على الكافرين وقصد به هذه الحال بيان من
صدر عنه السؤال ولو أسقط الحال وقال مثل كون الجواب أنتم أو أصحاب سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم كان أخصر وأوضح اه ع ق ولذا إن تقول أن قائلين خبرا ثانيا عن الكون (قوله
وأقول الخ) هو مبني على ما يأتي له من أن السؤال حقيقي بناء على أن السائل رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعدم استحالة السؤال عليه وأنه سؤال استعمال يحصل التوبيخ به عند الجواب وقد قرر
المفسرون أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عالما بها وإنما السؤال للتوبيخ فنهاية أنه نزل منزلة
السائل جرهم إلى الإقرار بالموجب لما هم على خلافهم ولا شك أن هذا ليس استفهاما حقيقة إذ
لا يكون الأمر الجهل حقيقة بل هو من المعاني المجازية فالحق مع الأطول اه شيخنا وقد يتوقف
في كون الاستفهام من التجاهل مجازا أخذنا ما حقق من أن استعمال في مثالي النظرية المجازية
حقيقة (قوله بأنه تحفل الآية كم الخبرية) وعلى هذا يكون معمول سل محذوف والتقدير سل بني

المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكما الخبرية تعددهم عند المخاطب بما يعرفه المتكلم وأما
المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتج إلى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الالذليل وإن الكلام
مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وإن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من
مخاطبه جوابا لأنه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في
معنى اللبيب وغيره اه فترى (قوله ولكن الغرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على
حقيقته من غير استحالة لأن المقصود أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستحيل سم
(قوله عن الحال) أى عن الصفة فهو أبدا سؤال عن المسند أو عن الحال مثال الاول كيف زيد
ومثال الثانى كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد الصفوى وحفظنى أن
السيد الجرجاني قيده بالحال الثابتة دون المنتقلة سم (قوله وبأين عن المكان) فاما أن يسئل
به عن المسند نحو أين زيد واما عن الطرف نحو أين تسكن أطول وكذا فى متى نحو متى القتال ومتى
يقدّم زيد وكذا أيان وأنى (قوله ماضيا كان أو مستقبلا) أى أوحالا وإن أوهم اقتصار المصنف
خلافه (قوله وبأين عن الزمان المستقبل) قيل أصل أيان أى أو ان فحذف إحدى الياءين
من أى والهمزة من أو ان فصار أيان فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار أيان ورد بان كسر
الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى أن يكون أصله ذلك لأنه تنقيح في مقام التخييف اللهم الآن يقال
الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور
فترى (قوله قيل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل الا فى مواضع
التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل فى غيره وهو ظاهر كلام
النحويين اه ع (قوله أيان يوم القيامة) ولا يضر الاخبار بأيان عن يوم القيامة لأن المراد

اسرائيل لم يؤمنوا قول وتركيب كم قصده التعليل فاندفع بعض مشايخنا كيف هذا الاحتمال
مع تقدم سل على كم (قوله وأما المعدود فهو مجهول الخ) أى مجهول للمخاطب اذ لا يعلم المخاطب
أن غرض المتكلم السؤال عن جنس الايبان المتكلم له وهذا لا ينافى أن هذا الجنس يعلمه المخاطب
قبل وإن كان لا يعلم أنه المسئول عنه لا بد كره فى السؤال بخلاف علم القدر وليس مراده الجهل
عند المتكلم اذ هو الآتى بالتمييز (قوله وغير ذلك) ككون الاسم المبدل من الخبرية لا يقتصر
بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال فى الخبرية كم عبيدلى خسون بل ستون وفى
الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون وككون تمييز الخبرية مفردا أو مجموعا وتميز
الاستفهامية لا يكون الامفردا خلافا للكوفيين وككون تمييز الخبرية واجب الخفض وتميز
الاستفهامية منصوب فلا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين بل بشرط
أن تجر كم بحرف جر فينشئ يجوز فى التمييز وجهان النصب وهو الكثير والجر خالفه بعضهم
(قوله يجوز الخ) عرفت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم تلك الآيات فالسؤال محال الا بالتنزيل
اه شيخنا (قوله قال السيد) أى الصفوى (قوله أن السيد) أى الجرجاني (قوله قيده الخ)
خلاف الظاهر (قوله وأين) أى اذالم تكن بمعنى كيف والافلا يقع بعدها الا الفعل فلا تكون
مسندا (قوله اللهم الآن يقال الخ) أى فالكسر اقتضته القواعد التصريفية فلا تنقل (قوله
ولا يضر الاخبار الخ) محصله أنه يلزم على هذا التركيب ونحوه الاخبار بالزمان عن الزمان وهو

ولكن الغرض من هذا
السؤال هو التقرير
والتوبيخ (و) يسئل
(بكيف عن الحال وبأين
عن المكان و) متى عن
الزمان (ماضيا كان أو
مستقبلا) وبأين عن
الزمان المستقبل قيل وقد
تستعمل فى مواضع التفخيم
مثل يسأل أيان يوم القيامة

السؤال عن زمان وقوعه اذ الكلام على تقدير المضاف أى أيان وقوع يوم القيامة فليس اخبارا بالزمان عن اليوم الذى هو كالجنة هنا وكذا الاشكال فى السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من أسماء الزمان لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال متى يوم لقائى بفلان لان المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الأخص ظرفا للأعم والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام حكاية عن الكافر الذى لا يعتقد وجود يوم القيامة فضلا عن تفخيمه انما تحقق لان هذا السؤال بقوله بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل أن تكون حقيقة فى الاستعمالين فكأن من قبيل المشتبك وأن تكون مجازا فى أحدهما ع ق وسيأتى فى الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما فى الصحاح فالنقييد بتارة كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) ونجى بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعنى الثلاثة أطول (قوله نخوفأتوا حرثكم أنى شئتم) كان الأحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها لتنظير صاحب العروس فى تمثيل المصنف بأن أى فيه لو كانت استفهامية لا كتفت بما بعدها لان من شرط الاستفهامية أن تكتفى بما بعدها قال الذى اختاره شيخنا أبو حيان أنها فى هذه الآية شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية وجوابها محذوف وفى كونها استفهامية أو شرطية اشكال لان كلاما

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف (ويجب أن يكون بعدها فعل) نخوفأتوا حرثكم أنى شئتم) أى

لا يصح كالأخبار بالزمان عن الجنة ومحصل الجواب تقدير المضاف أى وقوع فقد أخبر بالزمان عن حدث (قوله الذى هو كالجنة) أى فى علته منع الاخبار عنه بالزمان وقوله هنا لا حاجة اليه (قوله وكذا الاشكال فى السؤال الخ) هذا اشكال آخر على هذا التركيب ونحوه محصله أنه وإن اندفع اشكال الاخبار بالزمان عن الزمان بتقدير المضاف لكن يشك من جهة أخرى وهى أن السؤال عن زمان وقوع يوم القيامة مثلا الذى هو زمان يستلزم أن يكون للزمان زمان يقع فيه وهو باطل (قوله لانه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص الخ) محصل هذا الجواب أن المظروف ليس هو وقوع الوقت من حيث ذاته بل من حيث ما يقع فى الوقت فالمظروف فى الحقيقة هو وقوع ما يقع فيه فعنى أيان يوم القيامة أى زمن من الأزمنة المستقبلية تقع فيه القيامة أى قيام الناس للحشر ومعنى متى يوم لقائى بفلان أى زمن يقع فيه اللقاء بفلان والظاهر أنه لا حاجة لتقدير المضاف السابق وأن هذا الجواب أى اعتبار ما وقع فى الزمان لا اعتبار الزمن فى نفسه كاف فى دفع الاشكال الاول (قوله وأيضا يجوز أن يعتبر الأخص الخ) ما هنا من قبيل العكس وذلك لان المستقبل أعم من يوم القيامة لانه من النفخة الثانية الى دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار فهو جزئى من جزئيات مطلق زمن مستقبل ولا يندفع بهذا الاشكال الاول (قوله وهو كما جاء بمعنى كيف) أى أن يجىء أى بمعنى متى كمجيئه بمعنى كيف أو من أى كثير أم لا وليس التشبيه فى خصوص كثرة المجيء فان المجيء كما أنه كثير فى معنى كيف كثير فى معنى من أى فلا يكون هنالك وجه لتخصيص التشبيه بالمجيء بمعنى كيف قاله بعض مشايخنا وقال بعض المشايخ معناه أن يجىء أى بمعنى متى كمجيء أى بمعنى كيف اه فتدبر (قوله بالمعنى الثلاثة) هى معنى كيف ومتى ومن أى قاله بعض المشايخ (قوله لا كتفت بما بعدها) أى مع أنها هنا مفترقة لما قبلها أيضا (قوله وأقيمت الاحوال الخ) أى لان أى اذا كانت شرطية كانت للتعميم فى الأمكنة نحو

الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا ما منه سبب نزولها
أنهم كانوا يقولون من جامع أمر أنه من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول سم (قوله على أي
حال) أي من الاستلقاء وغيره (قوله بعد أن يكون الخ) لان في تعليق الأمر بالاتيان بالحرث
المناسب لمشر وعيته ما يشعر بعليته فيقتضى أن تعمم حال الاتيان انما هو بعد أن يكون المأني
موضع الحرث فيقتضى عدم الاذن في اتيان الأدبار اذ ليست محل للحرث الذي هو طلب النسل
ويؤيد ذلك أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأنوهم من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا لم
يؤمر بالاتيان منه وغير الدبر مأثور به اجماع فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق وكتب أيضا
قوله بعد أن يكون المأني موضع الحرث أي وهو الفرج دون الدبر ففي ذكر الحرث اشارة الى ذلك
والمنع من الدبر خلافا للشيعه حيث أجازوا الاتيان في دبرها سم (قوله المأني) بفتح التاء
وبكسر ها وتشديد الباء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى أن في الآية حذف مضاف أي
موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التي تحرث والجماع بالحرث والمأني بالبذر والولد بالزرع (قوله
ولم يجئني أي زيدا الخ) محترز قوله ويجب أن يكون بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أي دون
أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب
أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ عطف على يحتمل الاولى أي و اشارة الى أنه يحتمل أن
يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أي لا مجموع
من أين كما هو ظاهر كلام المتن وعبارة الاطول عقب قوله بمعنى من أين نحو أني لك هذا ذهب جماعة
الى أنها في معنى من أين وآخرون الى أنها في معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليمكن تطبيقه
على أي مذهب يراد فن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصاحفة ويؤيد كونها بمعنى أي مجيء من

أني تأنها تستجر بها * نجد خطبا جزلا ونارا تأججا

وهنا التعميم في الاحوال فنزلت الاحوال منزلة الظروف المسكانية (قوله فلا يعمل فيها ما قبلها)
أي وهما قد عمل فيها ما قبلها فلا يصح كونها استفهامية ولا شرطية وفيه أن لزوم عمل ما قبلها فيها هنا
ظاهر على كونها استفهامية أما على كونها شرطية فلا لان العامل فيها حينئذ هو الجواب المؤخر
المحذوف المدلول عليه بما قبله الا أن يكون جاريا على طريق الكوفيين القائلين بان المقدم هو
الجواب لادليله وهو لا يناسب ما ذكر أولامن كون الجواب محذوفا ثم الظاهر أن العامل فعل
الشرط (قوله بالحرث) متعلق بتعليق (قوله المناسب) صفة الحرث (قوله بعليته) أي
الحرث (قوله خلافا للشيعه) وأولوا الآية على أن المراد اثنا عشر حرثكم أي ذات الحرث وهي
النساء فيصدق بالاتيان من أي موضع ويرد عليهم بآية فأنوهم من حيث أمركم الله (قوله بفتح
التاء) أي مع فتح الميم أيضا فهو اسم مكان كما في عبد الحكيم وليس المراد مع ضم الميم والالكان
بالواو لا بالالف على أنه حينئذ يكون من الرباعي وهو غير موجود بالمعنى المناسب لما نحن فيه
(قوله وبكسر ها الخ) أي مع فتح الميم أيضا فهو اسم مفعول بمعنى (قوله أي و اشارة الى أنه
يحتمل الخ) أي أي عبر يستعمل لتلك الاشارة أيضا اذ لو عبر بوضعت لفهم منه عادة أن مجموع
من أي موضوعه (قوله فقد خرج عن المصاحفة) هي تطبيق كلام المصنف على المذهبين
ووجه الخروج أن جعلها بمعنى في يعينه للمذهب الاول (قوله ويؤيد كونها بمعنى أي مجيء من

على أي حال ومن أي شق
أردتم بعد أن يكون المأني
موضع الحرث ولم يجئني أي
زيد بمعنى كيف (وأخرى
بمعنى من أين نحو أني لك
هذا) أي من أين لك هذا
الرزق الآتي كل يوم وقوله
تستعمل اشارة الى أنه
يحتمل أن يكون مشتركا
بين المعنيين وأن يكون في
أحدها حقيقة وفي الآخر
مجازا ويحتمل أن يكون
معناه أين الا أنه في
الاستعمال يكون مع من
ظاهرة كما في قوله

أني كافي قوله * من ابن عثرون لنا من أني * وهذا بحث شريف خفي عن البصائر لانه لطيف وهو أنه ليس شيء مما ذكر ويدكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني فان حقائقه وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه مزايًا يتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيئاً منها وينبغي أن يقول وأما الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقدين ذلك في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بينهما تحكم اه وقوله فلذا قال بمعنى من أين لم يكن الخ أي فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أي سواء كان ذلك من جهة اضمار من قبل أني أو من جهة أن معنى أني من أين يحملها (قوله من أين) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أني الظاهر أنه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أي من أني عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيداً للمرادف لمن أين مع وجود الفصل من بس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون معناه الخ وفي ع ق ما ملخصه ان أني التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كافي الآية فتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى من أين فقط كما في البيت فتضمن الظرفية دون الابتدائية ويحتمل أن أني تكون بمعنى من أين فقط دائماً لأنها تارة يصرح بمن معها كافي البيت ونارة تقدر كافي الآية على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أي على سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق بتستعمل أو بحذف أي ويتعين ذلك الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة اذ

* من ابن عثرون لنا
من أني *
أو مقدرة كقوله تعالى
أن لك هذا أي من أني
أي من أين على ما ذكره
بعض النحاة (ثم ان هذه
الكلمات) الاستفهامية
(كثيراً ما تستعمل في
غير الاستفهام) مما
يناسب المقام بحسب
معوذة القرائن (كالاستبطاء

أن لك) أي مجيء في كلام العرب وقوله كافي الخ أي كما جاء من أني في قوله الخ وليس مراده أن من أن لك جاء في قوله الخ اذ ليس فيه لك بل فيه لنا مقدرة وقال بعض المشايخ المناسب حذف لك في عبارته اه ثم انه يؤخذ من عبارة ع ق الآية أنه لا تأييد اذ القائل بمعنى من أني لا يقول ان ذلك دائماً بل تارة بمعنى من أني ونارة بمعنى أني بخلاف القول الآخر فانه يقول بمعنى أني فقط دائماً فليحصر (قوله ويحتمل ان أني تكون بمعنى من أني فقط دائماً) أي يحتمل أن تكون أني التي ليست بمعنى كيف بمعنى من أني فقط دائماً فقول بعض المشايخ تفريعا على قوله بمعنى من أني فقط دائماً فلا تستعمل بمعنى كيف أصلاً ويكون هذا الاحتمال مقابلاً لما قاله المصنف من أنها تستعمل تارة بمعنى كيف وأخرى بمعنى من أني ويكون قول الشارح ويحتمل أن يكون معناه الخ مستأنفاً مقابلاً لكلام المصنف لا عطف على يحتمل الأولى غير مستقيم فتدبر (قوله أي على سبيل المجاز المرسل) أي أو الاستعارة بل قال عبد الحكيم انه قد يراد منها تلك المعاني بطريق الكناية وقد تراد بطريق أنها من مستتبعات الترا كيم كما تراد بطريق المجاز وتفصيله في حواشينا على تفسير القاضى في قوله تعالى كيف تكفرون بالله اه فتدبر (قوله فالاستفهام مسبب عن الجهل الخ) عبارة السيد قوله كالاستبطاء نحوكم دعوتك الاستفهام عن عدد دعائه اياه يستلزم الجهل به المستلزم لاستكثاره عادة أو ادعاء لان القليل منه يكون معلوماً واستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك أي عادة أو ادعاء فالاستفهام عن عدد دعائه اياه يستلزم الاستبطاء بهذه الوسائط فاستعمل لفظه فيه وكذا تقبول في قوله تعالى متى نصر الله الاستفهام عن زمن النصر يستلزم الجهل بزمانه والجهل به يستلزم استبعاده عادة أو ادعاء لان الأنسب بما هو قريب أن يكون معلوماً ما بنفسه أو

ينعده جهل القليل وهي عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط وقوله والتعجب
فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحوكم دعوتك) مثل في الايضاح بقوله

بأمارته والانصب بما هو بعيد أن يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ما ذكرنا
نظائره والاستفهام في مالى لا أرى الهدد عن سبب عدم رؤيته للهدد يستلزم الجهل به
المناسب للتعجب من المسبب أعني عدم الرؤية لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة
الوقوع المجهولة الاسباب اه وقوله قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه الخ الاستفهام عن
عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب وكذا استلزام الجهل للاستكثار وأما استلزام
الاستكثار للاستبطاء فهو استلزام السبب للسبب فلا يدخل كم دعوتك في استعمال المسبب في
السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى نصر الله فان الاستبعاد سبب الاستبطاء وفي مالى لا أرى
الهدد فان الجهل بالسبب مع وقوع المسبب سبب للتعجب اه عبد الحكيم قال معاوية
وجوابه أن مطلق اللزوم الخارجى ولو عادة أو ادعاء علاقة معتبرة في كل من المجاز المرسل
والكناية بلا توقف على السببية والمسببية كما صرحوا به والقياس يقتضيه ولئن سلم التوقف
فليكن ههنا من المجاز على المجاز أو من الكناية على المجاز فيكون مراده قدس سره أنه اما
كناية أو مجاز ولو على مجاز وأيضا يمكن أن مراده قدس سره بالاستكثار الا كثار فيدخل كم
دعوتك في استعمال المسبب في السبب فالاستبطاء اما معنى مجازى بعلاقة اللزوم فالمعنى قد حصل
لازم معنى كم دعوتك يعنى الاستبطاء اللازم له بالواسطة واما كثنائى وهو أظهر لانه أوضح لفظا
ولان الكناية أبلغ وأقرب الى الحقيقة لحظا فالمعنى كم دعوتك فقد جهلت فاستكثرت فاستبطأتك
(قوله ولو بوسائط) مراده بالجمع ما فوق الواحد والافليس هنا الا واسطتان (قوله مثل في
الايضاح الخ) الفرق بين المثالين أن المستبطأ في متى نصر الله هو مدخول متى أعنى النصر
والمستبطأ في كم دعوتك ليس مدخول كم (قوله رحمه الله نحو مالى لا أرى الهدد) عدم
الرؤية قد يكون لحال في جانب الرأى وقد يكون لحال في جانب المرئى فقوله مالى لا أرى الهدد ان
كان استفهاما عن حال في جانب الرأى يوجب عدم الرؤية فالاستفهام لا يمكن حمله على حقيقة
اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان استفهاما عن حال في جانب
المرئى يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقة فان قصده به التعجب
ويكون ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصوير والانتقال كان كناية وان قصده المعنى الحقيقي مع
التعجب كان من مستبغات الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقة
وكونه للتعجب وبين كلام الشارح في المختصر من أن قول صاحب الكشاف نظر سايمان الى مكان
الهدد فلم يبصره فقال مالى لا أرى الهدد على معنى أنه لا يراه وهو حاضر اسائر ستره أو غير ذلك ثم
لاح أنه غاب فأضرب عن ذلك وأخذي قول أهو غائب كانه يسأل عن صحة ملاح لا يدل على أن
الاستفهام على حقيقة وبين ما قاله السيد في شرح المفتاح يظهر مما ذكره صاحب الكشاف أنه
حل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى أى أمر تبلى وتلبس بى في حال عدم رؤيتى
الهدد أهناك سائر أو مانع آخر لان مراد الشارح عدم الدلالة قطعاً و مراد السيد ظهوره في
حقيقة الاستفهام وأما أم في قوله تعالى أم كان من الغائبين فهي منقطعة كما يدل عليه عبارة

نحوكم دعوتك والتعجب
نحو مالى لا أرى الهدد
لانه كان لا يعيب عن سليمان
عليه السلام الا باذنه فلما
لم يبصره في مكانه تعجب

تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في المقيد اذ المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالمتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب منه يستدعي خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا محل لقوله ولا يخفى الخ لأن ذلك في حال لا يخفى وكأنه مبني على أن المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة أي شيء ثبت لي في حال كوني لأرى الهدد أي أي حالة حصلت لي منعتني الرؤية (قوله عن حال نفسه) كأن المراد في مثل هذا المقام والافتقار يخفى على الشخص حال نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أي التي هو أدري بها كالقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن حال نفسه هي هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدد مع حضوره بحسب ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو شئ له عن بصره أو نحو ذلك كما يشير إليه قول

الكشاف لان المتصلة شرطها وقوع الهمزة قبلها فاوقع في شرحه للفتح قديقال لاما نغ من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى أي أمر وقع لي وتبلس بي في حال عدم رؤيتي الهدد أمانع وحائل أم هو غائب ليس على ما ينبغي اه عبد الحكيم وقوله اذ لاما نغ الخ أي حال نفسه التي تمنع من الرؤية لانها مما لا يخفى عليه كغفلة بصره أو ضعفه فلو وجد منها شيء لعله فلا يتأني الاستفهام عنه وقوله فهو مجاز عن التعجب أي لوجود المسبب الذي هو عدم الرؤية مع عدم وجود سبب أصلا وعلى هذا الشق يحمل كلام الشارح وأقرب منه أن يحمل على أنه أراد الاعم مما هو من جانب الراي أو من جانب المرئي اذ الاستفهام حينئذ أيضا ليس على حقيقته لانه لا معنى للاستفهام عن حال مرودة بين حال نفسه وغيرها وعلى كل يندفع ما أورده المحشي بعد وقوله فيجوز أن يكون الاستفهام على حقيقته أي كما يجوز أن يكون الاستفهام على غير حقيقته بان وجدت قرينة تدل على ذلك ككونه سائلا نفسه لا غيره وقوله فان قصد الخ تفصيل في حال كون الاستفهام على حقيقته وقوله فهي منقطعة أي فتفسر بيل والهمزة التي للاستفهام الانكار أي التوبيخ بان بداله غيبته أي بل غاب وما كان ينبغي له أن يغيب أو التي للاستفهام الحقيقي بان عرض له شك في غيبته فالوعيد بقوله لا عذبه الخ على الاول قطعي وعلى الثاني على فرض غيبته (قوله اذ المراد وقت الخ) الصواب أو المراد وقت الخ كما هو ظاهر وبدليل قوله وعلى كل الخ (قوله وفيه أن التعجب الخ) قد علمت صحة ما للشارح (قوله وكأنه مبني الخ) قد علمت أنه ليس مبنيًا على ذلك (قوله يسأل الطبيب) أي عن حال نفسه الموجبة لمرضه لا عن كونه مريضا (قوله هي هنا الحالة التي قامت الخ) أي هي ما يحصل عنده مما يمنع الرؤية أعم من أن يكون ضعفه أولا أي المناسب أن يراد بذلك فيكون عدم صحة الاستفهام لعموم الحال لصفته خلافا لما يفيد ظاهر كلام الشارح من أن الحال هي عدم الابصار من حيث ذاته فقوله بعد تأمل أي تأمل كلام الشارح فان ظاهره غير مراد وقد تقدم لك وجه آخر وهو أن مراد الشارح بحال نفسه الحالة القائمة به التي هي سبب في عدم الابصار وذلك هو الشق الاول في كلام عبد الحكيم السابق وبهذا تعلم أن اعتراض بعض المشايخ على قوله هي هنا الحالة التي قامت به وقت الخ بأنه لا يناسب ما ذكره الشارح تبعا للثمن من أن المراد بالحالة عدم رؤيته للهدد لا غفلة بصره مثلا ولا انما يناسب كلام صاحب الكشاف كما قال بعد فكان المناسب كتابة هذا على كلام صاحب الكشاف غير مستقيم (قوله كما يشير إليه الخ) أي الحال هي ما ذكر كما يشير الخ وان كان ظاهر كلام الكشاف أن

من حال نفسه في عدم
ابصاره اياه ولا يخفى أنه
لا معنى لاستفهام العاقل
عن حال نفسه

الكشاف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تأمل (قوله وقول) مبتدأ خبره قوله بدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله أنه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أي لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) نبه على أن أم منقطعة (قوله بدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعا لاحتمال حمله على معنى التعجب سم (قوله على أن الاستفهام على حقيقته) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وان كان من الحاضر ين ليبنوا سبب عدم رؤيته إياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا ما نصه أي وقولهم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يبعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصول كافي سم تقرير الكشاف بأن المسؤول عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حالا لنفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أي لان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعمال مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم ينجون به وكثيرا ما يؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضللال فيقال من ضل عن طريق القصد ياهذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفي ع ق وكتب أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغة ان احداها أن كونه ضلالا أمروا واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية إيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق

الاستفهام على حقيقته على خلاف رأى الشارح وفيه أن كلام الكشاف ليس فيه ما يشير الى أن الحال هي ما ذكره الشامل لحال نفسه (قوله ان كان الاستفهام من نفسه) أي بأن تكون نفسه هي المخاطبة بهذا الكلام (قوله فهو مجاز) أي لأن الانسان لا يطلب الجواب من نفسه (قوله وان كان من الحاضر ين) أي بأن يكونوا هم المسؤولين (قوله فهو حقيقة كما هو الظاهر) انما تتبين الحقيقة حينئذ مع كون المسؤول عنه وجود حائل منع الرؤية أو نحو ذلك مما ليس من أحوال النفس لجواز أن تقوم فرينة على عدم ارادة الحقيقة حينئذ (قوله أي وقولهم الخ) الصواب أن تقرير الكشاف مبني على أن المسؤول عنه نحو الحائل مما يمنع الرؤية وليس حالا للنفس ان أراد أن الاستفهام على حقيقته لأن الاحوال التي تقوم بالانسان فتقنع من الرؤية مما لا يخفى عليه ويظهر لغيره فلامعنى للاستفهام عنها فقوله ولا يبعد الخ غير ظاهر ثم هذا الصنيع أعنى قوله أي وقولهم لا معنى الخ مبني على أن الشارح ليس غرضه رد ماله ككشاف بل غرضه رد عموم ما ذكره أولا من أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه (قوله تقرير الكشاف بأن الخ) أي تقريرنا كلام الكشاف بأن الخ (قوله أو غيبته) يفيد أن أم متصلة وفيه ما سبق (قوله أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم الخ) هذا من استعمال السبب في المسبب وكذا في

وقول صاحب الكشاف
نظر سليمان الى مكان الهدده
فلم يبصره فقال مالي لا أراه
على معنى أنه لا يراه وهو
حاضر لسا ترسره أو غير
ذلك ثم لاح له أنه غائب
فأضرب عن ذلك وأخذ
يقول أهو غائب كأنه يسأل
عن صحة ملاح له يدل على
أن الاستفهام على حقيقته
(والتنبيه على الضلال نحو
فأين تذهبون

والوعيد كقولك لمن يسيء الادب ألم أو دب فلانا اذا علم (١٥٢) المخاطب (ذلك) وهو أنك أدبت فلانا فيفهم معنى

الوعيد والتضويق فلا يحمله على السؤال (والتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائنه اليه (بابلء المقرر به الهمة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمة ما حمل المخاطب على الاقرار به (كما مر) في حقيقة الاستفهام من ابلء المسؤول عنه الهمة تقول أضربت زيدا في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيد اضربت في تقريره بالفعل وعلى هذا القياس وقديقال التقرير بمعنى التحقيق والتثيت فيقال أضربت زيدا بمعنى أنك ضربته ألبتة (والانسكار

من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أي لان الاستفهام ينبيه على جزاء اساءة الأدب وهو يستلزم وعيده لانصافه بها وقوله والتقرير أي لان الاستفهام يلزمه الحمل على الاقرار بالاستفهام عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالاستفهام عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله ألم أو دب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أ أدبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايها أن المخاطب اعتقدني التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله اذا علم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يحمله) أي الاستفهام على السؤال أي الحقيقي وكتب أيضا مانصه فعمل المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أي حمل الخ) أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثيت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وان صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح اذ يصح أن يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه اشارة لما يأتي في أنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حمل) أي اللفظ وقوله على الاقرار به أي بدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعلقةات نحو أراك باجئت في التقرير بالخال والانسكار له وهكذا (قوله وقديقال الخ) أي والكن المراد الأول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أي للنسبة وقوله والتثيت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه ان كان ضرب المخاطب مجهولا لنفسه فالقصد اخباره به على وجه التثيت أو معلوما فالقصد تثيت اعلامه بكونه معلوما كأنه يقول هذا معلوم قطعافلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله والانسكار) قال في الاطول العلاقين الاستفهام والانسكار بمعنى نفي اللياقة أن ما لا ينبغي مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل

(قوله لا يخفى مافيه) هو انه يغني عنه قول المصنف اذا علم المخاطب ذلك اذ المعنى وانما يكون هذا وعيدا اذا علم المخاطب المسمى للادب ذلك التأديب الحاصل منك لفلان فلا يعمل كلامك حينئذ على الاستفهام لانه يستدعي الجهل وهو عالم أنك عالم بتأديب فلان بل لحمله على مقصودك من الوعيد بقرينة

الوعيد والتقرير اه عبد الحكيم (قوله اه أطول) أي نقلا عن السيد قدس سره وكذا يقال في قوله أطول بعد (قوله وأنت تعلم الخ) لا يخفى مافيه وحق العبارة وهو يعلم أنك تعلم ذلك كما سيأتي ثم لا يخفى أن ذلك انما يحتاج اليه عند عدم حريان العادة بأن القائل ألم أو دب فلانا لمن يسيء الادب انما يريد الوعيد والافكون المخاطب يسيء الادب كافي في الدلالة على المراد (قوله فعمل المخاطب بذلك قرينة الخ) فيه نظر اذا علم المخاطب بالحكم المستفهم عنه ليس قرينة على صرف الكلام عن الاستفهام اذ الشخص الطالب للجواب لا يستفهم الا من عالم بالحكم المستفهم عنه انما القرينة الصارفة للكلام عن الاستفهام هو علم المخاطب بأن المتكلم عالم بالحكم المستفهم عنه وأما عامه بالاساءة والتأديب فهو قرينة منهية على حمله على الوعيد بعد صرف الكلام عن الاستفهام وليست مانعة نعم لا بد من علم المتكلم بأن المخاطب يعلم أن المتكلم عالم بالحكم المذكور لئلا يأتى له نصب القرينة وكتب معاوية على قول المصنف اذا علم المخاطب ذلك أي بحيث يكون لعلمه بذلك يعلم أو يظن أنك أنت عالم بذلك والاحتمال على حقيقته وأنت نسيت حالك من كونك أدبت فلانا (قوله مجهولا لنفسه) أي المخاطب (قوله أو معلوما) أي فيكون قصد المخبر افادة المخاطب أنه أي المتكلم عالم بالحكم وقوله تثبت اعلامه بكونه معلوما أي للمتكلم (قوله انما لا ينبغي الخ)

كراهيتك للاساءة المقتضية للزجر بالوعيد وقوله وحق العبارة وهو يعلم الخ أي الاقعد الا في ذلك فتدبر اه

يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فان الخبر الكاذب وان ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الأمر الشك فيه فأفاد المستفهم ان غاية الأمر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشئ بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنده يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الإشارة راجع للتقرير (قوله أغير الله تدعون) فالله مدعو والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أي بايلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرى القيس وتمايمه * ومسئونة زرق كأنياب أغوال * المشرف سيف قال أبو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرف منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمسئونة المحدودة وصفها بالزرقة دلالة على صفائها وكونها مجلوة فزى (قوله والفاعل) أي اللغوى (قوله أغير الله أنخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل الاتحاد فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أي لكونه انما يستعمل في شئ مخصوص مثلا هل انما هي لطلب التصديق فاذا استعملت للانكار أو التقرير فانما هي لانكار النسبة أو التقرير بها ولا تكون لانكار نحو الفاعل أو التقرير به لكونها لا تستعمل في التصور كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون

كذلك نحو أغير الله
تدعون أي بايلاء المنكر
الهمزة كالفعل في قوله
* أيقنني والمشر في
مضاجعي *

والفاعل في قوله تعالى
أهم يقسمون رحمة ربك
والفعل في قوله تعالى
أغير الله أنخذوليا وأما غير
الهمزة فيجوز للتقرير
والانكار لكن لا تجرى
فيه هذه التفاصيل ولا
تكثر كثرة الهمزة فلها

أي فعدم الانبغاء يستدعي الشك (قوله فان الخبر الكاذب الخ) أي فالكذب ربما أدى الى الشك والشك يستدعي الاستفهام وتمايم هذه العلاقة يحتاج لاعتبار أن الكذب سبب للتكذيب وقوله دون الدعوى أي الاعتقاد (قوله أو نقول الاستفهام الخ) الاستلزام على الاول استلزام السبب للسبب وعلى هذا استلزام المسبب للسبب ومبنى الاول اعتبار الاستلزام من جانب الانكار ومبنى هذا اعتباره من جانب الاستفهام اه عبد الحكيم أي فاللزوم هنا من الجانبين (قوله وقس على هذا الخ) لو أسقط قوله وادعاء أنه مما لا ينبغي أوزاد عليه أو أنه لم يقع أو لا يقع كان أظهر وأخصر ولا يحتاج الى القياس المذكور اه عبد الحكيم (قوله ومسئونة) أي سهام مسئونة (قوله اذا كان على هذا الوزن) في الاثمنوني أنه ان شابه الجمع واحدا بالوضع نسب الى لفظه وأن ذلك يشمل أربعة أشياء الاول مالا واحدا كعباديد فتقول فيه عباديدي الثاني ماله واحد شاد كلامه فان واحده لمحة وفي هذا القسم خلاف ففهم من قال ينسب الى لفظه ومنهم من قال ينسب الى واحده والثالث ماسمى به من الجوع ونحو كلاب وأثمار ومعافر والرابع ما غلب فجري مجرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصارى اه فتدبر (قوله رحمه الله لكن لا تجرى فيه هذه التفاصيل) أي لأن هل لطلب التصديق فتدخل على الجلة ولا أثر لايلاء أحد الجزأين أو غيرها فيها فلا يتأتى فيها تفاصيل الايلاء وأنه تارة يكون لانكار أو تقرير الفعل أو الفاعل أو المفعول وهكذا والاسماء الاستفهامية لانكار أو تقرير مدلولاتها من الزمان والمكان وهكذا لا ما يليها نحوكم

المقر به أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله ومنه الخ) فصله عما قبله بمن لطول الكلام عليه بعض طول (قوله أي الله كاف) قال في المغنى ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجذب يتما فأتى اه أي ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف للزوم عطف الخبر على الانشاء (قوله لان انكار النفي نفي) هذه صغرى للكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونفي الخ (قوله للتقرير بما دخله النفي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثل ايلي الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول وقس على ذلك تقرير غيره اه وادخل وجوب ايلاء المقرر به الهمزة على هذا المعنى كان كليا فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف سابقا والتقرير بايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجي اسم (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي مما يتعلق به اثباتا كما في الآية السابقة أو نفيا كما في الآتية (قوله اثباتا أو نفيا) راجع لقوله بما يعرفه (قوله وعليه) أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل اتخذوني الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك دون غيره يس (قوله صورة أخرى) ضابطها أن يليها معمول الفعل المنكر ثم يعطف عليه بأم أو غيرها (قوله نحو أزيدا الخ) هذا المثال فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوي نحو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرها نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار والمدار على انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعدد امر ددا كذا في الأطول (قوله لمن يرد الخ) أي مقولا لمن الخ (قوله من

لم يبحث عنه) ومنه) أي من محي الهمزة للانكار (أليس الله بكاف عبده أي الله كاف) لان انكار النفي نفي له (ونفي النفي اثبات وهذا) المعنى (مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي لحل الخطاب على الاقرار بما دخله النفي) وهو الله كاف (لا النفي) وهو ليس الله بكاف فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دل على أن صورة انكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله (ولانكار الفعل صورة أخرى وهي نحو أزيدا ضربت أم عمرا لمن يرد الضرب بينهما) من

آتيناهم وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتله ونحو ذلك اه مطول وعبد الحكيم وحينئذ لا يتأتى حديث الایلاء الامع الهمزة (قوله لطول الكلام الخ) وقيل لأن فيه انكارا للنفي وتقريراً بالاثبات فهو ذو اعتبارين (قوله قال في المغنى الخ) عبارته ومنه أي من محي الهمزة بمعنى الانكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده ولهذا عطف الخ وكتب العلامة الامير قوله لما كان معناه شرحنا حنايقتضى أنه لو لم يكن في معنى الاثبات لم يصح العطف وايس كذلك لصحة لم يسي زيد وأكرمه من غير تأويل وأجيب بأن المراد لذلك المقتضى لكونها خبرا معني ولو كان الاستفهام على حقيقته لزم عطف الخبر على الانشاء أو أنه أراد المناسبة في عطف الماضي على الماضي اه فقد اقتصر المحشى على أحد الوجهين (قوله لأن معناه اذا أريد الخ) اذا ايلاء انما يكون فيما اذا كان المقدر به مفردا إما الفعل أو غيره والقرينة على ذلك قول المصنف كما مر والتقرير في أليس الله بكاف عبده بالحكم لا بفرد حتى يجي فيه قاعدة الایلاء (قوله كما فعل سم) سيد كذا ذلك عنه في القولة بعد ولو قال كما فعل سم حيث قال وقول المصنف سابقا الخ لكان أولى (قوله وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجي) أي من قوله أزيدا ضربت أم عمرا لمن يرد الضرب بينهما فان المقصود انكار الفعل كما يأتي والوالى هو المفعول وقد يقال المفعول منكر أيضا وان كان انكاره وسيلة لانكار الفعل (قوله سواء كان واحدا أو متعدد امر ددا) لا يخالف ما تقدم له في الضابط فانه ضبط لصورة المتن فقط وما هنا بيان للواقع فاندفع قول بعض مشايخنا هذا مخالف

غير أن تعتقد تعلقه

بغيرهما فإذا أنكرت تعلقهما فقد نفيت عن أصله لأنه لا بد له من محل يتعلق به (والانسكار اما للتوبيخ أى ما كان ينبغى أن يكون) ذلك الامر الذى كان (نحو أعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فعناه التحقيق والتثبيت (أولا ينبغى أن يكون) أى أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك

(قوله لصدقه) أى

لصدق ما قاله الشارح بما

الخ وقوله لاحتمال تعلقه

بغيرهما أى فى الواقع ونفس

الامر بخلاف ما اذا كان

المتكلم يعتقد عدم تعلقه

بغيرهما فان النفي حينئذ

يكون للفعل من أصله

والحاصل ان المراد بتريده

المخاطب الضرب بينهما

أن يعتقد المتكلم انحصار

تعلقه فى نفس الامر

بأحدهما من غير تعيين

له اه

(قوله أو والمعز) عبارة

عبد الحكيم أو المعز

بترك الواو وقوله وكذا

الحال الى قوله والمقصود

مذكور فى نسخة ومتروك

فى أخرى اه

غير أن تعتقد) على صيغة الخطاب دون الغيبة والالكان لغو لانه لازم التردد بالهمزة وأم ولغات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضا مع أنه لا بد منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا مانصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه الحيثية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفى المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه الحيثية للتوسل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا فى سم (قوله لانه لا بد له من محل يتعلق به) أى وقد انحصر فى زيد وعمر وقد نفيت عنهما فلزم نفي الفعل من أصله وبهذا الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل لا ذكرين حرم أم الأنثيين أم ما اشغلت عليه أرحام الأنثيين فان العرض انكار أصل التعريم لما فى بطون الأنعام وليس فيما يبطون الأنعام محلل ومحرم كما عليه الكفرة من ع ق فراجع (قوله والانسكار اما للتوبيخ) ظاهره أن الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الأمثلة السابقة داخلة فى هذه الاقسام كقوله أغير الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغى أن يكون ونحو قوله أيقننى الخ للتكذيب فى المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أى ما كان ينبغى) هذا فى الماضى (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فعناه التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم فى هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه لما سبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فعناه التحقيق والتثبيت أقول ما المانع من أن يقصده به التقرير بمعنى الحل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف المخاطب وقراره بالعصيان لغرض من الأغراض (قوله أولا ينبغى أن يكون) أى هذا الامر الذى أنت أيها المخاطب بصدده عمله وقصدا يقاؤه ع ق وكتب أيضا مانصه هذا فى الحال والاستقبال والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا وأما فى الحال والماضى فظاهر

لما تقدم له فى الضابط (قوله على صيغة الخطاب) أى للمتكلم (قوله دون الغيبة) أى حتى يكون راجعا لمن يردد الذى هو المخاطب (قوله لانه لازم التردد) أى ترديد الفعل كالضرب بين الملبسين أعنى زيد وعمر وذلك لأنه اذا ردد المخاطب الضرب بينهما اعتقد انحصاره فى أحدهما من غير تعيين فالمراد بالترديد من المخاطب الذى أفاده المتكلم بالهمزة وأم ويحتمل أن مراده أن ترديد المتكلم بالهمزة وأم يفهم منه أن المخاطب يعتقد ذلك (قوله المراد أنه يعتقد الخ) هذا أخص مما قاله الشارح لصدقه بما اذا كان خالى الذهن عن تعلقه بشأ أو شا كفى فلا يكون نافيا للفعل من أصله بحسب زعمه لاحتمال تعلقه بغيرهما (قوله وعلى هذا قوله تعالى الخ) أى لو كان تحريم لكان متعلقا بالذكرين من جنس الضأن أو المعز والأنثيين منهما أو ما اشغلت عليه أرحامهما وكذا الحال فى الذكرين من جنس البقر والابل والأنثيين منهما وما اشغلت عليه أرحامهما والمقصود أنه تعالى لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا يحرمون نارة ذكورا للأنعام ونارة أنثاء وأخرى أولادها كيف كانت ذكورا أو أنثاء أو مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم اه عبد الحكيم (قوله أى تحقيق ما يعرفه المخاطب الخ) وهو هنا ثبوت العصيان له (قوله رحمه الله فعناه التحقيق) أى مع الانكار بدليل قول المطول فى

(قوله أن يكون) يشمل الحال والاستقبال لأن إذا دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أولئك الكذابين الخ) قال ابن يعقوب بعد توضيحه المقام وقد تبين بما تقرّر أن التوبيخ يشارك الكذب في النفي ويختلفان في أن النفي في التوبيخ متوجه لغیر مدخول المهمة وهو الانبغاء ومدخولها واقع أو كالواقع وفي الكذب يتوجه لنفس مدخولها قد خولها غير واقع فافهم اه
وكتب أيضا قوله أولئك الكذابين أي تكذيب مدعى الشيء المنكر وقولنا مدعى أي ولو على سبيل
الفرض والتزويل كما في ع ق (قوله أفأصفاكم) أي خصمكم (قوله أي لم يفعل ذلك)
أي لم يخصكم بالبنين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو معتقدكم لتعالیه عن الولد مطلقا ع ق (قوله
أوفي المستقبل) أي والحال كما في الأطول وكأنه سكنت عنه لأنه أجزاء من الماضي والمستقبل
(قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها حينئذ واجب أو راجع
مع جواز المسكون الأصح الثاني وعليه سيديو به ويونس وقرئ أنلزمكمها بالسكون أفاده يس
(قوله على قبولها) أي قبول الهداية باتباع الشرع أو قبول الحجة بالعمل بالشرع التي دلت
عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو زلوا منزلة من ادعى ذلك لنفسه منهم للرسول حرصا
لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونقسمكم) من باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال
الخ) الظاهر أنهم مؤكدة لما استلزمه العامل أعني أنلزمكم المفسر بأنكرهكم إذ الإلزام على
الشيء يقتضي كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا الإلزام) لأن هذا حكاية عن نوح عليه السلام
وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى أنا معشر الرسل لا يقع من ذلك الإلزام وإنما علينا
البلاغ لا الاكراه إذا كراه في الدين وهذا يناسب عدم الأمر به بالجهاد فالمراد نفي الإلزام
بالجهاد لا نفي التكليف بالقبول إذ التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا ولكونه واقعا
لا يصح نفيه قال الشارح بمعنى أنكروهكم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تأليف
لهم (قوله وأنهم) وهو الاستهزاء والسخرية ع ق وكتب أيضا قوله وأنهم إذ الاستفهام
يتسبب عن الجهل والجهل بالشيء قد يتسبب عنه التهم والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق
من الخلاف أنه ان كان العطف بحرف مرتبكم والقاء وحتى فعطف كل على ما قبله وان كان
بحرف غير مرتب كالواو وأو فمعطف الجميع على الاول وكتب أيضا ما نصه قال شيخنا
السيد علي الحنفى الضير وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتبه وبعمرو وخالد فان
جعلت خالد اعطفا على ضمير الخفض وجب إعادة الجار عند غير ابن مالك وان جعلته عطفا على
عمرو لم تجب إعادة الجار اتفاقا (قوله أصلاواتك تأمرك) ففي هذا التركيب مجاز لغوى في
المهمة وعقلى في اسناد تأمرك الى ضمير صلاواتك ع ق (قوله أن نترك ما بعد آباؤنا) وبقية

في المستقبل (نحو أتعمى
ربك) بمعنى لا ينبغي أن
يتحقق العصيان (أو
للكذب) في الماضي
(أي لم يكن نحو أفأصفاكم
ربكم بالبنين) أي لم يفعل
ذلك (أو) في المستقبل
أي (لا يكون نحو
أنلزمكموها) أي أنلزمكم
تلك الهداية أو الحجة بمعنى
أنكرهكم على قبولها
ونقسمكم على الاسلام
والحال أنكم لها كارهون
بمعنى لا يكون هذا الإلزام
(وأنهم) عطف على
الاستبطاء أو على الإنكار
وذلك أنهم اختلفوا في أنه
إذا ذكر معطوفات كثيرة
أن الجميع معطوف على
الاول أو كل واحد عطف
على ما قبله (نحو أصلاواتك
تأمرك أن نترك ما بعد
آباؤنا) وذلك أن شعيبا
عليه السلام كان كثير
الصلاة وكان قومه إذا
رأوه يصلى تضاحكوا
فقصدا بقولهم أصلاواتك

هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وإنكار بمعنى أنه كان لا ينبغي أن يقع اه أي فلا ينبغي في ما ذكر
من أنه إنكار للتوبيخ وقد يكون التقرير فقط بمعنى التحقيق وكذا بمعنى الحمل على الإقرار اما
وحده أو مع الإنكار وكذا الإنكار فقط فهي خمس يقبل كلامها المثال اه معاوية (قوله
لأن أن إذا دخلت على ناسخ الخ) فيه أن يكون هنا تامة لأن يكون المراد على ما يصلح لأن يكون
ناسخا أو تجعل ناقصة بتقدير الخبر أي واقعا اه شيخنا (قوله إذ الاستفهام يتسبب عن الجهل
الخ) أفاد كلامه أن كلاما من الاستفهام والتهم مسبب عن سبب واحد هو الجهل وهذا لا يصلح

الآية أو أن نفعل في أموالنا منشاء وهو عطف على ما يعبد لا على أن نترك لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأ تفعل وتشاء بالتاء فالعطف على أن نترك من يس (قوله الهزء والسخرية) أي بشعيب أو بالصلاة كذا في الأطول وكتب أيضا مانصه فكانهم يقولون لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشيء ع ق

علاقة الآن يقال مقصوده أن العلاقة هي المشابهة في أن كلا مسبب عن سبب واحد أو أن العلاقة اللزوم إذا استفهام يلزمه الجهل بالشئ وان كان لزوم سبب لمسبب والجهل بالشئ يلزمه التهمك والسخرية به ولو ادعاء وان كان لزوم مسبب لمسبب فأطلق اسم اللزوم وأريد اللزوم وعبارة السيد قدس سره قوله والتهمك نحو أصولك تأمرك الاستفهام عن كون صلاته أمرة له بذلك يناسب ادعاء أن المخاطب معتدله وادعاء اعتقاده أيام يناسب الاستهزاء والتهمك وبالجملة استعلام هذا الحال معه يناسب التهمك اه أي بالجملة لا حاجة إلى توسيط الادعاء اه عبد الحكيم أي لأن السؤال عملا يعقل يفيد التهمك بالأسول والتهمك هنا من جهتين اسناده الأمر إلى الصلوات وتعليق أمر الشخص بفعل غيره وهو أن نترك الخ إذا ظاهر أن اسناد الأمر إلى الصلوات باق على ظاهره استهزاء منهم لا محذور عقلي بمعنى أي تأمرك ربك بسبب صلواتك وأن تعليق الأمر بفعل الغير باق على ظاهره أيضا استهزاء لا مؤول بمعنى أصولك تأمرك بأن تأمرنا بأن نترك الخ وهذا كله بقريضة تضاحكهم من صلواته اه معاوية وعبارة أي السعدوقاوا يشعيب أصولك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا من الأوثان أجابوا بذلك أمره عليه السلام إياهم بعبادة الله وحده المتضمن لنهيهم عن عبادة الأصنام ولقد بالغوا في ذلك وبلغوا أقصى مراتب الخلاعة والجون والضلال حيث لم يكتفوا بانكار الوحي الأمر بذلك حتى ادعوا أن لا أمر به من العقل واللب أصلا وأنه من أحكام الوسوسة والجنون وعلى ذلك بنوا استفهامهم وقالوا بطريق الاستهزاء أصولك التي هي من نتائج الوسوسة وأفاعيل المجانين تأمرك بأن نترك عبادة الأوثان التي نوارثناها أباعن جد وانما جعلوه عليه السلام مأمورا مع أن الصادر عنه انما هو الأمر بعبادة الله تعالى وغير ذلك من الشرائع لانه عليه السلام لم يكن يأمرهم بذلك من تلقاء نفسه بل من جهة الوحي وأنه كان يعلمهم بأنه مأمور بتبليغهم اليهم ونخصيصهم باسناد الأمر إلى الصلاة من بين سائر أحكام النبوة لانه عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة معروفا بذلك وكانوا إذا رأوه يصلي يتغامزون ويتضاحكون فكانت هي من بين سائر شعائر الدين ضحكة لهم وقرئ أصولك أو أن نفعل في أموالنا منشاء جواب عن أمره عليه السلام بإيفاء الحقوق ونهيه عن البخل والنقص معطوف على ما أي أو أن نترك أن نفعل في أموالنا منشاء من الأخذ والاعطاء والزيادة والنقص وقرئ بالتاء في الفعلين عطفا على مفعول تأمرك أي أصولك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا منشاء وتجبوزا العطف على ما قيل يستدعي أن يراد بالترك معنيان متخالفان والمراد بفعله عليه السلام إيجاب الإيفاء والعبدل في معاملاتهم لانفس الإيفاء فان ذلك ليس من أفعاله عليه السلام بل من أفعالهم وانما لم يقل عطفا على أن نترك لان الترك ليس مأمورا به على الحقيقة بل المأمور به تكليفه عليه السلام إياهم وأمره بذلك والمعنى أصولك تأمرك أن تكلفنا أن نترك ما يعبد آباؤنا ووجهه على معنى أصلاتك تأمرك بما ليس في وسعك وعهدتك من أفاعيل غيرك ليكون ذلك تعريضا منهم بركا كراهية عليه السلام

تأمرك الهزء والسخرية
لاحقيقة الاستفهام

(قوله والتحقيق) لان الاستفهام يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقيق جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتحد محلهما وان اختلفا فهو ما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما من الآخر كما في ع ق (قوله مع أنك تعرفه) أى تعرف هذا المشار اليه (قوله والنهويل) أى التفضيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض ع ق وكتب أيضا قوله والنهويل قالوا لان النهويل يقتضى العظمة وشأن العظم المبال عدم ادراكه ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع ق وانما المراد تفضيع أمر فرعون والنهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة زيادة في الامتنان على بني اسرائيل بالانجاء منه هو بل بشأن فرعون وبين فطاعة أمره ليعلم بذلك أن العذاب المنجى منه غاية في الشدة حيث صدر عن هو شديد الشكسية عظيم العتو فكأنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعتو والفساد وناهيك بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من النهويل بشأن فرعون هو غاية تأكيده شدة العذاب الذي نجاه منه بنو اسرائيل أكد أمره زيادة في تعريف حاله ونهويل عذابه بقوله تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أى في قوله ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهيمن للدلالة ذلك على شدته وفطاعته (قوله العذاب) أى عذاب فرعون (قوله زادهم) أى المخاطبين

(والتحقيق نحو من هذا) استحقاقا بشأنه مع أنك تعرفه (والنهويل كقراءة ابن عباس رضى الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهيمن من فرعون بلفظ الاستفهام) أى من بفتح الميم (ورفع فرعون) على أنه مبتدأ ومن الاستفهامية خبره أو بالعكس على اختلاف الرأيين فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفطاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون

واستهزأ به من تلك الجهة بأباه دخول الهمزة على الصلاة دون الأمر ويستدعى أن يصدر عنه عليه السلام في أثناء الدعوة ما يدل على ذلك أو يؤيده وأنى ذلك فتأمل وقرئ بالنون في الاول والثاء في الثانى عطف على أن نترك أى أو أن نفعل نحن في أموالنا عند المعاملة ما نشاء أنت من التسوية والايقاء اه وقوله وتجوز العطف أى في قراءة الثاء وقوله معنيان متخالفان وذلك بأن يراد بالترك بالنسبة للعطوف عليه التمهى والبعو بالنسبة للعطوف في الاقرار على الفعل وقوله بأباه دخول الخ لعل وجه ذلك أن منشأ الجهل بهذه النسبة هو الفعل لغرابته في ذاته لا الفاعل والمناسب أن يكون الوالى لأداة الاستفهام ما هو منشأ جهل النسبة على قياس ما قالوه في طلب التصور من أن المسؤل عنه هو الذى يلى الأداة فتدبر وقوله ويستدعى الخ قديقال انه لم يقد ينزلونه منزلة من صدر عنه ماذ كر لا اعتبار مناسب بزعمهم (قوله لان الاستفهام يقتضى الجهل الخ) أى اقتضاء مسبب لسبب وقوله والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره أفاد كلامه أن كلاما من الاستفهام والتحقيق مسبب عن سبب واحد هو الجهل وفيه ما سبق وعبارة السيد قدس سره قوله والتحقيق والنهويل والاستبعاد مناسبة هذه الأمور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشئ يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجه لان الحقير لا يلتفت اليه فلا يعلم والنهويل به من وجه آخر لان الأمر الهائل لعظمته ونفامته يتأبى أن يحاط به علما ولا استبعاد وقوعه أيضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى به أن يكون معلوما اه أى بخلاف بعيد الوقوع فان شأنه الجهل به فيسبب عن الحقارة والنهويل والاستبعاد الجهل ويتسبب عن الجهل الاستفهام فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب (قوله لان النهويل يقتضى العظمة الخ) لا يخفى عليك ما يتعلق بذلك بعد احاطتك بما سبق (قوله ويلزمه أن يجهل بالفعل) اذ لو لم يقع أصلا جهله بالفعل لما كان شأنه عدم الادراك ثم لا حاجة

(قوله أي هل تعرفون من هو) أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية خبر هو محذوف فليس
القصد حقيقة الاستفهام وقوله في فرط عتوه أي في حال اتصافه بفرط العتو والشكامة جلد
يجعل على أنف الفرس وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره (قوله فاظنكم بعذاب الخ)
هو أخوف وأشد وقد نجيكم منه فلتشكروا وكتب أيضا ما نصه لأنه كتب الغفاعة من أفعاله
من العذاب ونحوه فبالكم بالعذاب نفسه (قوله ولهذا) أي للتهويل (قوله من المسرفين)
في عتوه فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل لقوله
المدكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الأولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الأولى
(قوله وتهويل عذابه) أشار به إلى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أي
عدم الشيء بعيدا ع ق وكتب أيضا ما نصه إذا البعد يقتضي الجهل وهو يقتضي الاستفهام وكتب
أيضا ما نصه الفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع
غايته أنه بطيء في زمن انتظاره اه ولا تنحصر معاني الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان منها
ما لم يذكره كالأمر بخوفه أنتم مسلمون أي أساموا والزجر نحو أنفعل كذا أي الزجر والعرض
نحو أن أنزل كما في سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) إذا الجملة الحالية تنافي الحمل على
الاستفهام الحقيقي ع ق (قوله أي كيف يدكرون الخ) كيف هنا ليست مستفهاما بها عن
الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أي هنا بمعنى كيف مع أنه يليها فعل حينئذ ولم يليها هنا فعل بل هي
بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال كأنه قيل من أين لهم التذكر
والرجوع إلى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون أمانته فقولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى
بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير الشارح بأنه تفسير معنوي أي بيان لحاصل المعنى

لتوسيط ذلك (قوله فخبر هو محذوف) لك جعل من استفامية والمعنى هل تعرفون جواب من
هو في فرط الخ قاله بعض مشايخنا ولا يخفى أنه لا يصح ذلك فان كلام الشارح تفسير لقوله تعالى
من فرعون ولا يخفى أنه يأتى هذا المعنى ولا يحتمله بوجه فتدبر (قوله أي في حال اتصافه) لاجابة
لذلك (قوله فلتشكروا) لا يقال كان الصواب حذف النون للجواز وهو لام الأمر لانا نقول
هذه النون نون الوقاية مكسورة ويا المتكلم محذوفة على حدسيهدين (قوله كالأمر) لم يتعرض
السيد قدس سره لبيان علاقته ولعله أن طالب الفهم عن وقوع أمر مرغوب يستلزم طلب وقوعه
على أبلغ وجه كأنه وقع ذلك الأمر والمتكلم يطلب فهمه اه عبد الحكيم وقال بعض المشايخ العلاقة
بين الاستفهام والأمر أو الزجر أو العرض الاطلاق والتقييم وذلك لان الاستفهام معناه طلب
الاعلام بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب بخصوص
اه (قوله نحو أنفعل كذا) الاظهر أن يكون هذا المثال للتوبيخ نحو أنفعل ربك وقوله
والعرض هذا سهو أو أليس في العرض أداة استفهام حتى يكون العرض معنى مجازيا قاله بعض
مشايخنا وقد يقال لانسلم أن هذا الاظهر فيه التوبيخ بل الأمر مفقوض للقارئ ولانسلم أنه
ليس في العرض أداة استفهام بل الاداة هي الهمزة ولا زائدة كما هو قول (قوله إذا الجملة الحالية
الخ) فيه نظر فانه يتأتى معها الاستفهام الحقيقي كما لا يخفى ولذا جعل الشارح الصارف عن
حقيقة الاستفهام غير هاو هو أن الله تعالى يستحيل عليه ذلك وجعلها قرينة على خصوص المراد

أي هل تعرفون من هو
في فرط عتوه وشدة
شكامة فاظنكم بعذاب
يكون المذهب به مثله
(ولهذا قال انه كان عالما
من المسرفين) زيادة
لتعريف حاله وتهويل
عذابه (والاستبعاد نحو
أي لهم الذكرى) فانه
لا يجوز زحله على حقيقة
الاستفهام وهو ظاهر بل
المراد استبعاد أن يكون
لهم الذكرى بقرينة قوله
(وقد جاءهم رسول مبين
ثم تولوا عنه) أي
كيف يدكرون ويتعظون
ويفون بما وعدوه من
الايان عند كشف
العذاب عنهم وقد جاءهم
ما هو أعظم وأدخل في

وأقول يصح أن يكون ولم يفعل تقديراً أي كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذي هو من علامات القيامة وكتب أيضاً ما نصه روى أن حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوماً وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ودبره اه فترى (قوله الأمر)

(قوله وأقول يصح الخ) أي في الآية تقدير لفظ يكون (قوله الذي هو من علامات القيامة) هذا غير مناسب للآية والمناسب أن المراد بالدخان هيئة الدخان التي رآها أهل مكة من شدة جوعهم وعبرة عبد الحكيم قوله نحو أي لهم الذكرى أي من أي لهم الذكرى وكيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يوفون بما وعده من الإيمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو أعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات والمعجزات فيل وقع على قريش دخان من السماء حين أخذوا بالسنين بدعائه عليه السلام وكان الرجل يكلم الرجل فلا يراه فنادوه بالله والرحم وواعدوه أن يؤمنوا إذا كشف عنهم ثم لم يفوا كذا في شرح المفتاح الشريف اه وعبرة أي السعود والفاء في قوله تعالى فارتقب لآياتي لعلكم تتقون أو الأمر به على ما قبلها فان كونهم في شك مما يوجب ذلك حتماً أي فانتظر لهم يوم تأتي السماء بدخان مبين أي يوم شدة ومجاعة فان الجائع يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان إما الضعف بصره أو لان في عام الفحط يظلم الهواء لقليلة الأمطار وكثرة الغبار أو لان العرب تسمى الشر الغالب دخاناً وذلك أن قريشاً لما استعصت على رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاءهم فقال اللهم اشد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف فأخذتهم سنة حتى أكلوا الجيف والعظام والعلمز وكان الرجل يرى بين السماء والأرض الدخان وكان يحدث الرجل ويسمع كلامه ولا يراه من الدخان وذلك قوله تعالى يغشى الناس أي يحيط بهم هذا عذاب أليم أي قائلين ذلك غشي اليه عليه الصلاة والسلام أبو سفيان ونفر معه ونادوه الله تعالى والرحم وواعدوه أن دعاهم وكشف عنهم أن يؤمنوا وذلك قوله تعالى ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون وهذا قول ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وبه أخذ مجاهد ومقاتل وهو اختيار الفراء والزجاج وقيل هو دخان يأتي من السماء قبل يوم القيامة فيدخل في أسباع الكفرة حتى يكون رأس الواحد كالرأس الحنيد ويعتري المؤمن منه كهيئة الزكام وتكون الأرض كلها كبيت أوفد فيه ليس فيه خصاص وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول آيات الدخان نزول عيسى بن مريم ونار تخرج من قعر عدن أبيض تسوق الناس إلى المحشر قال حذيفة يا رسول الله وما الدخان فتلا الآية وقال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوماً وليلة أما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنيه ودبره والأول هو الذي يستدعيه مساق النظم الكريم قطعاً فان قوله تعالى أي لهم الذكرى الخ رد لكلامهم واستدعائهم الكشف وتكذيب لهم في الوعد بالإيمان المنبئ عن التذكر والاتعاظ بما اعتراهم من الداهية أي كيف يتذكرون أو من أين يتذكرون بذلك ويوفون بما وعده من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم رسول مبين أي والحال أنهم شاهدوا من دواعي التذكر وموجبات الاتعاظ ما هو أعظم منه في إيجابها حيث جاءهم رسول عظيم الشأن وبين لهم مناهج الحق باظهار آيات ظاهرة ومعجزات قاهرة يخرجها من الجبال ثم تولوا عنه عن

وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروه وأعرضوا عنه (ومنها) أي من أنواع الطلب (الأمر)

هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أو امر وبمعنى الفعل اللغوى على أمور وكتب أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الأمر اللفظى لأن الكلام فى الانشاء لغة وهو لفظى لا الأمر النفسى على ما عند الأصوليين والتعريف المذكور للفظى لا النفسى اذ لا يحتاج عليه الى زيادة قوله غير كفى لأن الطلب النفسى للفعل هو الأمر اصطلاحاً ولودل عليه لاندع الفعل ونحوه وطلب الترك نهى ولودل عليه كفى وتركه ونحوه وزيادة من زاد بناء على ارادة النفسى مدلول عليه بغير كفى

ذلك الرسول وهو هو ريثما شاهد وامن ما شاهدوه من العظام الموجهة للقبال عليه ولم يقتنعوا بالتولى وقالوا فى حقهم علم يحنون أى قالوا تارة يعلمه غلام أعجمى لبعض ثقيف وأخرى يحنون أو يقول بعضهم كذا وأخرون كذا فهل يتوقع من قوم هذه صفاتهم أن يتأثر وبالعبطة والتذكير وما مثلهم الا كمثل الكلب اذا جاع صفى واذا شبع طفى (قوله وبمعنى الفعل اللغوى) أى الشامل للقول وقال بعض مشايخنا المناسب ابدال الفعل اللغوى بالشئ لأن الذى يجمع على أمور أعم من الفعل اه أى اصدق الأمر بنحو البياض والسواد فليعرر (قوله المناسب هنا الخ) تقدم ما يتعلق بذلك أول الباب (قوله الأمر اللفظى) نحو قم وصل (قوله لأن الكلام فى الانشاء لغة) المناسب أن يقول فى الانشاء باصطلاح علماء المعانى والنحاة أن الانشاء بمعنى الكلام الانشائى اصطلاح حادث والانشاء فى اللغة معناه الابداع والاختراع والابجاد (قوله لا الأمر النفسى) أى الذى هو طلب الفعل القائم بالنفس (قوله اذ لا يحتاج عليه الخ) أى لا يحتاج على النفسى الى زيادة الخ لأن المراد بالفعل مقابل الترك والمراد من الترك الكفى لاعدم الفعل بناء على أن النهى طلب الكفى عن الفعل لا طلب عدم الفعل فالكفى خارج بالفعل فلا حاجة لاخراجه بغير كفى وقول بعض مشايخنا المناسب أن يقول بدل قوله اذ لا يحتاج عليه اذ لا يصح عليه لأن الكفى غير خارج عن معناه وزيادة غير كفى تخرجه فهى فاسدة كما يدل عليه تعليقه بقوله لأن الطاب الخ اه وقول بعض آخر ان قوله اذ لا يحتاج عليه الخ أى بناء على أن النهى طلب الترك كما قال بعد ووجه عدم الاحتياج أن الكفى خارج بالفعل فى قولهم طلب فعل وأما اذا بنينا على أن النهى طلب الكفى فهو محتاج اليه كما هو ظاهر كل منهما غير مناسب كما لا يخفى وقوله اصطلاحاً أى فى اصطلاح الأصوليين وقوله ولودل عليه لاندع الفعل أى لانه منزلة قولك افعل الدال على طلب الفعل ويوافق ما قاله ع ق قول الكمال ابن الهمام ان معنى لا تترك أمر نفسى ومعنى كفى وذروا البيع نهى نفسى وان لم يكن لا تترك أمر الفظاىا وكفى وذروا نهى الفظاىا (قوله وزيادة من زاد الخ) أى كالملازمة ابن السبكى فى جمع الجوامع وعبارته مع شرحه للجلال المحلى وحده اقتضاء فعل غير كفى مدلول عليه أى على الكفى بغير لفظ كفى فيتناول الاقتضاء أى الطلب الجازم وغير الجازم لما ليس بكفى ولما هو كفى مدلول عليه بكفى ومثله مرادفه كترك وذروا بخلاف المدلول عليه بغير ذلك أى لا تفعل فليس بأمر وسمى مدلول كفى أمراً لانها بما وافقة للدال فى اسمه اه وقوله وحده أى الأمر النفسى وقوله اقتضاء فعل المراد بالفعل ما يشمل القول وفعل القلب كالتقصير وفعل الجوارح كالضرب والكفى كالصوم اذ هو كفى عن المفطرات وقوله غير كفى لاخراج النهى لأن المكفى به فى النهى هو الكفى بناء على أنه لا تكليف لا بفعل ولما كان الاقتصار على ذلك يرد عليه خروج الطلب بكفى ونحوه عن

اصطلاح منه غير مسلم من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه

التعريف مع أنه أمر فيفسد عكس التعريف زاد نعت الكف المحترز عنه كونه مدلولاً عليه بغير لفظ كف ونحوه كترك وذريه داخل ماذ كر وقوله فيتناول أى الحد والاقضاء مفعوله والجازم وغير الجازم نعت الاقضاء ولما ليس الخ متعلق بالاقتضاء وقوله أى لا تفعل أشار إلى أن الغير هو خصوص لا تفعل الذى هو النهي وقوله موافقة للدال فى اسمه لما كان مدلول كف ولا تفعل واحداً يدل عليه نارة بلفظ كف ويسمى أمراً وتارة بلفظ لا تفعل ويسمى نهياً بناء على أن النهي طلب الكف نبه على مناسبة التسمية وهى توافق الدال والمدلول أى ليوافق المدلول وهو الاقضاء الدال وهو لفظ كف ونحوه فى اسمه وهو الأمر ثم بقية الكلام على هذا التعريف تطلب من مواد جمع الجوامع (قوله غير مسلم) أى لأن الأمر النفسى لا ينظر فيه للدال فيقال أمر نفسى ولودل عليه بصيغة نهى والنهى النفسى لا ينظر فيه للدال أيضاً فيقال له نهى نفسى ولودل عليه بصيغة أمر فحينئذ لا حاجة لغير كف ولا نعتة واعتبار النفسى باللفظى مما لم يدع إليه داع (قوله رحمه الله وهو طلب فعل الخ) عبارته فى المطول وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وقوله على جهة الاستعلاء أى على طريق العلو سواء كان عالياً حقيقة أو لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لأنه يخرج عنه كفف عن القتل اه قال السيد قدس سره هذا تعريف ارتضاه الشيخ ابن الحاجب واعتبر هذا القيد أعنى قوله غير كف بناء على أنه لم يجعل عدم الفعل مقدوراً فجعل المطلوب فى النهي كف النفس عن الفعل المنهى عنه فاحتاج إلى إخراج النهي عن تعريف الأمر بهذا القيد فورد عليه بطلان العكس بنحو كف عن كذا فالصواب على مذهبه أن يترك هذا القيد ويعتبر الحيثية فان الكف له اعتباران أحدهما من حيث ذاته وأنه فعل فى نفسه وبهذا الاعتبار هو مطلوب فى قولك كف عن الزنا والثانى من حيث أنه كف عن فعل وحال من أحواله وآلة للملاحظة وبهذا الاعتبار هو مطلوب فى قولك لا تزن واعتراض عليه أيضاً بأن الاستعلاء غير معتبر فيه لقوله تعالى حكايه عن فرعون ماذا تأمرؤن اذ لا يتصور استعلاء مع دعوى الألوهية اه وقوله قدس سره فورد عليه الخ أجاب عنه الشارح فى التلويح بأن المراد غير كف عن المشتق منه وفيه أن هذا التقييد مما لا دليل عليه وأنه حينئذ لا حاجة إلى قوله غير كف اذ يكفى أن يقال طلب فعل هو المشتق منه وأنه يخرج كف عن الكف وأجيب عنه بأن كفف لم يوضع للكف عن الكف بل للكف المطلق والكف عن الكف مستفاد من المجموع لا من صيغة الأمر اه عبد الحكيم وقوله غير كف عن المشتق منه أى المشتق منه الصيغة فحينئذ يصدق هذا التعريف بما كان لطلب فعل ليس كفا أصلاً نحو اضرب وبما كان لطلب فعل هو كف لا عن فعل تشتق منه الصيغة نحو كف عن الزنا فان الزنا لم تشتق منه صيغة كف وقوله اذ يكفى أن يقال طلب فعل هو المشتق أى لأنه حينئذ يشمل ذلك كف عن الزنا لأنه لطلب فعل وهو الكف وذلك الفعل اشتقت منه الصيغة أعنى كف ويخرج عنه لا تضرب فانه لطلب فعل وهو الكف لكن لم تشتق منه صيغة لا تضرب وقوله وأنه يخرج عنه كفف عن الكف أى فانه يصدق عليه أنه لطلب فعل هو كف عن فعل هو الكف وذلك الفعل اشتقت منه صيغة كف وقوله وأجيب

وهو طلب فعل غير كف

وقوله على جهة الاستعلاء خرج به الدعاء والالتماس والمراد غير كف عن الفعل المأخوذة منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لأنه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن القتل لأنه غير متعلقة بدبر راجع ع ق وقوله لأنه غير متعلق في سم عن ع س توجيه المغايرة بأن الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني مطلوب عدمه فيكون غير الأول وإن أشبه في جنس الكيفية فيصدق أن الكف لطلب فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا لإخراج النهي لطلب الفعل بكونه بغير لا بدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا لطلب فعل بغير لا لم يرد ما ورد على قولهم غير كف وكتب أيضا قوله لطلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض إذا وقع على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وإن صحبه (قوله على جهة) أي طريق الاستعلاء أي عدم نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة أو لا والتقييد ليكون التعريف للامر بلا نزاع والأفالمختار عند الأشعري وأتباعه عدم اشتراط

الخ حصل الجواب أن الكف وحده الذي هو صيغة الامر إذا أعاده خارج عنها ليس معناه طلب الكف عن الكف بل طلب الكف المطلق فهي داخله في النفي أعني قولنا غير كف عن المشتق منه ولا يصدق عليها المنفي وهو الكف عن المشتق منه الصيغة الذي هو ضابط النهي فانه طلب الكف عن المشتق منه الصيغة نحو لا تضرب وحينئذ فالصورة الثانية التي صدق عليها التعريف ما كان لطلب فعل هو كف مطابقا إذا لم يكف عنه ليس من مدلول صيغة الامر بخلاف صيغة النهي ولا وجه لما قاله معاوية هنا ثم إن التعريف يصدق بصورة ثالثة هي ما كان لطلب فعل هو كف عن فعل آخر داخل في مدلول الصيغة لم تشتق منه الصيغة نحو صم فانه لطلب الكف عن تعاطى المفطر ولم تشتق صيغته من التعاطى بل من اسم الكف عن التعاطى وهو الصوم وقوله قدس سره فان الكف له اعتباران حاصله منع كون النهي لطلب الفعل لأنه لطلب معنى حرفي ملحوظ بتبعية الغير وهو الكف الجزئي المدلول بالانهاية ولا يقال له الفعل وإن اتحد ذاته بالفعل ألا ترى أن الابتداء فعل ولا يقال وضع من الفعل اه عبد الحكيم وبه يظهر خروج ما سوى الامر والدعاء والالتماس من أنواع الطلب بقيد فعل لأن ما عداها طلب معنى حرفي لا طلب فعل وقوله قدس سره إذا لا يتصور استعلاء الخ أي لا يتصور من فرعون فهم استعلاء الملائع ادعائه الألوهية لنفسه فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرن وأجيب بأن المراد ماذا تشيرن من المؤامرة بمعنى المشاورة وبأنه اختضع لنفسه بعد رؤية معجزة موسى ولا يخفى أن كلا الوجهين خلاف الظاهر اه عبد الحكيم أي فالحق عدم اشتراط الاستعلاء (قوله والمراد غير كف الخ) فيه ما سبق عن عبد الحكيم (قوله لأنه كف عن غير الفعل الخ) أي لأن الفعل المأخوذة منه الصيغة هو الكف وليس هو المكفوف عنه بل المكفوف عنه هو القتل ولم يؤخذ منه كف (قوله لعدم شرطه فيه الخ) أي لعدم شرط الاستعلاء في التحضيض وإن صحبه فهو حاصل لا على وجه الشرطية فلا يصدق عليه الامر وفيه نظر إذا التعريف ما زال صادقا على الصورة المصعوبة بما ذكر (قوله أي عدم نفسه عاليا) المراد بذلك اظهار العظمة ككون كلامه على جهة الغلظة والقوة لا على وجه التواضع وكذا المراد بطلب العلو كما في ع ق ومواد جمع الجوامع (قوله ليكون التعريف للامر بلا نزاع) فيه

على جهة الاستعلاء
وصيغته تستعمل في
معان كثيرة

الاستعلاء والعلو وبه قال أكثر الشافعية وإن كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الأمر كما في يس (قوله فاختلّفوا في حقيقته الخ) هل هي الطلب الجازم أو مطلق الطلب أو غير ذلك انظر ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقليل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما والاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والأطول (قوله قال المصنف الخ) أي ولم يجزم بشئ وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة أمارته (قوله أن صيغته) أي الأمر والاضافة بيانية أي الصيغة التي هي الأمر لأن الكلام في الصيغة كما تقدم لا في الكلام النفسي على ما عند الأصوليين إذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة باللام) قضيته أن الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقوله لم الأمر أي اللام المقترنة بصيغة الأمر فالاضافة لاذني ملازمة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال (قوله روي بديكرا) رويدها اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل ويكون مصدرا منصوبا نصب المصادر المأمور بها مصغرا تصغيرا للترخيم والأصل اروادام مصدر أروود

أنه لا يكون بلا نزاع إلا أن اشترط الاستعلاء والعلو معا وذلك لأن الأمر مذهب قيل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقيل لا يشترط فيه شيء منهما وقيل يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقيل بالعكس كما يستفاد من جمع الجوامع (قوله أنظر ع ق) ما ذكره هو ما يأتي عن المطول والأطول (قوله فقليل للوجوب الخ) حاصل ما في جمع الجوامع أن في صيغة الفعل قولين اختصاصا بالأمر وعدمه ومعنى الاختصاص بالأمر أن لا تستعمل في غيره حقيقة فلا تخرج عن الوجوب والندب على وجه الحقيقة ومعنى عدم الاختصاص خروجها لغيره حقيقة واختلف القائلون بالاختصاص على ستة أقوال قيل هي حقيقة في الوجوب فقط وقيل في الندب فقط وقيل في القدر المشترك بينهما اشترا كما معنوا وقيل مشتركة بينهما اشترا كاللفظيا وقيل بالوقف ومعنى الوقف أن لا يدري أي حقيقة في الوجوب فقط أو في الندب فقط أو في القدر المشترك أو مشتركة بينهما اشترا كاللفظيا وقيل بالتفصيل بين الله تعالى وغيره فأمر الله تعالى للوجوب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم المبتدأ منه للندب بخلاف الموافق لأمر الله أو المبين له فالوجوب أيضا واختلف القائلون بعدم الاختصاص على أربعة أقوال قيل مشتركة اشترا كاللفظيا بين الوجوب والندب والاباحة وقيل بين ما ذكر والتهديد وقيل بين ما ذكر والارشاد وقيل مشتركة بين الأحكام الخمسة أي الوجوب والندب والاباحة والتحريم والكراهة أي تحريم الضد وكراهته إذا الأمر بالشئ نهى عن ضده فاستعمل في الضد ونقل المحلى عن المختصر قولاً بأنها للقدر المشترك بين الوجوب والندب والاباحة وذلك القدر هو الاذن في الفعل قال وتركه المصنف لقوله لا نعرفه في غيره أي المختصر اه وفي يس أنها عند الشيخ وأصحابه مشتركة بين الأمر والاباحة والتهديد والتعجيز والتكوين لا يعمل على شيء منها بالإدليل كما قال ابن برهان اه وقد اقتصر المحشى تبعا للطول والمطول على سبعة أقوال هذا كله عند من يقول بآيات الكلام النفسي وقال عبد الجبار من المعزلة النافين للكلام النفسي هي موضوعات لارادة الامتثال وتصدق ارادة الامتثال مع الوجوب والندب لأمع غيرها إذ ليس في غيرها ارادة الامتثال كما في جمع الجوامع وشرحه للمحلى (قوله وقيل بالتوقف) أي فلا يدري أي للوجوب فقط أو للندب فقط أو للقدر المشترك بينهما أو مشتركة بينهما اشترا كاللفظيا (قوله والأصل اروادا) أي فحذفوا الهمزة والالف

فاختلفوا في حقيقته
الموضوعة هي له اختلافا
كثيرا ولما لم تكن الدلائل
مفيدة للقطع بشئ قال
المصنف (والأظهر أن
صيغته من المقترنة باللام
نحو لا يحضر زيد وغيرها
نحو أكرم عمرا ورويد
بكرا) فالمراد بصيغته

فيقال رويد عمرا أى أروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو سار واسيرار ويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وإذا اتصل به السكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فاعل بمعنى أمهل لا غير أظاه الفزى (قوله مادل الخ) أى لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويد وكالمصدر فى نحو ضربا زيدا كذا فى يس (قوله موضوعة لطلب الفعل) ظاهره ولوندى باع أن الجمهور على أنه حقيقة فى الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عده النذب من الاعتبار الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الأظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والنذب كذا فى الفزى (قوله استعلاء) قال ع ق فيما سأتى وأورد على اشتراط الاستعلاء فى مسمى الامر قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا أمرت ففعل الامر فى طلب ليس فيه استعلاء لأن فرعون لا يرى استعلاء فى الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الألوهية (قوله أى على طريق طلب العلو) كأن فيه إشارة الى نصب استعلاء بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف أى طلب استعلاء (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب وقوله وعد الخ إشارة الى أنهما للعد كما تقول استعسنت هذا الامر أى عدته حسنا فى كلامه إشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح فى هذه الإشارة العطف بأوتدبر ثم رأيت فى الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم)

مادل على طلب فعل غير
كف استعلاء سواء كان
اسما أو فعلا (موضوعة
لطلب الفعل استعلاء)
أى على طريق طلب
العلو وعدا الأمر نفسه
عاليا سواء كان عاليا
فى نفسه أم لا (لتبادر
الفهم عند سماعها) أى
سماع الصيغة (الى ذلك
المعنى) أعنى الطلب
استعلاء والتبادر الى
الفهم من أقوى أمارات
الحقيقة

الرائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير الترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف الآخر (قوله فيقال رويد عمرا) أى بالاضافة الى المفعول أخذ اسماء بعده ويضاف للفاعل فيقال رويد زيد عمرا ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لأنه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم ويصح تنوينه ونصبه للمفعول فيقال رويدا عمرا ومنعه المبرد لكونه مصغرا قال سم وهو الموافق لما جزموا به فى اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر إلا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه للمفعول فى كلام العرب على خلاف القياس كذا فى الاشمونى وحاشيته (قوله فهو اسم فعل الخ) فيه نظر وذلك لما فى الاشمونى وحاشيته أن رويدك يحتمل أن يكون اسم فاعل ففعله بناء والسكاف حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها فى ذلك وليست اسما فاعلا لأن السكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولا مفعولا لأنها لا يلزم عمل اسم الفعل فى ضمير مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها ولا بحرور الأن اسم الفعل لا يعمل الجرو ويحتمل أن يكون مصدرا ففخته ففحة اعراب وفى السكاف حينئذ وجهان كونها فاعلا وكونها مفعولا اه وحينئذ فرويدك عمرا يحتمل أن يكون رويد اسم فعل والسكاف حرف خطاب وأن يكون مصدرا والسكاف فاعل لا غير لوجود المفعول وهو عمرو وقد يقال كلام الفزى مبنى على القول بأن رويد لا تضاف الى الفاعل كما ذكره هذا القول محشى الاشمونى أخذ من كلام الفارضى فحينئذ رويد من رويدك عمرا يتعين أن تكون اسم فاعل على هذا القول إذا لو كان مصدرا لكان مضافا للفاعل وهو لا يجوز اضافته اليه على هذا القول فتدبر (قوله وأورد على اشتراط الخ) تقدم الكلام عليه (قوله أى على طريق العلو) أسقط لفظ طلب كما لا يخفى (قوله رحمه الله والتبادر الى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة) أى التبادر الى الفهم من غير قرينة كفاية المحلى على

يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال
ويجاب بأن التبادر في المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة
لا يفتقر الى القرينة وان لم يفتقر فيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية ع ق وكتب أيضا قوله لتبادر
الفهم الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور لانا نقول
هو لا يتوقف الا على معرفة مطلق الوضع لا على خصوص الوضع الذي يتضمن الفرق بين الحقيقة
والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لصحة أن ندرك أن هذا اللفظ موضوع
لكذا ولو لم تعلم كون الوضع بالقرينة أو لا بالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا
حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق (قوله وقد تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب
القارئ فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فجاز والاف كناية ولا يخفى عليك أن مباحث
الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر
ولا أثر لها في ما ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتفرق التخيير الذي له نحو هذا التركيب بأن
لا يجوز الجمع بين الامرين في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة لاحرف
أو وكأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو التحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق
الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشيتين مثلا وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما
فبا القرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من
استعمال الاخص في الاعم مجاز امر سلا وهذه العلاقة ولو كانت عامة يتقوى اعتبارها في المباح

(وقد تستعمل) صيغة
الامر (لغيره) أي غير
طلب الفعل استعماله
(كأباحة نحو)

(قوله لانها فرد من
المطلق) فيكون مجازا
بمرتبه فان استعملت
فيها قطرا الى خصوصها
كان مجازا بمرتبتين اه

(قوله فهو من استعمال
الاخص في الاعم الخ)
كانه لان صيغة الامر
موضوعة للمأذون فيه
المطابوب طلبا جازما
واستعملت في المأذون فيه
من غير تعيينه بطلب
ومعلوم ان المقيد أخص
من المطلق الذي هو أعم
فافهم وقيل العلاقة
التضاد لان أباحة كل من
الفعل والترك تضادا يجاب
أحدهما اه

جمع الجوامع وأوردوا عليه المشترك فانه حقيقة مع عدم التبادر المذكور لانه لا يتبادر شيء من معنييه
أو معانيه وأجابوا بأن العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من عدم التبادر بدون القرينة عدم الحقيقة
فلا يضر تخلف العلامة المذكورة من المشترك وبأننا لا نسلم الانتقاض المذكور أما على قول الشافعي
رضي الله عنه ومن وافقه من أن المشترك عند التجرد من القرينة ظاهر في معنييه فواضح وأما على
قول غيره فكل واحد من معنييه أو معانيه متبادر على البدل وجعل العضد علامة الحقيقة عدم تبادر
الغير فلا يرد المشترك (قوله ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة) لصحة أن
ندرك أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك تأمله من ع ق هكذا في أكثر النسخ والذي في ع ق
ولا نسلم أن مطلق معرفة الوضع يدل على الحقيقة لصحة أن يدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا
ولو لم يعلم كون الوضع بالقرينة أو لا بالتبادر بكثرة الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة
دون ذلك تأمله اه فتدبر (قوله ولا أثر لها في ما ذكره) أي لا وجود لها فيه لانه تركها في
الامور التي ذكرها (قوله الذي له نحو هذا التركيب) كنز وج هذا أو أخنها (قوله
والعلاقة بين الطلب والاباحة الخ) عبارة عبد الحكيم قوله كالأباحة لاشتراك الاباحة والابحباب
في مطلق الجواز اه وظاهره أن العلاقة المشابهة وهو ما يفيد ظاهرا صدر عبارة المحشي وان
كان آخرها يخالفه (قوله مطلق الاذن العام) المناسب أن يقول الاطلاق ان اعتبر بجانب
المنقول اليه أو التقييد ان اعتبر بجانب المنقول منه أو التقييد والاطلاق ان اعتبر بجانبها فتنقل
الصيغة من الاذن الطلبي الى مطلق الاذن وتستعمل في الاباحة لانها فرد من المطلق (قوله فهو من
استعمال الاخص في الاعم) الاولى المقيد في المطلق (قوله ولو كانت عامة) أي لوجود مطلق

بالقرائن اه ع ق (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المنال في الاباحة وسره غير ظاهر لانه بالنسبة أشبه اذ لا يتوهم منع مجالسهما حتى يحتاج الى الاباحة أطول (قوله والتهديد) العلاقة بين الطالب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد لا يصدق الامع المحرم والمكروه ع ق (قوله وهو أعم) أى بحسب الوجود مع تباين الحقيقتين على تفسيره بالبلاغ وبحسب الحقيقتين على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضا قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر ومثاله قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فقوله تعالى ذلك أمر بالبلاغ هذا الكلام المخوف الذى عبر عنه بالأمر وهو تمتع فيكون أمرا بالانذار من يس (قوله وفي الصحاح الخ) الذى فى الصحاح فى باب الرأى الانذار هو البلاغ ولا يكون الا فى التخويف هذا كلامه وعبارة بعضهم الانذار ابلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشئ أبلغته اياه يتعدى الى مفعولين وأكثرا يكون فى التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم الآزفة ثم قال وأنذرتهم بكذا فنذر به مثل أعلامته به فاعلم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين الفعلين اه وفى القاموس أنذره بالأمر أعلمه وحذره وخوفه فى ابلاغه اه وفى المحلى على جمع الجوامع بعد التمثيل للانذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه ويفارق التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكره مع الانذار وفرق أيضا بأن التهديد التخويف والانذار ابلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه (قوله اعملوا ما شئتم) أى فسترون منا

الاذن فى التعبير مثلا (قوله وسره غير ظاهر الخ) عبارة عبد الحكيم قوله نحو جالس الحسن أو ابن سيرين فان المخاطب توهم أن لا يجوز مجالسهما لما كان بينهما من سوء المزاج فأبج له المجالسة اه وقصد بذلك الرد على الأطول (قوله لانه بالنسبة أشبه) أى فتكون صيغة جالس الحسن أو ابن سيرين مفيدة للندب لانه يندب مجالسة العلماء قاله بعض المشايخ (قوله العلاقة بين الطالب والتهديد الخ) عبارة عبد الحكيم قوله والتهديد فان إيجاب الشئ يستلزم التخويف على مخالفته (قوله من نسبة التضاد) أى فى متعلقهما فان متعلق الطالب واجب أو مندوب ومتعلق التهديد محرم أو مكروه (قوله رحمه الله وهو أعم الخ) أى لأنه قد يكون من عند نفسه وقوله لانه ابلاغ مع تخويف أى مع كون هذا البلاغ تخويفا فعنايه ابلاغ ما يخاف منه وابلاغ ما يخاف منه تخويف فهو أخص فالاعية والاختصية بحسب الحقيقتين لا بحسب الوجود وقوله تخويف مع دعوة أى مع دعوة الى الحق صريحا وهو على هذا أعم أيضا اذ الدعوة صريحا لا تلزم التهديد (قوله على تفسيره بالبلاغ) وذلك لأن قوله ابلاغ مع التخويف يفيد أن حقيقة نفس البلاغ بشرط التخويف والبلاغ مبين للتخويف وقد علمت صحة كلام الشارح بالا احتياج لدعوى أن الاعية بحسب الوجود (قوله قسما آخر) أى لا يشمله التهديد (قوله فقوله تعالى ذلك) أى قل تمتعوا وقوله أمر بالبلاغ الخ فالابلاغ هو قل تمتعوا الخ وقوله الذى عبر عنه أى عن مدلوله (قوله الذى فى الصحاح الخ) رد على الشارح فى النسبة للصحاح (قوله فالصلة) أى قوله لكنا (قوله بين الفعلين) هما أنذر بمعنى أبلغ ومعنى اعلم (قوله الى ما يهدد عن المخالفة فيه) أى الى شئ يهدد بتهديد اناشاعن المخالفة فيه ويحتمل أن عن معنى من صلة ليهدد بمعنى يخوف

جالس الحسن أو ابن سيرين (فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدا أصلا) والتهديد أى التخويف وهو أعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف وفى الصحاح الانذار تخويف مع دعوة (نحو اعملوا ما شئتم) لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شأوا

ما أمّاكم فهو يتضمن وعيداً مجملًا ع ق (قوله والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع ق (قوله بسورة) صادق بأقل سورة وأقل سورة سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التحدى وهي ثلاث آيات فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا نصوا قال أسنأذنا وهو لا يجيء على مذهب الشافعى القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل المتحدى به أربع آيات لثلاثة لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لثلاثة وقديقال لعلى العلماء حتى من يقول ان البسملة من السورة ثبت عندهم أن أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله لكونه محالا) انظره مع جواز التكليف بالمحال وعبرة ع ق لا يقال لم لا يكون من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهو جائز أو واقع لأننا نقول القرائن هنا تعين ارادة التعجيز لا إقامة الحجة عليهم في ترك الايمان اه (قوله متعلق بفأتوا) فيكون ظرفا لفأوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا في كونه أميا لا يقرأ ولا يكتب ومن على هذا ابتدائية وقوله أو صفة لسورة فيكون مستقرا وقوله والضمير لما نزلنا ومن عليه تبعية مشوبة ببيان وقوله

(والتعجيز نحو فأتوا)
بسورة من مثله (اذ
ليس المراد طلب اتيانهم
بسورة من مثله لكونه
محالا والظرف أعنى قوله
من مثله متعلق بفأتوا
والضمير لعبدنا أو صفة
اسورة والضمير لما نزلنا

(قوله فهو يتضمن وعيداً مجملًا) وقديكون التهديد صاحباً لو عيدين مبين كلن يقول السيد لعبده دم على عصيانك فالعصى أمّاك اه ع ق (قوله والعلاقة بين الطلب والتعجيز الخ) عبارة عبد الحكيم قوله والتعجيز فان إيجاب شئ لا قدرة عليه يستلزم التعجيز عنه (قوله وهو لا يجيء على مذهب الشافعى) فيه أن الشافعى لم يقل بأنها آية من كل سورة وإنما قال بأنها آية من الفاتحة وتوقف في كونها آية من غيرها وبعد أن قال أحكامها بأنها آية من كل سورة فأنما قولهم على سبيل الظن فهي على ما قالوا قرآن ظنى والظنى لا يتحدى به بل إنما يتحدى بالقطعى فهم أيضاً قائلون بأن المتحدى به ثلاث آيات قاله بعض مشايخنا وانظر كيف هذا مع أن البسملة في أوائل السور قرآن ظنا حتى بسملة الفاتحة واذن لا يكفر المخالف اذ لا كفر الا بالقطعى وهذا هو مذهب الشافعى ثم رأيت في أبي السعود وقيل هي آية نامية من كل سورة صدرت بها وهو قول ابن عباس وقد نسب الى ابن عمر أيضاً رضى الله تعالى عنهم وعليه يحمل اطلاق عبارة ابن الجوزى في زاد المسير حيث قال روى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أنها أنزلت مع كل سورة وهو أيضاً مذهب سعيد بن جبير والزهرى وعطاء وعبد الله بن المبارك وعليه قراءة مكة والكوفة وفقهاؤهما وهو القول الجديد للشافعى رحمه الله ولذلك يجهر بها عنده فلا عبرة بما نقل عن الجصاص من أن هذا القول من الشافعى لم يسبقه اليه أحد وقيل انها آية من الفاتحة مع كونها قرآناً في سائر السور أيضاً من غير تعرض لكونها جزءاً منها أو لا ولا لكونها آية نامية أو لا وهو أحد قولى الشافعى على ما ذكره القرطبي ونقل عن الخطابى أنه قول ابن عباس وأبي هريرة رضى الله عنهما وما هناك قول آخر ذكره بعض المتأخرين ولم ينسبه الى أحد وهو أنها آية نامية في الفاتحة وليست بقرآن في سائر السور ولولا اعتبار كونها آية نامية لكان ذلك أحد على تردد الشافعى فانه قد نقل عنه أنها بعض آية في الفاتحة وأما في غيرها فقوله فيها تردد فقيل بين أن يكون قرآناً أو لا وقيل بين أن يكون آية نامية أو لا قال الامام الغزالى والصحيح من مذهب الشافعى هو التردد الثانى اه (قوله رحمه الله والظرف أعنى من قوله مثله الخ) عبارة ع ق ثم المجرور أعنى من مثله يحتمل أن يتعلق بالفعل

الذي هو فأتوا ويتعين حينئذ أن يعود الضمير فيه لعبدنا فيكون المعنى فأتوا من هو مثل عبدنا في كونه أميا لا يكتب وهو صحيح ولا يصح أن يعود الضمير على هذا لمازلنا لانه يلزم أن يكون المعنى فأتوا مما هو مثل مازلنا من الكلام البليغ بسورة وهذا يقتضي أن يوجد مثل المنزل في البلاغة وهو غير صحيح لانه ليس في طوق البشر وانما قلنا يقتضي وجود مثل المنزل لان هذا هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفا فانك اذا قلت اثنتى من الحاسة وهو شعر الشجاعة بييت أفاد وجود الحاسة وحله على مثل معنى اثنتى رجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في ترا كيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا يتعين أن يكون الضمير على هذا التقدير عائدا لعبدنا لمازلنا ولا يخفى أن هذا التاميم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا عن طوق البشر وأما ان يبيننا على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يفتقر لهذا واعلم أن ما ذكر من اقتضاء ذلك التقدير وجود المثل انما هو ان حمل على أن المقصود الاتيان بجزء من أجزاء الشيء فان المتبادر حينئذ وجود ذلك الشيء وأما ان حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد مدخول من فلا يسلم عدم صحته في ترا كيب البلغاء عرفا كما يقال اثنتى من هذا النوع بفرد أى فانك لا تجده على معنى أنه لا فرد له فانه صحيح فافهم والله تعالى أعلم ويحتمل أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لسورة فحينئذ يصح أن يعود الضمير لعبدنا أو لمازلنا فيكون المعنى على الأول فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا في الامية وعدم الكتابة فتكون من ابتدائية وعلى الثاني فأتوا بسورة من وصفها أنهم من مثل مازلنا أى من جنسه وحقيقته فتكون من تبعيضية للبيان وهو صحيح لان المعجوز عنه حينئذ هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال يقال اثنتى بشوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لانتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اثنتى بشوب قدره أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف وكلا المعنيين يصحان عرفا لان الوصف في جيز المأمور به فيفهم أن الامتناع لامتناع الوصف أو لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه بخلاف ما تقدم فيتعين أن يكون لعدم القدرة عليه مع وجوده وكلاهما على هذا التقدير في المثال صحيح بناء على أنه ليس في الطوق فيكون الامتناع لعدم امكان وجود السورة من مثل عبدنا ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أى من غير شرط الامية لعجز الكل أو بناء على أنه للصرف فيكون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف ولكن على هذا الأخير لا يكون هذا بخلاف ما تقدم في صحة العموم في الضمير لصحته فيما تقدم هذا الاعتبار أيضا كما أشرنا اليه آنفا والمحكم في الفرق بين هذا وما تقدم الذوق والاستعمال اه وقوله لم يفتقر لهذا أى بل يصح أن الضمير عائدا لمازلنا واقتضاه أن يوجد مثل المنزل لاضر رفيه لأنه في طوقهم وقدرتهم وان صرفوا عنه فهو ثابت في قدرتهم وطوقهم لاني خارج الاعيان وقوله انما هو ان حمل الخ قد لا تسلم هذه التفرقة وقوله من جنسه وحقيقته أى من ذى جنسه والخ والاورد أنه قدم أن محمل اقتضاء تعلق من مثله بفأتوا وجود المثل اذا حمل على أن المقصود الاتيان بجزء من أجزاء الشيء أما ان حمل على معنى طلب الاتيان بفرد من أفراد المدخول فلا يقتضي ذلك عرفا فالفرق بين المثالين لا يكون مع اعتبار جنس المثل وقوله

أو لعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع ق (قوله أولعبدنا) ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية أي من غير شرط الأمية لعجز الكل انظر ع ق (قوله يقتضي الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول أن يكون الضمير عائدا لعبدنا ولا يخفى أن هذا انما يتم بناء على أن اعجاز القرآن لكونه خارجا من طوق البشر وأما ان بنيينا على أنه في طوقهم وصر فواعنه لم يفقر لهذا ع ق (قوله نبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير انما هو من مثل القرآن بسورة (قوله بشهادة الذوق) أي واستعمال البلغاء واعتبار انهم (قوله اذا التعجيز) أي على هذا الاحتمال وقوله عن المأني به هو السورة أي عن الاتيان بها أي مع وجود المأني به والمأني منه أيضا على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف) هو كونها من المثل أي انتفاء ذلك الوصف في الواقع لان انتفاء المثل فلهذا يتعين أنهم عاجزون عن الاتيان بسورة متصفة بكونها من مثله لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما في الواقع وليس ذلك لان انتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل واعلم أن جعل العجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشيء الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشيء والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن) أي عند جعله متعلقا بفأنا وارجيع الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز

أو لعبدنا فان قلت لم لا يجوز على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا قلت لانه يقتضي نبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذا التعجيز انما يكون عن المأني به فكأن مثل القرآن ثابت لكونهم عجزوا عن أن يأتيوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز

وكلا المعنيين يصحان الخ يعني كل من المعنيين المذكورين يصح اعتبارهما في مثاله وقوله بخلاف ما تقدم يعني انتهى من الحاشية بييت وقوله وكلاهما الخ مقصوده بيان أن المعنى الثاني وهو الامتناع لامتناع الوصف مبنى على أنه ليس في الطوق والمعنى الاول وهو امتناع تناول الموصوف مع وجوده بصفة مبنى على القول بالصفة فليس المعنيان مبنيين على شيء واحد في كلامه توزيع وقوله في المثال أي الآية وقوله فيكون الامتناع لعدم امكان وجود السورة من مثل عبدنا أي فالامتناع لامتناع الصفة أعني كون السورة من مثل عبدنا اذ لا يثبت لهذا الوجود وان كان مثل عبدنا تابعا وهذا على عود الضمير لعبدنا وكذا على عود الضمير لما نزلنا أن لا يثبت لكون السورة من مثل ما نزلنا بل لا يثبت للمثل أصلا وقوله ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا الخ أي لكن ينبغي أن يراد ذلك لا ما تقدم في قوله فيكون المعنى على الاول فأنا بسورة كائنه من مثل عبدنا في الأمية وعدم الكتابة فكلامه هنا إشارة الى أن ما سبق لا ينبغي وانما الذي ينبغي هو هذا وسيأتي لك وجه التفرقة بين جعله صفة لسورة حيث أريد المماثلة في مطلق البشرية وبين جعله متعلقا بفأنا حيث أريد المماثلة في الأمية وعدم الكتابة مع ما فيه وقوله ولكن على هذا الأخير أي كون الامتناع لعدم القدرة على تناول الموصوف مع وجوده بصفته في طوقهم وقد رتبهم بناء على الصرفة وقوله بخلاف ما تقدم أي متلبسا بخلاف ما تقدم فهو خبر يكون وقوله لصحته أي العموم وقوله فيما تقدم وهو متعلق بفأنا وقوله بهذا الاعتبار أيضا لصحة عود الضمير على ما نزلنا بناء على القول بالصرفة وقوله كما أشرنا إليه آنفا أي بقوله فيما سبق ولا يخفى أن هذا انما يتم الخ وقد فرق المحشى عبارة ع ق في مواضع فليست تأمل (قوله ولكن يراد على هذا بمثل عبدنا الخ) أنظر ما وجه الفرق بين جعله متعلقا بفأنا حيث جعل معناه مثله في كونه أميا لا يقرأ ولا يكتب وبين جعله متعلقا بحدوف صفة لسورة حيث جعل معناه مثله في البشرية ثم رأيت التوقف عن بعض مشايخنا حيث قال اذا لاحظت صفة الرسول وهي البشرية والأمية فلا فرق بين الاحتمالين

باعتبار انتفاء المأني منه) كما تقول اثنتي رجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها من ع ق بخلاف قولك اثنتي من العنقاء رجل فانه يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضاً مانصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل (قوله احتمال عقلى لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف فانه سائغ كثير بل القيود محط القصد كما سبق وعبرة ع ق لان المعجوز عنه حينئذ أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصفا لسورة هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا ومعلوم أن الذى يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الاتيان بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اثنتي بثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنت القدرة عليه أو لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه فيلزم امتناع الاتيان به بذلك القيد كما يقال اثنتي بثوب فيه أربعون ذراعا والفرض أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بفأثوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيمتعين أن يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضاً اهانة لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة سمي بالتسخير دون الاهانة أفاده سم وكتب أيضاً مانصه التسخير نقل الله الشئ من حالة الى حالة أخرى فيهماهانة ومثله وقد كان موجودا والتكوين ابراز من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن و يراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى أخرى فيهماهانة وذلك ع ق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة بين الامر

باعتبار انتفاء المأني منه
قلت احتمال عقلى لا
يسبق الى الفهم ولا يوجد
له مساع في اعتبارات
البلغاء واستعمالهم فلا
اعتماد به ولبعضهم هنا
كلام طويل لا طائل تحته
(والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة أو

وان لاحظت ما هو الواقع من عجز الكل فكذلك فلا وجه للتفرقة اه وقال شيخنا نهاية ما يوجه به ذلك أنه عند تعلقه بفأثوا لا يحتاج للتعميم لأنه ليس محل العجز حينئذ فالخصمان متفقان على هذا المحل المأني منه وأما عند تعلقه بمحذوف صفة لسورة فهو في حيز التعجيز والتعميم فيه أولى لانه عند التقييد بما يقال انه تمتعت لأنه لم يفرض الاتفاق عليه حتى لا ينازع فيه بعد بخلافه على تعلقه بفأثوا اه ولا يخفى أنه عند تعلقه بفأثوا قيد للاتيان بالسورة فهو في حيز التعجيز فلا صحة لقوله فالخصمان متفقان الخ (قوله كما تقول اثنتي رجل الخ) محمله أنه يكون بمعنى ذلك وان لم يكن من قبيله ولا يكون بظاهر معنى ما هو من قبيله المذكور في قوله بخلاف قولك الخ هذا غاية ما يتكافأه والا فلا محل لذلك في السؤال بل محله الجواب وقد تمت لك عبارة ع ق (قوله بل القيود محط القصد) كون القيود محط القصد لا دخل له في الفرق بين التعلق بفأثوا والتعلق بمحذوف فان من مثله على تعلقه بفأثوا قيد أيضاً وانما يصلح تعليلاً لكون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف (قوله أو لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه) قيل هذا لا يظهر على رجوع الضمير لعبدنا اذ مثله موجود سواء في البشرية أو الأمية فلا يكون الامتناع بالنسبة لهذا الالعدم القدرة على الموصوف مع وجود الصفة اه وفيه نظراذ الصفة هي كونها من مثل عبدنا وهذا السكون غير حاصل كما تقدم (قوله مع وجود كليهما) المناسب أن يقول مع وجوده كما سبق في عبارة ع ق (قوله وقد كان موجودا) أى وقد كان ذلك الشئ موجودا (قوله والتكوين) أى الذى هو من جملة معانى الأمر المجازية وان لم يذكره المصنف (قوله العلاقة بين الأمر والتسخير الخ) في عبد الحكيم التسخير جعله مسخر منقادا لما أمر به فان ايجاب شئ لا قدرة للمخاطب عليه بحيث

احد بدا) اذ ليس الغرض
أن يطلب منهم كونهم
قردة أو حجارة لعدم
قدرتهم على ذلك لكن
في التسخير يحصل الفعل
أعنى صيرورهم قردة
وفي الاهانة لا يحصل اذ
المقصود قلة المبالاة بهم
(والتسوية نحو اصبروا
أولا تصبروا) ففي الاباحة
كأن المخاطب توهم أن
الفعل محذور عليه فأذن
له في الفعل مع عدم الخرج
في الترك وفي التسوية
كأنه توهم أن أحد الطرفين
من الفعل والترك أنفع له
وأرجح بالنسبة اليه فرفع
ذلك وسوى بينهما
(والنفي نحو
ألا أيها الليل الطويل
ألا انجلي) *

بصبح وما الاصبح منك
بأمثل
اذ ليس الغرض طلب
الانجلاء من الليل اذ ليس
ذلك في وسعه لكنه يمتنى
ذلك تخلصا عما عرض له
في الليل من تباريح الجوى
ولاستطالته تلك الليلة
كأنه لا يطاعية له في انجلائها
فهذا يحصل على النفي
دون الترجى (والدعاء)
أي الطلب على سبيل
التضرع (نحو رب
اغفر لي والالتماس كقولك

والتسخير والاهانة مطلقا للزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير والاهانة الزام الذل
والهوان والصيغة فيهما محتمل أن تكون انشاء أي اظهار المعناها أو اخبار بالحقارة والمثله فكأنه
قيل على هذاهم بحيث يقال فيهم انهم أدلاء محقرين ممسوخون وكونها للاخبار في الاهانة أظهر
منه في المسخ فتأمل ع ق (قوله اذ ليس الغرض الخ) تعليل لمخدوف أي ليس الامر في الآيتين
على حقيقة اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه
يفهم منه الاشتراك فربما يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذ المقصود قلة المبالاة بهم) أي
لا حصول الفعل (قوله في الاباحة) الذي تقدم أن الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والا قرب
أن الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة وتحتمل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على بعد
والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل منهما تضاد ايجاب
أحدهما وتزيد الاباحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية
والاباحة كأن سائلا سأله وقال له أحدهما لازم للآخر فالفرق (قوله والنفي) العلاقة فيه
وفيما بعده مطلق الطلب (قوله ألا انجلي) المراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصبح ظهور ضوء
الصباح ع ق وكتب أيضا قوله ألا انجلي لا يبعد أن يقال الباء رد لما هو أصل اذ الضرورة ترد
الكلمة الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كياء أمثل لانه لا تكتب الباء الحاصلة من
الاشباع أطول (قوله بأمثل) أي أفضل لان الهجر دائم ليلا ونهارا (قوله اذ ليس الغرض
طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء يجعل الليل بمنزلة انسان متعصب
يجرى على البخل بالنفع للشاعر فلا ينبغي لاعتقاده أن الانجلاء أنفع له فيقول له انجلي بصبح فانك
أخطأت وليس الاصبح أي الصبح منك بأمثل أي أفضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ
أطول (قوله من تباريح) بالحاء المهملة أي شدايد والجوى هو الحرقرة وشدة الوجد من حزن
أو عشق (قوله ولا استطالته تلك الليلة) أي عده تلك الليلة طويلة جدا (قوله على سبيل
التضرع) المراد به الخضوع والافهوا الطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس)

يتحصل عقيب من غير توقف يستلزم تسخير لذلك وطلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة
عليه مع كونه من الاحوال الخسيسة يستلزم الاهانة اه (قوله مطلقا للزام) أي المشابهة في
مطلقا للزام فيكون استعارة أو مراده أن العلاقة الاطلاق اعتبارا بجانب المنقول اليه على
ما تقدم ومثل ذلك يقال فيما يأتي (قوله فان الوجوب) المناسب الايجاب (قوله أظهر منه في
المسخ) اذ لم يقصد في الاهانة حصول فعل بالصيغة بخلاف التسخير الذي هو المسخ فانه قصد فيه
حصول فعل بالصيغة كما تقدم (قوله وتحتمل انشاء الخ) أي تحتمل الصيغة انشاء الخ (قوله
والعلاقة بينهما وبين الامر الخ) في عبد الحكيم قوله والتسوية فان الواجب التحير يستلزم
التسوية (قوله وقال له أحدهما الخ) الاولى عدم اعتبار اللزوم في السؤال (قوله العلاقة فيه
وفيما بعده الخ) في عبد الحكيم قوله والنفي فان طلب وجود شيء لا يمكن له يستلزم النفي (قوله
لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء الخ) أي فيكون الأمر هنا على حقيقة مستعملا في الطلب الا
أن التجوز اما في النسبة للنزل منزلة الانسان فهناك مجاز عقلي أو في نفس الليل بتشبيهه بانسان
استعارة في ضميره (قوله فلا تتجاوز) أي أيها الليل المنزل منزلة العاقل وقوله عادتك وهي

ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الأمر أو ولو بحسب
 زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أى على أن المراد في نفس الأمر (قوله قد سبق أن
 الاستعلاء الخ) أى عند قول المصنف موضوعه لطلب الفعل استعلاء (قوله من المساوى) أى
 في نفس الأمر (قوله بل من الأدنى أيضا) قال ع ق وظاهر ما تقرر أن مناط الأمر به في الطلب
 هو الاستعلاء ولو من الأدنى ومناط الدعاء فيه التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده
 ولا يكاد يتصور على حقيقته ومناط الالتئاس فيه التساوى مع نفى التضرع والاستعلاء لكن ذكر
 في المطول أن الالتئاس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ إلى حده في الدعاء وعلى ما تقرر إذا صدر
 الطالب من الأعلى إلى الأدنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد منها وهو
 بعيد اه وقوله من الأعلى إلى الأدنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله حقه الفور) المراد
 من الفور وجوب تعجيل المأمور به في أول أوقات الامكان ومن التراخي جواز تأخير عنه
 لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به إذا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا فترى وكتب أيضا
 مانعه صرح السكاكى بذلك في النفي فيكون كذلك الدعاء والالتئاس كذا في الأطول ولم ينقل
 المصنف عنه ذلك في النفي لان الفورية فيه مساواة (قوله عند الانصاف) لا عند الحية والجدال
 (قوله كافي الاستفهام والنسب) فان حقهما باتفاق الفور في الاستفهام انما يراد الجواب

لمن يساويك رتبة افعل
 بدون الاستعلاء
 والتضرع فان قيل أى
 حجة الى قوله بدون
 الاستعلاء مع قوله لمن
 يساويك قلت قد سبق أن
 الاستعلاء لا يستلزم العلو
 فيجوز أن يتحقق من
 المساوى بل من الأدنى
 أيضا (ثم الامر قال
 السكاكى حقه الفور
 لانه الظاهر من الطالب)
 عند الانصاف كافي
 الاستفهام والنسب

الانجلاء بالصريح وقوله لا اعتقادك الخطأ علمه للنفي قاله بعض المشايخ (قوله ولا يكاد يتصور على
 حقيقته) بل انما يتصور على سبيل التنزل من السيد لعبده اذ لا يتأتى تخضع العالى للسافل حقيقة
 حتى لو كان العبد عالما والسيد جاهلا ما زال السيد أعلى اشرفه بالخبرة التى لا تقاومها العلية وفى
 المقام مجال للنقاش الا أن يحمل لا يكاد الخ على الندرة لا العدم (قوله لم يسم بواحد منها) أى لا
 أمر العدم الاستعلاء ولا دعاء لعدم التخضع ولا التئاس لعدم المساواة وعدم التخضع أيضا على ما للطول
 (قوله وهو بعيد) أى فالظاهر أن قوله لمن يساويك ليس بقديم (قوله رحمه الله حقه الفور)
 أى وجوب الفعل عقيب ورود الأمر وجواز التراخي مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض
 الاصوليين اه عبد الحكيم (قوله حتى لو أتى به) أى المأمور به وقوله فيه أى أول أوقات
 الامكان وهذا تفريع على وجوبه المنفى (قوله فالتقابل باعتبار القيدين جميعا) أى التقابل
 بين قول السكاكى بالفورية وبين قول غيره بعدمها والقيدان هما الوجوب والتعجيل والمقابل لهما
 الجواز والتأخير والمقيد هو الامتثال أى ان الامتثال عند السكاكى يحصل بفعل المأمور به مع
 وجوب التعجيل وعند غيره يحصل بفعل المأمور به ولو مع التراخي وقال بعض المشايخ القيدان هما
 وجوب تعجيل المأمور به وكونه في أول أوقات الامكان اه فتدبر (قوله رحمه الله عند الانصاف)
 كأنه على لسان السكاكى والا فلا انصاف أنه ممنوع كما يأتى اه معاوية (قوله رحمه الله كافي
 الاستفهام الخ) فانه لا خفاء في أنهم على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب مع
 اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في الفور اه عبد الحكيم (قوله وهذا مقول
 مثبت) أى هذا القياس مقول مثبت وفى يس أن قوله كافي الاستفهام الخ قرينة مقوية على أن
 حقه الفور لا قياس اذ اللغة لا تثبت بالقياس اه وعليه يرد قول ع ق ان لم يكن الامر مقيسا
 عليهما فلا معنى لدلائلهم على أن الامر يعتبر فيه ما يعتبر فيهما حتى يكون مقويا اه وسيأتى لك

بالمستفهم عنه فوراً في النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهو دائماً مقو لا مثبت اذا اللغة انما تثبت
 بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر
 الفهم الى الجمع والتراخي كأن يقال قم واقعد أو ثم اقعد أو فاقعد ويحتمل أن يكون داخل في قوله
 وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقبل فعل خلافه (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر
 من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر الاول) أي تغيير الملة - كالم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله
 دون الجمع واردة التراخي) أي من غير أن يتبادر أن الملة - كالم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما
 ومن غير أن يتبادر أن الملة - كالم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين حتى يمكن الجمع بينهما وهذا يعلم
 أن الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الأمرين أو كلاهما على
 التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على
 الفور ع ق ثم قال بعد واما قدرنا جواز التراخي لان القول المقابل للفور جواز التراخي
 باردة مطلق الطلب لا أن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به المقابل هو أنه مطلق الطلب
 الصادق بالفور والتراخي اه وعبارة غيره قوله واردة التراخي أي ودون جواز ارادة
 التراخي (قوله واردة التراخي) أي تراخي أحد الأمرين اللزوم للجمع (قوله فان المولى
 الخ) علة لتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من
 مبدأ والمناسب هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه الفور
 والنظر فيه راجع الى النظر في دايه أو في كل من دليله نظر أطول (قوله لان سلم ذلك) أي
 الظهور والتبادر (قوله عند خلو المقام عن القرائن) وأما المثال المذكور ففيه قرينة على
 الفورية وهي قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد اضطلع
 (قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الا لقرينة ونزع السكاكي في الدوام (قوله طلب
 الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الآتي اشارة الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا
 ثم ان التعريف شامل لنحو كف مع أنه أمر فلا بد من زيادة مدلول عليه بغير لفظ نحو كف أو مراعاة
 الحيثية في التعريف راجع ع ق (قوله وله حرف واحد) نبيه بتقديم الظرف على حصر لا الجازمة

البحث في كون هذا قياساً في اللغة (قوله اذا اللغة انما تثبت بالنقل لا بالقياس) فيه نظر اذ لان سلم أن
 ذلك قياس في اللغة لان القياس في اللغة هو أن يسمى شيء باسم شيء آخر لعله بينهما كأن تسمى النبت
 خرا لمخارته العقل وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه أنه حكم على الامر بحكم غيره وهذا لا يقال له
 قياس في اللغة اه شيخنا باجوري وقوله لان القياس في اللغة الخ هو محصل ما في شرح المحلى على
 جمع الجوامع عند قوله مسألة قال القاضي وامام الحرمين والغزالي والأمدى لا تثبت اللغة قياساً
 وخالفهم ابن سريج وابن أبي هريرة وأبو اسحق الشيرازي والامام (قوله واما قدرنا جواز التراخي
 الخ) فيه أنه لا حاجة لذلك فان الكلام في هذه الجزئية والمقابل يقول فيها بالتراخي لا بجوازه
 وان قال بجواز التراخي في مطلق الامر (قوله رحمه الله حتى المساء) أي اضطلع زماناً طويلاً
 قيد بذلك ليتحقق التراخي فانه اذا قال قم ثم قال اضطلع وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون
 ممثلاً على الفور بخلاف ما اذا أمر به بعد الأمر بالقيام بالاضطلاع زماناً طويلاً فانه يفهم منه أنه غير
 الأمر الاول اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله مع تراخي أحدهما) أي القيام والاضطلاع أحدهما
 كان واردة القيام فقط وهم (قوله الفورية) أي فيجب الانتهاء في الحال (قوله راجع ع ق)

(ولتبادر الفهم عند الامر
 بشئ بعد الامر بخلافه الى
 تغيير الامر) الاول (دون
 الجمع) بين الامرين
 (واردة التراخي) فان
 المولى اذا قال لعبد قم ثم
 قال له قبل أن يقوم
 اضطلع حتى المساء يتبادر
 الفهم الى أنه غير الامر
 بالقيام الى الامر بالاضطلاع
 ولم يرد الجمع بين القيام
 والاضطلاع مع تراخي
 أحدهما (وفيه نظر) لانا
 لان سلم ذلك عند خلو المقام
 عن القرائن (ومنها)
 أي من أنواع الطلب
 (النهي) وهو طلب
 الكف عن الفعل استعمالاً
 (وله حرف واحد)

في النهي أطول وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صيغة واحدة ليعلم أن ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو لا الجازمة) فيه إشارة إلى رد من قال إن لا النافية تجزم إذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك للسمع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينفلت وأوثقت العبد لا يفر حتى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وإنما جزم لأن تأويله أن لم أربطه فرجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس (قوله الجازمة) أي لفظا أو محلا نحولان تفعا ين يازيد لا تضر بن ياهندات (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعلاء بأن يكون لا طلب أصلا أو طلب بدون استعلاء وكلامه يقتضي أن النهي حقيقة في الطلب المذكور الأعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا أن الأمر حقيقة فيما يعم الإيجاب والندب والجمهور على أن النهي حقيقة في التحريم والأمر حقيقة في الإيجاب (قوله أو الترك)

وهو لا الجازمة في نحو
لا تفعل وهو كالأمر في
الاستعلاء (لأنه المتبادر إلى
الفهم) وقد يستعمل في
غير طلب الكف (عن
الفعل كما هو مذهب
البعض (أو) طلب
(الترك) كما هو مذهب
البعض فانهم قد اختلفوا
في أن مقتضى النهي كف
النفوس عن الفعل
بالاشتغال بأحد أضداده

عبارة ومنها أي ومن أنواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء من حيث هو كذلك فلا ينتقض بكف لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث أنه كف عن فعل بل هو طلب للكف من حيث أنه فعل لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث أنه فعل لا من حيث أنه كف عن فعل آخر ولو كان لازما ولا يخرج عنه لا ترك الفعل لأنه طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقد تقدم مثل هذا في الأمر مع ما فيه اه وقوله لما اقتصر الخ فيه نظر إذ قد لا يقتصر عليه فيقال كف عن الزنا مثلا فلو حذف ذلك لكان أولى ويكون بمعنى ما قاله السيد وعبارة قوله وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء يعني طلب الكف من حيث هو كف على قياس ما مر في الأمر لا ينتقض بقولك كف عن الزنا اه وقوله من حيث هو كف أي عن الفعل وحال من أحواله وآلة الملاحظة حانه فحط الحثية كونه كفاعة كذا لا من حيث أن هذا الكف فعل ملحوظ لذاته كما في نحو كف عن الزنا (قوله قال وإنما جزم الخ) أن كان من كلام ابن العلامة ابن مالك فليس الغرض منه تقوية كلامه فان هذا مخالف لكلامه فانه جعل الجزم بلا النافية وهذا جملة بناء على اعتبار المعنى (قوله أن لم أربطه فر) المناسب بفر قاله بعض المشايخ (قوله وما ادعياه) أي ابن مالك وابنه (قوله رحمه الله فانهم اختلفوا في أن مقتضى النهي الخ) عبارة جمع الجوامع مع شرح المحلى لا تكليف الأفعال وذلك ظاهر في الأمر لأنه مقتضى للفعل وأما في النهي المقتضى للترك فبينه بقوله فالمكاف به في النهي الكف أي الانتهاء عن المنهى عنه وفاقا للشيخ الإمام أي والده وذلك فعل يحصل بفعل الضد للمنهى عنه وقيل هو فعل الضد للمنهى عنه وقال قوم منهم أبو هاشم هو غير فعل وهو الانتفاء للمنهى عنه وذلك مقدور للكف بأن لا يشاء فعله الذي يوجد بمشيئته فاداقيل لا تتحرك فالمطلوب منه على الأول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده من السكون وعلى الثاني فعل ضده وعلى الثالث انتفاؤه بأن يستمر عدمه من السكون فبه يخرج عن عبدة النهي على الجميع وقيل يشترط في الاتيان بالمكاف به في النهي مع الانتهاء عن المنهى عنه قصد الترك له امتثال فيترتب العقاب إن لم يقصد والأصح لا وإنما يشترط حصول الثواب لحديث الصحيحين المشهور أنما الأعمال بالنيات اه وقوله لا تكليف الأفعال أي شيء من الأفعال اللغوية تتعلق به القدرة سواء كان من الأوضاع والهيئات كالقيام والقعود أو من الكيفيات كالعلم والنظر

والانفعالات كالتسخن والتبرد وغير ذلك فلا يمان الذي هو التصديق مكلف به لانه تتعلق به القدرة ويحصل باختيار العبد وكسبه كما يعلم من كلام عبد الحكيم في حاشية العقائد وقوله وذلك ظاهر في الامر أي غالباً فلا يرد نحو دع وارك وذرك وكف وقوله وأما في النهي أي وأما الفعل في النهي وقوله المقضى للترك قال العطار الترك لغة عدم فعل المقدور سواء كان هناك قصد من التارك أولاً كما في حال الغفلة والنوم وسواء تعرض لضده أو لم يتعرض وأما عدمه لا قدرة عليه فلا يسمى تركاً ولذلك لا يقال ترك فلان خالق الاجسام نقله في المواقف وشرحه وذكر له معاني آخر اه وقوله أي الانتهاء هو انصراف النفس عن الفعل ولا شك أن الانصراف فعل للنفس قالوا ويشترط أن يوجد هناك داعية حتى يتصور الانصراف وقد لا يسلم والمراد بالداعية الداعية للفعل لا الداعية للترك ولا يخفى أن الانتهاء لا يتوقف على سبق شعور بالنهي عنه مالم ترد الداعية بالفعل ولا على قصد الترك امتثالاً كما في القول الرابع بل ولا على مطلق القصد وقوله وفقاً للشيخ الامام أي حيث قال المطلوب بالنهي الانتهاء ويلزم من الانتهاء فعل ضد المنهي عنه فالانتهاء متقدم في الرتبة في التعقل على فعل الضد وان قارنه في الزمن فهو معه كالسبب مع المسبب ولو فرض أن الانتهاء يحصل بدون فعل الضد حصل المطلوب ولم تكن حاجة الى فعل الضد لكن ذلك فرض غير ممكن فالقصد بالذات هو الانتهاء وأما فعل الضد فلا يقصد الا بالالتزام بل قد لا يقصد أصلاً ولا يستحضره المتكلم ومتى قصد فعل الضد بالذات وطالب من حيث هو فعل كان أمراً لانهايا قاله سم وقوله وذلك فعل فيه أنه من الافعال الاعتبارية التي لا تحقق لها خارجاً فيكون عدمها فكيف كلف به مع أنه غير مقدور وأجابوا بأنه مقدور باعتبار حصوله بفعل الضد الذي هو مقدور وبأنه وان كان اعتبارياً إلا أنه قريب الى الموجودات الخارجية من العدم فصح التكليف به دون العدم ونوقش الاول بأنه لا حاجة حينئذ الى العدول في المكاف به في النهي عما يتبادر من كونه النفي الى كونه الانتهاء بل كان يمكنه التزام كونه النفي باعتبار ما يتحقق به من الضد والثاني بأنه سفسطة لان الاعتبار لا يعقل فيها تفاوت بالقرب والبعدها وهي وان كانت قسمين اعتباريات اختراعية واعتبارات انتزاعية إلا أنه لا تفاوت في كل نوع قال العطار فالأحسن الجواب بمنع أنه أمر اعتباري بل هو من أفعال النفس والافعال النفسية من الموجودات الخارجية كما بين في محله كيف وجب جميع الاعتقادات مكلف بها وهي من هذا القبيل اه وقد يقال صاحب الجواب الثاني لم يدع التفاوت بين الاعتبارات بل بين العدم والاعتبار ولا شك في تغيرهما وتفاوتهما وما والمدار في التكليف على الفعل اللغوي الذي يتعلق به اختيار المكاف وكسبه لا على المتدقيقات الفلسفية التي لا يعول عليها في الاصطلاحات الشرعية وقوله يحصل بفعل الضد قد لا يظهر الحصول بفعل الضد في نحو لا تشرب الخمر فان المنهي عن شرب الخمر مثلاً اذا ترك الشرب وسائر الافعال المضادة كالأكل والشرب انحو الماء لم يحصل منه فعل الضد اذ ليس هناك حينئذ أمر وجودي مضاد لشرب الخمر حتى يتحقق وجود ضد يحصل به الانتهاء الآن يراد بالضد ما يشمل النقيض قاله سم وفيه أن النقيض أمر عديم لا يتأتى فعله وقد قال الشارح بفعل الضد قال العطار فالمناسب الجواب بالمنع لان الشرب حركة وتركه عدم تلك الحركة فاذا لم يتعاط شيئاً أصلاً فقد سكن وحينئذ يصدق عليه أنه فعل الضد كما قال الشارح فيما سيأتي فيه أي بالسكون يخرج عن عهد النهي اه وقوله وذلك مقدور للمكلف الخ أي انتفاء المنهي عنه بان يستمر عديمه مقدور للمكلف بان لا يشاء فعل الذي يوجد بشيئته وهو جواب عما يقال العدم ليس بمقدور فكيف صح

التكليف به وقوله الذي يوجد بمشيئته قيل هذا خارج عما الكلام فيه فان الكلام في تعلق القدرة
لا في تعلق الارادة وأجيب بان تعلق القدرة تابع لتعلق الارادة وقوله بان يستقر عدمه غير لازم
اذ لا ينحصر تحقق الانتفاء في استمرار العدم اذ يمكن تحققه بتجدد العدم كما اذا نهى عن الترك من
هو متلبس به وأجيب بان عادة المحلى تبعاً للرافعي والنووي استعمال بان بمعنى كافي التمثيل وقوله
من السكون ليست من بيانية والا لا تنحصر هذا القول بالثاني بل هي ابتدائية والمعنى ان عدم الفعل
ناشئ من السكون لان نفسه وقوله فيه أى السكون وقوله يخرج أى المكاف وقوله على الجميع أى
على جميع الاقوال لا يقال انما يخرج عن العهدة على الاول بالكف الذي يحصل بالسكون بعد
الداعية على ما تقدم لا بالسكون نفسه لانا نقول هذا انما يتجه بالنسبة الى الخروج عن العهدة في
باطن الامر أما بالنسبة الى الظاهر الذي يحكم به فالكف خفي لا اطلاع لنا عليه والصالح لاناطة
الخروج به عن العهدة هو السكون لظهوره قاله الكمال وقوله وقيل يشترط الخ قيل حاصله أن
المكاف به في النهي الانتفاء مشروط بابقصص الترك امثالاً وقوله مع الانتفاء فيه ابهام أن كلام من
الانتفاء والقصد شرط وليس بمراد فلا بد من مع من البيانية للكف به لكان أحسن وقوله امثالاً
قيل انه علة للترك أو تمييز عن نسبة القصد للترك والاصل قصد الامتثال بالترك وقوله الحديث
الصحيحين الخ استدلال على انه لا يشترط قصد الترك ووجه الاستدلال أن النية القصد والاعمال
جمع عمل هو بمعنى الفعل المقابل للترك وقد اقتصر في الحديث على اعتبار النية لصحة الاعمال
فكانت التروك على الاصل في عدم اشتراط النية لها قاله الكمال وقيل انه استدلال على قوله وانما
يشترط الخ وعلى هذا فالمعنى انما الاعمال صحة وكما لا الخ والاول في المأمورات والثاني في المنهيات
والمراد بالاعمال على هذا ما يشمل التروك هذا نوع بيان لعبارة جمع الجوامع وشرحه وان أردت
زيادة فعليك بمواده هذا وعبارة عبد الحكيم على المطول اختلفوا في متعلق النهي فقال الأشاعرة
هو فعل أيضاً وهو كف النفس عن الفعل وقال أبو هاشم وكثير هو عدم الفعل واستدل الأولون بان
عدم الفعل نفي محض وهو غير مقدور للكف وبانه مستقر من الأزل فلا يكون أثراً للقدرة الحادثة
وقد يقال دوامه واستقراره مقدور لانه قادر على أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فمن
هذه الجهة يكون مقدوراً وصالح أثراً للقدرة الحادثة وقال أبو هاشم ان الناس يمدحون من دعى
الى الزنا وتركه وان لم يخطر ببالهم أنه فعل الضد والجواب انا لانسلم أنهم يمدحونه على عدم الفعل بل
يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنا بالاشتغال بغيره اه قال معاوية وقوله فمن هذه
الجهة يكون الخ أى افراد الخصم بالعدم دوامه أو هو من حيث دوامه والأقرب أن مراده به الترك
الذى هو نفس أن لا يفعل كما يشعر به دليله المذكور وأن هذا عدم مستقبل حادث مقدور غير
الاصلي الغير المقدور بغيره ولو باعتبار كونه في الزمان الحادث وذا غير دوامه سواء فسر الدوام
بالاستمرار والبقاء أو بالسكون في الزمن الثاني بعد السكون فيما قبله فهذا العدم الحادث فعل لانه
أثر للقدرة والظاهر أنه هو مراد الاشاعرة بالكف والفعل فانه هو معنى النهي لغتياً لا بالكف
بمعنى المنع أو الراد أو القمع أو الصد وكذا شرعاً والالزم الانم بعدمه وعدم العزم عليه ولا قائل به
فالخلف لفظي وقوله بالاشتغال بغيره التلبس بتركه بمعنى انه لم يفعل فان مرادهم الكف بهذا
فانه مناط الكف المقصود من النهي شرعاً ولغة وعرفاً كما ذكرنا وقول الشارح بأحد أضداده
تمثيل وتصوير لهذا التقييد أو مراده به نفس هذا فافهم اه وقوله والظاهر أنه هو مراد الاشاعرة

أى عدم الفعل بناء على أنه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد
المنهى لأن العدم متحقق حينئذ ولا يستدعى تقدم الشعور بخلاف الأول فإنه يستدعى تقدم الشعور
بالمكفوف عنه فلا يفعله مقتضى النهى الأمن استشعر المنهى فتركه فلا يمثل النهى من لم يفعله
المنهى ذاهلا عنه وحينئذ فيلزم إثمه الآن يقال الامتثال شرط للثواب وأما انتفاء الإثم فيكفى فيه
عدم الفعل وعلى الثانى وهو أن المكلف به عدم الفعل يكون من لم يفعله المنهى آتيا بمقتضى
المنهى ولكن لا بد فى الثواب من النية المستلزمة للشعور ثم قولهم ان كف دواعى النفس يحصل
بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالأنبياء وأيضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها
بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الآخر فقد عاد الأمر الى أن القدرة فى النهى بسبب
التلبس بالضد مطلقا والاثم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من
النية على كلا القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا يظهر
له ثمرة بينة تأمله من ع ق وقوله أى عدم الفعل أى وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن
فى العروس عن الأصوليين أن الترك فعل هو الكف فينبغى التعبير بغير الترك وقوله ثم قولهم ان
كف الخ وارد أيضا على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده تأمل
وكتب أيضا مانصه فيحصل الامتثال بالترك غافلا على الثانى دون الاول وينبغى على الاول أن
لا يكون الغافل مخالفا للنهى بل واسطة ولا اثم أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقا بل
بشرط أفاده سم (قوله وهو نفس أن لا تفعل) أى عدم الفعل يقدح فيه ما قد مناه عن العروس

أو ترك الفعل وهو نفس
أن لا تفعل

الخ قد علمت مرادهم مما سبق وعليه فاختلاف حقيقى ولا يلزم الاثم عند عدم العزم وقوله فانه
معنى النهى الخ تعليل بمحل النزاع وقوله وقول الشارح الخ الظاهر أن البناء فى قول الشارح
بالاشتغال الخ اما السببية فيكون جاريا على القول الاول فى عبارة جمع الجوامع أو للتصوير
فيكون جاريا على القول الثانى فيها (قوله بسبب القدرة على التلبس بضد المنهى) كقولك
لا تقم فان المخاطب قادر على التلبس بالضد كالقعود أو الاضطجاع أو الاستلقاء وأنت خير بأن
كون العدم مقدورا سببه ما سبق بيانه لا التلبس بضد المنهى (قوله ولا يستدعى تقدم الشعور)
أى بالمكفوف عنه كالزنا ومعنى الشعور بالمكفوف عنه خطوره بالبال أى لا يستدعى تقدمه
على الترك (قوله بخلاف الاول فانه يستدعى الخ) تقدم ما يتعلق به (قوله الآن يقال الامتثال
الخ) أى قصد الترك امتثالا لشرط الخ وفيه أن قصد الترك امتثالا أمر زائد على تقدم الشعور
بالمكفوف عنه الذى الكلام فيه فالجواب غير ملاق الآن ينظر لكون قصد الترك امتثالا يلزمه
تقدم الشعور فيكون التعريف لبيان الحقيقة الكاملة فتدبر (قوله كالأنبياء) فانهم عليهم
الصلاة والسلام لا داعية لهم لفعل المنهى عنه كالزنا (قوله وأيضا حاصل الخ) قد علمت مما تقدم
خلافه فتقطن (قوله مطلقا) أى على القول الاول أو الثانى (قوله ثمرة بينة) أى بل له ثمرة
غير بينة لما ذكره من المناقشة الواردة على الفرق بينهما (قوله التعبير بغير الترك) أى كالانتفاء
أو عدم الفعل (قوله وارد أيضا على من قال كالشارح الخ) أى لأن معنى كف النفس الخ كف
دواعى النفس عن الفعل أو كف النفس دواعيها عن الفعل (قوله فيحصل الامتثال الخ) قد
علمت ما فيه (قوله أن لا يكون الغافل مخالفا الخ) أى كما أنه ليس ممثلا (قوله رحمه الله
وهو نفس أن لا تفعل) فسر بذلك لأن الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف

(قوله كالتهديد) أى التهذؤف (قوله وكالدعاء والالتماس) أورد عليه أنه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف أو الترك لأن فى كل منهما طلب الكف أو الترك إلا أنه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الإضافة فى قول المصنف طلب الكف أو الترك للعهدة أى الطالب الذى مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كمثل المصنف وما فيه طلب لا استعلاء معه كمثل الشارح كذا فى سم والعلاقيين النهى والدعاء والالتماس مطابق الطالب (قوله وهذه الأربعة) أى ما صدقناهم فى أمورها (قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لأنه إن أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس فى قوله ويجوز فى غيرها لقرينة مع أنهما فى سلك الأمر لأن النجاة جعلوا التقدير فى جواب الأمر والنهى وهما يشملهان معاندهم وإن أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيتعين الجزم فإن لم تقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستثناء على حسب ما يليق كذا فى يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لأنه يجوز أن يرفع ما بعدها على الاستثناء ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدر امان نفس مضمون المذكور وما لازمه وقدم مثل لما قدر فيه اللازم فى التثنية بقوله كقولك ليتلى الخ ع ق وكتب أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أى مع أداته ولا بد من ذكر هذا القيد لأن تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو الناس مجزون بأعمالهم إن خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم أن هذه الأربعة قرائن للحدف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده مع غيرها بوجود القرينة فى قوله بعد وفى غيرها لقرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة بل لأن الحدف معها لا ينفك عن القرينة لأنها نفسها قرائن

(كالتهديد كقولك لعبد
لا يمتثل أمرك لا يمتثل
أمرى) وكالدعاء والالتماس
وهو ظاهر (وهذه
الأربعة) يعنى التثنية
والاستفهام والأمر والنهى
(يجوز تقدير الشرط
بعدها) وإيراد الجزاء
عقبها مجزوما

النفس عنه وعلى فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصد على ما فى المواقف فى بحث الكيفيات النفسانية وشئ منها ليس بمرادها اه عبد الحكيم أى بل المراد به ما ذكره فى المواقف أيضا وصدر به من أنه عدم فعل المقدور سواء كان هناك قصد من التارك أم لا كإحدى حالة الغفلة والنوم وسواء تعرض لضده أو لم يتعرض بخلاف عدمه لا قدرة عليه فلا يسمى تركا ولذلك لا يقال ترك فلان خلف الأجسام وإن أوهم كلام عبد الحكيم أن هذا المعنى ليس فى المواقف نعم إن كان مراد عبد الحكيم أن المراد بالترك هنا عدم الفعل مطلقا سواء كان المقدور عليه أم لا لم يكن هذا من المعانى المذكورة فى المواقف لكن قد لا يسلم أنه المراد فافهم (قوله فيه بحث الخ) لك دفع هذا البحث باعتبار معانيها الحقيقية عند النجاة ودخل الدعاء والالتماس فى الأمر ولا يشمل باقى المعانى المجازية اه شيخنا وفيه أنه لا قرينة عليه (قوله فباطل) أى لأن نحو التحقير لا يجزم معه اه شيخنا (قوله على الصفة) يمتنع أن كان ما قبل الفعل معرفة نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون وقوله أو الحال يمتنع أن كان ما قبل الفعل نكرة لاتصلح ليجىء الحال منها نحو فبلى من لدنك وليا يرثى فإن كان ما قبله نكرة تصلح ليجىء الحال منها أحتمل الوصفية والحالية والاستثناء نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ وقوله أو الاستثناء مما يحتمل الوصفية والاستثناء خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ويحتمل الحالية من فاعل خذ (قوله لأنها نفسها قرائن) أى حتى فى الاستفهام فإن قولك أين بيتك طلب معرفة البيت

ولا يذهب عليك أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي أن وقع بعدها ما يصلح جزاء لذلك الشرط المقدرك كما يؤخذ من الأمثلة (قوله بان المضرة) وقيل الجواب مجزوم بنفس التثنية والاستفهام والأمر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لأن كلامها في معنى الشرط وقيل مجزوم به لنيتها عنها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من ع ق وقوله وقيل الجواب مجزوم بنفس التثنية الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي أن أرزقه) الأولى أي أن يكون لي لأنه المفهوم من الطلب وقوله أي أن تعرفني لا ظهر أي أن أعرف لأن السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك أتكرمني أكرمك فانه لا يصح أن التقدير أن تعرفني أو أن أعرف أكرمك أكرمك بل أن تكرمني أكرمك لأننا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام الفهم فلولا ما تفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا بقدر الشرط وان تفرع على المفهوم أطول وقوله لأنه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية إذ معناها ليت مالا كأنني (قوله لا تشقني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أي التقدير (قوله على الكلام الطلبي) بخلاف الكلام الخبري فإن الحامل عليه أفادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصودا للتمكلم بالذاته) أي وهذا نادرا وقوله أو لغيره أي وهذا هو الغالب من ع ق فإن قيد بجواب نحو أكرمني أكرمك كان مقصودا لغيره فأكرام المخاطب للتمكلم مقصودا لاجل أكرام المتكلم للمخاطب وان عرى عن القيد احتفل واحتفل

بان المضرة مع الشرط
(كقولك) في التثنية (ليت
لي مالا أنفقه أي أن أرزقه)
أنفق (و) في الاستفهام
(أين يتك أزر لك أي أن
تعرفني) أزر لك (و) في
الأمر (أكرمني أكرمك
أي أن تكرمني) أكرمك
(و) في النهي (لا تشقني
يكن خيرا لك أي أن لا
تشقني) يكن خيرا لك
وذلك لأن الحامل للتمكلم
على الكلام الطلبي كون
المطلوب مقصودا للتمكلم
أما لذاته أو لغيره

فالمطلوب هو المعرفة والمقدر من جنس هذا المطلوب وان كان المقدر من المعنى لا من اللفظ (قوله من فضول الكلام) يمكن الجواب بأن ما ذكر من أحكام هذه الخمسة وهو أنه يقدر الشرط بعدها فيجزم الجواب (قوله وقيل الخ) في الاثني أن الأقوال أربعة الأول أن الجازم هو لفظ الطلب لتضمينه معنى حذف الشرط واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه للخليل وسيبويه الثاني أنه لفظ الطلب لنيتها عن الشرط بأن حذف جملة الشرط وأنيب لفظ الطلب منابه في العمل وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور الثالث أنه شرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين الرابع لام أمر مقدر وتتحقيق الكلام في ذلك يطلب من مواده (قوله بين ما بعد الطلب) وهو الجزاء (قوله فلولا ما تفرع المذكور بعد الاستفهام) وهو الجزاء (قوله لا يقدر الشرط) أي كما في المثال فإن أكرام المتكلم للمخاطب لم يتفرع بحسب ما قصده المتكلم على فهم الأكرام من المخاطب للتمكلم بل انما تفرع على نفس الأكرام بالفعل من المخاطب فلا يصح الجزم وهذا إذا قصد المتكلم المجازاة على نفس الأكرام والأفلا مانع من قصد المجازاة على فهم أنه يكرمه في المستقبل وقوله وان تفرع على المفهوم أي ما يفهم من الكلام وهو الأكرام في المثال وحينئذ فلا يجزم الجواب في المثال لعدم تقدير الشرط فيه فتم أن التقدير المذكور يعم كل استفهام يكون ما بعده مما يترتب على المطلوب (قوله فان الحامل عليه أفادة المخاطب الخ) أي الأصل ذلك والافتقار يكون الغرض منه غير ذلك كالتعسر والتولة إلى غير ذلك كما مر في أحوال الاسناد الخبري اه عبد الحكيم (قوله أي وهذا نادرا) تبع في ذلك السيد

(قوله لتوقف) علة لقوله أوله - برة أى أو مقصودا للتمسك بغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أى لازم له إذا الشرط هو التعليق ويلزمه التوقف والتعلق (قوله الطلب) أى الكلام الطالبي (قوله ما يصلح توقفه على المطلوب) بخلاف قولك أين بيتك أضرب زيدا في السوق فإن ضرب زيدا في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد أضرب زيدا في السوق أمام بيتك (قوله المذكور) أى بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أى إذا ذكرت وغلب الخ (قوله ظاهرا) أى فتناسب تقدير الشرط وقديقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره يتضمن الكلام الطالبي الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فإن عبارتهم تشمل الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التحضيض وقد يشمله تعريف المصنف الامر والترجي وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان وصرحوا بالجزم بعد الخبر بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اه سمى وقوله على تعريف المصنف الامر أى ضمنا في قوله والأظهر أن صيغته موضوعة الخ والأفهم لم يعرفه صريحا (قوله الى ذلك) أى الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله (قوله وأما العرض الخ) يعنى وكذا التحضيض وهو طلب الشيء مع حث وتأكيد والعرض طلبه بلا حث وتأكيد ع ق وكتب أيضا قوله وأما العرض الخ وكان ينبغي له أن يذكر أن الترجي إذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالتثني كما تقدم فهو داخل في التثني حكاه ع ق (قوله فلو لم من الاستفهام) لأنه لا يكون الامع آلة الاستفهام فهو داخل في الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخل في الاستفهام لانك إذا قلت ألا تنزل تصب خيرا مثلا فالهمزة فيه للاستفهام في الاصل ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوما بقريضة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعدد الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض حل على الانسكارى بقريضة اظهار محبة ضده مدخولها ومعلوم أن انسكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبة فتضمن الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب وان كان يرد على هذا أن الطلب الذي هو العرض لم يتولد من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده وانما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن

قدس سره ورده عبد الحكيم بأن هذا دعوى بلاينة فإن أكثر الاوامر والنواهي التي وقعت في كلام الشارع مطلوبة لذواتها بل الاصل أن يكون المطلوب مطلوباً لذاته الا اذا صرف عنه صار في قالى أو حالى اه عبد الحكيم (قوله وقديقال الخ) يعلم ما في ذلك من أدلة الاقوال وما يتعلق بها (قوله وغلب الخ) لا وجه لادخال ذلك فيما ناب عنه تنوين اذاهنا نعم ان لوحظ قوله بعد ظاهر او لوحظ ان غلب الخ عند التقدير بمعنى وكان بحيث يغلب الخ صح ادخاله فتدبر (قوله وقديشمله تعريف المصنف الخ) فيه نظر فإن التحضيض لم يمتد فيه الاستعلاء وان كان قد يجامعه والمصنف قد اعتبر في الامر الاستعلاء (قوله والترجي) عطف على التحضيض (قوله يعنى وكذا التحضيض الخ) ظاهره أن هذا مما تضمنه كلام المصنف وهو بظاهره ياباه حيث قال فلو لم من الاستفهام مع أن التحضيض قد يكون متولداً من النفي لامن الاستفهام بأن يكون بلولاً أو لوما (قوله ومعلوم أن انسكار الخ) وذلك أن انسكار الانتفاء بلين يستلزم الرغبة المستلزمة لطلب

لتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب وذ كرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لالتمسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا * ولما جعل النعاة الاشياء التي يضرر الشرط بعدها خمسة أشار المصنف الى ذلك بقوله (وأما العرض كقولك ألا تنزل تصب خيرا) أى إن تنزل تصب خيرا (فلو لم من الاستفهام) وليس شيأ آخر برأسه لان الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي امتنع حله على

الجواب يجزم بعده تأمله اهـ ويجب أن يصدق بأن الفرض تولد من الاستفهام الحقيقي بالواسطة تدبر (قوله العلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أي بواسطة الجمل على الإنكار كما بينه ع ق (قوله قرينة الحال) هي العلم بعدم النزول والاضافة للبيان (قوله في غيرها) أي بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لأن الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا وإنما المراد به الإنكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولأجل أن هذا معنى الكلام قيل لم لا يصح أن يترتب فالتة هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل والتسبب ع ق أي فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله في غيرها لقرينة) قلت وكذا معها لقرينة لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة أطول (قوله لقرينة) وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه وليا (قوله أي أن أرادوا أولياء بحق) الأنظر أن الشرط المقدر أن أرادوا أولياء الآن قوله هو الولي للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا الحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب بدليل أم اتخذوا من دونه أي متجاوزين الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن الشارح جعله قصر أفراد أطول أي كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على ما استظهره بأن دون تستعمل في الأفراد أيضا كما في يس على أن المتبادر من قولهم ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى أنهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فالتة هو الولي) هذه الجملة دليل الجواب أي فليتخذوا الله وليا لانه هو الولي أي لانفس الجواب اذ الولاية ووجوبها موجود مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع

حقيقة الاستفهام للعلم بعد النزول مثلا وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلب منه (ويجوز) تقدير الشرط (في غيرها) أي في غير هذه المواضع (لقرينة) تدل عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه أولياء (فالتة هو الولي أي أن أرادوا أولياء بحق) فالتة هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد وقيل لاشك أن قوله أم اتخذوا إنكارا وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء

الحصول بلين وهو العرض (قوله هي العلم بعدم النزول) المناسب هي اظهار محبة ضد مدخولها لأن كلام الشارح الآن في قرينة الجمل على العرض لا في قرينة الصرف عن الاستفهام لتقدمها في كلامه ولا يلزم من الصرف عن الاستفهام الجمل على العرض اذ المعاني المجازية كثيرة يدل ذلك على هذا عبارة ع ق السابقة (قوله والتسبب) أي أن ما بعده سبب لما قبلها وجودا وان كان مترتبا ومسببا باعتبار العلم (قوله وكذا معها) أي مع هذه الخمسة (قوله لولم يقدر من جنس المذكور من الخمسة) أي لولم يقدر من جنس كل من الاثبات أو النفي على طريقة الكسائي وحصل ما في المقام أن مذهب الجمهور أن الشرط المقدر بقرينة الامور الخمسة يجب أن يكون من جنس تلك الامور ان مثبتا ثبت وان منقيا فنفى فلا يجوز لا تكفر تدخل النار أو أسلم تدخل النار أي ان تكفر أو ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة الخارجية عن الطلب قال في الأطول ونحن نظن أن لا خلاف بينه وبين الجمهور اذ هم لا يجوزون تقدير المخالف للخمسة بقرينتها من غير قرينة أخرى وهو يجوز مع قرينة أخرى ثم انه لما كان المقصود في العرض الثبوت لا النفي قدر الشرط مثبتا لأن المذكور في الحقيقة الاثبات فالمقدر من جنس المطلوب كما هو الممول عليه عند الجمهور وهذا تعلم أن تمثيل بعض مشايخنا المقدر من غير جنس المذكور بالمقدر بعد الاستفهام وأن قوله وهذا مخالف لما تقدم له من أنها لا تحتاج لقرينة أصلا لأنها نفسها قرائن ليسا في محلها (قوله الفاء الجوابية في الجملة) أي في بعض الأحوال أي الفاء التي تكون في بعض الأحوال جوابية وانما اعتبر كونها جوابية في الجملة لان كونها جوابية هناك ينبت بعد (قوله لأن قوله هو الولي للحصر الخ) وهذا فيه مبالغة لا تخفى بخلافه على ما سلكه

فألله هو الولي على ما قبله لأن الاستفهام المستفاد من قوله أم اتخذوا للأنكار فيؤل إلى النفي أي لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليا فإلله هو الولي (قوله وحينئذ يترتب عليه إلخ) أي ترتب العلة على المعلول (قوله أذ ليس كل ما) أي لفظ كالمعززة وقوله معنى الشيء كالنفي في لا (قوله والطبع) أي العقل وكتب أيضا مانصه الناشئ ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا لا تضرب زيدا إلخ) نوقش هذا التنظير بأن أنضرب زيدا إنكار لنفس الضرب وقولنا لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغي أن تضربه إنكار للانبغاء وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان في اللوازم والاستدلال حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى من ع ق وفي الأطول مناقشة أيضا بأن النفي المذكور غير حق لأن ما فيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشيء بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك اه أقول في كون أنضرب زيدا إنكار لنفس الضرب مجال للمناقشة أذ لا مانع من أن يكون لا إنكار للانبغاء كما فعل ذلك في الاستفهام في قوله تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء فتدبر وكتب أيضا قوله لا تضرب زيدا بصيغة النفي على معنى لا ينبغي أن تضربه والفاء في التركيبين للتعليل لا للعطف كما قيل لعدم مناسبتها في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولأنها لو كانت للعطف لكان الحكم في صحة لا تضرب زيدا فهو أخوك دون أنضرب زيدا فهو أخوك النقل لا مجرد الطبع لأن في الأول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الابلوا والحالية) وأما قول أبي تمام

أحاولت ارشادي فعقلي مرشدي * أم اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

فتقديره أن أردت أن تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حفناوى وعبارة الفزرى بعد

الشارح فانه يقضى اثبات أولياء بغير حق قوله وضعف دليل العصام إلخ لك أن تقول استعمال دون في الأفراد خلاف الظاهر وهو لم يدع إلا أنه ظاهر لامتيعين وأنهم وان اعتقدوا الاشرار إلا أن عبادة الله مع عبادة غيره كعبادة فصيح قصر القلب (قوله بان النفي المذكور) هو قوله ليس كل ما فيه معنى الشيء إلخ (قوله وبأن ورود منع القرينة إلخ) محصله أن كلام الشارح يقتضى أن القيل الذي محصله منع القرينة مبنى على أن ما فيه معنى الشيء يعطى حكمه لا محالة أخذ من قوله أذ ليس كل ما فيه إلخ اذ هو سلب جزئى ونقيضه الإيجاب الكلى وما اقتضاه كلام الشارح غير مسلم بل يكفي صاحب القيل في منع القرينة جواز أن يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء (قوله كما قيل) راجع للنفي (قوله لعدم مناسبتها) أي لأن الفاء في فإلله هو الولي للتعليل لا للعطف وهذا مبنى على أن المراد العطف المجرد عن التعليل ولك أن تقول مراد هذا القائل أنه عطف علة على معلول (قوله وفي الثاني عطف جملة خبرية على انشائية) فيه نظر بل هي خبرية معنى اذ المعنى لا ينبغي ولا يليق والشرط التوافق في المعنى فقط وان اختلف اللفظ وسبأتى في المحشى ما يؤيده لكن قال شيخنا لا نسلم أنها خبرية معنى لأن الإنكار من قبيل الانشاء وقولهم في تفسيره لا ينبغي ولا يليق فيه مسامحة اذ القصد احداث الإنكار على المخاطب وهو لا يحصل الابل للفظ بالصيغة اه فتدبر (قوله أحاولت) بفتح التاء وكذا اشتقت

وحينئذ يترتب عليه قوله تعالى فإلله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير الله فإلله هو المستحق للعبادة وفيه نظر أذ ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو أخوك بالفاء بخلاف أنضرب زيدا فهو أخوك استفهام إنكار فانه لا يصح الابلوا والحالية (ومنها) أي من

ايراد النقص بالبينة مانصه وجوابه أن مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا أتضرب زيدا فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليلا للنفي الضمني فلا نقض لذلك بقول أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليلا للمقدّر أي لا حاجة لي إلى إرشادك لأن عقلي مرشدي اه وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اه (قوله النداء) بكسر النون ويجوز ضمها يس (قوله وهو طلب الاقبال) أي طلب المتكلم اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للدلالة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقديرا نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونسكات اختيار الحقيقة أو مجاز ومن مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أطول وكتب أيضا مانصه أي مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أي الطلب الملقب بدم فالإضافة للعهد (قوله كالأغراء) العلاقة بين النداء والأغراء المستعمل هو فيه أن الأغراء ملزوم للاقبال إذ لا معنى لأغراء غير المقبل يعني بأن يكون بحيث لا يسمع ع ق (قوله يتنظم) أي يشتكي من ظلم أحده (قوله وحنه الخ) عطف تفسير (قوله على زيادة التنظم) عبر بالزيادة لأن أصل التنظم حاصل منه وقوله لأن الاقبال الخ عمله لتحذوف أي حقيقة النداء غير مرادة لأن الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره أننا استعملنا صيغته في الاختصاص وليس

أنواع الطلب (النداء)
وهو طلب الاقبال بحرف
نائب مناب أدعو لفظا أو
تقديرا (وقد تستعمل
صيغته) أي صيغة النداء
(في غير معناه) وهو
طلب الاقبال (كالأغراء
في قولك لمن أقبل عليك
يتنظم يا مظلوم) قصدا إلى
أغرائه وحنه على زيادة
التنظم وبث الشكوى
لأن الاقبال حاصل
(والاختصاص في قولهم
أنا أفعل كذا أيها الرجل)

(قوله عبارة المطول فانه لا يحسن) وغير الحسن غير صحيح عند البلغاء فلا تنافي (قوله أن الأغراء ملزوم للاقبال الخ) فيه أن العلاقة بين طلب الاقبال وبين الأغراء لا يبينه وبين الاقبال فالمناسب قول عبد الحكيم ان الصيغة الموضوعية لطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعملة في طلب اقباله على زيادة التنظم اه وحينئذ فالعلاقة ما التقييد أو الاطلاق أو المشابهة على أن الاقبال الذي هو لازم للأغراء غير الاقبال في قولك النداء لطلب الاقبال كما يستفاد من قوله يعني بأن يكون الخ (قوله ظاهره أننا استعملنا الخ) هذا اعتراض على المصنف والشارح بطريقة ابن مالك وهو لا يستقيم إذ المصنف وتبعه الشارح جار على طريقة ابن الحاجب من أن أيها الرجل منقول من النداء وأنه منصوب بياء مقدرة فحينئذ يكون ياء المقدرة منقولة من معناها الأصلي الذي هو التخصيص بطلب الاقبال على المتكلم إلى مطلق التخصيص ثم استعملت في فرد من الأفراد أو نقلت إليه كما قرره الشارح فباء المقدرة بمعنى أخص فالكلام على تقدير ياء لا على تقدير أخص عنده وأما على كلام ابن مالك فليست ياء مقدرة بل الكلام على تقدير أخص وعبارة المطول قال ابن الحاجب المعروف ليس منقولاً من النداء لأن المنادى لا يكون ذا اللام ونحو أيها الرجل منقول قطعاً والمضاف يحتمل أمرين النقل فيكون منصوباً بياء مقدرة وكونه مثل المعروف فيكون منصوباً بتقدير أعني أو أخص اه قال الصبان وقوله فيكون منصوباً بياء مقدرة أي مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولاً عن المنادى والحق ما صرح به الشارح أي الاشموني والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدّر تقديره أخص مثلاً وليس هنالك ياء مقدرة اه وقول الصبان مجردة عن معنى النداء أي بأن تكون الآن نائبة عن أخص معنى وعملاً قال في المطول ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلاً فكره التصريح بإدائه اه أي لم يبق فيه معنى النداء أصلاً لا حقيقة كما في يازيد ولا مجازاً كما في المتعجب منه فانه ما منادى دخله ما معنى التعجب والتفجع فعني بالياء أحضر حتى يتعجب منك

كذلك كما هو ظاهر اذا الاختصاص كنداء دون بالفظا وتقديرا (قوله أصله تخصيص الخ) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ (قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه مباغاة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أى بنقله لمطلق التخصيص كما قال ونقل الخ وحينئذ فالعلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفاوى وكتب أيضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الأمر نحو أحسن زيد والأمر بصورة الخبر نحو والودات برضهن (قوله بما نسب اليه) هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص (قوله بل ما دل الخ) فإراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأبها) أى أى من أبها وكتب أيضا قوله فأبها الخ عبارة غرق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء أى على الضم كالنكرة المقصودة واتباع المحلى بأل إياها بالرفع على أنه صفة من جهة المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة النصب على المفعولية بتقدير فعل وهو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل النصب على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أى متخصما الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى في الأصل أو هو منقول بحاله في النداء منه إلى الاختصاص فلا يقال لا مقتضى للبناء هنا وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص ان أياها اختلف في ضمها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بلا خلاف اه فانظر على القول بأنها اعراب هل

فقولنا أيها الرجل أصله
تخصيص المنادى بطلب
اقباله عليك ثم جعل
مجردا عن طلب الاقبال
ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين أمثاله بما نسب
اليه اذ ليس المراد بأي
ووصفه المخاطب بل ما دل
عليه ضمير المتكلم فأبها
مضموم

ومعنى يا محمداه تعال فاني مشتاق اليك كما نقل عنه أى السعد وكره بمعنى امتنع كما يدل عليه قوله ولا يجوز وجعل قول ابن الحاجب فيكون منصوبا بآية مقدرة على أنه بيان للنصب قبل النقل تحقيقا للنقل فلا ينافي أن النصب الآن بأخص ويكون معنى قوله بعد فيكون منصوبا بتقدير أعني الخ أى من أول الأمر لا بعد النصب بغيره حتى لا يرد قول الصبان والحق الخ بغيره بتقدير (قوله اذا اختصاص كنداء الخ) ولذا قال ابن مالك * الاختصاص كنداء دون يا * ووجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بأل ليس على صورة المنادى أو كون كل من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا والمراد دون ياء لفظا ونية كما في شرح الأشموني وان كان يحتمل دون ياء لفظا لانية فيوافق ما لابن الحاجب اه (قوله رحمه الله أصله تخصيص المنادى) يفيد أنه موضوع للتخصيص المقيد وهو خلاف المشهور وان كان لا مانع منه (قوله نحو أحسن زيد) فيه أن هذا ليس بخبر في صورة الأمر بل انشاء تعجب ولعله راعى قولهم في بيان معناه شئ عظيم حسن زيدا فقال ذلك فتدبر (قوله بمعنى الكامل المختص) الصواب حذف قوله المختص (قوله بالرفع) أى ضم الاتباع والمشاكاة وكذا يقال فيما بعد (قوله بتقدير فعل الخ) هذا لا يناسب ما جرى عليه المصنف والشارح (قوله نظرا لكونه منادى في الأصل) أى لان كل ما نقل من باب إلى آخر فاعرابه على حسب ما كان عليه كذا في العباب اه عبيد الحكيم فالضم حينئذ ضم بناء لازم حكاية (قوله أو هو منقول الخ) مراده أن الضم ضم حكاية لازم بناء ولا يكتفى بالاستصحاب

هو مبنى على مذهب السيرافي من أنها مبتدأ أو خبر إذ لا يظهر الرفع على رأى الجمهور يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبار اللفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى اتفاقا كما فى الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم لرفع الاعراب نعم على قول السيرافي ان أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى أن هذا الضم ضم اتباع لابتداء (قوله والمجموع فى محل نصب على أنه حال) نظريه بأن الحال انما هى جملة الاختصاص لا أيها الرجل إذ أيها فى محل نصب بفعل محذوف وجوب تقديره أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر فى متعلقه حكم على متعلقه بأنه فى محل نصب على الحال هذا وكون الجملة فى محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما فى نحن العرب أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصا الخ) أى مفسرا للراد من الجملة الواقعة حالا (قوله فى الاستغاثة الخ) والعلاقة مشابهة النداء فى مطلق التوجه أو هو من استعمال الملامع فى الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذى هو النداء فى طلب الاقبال بخصوص الاغاثة والعلاقة فى التعجب مشابهة التعجب منه المنادى فى أنه ينبغي الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعدهما يندبى الاقبال عليه بالخطاب كالمندى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ق (قوله ياللى) عند شهود كثيرته أو ظهور حاله (قوله كما فى نداء الخ) أمثلة للنحس ولا يظهر كل الظهور أن شيئا منها مثال للتوجع وان أوهم صنيعه خلافة ولذلك عبر ابن يعقوب بمناصه ومنها النحس والتعزى كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجع منه والمتفجع عليه اه ومثال التوجع يامرضى ياسقى تأمل (قوله وما يشبه ذلك) كالتفجع فهو معطوف على الاستغاثة ومثال التفجع يالابى (قوله قديقع) أى مجازا (قوله الحرص فى وقوعه) عناه بنى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما فى بحث الشرط الخ) يتبادر من عبارة الشارح حل الكاف على التعليل وقال فى الأطول كما فى أى من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تنظير (قوله حاصل) أى فى الزمن الماضي ومستقرا حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من البليغ) المراد به من براعى ما ذكر بأن كان له قوة عليه ولولم تكن له قوة فى سائر الأبواب بناء على تجزى البلاغة كالاتجاه ع ق فيكفى لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بهما على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله يحتملها) أى يحتمل كلاهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبار) المناسب عن هذين الاعتبارين الآن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أوللاحتراز عن صورة الأمر) الأولى أوللاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه أن الدعاء

والرجل مرفوع والمجموع فى محل نصب على أنه حال ولهذا قال المصنف (أى متخصا من بين الرجال) وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو يا الله من ألم الفراق والتعجب نحو يا لى والتعسر والتوجع كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا وما يشبه ذلك ثم الخبر قديقع موقع الانشاء اما للتفاؤل (بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع نحو وفقت الله للتقوى) أو لظاهر الحرص فى وقوعه كما فى فى بحث الشرط من أن الطالب اذا عظمت رغبته فى شئ يكثر تصويره اياه فربما يخيل اليه حاصله نحو رزقنى الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة الماضي من البليغ) كقوله رجه الله يحتملها أى التفاؤل واطهار الحرص وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبار (أو للاحتراز عن صورة الأمر) كقول العبد للمولى ينظر المولى الى

كما قبله (قوله من أنها مبتدأ) أى والخبر محذوف تقديره المحصوص بهذا الفعل (قوله فقد تكون الجملة اعتراضية الخ) أى ولا تصح الحالية لعدم جواز محى الحال من المبتدأ عند سبويه فالحالية غير مطردة (قوله أى مفسرا) حال من فاعل قال (قوله فهو معطوف على الاستغاثة) ويحتمل عطفه على نداء الاطلال والمراد بالمشبه نحو يامرضى ويالابى ويكون كلام الشارح على التوزيع فيكون راجعا للتوجع كما أن ما قبله راجع للنحس (قوله ليناسب الخ) أى لان خطابه الآن يقتضى الاستمرار الى الآن (قوله ليشمل الاحتراز عن صورة النهى)

بصيغة الماضي يحتمله أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك أن أن تحجب بأن صيغة الماضي لا مدخل لها في الاحترار عن صورة الأمر وللعود مجال اذا نسكتة لا يجب أن ترجح الشيء على جميع الاغيار ولك أن تقول يكفي هذا القدر من الفرق نسكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه في صورة الامر) المقتضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة أدب بحسب الصورة (قوله أو الشفاعة) أي شفاعة العبد لنفسه عند سيده وكتب أيضا قوله أو الشفاعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشفاعة فان كلامهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغير بالنسبة اليه حتى يقال انه قصد هذا أو هذا ولعل الفرق باعتبار أن الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لافي نفس الأمر لأن كلامك في المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني لأنه هو الذي أشير فيه الى الأحوال التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك وكذا في باب القصر فرجعه الى بيان أصل المعنى في البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الأصل وذلك وصف للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه أن معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعاني اه ع ق وفيه جواب آخر فانظره (قوله في كثير) انما قال في كثير لأن بعض ما تقدم لا يجري في باب الانشاء ككون التأكيذ لظن خلاف

ساعة دون انظر ساعة لانه في صورة الامر وان قصد به الدعاء أو الشفاعة (أو لحمل المخاطب على المطلوب) بأن يكون المخاطب (ممن لا يجب أن يكذب الطالب) أي ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك تأتي غدا مقام اثني تحمله بالطف وجهه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر * (تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة) يعني أحوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر

كقولك لا تؤاخذني بالرفع (قوله يحتمله أيضا) أي يحتمل الاحترار عن صورة الأمر (قوله فلم خص الاحتمال) أي احتمال الدعاء بصيغة الماضي (قوله بما سبق) أي من التفاؤل واظهار الحرص (قوله لا مدخل له) أي لان الاحترار حاصل بالخبر مطاقا سواء كان بالجملة الاسمية أو الماضوية أو المضارعية فلا خصوصية للماضي به بخلاف التفاؤل واظهار الحرص فان صيغة الماضي لها دخل فيهما اذ هما مختصان بها فلذا خص احتمال الماضي بهما (قوله وللعود مجال) أي لنا أن نعود للبحث ثانيا في هذا الجواب (قوله اذا نسكتة الخ) بيان للبحث والنسكتة كالا حترار من صورة الأمر والمراد بالشيء صيغة الماضي ههنا (قوله الاغيار) أي كالمضارع والجملة الاسمية والجملة الأمرية بل يكفي الترجيح على بعضها كالجملة الأمرية أي لا يلزم أن تختص بموجبه بحيث لا تحصل بغيره كما تقدم مرارا (قوله ولا يخرج عنه لعدم الموجب) أي فنسكتة أنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله هذا القدر) هو عدم اختصاص الاحترار بالماضي مع اختصاص التفاؤل واظهار الحرص به (قوله لا يظهر بالنسبة الخ) في عبد الحكيم لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصول أن الشفاعة من معاني الأمر ولعلها داخله في الدعاء فان الطلب على سبيل النضرع ان كان لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء ههنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة اه وعلى هذا فقول الشارح وان قصد به الدعاء أي كافي هذا المثال وقوله أو الشفاعة أي كافي قول شخص مشفع عند سيد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة فثال الشفاعة داخل تحت الكاف في قوله كقول العبد الخ قاله بعض المشايخ ويحتمل أن يطلب العبد نظر السيد اليه لرغبة غيره في ذلك فيكون المثال محتملا للشفاعة وفيه بعد (قوله وصف للنحو أو اللغة)

الحكم أو الانكار في الفري وسم من غير الكثير أن المسند الخبري يكون مفردا أو يكون جملة والمسند الانشائي لا يكون الامفردا اه قال ع ق وفيه نظر لصحة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام أبو زيد قلنا وكذا في الخبر وعبارة الأطول بعد قول المصنف في كثير الخ لافي الجميع فان التأكيد في الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد خلوه من الابقاع والانزاع بل لأنه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أي ذلك الكثير) عبارة الأطول فليعتبره أي فليقتبس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره إلى الكثير أي فليعتبره وليبرأ ذلك الكثير الناظر في الانشاء (قوله امامؤكذ) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كان يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله إلى غير ذلك) من كونه مقدمات أو مؤخرامعرفا أو منكرا وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول وقس على ذلك

﴿ الفصل والوصل ﴾

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفي الأطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الأبواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى

أي أو البيان وفي نسخة وظيفة النحو الخ (قوله فان التأكيد في الانشاء الخ) فيه أن هذا اختلاف في الغرض لافي الأحوال ولذا أدرجها الشارح في كثير فقال أي في المطول فان الاسناد الانشائي أيضا قد يكون امامؤكذ أو مجردا عن التأكيد فالتناسب انما قال كثير لأن الانحراج على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وقوله من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس ولايجرى في الاسناد الانشائي وكذا لايجرى فيه حذف المسند اه عبد الحكيم وبه يعلم ما في قوله أيضا انما قال في كثير لان بعض ماتقدم الخ (قوله خلوه) أي الذهن (قوله بل لأنه بعيد الخ) أي بل التأكيد وتركه في الانشاء لانه الخ والكلام على التوزيع

﴿ مطلب الفصل والوصل ﴾

(قوله أو في الأطول الخ) يقال عليه ما نكتة التقديم ثم فنرجع إلى ما قاله الشارح فإذ ذكره الشارح نكتة معنوية غير متوقعة على غيرها وما ذكره في الأطول نكتة لفظية متوقعة على النكتة المعنوية فكلام الشارح أدق اه شيخنا باجورى (قوله لانه وجودى الخ) الفرق بينه وبين ما في الشارح أن الأطول اعتبر مجردا عن سابق في المعرفة بقطع النظر عن توقف أحدهما على الآخر وزاد أنه وجودى وذلك عدى أي والوجودى أشرف والشارح نظر للتوقف ولم يتعرض لكونه وجوديا وذلك عدى ثم ما صنعه الأطول من عدم النظر للتوقف هو المناسب فانه يرد على الشارح أن محل كون الاعداد انما تعرف بعد معرفة ملكاتها اذا كانت معرفتها بطريق اضافتها لملكاتها كأن تقول الفصل عدم الوصل والعمى عدم البصر لا بطريق اضافتها للمعنى ملكاتها كما صنعه المصنف فانه قال والفصل تركه أي ترك عطف بعض الجمل على بعض وذلك لأن العطف المذكور يجوز أن يكون معلوما لمن لا يعلم الفصل ما هو فتدبر

(فليعتبره) أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة في لطائف الكلام مثلا الكلام الانشائي أيضا امامؤكذ أو غير مؤكذ والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور إلى غير ذلك

﴿ الفصل والوصل ﴾

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارىء عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان

في المعرفة (قوله بمنزلة الملكة) هي ما يقوم بالشئ مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبحر لا افراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلم افرادان ولا شئ أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصابان كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى الفرد الثاني زاد لفظة منزلة وبالنظر الى الاول أسقطه في المطول لكن هذا انما يتم اذا كان المراد بهما من شأنه أن اللادق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم أن المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما

(قوله هي ما يقوم) أي ما يصح أن يقوم وجد بالفعول أم لا (قوله رحمه الله بمنزلة الملكة الخ) عبارته في المطول مع المصنف نصها الباب السابع أحوال الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه أي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة وكتب عبد الحكيم على قوله فبينهما تقابل العدم والملكة ما معناه أي اذا كان الفصل ترك عطف بعضها على بعض لا ترك العطف مطلقا يكون بينهما شبه تقابل العدم والملكة لانه اعتبر في العدمي أعني الفصل تقدم الجملة كما يدل عليه قول المصنف اذا أتت جملة بعد جملة فترك عطف الجملة المبتدأ بها الا يسمى فصلا فاعتبار تقدم الجملة فيه بمنزلة اعتبار قابلية المحل في العدم والملكة في استلزام كل منهما تحقق الواسطة فهم بمنزلة العدم والملكة كما قال في المختصر وأطلق عليهما هنا العدم والملكة توسعا وأما ما قيل انها من العدم والملكة لانه اعتبر في الفصل أن يكون من شأنها العطف اذا لا يطلق الفصل على ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها لانه قيد له فهو مع عدم مساعدته عبارة الشارح اذ ترتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة على مجرد التعريف المذكور ولم يذكر قيد من شأنها العطف يرد عليه أنه ان اعتبر الثانية في ذلك المحل بأن يراد بالعدم والملكة المشهور ان لم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال وكمال الانقطاع لعدم الصلاحية للعطف في ذلك المحل لان المانع فيه ذاتي وان اعتبر الثانية في نفس الجملة ولو في محل آخر بأن يراد العدم والملكة الحقيقيان ورد عليه أن الجملة الحالية شأنها العطف في محل آخر ثم ان الجملة الحالية لكونها قيد لما قبلها لم يتقدمها جملة حتى يتحقق فيها الفصل والوصل اه وقوله لا ترك العطف مطلقا اذ لو كان كذلك لما كان من قبيل شبه العدم والملكة لعدم الواسطة اذا المشابهة انما هي من جهة استلزام الواسطة كما يأتي له ولا من قبيل العدم والملكة لما ذكر ولان الترك فعل لا مجرد عدم وقوله في استلزام الخ هو بمنزلة في خصوص ذلك لا بمنزلة من كل وجه والورد عليه نظير ما أورده على اعتبار الشأن فانه يرد على اعتبار قابلية المحل فافهم وقوله يرد الخ على أن صحة اعتبار الثانية لا يترتب عليها كونها من العدم والملكة لان الترك فعل وقوله ثم ان الجملة الحالية الخ لما لم يعتبر نفس الجملة ولو في محل آخر ساغ له اعتبار كون الجملة الحالية قيداً وأنها بهذا الاعتبار لم يتقدمها جملة فلا يقال هذا الاعتبار يدفع ايراده على القيل ان الجملة الحالية شأنها العطف في محل آخر وبتمامه يعلم ما في كلام المحشى (قوله كالبحر لا افراد الحيوان) أي فان من شأن البحر أن يقوم بالحيوان وان لم يقم ببعض افراده كالجراد والعقرب فعلى هذا يقال للجراد أعمى اذا العمد عدم البصر عما من شأن جنسه أن يكون بصيرا (قوله أو باعتبار الشخص) فالجراد على هذا لا يقال له أعمى لأنه ليس من شأن شخصه أن يكون بصيرا (قوله فلم افرادان) أي معنيان أحدهما حقيقي والآخر مشهور كما مر عن عبد الحكيم وكذا يقال فيما بعد كما في سم (قوله بان كان) الأولى

الوصل بمنزلة الملكة

الوصل شخصاً أى يمكن فهم ما ذلك وان لم يجز بلاغة فلامعنى لزيادة منزلة ولذا حذفها في المطول الآن
يقال أشار به الى أن الملكة في الأمور الموجودة خارجاً لا في الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا في سم
وأقول قد لا يمكن في الجملتين الوصل لفساد المعنى به كافي آية انما معكم أى فلا يكون الوصل ملكة لهما
باعتبار شخصيهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظراً الى شخص الجملتين في بعض الصور
فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) أى عدم الملكة (قوله انما تعرف بملكاتها) أى بعدم معرفة
ملكاتها (قوله بدأ في التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب
(قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين
فانه بما لا تناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل تتناسب الأوليان والآخران
في عطف في كل اثنتين أولاً ويعطف الآخران على الأوليين لان مجموع الاخرين يناسب مجموع
الأوليين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أولاً والاخر على الاول
والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر
لتناسب بين المجموعين باعتبار أجزائهما أطول وكتب أيضاً قوله عطف بعض الجمل على جنس
الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض
الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفاً وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا
يرد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو المناسب للامور

والفصل بمنزلة العدم
والاعدام انما تعرف
بملكاتها بدأ في التعريف
بذكر الوصل فقال
(الوصل عطف بعض
الجمل على بعض والفصل
تركه) أى ترك عطفه
عليه

كان كان (قوله الآن يقال الخ) جواب عن قوله فلامعنى الخ (قوله الى أن الملكة في الأمور
الموجودة) أى انما يقال على الامور الموجودة وحينئذ يكون لفظ منزلة مراداً في عبارة المطول
(قوله لا في الاعتبارية) أى فان الفصل والوصل أمران اعتباريان لنوع من الكلام وان كان
متعلقهما وجودياً قال الدسوقي ورد شيخنا الشهاب الملو في شرح ألفيته هذا التوجيه بما
حاصله لان سلم أن الملكة لا تكون الا أمر أو وجودياً والوصل أمر اعتباري لان العدم والملكة من
اصطلاحات الحكماء وهم يقولون بوجود الاضافات والوصل اضافية بين الجملتين فتأمل اه
وينازع فيه بأن غيرهم قائل بهما مع قوله بعدم وجودية الاضافات (قوله فتكون زيادة الشارح
الى آخره) ظاهره عدم التعويل على أن الملكة انما يقال على الامور الموجودة (قوله بحيث
تعطف كل على ما قبلها) لا يظهر في الحرف غير المرتب وقد يقال المراد ما قبلها ولومع الفاصل
(قوله لتناسب بين المجموعين) والتناسب هو أن في كل من المجموعين تضاد باعتبار الاجزاء
(قوله فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط) تفريع على قوله أى جنس الجمل وفيه أنه
لا حاجة لا اعتبار الجنس مع وجود لفظ بعض وأجاب شيخنا بأنه محتاج اليه لان قولنا عطف بعض
الجمل على بعض يفهم منه عرفاً وجود الجمل في التركيب وأنه عطف بعضها على بعض فلا يصدق
بجملتين فلا بد من ملاحظة الجنس ليشملها اذ المتبادر الجمل الواقعة في التركيب لا الجمل في نفسها
وعبارة ع ق التي نقل منها المحشى ذلك الوصل في عطف بعض جنس الجمل على بعض وانما
قد رنا جنس ليشمل بالصراحة العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل اه فتدبر ويحتمل
أن قول المحشى أى جنس تفسير لبعض لا إشارة لتقدير مضاف كما صنع ع ق (قوله ثم قد تقدم
أن الترك الخ) أى تقدم في هذا الباب في عبارة ع ق وان لم ينقله المحشى عنه وقد تقدم في

البلاغية لانها لا تحصل الا بالقصد فجعله فيما تقدم كقابلية الملائكة للملابسة العدم في الجملة وظاهر
تعريفهما أنهما أعنى الفصل والوصل لا يجريان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه
في المفردات والجل يقتضى تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر
عبارة المصنف ع ق وقوله وهذا يفهم منه عرفا وجود الخ أى فاستغنى بذلك عن زيادة قيد فيما
من شأنه ذلك العطف لانه يفيد ما يفيد هذا القيد وقال في العروس لا يخفى أن الفصل والوصل
يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وعقد لذلك فصلا ومشى فيه على اصطلاح القوم

الباب السابق أيضا عند الكلام على الامر والنهى وقوله مشعر بالقصد أى لانه فعل ثم ان هذا
الفعل صحبه عدم العاطف ولذا قال بعدم الملابسة العدم في الجملة (قوله فجعله فيما تقدم كقابلية الخ)
أى في قوله أعنى ع ق لكن الوصل بمنزلة الملائكة والفصل بمنزلة عدمها وان لم ينقل له المحشى
عنه لا غناء ما في الشارح عنه (قوله وقد صرح بذلك) بالبناء للجهول (قوله يكونان بين
المفردات) وفي بس نقلا عن التبيان الظاهر في الصفات أن لا يعطف بعضها على بعض لاتحاد
محلها وان الصفة تجري مجرى الموصوف وقلمنا تعطف صفات الله بعضها على بعض في كتاب الله
نحو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور
لانها صفات وافقت الذات المقدسة القديمة فجرت مجرى الاسماء المترادفة وأما قوله سبحانه هو
الاول والآخر والظاهر والباطن فلانها أسماء متضادة المعاني في أصل موضوعها لا تجتمع في ذات
واحدة من جهة واحدة لان الشئ الواحد لا يكون ظاهرا وباطنا من وجه واحد مثل لا في توهم
عدم قصد الملتكام الاجتماع ولا يلتفت لاعتباره اختلاف الجهة والعطف يقيد الاجتماع في دفع به
الوهم وينبه به على اعتبار اختلاف الجهة فكان العطف ههنا أحسن ومن ثم في العرف اذا قصد
تنافض أحوال الشخص قيل هذا قائم قاعد بغير واو بخلاف ما تقدم فان تلك الصفات في حكم
الصفة الواحدة لا تتفاء المضادة بينها وقد جاء العطف في قوله عسى ربه ان طلقه كن أن يبدله أزواجا
خير امن كن مسلمات مؤمنات قانتات ثابتات عابدات سائحات ثيبات وابكار الاختلاف المحل
فان الثيوبه والبيكار متضادتان لا يجتمعان في محل واحد وعبرة أبي السعود وسط العاطف
بينهما لمتناهما بخلاف الاسلام والايمان والقنوت والتوبة والعبادة والسميحة ونظيره قوله
تعالى التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف
والناهون عن المنكر عطف الناهي على الامر لان النهي يراد به منع الفعل والغاؤه على العدم
والامر يراد به ايجاد الفعل والعدم والوجود في نفسهما متضادان لا يجتمعان وان كان التوهم
من دفا أيضا بقوله عن المنكر وقال أبو السعود العطف فيه للدلالة على أن المتعاطفين بمنزلة
خصلة واحدة وأما قوله تعالى والحافظون الحدود والله أى فيما بينه وعينه من الحقائق والشرائع
عملا وحلال الناس عليه فلئلا يتوهم اختصاصه بأحد الوجهين فان قلت لم عطف في قوله تعالى غافر
الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول بعضا ولم يعطف بعضها قلت لان غافرا وقابلا لصفة تشعر
بحدوث المغفرة والقبول وهما من صفات الافعال وفعله في غيره لاني نفسه قد دخل حرف العطف
لغايرة بين المعنيين وأما شديد العقاب فن باب الصفة المشبهة وهى مشفرة بالدوام والاستمرار مع أن
شدة العقاب دالة على القوة والقدرة التامة فشابه صفات الذات وقوله ذى الطول المراد به ذاته

في الجمل وذكر الاحوال الستة وقال الظاهر أن القوم تركوا التعرض لذلك لانه في الغالب واضح أولانه يعلم حكمه من الجملتين ثم قال واذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة الى الجملتين والى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد اه وكتب أيضا قوله الجمل اختاره على الكلام لتدخل الصفة والصلة ونحوهما مما لا يشملها الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته (قوله فاذا أتت الخ) رتب على التعريف بيان الأحكام اشارة الى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء أطول (قوله فالأولى) يعني السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فان كلامها سابقة عما بعدها ولولم تكن أولى ع ق (قوله أن يكون لها محل من الاعراب) أي من محال ذي الاعراب بأن تكون في محل لو كان فيه مفرد كان معربا وكتب أيضا مانصه بأن تكون في محل رفع كالخبرية أو نصب كالمفعولية أو جر كالماضي اليها ع ق وكتب أيضا قوله إما أن يكون لها محل من الاعراب أو تكون صلة أطول (قوله أولا) كالاستثنائية (قوله مثل كونها) يقتضي أن المراد بحكم الاعراب مقتضيه ويحمل كلام المتن أن الاضافة في حكمه بيانية مع تقدير المضاف والمعنى في مقتضى حكم هو الاعراب ومرادنا المقتضى مباشرة لا بواسطة وذلك أن مقتضى الاعراب مباشرة الفاعلية والمفعولية والخبرية والحالية ونحو ذلك وللفاعلية مقتض وهو جاء مثلا وللفعولية مقتض وهو رأى مثلا وللخبرية مقتض وهو زيد مثلا فهذه المقتضيات بكسر الضاد مقتضيات للامور المذكورة أعني الفاعلية ونحوها مباشرة ومقتضيات للاعراب بواسطة فتنبه (قوله أو نحو ذلك) ككونها مضافا اليها ع ق (قوله كالمفرد) يحتمل أن يكون مشبها له للعطوف أي عطفت كما يعطف المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف عليه مفردا أو جملة وأن يكون مشبها له للعطوف عليه أي عليها كما يعطف على المفرد بقطع النظر عن كون المعطوف مفردا أو جملة وأن يكون مشبها له لعطف الجملة على الجملة وهذا هو الأحسن وبه يشهد ما في

(فاذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الاعراب أولا وعلى الاول) أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الاعراب (ان قصدت شريك الثانية لها أي للأولى (في حكمه) أي حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو نحو ذلك (عطفت) الثانية (عليها) أي على الأولى ليدل العطف على التشريك المذكور (كالمفرد) فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه

فلا جاء العاطف في بعضها دون بعض وفي أبي السعد وتوسط الواو بين الاولين لافادة الجمع بين محو الذنوب وقبول التوبة أو تغاير الوصفين اذ ربما يتوهم الاتحاد أو تغاير موقع الفعلين لان الغفر هو الستر مع بقاء الذنب وذلك ان لم يتب فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له اه وقد يكون بعض الصفات مقار بالمعنى صفة أخرى قبله فلا يعطف لذلك ونجى الاخرى معطوفة لمغايرتها لما قبلها بمعنى وان كان ليس بينهما مضادة ومنه قوله

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معتزك * والطيبون معاقدا الازر

فانه لم يعطف النازلون لانه في معنى اسم العداة وعطف الطيبون لان المراد به العفاف والعفاف يغاير الشجاعة معنى ولفظا فلذلك تعين العطف كما تعين في قوله وآفة الجزر لان المراد به الكرم وذلك يغاير وصف الشجاعة اه مع حذف وزيادة فتدبر (قوله وذكر الاحوال الستة) قد سردها الشارح بعد قول المصنف والافالوصل متعين (قوله أو جر كالماضي اليها) أي أو جزم كالواقعة جوابا للشرط جازم (قوله أو تكون صلة) أي فهي ملحقة بماله محل من الاعراب اذ الموصول وصلته في قوة المفرد أي لا يتم الموصول بدون صلته كما أن الجملة التي لها محل في قوته أيضا (قوله رحمه الله عطفت الثانية عليها الخ) صريح في أنه لا يشترط اتفاقهما خبرا وانشاء

الايضاح (قوله أو نحو ذلك وجب الخ) أى نحو الفاعل والمفعول والمبتدأ فيجب أن تقول جاء زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً وزيد وعمرو قائمان ولعل كلامه بالنظر إلى الغالب والافق لا يجب العطف عند قصد التشريك كما في نحو زيد كاتب شاعر وجاء زيد الكاتب الشاعر فلا ينافي ما ذكره النحاة في نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لأن التشريك مفهوم بدون العطف فمأتمل ثم رأيت في ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه في الاستعمال الأغلب والمواقع الكثيرة وإنما قلنا في الاستعمال الأغلب لأنهم جوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقاً بل هو الأحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد فالقسم الأول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن وإنما استحسنا العطف عند إيهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار إلى شرط قبول العطف بعد قصد إعطاء الحكم للثانية فقال إن أردت شرط قبول العطف فشرط الخ اه وقال في الاطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه فوله فشرط الخ (قوله أى كون عطف الثانية) أى المأخوذ من عطف (قوله مقبولاً) أى في باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أى وصف خاص يجمعهما أو يقرب أحدهما من الآخر ولا يكفي مطلق ما يجمعان فيه لأن كل شئين لا بد أن يجمعهما في شئ حتى الضب والنون فانهما يجمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مثلاً ولا يكفي في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما وإبني تحقيق ذلك إن شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أى ينثر وقوله ويشعر أى يقول الشعر وهو بضم العين في المضارع وضعها وفتحها في الماضي كافي القاموس وكتب أيضاً قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاء زيد وحمار أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أى الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضاً ما نصه اذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أى الموجب للتلازم خطور بالبال اذ ضد الشئ أقرب خطور بالبال عند خطوره فلهما

فاعلاً أو مفعولاً أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (فشرط كونه) أى كون عطف الثانية على الأولى (مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أى بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى

وان قصد التشريك في المحل كاف بشرط الجامع فقط كما قدمنا حجتنا وابتهاجه في خاتمة الديباجة قاله معاوية (قوله وذلك لأن التشريك مفهوم بدون العطف) بيان للفرق بين المفرد والجملة ومحصله أن الصفات المفردة كالشئ الواحد من الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فانهما لا استقلال لهما لا يدل على تعلقها بما قبلها إلا العطف وما قيل من أن الفرق وجود الاعراب في المفردات فيدل على التشريك الذي يفيد العطف فلم يتحتم العطف عند قصد التشريك بخلاف الجمل فانه ليس فيها اعراب حتى يدل على التشريك فلا بد من العطف ليدل عليه ففيه نظر لأن المفردات قد لا يظهر اعرابها وقد تكون مبنية (قوله مطلقاً) أى قصد التشريك أو لم يقصد وان وجدت الشبهة في نفس الأمر اه مجرد ذلك تفسير الاطلاق بما اذا كان فيها إيهام التضاد ولم يكن فيها ذلك اذ المتبادر أن قوله ما لم يكن فيها الخ قيد في قوله بل هو الأحسن (قوله يجمعهما) أى في العقل أو الوهم أو الخيال اه مجرد (قوله رحمه الله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع) الا اذا قصد التقارن الخالى أى كونهما في حال واحد فانه جهة جامعة بينهما وكان الواو حينئذ بمعنى مع قاله

متناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المفكرة هي ما بينهما من
التضاد الموجب للتلازم العادي بينهما (قوله وذلك) أى الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين
الضرب والنون) أى في عدم التناسب (قوله وحتى) أى على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما
في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو ومفسد) الا أن يقال المراد
بالنحو ما أنسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجرد الجمع والتشريك مجازا كما والى
بمعنى الواو على أنه يكفي فرض وجود حرف كذلك وان لم يوجد ولا حاجة الى ما تكلفه السيد من
جعل نحو منصوب باعطاء على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرد
عطفا على الضمير في كونه من غير عادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحو عطف المفردات
فان حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كفاي ع ق وسيأتى في
الشارح (قوله لان هذا الحكم) أى الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب
في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك) أى
زائد اعليه وقوله والجمعية عطف مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أى وقصد التشريك
(قوله عيب على أبى تمام قوله) أى نسب العيب الى أبى تمام في قوله ع ق (قوله والذي هو
عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذى بعده وهو قوله

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسى على إلف سواك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه فترى
نقل هذا في الأطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظرات لغات كتف لا تخص الشعر (قوله اذ لا مناسبة
الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذ لا مناسبة فدينع بأنه لما كان الكرم الموصوف به أبو
الحسين حلوا و يدفع بسببه ألم اجتياح السائل والصبر مرا ويدفع به بعض الآلام كان هناك مناسبة
التضاد وجهة جامعة هي دفع الألم في كل تأمل وقديقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر

معاوية (قوله أى في عدم التناسب) لان النون وهو السمك بحرى لا يعيش الا في الماء والضرب
لا يشرب الماء ولوعطش رؤى بالريح اه عبد الحكيم أى ولا يعيش فيه اه معاوية (قوله
الا أن يقال المراد الخ) ويؤيده قول المصنف على معنى عاطف دون أن يقول على عاطف اه
عبد الحكيم (قوله ولا حاجة الى ما تكلفه السيد) أى توجيهها لما أشعر به قول المطول الظاهر
أنه أراد به نحو الواو من حروف العطف من أن هناك احتمال ارادة معنى آخر وقد نص السيد على
أن أول الاحتمالين بعيدونان هما أبعد وعلى أن الأظهر أن يترك لفظ الظاهر ويقول أراد به نحو
الواو من حروف العطف اذ الاحتمال البعيد أو الأبعد غير مراد فينبغي أن لا تفهم أن السيد ارتضى هذين
الاحتمالين خلافا لما يؤهم كلام المحشى (قوله والمراد بنحو المقبول الخ) أى أن لا يبلغ النهاية لعدم
قوة الجامع قوة تامة قال ع ق وفيه نظر لان المقبول يشمل المستحسن والقريب من الطبع ولعله
لهذا قال السيد انه بعيد (قوله ويراد بنحو عطف المفردات الخ) هذا لا يناسب ما سبق عن
الأطول من أن قوله فشرط الخ تفريع على التشبيه (قوله ولا غدت نفسى الخ) الالف المألوف
وغدت بمعنى صارت ونحو من دور وتطوف خبر غدت (قوله اذ لغات كتف لا تخص الشعر)
(قوله رحمه الله اذ لا مناسبة الخ) فلا يحسن وان كان على خلاف مقتضى الظاهر لتخييل أنه

ويشعر وذلك لئلا يكون
الجمع بينهما كالجمع بين
الضرب والنون وقوله
ونحوه أراد به ما يدل على
التشريك كالفاء وثم
وحتى وذكره حشو ومفسد
لان هذا الحكم مختص
بالواو لان لكل من الفاء
وثم وحتى معنى محصلا غير
التشريك والجمعية فان
تحقق هذا المعنى حسن
العطف وان لم توجد جهة
جامعة بخلاف الواو
(ولهذا) أى ولانه لا بد
في الواو من جهة جامعة
(عيب على أبى تمام قوله
لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم)
اذ لا مناسبة بين كرم أبى
الحسين ومرارة النوى
فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد
على مفرد

(قوله اذ لغات كتف الخ)
لم يكتب عليها الشمس
الانباي وبعدها بياض
باصله فليعلم

وتكلف في الأطول الجواب عن أبي تمام بأن مراده أن حرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه
 إلا الله كما يتبادر إليه العرف من حواله علم الشيء إلى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث
 لا تدركه العقول فالجامع بينهما أنهما لا يحيط به علم أحد وقال الفري الأقران أن يقال الجهة
 الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان الأمران (قوله
 كما هو الظاهر) لأن أن تؤول مع مدخولها بمفرد ع ق (قوله وقوعه موقع مفعولى عالم)
 وسدده مسددها والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجملة على
 الجملة باعتبار الأصل ع ق (قوله لان وجود الخ) علة للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق)
 هو قوله زعمت هو الك عفا الغداة كعفا * عنها طلال باللوى ورسوم
 والضمير في زعمت للحبيبة والخطاب في هو الك للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أى الديار

كما هو الظاهر أو عطف جملة
 على جملة باعتبار وقوعه
 موقع مفعولى عالم لان
 وجود الجامع شرط في
 الصورتين وقوله نفي لما
 ادعته الحبيبة عليه من
 اندراس هو بدلالة
 البيت السابق

وكرمه لجلالتهما ومحبتهما لا يزولان عن الخيال والخاطر كالنوى أى الفراق ومرارته لا يزولان
 عنه لمقاساتهما وأنه ليس في الخيال غيرهما لمحبة وجلالة ذاو محنة ومقاسات ذا وأن كرمه ثابت
 محقق كمرارة النوى والتشبيه به مع قبحه لانه ليس في الخيال ما يشبهه به غيره فهو نوع اقتضاب وكل
 اقتضاب فعلى خلاف مقتضى الظاهر لنعكته إياهم أن المقتضب لا يفارق الخاطر في كل مقام وعند
 كل كلام إن كان لا يناسب فإن نفس العطف مع هذا كله بارد جدا وقبح لعدم المناسبة وكذا
 ما ذكر من التشبيه وعله أراد بالنوى نوى النمر ونحوه لا الفراق واستعاره للناس بجامع الكراهة
 فيه والبشاعة والرككة والفظاعة من بخلهم كما في النوى من مرارته ادعاء منه مبالغة في تخصيص
 بمدوحه بالجود والكرم حتى كان كل من سواه بخيل لثيم بشيع ذميم كالنوى المر الذميم وأخبر
 عنهم بصبر تشبها آخر بليغا وترشيعا لها أو استعار المركب تمثيلا بأن شبه هيئة الناس وما فيه من
 ذلك ومن حقارة بناء على ادعاء منه بهيئة النوى وما فيه من حرارة مع حقارة بجامع الهيئته من
 ذلك مع الحقارة أى إن الناس الذين هم كالنوى الخ أو إن الناس وما فيه من ذلك كالنوى وما فيه
 من ذلك والقرينة أن في العطف نوع مقابلة والذي ينبغي أن يقابل به المدوح هم الناس لا النوى
 فهذان وجهان وجهان بهيجان فيهما غاية التناسب كأنهم عقلاؤا فهم أو أراد نوى النمر تورية بأنه
 ليس عنده إلا النوى الصبر وأنه يحمل نفسه على الصبر رجاء العطاء من هذا الكريم كناية عن
 هذا المعنى أى عالم أى بهذه الحالة وأن هذا كريم فارجو لا محالة أن يلهمه إلى فيجود على
 تعريض الحبيبة بفقره ولم مدوحه بالطلب من نخره كما يقال انى محتاج وأنت كريم ذوناح فيبينهما
 غاية المناسبة فهذا وجه ثالث ومن يفهم يلهم جز ما بان مراد الشاعر واحدا منها فن فهم غير هاورده
 فقد زناه وحده قاله معاوية (قوله وقال الفري الأقرب الخ) أى مما ذكر الفري قبل ذلك
 حيث قال واعتذر عن العيب بأن كرم أبي الحسين سبب رفع حرارة النوى فكأنه قال والذي
 هو عالم بمرارة النوى ورفعها وبأن كرم أبي الحسين حالو والنوى مر فيبينهما مقابلة ولا يخفى
 أنه تعسف والأقرب أن يقال الخ ثم قال بعد ما نقله الحشى عنه وتوضيحه أن من عادة القدماء من
 شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما بديء منه الكلام من تشييب وغيره إلى المقصود أعنى
 المدح بالإيلاء كما أن عادة متأخريهم التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملازمة كما سيجي في البيان
 أن شاء الله تعالى فأبو تمام لما اختار هذه الطريقة عطف كرم أبي الحسين على حرارة النوى

حال مقدمة والطلال الآثار واللوئ اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله الغداة مانصه
 أي غداة الهجر أطول (قوله والافصلت الثانية عنها الخ) حاصله أن الجملة التي لها محل من
 الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية الأولى في حكم اعرابها وجب ترك العطف في الواو وفيما يشبهها
 وان قصد فان وجد الجامع عطف والاوجب الترك أيضا في باب البلاغة فالأمر إلى أن المعتبر
 في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف
 لعدم قصد التشريك تكفل به الخوف فافهم ع ق وكتب أيضا مانصه يحصل من المتن والشارح على
 الأول أعني كون الأولى لها محل من الاعراب خمس صور لأنه إما أن يقصد التشريك أولا وان قصد
 التشريك فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل ما أن يكون العطف بالواو أو بغيرها فان
 قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد صح بغير الواو وقبح
 بها وان لم يقصد الفصل (قوله الثانية للأولى) يعني اللاحقة للسابقة (قوله فصلت) المراد
 بالفصل ترك العطف لترك الحرف الذي يكون عاطفا والافلامانع من الاتيان بالواو على أنها
 للاستثنا فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله فصلت الأولى أن يقابل فصلت بوصلت
 أو عطفت بلم تعطف أطول (قوله الذي ليس بمقصود) اذ القصد الاستثنا (قوله نحو وإذا
 خلوا إلى شياطينهم) ضمنه معنى الإفضاء فعدها بالي (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة
 والمراد يطردهم عن رحمتهم (قوله على انامكم) مقتضى كلامه أن انامكم له محل من الاعراب
 وهو مبني على أن جزء المقول له محل اذا كان مفيدا وهو ضعيف (قوله لأنه ليس من مقولهم)
 أي حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أي ليس الواقع ككونه مقولا لقولهم

(والا) أي وان لم يقصد
 تشريك الثانية للأولى
 في حكم اعرابها (فصلت)
 الثانية (عنها) لئلا يلزم من
 العطف التشريك الذي
 ليس بمقصود (نحو وإذا
 خلوا إلى شياطينهم قالوا
 انامكم انما نحن مستهزؤن
 الله يستهزئ بهم لم يعطف

لنقاربهما في خياله فليفهم اه فتدبر (قوله حال مقدمة) أي من طلال وعنها بمعنى منها كما قاله
 الدسوقي وغيره (قوله وفيما يشبهها) مراده به مفيد الاشتراك فقط كأو التي بمعنى الواو وانما
 قيد بذلك وان كان هذا الحكم عاما لنحو الفاء لاجل التفصيل بعد فحل هذا التفصيل الواو وما
 بمعناها ويدل على ذلك قوله فالأمر إلى الامراخ اذ وجود الجامع وعدمه انما هو في الواو وما بمعناها
 لكن فيه أنه ليس حاصل كلام المصنف اذ كلامه في العطف بالواو وبغيرها كالفاء وثم غابة الامر
 أنه بين اختصاص العطف بالواو وما بمعناها بالاشتراط الجامع ويحتمل أن مراده به باقي حروف
 العطف كالفاء وثم ويكون قد جعل المتن على عدم الفرق بين الواو وبغيرها من بقية الحروف
 في اشتراط الجامع فجعل نحو الواو في كلامه مراد منه باقي الحروف كالفاء وثم وقال بعض
 مشايخنا لاصحة لقوله وفيما يشبهها لأنه عند عدم قصد التشريك يجب ترك العطف مطلقا كما يعلم من
 آخر الكتاب الثانية فالصواب حذف هذا من هنا وكرهه بعد قوله والاوجب الترك أيضا
 في باب البلاغة اذ عند عدم الجامع انما يمتنع العطف بالواو وما يشبهها مما يفيد الاشتراك فقط فلعل
 هذا القيد مخرج في غير محله اه فتدبر (قوله وفي كل ما أن يكون العطف الخ) أي في كل من
 الصورتين المذكورتين فيما اذا قصد التشريك وأما قوله أولا فهو صورة واحدة لعدم الفرق بين
 ما اندرج تحته من الصور ويدل على ذلك تفصيله بعد (قوله صح العطف بالواو وبغيرها) أي
 الا اذا كان للأولى حكم لم يقصد اعطاؤه الثانية بالنسبة للعطف بالواو على ما يأتي (قوله فعدها بالي)
 والافسكان حقه التعدي بالياء (قوله أي ليس الواقع) المراد الواقع هنا وفيما بعد النسبة التي في

(قوله ويدل على ذلك
 تفصيله بعد) حيث قال
 فان قصد الشريك الخ
 وحيث قال وان لم يقصد
 فالفصل فان هذا تفصيلا
 لقوله أولا كما أن قوله
 فان قصد الشريك الخ
 تفصيل المصور الرابع
 فافهم

ويظهر أن الكافي زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الإشارة راجع للواقع ونفس الأمر (قوله على أنامكم) أى ولم يقل على أنما نحن مستهزون ويحتمل أن المراد أى ولم يقل على أنامكم أنما نحن مستهزون فقوله بعد حكمه حكمه يحتمل أن المراد فالعطف على الأول يعنى ولا يقال هلا عكس لانا نقول المتبوع أولى ويحتمل أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين وكذلك قوله بعده هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفي بعض النسخ وانما قال على أنامكم دون أنما نحن مستهزون وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى إيضاح ما لأنه تأكيدي من حيث ان الاستهزاء مستلزم لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بياني جواب عما يقال كيف تقولون انكم معنا

نفس الامر (قوله ويظهر أن الكافي زائدة) يمكن حملها على التشبيه والاختلاف بين المشبه والمشبه به اعتبارى وكذا يقال في الاحتمال الثاني المذكور بقوله ويصح أيضا الخ (قوله رحمه الله وانما قال الخ) الظاهر أن المصنف أراد أنامكم الخ لان مقول القول مجموع الجملتين فهو في محل نصب لانا معكم فقط اهـ عبد الحكيم قال معاوية وهو كلام ظاهري والتحقيق الدقيق ملحظ الشارح وهو حكاية كل بقصد مشغل في قول واحد للبين ذاتا والبيان تبعاً لاحكاية الكل خلطاً انتهى فتدبر (قوله أى بالمعنى اللغوى) في شرح الشارح على المفتاح الفرق بين الجمل الثلاث أن في الجملة البدلية استئناف القصة ومزج الاعتناء بالشأن وفي الجملة البيانية مجرد ازالة الخفاء وفي الجملة المؤكدة ازالة توهم التجوز أو السهو أو الغفلة فنقول انما نحن مستهزون ان اعتم برأيه باعتبار لازمه بقرار الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام وتعظيم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد يكون بدلاً لكونها جملة وافية المراد دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة الخفاء عن المعية بأن المراد منها المعية قلباً لا ظاهراً يكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مقدراً يكون استئنافاً وما قيل انه أراد بالبيان الايضاح فيم التوكيد والبدل والاستئناف فيأبى عنه ما في شرح المفتاح حيث قال انه بيان أو تقرير فعطف التقرير على البيان قاله عبد الحكيم قال بعضهم وفيه نظر لعدم اعتبارهم الابهام الخفي في عطف البيان كما أفاده ع ق وقد لا يسلم ذلك فافهم (قوله اما لأنه تأكيدي الخ) في السيد أقول في الكشف انه تأكيدي لأن قوله انامكم معناه الثبات على اليهودية وقوله انما نحن مستهزون رد للاسلام ودفع له منهم لأن المستهزى بالشئ المستخف به منكروه ودافع لكونه معتد به ودفع نقيض الشئ تأكيدياً لثباته أو بدل منه لان من حقر الاسلام فقد عظم الكفر أو استئناف وفي المفتاح أنه تأكيدي أو استئناف فانه قال في أمثلة التأكيدي ما كان المراد بانامكم هو انامكم قلوباً وكان معناه اننا نوهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الايمان وقع قوله انما نحن مستهزون مقرر لفصل ولك أن تجعله على الاستئناف ولا يخفى الفرق بين توجيهي الشيخين للتأكيدي وان جعله بياناً ليس بواضح اهـ وقوله قدس سره تأكيدي أي بمنزلة التأكيدي المعنوي لتغايرهما في المدلول الصريح وفائدة دفع توهم التجوز بأن ما قالوا من انامكم انما يرmon به جزافاً والاما خالطوا المؤمنين ووافقوهم على ما قيل ان لا ريب فيه تأكيدي ذلك الكتاب اهـ عبد الحكيم وقوله على ما قيل الخ سيأتي بيانه في كلام المصنف وقوله قدس سره لأن المستهزى الخ لما كان معنى قوله انامكم الثبات على اليهودية وليس انما نحن مستهزون بظاهره تأكيدياً له اعتبر منه ملازم ما يؤكده وهو أنه رد ونفي

الله يستهزى بهم على انا
معكم لانه ليس من مقولهم
فلا عطف عليه لزم
تشرىكه في كونه مفعول
قالوا فيلزم أن يكون مقول
قول المنافقين وليس
كذلك وانما قال على انا
معكم دون انما نحن
مستهزون لان قوله انما
نحن مستهزون بيان لقوله
انا معكم حكمه حكمه

مع انكم تجتمعون بمحمد وأصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتغال لأن الاشتغال بالاسمه
بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم وكل من المذكورات فيه بيان كما بينه ع ق وعبارته
وتبعية انما نحن مستهزون لانامعكم اما على التأكيده نظرا الى أن الاشتغال بالاسلام نفى له ونفى
الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذي هو الكفر وهو معنى انامعكم واما على البدلية الاشتمالية
لأن من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم ويحتمل
أن تكون الجملة استثنائية الى أن قال وقد علم أن التأكيده دفع توهم التجوز أو السهوا أو غير
ذلك والبدل فيه بيان المشغل عليه بالصراحة والاستثناف فيه بيان المسئول عنه في السؤال
المقدر فان أراد من قال انها بيان أن فيها مطلق البيان اللغوي فذاك وان أراد عطف البيان
الاصطلاحي فليس بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح في الجملة الأولى ولم يوجد فيها
ظاهرا تأمله اه أى ولا أثر لوجوده فيها خفيا الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا للغويا للادولى
قال الفزرى فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا
ابهام في انامعكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن معناه
انامعكم ظاهرا (قوله وأيضا) وجه آخر في الاعتذار يس (قوله وعلى الثانى الخ) حاصله
انه اذا لم يكن للادولى محل من الاعراب جاز غير الواو عند تحقق معناه واداته مطلقة وأما الواو
فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتمنع فيما عدا

وأيضاً العطف على المتبوع
هو الاصل (وعلى الثانى)
أى على تقدير أن لا يكون
للادولى محل من الاعراب
(ان قصد ربطها بها)
أى ربط الثانية بالاولى

للالاسلام فيكون مقررا للثبات على اليهودية اه عبد الحكيم وقوله قدس سره أو بدل الخ قد
تقرر أن الجملة الاولى اذا كانت كغير الوافية والثانية وافية بذلك ولم يكن مضمون الثانية جزءا
من مضمون الاولى زلت الثانية منزلة بدل الاشتغال من الاولى وههنا كذلك لان الجملة الثانية تفيد
مانفيدة الاولى وهو الثبات على اليهودية على ما بينه قدس سره بقوله لان المستهزى الخ وتفيد أمرا
زائدا على ذلك وهو تعظيم الكفر المفيد لدفع شبهة المخالطة مع المؤمنين وتصلبهم في الكفر فيكون
بدل اشتغال منه وبما حررنا لك ظهر وجه تخصيص التعليق بالاعتبارين اه عبد الحكيم وقوله
قدس سره كان معناه الخ اعتبر لازم الاولى على عكس ما في الكشف وهو أى ما في الكشف
أولى لانه انما يؤكده كذا المذكور لا لوازمه وان جاز أن يعد تأكيدها للزم تأكيدها اه عبد الحكيم
وقوله قدس سره وقع قوله انما نحن مستهزون مقررا لان الاستخفاف بهم ودينهم تأكيدها لابهامهم
أصحاب محمد الايمان اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ولا يخفى عليك الفرق فان صاحب
الكشف اعتبر لازم الثانية مؤكدا للادولى وصاحب المفتاح اعتبر بدل الثانية مؤكدا
لللزم الاولى اه عبد الحكيم (قوله أو بدل اشتغال) أى بدل اشغل على المبدل منه (قوله
مطلقا) أى في الأقسام الستة سواء كان للادولى حكم قصدا عطاؤه للثانية أو لم يقصد أو لم يكن لها حكم
أصلا فتحته ثمانية عشر صورة (قوله وأما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام) أى الذى
هو عند عدم وجود حكم للادولى أو قصدا عطاؤه للثانية كما هو فرض هذه الصورة في كلام المصنف
وكذا يقال في قوله وعند التوسط وقوله ويمنع فيما عدا ذلك الخ أى الذى منه ما اذا كان للادولى
حكم لم يقصد عطاؤه للثانية وقد ذكره المصنف قبل الصور الست والفرق بين الواو وغيرها على
ما يؤخذ من عبد الحكيم أن العطف بغير الواو لا يقتضى الوجود معنى العاطف بينهما ولا يقتضى
أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فاذا عطف على الصلة بغير الواو لا يقتضى العطف أن

ذلك من بقية الاقسام الآتية فتأمل فانه في غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الاقراح ليت شعري هل فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب أن غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وان غير الواو في التي لها محل كغير الواو في التي لا محل لها اه مع بعض حذف (قوله سوى الواو) وأما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الأربع الاول من الست الآتية ووصل في الثنتين الأخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أو لا في الست صور الآتية فهذه اثنتا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو المهلة) لوقال اذا قصد الترتيب بلامهلة أو الترتيب بمهلة لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك) عبارة الأطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان لهما محل من الاعراب فان لم يكن لهما محل لم تفد الواو الاشتراك كما في التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعدم معرفة تحققهما لانه ليس معنى يعجب النفس وانما يعجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تيسر معرفتها الا وحدى فلماذا حصر بعضهم البلاغة فيه مباغاة في كونه مدارها لا يقال لولم تعطف الجملتان لأنهم أن الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الابهام وسيأتي نظيره لكن لا يفنى عن الشرائط في مقام لا محال فيه للابهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي افادة الواو مجرد الاشتراك يس والظاهر رجوعه الى مجرد الاشتراك وكتب يكون المعطوف صلة واذا عطفت على مقيد لا يقتضي العطف تقييد المعطوف بذلك القيد وذلك لان ربطها على الوجه المذكور يجعل المجموع أمرا واحدا ولذا جاز تجريد أحدهما عن الضمير اكتفاء بأختها نص عليه الرضى في بحث العطف بالحرف في شرح قوله الذي يطير فيغضب زيد الباب ولعله لهذا لم يعبر المصنف هنا بالتشريك بل بالربط وقال شيخنا الفرق بين الواو وغيرها أن رجوع القيد للجميع مختص بالواو كما يعلم من كتب الأصول (قوله هل فصل بين الواو وغيرها الخ) محصله أن المصنف أفاد كلامه قياسا على ما سبق انه متى قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف في باب البلاغة سواء كان بالواو أو بغيرها كالفاء ونحو الافلا فلم يفرق فيما له محل بين الواو وغيرها وأفاد كلامه هنا أن ما لا محل له ان عطف بنحو الفاء صح قصد الربط على معنى ذلك العاطف وان لم توجد جهة جامعة وان عطف بالواو لم يصح الا اذا وجدت الجهة الجامعة عند كمال الانقطاع مع الابهام أو التوسط بين الكمالين ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فهما لفرق بين الواو وغيرها فيما له محل فيجوز العطف في غير الواو ولو لم توجد جهة جامعة كما في فيما لا محل له لكن لا يخف أن كلام العروس مبني على ظاهر المتن من أن المراد بالنحو باقي حروف العطف كالفاء ونحو قبل اصلاحه بما سبق اه شيخنا (قوله فهذه اثنتا عشرة) المناسب أنها ثمانية عشر لضرب الست فيما اذا كان للاولى حكم ولم يقصد اعطاؤه للثانية أو قصد ان لم يكن لها حكم أصلا لكن عند قصد الاعطاء لابد من قرينة يفهم منها عوده للجميع لما علمت من أن العود للجميع مختص بالواو كما سبق شيخنا فليحذر (قوله لانا نقول لا كلام في صحة العطف الخ) سيأتي عن عبد الحكيم أنه يتعين الفصل في كمال الاتصال وان كان فيه ايهام خلاف المقصود (قوله والأظهر رجوعه الى مجرد الخ) أي

(على معنى عاطف سوى الواو عطفت) الثانية على الاولى (به) أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة) وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعنى حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وأما في غيره

أيضا مانصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بعير الواو موجب لحصول فائدة تغنى عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه إلّا مجرد الاشتراك فإن كان للجملة الأولى محل من الأعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات فيتمقرر للعطف بها فائدة وإن لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتيج إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعاً لهما وانما قلنا مخصوص لأنه لا يكفي مطلق الجامع والأصح العطف في كل شيء وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هـ من أخفى الأمور ولذلك قيل إن باب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة بمعنى أن في قوة مدركة الصلاحية لإدراك ما سواه ولصعوبة قيل إن فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشغل على ما يقتضى كون الجملة التي لها محل من الأعراب غير مفتقرة إلى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما كما أثبتنا إليه في التقرير وهو صحيح لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فتعتبر نسبتها وما يتعلق بهما من المفردات ويراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرها ولهذا خصصوا التفصيل الآتي بالجملة التي لا محل لها فلو كان ذلك التفصيل جارياً في القسمين لم يكن وجه تخصيصه بمحل له فافهم اهـ (قوله ففيه خفاء واشكال) أى دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقعة على النظر بين الجملتين بما يأتى من الأحوال الستة وماله حكم أعرابى وإن توقف على الجهة الجامعة أيضاً فليس فيه الخفاء والاشكال لأن الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتى كما أوضحه ع ق (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ) مراده التنبيه

ففيه خفاء واشكال وهو
السبب في صعوبة باب
الفصل والوصل حتى
حصر بعضهم علم البلاغة
على معرفة الفصل والوصل

لأن إفادتها ذلك ثابت على كل حال ولأن الافادة مؤنثة وهذا للذكر (قوله وقد تقدم ما يخالف ذلك) أى في قوله فشرط كونه مقبولا الخ (قوله رحمه الله وأما في غيره ففيه خفاء واشكال) لا يقال الواو أيضاً تفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول نصاً لأنك إذا قلت يضر زيد ينفع من غير واو احتمل أن يكون قولك ينفع رجوعاً عن قولك يضر وإبطالاً له ففائدة العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها أن العطف يفيد اجتماع مضموناتها في الحصول بطريق النصوصية وإذا لم يعطف بعضها على بعض احتملت الرجوع والإبطال وهذا الاحتمال انما يجرى في بعض الصور وهو ما يكون مضمون الجملة الثانية مقابلاً لمضمون الأولى وأما إذا كان الأول لازماً للثاني أو مغايراً له من غير مقابلة فلا يتوهم فيه كون الثاني إبطالاً للأول إن أراد بالإبطال إهدار الأول بخلاف ما إذا أراد منه الإعراض عنه وجهه في حكم السكوت فإنه جار في جميع الصور لأن الجملتين إذا لم تعطف أحدهما على الأخرى فهم اجتماع مضموناتها في الحصول بدلالة العقل ضرورة أن الأمور الواقعة في نفس الأمر تكون مجتمعة فيها أن مدلول الخبر هو الصدق والكذب احتمال عقلي فيكون مدلول كل منهما واقفاً في نفس الأمر والأمور الواقعة فيها مجتمعة وربما لا تكون هذه الدلالة مقصودة للتركيب بأن يكون مقصوده مجرد إفادة مضمون كل منهما من غير التفات إلى اجتماعهما وإذا عطف بالواو فقد دل على الاجتماع بدلالة لفظية مقصودة لأننا نقول الجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية ولا تحسن هذه الدلالة في كل جملتين مجتمعتين في الواقع كما

على دقة هذا الباب لا حقيقة الحصر (قوله والا) شروع في جواز الواو وامتناعه سم (قوله
 أي وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه الفصل في اثني عشر في الستة الآتية كان لها
 حكم أول أو قصد ربط بالواو وعبارة ع ق وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك
 بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي كما إذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الإهمال وأخبر
 بأخرى وهذه الصورة أمرها ظاهر فلم يتعرض لها في الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما
 بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشترط
 وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى الخ) قال في العروس أيت شعري
 هلا فصل هذا التفصيل إذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجري فيه قطعاً لو قلت زيدان قام فأكرمه

لا يخفى بل في جملتين متوسطتين بين غايتي الاتحاد والتباين ومعرفة هذه الأحوال أعني التوسط
 والاتحاد والتباين وغايتها باعتبار تحققها فيما بين الجمل متعسرة جداً لتوقفها على معرفة الجامع
 بين كل جملتين ومعرفة الجامع سيما الخيالي متعسرة جداً لاختلافه باختلاف العرف والعادة
 والصناعات وأحوال الأشخاص فلذلك تسكب فيها العبرات هذا ملخص ما في المطول والسيد
 وعبد الحكيم والمراد بالاتحاد والتباين الاتصال والانقطاع وبغايتيهما كمالهما (قوله شروع
 في جواز الواو وامتناعه) مبنى على ما يأتي قريباً من أن كلام المصنف مفروض في الصورة
 الثانية من صورتين الآتيتين (قوله في اثني عشر) بل في ثمانية عشر لأن الحكم قديق قصد
 اعطاؤه للثانية أولاً (قوله وهذه الصورة أمرها ظاهر الخ) مثله في عبد الحكيم حيث قال قوله
 وان لم يقصد الخ وذلك بأن لا يقصد الربط أصلاً وتعين الفصل حينئذ ظاهر أو يقصد الربط على معنى
 الواو ففيه التفصيل المبين بقوله فان كان الخ اه ويرد عليه أنه يقتضي جواز عدم قصد الربط
 أصلاً في جميع الصور وجوب الفصل حينئذ حتى في حال التوسط بين الكالين مع أنه يجب قصد
 الربط على معنى الواو في حال التوسط بين الكالين والوصل ولا يجوز خلافه الا على خلاف
 مقتضى الظاهر على ما سنبينه وأنه يلزم تعسف أن يقال في نحو واذا خلوا الآية أنه قصد فيه الربط
 على معنى الواو لكن عدل عنه وعن قصده لما منع أن للاولى حكماً يقصد اعطاؤه للثانية وفي الأمثلة
 الآتية من نحو ارسوا نزولها انما قصد فيها الربط لكن عدل عنه لما منع أحد الكالين أو شبهه مع أن
 الظاهر أنه في ذلك لم يقصد العطف من أول الأمر لوجود المانع منه على أنه لا إشعار للاعتماد بالاختصاص
 حتى يخص التفصيل به فالمناسب أنه تفصيل للاعتماد بلا اعتبار لو اختلف من نوعيه وبلا اعتبار
 لكل منهما معاً ويجعل كل شق من التفصيل على ما يناسب وذلك لأن التفصيل في الاول باطل
 وفي الثاني محل وتعسف ومنه يعلم عدم صحة كونه تفصيلاً لكل منهما بالاولى (قوله ليت شعري
 هلا فصل هذا التفصيل الخ) محصله أنه لم يفصل فيما إذا كان للاولى محل وكان العطف بالواو وما
 بمعناها بين ما إذا كان للاولى حكماً لم يقصد اعطاؤه للثانية أو لا مع أنه إذا كان للاولى حكماً ولم يقصد
 اعطاؤه للثانية فإنه يمتنع العطف ولو قصد التشريك في حكم الاعراب لكن في مثاله نظر وذلك لانه
 متى قصد التشريك في حكم الاعراب لزم منه قصد اعطاء الحكم وهو الشرط للثانية فلا يتأتى فيه
 قصد التشريك في حكم الاعراب مع عدم قصد اعطاء الحكم وهو الشرط للثانية فالمناسب التمثيل

(والا) أي وان لم يقصد
 ربط الثانية بالاولى على
 معنى عاطف سوى الواو
 (فان كان للاولى

وهو آتيك عطفا على الجواب لم يجز وقال أيضا ينبغي أن يقول إذا كان لاحدى الجملتين لانه اذا كان في الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحواً كرم المسامين وأهن الكافرين ان رأيتهم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند النحويين والاصوليين والفقهاء وحينئذ فلو أردت أن الشرط عائد الى الاخيرة فقط امتنع العطف يس (قوله حكم) أى زائد على مفهوم الجملة كما سيصرح به الشارح كالاختصاص والتقيد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) في الستة الآتية (قوله نحو وإذا خلوا إلخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزى بهم على جملة أنا معكم وقد كرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة قالوا المناسبة المحلين إذا المحل هنا بالنسبة للمحل له وهو قالوا وهناك للمحل وهو أنا معكم إذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع ق (قوله فان قيل إلخ) عبارة ع ق وأورد أنه انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام إذا كانت ظرفاً فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر معمولات وأما إذا كانت شرطاً فتقدمها لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام في الاولى أيضاً وقد أجيب بجوابين ما ألهموا واحد أحدهما أن إذا الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظراً للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها للاختصاص ولو كانت شرطية نظراً لاصلها ولأنهما انما بعد أن نسلم شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلاً لها فنقول انها ولو كانت شرطية هي اسم فضلة تحتاج الى عامل وهو هنا قالوا وإذا كان معمولاً له وقد تقدم عليه لشرطية أفاد مفهومه أن القول ليس الا

حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
فالفصل واجب) لئلا يلزم
من الوصل التشريك
في ذلك الحكم (نحو
وإذا خلوا) الآية (لم
يعطف الله يستهزى بهم
على قالوا لئلا يشاركه في
الاختصاص بالظرف لما
مر) من أن تقديم
المفعول ونحوه من الظرف
وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم أن يكون استهزاء
الله بهم مختصاً بحال خلوتهم
الى شياطينهم وليس
كذلك فان قيل

بنحو ان قام زيد في الخلوة أكرمه وهو آتيك إذا جعلت وهو آتيك عطفا على الجواب وقصدت التشريك في حكم الاعراب ولم تقصد اعطاء الحكم وهو في الخلوة للثانية فهذا لا يجوز خلافاً لما ظهر كلام المصنف وقرر شيخنا كلام العروس بوجه آخر فقال محصله أن العروس اعترض المصنف حيث فصل في الواو إذا لم يكن للاولى محل بقوله فان كان للاولى حكم النخ وترك هذا التفصيل في الواو إذا كان للاولى محل فيفيد العطف بالواو عند قصد التشريك ووجود الجامع ولو كان بين الجملتين كمال انقطاع بلا إيهام أو كمال اتصال أو شبه الكالين وليس كذلك لانه إذا كان بينهما كمال انقطاع بلا إيهام مثلاً لم يصح العطف فلو قلت زيد ان قام فأكرمه وهو آتيك عطفاً على الجواب لم يجز لان بين الجملتين كمال الانقطاع لان الاولى انشائية والثانية خبرية ولو قصد التشريك في حكم الاعراب ووجدت الجهة الجامعة لان كلاماً من الاتيان والا كرام مرتب على شيء واحد هو الشرط المتعلق بشيء واحد هو زيد فكان على المصنف أن يفصل في الواو إذا كان للاولى محل من الاعراب كما فصل فيما ليس لها محل ولا ينبغي أن هذا الاعتراض ساقط لان هذا التفصيل خاص بالواو فيما ليس لها محل ولا يجري فيها لها محل كما علم مما سبق فيجوز العطف إذا قصد التشريك ووجدت الجامع ولو كان بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام مثلاً فقله لم يجز ليس مسلماً على اطلاقه اه ولا ينبغي عليك بعد هذا التقرير من كلامه (قوله وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظراً للاصل) عبارة ع ق وانما توسع فيها باستعمالها شرطية وإذا كانت ظرفية أفاد تقديمها الاختصاص ولو كانت شرطية نظراً للاصل وحاصله النخ فقوله نظراً للاصل متعلق بأفاد النخ والمحشى رحمه الله أسقط هذه الجملة من كلامه فلزم عليه عدم صحة ارتباط قوله نظراً للاصل بما قبله (قوله وهو هنا قالوا)

في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقيداً بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالطرف بخلاف ما اذا أخر المفعول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت زيداً فلا يدل على اشتراك الفعلين في الطرف فضلاً عن اختصاصهما به ولكن لا يخفى أن الجواب الثاني تحقيق لكون تقديم الشرط يفيد الاختصاص نظراً الى أنه معمول كالطرف قال أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من الأول وانما يفتقران في رعاية أصالة الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطاً على الأول أو وضعه شرطاً ولكن وقع فيه العمل كالطرف وهذا التفريق لا يظهر له ثمرة اهـ ببعض تصرف التحريف في النسخة وقوله معمول كالطرف أي لانه وان قلنا شرط وضعاً اسم معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى العامل قال في العروس لانسلم أن المفعول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن بالاختصاص وانما يأتي ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اهـ فهذا يعكس على ما مر (قوله شرطية) أي فتقديمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالمفعول ونحوه اهـ (قوله لانه اسم معناه الوقت) فيه أنه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفاً فكان الأولى أن يقول لانه اسم فضيلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انها شرطية وضعاً وعدم كون الظرفية أصلاً لها فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بدله من عامل فالظرفية لازمة له ولو قلنا انه وضع شرطاً ولم يوضع في الاصل ظرفاً ثم استعمل شرطاً فتقديمه يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريباً منه كما بينه ع ق (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزاء قال الفري المشهور أن اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كابن الحاجب عدم اضافتها كتي فيصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقاً والتي هي ظرفية مجردة مضافة الى ما بعده معمولاً لغيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن يعتبر تقديمها عونا للتعليق في افادة الحصر بناء على أنها معمولة للجزاء باعتبار أنها معمولة له وحق المفعول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقديمها لئلا يكتفى بغيره كذا في الفري ويرد عليه أن التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو أن قولهم مقيد بوقت الخلوة لأنهم منافقون وليس

اذا شرطية لا ظرفية قلنا
اذا الشرطية هي الظرفية
استعملت استعمال الشرط
ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا
لانه اسم معناه الوقت لا بد
له من عامل وهو قالوا انا
معكم بدلالة المعنى واذا قدم
متعلق الفعل وعطف
فعل آخر عليه يفهم

أي لا الشرط الذي هو خلوا اذ ليس المراد قطعاً أن لهم وقتاً يخلون فيه واذا وقعت خلونهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة أيضاً لانهم منافقون دائماً وانما يقولون في الخلوة فالمعنى على ما علم من الخارج أنهم يقولون ذلك في وقت خلونهم اهـ ع ق (قوله كالظروف) أي المجردة عن الشرط وكذا يقال فيما بعد (قوله قال في العروس لانسلم الخ) لا يتبعه كلام العروس الا لو عولنا على مجرد معمول ولم نعمل على ذلك بل على أنه معمول على سبيل الظرفية بذلك على هذا كلام الشارح وقول ع ق قال أمره الى اعتبار ظرفيته اهـ شيخنا وفيه نظر (قوله فيصح أن يعمل شرطها فيها) أي لا دائماً اذ لا يصح في الآية ومثال ما يصح فيه اذا قلت ضربتك فالمعنى ان قت في أي وقت ضربتك ولو في غير وقت القيام (قوله والتي) مبتدأ خبره مضافة (قوله ويرد عليه أن التعليق ليس من طرق القصر) فيه أن طرق القصر غير محصورة فيها

العامل خلوا لعدم صحة المعنى (قوله اختصاص الفعلين) أى لا أحدهما فقط لكن هذا ليس
بقطعي كما بينه في المطول وقد استفيد من كلام الشارح أن القيد إذا تقدم على المعطوف عليه وجب
بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف أيضا وهل إذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتبر في
المعطوف صرح الشارح في حاشية الكشف في عطف المفردات بأن القيد إذا تقدم المعطوف
عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني يوم الجمعة أورا كبا أو نحو ذلك زيد
وعمر ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما إذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يكون
معتبرا في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل تردد من سم مع زيادة وفي
الأطول مانعه العطف على القيدان بما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط أو المتأخر يدل
عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا بخلاف ما نقلناه عن عروس الافراح (قوله وذلك بأن
لا يكون الخ) اسم الإشارة راجع للنفي المذكور (قوله أيضا) أى كما قصد اعطاؤه للدولى (قوله
والافان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بأنه دخل في كمال الانقطاع ما إذا كان للدولى حكم
قصد اعطاؤه للثانية فظاهره وجوب القطع كقولك جاء زيد وقت الصلاة مره بها وعليه يفوت
معناه المقصود من اعطاء الحكم قيل ويجمع بينهما بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال
المذكور مره بها فيه أى في الوقت ولك أن تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين
أيضا كقولك في كمال الاتصال ارحل الساعة لاتقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل في
كمال الانقطاع تأمل ع ق واعترض أيضا بأن العطف التفسيري سائغ شائع مع أن فيه كمال
الاتصال لأن يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي لمجرد معنى
حرف التفسير مجازا ع س سم (قوله بلا إيهام) انظر ما حكمت تركه في كمال الاتصال وفي الشبه
مع أن الإيهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الإيهام نحو لا مدحت لمن قال
ما مدحت رد للنفي الذي قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيعين العطف فتقول لا ومدحت وعدمه عند
عدمه وكتب على قوله انظر الخ مانعه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع لكثرة فيه عن كمال
الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلغاء أما في النحو ففيه خلاف والتحقيق جوازه

اختصاص الفعلين به
كقولنا يوم الجمعة سرت
وضربت زيدا بدلالة
الفحوى والذوق (والا)
عطف على قوله فان كان
للدولى حكم أى وان لم يكن
للدولى حكم لم يقصد اعطاؤه
لِلثانية وذلك بان لا يكون
لها حكم زائد على مفهوم
الجملة أو يكون ولكن
قصد اعطاؤه للثانية أيضا
(فان كان بينهما) أى
بين الجملتين (كمال
الانقطاع بلا إيهام) أى
بدون أن يكون في الفصل
إيهام خلاف المقصود (أو
كمال الاتصال أو شبه
أحدهما) أى أحد الكالين
(فكذلك) يتعين الفصل

ذكره في بابه والمدار على الاثبات والنفي ومفهوم الشرط معتبر لا مسكوت عنه (قوله لعدم صحة
المعنى) لانه يكون المعنى حينئذ ان خلوا في أى وقت من الاوقات قالوا انامكم ولو في غير وقت
الخلوة فيفوت تقييده بوقت الخلوة مع أنه في الواقع مقيد به (قوله وهذا يخالف ما نقلناه الخ)
أى عند قول المصنف فان كان للدولى الخ حيث قال ينبغي أن يقول الخ (قوله ويجمع بينهما) أى
بين قصد اعطاء الحكم للثانية وبين وجوب القطع (قوله يدخل هذا القسم) أى قصد اعطاء
الحكم للثانية (قوله بأن العطف التفسيري) في سم بان العطف التفسيري في المفردات
(قوله غير مستعملة في معنى العطف) أى فقوله عطف تفسيري فيه تسامح (قوله رد للنفي)
أى وجمله مددت تأكيد للنفي السابق (قوله الدعاء عليه) أى لا أوجد الله مدخل (قوله
وعدمه عند عدمه) أى والحكم عدم الوصل عند عدم الإيهام وفي عبد الحكيم أنه يتعين
الفصل في كمال الاتصال وان كان فيه إيهام خلاف المقصود بناء على انتفاء مصحح العطف وهي
المقابلة في دفع الإيهام بطريق آخر فيقال في لا تركت شر به مثلا لا قدر كرت شر به بخلاف

نقل عن سيبويه جواز جاز بدو من عمرو وكلا منافي المحل له من الاعراب أما ان كان لها محل
فيجوز العطف نحو وهو حسبي ونعم الوكيل وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه أنه مع
شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا
أن يقال فرق بين المتعين والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله غايرة) أى
وهى لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه وقوله ومناسبة أى وهى لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهو
علة موزعة (قوله أى وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام في الفصل أو
التوسط بين السكاليين (قوله لوجود الداعى) هو دفع الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصد
التشريك في التوسط والممانع أحد الأربعة السابقة فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أى اذا
أردت تحقيقها فنقول أخذ الخ (قوله في تحقيق الاحوال الستة) أى اثباتها على الوجه الحق
(قوله فلاختلافهما خبرا وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين
في الخبرية أن تكون احدهما خبرا ودون الأخرى والجملة اذ لم تكن خبرا فلا محالة تكون
انشاء وكذا الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز

الانقطاع فان المصحح متحقق فيه والتباين الذى بينهما المنافي لكون العطف مقبولا بالواو معتد
لدفع الإيهام اه وقوله فيقال في لا تركت شربه أى جوابا لمن قال لك هل شربت خرافقلت
لا تركت شربه فلاننى اشرب الخرجولة تركت شربه تأ كيد لهذا النفي ولذا كان من قبيل كمال
الاتصال لكن ربما يتوهم من ادخال لا على تركت أن الترك منفي فدفع هذا الإيهام بلفظ قد
الذى في معاوية فيقال في لا شربت مثلا لا قد شربت أى لست عطشان لانك شربت خطابا لمن قال
أنا عطشان فبينهما كمال الاتصال اه (قوله نقل عن سيبويه) هذا يخالف ما ذكره ابن
هشام في معنيه من أن سيبويه لا يجوز هذا العطف وان نسبة تجوز به اليه غلط قاله بعض مشايخنا
فراجع (قوله وهو حسبي الخ) أى اذا وقعت بعد جملة قبلها نحو والله أسأل أن ينفع به وهو
حسبي الخ حتى تكون الجملة حالا فيكون لها محل من الاعراب أو قلت وهو حسبي الخ فتكون
مقول القول والافهى في ذاتها بقطع النظر عن ربطها بغيرها لا محل لها قاله شيخنا وغيره لكن
يلزم على الاول وقوع الانشاء حالا الآن يغتفر في التابع (قوله فلا توزيع) تقدم عن عبد الحكيم
أن كمال الانقطاع مع الإيهام فيه الممانع لأنه معفو عنه فالمعنى حيث لا توزيع وعدم الممانع المعتد به
(قوله رحمه الله فالوصل متعين) الاعلى خلاف مقتضى الظاهر لكثرة كالا شعرا باستقلال كل
من الجمل في غرض المدح أو الذم مثلا أو توهم كون الغرض في مجموعها أو قصد سردها كأعداد
مسرودة لتعد لتعطف بالعد أو ليعلم لها عدا ونثرها كفرائده منشورة لان كلامها كفر بدة في
حسنها فريدة أو نحو ذلك قاله معاوية (قوله لو اكتفى بقوله الخ) هذا مبني على أن خبرا وانشاء
منصوبان على نزع الخافض أما على أنهم متمايزان كما سيأتى فلاذ هما من التمييز المحول عن الفاعل
والاصل أن يختلف خبر وانشاء الجملتين أى الخبرية والانشائية المنسوبان للجملتين ولا شك
أن الاختلاف لا ينسب الا لمتعدد فلو اقتصر على أحدهما لم يصح على هذا الوجه اه شيخنا ولا
يخفى أن التعويل غير لازم على أنه لا ممانع من اعتبار تعدد الخبرية بتعدد الجملة والمعنى أن يختلف
خبريهما بالثبوت لاحدهما والانتفاء عن الأخرى على أن قوله والاصل أن يختلف الخ لا يتم

لان الوصل يقتضى مغايرة
ومناسبة (والا) أى وان
لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا إيهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه أحدهما (فالوصل)
متعين لوجود الداعى
وعدم الممانع فالخاصل أن
للجملتين اللتين لا محل لهما
من الاعراب ولم يكن
للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثنائية ستة
أحوال كمال الانقطاع
بلا إيهام كمال الاتصال
شبه كمال الانقطاع شبه
كمال الاتصال كمال الانقطاع
مع الإيهام التوسط بين
السكاليين فحكم الأخيرين
الوصل وحكم الأربعة
السابقة الفصل فأخذ
المصنف في تحقيق
الاحوال الستة فقال (أما
كمال الانقطاع) بين
الجملتين (فلاختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى)

أوالاخير ان بنزع الخافض (قوله بأن تكون احدهما النخ) فيه قصور لان كلام المصنف صادق بأربع صور الاولى أن تكون الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى الثانية عكسه الثالثة أن تكون الاولى خبرية لفظا انشائية معنى والثانية انشائية لفظا خبرية معنى الرابعة عكسه اذ يصدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع ق بعد كلام قررته فتحصل مما تقرر أن منع العطف بين الانشاء والخبر له ثلاثة شروط أن يكون بالواو وأن يكون في المحل له من الاعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراد اه وفي يس أن الاحوال الستة المذكورة مفروضة في المحل له وان العطف فيها في الوصل انما هو بها والفصل فيها في الفصل انما هو بتركها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو حيث لا يهاجم فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله نحو وقال رائدهم الخ) بحث في التمثيل به بأن زاولها اما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبهه كمال الاتصال واما حال أي أقيموا في حال مزاوله الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لان الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم بين كمال الانقطاع وشبهه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للامر ين (قوله لطاب الماء والكلال) للنزول عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الارساء بالاقامة تفسير باللائم لان الاقامة لازمة للحبس (قوله بالمرساة) هي حديدة تعلق في الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم البقعة التي رست فيها السفينة من ع ق (قوله زاولها) بالرفع ولم يجزمه في جواب الامر لانه لم يقصد الجزاء

بأن تكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى (نحو وقال رائدهم) هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلال (أرسوا) أي أقيموا من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة (زاولها)

بظاھرہ الا أن روى فيه مثل ما ذكر من التعدد (قوله أو الاخير ان بنزع الخافض) وكذا الأولان (قوله فيه قصور الخ) الذي أوجب هذا القصور جعل الشارح قوله لفظا ومعنى مرتبطين بقوله خبرا وانشاء لا باختلاف ذلك دفع القصور بجعل بان معنى كان كما هو عادة النوى والرافعي (قوله مفروضة في المحل له) كما أنها مفروضة في العطف بالواو كذا في يس ولو ذكر المحشى ذلك أيضا لكان أولى ليتضح مرجع ضمير المؤنث في الموضعين (قوله فيها فيه الوصل) وهو التوسط بين الكمالين وكمال الانقطاع مع الإيهام (قوله انما هو بها) أي بالواو وكذا ضمير بتركها (قوله فيها فيه الفصل) هو بقية الاقسام (قوله فيجوز أن يكون الفصل للامر ين) وانما اختاروا كونه لكمال الانقطاع لظهوره اه عبد الحكيم (قوله ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال الخ) تقدم عن عبد الحكيم أن جملة الحال لكونها قيد من جملة ما قبلها فلا يصدق أنها جملة بعد جملة فتنبه (قوله هي حديدة الخ) أي فالمرساة بكسر الميم (قوله ولم يجزمه في جواب الأمر الخ) عبارة المطول ولما كان أرسوا انشاء لفظا ومعنى وزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل أيضا مجزوما جوا باللام لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاوله والامر في الجزم بالعكس أعني يصير الارساء علة للمزاوله كما في أسلم تدخل الجنة اه وقوله ولما كان النخ بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل بينهما مع قطع النظر عن كونهما من كلام الشاعر أو من كلام رائد كما سيظهر لك وقوله والامر في الجزم بالعكس أي تصير العلة أعني المزاوله معلولا والمعلول أعني الأمر بالارساء علة ولو باعتبار متعلقه أعني الارساء فلذا فسر العكس بقوله أعني يصير الارساء علة للمزاوله فلا يقال العكس هو أن يصير الأمر بالارساء علة للمزاوله لاما قاله الشارح وانما لم يقل

(قوله فان موت الخ) أشار به الى أن في البيت قلبا وكل داخله على امرى * لا على الحنف لانها لا تضاف
الا لمتعدد والحنف أى الموت شي واحد والمتعدد هو امرؤ ويمكن جعل الموت متعدد باعتبار المتعلق
أو السبب فلا حاجة للقلب بل اعتبار الاسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب
مختلفة من السيف والرمح أو نحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من

أعنى يصير الأمر بالارساء علة للزاوله لان في صورة الجزم يكون المطلوب علة لا الطلب فيقدر في أصل
تدخل أن تسلم وقدم ذلك وحاصل كلامه أن المقصود هنا تعليل طلب الارساء وبيان الغرض منه
فلو جزم أفاد سببية للزاوله لانه في نية تقدير الشرط فلا يرد ما قيل المزاوله علة غائية لطلب الارساء
معلولة له في الخارج فلا منافاة بين كونه علة ومعلولا لان تلازمهما مسلم لكن المقصود افادة الغرضية
لا افادة السببية اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى نحاول تلك الحروب الخ) أى فالضمير
للحرب وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال أميرهم الذى قام بتدبيرهم للملاحين أرسوها ولا تجروها
كى نزاولها وتقوم بتدبير أخذرجالها والاستيلاء على نفائس أموالها ولا تخاف من كثرة عددهم
و وثاقه عددهم فكل حنف امرى * يجرى بمقدار من الله تعالى وبعد هذا البيت

اما نموت كراما أو نفوز بها * فواحد الدهر من كد واسفار

أى الشخص الذى يكون واحدا في زمانه كماله من الكد والسفار كذا في شرح الفاضل
الكاشى لكن الوجه ما ذكره الشارح لان مناسبة المصراع الثانى للاول ظاهرة فيه اه عبد
الحكيم (قوله أشار به الى أن في البيت الخ) عبارة عبد الحكيم أشار بادخال كل على نفس
الى أن دخوله على حنف باعتبار المضاف اليه لا باعتباره في نفسه وكان على الشاعر أن يقول حنف
كل امرى * موافقا لقوله تعالى ولكل أمة أجل وأما اعتبار التعدد في الموت باعتبار أسبابه فلا
يفيد ما لم يعتبر العموم في امرى * بمعونة المقام ففيه كثرة المؤنثة من غير حاجة اليها (قوله رحمه الله لم
يعطف نزاولها الخ) بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل بينهما مع قطع النظر عن كونهما من كلام
الشاعر أو من كلام الراى كما سيظهر لك وقد تقدم ذلك عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله وهذا
مثال لكمال الانقطاع الخ) وذلك لانه لا يجوز أن يكون مثلا لكمال الانقطاع بين الجملتين
اللتين لا محل لهما لان الجملتين المذكورتين في المصراع لهما محل من الاعراب ولا يجوز في كلام
واحد أن تكون جملة واحدة في محل وأن لا تكون ولا أن يكون مثالا للجملتين اللتين لهما محل من
الاعراب لان ترك العطف حينئذ لموافقة المحكى لا لاختلاف بين الجملتين خبرا وانشاء ولانه
يجوز العطف مع الاختلاف المذكور اذا كان للاولى محل من الاعراب نص عليه الشارح في
شرح المفتاح ومثله بقولك فلأكرمى وأكرمك ولانه حينئذ يكون دخلا في القسم الاول
والفصل فيه لعدم قصد التشريك فتعين أن يكون مثالا لكمال الانقطاع من غير نظر الى كون الاولى
في محل الاعراب أولا اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله مع قطع النظر عن كون الخ) عبارة
المطول لما ذكر أنه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع أو كمال
الاتصال أو نحوهما أشار الى تحقيق هذه المعانى من غير نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون
لاولاهما محل من الاعراب أولا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين اه قال عبد
الحكيم وقوله من غير نظر الخ ولذا أورد في كمال الاتصال مثال بدل الاشتمال * أقول له ارحل

أى نحاول تلك الحروب

ونماذجها

* فكل حنف امرى *

يجرى بمقدار *

أى أقموا نقاتل فان

موت كل نفس يجرى

بقدر الله تعالى لا الجين

ينجيه والا الاقدام برديه لم

يعطف نزاولها على أرسوا

لانه خبر لفظا ومعنى

وأرسوا انشاء لفظا

ومعنى وهذا مثال لكمال

الانقطاع بين الجملتين

باختلافهما خبرا وانشاء

لفظا ومعنى مع قطع النظر

عن كون الجملتين

ليس له محل من الاعراب

التمثيل حاصله أن كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال مما له محل (قوله والا فاجملتان في محل نصب النخ)

لا تقبل عندنا * مع أن ار حل مقول القول (قوله رحمه الله والا فاجملتان في محل نصب) أى على تقدير اعتبار العطف فتكون داخله في القسم الاول أعنى فان كان للاولى النخ وترك العطف فيه لعدم قصد التشريك في حكم الاولى لا لاختلافهما خبرا وانشاء وبما حررنا اندفع ما قيل ان الجملة ليس لها محل من الاعراب وان اعتبر في الحكاية لان المقول مجموع ارسوا وزاولها ارسوا فقط وجزء المقول لا محل له اهـ عبد الحكيم وقوله أعنى فان كان للاولى النخ صوابه أعنى وعلى الاول ان قصد التشريك النخ كما لا يخفى هذا قال في المطول بعد ما ذكره الشارح هنا وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملة في كلامه ليس لها محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملة في كلامه محله من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انما همك انما نحن مستهزون مما له محل من الاعراب على ما مر اهـ وقوله ما وقع في كلام الرائد أى والمصراع المذكور ليس مثالا لتمامه ولا ببعضه وانما هو اشارة الى المثال ولا يخفى كونه تعسفا لان الظاهر أن المثال هو المصراع اما بنفسه أو ببعضه وقوله والجملة في كلامه محله من الاعراب أى على تقدير العطف اهـ عبد الحكيم واعتراض السيد قدس سره على الشارح حيث قال أقول فيه بحث أما أولا فلان ما تقدم من قوله لم يعطف عليه ولم يجعل أيضا مجزوما الخ يدل على أن الكلام في المثال الذى هو المحكى أعنى قول الرائد فان تعليل الأمر وانعكاس المعنى بالجزم انما يتصوران في كلامه وأما الشاعر فهو انما يحكى كلام الرائد على منواله وليس له أن يعطل أمرا واردا في كلام الرائد ولا أن يجزم ما بعده جوابا له بل ليس له الاحكام التعليل الواردة فيه أو الجزم لو كان واردا فيه وأما ثانيا فلانه لا خفاء في أن المقصود بتمثيل كمال الانقطاع على وجهه بوجوب الفصل بين الجملتين واختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى لا بوجوب الفصل بينهما اذا كان للاولى محل من الاعراب فان قلت اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط ان أوجب كمال الانقطاع بينهما أوجب مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب أولا قلت الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة بموقع المفردات وليست النسبة بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفت الى اختلاف تلك النسبة بالخبرية والانشائية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول نحو وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بل الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت هي موقعها بخلاف ما لا محل لها من الاعراب فان نسبها مقصودة بذواتها فمعتبر أحوالها المعارضة لها وأما ثانيا فلان قوله لان المثال انما هو هذا المصراع مسلم لكن باعتبار دلالة على المحكى لا باعتبار نفس الحكاية ولا تعسف في ذلك وأما قوله تعالى انما همك انما نحن مستهزون الله يستهزى بهم ففيه بحثان أحدهما فصل قوله انما نحن مستهزون عما قبله في كلامهم وذلك لكونها تأكيذا للاولى أو بدلا عنها أو استئنافا وعلى هذا فالجملة الاولى لا محل لها من الاعراب وأما فصله عنه في نظم الآية فذلك الحكاية كلامهم على ما كان عليه اذ المجموع كلام واحد يجب في الحكاية ابقاؤه على صورته والثاني فصل الله يستهزى بهم عما قبله وذلك في الحكاية دون المحكى اذ لم يوجد لفظ الله يستهزى بهم في المحكى والجملة الاولى في الحكاية لها محل من الاعراب وبهذا الاعتبار

والا فاجملتان في محل
النصب مفعول قال (أو)
لاختلافهما خبرا وانشاء

مبنى على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيدا وقد سبق للمصنف في قوله أنا معكم الآية والحق خلافه
فلعل الشارح قال ذلك الزاما للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولا فيكون جزء المقول
هنا مقولا فيكون له محل من الاعراب ومبنى أيضا على الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من
الحاكمي للكلام أما إذا كان الاستشهاد بهما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما
قطعا واختلاف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ورجح بعض المحققين
الثاني (قوله بأن تكون احدهما الخ) أي الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في
الصورتين المفهوميتين من قوله وان كانتا الخ فالصور أربع (قوله وان كانتا الخ) الواو والحاء
وان وصلية لاغائية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تباين الاقسام (قوله وان كانتا جميعا
خبريتين لفظا) ولم يثل للانشائيتين لفظا المختلفتين معنى لفظه وجوده وذلك كقوله عند ذكر
من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوأ مقعده من النار قل له أيها الصاحب من ع ق (قوله
على اختلافهما) في نسخة على لاختلافهما وهي الصواب وفي الأولى تسمح سم (قوله لانه

(معنى فقط) بأن تكون

احدهما خبرا معنى

والاخرى انشاء معنى وان

كانتا خبريتين أو انشائيتين

لفظا (نحو مات فلان

رحمه الله) لم يعطف رحمه

الله على مات لانه انشاء

معنى ومات خبر معنى وان

كانتا جميعا خبريتين لفظا

(أو لانه) عطف على

اختلافهما والضمير

أورد الآية فيهما فان قلت قد تبين أن المثال المقصود منه ههنا كلام الرائد لكن لما يطلع عليه
الابحائية الشاعر عنه كلامه أو رد المصراع دليلا عليه وان فصل نزاولهما عن أرسوا في كلامه
لكمال الانقطاع لاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى فإذا تقول في فصله عنه في الحكاية فهل
يجوز فيها أن تعطف عليه وتكون الواو من كلام الحاكمي كافي قوله تعالى وقالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل قلت انما يجوز للحاكمي إيراد الواو في الجمل المحكية إذا كان كل واحدة منها كلاما
برأسها لتكون كل واحدة محكية على حالها والجمل الثانية ههنا أعنى نزاولها تعليل لما تضمنته
الاولى فهي من تنبتها بحسب المعنى ومختدة معها فيجب جعلها محكيًا واحدا فترك العاطف في
الحكاية لهذه العلة لالكمال الانقطاع كما توهمه الشارح اه بخفى وتصرف وقوله قدس سره
فلان مات تقدم من قوله لم يعطف عليه ولم يجعل أيضا مجز وما يدل الخ اعتراض على قوله لان المثال انما
هو هذا المصراع بأنه مخالف لما قررر سابقا لانه يدل على أن المثال قول الرائد والجواب منع تلك
الدلالة بل يدل على أنه مثال مع قطع النظر عن اعتباره في الحكاية وعن كونه محكيًا وقوله قدس
سره وأمانيا فلان لا خفاء الخ الجواب عنه أن كمال الانقطاع يوجب الفصل بين الجملتين مطلقا
وعدم إيجابه الفصل أعنى فيأله محل من الاعراب لكونه في حكم المفردات وقوله قدس سره لكن
باعتبار دلالة الخ فيه أن المصراع ليس مثالا باعتبار دلالة الخ على المحكي لانه بهذا الاعتبار في محل
الاعراب بل المحكي المدلول عليه بالمصراع ولا يخفى كونه تعسفا بخلاف ما قاله الشارح فان
المصراع مثال له باعتبار بعضه وهو شائع في كلامهم وقوله قدس سره وأما قوله تعالى أنا معكم الخ
هذا البيان حق لكن لا تعلق له بكلام الشارح إذ محصولة أن أرسوا له محل من الاعراب كما أن
قوله تعالى أنا معكم انما نحن مستهزون له محل من الاعراب لكون كل منهما مقول القول وقوله
قدس سره كما توهمه الشارح افتراء على الشارح فانه ما قال ان ترك العاطف في الحكاية لالكمال
الانقطاع بل في الجملتين مع قطع النظر عن الحكاية كما مر اه عبد الحكيم (قوله مبنى على
أن جزء المقول الخ) يعلم ما فيه مما تقدم عن عبد الحكيم (قوله ومبنى أيضا الخ) يعلم أيضا
ما فيه مما سبق عن عبد الحكيم (قوله قل له أيها الصاحب) هذا خطاب لصاحب الكاذب أو

لا جامع بينهما) يعنى مع كونهما لم يختلفا فى معنى الخبرة والانشائية بل هما خبريتان معامعنى أو انشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الأول فى هذا أيضا كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع اما لانتفائه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمر قصير حيث لا جامع بين زيد وعمر ومن صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتى واماعن المسندين فقط كقولك زيد طويل وعمر وعمر وجامع واماعن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من ع ق (قوله فلكون الثانية مؤكدة للاولى) قال ع ق فى آخره بحث كمال الاتصال مانصه ثم ان ظاهر أول كلام المصنف فى كل مما ذكر من التوابع أن الجملة الثانية هى من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله فى كل منها فوزانه وزان كذا أنها ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيد به ذلك التابع من جهة القصد فألحق بذلك التابع فى عدم صحة العطف وهو الأقرب وذلك لأن التابع اصطلاحا يستدعى اعرابا يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم فى التأكيد اه وقال الفزرى بعد أن ذكر نحو ما مر والحق أن كون التابع ما يتلو السابق فى أحوال آخره على الاكثر فالتقييم بذلك بناء على الغالب صرح به فى اللب وشرحه للسيد ويؤيده أن الدمامينى صرح فى شرح المعنى بأن قوله تعالى أمركم بأنعام وبنين بدل اصطلاحى من قوله تعالى أمركم بما

للشأن (لا جامع بينهما كما سيأتى) بيان الجامع فلا يصح العطف فى مثل زيد طويل وعمر ونائم (وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلكون الثانية مؤكدة للاولى)

المتكامل أى قل للكاذب انزجر عن الكذب أو قل له حديث من كذب على متعمدا الخ أو قل له ليتبوا مقعده من النار فقول القول مخدوف ويحتمل أن يقول القول هو لفظ من الاستفهامية الواقعة بعد لفظ صاحب فليست حرف جرى على قول للذا كرايها صاحب من هذا الكاذب وعلى كل فجملة فليتبوا مقعده من النار خبرية بمعنى وجلة قل له الخ انشائية وبعد فليست عبارة ع ق هكذا بل نصها كقولك عند ذكركم من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم ليتبوا مقعده من النار قاطعه أيها صاحب اه أى هجره ووتركه (قوله عن المسند اليهما) أى عن الشئيين المسند اليهما فثنية الضمير بالنظر لمعنى آل (قوله وظاهر قوله فى كل منها فوزانه الخ) فديقال معناه ان هذا التابع الجملى نظير هذا التابع الافرادى فنهاية ما يفيد به أن التابع الجملى ليس من التابع الافرادى وان كان من مطلق التابع الحقيقى الشامل لهما الآن يقال هذا وجه التعبير بظاهر لىكن قد يمنع أن ما ذكره هو الظاهر (قوله بل ما يفاد منها) أى من التوابع الحقيقية وقوله يفيد به ذلك التابع أى الغير الحقيقى وقوله فألحق بذلك أى بالتوابع الحقيقية وقوله التابع بالرفع نائب فاعل ألحق ويحتمل أن نائب فاعل ألحق ضمير يعود على التابع الغير الحقيقى وقوله بذلك التابع أى الحقيقى فالتابع على هذا الجرب بدل أو عطف بيان مما قبله هذا هو الانسب فى حل العبارة (قوله بالفاظ معلومة) أى كالنوكيد المعنوى (قوله وقد أشرنا الخ) قال فى التأكيذ وعلم من قوله فوزانه الخ أن الجملة ليست أكيدامعنى يافى الاصطلاح وهو ظاهر لأنه فى الاصطلاح انما يكون بالفاظ معلومة مع أنه تابع وذلك يقتضى المحلية فى الاعراب والجملتان هنا لا محل لهما المراد أنهما مثل التأكيذ فى حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال فى كون الجملة بدلا أو بيانا (قوله فالتقييم بذلك) أى بكونه يتلوه فى أحوال آخره (قوله بأن يختلف مفهومهما الخ) عبارة المطول ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى ليكون لدفع نوبهم تجوز أو غلط

تعلمون مع أنه لا محل له من الاعراب كما تحققة (قوله تأكيذا معنويا) بأن يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرير معنى احدهما تقرير معنى الاخرى وسيأتى مقابله وهو التأكيذ اللفظي والقسمان تأكيذ بالمعنى اللغوي وأما التأكيذ الاصطلاحي فلا يأتي هنا لأن المعنوي منه بالفاظ معلومة وليس ما يأتي منها واللفظي منه تكرار اللفظ وسهى التأكيذ المعنوي في الجمل بالمعنوي لأنه بمنزلة المعنوي الاصطلاحي الذي هو في المفردات والتأكيذ اللفظي في الجمل باللفظي لأنه بمنزلة اللفظي الاصطلاحي الذي هو في المفردات اه ملخصا من ع ق مع زيادة (قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيذ المعنوي كما في نحو جاء زيد بنفسه لا يكون لدفع التسيان والغلط فكذا ما هو بمنزلة من حيث هو بمنزلة نحو لا ريب فيه وأجاب الاستاذ ع س بأن التأكيذ المعنوي يفيد دفع الغلط بالنسبة للاختلاف افرادا وغيره وان لم يفد بالنسبة للاختلاف افرادا جاء زيد بنفسه يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائي الزيدان لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو وهكذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز للتأكيذ المعنوي وقوله أو غلط للفظي مخالفا لصنيع الشارح في جعلهما للمعنوي واللفظي الموجب للاشكال المذكور وتكلف الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أي لاجل أن يدفع به المتكلم توهم السامع التجوز في الأولى فتزول الثانية منزلة التأكيذ المعنوي في المفردات لأنه انما يؤتى به لدفع التجوز أو توهم السامع في الاولى الغلط فتزول الثانية منزلة التأكيذ اللفظي في المفردات فانه انما يؤتى به لدفع توهم السهو أو الغلط اه ثم قال بعد ذلك بورقتين أو أكثر ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط أو التجوز في الأول يراد دفع التجوز في ذكر زيد أن الجائي رسول زيد مثلا أو الغلط في ذكر زيد بدلا عن رسوله المقصود وفي الثاني دفع التجوز في ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اه (قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أي حالة كون لا ريب فيه منسوبا الى ذلك الكتاب (قوله اذا جعلت ألم الخ) وأما ان جعل ألم

تأكيذا معنويا (لدفع
توهم تجوز أو غلط نحو
لا ريب فيه) بالنسبة الى
ذلك الكتاب اذا جعلت ألم

وهو قسمان لأنه اما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيذ المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى أو منزلة التأكيذ اللفظي في اتحاد المعنى اه قال عبد الحكيم المراد بالاختلاف في المعنى والاتحاد فيه الاختلاف والاتحاد في المعنى المقصود لا في المعنى المدلول اذ المدلول الوضعي للجملة الثانية مخالف للمدلول الوضعي للجملة الاولى سواء كانت الثانية بمنزلة التأكيذ المعنوي أو اللفظي اه وأما نحو زيد قائم زيد قائم مما اتحد فيه المعنى الوضعي فهو من تأكيذ المفردات لا من تأكيذ الجمل أو من تأكيذ الجمل الذي ليس الكلام فيه لأن الكلام في تأكيذ الجمل المختلفة لفظا وذلك لأنه اذا اتحد اللفظ كان الجملتان جملة واحدة والجملة الواحدة لا يأتي فيها فصل ولا وصل فلذلك لم يتعرضوا لذلك كما نبه عليه صاحب العروس (قوله لان المعنوي منه) أي من التأكيذ الاصطلاحي وكذا الضمير بعد (قوله وأجاب الاستاذ ع س الخ) مثله أيضا في عبد الحكيم والغلط صادق بما كان لسهو أو نسيان أو سبق لسان كما في عبد الحكيم (قوله وان لم يفد بالنسبة الى الآحاد) أي المتفقة نذكر أو تأنيثا (قوله ولذا جعل الخ) أي لهذا الاعتراض جعل الخ (قوله مخالفا لصنيع الشارح) في جعلهما للمعنوي واللفظي المناسب حذف قوله واللفظي لان الشارح لم يجعل دفع توهم التجوز أو الغلط للفظي ولان

مبتدأ وذلك الكتاب خبر ابتداء على أنه اسم للقرآن أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن (قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر لها مبتدأ ولا خبر لأن القصد على هذا مجرد تعداد الحروف وعليه ففيل هي مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقطوعة من الله واللام من جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الإشارة إلى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) يجعل الم مبتدأ خبره هذه مقدر أو بالعكس وهذا بناء على أنه اسم للسورة فإن بنيت على أنه اسم للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله فانه) الضمير للشأن (قوله يجعل الخ) المبالغة بمجموع الجمل والتعريف لكن محطها بالتعريف اذ جعل الم مبتدأ ذلك ليس فيه أزيد من الوصف ببلوغ الدرجة القصوى حتى يكون بذلك الجمل مبالغة في هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو أقرب وعليه يدل كلام ع ق لكن الأول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضاً قوله الدال على كمال العناية بتمييزه أى باعتبار اسم الإشارة وقوله والتوسل الخ أى باعتبار اللام (قوله والتوسل ببعده الخ) لوقال وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم لكان أولى وأوضح ثم ظهر أن هذا انما برد على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على الانحصار) لأن تعريف

طائفة من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة (فانه لما بواغ في وصفه) أى وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أى في أن وصف بأنه بلغ (الدرجة القصوى في الكمال) وبقوله بواغ تتعلق الباء من قوله (يجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة (وتعريف الخبر باللام) الدال على الانحصار

الموجب للشكال المذكور انما هو جعلها ما للتأكيده المعنوي قاله بعض مشايخنا وقد ينازع فيه (قوله بناء على أنه) أى ألم (قوله فلا يناسب كلام المتن) أما على الأول فلان لا ريب فيه مؤكدة أيضاً لكن لا بالنسبة إلى ذلك الكتاب بل بالنسبة إلى ألم ذلك الكتاب وأما على الثاني فلان لا ريب فيه ليست مؤكدة أصلاً بل هي خبر المبتدأ (قوله لان القصد على هذا مجرد تعداد الحروف) أى للتحدى من غير أن يكون لها محل من الاعراب كما ذهب إليه صاحب الكشف اه عبد الحكيم وانما اختياره صاحب الكشف لبلاغة لطيفة فيه لان التحدى حينئذ بطيف تعريض بأن القرآن مؤلف من جنس هذه الحروف المحدودة التي من حيثها ألف كلامكم فأتوا بمثلها ان كنتم صادقين اه معاوية وقيل المراد بالتحدى بها التقوى بها لا عجز الخصم حيث لا يدري ما المراد بها لانها من المتشابه (قوله وقيل الهمزة مقطوعة الخ) أى فتكون هذه الحروف إشارة إلى الجملة الآتية (قوله يجعل الم مبتدأ خبره هذا الخ) في عبد الحكيم كونها جملة مستقلة اما يجعلها اسمية بأن يكون التقدير ألم هذا أو هذا ألم أو يجعلها فعلية بأن يكون التقدير أقسم بألم فيكون الجار محذوفاً أو اذ كر الم فيكون ألم منصوباً وعلى التقادير الم اما اسم للسورة أو القرآن أو اسم من أسمائه تعالى أو مؤول بالمؤلف من هذه الحروف اه وهى أقوال للفسرين وقوله وعلى التقادير أى الأربعة ولا بد في الأولين على ما سوى الأول من هذه المسمايات من تقدير أو تأويل فافهم قاله معاوية وقوله أو مؤول بالمؤلف الخ فالتقدير الم أى المؤلف من جنس هذه الحروف هو هذا أى القرآن أو هذه أى السورة أو هذا القرآن أو هذه السورة هي الم أى المؤلف من جنس هذه الحروف أو أقسم بالمؤلف من هذه الحروف أو اذ كر المؤلف من هذه الحروف (قوله الضمير للشأن) لاحاجة إليه لصحة عوده إلى الكتاب (قوله صفة لجعل) ومعنى دلالة الجمل على ما ذكرنا مثاله عليه (قوله أليق بقول الشارح والتوسل) أى لان الجمل دال ومشتمل على التوسل المذكور

الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع ق (قوله حاتم الجواد) أى لاجواد الاحتمال اذ
جود غيره بالنسبة الى جوده كعدم ع ق (قوله فعنى ذلك الخ) أى المراد منه أنه الخ اذ معناه
حقيقة أنه الكتاب لا سواه لكنه غير مراد لانه محال (قوله السكامل) أى في الهداية كما يأتى
(قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان أهل لك اذا ولا يقال مستأهل والعامه تقول له لكن العلامة
الرخشري قد صحح هذه العبارة في الأساس فنرى (قوله في مقابلته) ولو كان كتابا كاملا في
نفسه وقوله ناقص في ظاهره سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولو قال ليس بكامل لكان
أولى لعدم التصريح بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما يعطيه معنى ذلك
الكتاب حقيقة وما قيل بل ببيان لمعناه المجازى المراد غير ظاهر (قوله جاز أن يتوهم الخ) فيه
شيء لأن توهم كون الكلام مما يرى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن
المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكر فأتبع بالرأي فيه دفعا لذلك التوهم على
قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله جار على
القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع ق (قوله قبل التأمل) أى في كمالات الكتاب
أطول (قوله مما) أى من المدح الذي يرى به أى يتفوه به جزافا وكتب أيضا قوله مما أى من
الكلام الذي يرى به جزافا أى على وجه المجازفة بمعنى أنه مما يوثق به من غير ملاحظة مقتضياته
ومراعاة لوازمه ومفاد أجزائه بروية وبصيرة فان المجازفة في الشيء عدم الاحاطة باحواله وانما
كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه توهم المجازفة لما جرت به العادة غالبا من أن المبالغ في مدحه
لا يكون مدحه على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره اذ لا تتناول المبالغة غالبا من تجاوز
وتساهل ع ق وكتب أيضا قوله مما يرى به جزافا هي مثلثة بمعنى ما يقال بل التأمل ولا يخفى انه
كناية عن كونه غاطا لان القول بل التأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاء في زيد
نفسه يستدعى أن لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما
وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث التأكيدي أيضا الكلام المؤكده مجاز عن السكامل حقيقة في
نفي غيره من الكتب والتأكيدي المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لانه لا يوجب كونه
حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو أريد بل لا ريب فيه نفي الريب في السكامل أما

مثل حاتم الجواد فعنى
ذلك الكتاب أنه
الكتاب السكامل الذي
يستأهل أن يسمى كتابا
كان ماعداه من الكتب
في مقابلته ناقص بل ليس
بكتاب (جاز) جواب
لما أى جاز بسبب هذه
المبالغة المذكورة (أن
يتوهم السامع قبل التأمل
أنه) أعنى قوله ذلك
الكتاب (مما يرى به

(قوله كما عبر ابن يعقوب) عبارته كأنه قيل لا كتاب الا هذا أى هو السكامل الذي يستأهل
أن يسمى كتابا حتى كان ماعداه ليس بكامل بالنسبة الى كماله وليس بكتاب ولو كان ذلك الغير
كتابا كاملا في نفسه وهذا الكلام الذي قرر به هذا الحصر ليس في ظاهره سوء أدب لم يصح
بوصف الكتب التي وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا في باطنه لان الملك الاعظم له أن يفضل
ما شاء من كتبه على غيره بالمبالغة الحصرية وغيره انعم لو سميت فيه الكتب ووقع الحصر من
غير الملك لزم سوء الادب أو وقع الحصر من غيره تعالى ولو لم تسم الكتب فافهم اه تدبر (قوله
كما يعطيه معنى الخ) لكن اعطاؤه لذلك الآن انما هو على سبيل الاشارة الى شدة السكامل لا على سبيل
أنه مقصود لذاته كما لا يخفى (قوله فيه شيء الخ) يدفع بجعل قول المصنف قبل التأمل بمعنى قبل
التأمل في كمال الكتاب وأنه كلام الله تعالى (قوله لكن خالفناهما الخ) أى فصح كلام المصنف
(قوله المؤكده) أى المؤكده بل لا ريب فيه (قوله مجاز عن السكامل) أى معبر به عن السكامل

لو أريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجراف لأن غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي اه أطول وأقول يمكن جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وأيضا الكلام الخ وأما قوله ودفع الجراف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبناه عنه في قول المصنف فاتبعه نفيا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف تفسير (قوله فاتبعه نفيا لذلك التوهم) وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره في الاهتداء وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الأولى ونفي الريب أي نفي كونه مظنة الريب بمعنى أنه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيقة لازم لكاله في ظهور حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الأولى فكانت الثانية بمنزلة التأكيد المعنوي لا اللفظي اه ع ق وبهذا يندفع قول الأطول ودفع الجراف الخ بما يتحقق لو أريد الخ ما كتبناه ويعلم أن قول ع س كما في سم معنى لا ريب فيه على هذا أي على جعله تابعا لذلك الكتاب لا ريب فيه أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله فوزانه) قال الفري الوزان مصدر قولك وزن الشيء الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظر باعتبار كون

جزافا (من غير صدور عن روية وبصيرة) فاتبعه (على لفظ المبني للفعول والمرفوع المستتر عائدا الى لا ريب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب (نفيا لذلك) التوهم (فوزانه) أي فوزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (في جاءني زيد

(قوله تجوز آخر) أي كأن يراد أن البالغ في الكمال بعضه لا كله أو مبلغه وهو الرسول لانفس الكتاب لكن فيه أن هذا لا يناسب قول المصنف مما يرى به جزافا أنه مبني على المساهلة والتجوز لا ما تقدم عن ع ق وعلى هذا لا يرد قوله فيما سبق فيه شيء الخ اذ المجاز واقع في كلامه تعالى كثيرا لكن هذا الجواب بعيد فلذا لم يجز عليه الشارح ولا غيره اه شيخنا وقوله لكن فيه أن هذا لا يناسب الخ فيه أن هذا لو كان المعنى أنه لدفع تجوز آخر وليس لدفع توهم الغلط ونحوه وليس كذلك فإن الأطول صحيح كونه لدفع توهم الغلط ونحوه وقوله الآن يكون الخ لا حاجة اليه لما علمت على أنه بعيد جدا لما ذكره الأطول آنفا وبعد ذلك فتسلمه لجواب المحشى غير مناسب فانه لا يتم الا لو جازى الاسد نفسه على أن التوكيد لدفع توهم أن الراي رسوله مثلا فتدبر (قوله رحمه الله نفيا لذلك التوهم الخ) فتوهم الجراف في ذلك الكتاب بمنزلة توهم التجوز في جاءني زيد لا شرا كهما في البناء على المساهلة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور في لا ريب فيه راجعا الى الكلام السابق أعني ذلك الكتاب ظاهر كأنه قيل لا ريب فيه ولا مجازفة وان كان راجعا الى الكتاب كما هو الظاهر فبناء على أنه اذا لم يكن ريب في كونه كاملا غاية الكمال لم يكن قولك ذلك الكتاب بالمجازفة اه عبد الحكيم وقوله كما هو الظاهر الخ لم يبين بعد اعتبار الظاهر على المشهور من أن المعنى لا ريب في حقيقته (قوله وذلك) أي ظهوره في الاهتداء وقوله بظهور حقيقته أي بسبب ظهور حقيقته أي كونه حقا من عند الله وقوله وهو أي كمال الكتاب باعتبار ظهوره في الاهتداء المتسبب عن ظهور حقيقته وقوله لازم لكاله في ظهور حقيقته أي لازم لكاله في الاهتداء بسبب ظهور حقيقته في سببية وقوله ولازم معنى الثانية الخ أفاد هذا أن معنى الأولى لازم لمعنى الثانية كما أفاد عكسه أولا فقصوده أفادة التلازم من الجانبين هذا هو الأقرب من حيث المعنى وأما ظاهر العبارة فقوله وهو مقتضى الجملة الأولى أي لازمها والضمير فيه لظهور حقيقته فهو لازم ومنزوم وقوله في ظهور حقيقته صلة كمال وقوله ولازم معنى الثانية الخ لما بين ما لزوم معنى الثانية أراد بيان لازمه ومحصله أن الثانية لازمة للأولى بواسطة ومنزومة لها بلا واسطة (قوله ويعلم الخ)

المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساويا لشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أى من جعل وزان بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اه
ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسلا وأوحقيقة عرفية ع ق (قوله أو تأكيذا لفظيا) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الأولى ع ق (قوله ونحو هدى للتقين) وأما التأكيذ بنفس تكرار اللفظ فلا يتعرض له إذ لا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله أى هو هدى) إشارة إلى أن هدى خبر لمبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة اه فنرى وقال في الأطول ولك أن تجعل هدى للتقين في تقدير فيه هدى للتقين مراد به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأكيذ اللفظي أقرب اه وهذا توجيه آخر غير توجيه المصنف وما مشى عليه الشارح من أنه خبر لمبتدأ محذوف هو المناسب لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين إلى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن المتقين مهتدون فإمعنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب أن المراد المتقون بالقوة أى المشرفون على التقوى وأجيب أيضا بأن المراد زيادة هدى فالتقون على ظاهره وأجاب الاستاذ ع س بأن المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين إلى التقوى) فيه مجاز الأول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أى غايتها) لم يحمل السكنة على الحقيقة لعدم ملائمة قوله حتى كأنه هداية محضة

نفسه (فظهر أن اللفظ
وزان في قوله وزان نفسه
ليس بزايد كما توهم أو
تأكيذا لفظيا كما أشار
إليه بقوله (ونحو هدى)
أى هو هدى (للتقين)
أى الضالين الصائرين إلى
التقوى (فان معناه أنه)
أى الكتاب (في الهداية
بالغ درجة لا يدرك كنهها)

عطف على يندفع الخ (قوله وهو المراد ههنا) فيه أنه يصح إرادة الأول أيضا والمعنى أن مساواة لا ريب فيه لذلك الكتاب ك مساواة نفسه لزيد ولا شك أن التأكيذ لا بد فيه من مساواة المؤكد به للمؤكد اه شيخنا وفيه أن المعنى الأول هو المساواة في الوزن ولا معنى له هنا على أن قوله ولا شك الخ لا يظهر بالنسبة للتوكيد المعنوي فافهم (قوله كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب الخ) وذلك لأن المفهوم عرفا من نحو قولك وزان هذا مع هذا وزان هذا مع هذا أن مرتبة هذا مع هذا كمرتبة هذا مع هذا ولا يقال وجه ذلك أن الظرف المذكور لا يصح تعلقه بوزان إذا كان بمعنى النظير بخلاف ما إذا كان بمعنى المرتبة ومثله كونه بمعنى المساواة نعم يصح جعله حالا من المضاف إليه إذا جعل بمعنى النظير وهو بعيد لانا نقول لافرق بين كونه بمعنى النظير وغيره في عدم صحة تعلق الظرف به (قوله ولما كان الخ) محصله أن موازنه الشيء يلزمها مرتبة كمرتبة ذلك الشيء فأطلق المصدر أعني وزانا وأريد لازمه (قوله وأجيب أيضا بأن المراد زيادة هدى) لا يخفى بعد هذا الجواب فان أصل الهداية حاصل بالكتاب وليس عندهم هداية قبله وزادهم هداية عليها إلا أن يحمل على من كان موحد قبل نزوله وفيه بعد أيضا تأمل اه شيخنا باجوري وقد يقال كونه حصل به زيادة الهدى لمن اتقى بالفعل لا ينافي أن أصل الهدى حصل له به قبل زيادة التقوى (قوله لعدم ملائمة قوله حتى كأنه الخ) أى لأنه يقتضى أن يدرك كنهها لأنه لا يعرف أنه هداية محضة إلا بإدراك كنهها اه شيخنا وفيه أن معرفة كونه هداية محضة لا يتوقف على معرفة السكنة إذ يكفي معرفة خواصها في ذلك والوجه أن عدم الملازمة من حيث أن عدم معرفة السكنة يكون مع الحقايرة كما يكون مع العظم لأنه لا يلزم من كونها لا يدرك كنهها أنها عظيمة جدا حتى يتفرع

كذا في سم (قوله لما في تنكير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كأنه الخ فانه يفهم منه أن البلوغ بسبب الحمل أعنى حمل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلا عن الهادى فهو كزبد عدل (قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كانه) الأولى حتى انه اذ في حمل الشئ على الشئ في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والأولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبرا له أطول (قوله وهذا) أى انه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع ق (قوله لان الكتب السماوية الخ) أى المعتبرة في مقابلته لتحقيق الحصر المستفاد من ذلك الكتاب لانها التى من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يتخلو من اطناب كبير قريب من الحشولان المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال انما تتفاوت بحسب الهداية في درجات الكمال في الهداية الآن يراد به مطلق الكمال والشرف في العقول تأمل ع ق (قوله لا بحسب غيرها) أى فتقديم الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند أنه قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب بالعجازه والشارح دفع المنع بأن هذا

أى غابتها لما في تنكير هدى من الإبهام والتفخيم (حتى كأنه هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كمال الكتاب الكمال والمراد بكلمة كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها) أى بقدر الهداية واعتبارها (تتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب غيرها

أنه كأنه هداية محضة (قوله هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن الخ) أى لانه مفرع على ما قبله مع كونه باعتبار الحمل كانه عليه الشارح بقوله حيث قيل الخ وبهذا تعلم ما في قول عبد الحليم (قوله لما في تنكير هدى الخ) تنكير هدى يفيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادى يفهم بسبب جملة عليه وجعله عين الهدى اه فتدبر (قوله الأولى حتى انه الخ) لأولى لان هدايانا للمعنى الواقع فليست هذه عبارة المبالغة ولذلك قال بعض مشايخنا انما انظر المصنف للواقع لان اتحاد القرآن مع الهدى محال والقصد انما هو المبالغة (قوله أى المعتبرة في مقابلته الخ) ظاهره أن المراد بالكتب فى كلام المصنف ما عدا القرآن وليس كذلك فالمعنى أى المعتبر ما عدا القرآن منها فى مقابلته ثم الغرض من ذلك دفع ما يقال لم يعتبر مطلق الكتب (قوله لا يتخلو من اطناب كبير قريب من الحشو) أى لانه كان يكفيه أن يقول لان الكتب السماوية بحسبها تتفاوت وقوله لان المراد الخ لا يخفى أن ذلك لا يستدعى أن يكون الكمال الواقع فى الاستدلال هو الكمال فى الهداية فلا وجه لقوله فكأنه الخ على أنه حينئذ يكون محصله أن الكتب السماوية لا تتفاوت فى درجات الكمال فى الهداية لا بحسب الهداية ولا يخفى تهافتة على أن ذلك لا ينفى أنها تتفاوت فى درجات الكمال فى غير الهداية وأن لها كمالا فى غير الهداية مع أن الغرض نفي ذلك مبالغة فى الاعتناء بالكمال فى الهداية والتفاوت فيها على أنه لو قال لان الكتب السماوية بحسبها تتفاوت لكان التقدير تتفاوت فى درجات الكمال المطلق فعلم أن المراد بالكمال فى كلامه الكمال المطلق وأنه لا يرد عليه شئ من ذلك كله (قوله والشارح دفع المنع الخ) أى فى المطول حيث قال فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب بالعجازه ونظمه قلت هذا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه اه وقوله فان قلت الخ هذا السؤال منع بسند لكنه جنى المنع وأقام سنده مقامه والاصل فان قلت لان سلم هذا الحصر أى انه يجوز أن يكون التفاوت فى درجات الكمال بغير الهداية بسند أنها قد تتفاوت بجزالة النظم وبلاغته ولا شك أن هذا السند أخص من المنع لان غير الهداية يشمل جزالة النظم وبلاغته والاخبار بالمغيبات وباقي

التفاوت أيضا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يدفع به لو كان السند مساويا أطول وفي سم قوله لا بحسب غيرها اشارة الى أنه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه تأكيد ع س (قوله لان المقصود الاصل) أي الذي ينبغي عليه كل غرض دنيوي أو آخروي (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بأن الأنسب حينئذ عطف هدى للثقتين على لا ريب فيه لا اشتراكهما في التأكيد لذلك الكتاب قال في الأطول وهو غفلة عن أنه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفي في فصل التأكيد عن التأكيداهم العطف على المؤكد فليرد في أسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأكيدين لشئ (قوله مع اتفاقهما في المعنى) عبارة ع ق ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره محال بل الغرض وصفه بالكمال في الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا في افادة الهداية اتحدا في عدم ارادة الظاهر وفي ارادة الكمال في الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظي اه وقوله كالتأكيد اللفظي أي الذي في المفردات (قوله فانه يخالفه معنى)

لانها المقصود الاصل
من الانزال (فوزانه)
أي وزان هدى للثقتين
(وزان زيد الثاني في
جاء في زيد زيد) لكونه
مقرر لذلك الكتاب مع
اتفاقهما في المعنى بخلاف
لا ريب فيه فانه يخالفه معنى

الاسرار اقرآنية ومنع السند الخاص لا يفيد لاحتمال وجود سند آخر فلا يلزم من بطلان السند الخاص بطلان المنع فان قلت الاخبار بالمعنيات وباقي الاسرار داخله في الهداية أيضا فكل سند وجد داخل في الهداية فتحقق المساواة فيكون قوله بسند أنه تتفاوت بجزالة النظم بلاغته أي مثلا فدخلت جميع الاسرار فيكون جواب الشارح في التفاوت بجزالة النظم وغيرها من باقي الاسرار فيكون دافعا قلنا أسرار القرآن كثيرة وقد لا يظهر في بعضها الدخول في الهداية على أن السند المذكور خاص والدفع له وتقديره مثلا لا دليل عليه اه شيخنا (قوله لانه) أي هذا التفاوت (قوله وانما يدفع) أي منع الحصر (قوله به) أي بجواب الشارح (قوله لو كان السند مساويا) أي للمنع والمساوى هو الذي كلما تحقق تحقق المنع وكلما انتفى انتفى المنع (قوله الى أنه لا بد من اثبات الحصر) أي ولو بطريق المبالغة ولا ينافي ذلك قوله اذ لو أمكن الخ كما لا يخفى (قوله في ثبوت المطلوب) هو كون هدى للثقتين تأكيد لفظيا (قوله فلا يكون قوله لا ريب فيه) المناسب للسياق فلا يكون هدى للثقتين قاله شيخنا وغيره (قوله اعترض بأن الأنسب حينئذ الخ) هذا الاعتراض للسيد وناقشه الاطول بما ذكره عبارة السيد قوله فوزان هدى للثقتين وزان زيد الثاني في جاء في زيد زيد لكونه مقرر لذلك الكتاب أقول ذكر صاحب الكشف أن لا ريب فيه مؤكدا ومقرر لذلك الكتاب وان هدى للثقتين مؤكدا لقوله لا ريب فيه وهذا واضح لا اشكال عليه وأما المذكور في الكتاب وهو الموافق للمفتاح فيجبه عليه أن الأنسب حينئذ أن يعطف هدى للثقتين على لا ريب فيه لا اشتراكهما في كونهما تأكيد لذلك الكتاب ولا امتناع فيه انما الامتناع عطف التأكيد على المؤكد لا عطف أحدهما تأكيد كيد على الآخر والتقصي عنه أن يقال لما كان لا ريب فيه مؤكدا للجمله الاولى اتحد بها وصار من تحتها للجمله السابقة التي يتوهم العطف عليها ذلك الكتاب مقيدا بما هو من تحتها ولا مجال للعطف هناك لان هدى للثقتين مؤكدا وقد أشار صاحب المفتاح الى ذلك حيث قال وكذلك فصل هدى للثقتين لمعنى

وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لنفي الريب عنه فكان من التأكيدي المعنوي (قوله أو
لكون الجملة الخ) فقوله بدلا معطوف على قوله مؤكدة للاولى فكونها بدلا من موجبات
كمال الاتصال ثم البديل الذي يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الأول بدل الكل من الكل
ولم يعتبره في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيدي بالاعتبار قصد نقل
النسبة الى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدي وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي

التقرير فيه للذي قبله لان قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا
وقوله هدى للمتقين تقديره كما لا يخفى هو هدى الخ اه وقوله قدس سره ذكر صاحب الكشاف
الخ في الرضى اختلفوا في التأكيديات المجتمعة فقال ابن برهان ان كل واحد منها تأكيدي لما قبله وقال
غيره بل كل واحد منها تأكيدي للمؤكدة الاولى فاختلاف الشيوخ في هدى للمتقين في أنه تأكيدي
للاريب فيه اول ذلك الكتاب مبني على ذلك الاختلاف والاتجاه المذكور بقوله فينتج عليه أن
الأنسب الخ ليس بشئ لان كل واحد من التأكيدين اذا كان متحدا بالمؤكدة كان كل واحد منهما
متحدًا بالآخر فيكون بينهما أيضا كمال الاتصال كما كان القياس الى المؤكدة قاله عبد الحكيم قال
معاوية هو الذي ليس بشئ لان اتحادهما بالمؤكدة اعتباري باعتبار حاصل المعنى المراد لاحقيق
حتى يستلزم الاتحاد بينهما فهما مؤكدان متغايران حقيقة لا متحدان حتى يتمتع عطف أحدهما على
الآخر واتحادهما باعتبار حاصل المعنى فيما بينهما ليس باعتباره لازما لجواز الوصل بينهما باعتبار
تغايرهما وكونهما تأكيدين متممين لشئ واحد والذوق شاهد بحسن لا ريب فيه وهو هدى بالوصل
نعم الفصل باعتبار اتحادهما وكون الاول ثقة للمؤكدة والثاني ثقة له مقيداً بثبته أحسن لما فيه من
اعتبار الاتحاد في الكل على غلط واحد ومن التدرج في التأكيدي والتقييم للشئ مطلقاً لم يقيد مع
قيده قصداً ولكل منهما ضمنا فقوله قدس سره ولا مجال الخ أي بهذا الاعتبار أي وهو الأحسن
فافهم اه ولا يخفى أن ما ذكره من أن اتحادهما باعتبار حاصل المعنى فيما بينهما ليس باعتباره
لازما لجواز الى قوله والذوق يقال مثله في التأكيدي مع المؤكدة ببدال قوله وكونهما تأكيدين
الخ بقولنا وكونهما متما و متما على أن اعتبار الاتحاد في البدلين ليس بأبعد من اعتباره فيما اذا
كانت الثانية جوابا لسؤال نشأ من الأولى فتدبر (قوله وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما
الخ) أي ان ذلك لا يوجب كونه توكيديا فظننا (قوله لأنه لا يفارق الجملة التأكيدي الخ)
أي بخلاف بدل البعض وبدل الاشتمال فان كلا منهما يفارق الجملة التأكيدي بغير ذلك مما هو
موجود في المحل له من الجمل وقوله وهذا المعنى لا يتحقق الخ مع قوله وبعضهم الخ يقتضي أنه
لو تحقق المعنى المذكور في الجمل التي لا محل لها لاعتبر المصنف بدل الكل فيفيد أنه انما تركه لعدم
تأثيره هنا لعدم تأني شرطه لا لاغناء التكلم على التأكيدي عن التكلم عليه فيرد عليه أنه لا وجه
حينئذ لدخال الجملة التأكيدي في البيان اذ كان يكفي أن يقول لأنه لا بد له من اعتبار قصد
نقل النسبة الى مضمون الثانية وهو غير ممكن في المحل له ثم يرد عليه أن اعتبار قصد نقل النسبة
لا بد منه في بدل البعض وبدل الاشتمال فكيف اعتبرهما المصنف هنا ولا يمكنه التفصي عن ذلك
الابانه نزل قصد استئناف اثبات الجملة منزلة نقل النسبة واذا كان كذلك فليعتبره في بدل الكل
كما اعتبره بعضهم ولو قال ولم يعتبره المصنف لان الكلام على الجملة التأكيدي يغني عن الكلام

(أو) لكون الجملة الثانية
(بدلا منها) أي من الاولى
(لأنها) أي الاولى

لا محل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فادخله في كمال الاتصال ومثله بقول القائل فنحن بالاسودين فنحن بالتمر والماء القسم الثاني بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان الاخيران في كون المبدل منه غير واف بالمراد حتى في البديل الافرادى فانك اذا قلت أعجبنى زيد لم يتبين الأمر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتنى الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على ما تقرر وبهذا يعلم أن البديل الاتصالي لا يتخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البديل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبديل لان مقام البديل يقتضى الاعتناء بشأن النسبة وقصدها مرتين أو كدولا يقال اذا كان في البديل بيان التباس بعطف البيان لأننا نقول البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرر النسبة وعطف البيان المعنى به فيه هو التفسير والايضاح لا تقرر النسبة من ع ق وفيه جواب آخر فيه تعريف في النسخة فراجع وحزره واختاره في الأطول أن اسقاط بدل الكل لاغناء البيان عنه لأن التباس البيان بالبديل مشتهر ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما ذون البديل والتأكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما في بدل البعض والاشتمال فان المراد في الجمل الاخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاول لا يفي بالمراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البديل دون المبدل منه كما أن المراد فيهما في المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير واف به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية كما في بدل الكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة للمدلول اللفظ الثانى وتقوية ذلك بالنسبة للاول لغرض من الأغراض ولما كان المقصود بالذات هو الثانى صار الاول كغير الوافى وتخصيصنا ما هو كغير الوافى بالمفرد فيفسد أن قوله أو كغير الوافية مستدرك لان الكلام في الجمل وبدل الكل لا يجري فيها كما مشى عليه المصنف

(غير وافية بتمام المراد)

عليه فانه لا يفارقها هنا الا باعتبار قصد استئناف اثباته دونها بخلاف بدل البعض وبدل الاشتمال فان كلامهما يفارقها بما يحتاج بعد الكلام عليها الى البيان زيادة على القصد المذكور لكان كلاما واضحا مستقيما فتدبر (قوله وبعضهم اعتبره) أى بدل الكل من الكل (قوله ومثله بقول القائل الخ) فاذا قصد الاخبار بالاولى ثم بالثانية لان الاولى كغير الوافية بالمراد لما فهم من ابهامها والمقام يقتضى الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل اه ع ق (قوله ان البديل الاتصالي) أى الموجب لكمال الاتصال وهو بدل البعض وبدل الاشتمال قاله بعض مشايخنا (قوله التباس بعطف البيان) هذا الالتباس انما هو في بدل الكل من الكل الذى لم يعتبره المصنف في الجمل التى لا محل لها (قوله وفيه جواب آخر الخ) عبارته على ما في النسخة التى بيدي لاننا نقول عطف البيان لا يتبين فيه المراد من المعطوف عليه من البديل فهم منه معنى المبدل منه الا أنه لم يوف بالغرض كما يظهر من أمثلة كل منهما وأيضا البيان في البديل لم يقصد الخ ما ذكره المحشى وقوله عطف البيان أى ذو عطف البيان أى الكلام المشتمل على عطف البيان وقوله من البديل لعل صوابه والبديل كما في بعض النسخ أى وذو البديل (قوله لاغناء البيان عنه) أى لاغناء الكلام عليه عنه لااغناء الكلام على التأكيده عنه كما سبق (قوله غير واف به) أى بالبعض أو بالمشتمل عليه (قوله وتقوية ذلك بالنسبة للاول) أى لان

وقد يجاب بان قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببذل الكل كما أشرنا إليه من التكميل لأقسام الشيء استطراداً بالنسبة إلى غير مذهبه وأما إذا بيننا على أنه يجري في الجمل كما تقدم فنقول الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالأجمال ع ق وهذا خلاف ما يأتي للشارح كما يستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الآتيان لهذا الثاني كما يقتضيه كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما يأتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصوراً أو خفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان الأولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لأن القصور فيما كغير الوافية باعتبار الخفاء ويدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أو لكون الثانية بياناً لما في فتأمل وكتب أيضاً ما نصه عبارة الأطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام الخ) قال ع ق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب أن الأولى غير وافية كل الوفاء المراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها أشار إلى أن البديل إنما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه فتقصص النسبة مرتين في الجمل والمنسوب إليه من حيث النسبة مرتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البديل لا بد أن يشتمل على ما يقتضي الاعتناء

أو كغير الوافية) حيث يكون في الوفاء قصوراً أو خفاء (بخلاف الثانية) فإنها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضي اعتناء بشأنه)

المبديل منه في نية الطرح والرمي فتقويت بالفاء والتاء لا بالقاف والهاء وقوله في آخر العبارة وتقويته بالأجمال هو بالفاء أيضاً أي تقويته بسبب الاعراض عن الاجال والرجوع للتفصيل وقال بعض مشايخنا صوابه وتقويته بالقاف في الموضعين كما في عبارة ع ق ويدل عليه قوله فيما تقدم نقله عن ع ق وقصدها مرتين أو كذا فإنه يفيد أن المبديل منه مؤكداً لمفوت اه لكن سيأتي عن ع ق أيضاً أن المبديل منه في نية الطرح ولا تنافي كما هو ظاهر (قوله من التكميل) خبران (قوله وبدل الكل لا يجري فيها الخ) علمت ما فيه (قوله وأما إذا بيننا على أنه يجري في الجمل) أي ويكون هذا مذهبا للمصنف ليغير ما قبله ويكون مذهبه لا ينافي قوله سابقاً وبدل الكل لا يجري فيها كما مشى عليه المصنف على ما فيه لا مكان حمله على أنه مشى عليه في غير هذا الكتاب ويكون مشى هنا على خلافه (قوله وتقويته بالأجمال) أي مع تقويته بالأجمال أي الذي في المبديل منه (قوله وهذا خلاف ما يأتي للشارح) أي لأنه جعل مثالي بدل البعض والاشتغال راجعين لقوله أو كغير الوافية كما يعلم من قول الشارح فيما يأتي وإنما قال في المثالين ان الثانية أو في الخ وسيأتي الكلام على ذلك (قوله لكونها مجملة أو خفية الدلالة) مثله في عبد الحكيم فقد قابل الأطول وعبد الحكيم الاجال بالخفاء ولم يقابل القصور بالخفاء والاجال في مثال بدل البعض والخفاء في مثال بدل الاشتغال وكل منهما راجع لقوله أو كغير الوافية ولك أن تقول مراد الشارح بالقصور الاجال فرجع كلامه لكل منهما وهذا أولى من جواب المحشى لأن عطف السبب لا يكون بأوفى يحتاج لجعل ما معنى الواو وسيأتي تمة لذلك (قوله فلم يقتصر عليها) أي على الأولى وليس الضمير راجعاً للثانية كما يوهمه كلام المحشى والألكن غير سؤال ع ق وكان مكرراً مع قوله فيما سبق ولم يقتصر على البديل الخ وعبارته ولما كان هنا مظنة أن يقال هب أن الأولى غير وافية كل الوفاء المراد فلم لا يقتصر عليها وكولا لفهم المراد إلى السامع فقد يتعلق الغرض بالابهام فيسقط فيه الافهام أشار إلى ان البديل الخ ما في المحشى ومحصله انه اذا تعلق الغرض

كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وإنما يقتضى حال المراد الاعتناء بشأنه لنسكتة فيه وتلك النسكتة ككونه مطلوباً في نفسه في الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء هو تلك النسكتة ولكن تساهل في بسط العبارة (قوله لنسكتة) الاولى حذفه اذا النسكتة نفس المقام كما في الاطول وع ق (قوله ككونه مطلوباً بالخ) سيأتى مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى أممكم الخ وقوله أو فطيعاً مثاله قولك لا مراً تزي وتصدق لا نجتمع بين الامرين لا تزي وتصدق ولا يخفى فطاعته ولكن هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو عجباً لله قال زيد قولاً قال أنا أهزم الجند وحدى وهو مثال لبديل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الاولى تركه فانه يكفي كونه مطلوباً سواء كان مطلوباً في نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله أو لطيفاً) أى ظريفاً مستحسناً ع ق (قوله بدل البعض) أى في المفرد والاشتمال ففى بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتمال وفيه ما تقدم (قوله نحو أممكم بما تعلمون الخ) هذه الجملة صلة الذى في قوله تعالى واتقوا الذى أممكم بما تعلمون ولا محمل لجرد الصلة من الاعراب بل الموصول

أى بشأن المراد (لنسكتة ككونه) أى المراد (مطلوباً) في نفسه (أو فطيعاً أو عجباً أو لطيفاً) فتنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال فالاول (نحو أممكم بما تعلمون أممكم بانعام وبنين وجنات وعميون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى)

بالابهام يقتصر على الاولى وإنما يؤتى بالبدل في مقام الخ (قوله كما أشرنا اليه) أى الى أن مقام البدل الخ (قوله فيما تقدم) أى في تعليل قوله ولم يقتصر على البدل في جميع الاقسام الخ (قوله ولذلك قال) لعل القائل هو المصنف في الايضاح (قوله حال المراد) المراد التنبيه على نعم الله وحاله مثل كونه مطلوباً (قوله تساهل) أى المصنف (قوله الاولى حذفه الخ) أى والاولى أن يقول وهو أى المقام كونه الخ وكأنه أراد بالمقام غير ما يتعارف من الحال أعنى مكان التكلم اه أطول (قوله رحمه الله أى بشأن المراد) أى فلا بد من اتمامه وإيفائه ولم يرجع الضمير الى تمام المراد لان الاعتناء بشأن المراد يقتضى ان يبالي الخ في تمام أى وليس المقصود المبالغة في التمام بل المقصود المبالغة في أصل المراد وتلك المبالغة تحصل بتمام المراد المستفاد من الجملة الثانية وقيل ان مراده ان الاعتناء بشأن المراد يقتضى المبالغة في التمام فلا حاجة الى ارجاع الضمير الى تمام المراد لاجل افادة المبالغة في التمام لان المبالغة في التمام حاصله أيضاً مع رجوع المراد اه وفيه أنه حيث كان هذا هو المقصود كان رجوع الضمير الى التمام أولى لان الاصل رجوع الضمير الى المضاف ولصراحتهم حينئذ في المقصود فافهم (قوله رحمه الله أو فطيفاً الخ) فلفظ اعنته أو كونه عجباً أو لطيفاً لا يدركه العقل ابتداء يكون الاعتناء بشأنه فيبدل عنه ليتقرر في ذهن السامع (قوله أى ظريفاً مستحسناً) مثاله قولك زيد جمع بين امرين زيد طبعه رقيق وسيرته حسنة (قوله رحمه الله فتنزل الثانية من الاولى الخ) فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال اه مطول وقوله لما بين البدل الخ أى ان لوحظ أن الجملة الاولى مذكورة فترك العطف لكمال الاتصال وان اعتبر أنها غير مذكورة حكماً لكونها في حكم الطرح فالترك لكون الجملة الثانية عارية عن المعطوف عليه وفي كلام المفتاح إشارة الى الوجه الثانى أيضاً اه عبد الحكيم قال معاوية والثانى يسمى فصلاً كالاول لانه أثبت جملة بعده أخرى وترك العطف لان الاخرى صارت عند قصد الابدال منها كالعدم (قوله هذه الجملة صلة الموصول الخ) دفع به توهم أن لها محلاً والكلام فيما لا محمل له اه مجردا لكن تقدم عن الاطول أن صلة الموصول ملحقة بمحلها محلى ففى خارجة عما الكلام فيه أيضاً الا ان نظرها في نفسها بقطع النظر عن كونها صلة (قوله رحمه الله على نعم الله) أى

دون الصلة على ما قاله ابن هشام والمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد كذا في سم (قوله) لكونه مطلوباً في نفسه (لانه تذكير للنعم تشكر وقوله وذريعة الى غيره كالإيمان والعمل بالطاعة ع) (قوله والثاني أوفى الخ) ههنا شئ لابد من التنبيه عليه وهو أن قوله أمد كم بأنعام وبنين وجنات وعيون ان كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم وان أراد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى لان الأولى أوفى من جهة افادة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل

المدكورة في الجملة الثانية لانها النعم الظاهرة لهم فهي المراد أصالة وقد كرر الكل تمهيداً للبعض كما هو شأن بدل البعض اه معاوية وقوله لانها النعم الظاهرة لهم أي مع كمالها بالنسبة لهم فلا يرد أن النعم الظاهرة لهم أكثر من ذلك (قوله رحمه الله والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) أي شأن التنبيه المذكور اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله لكونه مطلوباً في نفسه) لان ايقاظهم عن نسبة غفاتهم عنها مطلوب في نفسه فانه مبدأ كل خير اه عبد الحكيم وقوله فانه مبدأ كل خير ليس معناه أن الايقاظ لاجل حصول كل خير حتى يرد أنه حينئذ مطلوب لغيره بل الغرض بيان عظيم شأنه (قوله رحمه الله وذريعة الى غيره) عبارة المطول أو ذريعة الى غيره قال عبد الحكيم أي التقوى المذكورة قبله بقوله واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون بأن يعلموا بذلك التنبيه أن من قدر أن يتفضل عليهم بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب ومن لم يفهم جعل الضمير في المجرورين راجعين الى نعم الله تعالى بتأويل المذكور وفسر النعم المطلوبة في نفسها بالاكل والشرب والذرية بما يتوسل به اليها وكله أو للتعميم اه وفي معاوية نقلاً عنه للتوبيخ (قوله لانه تذكير للنعم تشكر) فيه أنه حينئذ يكون مطلوباً لغيره وهو الشكر فالتناسب أن يقول لانه تذكير للنعم وهو مستحسن في نفسه على أن الإيمان والطاعة اللتين جعلهما ثانياً غيرهما عين الشكر فلا فرق بين التعليلين حتى يكون أولهما تعليل لكونه مطلوباً في نفسه وثانيهما تعليل لكونه مطلوباً لغيره قاله بعض مشايخنا (قوله ان كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض) أي لأن بدل البعض كقولك أكلت الرغيف ثلثه مراد فيه بالمبدل منه نفس البديل فذكره عقبه فريضة على المراد لكن لفظ المبدل منه ليس مستعملاً في معنى البديل بل في معناه الموضوع له فالبعضية منظور فيها للمعنى الوضعي لا المراد فالعموم مرادتنا ولا احكاماً كما قيل في الاستثناء فصحت البعضية وان دفع الكذب وقوله ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم قد يقال ليس المقصود الجميع بل البعض الكامل عندهم الذي يمكنهم فيه أن ينسبوه لقدرتهم جهلاً منهم على ما يأتي لابن علق أو البعض الذي هو النعم الظاهرة لهم على ما مر عن معاوية وقوله بل من ذكر الخاص بعد العام لان عموم الأول مرادتنا ولا وحكاماً وبدل البعض من الكل لا بد فيه من ارادة البديل بالمبدل منه فعموم المبدل منه غير مراد حكماً لا تنافاً ولا لفرق بين العام والخاص وبدل البعض من الكل ظاهر وهذا ينفع اعتراض بعض مشايخنا على قوله كانت الثانية بدل بعض بأن بدل البعض مبنى على شمول ما قبله له ولغيره كما أشار لذلك الشارح بقوله لان ما تعلمون الخ وعند ارادة الثاني الفصل بالاول يكون البديل مطابقاً لمقتضى من يحمل وعلى قوله بل ذكر الخاص بعد العام بان ذكر الخاص بعد العام هو حال بدل البعض فكيف ينبغي كون الثانية

والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة الى غيره (والثاني) أعنى قوله أمد كم بأنعام الى آخره (أوفى بتأديته) أي تأدية المراد الذي هو التنبيه (لدلالته) أي الثاني (عليها) أي على نعم الله تعالى

تأمل ع ق (قوله بالتفصيل) حتى سميت بنوعها ع ق (قوله من غير حالة على علم المخاطبين)
 أى من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى قدرتهم جهلا منهم
 وانما ينسبون نعم أخرى مثلا اليه تعالى كالأحياء والتصور ع ق (قوله يشمل الانعام وغيرها)
 كان الأولى أن يقول يشمل المذكور ان في الآية وغيرها كالسمع والبصر والعافية (قوله فان
 المراد به الخ) ومعلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع الكمال اظهار كمال الكراهة وانما وضع
 لطلب الرحيل لئلا كان طلب الشيء عرفا يقتضى غالبا محبته ومحبته الشيء تستلزم كراهة ضده
 وهو هنا الاقامة فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الأمر أحرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد
 به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والا فكن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته

(بالتفصيل من غير حالة على

علم المخاطبين المعاندين
 فوزانه وزان وجهه في
 أعجبنى زيد وجهه لدخول
 الثانى فى الاول) لان
 ما تعلمون يشمل الانعام
 وغيرها (و) الثانى أعنى
 المنزل منزلة بدل الاشتغال

(نحو

أقول له ارحل لاتقبن

عندنا

والا فكن فى السر

والجهر مسامحا

فان المراد به) أى بقوله

ارحل

بدل بعض (قوله رحمه الله بالتفصيل) أى مطابقة ودلالة الأولى بالأجمال والتضمن كما هو
 شأن بدل البعض اه معاوية (قوله اذ ربما نسبوا الخ) هذا لا يترتب على الاحالة المذكورة
 بل انما يترتب عليها انكار لوجودها لانه الذى ينشأ عن العناد عند تلك الاحالة فاذا فصلت لهم
 النعم لم يمكنهم انكار وجودها لمشاهدتها وأيضا النسبة الى قدرتهم لا يمنعها التفصيل لانها قد تحصل
 معه فيقولون بعده ليس هذا مما أمدا الله به وان كان يسلم وجودها فلا يترتب الاعتراف بأنها
 من الله على التفصيل الا أن يقال المنظور اليه قوم لا ينسبون لانفسهم شيئا ويعترفون بان النعم انما
 تكون من عند الله فعند التفصيل يدعون به وعند عدمه ينكرون وجودها قالة بعض
 مشايخنا وهذا الجواب مع بعده لا يلائم كلام المحشى (قوله تلك النعم) فيه أن من جعلها الانعام
 وهى كالأحياء والتصور لا يتأتى نسبتها لانفسهم الا أن يقال لما كانوا يتولون شأن ذلك من رعى
 ونحوه ربما ادعوا أنهم من كسبهم (قوله رحمه الله والا فكن الخ) أى ان لم ترحل فكن على
 ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر اه مطول (قوله رحمه الله فان المراد
 الخ) أى بقرينة قوله فكن فى السر والجهر مسامحا فانه يدل على أن المراد من أمره بالرحلة اظهار
 كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن والافغناء الحقيقى طلب الرحلة ثم ان دلالة على اظهار
 الكراهة بتلك القرينة ظاهرة وأما دلالة على كمال الاظهار فلم يبينها الشارح ها هنا لادعائه
 الظهور حيث قال فى شرح المفتاح كون المقصود من ارحل كمال اظهار كراهة اقامته مما لا يشبه
 على من له أدنى معرفة بالكلام وقال السيد فى شرحه وذلك أن الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه
 لمخالفة سره علنه بما رزى الى كراهته رمزة خفية وربما أرسله فيما لا يعنيه فاذا قال له ارحل فقد كمل
 اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتهال المستلزمة لكمال الكراهة اه وعلى هذا الوجه
 يكون فى لاتقم مع قطع النظر عن التأكيده دلالة على كمال اظهار الكراهة أيضا لانها أقوى من
 دلالة الرمز والارسال الا أن دلالة ارحل على كمال اظهار الكراهة التزامية ودلالة لاتقم عليه
 مطابقة فيكون أوفى بتأدية المراد من ارحل من وجهين هذا الوجه ووجه اشتماله على التأكيده
 دون ارحل وهما اختاره فى شرح المفتاح لكون عبارته صريحة فى ذلك حيث قال وقع فيه
 فصل لاتقبن عن ارحل لقصد البديل لان المقصود من كلامه هذا كمال اظهار الكراهة لاقامته
 بسبب خلاف سره العلن وقوله لاتقبن عندنا أوفى بتأدية هذا المقصود من ارحل لدلالة ذلك
 عليه بالتضمن مع التجرد عن التأكيده ودلالة هذا عليه بالمطابقة مع التأكيده فانه صريح فى أن

لشره لانه مأمور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهتها بل لمصلحة له فيه مثلاً ولما كان
اظهار الكراهة يحصل بغير اللفظ كالأشارة وعـدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله
ولهذا كان ارجح وافيا بالمراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلوله لقوله ارجح
التزاما كان لاتقمين أوفى دلالة عليها لان دلالة عليها بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيـد
بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه في قوله ارجح من أنه لم يوضع لذلك فكذلك لاتقمين
فانه انما وضع للنهي لـكن يكون مع قصد الكراهة دائماً باعتبار الاستعمال العرفي وبدل على السكـال
في الكراهة التأكيـد بالنون فانك انما تقول لاتقمين عندي اذا أردت ارجحاله وبعده على وجه

لاتقمين أوفى من وجهين الدلالة بالمطابقة وكونه مشتملاً على التأكيـد ويمكن أن يقال ان دلالة
ارجح على كمال اظهار الكراهة لانه يدل على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فـكن في السر
والجهر مساماً في فهم منه اظهار الكراهة مع التعليل كانه قيل ارجح لمخالفة سرك عـلـئك فيكون
دلـالته على اظهار الكراهة أقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا الوجه لا يكون لاتقمين
بدون اعتبار التأكيـد الا على كمال الاظهار بل بواسطة التأكيـد لأن دلالة على الاظهار بالمطابقة
فلا يعتبر فيها القرينة المفيدة للتعليل فلا كمال فيه بدون التأكيـد بل به ويكون لاتقمين أوفى من
ارجح من وجه واحد وهو أنه دال على كمال الاظهار بالمطابقة وارجح بالالتزام وعـبارة المـتن تحـقق
التوجيهين بأن يكون قوله مع التأكيـد مـتعلقاً بالدلالة فيفيد مقارنة الدلالة بالمطابقة مع التأكيـد
في كون لاتقمين أوفى وأن يكون حالاً من ضمير دلالة فيفيد أن دلالة عليه بالمطابقة حال كونه
مع التأكيـد دون حال خلوه عنه والى التوجيه الثاني أشار في المطول بقوله صار لاتقم عندي
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى أن كثيراً ما يقال لاتقم عندي ولا يراد
كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيـد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار
لاتقمين عنـدنا دالاً على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة اهـ فأفاد أن لاتقم بدل على مجرد
اظهار الكراهة وأن لاتقمين عنـدنا يدل على كمال اظهار الكراهة وأشار اليه في المختصر بقوله
حيث يقال لاتقم عندي الخ فانهم من أن ما ذكره في المطول بقوله صار لاتقم عندي الخ مخالف
لما في المتن منشؤه فله التـدبر لما عـلمت من احتمال كلام المتن للتوجيه الثاني اهـ عبد الحكيم
بتصرف (قوله لانه مأمور بالرحيل) معطوف على قوله لشره والمعنى حينئذ أن الدلالة على
الكراهة ليست لانه مأمور الخ وفيه أنه لا يستقيم مع عدم المبالاة الخ فالصواب لا أنه مأمور الخ
عطفاً على قوله كراهة كما في عبارة ع ق اهـ شيخنا (قوله فيه) أى الرحيل (قوله
ولما كان الخ) هذا إشارة الى التوجيه الاول (قوله على كماله) أى كمال اظهار الكراهة
(قوله ولهذا كان ارجح وافيا بالمراد الخ) هذا يفيد أن المثال راجع لقول المصنف أو غير الوافية
مع أنه قصره على بدل السكـال لـكن هذا مسابرة لظاهر المتن كما سيأتي لابن ع ق التنبيه على ذلك
كما نقله عنه المحشى عند قول الشارح وانما قال في المثالين الخ (قوله عليها) أى الكراهة
(قوله بالمطابقة القصدية الخ) أى لا الوضعية الاصلية (قوله لـكن يكون مع قصد الكراهة)
هذا ممنوع لانه قد ينهى الشخص عن الاقامة خوفاً عليه كقولك لاتقم في هذه البلدة خوفاً عليه من
ظلم ونحوه قاله بعض مشايخنا وقد يقال هذا الاستعمال متوقف على القرينة والكلام عند عدمها
(قوله وبدل على السكـال في الكراهة الخ) هذا انما يناسب التوجيه الثاني وقال شيخنا ان

الكراهة الشديدة لأعلى وجه مطلق النهى الصادق بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل أن الغرض من قوله أرحل ولا تقمين اظهار الكراهة على وجه الكمال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي المقصودة بالذات سواء وجد معها أرحل أو لم يوجد لعارض كما اذا منع منه مانع والدليل على ذلك في أرحل الاستعمال الغالب مع قوله والافكن الخ وفي لا تقمين الاستعمال العرفي دائماً مع زيادة نون التوكيد وقوله والافكن الخ ولما كانت دلالة لا تقمين على هذا المقصود أو في لماذا كره وهو مع ذلك ليس بعض مدلول أرحل ولا نفسه بل هو ملائمة للضرورة بينهما صار بدل اشتغال منه فوزانه وزان حسنهما في أعجبتني الدار حسنهما من ع ق وكتب أيضاً قوله فان المراد به أى الغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أى اظهار كمال الكراهة قاله ع ق وهكذا في الأطول حيث قال أى كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أو في بتأديته) أى تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالته عليه)

قوله ويدل على الكمال في الكراهة الخ اشارة الى وجه التعبير بالكمال المضاف الى الكراهة وأما وجه التعبير بالكمال المضاف للاظهار فهو ما تقدم من العدول عن نحو الاشارة الى اللفظ الأقوى لكن هذا ظاهر في لا تقمين وأما أرحل فلا وجه فيه لاعتبار الكمال المضاف للكراهة اذ لا نون فيه وقد يقال لاعتباره وجه بواسطة البدل لما علمت من أن المبدل منه يراد به ما يراد بالبدل فاعتباره في المبدل منه انما هو بواسطة اعتباره في البدل اه ولا يخفى عليك ما فيه بعد البيان السابق (قوله اذا منع منه) أى من الارتحال (قوله وهو) أى لا تقمين (قوله رحمه الله كمال اظهار الكراهة لاقامته) هكذا عبارة المفتاح والأظهر أن يقال كمال اظهار كمال الكراهة اذ ليس المقصود كمال الاظهار فقط بحيث يجوز كون الكراهة غير كاملة بل المقصود كمال الكراهة مع كمال اظهارها ولعله هو المراد لكنه حذف لان الاعتناء بشأن اظهار الكراهة يدل في الجملة على كمالها وشدها قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره اذ ليس المقصود كمال الاظهار فقط هذا مجرد دعوى لا دليل عليه لم لا يجوز أن يكون المقصود كمال اظهار الكراهة بحيث لا يبقى فيه شبهة وان كانت الكراهة غير كاملة بأن يكون المخاطب مما يكفيه الكراهة القليلة من المتكلم اذا علمها يقينا اه عبد الحكيم قال معاوية والحق معه قدس سره لان الظاهر ما هو الشأن من كراهة من لم يستوسره وجهه ولانه اذا كفته القليلة كان لبيبا في كفيه أذى اشارة ولو بشبهة وكل لبيب بالاشارة يفهم فلا يحتاج معه الى كمال الاظهار اه وقوله قدس سره لان الاعتناء الخ أولان المقصود الفرق بين الجملتين بكون الثانية أو في ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة شديدة أو ضعيفة اه عبد الحكيم وقوله قدس سره يدل في الجملة لان الاعتناء باظهار شيء يكون فيما يعنى بشأنه في الاغلب ولا يعنى بشأنه الا اذا كان قويا شديدا اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله أى دلالة لا تقمين عليه أى على كمال الخ) لم يرد أن لا تقمين مستعمل في كمال الاظهار بل أراد أنه دال على كراهة شديدة دلالة واضحة وقد حصل باستعماله فيها كمال اظهارها واظهار كمالها وليس شيء منهما يستعمل فيه اللفظ قاله قدس سره وقوله قدس سره دال على كراهة شديدة أى باعتبار استعماله على التأكيده وفيه اشارة الى اختيار التوجيه الثاني اه عبد الحكيم وقوله قدس سره كمال اظهارها أى لكون الدلالة واضحة وقوله واظهار كمالها أى لدلالته على

(كمال اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لا تقمين عندنا أو في بتأديته لدلالته) أى دلالة لا تقمين (عليه) أى على كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة مع التأكيده) الحاصل من النون وكونها مطابقة

أى على الكراهة ونذ كبر الضمير لعدم الاعتماد بتأنيث المصدر و بما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالمزم على من جعل ضمير عليه الكمال اظهار الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح ولهذا بحث ع س بأن مدلول لاتقمن الكراهة وكما لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لا في العبارة تسمح (قوله باعتبار الوضع العرفي) أى لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان تسميتها بالبدل الاشتمالى باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعضها ولا كلا كما قرر المصنف (قوله حيث يقال النخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أى سواء كان مع كراهية أم لا (قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أى سواء وجد معها ارتحال أو لم يوجد مانع ع ق (قوله فلا يكون تأ كيدا) ولا يمانا أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأ كيدا قديقال المغايرة لاتنافي التأ كيدا المعنوى كما سبق في ذلك الكتاب لا ريب فيه الآن يقال المغايرة المشترط نفيها هي مالا يؤل المعنيين فيها معنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤل المعنيين فيها الشئ واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبنى على ما قدمه من أن معنى لا ريب فيه على جملة تأ كيدا لذلك الكتاب لا ريب في بلوغه الدرجة القصوى في الكمال في الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الأمر بالشئ لا يتضمن النهي عن الضد وهو الأقرب والافيه بحث ع ق وأقول لا بحث لان الدخول المنفى الدخول بالبعضية لا بالنزوم المراد لمن قال الأمر

باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقم عندي ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهية حضوره (فوزانه) أى وزان لاتقمن عندنا (وزان حسنها في أعجبتني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأ كيدا (وغير داخل فيه) فلا يكون

الكراهة الشديدة اه عبد الحكيم (قوله لعدم الاعتماد بتأنيث المصدر) أى نظرا لكون المصدر معناه الحدث فعادة الضمير عليه باعتبار كون معناه مذكرا ولعله سمع التذكير بهذا الاعتبار فلا يقال ان المونث المجازى يجب فيه تأنيث ضميره نحو الشمس طلعت (قوله ما استعمل فيه اللفظ) مانكرة موصوفة أو اسم موصول (قوله ولو كان تسميتها بالبدل النخ) فيه نظر يعلم مما بأتى عن معاوية (قوله والتأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى) قد علمت أنه مبنى على التوجيه الثانى الذى يحتله كلام المصنف فاندفع قول الفزرى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام أن يكون التأ كيد بالنون هو المقيّد للكمال في لاتقمن والمفهوم من قول المصنف لاتقمن أو في بتأدية المراد دلالة عليه بالمطابقة مع التأ كيد أن التأ كيد كالمطابقة وجه كونه أو في لا وجه أصل الدلالة على الكمال اللهم الا أن يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتأ كيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة (قوله لا يؤل المعنيين فيها معنى واحد وان تلازما كما هنا) أى فان ارحل معناه طلب الرحيل ولا تقمن معناه طلب ترك الاقامة وهما متغايران متلازمان ولم يؤل معنى واحد لان دلالة الثانى على كمال اظهار الكراهة أو في من دلالة الاول بخلاف ذلك الكتاب ولا ريب فيه فانهما آلى معنى واحد هو الكمال في الهداية بالاتفاوت (قوله وجوابه مبنى النخ) غير لازم (قوله رحمه الله مغاير للارتحال) أى فطلبه مغاير لطلبه أى مع كون دال طلب عدم الاقامة هو المقصود بالذ كر أصالة لانه الأوفى وقوله ارحل تمهيد له لا مقصود بالذ كر أصالة لانه غير وافى فلا يكون لاتقمن تأ كيدا

يتضمن الخ وفي الفري انه على هذا القول في حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد بالخ) بحث فيه بأن هذا البيان يجري في عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بأن هذه نكتة فلا يلزم اطرادها لانها توجيه لما وقع على خلاف الاصل وما ذكره الشارح أخذه من الايضاح وانما وسط هذا الكلام ولم يقدمه عند قوله منزلة بدل البعض أو الاشتغال ولم يؤخره عن بقية التوجيه لانه من ثمة التوجيه اذ لا بد من نفيه أيضا حيث نفى التأكيد و بدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد بالخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع في الفصحى إلا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط حقيقة لكنه يتغالط بأن يفعل فعل الغلط لغرض من الأغراض والذي لا يقع في الفصحى هو الاول دون الثاني وكأنه لا يكون نادرا لم يتعرض لذكره سم (قوله بعبارة اللفظين) أي دائما في البدل والتوكيد ليس كذلك لانه نارة مفاير ونارة لا (قوله وهذا) أي التمييز المذكور لا يتحقق الخ اذ المفايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل الجملة وكلامه صريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظر اذ لا مانع منه فيها كقولك قلت لها جئت بين الأمرين تزني وتتصدقين على أن المقصود الذاتي باقاع القول الجملة الثانية ولهذا خص ابن يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما علم بمراجعتهم فتأمل منصفاً ثم رأيت في كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الخفيد متعقبا قول الخفيد لا محل له لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي لا محل لها على أنه قد يبحث

بدل البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه انما يميز عن التأكيد بعبارة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل

لانه المقصود أصالة وما قبله تمهيد ولانه لم يتقدم معه ولو باعتبار حاصل المراد بالقرينة لانه أوفى بالمراد منه اه معاوية (قوله وفي الفري أنه على هذا القول الخ) محصل ما فيه أن تضمنه للنهي عن الضد معناه أنه جزؤه كإذهب اليه جمع وقد صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما أورده البعض من أن معنى تضمن الأمر بالشئ النهي عن ضده اقتضاؤه واستلزامه عقلا لأن هذا المعنى جزء ذلك الأمر (قوله بحث فيه بأن هذا البيان الخ) فيه أنه انما يجري فيه بالنسبة الى اختلاف اللفظين فيقال ان اختلاف اللفظين هو الفارق بين التوكيد وعطف البيان مع أنه لا يظهر بالنسبة للجمل وأما كون المقصود هو الثاني فليس موجودا في عطف البيان حتى يكون مميزا بينه وبين التوكيد ويقال لا يظهر التمييز بذلك بالنسبة للجمل بل المقصود في عطف البيان انما هو توضيح الثاني والمقصود من التوكيد انما هو تقوية الاول وتقريره والتمييز به انما موجود بالنسبة للجمل (قوله رحمه الله وكون المقصود هو الثاني) أي المقصود بالحكم لذاته قصد استقراره الثاني دون الاول فانه في بدل الكل والبعض والاشتغال مجرد تمهيد وفي بدل الاضراب الانتقال مقصود بالحكم لذاته بل للانتقال عنه ترفيا أو تدليا وفي بدل البداء ابطالا أو انتقالا مقصود بالحكم لذاته لكن لم يستقر بل بعد ذكره عرض للتسكك قصد الابدال منه (قوله رحمه الله وهذا لا يتحقق في الجمل) أي لان التأكيد المعبر فيها لا بد أن يغير لفظه لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها وحينئذ لا يميز أحدهما عن الآخر بهذا القدر ثم الجمل التي لا محل لها من الاعراب لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة فلا يميز أيضا بهذا الاعتبار فلا يتصور في الجمل ما هو بمنزلة بدل الكل ممتازا عن التأكيد فان قلت ما جعلته تأكيدا لفظيا يشبه بدل الكل

في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بضمون الجملة وهذا يمكن فيها لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى لمجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيها له محل فلم يعتبر بدل الكل فيها له محل الآن يقال لما كان الكلام فيها لا محل له ولم يميز فيه بدل الكل لم يلتفت اليه اهـ ويمكن تقرير الشارح على وجه لا يرد عليه تنظيرنا السابق بأن يكون المراد وهذا أى التمييز بالأمرين معاً لا يتحقق الخ فلاننا في وجود الامر الثاني فيها له محل فقوله لاسيما التي الخ أى فانها لم يوجد فيها الامران معاً ولا أحدهما وكتب أيضاً قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكيذ المعبر في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيذ الجمل تكريرها وحينئذ لا يميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها القصـد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يذكروا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيذ الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها ولمحق بها ولعلمهم انما تركوا ذلك لان المؤكد الصريح هو نفس المؤكد فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد اهـ وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لسم قدمناه فانظره (قوله لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة اذ لانسبة هناك بين الاولى وثى آخر

لاسيما التي ليس لها محل
من الاعراب (مع ما بينهما)

في مغايرة لفظه لفظ المؤكد مع اتفاق المعنى ويشبهه التأكيذ اللفظي في عدم القصـد بالنسبة فلماذا جعلته بمنزلة التأكيذ اللفظي ولم يجعله بمنزلة بدل الكل قلت العمدة الكبرى في البدل كونه مقصوداً بالنسبة وقد فات ههنا جعله تأكيذاً لفظياً أولى وان كان استئناف القصـد الى الجملة الثانية بمنزلة قصـد النسبة في المفردات ولهذا جاز أن تنزل الجملة الثانية من الاولى بمنزلة بدل البعض أو الاشتمال قاله قدس سره وقوله قدس سره ثم الجمل التي لا محل لها الخ لا يخفى أنه لم يبين معنى لاسيما فانه يقتضى أن لا يتحقق كونه مقصوداً بالنسبة في الجمل مطلقاً مع رجحان عدم تحققه في الجمل التي لا محل لها ووجهه أن كونه مقصوداً بالنسبة فرع كونه منسوباً اليه أو منسوباً بالجملة من حيث هي جملة ليست كذلك الا اذا أولت بالمفرد فالجمل التي لا محل لها أرجح لعدم قبولها التأويل بخلاف التي لها محل فانها لا يتصور فيها كونها مقصودة بالنسبة من حيث انها جملة ويتصور فيها ذلك من حيث وقوعها موقع المفرد وتأويلها به وأما قيل في توجيهه من أن المراد أن الجمل لا يتحقق فيها مجموع الأمرين لاسيما فيما لا محل له من الاعراب فانه لا يتحقق فيها شئ منهما تعسف اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره ولهذا جاز الخ لا يخفى أنه يمكن اعتبار هذا المعنى في بدل الكل أيضاً بأن يكون في الجملة الثانية زيادة من التفصيل أو الايضاح أو التقرير ما ليس في الاولى وان اتحدتا في المعنى وبهذا يميز عن بدل البعض والاشتمال وتلك الزيادة توجب الاعتناء بشأنها واستئناف القصـد بها فتزل الثانية بمنزلة بدل الكل ولذا قال الشارح في شرح المفتاح وتبعه السيدان الجملة الثانية في قوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يستلزم أجراً يشبه أن تكون بدل الكل من الكل الا أن يكون اتحادهما في المعنى يقوى جانب التأكيذ اهـ عبد الحكيم وقوله الا أن يكون الخ محل تأمل (قوله بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية الخ) هو قريب من قصد الاستئناف السابق أو عينه (قوله له) أى للاخبار بالثانية (قوله ويمكن تقرير الشارح الخ)

حتى نجعل الثانية بدلا عين الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الاقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله والارتمال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤال مقدر وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله ارسوا نزاوها فراجعه وكتب أيضا قوله والكلام في أن الجملة الاولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالسكلام في قوله ارسوا لان الجملة الثانية بدل وقد تقرر أن البدل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية وهي قولنا لا تقمين عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقمين عندنا فالجملة وهي القول ومقوله بدل من جملة أقول له ارحل لامن مقولها كما ذكروه وكل منهما على ما قررناه لا محل له فهما ممتحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى الخ) عبارة ع ق وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعنى بدل البعض وبدل الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أو في أما القسم الاول فظاهر لان الاولى دلت على المذكور بالعموم وانما فاتها الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أثمرنا اليه من أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالاشارة فافادة ذلك باللفظ واف لكن الثانية وهي لا تقمين أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يمثل لغير الوافية والاولى حمل الكلام على ما قررنا أولا من أن غير الوافية هي التي أعقبت ببديل البعض والاشتمال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذلا اشعار للاعم بالاختصاص ولا للجمل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية هي التي أتبع ببدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لان مدلول الاولى هو مدلول الثانية مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لان المصدوق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار

أي بين عدم الاقامة والارتمال (من الملازمة) اللزومية فيكون بدل اشتمال والكلام في أن الجملة الاولى أعنى ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما مر في ارسوا نزاوها وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى لان الاولى وافية مع ضرب من القصور

فيه تعسف كما علم مما سبق عن عبد الحكيم (قوله رحمه الله والكلام في أن الجملة الاولى الخ) أقول قد حققنا الكلام في ذلك المقام على وجه لا يحتاج معه الى اعادته في نظائره فكن منه على استظهار اه قاله السيد قدس سره وقوله قدس سره قد حققنا الكلام الخ يعني أن قوله لا تقمين حكاية عما يقول الشاعر في زمان الاستقبال فهو مثال باعتبار المحكي ولا محل له من الاعراب وعند الشارح هو مثال مجرد بدل الاشتمال من غير اعتبار الحكاية والمحكي وقد عرفت تحقيقه اه عبد الحكيم (قوله والعجب كل العجب من غفلتهم الخ) لا غفلة اذ هو مقربان لا تقمين بدل من ارحل وكونه على تكرار العامل لا يقتضي أن العامل من جملة البدل ولم يقل أحديان العامل المقدر مع البدل بدل من العامل المذكور مع المبدل منه بل غاية ما يترتب على نية تكرار العامل أن البدل هنا صار مقول قول آخر فكان كل من الجملتين البدل والمبدل منه محل من الاعراب فلا وجه لما قال ولا يتأتى الجواب بان جزء المقول لا محل له كما هو قول للمعلمت من أن كلاما مقول لاجزاء قاله شيخنا وغيره ولك أن تقول هو مقربان لا تقمين بدل لكن في المحكي لا في الحكاية والعامل انما هو مسلط على مجموع البدل والمبدل منه فافهم (قوله قبل الحكاية) أي دون الحكاية للمعلمت من أن المحكي مستقبل لماض بخلافه في قوله قال راأندهم ارسوا الخ ويحتمل أن أقول بمعنى قلت فالمحكي حينئذ ماض فقوله قبل الحكاية باق على ظاهره (قوله وانما فاتها الثانية) أي زادت عليها وفي ع ق فاتها بالقاف وهي أظهر (قوله ولو اختلف المفهوم) أي سواء لم يختلف كما في قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر أو اختلف كما في غير هذا المثال (قوله باعتبار مطلق المشاركة)

الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وانما قلنا حمل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها وتكون التي هي كغير الوافية كالمستطردة باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير وأيضا لو كان التفضيل عاما لبطل البعض والاشتغال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية التي كغير الوافية لاقتضى أن يبدل الاشتغال والبعض منهما ما الأولى فيه لا وفاء فيها أصلا ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لان الوفاء بالعموم والاجال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم أن وجه منع العطف في التأكيدي كون التأكيدي مع المؤكد كالشيء الواحد وبمثله على المنع في بطل البعض والاشتغال والأولى كما قيل ان المنع فيهما لكون المبدل منه في نية الطرح عن القصد الذاتي فصار لو عطف عليه كالعطف على ما لم يذكر وأما التعليل بالاتحاد فلا يتم مع كون المبدل منه كلمة دوم اذ لا يتحد ما هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع أن البعض من حيث هو المشتمل عليه من حيث هو لاتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل ع ق وقوله في صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ وافى أى فافادة ذلك الافهام والظهار أى افادة كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الأقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله باعتبار الاجال) أى في الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى في البيت (قوله خلفاها) أى مع

باعتبار الاجال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بيانا لها) أى للأولى (خلفاها)

أى في مطلق الوفاء لافى خصوص الوفاء المقصود (قوله وأيضا لو كان التفصيل) هو بالاصاد المهمة ومراده به قوله لانها غير وافية بتام المراد أو كغير الوافية وقوله عاما لبطل البعض والاشتغال أى ان بطل البعض والاشتغال يكون في غير الوافية بتام المراد وفي كغير الوافية فليس في التفصيل ما هو مذكور على سبيل الاستطراد وقوله على أن التمثيل الخ أى بناء على جعل التمثيل الخ وقوله ما الأولى فيه لا وفاء فيها أصلا أى لكون مثلا لغير الوافية وقوله لان الوفاء بالعموم الخ أى فكل مثال اعتبره من بطل البعض يرجع لما كغير الوافية وكذا كل مثال اعتبره من بطل الاشتغال لجرى ان التوجيه المذكور في ذلك ومحصل ذلك أن الشارح لما جعل بطل الكل من الكل غير معتد به واعتبر أن في العموم والاجال وفاء لم يبق في الخارج من أقسام البطل ما يصح جملة مثلا لغير الوافية الا ما لا وفاء فيه في الجملة الأولى في بطل البعض والاشتغال مع أن جميع صورهما فيه وفاء بالعموم والاجال فالحق أن العموم والاجال لا وفاء فيهما وأن تمثيل المصنف راجع لقوله غير وافية ومثال ما كغير الوافية هو بطل الكل لانه هو الذي معه الوفاء في الأولى فهذا اعتراض من ع ق على الشارح والزام له بما سبق فاندفع ما يقال ان الشارح لم يدع عموم التفصيل وبهذا يعلم ما في كلام بعض مشايخنا ونصه قوله لاقتضى الخ وجهه أن المصنف لم يعتد الا ببطل البعض والاشتغال ولم يمثل لما هو كغير الوافية على ما فهم من كلامه من ذكره أن الأولى قد تكون غير وافية فبطل ذلك على أن كلاما من البدلين منه ما الأولى فيه غير وافية فحينئذ يصير كل من البدلين قسمين قسميه الأولى غير وافية أصلا وقسميه الأولى كغير الوافية ويكون المصنف ترك التمثيل لغير الوافية وبعد هذا كله فافهم من كلام المصنف انما يلزم عليه كون كل من بطل البعض والاشتغال لا وفاء فيه بالنظر لاحد قسميه وعلى ما قررره وجعل الحمل عليه يلزم أن يكون كل من البدلين لا وفاء فيه أصلا فلا اعتراض بلزوم عدم الوفاء فيهما يتوجه على ما قاله توجهها أقوى من توجهه على ما يفهم من كلام المصنف اه فتدبر (قوله كما قيل ان المنع فيهما) أى في بطل البعض والاشتغال وقوله ما يحقق

اقتضاء المقام ازائه مطول وكتب أيضا قوله خلفائها والفرق بين البديل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين أن المقصود في البديل هو الثاني لا الأول والمقصود في البيان هو الأول والثاني توضح له فلا يوضح حاصل في البديل غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أي الأولى) من غير أن يقصد استثناف الاخبار بنسبتها كفا في البديل وإنما المقصود بيان الأولى لما فيها من الخفاء ع ق (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدي بالي فكأنه قيل ألقى اليه الشيطان وسوسه ع ق وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ نظريه بأن الظاهر أن له محلا وهو الجرفانه معطوف على قلنا الذي أضيف اليه اذ كذا في يس وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للأولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام الأولى أو تكون بتمامها بيانا لجزء الأولى أو يكون جزءا منها بيانا لجزء الأولى ثم قال

بينهما أي ما يحقق بين الجملتين في بدل البعض والاشتمال فيصدق بالياء وفي بعض النسخ بالناء وعلى هذا واوافقة على الجملتين في بدل البعض والاشتمال فلا ينافي وجود ما يحقق بينهما كمال الاتصال من غير البديل كالتوكيد وعطف البيان وقد يقال كون المبدل منه كالمعذور لا يقتضي أنه غير مرعي أصلا بل معناه أن الأخرى صارت عند قصد الإبدال منها كالعدم فترك العطف والالم يوجد فصل ولا وصل في ذلك اذ محلهما أن يكون هناك جملة أنت بعد جملة كما سبق لك بيانه قال شيخنا ولك فهم كلام المصنف والشارح بوجه آخر لا يرد عليه شيء مما سبق وذلك أن قول المصنف لأنها غير وافية بتمام المراد يقتضي أن الأولى فيها وفاء بالتمام وسبب ذلك القصور الحاصل بالاجال كفا في بدل البعض لأن العموم فيه وفاء غير تمام وقوله قدس سره أو كغير الوافية أي بتمام المراد فيشعر بأن الأولى فيها وفاء بالتمام لكن وفاءها بالتمام منزل منزلة عدم الوفاء وسبب ذلك الخفاء في الجملة الحاصل من كون الدلالة غير مطابقة كفا في بدل الاشتمال لأن الأولى فيه وفاء غير تمام لكن نزلت خلفائها منزلة غير الوافية بالتمام وقول الشارح حيث يكون في الوفاء قصور ما أي بسبب العموم والاجال راجع لقوله غير وافية وقوله قدس سره أو خفاء أي بسبب عدم الدلالة المطابقة راجع لقوله أو كغير الوافية فظهر أن الأولى في كل من القسمين فيها وفاء فصح أفعال التفضيل في كلام المصنف وقوله قدس سره مع ضرب من القصور باعتبار الاجال راجع لبديل البعض وقوله قدس سره وعدم مطابقة الدلالة عطف على قوله ضرب من القصور وعدم المطابقة بوجوب الخفاء وهذا راجع لبديل الاشتمال وقوله قدس سره فصارت كغير الوافية أي أصلا بالنظر لبديل البعض أو تمام بالنظر لبديل الاشتمال فهو راجع للقسمين وهذا بخلاف قول المصنف أو كغير الوافية فإن المراد به أو كغير الوافية بالتمام فقط لأنه خاص ببديل الاشتمال كما علمت ومحصله أن الجملة الأولى في بدل البعض لما كانت وافية لا بتمام المراد كانت عند البليغ كأنها غير وافية رأسا والجملة الأولى في بدل الاشتمال لما كانت وافية بالتمام لكن مع الخفاء كانت عند البليغ كأنها غير وافية بالتمام اه فتدبر (قوله والفرق بين البديل والبيان الخ) الظاهر أن مراده بدل الكل لأنه محل الالتباس (قوله نظريه بأن الظاهر الخ) اذا تأملت نظم الآية وجدت ما قاله خلاف الظاهر اه شيخنا لكن في أبي السعود ما يشير إلى ما قاله يس (قوله أو تكون بتمامها بيانا لجزء الأولى) قال في المطول وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسير المفرد من مفرداتها كقوله تعالى عذاب يوم كبير إلى الله مرجعكم فانه

أي الأولى (نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم

وما قاله الشارح المحقق من أنه لو لم يقيّد بقوله قال بالشیطان لم يصلح بنفسه لبقوله وسوس لانهما القول الخفي لا ضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيراً له لانه بالتقييد بالشیطان يفهم كونه للضلال وكونه خفياً لا يتم لأن البيان يكفي فيه كونه يفيد الوضوح مع أنه يزبد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيداً يوضح كما تقرر في النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث

بين عذاب اليوم الكبير بأن مرجعكم إلى من هو قادر على كل شيء فكان قادراً على أشد ما أراد من عذابكم اه وقوله قدس سره فانه بين الخ يعني أن جملة إلى الله مرجعكم مبتدأ وخبر مبين للعذاب باعتبار مدلوله الانزاعى ولو قدر العائد فيه بجوز أن يكون صفة ليوم لكن الأول أبغ اه عبد الحكيم وقال العلامة الدردير معنى البيان هنا أن العذاب منتهى إلى القادر لأن المرجع إلى القادر فهو بيان باللازم اه وقال سم في توجيه البيان كأنه سبحانه وتعالى قال عذاب يوم كبير عذاب من هو قادر على أشد ما يكون من عذابكم (قوله وما قاله الشارح المحقق) عبارة بعد قول المصنف * أقسم بالله أبو حفص عمر * حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحاً لقوله فوسوس إليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحاً لأبي حفص ولا يجوز أن يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل أعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحاً لوسوس فليتمأم اه وقوله قدس سره ولا يجوز أن يقال الخ لا يخفى أنه لم يذهب أحد من النحويين إلى كون الفعل عطف بيان للفعل وانما منشأ هذا الجواز أنهم قالوا يكون الفعل بدلاً من الفعل بدل الكل باتفاق ومثله بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أنا ما يضاعف له العذاب وبقوله

* متى تأتينا لنم بنافى ديارنا * وقال الرضى لا أرى فرقاً بين عطف البيان وبدل الكل فحصل من هاتين المقولتين سؤال جواز كون قال عطف بيان لوسوس فدفعه الشارح بأنه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة اذ لا بهام في مفهوم الوسوسة فانه القول الخفي بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول ايضاحه بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد منها فرداً صادراً من الشيطان ففهم بهام بزيه قول مخصوص صادر منه فما قيل لم لا يجوز أن يكون القول المقيّد بالمفعول بيانا للوسوسة المقيدة بكونها إلى آدم من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان للجملة ليس بشيء اذ لا منشأ لهذا الاحتمال ولا معنى لاعتبار الفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره مع المفعول اه عبد الحكيم وقال السيد قدس سره قوله ولا يجوز أن يقال الخ أى اذا قطعنا النظر عن الفاعل في وسوس وقال ونظر إلى مجرد الفعلين أعنى مطلق الوسوسة ومطلق القول لم يصلح الثانى أن يكون بيانا للاول لانه أعم منه مطلقاً فلا يفهم منه ما يتضح به الوسوسة بل نقول لا بد في الثانى من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضاً حتى يصلح بيانا للاول ولا شبهة أن القول المقيّد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا لوسوسة الشيطان بل لوسوسة إلى آدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين اه وقوله قدس سره لانه أعم منه فيه أن كون الثانى أعم من الاول لا يضر في كونه عطف بيان اذ اللازم فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثانى أخص من الاول فالمناسب في بيان كلام الشارح ما سبق لك اه عبد الحكيم وبهذا تعلم أن الاطول جرى في حل عبارة المطول على ما للسيد وقد علمت خلافه (قوله مع أنه يزبد عليه) أى على البيان

قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة أن القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطابق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل الوسوسة لا دم عليه السلام فالنسبة بالبيان بين الجملةين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالخصوص فيصح أن يكون القول المقيد بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملةين بالبيان اهـ ولا يخفى أن الاظهر ما للشارح والسيد ولم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنعوت يستدعي كونه متصوِّرا محققا وحده

(قوله حتى يصلح بيانا للاولى) اعتبار كون البيان للاولى في تعليل أنه لا بد من ملاحظة التعلق بالمفعول أيضا بجعل قوله ولا شبهة الخ لا محل له ان اعتبر ظاهره من أن المراد البيان للاولى بتمامها لكن الذي في حاشيته قدس سره حتى يصلح بيانا للاولى كما تقدم نقله عنه فهذا من التحريف على الكاتب فتدبر (قوله فيه ضعف) لعل هنا واوا محذوفة لان مراده أن ما قاله السيد قدس سره فيه ما في كلام الشارح ويزيد عليه الضعف بدليل قوله وكذا ما قاله السيد قاله بعض مشايخنا وقد يجعل فيه ضعف خبرا وكذا حالا لا خبرا (قوله فيصح أن يكون القول الخ) أي فلا نسلم التقييد بالفاعل بل يكفي التقييد بالمفعول وتكون النسبة بالبيانية ليست بين جملةين بل بين مفردين (قوله ولم يعتبر النعت في الجملة الخ) عبارة المطول وأما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت اهـ قال عبد الحكيم لا يخفى أن حاصل الاستدلال أن النعت سواء كان مخصصا أو موضحا أو مؤكدا أو غيرها لا بد أن يدل على بعض أحوال المتبوع لانه تابع يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى أعني الدلالة على بعض أحوال المتبوع لا يتحقق في الجملة فلم تنزل الثانية منزلة النعت ولا مدخل في هذا الاستدلال لعدم تميز النعت عن عطف البيان وانما تعرض له إشارة الى الرد على من زعم أن الجملة الموضحة للآخرى نعت لها تنزلهما منزلة النعت الموضح وحاصل الرد أن النعت لا يتميز عن عطف البيان في المفردات الا بكونه دالا على حال المتبوع وعطف البيان دالا على نفسه ولذا قالوا ان الفاضل في جاء في زيد الفاضل نعت زيد ولو قدم عليه يكون عطف بيان له والدلالة على حال المتبوع لا يتحقق لها في الجملة فلا يتميز فيها النعت الموضح عن عطف البيان فالجملة الموضحة عطف بيان لانعت كما وهم وانما قلنا ان هذا المعنى لا يتحقق في الجملة أي من حيث هي جملة لان الجملة من حيث هي جملة تدل على نسبة تامة بين الطرفين لا تعلق لها في افادة معناها بشي آخر فضلا عن أن يدل على حال من أحواله الآن تووّل النسبة التامة بالتقييدية فتقع صفة وحالا وخبر بهذا الاعتبار فالجملة من حيث هي جملة موصوفة بعدم الدلالة المذكورة فلا يستحسن تنزلهما منزلة ما هو موصوف بالدلالة وان كانا متشاركين في بعض الامور كالإيضاح مثلا وبما حررنا لك اندفع ما قيل ان تنزيل شيء منزلة آخر لا يقتضي الإنسابة بينهما ولا يقتضي رعاية خصوص معنى معتبر في الآخر وما قيل ان الجملة بما تدل على حال جملة كأن يقال زيد قائم علمت فيفصل علمت لانه يدل على أنه معلوم فهو بمنزلة النعت فجوابه أنها جملة واحدة في الحقيقة لان المعنى علمت زيدا قائما آخر العامل فعلق عن معموله فصارتا جملةتين صورة ولذا لم يعدوه من صور الفصل اهـ وقال السيد قدس سره وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل أي كون

بحيث يصح الحكم عليه بالنعى والجلتان من حيث انهما جملتان بأن لا ينقل الى باب التصور لا يصح
الاخبار باحداهما عن الاخرى لان الخبر به لا يستقل بالافادة وكل جملة تستقل بالافادة ع ق
وقال في الأطول بعد أن نقل مثل ذلك عن الشارح والسيد مانه ونحن نقول ليس التنزيل أى
تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت مثالا لا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب
المنزلة في المنزل والالم يصح التنزيل بمنزلة البديل لان البديل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى
جملة لا تصلح لذلك على أن الجملة ربما تبدل على حال جملة كأن تقول زيد قائم علمت ففصل علمت
عن زيد قائم لانه يدل على أنه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال الفنى أيضا في رد مامرى
عن الشارح والسيد فراجعهم (قوله على شجرة الخلد) أضاف الشجرة الى الخلد لادعائه أن
الآكل منها سبب الخلود الآكل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال (قوله
فان وزانه) الملائم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف أسفل الخف في الابل

التابع دالا على بعض أحوال المتبوع مما لا يتحقق في الجملة والا لكانت الجملة محكوما عليها به
لكن الجمل من حيث هى جمل لا تصلح لذلك اه وقوله قدس سره والا لكانت الجملة أى
الاولى وقوله به أى ببعض الاحوال المستفاد من الجملة الثانية ووجه اللزوم أن حال الشئ يحكم
به عليه فان العاقل في قولك جاء زيد العاقل لما دل على بعض أحوال زيد صح أن يحكم به على زيد
بان يقال زيد العاقل فيلزم أن زيدا محكوم عليه بالعاقل وقوله لا تصلح لذلك أى لان يحكم عليها
وقال عبد الحكيم قوله قدس سره والا لكانت الجملة محكوما عليها به أى وان كان المعنى المذكور
متحقا فيما بين الجمل لكانت الجملة التى فرضت منعوتها محكوما عليها بالجملة التى فرضت نعتها لكان
الجملة من حيث هى جملة لا تصلح لكونها محكوما عليها لما ذكره في حواشى شرحه للفتح من
أن المحكوم عليه حقيقة لا بد أن يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك
يظهر ذلك كله من زجع الى وجدانه وأنصف من نفسه واذا كان الأمر على هذا لم يستحسن تنزيل
الثانية منزلة الوصف اه يعنى أن المحكوم عليه حقيقة لا من حيث الظاهر فان الجملة قد تقع
محكوما عليه ظاهرا نحو تسمع بالمعدي خير من أن تراه لا بد أن يكون ملحوظا في نفسه لا بتبعية
شئ آخر لان النفس مجبولة على أنه لا يحكم على شئ ان لم يلاحظ قصدا وبالذات بخلاف المحكوم به
فانه حال من أحوال المحكوم عليه في كفيه الملاحظة التبعية فلذا تقع الجملة خبرا نحو زيد قائم فانه
يكفى في ذلك ملاحظة القيام من حيث انها حال من أحوال زيد ولا يلزم أن يكون ملحوظا بالذات
والجملة من حيث انها جملة ليست ملحوظة في نفسها اذ المقصود بالجملة معرفة المسند اليه من حيث
ثبوت حاله أو انتفاؤه فهى آلة لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليها الا بعد أن يلاحظ المجموع من
الطرفين والنسبة مرة ثانية قصدا وبما حررنا لك ظهر أن الشكوك التى أوردتها بعض الناظرين
غير واردة عليه منشؤها عدم التدبر في كلامه وأنت خير بالفرق بين الوجه الذى ذكرناه وبين
الوجه الذى ذكره السيد رحمه الله فان ما ذكرناه يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شئ آخر
وما ذكره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر (قوله والجلتان الخ) ينبغى أن يجعل
هذا شرعا في تعليل آخر والا فلا يناسب آخر كلامه أولا والمناصب لقوله لان المنعوت يستدعى
الخ أن يقول والجملة من حيث هى جملة الخ لا تصلح لكونها محكوما عليها وقد تقدم بيان ذلك عن
السيد وعبد الحكيم (قوله الى باب التصور) أى المفرد (قوله الملائم لما سبق فوزانه) قد

هل أدلك على شجرة الخلد
وملك لا يبلى فان وزانه
أى وزان قال يا آدم
(وزان عمر في قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر)
مامسها من نقب ولادبر
حيث جعل الثانى بيانا

والخافر في غيرها من خشونة الارض والدبر معلوم ع ق وهو أعنى الدبر جرح في ظهر البعير
(قوله وظاهر أن ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها
كلنقطعة عنها) فيجب فصلها عنها وكان المناسب لما سبق وأما شبه كمال الانقطاع الخ (قوله
موهما الخ) أى مع المغايرة السكينة فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال في قول الشارح باعتبار اشتماله
على مانع من العطف أى مع المغايرة السكينة فلا يرد أن ماذ كره من وجه الشبه مشترك بين كمال
الاتصال وكمال الانقطاع أفاه الفنى (قوله مما ليس بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف
عليه وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل
ما فى المطول فى الأطول ثم قال لو كان مطلقا بهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع
إيهام غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستثناف فيه إيهام الاستثناف الغير المقصود والمراد
بالإيهام اما الدلالة الضعيفة حينئذ تبادر العطف على الغير أو الشك فيه يكون معلوما بطريق الأولى
واما التعبير بالإيهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل اه وعلى الثانى يراد
بالإيهام الايقاع فى الوهم معنى الذهن (قوله وشبهه) أى المصنف هذا أى كون عطفها على
السابقة موها تشبيها ضحيا مأخوذا من جعله علة لتشبيه الجملة بالنقطعة وقوله باعتبار اشتماله

وتوضيحا للدول وظاهر
أن ليس لفظ قال بيانا
وتفسيرا للفظ وسوس
حتى يكون هذا من باب
بيان الفعل دون الجملة
بل المبين هو مجموع الجملة
(وأما كونها) أى الجملة
الثانية (كلنقطعة عنها)
أى عن الأولى (فليكون
عطفها عليها) أى الثانية
على الأولى (موها لعطفها
على غيرها) مما ليس
بمقصود وشبه هذا بكال
الانقطاع باعتبار اشتماله

يقال غير الاسلوب للفرق بين ما هنا وما سبق اذ هنا لم يتقدم توجيه المثال حتى يأتى بعده بالتفريع
بخلافه فيما سبق تأمل (قوله اذ القول أعم من الوسوسة) تقدم ما فيه (قوله فلا يرد كمال الاتصال)
أى لا يرد أنه يلزم أن يقال له شبه كمال انقطاع لان مدار ذلك كون العطف موها للعطف على الغير
(قوله أى مع المغايرة السكينة) أى فلا بد من زيادة هذا وقوله مشترك الخ أى لان المانع من
العطف موجود كما فى كمال الاتصال كما هو موجود فى كمال الانقطاع اه فنى ورده عبد
الحكيم بأنه لا حاجة لهذه الزيادة اذ تعبيره بالمانع من العطف يقتضى وجود المصحح للعطف وهو
التغاير والمصحح ليس موجودا فى كمال الاتصال (قوله مما يؤدى الى فساد المعنى) بيان للتغير
والمراد بتأديته الى فساد المعنى تأدية العطف عليه وجعلها حالا من عطفها فاسدا لانه يفيد تقييد
الإيهام بحال كون العطف مؤديا الى فساد المعنى اه عبد الحكيم وقوله لانه يفيد تقييد الإيهام
الخ فكأنه قال لا يوهم الا فى هذه الحالة مع أن الإيهام بوجده مطلقا سواء كان العطف مؤديا للفساد
أم لا وأما اذا جعل بيانا للغير على أنه حال منه فيكون المقيد هو قوله لعطفها لانه العامل بواسطة
لاقوله موها فالإيهام حينئذ مطلق (قوله ثم قال لو كان مطلقا بهام) استدلال على ما سبق من أن
المراد غير المقصود المؤدى الى الفساد (قوله لكون المدلول ضعيفا الخ) أى فهو مجاز عن
مطلق الدلالة لذلك الداعى وقوله وعلى الثانى الخ فيه أنه اذا كان المراد بالإيهام الايقاع فى الوهم
لم يتجس لتوجيه المذكور فهو وجه ثالث فتدبر (قوله مأخوذا من جعله علة لتشبيه الخ) أى
مأخوذا من جعل الكون المذكور علة الخ ووجه الأخذ أن تشبيه الجملة بالنقطعة يستلزم
تشبيه حال الجملة بحال المنقطعة وحال الجملة كون عطفها عليها موها لعطفها على غيرها وحال
المنقطعة هو كمال الانقطاع وضمير اشتماله راجع لكون عطفها على السابقة موها وقوله هو
الإيهام بيان للمانع المشتغل عليه وقوله فعلم أنه أى هذا الكون وقوله باعتبار ما اشتغل عليه هو
الإيهام وقوله لا باعتبار ذاته أى ذات الكون المذكور ولا شك فى تغاير الكون المذكور

على مانع هو الابهام فلم انه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل عليه لابعبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجيا أى عن هذا لانه قيدله (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا اما من تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحا لان كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد ع ق وقال فى الأطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول (قوله فبين الجملتين مناسبة ظاهرة) ربما ينابى قوله فى الأحوال الستة لأن الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة أى والمناسبة لاتناسب كمال الانقطاع ولاشبهه وأجيب بأن المناسبة التى لاتناسبه هى المصححة للعطف بخلاف التى معها الابهام المنابى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا شاع فى الاستعمال والافغناء الاصلى أجعل رائيا اياها أى ظانا اياها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعمال الشئ فى لازم معناه أفاده الفزرى (قوله وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا بال) فيبين ما تضاف أو تقارن فى الخيال أطول (قوله لئلا يتوهم الخ) لا يقال لامناسبة بين مسند أبغى وأراها وكفى بذلك فى نفي التوهم لانا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه أن اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتشئ لو لم يكن فى الفصل أيضا ايهام خلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون أراها حالا من فاعل أبغى وخبرا بعد خبر لان الآن يقال الاصل فى الجملة أن

على مانع من العطف الا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع (ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله

وتظن سلمى أنى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم)
فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى أراها أظنها وكون المسند اليه فى الاولى محبوبا وفى الثانية محبا لكنه ترك العطف لئلا يتوهم أنه عطف على أبغى فيكون من

والابهام اه شيخنا (قوله أى عن هذا) أى عن كون عطفها على السابقة موها وقوله لانه قيدله أى لان الابهام قيد لا يكون المذكور اه شيخنا ويحتمل أن الاشارة لمنع العطف وقوله لانه قيدله أى لان المانع وهو الابهام قيد لمنع العطف خارج عن ذات الجملتين وهو بعيد من كلام المحشى ويحتمل فهم الشارح بوجه آخر فقوله وشبه هذا أى المذكور من الجملة الثانية وقوله بكال الانقطاع أى بذات كمال الانقطاع وقوله باعتبار اشتماله أى المذكور من الجملة الثانية وقوله على مانع من العطف وهو الابهام لكن هذا تكلف ولذا عدل عنه المحشى (قوله أى ظانا اياها) الاولى عارفا اياها أو عالما اياها أى وتعريف الغير انما يفيد الظن اه شيخنا ولا يخفى ما فيه (قوله تضاف) حقيقة التضاف أن يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر كالابوة والبنوة وهذا موجود هنا فان تعقل المحب يتوقف على تعقل المحبوب وعكسه فلا وجه لقول ع ق شبه تضاف ولذلك عدل عنه المحشى تبعا للأطول (قوله حالا من فاعل أبغى الخ) أى أو بدلا من أبغى على أن معنى أراها فى الضلال تهيم انه يظنها ضلت بفعل ما يكرهه ويوجب بغضه اياها (قوله الآن يقال الخ) جزم به عبد الحكيم حيث قال وما قيل ان هذا التوهم باق بعد القطع لانه يجوز أن يكون أراها خبرا لأن بعد خبرا وحالا أو بدلا من أبغى فدفع بان الأصل فى الجمل الاستقلال وانما يصار الى كونها فى حكم المفرد اذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة اخبارا لا يجوز اه قال معاوية والظاهر أنه يجوز اما بأن لا يقصد التشريك اذ لا يجب قصده ولا العطف عند صحته فيكون حاصله غير مقصود بأن يقصد كل فى نفسه اشعارا بكفايته فى مدح أو ذم مثلا ودفع التوهم عدمها وأنه لا بد فيه من المجموع واما بأن يقصد التشريك معنى بمعونة المقام

لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذي هو العطف يختار
الاصل بمرجح الاصل وان لم يحتل عن مانع كان مع العطف فلي تأمل * وفي المفتاح ولا يصح جعل
الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس في مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنيع
البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه أن من نكبات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل
الاستثناى) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضا قوله ويحتمل الخ يدخل عليه ع ق بقوله
ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال تهم بقوله ويحتمل الاستثناى يعنى
أن قوله أراها يحتمل أن يكون غير استثناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون
جوابا عنه فيكون المانع من العطف هو الايهام السابق ويحتمل أن يكون استثنافا بأن يقدر
سؤال ويكون هو جوابا عنه فكأنه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها مخطئة تنحير في
أودية الضلال والغلط فيكون المانع كون الجملة كالمصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزيله منزلة
السؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال وأما كونها كالمصلة الخ (قوله كالمصلة) أى كمال
الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو مجملة السبب
أو غير ذلك مما يقتضى السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله) فتفصل
الثانية عنها الخ (وقد ورد على منع العطف على الجملة التى هى كالسؤال قوله تعالى وما كان
استغفار إبراهيم لأبيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو في تقدير ولم استغفر إبراهيم
لأبيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بان الواو للاستثناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله
ع ق (قوله لما بينهما من الاتصال) أى الاتصال الشبيه فكأن الجملة الاولى في الاقسام الثلاثة
من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب

ويحذف اللفظ الدال على التشريك تعويلا على أقوى الدليلين فالظاهر أن مراد الشرح أنه
لا يجوز الأعلى خلاف الاصل ومقتضى الظاهر لعارض علة لان الأصل في الجمل الاستقلال فلا
يظهر كون الثانية خبرا ثانيا لا بعطفها لقصد تشريكها ولا يترك لعارض قرينة ولو واضحة الأعلى
خلاف الأصل لنكتة لا تحتمل وكل منف هنا فاحساحة هنا برة عن احتمال الخبرية (قوله والاصل
هو الفصل الخ) توجيه ثان (قوله بأن يقصد الاخبار به عما قبله) أى عن حال ما قبله وهو
ظن سلمى (قوله مجملة في نفسها) باعتبار الصحة وعدمها وذلك كالمثال السابق وتظن سلمى
الخ بناء على احتمال الاستثناف لان الظن يحتمل الصحة وعدمها اه ع ق وكالمثال الآتى أعنى قوله
زعم العواذل أننى في غمرة * صدقوا ولكن غمرنى لا تنجلي

(قوله رحمه الله فتفصل الثانية عنها) أى اذا نزلت الاولى منزلة السؤال كانت الاولى سؤالاً
منزلاً ففصلت الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال اه عبد الحكيم (قوله وقد ورد على
منع العطف الخ) سيأتى عن عبد الحكيم رده (قوله وبغير ذلك) وهو أن المعتبر في صورة
الاستثناف التردد في حال المسؤول عنه بأن حاله كذا والفرض من السؤال المعتبر في الآية الكريمة
ونظائرها النقص فليس من صور الاستثناف والفرق واضح فان المطلوب في الأول بيان ما أجل
فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثانى دفع ما ورد فكان كل واحد مما يؤدى اليه الفرغ
من السؤال والجواب في طرف اه سم وسيأتى عن عبد الحكيم رده (قوله أى الاتصال الشبيه)

مظنونات سلمى (ويحتمل
الاستثناف) كأنه قيل
كيف تراها في هذا الظن
فقال أراها تنحير في أودية
الضلال (وأما كونها)
أى الثانية (كالمصلة بها)
أى بالاولى (فلا كونها)
أى الثانية (جواب السؤال
اقتضته الاولى فتنزل الاولى
منزلة) أى السؤال
لكونها مشغلة عليه
ومقتضية له (فتفصل)
الثانية (عنها) أى عن
الاولى (كما يفصل الجواب
عن السؤال) لما بينهما
من الاتصال

والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكيم وفي الاطول بعد تقرير قول المصنف كما يفصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بأن من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالاً وجواباً وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتبارهما لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب أبداً ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتاج الى اعتبار اتصاله بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم

الذي في نسخة عبد الحكيم المصححة أي الاتصال التشبيه بكمال الاتصال (قوله فكلا صورة الجواب والسؤال والاستئناف) في نسخة عبد الحكيم المصححة فكلا صورتي الجواب والسؤال والاستئناف اه فالجواب والسؤال صورة والاستئناف صورة أخرى والاستئناف هو الجملة التي هي جواب عن سؤال نشأ من الجملة قبلها وهي غير صورة الجواب والسؤال الحقيقيين كما هو ظاهر (قوله وهو الظاهر من التشبيه) أي في قوله كما يفصل الجواب عن السؤال أي يفصل في هذا التشبيه بكمال الاتصال كما يفصل في التشبيه الآخر بكمال الاتصال لكن المتبادر أن المعنى يفصل هذا التشبيه بكمال الاتصال كما يفصل في نفس كمال الاتصال ولذلك قال في الاطول وهذا يشعر بأن من موجبات كمال الاتصال الخ واستظهر معاوية أن بين السؤال والجواب كمال انقطاع لاختلافهما خبراً وانشاءً مع كونهما كلامين مبتدئين متكلمين ولا يعطف أحدهما على الآخر الا على خلاف مقتضى الظاهر وهو بينهما أظهر من شبه كمال الاتصال وكذا بين منشأ السؤال والجواب فالظاهر أن الفصل لكمال الانقطاع لا تشبه كمال الاتصال وانما اختار المصنف الثاني تنبيهاً عليه خلفائه وتنبيهاً للنظار والأقسام والضبط باتمام الانقسام اذ لو لم يعتبر شبه الاتصال في ذلك لكان هذا القسم مفقوداً لعدم وجوده في غيره ثم قال عبد الحكيم بعد ما نقله المحشي عنه مانصه وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال وفيه أن كمال الاتصال منحصراً في الأقسام المذكورة وليس صورة الجواب والسؤال داخله في شيء منها وما قيل انهم لم يعدوها في تفصيل كمال الاتصال لان السؤال والجواب لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتبارهما لانهما يكونان كلامي متكلمين ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر فغير صحيح في نفسه لانه يقال وعليكم السلام معطوفاً على السلام عليكم لا ينفع في شرح كلام المصنف لانه غير صريح في أن الفصل بينهما للاتصال وقيل انها داخله في قوله بياناً لان الجواب بيان مبهم السؤال وليس بشيء لانه لا يدفع الابهام الذي في السؤال اذ الابهام فيه انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال اه وقوله معطوفاً على السلام عليكم وعطفه على مقدر أي علينا السلام أو سلام علينا غير لازم وان صح ومثل عطف عليكم السلام على كلام المتكلم الآخر ما يسمى عطف التلقين كان يقال يكرم زيد فيقال ويكرم عمرو وعلى نمطه قوله تعالى ومن ذريتي حكاية بهد قوله اني جاعلك للناس اماماً فلا حاجة فيه الى تقدير معطوف عليه نعم هذا كله نادر وعلى خلاف الاصل ومقتضى الظاهر لان ما بينهما ما لكونهما كلامين مبتدئين متكلمين يشبه كمال انقطاع ان لم يكن حقيقة اه معاوية وقوله انما يدفع الابهام الذي في مورد السؤال ولا يحمل كلام هذا القائل على أنه بيان مبهم مورد السؤال لانه ليس في عطف البيان ما هو مثل ذلك (قوله وفي الاطول الخ) قد

أو بيانها لان الجواب بيان مبهم السؤال اه وكتب ايضا قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب

علمت مما سبق عن عبد الحكيم ما فيه (قوله وبعضهم يجعل منع العطف الخ) مثله في كلام السيد قدس سره وعبارته منهم من ادعى أن فصل الجواب عن السؤال لما بينهما من كمال الانقطاع والاختلاف خبرا وانشاء فيكون الفصل في الاستثناف لشبه كمال الانقطاع لاشبه كمال الاتصال اه وقوله قدس سره منهم من ادعى الخ تفصيله أن السؤال والجواب ان نظر الى معنيهما فينبغي ان يشبه كمال الاتصال وان نظر الى لفظيهما فينبغي ان يشبه كمال الانقطاع لكون السؤال انشاء والجواب خبرا وان نظر الى قائلمهما فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير فالفصل متعين وأما ما قيل انه قد ورد الواو في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لايه الاغن موعدة الآية والحال أنه جواب سؤال نشأ مما قبله وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى الآية فليس بشئ منشؤه الغفلة عن شأن نزوله فانه نزل في منع الرسول عليه السلام عن استغفاره لايه وأمه وأعمه والمؤمنين عن استغفارهم لأبائهم محججين في ذلك بان ابراهيم استغفر لايه على ما في السكشاف فالآية الاولى منع لهم عن استغفارهم للأباء والاقربين والثانية جواب لتسكهم باستغفار ابراهيم عطفت احداها على الاخرى للتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه من أن الواو للاستثناف فانه لم يعمد دخول الواو على الجملة المستأنفة البيانية أعني جواب السؤال انما ندخل على قلة على المستأنفة النعوية أعني الجملة الابتدائية وكذا ما قيل في الجواب ان المعتبر في صورة الاستثناف التردد في حال المسؤل عنه بأن حاله كذا أم لا والفرق من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظائرها النقص فليس من صور الاستثناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما أجل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما أورد فكان كل واحد مما يؤدى اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف فكان المقام مقام وصل يقتضى المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر ليس بشئ لانه على تقدير أن يكون الذين يؤمنون الآية استثنافا يكون جوابا لقوله ما بال المتقين هذا الكتاب هدى لهم مع أنه ليس فيه تردد في حال المسؤل عنه بان حاله كذا أو كذا اه عبد الحكيم وقوله الى معنيهما أى بقطع النظر عن الخبرية والانشائية فهو من قبيل عطف القصة على القصة والاول نظر لذلك لكان بينهما كمال انقطاع فقوله لفظيهما أى باعتبار تمام معنيهما المعتبر فيه الخبرية والانشائية وليس مراده مجرد اللفظ وقوله وعلى جميع التقادير فالفصل متعين لعل تعينه على المنظر الأخير بالنظر لدانته لانه على مقتضى الظاهر لا مطلقا على ما تقدم في وعليكم السلام أولا لدانته على ظاهر ما ذكره فيما سبق من صحة العطف في أحد كلامين من المتكلمين مطلقا بل لتحقيق المنظرين الاولين في الواقع مع وجوب النظر الى أحدهما فلو لا هذا الجواز العطف اه معاوية وقوله قدس سره مما يؤدى اليه الغرض من السؤال والجواب فالغرض من السؤال هو الابطال والغرض من الجواب هو التصحيح وقوله قدس سره يقتضى المناسبة من وجه أى لان السؤال للابطال والجواب للتصحيح وبين الابطال والتصحيح مناسبة التضاد وقوله والمغايرة من وجه أى لان السؤال الذى للابطال من حيث مدلوله مغاير للجواب الذى للتصحيح من حيث مدلوله وقوله لانه على تقدير أن يكون

اخبار ع ق (قوله قال السكاكى) الحاصل أن المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال فالثانية جوابها والسكاكى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله في العروس من يس وكتب أيضا قوله قال السكاكى الخ قال ع ق وهذا أى كلام السكاكى يقتضى أن موجب المنع كونه جوابا لسؤال مقدر وماتقدم يقتضى أن الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال يقدر كالواقع للذات كونه بعدد وأما الفصل فالتنزيل الاولى منزلة السؤال وإن كان كلاهما يصلح سببا للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكى الخ فائدة مستقلة وسيأتى إن شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله ويطلب الخ) أى يقصد ولو قال ويجعل الكلام الثانى جوابا له لكان أخصر وأوضح وبه عبر ابن يعقوب تأمل (قوله لذلك) أى التنزيل وعبرة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيما له أو شفقة عليه ع ق (قوله أو مثل) أشار به الى أنه عطف على اغناء لعل أن يسأل وإنما قدر مثل لا الكاف لانها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن يس لكن مثل في كلام المصنف معطوف على كاغناء (قوله كلامك) أيها المتكلم وقوله بكلامه أى السامع (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسميح اذ التقدير وعدم التصريح بسبب التقليل لانفسه اه (قوله أو غير

قال (السكاكى فينزل) ذلك السؤال الذى تقتضيه الاولى وتدل عليه بالفحوى (منزلة) السؤال (الواقع) ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام الاول لذلك وتنزيله منزلة الواقع إنما يكون (لئلا) كاغناء السامع عن أن يسأل أو (مثل) أن لا يسمع منه (أى من السامع) (نى) تحقير له وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير

الذين يؤمنون الخ سيأتى الكلام على هذه الآية إن شاء الله تعالى وقوله قدس سره مع أنه ليس فيه تردد فى حال المسؤول عنه بأن حاله كذا وكذا أى لان هذا السائل جاهل بخصوصية الأسباب وليس متصور الشئ منها حتى يتردد بينها كما يأتى فى بيان السؤال عن السبب المطلق والسبب الخاص وقوله قدس سره والاختلاف خبرا وانشاء من عطف الخاص على العام لبيان جهة كمال الانقطاع وذلك الاختلاف فى الأغلب فانهما قد يكونان انشائيين كما اذا قيل اضرب زيدا لمن قال من أضرب اه عبد الحكيم قال معاوية والتحقيق أن هذا الجواب واقع موقع الاخبار لما شأ كاه السؤال أى فزيد الذى تضر به اذ الغرض طلب تصور المضروب واقادة التصور أو أن السؤال واقع موقع الأمر للتأديب أى مرئى أن أضرب من شئت فلا سؤال فى الحقيقة ولا جواب يرى جوابه بل طلب أمر أو اجابة (قوله رحمه الله قال السكاكى فينزل ذلك الخ) عبارة المطول وقال السكاكى النوع الثانى من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك فتزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لئلا يكتفى كاغناء الخ وقوله بفحواه أى بعنايه فالتقييد به لزيادة الايضاح والمورد على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال كأنه يورده وفري بصفة اسم المسكن وينزل ويطلب بالرفع أى فحينئذ ينزل ويطلب ويجوز نصبه ما عطف على يكون وقوله فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها أى فيقطع هذا الثانى عن السابق لذلك أى لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع أولا جل ذلك السؤال المقدر أى ليسد على تقدير السؤال فانه لو عطف لم يكن دليل على السؤال المقدر وقوله وتنزيل السؤال بالفحوى أى حال كون السؤال مدلولاً عليه بالفحوى اه عبد الحكيم (قوله اذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر) قال ع ق

ذلك) كالتنبيه على فطنة السامع وان المقدّر عنده كالمذكور وكتب أيضا مانصه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام السكاكى الخ) أى كفاي كلام المصنف وكتب أيضا قوله وليس في كلام الخ قصده التنبيه على أنه ليس في كلام السكاكى وأنه من زيادات المصنف وبيان وجه هذه الزيادة فتأمل (قوله وكأن المصنف نظر الخ) عبارة ع ق وكأن المصنف رأى أن قطع الثانية عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان الحاق القطع بالقطع يقتضى الحاق المقطوع عنه الذى هو الاولى بالمقطوع عنه الذى هو السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضى تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه فى أحد الرطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا فى مجرد الربط وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحدهما بالمقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن تجعل كون الجملة الاولى منشأ السؤال الذى هو سبب الجواب كافيا فى البقع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها بمنزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار اليه صاحب الكشف لا يقال الا كتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب ينافيه جعل السؤال كالمذكور على ما قلناه السكاكى لانه يقول تقدم أن جعل السؤال كالمذكور

ذلك وليس في كلام
السكاكى دلالة على أن
الاولى تنزل منزلة السؤال
وكان المصنف نظر الى أن
قطع الثانية عن الاولى

بعد ذلك وهذا يقتضى أن موجب المنع كونه جوابا بالسؤال مقدّر وقد تقدم ما يقتضى أن الموجب هو تنزيل الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام الخ ماسبق للحشى نقله (قوله كالتنبيه على فطنة السامع الخ) والتنبيه على فطنة المتكلم وادراكه أن الكلام السابق مقتضى للسؤال حيث أورد الجواب قبل أن يسأل أو على بلادة السامع وعدم تنبيهه للاحداث الجواب حيث لم يورد السؤال بعد اللقاء المتكلم الجملة التى هى منشأ السؤال قاله قدس سره (قوله وهو) أى مجرد الربط (قوله والا كان القطع الخ) أى لا يكن المقطوع عنه الذى هو الاولى ملحقا بالمقطوع عنه الذى هو السؤال كان القطع المشبه به ليس من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال الحقيقيين بل من جهة تمام الانقطاع مثلا للاختلاف خبرا وانشاء وذلك لانه اذا لم يوجد الحاق المذكور لم يكن بين الجملة الاولى التى تقتضى السؤال والجواب شبه اتصال فلم يكن القطع بينهما لشبه الاتصال فلم يكن القطع المشبه به لسبب الاتصال أى والفرص خلافه فبطل ما أدى اليه فنبت نقيضه وهو الحاق المذكور (قوله وفيه بحث الخ) خلاصته أنه لا يلزم من عدم الحاق المذكور عدم وجود شبه الاتصال بين الجملة الاولى المقتضية للسؤال وبين الجواب حتى يؤدى الى ما تقدم فان كون الاولى سببا لسبب الجواب محصل لشبه الاتصال فافهم (قوله ولهذا يصح هنا أن تجعل الجملة الاولى منشأ السؤال الخ) منشأ السؤال بالرفع بدل من قوله الجملة الاولى أو عطف بيان وقوله كافيا مفعول ثان لتجعل لكن عبارة ع ق هكذا ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجملة الاولى الخ وهى ظاهرة (قوله ينافيه جعل السؤال كالمذكور) أى فانه يقتضى أنه لا يكتفى بمجرد كون الجملة الاولى منشأ للسؤال بل لابد مع ذلك من جعل المذكور وكتب سم على قول الشارح والأظهر أنه لا حاجة الى ذلك بل مجرد الخ أقول قد يشكل قوله مجرد مع اعتبار السكاكى تنزيل السؤال الذى تقتضيه الجملة منزلة السؤال الواقع اذا لم يكتف حينئذ بمجرد كون الاولى

ليس للقطع بل لنسكتة أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الاولى منزلة السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما لها واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأي فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام اهـ (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أي التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال وقوله كاف في ذلك أي في القطع وأما تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فلنسكت المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجع (قوله الفصل) أي ترك العطف

منشأ بل اعتبر مع كون الاولى منشأ تنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فلي تأمل وقد يجب بان ذلك التنزيل مرتب على المنشئة المذكورة اهـ لكن علمت أن على ما احتضره الشارح لاتنزيل أصلاً كما هو صريح عبارته هنا وفي المطول فتدبر (قوله أو كونها منشأ الخ) أي اعتبار كونها منشأ الخ (قوله ما لها واحد) قد علمت من كلام عبد الحكيم السابق خلافه (قوله والتلازم حاصل في الكل) غير مسلم على أن المدار على عدم التلازم في الاعتبار (قوله رحمه الله والأظهر أنه لا حاجة الى ذلك الخ) عبارة المطول ولا حاجة الى ذلك لأن كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمصلحة بها على ما أشار إليه صاحب الكشف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وأنه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان أن الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حدل مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الأبرار في نعيم وان الفجار في جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأه وبينت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم كان مثل قوله ان الأبرار في نعيم قلت قد مر لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وأنه مبنى على تقدير سؤال وذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجارى عليه اهـ وقوله رحمه الله لان كون الجملة الاولى الخ فيه خفاء لان مجرد كونها منشأ السؤال لا يوجب شبه الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ أن المتصل بالمتصل بالشئ متصل بذلك الشئ وهذا انما يتم اذا كان جهة الاتصال واحدة والا فيجوز أن تكون كالمقطعة عنه بناء على تباين جهتي الاتصال فلا بد من تنزيلها منزلة السؤال لتكون كالمصلحة والسكاكي انما لم يعتبر التنزيل لانه جعل الحالة المقتضية للقطع نوعين أحدهما عدم قصد استراك الثاني في حكم الاول والثاني أن يكون الكلام السابق بفجواه كالمرور للسؤال فيقطع الثاني عنه ليكون دليلاً على تقدير السؤال وجعله كالحقق ولو أورد الوالم يكن شئ يدل على تقدير السؤال واعتباره ولم يعتبر فيه كون الثاني كالمصلحة بالاول حتى يحتاج الى اعتبار التنزيل ومن هذا يظهر أن ما نقله عن الكشف ليس مؤيداً لما ادعاه من كفاية كونها منشأ للسؤال في كونها كالمصلحة لانه لا يدل الا على تقدير السؤال ولا دلالة له على جعله بهذا الاعتبار كالمصلحة اهـ عبد الحكيم وقوله فيه خفاء الخ لعل الشارح لهذا كله غير العبارة هنا بأن قال كاف في ذلك أي في قطعها المذكور أي لانه لا حاجة فيه الى اعتبار كونها كالمصلحة بها حتى يحتاج فيه الى التنزيل اذ يكفي اعتبار كون السؤال الواقع منشأه كالواقع وأنه قاطع بينهما كمال الانقطاع كما يفيد ما نقله عن الكشف ولا خفاء في دلالة كلام السكاكي والكشف على هذا ولا في أنه الظاهر وقد قدمنا توجيه اختيار المصنف

مثل قطع الجواب عن السؤال انما يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة السؤال وتشبيهها به والأظهر أنه لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك أشير اليه في الكشف (ويسمى الفصل لذلك) أي لكونه جواباً لسؤال اقتضته الاولى (استئنافاً وكذا) الجملة

لذلك أى لأجل ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية للآزم باسم المزوم (قوله لان السؤال الخ) أى لان المنهم على السامع اما سبب الحكم الكائن فى الجملة الأولى على الاطلاق بمعنى أنه جهل السبب من أصله واما سبب خاص بمعنى أنه تصور فى جميع الاسباب الاسباب خاص ترد فى حصوله ونفيه وأما غير السبب بأن ينهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الأولى ع ق (قوله الحكم) المراد به هنا المحكوم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص متردد فيه لجهله بصورة

بوجه ظاهر فكل وجهة قاله معاوية وقد يقال ليس فى عبارة الكشف دلالة على التنزيل أصلا وقوله شبهه الاتصال بالجواب أى شبه اتصال الجملة الأولى بالجواب والأوضح أن يقول شبهه الجواب بالمتصلة وقوله ان المتصلة هو الجواب وقوله بالمتصل هو السؤال وقوله بالشئ هو الجملة الأولى التى هى منشأ السؤال وقوله بناء على تباين جهتي الاتصال أى لان جهة اتصال الجواب بالسؤال كون السؤال سببا للجواب بلا واسطة واتصال الجواب بالجملة الأولى لكونها سببا فى السؤال الذى هو سبب فى الجواب فبالنظر لمطلق السببية تكون كلمة متصلة وبالنظر لاختلاف الجهتين وأن احدهما سببية والاخرى سببية السببية تكون كلمة مقطعة وقال معاوية قد يقال ان الجهة هنا متحدة وهى جهة الاستتباع والفرعية فيتم الملحوظ ببيان اتحادها فيغنى عن التنزيل اه وقوله رحمه الله كافى فى كون الخ أى من غير اعتبار التنزيل الذى اعتبره المصنف والتنزيل الذى اعتبره السكاكى وذلك لان عبارة الكشف التى استدل بها ليس فيها تعرض للتنزيل أصلا وقوله رحمه الله عما قبلها وهو ذلك الكتاب الخ اه سم وقوله رحمه الله وهما أى الجملتان وقوله رحمه الله اذا ابتدأته أى بان جعلته مبتدأ والخبر أولئك على هدى الخ وقوله رحمه الله وأنه مبني على تقدير سؤال كأنه قيل ما بال المتقين خصوصا بالهدى وهذا محمل استشهاد الشارح وقد عرفت أنه لا استشهاد على أنه يجوز أن يكون اقتضاؤه على تقدير السؤال لكفايته فى كونه كالجارى عليه من غير حاجة الى التنزيل اه عبد الحكيم وقوله على أنه الخ لا وجه له لما علمت من أن الشارح لم يدع أن فى كلام الكشف اعتبار التنزيل الذى فى كلام السكاكى وقوله رحمه الله وتابع له عطف تفسير وقوله رحمه الله كالجارى عليه أى فهو من تمام الجملة ومن جوابها (قوله تسمية للآزم باسم المزوم) قال شيخنا الباجورى حق هذه على قوله ويسمى الفصل الخ وأما حق الكتابة هنا تسمية للشئ باسم ما لا يسه وتعلق به اه ويؤيده ما فى ع ق وعبارته باختصار ويسمى الفصل استئنافا تسمية للآزم باسم المزوم لان الاستئناف الذى هو الايمان بكلام مستعمل فى جميع أجزاء تراكيبه مما قبله يستلزم قطعه أى ترك عطفه على ما قبله وكذا تسمى الجملة الثانية نفسها استئنافا تسمية للشئ باسم ما يتعلق به لان الجملة لا يسهها الاستئناف وتعلق بها ولذا يقال فيها مستأنفة أيضا اه وأجاب شيخنا بان قوله تسمية للآزم أى الذى هو الجملة وقوله باسم المزوم أى وهو الفصل لان الاستئناف اسم للفصل أى ترك العطف والفصل يلزمه الجملة اذا لا يكون الا فى الجمل فقد سميت الجملة باسم مزومها وهذا يفيد أن أصل وضعه فى الاصطلاح للفصل واشتهر فى ذلك ثم ألحق به استعماله فى الجمل فقصده افادة المناسبة بين المعنيين الاصطلاحيين اللذين أحدهما أصل للآخر فى الاصطلاح لا افادة المناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى التى اعتبرها ع ق فافهم (قوله أى لان المنهم الخ) بيان لوجه قوله لان السؤال الخ (قوله رحمه الله عن سبب الحكم مطلقا) أى بان يكون التصديق بوجود السبب حاصلا له والمطلوب بالسؤال تصور

(الثانية) نفسها تسمى
استئنافا ومستأنفة (وهو)
أى الاستئناف (ثلاثة
أضرب لان السؤال)
الذى تضمنته الأولى
(اما عن سبب الحكم
مطلقا نحو قال لى كيف

السبب أصلاً فالجواب أي سبب كان (قوله عليل) أي أنا عليل ولا شاهد في هذا لانه جواب
 لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دائم الخ أي سبب علتي سهر الخ (قوله أي مبالك الخ) أي ماحالك
 عيلاً والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلة يوجب كون المعنى ما سبب علتك إذ لا يبقى ما يستل
 عنه بعد العلم بها إلا سببها فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى أو يقدر ما سبب علتك اه ع ق
 فأول التنويع في العبارة إذ معنى التركيب الأول يرجع الى معنى الثاني (قوله بقرينة العرف
 والعادة الخ) أي وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضاً ما نصه
 وبقرينة عدم التأكد في الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها وحدها لا تكفي
 في مقام التردد (قوله فائما يسأل) أي فائما يسأل سامع هذا القول عن مرضه وكتب أيضاً
 قوله فائما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خالياً عن التأكد وقوله حتى يكون السؤال الخ فيؤتى
 بالجواب مؤكداً قال ع ق نعم اذا وقع المرض في جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد
 في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أكل الفاكهة القلانية أو لأمثلا فيكون الجواب هو أن يقال
 مثلاً ان سببه أكل تلك الفاكهة اه (قوله عن مرضه) أي سبب مرضه فقوله وسببه تفسير
 المراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشهد له
 بعبارة المطول وهي لان العادة اذا قيل فلان عليل أن يستل عن سبب علته وموجب مرضه اه
 ويحتمل أن يكون المعنى من نوع مرضه وسببه لانه بعد العلم بمطلق المرض يستل عن خصوص
 نوعه وسببه أي والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل لان الجواب بالسبب
 لا بالنوع ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لا أن يقال
 هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لاسما السهر والحزن)
 لانهما أبعد الأسباب في احداث المرض فهما جديران بان لا يتردد في ثبوتهما ويستل عن حصولهما
 من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله وأما عن سبب خاص لهذا الحكم)
 فيمكن أن نقم مقام أن يتردد في ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب مؤكداً (قوله لهذا الحكم)

أنت قلت عليل

سهر دائم وحزن طويل
 أي مبالك عيلاً وما سبب
 عاتك (بقرينة العرف
 والعادة لانه اذا قيل
 فلان مريض فائما يسأل
 عن مرضه وسببه لأن
 يقال هل سبب علته كذا
 وكذا لاسما السهر والحزن
 حتى يكون السؤال عن
 السبب الخاص (وأما عن
 سبب خاص) لهذا الحكم
 (نحو وما أبرئ نفسي
 ان النفس لأمار بالسوء

حتى لا يثبت كما في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب
 الا أنه جاهل حقيقة فيطلب شرح ماهية ولذا يسأل بما والتصديق الخاص بوجود سبب معين
 ضمنى ليس مقصودا للسائل وقد سبق في بحث الاستفهام تحقيقه في كلام السيد اه عبد الحكيم
 (قوله إذ لا يبقى ما يسأل عنه بعد العلم الخ) يرد ذلك أن السؤال بعد العلم بالعلة قد يكون عن نوعها
 ويدل له ما يأتي (قوله وهي لان العادة الخ) ليس هذا نص عبارة المطول ونصها وذلك لان العادة
 انه اذا قيل فلان عليل أن يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لان يقال هل سبب علته كذا وكذا
 لاسما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من أبعد أسباب
 المرض فعلم أن السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكد أيضاً مشعر بذلك
 اه وقوله رحمه الله وذلك أي كون السؤال هنا عن السبب المطلق وقوله رحمه الله لان العادة
 انه اذا قيل الخ لا يخفى أن خبر ان ان كان قوله أن يسأل يجب اسقاط انه وان كان قوله انه اذا قيل
 الخ لا بد من اسقاط ان من أن يسأل ليسكون جزاء لقوله اذا قيل والجملة الشرطية تفسر بضمير
 الشأن وغاية التوجيه أن يقال ان يسأل مبتدأ واذا قيل خبره والجملة خبران والضمير للشان

أى السكأن فى الجملة الأولى (قوله كأنه قيل الخ) لأن الحكم بنفى تنزيه النفس

اه عبد الحكيم وأعلمه لذلك حكى المحشى المقصود منها بالمعنى وقوله رحمه الله عن سبب علته
فالسائل بهذا الكلام جاهل بنفس السبب لأنه يعلم الأسباب بخصوصها ويردد فى تعيين أحدها
ليكون السؤل عن السبب الخاص ولما يجاب بسبب خاص يحصل مطلوبه أعنى تصور سبب
المرض مع التصديق بكون السبب الخاص سببا لأن هذا التصديق لما يفار التصديق الحاصل
له قبل السؤل لم يكن هذا السؤل إلا لتصور ماهية السبب فافهم فانه قد خفى على بعض الناظرين
اه عبد الحكيم وقوله ولما يجاب بسبب خاص الخ قال شيخنا هو من جملة المنفى لأنه جعل
التصديق متبوعا مقصودا حيث أدخل عليه مع والتصور تابعا اه وقال قدس سره قوله وذلك لأن
العادة أنه إذا قيل الخ أقول وذلك لأن السامع إذا سمع أن فلانا مريض فصديق بذلك تصديقا
ما حصل له التصديق بأن مرضه ههنا فى الجملة من غير أن يلاحظ خصوصية شئ من الأسباب التى
لا تنحصر فى عدد فيحتاج الى السؤل عن السبب أى عن صورته حتى يجاب بخصوصيته فيتم صورها
ويكون المطلوب خصوصية السبب ثم التصديق بكون تلك الخصوصية سببا تابع للمطلوب أعنى
التصور الذى لا يتصور فيه شك وتردد حتى يوء كفى الجواب ولو فرض أن يغلب فى أمراض
ناحية مثلا بسبب مخصوص فاذا سمع أن فلانا مريض فيها فرمى بتوجهه الى خصوصية ذلك السبب
ويسأل عنه أى عن كونه سببا لمرضه فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيقتضى التأكيد
فى الجواب اه وقوله رحمه الله وعدم التأكيده الخ لأن السائل طالب للتصور والتأكيد انما يجىء
لطلب الحكم فلا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا أجرى الكلام على مقتضى الظاهر وأما اذا أجرى
على خلافه فيجوز أن يكون ترك التأكيده تنزيلا لمتروك الخالى اه عبد الحكيم وقوله
فلا حاجة الى ما قيل الخ لما أشار اليه من دفع هذا القيل غير ظاهر لانه يقال ما المانع من أن يكون
السائل سأل عن السبب الخاص والواجب فى الجواب التأكيده لكونه مترددا ولكنه ترك
التأكيده لتنزيل المتردد السائل عن السبب الخاص منزلة الخالى الذهن فهذا القيل باق بعينه فالأولى
فى الجواب أن يقال ان تعبير الشارح بقوله مشعرون أن يقول نص أو صريح إشارة الى احتمال
ارتكاب خلاف الظاهر فحينئذ لا حاجة الى هذا القيل (قوله رحمه الله كأنه قيل الخ) وليس
السؤل المقدر ما سبب عدم تبرئتك لنفسك على ما يسبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم من
قوله ولقد همت به وهم بها فى الكشف وما أبرئ نفسى من الزلل وما أشهد لها بالبراءة الكلية ولا
أزكيها ولا يخلو اما أن يريد فى هذه الحادثة ما ذكرناه من الهم الذى هو ميل النفس على طريق
الشهوة البشرية لا على طريق القصد والعزم واما أن يريد على عموم الأحوال اه فالسؤل
المقدر هل جنس النفس مجبولة على الأمر بالسوء حيث لا براءة له هذه النفس الشريفة المزكاة
فأجيب نعم ان جنس النفس أمر بالسوء مجبولة عليه والتأكيده ان فى الجواب لان السائل متردد
قريب الانكار أولأن أحدهما الدفع التردد والثانى للاعتناء بالحكم لانه يستبعد الاوهام كون
جنس النفس أمارة بالسوء حتى نفوس الانبياء اه عبد الحكيم وسيأتى لك كلام يتعلق بقوله
حتى نفوس الانبياء وناقش معاوية عبد الحكيم فقال الحق والأدب أن السبب المعلوم هو المفهوم
عرفا من مثل قوله وما أبرئ نفسى وهو الهضم لها والتعاضى عن تركيتها والتواضع لالهم المذكور

كأنه قيل هل النفس أمارة
بالسوء)

فان الظاهر والأدب ما قيل ان الهم بضر بها او ينوره عندي أنه المناسب لسوق وراودته الخ لبيان نزاهته وأن قوله معاذ الله أقوى عزم على الترك فلم يبق له بعدهم الا بنحو ضرر بها الصرفه لولا أن رأى برهان ربه وهو أنه تعالى صارف لها عنه فاكنتي وبه يظهر معنى كذلك لنصرف الخ أى هكذا ابتليناه بذلك لنصرف عنه في العيان السوء أى ما هم به من نحو ضرر بها بما أرى نياه من البرهان والفحشاء بعصمة النبوة فافى الكشف خلاف الظاهر والأدب وعلى كل فالهم وان كان سوء لا يصلح سببا لعدم التبرئة لانه معلق بلو وكونه مطلقا والمعلق محذوف أى لواقعها بعيد جدا وكذا اعتباره سببا من حيث انه كان يقع من النفس لولا رؤية البرهان فالظاهر أن السبب ما ذكرنا من المعنى العرفي على أن ولقد همت به وهم بها الخ من مقول الله لا من مقول يوسف فليس معلوم من مقاله ولا من حاله الا الله تعالى فلا يصح التعليل بقوله لانه معلوم وجلة وما يرى عطف على جملة ذلك ليعلم فالظاهر أن الكل خطاب واحد اما للرسول المخاطب بأن ارجع الى ربك أو للملك أو لمن حضر حين حصص الحق لله تعالى مناجاة حتى يتم التعليل بأنه معلوم أى لله فانه بعيد جدا عن السياق وقد أطل فراجعته وفي أبى السعود ولقد همت به بمخالطته اذا لهم لا يتعلق بالاعيان أى قصدها وعزمت عليها عزما جازما لا يلويها عنه صارف بعد ما بانشرت مبادئها وفعلت ما فعلت من المراودة وتغليب الأبواب ودعوته عليه السلام الى نفسها بقولها هيت لك ولعلمنا صدت هنالك لافعال آخر من بسط يدها اليه وقصد المعانقة وغير ذلك مما يضطره عليه السلام الى الهرب نحو الباب والتأكييد لدفع ما عسى يتوهم من احتمال افلاعهما عما كانت عليه بما في مقالته عليه السلام من الزواج وهم بها بمخالطتها أى مال اليها بمقتضى الطبيعة البشرية وشهوة الشباب ميلا جليلا لا يكاد يدخل تحت التكليف لأنه قصدها قصدا اختياريا لا يرى الى ما سبق من استعصامه المنبي عن كمال كراهيته له ونفرته عنه وحكمه بعدم افلاح الظالمين وهل هو الا تسجيل باستحالة صدور الهم منه عليه السلام تسجيل لا محكا وانما عبر عنه بالهم لجرده وقوعه في حجة همها في الذكر بطريق المشاكاة لا شبهه به كما قيل ولقد أشير الى تباينهما حيث لم يلزافي قرن واحد من التعبير بان قيل ولقد هما بالخالطة أو هم كل منهما بالآخر وصدر الاول بما يقرر وجوده من التأكييد القسمى وعقب الثاني بما يغفو أثره من قوله عز وجل لولا أن رأى برهان ربه أى حجة الباهرة الدالة على كمال فج الزنا وسوء سبيله والمراد برؤيته لها كمال ايقانه بها ومشاهدته لها مشاهدة واصلة الى مرتبة عين اليقين الذى تجلى هناك حقائق الاشياء بصورها الحقيقية وتخلع عن صورها المستعمارة التى بها تظهر في هذه النشأة على مناطق به قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وكأنه عليه السلام قد شاهد الزنا بموجب ذلك البرهان النير على ما هو عليه في حد ذاته أقبح ما يكون وأوجب ما يجب أن يحذر منه ولذلك فعل ما فعل من الاستعصام والحكم بعدم افلاح من يرتكبه وجواب لولا محذوف يدل عليه الكلام أى لولا مشاهدته برهان ربه في شأن الزنا جرى على موجب ميله الجبلى ولكنه حيث كان مشاهدا له من قبل استقر على ما هو عليه من قضية البرهان وفائدة هذه الشرطية أن امتناعه عليه السلام لم يكن لعدم مساعدة من جهة الطبيعة بل لمحض العفة والنزاهة مع وفور الدواعى الداخلية وترتب المقدمات الخارجية الموجبة لظهور الاحكام الطبيعية هذا وقد نص أئمة الصناعة على أن لولا في أمثال هذه المواقع جار من حيث المعنى لا من حيث الصيغة مجرى التقييد للحكم المطلق كما في مثل قوله تعالى ان كاد ليضلن عن آلهتنا لولا أن صبرنا عليها فلا يتحقق هناك هم أصلا وقد جوز

من طهارتها وتبعيةها عن شهواتها ولذا انها يتبادر منه أن ذلك لانطباعها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره فكانه قيل هل لان النفس أماراة بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله هل النفس أماراة بالسوء معناه هل لان النفس الخ أي هل سبب عدم التبرئة أن النفس الخ لان الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيذ) أي تقدير السؤال هل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا قوله بقرينة التأكيذ أي لانه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لانه يستل هل هو السبب فهو متردد وفي المطول فالتأكيذ دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكذ قال الفري هذا أيضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر والافلتا كيذ معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليست فائدة منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن صورته الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكذ في الجواب اه سم

بقرينة التأكيذ

أن يكون وهم بها جواب لولا جريا على قاعدة الكوفيين في جواز تقديم الجواب فالهم حينئذ على الحقيقي فالعنى لولا أنه قد شاهد برهان ربه لهم بها كما همت به ولكن حيث انتفى عدم المشاهدة بدليل استعصامه وما يتفرع عليه انتفى الهم رأسا كذلك الكافي منصوب المحل وذلك اشارة الى الراء المدلول عليها بقوله تعالى لولا أن رأى برهان ربه أي مثل ذلك التبصر والتعريف عرفنا ما برهاننا فيما قبل أو الى التثبيت اللازم له أي مثل ذلك التثبيت ثبته لنصرف عنه السوء على الاطلاق فيدخل فيه خيانة السيد دخولا وأليا والفحشاء والزنا لانه مفرط في القبح وفيه آية بينة وحجة قاطعة على أنه عليه السلام لم يقع منه هم بالمعصية ولا توجه اليها قط والاقيل لنصرفه عن السوء والفحشاء وانما توجه اليه ذلك من خارج وصرفه الله عنه بما فيه من موجبات العفة والعصمة فتأمل وقرئ ليصرف على اسناد الصرف الى ضمير الرب اه باختصار وفيه أيضا وما برى نفسى أي لا أنزهها عن السوء قل عليه السلام هضم النفس البريئة عن كل سوء وذلك لانه أراد اظهار نزاهته حين جاءه الرسول فقال ارجع الى ربك أي سيدك فاسأله ما بال النسوة الخ فشهدت له الخصماء بذلك حيث قالن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقالت امرأة العزيز الآن الخ والفضل ما شهدت به الخصماء أي لا أنزهها عن السوء من حيث هي ولا أسندها هذه الفضيلة اليها بمقتضى طبعها من غير توفيق من الله عز وجل لان النفس البشرية التي من جلتها نفسى في حد ذاتها لأماراة بالسوء مائلة الى الشهوات مستعملة للقوى والآلات لتعصليها بل انما ذلك بتوفيق الله تعالى وعصمته ورحمته كما يفيد قوله الامارحم ربى من النفوس التي يعصمها من الوقوع في المهالك ومن جلتها نفسى أو هي أماراة بالسوء في كل وقت الا وقت رجعة ربى وعصمته لها ولو في جميع العمر وقيل الاستثناء منقطع أي لكن رجعة ربى هي التي تصرف عنها السوء كافي قوله تعالى ولا هم ينقدون الارحمة منا اه باختصار (قوله من طهارتها) بيان للتنزيه والطهارة التطهير لا ظرف لغو متعلق بالتنزيه لان نفي التنزيه عن الطهارة وهوانها الطهارة وهو خلاف المقصود (قوله لانطباعها الخ) تقدم ما يتعلق بذلك (قوله ومنه يعلم أن قوله الخ) فيه أن السؤال عن نفس

(قوله يقتضى تأكيده الحكم) أى الجواب لانه ترد في النسبة بعد تصور الطرفين عرق وقد قيل في هذا الباب حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديق تأني الثانية مؤكدة والافلالان التأكيدي لا يكون الا للنسبة لا لاحد الطرفين كذا في يس (قوله كأمري) الكافي للتعليل (قوله من أن المخاطب الخ) لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف المتردد الطالب لكان أولى لان المخاطب غير متردد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المتردد فتأمل سم (قوله بمؤكد) انما أتى بتأكيدين مع أن المتردد يكفي واحد لاستبعاد كون نفوس الانبياء أمارة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المدكور فيها امر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أى في طلب مراعاته والاتباع به وكتب أيضا ما نصه أى فساغ التعبير بالافتضاء سم (قوله واما عن غيرهما) أمامطلقا فلا تقتضى تأكيدها واما عن غير خاص فيقتضى التأكيدي على ما مر وكأنه كفي بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار الى القسمين بالمثالين لأنه أورد من الخاص مثالا لا يقتضى التأكيدي وكان ينبغي أن يأتي بمثال يقتضى التأكيدي وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني اه أطول وعبرة المطول ومثله المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب أيضا اما أن يكون على إطلاقه كما في المثال الاول واما أن يشغل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا اسلاما قال سلام) يحتمل أن يكون تقاؤلهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا كما قيل عالمين باللغة العربية

(وهذا الضرب يقتضى تأكيده الحكم) الذي هو في الجملة الثانية أعني الجواب لان السائل متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كأمري) في أحوال الاسناد الخبري من أن المخاطب اذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ولا يخفى أن المراد بالافتضاء استحسانا لا وجوبا والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (واما عن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا اسلاما قال سلام) أى فاذا قال ابراهيم في جواب سلامهم ف قيل قال سلام أى حياهم بخصية

العلة لا يحتاج الى كون المعنى ذلك فلعلى الغرض من اعتبار ذلك الايضاح (قوله رحمه الله وهذا الضرب يقتضى الخ) أى بخلاف الاول لان السائل فيه طالب التصور والتأكيدي انما يجيء لطالب الحكم الاعلى خلاف مقتضى الظاهر يجعل طلب التصور كطلب التصديق لانه مظنة طلبه لتضمن جوابه اياه حتما وان لم يقصد ولم يطلب والحاصل أنه مظنة التردد والترديد وهذا كافي في التأكيدي كما مر لنا في أحوال الاسناد اه معاوية (قوله لاستبعاد كون نفوس الانبياء الخ) هذا صريح في أن المحكي عنه في الآية يوسف ونبي في السجن وهو أحد احتمالين ثانيهما أنه امرأة العزيز وفي كون الاتيان بتأكيدين يقتضى أن يوسف نبي في السجن وهو أحد احتمالين ثانيهما أنه امرأة العزيز وفي كون نبوته ويبعد ذلك أنه قصد تبرئة نفسه بقوله فيما قيل ارجع الى ربك الخ اذ مع علمهم بنبوته تنفي نهمته ولا يقصد براءة نفسه حينئذ (قوله يحتمل أن يكون تقاؤلهم الخ) أى فصيح توجيه الشارح الاحسنية جوابه وليس المراد تصحيح توجيه الفصل اذ الفصل انما هو في حكاية الله لافي المحكي اه شيخنا وقال عبد الحكيم قوله نحو قالوا اسلاما قال سلام النكاح المذكور انما تراعى في الحكاية لافي المحكي لانها كلام البليغ غاية البلاغة فن قال يحتمل أن يكون تقاؤلهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون بها لانهم كانوا على ما قيل يتكلمون باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل عليه السلام فقد بعد عن المقصود اه وقوله فن قال الخ هو الغزى ثم ان كان عبد الحكيم فهم أن كلام الغزى في نكته الفصل فقد علمت من كلام شيخنا أن الأمر ليس كذلك وان كان فهم أن كلامه في نكته أحسنية جوابه عليه السلام فلا يصح رد عبد الحكيم عليه اذ نكته الاحسنية التي هي الدوام لا تصح رعايتها في الحكاية الا ان كانت في المحكي اذ

نعم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فنرى (قوله قالوا سلاما) أى نسلم سلاما مطول
 (قوله قال سلام) أى عليكم سلام أو سلام عليكم (قوله أحسن لكونها بالجملة الخ) فديقال
 الفعلية تدل على الحدوث والاستقرار التجددى فهي توازن الاسمىة فلا أحسنىة (قوله زعم)
 أكثر استعماله فى الاعتقاد الباطل وقد يستعمل فى الحق على ما فى القاموس ومنه ما هنا بدليل
 صدقوا (قوله بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير
 الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرده جمع على فواعل بل هو مسموع وانظر ما المانع من
 جعله من جملة ماسمع وقولنا لان فاعلا لا يطرده جمع على فواعل أى اذا كان صفة لذكر عاقل
 بخلاف ما اذا كان جامدا كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطالق وطوالق أو ولد كزغير عاقل
 كعامل وعوامل فانه يطرده وبعبارة الاطول العواذل أى الجماعات العواذل أما الرجال كما هو
 ظاهر صدقوا أو الرجال والنساء فصـدقوا تغليب اهـ قال الفنى والقول بأنه جمع عاذلة على أن
 التاء للبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياس اهـ (قوله بخلاف أكثر الخ) اشارة الى توجيه
 الاستدراك وحاصله أنه لما كان يتوهم أن غمرته مما استكشف كما هو شأن أكثر الغمرات
 والشدايد استدرك بقوله ولكن الخ (قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لان الزعم مطية
 الكذب فيفهم أن ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا تصور
 من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب
 التأكيـد بأن يقال انهم لصادقون مثلا وقد يجاب بان السؤال لما كان فعلا أى بالجواب مطابقا
 والتأكيـد تقديري بمثل القسم أى صدقوا والله مثلا من ع ق وفيه جواب آخر نظريه فراجع
 وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال فى المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته
 لان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه اهـ وقضيته كفايـس
 أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فـكان مقتضى الظاهر التأكيـد على حدان
 النفس الخ وقال فى الاطول كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا فى المفتاح حينئذ وجبه عدم التأكيـد

الحكاية يجب أن تكون على طبق المحكى (قوله نعم شيوع هذه اللغة الخ) فيه أن الذى شاع
 عن اسمعيل انما هو لغة قريش التى نزل القرآن بها والافنهاك من العرب قبائل ليست من ذرية
 اسمعيل وهم موجودون الى الآن كبعض قحطان وغيرهم قاله بعض مشايخنا (قوله فلا أحسنىة)
 أى بل هما على حد سواء ان كان المقام صالحا لكل منهما والا فقتضى المقام هو المتعين كذا قيل وقد
 يقال المراد أن الجملة الاسمىة فى مقامها المتعينة فيه ليست أحسن من الجملة الفعلية فى مقامها المتعينة
 فيه لكافئى النكتتين كما تقدم نظير ذلك عند الكلام على بيان تفاوت مراتب البلاغة (قوله
 وانظر ما المانع الخ) المانع أنه متى أمكن التخرج على القواعد لا ينبغى الحمل على السماع (قوله
 فيفهم أن ما زعموه الخ) أى يلتفت الى ذلك بواسطة أن الزعم مطية الكذب أى يتوصل به غالباً الى
 نسبة الكذب (قوله وفيه جواب آخر الخ) عبارته أو يقال ليس كل سؤال يؤكـد جوابه بل اذا
 ضعف بأن نشأ عن الشك كما هنا لم يؤكـد وفيه أن الزعم مطية الكذب فالأنسب الظن فى خلاف
 الحكم وذلك يقتضى التأكيـد تأمل اهـ تدبر (قوله وقضيته الخ) أى بناء على ما سلكه السيد
 من أن السؤال عن التعيين فى الحقيقة سؤال عن التصديق وان كان المشهور انه سؤال عن

أحسن لكونها بالجملة
 الاسمىة الدالة على الدوام
 والثبوت (وقوله زعم
 العواذل) جمع عاذلة بمعنى
 جماعة عاذلة (أنى فى
 غمرة) وشدة (صدقوا)
 أى الجماعات العواذل فى
 زعمهم أنى فى غمرة
 (ولكن غمرتى لا تنجلي)
 ولا تنكشف بخلاف أكثر
 الغمرات والشدايد كأنه
 قيل أصدقوا أم كذبوا
 فقيل صدقوا

أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيدهما ونزع السيد السند في كون الهمة وأم
سؤال عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيدهما بعد تزييفه لما ذكره السيد قال بناء على
أن المطلوب التصديق إذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمة وأم إذا لمعنى
لاظهار حصول التصديق بأحدهما لأنه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى أنه لا يقال أريد قام أم
لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا حينئذ يجب التأكيدهما للتردد فيه
ويكون ترك التأكيدهما لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والوجه أن المراد زعم العواذل أنني
في غمرة تنكشف فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مر كبا سأل أنهم هل صدقوا
فاجاب بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في
الغمرة وقوله ولكن غمري لا تنجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا)
قال ع ق ونعود أيضا الى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث
والاثبات بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن
السؤال عن السبب أو عن غيره الذي هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله بإعادة
اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قبل الصفة (قوله أي أوقع عنه الاستئناف)
أي لاجله (قوله وأصل الكلام استؤنف الخ) أي بعد بناءه للمفعول (قوله فندف المفعول)
أي في الاصل الاول الذي هو نائب فاعل في هذا الاصل الثاني وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل
منزلة لل لازم أي فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من استؤنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا
هو المشار اليه بقول السارح أي أوقع الخ كذا يؤخذ من ع ق فيكون من قبيل حيل بين العير
والنزان قال في الأطول ولا داعي الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع
اليه ضمير منه أي ما استؤنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف
حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت)
ضبط أحسنت ببناء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للتكامل ليتناسب مع أحسنت في المثال
الثاني لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والالفاظ صديقي القديم الخ (قوله ومنه ما ينبغي) لم

(وأيضا منه) أي من
الاستئناف وهذا اشارة
الى تقسيم آخر له (ما يأتى
بإعادة اسم ما استؤنف عنه)
أي أوقع عنه الاستئناف
وأصل الكلام استؤنف
عنه الحديث فندف
المفعول ونزل الفعل منزلة
ال لازم (نحو أحسنت)
أنت (الى زيد زيد حقيق
بالاحسان) بإعادة اسم
زيد (ومنه ما ينبغي على
صفته) أي صفة
ما استؤنف عنه دون
اسمه والمراد صفة تصلح

التصور (قوله ونزع السيد السند الخ) تقدم لك بيان منازعته وما يتعلق بها في باب الانشاء
عند قول المصنف أو التصور كقولك أدبس في الاناء أم غسل وأفي الخاية دبسك أم في الزق (قوله
ثم بعد تزييفه الخ) أي بقوله وقد حققنا أنه طالب التصور فتذكر اه وقوله وقد حققنا أي
في باب الانشاء عند قول المصنف أو التصور الخ (قوله إذا دار الكلام الخ) أي كما هنا وذلك
أن الكذب نقيض الصدق فاثبات أحدهما نفي للآخر (قوله لانه) أي حصول التصديق
بأحدهما مفروغ عنه معرفة كل أحد لان كل نقيضين لا بد من التصديق بأحدهما (قوله رجه الله
أي أوقع عنه الاستئناف الخ) بيان لحاصل المعنى فالفعل ما مسند الى مصدره ويؤيده شـمـوع
هذا التقدير فيه واما الى الجار والمجرور ويؤيده تقديمهما على الاستئناف اه عبد الحكيم
(قوله الى ما رجع اليه ضمير منه) أي في قوله وأيضا منه (قوله رجه الله نحو أحسنت أنت)
يعنى أنه على صيغة الخطاب بقرينة صديقك دون صيغة المتكلم وأيضا لا معنى لتعليل احسان المتكلم
الى زيد بمداقته للمخاطب الابعدا اعتبار أمر خارج عن مفاد الكلام كصدقة المخاطب للمتكلم

أو قرابته له والمقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب بأنه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد
لتقدير الاحسان السابق واستجلاب اللاحق لا فائدة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى الكلام
انني أعلم احسانك الى زيد ويكون السؤال المقدر سؤالاً عن سبب علمه والجواب عنه بانني أعلم ذلك
لأنه حقيق بالاحسان أو بأنه صديق لك فانه مع بعده عن الفهم يرد عليه أن العلم بكونه حقيقاً
بالاحسان لا يستلزم العلم باحسان المخاطب اليه ثم ان كون صنيع المخاطب احساناً انما يتحقق
اذا كان زيد أهلاً للاحسان فان الفعل الحسن في غير موقعه اساءة فاتجه السؤال عن سبب كون
زيد محسناً اليه أي أهليته للاحسان فان المخاطب بعد تصديقه للشك في قوله أحسنت الى زيد
يصدق بأن كونه محسناً اليه له سبب ما فهو اما جاهل عن نفس السبب طالب لتصوره فيكون
السؤال المقدر لماذا أحسن اليه على صيغة الماضي المجهول أي لأي سبب صار محسناً اليه أي
أهلاً للاحسان واما عالم بأسباب كونه محسناً اليه من كونه في نفسه حقيقاً بالاحسان وكونه
صديقاً للمخاطب وقريباً اليه الى غير ذلك فيطالب بتعيين السبب فيكون السؤال المقدر هل هو
حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد حقيق بالاحسان من غير إشارة الى سبب استحقاقه
الأنه على التقدير الاول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع له حاصل
بالعروض وعلى التقدير الثاني يكون التصديق بالسبب الخاص مقصوداً بالذات وتصوره حاصل
بالعرض بقي الاعتراض بأنه على التقدير الثاني يستحسن التأكيده لكون السائل متردد في
تعيين السبب والجواب أن الكلام في نفس الاستئناف لكونه على طريقتين وأن الطريق
الثاني أبلغ من الاول وأما استحسان التأكيده على التقدير الثاني وعدمه على التقدير الاول فخرج
عما نحن فيه والوصف قائم مقام التأكيده كما قاله السيد وبما حررنا ظهر اندفاع اعتراض السيد
بأن المخاطب أعلم بسبب فعله الاختياري فلما معنى لسؤاله من الغير عن سبب احسانه لأن السؤال
المقدر سؤال عن كون زيد محسناً اليه لا عن كون المخاطب محسناً وظهر أن تقدير لماذا أحسن
اليه صحيح على كل واحد من التقديرين اهـ عبد الحكيم وقوله بقرينة صديقك أي في المثال
الثاني فالمناسب أن يكون الاول على طبقه وقوله اعلام المخاطب بأنه الخ أي صورة اعلامه بذلك
أو حقيقة اعلامه بذلك بناء على أنه شاك أو بما يشك اذ قد يشك في أن فعل نفسه هذا احسان
فاندفع ما يقال ان المخاطب أعلم بذلك لأنه حاله وقوله كما قيل الخ القائل هو الفري وقوله أو بأنه
صديق لك الباء للسببية وهو عطف على قوله لأنه حقيق الخ والأنسب أولاً أنه صديق لك حقيق
بالاحسان وقوله فانه مع بعده الخ قال معاوية الخ أنه يستلزم مقدمة مطوية تفهم عرفاً من التعليل
وهي أنك تحسن الى كل حقيق به وكل صديق لك وأنه لا بعد في قصد لازم الفائدة هنا بقرينة علم
المخاطب بها ولا في السؤال حينئذ عن سبب العلم بل كل ذلك قريب وان كان الاقرب الاعلام
بالفائدة لغرض التقرير والاستجلاب والسؤال عن سبب ذلك والكل تأويل محتاج الى
القرينة ولكل مقام ثم قصد لازم الفائدة اما للتقرير والاستجلاب أو لجرد الاعلام به ولكل أيضاً
مقام وقوله يرد عليه أن العلم بكون الخ أشار الى أنه لا ملازمة وان جعل قوله قبل لأنه حقيق
بالاحسان على معنى العلم بأنه حقيق الخ وقوله أي أهلية للاحسان تفسير لكون زيد محسناً اليه
وفيه أنه حينئذ يلزم اتحاد السبب والسبب إلا أن يقال معنى الكلام حينئذ أن زيد محكوم عليه
بأنه أهلاً للاحسان لأنه في الواقع أهلاً للاحسان فاختلف السبب والمنسب وفي بعض النسخ

يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر اولاً حتى تعاد (قوله لترتب الحديث عليه) أى الصفة وذكر باعتبار أنها ووصف (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وهل هو الخ راجع الى المثال الثانى وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففي كلام الشارح اشارة الى أنه لا يتعين تقدير السؤال من المخاطب كما فى المثال الاول ففي كلام الشارح توزيع على طريق اللف والشر المرتب على ما فى الفنى لكن لا يبغي صحة تقدير هل هو الخ فى المثال الاول أيضاً وكتب أيضاً قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن السبب المطابق فناسب عدم التأكيد فى الجواب وعدم ما يبغي عنه وهل هو تحقيق بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يبغي عن

وأهليته للاحسان اه معاوية وفيه أن السبب كونه حقيقة وجدير بالاحسان وذلك ليس هو الأهلية اذا الأهلية بمجرد انتفاء الموانع المؤدى لثبوت أصل الاستحقاق فقط دون تمامه نعم كلامه يوافق صنيع الشارح حيث جعل السؤال فى مثال الاستئناف المبني على الصفة هل هو تحقيق بالاحسان فتدبر ثم مراده بقوله وفى بعض النسخ الخ أنه على هذه النسخة يؤخذ كون زيد محسناً اليه بظاهره فلا اشكال بالنسبة اليه وقوله أى أهلاً للاحسان اليه المناسب للنسخة التى فيها وأهليته للاحسان أو أهلاً وقوله فخارج عما نحن فيه أى فيطلب وجه عدم التأكيد على التقدير الثانى من محله أى فلا نتعرض له وقوله أو الوصف الخ أى أو نتعرض له فنقول الوصف قائم مقام التأكيد أى لا فادنه موجب الاستحقاق أو يقال أنه يحسن ترك التوكيد على خلاف مقتضى الظاهر يجعل المتردد ولو جعلنا لأصلياً كلاماً متردداً لظهور ما فيه قد تردد أولاً معهما أن تأمله لم يتردد وقوله فلا معنى لسؤاله من الغير الخ نعم له معنى اذا نسي المخاطب ذلك أو أراد أن يمتحن غيره هل يعرف ذلك أم لا لكنهما عما نحن فيه على مراحل وحينئذ يكون السؤال المقدر هل زيد تحقيق بالاحسان حتى يكون احسانه اليه واقعا موقعا أم لا وليس السؤال المقدر لماذا أحسن اليه سواء قرئ على صيغة الحكاية من المضارع أو صيغة المبني للجهول من الماضى قاله السيد قدس سره وقد علمت رد ذلك من كلام عبد الحكيم وقوله لا عن كون المخاطب محسناً أى الذى بنى عليه قدس سره اعتراضه وقوله على كل واحد من التقديرين أى تقدير الاستئناف باسم ما استوفى عنه وتقدير الاستئناف المبني على صفة ما استوفى عنه وفيه أن مثال الاستئناف المبني على الوصف يشكك على ما قررناه اذ يلزم فيه اتحاد السبب والمسبب والجواب ما مر عن معاوية (قوله رحمه الله تصلح لترتب الخ) فان لم تصلح له نحو عدوى القديم لم يبين عليها الاشعار ابعليتها كما أو تلجأ أو بثبوت الحكم معها لأجل ذات موصوفها أو علة أخرى والاول بقسميه خلاف مقتضى الظاهر والكل نادر اه معاوية (قوله بصيغة الماضى) أى المبني للعلوم (قوله فى كلام الشارح اشارة الخ) هذا مع ما فرعه عليه خلاف ما سبق عن عبد الحكيم (قوله سؤال عن السبب الخاص) يرد عليه مثل ما ذكره سابقاً من أن الشخص لا يسأل عن سبب فعله فكيف جعل السائل مع ذلك هو المخاطب ولا يبغي أن العموم والخصوص لا يصلح

لترتب الحديث عليه
(نحو) أحسن اليه زيد
(صديقك القديم أهل
لذلك) والسؤال المقدر
فيهما لماذا أحسن اليه
وهل هو تحقيق بالاحسان
(وهذا) الاستئناف المبني

التأكيدي في الجواب وهو موجب الاستحقاق يس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا هو الاحسان وقد يقال في الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقيا بالاحسان كما يدل عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب نعم في الثاني زيادة بيان سبب السبب فهو أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتي وجوابه وقال في الأطول أي لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب و الفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبين سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه بالاحسان وبهذا يظهر ضعف ما قاله الشارح انه ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجع (قوله انه) أي الوصف وهو بدل من ما (قوله وهو هنا بحث) أي في قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله ان كان عن السبب) أي كافي المثاليين المذكورين (قوله فالجواب) أي سواء بني على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لا محالة فكيف يخص بما بني على الصفة دون الاسم سم (قوله على بيانه) أي السبب لا محالة أي سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فبالهم خصوصه بالصفة وقوله والأى والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفاً وأسماء وقوله كافي قوله الخ تشبيهه في عدم الاشتمال وقوله مذكور في الشرح قال فيه وجهه أنه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقاً وتارة باعثة صفة فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري في جميع صور الاستئناف فليتأمل اهـ بحروفه وحاصله أن الاول بين سبب الحكم فقط والثاني بين سبب سبب الحكم فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب فكان أبلغ من الاول (قوله وقد يحذف صدر الخ) أي أو يحجزه

فارقاً (قوله الحكم هنا هو الاحسان) وحينئذ فالعين اشتماله على بيان السبب الموجب للحكم الذي في منشأ السؤال بواسطة إيجابه للحكم الذي في الجواب الموجب للحكم الذي في منشأ السؤال كما يعلم من قوله لما يسبق الى الفهم الخ اذ الحكم في هذا التعليق هو الحكم الذي في الجواب ولا يخفى أنه لا داعي الى جعل الحكم هنا هو الاحسان حتى يعتبر ويتوجه ما ذكره من الاشكال ثم يحتاج الى الجواب وسيأتي عن عبد الحكيم تقرير كلام الشارح بوجه آخر (قوله وبهذا يظهر ضعف الخ) سيأتي المناقشة فيه عن عبد الحكيم (قوله وهو بدل من ما) أي على أنها اسمية ويصح جعلها موصولة لا حرفياً وأنه الخ فاعل يسبق ومن ترتب متعلق بفهم أو يسبق (قوله رحمه الله وهو هنا بحث الخ) عبارة المطول فان قلت ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استوفى عنه أو مبنياً على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاماً قال سلام وقوله زعم العوادل البيت سواء كان باعادة الاسم أو الصفة فوجه هذا الكلام قلت وجهه أنه اذا أثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم وأهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقاً وتارة باعادة صفته

على الصفة (أبلغ) لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كالصدقة القديمة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه عمله * وهما بحث وهو أن السؤال ان كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة والأفلا وجه لاشتماله عليه كما في قوله تعالى قالوا سلاماً قال سلام وقوله زعم العوادل أننى ووجه التفصلي عن ذلك مذكور في الشرح (وقد يحذف صدر الاستئناف) فعلا كان أو اسماً (نبحر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فبين قراها مفتوحة الباء كأنه قيل من يسبحه فقليل رجال

فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف
 فليستأمل وقوله رحمه الله فان قلت ان كان النخ ايراد على قوله وهذا أبلغ لاشتماله على بيان السبب
 الموجب للحكم وتقريره أن المراد بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه التعليق بأن
 ترتب الحكم على الوصف مشعر بالعلية والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم المسؤول عن
 سببه اذ لو كان غيره لم يطابق الجواب السؤال لأن بيان سبب الحكم الغير المسؤول عنه لا يكون
 جوابا للسؤال عن سبب الحكم المسؤول عنه فحينئذ يرد عليه أن السؤال ان كان عن سبب
 الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه أي استئناف كان وان لم يكن سوء الاعنه فلا معنى لاشتماله
 على بيانه فلا فرق بين الاستئنافين بهذا الاعتبار فلا يصح الحكم بكون الثاني أبلغ من الاول
 فاندفع ما قيل ان مقاله الشارح من أن السؤال ان كان عن السبب النخ ضعيف منشأه عدم الفرق
 بين الحكم المتضمن للسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وظهر أن مجرد الفرق بينهما لا يدفع
 الاعتراض اهـ عبد الحكيم وقوله الحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم بالاهلية على الذات
 التي ثبت لها الصداقة وقوله والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم النخ أي يتعين أن يكون
 كذلك وقد علل ذلك بقوله اذ لو كان النخ وان كان في الواقع غيره كما سيأتي التنبيه عليه في
 الجواب فبني السؤال اتحاد الحكمين المعلن ذلك الاتحاد بما ذكر ومع ذلك فهو غير صحيح كما
 يعلم من الجواب فليس عبد الحكيم قائلا بالاتحاد في الواقع وقوله فاندفع ما قيل النخ القائل هو
 العصام ومحط الدفع قوله فيما سبق والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم المسؤول عن سببه النخ
 ومحصل الدفع أن مجرد الفرق بين الحكمين لا يكفي في دفع هذا السؤال لما علمت من أنه لو كان
 غيره لم يطابق الجواب السؤال بل لا بد في دفع هذا السؤال زيادة على مجرد الفرق بين الحكمين
 من بيان أن الحكم الذي يتضمنه الجواب سبب للحكم الذي تضمنه السؤال حتى يكون الجواب
 مطابقا للسؤال وقوله رحمه الله وجه النخ تقديره أن كون الثاني أبلغ بواسطة الاشتمال المذكور
 ليس في كل استئناف بل في استئناف يكون السؤال فيه عن سبب الحكم فان أريد أن يجاب بأن
 سببه استحقاقه فالجواب حينئذ ان كان باعادة الصفة كان أبلغ منه ان كان باعادة الاسم لاشتمال
 الاول على بيان سبب الحكم الذي هو سبب للحكم المسؤول عن سببه بخلاف الثاني اهـ عبد الحكيم
 وقوله على بيان سبب الحكم الذي هو سبب للحكم المسؤول عن سببه أي فالحكم كان متغيرا ان
 والجواب مطابق للسؤال من حيث ان الحكم الثاني سبب للحكم الاول فبطل ما ادعاه المعارض
 من دعوى الاتحاد بينهما وقوله رحمه الله ثم قد رسل عن سببه حتى لو لم يقدر السؤال عن
 السبب كما في قوله تعالى قالوا اسلاما قال سلام لا يتصور فيه ذلك وكذا لو قدر السؤال عن السبب ولم
 يرد الجواب بأن سببه الاستحقاق كما في قوله سهر دائم وحزن طويل اهـ عبد الحكيم وقوله
 لا يتصور فيه ذلك أي كون الجواب أبلغ عند اعادة الصفة منه عند اعادة الاسم ورده معاوية
 باطراد أن الترتيب على الوصف الصالح يشعر بالعلية كما لو قيل مثلا في الآية قال الكريم أو النبي
 الخليل سلام وفي البيت صدق الصادقون أي الذين شأهم الصدق والناصحون وفي البيت الآخر
 للعاشق سهر دائم أو سبب علة العاشق سهر دائم أو العاشق سبب علة سهر دائم فبني عبد الحكيم
 ذلك فيما لم يكن السؤال عن السبب أو كان ولم يكن الجواب بالاستحقاق ان صح له في الاول بمعنى أنه
 ليس أبلغ في محط السؤال ومقتضاه لأنه ليس سوء الاعن السبب فلا يكون الترتيب المذكور

نحو نعم الرجل زيد على أن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر فلو قال وقد يحذف بعض الاستئناف
 لكان أحسن (قوله أي يسبحه رجال) وحذف الفعل اعتمادا على يسبح الاول لاعلى المذكور
 في السؤال المقدر لانه لا يجوز كفاي دلائل العجاز فلا مخالفة بينهما وبين الشارح (قوله وعليه)
 نبيه على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند اليه وكون
 الحذف في الاول جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول أطول (قوله
 أي على قول من يجعل النخ) أما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فليس مما
 نحن فيه اذ ليس على ذلك الا جملة واحدة وكذا على أنه مبتدأ حذف خبره لا يكون من حذف صدر
 الاستئناف الذي الكلام فيه بل من حذف مجزؤه وكذا ان جعل بدلا أو عطف بيان فلا حذف أصلا
 من يس (قوله ويجعل الجملة النخ) عطف لازم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله النخ) أي
 ويكون الفصل تقديرا (قوله نحو قول الجاسي) بهجوبى أسد في انتباههم لقريش وزعمهم أنهم
 اخوتهم ونظائرهم (قوله قريش) خبران وقوله لهم الف النخ منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف

أي يسبحه رجال (وعليه نعم
 الرجل زيد) أو نعم رجلا
 زيد (على قول) أي على
 قول من يجعل المخصوص
 خبر مبتدأ محذوف أي هو
 زيد ويجعل الجملة استئنافا
 جوابا لسؤال مقدر عن
 تفسير الفاعل المبهم (وقد
 يحذف) الاستئناف (كله
 امام قيام شيء مقامه نحو
 قول الجاسي * زعمتم أن
 اخوتكم قريش * لهم
 الف) أي ايلاف في
 الرحلتين المعروفتين لهم
 في التجارة رحلة في الشتاء
 الى اليمن ورحلة في
 الصيف الى الشام (وليس
 لكم الاف)

أبلغ في محطه وان كان أبلغ في نفسه لا يصح له في الثاني لأن السؤال فيه عن السبب والفرق حينئذ
 بين الجواب بالاستحقاق والجواب بغيره تحكيم اه فتدبر. وقوله رحمه الله وليس يجري هذا
 في سائر صور الاستئناف وان كان باعادة ما استوفى عنه الحديث اسما أو صفة كما اذا قيل قالوا
 سلاما ابراهيم قال سلام أو النبي أو الخليل قال سلام فان كلا الاستئنافين جواب لسؤال فما قال
 ابراهيم وليس أحدهما أبلغ من الآخر وكذا لا تفاوت بينهما لو قيل قلت عليل لي سهر دائم أو لعله ماشق
 سهر دائم فانهما وان كانا جوابين عن السؤال عن السبب لكن ليس الجواب بأن سببهما
 الاستحقاق اما في نحو أحسنت بصيغة المتكلم الى زيد زيد يدفع أعدائي أو كامل الشجاعة يدفع
 أعدائي فالتفاوت بينهما لأنه في الحقيقة جواب بالاستحقاق كأنه قيل زيد حقيق بالاحسان لدفع
 أعدائي أو لدفع أعدائي بالشجاعة الكاملة اه عبد الحكيم وفيه أن الوصف في النبي أو الخليل
 قال سلام غير صالح للعلية والكلام في الوصف الصالح لها لا في مطلق الوصف وقوله وكذا لا تفاوت
 بينهما لو قيل النخ غير مسلم والفرق بين الاستحقاق وبغيره تحكيم وقوله لأنه في الحقيقة جواب النخ
 لا حاجة لمراعاة الحقيقة على فرض تسليمها بل مراعاة الظاهر كافية وقوله أو لدفع أعدائي بالشجاعة
 الكاملة أي فقد تقوت سببية الاستحقاق بذكر الشجاعة الكاملة وكتب الفري على قوله رحمه
 الله وليس يجري في سائر صور الانسان فليتأمل مانصه أي ليس يجري كون الجواب بأحد
 الامرين أعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة أخرى في جميع صور الاستئناف بل يجوز أن يقع
 جوابا عن السؤال عن السبب أو غيره بدون اعادة اسم أو صفة وانما أمر بالتأمل لتلايتوهم من
 قوله منه ما أي باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة المحصر فان المفيد لذلك اما واما دون منه ومنه اه
 وقال شيخنا ان قوله رحمه الله وليس يجري النخ أي لكون الصفة لا تناسب اه أي أولعلم الصفة
 رأسا كفاي المثال الاول الذي أعيد فيه الشيء باسمه بل هذا هو الانسب بالاعتراض (قوله فلو قال
 النخ) لكن المصنف جرى على القول المشهور في المثال كما سيأتي للحشي نظيره (قوله نبيه على
 التفاوت بين المثالين النخ) هذا انما يتم لو كان ضمير عليهما راجعا للحذف في المثال قبله أما اذا كان
 راجعا للحذف المطلق المأخوذ من القاعدة الكافية المذكورة قبل الامثلة فلانهم يقال انما قال

وكتب أيضا قوله لهم الف مصدر قولك ألف فلان هذا المكان بالكسر يالفه يس (قوله أي مؤلفة الخ) قال في الاطول أي مؤلفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد في مطلق الالف عنهم فتفسير الشارح بقوله أي مؤلفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبديل على ما ذكرنا قوله بعده

أولئك أومنوا جوعا وخوفا * وقد جاءت بنو أسد وخافوا

اه (قوله لدلالته عليه) دلالة العلة على المعلول وكتب أيضا قوله لدلالته عليه من حيث انه يدل على نفى المزعوم من الاخوة والتناظر (قوله أي نحن) هذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا السؤال لان نعم مع فاعلها لا بهامه بصدد أن يسأل معها عن المخصوص كما قررنا آنفا في جواب بالمخصوص واذا دلت عليه القرينة حذف كما هنا ع ق (قوله على قول) أي انما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبر فليس من الباب ع ق وكتب أيضا قوله على قول الاولى على القول لثلايتهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق اه أطول وأقول لوجه لتخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف بل يجري على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على المصنف أن يقول على قولين اللهم الا أن يكون اقتضاه على ذلك القول لانه المشهور بين النحاة فتدبر (قوله فكقولهم لا وأيدك الله) أي عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعدها والا كان السكوت دافعا للايهام قال في الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمها التكرير فلا يهاهم مع عدم التكرير لانا نقول ذاك اذا لم تدخل في الدعاء كما تقرر في محله (قوله فهذه) أي ليس الأمر كذلك التي تضمنها الا (قوله فيينهما كمال الانقطاع) قال في العروس ولك أن تقول الايهام كما يدفع الفصل بين الجملتين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة

حينئذ وعليه لما يعلم من قوله على قول (قوله فليس من الباب) أي باب الاستئناف (قوله الايهام كما يدفع الفصل) أي ويوجب الوصل الذي هو مقابله وكان الاوضح أن يقول الوصل كما يدفع الايهام بين الجملتين الخ (قوله يدفعه بين اللتين الخ) تقدم الكلام على ذلك فتفطن (قوله وكذا غيره من الاقسام السابقة) أي السابقة على كمال الاتصال وكمال الانقطاع والسابق على ذلك هو ماله محل عند عدم قصد التشريك أو عدم الجامع وماله محل له فيما اذا كان للاولى حكم يقصد اعطاؤه للثانية فانه يجب فيه الفصل فاذا وجد ايهام وصل وقوله واللاحقة أي اللاحقة لكمال الانقطاع وكمال الاتصال واللاحق لذلك هو شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال وليس المراد باللاحقة التوسط فان الوصل فيه لذات التوسط فاذا وجد ايهام في الفصل كان الوصل لذات التوسط لا لرفع الايهام اه شيخنا وفيه أن ماله محل اذا لم يقصد التشريك وماله محل له اذا كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية لا يصح فيه الوصل لدفع الايهام لا فادنه حينئذ خلاف المراد بل يفصل ويأتي بما يدفع الوهم وفيه أيضا أن شبه كمال الانقطاع انما يوجد اذا كان عطف الثانية على الاولى موها لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود فاذا وجد ايهام أيضا في الفصل لا يصح الوصل لوجود الايهام فيه أيضا بل يتعين الفصل ولو وجد ايهام فيه لان الاصل في الجملة أن لا يخرج عن

أي مؤلفة في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا فقبل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الف مقامه لدلالته عليه (أو بدون ذلك) أي قيام شيء مقامه كنفاء بمجرد القرينة (نحو فنسم الماهدون أي نحن على قول) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ أي هم نحن * ولما فرغ من بيان الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (وأما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وأيدك الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فقالوا لا أي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وأيدك الله جملة انشائية دعائية فيينهما كمال

واللاحقة فليعتبره الناظر والابهام مشروط بأن لا يعارضه ابهام آخر كما سبق اهـ (قوله
 لكن عطف الخ) صريح في أن الواو عاطفة وقد نازع في العروس في كونها عاطفة وادعى
 زيادتها لدفع الوهم وأنها جاءت في القرآن كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يخلو
 عن نظر واسهاب يس وقال في الأطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون
 فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا ابهام
 أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله * ان الثمانين وبلغتها * لي فيه تردد وفي
 ثبوت الوصل لدفع الابهام توقف فتأمل (قوله فأينما وقع) تفريع على قوله لكن عطف
 عليها (قوله هذا الكلام) أي وما يشبهه نحولاه ذلك الله (قوله هو مضمون قولهم لا)
 أي ما تضمنه من الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اهـ (قوله
 وبعضهم) هو الزوزني (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتغال الكل على الجزء (قوله
 وزعم) أي ذلك البعض (قوله ولم يعرف أنه) أي وأبدك الله لو كان كذلك أي معطوفا
 على قلت أو الضمير في أنه وكان للحال والشران (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهر في محل الاضمار
 أي مع أن المقصود أنه من جملة المقول (قوله لولم يحك الحكاية) المراد بالحكاية قلت أي لولم
 يأت بها وضمير يحك للشماعلي وقوله فحين جواب لو ومصدرية وضمير قال للشماعلي والفاء في فلا بد
 زائدة أو الجواب فلا بد والفاء في ذهين زائدة والوجه الأول أولى وكتب أيضا قوله وأنه لولم يحك
 الخ يعني أن العطف في مثل هذا الكلام واجب ولولم يتقدم قلت ولا قدر أسرا لا تتقاء تعاق الغرض
 به لعدم مناد به للمقام فلا بد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص
 العطف بما فيه جملة وهو باطل من ع ق وعبارة سم قوله وأنه لولم يحك الحكاية الخ رد آخر
 على هذا القائل حاصله أن هذا الذي قاله انما يفيد بالنظر لحكاية هذه الحكاية وأما اذ لم يحك

الانتطاع لكن عطف
 عليها لان ترك العطف
 يوهم أنه دعاء على المخاطب
 بعدم التأييد مع أن
 المقصود الدعاء له بالتأييد
 فأينما وقع هذا الكلام
 فالمعطوف عليه هو
 مضمون قولهم لا وبعضهم
 لما لم يقف على المعطوف
 عليه في هذا الكلام
 نقل عن الشماعلي حكاية
 مشتملة على قوله قلت لا
 وأبدك الله وزعم أن قوله
 وأبدك الله عطف على
 قوله قلت ولم يعرف أنه لو
 كان كذلك لم يدخل الدعاء
 تحت القول وأنه لولم يحك
 الحكاية فحين ما قال
 للمخاطب لا وأبدك الله

الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذي هو العطف يختار الاصل يرجع
 الاصل وان لم يخل عن مانع كان مع العطف كما تقدم (قوله صريح في أن الواو عاطفة) أي فليست
 زائدة أو استثنائية كما قيل لأنها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلافة بلا ضرورة ولعل هذا
 القائل ارتكبه هر بامن عطف الانشاء على الاخبار اهـ عبد الحكيم قال معاوية ويرجع
 الاستثناف استغناؤه عن التكلف كما يرجع العطف أصالته وتبادره فان الظاهر أن مجرد دفع
 الابهام به لا يسوغه ولا يكفيه بل لا بد فيه وفي الدفع به من صحة في نفسه وصحة تحتاج لتكاف وهو
 تأويله بتقدير وأقول أبدك الله (قوله توقف) أي لعدم تعيين الواو فيها ورد عن العرب للعطف
 لاحتمال أنها الغيرة فهذا نزاع في أصل ثبوت الوصل اهـ شيخنا (قوله رحمه الله لان ترك الخ)
 قيل هذا التوهم باق مع الواو والجواز كونها للعطف على المنفي لا النفي والجواب أن العطف على
 المنحرف مع وجود المذكر مما لا يذهب اليه الوهم اهـ عبد الحكيم وهو مبني على أن لا بعدها
 كلام مقدر وسيأتي خلافه (قوله فالمعطوف عليه) هو الكلام المنفي مضمونه بلا هذا يفيد
 أن بعد لا كلام مقدر نفي مضمونه بها وليس كذلك لان لا كلمة جواب قامت مقام كلام تام فلا
 يقدر شيء بعدها كما قامت نعم كذلك قاله بعض مشايخنا على أن العطف على الكلام المنفي يقتضي نفي
 المعطوف وهو خلاف الغرض في كلام ع ق تساهل (قوله وقوله فحين جواب لو) الى أن

وقيل لا وأيدك الله احتج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا الغائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه) أى وأين هو قمتين ما قلنا (قوله وأما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد صحف بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تركبات ساقطة وتعسفات سافلة وبيان ذلك أنه أحوجه الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصارت تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاملا. فع الايهام وأما للتوسط فبقيت الفاء في قوله فكقولهم وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهر ان كانت مجرد الظرفية فاحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخره عن تقديم وأن المعطوف عليه المحذوف زحلت عنه الفاء فادخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التعسف والخطب لما فيه من الحذف الغير المعهود مع العجرفة ما لا يخفى عى وقوله مؤخره عن تقديم أى وانها داخله على أما المحذوفة الداخلة على الدفع (قوله متين عيماء) أى ظهر نافذة عيماء وقوله وخبط بابيه ضرب وقوله عشواء تأنيث الاعشى أى نافذة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكان اذا الخ (قوله لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام) فيه أن القسم الاول والرابع متفقان معنى ولفظا فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب أن فى العبارة حذف الدلالة قبله عليه والاصل والمتفقتان خبرا أو انشاء معنى فقط مرتبط بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتمتبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أو ردل القسمين الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبر اللفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أو رد عليه أن هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وليست آية البقرة لانه ليس فيها وهو خادعونهم والكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا أن القاصدين التوسط بقطع النظر عن كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها ظاهر لان المسندين

قال أو الجواب فلا بد الخ فى هذا الكلام مسامحة والحق أن الجواب هو لا بد وحين ظرف له والكلام فى الفاء ين فيحتمل أن فاء فحين هى فاء الجواب وفاء فلا بد زائدة وهذا هو المناسب لان حق فاء الجواب وقوعها فى صدره ولا شك أن الظرف من جلته وأيضا الزيادة بالاخر أليق ويحتمل أن فاء فلا بد هى فاء الجواب وفاء فحين زائدة (قوله وبيان ذلك الخ) عبارة عبد الحكيم قوله فوق فى خبط عظيم أى لفظا ومعنى أما لفظا فلانه لا بد لا ما العاطفة من تقدم اما فى المعطوف عليه ولا يجوز حذفها فى السعة حتى يقال انها مقدرة قبل قوله لدفع الايهام واما معنى فلان قول المصنف والا فالوصل دل على أن للوصل صورتين كمال الانقطاع مع الايهام والتوسط فالقول بعد بان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط لغو والواجب انما هو بيان مواضعهما على نسق بقية الاقسام اه بتصرف (قوله فاحتاج الى جعل الفاء فى قوله فكقولهم الخ) أى واحتاج أيضا الى جعل الفاء فى فاذا اتفقتا الفصيحة وهو خلاف المتبادر (قوله فيه أن القسم الاول الخ) أى فلم يشملهما قوله والمتفقتان معنى فقط ولا يخفى أنه لم يشملهما أيضا قوله ثم الجملتان المتفقتان الخ لرجوع

فلا بد له من معطوف عليه (وأما للتوسط) عطف على قوله أما الوصل لدفع الايهام أى وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد صحف بعضهم اما بكسر الهمزة فركب متين عيماء وخبط خبط عشواء (فاذا اتفقتا) أى الجملتان (خبرا أو انشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة ما سبق من أنه اذا لم يكن جامع فينبهما كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو انشاء لفظا ومعنى قسمان لانهما اما انشائيتان أو خبريتان والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام لانهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر والثانية انشاء أو بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما انشائيتان أو الاولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالجموع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الاولين مثالهما (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم

متناسبان من حيث ان كلامهما من المخادعة والمسد اليهما كذلك لان المسند اليه في الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسد اليه في الثانية مخادع باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع فيها التضاد في الطرفين المسند اليه والمسد (قوله وقوله تعالى كلوا الخ) الجامع بين هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها في المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع أنه يصح كونه مثالا للتفقين لفظا ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى في المتن ويمكن أن يجاب بان المراد الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي والحقيقي هو الاتفاق معنى فقط كذا أجابني بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لي أن المراد للاتفاق انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المخدوف للاتفاق على وزان ما أسفله فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بمشيرا (قوله يمكن تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثاني انشاء وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وقوله تعالى واخذنا ميثاق بني اسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل اما باعتبار المسند اليه فواضح لاتحاده فيها واما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الامر بها واخذنا الميثاق عليها ع (قوله لاتعبدون) أى قائلين لاتعبدون أو ان أخذنا الميثاق كالفهم وهذا جوابه قيل في لاتعبدون التفات وفيه نظر وكتب على قوله أى قائلين

لفظا ومعنى فيه لقوله خبرا ولقوله أو انشاء (قوله من حيث إن كلامهما من المخادعة) فالجامع بين المسندين هو الاتحاد (قوله والمسد اليهما كذلك) أى متناسبان (قوله لان المسند اليه في الاولى الخ) أى فالجامع بين المسند اليهما شبه التماثل في المفاعلة بالمخادع وان كان موءولا في حقه تعالى بل وفي حقهم أيضا لانه ايقاع الغير في ضرر من حيث لا يشعر بحيلة تعالى الله تعالى عن الحيلة ولا يقصد عاقل خداع الله تعالى وشبه تماثل في العداوة وان كانت مؤدلة في حقه تعالى بارادة الانتقام وفي المفاعلة بها وشبه تضاد لتوقف المخادع على المخادع وبالعكس ولهذا كان العطف في الآية مع الاختلاف بالاسمية والفعلية أحسن وأدق وأبلغ من الحالية لما فيه من رعاية الجامع وأنواعه المذكورة مع افادته الاخبار بالمعطوف قصدا أصليا لازمة متابعيا كما تنفيده الحالية لأن الحال قيد وصفة فتدبر (قوله التضاد في الطرفين) عبارة ع ق شبه التضاد في الطرفين (قوله من المناسبة) هي التقارن في الخيال لأن الانسان اذا تخيل الاكل تخيل الشرب لتلازمهما عادة واذا حضر في خياله تخيل مضرة الاسراف ولتضاد الامر والنهي كما أن بين الأمور به والمنهى عنه شبه تضاد (قوله ويمكن أن يجاب الخ) هذا الجواب غير نافع لأن الشارح جعل الآية حتى على المحتمل من أمثلة الاتفاق معنى فقط (قوله أن يكون حالا) أى لا مفعولا لأجله ولا يخفى أنه لا معنى للتعليل بالاشارة المذكورة فقوله الاظهر غير ظاهر (قوله بتأويله بمشيرا) أى حال كونه مشيرا ومحمل الاشارة قوله أى ونحسنون بمعنى أحسنوا أو وأحسنوا فالاشارة واقعة في كلامه (قوله وفيه نظر) مبنى على أن التقدير حال كوننا قائلين لاتعبدون الا الله أما على أن التقدير واذا قسمنا على بني اسرائيل لاتعبدون الا الله بناء على أنه

وقوله تعالى ان الابرار
لنفي نعم وان الفجار لنفي
جحيم) في الخبريتين
لفظا ومعنى الا أنهما في
المثال الثاني متناسبتان
في الاسمية بخلاف الاول
(وقوله تعالى كلوا واشربوا
ولاتسرفوا) في الانشائيتين
لفظا ومعنى وأورد للاتفاق
معنى فقط مثالا واحدا
اشارة الى أنه يمكن تطبيقه
على قسمين من أقسامه
السمية الباقية وأعاد فيه
لفظ الكاف تنبيها على
أنه مثال للاتفاق معنى
فقط فقال (وكقوله تعالى
واخذنا ميثاق بني
اسرائيل لاتعبدون الا
الله وبالوالدين احسانا
وذى القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس
حسننا) فعطف قولوا
على لاتعبدون مع اختلافهما
لفظا لكونهما انشائيتين
معنى لان قوله لاتعبدون
الا الله اخبار في معنى
الانشاء (أى لاتعبدوا)
وقوله وبالوالدين احسانا
لابدله من فعل فلما أن
يقدر خبرا في معنى الطاب

لا تعبدون ما نضه فيه أن الكلام في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤيد خدمته الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أنم بيان يعطى رجحانه لما فيه من المبالغة وان كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملتان) أي لا تعبدون وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لغطا ومعنى امالة لفظ الخ (قوله فهو يخبر عنه) أي عن المأمور به المفهوم من الامتثال (قوله تريد الامر) ولكن عبرت بتذهب اظهار السكال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع اليه أو كالموعود بوقوعه وذلك أن المرغوب يتخيل واقعا أو يقع وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس في قولك اذهب الى فلان من ع (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطف قولوا على الفعل المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الاول متفقين في الانشائية بمعنى ومختلفين خبرا وانشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظا ومعنى اه سم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منها على ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على الجامع العقلي كان قوله يس ما نضه قلت قد اتفقوا على أن وقولوا للناس حسنا معطوف على لا تعبدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا (قوله على ما هو الظاهر) لان الاصل في الطلب أن يكون بصيغة الصريح لا يقال وبقريضة وقولوا لانا نقول يعارضها قريضة لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون وأحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب فتكونا لانه منصوبا عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق وانصب ما هو من الأفعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أي اذا تقرر ذلك فتكونان الخ وان كان فيه تكلف قدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولتمثل للاقسام الاربعة الباقية ولو لم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكمينا للفائدة لقصد التصور فاما مثال الجملتين مع كونهما معا انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك قم الليل وأنت تصوم النهار ومثاله مع كونها خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولك تعالى ألم ير خذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه

أي (وتحسنون بمعنى أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فالملازمة مع قوله لا تعبدون وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كانه سارع الى الامتثال فهو يخبر عنه كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر أي اذهب الى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح (أو) يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي (وأحسنوا)

بالوالدين احسانا فتكونان انشائيتين معنى مع أن لفظ الاول اخبار ولفظ الثانية انشاء (والجامع بينهما)

جواب قوله أخذنا ميثاق بني اسرائيل اجراء له مجرى القسم ففيه اثبتات كذا في الدسوقي (قوله رحمه الله كأنه سارع الى الامتثال) فان قيل ما ذكر انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضي قلنا وكذلك الحال اه عبد الحكيم أي والمراد هنا الحال مع الدوام بل وكذا المستقبل كما يصح في مثال أنت تأتينا غدا فان المسارعة الى الامتثال قد تعتبر بالعزم في الحال على الفعل في الماضي فيضرب بأنه مثلا يأتي غدا باعتبار مقتضى عزمه ولو يقصد ان شاء الله أو ان لم يعرض مانع أو قصد ادعاء أنه كلما عزم فعل باذن الله نظرا الى جعل أحواله أو مبالغة بتزويل جملها من نزلة كلها بأن يكون في جملها كذلك ولو ادعاء وعلى كل فالاخبار بأنه يأتي غدا لا بأنه يتمثل في الحال بالعزم أو غدا بالفعل فانه لا يقصد عرفا هنا الاخبار بذلك بل يقصد التعليل بذلك للاخبار بالاثبات فهو علة للاخبار هنا لاضمونها فقوله فهو يخبر عنه أي يخبر عن المأمور به وهو الاحسان أو يخبر عن المخاطب بالمأمور به وليس المراد أنه يخبر عن المسارعة الى الامتثال (قوله قلت قد اتفقوا الخ) لعزل ضميره عائدا على المفسرين

فان درسوا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام في تأويل أخذ
 الاستفهام للانكار والجامع بين المسندين اتحادهما اذ معنى أخذ الميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه مع
 التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم
 المتضامين وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما ومثاله جامع كونهما انشائيتين لفظا خبريتين معنى
 قولك ألم أمرك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم ومثاله جامع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية
 لفظا فقط أمرتك بالتقوى وألم أمرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر
 اتحادهما انظر ما وجهه (قوله أي بين الجملتين) سواء كان لهما محل أولا وكتب أيضا قوله أي
 بين الجملتين قال شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة مثلا اذا قلت
 زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره يصبح وان لم يكن بين الاب وعمرو مناسبة ونحو زيد شاعر
 أخوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك لما يعطيه قوة كلامهم فليصرر
 بالنقل فاني ما رأيته يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ) ظاهره أنه لا يجب
 الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين فانظره ع ق وفي
 الاطول لا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد منها وأطال في ذلك (قوله اليهما)
 الضمير راجع لال الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين أسند اليهما في الجملتين (قوله جميعا)
 أي لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع
 يس (قوله للمناسبة) أي مع اتحاد المسند اليهما (قوله أحكامهما) أي لا مطلقا (قوله
 لتضاد الاعطاء والمنع) نظريه يس بانهما ليس بينهما تقابل التضاد وانما بينهما تقابل العدم
 والملكية وكأنه مبني على أن المنع عدم الاعطاء والظاهر أنه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر ثبوتي
 فالتضاد ظاهر (قوله هذا) أي ما سبق من المثالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند
 اليهما) أي والاتحاد مناسبة بل أتم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون بينهما
 مناسبة وعلاقة (قوله لمناسبة بينهما) أي خاصة معتبرة في المقام (قوله أو نحو ذلك)
 كاشتراكهما في اماره أو تجارة يس (قوله وبالجملة) أي ونقول قولنا ملتبسا بالاجال (قوله
 بسبب من الآخر) أي يتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء وفي نسخة اسقاطه وعلى
 اثباته ينبغي أن يكون قوله وملابس اعطفا على بسبب ولعله تفسيرى فتأمل وكتب أيضا ما نصه
 بقى أن يتناسب المسند اليه في احدهما مع المسند في الاخرى مثل الايمان بحسن والقبح الكفر

(قوله انظر ما وجهه) ووجه التوقف أن المسند اليه في الاول هو الميثاق وفي الثاني هم الاشخاص
 قال شيخنا الباجوري لعل وجه كلام ع ق ان أخذ الميثاق عليهم يتضمن علمهم بما في الكتاب
 فكان في قوة ألم يعلموا فافتحوا من جهة المعنى اه وفي كلام ابن يعقوب الاشارة لوجه آخر حيث
 قال اذ معنى أخذ الميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم اياه (قوله أي والاتحاد مناسبة الخ)
 هو مناسب لظاهر قول المصنف والجامع بينهما الخ ولا يناسب ظاهر قول الشارح وأما عند
 تغايرهما الخ (قوله وفي بعض النسخ) اسقاطه عبارة بعض النسخ وبالجملة يجب أن يكون أحدهما
 مناسب للآخر وملابس له ملابسة لها نوع اختصاص وبهذا تعلم ما في كلامه من إيهام خلاف
 المراد (قوله انما هو بين المسند اليه الخ) البنية منعقدة بين الاثنين الاولين والاثنين الآخرين لكن

أي بين الجملتين (يجب
 أن يكون باعتبار المسند
 اليهما والمسند جميعا)
 أي باعتبار المسند اليه
 في الجملة الاولى والمسند
 اليه في الجملة الثانية
 وكذا المسند في الاولى
 والمسند في الثانية (نحو
 يشعر زيد ويكتب)
 للمناسبة الظاهرة بين الشعر
 والكتابة وتعارفهما
 في تخيال أحكامهما
 (ويعطى) زيد (ويمنع)
 لتضاد الاعطاء والمنع هذا
 عند اتحاد المسند اليهما
 وأما عند تغايرهما فلا بد
 من تناسبهما كما أشار اليه
 بقوله (وزيد شاعر وعمرو
 كاتب وزيد طويل وعمرو
 قصير لمناسبة بينهما) أي
 بين زيد وعمرو كالاخوة
 أو الصداقة أو العداوة
 أو نحو ذلك وبالجملة يجب
 أن يكون أحدهما بسبب
 من الآخر وملابس له

فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند في الاولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكي قال في العروس وهو وارده عليهم أجمعين يس (قوله ملائمة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك في النوعية كالانسانية (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا التركيب لاجل قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد في غير خصوص هذا التركيب كما في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أي هذا ان لم يتحد كما في المثال بل وان اتحد الخ (قوله ولهذا) أي لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله حكموا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما معاملبوسين لبعدهما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو لغيره أو يقصد ذكر الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي أشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد في الركنين وبهذا الاعتبار صرح الجمع بالاتحاد في المسند أو في المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد عمرا وكلمة خالد وقصد مع بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الأشخاص استووا في تعلق فعلهم بعمرو وفعاد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه يفهم قول من قال يكفي الجامع الذي هو المسند أو المتعلق تأمله ع ق وقوله أو يقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك

ملائمة لها نوع اختصاص
(بخلاف زيد شاعر وعمرو
كاتب بدونها) أي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو
فانه لا يصح وان اتحد
المسندان ولهذا حكموا
بامتناع نحو خفي ضيق
وخاتمي ضيق (و) بخلاف
(زيد شاعر وعمرو وطويل
مطلقا) أي سواء كان
بين زيد وعمرو مناسبة
أو لم تكن لعدم تناسب
الشعر وطول القامة
(السكاكي) ذكر أنه
يجب أن يكون بين الجملتين

على التوزيع على سبيل اللف والنشر المشوش فقوله والمسند اليه راجع للمسند وقوله والمسند راجع للمسند اليه وكان الاوضح من هذا أن يقول انما هو بين المسند اليه في الاولى والمسند في الثانية والمسند في الاولى والمسند اليه في الثانية اه شيخنا ويجوز أن تكون البنية على ظاهرها ويكون قوله انما هو بين المسند اليه أي في الثانية وقوله بعد والمسند اليه أي في الاولى والقرينة أول كلامه على كل حال (قوله وهو وارده عليهم أجمعين) لا يرد على عبارة المصنف لأن قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين معا يصدق بالمسند اليه في الاولى والمسند في الثانية والعكس انما يرد على نحو عبارة الشارح ويجاب عنه بأنه نظر للغالب اه شيخنا وقول بعض مشايخنا انما يرد لو ثبت مثل هذا التركيب في كلام العرب فيقال حينئذ قد اكتفى بتناسب المسند اليه في احدي الجملتين مع المسند في الاخرى فيه نظر (قوله لذلك) أي لكونهما ملبوسين (قوله أو يقصد ذكر الاشياء الخ) في عبد الحكيم محل منع العطف في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق في مقام الاشتغال بذكر الخواتم فانه ينبوع عن ذكر الخف بخلاف ما اذا كان مشغولا ببيان أحوال الامور التي تتعلق به فانه يصح العطف كأن تقول كمى واسع ودارى واسع وخاتمي ضيق وخفي ضيق وغلامى آبق (قوله فقد عاد الامر الى الاتحاد في الركنين) ليس ظاهره مرادا كما يشهد به قوله هذا الامر وذلك الامر وانما المراد بالاتحاد بالنسبة الى المسند اليهما كون صفتيهما واحدة وهى الاتفاق في الضيق وبهذا يعلم المراد في قوله وبهذا الاعتبار الى آخره (قوله لأن المعنى حينئذ الخ) كان المناسب أن يقول لأن المعنى حينئذ هذا الشخص مساو لغيره من الشخصين المذكورين في فعلهما بعمرو وهذا الشخص مساو لغيره كذلك وهذا الشخص الخ (قوله فعاد الامر الى الاتحاد في الاركان) ليس ظاهره مرادا وليس المراد أيضا أن الجمل عادت الى جملة واحدة بل المقصود أن المسند اليهما اتحدت صفتهم وهى الاستواء في تعلق الفعل

الشجر طويل والخلقة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكد فجرد الشيئية يكفي هنا جامعاً للمسند اليهما ومجرد الكون مفيداً للفتاوت يكفي جامعاً للمسندين كذا في الاطول (قوله عند القوة المفكرة) الآخذة من غيرها ما تنصرف فيه بالحل والتركيب كما سيأتي (قوله من جهة العقل)

بعمرو وان المسندات اتحدت صفتها وهي أنها فعل متعلق بعمرو وهكذا فتدبر (قوله رحمه الله عند القوة المفكرة) انما اعتبرها دون غيرها من القوى فقال عندها من جهة كذا وكذا ولم يقل عند كذا وكذا لأنها بغيرها هي المنشأ المباشر لكلام دون غيرها والعبرة هنا بالمشأدون غيرها اه معاوية (قوله رحمه الله جامعاً من جهة العقل الخ) فالجمع في المفكرة ناشئ عن الجمع في غيرها بتبعيتها له فلا يقع فيها ابتداء لأن شأنها التفكير فيما في غيرها من مدرك وحافظته فهو مأخذها فهي تتبع له بأن تؤخذ منه بأن تفكر فيما فيه فينشأ الجمع فيها تبعاً عن الجمع فيه أصالة فالجامع الخيالي هو التقارن في الخيال كما سيأتي في كلام المصنف والتقارن في الخيال هو الاجتماع فيه لجامع فيه أي لاسبب في جمع الشئيين فيه وينشأ عن التقارن في الخيال الذي هو جمع واجتماع فيه أصالة الجمع في المفكرة تبعاً له ولم يفسر والجمع الخيالي بما يوجب التقارن في الخيال ككثرة الاشتغال بأمرين لأنه لا ينضبط اذ منه ما ذكر ومنه حب الامرين وبغضهما واضرارهما وتقارنهما في الحس الظاهر ثم في الحس المشترك الى غير ذلك والعقل اما اتحاد في التصور أو تماثل أو تضاد كما سيأتي في كلام المصنف فكل منها جامع أصالة في الفعل ثم في حافظته تبعاً له ثم في المفكرة تبعاً لهما والجمع في الفعل بتعقله لأن تعقل أحد المتحدين أو التماثلين أو المتضادين يوجب تعقل الآخر معه كلما جاء هو جاء معه وجامعه لتوقف تعقل كل من المتضادين على تعقل الآخر معه ولا اتحاد للمتحدين أصالة والتماثلين عروضا عند العقل في تعقله لتجريدتهما عما به التمايز وأخذته منهما ما به التماثل كما سيأتي في كلام المصنف والوهمي شبه العقلي وهو ما شبه التماثل وما شبه التضاد وهو التضاد وشبهه كما سيأتي في كلام المصنف فيجعل الوهم شبه التماثل تماثلاً وشبه التضاد تضاداً فيكون شبه الشئ جامعاً عنده كحقيقته عند العقل وكل من شبه التماثل وشبه التضاد جامع في الوهم أصالة ثم في حافظته تبعاً ثم في المفكرة تبعاً لهما والجمع فيه باحتياله وحكمه التوهمي الذي ليس بصواب بل ذلك تشبث منه احتياله على اختراع خلاف الواقع كاختراعه صورة الاظفار للنبية أو حكمه على خلاف الواقع كالحكم بأن العدل نور والسين أنوار والبدع ظلمات لأن شأنه وديده الاختراع وله به شغف ولم يذكره ومن الجامع الوهمي شبه الاتحاد الوهمي يجعل شبه الاتحاد كما يجعل شبه التماثل تماثلاً وشبه التضاد تضاداً لأن شبهه اما التقارن في الخيال أو التماثل والاول جامع خيالي والثاني عقلي وكلاهما أصلي مطابق للواقع غني عن الخيلة والجامع الوهمي فرعي مخالف للواقع مفتقر الى الخيلة فالنفي حينئذ الوهم والتوهم لأن الماء اذا حضر غاب التجميد لا يقال ان الجامع العقلي مفتقر الى الخيلة اذ لا بد في التماثلين من التجريد عن الشخص الخارجى كما سيأتي لأننا نقول التجريد عن ذلك من ضرورة تعقله لا من ضرورة تخيله ولم يذكره أيضاً من الجامع الوهمي شبه التقارن فان الوهم يجعل شبه التقارن في الخيال تقارناً فيه لبعده لأنه شبه الشبه اذ لا يجمع في الوهم الامن حيث انه شبه التقارن الذي لا يجمع فيه الامن حيث انه شبه الاتحاد فصارك شبه الشبهة في باب الزنا فالنفي كما ألغيت والشبهة في باب الزنا كما في وطء الاصل أمة

ما يجمعهما عند القوة
المفكرة جامعاً من جهة
العقل

(قوله من مدرك وحافظته
المدرك ثلاثة العقل
والحس المشترك والوهم
والحافظات ثلاثة يدرك
الكلى وما في حكمه من
الجزئى المجرد من العوارض
المادية وحافظته المبدأ
الفياض على ما زعم
الحكماء والمشارك يدرك
الصور وحافظته الخيال
والوهم يدرك المعاني
الجزئية وحافظته الذاكرة
وتم قوة أخرى لها تنصرف
تسمى مغيرة ومخيلة
فتلك سبع بها تنظم
أحوال الادا كات كلها
أشار الى ذلك الشريف
الجزجاني قدس الله سره
وروده الشرح في الحاشية اه

فرعه فانها تسقط الحد عنه فان أمة فرعه كأمته لوجوب اعفائه على فرعه وشبهة الشبهة كما في
وطء الفرع أمة أصله فانها لا تسقط الحد اذا لاقى الفرع في ذلك على الأصل لفساد القياس
بالفرق الثابت بينهما فهذه كلها أنواع الجامع وكل منها جامع في المفكرة جمعاً ناشئاً عن مأخذها من
عقل أو وهم أو خيال وكل أيضاً بسببه يقتضي مأخذها الجمع فيها أي بوجبه بالتبعية ويحكم به أيضاً لا
الخيال لأنه حافظ لاحقاً لكم ولهذا كله ترى الشارح فيما بعد يعرف الجامع بما بسببه يقتضي الخ واما
قال في الوهمي محتمل لا يقتضي لأنه انما يقتضي باحتماله لا بحقيقة الواقع وصواب ادراكه بخلاف
العقل والخيال والاولى أن يقول يقتضي باحتماله لأنه انما محتمل للاختراع للذات الاجتماع بقي
أن العبرة هنا بالخاصة لا بالصالة وشرفه وهو العقل والوهم والمفكرة وهي أدخل هنا لأنها كما مر
منشأ الكلام دون باقي القوى الباطنة لأنها ليست حكمة وبعضها ليس مدركاً ودون الخواس
الظاهرة لأنها ليست حكمة ولا مدركة ولا قوى للادراك بل محالها كقوات الادراك والمدرّك انما
هو الحس المشترك ولذا يقال في كل منها انه قوة مودعة في كذا يدرك بها كذا لا مدركة كذا
فهى قوى تأدية لا قوى ادراك ومحالها كقوات الادراك فكل منها قوة نظير انفتاح السكوة فعلم
من ذلك أنه لم يذكر باقي القوى لأنه لا شئ منها بما كما اذا الباطنة منه اما مدركة لا غير وهو الحس
المشترك وما في المطول من أنه كما فيه تسامح أي انه واسطة الخ كما واما حافظة لا غير وهو الباقي
والظاهرة منها لا لابل كقوات المدرك وهو الحس المشترك وانما ذكر الخيال مع أنه حافظة لان
مجرد التقارن فيه جامع باقتضاء منه بكونه فيه لا من العقل أو الوهم اذ له أسباب مختلفة لا يقتضيها عقل
ولا وهم فلم يغن عن ذكره ذكرهما اذ لم يكن باقتضاء واحد منهما بخلاف التقارن في المبدأ القياض
الذي هو حافظة العقل أو في الذكاء التي هي حافظة الوهم فانه ان كان بجامع عقلي أو وهمي
فتابع له وداخل فيه والافتابيع للجامع الخيالي كما يأتي في كلام السيد قدس سره فان قيل هلا
ذكر بدل الخيال الحس المشترك اذ هذا هو اللائق لانه المدرك والأصل قلت لانه المأخذ الدائم
النافع للمفكرة بدوام وكثرة ما لها فيه وما تأخذ منه لان ما فيه من صور وتقارن بينها يبقى فيه بعد
غيبة الصور عن الخواس مدة مديدة فكما حدث فيه لاحق كثر ما فيه سابق فيصير فيه أمور عديدة
لما أنه حافظ بخلاف الحس المشترك فان ما فيه بعد الغيبة لا يبقى أصلاً لانه مدرك لا حافظ على أن
التقارن في الخيال له أسباب كثيرة زائدة على التقارن في الحس المشترك وكذا الخيالي يعم كما يأتي
الذاكري والقياس بأن يراد منه مطلق الحافظة فذكر الخيال أجل لأنه أعم وأشمل منه وأحفظ
فاعرف وأحفظ كل هذا التحقيق فانه تبصرة وسعة فيما هنا من مضيق اه معاوية بتصرف وقوله
فيكون شبه الشئ جامعاً عنده كحقيقته عند العقل سيأتي عن السيد قدس سره أن الجامع الوهمي
أمر يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع في المفكرة بسببه فلم يستعمل العقل الوهم لما يقتضي الجمع
سواء كان ذلك الأمر مدركاً للعقل بالذات بأن كان من المعاني السككية كالتضاد بين مطلق السواد
والبياض أو بواسطة الوهم كتضاد هذا السواد لهذا البياض ولما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء
نسب اليه كما نسب القطع الى السكين وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال تنسب الى
العقل وخلافها ينسب الى الوهم وأن الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقاً بالكي أو
بجزئى لكن القوى آلات لها تستعملها في الادراك والقوة الوهمية في ذاتها آلهة في ادراك المعاني
الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعين بها في ادراكات سائر الخواس ولا تستعملها

أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضا قوله من جهة العقل أى بأن يقتضى سببية
جمع ما فى المفكرة أخذ من قوله الآتى اما عقلى وهو أمر الخ وقوله أو من جهة الوهم أى بأن
يحتال الوهم بسببه فى اجتماعهما فى المفكرة أخذ من قوله الآتى أو وهمى وهو أمر الخ وقوله أو
من جهة الخيال أى بأن يقتضى الخيال بسببه اجتماعهما فى المفكرة أخذ من قوله الآتى أو خيالى
وهو أمر الخ هـ ناهو المناسب لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يحتال الوهم الخ مانصه بأن
يرزله فى نظر العقل فى صورة ما هو سبب لاقضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلى) أى ما يجمعهما
من جهة العقل فى المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلى ما هو سبب لاقضاء العقل اجتماع
الجلتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا للاحتمال الوهمى وبرزله فى نظر العقل فى صورة
ما هو سبب لاقضاء العقل وبالخيالى ما يكون سببا بسبب تقارن أمور فى الخيال حتى لو خلى
العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقى الجمع بين أمرين سببه التقارن
فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهو المبدأ القياض على ما زعموا

وهو الجامع العقلى أو من
جهة الوهم

والاستعانة بها فى ادراك سائر الحواس لتصرفها فى سائرها كيف ارامت وقدرتها عليها كلما
أرادت قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها فى المعقولات المنزعة عن المحسوسات
بل فى المعقولات الصرفة ولذلك نحظى فيها ونحكم عليها بأحكام المحسوسات اه ملخصا وقوله
مدر كالعقل بالذات أى بلا واسطة الوهم فلا ينفى أن المدرك هو النفس وسيأتى عن معاوية أن
الوهم فيما إذا كان الجامع كإياهم لا مدرك وحكمه توهمى لا ادراكى وكذا احتياله وأنه لا مانع
من أن يقع احتياله وتوهمه فيما لا يدرك من الكليات وما بينهما من الكليات كنسبة التماثل الكائن
بين الكليتين بأن يتوهم باستخدام العقل إياه فى الكليات وما بينهما الكليتين وما بينهما من شبه
تماثل مثلا كأن العقل يربها إياهما وما بينهما من شبه التماثل فيحتال الوهم حتى يبرز شبه المثلين
فى صورة المثلين وشبه التماثل فى صورة التماثل وانما أراه العقل ذلك لأنه رام أن يرى تمويهها فيها
يراه ويدركه على خلاف ما يرى فأرى الوهم ما لا يراه من الكليات فأراه الوهم ما رامه منه من التوهم
فالعقل براءته ذلك للوهم يستخدمه فالخاصل فى الوهم فى ذلك توهم لا ادراك اه وسيأتى إيضاح
المقام وقوله الذى لا يجمع فيه الامن حيث انه شبه الاتحاد أى على فرض أن التقارن جامع وهمى
لا يجمع فى الوهم الا اذا اعتبر شبهه بالاتحاد وتصويره بصورة الاتحاد لكن أنت خبير بأن جعل
شبه التقارن جامعاهما لا يتوقف على جعل التقارن جامعاهما حتى يعتبر بمشابهة التقارن
للاتحاد وتنزيل التقارن منزلة الاتحاد ألا ترى أن شبه التماثل لم يتوقف جعله جامعاهما على جعل
التماثل جامعاهما وقوله فصار كشبه الشبه فيه أن شبه التضاد من قبيل شبه الشبه فالتضاد
شبه التضاد فشبه التضاد شبه الشبه وهذا على ما يلائم كلامه فى شبه التقارن وان حكم سابقا بأن
كلام من التضاد وشبهه بالشبه بالتضاد فان ظاهره المشابهة بلا واسطة قد بر (قوله ومثله يقال
فيما بعد) لا يظهر فى الجامع الخيالى اذا الخيال ليس بحاكم (قوله بأن يقتضى) أى العقل
وقوله بسببه المراد بالسبب ما يشمل السبب الناقص فان الاتحاد بين المستندين مثلا ليس سببا تاما
لجمع الجملتين فتدبر (قوله بأن يقتضى الخيال) نسبة الاقتضاء للخيال من حيث ان للخيال
مدخلا فى تقارن الصور لحفظها فيه كما سيأتى فى كلام المصنف (قوله وهو المبدأ القياض)

لاف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات يكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلا في الاجتماع اذ يتجمع فيه الصور التي منها تنزع المعاني الجزئية والكميات أطلق الخيال على الخزانة مطلقا والا فرب أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيال وتركها بالمقايسة اذ جعل ما تستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيالي فاقتصر على بيانه وان أردت القصر فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والافه والوهمي اه وقوله بقي الخ سيأتي أول مبحث الخيالي ما يرد هذا ويفيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا في الخيالي عن الحس المشترك الى الخيالي مع أنه خزانة لذلك تأتي ثم (قوله وهو الجامع الوهمي) أي ما يجمعهم من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة الخيال) هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك وكذا العقل والوهم مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل لذلك من سر انظره وفي تذكرة داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرف تنظر فيما يليها وتركب وتحمل فالذي يليها ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخرة الدماغ أوله من جهة وسط الرأس لا من جهة القفا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجهة (قوله وهو) أي ما يجمعهم من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك

وهو الجامع الوهمي أو من
جهة الخيال وهو الجامع
الخيالي والمراد بالعقل

وهو عقل فلك القمر وفلك القمر هو السماء الاولى وعقل فلك القمر هو العقل العاشر المفيض للكون والفساد على جميع ما فوق كرة الارض من الحيوانات والنباتات والمعادن وغير ذلك وهذا العقل ناشئ عن عقل الفلك الذي فوقه الى آخر عقول الافلاك التسع وهي السموات السبع والكرسي والعرش وهي عندهم حية دركة لها نفوس وعقول والعقل الاول ليس معه فلك لأنه ناشئ بطريق التعليل عن واجب الوجود الذي هو واحد من كل جهة فلا ينشأ عنه الا واحد والعقل الاول له جهات جهة وجوب لغيره وجهة امكان في نفسه فلذلك نشأ عنه شيان عقل ثان وفلك أول هو العرش وهكذا فصارت العقول عشرة والافلاك تسعة واعترض بعض مشايخنا على المحشى بأن المبدأ الفياض عندهم هو نفس العقل وخزائنه انما هي فلك القمر التي هي محل تدبير المبدأ الفياض فكان المناسب أن يقول وهو فلك القمر اه وهو كلام لاصح له (قوله فاحتمال السيد السند الخ) سأتيتك عبارته عند قول الشارح بل جميع ذلك معان معقولة (قوله ويفيد أن المدار الخ) المناسب ما سبق فتفطن (قوله فالذي يليها) ينبغي أن يكون المدركين فالخيال مدرك يليها من أمام على ما في التذكرة والواهمة مدركة تليها من خلف اه شيخنا (قوله أو الخزانتين) أي ان قلنا ان الخيال خزانة والحافظة مقدمة على الواهمة فيما يلي المفكرة وان كان خلاف المشهور اه شيخنا (قوله ويؤخذ منه أن مرادهم الخ) أي

الكلية وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرک الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرک المعاني هو الوهم وحافظها الذكاء ولا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومختلة وهذه الأمور السبعة تنظم أحوال الادراك كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى قال شيخنا المولى في شرح ألفيته وانما قلنا بالذات في التعاريف لأن كلامنا المذكور أن يدرك غير ماله بالواسطة كالعقل مثلاً فإنه يدرك الجزئي بواسطة الآلات الحسية كالحكم بأن زيد إنسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اهـ وكادراك الواهمة عداوة الذئب فإن العداوة أمر اضافي يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو الذئب وهو صورة فلا يتأدى إلا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها للعداوة بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجب أن أيضاً بأن التحقيق أن المدرک حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للدراك فلا إشكال تأمل وكتب أيضاً ما نصه إيضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك السكيات والجزئيات المجردة عن عوارض

القوة العاقلة المدركة
للسكيات وبالوهم القوة
المدركة للمعاني الجزئية

حتى تكون الواهمة التي هي مدركة والية للمفكرة اهـ شيخنا (قوله من الجزئيات المجردة) أي كالعقول والنفس فعقل الشخص جزئي مجرد يدرك نفسه وكالملائكة على القول بأنهم من المجردات (قوله رحمه الله القوة العاقلة الخ) عبارة المطول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة الخ قال عبد الحكيم القوة تطلق على مبدأ الفعل أو الانفعال جوهرًا كان أو عرضاً فيجوز أن يكون العقل هو النفس الناطقة وأن يكون صفة قائمة بها فعلى الأول قوله المدركة للسكيات على ظاهره وعلى الثاني من قبيل نسبة الفعل إلى الآلة كما يقال للسكين قاطع (قوله فإنه يدرك الجزئي بواسطة الآلات الحسية) يفيد أنه يدرك الجزئي من حيث هو جزئي بواسطة الآلات الحسية وفيه أن العقل إذا كان جوهرًا مجرداً عن المادة وعوارضها كيف يقبل الجزئي إذا المادة بالواسطة من حيث هو جزئي أم من حيث كليه فيقبله بتجريدته عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه الكل ويدركه ولا حاجة للواسطة لأن ذلك عبارة عن عدم الالتفات لما عدا الكل من الشخصات الخارجية نعم لا يكفي ذلك في الحكم على الجزئي والوجه أنه عند الحكم على الجزئي ينتزع كليات الشخصات مع كل ذلك الجزئي ويضيفها إليه فينحصر المحكوم عليه فافهم قوله في ذكر المطول له ما في المحشى حيث قال بعد قول المصنف فإن العقل بتجريدته المثاليين عن الشخص في الخارج يرفع التعددينهما لأن العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده على العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه الكل ويدركه إلى أن قال وانما قلنا أنه لا يدرك الجزئي لذاته لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الحسية أي الحواس الظاهرة لأنه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد إنسان والحاكم يجب أن يدركهما معاً لكن ادراكه للكل بالذات والجزئي بالآلات وكذا حكمه بأن هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك ثم رأيت في ع ق ما يؤخذ منه توجهه ما سبق لنا من البحث وستأتيك عبارته وفي ع بعد الحكم على العقائد اتفق المحققون على أن المدرک للسكيات والجزئيات هو النفس الناطقة

المادة المعروضة للصور والابعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولا يقوم بها الا مجرد وزعموا أن لها خزائنه هي العقل الفياض الذي هو فلك القمر وأما الوهمية فهي القوة المدركة للعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى الى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وكادراك الشاة معني هو الابداء في الذئب مثلاً ولهذا يقال ان البهائم لها وهم تدرك به كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجويف أي بطونا واحداً في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزائنه تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الخلو مثلاً ويسنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان

وأن نسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع الى السكين واختلفوا في أن صورة الجزئيات المادية ترسم فيها أو في آلائها فذهب جماعة الى أن النفس ترسم فيها صور الكليات ولا ترسم فيها صور الجزئيات المادية وإنما ترسمها في آلائها بناء على أنها بسيطة مجردة وتكيفها بالصور الجزئية ينافي بساطتها فادراك النفس للجزئيات ارتسامها في آلائها وليس هناك ارتسامان ارتسام بالذات في الآلات وارتسام بالواسطة في النفس الناطقة على ما توهم وذهب جماعة الى أن جميع الصور الكمية والجزئية إنما ترسم في النفس الناطقة لأنها المدركة للأشياء الآن ادراكها للجزئيات المادية بواسطة لباداتها وذلك لا ينافي ارتسام الصور فيها غاية ما في الباب أن الحواس ظرف لذلك الارتسام مثلاً ما لم نفخ البصر لم يدرك الجزئي المبصر ولم يرسم فيها صورته وإذا فكت ارتسمت وهذا هو الحق فمن ذهب الى الاول أثبت الحواس الباطنة ضرورة أنه لا بد لارتسام الجزئيات المادية المحسوسة بعد غيبوبتها وغير المحسوسة المنتزعة عنها من محال ومن ذهب الى الثاني نقاها اه وقوله وليس هناك ارتسامان الخ هذا النفي بعد دعوى أنها هي المدركة هو التوهم وكون الادراك بالآلة لا ينافي عن الارتسام فيها بالواسطة فعلى أن النفس جوهر مجرد لا يقبل ذا المادة يأتي مثل الاشكال السابق في ادراك العقل للجزئي وبهذا تعلم ما في قول المحشي ويجب أيضاً أن التحقيق ثم أنه لا يقال ان الارتسام في النفس أو في العقل إنما هو بوجود ظلي فلا يمنع منه كونه جوهر مجردا عن المادة وإنما يمنع ذلك من قيام ذي المادة به حقيقة فإن ظل المركب لا يمكن قيامه بالبسيط لما أنه يستدعي بعداً من الأبعاد فيما يقوم به ولا وجود له في البسيط (قوله والابعاد) عطف على عوارض المادة كذا قيل والظاهر عطفه على الصور إذا ابعاد من جملة العوارض (قوله بشرط أن تكون تلك المدركات الخ) نفخ نحو المشموم والمبصر فقوله بعدو يعنون بالمعاني الخ منظور فيه للمعاني مع شرطها فالشرط لتحقيق هذه الإرادة فاندفع ما يقال ان الشرط مستغنى عنه بتلك الإرادة اذا المعاني حينئذ مقابلة للصور المحسوسة لكن كتب عبد الحكيم على قول الشارح من غير أن تتأدى اليها من طرق الحواس أن هذا زيادة توضيح لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور اه فتدبر (قوله بأول التجويف الآخر) هو بكسر الخاء (قوله بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الخلو) أي أن الذات المتحقق فيها الصفرة هي الذات

مسموعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم مالا يمكن ادراكها وخزانته الخيال وهو قوة قائمة باخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لاتسكن بيقظة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا أو الوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم بأن رأس الجار ثابت على جثة الانسان والعكس ولا ينظم تصرفها بل تنصرف بها النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تصرفت بواسطة العقل وحده أو مع الوهم وان تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم التخيلة أو المتوهم ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزان

المتحقق فيها الخلاوة كالسكر الاصفر في الحقيقة هاشي واحد له صفتان لاشيئان موصوف كل منهما بصفة اه شيخنا (قوله في الصور الخيالية الخ) بل والمعاني الكلية (قوله وهي دائما لاتسكن الخ) عبارة المطول وهي دائما لاتسكن نومولا يقطعة وليس من شأنها أن يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على أي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي التخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها أو مع القوة الوهمية فهي المفكرة اه وقوله بواسطة القوة العاقلة ان كانت النفس مغايرة للعقل فالعبارة على ظاهرها وان كانت عينه فالمعنى بواسطة أنها قوة عاقلة اه عبد الحكيم (قوله فان كان حكمها بواسطة العقل) أي بأن تركيب الكل مع الكل ونحكم بأحدهما على الآخر اه شيخنا وفيه نظر فان العقل وان كان لا يدرك الا الكل لكن عرفت وجه تعلقه بالجزئيات (قوله أو الوهم) أي بأن تركيب المعنى الجزئي مع المعنى الجزئي ونحكم بأحدهما على الآخر اه شيخنا وفيه نظر فقد عرفت وجه تعلقه بالكميات والجزئيات المحسوسة وان كان مدركة الاصل هو المعنى الجزئي (قوله أو الخيال) أي كأن تركيب صورة محسوسة مع صورة محسوسة ونحكم بأحدهما على الاخرى نحو رأس زيد رأس هذا الجار والحاكم هو المفكرة بواسطة أخذ الصور من الخيال بالاستعمال للعقل والوهم فجاء الفساد من عدم استعمال العقل وقوله كالحكم الخ راجع للخيال والكذب انما جاء من تصرف المفكرة بالاستعمال العقل فاندفع اعتراض بعض مشايخنا على قوله كان غالبا كاذبا بأن هذا ظاهر فيما اذا كان حكمها بواسطة الوهم أما اذا كان بواسطة الخيال فلا اذا خيال خزانة الحس المشترك المدركة للمحسوسات فلا يمكن كذب الحكم الحاصل بواسطة الاشئ أقوى مما يدركه وهو المحسوسات اه ومقتضى كلام ع ق أن تصرف المفكرة قد يكون بواسطة العقل فقط أو الخيال فقط وفيه أن النسبة لازمة لجميع التصرفات والنسبة انما أخذت من الواهمة وأجاب شيخنا بأننا لانسلم أن النسبة أخذت من الواهمة لأنها امر حاصل بين شيئين لا تنزع من جزء محسوس كالعداوة والصداقة فالمراد المعاني الجزئية التي تقع موضوعا ومحمولا وهذا يعلم ما في بحث الفري الآتي اه وانظر على هذا ما المدرك للنسبة والوجه أن يقال انه لا مانع من كون تصرف المفكرة قد يكون بواسطة العقل فقط أو الخيال فقط وقد علم وجه تعلق العقل بالجزئيات وأما وجه تعلق الخيال بها فبواسطة مقابلة لغيره مقابلة مرآة لاخرى وبهذا يظهر لك صحة قول المحشي كالحكم بأن رأس الجار ثابت على جثة الانسان وان لم يعتبر أن المعنى رأس هذا الجار على جثة هذا الانسان فتدبر (قوله أو مع الوهم)

القوى الآخر وقد تقرر بهذا أن هناك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانتها والمفكرة وهذه السبعة ينتظم أمر الإدراك وقد صرح بعض الخذاق من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام فهي من حيث حكمها بالأحكام الكاذبة وإدراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث إدراك الصور الظاهرية من الخواص حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعقلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمه اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أي ما عدا العقل الفياض الذي جعله خزانة القوة العاقلة لأنه عندهم عبارة عن العقل العائز المفيض على الكائنات ما قبله وقوله وقد تقرر بهذا أن هناك في الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة إلى خزانة القوة العاقلة وقوله العقل الفياض الذي هو فلك القمر أي عقل فلك القمر إذا افلاك عندهم حية دراكها نفوس وعقول (قوله الموجود في المحسوسات) أي الأشياء المحسوسات بأحدى الخواص الظاهرة (قوله أن تتأدى) أي تصل (قوله كادراك الشاة الخ) مثال للمعاني أي كالمدرک في ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أي المدرك لها فتى التفت إليها الحس المشترك وجدها حاصلة في الخيال وكتب أيضاً مانعه وهو من المدركات بواسطة التأدية من طرق الخواص (قوله وهو القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات) أي تدرك بها صور الخ قال في المطول وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الأصفر هو هذا الخلو اه قال الفري في بحثه لأن النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين

الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرق الخواص كادراك الشاة معنى في الذئب وفي الخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الخواص الظاهرة وبالمفكرة القوة التي

الأولى زيادة أو مع الخيال (قوله وهذا كله عند الحكماء) هذا صريح في أن الحكماء يقولون بأن النفس هي المدركة وبه اندفع اعتراض بعض مشايخنا على قوله فيما سبق ويحجب أيضاً الخ بأن هذا الجواب إنما يجري على مذهب أهل السنة وكون الحكماء يقولون بذلك يحتاج لإثبات (قوله وأما أهل السنة الخ) المناسب وأما المتكلمون الخ لشموله لأهل السنة والمعتزلة فانهم أيضاً أصحاب قدم راسخ في هذه المباحث ويقولون بما يقوله أهل السنة (قوله غير ظاهر) بالنسبة إلى خزانة القوة العاقلة قد يقال مراده بالباطنة ما خفي علينا في شمل ذلك ما قام بباطن الإنسان اه شيخنا (قوله رحمه الله التي تتأدى إليها صور المحسوسات الخ) تأدى الإدراكات الحسية بواسطة الأرواح التي في الأعصاب إلى التي في مبادئها المتصلة بالروح المصوب في البطن المقدم والتأدية ههنا استعارة عن إدراك النفس بواسطة الروح المصوب في كل حس محسوس وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك لجميع المحسوسات واتصال الأعصاب ليس لنهي يد طرف يسير فيها الكيفيات فان الكيفيات لا تنتقل من موضوعاتها وإدراك النفس ليس بمأخر عن ملاقات الخواص للمحسوسات بزمان يقطع فيه تلك المسافات اه عبد الحكيم وقوله بواسطة الأرواح التي في

والنسبة حتى يتمكن من الحكم وهذا أثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الخا كم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة برسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الخا كم لا يجب أن يكون بالاجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الاقرب أن الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عندهم مثبها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منهما ما رسم في الأخرى والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف أحكامها اهـ وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك أى كما ذكره في المطول لانه لا يدرك النسبة لانها من المعاني الجزئية التي تدرك بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كليته والسكالي لا يدركه الا العقل وهذا يعرف ما في قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الخا كم الوهم كافي المواقف انه لا يدرك المحمول لما مر كذا في سم وفيه نظرا ذ المحمول في المثال جزئى محسوس بناء على مذهب الشارح من جواز حمل الجزئى الحقيقي

الاعصاب أى القوى التي فيها كقوة البصر التي في عصب العين وقوة السمع التي في عصب الاذن وهكذا بقية القوى الحسية التي في الحواس الظاهرة وقوله الى التي في مبادئها متعلق بتأدى أى تأديها الى الارواح والقوى التي في مبادئ الاعصاب أى في جذورها من جهة الرأس وقوله المتصلة أى تلك المبادئ من حيث ما فيها من الارواح وقوله بالروح المصوب في البطن المقدم أى بالقوة المصوبة في البطن المقدم وتلك القوة هي الحس المشترك ومحصله أن تأدى الادراكات الحسية الى القوى التي في أول الاعصاب من جهة الرأس المتصلة تلك القوى بالقوة المصوبة في البطن المقدم انما هو بواسطة الارواح التي في الاعصاب فالاعصاب فيها أرواح من جهة أولها وأرواح من جهة آخرها وقوله استعارة عن ادراك النفس أى استعارة معبر بها عن ادراك النفس لكن يبعد هذه الاستعارة قوله في المطول عقب قوله من طرف الحواس الظاهرة فتدركها فان ظاهره أن التأدى غير الادراك وقوله في كل حس محسوس أى ظاهر واحد من محسوس عن الحواس الباطنة وقوله وبواسطة الروح الذى هو مبدأ الخ ذلك الروح هو الحس المشترك فادراك النفس يتوقف على هاتين الواسطتين وقوله فان الكيفيات لا تنتقل الى أى كالبياض فانه لا ينتقل عن الشخص الابيض (قوله وهذا أثبتوا الخ) أى بقولنا ان الخا كم يجب أن يدرك الطرفين اذ لو لا ذلك لاكتفيننا بالحواس الخمس ومحصل الانبات أنه قد يحكم على مذوق بمبصر فيقال هذا الحلأ صفر والخا كم لا بد أن يدرك الطرفين وهذان الطرفان لا يدركهما معا حاسة واحدة فلذلك أثبتنا حاسة واحدة تدركهما وهي الحس المشترك ومع ذلك يرد عليهم البحث بأنه لم يدرك النسبة فلم يثبت له الحكم قاله بعض مشايخنا (قوله فلا يثبت الحس المشترك بالدليل) فيه أن عدم اثباته لا يضر الشارح اذ هو لا يقول بصحة قواعدهم الفاسدة الكاسدة (قوله ويرد على جعل الخا كم الوهم الخ) فيه أن هذا لا يرد بعد بيان أن القوى كالمرايا المتقابلة الخ

فأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو كوض يصب فيه من أنابيب خمسة هي الحواس
الظاهرة (قوله التفصيل) أي التحليل والتفكيك كحكمها بان زيدا منقسم نصفين أو بلارأس
والتركيب كحكمها بان زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلامتصلة به (قوله بين الصور) أي بعضها
مع بعض ففيه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه أعني قوله الآتي بعضها مع بعض ويحتمل أن قوله
بعضها مع بعض أي بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصورة مع بعضها ومع المعاني وبالمعاني مع
بعضها فالأول كان تصور لزيد رأسين في التركيب أو أنه بلارأس في التفصيل والثاني كان تصور
أن لزيد علم في التركيب أو أنه بلاعلم في التفصيل والثالث كان تصور أن للعلم علما أو عداوة في
التركيب أو أنه لا علم له في التفصيل (قوله المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هناك المدركة بالوهم وقوله
قبل المأخوذة عن الحس المشترك تفنن (قوله وبالمعاني مالا يمكن) فيدخل في المعاني السكيات
المدركة بالعقل اه حفيظنا نظر هذا مع أن المعاني المدركة بالوهم التي كلامه فيها لا تكون
الاجزئية ومع أن المعاني التي شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينهما هي المدركة بالوهم وهي جزئية
سم (قوله في صور ما) أي متصور ما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه أن
الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا
حاصل الاعتراض المشار إليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب عنه الشارح بعد بان كلامه
هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر الكافي بين الجملتين لأنه ذكره في موضع آخر
وسأني البحث فيه وفي عاقبة أخرى (قوله في الخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قائم
وقوله أو في الخبر نحو زيد قائم عمرو قائم وقوله أو في قيد من قيودهما مثاله في قيد المسند إليه زيد
الراكب قائم عمرو والراكب قائم ومثاله في قيد المسند زيدا كل راكب عمر وضربا كبا وكتب
أيضا قوله في الخبر عنه أو في الخبر الأول في المسند إليه أو المسند ليظهر ذلك في كل من الخبر والانشاء
(قوله وهذا ظاهر الخ) إذ كل من الخبر ومما معه أمور متصورة لا تصورات (قوله غير)
حيث أبدل الجملتين بالشئيين الشاملين للركنين وعبر بالتصور معر فامر إذا منه الإدراك
للمتصور وكتب أيضا قوله غير المصنف أي لاجل الإصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل
وجه كون هذا التعبير اصلاحا أن الشئيين عام لكل شئيين مثل المستدين والمسند اليهما ويقضى
أنه لا بد من الجامع بين كل من المستدين والمسند اليهما في تصور كل منهما بخلاف الجملتين مع تنكير

من شأنها التفصيل
والتركيب بين الصورة
المأخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض ونعني
بالصور ما يمكن إدراكه
باحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني مالا يمكن فقال
السكاكى الجامع بين
الجملتين اما عقلي وهو أن
يكون بين الجملتين اتحاد
في تصور تام مثل الاتحاد
في الخبر عنه أو في الخبر أو
في قيد من قيودهما وهذا
ظاهر في أن المراد
بالتصور الامر المتصور
ولما كان مقرر أنه لا يكفي
في عطف الجملتين وجود
الجامع بين مفردين من
مفرداتهما باعتراف
السكاكى أيضا غير
المصنف عبارة السكاكى

(قوله فالأول الخ) يرد على هذه الامثلة أن الكلام في الصور والمعاني الجزئية لكن يمكن ارادة غير
ظاهرها والخطب سهل (قوله انظر هذا مع أن الخ) فديقال مر إذا الخفيدان غرض الشارح بيان
المعاني التي تقع في كلامهم في مقابلة الصور لخصوص المعاني المدركة به (قوله ومع أن المعاني التي
شأن المفكرة الخ) انظر هذا وحرر (قوله نحو زيد قائم عمرو قائم) فيه ما سيأتى عن يس وستعلم
ما فيه (قوله الشاملين للركنين) أي المسند اليه والمسند أي وشاملين أيضا للقيد كالنعت (قوله
قال سم الخ) هذا إيضاح لما قبله (قوله ويقضى أنه لا بد من الجامع الخ) هذا الاقتضاء
لا يظهر الا اذا لوحظ أن المعنى أن كل شئ من الجملتين فلا بد من ملاحظة قولنا من الجملتين زيادة على
ملاحظة الاستغراق كما أشار له في القولة بعد اه شيخنا وتقيم الكلام سيأتى عقب الجامع
الخيالى (قوله أنه لا بد من الجامع) فيه أن الجامع هنا هو الاتحاد ولا يمكن وجوده بين كل من

تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب أيضا قوله غير المصنف الخ عدل
المصنف عن الجملتين الى الشئيين لأن الجامع يجب في المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص
الجملتين وعن تصور الى التصور لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعروف
ليزيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا
التوجيه غير توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفي هذا التغير من الفساد والخلل
ماسيد كره الشارح عقب بحث الخيالى (قوله الجامع بين الشئيين) أى كل شئيين من الجملتين
فأل للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه يقال
الجامع ان كان هو الاقتراح في الخيال فهو خيالى لان أصل التقارن كثرة ورود الصور على
الحس المشترك والافتان طابق ما في نفس الأمر بان كان الجمع فيه حقيقة ما هو عقلى والافه وهمى
عق (قوله في المفكرة) التى هى المتصرف الآخذة كما تقدم من غيرها ما تنصرف فيه بالتركيب
والحل على وجه الصحة أو البطلان عق (قوله بأن يكون) أى بصور بان كبديل عليه كلام
عق في نظيره الآتى رسيما أى ما فيه ثم وأن الوجه تقدير يحصل من باب حصول اللزوم بالزوم
فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما اتحاد وكتب أيضا قوله بان يكون الخ قدمه شلوا
الاتحاد فى المسند اليه بقولك زيد يضع ويرفع وهو صحيح والاتحاد فى المسند بقوله زيد كاتب وعمر
كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد وكتابة عمر ليستا متحدتين بالشخص حقيقة فى التصور بل
اتحادهما معنى التماثل فهو من القسم الآتى يس (قوله فى التصور) أى عند تصور العقل لهما (قوله
أو تماثل) أى فى الحقيقة والماهية على ما يأتى وكتب أيضا قوله أو تماثل أى بأن يتم فى الحقيقة
ويختلفا فى العوارض كزيد وعمر وفى تماثل المسند اليهما وكلا بؤة لعمر ووالابوة خالد فى تماثل
المسندين فى قولك زيد أب لعمر ووبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله أو تماثل

(و) قال (الجامع بين
الشئيين امعقل) وهو
أمر بسببه يقتضى العقل
اجتماعهما فى المفكرة
وذلك (بان يكون بينهما
اتحاد فى التصور أو تماثل
فان العقل

المسندين والمسند اليهما كما تقدم (قوله ليفيد أن الجامع الخ) ليس المراد افادة ذلك بواسطة
أن الشئيين يعان الجملتين والمفردين فان ذلك لا يصح مع قوله أن يكون بينهما اتحاد فى التصور الا
بتكاف بل بواسطة أن الشئيين يعان الشئيين اللذين فى ضمن الجملتين وغيرهما (قوله غير
توجيه الشارح) أى الذى أوضحت عنه عبارة سم سابقا (قوله يقال) أى فى ضبط
الجامع (قوله لأن أصل التقارن الخ) لما كان التقارن ليس من الصور التى ترسم فى الخيال
احتاج الى بيان وجه نسبه الى الخيال (قوله تقدير يحصل) أى بديل بصور (قوله وهو فاسد)
أى لأن كتابة زيد وكتابة عمر وليست متحدتين بالشخص أى الذات اتشخص كتابة زيد بالاضافة
اليه وتشخص كتابة عمر بالاضافة اليه فهما فردان لا فرد واحد والالزم قيام العرض بمحلين
وهو باطل قطعاً وأجاب شيخنا بأن المحكوم به هو مطلق الكتابة لا الكتابة باعتبار الاضافة
لزيد مثلاً والاضافة الى زيد مثلاً حاصلة بالحل فعنى زيد كاتب أنه موصوف بالكتابة قال ولا
يرد علينا ما يأتى من جعل زيد أب لعمر ووبكر أب لخالد من التماثلين لأن الأبوة والبنوة من مقولة
الاضافة وهى لا تحقق الابن شئيين فالشئان داخلان فى مفهومهما بخلاف الكتابة فانها من
مقولة الفعل اه وفيه أن كون الأبوة والبنوة من مقولة الاضافة الخ لا يوجب عدم الاتحاد
بدليل زيد أب وعمر أب فان المسند فيه متحد كما هو ظاهر والاضافة الى زيد وإلى عمر وانما جاءت

أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجربته عن الشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعني العناصر الاربعة ولو احققها فلا يرتسم فيه الا الكلى المجرد عن الأمور الخارجية أو الجزئى المجرد كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئى الجسماني لانه معروض بعوارض تنافي التجريد فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلى والجزئى المجرد وانما يدرك الجزئى الجسماني بواسطة آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها ع ق واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك الجزئى على أنه تقدم أن التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهمي تدرك الجزئى بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله فان العقل بتجربته المثلين الخ هذا انما يفي ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمر وقاعد أما في بيان الجامع بين قولنا الروى

من الحمل ولو قال لأن المحمول الابوة لعمر و الابوة لخالد والتقيد بعمر و في الاول وبخالف في الثاني يوجب عدم الاتحاد بينهما وان كانا كليين لكان صوابا بقى أن كلام المصنف يفيد أنه قد يوجد الاتحاد بين المسندين والمسند اليهما جميعا وهو لا يتأتى الا في الجملة التأكيدية نحو زيد يعطى زيد يعطى وصحة العطف في مثل هذا بعيدة كما تقدم ولك الجواب بأن غاية ما يفيد الكلام أنه لا بد من جامع من هذه الجوامع في المسندين والمسند اليهما وهذا صادق بالاتحاد في المسند اليهما والتماثل في المسندين معا ولا يقتضى أن يكون الاتحاد في كل من المسندين والمسند اليهما معا وحينئذ يوزع الكلام على ما يتأتى في الخارج (قوله أشار به الى وجه كون التماثل الخ) فيه أن وجه كونه جامعا عقليا أنه سبب عند العقل في الجمع مع قطع النظر عن احتيال الوهم وعن الخيال وسببية التماثل لاشك فيها حتى تعتبر الصيرورة الى الاتحاد وبهذا تعلم ما في قوله في المطول ثم أشار الى سبب كون التماثل مما يقتضى بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل الخ لكن يجاب عن ذلك كله بأنه لما كان العقل لا بد له على زعمهم حيث لا يدرك الا الكليات من رفع التعدد بين المتماثلين لم يكن التماثل جامعا عقليا الا باعتبار أنه يؤول الى الاتحاد والا فالعقل لا التفات له الى تماثلهما حتى يكون التماثل بنفسه جامعا وانما قلنا بزعمهم لما تقدم لنا وسيأتى قريبا فتنبه (قوله الجسماني) أى المنسوب الى الجسم سواء كان صورة محسوسة أو معنى جزئيا يتعلق بالجسم بدليل قوله بواسطة آلة الحس أو الوهم ثم قد تقدم ما يتعلق بكونه يدرك الجزئى بواسطة وما يتعلق بحكمه على الجزئى وسيأتى هذا قريبا فتنبه لذلك لتعلم ما في هذا الكلام وأمثاله فيما يأتى (قوله وعند أهل السنة الخ) عبارة ع ق وعند المثلين أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبغيرها لأنه لو تنزلنا للتجريد والانطباع امتنع ادراك العقل ما فيه انطباع مطلقا أى بالآلة وبغيرها لأنه لا يدرك حتى يرتسم في المدرك ولو بعد الآلة اه أى لو تنزلنا مع الفلاسفة وقلنا بأن العقل من المجردات وأنه تنطبع فيه الاشياء المدركة له امتنع أن يدرك الجزئى المادى مطلقا ولو بواسطة الآلة اذ الجزئى لا يدركه العقل حتى يرتسم فيه بواسطة كيف والغرض أنه مجرد فقوله ما فيه انطباع أى من الجزئيات المادية وضمير لا يدرك بعدراجع اليه (قوله انما يفي ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم الخ)

(قوله المثلين) أى المنسوبين
الى الملة أى الدين اه

أبيض والخبثي أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الروى والخبثي بالتجريد عن الشخص بل
عن وصف الرومية والخبثية اللتين هما كليات والجواب أنه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود
فيما هو أكثر تداول بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجي للمقال الشارح
المحقق والسيد السندان ذلك لأن تجريد العقل للحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لأن
معنى التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته إلى الذهن كنسبته إلى الخارجي اه أطول وفيه
أيضا مانصه ولا يخفى عليك أن جعل الأمرين المعبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار
تصوير من الوهم للثنين في صورة الواحد وابرأله في معرضه ويليق بأن يجعل من الوهمي
(قوله بتجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد يرفع (قوله عن الشخص) بمعنى عن
الشخصات لهما في الخارج مثل اللون الخصوص والمكان الخصوص والمقدار الخصوص (قوله
يرفع) خبر أن أي فان العقل يرفع التعددين بما بسبب تجريدهما عن مشخصاتهما خارجا أي
فحينئذ يصيران شيئا واحدا عند المفكرة كالتعدين وانما يصيران متعدين ان كان الجرد مشتركا
واما ان انتزع من هذا كلي ومن هذا آخر لم يرتفع التعدد ع ق و راجعه وحاصله أن رفع

أي اللذين بينهما ما تخالف بالمشخصات وقوله ما في بيان الجامع بين قولنا الروى الخ أي اللذين
بينهما ما تخالف في الصفة الكلية وقوله بالتجريد متعلق باتحاد وقوله بل عن وصف الرومية الخ
أي لأن هذين الوصفين وان كانا كليين إلا أنهما يوجبان التمايز بينهما فاذا بقي الوجود والاتحاد فلا
بد من التجريد عنهما حتى يحصل الاتحاد لكن هذا التجريد ليس من ضرورة العقل كالتجريد
عن الشخصات اذ لا يحتاج إلى هذا التجريد إلا أنه تصرف منه صحيح اذ له النظر إلى شيء دون شيء
ولاسيما وقد تأنس بمثله في الجزئيات المادية وان كان ذلك من ضرورته وبعد ذلك لا يقال كلامه
مبنى على أن كلام المصنف للإشارة إلى وجه كون التماثل جامعا وتقدم ما فيه أما على ما مر عن ابن
يعقوب من أنه يشير إلى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا الخ فلا يرد
ذلك لأننا نقول قد تقدم أيضا أنه لما كان العقل لا بد له حيث لا يدرك إلا الكليات من رفع التعدد
بين التماثلين لم يكن التماثل جامعا عقليا لا باعتبار الاتحاد نعم الوجه ان تحقق كون المعنى كليا لا ينبغي
أن يكون بهذا الاعتبار لما يلزم عليه من أن الحكم حينئذ ليس على الجزئي أصلا بل باعتبار أن
العقل يلحظ كليات الشخصات مع كلي ذلك الشخص ويضيفها إليه فينحصر المحكوم عليه وحينئذ
لا وجه لاعتبار الاتحاد فافهم (قوله ومن هذا القبيل) أي لأنه كلام على وجه التمثيل ومن فيه للتعليل
بدليل عطف قوله للمقال الخ عليه (قوله لأن معنى التجريد الخ) وحينئذ لا يتوقف التجريد على
الادراك قبله خلافا لما سبق فهذا هو الحق (قوله ولا يخفى عليك أن جعل الأمرين الخ) فيه نظر
فاننا لم نصور الاثنين بصورة الواحد ونبرزهما بمرزح حتى يكون أمرا وهما كاذبا بل تصورنا الاثنين
باعتبار ما فيهما من الكلي لا باعتبار جزئيهما وهذا أمر صدق لا كذب فيه ولا اختراع وما كان
كذلك فهو منسوب للعقل لا الوهم اه شيخنا لكن يرد أن الحكم حينئذ على الكلي وهو خلاف
الواقع وقد مر غير مرة التصريح بأن العقل يحكم على الجزئي مع بيان وجهه وتقدم لنا ما في ذلك
البيان مع بيان الوجه الصحيح فتنبه (قوله وابرأله) المناسب لهما (قوله وانما يصيران متعدين اذا
كانا الخ) اعترض على ما أفاده المصنف من كون التجريد عن الشخصات عند التمايز بها برفع

بتجريده المتساين عن
الشخص في الخارج رفع
التعدد (بينهما فيصيران
متعدين

العقل للتعدد بالتجريد عن الشخص إذا كان التعدد عنده من قبل الشخص لا إذا كان بعوارض كلية مثل أن يعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل (قوله وذلك) أي التجريد المذكور حاصل لأن الخ (قوله وينزع الخ) ففي مثل زيد كاتب وعمرو شاعر يجرد زيدا وعمرا عن مشخصاتهما خارجا وينزع منهما معنى كليهما فكأنه قيل الانسان كاتب والانسان شاعر (قوله على ما تقرر في موضعه) أي في كتب الحكمة والظاهر أنه متعلق بتجريد (قوله وانما قال في الخارج) أي ولم يطلق الشخص (قوله عن المشخصات العقلية) كالناطقية والناهقية (قوله وههنا بحث) أي في جعل التماثل جهة

التعدد وحاصله أنه لا بد في ذلك من كون الكل المتزاع بها. طرح المشخصات وعدم الالتفات إليها واحدا أما إذا تعدد مثل أن ينزع من زيد أنه رجل أحمر فاضل ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل فلا فهو غير اعتراض الأطول المتقدم وقول المحشي وحاصله الخ ما عدا قوله مثل أن يعلم الخ انما يناسب ما مر عن الأطول وأجاب في المطول عن هذا الاعتراض وعبارته فان قلت تجردهما من الشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما الجواز أن يتعدد ابعا عوارض كلية حاصلة في العقل مثل أن يعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل قلت إذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها اهـ وقوله قلت الخ أي العوارض الكلية ليست بموجبة لتعدد هاهنا عند العقل لجواز صدقها على كل واحد منها عنده بناء على كليتها وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها اهـ عبد الحكيم وقال معاوية قوله كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية الخ يعني فالعوارض الكلية لا يحصل التمييز بين جزئيين عند العقل بنفسها للسوية فيها عنده فلا تعدد عنده بينهما بنفسها لأنه فرع التمييز بل باختصاصها في الخارج ببعض وهو شخص في الخارج والغرض التجريد عنه فان زعم واراد السائل التعدد بينهما بنفسها فباطل وان اراد أنه باختصاصها في الخارج فالغرض خلافه ولو سلم الاول لم يضر لأنه يجوز أن لا يعتبر العقل ويجرده عنه وبالتجريد يرتفع التعدد وان كان التجريد غير ضروري غاية الامر أن قول المصنف في الخارج مجرد مثال على أنه سيأتي عن عبد الحكيم احتمالا في معنى قول المصنف أن العقل الخ وعلى الثاني منهما لا يرد السؤال أصلا وهو أن معناه كما أن العقل يتجرى بالمثاليين عن الشخص برفع التعدد بينهما كذلك فيما نحن فيه بعد قطع النظر عما سوى ما فيه المماثلة أي من كل ما يوجب التمايز برفع التعدد عنهما اهـ بتصرف وسيأتي ما في هذا الاحتمال وفي الأطول قال الشارح انما يكفي التجريد عن الشخص في ارتفاع التعدد مع أن الاوصاف الكلية كالنقاوت بالحرة والسواد أيضا موجبة للتعدد لأن العقل يجوز الشركة في الوصف الكلّي والتمايز بالوصف الكلّي في الواقع لا في تجويز العقل وفيه نظر لأنه لو كفي تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع لتجويز العقل دخول الكل تحت نوع الانسان فالوجه أن العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن الشخص وذلك إذا كان التعدد عنده من قبل الشخص فتأمل (قوله كالناطقية) أي فانها مشخصة لماهية الانسان ومميزة لها عن ماهية نحو الحمار وكذا الناهقية فانها مشخصة لماهية الحمار ومميزة له عن

وذلك لان العقل يجرد
الجزئي الحقيقي عن عوارضه
المشخصة الخارجية وينزع
منه المعنى الكلّي فيدركه
على ما تقرر في موضعه
وانما قال في الخارج لانه
لا يجرده عن الشخصات
العقلية لان كل ماهو
موجود في العقل فلا بد
له من شخص فيه به يمتاز
عن سائر المعقولات *
وههنا بحث

جامعة (قوله مثلا) تأكيده مثل (قوله والجواب أن المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لأن ماد كره السكاكي من أن العقل بتجريد المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد عن الشيئين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم إلا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وماعداه بمنزلة الوصف المشخص لها اه (قوله ههنا) أى في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في وصف)

ماهية نحو الانسان (قوله رحمه الله وهو أن التماثل الخ) يعنى أن الجامع بين المسندين في المثال المذكور متحقق فلو كان التماثل بين المسند اليهما جامعا لم يتوقف صحته على أمر آخر لتحقيق الجامع بينهما باعتبار الجزئين اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله والجواب الخ) يعنى ليس المراد بالتماثل معناه المشهور أعنى الاتحاد في الماهية النوعية بل المماثلة في معنى له مزيد اختصاص أى ارتباط بهما بحيث يصير سببا لاجتماعهما في المفكرة دون ماعداهما سواء كان ذاتيا أو عرضيا فعنى قوله فان العقل بتجريد المثلين تجردهما عما سوى ما فيه المماثلة يجعل كل ما سواه داخلا في الشخص واليه يشير قوله فيما سيجى ، ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات أو معناه كما أن العقل بتجريد المثلين عن الشخص يرفع التعددين - ما كذلك فيما نحن فيه بعد قطع النظر عما سوى ما فيه المماثلة بدفع التعدد عنهما وهذا يدفع أيضا ما قيل ان التشابه والتجانس أيضا يصاح جامعا عقليا اذ يصبح الانسان كذا والحمار كذا في مقام بيان أحكام أنواع الحيوان ويصح زيد الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان أحوال أفراد الكريم فلا وجه لتخصيص التماثل بالذكور اه عبد الحكيم وقوله بل المماثلة في معنى له مزيد الخ أى سواء وجد اتحاد في الحقيقة النوعية أم لا وعق وغيره كالخشي اعتبروا أن المراد بالتماثل المماثلة في معنى له مزيد اختصاص بهما زيادة على الاتحاد في الحقيقة النوعية وقوله واليه يشير قوله الخ وجه الإشارة اعتبار العوارض السككية فيما به الاختلاف بين الامثال فان ذلك يشير بطريق القياس الى أن مراده بالتشخص الذي به الاختلاف هنا ما سوى ما فيه المماثلة من مشخصات وعوارض وذاتيات وان كان قوله ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد يشعر بأن المماثلة انما هى بالاتحاد في النوع لكن سيأتى عن معاوية بيان معنى كلام الشارح ومن هذا يعلم أن ليس المراد في هذا المقام خصوص التجريد الضروري للعقل وقوله بتجريد المثلين الخ أى الذى هو من ضرورياته وقوله كذلك فيما نحن فيه أى من التجريد الاعم من كونه ضروريا أولا فليس المراد في هذا المقام خصوص التجريد الضروري وقوله عما سوى الخ أى من مشخصات وعوارض وذاتيات وقوله وهذا يدفع أيضا ما قيل الخ وجه اندفاعه أنه ليس المراد بالتماثل معناه المشهور بل المماثلة في وصف ذاتي كالحيوانية أو عرضي كالكرم له مزيد اختصاص بهما وجد اتحاد في الحقيقة النوعية أم لا فيصدق بما ذكر وقوله اذ يصح الخ من جملة القيل (قوله انما يناسب التماثل الخ) وجه ذلك أن الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما يصدق مع اختلاف الحقيقة وحينئذ لا يصح قوله بتجريد المثلين الخ فافهم (قوله رحمه الله على ما سيتضح في باب التشبيه) أشار به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه الشبه ما يشتركان فيه من أن زيدا وأسدا في قولنا زيد كالأسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع أن شيئا منها ليس لوجه التشبيه

وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمر ومثلا في الانسانية واذا كان التماثل جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمر وشاعر على أخوة زيد وعمر أو صداقتهما أو نحو ذلك لانهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان والجواب أن المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب

أى مع اشتراكهما فى الحقيقة وكتب أيضاً ما نصه أى لا مجرد الاشتراك فى النوع كما هو عند المناطقة
(قوله أو تضاييف) نحو أبو زيد يشمر وابنه يكتب وزيد أبو عمرو وعمرو وابنه (قوله كما بين العلة
والمعلول) أى كالتضاييف الذى بين الخ ثم التضاييف فى العلة والمعلول إنما هو بين مفهوميهما لا بين
ذاتيهما إلا أن تعتبر الذات بالنسبة إلى كونها علة والأخرى معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة على
جملة المعلول فيقال مثلاً العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول
موجود عنها ع ق وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كما بين العلة والمعلول أى بين هذين
المفهومين أو الذاتين لكن مع حثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر) لعل الفاء واقعة فى جواب
شرط مقدر أى إذا أردت أن تعرف الفرق بين العلة والمعلول فنقول لك أن كل الخ وكذا ما بعده
تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الأولى العلة التامة بحركة الاصبغ لحركة الخاتم والثانية
الناقصة كالبحار للسرب وجزء العلة المركبة (قوله انضمام الغير) جزأ كما فى المركبة أو شرطاً
كما فى غير التامة يس (قوله أو الأقل والأكثر) فيجوز أن يقال هذا العدد الأقل لزيد
وذلك إلا أكثر لصاحبه وإنما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقلياً لأن العقل يدرك الأمور
على حقائقها ويشتهى على مقتضاها والجمع به منه محقق فى نفس الأمر لا يسطله التأمل فنسب إلى
العقل بخلاف الجمع بالأمر الوهمى ع ق (قوله أو وهمى) بأن يكون بين تصور بهما شبه
تمائل قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الأشياء الملتبسة وتنسب إليه
الأمر الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف سبباً فى نفسه
للإجماع نسب الجمع بها إلى العقل ولما كان الوهم مما يشتهى عليه الأمر مما يناسبه وكان شبه التماثل
والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الأسباب المقتضية فى نفسها للإجماع نسب الجمع بها إلى الوهم ولما كان
الخيال محللاً لتقارن صور المحسوسات التى منها تنزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع

التشبيه (أو تضاييف) وهو
كون الشئيين بحيث
لا يمكن تعقل كل منهما
إلا بالقياس إلى تعقل
الأخر (كما بين العلة
والمعلول) فان كل أمر
يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة
انضمام الغير إليه فهو علة
والآخر معلول (أو الأقل
والأكثر) فان كل عدد
يصبر عند العد فانياً قبل
عدد آخر فهو أقل من
الآخر والآخر أكثر منه
(أو وهمى) وهو أمر
بسببه يحتمل الوهم فى
اجتماعهما عند المفكرة
بخلاف العقل فإنه إذا
خلى ونفسه لم يحكم بذلك

فالمراد المعنى الذى له مزيد اختصاص بهما وقصديان اشتراكهما فيه اه عبد الحكيم وهذا
ظاهر على ما سبق له أما على ما قال ع ق وغيره من أن المراد المائلة فى وصف له مزيد اختصاص
بهما زيادة على الاتحاد فى الحقيقة النوعية فيرد عليه أن المذكور فى باب التشبيه أنه لا بد من المشاركة
فى وصف خاص دون الحقيقة والمعتبر هنا المشاركة فى الحقيقة والوصف جميعاً فكيف يتضح ما هنا
بما هناك ويجاب بأن لما هنا تعلقاً بما هناك من جهة اعتبار المشاركة فى الوصف الذى له مزيد
اختصاص بهما وإن اختلفا بشرط الاتحاد فى الحقيقة هنا دون ما هناك (قوله أى مع اشتراكهما
فى الحقيقة على هذا) لا يجزى بحث السيد المتقدم لكن لا يخفى أن جامع التماثل يكون مع الاختلاف
فى الحقيقة (قوله لعل الفاء واقعة فى جواب الشرط الخ) يصح أنه تعليل لوجود التضاييف بين
العلة والمعلول أو للتشليل أفادته المطابقة بينه وبين الممثل له وذلك لأن كلامه فى قوة أن يقال لأن
العلة هى ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه والمعلول ما يصدر عن غيره
بالاستقلال أو بواسطة فافهم (قوله كالبحار للسرب) فإنه علة بواسطة الآلة وكذا النار علة
للاحراق بواسطة المماسه وعدم الرطوبة (قوله وجزء العلة) أى كالعلمية فى منع الصرف
(قوله ولما كان الخيال) المراد به مطلق الخزانة كما سبق (قوله رحمه الله بسببه يحتمل الوهم)
أى أن الوهم يحتمل فى ذلك الأمر ويصوره بصورة تصير سبباً لاجتماعهما وليس فى الواقع سبباً له

بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية موهومة أو محسوسة إلى الخيال والضابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة الصور أولاً فالأول هو الخيالي والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو العقلي والا فالوهمي اه فزى (قوله بأن يكون) أى بصور بان الخ كما يدل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه أو المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال فحصول الجامع بهذا الكون كحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما بأن فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي الخ وقوله ثم أن الجامع الخيالي هو تقارن الخ يدل على أن الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على أنه لحصول اللازم بالزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتى

سواء كان يدركه الوهم كشبه التماثل والتضاد وشبهه إذا كانت جزئيات أولاً ككلياتها والحاصل أن لا يكون الجامع أمراً في الواقع بل باعتبار الوهم وجعله جامعاً اه عبد الحكيم وسيأتى عن السيد قدس سره أنه كيف يستدل إلى الوهم ما ذكره مطلقاً مع أنه إذا كان كلياً لم يدركه الوهم أصلاً فلم يقتض بسببه ولم يحتل في ذلك قطعاً وأجاب بأن الإدراك في الحقيقة للنفس سواء تعلق بكلى أو جزئى لكن القوى آلات تستعملها في الإدراك والقوة الوهمية في ذاتها آلة لها في إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعين بها في إدراكات سائر الحواس ولذلك قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنزعة من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك تخطئ النفس فيها وتحكم عليها بأحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمى ما يقتضى العقل باستعمال الوهم الجمع بسببه ولولم تستعمله لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك مدركاً بالعقل بالذات أو بواسطة الوهم ولما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب إليه كما نسب القطع إلى السكين وبالجملة الأمور الواقعة على ما ينبغي للاحتيال تنسب إلى العقل وخلافها إلى الوهم اه وقد يجاب أيضاً بأن الوهم فيما يحتال كما هنا متوهم لا مدرك وحكمه توهمى لا إدراكى وكذا احتياله ولا مانع أن يقع احتياله وتوهمه فيما لا يدركه من الكليات وما بينهما من كليات بأن يتوهم باستخدام العقل إياه فيها الكليين وما بينهما من شبه تماثل مثلاً كأنه يرى العقل إياهما وما بينهما من شبه الشئ فيمثله ويصوره بصورة عين الشئ بأن يبرزه في معرضه فيبرز كأنه هو بعينه فكأنما شبه التماثل مثلاً بينهما عين التماثل وأنهما عين التماثلين فالكل منه توهم تراه اعترافاً بحيلة منه وهى منه توهم وإيهام لا إدراك فكان العقل رام أن يرى تمويهاً فيما يرى على خلاف ما يرى فأرى الوهم ما لا يرى فأراه الوهم ما رام أن يرى لأنه لشغفه بالاختراع والتوهم وماله فيه من براع عليه ينالك في كل ما يراه ولا يتألك فالعقل بآراءه ذلك يستخذه هنالك وإلى بعض ما ذكرنا يشير عبد الحكيم بقوله يصوره الخ وبقوله في الواقع الخ هذا وفيما ذكره قدس سره من استعمال النفس الوهم وقوله يقتضى العقل باستعمال الوهم دفع لما يتوهم أن عمل الوهم واحتياله محض خطأ لا يعتبره العقلاء فكيف يعتمد البلاء لأن العقل يستعمله في مقام عين استعماله فيه لداع يقتضيه وهو ما النفس ترتضيه وتستعذبه وتشتهيه من نحو مبالغته كأنها اغارة مع اغارة كفا في الاستعارة بادخال الشئ في جنس غيره واغارة اسمه له لأجل التوهم ولأجل أن يرى العقل شيئاً عجيباً ومخترعاً جديداً يحب حباً شديداً لذلك جديد طرية تزيل عن الحزين كربة وقد غلط العقل ظاهراً فيه

وذلك (بأن يكون بين
تصوريهما

الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر أن المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لا في وصف له نوع اختصاص (قوله كلوني بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فإن كان كذلك فلم أسقط المختصر هذا القيد مع أن الموافق لتحميل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم

بما صنع الوهم من التوهم في تغليب الوهم القوي للعقل الرشيد القوي طرية أي طرية تنفي عن النفس السكرية ومحض الخطأ الذي لا يعتبر ما ليس باستعمال العقل المعبر بل بلا استعماله أو به فيما ليس بمتبر وفي قوله تستعملها وتستعين بها رعاية لشرف النفس والعقل عليها فكأنها خادم لها وكأنها خلقت لها فتخدمها فتصرفها بلا استخدامهما لها لا ينبغي لها ولا ولاية فيها ودائرة الوهم أوسع جداً من دائرة العقل لأنه لا يدرك إلا الحقائق والوهم يتصرف فيها وفي غيرها ويخترع مالا يحصى من غيرها مما لا حقيقة له فهو يجلب الطرب ويسلب الكرب في أكثر الأحوال والأوقات ولولا ذلك لتراكت على النفوس في أكثرها الكربات فهذه حكمة بالغة في خلقه الوهم للناطقين فتبارك الله أحسن الخالقين وقوله ولذلك قيل أي لاستعمالها والاستعانة بها في إدراكات سائر الحواس لتصرفها في سائرها كيف أرامت وقدرتها عليها كما أراد قيل الوهم سلطان القوى الحسية قلت وهو شيطان القوى النفسية بحيلاته يستعان على أعراض نفسية من شهوات في المعاني وماله من المباني بشربة إنسية اه معاوية وقوله سواء كان مدر كبالعقل بالذات اسناده الإدراك إلى العقل مجاز كما يشهد به قوله أن الإدراك في الحقيقة للنفس فعني قوله بالذات أنه ليس بتوسط الوهم (قوله الظاهر أن المراد بالتماثل الاتحاد في النوع الخ) وهو ظاهر قول الشارح من جهة أنه يسبق إلى الوهم انهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض وقوله بعد فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وإنما اختلفت بالعوارض وبيان ذلك أنه إذا أريد بالتماثل المماثلة في وصف له نوع اختصاص بهما سواء وجد اتحاد في النوع أم لا ورد عليه أن الثلاثة في البيت الآتي بينهما تماثل في وصف له نوع اختصاص بها وهو مطلق الاشراق الصادق بالحسي والمعنوي لاشبهه تماثل كما هو الغرض فينبغي أن يراد بالتماثل في قوله شبه تماثل الاتحاد في النوع بخلافه فيما سبق لأن هذه الثلاثة لم تتحد في النوع لكن أنت خبير بأنه لا حاجة لذلك على ما سبق للمحشي من أن المراد بالتماثل فيما سبق المماثلة في وصف له نوع اختصاص بهما زيادة على الاتحاد في الحقيقة النوعية اذ هو بهذا المعنى لم يوجد بين هذه الثلاثة بل الموجود شبهه فالتماثل هنا وهناك واحد وان تقدم لك البعث في كلام المحشي نعم على ما سبق عن عبد الحكيم يشكل جعل ما في البيت من شبهه التماثل لأنه عليه من التماثل فيحتاج للجواب ولذلك كتب عبد الحكيم على قول المطول فإن الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد وإنما اختلفت بالعوارض والمشتصات بخلاف العقل فإنه يعرف أن كلاهما من نوع آخر وإنما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على أن ذلك في أبي اسحاق مجاز مانصه قوله وإنما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا وهذا الاشتراك كاف في صحة العطف بين المفردات كما في قام زيد وعمر و بكر لكن حسنه يحصل بابرار الوهم تلك الثلاثة في معرض الامثال ليفيد استواءها في الاشراق فإن حكم الامثال واحد فانه دفع ما قيل انه حق سابقاً أن المراد بالتماثل الاشتراك في وصف

شبه تماثل كلوني بياض وصفرة

جعل الاول والثاني من المتضادين كما سيأتي قريباً يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في
المطول اه سم وكتب أيضاً ما نصه فيجوز أن يقال هذا الأصفر حسن وذلك الأبيض أحسن
منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغليباً
للملاحظة الوهمية مطلقاً قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام
على العلم بامح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للمثيل أو
توجيه لكون هذا القسم وهمياً أطول (قوله في معرض المثيلين) أى في صفة وفي حال المثيلين

له نوع اختصاص بهما والثلاثة مشتركة في الاشتراق المطلق الشامل للحسى والمعنوى فيكون
الجامع بينهما التماثل لا شبهه اه أى اندفع لان هاتئنا في الاشتراق وشبهه تماثل في النوع لان هذه
الثلاثة ليست من نوع واحد فتشبه بالامثال التى من نوع واحد وتنزل منزلتها حتى كان الاشتراق
في الكل حسيماً وصحة العطف حصلت بالاول والحس حصل بالثاني وهو ليس من قبيل شبه التماثل
الذى هو الجامع لان المراد بالتماثل في الجامع المماثلة في وصف الخ مائة قدم والمراد به بالنسبة للثلاثة
التماثل في النوع فالكلام على هذا البيت استطرادى للخروج عما الكلام فيه من جامع شبه
التماثل فقوله ولذلك أى لابرارهما في معرض المثيلين أى لنظير هذا البراز فاجواب عبد الحكيم على
تقريره بما سمعت غير جواب المحشى فان المراد بالتماثل هنا على كلام عبد الحكيم هو المراد به فيما مر
قال معاوية وفيه أنه أفاد زيادة حسن ومبالغة والكلام في أصل الحسن للعطف وهو حاصل بالاول
لانه جامع عقلى فكيف يصح قول المصنف ولذلك حسن الخ فالنافع الدافع للقييل أن مراد الشاعر
الاشتراك في الاشتراق الحسى ادعاء منه وتغليباً للحقيقى على الادعاءى المجازى لافى الأعم الشامل
فهو جامع حاصل غير معتبر له ومعتبره الاول وهو شبه تماثل في النوع الحسى من جهة أن التماثل في
الأعم بمنزلة المعنوى منزلة الحسى لامتثال حقيقة فللادول حسن الجمع للثاني لانه لم يعتبر على أن
نفس الثاني وهمى اذ ليس عند العقل اشتراق أعم فقول الشارح وانما اشتركت الخ أى بحكم
الوهم لا بحكم العقل أو به تنزل جامع الوهم جدلاً لا تحقيقاً كما فهمه القليل فحمله على الاشتراك في الأعم
وسامه عبد الحكيم له وذكر الشارح للانحداد في النوع هنا وكذا في مثال الصفرة والبياض لبيان
الواقع من الوهم لان الحسن يحصل به كما زعمه عبد الحكيم اه (قوله في النوع الحسى) هو
الاشتراق الحسى وهو الوصف الخاص الذى لو كان موجوداً حقيقة لكان بينهما تماثل وقوله على
أن نفس الثاني الخ قد يقال الاشتراق الأعم هو الامر النافع المستحسن على وجه مخصوص وان
كانت التسمية بالاشتراق على وجه المجاز اذ المدار على المعنى فتدبر (قوله يناسبه اعتبار الخ)
كان الواجب حذف قوله يناسبه لعدم ملاءمته لقوله فان الموافق لتتميل المصنف الخ اذ الموافق هو
عين اعتبار القيد لا شئ يناسبه اعتبار القيد والجواب أن المراد بالموافق التعريف الموافق (قوله
قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية الخ) أى حتى يتأتى احتيال الوهم على العقل في حصول
مدركه عند العقل اذ متى كان العقل غير غافل لا يتأتى احتيال الوهم في أن يدخل عليه خلاف
الثابت عنده وبهذا اندفع ما يقال كان الاقرب الجواز مطلقاً وغاية ما فيه أن الوهم يعارض العقل
اه شيخنا وقد يقال أن العقل قدير ومتمو به من الوهم لعدم تأتية فيه فيستخدمه في ذلك لنرض
من الاغراض كما تقدم ايضاحه عن معاوية (قوله بامح الاصل) أى فقط فهو نظير الملاحظة

فان الوهم يبرزهما في
معرض المثيلين من جهة
انه يسبق الى الوهم

(قوله زيد في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة فالعارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الاشراق والصفاء (قوله ولذلك) أى للجامع الوهمى أو للابراز المذكور أطول (قوله ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانصه وهذا المثال ولو كان من عطف المفردات يصح الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمى موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع (قوله وأبو اسحق) المعتصم بالله (قوله من نوع واحد) لا شتر كما في الاهتداء بها وعموم النفع بها في زعم الشاعر وعبارة الفري بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا اشراقا حسيبا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضادين الجوهر أعنى الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا يظهر أن المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحرمة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل

الوهمية فقط وقوله عند عدمه أى عدم الملح فقط فهو صادق بصورتين فتفطن (قوله رحمه الله) انهما نوع واحد أى منحصرا فيهما فله مزيد اختصاص بهما فيهما تماثل بالمعنى المراد فيهما من هذا بيان للأمر الواقع الصادر من الوهم بما هو راجع الى المعنى المراد فيهما من فلا تنافي بينهما وبين مامر وقوله زيد في أحدهما الخ أى فهمان تماثلان اه معاوية (قوله خبر مقدم) فى عبد الحكيم الجمهور على أن ثلاثة خبر مقدم على المبتدأ والايق بالمعنى والاعلق بالقلب أنها مبتدأ محذوف الخبر أى لنا أو في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها وشمس الضحى بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف كذا فى شرحه للفتاح اه قال معاوية وانما كان أليق وأعلق لما فيه من جزالة المعنى وكثرته مع الإيجاز فى المبني ومن التفصيل التنزيل بعد الابهام الجزيل (قوله وعقليا بالثاني) مراده بالعقل الذهنى المقابل للحسى لا مبدركة العقل والافهروهمى وتخيلى بحكم الوهم والتخيلة وهى المفكرة بواسطة الوهم لا عقلى بحكم العقل اه معاوية (قوله لافاضته أنواع العدل الخ) أى بتنزيل ذلك المعقول منزلة المحسوس لكمال ظهوره اه عبد الحكيم (قوله تقابل السلب والايجاب) هو التناقض وهو التقابل بين أمرين لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله أعنى الصور النوعية للعناصر) هذا مبني على مذهب الحكماء من حلول الجواهر بالجواهر فيقولون ان للشئ هيولى هى العناصر وصورة وكل منهما جوهر وانما الصورة جوهر بسيط تحل فى الهيولى وتلك الهيولى يتواردها الصور فالعناصر هى المحل وتلك الصور تتعاقب عليها باعتبار حلولها فيها فلا يحل فيها صورتان وجعلوا لذلك تقريرا فاختلوا الهيولى بالطين والصور بالزيرية والابريقية (قوله وبما ذكرنا) أى من شمول التضاد للتضاديين الجواهر اذا تحل الصور على الهيولى بل تحل فيها ولولا هذا الشمول لم يظهر ذلك لصحة أن يراد على تقدير عدمه التعاقب باعتبار الصدق فيقال هذا المحل أبيض أو أسود فيخبر بما اشغل على الضد عن المحل ولا يتأتى مثل ذلك فى الصورة ومحلها نعم يتأتى تقدير المضاف فاندفع ما يقال كون المراد ما ذكرنا ظاهر بالضرورة لا بشئ ذكره قبل (قوله التعاقب باعتبار الحول الخ) أى فانه يقال حل البياض والسواد فى هذا المحل ولا

انهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون (ولذلك) أى ولان الوهم يبرزهما في معرض المتباين (حسن الجمع بين الثلاثة فى قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وأبو اسحق والقمر *)

فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة (أو) يكون بين تصورهما (تضاد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على

مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد في شمول التضاد تقابل السواد والجرمة ويسمى تضاداً مشهوراً
وينحصر التقابل في الأربعة اه فزى وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أعم من
الموضوع والموضوع مختص بالاعراض والمحل لا يختص وكتب أيضاً قوله وجودين المراد
بالوجودى هنا ما ليس بعدم داخل فى مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحينئذ يدخل
المتضايفان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليجزى بما يدل على أن
المراد بالوجودى ما يشمل الاعتبارى ما يأتى للشارح فى لفظ الأول والثانى (قوله كالسواد
والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايمان محبوب والكفر قبيح
(قوله أن بينهما تقابل لعدم والملكة) أى فالمناسب جعل ذلك فى شبه التضاد أفاده فى الأطول
(قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند المحققين) كقطب الدين الشيرازى وقيل
المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان) أى ولو صرته فى العمر (قوله والكفر عدم
الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج
الجمادات والحيوانات العجم (قوله وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق أن بينهما الى آخره
ولعل قد للتصديق ويصح كونها للتقليل لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الوسطة فمن لم
ينكر ليس بمؤمن ولا كافر كالشاك والجاهل قال ع ق ويجاب بان من لم تبلغه الدعوة ليس
كلامنا فيه ومن بلغته فان دعى للاعتقاد فان جحد فلا شك وان شك فهو جاحد للجزم أى
لوجوده اذ كانه يقول لا أجزم أى لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولو على القول بان الكفر
جحد ولو كان على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم فى حقيقة الايمان تأمله اه والذى

يقال هذا المحل بياض أو سواد بل هو أسود أو أبيض وكذا يقال فى الصورة ومحلها فيقال هذه
الصورة حالة فى هذا المحل ولا يقال المحل هو هذه الصورة (قوله فى الاربعة) هى التناقض
والتضاد وعدم والملكة والتمائل كذا نقل عن المجر دورايت بخطى على حاشية السيد ابدال
التمائل بالتضاييف وهو الموافق لما يأتى لنا عن عبد الحكيم وقال بعض مشايخنا هى التناقض
والتضاد والتمائل والتخالف أى التباين الذى يجوز معه الاجتماع كالضحك والقيام وأما عدم
والمملكة فداخل فى التناقض اه أى ان لم يعتبر فى التناقض عدم الارتفاع (قوله والمحل
لا يختص) أى لأنه كما تحل فيه الاعراض تحل فيه الجواهر البسيطة وهى الصور النوعية كما
تقدم (قوله وحينئذ يدخل المتضايفان) أى كالأبوة والبنوة فانهما لا يجتمعان من جهة واحدة
بجلا فمما من جهتين ثم فى دخول المتضايفين بعد بناء التعريف على مذهب الحكاء كما علمت
نظر فان الاضافة عندهم من الوجوديات (قوله فلا بد من زيادة مع عدم الخ) قال عبد الحكيم
ترك قيد عدم تعقل أحدهما بالقياس الى الآخر اذ لا دخل له فى كونه جامعاً (قوله رحمه الله مع
الاقرار به باللسان) هذا جرى على كونه شطراً وهو خلاف الراجح كالقول بأنه شرط للصحة
والراجح أنه شرط لاجراء الاحكام الدنيوية فعلى هذا اذا اتفق له أنه لم ينطق كان ناجياً عند الله
وان لم تجر عليه أحكام الاسلام الدنيوية أما اذا لم ينطق عنادا فهو كافر جزم اه شيخنا
باجورى (قوله ليس كلامنا فيه) انظر ما مراده بهذا الكلام فانه يقتضى أنه لا يقال له مؤمن
ولا كافر فيلزم الوسطة مع أن المقصود نفي لزومها قاله بعض مشايخنا وقد يقال ليس المقصود نفي

محل واحد (كالسواد
والبياض) فى المحسوسات
(والايمان والكفر) فى
المعقولات والحق أن
بينهما تقابل لعدم والملكة
لان الايمان هو تصديق
النبي صلى الله عليه وسلم
فى جميع ما علم بحجته به
بالضرورة أعنى قبول
النفس لذلك والاذعان
له على ما هو تفسير
التصديق فى المنطق عند
المحققين مع الاقرار به
باللسان والكفر عدم
الايمان عما من شأنه الايمان
وقد يقال الكفر انكار

شي من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين (وما يتصف بها) أى بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك يعد من المتضادين باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين (أو شبهه تضاد كالأسماء والأرض) في المحسوسات فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط وهذا معنى شبه التضاد وليس متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام دون الأعراض ولا من قبيل الاسود والابيض لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بذاخين في مفهومى السماء والأرض (والاول والثاني) فبإيهم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذى يكون مسبوقا بواحد فقط فأشبهها المتضادين باعتبار اشتغالها على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا متضادين كالاسود والابيض لانه قد يشترط في المتضادين أن يكون

قرر بعضهم أن المراد الانسكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ مما يترتب على الخلاف أن كلامنا من الايمان والكفر مخلوق على القول بانهما وجوديان وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بان الوجودى هو الايمان والكفر عدى لان الخلق كالارادة لا يتعلق بالاامور الوجودية كدافى يس (قوله فيكون وجوديا الخ) أى وكلام المصنف مبنى على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله بعد) خبر لمخدوف أى وما ذكر بعد وفى بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أى اشتغالا على وجه الدخول في المفهوم لما يأتى وكتب أيضا مانصه لابعثار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام لا الأعراض ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما (قوله أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضدا للآخر ولا موصوفا بضماد ما وصف به الآخر ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافى ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع (قوله في غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش والكرسى وتحت الأرضين أشياء كالماء والحوث تأمل (قوله وهذا) أى المذكور من كون أحدهما في غاية الارتفاع وكون أحدهما في غاية الانحطاط وقوله معنى شبه التضاد أى الذى بين السماء والأرض ووجه ذلك أن بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الأجسام دون الأعراض) ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل انما هو في الأعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعم من الموضع والمختص بالأعراض هو الثاني لا الاول فنرى (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به ما قد يقال لم نجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لابعثار ذاتيهما (قوله ليسا بذاخين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوسى فيه معنى السمو والأرض جرم مخصوص فلم يشعرا أحدهما بوصف أشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار في الأرض لا تشعرا بالمقابل ع (قوله أيضا قوله ليسا بذاخين الخ يعلم من هذا أنه كان الاولى أن يقول وما يشتمل منهما مكان قوله وما يتصف بها كفى الاطول (قوله والاول والثاني) أى معنى لفظ الاول ومعنى لفظ الثاني (قوله قد يشترط الخ) أشار بقوله الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد

لزومهما لمقابل اذا كان لزوما مستبعدا وذلك عند بلوغ الدعوة اذ من لم تبلغه الدعوة لا يبعد أن لا يسمى مؤمنا ولا كافرا وان كان ناجيا (قوله الانسكار حقيقة أو حكما) وكذا التصديق فان من لم تبلغه الدعوة مؤمن حكما (قوله لأن الخلق كالارادة الخ) ونهاية ما يتخيل في الارادة أن تتعلق بالعدم السابق تتعلق قبضة لاتعلق حقيقى اه شيخنا (قوله خبر لمخدوف) هذا مبنى على أن قوله وأمثال ذلك بالجر عطف على ما يتصف أو على ضمير بها وهو مطلقا كيدل لكافى لا على رفعه (قوله ظاهر هذا الكلام الخ) أى حيث اقتصر على قوله دون الأعراض ولم يقل دون الأعراض والجواهر البسيطة وقوله لما عرفت من أن المحل أعم لأنه كما توارد عليه الأعراض تتوارد عليه الجواهر البسيطة فاندفع اعتراض شيخنا على قوله وفيه نظر الخ بأنه لا نظر اذ عموم المحل من حيث حلول الجواهر البسيطة فيه زيادة على الأعراض بخلاف الموضوع لا يحل فيه الا

اما ان يكون معتبرا هنا أولا فان كان الاول وجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان الثاني لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فليتأمل كذا في سم وقال في الاطول الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن الساب جزء مفهومي وصفهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني اه (قوله مع أن عدم النخ) أي فهما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط السابق (قوله انما يجعل التضاد) أي والاتصاف بالتضادين (قوله ينزلها) أي التضاد وشبهه وقوله منزلة التضاييف أي عند العقل ع ق (قوله الاو يحضره الآخر) كما أن العقل لا يخطر عنده أحد المتضاييفين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة ع ق وكتب أيضا قوله الاو يحضره الآخر أي غالبا بسبب أن خطورا أحدهما عنده يستلزم غالبا خطور الآخر حكم

بينهما غاية الخلاف ولا يخفى
أن مخالفة الثالث والرابع
وغيرهما للاول أكثر من
مخالفة الثاني له مع أن
العدم معتبر في مفهوم
الاول فلا يكون وجوديا
(فانه) أي انما جعل التضاد
وشبهه جامعا وهما لان
الوهم (ينزلها منزلة
التضاييف) في أنه لا يحضره
أحد المتضاييفين أو السببين
بهما الاو يحضره الآخر

الاعراض وهذا لا ينافي عدم تواردا الاجسام على المحل (قوله اما ان يكون معتبرا النخ) هو معتبر عند المصنف بدليل جعله البياض والصفرة فيما سبق من قبيل شبه التماثلين كما يؤخذ من عبد الحكيم ولعل الشارح أسقطه هنا من التعريف لعدم توقف كونه جامعا عليه وان ذكره في المطول مراعاة للاصل من ذكر القيود وان حذف قيد عدم العقل هناك أيضا تنبيه على عدم توقف كونه جامعا عليه كما سبق عن عبد الحكيم وقد يقال جعله البياض والصفرة فيما سبق من قبيل شبه التماثل لا يدل على الاعتبار اذ لا مانع من كون البياض والصفرة بينهما شبه تماثل مع كونهما من المتضادين فيكون بينهما جامعا ان ويصح ملاحظة كل واحد منهما على حدة (قوله رحمه الله ينزلها منزلة التضاييف) يعني أن التضاد عنده كالتضاييف عند العقل لأنه كما لا ينفك أحد المتضاييفين عن الآخر عند العقل لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عنده لأنه ينفك بالتضاد داخل في التضاييف حتى يرد أنه اذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة الى تنزيله منزلة التضاييف وأن التضاد داخل في التضاييف فلامعنى للتنزيل اه عبد الحكيم يعني أن التنزيل هنا مجرد كناية عن كونه عنده كالتضاييف عند العقل في علة جامعته عنده وهي عدم الانفكاك فهو العلة هنا أيضا لا التنزيل منزلة التضاييف عنده حتى يرد الايراد ان أو عند العقل حتى يرد أولهما ولك أن تختار الثاني وأن التنزيل تمويه للتليس على العقل وجعل ذلك من أفراد ما يكون جامعا عنده ولا بد من ذلك في الوهم المعتبر اذ محض الخطأ لا يعتبر على أن عدم الانفكاك عند الوهم لا يقتضي حقيقة التضاييف عنده بل شبهه بالتنزيل معنى فلا ورود للثاني هذا مع أن كونه مجرد كناية بعيد جدا عن اللفظ والعناية اه معاوية (قوله رحمه الله في أنه لا يحضره النخ) وذلك لأنهما يحضران عنده حين ادراك التضاد الجزئي المتعلق بهما اذا كانا من المحسوسات فتوهم من ذلك أنه لا انفكاك بينهما فاذا حضره أحدهما حضره الآخر وقال السيد السند في شرحه للفتح وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما بيننا وفيه أن اشتراكهما في الضدية أمر مطابق للواقع وهما بهذا الاعتبار من المتضاييفين والجامع بينهما عقلي اه عبد الحكيم وجوابه أن الضدية خارجة عن مفهوميهما كما يفيد قوله اللازمة فالجامع بينهما باعتبار مفهوميهما هو التضاد وباعتبار أنهما ضد ومضاد هو التضاييف وباعتبار اشتراكهما في الضدية وفي أن كلا منهما ضد للاخر التماثل والاول وهما والاخير ان

باجتماعهما عند المفكرة تنزيلا للغة الخطور مع الآخر منزلة عدم الانفكاك كالتضايين عرق
ولعله بهذا يدفع بحث صاحب الأطول حيث قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا
كان الأمر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايين اه
(قوله ولذلك) الارتباط الوهمي عرق أو اسم الإشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أي
الوهم بدليل ما بعد يس (قوله من المتغيرات الغير المتضادة) أي بعضها مع بعض عرق
وقوله يعني الخ تفسير لقوله ولذلك وقوله ان ذلك أي أقر بية خطور الضم مع ضده وقال عبد
الحكيم يعني أن ذلك أي كون التضاد وشبهه جامعا (قوله على حكم الوهم) أي ادراكه وتصوره
لاتساعه ومجازفته فيلحق الضدين بالتضايين (قوله أو خيالي) قد عرفت فيما تقدم أن الحس
المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وأن الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل القوة
التي جمعت بين الشيتين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي أن يجعلها كذلك
في الخيالي فيسميه حسيا لكن تساهل فجعلها هي الخيال التي هي الخزانة للحس إشارة الى أن
هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزانها والعكس من جهة أن هذه القوى كما
قيل بمنزلة المرأة لبعضها بعض فهي برسم في كل منهما ارتسم في الآخر اه عرق ومن هنا علم
أن قول الشارح يقتضي الخيال فيه مساحة أي يقتضي الحس المشترك الذي خزانته الخيال تأمل

(ولذلك نجد الضد أقرب
خطورا بالبال مع الضد)
من المتغيرات الغير
المتضادة يعني أن ذلك
مبنى على حكم الوهم والا
فالعقل يتعقل كلا منهما
ذاهلا عن الآخر (أو
خيالي) وهو أمر بسببه
يقتضي الخيال اجتماعهما
في المفكرة وذلك (بأن

عقليان ولا مانع من وجود جوامع بين شيتين باعتبارات من جهات ولا من كون جامع عقلي علة
ومنشأ الجامع وهمي ولا من اعتبار الوهمي مع وجود العقلي لذهول العقل عنه كما هبنا بالوجدان
فلا شبهة في صحة تعليقه قدس سره وتحقيقه أهمها لا اشتراكهما في الضدية النخيسري الوهم عند ادراك
أحدهما الى ادراك ضديته للآخر فلذا اذا حضره أحدهما حضره الآخر بخلاف العقل فانه
لا يسري الى الضدية فضلا عن التماثل فيها بل يذهل عن ذلك غالبا لأنه وقاف عند الحقائق والوهم هو
الساري في المضاييسري في أي بدقائق كأنها حقائق فلماذا كله كان التضاد جامعا وهميا لا عقليا
وعلمته ما ذكر ولا يخفى أنه أصح وأقوى مما ذكره عبد الحكيم اه معاوية وقوله وقاف عند
الحقائق أي القرينة والافاضية ليست أمرا وهميا (قوله تنزيلا للغة الخطور الخ) محصل قول
الشارح في أنه لا يحضره الخ على هذا أن الوهم لا يحضره عنده أحد المتضادين وشبههما الا ويحضره
الآخر غالبا فهذا أمر ثابت عند الوهم لا عند العقل ثم ان الوهم نزل التضاد وشبهه منزلة التضايين
وجعله من جنسه ليرتب على ذلك أنه متى حضر أحد الأمرين حضر الآخر فقوله في أنه لا يحضره
بيان لمنشأ احتيال الوهم على العقل وهذا المنشأ مقرر عنده قبل الاحتيال والحكم المترتب على
التنزيل هو اللزوم وعدم الانفكاك لجعله التضاد وشبهه من أفراد التضايين وتخليطه بذلك على
العقل ومحصل كلام الأطول أنه اذا كان الخطور مع الآخر ثابتا عند الوهم وأنه متى خطر أحدهما
خطر الآخر دائما كان ذلك جامعا وهميا ولا حاجة لتنزيل الوهم لذلك منزلة التضايين ومحصل دفع
كلام الأطول بما قبله أن التنزيل أفاد اللزوم والثابت عند الوهم أولا ناهو الغلبة فقط (قوله رحمه
الله يعني أن ذلك) أي كون التضاد وشبهه جامعا مبني على حكم الوهم حكما على خلاف الواقع
بتلازمهما في الحضور بناء على حضورهما عنده حين ادراك التضاد الجزئي بينهما اه عبد الحكيم
(قوله بمنزلة المرأة لبعضها الخ) في عبارته حنفى والتقدير بمنزلة المرأة المقابل لبعضها بعض اه

ويمكن أن يقال لم ينسب إلى الجنس المشترك لأن النسبة إلى الخيال أخف من النسبة إلى المشترك أن
نسب إلى الصفة ولم ينسب إلى الموصوف ويقل حسي مخافة اللبس بالنسبة إلى إحدى الحواس
الجنس الظاهرة تأمل (قوله بين تصوريهما) سيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح
والصواب بأن يكون بينهما (قوله في الخيال) أي خيال المخاطب على ما في الأطول وهو مبني
على الغالب من مراعاة حال المخاطب (قوله سابق على العطف) إذ لا يكفي مطلق التقارن
والإفالعطف لا ينفك عن التقارن وليس التقارن بأن يكونا ثابتين في الخيال إذ الصور المتقاربة

شيخنا وأل في المرأة للجنس فيصدق بالمتعدد (قوله رحمه الله تعالى تقارن في الخيال) أي يكون
حصول أحدهما في الخيال مع حصول الآخر فيه لا لعلاقة عقلية أو وهمية تقتضي ذلك بل لمجرد
الاتفاق بينهما لأسباب مؤدية إلى ذلك وليس المراد اجتماعهما فيه مطلقا فان جميع الصور الخيالية
كذلك قال السيد في شرحه للفتاح والضابطة في الجامع أن الجامع ما ينسب التقارن في خزنة
الصور أولا فالاول هو الخيالي والثاني ما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب
نفس الأمر فهو العقلي والافه والوهمي اه لكن بقي وجه ضبط هذه الثلاثة في أقسامها فأقول
الجلتان ما أن يتحد في مفرد من مفرداتهما أولا وحينئذ ما أن يكون بين مفرديهما اتحاد في وصف
له نوع اختصاص بهما ذاتيا وعرضيا فهو التماثل أولا يكون وحينئذ ما أن يكون بينهما تقابل
أولا وعلى الثاني ما أن يكون بينهما تقارن أولا وحينئذ لا جامع بينهما أصلا وعلى الاول اما هو تضاد
أو تضاف أو سلب وإيجاب أو عدم وملكية والآخران لا يصلحان للجامعة لأن السلب والعدم وان
كانا مستزمين للإيجاب والملكية لكن الإيجاب والملكية لا يستلزمانهما فالجامع اما الاتحاد أو التماثل
أو التضاف أو التضاد أو التقارن أو شبه أحدها لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضاف وشبه
التقارن فبقي سبعة ثلاثة منها عقلي الاتحاد والتماثل والتضاف وثلاثة منها وهمي وهي شبه التماثل
والتضاد وشبه واحد منها خيالي وهو التقارن اه عبد الحكيم وكان الاولى أن يزيد بعد أولا
الاخيرة وحينئذ ما أن يكون بينهما شبه أحدها أولا إذ به التام للقسام والمطابقة لفذلك
الكلام لكنه قصد ذكر الأصول أولا والحق الاشياء آخر اقصد احسنا فخر هذا وقوله
والآخران الخ غفلة فانه ان أراد أنهما لا يصلحان عقلا لعدم التلازم في التعقل فكذا التضاد وان
أراد مطلقا باطل إذ فيهما شبه تضاد أقوى منه في غيرهما فالصواب أن الأخيرين داخلان في
شبه التضاد وانما اعتبر وه أصلادونهما لانه أعم منهما قد كره يعني عن ذكرهما بلا عكس وقوله
لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضاف باطل أيضا إلا أن يغني شبيهين لهما لم يندرجا في السبعة
فان شبه الاتحاد إما تماثل أو تقارن في الخيال وشبه التضاف إما تضاد أو شبهه فالكل مندرج فيها
فاكتفوا بحقيقة الاولين لانهما أقوى من الشبه كما قدمناه في قولة التبصرة وانما عبروا بالتضاد
وشبهه للإيجاز لفظا والتناسق معنى إذ لو عبروا بشبه التضاف لاحتاجوا إلى بيانه بهما وذلك
اطناب ولو عبروا بالتضاد وشبه التضاف لم يكن فيه تناسق وقوله وشبه التقارن نعم هذا لا وجود
له أصلا وعلى فرض وجوده لا يعتبر بعده لانه شبه الشبه كما أسلفنا في قولة التبصرة أيضا اه
معاوية وتقدم ما في كون شبه التقارن شبه الشبه فتدبر (قوله رحمه الله سابق على العطف) أي
ليكون مصححاه اه عبد الحكيم (قوله والافالعطف لا ينفك عن التقارن) أي لكن

يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق
على العطف

والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزانها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار
أطول (قوله لأسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله وأسبابه مختلفة) لأنها وإن كانت راجعة
إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها فيلزم صحة
وجودها للشخص دون آخر مثلا إذا تعلقت همة إنسان بصناعة الصياغة أوجب له ذلك مخالطة
أمرها من سبائك الذهب والفضة وآلاتها عرق وفي يس قوله وأسبابه الخ فن أسباب تجمع
بين صومعة وفنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وإبريق (قوله مختلفة) أي باختلاف
الأشخاص والأزمان والأمكنة عرق (قوله الثابتة) أي التي من شأنها أن تثبت في الخيال
عرق (قوله ترتبا ووضوحا) تميزان محولان عن الفاعل وكتب أيضا قوله ترتبا أي فتارة
تحصل وتارة لا والمراد بالترتب الاجتماع على وجه التلازم وقوله ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة
لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ
راجع لحصول الترتب وقوله وهي في خيال آخر الخ راجع لعدم حصول الترتب وقوله وكم من
صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي
كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين وفسر عرق الترتب والوضوح بغير ما مضى واعتراض
على تفسيرهما بما مضى فراجعهم وكتب أيضا قوله ترتبا ووضوحا اعتراض على تفسير الترتب بالتلازم
والوضوح بعدم الغيبوبة كما أشار إليه الشارح بأنهما حينئذ متلازمان فاحدهما يغني عن الآخر
وقد يمنع بان المراد بالترتب والتلازم أنه يلزم من حصول أحدي الصورتين في الخيال الأخرى
ولا يلزم من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالذوابة والقلم
عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الفهاياها وقوله وهي في
خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الفهاياها (قوله وإصاحب الخ) قال في الأطول ولا يليق بك أن
تظن أنه كان اللائق لطالب علم المعاني فتقع في الاعتذار بأن المدول إلى الصاحب للتفأول للطالب
لأن المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل (قوله لأن معظم
الخ) فيه وقفه فالأولى لكثرة وقوع الفصل والوصل اه حفيد وفي عرق توجيهه وعبارته

لأسباب مؤدية إلى ذلك
(وأسبابه) أي وأسباب
التقارن في الخيال
(مختلفة ولذلك اختلفت
الصور الثابتة في
الخيالات ترتبا ووضوحا)
فكم من صور لا انفكاك
بينها في خيال وهي في
خيال آخر مما لا يجتمع
أصلا وكم من صور
لا تنسب عن خيال وهي
في خيال آخر مما لا يقع
قط (وإصاحب علم المعاني
فضل احتياج إلى معرفة
الجامع) لأن معظم أبوابه
الفصل والوصل وهو

ليس بالمعنى المراد وهو أنه كلما خطر أحد المتقارنين خطر الآخر ولو قال بدل قوله إذا لا يكفي
الخ والالم يوجد المصحح حين العطف لكان أظهر كما تقدم عن عبد الحكيم (قوله تقارنهما
عند التذكر الخ) أي بحيث إذا تذكر أحدهما تذكر الآخر لا سيما عند مخالطة
الإنسان لهما واهتمامهما بهما وهذه الحالة لا توجد في جميع الصور (قوله وإن كانت راجعة الخ)
أي إن المخالطة تشملها كلها (قوله ولا يليق بك أن تظن الخ) سبب هذا الظن أن صاحب
علم المعاني هو العالم به والعالم به ليس له فضل احتياج إلى معرفة الجامع لاستغنائه عما الذي له فضل
احتياج هو طالب علم المعاني إذ الطالب شيء ليس حاصله عنده ذلك الشيء والاعتذار عن ذلك
بأنه عبر عن الطالب بالصاحب تفاؤلا بأنه يصير من أصحابه ووجهه عدم لياقة هذا الظن الموقوع
في هذا الاعتذار أن العالم بعلم المعاني له فضل احتياج إلى معرفة جزئيات الجامع الواقعة في تراكيب
البلغاء وهذا هو المراد (قوله فيه وقفه) لأنه ليس معظم الأبواب إذ معظم الثمانية خمسة أو ستة أو
سبعة فإن كان المعنى أنه أكبر الأبواب فهو خلاف الواقع (قوله فالأولى لكثرة وقوع الخ) فيه أن
غير الفصل والوصل كالتعريف والتنكير أكثر منهما (قوله وفي عرق توجيهه) حصل التوجيه

وذلك لأن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب بخلاف العكس ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم أبواب علم المعاني اه أو المراد بالمعظم الأصعب كما قررره بعضهم (قوله لاسيما الخ) أي لا مثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أوكداً أنواع الجامع ع (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي ويدرك على مجرى ع (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المؤلف والمعتمد بمعنى الجريان وقوع ذلك المؤلف من الصور والمعتاد منها وقوعه متكرراً في الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم أن ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة وان لها أسباباً وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والاعراض والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب اه ع ثم قال كلاماً يتعلق بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ وانصه فان صوراً التي من شأنها حصولها في الخيال اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذا عطفت باعتبار من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسداً الا أنه يبقى النظر هنا في الاعتبار خياله هل المتكلم أو السامع أو هاهما معا والأقرب أن الاعتبار السامع لانه هو الذي يراعى حاله في غالب الخطاب اه وكتب أيضاً قوله على مجرى الالف أي الصور المؤلفات الجارية فمجرى مصدر بمعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب أيضاً قوله على مجرى الالف والعادة أي المؤلف والمعتمد أي مبني على وجود شيء مؤلف معتاد وقوله بحسب انعقاد الأسباب تفسير لمجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالأسباب تلك المؤلفات المعتادات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه قول الشارح في اثبات الصور اه الذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الأسباب على ظاهرها وليس المراد بها تلك المؤلفات والمعنى أن وجود تلك الصور المؤلفات بحسب وجود أسباب اثبات تلك الصور في الخيال (قوله الأسباب) أي أسباب الاقتران كصفة الكتابة فانها سبب في اقتران القلم والدواة (قوله في خزائنه الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتبين الأسباب) من اضافة الصفة للموصوف أي والأسباب المتباينة وكتب أيضاً قوله وتبين الأسباب الخ أي واذا كانت

مبنى على الجامع (لاسيما)
الجامع (الخيالي فان
جمعه على مجرى الالف
والعادة) بحسب انعقاد
الاسباب في اثبات الصور
في خزائنه الخيال وتبين
الاسباب

أن ذلك على سبيل المبالغة لأن المراد بالمعظم الأصعب حتى يتكرر مع ما بعده (قوله بالمخالطة) أي مخالطة ثلاث الصور (قوله تفسير لمجرى الخ) المناسب لتفسير لقوله على مجرى الخ لان قوله بحسب تفسير له على اذ معنى جمعه على مجرى جمعه بحسب واعتبار مجرى اه شيخنا واجب بان تقريره بعد يدل على أن المراد أنه تفسير باعتبار ما اشتمل هو عليه وهو واضح لكن جعله تقريراً يوجب اشكالا آخر وهو أنه كان عليه أن يقول فالمراد بالمجرى الانعقاد وبالمؤلفات والمعتادات الأسباب فالظاهر أن الفاء فصحة والغرض تفسير قوله بحسب انعقاد الأسباب (قوله أقول هذا التقرير يعارضه الخ) يمكن دفع المعارضة بجعل في معنى من البيانية على أنه بيان لانعقاد الأسباب على أن هذه المعارضة ناشئة من جعل المراد بالمؤلفات والمعتادات الصور بل المراد بها الصنائع ونحوها مما يكون سبباً في اثبات الصور في خزائنه الخيال أو المراد بها الصور الخارجية التي تكون مخالطتها سبباً في اثبات الصور الذهنية (قوله فيصير المعنى بحسب انعقاد الخ) المناسب فيصير

أسبابه متباينة لا تنحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا فلا احتياج إليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أى يتجاوزه ولا يتسلط عليه وكتب أيضا مانصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أى بإسناد القوت الى التباين (قوله فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا لأقسام الجامع وكتب أيضا قوله فظهر أن ليس المراد الخ بل المراد بالجوامع فى هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة لا ما يدرك بتلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع إنما يكون بأدراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن تأخذه عن السابق اليه وهو قوته المختصة بأدراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات أو الحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم أياها بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلى على هذا ما يقتضى بسببه العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا له بالخصوص أولا فأخذه منه العقل والجامع الوهمى ما يحتمل بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بأدراكه أولا أو سبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولا يخفى أن هذا الجواب يخالف ظاهر ما قرر الحكماء فى مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أى بسببه يقتضى العقل الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أى بسببه يقتضى الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى

مما يفوته الحصر فظهر
أن ليس المراد بالجامع
العقلى ما يدرك بالعقل
وبالوهمى ما يدرك بالوهم
وبالخيالى ما يدرك بالخيال

المعنى بحسب انعقاد المؤلفات فى اثبات المؤلفات (قوله أى من تعريفنا لأقسام الجامع) أى حيث قال فى الجامع العقلى وهو أمر بسببه يقتضى العقل الخ جعل العقل مقتضيا لا مدركا مع أن ذلك كان هو الذى يتبادر من قولنا جامع عقلى مع كونه أطلق الامر ولم يقيده بخصوص ما يدرك بالعقل ونظير ذلك يقال فى الوهمى والخيالى ومن تبيين المصنف للعقل بالانحداد والتماثل والتضاييف وللوهمى بشبه التماثل والتضاد وشبهه ولم يخصها بالكليات فى الاول وبالجزئيات فى الثانى ومن تبيينه للخيالى بالتقارن مع أنه ليس من الصور التى ترسم فى الخيال (قوله بأدراك المتوصل به) أى كالتضاد بين السواد والبياض فلا بد من ادراك الوهم التضاد وما يتحقق بينهما التضاد وهما الامران المتضادان (قوله لكن بعد أن تأخذه) أى الغير (قوله عن السابق اليه) أى عن المدرك السابق الى الغير (قوله وهو) أى السابق (قوله ولو سبق اليه الوهم) أى كالتضاييف الجزئى (قوله ولو سبق اليه الخيال) أى الحس المشترك بدليل قوله لكونه مخصوصا بأدراكه أو هو على ظاهره والمراد بالأدراك الوقوع فيه لكونه خزانة وسبق الخيال الى الجامع الوهمى من حيث الطرفين كالاسود والابيض اللذين بينهما الجامع لما علمت من أن لا بد من ادراك التضاد وما يتحقق فيه ذلك التضاد (قوله أم سبق اليه العقل) كالتضاد الكلى (قوله لكونه كذلك) أى مخصوصا بأدراكه أولا (قوله ولو كان عقليا) أى كالتقارن الكلى بناء على أن المراد بالخيال مطلق الخزانة الشاملة للذاكرة والمبدأ القياض (قوله أو وهما) أى كالتقارن الجزئى (قوله وكذا الخيالى) أى فالمراد به أمر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما عند المفكرة سواء كان من

(قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم كما في عرق وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان معقولة) انما حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتمال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتمال فنسب الى الوهم الذي من شأنه الخيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة

مدركه بنفسه أم لا لكن فيه أن التقارن ان كان كليا فهو مدرك بالعقل وان كان جزئيا فهو مدرك بالوهم ولا يتأني أن يكون مدركا بالخيال سواء أبقى على ظاهره أو أريد به الحس المشترك الا أن يكون على هذا مدركا بالخيال من حيث متعلقه وهو ما بينهما التقارن (قوله رحمه الله لان التضاد الخ) وكذا شبه التماثل (قوله لصحة ادراك العقل الخ) فديقال المناسب جعل ما ذكره المصنف شاملا لما يدركه العقل وما يدركه الوهم لتبادره فيما يعم الكليات والجزئيات (قوله رحمه الله بل جميع ذلك معان معقولة) أقول التضاد ان أخذنا مطلقا كان كليا وان أخذنا مضافا الى جزئي كمتضاده هذا السواد مثلا كان جزئيا على ما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا تمنعها مثلا اذا قلت عداوة زيد فان أردت بها مطلق عداوته كانت كلية وان أردت بها عداوته مع عمرو في زمان معين لأجل أمر معين الى غير ذلك من المقيدات بحيث تتشخص وتأبى الشركة كانت جزئية وقس على التضاد حال التماثل والتقارن فان قلت اذا كان التماثل والتضاد مثلا معقولين فلم كان الاول جامعا عقليا والثاني وهميا قلت التماثل سواء كان بين كليين أو جزئيين أو كلي وجزئي أم اذا التفت اليه العقل اقتضى الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه صالح للجمع ولا حاجة في ذلك الى احتمال فالجمع يمثل هذا الجامع منسوب الى العقل سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات أو بواسطة الآلات وأما التضاد فانه أمر اذا نظر اليه العقل لم يقتض الجمع بين المتضادين لانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج فيه الى احتمال فنسب الى الوهم اذ من شأنه أن يحتمل فان قلت كيف يستند الى الوهم مطلقا مع أنه اذا كان كليا لم يدركه الوهم أصلا فلم يقتض بسببه جمعا ولم يحتمل في ذلك قطعا قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقا بكلي أو جزئي لكن القوى آلات لها تستعملها في الادراك والقوة الوهمية في ذاتها آلة لها في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعملها وتستعين بها في ادراكات سائر الحواس ولذلك قيل الوهم سلطان القوى الخسية بل ربما تستعملها في المعقولات المنزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك تخطئ فيها وتحكم عليها باحكام المحسوسات فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضى العقل باستعمال الوهم الجمع لأجله ولو لم يستعمله لما اقتضى الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات أو بواسطة الوهم ولما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب اليه كما نسب القطع الى السكين وبالجملة الامور الواقعة على ما ينبغي بلا احتمال تنسب الى العقل وخلافها ينسب الى الوهم هذا وأما التقارن فان كان بين الصور المحسوسة فلا شك أنه أمر يقتضى الجمع بينهما والخيال مدخل فيه فنسب اليه وكذا التقارن بين المعاني الوهمية أو بينها وبين الصور ينسب اليه لان الوهم انما ينزع المعاني من الصور الخيالية بل التقارن بين المعقولات المنزعة عن المحسوسات ينسب

لان التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال أليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة

العقل (قوله فاعترضوا الخ) وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كما لا يخفى حتى يصح هذا الاعتراض من ع ق (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لانه ممنوع) اذ لا نسلم أن هذا معنى جزئى بل هو كلى لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلى كلى (قوله وان أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئى ليس بجزئى كما ذكرنا أن امكان زيد كلى وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئى أى

اليه أيضا لان تلك المعقولات منتزعة عن الصور الخيالية أيضا نعم المعقولات الصرفة لو فرض فيها تقارن لم يكن للخيال فيها مدخل لكنها عما نحن بصدد من الامور العرفية المعتمدة فى اللغة عبر احل وفيما ذكرناه تفصيل وتحقيق لما ذكر فى الشرح قاله السيد قدس سره وقوله التضاد ان أخذ الخ أفاد بهذا أن قول الشارح بل جميع ذلك معان معقولة أى مدركة بالعقل مقيد بما اذا كانت تلك الامور كلية لا جزئية وقوله على ما ذكره أى الشارح بقوله وان أرادوا أن تضاد هذا السواد الخ وقوله وان كانت الاضافة الخ أى وان كان التحقيق أن الاضافة الى الجزئى الخ فاجرى عليه الشارح خلاف التحقيق وللك الجواب عن الشارح بان مراده أن الاضافة العهدية الخارجية الى الجزئى توجب الجزئية اذ الاضافة العهدية الخارجية بمنزلة العالمية الشخصية بان يراد تضاد سواد مخصوص فى زمن مخصوص الى آخر المقدمات وقوله قلت الادراك فى الحقيقة الخ تقدم لك جواب آخر عن معاوية وقوله وأما التقارن فان كان الخ فالجامع الخيالى مالم يخال فيه مدخل سواء كان تقارنا فيه أو فى الذات كرهة أو الفياضية فانه فيها متابع له فيه وأصله وابتداءه فيه لقول المصنف بان يكون الخ تصوير له ببعض أنواعه اه أى فقصوده قدس سره أن شمول الجامع الخيالى للتقارنات الثلاثة لانه أريد بالجامع الخيالى مالم يخال الذى هو خزانة الحس المشترك دخل فيه وان كان التقارن فى غيره كالذات كرهة والفياضية وليس مقصوده أن المراد بالخيال مطلق الخزانة لانه خلاف المتبادر منه كما سيأتى عن معاوية ايضا حه فى مقولة أخرى وهذا خلاف ما مر عن الاطول من أن السيد السند احتال بحمل الخيال على مطلق الخزانة (قوله رحمه الله وقد خفى هذا على كثير الخ) عبارة المطول وبعضهم لما يقف على ذلك اعترض أولابان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح أن يجمع الا من الوهميات وأجاب ثانيان بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئى لا يدرك الا الوهم اه وقوله لما لم يقف على ذلك أى على أنه ليس المراد بالجامع ما ذكره والترتب على عدم الوقوف هو الجواب لا بتناؤه على ارادة المعنى المذكور وذكر الاعتراض نوطئة لذكر الجواب فلا يرد أن مبنى الاعتراض حمل الجامع العقلى والوهمى والخيالى على ما يكون بين الامور المعقولة والموهومة والمحسوسة لا كون معناه ما يكون مدركا بالعقل وبالوهم وبالخيال فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك اه عبد الحكيم وبه يفهم كلام شارحنا ويندفع قول المحشى نقله عن ع ق وهذا الاعتراض عند التأمل الخ لانه مبنى على فهم أن كلام المعتراض مبنى على أن الجامع العقلى أو الوهمى أو الخيالى ما كان مدركا بالعقل أو الوهم أو الخيال (قوله أن امكان زيد) أى المطلق الشامل للامكان فى أى زمان وقوله وان كان هذا الامكان أى المعين فى زمن مخصوص الى آخر المقدمات كما يقتضيه اسم الاشارة كما قاله شيخنا وغيره

وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئى لا يدرك الا الوهم وفيه نظر لانه ممنوع وان أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض

فالاولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئى وأجيب بأنه مبنى على تسليم جزئيته جدلا وقوله أن امكان زيد كلّى أى لانه يتعدد بتعدد الازمنة والأمكنة (قوله فتمائل) أى فنقول تمائل هذا الخ أى فالاخذ بهذا المراد يؤدى الى فساد كلام المصنف والى التحكم (قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعترضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه ليس بصورة) أى بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعترض على السكاكى (قوله يشعر بأنه يكفى) أى لان تصور معنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة) خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف

معنى جزئى فتمائل هذا مع ذلك وتضايقه معه أيضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايق وشبههما فى أنها ان أضيفت الى الكليات كانت كليات وان أضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقلا وبعضها وهما ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الصورة فى الخيال وظاهر أنه ليس بصورة ترسم فى الخيال بل هو من المعانى فان قلت كلام صاحب المفتاح يشعر بأنه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو خفى ضيق وخائى ضيق ونحو الشمس ومراة الأرنب والف باذنجانة محدثة

(قوله أى فالاولى رد ذلك بالمنع الخ) قد علمت الجواب عن الشارح فتفطن (قوله رحمه الله وشبههما) أى وغير ذلك وهو التضاد (قوله من جملة ما يبطل به فهم المعترضين الخ) فان الغرض منه أنه يتأتى فى الجامع الخيالى مثل اعتراضهم ولا يمكن عنه الجواب بمثل ما أجابوا به عن اعتراضهم وبهذا يعلم انه لا ينفى عن هذا قول الشارح فيما مر وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور الخ (قوله رحمه الله يشعر بأنه يكفى الخ) أى لان الكلام فى الجامع المصحح للعطف اذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق غرضنا ببيان انه عبد الحكيم (قوله رحمه الله باعتبار مفرد من مفرداتهما) أى مثل الاتحاد فى الخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودها اه مطول (قوله رحمه الله وهو نفسه معترف الخ) عبارته فى المطول وفساده واضح للقطع بامتناع العطف فى نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد نوبى فيه والسكاكى أيضا معترف بامتناع نحو خفى ضيق وخائى ضيق ونحو الشمس وألف باذنجانة ومراة الارنب محدثة اه وكتب قدس سره على قوله وفساده واضح الخ أقول قيل لان سلم امتناع العطف مطلقا فانه اذا قصد الى عدال الامور الواقعة فى يوم الجمعة جاز العطف لان الغرض الاصلى هو هذا القيد فهو ههنا جامع ملتفت اليه وأما اذا قصد الى بيان وقوع تلك الامور فى الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا فلا يجوز العطف لانه ليس بجامع بل لانه جامع غير ملتفت اليه هناك وكذا الحال فى المسند اليه والمسند وفى كلام السكاكى اشارة الى ما ذكرناه حيث قال ومن أمثلة الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وانشاء ما ذكره تكون فى حديث ويقع فى خاطرك بغتة حديث آخر لا جامع بينه وبين ما أنت فيه بوجه أو كان بينهما جامع غير ملتفت اليه لبعده مقامك عنه ويدعوك الى ذكره داع فتورده فى الذكركم مفصولا ثم قال ومثال الثانى وجدت أهل مجلسك فى ذكر خواتمهم وسرد الكلام الى أن قال وأنت كما قلت ان خائى ضيق قد كرت ضيق خفك وعناءك عنه فلا تقول وخفى ضيق لنسب مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكرك الخف فقد صرح بان الاتحاد فى المسند جامع لكنه غير ملتفت اليه فى هذا المقام فلو فرض قصد المتكلم الى تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة به والحكم عليها بالضيق جاز أن تقول خائى ضيق وجبى ضيقة فتأمل على بصيرة فى كلامه واختر من التوجيهين ما لاحت لك صحته اه اذ العبرة بالجامع المناسب للمقام وان كان باعتبار مفرد فقط من المفردات لكن سبق لك عن الاطول أنه بالتأويل يكون الجامع باعتبار الطرفين فالكلام باعتبار الظاهر وكذا ما نقله المحشى بعد عن ابن يعقوب على قوله رحمه الله قلت الخ فافهم (قوله خبر بعد حذف الخ) غير لازم كما علم مما سبق وفى الفترى أن الشارح نقل مثال السكاكى بالمعنى وعبرة السكاكى ههنا الشمس ومراة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسى وألف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعى على أن المثال من قبيل عطف

جل تقدبرا (قوله قلت الخ) أورد على الجواب أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احدهما على الأخرى ولا يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فياذ كرمثلا يكفي في الجمع أن تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة كفي الاتحاد المذكور اذا حصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأما ان كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الأخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين اه ع ق (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أى بيان حقيقة من حيث هو

المفرد وأما المثال على الوجه المذكور الذي أوردته الشارح والمحشى يعنى السيد فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحدف الخبر في الاولين فظهر أن جزم المحشى بكون المثال من عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكى اه فتدبر (قوله أورد على الجواب الخ) هو غير وارد لأن الجمل على خلاف ما يفهم عرفا لا ضرر فيه اذا كان القصد به دفع التنافي بين كلامين متمكمن واحد كما هنا وهذا كثير الوقوع والمراد اذا قامت عليه قرينة كما هنا يدفع الايراد على أن الجواب الذي جهله هو الاول وهو حمل الكلام على ما اذا تعلق الفرض بالاتحاد في الطرف المتحد في الجملتين خلاف المتبادر أيضا اذا المتبادر من المثالين اللذين أوردتهما السكاكى لمنع أن المنع فيهما مطلق والمتبادر أيضا ما يصح عطف احدى الجملتين على الأخرى مع كون المتمكمن قصدا لجملة الاولى برأسها ثم عرض له عطف الأخرى عليها قاله بعض مشايخنا ولا يخفى ما في بعضه أخذنا مما سبق عن السيد (قوله أى بيان حقيقة من حيث هو) أى بقطع النظر عن كونه كافيا فالمراد الجامع في الجملة (قوله رحمه الله قلت كلامه هنا ليس الا الخ) هو يعنى قوله في المطول قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين وأما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف أم لا ففوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبرين وان كان الخبران متحدين فعلم منه أن الجامع يجب أن يكون باعتبارهما جميعا اه قال عبد الحكيم قوله قلت الخ أى لا نسلم أن الكلام في الجامع المصحح بل في مطلق الجامع اذ كونه مصححا علم من سابق كلامه من عدم صحة نحو الشمس وألف باذنجانة وحرارة الأرنب محدثة ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المسند في كلا المثالين لأنه علم منهما أن السكاكى في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين اه وكتب السيد قدس سره على قوله قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع الخ مانعه أقول فيه سماجة لأن المقصود بيان الجامع بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف بينهما قطعاً ولا يصير جامعا بينهما أصلاً لا يسمى بالجامع بين الجملتين عرفاً بخلاف ما يصلح أن يكون جامعا بينهما في موضع ولا يصلح لذلك في موضع آخر لما نعت هناك وأما قوله وقد صرح فيهما أى فيما قبل هذا الكلام وما بعده بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبرين اه وان كان الخبران متحدين فاشارة الى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس وألف باذنجانة وحرارة الأرنب محدثة وما صرح به فيما بعد من امتناعه في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق وفيهما بحث أما في الاول فلا لأنه من عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك أعنى محدثة جزأ من المعطوف عليه ولا من المعطوف

قلت كلامه هنا ليس الا
في بيان الجامع بين
الجملتين وأما ان

سم (قوله أى قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشأن (قوله سهو)

بل هو خبر عنهما معا فيكون مؤخر عن اعتبار العطف بينهما ما فلا يكون مصححا للعطف جامعا بينهما وأما ما نحن فيه فإن الخبر عنه أو الخبر أوقيهما من قيودهما معتبر في كل واحدة من الجملتين فجواز أن يكون جامعا مصححا للعطف بينهما وأما في الثاني فلا أنه صرح فيه بأن الاتحاد في الخبر جامع لكنه غير ملتفت إليه في ذلك المقام لنسبوه عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف كما نقلناه عنه اهـ وقوله قدس سره فلا يكون مصححا للعطف جامعا بينهما هذا منافي لما تقدم من أنه إن كان الغرض الأصلي هو القيد أو المسند أو المسند إليه فهو جامع يلتفت إليه فإنه يدل على أنه يجوز أن يقال خاتمي وخفي ضيق إذا كان المقصود تعداد الأمور المشتركة في الضيق وقد صرح بذلك سابقا ثم إنه يقتضي أن لا يجوز خاتمي وخفي ضيق لعدم الجامع قبل ذكر المسند ويجوز خاتمي ضيق وخفي ضيق لا شتر كما في المسند قبل العطف اهـ عبد الحكيم وقوله فإنه يدل على أنه يجوز أن يقال خاتمي وخفي ضيق أى حيث أطلق فيما سبق بقوله وكذا الحال في المسند إليه والمسند فشم كل ما عطف الجمل وعطف المفردات وقد يقال يحمل كلامه فيها سبق على عطف الجمل بدليل التقييدها وقوله وقد صرح بذلك سابقا أى صرح بأنه إذا كان الغرض الأصلي هو القيد أو المسند الخ الدال على جواز هذا المثال وإن لم يصرح به وقوله ثم إنه يقتضي الخ أى هنا أى فصلت المناقاة بين ما دل عليه كلامه هناك وبين ما اقتضاه كلامه هنا وقال معاوية معنى قوله ثم إنه يقتضي الخ أى أنه يقتضي ذلك من غير تفصيل مع أن في كل تفصيل باعتبار الغرض الأصلي أى فيه زيادة على التنافي الاطلاق وعدم التفصيل مع أن الصواب التفصيل وأنه لا فرق بين تقدم الجامع وتأخره بل ولا بين ذكره وعدمه لأن الواجب قصده واعتباره لا ذكره لأنه ما يجمع في المفكرة لا ما يجمع في اللفظ والذكر ومدار الجمع فيها على تحقق الجامع في الواقع نعم ومدار كفايته وصحة اعتباره على مناسبه للمقام باعتبار أصل الغرض وأيضا يقتضي الجواز في مثال الشمس لو ذكر المسند في الكل وكان من عطف الجمل مع أنه لا يجوز العطف فيه مطلقا لأن الحدوث ليس وصفه مزيدا اختصاص بتلك الأمور بل ولا الجمع بينها في الذكر مطلقا فصلا أو وصلا لالغاية التباعد بينها إذا حدث من أبعاد مشترك بينهما ولا بد من مشترك قريب وهو ما له مزيد اختصاص بهما أى له مزيد اختصاص من حيث تعلق الغرض به وإن كان عاما بدليل ما سبق من صحة الإنسان كذا والجماد كذا في مقام بيان أحكام أنواع الحيوان الجامع الاشتراك في الحيوانية لتعلق الغرض به فتدبر (قوله رحمه الله سهو منه) أى بواسطة ورود السؤال المذكور حيث قال في الإيضاح وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار الخبر عنه أو الخبر أوقيهما من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر ونحوه زعم الأمير الجندبوم الجمعة وخاط زبد ثوبي فيه ولعله سهو منه فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر اهـ عبد الحكيم وقوله بواسطة ورود السؤال الخ أى إن سبب اعتقاد المصنف وهو السكاكي ورود السؤال الذي ذكره الشارح بقوله فإن قلت الخ المشار إليه في الإيضاح بقول المصنف وأما ما يشعر الخ فكان الأولى لعبد الحكيم كتابة ذلك على قوله والمصنف لما اعتقد (قوله رحمه الله غيره إلى ما ترى الخ) ظني أن تبديله

أى قدر من الجامع يجب
لصحة العطف ففوض
إلى موضع آخر وقد صرح
فيه بالشرائط المناسبة بين
المسندين والمسند إليهما
جميعا والمصنف لما اعتقد
أن كلامه في بيان الجامع
سهو منه وأراد إصلاحه
غيره إلى ما ترى قد ذكر
مكان الجملتين الشبهتين
ومكان قوله اتحاد في
تصور ما اتحاد في التصور

الجملة بين الشئين لتعميم الحكم فان الجامع كما يجب بين الجمل يجب في عطف المفردات والمركبات الغير التامة ولذا حكم السكاكي بامتناع العطف في نحو الشمس وألف باذنجانة ومرة الارنب وسورة الاخلاص ودين المجوسى كلها محدثة لعدم الجامع بين المخبر عنه وان اتحاد المسند وتعريف التصور للاشارة الى التصور المعهود الذى هو جزء من الشئين فاللزم فيه بمنزلة تلك الصفة التى فى قول السكاكى فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه أو فى المخبر به أو قيد من قيودها الآن القسم الاول من الجامع العقلى يكون مختصا بالجل والمركبات والثانى والثالث بالمفردات وليس هذا التغيير لدفع الشبهة المذكورة فانه أشار بقوله ظاهر كلامه الى أنه لو حمل كلامه على خلاف الظاهر بقرينة ما ذكره فى موضع آخر بأن يكون المراد بيان الجامع مطلقا لا الجامع المصحح للعطف لاترد الشبهة وأما ما قاله الشارح من أن التغيير للاصلاح ففيه أنه ان أراد بالشئين ما يعبر الجملة فالشبهة باقية وان أراد المفردين فلا معنى لاتحادهما فى العلم فان اتحاد العلم وتعدد تابع للاتحاد المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لثمائلهما فى العلم وتضاديهما مع أن الثمائل والتضاد من أوصاف المعلوم لا العلم ولم يظهر لى الى الآن مقصود الشارح ولعل عند غيرى ما يظهره اه عبيد الحكيم وقوله والمركبات الغير التامة المناسب أن يراد بها نحو الموصوف مع الصفة وان كانت المفردات تشملها لان نحو جملة الصلة لأنه قد دخل فى الجمل وجملة معاوية على الثانى وقوله الى التصور أى المتصور لا المعنى المصدرى فقط ولاهما معا كما هو ظاهر صنيعه فان ظاهره أن المصنف لم يقع منه الا ما ذكره بقوله وتعريفه المتصور الخ لكن فيه أنه لا يستقيم بالنسبة للمفردين فى كل قسم من أقسام الجامع العقلى اذا تصور هو نفس المفردين وقوله الذى هو جزء الخ أو كالجزء كالقيد المقصود وقوله من الشئين أى اذا كانا جملة بين وقوله الآن القسم الاول من الجامع العقلى أى وهو الاتحاد يكون مختصا بالجل أى مختصا بعطف الجمل نحو زيد كاتب وزيد شاعر والمركبات أى وعطف المركبات الناقصة نحو غلام زيد وغلام عمرو واحدا اذا كان الغلام واحدا منسوب لهما ولا يعنى فى عطف المفردات لثمائلهم عطف الشئ على نفسه وهو لا يصح اذ لا يقال زيد وزيد شاعر وقيد يقال يصح أن يقال سعيد وكرز واحد على قياس المركبات الناقصة اللهم الآن يكون عطف المركبات على الجمل ليس عطف مغاير وان كان المراد بها فى أول عبارته نحو الموصوف مع صفته ولم يذكرها هنا بهذا المعنى لشمول المفردات لها ويكون مقصوده العطف فى الاحكام الغالبة فلا يرد نحو المثالين المذكورين وقوله والثانى والثالث وهما الثمائل والتضاد بالمفردات ظاهره أنهم مختصان بعطف المفردات وليس كذلك بل الثمائل بين المفردين والتضاد بينهما كما يكون جامعا فى عطف المفردات يكون جامعا فى عطف الجمل والحاصل أن الاتحاد والتمائل والتضاد انما هى بين المفردات لكن الاتحاد لا يكون جامعا عند اعتبار الاحكام الغالبة الا فى عطف الجمل للعلة السابقة والتمائل والتضاد يكون جامعا فى عطف الجمل وعطف المفردات لفقد العلة السابقة فيها الآن يقال ان مراده أن الثانى والثالث متلبسان بالمفردات وان لم يكونا مقصورين عليها وقوله لدفع الشبهة أى الاشعار المذكور فى قول الشارح فان قلت كلام المفتاح مشعر الخ المشار اليه فى الايضاح بقوله وأما ما يشعر به الخ وقوله فالشبهة باقية أى الاشعار المذكور فى السؤال باق وبيان بقائها أن الاتحاد الذى يجمع العطف

والتماثل والتضاييف لا تكون بين الجملتين بل بين المفردين ولا يجب في واحد منها أن يكون بين جميع مفرداتها بل لا يتأتى ذلك بالنسبة للاتحاد فوجب كون المعنى المراد الجامع بين الشيتين إذا كانا جملتين هو الاتحاد أو التماثل أو التضاييف بين بعض مفرداتها وهذا عين كلام السكاكي الفاسد فأين الاصلاح بل الحال باق ولا اصلاح إلا بأن الكلام في مطلق الجامع لا في الجامع المصحح فالفساد في ظاهر الكلامين واحد والتأويل فيهما واحد وقوله فلا معنى لاتحادهما في العلم الخ أى لا معنى لكون المتهود هو علمه مادونهما كما هو ظاهر التقييد في التصور أو مراده أنه لا معنى لاتحادهما بالذات كما هو المتبادر أى فالخلل ليس محتصا بما ذكره المصنف في الجامع الوهمي والخيالي كما ادعاه انشراح لوجوده أيضا في كلامه في الجامع العقلي بلا تفاوت وسيأتى عن معاوية ما حاصله أن التقييد بكون الجامع ليس هو الاتحاد في الواقع مع قسح النظر عن تصورهما بما به الاتحاد وقوله وكذا لا معنى لتماثلهما في العلم الخ هذا مبنى على أن في كلام المصنف حذف من المتأخر دلالة المتقدم قال معاوية ولا يخفى أن ما ذكره عبد الحكيم من التعميم خلاف الظاهر إذ المتبادر من لفظ الشيتين خصوص المفردين لا ما بهم الجملتين وما ذكره من كون التعريف للإشارة إلى التصور المفهوم الذي هو جزء أو كالجزء من الشيتين بأن يكونا جملتين أو مركبين ناقصين بعيد جدا وما ذكره من التخصيص لا وجه له والواجب اعتبار كل في كل الآن السكل في المفردات بين ذاتها وفي غيرها بين أجزائها فيجب أن يقال بأن يكون بينهما أو بين جزأيهما اتحاد في التصور الخ وقوله فلا معنى لاتحادهما الخ يرد أن الجامع هو ما في العلم تبعالما في الواقع من اتحاد لا مجرد ما في الواقع وقوله وكذا لا معنى الخ أن كان مستأنفا بقصد فائدة فيه زائدة فلا كلام وإن كان عطفًا على الجزاء قبله وهو الظاهر ففيه أن المصنف لم يصرح بتقييد التماثل والتضاييف في التصور والظاهر أنه قصد التقييد بمحدوف دلالة الأول وله معنى في السكل وهو أن الشيتين أى المفردين كما هو الظاهر بينهما اتحاد في التصور أو تماثل فيه أو تضاييف فيه لا في الواقع فقط وذلك بأن يتصور من حيث اتحادهما بالذات أو تماثلهما أو تضاييفهما بحيث تكون صورتاهما في العقل صورة واحدة بالذات لواحد بالذات مع التغاير بالاعتبار أو صورتين لمثلين أو لتضاييفين وذلك ملتبس بأن يعنوننا بما به الاتحاد كزيد وضميره أو التماثل كزيد وأخيه وزيد العالم وعمر والعالم أو التضاييف كالعلة والمعلول أو بغيره مع اعتباره كالناطق والضاحك باعتبار ما صدقهما كزيد وزيد وعمر وباعتبار أنهما أخوان والخاتم والخف باعتبار أنهما أمران ضيقان في مقام اعتبار الأمور الضيقة والنار والدخان باعتبار أنهما علة ومعلول وهذا كله لأنه لا بد في الجامع من كونه في التصور لأن الجامعة بما في العقل من تلك الحيثية والتصور منها لا بمجرد ما في الواقع فقط من ذلك بأن يعنوننا بغير ذلك بلا اعتباره كالخاتم والخف في مقام الخواتم فلكل معنى أى معنى وفائدة يالهافائدة وهى في السكل الاشعار بعلة الجامعة وإنما الاعتبار من تلك الحيثية والتصور منها بذلك العنوان أو باعتباره من غيره وتحقيق الجامع بأنه ما في العقل من ذلك لا مجرد ما في الواقع فظهر مقصود الشراح وأنه الشق الثاني من ترديد عبد الحكيم وجهة المعنى عليه في السكل وأن الخلل والفساد إنما يظهر في لفظ المصنف في الجامع الوهمي والخيالي وأما اللفظ في الجامع العقلي فلا خلل ولا فساد فيه ولا حيرة ولا ضير والله در عبد الحكيم حيث

خبر أن وقوله منه أي السكاكي (قوله فوق الخلل في قوله الخ) أي ولزم أيضا استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين الشيئين اتحاد ولا حاجة إلى أن يزاد في التصور كما فعل من ع ق (قوله أعني العلم بهما) إذا التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم إذ لو أريد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حل على المتصور لم يبعد لأن المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره كذا في سم (قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لا بين التصورات وهذا إنما

استشعر هنا شخص غيره وماله عند غيره من فضل الله وخبره (قوله رحمه الله فوق الخلل في قوله الوهمي الخ) يريد أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين وأقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الخ ظهر أنه أراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فوق الخلل في القولين المذكورين وهذا الخلل إنما لزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لأنه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في الخبر وفي قيمته من قيودهما فلم أن مراده بتصوريهما في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما والخيالي أن يكون بين تصوريهما متصورا هما على ما سبق اه فزى قال سم بعد نقله عبارة الفري المذكورة وقضية أن ذكر المصنف الشيئين بدل الجملتين له مدخل في الوقوع في الخلل المذكور وكأن وجهه أنه لما شمل المفردين ولا يفهم من قولنا بين المفردين اتحاد في التصور إلا معنى اتحاد في العلم اذ لو أريد بالتصور هنا المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد في المفردين وهو بعيد كان كلامه حينئذ ظاهرا في إرادة العلم بخلاف قولنا بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حل على المتصور لا بعد لأن المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره فليتم امل اه فتدبر ولا حاجة إلى أن يزاد في التصور إذ لا حاجة لاعتبار أن ادرا كهما واحد بل يكفي اعتبار أن الشيئين أنفسهما واحد وقال شيخنا لو قال بأن يكون بينهما اتحاد لم يتوهم الاتحاد في الزمان أو المكان أو في وصف آخر من الاوصاف فقيده بالتصور ليفيد أن اتحادهما من حيث التصور لا من حيث غيره اه وتذكر ما سبق عن معاوية (قوله إذا التصور) أي المذكور في الجامع العقلي وذ كر ذلك ليعلم منه بالقياس التصور في الجامعين الآخرين وقد تقدمت لك عبارة سم ففطن (قوله رحمه الله وكذا التقارن الخ) فيه أنه مبني على أن المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وفيه أن التقارن بين صورتين يستلزم التقارن بين حصوليهما ولا يجاب بأن التقارن في الحصولين ليس في الخيال لعدم كونهما من الصور لأن المراد بالخيال الخزانة مطلقا ليشمل التقارن في المعاني والصور وإنما نسب إلى الخيال لأن ابتداء التقارن فيه والتقارن في المعاني فرع التقارن في الصور كما حققه السيد اه عبد الحكيم قال معاوية وجوابه أن المبني المذكور هو الظاهر فالعبرة به والواجب في تأويله ما يقرب منه وهو معنى المعلول بأن يراد بالتصور المتصور كما يشير إليه قول المطول فيجب أن يربد بتصوريهما مفهوميهما أي مفهوميهما المتصورين ففيه الاشعار بعليّة الجامعة كما حققناه آنفا لا معنى الصورة الحاصلة فانه بعيد عنه كما لا يخفى على أنه لا يطرّد في التضاد من الجامع الوهمي كما سنبينه قريبا هذا والمبادر من الخيال حقيقة ولا سيما في مقابلة العقل والوهم لا الخزانة مطلقا فالجامع الخيالي والخيال الذي هو خزانة الحس المشترك مدخل

فوق الخلل في قوله الوهمي أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال لأن التضاد مثلا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس

يظهر على التباين بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهم متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصوريهما متصوراهما وتكون الاضافة بيانية والمعنى بين متصورين هماهما أى نفس الشئيين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أى الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانسه هذا التأويل لا يجرى في الوهمى اذ لا تضاد بين التصورين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه

ولو بحسب الابتداء فيشمل كل تقارن سواء كان في الخيال أو في الذاكرة أو الفياضية فالشمول لهذا لأنه التقارن في الخزانة مطلقا وما ذكره المصنف لتصويره لا يدل على هذا المدعى لأنه تصوير له ببعض أنواعه كما لا يجنسه الشامل اه وقال السيد فتس سره قوله وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور أقول يعلم من ذلك أنه لو أريد بالتصور الصورة الحاصلة في الذهن لا حصولها فيه صح كلامه في الخيال لأنه حينئذ يكون معنى قوله بين تصوريهما تقارن ان بين صورتيهما تقارنا لأن بين حصولي صورتيهما تقارنا والفاسد هو الثانى دون الاول وهذا التأويل لا يجرى في الوهمى اذ لا تضاد بين الصورتين في الذهن كما لا تضاد بين حصوليهما فيه انما التضاد بين الشئيين أنفسهما فوجب أن يراد بتصوريهما مفهوميهما ليسكون له وجه صحة في الوهمى والخيالى معا ويكون من اضافة العام الى الخاص وانما قال وجه صحة لأن تلك العبارة توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور مستغنى عنه اذ يكفي أن يقول الوهمى أن يكون بينهما شبه تماثل الخ والخيالى أن يكون بينهما تقارن مع أنه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار اه وقوله وانما قال أى الشارح في المطول وعبارة فيجب أن يراد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة اه وبهذا تعلم أن نسبة المحشى فيما أتى قوله وانما قال الخ لا بن قاسم توهمانه أن قوله وانما قال من كلام سم توجبها لقول السيد ليسكون له وجه صحة غير صحيحة كما علمت وكما علم أيضا من الوقوف على حاشية سم فافهم (قوله والتحقيق أنهم متحدان الخ) أى فالتعبير بقوله بين تصوريهما مساو للتعبير بقوله بينهما اه شيخنا ولا يخفى أنه يرد حينئذ على هذا التعبير ما أورد في ماسيأتى على تفسير العلم بالصورة ولا يرد على التعبير بقوله بينهما فليس التعبير ان متساويين ومثلية اتحاد العلم مع المعلوم تطلب من مواد سلم العلوم (قوله رحمه الله فلا بد من تأويل كلام المصنف الخ) أى حتى يكون له وجه صحة اه مطول وبحث فيه عبد الحكيم بأنه ان أراد من حيث انهما مفهومان أى حاصلان في الذهن لا يصح الحكم بالتضاد لأن المفهوم من حيث انه مفهوم هو الصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وان أراد من حيث ذاتهما لا يصح الحكم بالتقارن في الخيال لأنه انما هو بين الصور وان أراد مطلقا فالتضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث الوجود الذهني فيجربى هذا بعينه فيما اذا أريد بتصوريهما العلم بمعنى الصورة الحاصلة فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود العيني والتقارن باعتبار الوجود الذهني اه وقوله وان أراد من حيث ذاتهما أى الخارجية وقوله انما هو بين الصور أى الذهنية اذهى الموجودة في الخيال وقوله وان أراد مطلقا الخ أى ان أراد المفهوم مطلقا أى سواء كان ذاتا خارجية أو صورة ذهنية ومحصل هذا الشق أنه اذا أريد المطلق وارتكب التوزيع ورد أنه يمكن مثل ذلك فيما لو أريد بالتصور المعنى الآخر أعنى الصورة الحاصلة فلا يصح

الصور فلا بد من تأويل
كلام المصنف وحمله على
ما ذكره السكاكي

انما التضاد بين الشئين أنفسهما فاللائق هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمي والخيالي معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وأيضا ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفي ان يقول في الوهمي بأن يكون بينهما شبه مماثل الخ في الخيالي بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم (قوله وبالتصور مفرد الخ) أي بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لان المصنف قصد الفرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره لعبارة الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وحملها على السهو من المطول وعق (قوله ومن محسنات الخ) قضيته صحة عطف الاسم على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثالثا الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما في المعنى يس وكتب أيضا مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيود

قول الشارح في المطول فيجب أن يريد الخ ولا قوله هنا فلا بد من تأويل الخ وأجاب معاوية بأن معنى المفهوم في الاصطلاح ذات ما يفهم مطلقا سواء كان باعتبار الوجود الخارجى أو الذهني لا باعتبار الوجود الذهني فقط فيجوز فيه الخياليان والعلم بمعنى الصورة الحاصلة هو الصورة الحاصلة في الذهن من حيث انها صورة حاصلة فيه فليس فيه الا الخيالية الثانية ولا يقبل اعتبار الاولى اه وهذا هو ما وعده (قوله فاللائق هو التأويل الاول) قيل يمكن لياقة الثاني أيضا بان يراد الصورة الذهنية لا من حيث كونها ذهنية بل من حيث كونها خارجية بالنسبة للتضاد اه ولا يخفى بعده ومخالفته لما سبق عن معاوية (قوله رحمه الله بان يراد بالشئين الخ) والتغيير للاختصار والتفنن لا للاصلاح اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله وبالتصور مفرد) أي باطلاق التصور على المتصور وحمل اللام على العهد اه عبد الحكيم يعني العهد الذي زعمه في ظنه السابق اه معاوية (قوله رحمه الله غلط) أي لانه قدر هذا الكلام على السكاكي وحمله على أنه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على أن هذا المعنى مما لا يدعيه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة بأساليب الكلام فليتمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكر من أسرار هذا الفن والله الموفق اه مطول وفي الفري قوله لانه قدر هذا الكلام فيه بحث لان المصنف بعد ما حل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بين الشئين عقلي ووهمي وخيالي أما العقلي فهو أن يكون بينهما اتحاد في التصور الخ ما ذكره فلا يتعين أن قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز أن يريد نقل كلامه بعبارة أخصر منه فلا يبعد أن يريد بالشئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذلك معرفته الى جنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه أو مخبرا أو قيدا من قيودها كيف ولولم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشئين الخ ولهذا قال جمال الدين في شرحه المراد بالشئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احدهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه واللام يصح النقل عنه اه وقوله المتناول لكل متصور أي لأي متصور على سبيل البدل لكن مما يكون معتبرا وفيه أنه لا دليل على هذا التقييد بخلاف عبارة السكاكي اذ هو معلوم فيها من الاضافة في قوله من قيودها وفي عبد الحكيم قوله لانه قدر هذا الكلام على السكاكي يعارضه أنه ناقل لكلام السكاكي فكيف ينسب اليه ما ليس هو قائل به اه وجوابه أنه قائل به في الواقع وما يخالفه من كلامه سهو منه عند المصنف نعم

بأن يراد بالشئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته يأي ذلك والبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أو ردها في الشرح وانه من المباحث التي ما وجدنا أحدا حام حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل)

والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيها جملة أو مفردا من ع ق (قوله بعد وجود المصحح)
قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخلة في البلاغة حيث ذكر في
المعاني دون البديع فهو أيضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ)
قال ع ق و يتبين لك إمكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه
أحدها أن يكون المقصود تجردها عن الخصوصية نائبا أن يكون المقصود خصوص الدوام
والثبوت أو خصوص التجدد نائبا أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية
فيتعين في الاول الاسمية في جملتها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لان الاسمية لا تدل الاعلى مطلق
الحصول بناء على أنها لا تفيد الدوام الا بالقرائن أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على

لم يجزم المصنف بالسهو اذ قال كما مر ظاهر كلامه ولعله سهو فالظاهر كما قدمه عبد الحكيم أنه أشار
بقوله ظاهر الى تأويله الذي ذكره الشارح فيصح القول بأنه أراد ما هو مراد السكا كي بعينه على
تأويله بعينه ولذا رجع الشارح في المختصر الى هذا القول اذ قال فلا بد من تأويل كلام المصنف
وجمله على ما ذكره السكا كي الخ يعني ايزول الخلل الواقع له في بيان الجامع الوهمي والخيالي فافهم
اه معاوية لعله مبنى على نسخة وقعت له ليس فيها ذكر الخبر أعني قوله غلط فيكون قوله وحده
بالجر عطفًا على ما قبله فتدبر وقوله رحمه الله مما لا يدل عليه يدل عليه أنه نسبة اليه فان طريق
المصنف أنه اذا نقل كلام السكا كي على غيره نسبة اليه والافكل ما في هذا الكتاب من السكا كي
اه عبد الحكيم أي ان طريقة المصنف اذا نقل عبارة السكا كي على غير وجهها بان غير فيها كما
فعل هنا نسبها الى السكا كي لانه ربما يتوهم من تفسيرها أن ما فيها من المعاني من مخترعات المصنف
وقوله رحمه الله وبأباه قوله في التصور فيه أن الابهاء انما هو اذا أريد تعريف الجنس وأما اذا أريد
تعريف العهد كما يدل عليه قول القائل وبالتصور المفرد الواقع في الجملة فلا كما لا يخفى اه عبد
الحكيم وقوله انما هو اذا أريد تعريف الجنس أي في ضمن الجميع أو في ضمن أي بعض كان
ولو قيد غير معتبر قال معاوية ولا يخفى أن تعريف هذا العهد هنا بعيد جدًا كما ذكرنا (قوله بان
يكون) أي القيد (قوله الظاهر انه) أي التناسب (قوله فهو أيضا من المجوزات) أي المصححات
خلافا للشارح حيث جعله محسنا خارجا عن المصححات فقص الاطول الرد على الشارح (قوله
بين المسندين) أي المسند اليه والمسند (قوله فيتعين في الاول الخ) محمله أنه تتعين اسميتهما
بناء على أن الاسمية لا تفيد الدوام الا بالقرائن والفعلية تفيد التجدد بدون القرينة وتتعين
فعليتهما بناء على أن الفعلية لا تفيد التجدد الا بالقرائن والاسمية تفيد الدوام بدون قرينة اما على
أن كلامهما لا يفيد ذلك الا بالقرائن وهو المشهور فيجوز تناسب الجملتين وتخالفا بينهما بخلافه على
القولين السابقين فانه لا يجوز التخالف بل تتعين اسميتهما على الاول وفعليتهما على الثاني وهذا ان
تم ثبوت هذه الاقوال اندفع به اعتراض شيخنا الباجوري بأنه حيث كان المقصد تجردها عن
الخصوصية ولا قرينة تدل على الدوام والتجدد لا يتعين اسميتهما ولا فعليتهما بل لا مانع من اسمية
احدهما وفعلية الأخرى فليست أمرا ويراجع اه لانه مبنى على أن محمله أن كلاما من الاسمية والفعلية
لا يدلان بحسب الاصل الاعلى مجرد الثبوت هذا وما سبق عن عبد الحكيم مخالف لكلام
ع ق (قوله في جملتها) أي جلتى النسبة (قوله أو تتعين الفعلية فيهما) أي في جلتى النسبة

بعد وجود المصحح
(تناسب الجملتين)

أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيهما مع تعيين الفعلية فيهما أو الدوام فيهما مع تعيين الاسمية أو التجدد في الأولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الأولى والاسمية في الثانية أو العكس تعين العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن أى خصوصية فهو الذي يتصور فيه الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجع (قوله في الاسمية والفعلية) أى في كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال في الاطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية (قوله في المضى والمضارعة) قال عقبه في المطول وماشا كل ذلك ككونهما شرطيتين اه وكان ينبغي ذكره في هذا الشرح ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد في احدهما الاطلاق الخ

(قوله لانه تارة يجب التوافق الخ) هذا صريح في أن المستحسن خلاف الواجب وهو يخالف ما تقدم عن العصام من أن المستحسن واجب بلاغة قاله بعض مشايخنا الآن يقال المنفى في كلامه الاستحسان العرضي لانه حمل كلام المصنف عليه كالشارح (قوله فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد وقام زيد وقعد صاحبه) أى وان كان قيام زيد أو قعود صاحبه مستقبلا في الواقع فلا بد من التجوز حينئذ لغرض التناسب (قوله رحمه الله فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى) أقول أى اذا كان المقصود مجرد نسبة المسند الى المسند اليه ولا شك أن هذا المقصود يجمع كل واحد من التجدد والثبوت والمضى والاستقبال والاطلاق والتقييد والتقوى وعدمه لزمك أن تراعى تناسب الجملتين في هذه الامور ليزداد الحسن في الوصل بينهما والافصل الحسن يحصل بواحد منها قاله السيد قدس سره وقوله أى اذا كان المقصود مجرد الخ فقوله من غير تعرض الخ بيان للتجرد وذكر التجدد والثبوت على سبيل التمثيل والمعنى من غير قصد التعرض لقيودا على مجرد الاخبار ولا شك أن كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد أمر زائد لا ينافي دلالة على التجدد والثبوت أو غيرهما فلا يرد ان قام زيد وقعد عمرو يدلان على التجدد والمضى وزيد قائم وعمرو قاعد على الثبوت المقابل للتجدد أعنى الحدوث في زمان معين من الأزمنة الثلاثة فكيف يصح التمثيل بهما لمجرد الاخبار وحينئذ لزمك أن تراعى تناسب الجملتين وان كان المقصود أعنى مجرد الاخبار يحصل بعدم رعاية التناسب أيضا هذا ولا يخفى أن اللائق بهذا التوجيه أن يقال من غير تعرض للتجدد والثبوت بدون قوله في احدهما وفي الأخرى فالوجه أن يقال انه تقييد لتجريد الاخبار بان المراد منه أن لا يكون المقصود اختلافا في التجدد والثبوت مثلا وذلك بان يكون المقصود فيهما التجدد أو الثبوت أو لم يكن شئ منهما مقصودا فيهما أو مقصودا في احدهما دون الأخرى ففي جميع هذه الصور غاية التناسب بينهما من محسنات العطف أما في صورتين الأخرتين فظاهرا لان المقصود يحصل بالاختلاف أيضا وأما في صورتين الأوليين فلان وجوب اتفاقهما يحصل المقصود أعنى التجدد أو الثبوت لا ينافي أن يكون محسنا بالقياس الى العطف لتحقيق مجوزيه في صورة اختلافهما أيضا وهما عدم الاختلاف خبرا وانشاء ووجود الجامع اه عبد الحكيم وقوله فالوجه أن يقال انه تقييد لتجريد الاخبار

في الاسمية والفعلية
(و) تناسب (الفعليتين
في المضى والمضارعة)
فاذا أردت مجرد الاخبار

يس (قوله من غير تعرض الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن كل منهما فالمتناسب واجب كما وضحه ع ق وكتب أيضا قوله من غير تعرض للتجديد أى مثلا بدليل قوله فى تفسير المانع أو يراد فى أحدهما الإطلاق الخ سم (قوله للتجديد فى أحدهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجديد فيهما أو الثبات فيهما والأوجب المتخالف فى الصورة المفهومة من الشرح والتوافق فى هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو الخ) بحث فى المثال الاول بأن فيه تعرضا للتجديد وفى الثانى بان فيه تعرضا للثبوت وأجيب بان المراد التعرض فى القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على أنه قد يمنع البحث فى الثانى بان المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاجب انه موضوع للحدوث كذا فى سم (قوله الامانع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد فى أحدهما الإطلاق الخ) يؤخذ منه أن التوافق فى الإطلاق والتقييد من المحسنات وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط أى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بمتعلقها ولا يخفى الجامع

من غير تعرض للتجديد
فى أحدهما والثبوت فى
الأخرى قلت قام زيد
وقعد عمرو وكذا زيد
قام وعمرو قاعد (الا
لمانع) مثل أن يراد فى
أحدهما التجديد وفى
الأخرى الثبوت فتقول
قام زيد وعمرو قاعد
أو يراد فى أحدهما الماضى
وفى الأخرى المضارعة
فيقال قام زيد وعمرو
يقعد أو يراد فى أحدهما
الإطلاق وفى الأخرى
التقييد بالشرط كقوله
تعالى وقالوا لولا أنزل عليه
ملك ولو أنزلنا ملكا

لقضى الأمر

الخ أى لان تجريد الاخبار يصدق بالتجريد عن قصد الثبوت مثلا فيهما أو قصد التجديد فيهما أو قصد الثبوت فى الاولى مع الإطلاق فى الثانية أو عكسه أو قصد التجديد فى الاولى كذلك أو عكسه أو قصد التجديد فى أحدهما والثبوت فى الأخرى فقيده التجريد بأنه عن شئ مخصوص وهو اختلافهما فى التجديد والثبوت وقوله أو مقصودا فى أحدهما دون الأخرى أى لم يكن مقصودا فى أحدهما بان أهملت عن قصد شئ منهما وقصد الأخرى وقوله فلان وجوب اتفاقهما الخ يقال وجوب اختلافهما البصلى المقصود أعنى التجديد فى الاولى والثبوت فى الثانية أو العكس لا ينافى أن يكون محسنا بالقياس الى العطف لتحقيق مجوزيه فى صورة اتفاقهما أو اختلافهما على عكس المقصود أيضا وهما عدم الاختلاف خبرا وانشاء ووجود الجامع فى صنيعه تحكم (قوله رحمه الله تعالى من غير تعرض الخ) كان المناسب له أن يؤخر ذلك عن قول المصنف الامانع فان ذلك من أفراد المانع (قوله على أنه قد يمنع البحث فى الثانى) فيه أنه يرد على هذا المنع البحث الوارد على المثال الاول وهو أن يكون فى الثانى حينئذ تعرض للحدوث الذى هو التجديد قاله بعض مشايخنا وقد يقال المراد بالتجديد الحدوث فى زمان معين كما فى قام فانه مقيد بالزمان الماضى بخلاف اسم الفاعل فان الزمان ليس داخلا فى مفهومه ويؤيد ذلك ما سبق عن عبد الحكيم فنظن (قوله هو اختلاف القصد الخ) حصر المانع فى ذلك مخالف لما مر عن ابن يعقوب (قوله رحمه الله مثل أن يراد الخ) فالمانع الارادة لا الدلالة كما لا يخفى اه معاوية (قوله رحمه الله أو يراد فى أحدهما الماضى الخ) أى أو يراد فى أحدهما التقوى وفى الأخرى عدمه كما تقدم عن السيد قدس سره (قوله ولا يخفى الجامع بينهما الخ) هذا الجامع الذى ذكره انما هو بين مقول القول وبين المعطوف على جملة القول مع مقوله فلم يكن بين المعطوف وبين المعطوف عليه فلو قدر قول مع الثانية أى قلنا لو أنزلنا الخ وجعلت المناسبة بين المسند اليهما التضاف لان أحدهما مربوب والآخرب وبين المتعلقين التضاد لتضاد معناهما لظهر الأمر وانضح قاله بعض مشايخنا وقد يقال المقصود افادة اتحاد الجلتين فى الغرض المسوق له الكلام وان لم يوجد جامع بين المسند

بينهما لان الأولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب اهلا كههم وعدم إيمانهم وسوق الجملتين لأفادة غرض واحد وهو

اليهما ولا بين المسندين ويستروح له بما قيل في خفي ضيق وخاتمي ضيق اذا كان المقام مقام بيان الامور الضيقة على أنه اذا قدر القول خرجنا عما الكلام فيه (قوله لان الأولى تضمنت الخ) في أبي السعود وقالوا لولا أنزل عليه ملك شروع في قدحهم في نبوته عليه السلام صريح بما بعد ما أشير الى قدحهم فيها ضحنا وقيل هو معطوف على جواب لو وليس بذلك لما أن تلك المقالة الشنعاء ليست عما يقدر صدوره عنهم على تقدير تنزيل الكتاب المذكور بل هي من أباطيلهم المحققة وخرافاتهم الملفقة التي يتعللون بها كلما ضاقت عليهم الحيل وعييت بهم العلل أي هلا أنزل عليه السلام ملك بحيث نراه ويكافئنا أنه نبي حسبنا نقل عنهم فيأروى عن الكبي ومقاتل ونظيره قولهم لولا أنزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ولما كان مدار هذا الاقتراح على شيئين انزال الملك كما هو وجهه معه عليه السلام نذيرا أجيب عنه بأن ذلك مما لا يكاد يدخل تحت الوجود أصلا لاشتماله على أمرين متباينين لا يجتمعان في الوجود لما أن انزال الملك على صورته يقتضي انتفاء جملة نذيرا وجعله نذيرا يستدعي عدم انزاله على صورته لا محالة وقد أشير الى الاول بقوله تعالى ولو أنزلنا ملكا لقضى الأمر أي لو أنزلنا ملكا على هيئته حسبما اقترحوه والحال أنه من هول المنظر بحيث لا تطيق بمشاهدته قوى الآحاد البشرية ألا يرى أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يشاهدون الملائكة ويفاوضونهم على الصور البشرية كضيف إبراهيم ولوط وخصم داود عليهم السلام وغير ذلك وحيث كان شأنهم كذلك وهم مؤيدون بالقوى القدسية فاظنك بمن عداهم من العوام فلو شاهدوه كذلك لقضى أمر هلا كههم بالكلية واستحال جعله نذيرا وهو مع كونه خلاف مطلوبهم مستلزم لاخلاء العالم عما عليه يدور نظام الدنيا والآخرة من ارسال الرسل وتأسيس الشرائع وقد قال سبحانه وتعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وفيه كما ترى ايدان بأنهم في ذلك الاقتراح كالباحث عن حقه بظلمته وأن عدم الاجابة اليه للبقيا عليهم وبناء الفعل الاول في الجواب للفاعل الذي هو نون العظمة مع كونه في السؤال مبنيا للمفعول لنهويل الأمر وتربية المهابة وبناء الثاني للمفعول للجري على سنان الكبرياء وكلمة ثم في قوله تعالى ثم لا ينظرون أي لا يملكون بعد نزوله طرفة عين فضلا عن أن ينذروا به كما هو المقصود بالانزال للتنبيه على تفاوت ما بين قضاء الأمر وعدم الانذار فان مفاجأة العذاب أشد من نفس العذاب وأشق وقيل في سبب اهلا كههم أنهم اذا عاينوا الملك قد نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته وهي آية لا شيء أبين منها ثم لم يؤمنوا لم يكن بد من اهلا كههم وقيل أنهم اذا رأوه نزول الاختيار الذي هو قاعدة التكليف فيجب اهلا كههم والى الثاني بقوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا على أن الضمير الاول للنذير المفهوم من فحوى الكلام بمعونة المقام وانما لم يجعل الملك المذكور قبله بأن يعكس ترتيب المفعولين ويقال ولو جعلناه نذيرا لجعلناه رجلا مع فهم المراد منه أيضا لتحقيق أن مناط ابراز الجعل الاول في معرض الفرض والتقدير ومدار استلزامه للثاني انما هو ملكية النذير لانذرية الملك وذلك لان الجعل حقه أن يكون مفعوله الاول مبتدأ والثاني خبرا لكونه بمعنى التصيير المنقول من صار الداخلة على المبتدأ والخبر ولا ريب في أن مصب الفائدة ومدار لزوم بين طرفي الشرطية هو

بيان ما يكون نزول الملك سبباً له فقد اشتركتنا في هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر من ع (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من ع (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وأفادة التقديم الاشتراك في القيد انما هي عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لاعلى الجزاء) وقيل انه معطوف عليه وانه قيد بالشرط والغرض تأكيده عدم الاستخار عند الاجل حيث سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع (أى فكما يستحيل التقدم بعد مجيء الاجل يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذلا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور التقدم بعد مجيء الاجل فلأفائدة في نفيه فقوله اذلا معنى له أى معناه في اللغة يصح الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

﴿ تذييب ﴾

(قوله ذنابة) بضم الدال وكسر ها وهى مؤخر الشئ ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع (قوله ذكر بحث الجملة) أى ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعنى المذكور لانه اسم من أسماء التراجع فيجرى فيه ما فيها والاصح أنه اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة (قوله لمكان

محمول المقدم لاموضوعه فحيث كانت امتناعية أريد بها بيان انتفاء الجعل الاول لاستلزامه المحذور الذى هو الجعل الثانى وجب أن يجعل مدار الاستلزام فى الاول مفعولاً ثانياً لا محالة ولذلك جعل مقابله فى الجعل الثانى كذلك ابانة لكمال التنافى بينهما الموجب لانتفاء المزوم والضمير الثانى للملك لا لما رجع اليه الاول والمعنى لوجعلنا النذير الذى افترضوه ملكاً لثنا ذلك الملك رجلاً لما صر من عدم استطاعة الأحاد لمعاينة الملك على هيكله وفى ايثار رجلا على بشرى ايدان بأن الجعل بطريق التمثيل لا بطريق قلب الحقيقة وتعيين لما يقع به التمثيل وقوله تعالى وللبسنا عليهم عطف على جواب لو مبنى على الجواب الاول وقرئ بحذف لام الجواب اكتفاء بما فى المعطوف عليه يقال لبست الامر على القوم ألبسه اذا شبهته وجعلته مشكلاً عليهم وأصله الستر بالثوب وقرئ بالعلان بالتشديد للبالغة أى وخالطنا عليهم بتمثيله رجلاً ما يلبسون على أنفسهم حينئذ بأن يقولوا له انما أنت بشر ولست بملك ولواستدل على ملكيته بالقرآن المعجز الناطق بها أو بمعجزات أخر غير ملجئة الى التصديق لكذبوه كما كذبوا النبي عليه الصلاة والسلام ولو أظهر لهم صورته الاصلية لزم الامر الاول والتعبير عن تمثيله تعالى رجلاً باللبس اما لكونه فى صورة اللبس أو لكونه سبباً لللبس أو لوقوعه فى صحبته بطريق المناكحة وفيه تأكيد لا يستحالته جعل النذير ملكاً كأنه قيل لو فعلناه لفعلنا ما لا يليق بشأننا من لبس الامر عليهم وقد جوز أن يكون المعنى وللبسنا عليهم حينئذ مثل ما يلبسون على أنفسهم الساعة فى كفرهم بآيات الله اليقينة اه فندبر (قوله يكون) اسم يكون ضمير يعود على نزول الملك وسبب نجاتهم وإيمانهم خبره (قوله فى هذا المعنى) أى بيان ما يكون نزول الخ (قوله وأفادة التقديم الاشتراك فى القيد الخ) لاجل الحاجة الى ذلك مع كون العطف على الشرطية فانه حينئذ لا يتوهم الاشتراك فى القيد

﴿ تذييب ﴾

(قوله وهى مؤخر الشئ) هو جزؤه الأخير (قوله أى ثم أطلق الخ) محمله أنه بعد تشبيهه ذكر بحث

ومنه قوله تعالى فاذا جاء
أجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون فعندى
أن قوله ولا يستقدمون
عطف على الشرطية
قبلها لاعلى الجزاء أعنى
قوله لا يستأخرون اذ
لا معنى لقولنا اذا جاء
أجلهم لا يستقدمون

﴿ تذييب ﴾

هو جعل الشئ ذنابة للشئ
شبه به ذكر بحث الجملة
الحالية وكونها بالواو نارة
وبدونها أخرى عقيب
بحث الفصل والوصل
لمكان

(التناسب) أي وإنما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب أي لوجوده إذا اقتران الحالة بالواو شبهه بالوصل وعدمه شبهه بالفصل (قوله أي الكثير الراجع) وليس المراد بالاصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع راجع ع (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لأنها هي التي تقابل المنتقلة وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة

الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنباً للشيء بجامع التثنية والتكميل في كل واستعارة اسم المشبهة للمشبه على سبيل الاستعارة الأصلية أطلق التذييب بمعنى الذكروا يريد منه متعلقه وهو الألفاظ المخصوصة على طريق المجاز المرسل وإنما ارتكب ذلك ليكون موافقاً لما ذكره في التراجع وفيه أن الترجمة على ما هو المختار اسم للألفاظ الذهبية وهي لاندكر الآن يقال هي مذكورة بالقوة فلا بد من مجاز آخر (قوله أي إنما ذكره الخ) لآمانع من ارتباط قوله لمكان التناسب بقوله شبه (قوله وليس المراد بالاصل القاعدة) أي لأن ما ذكر ليس قضية كلية بل هو مفرد (قوله أو الدليل) أي لأنه ليس بدليل (قوله رحمه الله واحترز بالمنتقلة الخ) عبارة المطول والخال على ضربين مؤكدة يوثق بها التقرير مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقاً على رأي وغير مؤكدة والحق أن الحال التي ليست مما ثبتت تارة ونزول أخرى كثيراً ما تقع به الجملة الفعلية أيضاً في اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه أن يجعلها قسماً آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسم دائماً أو ثابتة فبالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلاً للواو ولشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث هنا إلا عن المنتقلة اه وقوله يوثق بها التقرير مضمون جملة اسمية تعريف للمؤكدة والتقدير حال يوثق بها الخ بحذف موصوف الجملة وليس بعض اسم مجرور بمن أوفي وسيأتي عن سيبويه مثله في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم فلا يرد المصدر المؤكد لمضمون الجملة نحوله على ألف درهم اعترافاً بأنه لا يسمى حالاً وكذا لا ترد الجملة المؤكدة للجملة نحو هو الحق لاشبهه فيه إذ لا تسمى حالاً وما في التسهيل من وقوع الجملة حالاً مؤكدة نحو هو زيد لا شك فيه خلاف الظاهر والمراد بمضمون الجملة ما استلزمه المصدر المتصيد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه ثم إن هذا المضمون إما أن نحواً نحواً نحواً جواذاً أو تعظيماً نحواً أنت الرجل كاملاً أو تصاغراً نحواً أنا عبد الله كلاً كلاً كلاً كل العبيد أو تصغيراً نحواً هو المسكين مرحوماً أو نهيداً نحواً أنا الخجاج سفاك الدماء أو غير ذلك نحوز به أبو بكر عطفاً وهذه ناقة الله لكم آية والجملة الاسمية لا بد أن يكون جزأها معرفتين جامدين وغير المؤكدة لا يكون كذلك بأن لا تكون مقررة أو تكون مقررة لمضمون جملة فعلية أو لمضمون جملة اسمية لا يكون جزأها جامدين نحو الله شاهد قائم بالقسط والمؤكدة في الأكثر من الصفات اللازمة لشيء الحال وقد تكون من غيرها نحو زيد على الفرس راكباً كما أن الأكثر في غير المؤكدة عدم اللزوم وقد تكون لازمة نحو شهد الله قائماً بالقسط وقوله ومضمون الجملة مطلقاً أي سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية نحو ولا تعثوا في الأرض مفسدين ولينتم مدبرين وأرسلناك للناس رسولا وسخرنا لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد علم من كلامه أن الجملة على هذا القول لتقرير المضمون أيضاً فقوله في التسهيل ويؤكد بهما منصهما من فعل أو اسم يشبهه مراده الفعل من حيث أنه منسوب إلى الفاعل إذ التأكيد لا بد أن يكون لمضمون جملة إذ لم يذهب أحد إلى أنها مؤكدة المفرد خلافاً لما يفيد كلام السيد في

التناسب (أصل الحال المنتقلة) أي الكثير الراجع فيها كما يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة

وباللازمة عبر ع ق ثم قال ولو قال أى المصنف غير المؤكدة ليخرج نحو لانت في الارض
مفسدا مما تكون مؤكدة ولولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا لظهور ارتباطها
بالمؤ كد لا يحتاج فيها الى ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول
الشارح الى التعبير بالمؤكدة وهو الاشارة الى أن المراد بالمنتقلة مقابل المؤكدة الشامل لللازمة
ويشير اليه كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجملة) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة

شرح المفتاح هذا كله مستفاد من كلام عبد الحكيم وقوله والحق أن الحال التي الخ هي الحال
اللازمة نحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا وخلق الانسان ضعيفا ويوم أبعث حيا وخلق
الله الزرافة يديها أطول من رجلها وهذا خاتمك حديد وهذا حسبك جزاء وهذا ثوبك خزا كما
نقل عن الشارح وقوله لزمه أن يجعلها أى الحال التي ليست مما تثبت نارة الخ اذا كانت بعد
الجملة الفعلية وأما من لم يشترط فالحال اللازمة كلها عند داخله في المؤكدة فتكون أيضا
لتقرر بمضمون الجملة وقد علم أنه يستثنى ما اذا لم يكن جزأها معرفتين جامدتين فالواسطة بين
المؤكدة والمنتقلة لازمة على كل حال لكن هذا اذا كان اشتراط كون الجزأين معرفتين جامدين
على الرأيين وقوله فالحال الغير المنتقلة هو شامل لبعض المؤكدة وبعض غير المؤكدة وان قلنا
لا يشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لما علمت من لزوم الواسطة على كل حال على ما مر وعلى
لزوم الواسطة التي هي من الحال اللازمة يكون الاحتراز عن المؤكدة فقط لا يكفي وقوله لشدة
ارتباطها أى لكونها مؤكدة ولانها تكون مفردا اه عبد الحكيم قال معاوية يعنى غالبا
كدعوت الله سميعا ويصح وهو سميع اه ويلزم عليه ربط اللازمة بالواو مع الضمير وقوله فلا
يبحث هنا الا عن المنتقلة أى ما لم تكن مؤكدة (قوله وباللازمة عبر ع ق) وعبارته
واحد نرنا بالمنتقلة عن اللازمة لصاحبها سواء وردت بعد جملة فعلية كقولهم خلق الله الزرافة
يديها أطول من رجلها أو اسمية كقولهم هذا أبوك عطوفا فلزومها لا يبحث عنها لظهور عدم
حاجتها الى وصل واو ولو قال غير المؤكدة ليخرج نحو لانت في الارض مفسدا مما تكون
مؤكدة ولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها الى
ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا اه وقوله ولو قال أى المصنف غير المؤكدة أى بعد قوله المنتقلة
وهذا على أن بين اللازمة والمؤكدة عموما وخصوصا وجهيا يجتمعان في زيد أبوك عطوفا وتنفرد
اللازمة في دعوت الله سميعا والمؤكدة في لانت في الارض مفسدا أما على أن بينهما عموما
وخصوصا مطلقا وان كل لازمة مؤكدة ولا عكس كما هو الرأى الثانى في ما مر عن المطول على عدم
اعتبار الاستثناء السابق فيكون قوله ولو قال غير المؤكدة أى بدل قوله المنتقلة وعلى الاول لا يصح
قول المحشى ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الخ ولا قوله ويشير اليه الخ بخلافهما على
الثانى وقوله ولم تكن لازمة قيد بذلك لان الذى لم يخرج بالمنتقلة هو المؤكدة غير اللازمة
وعبارة المحشى ولولم تكن بزيادة لو بعد واو الحال ولعل النسخة التي وقعت له كذلك (قوله
وهو) أى الجواب الشامل لللازمة بالجر صفة المؤكدة فكان الاولى التعبير بالشاملة لايها مانه
صفة لمقابل وكان الاولى الشاملة للمنتقلة المؤكدة فان ذلك هو غير المشمول لو عبر باللازمة وقوله
ويشير اليه كلام المطول أى حيث جعل الحال قسامين وأدخل اللازمة في المؤكدة على الرأى الثانى

لمضمون الجملة فانها
يجب أن تكون بغير
واو ألينة لشدة ارتباطها
بما قبلها وانما كان الاصل
في المنتقلة الخلو عن الواو
(لانها في المعنى حكم على
صاحبها كالخبر) بالنسبة
الى المبتدأ فان قولك جاء
زيد راكبا

العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها (قوله اثبات الركوب) أي ذواتها وفي نسخة فان في قولك هي الخ واضحة (قوله لأنه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود الخ) فيه مخالفة لما تقر بأن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الاصل والمقصود بالذات من الكلام ويمكن أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه فضلة يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد تدبر (قوله هذا المعنى) أي اثبات الركوب (قوله أي ولا نه في المعنى وصف لصاحبها) فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما بما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها ولها شبه بالنعته في دلالتها على معنى في صاحبها وكونها بحيث لو أسقطت لم يحتل الكلام (قوله وبيان) أي مبين (قوله فانه لا يقصد به ذلك) وان لم يقصد به اه سم وعندي في هذا اللزوم نظرا ذكرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التي كان عليها حين مباشرته بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كافي في قولك جاءني أمس زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدر بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالتحريك في باب كان) كقول الحماسي فأمسى وهو عريان وقوله والجملة الخ كقوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفي ع ق جواب آخر غير ما أجاب به الشارح وهو أن يقال في نحو أمسى انها تامة بمعنى دخل في المساء والجملة بعدها حال وفي جملة وهي خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انهما حاليتان بناء على ورود الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا بد مما ذكر اه لكن في القري رد كون جملة وثامنهم كلبهم حالا وقال الحق

الذي لم يقيد بالاسمية وان كان ذلك غير صحيح بعدما تقدم من استثناء الجملة التي طرفاها غير معرفتين جامدتين على ماهر هذا وأريت في حاشية سم مانصه قوله عن المؤكدة قديلا على انه لم يرد بالمنتقلة المنفكة أي غير اللازمة كما يقع في كلام ابن مالك واتباعه بل مقابل المؤكدة الشامل للضرورة تأمل لكن الظاهر أنه أراد بالمؤكدة ما يسميه ابن مالك اللازمة بدليل قول المطول والحق الخ فتأمل اه فقوله الشامل للضرورة صفة لمقابل المنتقلة ما عدا المؤكدة فتشمل أي المنتقلة اللازمة وقوله لكن الظاهر الخ أي ان الظاهر أنه أراد بالمؤكدة اللازمة ولعل الأولى ما يشمل اللازمة لان هذا هو الذي يناسب قوله بدليل الخ وحينئذ فالمنتقلة هي المؤسسة المنفكة وبعد فالكلام لا يتم الا اذا قلنا بان التأكيدي في اللازمة لمضمون الجملة حتى يصح قول الشارح المقررة لمضمون الجملة وهو ما سبق عن عبد الحكيم ولعل المحشى أخذ من كلام سم وتصرف فوقع في إيهام غير المقصود فتدبر (قوله وخلق الله الزرافة الخ) الحال في هذه اللازمة وهي مؤكدة للمضمون من حيث تتعلق الفعل بالمفعول (قوله أي ذواتها) انما يحتاج لتقدير هذا المضاف ان كان القول بمعنى القول اما ان أبقى على مصدرية فلا اذا القول هو عين الاثبات اللفظي اه شيخنا وفيه انه غيره (قوله في أنها تفيد حكما بما لا يعلمه المخاطب الخ) في عبد الحكيم أن الحال كالتحريك اذا لم تكن معلوما للمخاطب ثبوتها لصاحبها قبل السماع كالوصف عند علم المخاطب بثبوتها لصاحبها قبل السماع (قوله كما يشهد به أخواه الخ) فيه أن هذه الشهادة لا تقبل من الأخوين الا اذا تعينت الجملة فيهما

اثبات الركوب لزيد كافي زيد راكب لأنه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات المجيء وجمت بالحال لزيد في الاخبار عن المجيء هذا المعنى (ووصفه) أي ولا نه في المعنى وصف لصاحبها (كالنعت) بالنسبة الى المنعوت الا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به واذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرية بالواو كالتحريك في باب كان والجملة الوصفية

أنه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة رابعهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم اذ لو حمل على الحال
 لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي تسمى واو تأ كيد الخ) أي الواو الزائدة لتأ كيد الخ كما
 يؤخذ من المغنى (قوله فعلى سبيل التشبيه الخ) لورودها بعد ما قد يستقل كالفعل والفاعل
 والمبتدأ والخبر فلم تخرج عن الأصل لذاتها ع ق أي فلا ترد نقضا (قوله فانها من حيث الخ)
 تعليل للمخالفة والحيثية للتقييد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجملة
 هي الأصل في تلك الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من ع ق (قوله من غير أن تتوقف
 الخ) تفسير للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة
 كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحوكة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها حالا عارضة
 ع ق (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط فقبل الواو لانها
 موضوعه لذلك إذ هي في أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة وقيل الضمير
 لدلالته على المربوط به واليه أشار بقوله والأصل الخ ع ق (قوله والأصل) أي الكثير
 ع ق (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو لانها وضعت لذلك وقد يقال كون
 الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدفعه كون الضمير هو الأصل والاكثر مواقع اللزوم أن يلتزم
 أن كثرة المواقع لا تدل على تأ كيد الربط على أن نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط أن
 الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هي قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأ كيد الربط
 لوضعها لذلك عمت صحة وجودها جميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها
 الواو والتي يجب فيها الضمير لان المصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال
 ان احتيج الى تأ كيد الربط جىء بالواو مطلقا والافلام مطلقا أو هم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج

المصدرة بالواو التي تسمى
 واو تأ كيد لصوق الصفة
 بالوصوف فعلى سبيل
 التشبيه واللاحاق بالحال
 (لكن خولف) هذا
 الأصل (اذا كانت) الحال
 (جملة فانها) أي الجملة
 الواقعة حالا (من حيث
 هي جملة مستقلة بالافادة)
 من غير أن تتوقف على
 التعليق بما قبلها وانما قال
 من حيث هي جملة لانها
 من حيث هي حال غير
 مستقلة بل متوقفة على
 التعليق بكلام سابق قصد
 تقييده بها (فتحتاج)
 الجملة الواقعة حالا (الى
 ما يربطها بصاحبها) الذي
 جعلت حالا عنه (وكل
 من الضمير والواو صالح
 للربط والأصل) الذي
 لا يعدل عنه مالم تمس
 حاجة الى زيادة ارتباط
 (هو الضمير بدليل)
 الاختصار عليه

للوصفية وليس كذلك (قوله رحمه الله تعالى لكن خوفا الخ) استدراك صوري وكأنه قال
 الكثير في الحال المنقلة مطلقا مفردة أو جملة كونها بغير واو والقليل فيها كونها بالواو وهو فيها
 اذا كانت جملة وانما أتى بالواو فيها لأنها الخ أي ومن المعلوم اذ كانت الحال جملة أن جهة كونها
 جملة هي الأصل وجهة كونها حالا عارضة فيعمل بمقتضى الاولى الامناع ويترك مقتضى الثانية الذي
 هو عدم الواو بواسطة الجمل على الخبر والنعت فلا يرد أن هذا التعليل معارض بالتعليل السابق
 أو هو استدراك حقيقى لدفع ما يتوهم من التعليل السابق وهو أنه لا يوافق المعلن اذ المعلن الكثيرة
 والعلة تقتضى الاطراد وأن مخالفة هذا الكثير ليست على ما ينبغي فكأنه قال لكن التعليل
 مناسب ومخالفة الكثير التي هي فيها اذا كانت الحال جملة آتية على ما ينبغي لأنها الخ أي ومعلوم
 فيها اذا كانت الحال جملة أن جهة الخ ماسبق فالتعليل السابق مناسب للمعلن لوجود المعارض
 له فيما عدا الكثير ومخالفة الكثير آتية على ما ينبغي لترجح مقتضاها وهذا أحسن اذ على الاول
 يخلو المتن عن التعرض لدفع ما يرد على التعليل السابق من أنه لا يناسب المعلن وان كان يعلم من
 بيان وجه الاتيان بالواو في القليل وقوله والأصل أي الذي الخ حيث تقدم ذكر استقلال الجملة
 الحالية بالافادة من حيث هي جملة المشعر باحتياجها الى مزيد الربط استغنى الشارح عن ذكر
 ذلك هنا وجعله ضمنية لكلام المصنف بها يكون منتجا للدعوى التي هي مخالفة الكثير وجعل
 الحال بالواو اذا كانت جملة كما فعل في المطول وسأني عبارته (قوله بالنسبة الى الجمل التي يجب

الى مزبدارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها الغرض وجود الضمير وهذا قد يجاب عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم أن التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتعين لهذه الحاجة حينئذ يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والاعدل الى الواو ويرد عليه أن يقال ما من جملة الاو يمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو على هذا وأيضا يبطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تأمل في هذا المقام اه ع ق وقوله فتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتعين التي لا ضمير فيها أن تكون محل هذه الحاجة تأمل ودخل ع ق على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن

الخ (أي ولومع الضمير) قوله وهذا قد يجاب عنه الخ (الاشارة راجعة للشكال المذكور في قوله وأيضا قد يحتاج الخ (قوله لذاتها) أي بأن كانت محتاجة لربطها بالصاحب لعدم وجود الضمير (قوله أدنى من التي الخ) أي أقل احتياجا من التي لا ضمير فيها فالتى لا ضمير فيها أشد في الاحتياج للربط (قوله حينئذ يكون صواب العبارة الخ) أي صواب عبارة الشارح يعني بعد قول المصنف فالاصل هو الضمير لكن مع الاضمار في وجودها إنما أظهره ع ق للإيضاح وبيان المرجع ووجه عدم الصواب فيها أنها تقول الى قولنا الذي لا يعدل عنه مالم تحل الجملة عنه هو الضمير لأنه ان أراد لا يعدل عنه الاتيان به لم يصح قوله مالم تحل الخ وان أراد لا يعدل عنه عند وجوده لم يصح مفهوم قوله مالم تحل الخ وجواب ان هو قوله فمعلوم الخ أو أنه تعليل لكن بعض الجمل يتأكد فيها الربط وجواب ان هو قوله فتعين الخ ولذا كرر لك عبارة المطول اذ بالتأمل فيها يندفع الاشكال ونصها وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعته ومعنى أصالته أنه لا يعدل عنه الى الواو مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو أشد في الربط لأنها الموضوع له فالحال تكونها فضيلة تجبى بعد تمام الكلام أحوج الى الربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط أعنى الواو التي أصلها الجمع أي إذا من أول الامر بأنها لم تنطبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للنعت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه فاكتفى في الجمع بالضمير كالجمله الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها وقد يكون بالضمير ولكل مقام اه وقوله وكل من الضمير والواو الخ أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع وأما الواو فلكونه موضوعا لربط ما بعدها بما قبلها اه عبد الحكيم وقوله في الحال المفردة والخبر والنعته أي في الحال المسند الى متعلق ذي الحال نحو ضربت زيدا قائما أبوه وكذا الخبر والنعته فلا يرد أن الضمير فيها لكونها صفات محتاجة الى الفاعل لا للربط ولذا يرتبط كل واحد منها بدون الضمير اذا كانت جامدة اه عبد الحكيم وقوله ومعنى أصالة الخ يعني أن المراد بالاصل الكثير الراجح في الاستعمال لا الاصل في الوضع اه عبد الحكيم وقوله لأنها الموضوع له فيه اشعار بأنها في الاصل هي واو العطف استعملت في ربط الحال الذي هو ربط تقييد بقصد مطلق الربط الاعم من أصل معناها الوضعي الذي هو ربط

ذلك يعكّر على تعليل كون وجود الواو لازماً بالارتباط فقال فالجملة الخ اه وسبأني عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضاً عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقاً والا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصبه قوله ما لم تمس حاجة الخ يشكّل بموضع وجوب الواو اذ يلزم أنها أبداً تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبموضع وجوب الضمير اذ يلزم أنها أبداً لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وثابت ذلك فيهما مشكّل اه وفي سم أيضاً ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره أن الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تقتصر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالموضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لعمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجملة ان خلت الخ) أي لفظاً وتقديراً ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظاً أو تقديراً كما في قول الشاعر يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ وانتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامر * ورفيقه بالغيب ما يدري

في الحال المفردة والخبر والنعت فالجملة التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالاً عنه (وجب الواو) ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجب فيها الواو أراد أن يبين

تشريك في الاعراب والحكم مجازاً في المطلق مراداً به المقيد ثم صار حقيقة عرفية وقوله فالحال الخ معطوف على قوله وكل من الضمير والواو صالح للربط مقدمة ثانية لاثبات مجيء الحال بالواو اه عبد الحكيم ومحصله أن كون كل من الواو والضمير صالحاً للربط والاصل هو الضمير لا ينتج اثبات الربط بالواو فلا بد من ضمنية وهي أن الجملة لا تكون مستقلة جاز فيها العدول عن الاصل وهو الضمير الى الواو لا كونها أقوى في الربط لأنها موضوعة له فالحاجة هي كون الحال جملة مستقلة وانما لم تطرد الواو في جميع الجمل لوجود المانع من وجودها أو من وجوبها في البعض أخذنا من البيان الآتي وقوله ايذاناً على لصدر فتدبر (قوله يعكّر على تعليل الخ) وجه ذلك أن كلام من محل انفراد الواو أي وجوبها والضمير أي وجوبه ومحل اجتماعهما يعكّر ان أردنا بالحاجة كون ارتباطها بصاحبها مظنة للانكار وأن كلام من محل انفراد الواو ومحل اجتماعهما يعكّر ان أردنا بالحاجة افتقار الجملة لذاتها على تعليل كون وجود الواو أي على التعليل الذي اشتمل عليه كون وجود الواو الخ وقوله لمزيد الارتباط أي للحاجة الى مزيد الارتباط والتعليل هو الحاجة لمزيد الارتباط (قوله لعل ذلك بلاغة لا مطلقاً الخ) كأنه مبنى على أن المراد بالحاجة نحو مظنة الانكار والمعنى أن الضمير لا يعدل عنه بلاغة في مواضع جوازها الى الواو الا اذا كان ارتباط الجملة بصاحبها مما يظن انكاره أو نحو ذلك والافلو أو أردنا بها تارة كذا الربط في الجملة لذاتها بأن كانت خالية عن الضمير وهو المعنى الثاني للحاجة في كلام ابن ع ق لا يصح لأن الواو حينئذ واجبة بنفسه بدت كمال الكلام على أنه عند الاتيان بها حينئذ لا عدول عن الضمير لعدم وجوده (قوله ظاهره أن الحال الخ) قد علمت ما فيه مما سبق عن عبد الحكيم (قوله فلم قدرت الواو) قد يرجح تقدير الواو بأن الاصل تقليل المحذوف ما أمكن والواو أقل اه شيخنا

الثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد على غفلته فانه يشبهه بانه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه نحرز عن التجوز وقد عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو اه ملخصا (قوله يصح أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار بعلوم لان جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لاننا نقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا عن ذلك الاسم بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعم الخ أي لصدقه بما اذا كانت جملة الحال مشتملة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالثاني (قوله بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله ولم يثبت له هذا الحكم الخ) من ثقة العلة (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود الإشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مراد اقال أهني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أي وهنا لم يثبت له ذلك الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله لا يجوز) باعتبار ما يؤول (قوله لا يدخل فيه) أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكر لعدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناءوها) أي استثناء متصلا (قوله الا المصدرية بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدرية بالماضي الخالي عن قدلفظا وتقديرا أيضا اه أقول سيأتي عنه بحث اقترا أن الماضي بقدر جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أي في كونها مضارعية مثبتة لافي الخلو عن الضمير لان ما يأتي انما هو في المضارع المهمل للضمير لكن التعليل الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تأمل من ع ق بزيادة (قوله في الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثبت فانها تصلح للحالية في حال اشتغالها على الضمير فان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقيدة بالخلو عن الضمير فكيف تدخل المصدرية بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد أنها اذا جعلت غير خالية عنه بل مشتملة عليه صلت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه لصح اذا المراد تقع في الجملة فلا يندفع السؤال السابق فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو في الجملة أي بعض الاحوال

(قوله لا يصح تجوزا أيضا الخ) أي التجوز باعتبار ما يؤول بالنسبة للجميع فان كان يصح التجوز بهذا الاعتبار بالنسبة للبعض بأن يقال صاحبها ولو في الجملة فان أراد الشارح ذلك اندفع عنه اعتراض الاطول (قوله لصدقه الخ) أي ولصدقه أيضا بالحال المفردة (قوله قلت المراد أنها اذا جعلت غير خالية الخ) فكان المصنف قال وكل جملة خالية بالفعل صالحة للحالية ولو بفرض عدم الخلو (قوله فلا يندفع السؤال السابق) أي الذي أجاب عنه الشارح بقوله وانما قال ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع الخ أي لأنه لو قال يجوز أن تقع عنه الخ ولا حظنا أن المراد ولو في الجملة لدخلت الصورة المستثناة وصح الاستثناء متصلا (قوله وكان المناسب أن يقول ولو في الجملة) أي سواء كان في جميع الاحوال كغير الجملة الخالية عن الضمير المصدرية بالمضارع المثبت أو في بعض الاحوال كالجملة المذكورة بخلاف عبارة الشارح فانها تفيد أن كل جملة صالحة في الجملة وقد يقال هو كذلك لان كل جملة انما تصلح في بعض احوالها حتى نحو جاء زيد

كحال الارتباط بالضمير في المضارعية المثبتة (قوله فانها لاتقع حالا الخ) أى الابتقدير القول لان الحال كالنعت وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالتحريك أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه بالنعت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ ويزول بزواله أفاده يس (قوله أى وان لم تخل الخ) بان اشتملت على ذلك فهي حينئذ اما أن تكون اسمية أو فعلية أو الفعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرية بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنقضي وبعض هذه الاقسام يتعين فيه الواو مع ذلك الضمير وبعضها يجب فيه الضمير فقط وبعضها يستوى فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها يرجح فيه أحدهما فأشار الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه ع (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا فى المعنى نحوقت وأصل وجهه قال شيخنا يرده هذا الظاهر قوله فى المتن فى التعليل وأما المقارنة الخ تأمل اه يس (قوله تستكثر) أى على قراءة الرفع وأما على قراءة الجزم على أنه بدل اشتمال من ثمان فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجزم لكونه جوابا للهوى لان شرط الجزم فى جوابه صحة تقدير ان الشرطية قبل لا على الراجع وهذا الشرط مفقود هنا (قوله لان الاصل الخ) قال ع (قوله بعد فراغه من الكلام على هذه العلة مانصه ثم اذا نظرنا الى التعليل المشار اليه فيما تقدم للربط بالواو وهو أنه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتى يمكن جملة على ما يساعده ذلك وقد تقدم البحث فى مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم أن الواو يتوقى بهامع الحاجة الى الربط سواء شابهت تلك الجملة المفردة أو لا اذلتنا فى الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أو لا فلم يطابق ما تقدم هذا الآن يرد الى ما ذكر بأن تفسر الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير الحاجة وعدمها بما ذكره ان دفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها

فانها لاتقع حالا البتة لامع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان خلت أى وان لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) أى الواو (نحو) قوله تعالى (ولا ثمان تستكثر) أى ولا تعط حال كونك تعد ما عطيه كثيرا (لان الاصل) فى الحال هى

هو را كب فانه لو أبدل الضمير بالظاهر لاتصلح أن تكون حالا (قوله أى الابتقدير القول الخ) التحقيق أن الحال هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة له فلا تكون حالا على سبيل المجاز لقيامها مقام عاملها المحذوف الواقع حالا قاله السيد قدس سره (قوله وبعض هذه الاقسام يتعين الخ) علم منه أنه ليس من هذه الاقسام ما يتعين فيه الواو وحدها اذ هى مفروضة فى عدم الخلو عن الضمير (قوله يرده هذا الظاهر قوله فى المتن الخ) فى هذا الرد نظرا ذقول المصنف وأما المقارنة فليكونه مضارعا أى يصلح للحال منظور فيه لاصل الوضع حينئذ كلامه صادق بالماضى معنى والاولو كان المراد مضارعا لفظا ومعنى لم يصح قول المصنف وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت وأصل وجهه الخ اذا لا يراد حينئذ حتى يجاب عنه اذا المضارع فى هذه الامثلة مضارع لفظا ماض معنى وقول شيخنا كلام شيخه منظور فيه لما لا بعد الايراد والجواب فانه بعد ذلك يستفاد أن المضارع مستقبل معنى وكلام سم منظور فيه لا ابتداء الكلام لا يخفى عليك ما فيه (قوله لأن شرط الجزم الخ) قال ابن مالك

وشرط جزم بعد نهى أن تضع * إن قبل لا دون تخالف يقع

(قوله الا اذا فسرت الحاجة الخ) المناسب أن الحاجة هى كون الحال جملة اذا الجملة من حيث هى

قديقال ان كانت هذه الصورة لائمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبدا فبحسب ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الوافها حينئذ ومشاهاها المفردة معارضة بالاحتياج الى الزيادة اه (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق وأصله المفردة اما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة واما بمعنى أن الحال فضله وكونها فضلة يقتضى اعرابها بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لعراقة المفرد أى تأصله في الاعراب اه (قوله لعراقة المفرد) أى تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة محلالتطفها على المفرد بوقوعها وموقعه ع ق ثم قال وانما تأصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تقرر في محله اه (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها ع ق (قوله لانها لبيان الهيئة) قال السيد فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءني زيدرا كبا لا غير ماش لعدم دلالة على الهيئة الا التزاما وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول صفة اه وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير جالا في نحو جاء القوم غير زيد الا أن يفرق بإمكان الاثبات هنا وهناك وقال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئة كما في هذا المثال

الحال (المفردة) لعراقة
المفرد في الاعراب وتطفل
الجملة عليه بوقوعها
موقعه (وهى) أى
المفردة (تدل على حصول
صفة) أى معنى قائم
بالغير لانها لبيان الهيئة

جملة مستقلة بالافادة خصوصا وهى فضلة غير مطلوبة لما قبلها طلباً كيدها فاحتاج الى مزيد ربط والموضوع للربط هو الواو بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة لعدم الجلية وبخلاف الخبر فان المبتدا لعدم استغنائه عن الخبر تصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى كأنهم مائش واحد مع كونه يتبعه في الاعراب بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها فاذا كره الحاجة المقتضية للواو ومحل العمل بالمقتضى ما لم يوجد مانع وهو مشابة الحال الجملة للحال المفردة فان وجد المانع قدم على المقتضى وبهذا يزول الاشكال كما سبق (قوله وان كانت) أى الصورة وقوله الى ذلك أى زيادة الربط (قوله أى فى أصل وضعها) احتريزه عن نحو جاء زيد غير را كب بناء على أنه غير دال على الهيئة بل على نفيها فان ذلك نادر خارج عن الاصل كما ذكره ع ق وليس احترازا عن اللزامة لأن الكلام فى المنتقلة كما صرح به ع ق أيضا فتدبر (قوله رحمه الله لبيان الهيئة الخ) وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه هيئة وباعتبار قيامه به صفة اه عبد الحكيم (قوله بإمكان الاثبات هنا) أى فى جاءني زيد غير ماش بان تقول يدل غير ماش را كبا فالعدول عن الاثبات غير ضرورى (قوله لاهناك) أى جاء القوم غير زيد وقديقال لا يتأتى أيضا بان يقال مجاوزين زيدا (قوله قد لا يدل على الهيئة) أى الهيئة التى كان صاحب الحال عليها حين صدور معنى العامل فى الحال (قوله كما فى هذا المثال) أى جاءني زيد غير ماش فان غير ماش لا يدل على الهيئة التى كان زيد عليها وقت صدور المعنى منه وتلك الحالة هى الركوب مثلا لصدق غير ماش بالزحف وانما يدل على نفي هيئة لم يكن عليها حين صدور المعنى منه فقول السيد قدس سره فيما سبق لعدم دلالة على الهيئة الا التزاما فيه نظر اذ لا يدل عليها فى هذا المثال التزاما وعبرة سم بعد نقله عبارة السيد نصها وفى شرح الايضاح تعليلا لقوله لأن أصل الحال المنتقلة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة مانصه أما دلالتها على الحصول فلا أن أصلها أن تكون عارية من النفي يقال جاءني زيدرا كبا ولا يقال لا ماشيا لأن المراد ببيان الهيئة التى كان عليها فى زمان الفاعلية وقوله لا ماشيا لا يدل عليها وانما يدل على نفي هيئة ما كان عليها وأما الهيئة التى كان عليها ككونه

وقد يدل كما في المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن دلالة في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتسكك فيه باستقراء الاستعمالات وقد يتوقف في موافقة النجاة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين الجملة المنفية بإمكان العدول هنا الى المشتق الدال اه سم مع حذف (قوله التي عليها الفاعل) أي حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل الجورور (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أي اللازم إذ معناها المطابق تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة) لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الخلل على النظر لاقياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليقات لبيان المناسبة والافصل الدليل الاستعمال اه يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل له في كون المضارع كالمفرد في دلالة على حصول صفة الخ ويمكن أن وجه الايتان به الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك قول ع ق فن جهة كون المضارع مثبتا في حصول المضمونه ووقوعه لان في ذلك المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلا في عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على

التي عليها الفاعل أو المفعول والهيئة معنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) أي الحال (قيد له) يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أي المضارع مثبت (كذلك) أي دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيد له كالمفردة فمتنع الواو فيه كما في المفردة (أما الحصول) أي أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فليكونه فعلا) فيدل على التجدد

را كبا فلا يدل عليها الجواز أن يكون مجيئه بطريق الزحف كذا في شرح المفتاح للفاضل قطب الحق والدين الشيرازي رحمه الله وقال غيره المنفي قد لا يدل على الهيئة كما في هذا المثال الى آخر ما في المحشى (قوله وقد يدل كما في المتقابلين الخ) نحو جاءني القوم غير زوج فان الهيئة المقصودة وهي الفردية دل عليها غير زوج اذ لا واسطة (قوله والاولى أن يتسكك فيه) أي في منع مجيء الحال المفردة منفية أي لانه لا مانع من اعتبار الدلالة الالتزامية (قوله باستقراء الاستعمالات) أي انا استقرينا الاستعمالات فوجدنا الحال المفردة دائما مثبتة وغير في جاءني القوم غير زيد ليست حالا أصلية بل هي قائمة مقام الاستثنائية فليست حالا في الحقيقة (قوله وقد يتوقف في موافقة الخ) لاحتمال أن النجاة يجوزون في الحال المفردة أن تكون منفية مخالفين للبيانين (قوله وعليه) أي على منع وقوع المفرد المنفي حالا (قوله وبين الجملة المنفية) أي حيث صح وقوعها حالا (قوله بإمكان العدول هنا الخ) محصل هذا الفرق أن المفرد المنفي يمكن العدول فيه الى مفرد مشتق مثبت دال على حصول صفة كما في غير ما ش فانه يمكن العدول منه الى را كبا بخلاف الجملة المنفية فانها لا يمكن العدول فيها الى مفرد مشتق مثبت لانك اذا عدلت الى مفرد مشتق مثبت فان ما قصدته من الجملة وهو النسبة وان عدلت الى جملة مثبتة فقد عدلت الى فرع ولم تعدل الى الاصل الذي هو المفرد المشتق الذي قيد به سم فاذا قلت جاء زيد لم يشم جازا اذ لا يمكنك العدول الى را كبا لقوات النسبة المقصودة من الجملة ولا الى ركب لانه لا يعدل الا للاصل لا للفرع وهذه حكم بعد الوقوع لا تحتل التدقيق (قوله لانا نقول هو من قبيل الخلل الخ) محصله أن ذلك ليس قياسا في اللغة قصد به اثبات الحكم بل توجيه لما سمع بوجود المناظرة والمشابهة بين المضارع المثبت والحال المفردة لكن هذا يقتضي أن حقيقة القياس ممنوعة بالكلية مع أنه ليس كذلك اذ من ذلك القياس في المصادر عند عدم السماع فالوجه ان معنى قولهم اللغة لا يدخلها القياس مخصوص بقياس كلمة على كلمة في ان المعنى كذا الجامع (قوله ويؤيد ذلك) أي الاشارة المذكورة (قوله ووقوعه)

التجدد المقتضى للعدم اه ثم ناقش في كون التجدد يقتضى العدم وكون الفعل يدل على عدم
 الثبوت بما سند كرهه فتأمل وكتب أيضا قوله على التجدد أى الوجود بعد العدم لا التجدد وقتا
 فوقنا لأن ذلك ليس أصلا في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اه ع ق وقوله لا التجدد الخ
 أى تعاقب الامثال ويعبر عنه بالاستقرار التجددى اه يس (قوله وعدم الثبوت) فيه
 أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا لأن التجدد الذى يدل عليه الفعل وضعنا انما هو الوجود
 بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على
 ذلك بمعونة أن شأن التجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبنى الامر على ذلك من ع ق (قوله
 فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال) فيه أنه حينئذ لا يفيد المقارنة على التعيين بل يحتملها كما
 يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا وهو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه)
 أى في هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يستروح منه معنى
 المقارنة لا يفيد لأن التعليل يصير وهما لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذى
 عللناها امتناع الواو فيه اه ع ق (قوله من أو آخر الخ) أى مع الآن الحاضر أفاده سم
 (قوله المقيد بالحال) اظهر في محل الاضمار للابهام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا)
 لأنه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أى فيمتنع
 فيه الواو مثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفى مع أن الواو تجوز فيه الآن يقال هو
 تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهى لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقديره معنى)
 لأن كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قديما فى أحدهما أنه
 في ذلك المعنى مجاز اه ع ق (قوله فلما خشيت أظافيرهم البيت) الاظافير جمع الاظفار
 وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال
 ثعلب الرواة كلهم على أن أرههم ماض على أن أرهته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وأرههم
 على أنه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكم كاهن هونا
 عندهم ومقبالا لديهم اه فزى وقوله ومالك اسم رجل عبارة ع ق هو اسم رجل كما قيل أو

وعدم الثبوت (مثبتا)
 فيدل على الحصول (وأما
 المقارنة فلكونه مضارعا)
 فيصلح للحال كما يصلح
 للاستقبال وفيه نظر
 لأن الحال التى يدل عليها
 المضارع هو زمان التكلم
 وحقيقته أجزاء متعاقبة
 من أو آخر الماضي
 وأوائل المستقبل والحال
 التى نحن بصدددها
 يجب أن يكون مقارنا
 لزمان مضمون الفعل
 المقيد بالحال ماضيا كان
 أو حالا أو استقبالا فلا
 دخل للمضارعة في المقارنة
 فالأولى أن يعلى امتناع
 الواو في المضارع المثبت
 بأنه على وزن اسم الفاعل
 لفظا وبتقديره معنى
 (وأما ما جاء من نحو)
 قول بعض العرب (قت
 وأصل وجهه) وقوله فلما
 خشيت أظافيرهم *)
 أى أسلحتهم (نجوت
 وأرههم مالكا) فقيل انما
 جاءت الواو في المضارع
 المثبت الواقع حالا (على)
 اعتبار (حذف المبتدأ)

عطف على الحصول (قوله بما سند كرهه) أى في القولة المكتوبة على قوله وعدم الثبوت (قوله
 الذى عللناها صفة للمشابهة) فكان المناسب التى عللناها (قوله أى مع الآن الحاضر) كأنه فهم أن
 المراد بأو آخر الماضي ما قبل زمن التكلم وبأوائل المستقبل ما بعده وزمن التكلم هو الذى زاده
 سم بقوله أى مع الآن الحاضر وقال بعض مشايخنا نقلا عن شيخه القويسنى أن اللحظة متى فرغ
 استقباله صارت ماضية فليس هناك زيادة على أو آخر الماضي وأوائل المستقبل ولعل كلا طريقة
 اه وقرر شيخنا نحوه (قوله للابهام) أى لدفع الابهام الذى ينشأ عن بعد مرجع الضمير لو أتى
 بالضمير قاله بعض مشايخنا (قوله والمتحرك كذلك) أى في مقابلة المتحرك (قوله وقد يقال هذه
 العلة الخ) قد يقال من جملة العلة أنه بتقديره فى المعنى واسم الفاعل الواقع حالا لا يكون الامتناع على
 ما تقدم فلا يكون بتقديره معنى الاما هو مثبت فتدبر (قوله رحمه الله وبتقديره معنى) أى لكونه
 مشتركا بين الحال والاستقبال اه عبد الحكيم (قوله على أن أرههم ماض) أى فعل ماض

اسم فرس (قوله لتكون الجملة اسمية) فيندفع الابراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت
حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فاذا كرر في تعليل المضارع جازفها اه يس (قوله
كفاي قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على
المضارع المدخول لقد فلا يحتاج للتقدير اه ع ق (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك
وكتب أيضا قوله وقيل الاول شاذيرد عليه قوله تعالى قالوا نؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه
أي قالوا ذلك والحال أنهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله أي كفروا وحال كونهم صادقين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل الفعلين
بمعنى المضى على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث اه ع ق وقال عبد الحكيم قوله
شاذ أي واقع على خلاف قياس النحوي فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما مر في
تعريف الفصاحة اه (قوله وقال عبد القاهر) أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن
لفظ الماضي) اعتذار عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وإنما
يفعل هذا في الماضي المستقرب حصوله كأنه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه ثم ان قوله
فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي الكلام فيه والافتقار يعبر عنه باسم الفاعل كما صرحوا
به في قوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه بالصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم
الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة في حكاية الحال الماضية تكون بالمضارع وباسم
الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى حكاية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشف
واستحسنه الفاضل الرضوي وذكر الاندلسي أن معناها أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك
الزمان أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا في الفري (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال
على الحضور لأنه يدل في الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول
بأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذي اختاره السيوطي في جمع الجوامع له
في النحو (قوله منفيا) أي بما أو بلا لابلن لأنها تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب
نجردها عن علم الاستقبال كحرف التنفيس ولن لتلا محصل تنافي بحسب الظاهر بين كونها

لتكون الجملة اسمية
(أي وأنا أصل وأنا أرههم)
كفاي قوله تعالى لم تؤذوني
وقد تعلمون أي رسول
الله اليكم أي وأتم قد
تعلمون (وقيل الاول)
أي قت وأصل وجهه
(شاذ والثاني) أي نجوت
وأرههم (ضرورة
وقال عبد القاهر هي)
أي الواو (فيهما للعطف)
لأن الحال إذ ليس المعنى
قت صا كوجهه ونجوت
راهما مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي (والأصل)
قت (وصككت) ونجوت
(ورهنت عدل) عن
لفظ الماضي (إلى لفظ
المضارع حكاية للحال)
الماضية ومعناها أن يفرض
ما كان واقعا في الزمان
الماضي واقعا في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع
(وان كان) الفعل
مضارعا (منفيا)

فيكون بفتح النون مسند الضمير الغائب التفاتا الى المقام للتكلم اه شيخنا (قوله لكن يرد
أن الجملة الاسمية الخ) لا يخفى أن التجدد في الجملة الاسمية عارض حينئذ لا مدلول لها أصلا حتى
تكون كالمضارعية في مشابهة المفرد فالمنظور اليه ما كان بأصل الوضع لا بالعروض كما في ع ق
وقرره شيخنا (قوله وصارت للتجدد) فتدل على صفة غير ثابتة وقد وجد فيها المضارع الدال على
المقارنة فتتم فيها العلة المانعة للواو لوجود المشابهة بذلك للمفردة كذا أشير إليه اه ع ق (قوله
وقيل الآية ليست الخ) في التسهيل أن المضارع المثبت اذا كان معه قد يجب فيه الواو ولا يجي بالضمير
اه عبد الحكيم وقد يقال ان المضارع المثبت المقرون بتقدير مجرى فيه تعليل المصنف والشارح فلم
وجب دخول الواو عليه ولم يجز دخولها على المجرد ويمكن الجواب بان قد أبدت شبهة بالمفرد
بخلاف المجرد قاله شيخنا وغيره وقال معاوية الايتان بقدر يقتضي مزيد الاهتمام ومزيد الاهتمام
يناسبه مزيد الربط فيؤتى بالواو مع الضمير فقوله ولا يجي بالضمير أي وحده بل مع الواو
لاقتضاء قد مزيد الاهتمام (قوله رحمه الله ضرورة) أي دعا اليه الضرورة وهو أيضا شاذ

حالية وبين علم الاستقبال وان كان في الحقيقة لاتنافي راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه أنهم استنبهوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافي بحسب الظاهر واعتبار اللفظ

(قوله وحاصل هذا التوجيه استنبهوا تصدير الخ) عبارة المطول ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجي زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استنبهوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة اه وقوله استنبهوا تصدير الجملة الحالية الخ قال السيد قدس سره أقول هذا توجيه مستبشع جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلاما من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي استنباش تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى على أحد وسيرد عليك ما ينهك على علة تجريد الجملة الواقعة حالا عن حرف الاستقبال اه وقوله في الجملة أى في الظاهر كما في الرضى وان لم يكن بينهما تناقض حقيقي ولوقيل معناه في بعض المواد وهو اذا كان عامل الحال مقترنا بزمان التكلم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال حينئذ لزم التناقض لان مقارنته بالعامل تقتضي كونه في زمان الحال وتصديره بعلامة الاستقبال يقتضي أن يكون في زمان الاستقبال واذا كان التناقض لازما في بعض المراد استنبهوا تصديره بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب وعلى هذا يندفع أيضا ما أورد عليه من أن اطلاق الحال على الجملة المخصوصة وضع نحوي وعدم تصديرها بعلامة الاستقبال في وضع اللغة فلا يصح أن يقال ان عدم تصدير أهل اللغة لأجل توهم التناقض الذي يتوهم بعد هذا عن وضع النحاة له لفظ الحال اه عبد الحكيم وقوله ولوقيل معناه الخ جواب لو محذوف أى لكان حسنا أوهى للفتى فلا جواب لها وقوله وعلى هذا يندفع أيضا أى كما اندفع ما أورد به السيد وقوله عن وضع النحاة له لفظ الحال أى وضعه للمعنى المصطلح عليه عندهم وهو الفضلة المنصوبة المبنية لهيئة صاحبها وقال معاوية لا يخفى أنه لا فرق بين المادة المذكورة وغيرها في أنه لا يلزم من المقارنة مع التصدير التناقض الا ظاهرا أو ابهاما اذا غاية الأمر أن الذي يترقب عرفا من عامل الحال ويتبادر من مقارنتها وكونها بمعنى في حال كذا هو مقارنته اتصاف صاحبها بصفة حاصلة له الآن فاذا قلت جاء زيد الآن يضحك غدا فالمعنى أنه جاء في حال كونه متصفا بصفة وهي كونه يتمصف بالضحك غدا ولذلك يؤول نحو خرج حاجبا وبيا ومريدا لا بحاجبا بعد لبشاعته ولتحقق النية والارادة دون الحجج الاستقبالي اه وفي الفري قوله لتناقض الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو أن التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم يستنبهوا تصدير الجملة الحالية بعلم الماضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم الماضي من جهة الماضي ليس الا قلت هذا انما يتم اذا كان صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وقد ذكر الشارح أنه مشترك بينهما أو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كيف ولونبت التنافي بين صيغة المضارع والحال لا تنزمو في المضارع الواقع حالا ما يقرر به الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظة قد بل

قال الفري وقد بوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عده طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بما أولا اه يس (قوله فالامر ان جائز ان) أى على السواء وبعضهم رجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيا غير متبعين (قوله دون النهى لثبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهى أيضا وحذفت النون الاولى من الثقلية تخفيفا ولم تحذف الثانية لأنها لو حذفت حذفت متحركة فاحتج الى تحريك الساكنة لحذف الساكنة أقل تغييرا الثاني أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهى كقوله تعالى لا تعبدون الا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد الخفيفة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالآية مثال لاشاهد اه كذا في الفري (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهى مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيان ونون الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفى لا يؤكد (قوله أى شئ ثبت لنا) فكان مانعا للناس الايمان ع ق (قوله فالفعل المنفى حال) والعامل في الحال هو العامل في لنا

فالامر ان) جائز ان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيا ولا تتبعان بالتخفيف) أى بتخفيف النون فتكون لالنفى دون النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتكون الواو الحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهى مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو ومالنا) أى أى شئ ثبت لنا (لانؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامر ان

الجواب الحق ما سمر عليك في وجه دلالة الماضى على المقارنة من أن لما لاستغراق الأزمنة وغيرها لانتفاء متقدم لكن الأصل استمرار ذلك الانتفاء فتحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم (قوله وقال الفري وقد بوجه بان الخ) الذى في الفري قد بوجه كلام القوم في هذا المقام بان الخ ما نقله المحشى عنه ثم قال بعده فلا حاجة الى التوجيه المستبشع الذى ذكره الشارح اه (قوله وفيما عده طرد الباب) أى بان كانا استقباليين أو العامل ماضيا والحال استقباليا فانه لا يظهر في ذلك أن يقال لثنائي الحال والاستقبال لعدم وجود الحال بمعنى زمن التكلم فطر دنا الباب على وتيرة واحدة وان تنافى الماضى والاستقبال في الصورة الثانية اه شيخنا (قوله وصرح ابن هشام في التوضيح الخ) في المطول وزعم بعض النحاة أن المنفى بلفظ ما يجب أن يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه أن فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن ربيع

أقادوا من دى وتوعدوني * وكنت وما ينهنى الوعيد

ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة اه وقوله وهو ما أى فانه يستعمل لنفى الحال وقوله قال الشيخ الخ دليل للجواب ورد للزعم وقوله أقادوا من دى أى مكثوا الى القتل من دى والنهية الزجر وقوله والمعنى وجدت غير منه بالوعيد أى صرت موجودا وأنا على هذه الصفة كأنه يدعى أنها صفة جعل هو عليها فيكون أبلغ من ادعاء الاستمرار عليها في الزمان الماضى الآن الوهم يتبادر الى الناقصة لغلبة استعالتها قاله السيد قدس سره وقوله وجعل الواو مزيدة أى لانه خلاف الأصل لا يرتكب الا عند الضرورة مع خلوه عن النكته الشريفة التى ذكرها السيد اه عبد الحكيم (قوله والمعنى فاستقيا غير متبعين) ومعلوم أن هذه الحال مؤكدة لان الاستقامة

المقدر وصاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محال للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله لدلالته على المقارنة) أي فكان فيه طرف من مشابهة المفرد فجاز الترك وقوله دون الحصول أي فكان فيه طرف من عدمها فجاز الاتيان فان نظر الى المشابهة سقطت الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظر الى عدمها جاءت الحاجة فجاءت الواو وهذا هو المنظور اليه فيما يأتي من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جاز الامر ان على السواء على أن الذي ينبغي على هذا أن لا تحيى بل يرتكب أحد الوجهين باعتبار النظر ولكن لم يراع ذلك لان القصد تعليل ما وجد بما ينضبط به لا التعليل الموجب للإيجاد اه ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا وفيما يأتي في الماضي المنفي استقرار النفي مع أن الفعل في الموضعين منفي ومع أن المقارن في الحقيقة النفي لا الفعل في الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بان لم ولما كانا كالجزء من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان كان نفي الشيء يدل التزاما على حصول ضده لان المعبر في التعليل المطابقة التي هي الاصل اه ع ق (قوله وكذا) أي كجواز الأمرين في المضارع المنفي (قوله ماضيا لفظا) يشمل المثبت كضرب والمنفي نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أي يكون لي غلام) أي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتعجب اه ع ق (قوله وقد بلغني الكبر) فإخا بلوغ الكبر وقد يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله لازم فصح كونه منتقلا وقال حسن جابي البلوغ المذكور كما يتحقق بضمحل (قوله حصرت تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعنون اه ع ق وفيه أن هذه الحال وان لم تكن ملازمة للصاحب مؤكدة وهو قد قيد بغير المؤكدة ويشكل أيضا عليه اقتراحها بالواو نعم على ما سبق عن المطول لا اشكال لان هذه ليست مؤكدة على الرأي الأول لانها بعد فعلية وليست من الواسطة التي هي اللازمة المسماة بالدائمة أو الثابتة وليست من المؤكدة على الرأي الثاني لان الذي أدخل فيها عليه ما كانت لازمة فنده داخله في المنتقلة على كلا الرأيين نعم تعليله بشدة الارتباط مشكل لجريانه هنا فكان مقتضاه عدم الواو (قوله للإيجاد) أي إيجاد الواو وإيجاد حذفها (قوله مع أن الفعل في الموضعين منفي) يشعر بالقصود وهو انه لم يجعل السبب في الموضعين استقرار النفي (قوله ويمكن أن يجاب عنه بان لم ولما الخ) هذا جواب عن الأول ولا ينفع في الثاني أعني قوله ومع أن المقارن في الحقيقة الخ ويمكن أنه جواب عنهما على معنى ان لم ولما كانا كالجزء كان المقارن كأنه هو الفعل المنفي لانفيه ثم ان الجواب مبني على أن الماضي المنفي هو المضارع المنفي لم أو لا لا غير وهو خلاف ما بينه الشارح في ما سيأتي وجرى عليه الحشى (قوله وقد يحصل وقد لا يحصل الخ) فيه أنه تقدم أن المراد بعدم الثبوت الذي هو معنى الانتقال أن يزول الشيء بعد الوجود لأن وجوده لا يوجد ولا يوجد ابتداء كما هو محصل هذا الكلام فالأولى أن يقال ان بلوغ الكبر هو الحال الذي هو الوصول اليه وهذا الوصول في لحظة لطيفة ينتهي بانتهائها بحيث لا يقال في اللحظة مما بعدها انه فيها بالغ له الا باعتبار ما كان مجازا وهذا معنى قول عبد الحكيم ان بلوغ الكبر حالة منتقلة وان كان الكبر بعد حصوله لا يزول (قوله وان كان بعد حصوله الخ) فيه كما علم أن البلوغ في لحظة لطيفة زائل يزوالها والمستقر هو الكبر (قوله كما يتحقق بضمحل) ان كان المراد

(لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا) والمنفي انما يدل مطابقة على عدم الحصول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى) اخبارا عن زكريا (أي يكون لي غلام وقد بلغني الكبر) بالواو (وقوله تعالى أو جاؤكم حصرت

صدورهم) أى ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق (قوله المنفى لم
أولاً) وأما المنفى بغيرهما فإن كان ذلك النافي بخلص المضارع للاستقبال كان لم تقع الجملة حالا
وان كان ما أولاً فيجوز الأمران كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك الواو اه يس (قوله
على مثال) أى مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا يشترط صحته وكتب أيضاً ما نصه وقد
استشهد به بقوله

فقلت له العينان سمعا وطاعة * وحدرتنا كالدر لما ينقب

اه ع ق أى دموعاً كالدر قبل تنقيب (قوله ولم يمسنى بشر) فإن قلت لم ينتقل عدم
مساس البشر إياها فكيف عدم من الأحوال المنتقلة قلت ليس فى اللفظ دلالة على عدم انتقاله
بخلاف قولك زيد أبوك عطوفاً وهذا القدر يكفي فى عدم من الأحوال المنتقلة اه فترى
وكتب أيضاً قوله ولم يمسنى بشر أى والحال أنى أعلم حينئذ أنى لم يمسنى بشر فيما مضى وبهذا
التقدير يعلم أن العامل فى الحال أن قيد بحال يعلم مضياً أى سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما
يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثلث) أى أما الماضى المثلث وقضيته عدم جواز الوجهين
فى المنفى نحو جاء زيد ومركب لكن تقدم عن سم أن المنفى كالمثلث ويوافق قول بعضهم ترك

صدورهم) بدون الواو وهذا
فى الماضى لفظاً وأما الماضى
معنى فالمراد به المضارع
المنفى لم أولاً فانهما يقبلان
معنى المضارع الى الماضى
فأورد للمنفى لم مثالين
أحدهما مع الواو والآخر
بدونه واقتصر فى المنفى
بما على ما هو بالواو
فكانه لم يطلع على مثال
ترك الواو إلا أنه مقتضى
القياس فقال (وقوله
تعالى أنى يكون لى غلام
ولم يمسنى بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله
وفضل لم يمسنهم سوء
وقوله تعالى أم حسبكم أن
تدخلوا الجنة ولما يأتكم
مثل الذين خلوا من قبلكم
أما المثلث) أى أما جواز
الأمرين فى المثلث

الاضمحلال مع بقاء الجسم فلا صحة له وإن كان المراد أنه يضمحل باضمحلال الجسم فالحال اللازمة
كذلك لأن المراد بالحال اللازمة التى لاتزول مع بقاء صاحبها وهو شامل لهذه الحال قاله بعض
مشايخنا قال شيخنا وفيه نظر لأن قوله فلا صحة له لا يسلم لأن بلوغ الكبير معناه وصوله لصفة العجز
وهذه تزول بان توجد صفة القوة والشباب كما وقع لسيدنا زكريا وقوله فالحال اللازمة كذلك
لا يسلم أيضاً لأن الحال اللازمة كما فى زيد أبوك عطوفاً باعتبار فيها أن لاتطرأ على الجسم وأن لاتزول
عنه وعدم الطرؤ متحقق فى اللازمة غير متحقق فيما نحن فيه إذ هو طارئ ففرق بينهما من حيث
الطرؤ وعدمه اه وقديقال أن زوال بلوغ الكبير بعد حصوله غير ممكن عادة والكلام باعتبار
العادة وقوله يعترف فيها أن لاتطرأ غير مسلم هذا وأنت خبير بأن معنى قول الفزرى كما يتحقق
يضمحل أن بلوغ الكبير يضمحل عقب تحققه إذ البلوغ فى لحظة لطيفة فالكافى فى كلامه
للبادرة كما فى قولهم كاسم ودع (قوله وحدرتنا) بتضعيف الدال (قوله لم ينتقل عدم مساس
البشر إياها) فيه أن المنتقلة هى التى يجوز انتقالها لا التى انتقلت بالفعل (قوله ليس فى اللفظ
دلالة النخ) أى ليس فى اللفظ ما يلزم منه عدم الانتقال لأنه يمكن أن يمسه بشر بالتزوج وعدم
الانتقال إنما هو اتفاق علم من خارج وفيه أنه لا يشترط فى اللازمة اشعار اللفظ (قوله بخلاف قولك
زيد أبوك عطوفاً) أى فإن الابوة يلزم منها العطف (قوله والحال أنى أعلم أنى لم يمسنى النخ) أى
فحصلت المقارنة لزمن التكلم وقال بعض مشايخنا لا حاجة للتأويل بقوله والحال أنى أعلم النخ لا
سأى للصنف من أن لم لاتفاء متقدم والاصل استقراره اه وعلى كل يرد البحث بان العبرة
بالمقارنة لزمن العامل والعامل هنا مستقبل فلا تكفى مقارنة الحال لزمن التكلم فإن أردت
التخلص من هذا البحث وجعلتها مقارنة لزمن العامل قلت المعنى والحال أنى أعلم علماً مستقراً
فحصلت المقارنة دوماً أو جعلتها حالاً من فاعل الاستبعاد إذا المعنى أستبعد الآن وجود غلام فى
المستقبل والحال أنى أعلم الآن النخ (قوله وقضيته عدم جواز الوجهين النخ) فيه أن الماضى لفظاً

الشارح في المطول التفصيل في الماضي بين كونه مثبتا أو منفيًا لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضا قوله أما المتيب الخ خاص بالماضي لفظا ولا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لنسكتة كالمباينة في نحو أنى أمر الله وانظر لو استعمل الماضي في الاستقبال مجازا اه سم وفيه أن الصورة التي أمر بنظرها هي الصورة التي لم يستبعد لها فعل صواب العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا (قوله فدلالة على الحصول) أي في شبه الحال المفردة وبهذا جاز ترك الواو وقوله دون المقارنة أي فلم يشبهها فيها وبهذا جاز الاتيان بها (قوله يعني حصول الخ) فاللام للعمد (قوله لكونه فعلا مثبتا) فن كونه ثابتا لا منفيًا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضي التجدد المستلزم لعدم يفيد عدم الثبوت ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضي من الحال مقتضية للمقارنة) وفيه أن المطلوب في الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح أن ذلك في الماضي المجرد عن قد لانه انما يدل على التقدم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد أكد في تلك المقاربة بالباء لئلا يكن التأكيدي لا يدل على الوجوب ويشترط في الماضي الموالى لقد أن لا يكون مواليا لا لا ولا متلويا ولا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضرب به قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرر به فالخاصل أن الواو وقد تمتنعان في الماضي التالى لا لا والمتلويا ولا ويحبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئها ما تتركها وانفراد كل منهما في الباقي واجتماعهما خيرا من تركهما وتركها خيرا من انفراد الواو وهذا خيرا من انفراد قد وذكر الرضى أن الواو وقد قد يجتمعان بعد الان نحو ما لقيته الا وقد أكرمني ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول حصرت بأنه صفة لموصوف محذوف أي جاءكم قوم حصرت صدورهم وحلها بعضهم على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئها وتر كهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا الاخفش قائلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز ترك كهما مبني على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب

(فدلالة على الحصول)
يعني حصول صفة غير
ثابتة (لكونه فعلا مثبتا
دون المقارنة لكونه
ماضيا) فلا يقارن الحال
(ولهذا) أي ولعدم دلالة
على المقارنة (شرط أن
يكون مع قد ظاهرة) كما
في قوله تعالى وقد بلغني
الكبر (أو مقدرة) كما
في قوله تعالى حصرت
صدورهم لان قد تقرب
الماضي من الحال
والاشكال المذكور

المنفي داخل في قول المصنف فيما يأتي وأما المنفي فدلالة الخ كما يعلم من كلام الشارح والمحشى هناك (قوله وانظر لو استعمل المضارع في الماضي مجازا) تقدم أنه تمتنع فيه واو الحال ولذلك أولوا نحو قوله قت وأصل وجهه بالتأويلات السابقة (قوله والاصح ذلك في الماضي المجرد الخ) فيه نظراذ الماضي المجرد بمقتل القرب والبعد وليس في التركيب ما يدل على القرب بخلاف الماضي المصحوب بقذفان معه ما يخص به القرب (قوله فلا يقال ما جاء الا قد ضحك) أي بل يقال ما جاء الا ضحك قال تعالى ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن (قوله ولا لا ضرب به الخ) أي بل يقال لا ضرب به ذهب أو مكث كقوله

كن للخليل نصيرا جارا أو عدلا * ولا تشع عليه جادا أو بخلا

(قوله وذكر الرضى الخ) مقابل ما سبق (قوله وتأول حصرت بأنه صفة الخ) يلزم عليه حذف الموصوف الذي ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى ولا يتم الا اذا كان سيبويه لا يشترط هذا الشرط قاله شيخنا وغيره (قوله أي جاءكم قوم الخ) قوم يدل من الواو أو خبر مبتدأ محذوف (قوله فجواز ترك كهما) مبني على مذهب غيرهم قد يقال يحتمل أن المراد ترك كهما من اللفظ مع تقديرهما فلا

في الحال المقارنة بالنون الخ مانصه دفعه بعضهم بان المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفري ولا يخلو عن شوب لان الظاهر أن الاعتبار في الحال حقيقة المقارنة لاما هو في حكمها ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربت من المجيء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن قارنه أي قارن الركوب لا ابتداء المجيء (قوله وهو أن الحال التي نحن بصدددها) وهي الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع العامل (قوله فتعوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقولاكم فلا يقارن الحال غير مناسب

يخالف مذهب البصريين ونظيره يقال في انفراد الواو (قوله دفعه بعضهم بان المقاربة بمنزلة المقارنة) أي وقد نص في المقاربة بخلاف الماضي وحده فانه كما يحتمل المقاربة يحتمل البعد فاندفع أيضا قول ع ق والاصح ذلك في الماضي المجرد الخ كما سبق (قوله ولا يخلو عن شوب) أي خلط (قوله حقيقة المقارنة) أي بان يجمع الحال والعامل في زمن واحد ولو باعتبار جزء من زمن أحدهما (قوله لاما هو في حكمها) أي بان لا يجمع العامل والحال في زمن أصلا (قوله الفاضل المحشي) أي السيد وستأتيك عبارته (قوله فكان ابتداء الركوب) كان للتحقيق (قوله أي قارن الركوب لا ابتداء المجيء) أي فالمقارنة حاصلة بالنسبة لدوام الركوب لا بالنسبة لا ابتداءه لتقدمه قال شيخنا ان المقارنة الحقيقية هي اجتماع الشئتين بجميع أجزائهما في زمن واحد والاجتماع باعتبار بعض الاجزاء ليس مقارنة حقيقية بل مقارنة بمنزلة المقاربة الحقيقية فحينئذ يمكن حمل كلام بعضهم السابق على هذا بان يكون مراده زلت المقارنة التي هي اجتماع الشئتين باعتبار بعض الاجزاء في زمن منزلة المقارنة الحقيقية وهي اجتماع الشئتين باعتبار جميع أجزائهما في زمن واحد فلا مخالفة بين كلام هذا البعض وكلام السيد واندفع ما دعاه الفري من الخلط اه وأنت خبير بان كلام هذا البعض دفع للاشكال اورد على الشارح المعبر للضي والحالية والاستقبالية بالنسبة لزمن التكلم لا بالنسبة لزمن العامل ومقاله السيد مقابل لما في الشارح كما سيأتي (قوله وهي الحال النحوية المقارن وقوعها الخ) فيه أن الشارح أراد بالحال التي نحن بصدددها غير ما أراد به فيما سبق حيث قال والحال التي نحن بصدددها يجب أن يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد الخ لان مراده بها فهم الحال النحوية المقارن وقوعها وقوع الفعل ومراده بها هنا زمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالخ بل يقتضي أن زمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال النحوية هي الحال التي تقابل الماضي الخ بل يقتضي أن زمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال النحوية هو الحال التي تقابل الماضي الخ وأيضا لو أراد بها هنا ما أراد بها فيما سبق لما استقام قوله بعد وربما تبعده يعني الماضي عن الحال التي نحن بصدددها اذ الماضي هو الحال التي نحن بصدددها على هذا نعم الحال هنا في قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين هي الحال النحوية اللهم الا أن يقال مراد الشارح وهو أن زمان مقارنة الحال التي نحن بصدددها الخ وربما تبعده من صفة الحال الخ والصفة هي المقارنة للعامل (قوله أي فقولاكم فلا يقارن الحال) قد ذكر الشارح هذا القول بعد قول المصنف لكونه ماضيا فهو مراد المصنف (قوله غير مناسب) لان المعبر

وارد هنا وهو أن الحال التي نحن بصدددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرّب قد الماضي منها فتعوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التي نحن بصدددها

(قوله كما في قولك الخ) فان مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافية قرب الركوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد اه ع (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن

في المقارنة زمن العامل والحال النعوية (قوله رحمه الله والاعتذار عن ذلك مذكور في الشرح) عبارته وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام ان حالة الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما تقر به من حال التكلم فقط والحال ان متباينتان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد اظهروا الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ قد مجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول أبي العلاء

أصدقه في مرة وقد امترت * صحابة موسى بعد آياته التسع

وبالجملة يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهم ما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قاله السخاوي من أنك اذا قلت جئته وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز أن يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا أنه متلبس بها مستديم لها فلا نقضاء جزء منها جى بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح أن يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال اه وقوله وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام الخ أقول قد التجأ في توجيه المقام الى ذلك الوجه المستبشع وجعله غاية ما يمكن أن بوجه به كلام القوم وهذا الوجه وان كان منقولا في الموضعين من كلام الرضى لكنه غير مرضى كما ترى والصواب ان الأفعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقبلاتها وحاليها وماضونها بالقياس الى ذلك المقيّد لا بالقياس الى زمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء ولكنه قارنه دواما واذا قلت جاءني زيد ركب دل على كون الركوب في حال المجيء وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجرّد الجملة الواقعة حالا عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره السخاوي من أنك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت حال المجيء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا اذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا أنه متلبس بها يعني في حال المجيء وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه وأنت اذا وجدت لكلام أخيك محملا صحيفا فلا تقصد من على نخطته فقططى ابن أخت خالتك قاله قدس سره وقوله قدس سره والصواب أن يقال ان الأفعال الخ هذه مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الأقوال التي تقع شرطا أو ظرفا لأفعال أخرى يفهم منها ماضونها وحاليها واستقبالها بالنظر الى زمان التكلم نحو لو جئتني لأكرمك وان جئتني أكرمك واذا جاء زيدا كرمه وندم زيد ولم ينفعه أو لم ينفعه نعم يمكن أن يراد منه سائر المعاني

كما في قولك جاءني زيد في
السنة الماضية وقد ركب
فرسه والاعتذار عن
ذلك مذكور في الشرح
(وأما المنفى) أي وأما
جواز الأمرين

يقال في هذا المقام ان حاله الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولقطة قد انما تقر به من حال التكلم فقط والحال ان متباينان لكنهم استنبهوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فانوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فظهر أن تصدير الماضي مثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن الماضي والحال في الجملة متنافيان فأتى بقدر المقربة للحال في الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ وهما محضا كما قاله ع ق قال والأولى الجواب بأن الماضي باعتبار العامل في الحال والتقريب بقدر اعتباره وتقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءني زيد ركب بما يفهم منه أن الركب ماض بالنسبة للمجيء فيؤتى بقدر انقربه منه تأمل (قوله في الماضي) أي لفظا أو معنى أعني المضارع المنفي بـ (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة (قوله أي لا امتداد للنفي) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق (قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا يكون امتداد للنفي زمان التكلم مفيد للمقارنة فليتأمل اه

بالقياس الى غير زمان التكلم اذا قامت قرينة اه عبد الحكيم وقوله نحول وجئني أكرمك فان المجيء الذي هو قيد ماض بالنسبة لزمان التكلم وان كان ماضيا أيضا بالنسبة للكرام الذي هو المقيد الآن هذا من ضرورة كون الاكرام مسببا عن المجيء وكذا الاكرام ماض بالنسبة لزمان التكلم وقوله وان جئني أكرمك فان المجيء الذي هو القيد مستقبل بالنسبة لزمان التكلم لا بالنسبة للمقيد الغرب هو الاكرام بل ماض بالنسبة له لضرورة التسبب وكذا الاكرام مستقبل بالنسبة لزمان التكلم وقوله واذا جاء زيد أكرمه هذا مثال للظرف وما سبق مثال للشرط والكلام في هذا المثال كالسكلام على الذي قبله وقوله وندم زيد وما ينفعه أو لم ينفعه هذا حال والحال في حكم الظرف فلا يقال فرض كلامه في الشرط والظرف وقوله اذا قامت قرينة كان يقال لو جئني قبل أمس أكرمك أو ان جئني بعد غد أكرمك وللسيد أن يقول ان اعتبار زمان التكلم انما يفهم من قرينة والاصل هو ما قال فكل منهما دعوى لم يتم عليها الدليل وقوله قدس سره فقد صرح النواة الخ أي حيث قالوا بنصب المضارع بتقدير أن بعد حتى اذا كان ما بعده مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو سرت حتى أدخلها فان الدخول مستقبل بالنسبة الى السير سواء كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم أو حالا أو مستقبلا أولا يكون شيء من ذلك بأن سار ولم يدخل لما منع ولا يحق عليك أن مانقله لا ينفعه اذا كلام في كون فعل مستقبل بالقياس الى فعل آخر فان الفعل اذا كان غاية أو مسببا لفعل آخر كان مستقبلا بالنظر اليه انما الكلام في دلالة الفعل الذي هو قيد على كونه ماضيا أو حالا أو مستقبلا بالنظر الى ما قبله اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وتفهم منه المقارنة الخ ان أراد فهم المقارنة من قدس سره لأنها تدل على القرب دون المقارنة وان أراد أنه يفهم ذلك بمعونة المقام لكونه حالا فلا حاجة الى إيراده اه عبد الحكيم وقد يقال انه يفهم من قدس سره ما ولو بمعونة المقام ودلالة اللفظ أقوى من دلالة السياق وقوله رحمه الله وكثيرا ما يقيد في قوة العلاوة وقوله السخاوي قال العطار نقلا عن شيخه الامير بكسر السين المشددة وسكون النون بعدها الجيم ويصحف بالسخاوي (قوله ان حاله الماضي) أي مقارنته (قوله وتقدم أن فيه أيضا خفاء) أي تقدم في كلام ع ق ومحصل ما فيه أن كلام السيد لا يتم الا ان سلم أن المفهوم عند أهل

في الماضي المنفي (فدلالة على المقارنة دون الحصول أما الاول) أي دلالة على المقارنة (فلان لما للاستغراق) أي لا امتداد للنفي من حين الانتفاء الى زمان التكلم

وسأني الاعتذار عنه في كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظهاري في محل الاضمار وقوله الى زمان التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال في الأطول الفرق بين لم ولما كما بين لالنفي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الأول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلا ن والثاني ظاهر فيه وبجامع الاثبات في البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد أمس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب أمس بل ضرب الآن اه (قوله وما) فيه أنها لنفي الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد الشارح ما مع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفي بل ولما وليست ما مع الماضي لنفي الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لانتفاء متقدم) بالتسوين وبلاضافة (قوله مع أن الاصل استمراره) أي الكثير الراجح (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الأطول أي استمرار الانتفاء لاستمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لأن تحقيقه يؤدي الى أن الاصل استمرار النفي مطلقا اه (قوله لما يسجيء) أي في التحقيق الآتي (قوله حتى تظهر الخ) عبارة ع ق هذا اذا لم يظهر مغيرا اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك النفي فلا يدل على المقارنة ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلته أخرى ولأجل صحة وجود المغير في غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذا لم يضرب زيد بالأمس وعلم ضربه الآن لم يضرب زيد بالأمس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك الاصل اه (قوله فيحصل الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لأننا بنينا على أن الدلالة على حال التكلم كافي المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أفاد المقارنة للنفي بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف بأن الاصل بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لأنه الذي تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لاوضعا ولا استصحابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الخ) لما سألني في التحقيق وكتب

(وغيرها) أي غير لما مثل لم وما (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع أن الاصل استمراره) أي استمرار ذلك الانتفاء لما يسجيء حتى تظهر قرينة على الانقطاع كما في قولنا لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم (فيحصل به) أي بالنفي أو بأن الاصل فيه الاستمرار (الدلالة عليها) أي على المقارنة (عند الاطلاق) وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء (بخلاف المثبت) فان وضع الفعل على افادة التجدد (من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفي في صدقه وقوع الضرب في جزء

العربية الحالية والاستقبال والماضوية بالنسبة للعامل وأن قد تقر به وهو محل نظر (قوله وسأني الاعتذار عنه) أي بأن التعليل وهمي (قوله اظهاري في محل الاضمار لتقدم المرجع) وهو النفي في قوله لا امتداد للنفي لأنه بمعنى الانتفاء ونسكت اظهاري الاشارة الى أن النفي المتقدم بمعنى الانتفاء اه شيخنا (قوله بدليل ما بعد) وهو قول المصنف فيحصل به الدلالة عليه وهو وان كان راجعا لغير لما الا أنه معلوم منه بالاولى اه شيخنا (قوله النفي مطلقا) أي سواء كان الانتفاء المتقدم أو غيره كالانتفاء الواقع في الحال أو الاستقبال (قوله ويعلل حينئذ جواز الامرين بعلته أخرى) لم يظهر لنا علة أخرى والظاهر أن معنى كلام المصنف والشارح أن اعتبار هذا الاصل كافي وان تخلف عند وجود قرينة على خلافه فالمعتبر هو الاصل والشأن والاستصحاب فلا يحتاج عند وجود القرينة لعلة أخرى اه شيخنا (قوله لاوضعا ولا استصحابا) وقد علم الاول بقوله فان وضع الفعل الخ وعلى الثاني بقوله وتحقيقه أن استمرار العدم الخ (قوله رحمه الله من غير أن يكون الخ) لادخل فيه للوضع فهو زائد عن متعلقه لبيان الواقع فلو قال وليس الاصل استمراره لكان أظهر وأخصر اه معاوية

أيضا قوله من غير أن يكون الاصل الخ انظره مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك (قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل على بقاءه في الحال لتعصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة ان الاصل استمرار النفي اه سم (قوله استغرق النفي لجميع الخ) أي النفي للحدث في جميع الخ إما بمرعاة الاصل كما تقدم وإما لأن الفعل حينئذ كالذكر في سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون النفي يفيد الاستمرار والاثبات لا يفيد ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن في التحقيق والافتراض يتأتى بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا صدق النفي في جميعها (قوله انما ينافيه النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيدا بجزء من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزأين فاكتملوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام يشعر بأن نحول يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمن الماضي وضعه وما تقدم يدل على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي وقيل في ردهن قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتقر الى سبب) أي الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار الشارح بقوله في شرح كلام المصنف الى سبب موجود وقوله الى وجود سبب (قوله يحتاج الى سبب موجود

من أجزاء الماضي واذا قلت ماضرب افاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعا بخلاف لما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في طرفي نقيض ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما (وتحقيقه) أي تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود

(قوله أنظره مع قولهم الاصل الخ) هذا مدفوع بأن الفعلية تدل على التجدد والطور وشأن المتجدد الطاري عدم ثبوته وانعدامه بعد والاسمية تدل على الثبوت بقطع النظر عن الطور ونحو الله قادر وزيد قائم والاصل في الثابت المقطوع فيه النظر عن الطور سواء كان طارئا في ذاته أم لا دوامه واستمراره اه شيخنا وفيه أن الطاري في ذاته وانقطع النظر عن طوره بقاءه وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود الخ ما يأتي في الشرح وهو منتج لعدم كون الاصل في الوجود الا استمراره والدوام حينئذ انضحت منافاة قولهم الاصل في كل ثابت دوامه والظاهر أن قولهم المذكور مبني على أن الوجود عين الوجود أو على أن العرض يبق زمانين فتدبر (قوله قال السيد ظاهر هذا الكلام الخ) ما يشعر به كلامه هو الحق لأنه ذكر في الاصول أن الفعل مثبت لا عموم له والفعل المنفي له عموم والخاص من أقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التقييد بوقوع النفي في مقابلة الاثبات وأما كون المستفاد مما تقدم أن الاستغراق انما يستفاد من استمرار النفي فلا ينافي كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه العقل كافي النكرة المنفية اه عبد الحكيم على أن ما تقدم انما هو الاستغراق حتى للزمن الحاضر وهو انما يستفاد من استمرار النفي وما هنا انما هو استغراق أجزاء الماضي فافهم (قوله وهذا هو المفهوم منه بحسب أصل الوضع) أي كونه يدل على مطلق النفي والاستغراق انما يستفاد

لأنه وجود عقيب وجود الخ) مبنى على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يبقى زمانين أما على القول بأن الوجود عين الموجود والقول بأن العرض يبقى زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا للوجود الحادث احتياج الى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث الى سبب لأنه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال إيجادها ثم هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى أبقاها وان شاء أعدمها وأبقاؤها على هذا بقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود الحادث من السبب) هو امداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله حصل من اطلاقه) أي عماد على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنة) قال في المطول وقد عرفت ما فيه اه أي من أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها حصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لالزمان التسكيم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التسكيم فأين هذا من ذلك فنرى اه سم (قوله هذا) أي ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أي عند علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أي والاثبات بها وانما نص على جواز الترك لأنه ذو الختلاف فيه وأما الاثبات فلم يقل أحد بامتناعه ع ق (قوله لعكس الخ) بين المصنف أن علمه الجواز تخاف أحد الأمرين المعلن به - ما منع الواو في المضارع المثبت فقول الشارح لدلالة الاسمية على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أي لدلالة الخ) أو رد على التعليل أن نحو جاءني زيد وعمر وبتسكيم

لانه وجود عقيب وجود
ولا بد للوجود الحادث من
السبب بخلاف استمرار
العدم فإنه عدم فلا يحتاج
الى وجود سبب بل يكفيه
مجرد انتفاء سبب الوجود
والاصل في الحوادث
العدم حتى توجد عللها
ففي الجملة لما كان الاصل
في النفي الاستمرار حصل
من اطلاقه الدلالة على
المقارنة (وأما الثاني) أي
عدم دلالة على الحصول
(فلا يكونه منفيا) هذا
إذا كانت الجملة فعلية
(وان كانت اسمية
فالمشهور جواز تركها)
أي الواو (لعكس ما مر
في الماضي المثبت) أي
لدلالة الاسمية على المقارنة

من خارج وهو أن الاصل الاستمرار وما ذكره هنا انما يفهم الخ أي ففهم الاستمرار من اللفظ بقرينة المقابلة للاثبات الذي قصده (قوله وأنه من الاحوال الخ) من تنقذ ما قبله بدليل عدم إعادة لفظ على وعدم ذكر مقابل له فيما يأتي فتى كان غيرا كان من الاحوال ولعله لم يثبت عنده أنه اعتبار أو مراد القائل بأنه اعتبار أنه حال (قوله التي هي الاعراض) أي فليس المراد بالاحوال الوساطة بين الموجود والمعدوم لأن الحق أن لا حال وأن الحال محال فالوجود على القول بأنه غير الذات من الاعراض الموجودة (قوله وعلى أن العرض الخ) عطف قوله على أن الوجود الخ أي فكلام الشارح مبنى على هذين الأمرين (قوله فليس هناك وجود الخ) تفريع على القولين قبله (قوله ولا للوجود الحادث) أي الذي حدث بحدوث الذات واستمر باستمرارها وقوله احتياج الى سبب أي ليس له بعد حدوثه احتياج الى سبب لاستمراره باستمرار الذات أو المراد بالوجود الحادث الوجود الثاني والثالث وهكذا تكون القضية تصدق بنفي الموضوع وهذا تفريع على الثاني (قوله الاحال إيجادها) أي ولا تتعلق لها بالوجود استقلالا (قوله رحمه الله بخلاف استمرار العدم الخ) مقابل استمرار الوجود وقوله والاصل في الحوادث الخ راجع لقوله يعني أن بقاء الحادث الخ لان تمام المطلوب من التحقيق المذكور لأن غاية ما أفاده قوله يعني أن بقاء الحادث الخ أن استمرار وجود الحادث يحتاج الى سبب موجود لأن الاستمرار المذكور وجودات متعاقبة ولا بد للوجود الحادث من سبب وهذا لا يحصل به المطلوب من أن الاصل عدم استمرار الوجود فقال ليحصل المطلوب والاصل في الحوادث أي التي منها تلك الوجودات العدم حتى توجد عللها ولم يثبت وجود العلل وفيه أن تمام المطلوب قد حصل بقوله

مما أخبر فيها بالمضارع المثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة معا فينتقض ما ذكر في الجملة الاسمية وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لأن هذه الامور بيان لعل ما وقع لمجرد الضبط بالمناسبة لبيان الامور المبينة للاحكام والافـ كل ما ذكر المصنف محتمل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لأن الكلام في الحال المنتقلة وأما غيرهما فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن ذلك منظور فيه الى الاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والا فكونها منتقلة يمنع ذلك الاصل اهـ ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى في زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة يقتضيهما الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كلمته فوه الى في) أى ويجوز أن يقال وفوه الى في وأما وجوب سقوطها في الاسمية المعطوفة على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسنابينا أوهم قائلون فلعلروض كراهية الجمع بين الواو والحال التي أصلها العطف اذهى للربط الذي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو أو اهـ ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى في ويرى فاه الى في وفي تخريج أقوال منها أنه على تقدير جاعلا ناظر يس (قوله بمعنى مشافها) فيه إشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال ع ق مشافها له (قوله على عدم الثبوت) بل دلالتها على الثبوت قال السبكي في هذا التعليل نظرا لأن الدلالة على الثبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى في قوله لعكس ما مر في الماضي المثبت اهـ ومنه في الاطول حيث قال لعدم دلالتها على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستثناف فيها فالاولى الاكتفاء به اهـ وقال الفري يريدها اذا انتفت الدلالة على عدم الثبوت بل دلت على الثبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستثناف فكان

لكونها مستمرة لاعلى
حصول صفة غير ثابتة
لدلالتها على الدوام والثبات
(نحو كلمته فوه الى في)
بمعنى مشافها (و) أيضا
المشهور (أن دخولها)
أى الواو (أولى) من
تركها (لعدم دلالتها) أى
الجملة الاسمية (على عدم
الثبوت

بخلاف استقرار العدم الخ فالظاهر أنه راجع لقوله بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود تعالى له أى يكفيه ذلك لأن الاصل في الحوادث التي منها الشيء المعدم العدم حتى توجد عمل وجودها (قوله فينتقض الخ) أى فيلزم أن تمتنع الواو مع أن المصنف قد مثل بجملة اسمية خبرها فعل وهي فلا تجعلوا لله أندادا الخ (قوله ناظر الى أصل الجملة الاسمية) أى وافادة التجدد وعدم الثبوت عارض من الاشتغال على المضارع (قوله المبينة للاحكام) عبارة ع ق المثبتة للاحكام (قوله منظور فيه الى الاصل) أى منظور فيه لأصلها من افادتها الدوام وان كان المراد منها في هذه الصورة عدم الدوام والانفكاك لأنها حال منتقلة كما هو الغرض (قوله فيه إشارة الخ) فيه نظر اذ مشافها في كلام الشارح محتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل حالا من التاء وأن يكون على صيغة اسم المفعول حالا من التاء وانما قلنا ظاهرة لاحتمال أن يكون مشافها له ليس مقولا على لسان المتكلم بالحال على أنه محتمل له بل مجرد بيان للمعنى المراد للتكلم أو مقولا مع الالتفات في له فيكون مشافها على صيغة اسم المفعول ويكون ضميره للتكلم بالتركيب المشتغل على الحال (قوله قال الفري الخ) لك أن تقول ان قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت يعنى الدلالة على عدم الثبوت التي يحصل بها المشابهة للحال المفردة اذا المفردة دالة على حصول صفة غير ثابتة ولذلك عبر المصنف

دخول الواو أولى اه وحاصل البحث تعارض التعليين وحاصل الجواب اختلافهما بالحديثية (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستثناف فيها دون الفعلية لأن الاسمية قد يكون جزاها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائمة مشقة ففقرت منها فلا يظهر فيها استثناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستثناف (قوله أى وأنتم من أهل العلم) أى ومن شأن العالم التمييز بين الأشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل اه ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أى فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أى فيكون مفعوله مقدر (قوله ما بينهما) أى الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لأن المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لأن الجملة) أى الحالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النفي وقوله في صلة العامل أى فيما يتصل بالعامل أى يتعلق به بأن تكون قيدا من قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعه في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستثناف اللغوى الذى ذكره عكسه اه قال سم فعلم أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا بل كونه قيدا على الوجه المذكور فلا ينافى عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ فى نحو جاء زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يتمتع بدخولها في صلة العامل فكان الحاصل أن الحال نارة تتبع

بهذه العبارة الصريحة في المقصود ولم يعبر بقوله لدلالة على الثبوت مع أنه أخصر فان جاءها لذلك المحوج للاشكال والجواب غير مناسب على أن هذا التعليل بعينه جعل علة لذكر الواو مع الجملة الاسمية فبعد الوقوف على ما سبق لا يبقى هنا اعتراض وأما جواب عبد الحكيم بأنه لما كان دعوى الاولوية مشتملة على جواز الترك ورجحان الدخول أعاد الدليل المذكور على جواز الترك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستثناف ففيه أنه مع كون المقصود الاستدلال على الرجحان لا على ما استفيد منه من الجواز يرد عليه أن المذكور ههنا لازم دليل الجواز لا عينه (قوله تعارض التعليين) أى لأنه علل هذا دخول الواو بالدلالة على الثبوت وعلل فيما تقدم ترك الواو بالدلالة على الثبوت أيضا حيث قال لكونها مستمرة فتعارض التعليلان (قوله اختلافهما بالحديثية) أى فيقال كون الدلالة على الثبوت علة في دخول الواو وانما هو من حيث اقتضاء الثبوت المقارنة فشابهت الحال المفردة (قوله لأن الجملة الاسمية قد يكون جزاها الخ) الاظهر التعليل بأن الاسمية لما انبثت على محدث عنه ابتدئ به في جملتها ظهر أن لها اثباتا مستأنفا وان كان ذكر المبتدأ فى البين لغوا كما سيأتى فى كلام الشيخ (قوله وانظر ماذا كان خبره ظرفا) أى مع تقدم المبتدأ أمام تأخير خبره فهو الآتى فى قول المصنف وان جعل نحو الخ قال شيئا وقد يقال الطرف لا يخرج عن الاسم أو الفعل باعتبار المتعلق فلا حاجة للاس

مع ظهور الاستثناف فيها
تحسن زيادة رابط نحو
قوله تعالى (فلا تجعلوا لله
أندادا وأنتم تعلمون) أى
وأنتم من أهل العلم والمعرفة
أو وأنتم تعلمون ما بينهما
من التفاوت (وقال عبد
القاهر ان كان المبتدأ
فى الجملة الاسمية الحالية
(ضمير ذى الحال وجبت
الواو) سواء كان خبره
فعلا (نحو جاء زيد وهو
يسرع أو) اسما (نحو جاء
زيد) وهو مسرع) وذلك
لان الجملة لا يترك فيها
الواو حتى تدخل فى صلة

العامل في الاثبات بأن تثبت لذي الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل أو صريح اسمه ونارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت لضمير ذي الحال المنفصل أو لصريح اسمه كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف فالأولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون إلا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل مانصه أي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تفسير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فإذا قلت جاء زيد ركب فلما ثبت هو المجيء حال الركوب لا مجيء مقيد بآيات مستأنف فهو في تقدير جاء زيدا كبا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد بما يمنع الخ أي وهذا المذكور المقضي للترك ممتنع فالترك ممتنع فالاتيان بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعدته بدون قصد الاستثناي وعبرة ع ق ولولم قصد الاستثناي لوجب أن تقول مسرعا أو يسرع لأن المضارع كالوصف في أول وهلة فيكون داخل في ثبوت العامل ولو قصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة لكنت قد تركت المبتدأ الخ (قوله بمضيعة) بكسر الضاد كما في الحفيد أي مكان الضياع (قوله وجعلته لغوا في البين) أي ملغوا عن الاعتبار ووزيد في البين وهو تفسير لقوله تركت الخ وكتب أيضا مانصه لحصول الفائدة بدون الضمير فالاتيان به يشعر بقصد الاستثناي المنافي للاتصال فلا يستقل بأقادة الربط فتجب الواو (قوله في البين) أي فيما بين الحال وعاملها لأن القصد حينئذ إلى نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق (قوله وجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جرى يرجع إلى المبتدأ أي وجرى ذلك المبتدأ مجرى عمرو في أن تقول الخ أو إلى قولك جاء زيد و زيد يسرع (قوله ثم زعم الخ) أي وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم يتبدى) للسرعة) فيه إشارة إلى أن الحال في الحقيقة يسرع ومسرع في المثالين اه سم (قوله لا نجى) الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة اسمية فلا تنقيدها المبتدأ فيها ضمير ذي الحال كما هو ظاهر كلام المصنف وبديل على ذلك تمثيله لما خرج عن القياس والأصل بنحو فوه إلى في اه سم (قوله بضرب من التأويل) كما في قوله تعالى بيانا أو هم قائلون بترك الواو فيها تأويل أن الواو كحرف العطف فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمفرد كما في قولك كلمته فوه إلى في لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو أي

العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتنضم اليه في الاثبات لان إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استثناي الخبر عنه بأنه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول جاء في زيد وعمرو يسرع أمامه ثم زعم أنك لم تستأنف كلاما ولم يتبدى للسرعة اثباتا وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا نجى الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء بدونه فسييله سبيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في

بالنظر (قوله لا بواسطة اثبات الحال لضميره الخ) أي أو لاسم أجنبي وكذا يقال فيما بعد (قوله كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف) أي فانهما أثبتا ضمير ذي الحال وهذا راجع لقوله ونارة تستقل (قوله رحمه الله في الاثبات) تخصيص الاثبات بالذكر لانه الأصل والافالحكم في النفي أيضا كذلك نحو لم يجئ زيد وهو يتبسم أو وهو متبسم اه عبد الحكيم (قوله بكسر الضاد) في الدسوقي جواز تكون الضاد وفتح الياء (قوله أو إلى قولك جاء زيد و زيد يسرع) أي المأخوذ من قول الشارح بمنزلة إعادة اسمه صريحا (قوله وبديل على ذلك تمثيله الخ) أي تمثيل الشيخ في دلائل الحجاز بذلك كما نقله الشارح عنه في المطول (قوله كما في قوله بيانا الخ) الظاهر أن هذا المثال لنوع من التشبيه لأن فيه تشبيه واو الحال بواو العطف والامثلة المذكورة بعد لضرب من التأويل بالمفرد خلافا لما سلك المحشى تبعا لابن يعقوب لكن يؤيدهما كلام الشارح في المطول (قوله قلنا اهبطوا الخ) الخطاب لآدم وحواء وإبليس اه عبد الحكيم

متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط الواو فيه خيبث لأن التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد يباح به السياق فعـدل عنه لمعنى في الجملة كالتصريح بعد اداة بعضهم بعضا المقيـد للتقريع على التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا في ذلك ولو اقتضاه وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد الى الجملة مع أنها في موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ واقفه السيد على ذلك وللعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله وجاء زيد وعمر ويسرع الخ) بل جاء زيد وعمر والنخ أولى وأولى (قوله بالطريق الأولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الأولوية أنه جعلهما مشبهين حيث قال أولا كان بمنزلة النخ وقال ثانيا جرى مجرى النخ ولا ريب أن المشبه به أقوى وعلل بعضهم الأولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لأن الضمير أقرب الى الاسم من الظاهر أو من الأجني (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الطرف أو المجرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتني بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال نكرت

(قوله وهذا التأويل لا غيره في نحو جاء زيد وهو يسرع) من جملة النحو جاء زيد وهو يسرع أو جاء زيد وهو فارس فلا يحسن في ذلك كله التأويل ولو أول بفارس أو مسرع العالج أن يقال من أول الامر فارسا وبين كون نحو جاء زيد وهو مسرع خبيثا ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من أنك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعاً في أنك تثبت به مجيئاً فيه اسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبراً واحداً كأنك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع أو وغلما يسعى بين يديه أو وسيفه على كتفه كان المعنى على أنك بدأت فأثبت المجيء ثم استأنفت خبراً وابتدأت اثباتاً ثانية الماهو مضمون الحال ولهذا احتج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجاء بالواو كما جرى بها في نحو زيد منطلق وعمر وذهب (قوله مع شمول الجنس لهم) لا يظهر في ابليس فعله مبنى على أن الخطاب لآدم وحواء وذيتهما كما هو قول للمفسرين (قوله باسقاط الضمير) حينئذ لا فائدة للاعتيان به ثم تأويله بالاسقاط بخلاف التأويل في الجملتين فانه انما هو من جهة المعنى المدلول عليه بالسياق (قوله اعتراض على المصنف) أى في التقييد بالضمير ولك الجواب عن المصنف بأن المفهوم من كلام الشيخ أنه قد ترك الواو في الجملة الاسمية لضرب من التأويل والتشبيه لأنها تجب فيها مطلقا ولو مع امكان التأويل والتشبيه وحينئذ فمعنى كلام المصنف أنه ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجبت الواو دائماً لعدم امكان التأويل والتشبيه حينئذ كما يقتضيه التعليل بقوله وذلك لان الجملة الى قوله وهذا مما يمنع الخ وقد اعترف في المطول بعدم امكان التأويل في نحو جاءني زيد وهو فارس وتقدم لك بيان ذلك وفي مفهوم الشرط تفصيل وهو أنه ان لم يكن ضمير ذى الحال لم تجب وجوباً على الاطلاق ان امكان التأويل كما في فوه الى في وبعضكم لبعض عدو وان لم يمكن التأويل وجبت كما في جاءني زيد وعمر ويسرع أمامه فالظاهر أن مراد الشارح مجرد البيان والاشارة الى التوفيق بين الكلامين بما ذكرنا لا الاعتراض بهذا والحالية مع اعادة الاسم الصريح ليست من مقاصد البلاغة لكانت معها وركا كنهامعه وتنافرها

دلائل الاعجاز وهو مشعر
بوجوب الواو في نحو
جاء زيد وزيد يسرع
أو مسرع وجاء زيد وعمر
يسرع أو مسرع أمامه
بالطريق الأولى ثم قال
الشيخ (وان جعل نحو
على كتفه سيف حالا كثر
فيها) أى في تلك الحال
(تركها) أى ترك الواو
(نحو) قول بشار

اذا أنكرتني بلدة أو
نكرتها *

(خرجت مع البازي على
سواد) *

أى بقية من الليل يعنى اذا
لم يعرف قدرى أهل بلدة
أولم أعرفهم خرجت منهم
صاحباً للبازي الذي هو
أبكر الطيور مشقلا على
شي من ظلمة الليل غير
منتظر لاسفار الصبح
فقوله على سواد حال ترك
فيها الواو ثم قال الشيخ

الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي يسكون الياء طر معروف وجمعه بزاة والباز
لغة في البازي وجمعه أبراز ويزان اه فزى * (تنبيه) بقى من الأقسام الجملة الشرطية
والنصاة على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءني زيدان يسأل يعط وزعموا أنه اذا أريد ذلك لزم أن
تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع
الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول ولصاحب الأطول معهم مناقشة فراجعه وفي
يس أن أباحيان جوز وقوعها حالا وأنها اذا وقعت حالا لزم الواء خلافا لابن جني وأن صاحب
العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما اذا كان جوابها خبرا فانها حينئذ تكون
خبرية وأما اذا كان جوابها انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالاً ثم قال في
المطول وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك اذا كان ضد الشرط
المدكور أو بالضرورة لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرم

حينئذ دور كآمة جمعهما ونكتته أيضا ان وجدت له نكتة كاستلذاذ أو تنبيه على عبارة السامع فافى
الركب ركيبك والمحسن للقبج قبج كالجواهر في أعناق الخنازير فلا يقصد مع عادته الاستئناف
ولو كان بالواو فهمى فيه واو الاستئناف لا واو الحال فإراد الشيخ أن صورة الاعادة استئناف محض
وتلك الحال تشبهها لأنها أيضا حال كما هو موافق أخذ وامنه الاولوية فيها وفهموا فافهم اه معاوية
بتصرف ولا يخفى عليك ما في قوله والحالية مع إعادة الاسم الخ فان قولك مثل ادعوت الله والله
سميع لا ركة فيه ولا تنافر (قوله وجمعه بزاة) أى مثل غاز وغزاة (قوله وجمعه أبراز) الذى في
الفزى أبواز بالواو وهو الصواب لان ما كان كباز مما عينه ألف ينظر في عينه فان كانت في الاصل
واو اقلبت في الجمع كذلك كباب وأبواب وان كانت ياء فكذلك نحو ناب وأنباب (قوله ويزان)
مثل تاج وتيجان (قوله وزعموا الخ) انما قال زعموا إشارة الى ضعفه فانه صرح في شرح التسهيل
المصرى بجواز وقوع الشرطية حالا نحو فاعل هذا ان جاء زيد فقبل يلزم الواو وقيل لا يلزم وهو
قول ابن جني اه عبد الحكيم (قوله لزم أن تجعل الشرطية خبرا الخ) وذلك لان الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تسكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فالمتبدا لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما
فيه أدنى صلاح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى
كأنهم مائى واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها اه مطول وقوله لتصدرها الخ
يشكل بنحو أنت طالق ان دخلت الدار ومنقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرية بها تقع حالا
والسر أن الحرف انما يقتضى التصدر على الجملة التى دخلتها اه عبد الحكيم قال معاوية
والجواب عن الاشكال بنفس السر المذكور لان مدخول ان في المثال جملة الشرط والجزاء المقدر
اذ المقدم دليل الجزاء لاجزاء وهى جملة مبينة للمراد بالمقدم وأن الطلاق عند الدخول معلقا عليه
فلازم ينتجز الطلاق بل كان معلقا لانه جزاء الشرط ابتداء حتى تكون ان حشوا لا يصدر
وعن النقص بأنه أيضا بتأويل ان مع مدخولها حقيقة ثابتا كذا وقوله رحمه الله لا تسكاد ترتبط الخ
أى الابتأويل بنحو ما ذكرنا لك (قوله وأما الواو الداخلة الخ) يعنى ما ذكر من امتناع وقوع
الشرطية حالا انما هو فيما عدا هذه الصورة وأما هذه الصورة فختلف فيها اه عبد الحكيم (قوله
وذلك اذا كان الخ) أى ودخول الواو اذا كان الخ (قوله بالضرورة لما قبل الخ) اللام داخلة

وأن يشتقوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمه أن لم يشتق وان شئت واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة معترضة اهـ وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما في الاطول والداميني وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد تمام الكلام ومثله في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أناس يدعون بالآدم ولا فخر (قوله أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلا بالظرف) لاستلزام هذا الوجه نفي تقديم ما أصله التأخير ع (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي صاحبها كالتاء في خرجت (قوله ههنا) أي في مقام الحالية خصوصا أي بالخصوص أي لا خبرية والوصفية (قوله أن الظرف) نائب فاعل يقدر (قوله في

على فاعل الزوم لتقوية العمل والمفعول محذوف أي لزوم ما قبل الشرط إياه في شرح الكافية للعارف الجاهل قيل لم يجئ في القرآن بشئ من المصادر المعروفة باللام عاملا في الفاعل أو المفعول صريحاً بل قد جاء عاملاً يعرف الجرنحو لا يحب الله الجهر بالسوء وحينئذ اندفع اعتراض السيد قدس سره بأن الصحيح أن يقال بالاستلزام لما قبل الشرط الخ لأن عبارته تقتضي أن ما قبل الشرط ملزوم لا لازم مع أن الواقع العكس وأما التوجيهات التي ذكرها الناظرون فلا تخفى ركاكتها اهـ عبد الحكيم بتصريف ومن التوجيهات التي ذكروها كون الزوم مصدر الفعل المبني للمفعول ومعناه السكون ملزوماً ونظيره تفسير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقداً ومنها أن الجار والمجرور ظرف مستقر ومعنى الكلام أولى بالزوم الثابت لما قبل الشرط لا لغو متعلق بالزوم كما هو مبني اعتراض السيد ثم إن المحشى حكى عبارة المطول بالمعنى وعبارة المطول أولى بالزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعرض عن الجزاء عن ذلك الشرط اهـ ومن التوجيهات أن قوله الكلام السابق مرفوع بقوله أولى لأنه أفعـل تفضيل وذلك إشارة إلى الضد وهذا التوجيه لا يأتي على تعبير المحشى فافهم (قوله إلى أنها للحال) والجملة مع حرف الشرط في موقع الحال بتأويل مفروضا المستفاد من الحرف في الكشف في تفسير قوله تعالى ولو أعجبك حسنن أنه في موضع الحال من ضمير تبدل وتقديره مفروضا أعجبك حسنن فتقديره في بعض المواضع ولو كان الحال كذا بيان لحاصل المعنى ويؤيد ما قلنا ما في الرضى أن الذي كالمعرض من الجزاء عامل في الشرط نصباً على أنه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم النصب في متى على أنه ظرف والظرف والحال متقاربان فلا يرد أن كونه حالاً يقتضي أن يكون الواقع بعد الواو أعنى الفعل مع الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا قدر صاحب الكشف ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا يخفى حاله اهـ عبد الحكيم (قوله وقيل للعطف الخ) في الرضى يلزمه في نحو زيد وإن كان غنياً بخيل أن يأتي بالفاء في الاختيار فيقول زيد وإن كان غنياً بخيل لما تقدم من أن الشرط لا يكون بين المبتدأ والخبر اختياراً اهـ عبد الحكيم وقوله أن يأتي بالفاء أي فيكون مدخولها خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط (قوله رحمه الله الوجه) أي في ترك الواو وكثرة هذا الترك مع أنه جملة اسمية في الظاهر وترك الواو فيها لا يكون إلا لضرب من التأويل فخفه أن يسندر لأن يكثر اهـ معاوية (قوله أي لا خبرية والوصفية) أي فإن الأكثر فيهما أن الظرف مقدر

الوجه أن يكون الاسم في
مثل هذا فاعلاً بالظرف
لاعتماده على ذي الحال لا
مبتدأ وينبغي أن يقدر
ههنا خصوصاً أن الظرف في

تقدير اسم الفاعل) أى فهو فى تأويل المفرد فكثير الترك فيه وقوله إلا أن يقدر فعل ماضى أى لأن الترك كثير فيه أيضا ولا يقدر مضارع لأن الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه إن كان سبب قوله خصوصا كون الأصل فى الحال الأفراد يقال كذلك الخبر والوصف وإن كان غيره فلم يبينه ويرد عليه أيضا أن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لأنه عند وجود الواو يقدر بالماضى لا بالمضارع وعند انتفائه يقدر بالمضارع إن شئت ولو كان تجوز تقدير ما يمنع معه الواو مانعا من الواو لمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لأن الواو ممنوعة مع وجوده بالأحرى وقد تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع فى نحو على كتفه سيف إن جعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل اه ع ق وقوله إن كان سبب قوله الخ عبارة سم إن كان سبب تقدير اسم الفاعل ههنا خصوصا الخ وقوله وإن كان غيره فلم يبينه قال الفري إذا جعل قوله خصوصا احتراز عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعمة (قوله والظاهر الخ) لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه الكلام

بجملة اه عبد الحكيم (قوله أى فهو فى تأويل المفرد فكثير الترك فيه) فيه أن المفرد يجب فيه ترك الواو فهذا من مثله وسأنى هذا البحث الآن يقال لما كان فى تأويله وليس إياه حقيقة كثير ولم يجب (قوله رحمه الله اللهم إلا أن يقدر فعل ماضى) أى مع قد كفى المطول (قوله رحمه الله هذا كلامه) قال المصنف فى الإيضاح توجيه الكلام الشيخ لعلمه أنما اختار تقديره باسم فاعل لرجوعه إلى أصل الحال وهى المفردة ولهذا كثرت ترك الواو وإنما جاز التقدير بالفعل الماضى بحيث بالواو قليلا وإنما لم يجز التقدير بالمضارع لأنه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع بحيث بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لأنه كما أن أصل الحال الأفراد فكذا الخبر والنعمة فالواجب أن يذكر مناسبة تقتضى اختيار الأفراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعمة ولا نسلم أن جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز أن يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضى ألا يرى أنه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمنع الواو مع أن المفرد أولى بامتناع الواو من المضارع اه مطول وقوله هذا كلامه أى المصنف فى الإيضاح وقوله وفيه نظر هذا النظر هو ما أراده الشارح هنا بقوله وفيه بحث وأجاب معاوية عن هذا النظر بأن المراد أنه اختار الأفراد لصالته مع مناسبتها فى خصوص هذه الحال لكثرة ترك الواو فيها فلذا ينبغي فيها على الخصوص اختياره لصالته وإلى هذا يشير بقوله ولهذا أكتفينا ترك الواو ولما جاز تقديره بالفعل الماضى فى جميع مواضع حيث بالواو وبدونها بخلاف المضارع إذ لو جاز تقديره بالفعل المضارع فى الجميع لامتنع الواو فجوز ما يجوز فى الجميع لأن جوازه فى الجميع بما يقاوم أو يقارب أصالة الأفراد فى ما ينبغي كما ينبغي للأفراد أو يساويه أو يقاربه فى الانبعاث ويليته بخلاف ما لا يجوز إلا فى البعض لعدم المقاوم والمقارب فيه هذا هو مراد المصنف وما يشير كلامه إليه ويجب حمله عليه إذ مقامه أجل من واضح الإخلال بالبيان ومن ادعاء لزوم الواضح الهذيان فافهم اه وقوله فكذا الخبر والنعمة يعنى أن الأصل فى الخبر والنعمة أن يكون مفردا ومع ذلك إذا وقع الظرف خبرا أو نعتا فالأكثر أنه مقدر بجملة اه عبد الحكيم وقوله دون الخبر والنعمة أى كما يدل عليه قول الشيخ خصوصا وما قيل إن خصوصا احتراز عما إذا وقع صفة دون الخبر والنعمة ليس بشئ لأنه حينئذ يشعر بكون التقدير بالمفرد أصلا فهما أيضا وهو خلاف الأكثر اه عبد الحكيم والقائل هو الفري (قوله ولا يقدر مضارع الخ) فيه ما سبق

تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقدر فعل ماضى هذا كلامه وفيه بحث والظاهر أن مثل على كتفه سيف

الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اه فترى ويوافق قول بعضهم ان قول الشارح والظاهر أى في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا أولى لنزوعه الى الأصل ع (قوله من أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين وعدم وجوبها على تقديرين كتركها وترجيح لانه جار في الأربعة وجوبا أو جوازا (قوله وقال الشيخ النخ) هذا يخص ما تقدم في الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة الاسمية لا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله وبحسن الترك النخ) قال في الأطول ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الأصل بحسن الوصل (قوله لدخول حرف) أى غير الواو قال في العروس ويدخل فيه غير كان من الحروف مثل ان كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا تبرزئ كقوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمه اه وانظر بقية الحروف أماليت ولعل فهمنا من قبيل الانشاء فلا يقمان حالا كذا في يس (قوله يحصل بذلك النخ) فيه اشارة الى أن العلة في حسن الترك في ذلك أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط وقيل لكره اجتماع حرفين في الجملة الحالية ورجحه ع (قوله وعبارته وانما حسن ترك الواو فيها حينئذ لكره اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط فان عني أن بعض الاحرف في أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها في كائن مثلا أو تعليل ما قبلها بما بعدها فهذا لا يعم الحرف لو ردد حسن

(قوله حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك) أى اشعار بأنه ترك الكلام في هذا المقام وأن الذنب يناسبه الترك وبحسن فيه (قوله كما ختم بحث الأصل الخ) أى اشعار بأنه يريد وصل المبحث بما يناسبه وان الأصل لا يناسب فيه الترك ولا يحسن (قوله كتشبيه ما قبلها بما بعدها) فيه نظرا لان كان موضوعا لتشبيه أول الجزأين اللذين بعدها بالثاني نحو كان زيدا أسود وكذا التشبيه هنا منعقد بين البنين والاسود وقوله بعد على أن هذا المعنى منتف عن هذه الاحرف الخ مبنى على أن التشبيه منعقد بين ما قبلها وما بعدها وأن تشبيه ما قبلها بما بعدها متأت في غير الجملة الحالية وليس كذلك بل هي دائما لتشبيه المفردين ولك أن تقول كلامه منظوف فيه لأصل كائن وهو أن والكافي فان أصل كان زيدا أسود ان زيدا كاسد فالتشبيه منعقد بين ما قبل وما بعده في أصلها تفيد الربط بين ما قبل وما بعده والنظر للأصل كاف وان لم يحصل هنا ربط لما قبل بما بعده بحسب الآن لكن قواء على أن هذا المعنى الخ غير وارد اذا الانتفاء الآن غير مضر وقال شيخنا وجه كونها لتشبيه ما قبلها بما بعدها أن المعنى فقلت عسى أن تبصر بني حال كوني مشبها للأسود من جهة أولادى فهي كالحال النسبية وقوله بعد اذا لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبه بها أى من حيث نسبتها لان المطلوب الربط بين الجملتين وأما الربط الحاصل من هذا التشبيه فهو بين مفردين وهما الباء في تبصر بني والاسود وهو لا يكفي في الربط المطلوب وقوله حال كونها أحوالا احتراز عن التشبيه من حيث النسبة بين الجملتين الغير الحاليتين نحو لاله الا الله كلا حول ولا قوة الا بالله في أن كلا حق فقد شبهت الجملة بالجملة من حيث النسبة وان كان بالكافي لا بكان اه وقوله وجه كونها الخ فيه أن كان لا تفيد تشبيه ما قبلها بما بعدها وقوله فقد شبهت الجملة بالجملة فيه أن المقصود فيهما اللفظ وحينئذ فهم مفردان (قوله أو تعليل ما قبلها بما بعدها) كان المفتوحة

يحتمل أن يكون في تقدير المفرد وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع فعلى تقديرين تمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو من أجل هذا كتركها وقال الشيخ أيضا (وبحسن الترك) أى ترك الواو في الجملة الاسمية (نارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط

الترك فيما ليس فيه ذلك كذا التبرئة كفاي قوله تعالى والله يحكم لامعقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الأحرف حال كون جعلها أحوالا لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبهها وان عني أنها سدت مسد الواو والرابطة فسكانها ربطت فعدت ذلك في التحقيق إلى الاكتفاء بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الأول أقرب اه (قوله كقوله) أي الفرزدق ع (قوله الحوارد) جمع حارد اه ع (قوله من حرد) بكسر الراء حردا بتسكين الراء وتحريكها فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع وطوالع لان فاعلا اذا كان صفة لغبر عاقل كان جمعه على فواعل قياسيا (قوله وجواني) تفسير (قوله لما في حرف التشبيه الخ) أي والعامل فيه كأنما فيه الخ وقولهم الحال لا تأتي من المبتدأ محله اذا لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشد له تعليلهم ذلك بقولهم لان العامل فيها هو العامل في صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه في المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو بمعنى أشبه (قوله برداك) أي ملبوسك وثناه باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم المخبر بهما عنه مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس لوصف معروف للظهور في كل منهما اه ع (قوله حال) امامن الأحوال المترادفة بان تكون الأحوال صاحبها واحدا كال كاف في بيقيل أو المتداخلة بان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تبجيل وتعظيم حال من ضمير سالما كذا في المطول لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الأول كفاي المطول فليس البيت نضافي المقصود لقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من برداك واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل كفاي الأطول (قوله ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فتركت الواو في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة من ع

الهمزة المقدر قبلها اللام وكفاء التعليل وعبرة ع أو تعليل ما قبلها بما بعدها كما ان قال شيخنا لعل مراده بذلك ما المصدرية وان المفتوحة اه وهو غير ظاهر والظاهر أنها محرفة من كان (قوله أو يقال يكفي طلب حرف التشبيه الخ) وذلك أن معنى كان أشبه وهو طالب لصاحب الحال المعمل فيه على سبيل المفعولية وكان لفظ كان مهمل عن العمل لوجود ما لكافة والعامل في هذا بعلى شيخا هو ما تضمنه اسم الإشارة من معنى الفعل أي أشير إلى بعلى شيخا أو ما تضمنه هاء التنييه من معنى الفعل أي أنبهم على بعلى شيخا وعلى كل اتحاد العامل في الحال وصاحبها (قوله واستعارة لفظ الملبوس) أي اللفظ الدال على الملبوس (قوله لوصف) أي الكلى الصادق بالتبجيل والتعظيم وغيرها لا خصوص التبجيل والتعظيم حتى يلزم الجمع بين الطرفين (قوله معروف) لعل الأولى معروفة لانه خبر عن استعارة المؤنثة الآن يقال الكلام على حذف مضاف أي وجران الاستعارة الخ (قوله انما يأتي على الاحتمال الأول كفاي المطول) الصواب كفاي الأطول وعبرة الأطول عقب قول المصنف * برداك تبجيل وتعظيم * الشاهد غير نص لاحتمال أن يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة لا يجب بل يحسن واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التبجيل فرع سلامته فتأمل وأيضا انما

(كقوله

فقلت عسى أن تبصريني
كأنما *بني حوالى الاسود
الحوارد *

من حردا اذا غضب فقوله
بني الاسود جملة اسمية
وقعت حالا من مفعول
تبصريني ولولا دخول
كأنما عليها لم يحسن الكلام
الا بالواو وقوله حوالى
أي في أكنافى وجواني
حال من بنى لما في حرف
التشبيه من معنى الفعل
(و) بحسن الترك تارة
(أخرى لوقوع الجملة)

الاسمية الواقعة حالا
(بعقب مفرد) حالا(كقوله الله بيقيلك لسالما
* برداك تبجيل وتعظيم)فقوله برداك تبجيل حال
ولولم يتقدمها قوله سالما

لم يحسن فيها ترك الواو

﴿ الباب الثامن ﴾
(الایجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفري قدم الایجاز تنبها على أنه يناسبه التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله قال السكاكي)

يكون الحال الجملة عقب حال مفردة لو لم تكن الحال الجملة معمول سالما لانه حينئذ لم يتعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فاذا ذكره الشارح من أنه يجوز أن يكونا حالين مترادفين وأن يكونا متداخلين فاعل غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم كونه ناصا والالكان مختلفا أمل اه وقوله لو لم تكن الحال الجملة معمول سالما الخ أي لانه حينئذ يقال حال من حال لا حال عقيب حال

﴿ الباب الثامن ﴾ الایجاز والاطناب والمساواة ﴿

(قوله الثلاثة مقولة بالتشكيك) أما كون الایجاز والاطناب من قبيل المشكك فظاهر وأما كون المساواة من قبيل المشكك فكذلك بناء على ما يأتي في المحشى أن الأوساط قديع برون عن المعنى الواحد بعبارات متفاوتة وإن كانت متقاربة اما على ظاهر ما يأتي في الشرح من أنهم لا يقدر أن تأدية المعاني على اختلاف العبارات فالتشكيك باعتبار العبارات المتفاوتة بتفاوت المعاني إذ كل معنى له عبارة وضعية تناسبه (قوله يناسبه التقديم في الكلام) أي عند استواء المقتضيات الثلاثة فتكون وجازة الكلام مرجعا (قوله لكونه مقابلا) انما اعتبر مقابلا له لان كلامهما خارج عن الأصل بالزيادة في أحدهما والنقصان في الآخر والافالمساواة أيضا تقابل كلامهما (قوله رحمه الله قال السكاكي) أما الایجاز والاطناب فلكونهما نسبيين الخ) عبارته في المطول كعبارته هنا وحصل كلامه مع إيضاح المراد أن الایجاز والاطناب لكونهما نسبيين أي ومعلوم أن المنسوب اليه فيها لكونه أي مقدار من الكلام لا يتعين به المنسوب منهما بحيث يكون الایجاز مثلا عشر كلمات فقط أو من عشرة إلى خمسة عشر مثلا ولا يمايز به أفراد كل منهما فرب كلام موجز يكون مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس فلا حصر في قدر مخصوص ولا تمايز بين الاقسام بل هي متداخلة لا يتيسر الكلام فيهما ولا يتأني بيانها مع اعتبار منسوب اليه ومقيس عليه بحيث تمايز الأفراد وتنضبط الصفات والموصوفات كما هو الواجب في هذا المقام لا يترك التحقيق أي التعيين لكل منهما في مقدار مخصوص من الكلمات بحيث يكون الایجاز مثلا عشر كلمات فقط أو من عشرة إلى خمسة عشر مثلا وبالبناء على أمر عرفي وهو أي الأمر العرفي متعارف الأوساط أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى لما أنه أمر لا تفاوت فيه لان الألفاظ فوالب المعاني وهم لا يتعدون على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبار فلا تتداخل بعد اعتبارها وجعله مقيسا عليه ومنسوبا اليه أفراد الایجاز والاطناب وانه أمر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق لكل أحد لان أهله أكثر من الطرفين فكان عرفهم فيما بينهم في تأدية المعاني مشهورا بين الناس فهو أولى من غيره بالاعتبار ولا شك أنه بعد البناء على الأمر العرفي لا تعيين لواحد منهما في مقدار مخصوص وإن كان أدنى ما يتحقق به الایجاز كلمة واحدة ولما كان الاعتدال عن ترك التعيين بالمعنى السابق بعيد البعد تعلق الغرض به جرى ع في حل عبارة

﴿ الباب الثامن الایجاز والاطناب والمساواة ﴾ قال (السكاكي)

السكاكى على وجه آخر محصله كما يعلم بالتأمل فى كلامه أن السكاكى أراد الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والاطناب تعريفا يحصل به الضبط والتميز ولو فى الجملة ويعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص كأن يقال مثلا الإيجاز ما نقص عن عشر كلمات أو عن عشر أو تسع أو ثمان والاطناب ما زاد على عشر كلمات أو على عشر أو تسع أو ثمان اذ كل منهما حينئذ متعين بمعنى أنه لا يزيد ولا ينقص وإن ندخل بعض الافراد على المثال الثانى فقال أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما أى لا يتأتى تعريفهما بالمعنى الشامل للرسم ولو بد كرمقدار يقاس عليه الإبتراك التحقيق يعنى التنصيص فى التعريف على ما يفيد أن هذا القدر المخصوص أى الذى لا يزيد ولا ينقص كالنازل عن عشر كلمات إيجاز وهذا القدر المخصوص كذلك كالزائد على عشر كلمات اطناب وليس مراده بالتحقيق ذكر ما يضبط أحدهما فى الجملة كما فهم المصنف فاعترض بما يأتى فاعترضه ليس فى محله نعم يرد على السكاكى أن مجرد كونهما نسبيين لا يمنع من التحقيق المذكور وهو تعيين مقدار لا يزيد عليه ولا ينقص منه دائما لأن ذلك يحصل اذا كان المنسوب اليه متعديا ومتعددا محصورا بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب اليه بلا حصر فكان عليه أن يعتبره مع ما ذكره فان المنسوب اليه هنا مختلف القدر بلا حصر وهو أى مقدار من الكلام فلذلك تجد الكلام الواحد أى كلام كان الا ما كان على كلمة واحدة بالنسبة الى قدر إيجاز أو الى قدر آخر اطنابا ولما وجب ترك ذلك التحقيق لتعذره وكان لا محالة يحتاج لضبطهما فى الجملة وكان متعارف الاوساط أقرب الامور الى الضبط ولو تقرر فيه التفاوت أيضا لكون تفاوت افراده متقاربا ومعرفة مقداره فى كل نازلة مع ما فيه من التفاوت الخفيف لا تتعذر غالبا وجب البناء عليه وجعله مقياسا عليه فأنزل عن أى مقدار منه إيجاز وما زاد على أى مقدار منه اطناب فيكون التحقيق الذى هو تعيين قدر لكل منهما لا يزيد ولا ينقص دائما غير حاصل انما الحاصل التعمين بالنسبة لغالب الحوادث ويكون الموجز مطنبا والمطنب موجزا فى صورة قليلة والى ذلك أشار بقوله والبناء على أمر عرفت وهو معطوف على ترك أى والبالبناء على أمر عرفت لانه أقرب ما يمكن به الضبط المحتاج اليه فى الجملة فى البناء عليه ترك التحقيق بالمعنى السابق ثم بين الأمر العرفى بما رفع عنه بعض الاجمال بقوله وهو متعارف أى المتعامل به فى عرف الأوساط من الناس هذا ويجب عن اعتراض ع ق السابق بان مراد السكاكى كونهما نسبيين بالوجه المعلوم لهما وهو ظاهر وليس مراده كونهما نسبيين مع قطع النظر عن ذلك الوجه حتى يعترض بذلك وانما حمل التعمين فى كلام الشارح على أن يكون الإيجاز مثلا عشر كلمات الخ ولم يجعل بمعنى عدم الزيادة والنقص كفى ع ق لانه بهذا المعنى ليس متروكا على رأى الشارح حيث ذهب الى أن متعارف الاوساط لا يختلف فى قوله قياسيا أى والجواب أن الألفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدررون فى تأدية المعانى على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبار الخ فبعد جعله منسوب اليه ومقياسا عليه يكون الإيجاز بحيث لا يزيد ولا ينقص وكذا اطناب فلا يصح قوله الإبتراك التحقيق نعم ان أول قوله فيما يأتى والاوساط الذين لا يقدررون الخ بانهم لا يقدررون على ذلك كغيرهم فلا ينفى أنهم يقدررون فى الجملة فيكون متعارف الاوساط عنده أيضا لا يخلو من تفاوت يسير وكان قائلا كابن يعقوب ان معرفة مقداره قد تتعذر كان كلامه وكلام ع ق واحدا ولما كان الاعتذار عن ترك التعمين بالمعنى الذى أراد الشارح على ظاهر كلامه بعيدا بعد تعلق الغرض به كما تقدم وكان تفسير التحقيق به

ولو بالمعنى الذى قاله ع ق بعيدا أيضا عدل قدس سره الى وجه آخر في كلام السكاكى تنصه مع
نوع ايضاح أن الاجاز والاطناب لكونهما نسبيين أى من النسب والاضافات التى لاتتعقل الا
بتعقل المنسوب اليه ولا شك أن الأمر النسبى لا يتجدد بحيث لا يزيد ولا ينقص ولا ينضب ولا يتميز
أفراده الابتعيين المنسوب اليه والمقيس عليه ومعلوم أن كل كلام سواء كان محققا أو مقدر يصلح
بحسب التحقيق ونفس الأمر أن ينسب اليه كل منهما فالتحقيق هو اعتبار النسبة الى أى كلام محقق
أو مقدر لان المعبر فى معرفة حقائق الأشياء هو البناء على ما هو ثابت فى نفس الأمر وهذا يوجب
أن لا يتميز أفراد الموزع عن أفراد المظن بل تتداخل فلا تنضب الاوصاف والموصوفات ولا تتحد
بحيث لا تزيد ولا تنقص وهو لا يليق بالمقام لا يتيسر الكلام فيهما ولا مجال الى ضبطهما وتعيينهما الا
بترك التحقيق وعدم التعويل على ما حق النسبة أن تكون اليه بحسب نفس الأمر وبالبناء على
أمر عرفى وهو متعارف الأوساط أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى لما أنه أمر عرفى
معروف الوجه معلوم الطريق لكل أحد لان أهله لما كانوا أكثر من الطرفين كان كلامهم على
مجرى متعارفهم فى تأدية المعانى مشهورا بين الناس فيجعل أصلا يقاس عليه وينسب كل منهما اليه
وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق ونفس الأمر ليتيسر الكلام فيهما ويتأتى ضبطهما وتعيين كل
منهما بحيث لا تتداخل أفرادهما ولا تزيد ولا تنقص وان كان فى البناء عليه ترك للتحقيق من اعتبار
النسبة الى أى كلام ليس المراد بكونه هو المنسوب اليه فى نفس الأمر أن العرب اعتبرت النسبة
اليه اذ لا يمكنهم أن يعتبروا النسبة الى أى كلام لما تقدم أن ذلك يوجب عدم الامتياز فالذى اعتبره
أهل الاصطلاح هو الذى اعتبره العرب وعبارته قدس سره فى حاشيته على المطول نصها قوله لا
يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والبناء على أمر عرفى وذلك لان النسبة والاضافة لا تحصل
الا بتحصيل المضاف اليه وليس لنا مقدار من الكلام يتعين فى نفسه لكونه منسوب اليه بل كل
واحد من أفراد المختلفة المقادير صالح لذلك فاذا قيس كلام الى آخر فاقص بالاطناب أو الاجاز أو
المساواة فذلك الكلام بعينه اذا قيس الى ثالث تبدل حاله فى هذه الاوصاف فلا يتميز أفراد الموزع
عن أفراد المظن بل تتداخل فلا تنضب الاوصاف والموصوفات الابتعيين منسوب اليه ولا شك
أن متعارف الأوساط أولى بذلك فتعيينه لذلك هو ترك التحقيق والبناء على أمر عرفى وهذا كلام
فى غاية الصحة والمتانة لا يتجه عليه شيء مما أورده المصنف اه وقوله قدس سره بل كل واحد من
أفراده الخ علم منه أن المنسوب اليه قبل تعيين متعارف الأوساط هو أى فرد من أفراد الكلام وان
لم يلاحظ كونه اجازا أو اطنابا أو مساواة وقوله قدس سره أولى بذلك أى لان الأوساط لما كانوا
أكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم فى تأدية المعانى مشهورا بين الناس فهو أمر
عرفى معروف الوجه معلوم الطريق فناسب أن يجعل أصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه
ردا الى الجهالة خلافا لما ادعاه المصنف كما يعلم مما يأتى فى شرحه على المفتاح وبهذا تعلم ما فى قول
عبد الحكيم لا يخفى أن ما ذكره السيد تحقيق لجواب الشارح فالأولى ذكره فى ذلك المقام اه
وعبارته قدس سره فى شرحه على المفتاح كعبارته فى الحاشية ونصها قوله فلكونهما نسبيين لا
يتيسر الكلام فيهما يراد أن الاجاز والاطناب أمران نسبيان ضرورة أن الكلام انما يوصف بهما
بالقياس الى كلام آخر محقق أو مقدر ولا شك أن الأمر النسبى لا يتجدد ولا ينضب الابتعيين المنسوب
اليه وليس لنا كلام على مقدار معين يجب بحسب نفس الأمر كونه منسوب اليه بل كل كلام

يفرض فانه يصلح لذلك فيمنع لا يمتاز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا الكلام بأنه موجز
لا مطنب وعلى ذلك بأنه مطنب لا موجز فان كلاما واحدا اذا نسب الى آخر واتصف بالايجاز فانه
بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فعلم أن لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق
الصرف بل لابد من ترك التحقيق والبناء على أمر عرفي هو جعل كلام أو ساط الناس أعني
الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوب اليه ومقاسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك
بحسب التحقيق إلا أن الاوساط لما كانوا أكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم
في تأدية المعاني مشهورا بين الناس فهو أمر عرفي معروف الوجه مع علوم الطريق فناسب أن
يجعل أصلا يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما قررنا اندفع
ما يقال ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافات
كثيرا ما تحقق معانيها إلا أنه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة من الوجه الذي قرر في علم
آخر اه وبهامش الشارح المذكور مما عزي له على قوله وبما قررناه اندفع الخ وانما كان
منه فعا به اذ ليس مقصود السكاكي أن تعريفهما وتفسير مفهوما لا يتيسر كما توهم الخطيب
فاعترض عليه بما ذكره بل مقصوده أن تفسيرهما على وجه ينضبط به حال أفراد الكلام في صفتي
الايجاز والاطناب على التحرير والتعيين مما لا يتيسر وقد عرفت أن ذلك صحيح لاشبهه فيه اه
وقوله على التحرير والتعيين أي بحيث لا تزيد ولا تنقص ولا تتداخل أفراداه وقوله مما لا يتيسر
أي الا بترك التحقيق وكلام الشارح في شرحه على المفتاح يتبادر فيما جرى عليه قدس سره
وعبارته قوله أما الايجاز والاطناب فلا يكونان نسبين لا يكون تعقل أحدهما ولا تحققه الا بالقياس
الى شيء آخر اذ ليس لنا كلام هو موجز أو مطنب على الاطلاق من غير ملاحظة ومقايسة الى
كلام آخر محقق أو مقدر لا يتيسر الكلام فيهما وفي بيان معانيهما الا بترك التحقيق وبالبناء على
أمر منسوب الى عرف الناس دون الثابت في نفس الامر على ما هو المعتبر في معرفة حقائق
الاشياء واعتراض صاحب الايضاح بأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه الا بترك
التحقيق والبناء على الشيء العرفي اذ كثيرا ما يحقق الامور الاضافية ويبين معانيها على التحقيق
غاية الامر أنه يتعرض لما اليه الاضافة والحيثية الاضافة بضرب من التلطف كما يقال الأب حيوان
يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك وأجيب بأنه لا يريد بذلك تعسر
تفسيرهما وبيان معانيهما لأن ما ذكر بيان لذلك بل عدم تيسر بيانها على وجه التعيين والتحديد
والثبوت بحيث لا يختلف ولا يكون ما هو إيجاز بالنسبة الى شيء اطنابا بالنسبة الى آخر أو عدم
تيسر تعريفهما بدون اعتبار كلام يكون أصلا في الباب ومقاسا عليه للايجاز والاطناب على ما هو
شأن سائر الامور النسبية وحاصله أنه لا يتيسر تعريفهما على طريق الامور الحقيقية دون
الاضافية ومن الخارج عن القانون ما يقال ليس المراد أن كل ما يكون نسبيا لا يتيسر الكلام فيه
الا بترك التحقيق بل ان الايجاز والاطناب من بين النسبيات كذلك لأن شرط معرفتهما على
التحقيق كلام لا إيجاز فيه ولا اطناب أصلا يقاس عليه كل كلام في عرف إيجازه واطنابه اذ لو كان
المقيس عليه أيضا مستملا على إيجاز أو اطناب لاحتاج الى مقيس عليه آخر وتسلسل لكن
الكلام الخالي عن الايجاز والاطناب غير موجود بالتحقيق لأن كل كلام يفرض يمكن أن يوجد
كلام أزيد منه أو أنقص فتعين المصير الى غير التحقيق وهو أن يؤخذ كلام أهل العرف ويجعل

مقياسا عليه ولا يلتفت الى إيجازه واطنابه بل يقال على طريق التساهل لا إيجاز فيه ولا اطناب اه
فقوله الا بترك التحقيق الخ يتبادر فيما قاله قدس سره ومحل التبادر منه قوله دون الثابت في نفس
الامر على ما هو المعتبر في معرفة حقائق الاشياء فان ذلك يرشد الى أن ترك التحقيق عبارة عن عدم
التعويل على ما حق النسبة أن تكون اليه بحسب نفس الامر والتعويل على الامر العرفي
فحينئذ يكون معنى الجواب الاول من الاجوبة الآتية في كلامه ان كان من طرفه موافقا لما سبق في
صدر عبارته أنه لا يتيسر بيانها على وجه التعيين والتحديد والتثبيت الخ الا بترك التحقيق من
اعتبار النسبة الى أي كلام محقق أو مقدر فيوافق هذا الجواب ما يتبادر من صدر عبارته ويكون
الجواب الثاني للإشارة الى أنه يتأتى حل كلام السكاكي بوجه آخر الا أنه ليس في مرتبة ما ذكر
ومقابل المتبادر من صدر عبارة الشارح احتمالات يحتملها كلام السكاكي أيضا منها أن يكون
المراد بالتحقيق التعيين والتحديد بمعنى حصر الإيجاز في عشر كلمات مثلا والاطناب في عشر بن
مثلا والتثبيت بمعنى جعلها متمما بين والمعنى لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك مجموع الامر من التعيين
والتثبيت والبناء على امر عرفي ليحصل به مجرد التثبيت وهذا يناسب الجواب الاول في كلامه ان
فسر فيه التعيين والتحديد والتثبيت بما تقدم فقوله فيه بل عدم تيسر بيانها على وجه التعيين الخ
أي فلا بد من ترك مجموع ذلك وهو في المعنى يؤول الى ما في المطول والمختصر وتقدم بيانه ومنها أن
يكون المراد بالتحقيق ما ذكر بالمعنى المذكور مع الجري على أن متعارف الاوساط متفاوت
المقدار بحيث يكون القياس عليه والنسبة اليه لا توجب التمايز بين أفرادها بالكلية وحينئذ يكون
المعنى لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك الامر من جميعا والبناء على امر عرفي ليحصل به تمايز في الجملة
وهذا يناسب الجواب الاول في كلامه أيضا ان فسر فيه التعيين والتحديد والتثبيت بما سبق فحينئذ
معنى قوله فيه بل عدم تيسر الخ أي فلا بد من ترك ذلك كله ومنها أن يكون المراد بالتحقيق التعيين
والتحديد بمعنى التخصيص على ما يفيد أن هذا القدر المخصوص أي الذي لا يزيد ولا ينقص
كالنازل عن عشر كلمات إيجاز وهذا القدر المخصوص كذلك كالزائد على عشر كلمات وان لم
يتعين في عدد مخصوص اطناب والتثبيت بالمعنى السابق مع الجري على أن متعارف الاوساط
متفاوت المقدار وأنه قد تتعدد معرفة ذلك المقدار فيكون القياس عليه والنسبة اليه لا توجب
التحقيق بالمعنى المذكور وحينئذ يكون البناء على الامر العرفي ترك للتحقيق وهذا أيضا يناسب
الجواب الاول في كلامه ان فسر فيه التعيين والتحديد بهذا التفسير والتثبيت بالمعنى السابق وهو
حينئذ قريب مما تقدم عن ع ق وكذا ما في المطول والمختصر ان وفق بينه وبين ما لا ينقص ع ق بما
سبق ومنها أن يراد بالتحقيق عدم اعتبار كلام يكون أصلا في الباب ومقياسا عليه للإيجاز والاطناب
بالكلية وهو يناسب الجواب الثاني في كلامه وقوله من حيث هو كذلك أي من حيث التولد
المذكور وقوله بحيث لا يختلف راجع لقوله على وجه التعيين والتحديد وقوله ولا يكون ما هو
إيجاز الخ راجع لقوله والتثبيت فتحصل أن الشارح في المطول والمختصر جعل التحقيق بمعنى
التعيين في عدد مخصوص كعشرة وعشرين وأن ع ق جعله بمعنى التعيين أي التخصيص على
قدر لا يزيد ولا ينقص من غير اعتبار عدد مخصوص وأنه يمكن ارجاع الشارح اليه وأن السيد جعله
بمعنى اعتبار النسبة الى أي كلام محقق أو مقدر وأن صاحب الجواب الاول مما في شرح الشارح
للفتح يحتمل أن يكون جعله بمعنى التعيين في عدد مخصوص كعشرة وعشرين والتثبيت أي

أى فى الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفاً يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الإيجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة من الأمور النسبية والأقرب أنها منها إذ لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الاطناب والإيجاز اه ع ق وقال الفزرى لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضاً لأنه لا فضيلة لكلام الأوساط فإصدر عن البليغ مساوياً له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا فى شرح الشريف للفتاح وفيه بحث لأن عدم الاعتداد أنما يكون إذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمعين لجواز أن يكون فى المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراد بها غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراد بها ويشير إليها مع كون لفظهما متطابقين ويؤيده ما أشار إليه من جواز كون الموجز بالنسبة إلى مقتضى المقام مساوياً للتعارف الأوساط مع بدايته اللهم إلا أن يقال مراده أنه ليس بليغاً من حيث أنه مساوٍ للتعارف فهم أن قلت فكذا فى الإيجاز والاطناب إذ ليس بلاغة الموجز مثلاً من حيث أنه أقل من متعارف الأوساط بل من حيث اشتغاله على خواص قلت كونه أقل من متعارفهم يشعر

جعلهما متمايزين وأن تحت هذا الاحتمال وجهين أن يكون المتروك مجموع التعمين والتنبيه فلا ينافى حصول التنبيه بالبناء على الأمر العرفى فيرجع كلامه حينئذ من حيث المعنى إلى كلام الشارح فى المطول والمختصر وأن يكون المتروك كلامهما والحاصل بالبناء على المتعارف أنما هو نوع تثبت ويحتمل أن يكون جعله بمعنى التعمين أى التخصيص على ما لا يزيد ولا ينقص والتنبيه ويكون كلامه قريباً من كلام ع ق وكلام الشارح فى المطول والمختصر أن جعل كلام ع ق وأن صاحب الجواب الثانى مما فى الشرح المذكور جعله بمعنى عدم اعتبار كلام يكون أصلاً فى الباب ومقيساً عليه للإيجاز والاطناب بالكلية فحينئذ ما ذكر من الأوجه سبعة ما للشارح وما لع ق وما للسيد وما لصاحب الجواب الأول على الاحتمال الأول وجهيه وما له على الاحتمال الثانى وما لصاحب الجواب الثانى (قوله أى فى الاعتذار الخ) أى وعن عدم اعتبار النسبة إلى مطلق كلام أزيد أو أنقص بدليل قوله والابالبناء على أمر عرفى (قوله تعريفاً يعنى القدر الخ) أى وإن لم يتعين ظاهراً فى عدد مخصوص والتعريف الذى قاله السكاكى لهم لم يحصل به ما ذكر لتفاوت المتعارف الذى جعله منسوباً إليه ومقيساً عليه مع صحة النسبة والقياس على أى فرد من أفرادها التى لا تنضب إلا فى الغالب فلا يتعين لكل منهما مقدار مخصوص بحيث لا يزيد ولا ينقص دائماً هذا هو المناسب لكلام ابن يعقوب كما يعلم من محصل كلامه السابق (قوله والأقرب) هو المتعين (قوله إذ لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الاطناب والإيجاز) فإن كون الكلام مساوياً أنما يعرف بكونه ليس فيه زائد على المتعارف ولانقصان عنه ع ق وهو يفيد أن كونها نسبية ليس متوقفاً على ملاحظة نفي الاطناب والإيجاز من حيث كونهما اطناباً وإيجازاً كما قد يتوهم بل من حيث مطلق الزيادة والنقصان (قوله مساوياً له) أى لكلام الأوساط (قوله لا يكون فيه نكتة الخ) أى فلا يكون بليغاً (قوله التجريد من النكت) أى التى منها خلو الكلام عما يقتضيه المقام لاقتضاء المقام هذا الخلو (قوله مع بدايته) أى الجواز وأشار بهذا إلى دفع ما عساه أن يقال أن هذا الجواز غير مسلم فلا تأييد واحتمال أن المراد مع بدايته متعارف الأوساط أى أنه أمر لا دقة فيه ولا يخفى على أحد بعيد (قوله مراده أنه ليس بليغاً) من حيث

أما الإيجاز والاطناب

بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلكونهما نسبيين) علة لقوله الآتي لا يتيسر الخ
قدمت عليه أى والمنسوب اليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم امكان التعيين من ع ق
والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب ومنسوب اليه تأمل (قوله
بالقياس) أى بالنسبة (قوله الى كلام أزبد منه) يشير الى أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا
كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه أنقص وقد يجعلان من قبيل الشتاء أبرد
من الصيف والعسل أحلى من الخل اه فنرى (قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أى تعريفهما

انه مساو لمتعارفهم أى وان كان من حيث اشتماله على المزايا معتدا به وبليغا لأنه بهذا الاعتبار
يجاز بالقياس الى المتعارف أو الى مقتضى المقام اه عبد الحكيم وقوله يجوز بالقياس الى
المتعارف أى لأن الاوساط لو أرادوا أن يفيدوا تلك الخصوصيات فتكون من أصل المعنى بالنسبة
لهم تعبر واعنها عبارات صريحة فتطول العبارة الصادرة منهم في أداء أصل المعنى فيكون
الصادر من البليغ إيجازا بالنسبة اليها بناء على هذا الاعتبار لكن فيه أن المعتبر في المقايسة هو
أصل المعنى المعبر عنه بالفعل منهم فاعتبار ذلك لا وجه له على أن الاعتداده وبلاغته لحقيقة اشتماله
على النكات لا حاجة له الى التعليل بقوله لأنه بهذا الاعتبار يجوز بالقياس الخ فافهم (قوله
والمنسوب اليه مختلف القدر الخ) علمت أن المنسوب اليه قبل البناء على المتعارف هو أى فرد من
أفراد الكلام وسبق نقله عن السيد وكلام ع ق في غير موضع يفيد (قوله لا بد من هذا الخ)
علمت أنه مفهوم من كلامه فانه لم يجعل العلة كونهما نسبيين مع قطع النظر عن الوجه المعلوم لهما
من النسبة الى غيرهم (قوله حتى ينتج عدم امكان التعيين) يعنى التعيين في قدر مخصوص
بحيث لا يزيد ولا ينقص دائما هذا هو المناسب لكلام ابن يعقوب (قوله والمنسوب اليه هو كل
منهما الخ) أى يؤول الامر في الواقع الى ذلك لأن أى قدر من الكلام يصح نسبته لأى قدر منه
غيره وليس المراد أن المنسوب أو المنسوب اليه يؤخذ بعنوان كونه إيجازا أو اطنابا ثم ينسب
أو ينسب اليه فتدبر (قوله يشبر الخ) أى حيث عبر بأفعال التفضيل أى فليس قصده أن كون
الموجز زائدا على آخر مما ينحق به إيجازه وكذا الكلام في المطنب (قوله وقد يجعلان من قبيل
الشتاء أبرد من الصيف) أى من قبيله في اعتبار الفرض أى الشتاء أبرد من الصيف على فرض
أن يكون في الصيف برودة أو في أن أفعـل ليس على بابه ومن معنى بابه النسبة فحينئذ لا تقتضى
العبارة اعتبا كون الموجز زائدا على كلام آخر وكون المطنب ناقصا عن آخر فقوله وقد
يجعلان الخ مغايل لقوله يشبر الخ أى أن محل الجوابه بأن القصد الاشارة الى ما ذكره لا فائدة اعتبار
كون الموجز زائدا على كلام آخر وكون المطنب ناقصا عن آخر ان لم يجعلان من قبيل الشتاء
الخ والا فلا حاجة للجوابه بما ذكر وهذا اندفاعا عن تراص بعض مشايخنا على قوله وقد يجعلان
الخ بأنه لا يخفى أنه على هذا الاحتمال يكون في الكلام تناقض لأنه يفيد حينئذ أن الاطناب
في زيادته أشد من الإيجاز في نقصه والابحاز في نقصه أشد من الاطناب في زيادته فقد حكمنا أولا
بأشدية زيادة الاطناب من نقص الإيجاز ثم حكمنا ثانيا بأشدية نقص الإيجاز وهو مناقض للاول
اه لأنه مبنى على أن معنى الشتاء أبرد من الصيف أن الشتاء في برده أشد من الصيف في حره وهو
أحدتاويلات لكن هذا التأويل لم يرد الفري لعدم صحة الكلام عليه (قوله أى تعريفهما)

فلكونهما نسبيين) أى
من الأمور النسبية التي
يكون تعقلها بالقياس الى
تعقل شئ آخر فان الموجز
انما يكون موجزا
بالنسبة الى كلام أزبد منه
وكذا المطنب انما يكون
مطنبا بالنسبة الى ما هو
أنقص منه (لا يتيسر
الكلام فيهما

(قوله لا يترك التحقيق) لم يقتصر على قوله لا بالبناء على أمر عرفي لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الأمر العرفي على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين المقدار المخصوص لكل منهما في التعريف وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتي كما سيأتي من أن نظره مبني على تفسيره بتحقيق معناه وتعيينهما (قوله أي لا يمكن الخ) أشار به إلى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لا أنه يمكن بعسر (قوله على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز) ظاهره إطلاق لفظ الإيجاز على نفس الالفاظ وهو يخالف ما سيأتي في قوله قريبا فالإيجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق عليهما كافي لفظ الخبر والانشاء فالأمر واضح وان كان لا يطلق الأعلى أحدهما فقط فيقول أحدهما موضعين ليرجع إلى الآخر اه يس (قوله إذرب) للتكثير وقرر بعض المحققين أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفي) لأنه لا بد من تعيين منسوب إليه لتمييز الأقسام وتنضبط وكلام الأوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفي) أي متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزينة اه أطول وكتب أيضا قوله على أمر عرفي وهو متعارف الأوساط أي فيكون المنسوب إليه الذي هو ذلك الأمر العرفي مضبوطا في الجملة لأن أفرادها وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذي هو الإيجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله وهو متعارف الأوساط) قيل قد يختلف متعارفهم

الابتراك التحقيق) والتعيين
أي لا يمكن التنصيص
على أن هذا المقدار من
الكلام إيجاز وذلك
اطناب اذرب كلام
موجز يكون مطنبا
بالنسبة إلى كلام آخر
وبالعكس (والبناء على
أمر عرفي) أي والا
بالبناء على أمر يعرفه أهل
العرف (وهو متعارف
الأوساط) الذين ليسوا

أي على وجه تمايز به أفرادهما كما هو اللائق بالمقام هذا هو المناسب (رأي الشارح) (قوله أي تعيين المقدار المخصوص الخ) أي كأن يكون الإيجاز مثلا وعشر كلمات مثلا أو من عشرة إلى عشرين مثلا هذا هو المناسب لظاهر الشارح من أن المتعارف غير متفاوت وقد تقدم توضيح كلامه (قوله رحمه الله أي لا يمكن التنصيص الخ) تفسير لما يعلم من قوله لا يتيسر الكلام فهما الابتراك التحقيق وهو أنه لا يتيسر الكلام فهما يبين كل منهما مميزاتا عن الآخر محققا معينا وبهذا يعلم وجه الاتيان بذلك بعد قوله لا يترك التحقيق وقيل قوله والبناء الخ وقوله اذرب الخ تعليل لقوله لا يمكن الخ من حيث عدم امكان التمايز وترك تعليله من حيث عدم امكان التعيين لوضوحه (قوله وتنضبط) أي بحيث لا تزيد ولا تنقص فلا ينافي أن الضبط في عدد مخصوص كعشرة وعشرين الذي عبر عنه بالتحقيق على رأي الشارح بناء على ظاهره متروك بعد البناء على الأمر العرفي (قوله لأن أفرادها وان تفاوتت متقاربة) يفيد أنه ليس المراد التفاوت بتفاوت المعاني بل التفاوت في المعنى الواحد وهو ينافي قول الشارح الآتي لأن الالفاظ قوالب المعاني الخ مالم يؤول قوله لا يترك التحقيق بأنهم لا يقدرون على الاختلاف التام فلا ينافي وجود الاختلاف المتقارب ويكون حينئذ كالمعقوب قائلا كلما نقص عن أي فرد من أفراد المتعارف فهو إيجاز وكلما زاد على أي فرد من أفرادها فهو اطناب فيكون مراده بالتعيين المتروك التنصيص على ما لا يزيد ولا ينقص دائما وان لم يبين في عدد مخصوص كعشرة وعشرين ولا يصح أن يقول الإيجاز ما نزل عن جميع أفراد المتعارف في المعنى المراد والاطناب ما زاد على جميع تلك الأفراد اذ قد لا يعرف حد تلك الأفراد كما تقدمت الإشارة إليه من قول ابن يعقوب ومعرفة مقداره في كل نازلة مع ما فيه من التفاوت الخفيف لا تتعذر غالبا فان قوله غالبا يفيد تعذر معرفة المقدار في بعض الأحيان يعم أن لم يوافق الشارح على ذلك صح أن يقول ما ذكر وأن يقول ما قاله ابن

بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد أحدهما أزيد من الأخرى من غير زيادة في المعنى فما المعتبر منهما وإن اعتبر المثل تمايز الأقسام فليتماثل فان ذلك قد يندفع بقوله الآتي لا يقدرون في تأدية المعنى على اختلاف العبارات النخ كذا في سم (قوله ولا في غاية الفهاهة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا وإيجازا لأنه متعارفهم فان عرفهم في طباق الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفي التعدير اياك والأسد اه أطول (قوله في مجرى عرفهم) الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف وان كان مفتوحا مصدر اميما فهو بمعنى اسم الفاعل والإضافة كافي الاول أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عادتهم اه (قوله والمحاورات) أى المخاطبات فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الأوساط) قال في الأطول ولا يحمد أيضا من البليغ معهم لأنه لا يقصد معهم بكلامه منزلة سوى التجريد عن المزايا اه وكتب أيضا مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا لنكتة ولا يكن حينئذ لا يكون متعارف الاوساط الذي يقاس به الإيجاز والاطناب اه ع ق (قوله ولا يذم أيضا منهم) قال في الأطول ولا من البليغ معهم وأما التسكيم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كافي اياك والأسد فهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ يقصد به مزايا تتعلق بالإيجازات التي فيها اه وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان كان يذم من البلغاء اذا لم يفتنه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما ينحصر في المدح والمندموم

يعقوب لكن يكون مراده بالتعيين المتروك على كل التعيين في عدد مخصوص كعشرة وعشرين لا التنصيص على ما لا يزيد ولا ينقص كما قال ابن يعقوب لأن هذا ليس متروكا بالبناء على المتعارف حينئذ نعم يحصل تداخل بعض الافراد على الثاني فعليه يكون قوله لا يتيسر الكلام فيهما أى لا يتأتى تعريفهما على وجه التمايز في الجملة (قوله بأن يتعارفوا عبارتين الخ) يستعمل أن تعارف العبارتين من جميعهم في عصر واحد أو عصرين ويحتمل أن بعضهم يتعارف عبارة والبعض الآخر يتعارف الأخرى في عصر واحد (قوله وان اعتبر الم تمايز الأقسام) أى ان اعتبر كل واحد منهما على انفراده بأن يقال ما زاد على هذا فهو اطناب وما نقص عنه فهو إيجاز وما زاد عن الآخر فهو اطناب وما نقص عنه فهو إيجاز لم تداخل الأقسام لأن ما كان إيجازا على الاول الذي هو أربع كلمات مثلا يكون اطنابا على الثاني الذي هو كلمتان مثلا وما كان مساويا يكون إيجازا أو اطنابا وقد يقال بقي عليه اعتبارهما معا بأن يقال ما نقص عنهما معا فهو إيجاز وما زاد عنهما معا فهو اطناب وما سوى أى واحد منهما مساواة عليه فقد تمايزت الأقسام على أن التمايز في الجملة كاف كما علم من كلام ع ق فتدبر (قوله قال في الأطول ولا يحمد أيضا من البليغ معهم) رده عبد الحكيم فقال قوله من الاوساط قيد بذلك لأنه يحمد من البليغ لأنه يورده لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الاوساط (قوله لأنه لا يقصد معهم الخ) فيه أن التجريد نكتة يحمد عليها لما تقدم أنه قد يكون من اللطائف ترك اللطائف (قوله ويحمد من البلغاء) ان وقع منهم ان حمل على أن المراد وقع من بعضهم مع بعض لم ينأف ما سبق عن الأطول (قوله وأما التسكيم بمتعارفهم الخ) لوقال والحاصل أن التسكيم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية لا يحمد النخ لكان أولى في تأدية

في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة (أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني) عند المعاملات والمحاورات (وهو) أى هذا الكلام (لا يحمد) من الاوساط (في باب البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت وبمجرد تأليف

بالنسبة الى صدور من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اه (قوله عن حكم النعيق)
 النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا أصوات الحيوانات والمراد بحكمه
 عدم دلالة (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب
 الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكى بعم المساواة كما سيجى وهذا التفسير لا يلائم اللهم الا أن
 يقال هذا اصطلاح آخر اه فنرى وكتب أيضا مانصه والمساواة أدائه بقدر المتعارف (قوله
 الاختصار) وهو الايجاز وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكى كما فى يس (قوله
 يرجع فيه نارة الى ما سبق) من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أى ينظر فيه الى ذلك
 (قوله سبق) أى لزوما وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح
 أى الى كونه أقل من عبارة المتعارف لانه نفسه فلامعنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد
 وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ما سبق
 بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع فى تعريفه نارة أى فى بعض الاحيان الى اعتبار ما سبق وهو
 متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أى ذلك الكلام أقل من
 المتعارف فى ذلك المعنى ويرجع فى تعريفه نارة الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز
 خليقا أى حقيقا وجديا بحسب الظاهر بكلام أبسط مما ذكر اه (قوله أى من الكلام الذى
 ذكره المتكلم) أى سواء كان الذى ذكره المتكلم نفس عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو
 غلط لا يخفى الخ) لان المعنى عليه أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف

يخرجها عن حكم النعيق
 (فالإيجاز أداء المقصود
 بأقل من عبارة المتعارف
 والاطناب أدائه بأكثر
 منها ثم قال الاختصار
 لكونه نسبيا يرجع فيه
 نارة الى ما سبق) أى الى
 كون عبارة المتعارف
 أكثر منه (و) يرجع نارة
 (أخرى الى كون المقام
 خليقا بأبسط مما ذكر)
 أى من الكلام الذى
 ذكره المتكلم ونوهم
 بعضهم أن المراد بما ذكر
 متعارف الاوساط وهو
 غلط لا يخفى

مقصوده اذ هذا ليس مقابلا كما لا يخفى وليس فى عبارة الأصول شئ هو مقابل كلامه لم بالوقوف
 عليها الا أن يكون جاريا على أن المجرد التأكيد أى ومهما يكن من شئ فالتكلم بمتعارفهم اذا عرا
 عن المزبة لا يحتمل الخ (قوله رحمه الله تعالى يخرجها عن حكم النعيق) بأن يكون مطابقا للغة
 والصرف والنحو مما يتوقف عليه تأدية أصل المعنى اه عبد الحكيم (قوله اصطلاح آخر)
 أى للسكاكى (قوله من رجوع المنسوب) هو الايجاز بمعنى اللفظ الأقل (قوله لانه نفسه)
 فيه أن الكون المذكور ليس نفس الايجاز بالمعنى الاسمى الذى هو اللفظ الأقل ولا بمعنى
 المصدرى الذى هو أداء المقصود باللفظ الأقل فعلى الاول يكون من رجوع الشئ الى صفته
 وعلى الثانى من رجوع الشئ الى صفة متعلقة وكل منهما لا يصح لانه مؤدالى الدور لان صفة هنا
 أو صفة متعلقة لا تعلم الا بعرفته فكونه يعرف بهامؤدالى الدور فنتبه (قوله وليناسب الخ)
 هذا هو التعليل المناسب (قوله لان المعنى عليه أن الموجز الخ) هذا التعليل لا ينتج الغلط اذ
 الصورتان الموردتان واحدى الثلاث وهى الأقل منهما ماداخله فى المعنى الاول فالتعريف الثانى
 ليس تعريف مستقلا حتى يجب شموله للصورتين بل هو تكميل للاول لا فائدة ما بقى من صور
 الايجاز فى الواقع لكن المحوج الى هذا قول الشارح بينهما عموم من وجه اه شيخنا ويبعد
 أو يمنع قول المصنف يرجع فيه نارة الى ما سبق وأخرى الى كون الخ فان قوله نارة وأخرى يفيد
 استقلال كل منهما وبين عبد الحكيم الغلط بأنه لا معنى لأن يقال مرجع كون الكلام موجزا أن
 يكون الكلام خليقا بأبسط من المتعارف لان كون المقام خليقا بالأبسط من المتعارف لا دخل له
 فى كون الكلام موجزا بالنسبة لما يقتضيه المقام بل الذى له دخل هو كون المقام خليقا بأبسط من

وهذا صادق بما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما ولا يشمل ما اذا المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور وعبرة ع في ويلزم عليه أن ما كان أقل من المتعارف أى أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله على من كان له قلب) أى عقل أو ألقى السمع أى أصفى وأمال وهو شهيد أى حاضر وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضى الاختصار على ما ذكرنا فتفرغ لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغى أن يبسط فيه الكلام الخ) أى بناء على الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعفت جراحة العين الى غير ذلك اه ع ق (قوله فلا إيجاز معنيان) عبارة الاطول فلا اختصار معنيان كونه أقل من عبارة المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الإيجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحان يفهم من قوله في ذكر أمثلة الإيجاز ومن أمثلة الاختصار أنه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله تم الاختصار لكونه من الأمور النسبية في مقام تحقيق الإيجاز أنه لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قررته نعم لو قيل الإيجاز أخص في اصطلاحه من الاختصار لأنه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه فقول الشارح فلا إيجاز معنيان مبنى على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق بينهما عنده وكتب أيضا قوله فلا إيجاز معنيان هذا مبنى على ما ذكره الرندي وغيره من أنه لا فرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الإيجاز تارة والاختصار أخرى وقوله أى الشارح في المطول نعم لو قيل الإيجاز أخص الحريان لما مال اليه الشارح نفسه اه فنرى وكتب أيضا قوله فلا إيجاز معنيان ويلزمه أن لا لطائبا معنيين (قوله بينهما عموم من وجه) بجتماع فيما لو قيل رب شخت فانه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكي من إمام الشيب وانعراض الشبَاب وأقل من عبارة المتعارف أيضا وهو يارب شخت بزيادة حرف النداء وياء الإضافة وينفرد الثاني وهو كونه أقل مما يقتضى المقام في الآية المذكورة مثلا لا يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المتعارف بنحو قول الصياد غزال

هذا الكلام الموجز (قوله ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو أنقص) أى فان الأقل من أحد الأمرين إيجاز على التعريف الثاني مع أنه غير داخل في التعريف على ما توهمه هذا البعض قال بعض مشايخنا وقد يقال ان هذين الصورتين معلومتان بالطريق الاولى فلا يضر عدم الشمول اه وفيه أن مقام التعريف لا ينظر فيه لمثل ذلك (قوله وقد اقتضاه المقام) أى اقتضى الأقل أو المساوى فهو راجع لهما (قوله لا يكون موجزا) في العبارة حنفى أى لا يكون الأقل منه ماموجزا والافتقار المساوى الذى اقتضاه المقام ليس موجزا في الواقع حتى يصح إبراده وكذا الأقل من المتعارف اذا اقتضاه المقام ليس موجزا في الواقع باعتبار النسبة الى المقام وان كان موجزا فيه باعتبار النسبة الى المتعارف والمحشى رحمه الله قد غرر بعبارة ع ق فوقع في خلل وعبارته ويلزم عليه أن ما كان أقل من المتعارف وقد اقتضى المقام قدر المتعارف لا يكون إيجازا ولم يعرف له قائل اذ هو تحكم محض فالتفسير لما ذكرناه اه ع ق (قوله لما مال اليه الشارح نفسه) أى في بيان معنى كلام السكاكي (قوله بنحو قول الصياد غزال) أى بنحو

على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعنى كما أن الكلام بوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك بوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما قلنا بحسب الظاهر لانه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من البلاغة مثاله قوله تعالى رب انى وهن العظم منى الآية فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف أعنى قوله يارب شخت وإيجاز بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشبَاب والمقام المشيب فينبغى أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فلا إيجاز معنيان بينهما عموم من وجه

عند خوف فوات الفرصة فانه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعنى نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا اه ع (قوله وفيه نظر) أى فى كلام السكاكى أولا وآخر ابدليل ما بعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر نظر المصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما أنه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاختلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة المطول وجوابه أن المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما صرو بينهما تفاوت لانه اعتبر في المختصر تيسر التحقيق وفي المطول عدم إمكانه وفي الفري ما نصه نوقش فيه أى فى الجواب بان قول السكاكى لكونه مانسبين لا يتيسر الكلام فيه ما يدل على أنه يستدل على مدعاه بمطلق

نعم يحذف المبتدأ فى قوله لا يبعد الله التلبس فى العارات اذا قال الخيس نعم فان نعم أقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس أقل من مقتضى المقام لان المقام لاضيقه يقتضى حذف المسند اليه والتلبس التشمر والتميق والخيس الجيش الذى له خمسة أركان قدام وخلف وبمين وشمال وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للذهب والاخذ اذا قال الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فأغيروها (قوله ولا يخفى عليك اجراء الخ) لان الاطناب بالمعنى الاول دون الثانى يوجد فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيئا وبالمعنى الثانى دون الاول يوجد فيما اذا قيل هذا نعم بذكر المبتدأ بناء على مناسبة خفية فى ذلك المقام بأن يكون المقصود تحريرهم على أخذ النعم لما رأى فيهم من الكسل وعلامة الامهال ويوجد بالمعنيين فيما اذا قيل فى المثال هذا نعم فاغتموه نظرا الى المناسبة الخفية بأن يكون المقصود زيادة الحث والتعريض أفاده السيد قدس سره وانما اعتبر المناسبة الخفية التى تقتضى ذكر المبتدأ اذ لو لا ذلك كان الكلام من متعارف الاوساط فلم يكن بليغا (قوله فى الاطنابين أيضا) وكذا النسبة بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب بالمعنى الاول عموم من وجه لوجودهما فى قوله تعالى رب انى وهن العظم منى ووجود الاطناب بالمعنى الاول دون الايجاز بالمعنى الثانى فيما اذا قيل هذا نعم فسوقوه اذا طابق المقام على ما صرو بالعكس فيما اذا قال يارب شخت وكذا بين الايجاز بالمعنى الاول والاطناب بالمعنى الثانى عموم من وجه فان الاول يوجد فى قد شخت والثانى يوجد فى هذا نعم ويجمعان فى نعم فاغتموه فالصور أربع أفاده السعد والسيد والتمثيل بهذا نعم فسوقوه للاطناب بالمعنى الاول دون الايجاز بالمعنى الثانى محله اذا كان فسوقوه زائدا على أصل المراد والافهم مساواة بالمعنى الاول (قوله ولا عبارة للاوساط غيره) قد لا يسلم ونقول عبارة الاوساط نعم الرجل (قوله وثانيهما الخ) فديقال اتكل فى خروج ذلك على العلم بأن الكلام فى أساليب البلاغة على أن الاختلال خارج بقوله اذا المقصود بأقل من المتعارف اذا الاختلال لم يحصل معه اداء المقصود اه شيخنا لکن سیأى فى المحشى أن الاختلال أدى معه المقصود باللفظ غير الوافى بواسطة قرينة خفية بحيث يكون الاستناد اليها تعسفا وتكيفا (قوله وبينهما تفاوت الخ) فيه أن مراده فى المختصر بالتعسر عدم الامكان ولم يفسره هنا بذلك اتكالا على ما سبق له من قوله أى لا يمكن التخصيص على أن هذا القدر الخ فلا تفاوت بين ما هنا وما فى المطول اه شيخنا (قوله نوقش فيه

(وفيه نظر لأن كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) اذ كثيرا ما تحقق معانى الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة والأخوة وغيرهما والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناها

النسبة ولا شك أن مطلق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التيسر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكى به وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لأن مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم إمكان تعيين المقدار أيضا قال سم وقد يندفع هذا عن عبارة المختصر لأنه لم يعتبر عدم الامكان إلا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لأن ما ذكره بيان لمعناها) فبيانه لمعناها ما ذكره دليل على عدم هذه الارادة وبحث في ذلك بأنه لا يدل اذ لا يلزم من تعسر المعنى عدم بيانها وكثيرا ما يبينون المعانى التى هى فى غاية الاشكال إلا أن يجب بان لا يحظ فى الاستدلال بما ذكره سياق السكاكى فانه ساق عدم التيسر للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق فى معناها لتركه تأمل سم (قوله بل أراد تعسر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تعسر التعريف المقتضى تعيين المقدار بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب أيضا مانصه وقد علمت أن مجرد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعسر بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اه ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بان يقال الايجاز الخ) تصوير للبناء وبان يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود باكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود باكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله رد الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا رد اليها ع ق (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنت لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيزداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا الآن الجهل به يزداد به جهل الشئ فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الأطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وأن البليغ لا يحتاج الى علم المعانى فتعريفات الفن لطالبي البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء رد الى

لأن ما ذكره بيان لمعناها
بل أراد تعسر التحقيق
والتعيين فى أن هذا القدر
ايجاز وذلك اطناب (ثم
البناء على المتعارف
والبسط الموصوف) بان
يقال الايجاز هو الأداء باقل
من المتعارف أو مما يليق
بالمقام من كلام أبسط من
الكلام المذكور (رد
الى الجهالة) اذ لا تعرف
كمية متعارف الاوساط
وكيفيتها لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف أن كل
مقام أى مقدار يقتضى
من البسط حتى يقاس
عليه ويرجع اليه والجواب
أن الألفاظ

الخ) هذه المناقشة مندفة بما سبق فتفطن (قوله على اتحاد المنسوب اليه) أى أو انحصاره كما تقدم (قوله بكونه أزيد من الكلام المذكور) أى فالوصف هو الابسطية والأبسطية قدر زائد على الكلام المبسوط أى الذى فيه أصل البسط ويصح أن مراد المصنف الموصوف بأنه اللائق بالمقام المفهوم هذا الوصف من كلامه سابقا (قوله لان متعارف أوساط العرب لا يتيسر للعجم) فيه أن متعارف الاوساط يعلم من كتب اللغة فبالاطلاع عليها يتيسر ذلك للعرب وغيره لان المراد بمتعارف الاوساط ما يساوى أصل المراد سواء عرف تعارفهم اياه بالفعل أم لا فيقول الى ما ذهب اليه المصنف وهو لاجهالة فيه وهذا ما يفيد كلام ع ق فى القولة بعد فانه يفيد أن المدار على معرفة الوضع وأنت خير بأن هذا خلاف الظاهر اذ الظاهر أن المراد بمتعارف الاوساط ما تداولوه

الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق في الأبواب السابقة تكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح في رد الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح في رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أي فهي على قدرها فن عرف الوضع عرف أي معنى يفرغ في هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرک الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحديته على المحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوال المعاني لانها مفهومة من الألفاظ وعكس بعضهم نظرا الى أن المعنى يستحضر أولا ثم يثبوت باللفظ على طبقه وجمع بان الأول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والأقرب الخ) يقتضي أن ما قاله السكاكي قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب لانه نظر فيه ولم يحبب عنه وعدل الى غيره ويقتضي أيضا أن هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بان أفعال التفضيل ليس على بابه وأن المراد بالقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرب من الشيء عن كونه اياه كقوله تعالى اعبدوا هو أقرب للنعوى فان العدل داخل في النعوى (قوله المقبول) أي المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والايجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتلويل والحشو اه يس (قوله تأدية أصله) أي أصل المراد وأصل مقحم أي تأديته وقال بعضهم اضافته بيانية على مذهب من يجوزها في الضمير اه ح ق وبه يجب عما قاله في الأطول الأولى تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الأولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه (قوله بلفظ مساولة) بان يؤدي بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه اعتد في معرفة أن الأول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب على اشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول ما أنكره المصنف على السكاكي يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساوية تعين أن يكون المراد بمساواته المساواة الوضعية وهي انما تعرف بالعرف اللغوي الذي يعلمه الاوساط لانهم انما يتحاورون بمقدار ما يفيد الوضع فقد عاد الأمر الى الاحالة على العرف وقد يجب بان معرفة الوضع

قوال المعاني والأوساط الذين لا يقدران في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حده معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا وأما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجعل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والأقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساولة) أي لأصل

فيما بينهم وهذا لا يكفي فيه معرفة الوضع (قوله نعم انما ينفع التعريف لان الخ) أي نعم أن التعريف المبني على ما يقتضيه المقام لا ينفع الا لهذه العلة لا لعللة المأخوذة من جواب الشارح (قوله مع أن غرض المصنف أنه ليس بصواب) فيه أن قرب ما قاله السكاكي للصواب لا يفيد أنه صواب حتى ينافي غرض المصنف فلعل كلامه في الاقتضاء الأول مبني على أن معنى الاقربية الى الصواب زيادته في الصوابية بخلاف الاقتضاء الثاني فانه مبني على ظاهر التركيب (قوله وبه يجب عما قاله في الأطول الخ) فيه أن الأطول انما ادعى الأولوية لا الفساد والجواب انما يدفع الفساد لا الأولوية (قوله لان المراد بالمراد الخ) أي في قوله المقبول من طرق التعبير عن المراد (قوله اعتمد في معرفة أن الأول مساواة) أي معرفة تسمية الأول بالمساواة وكذا يقال فيما بعد (قوله باشعار المفهومات بذلك) فقوله مساو يفيد أنه يسمى مساواة وقوله أنقص يفيد أنه يسمى ايجازا وقوله أزيد يفيد أنه يسمى اطنابا (قوله فقد عاد الأمر الى الاحالة على العرف) وقد تقدم أن ذلك

لا تتوقف على العرف فانظره ع ق وقال في الأطول وهما أبحاث الأول أنه ان أراد بالمقبول
المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الأوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الأوساط
لانهم اخرجوا عن طريقهم للداع وان أراد بالمقبول من البليغ فليس المساوى والناقص الوافى
مقبولين مطلقا بل اذا كان للداع والثاني ان قولنا جاءنى انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما
تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن لا يكون أحدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة لا يشمل
تعريف الإيجاز ايجاز القصر والثالث أن قولنا جدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكى
إيجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكى في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولو
قبل المراد المساوى بحسب عرف الأوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى ويرد عليه ما ورد
عليه الرابع أن الإيجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى
الأبواب الثمانية فلا يتم تعريف الإيجاز والاطناب ما لم يقيدهم بالبلاغة لجواز أن يكون الناقص الوافى
غير فصيح وكذا الزائد فائدة اه وقوله في البحث الاول فليس المساوى والناقص الوافى الخ
يقضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن الجواب عن أصل البحث الاول
باختيار الشق الثانى وأن المصنف اتكل في عدم التقييد بالداعى على العلم به من كون الكلام

رد الى الجهالة (قوله لا تتوقف على العرف) أى بخلاف متعارف الأوساط فانه لا يكتفى بمجرد
الوضع بل لابد من الوقوف على ما تدانوه لكن هذا يخالف ما سبق عنه فالداعى فانظره (قوله
فينبغى أن لا يكون أحدهما الخ) أى ينبغى على هذا التعريف أن لا يكون أحدهما الخ مع أن الواقع
أن المثال الاول إيجاز من قبيل إيجاز القصر والثانى اطناب ومحصلة أنه يلزم على تعريف المصنف
أن المثالين من قبيل المساواة مع أن الواقع أن الاول من قبيل إيجاز القصر والثانى اطناب فتعريفه
غير مانع (قوله وبالجملة لا يشمل تعريف الإيجاز ايجاز القصر الخ) وجه عدم الشمول أن
اللفظ القصير المؤدى لمعنى لفظ أطول منه ليس ناقصا عن أصل المراد بل هو بمقداره فقوله وبالجملة
من تمة ما قبله أى ولا يشمل أيضا تعريف الاطناب بعض صورته نحو جاءنى حيوان ناطق
لاقتضاء كلامه أنه مساواة فى كلامه حذف بدل عليه ما قبله ثم ان قوله لا يشمل تعريف الإيجاز
إيجاز القصر ان كان المراد به أنه لا يشمل شيئا منه أصلا فهو فاسد لان قوله تعالى ولكم فى القصص
حياة داخل فيه قطعاً اذ يصدق أنه أدى به أصل المراد بلفظ ناقص عنه مطابقة وان كان وافيابه
الزما وان كان المراد به أنه لا يشمل بعض أفرادته نحو جاءنى انسان فسيأتى الجواب عنه (قوله فى
نقل اصطلاح الخ) خبر عن قوله فنزاعه (قوله فتعريفه الخ) جواب لو (قوله فلا يتم تعريف
الإيجاز والاطناب) مثلها المساواة (قوله يقتضى أن الاطناب الخ) لا يقال لم يتعرض للاطناب
لان قوله لفائدة يفيد وجود الداعى لانا نقول انه لا يفيد وجود ذلك اذ يمكن مع كون اللفظ
زائدا لفائدة أن لا يكون هناك داع لتلك الزيادة المفيدة الا أن يكون المراد بالفائدة الداعى ويلزم
من كون الزيادة لداع أن تكون مفيدة وعليه ينبغى كلام صاحب العروس الآتى (قوله ويمكن
الجواب عن أصل البحث الاول الخ) أجاب عنه أيضا عبد الحكيم بان المراد بالمقبول فى باب التعبير
عن المقصود مع قطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغا أو من الأوساط فلا يرد أنه لو أراد بالمقبول
مطلقا فالزائد والناقص غير مقبولين من الأوساط وان أراد من البليغ فليس المساوى والناقص

في أساليب البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعن الثاني باننا لانسلم أن جاءني حيوان

الوافي المقبولين منه مطلقا بل اذا كانا لداع (قوله وعن الثاني باننا لانسلم الخ) محصله أنا لانسلم ان جاءني حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو بل بلفظ زائد واللفظ المساوي انما هو جاءني انسان فجاءني انسان مساواة لا ايجاز خلافا للاطول فدخوله في المساواة هو الصواب وجاءني حيوان ناطق اطناب ولا يصدق عليه تعريف المساواة لانه زائد على أصل المراد لا مكان التعبير عن أصل المراد بما هو أقل وهو جاءني انسان وهذا الجواب موافق لما يأتي عن معاوية وفيه نظري علم مما يأتي وأجاب عبد الحكيم بجواب آخر حيث كتب على قول المصنف تأدية أصل الخ مانصه زاد لفظ الاصل اشارة الى أن المعتبر في المساواة والايجاز والاطناب المعنى الأول أعنى المعنى الذي قصد المتكلم افادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات فقولنا جاءني انسان وجاءني حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وان كان بينهما تفاوت من حيث الاجال والتفصيل والقول بان أحدهما ايجاز والآخر اطناب وهم اه وقوله فقولنا جاءني انسان الخ قال معاوية هذا التفريع غير صواب والصواب في التفريع أن الاول مساواة والثاني اطناب لانه زائد على أصل المراد الاول وهو الجمل لفائدة التفصيل والايضاح بعد الابهام والمساوي لأصل المراد جاءني انسان أو جاءني ناطق وزيادة جاءني حيوان ناطق على أصل المراد لاجل الاجال والتفصيل ليست بذكر الخاص بعد العام بل بكثرة اللفظ مع قلة المعنى بعكس ايجاز القصر أو بذكر مطلق هو زائد قبل مقيد أو بذكر عام عموما بدليا قبل خاص فعلى كل هو اطناب وان ساوى المراد الثانوى وهو المفصل فقول عبد الحكيم بأنهما من باب المساواة وهم كيف ولكل مقال منهما مقام نعم جاء رجل وجاء رجل عالم كلاهما مساواة لان أصل المراد في الثانى غير في الاول لان المقيد غير المطلق لانه أخص منه بخلاف المفصل فانه عين الجمل بالذات فلم يغيره الا بالاعتبار اه وقوله لانه زائد الخ فيه أن كل لفظ منه لم يستعمل الا فيما هو من أصل المراد وكثرة اللفظ مع قلة المعنى على هذا الوجه لم يعتبر وهافى كون الكلام اطنابا حتى يكون هذا اطنابا بعكس ايجاز القصر ولو اعتبر وهالجعلاوا الاطناب فسمين مع كون المنسوب اليه هو متعارف الاوساط أو أصل المعنى المراد كما جعلوا الايجاز قسامين مع ذلك لا اعتبارهم فيه قلة الحروف بدون الخذف مع كثرة المعنى واشتماله على اجال ثم تفصيل مع كون ذلك ليس من أصل المراد لا يفيد كونه اطنابا بل لا بد في كونه اطنابا من وجود لفظ مستعمل في معنى ليس من أصل المراد والاجال والتفصيل هنا انما استقيدا من خصوصية التركيب وكثيرا ما تشتمل ترا كيب المساواة على افادة معان بالخصوصية فلوا اعتبر أن افادة مثل ذلك تؤدي الى الاطناب لخرج أكثر أمثلة المساواة الى الاطناب فان أكثر ترا كيب العربية لا يتخلو عن الخصوصية وكون كل من المثالين له مقام لا يحيل بعد ذلك أن ثانيهما اطناب وقوله قدس سره وهو الجمل فيه أن الجمل من حيث هو مجمل غير المفصل من حيث هو مفصل ولكل منهما مقام وان كان اختلافهما بالا اعتبار فكيف يكون أصل المراد هو الجمل ثم يترك ويفاد المفصل دونه والجواب عنه أن أصل المراد هو الجمل بقطع النظر عن الاجال والتفصيل وقوله ليس بذكر الخاص بعد العام سيأتى للحشى أن يس استظهر أن مرادهم بالعام ما يصح أن يندرج فيه الخاص

كما هو اصطلاح النحاة وكتب معاوية فيما سيأتي عند قول المصنف في الاطناب واما بدكر الخاص
 بعد العام على قول الشارح والمراد المذكور على سبيل العطف مانصه بخلاف النعت فان نحو جاء
 رجل عالم مساواة كما مر لا اطناب ونحو جاء حيوان ناطق وان كان اطنابا كما مر فليس اطنابا
 بدكر خاص زائد بعد عام بل بكثرة اللفظ مع قلة المعنى بعكس إيجاز القصص أو بدكر مطلق زائد
 قبل مقيد أو عام بدليا قبل خاص وعلى الاول فلا اطناب قسمان كما أن الإيجاز قسمان فافهم اه وقوله
 بخلاف النعت الخ يفيد أنه لو عطف في هذا المثال لكان اطنابا بدكر الخاص بعد العام للتنبيه
 على فصله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة للتغاير في الذات وسيأتي لنا
 هناك ما يتعلق بمثل ذلك وقوله قدس سره على عكس إيجاز القصص احتراز عما يأتي في قول المصنف
 واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقتها بالنسبة إلى كلام آخر
 مساو له في أصل المعنى وقوله أو بدكر عام بدليا قبل خاص لعل الفرق بين هذا وما قبله أن ما قبله
 دل فيه أولا على الماهية بلا قيد نطق أو عدمه ثم أتى بما يدل على الماهية بقية النطق وهذا دل فيه
 على فرد ما ناطق أو غيره على سبيل البديل ثم أتى بما يدل على فرد مخصوص بكونه ناطقا ولعل
 هذا يميل إلى الفرق بين اسم الجنس والنكرة وان كان الفرق بينهما ليس بما ذكر وقوله لأن
 أصل المراد الخ علمت مما تقدم أن اتحاد أصل المراد في المثالين لا يؤدي إلى كون الثاني منهما
 اطنابا وقوله فانه عين الجمل وهو انسان أو ناطق لا حيوان فتدبر وقوله لا بالا اعتبار أي اعتبار
 صفتي الاجمال والتفصيل وهما زائدان على أصل المراد وحاصل الكلام في الإيجاز والاطناب
 والمساواة على وجه التحقيق أن الإيجاز لا بد فيه من حذف شيء مما يدل على أصل المراد أو دلالة بالزوم
 لا على وجه المجاز ونحوه على شيء هو من أصله والاول إيجاز الحذف والثاني إيجاز القصص والاطناب
 لا بد فيه من زيادة تدل على ما ليس من أصل المراد ولا تدل على هو شيء من أصله والمساواة لا بد فيها من
 عدم الحذف والدلالة والزيادة المذكوران وان كثرت اللفظ وقيل المعنى أو دلت على شيء بخصوصية
 التركيب كما في جاءني حيوان ناطق فالحق ما قاله عبد الحكيم من أن المثالين من قبيل المساواة
 لا ما قاله معاوية كالحشي من أن أحدهما مساواة والآخر اطناب لما علمت ولا ما قاله الاطول من أن
 أحدهما إيجاز والآخر اطناب لما علمت ولما يلزم عليه من أن المعنى قد بوجده إيجاز واطناب بلا
 مساواة ويؤيد ما قلنا انظر الأصل اعتراض بعض مشايخنا على جواب الحشي بأنه لا وجه لعدم
 التسليم لأن الانسان معرف والحيوان الناطق تعريف وهما متصادقان على شيء واحد ولم يزد أحدهما
 على الآخر الا بالتقصير بل فكل من جاءني انسان وجاءني حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو للمعنى المراد
 وبما تقدم كله يبطل ما قيل ان في جواب الحشي نقضا اذ غاية ما أفاده أن جاءني حيوان ناطق اطناب
 لا مساواة ولم يستفد منه الجواب عن جاءني انسان اذ هو من إيجاز القصص مع دخوله في تعريف
 المساواة وأنه كان الاولى أن يزيد في الجواب مع كون الإيجاز قد يطلق على ما يشمل المساواة فلا
 يضر دخول جاءني انسان في تعريف المساواة وأنه يؤيد هذا ما سيأتي في الشرح عند قول المصنف
 اذ لو أريد الاختصار كفي نعم زيد حيث قال هناك وفي هذا اشعار بأن الاختصار يطلق على ما
 يشمل المساواة اه القيل وقد علم أن الكلام قد يكون موجزا من وجهه مطنبا من وجهه وسيأتي في
 المتن ولا يكون مساويا مطنبا أو موجزا كذلك وليس كونه موجزا مطنبا وجهين من التداخل
 المؤدى إلى كون التوشيع مثلانارة يحصل به الاطناب وتارة لا بل ذلك فيما لو كان التداخل

ناطق تأدية بافظ مساو وعن الثالث بأننا لانسلم أن جدا لك ايجاز لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظي
واللفظ المساوي لأصل المراد هو متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذ المصنف بعنوان متعارف
الاوساط لم يرد عليه ما أورده على السكاكي الذي أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه اتسكك في

ناشئ عن تعدد المنسوب اليه فتدبر (قوله وعن الثالث بأننا لانسلم الخ) أجاب بمثل ذلك عبد الحكيم
حيث كتب على قوله أو ناقص عنه ما نصه أي عن مقدار أصل المراد اما باسقاط لفظ منه أو بالتعبير
عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل ايجاز القصر والحنف فيقولنا جدا له وشكره
مساو لأصل المراد غير ناقص عنه لأن تقدير الفعل انما هو لرعاية قاعدة نحوية وهو أنه مفعول
مطلق لا بد له من ناصب والعربي القح يفهم أصل المراد وهو حده تعالى من غير تقدير وهو
متعارف الاوساط أيضا فالقول بأنه ايجاز عند المصنف ومساواة عند السكاكي فخالفته مع
السكاكي لا تسمع بدون سند قوي من القوم وهم اه قال معاوية والحق أن فهمه بلا تقدير طار
في الاستعمال والعبرة بأصل الوضع ففي أصله لا يفهم بلا تقدير اذ لا معنى له الا به مثل ما يأتي في
واسئل القرية وأنا ابن جلا حتى لو صرح به لحصل الاطناب بالمصدر لانه والالبطل الحكم
الاجماعي بأنه مفعول مطلق ولزم الحكم بأنه هنا اسم فعل منون تنوين التنكير وأنه في الأصل
مشارك بين ذا وبين المصدرية ولا قائل به بخلاف ما يأتي في آية المكر وبيت النابغة وآية القصاص
فانه فيهن معنى يفهم وضعه بالتقدير وكذا المستثنى منه مفهوم من الكلام كما اعترف به عبد الحكيم
فيما يأتي وصدر البيت هو الجزاء في المعنى والظرف سادس متعلق بمعنى أصالة لا طر وافي الاستعمال
كما في نحو جداله فلذا سيقول الشارح فيهن ان اعتبار هذا الحنف رعاية لأمر لفظي لا يفتقر اليه
تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بلا تطويل فليس كل بيضاء شعمة هذا والحق أيضا
أنه غير متعارف الاوساط بل أقل منه لأنه مفعولان فقط ومتعارفهم فعل وفاعل ومفعول وهو
أجده وأشكره لأنه المساوي لأصل المراد والمراد بمتعارفهم ما يساوي أصل المراد فانه الكثير
فيما يتعارف في فيؤول الى مذهب المصنف فالقول بأنه ايجاز عند المصنف ومساواة عند السكاكي أو
بأنه مساواة عندهما وهم بل هو ايجاز عندهما اه وقوله والحق الخ محصله أن العبرة بأصل الوضع فما
يفهم من الكلام بأصل الوضع بدون تقدير فتقدير داله لا يؤدي الى كون الكلام ايجازا لأن هذا
التقدير حينئذ انما هو لأمر لفظي فلم ينقص اللفظ عن أصل المعنى حتى يكون ايجازا او لا يفهم من
الكلام بأصل الوضع من غير تقدير فتقدير داله يؤدي الى كون الكلام ايجازا وان فهم منه بلا تقدير
في الاستعمال لأن التقدير حينئذ لأصل المعنى بحسب الوضع فاللفظ ناقص عن أصل المعنى فيكون
ايجازا ودليل كون الفهم في هذا المثال بدون تقدير طارئا في الاستعمال أنه مع قطع النظر عما شاع
في الاستعمال لا معنى للكلام بدون التقدير اذ لا يتأتى أن يفهم منه حدث مخصوص بمضى أو غيره ولا
فاعل مخصوص بتكلم أو غيره وانما لما شاع استعماله في المعنى المقصود منه الآن فهم منه معنى المحدوف
المخصوص بدون تقديره وأما ما كان الفهم منه في أصل الوضع بلا تقدير فدلول المحدوف فيه مفهوم
منه بدون مراعاة المقدار حتى في الاستثناء المفرغ لأن المستثنى يدل على جنس المستثنى منه بخصوصه
ولعل عبد الحكيم حل الوضع المعبر في هذا المقام على ما يشمل غلبة الاستعمال وسيأتي عن ع ق
ما يؤيده (قوله هو متعارف الاوساط) أي في هذه الصورة لا دائما بينهما من الاختلاف

عدم التقييد على ما مر فتدبر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدي بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد في الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا وان كان المقام يقتضي الإيجاز والاطناب قال والذي يظهر أن قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد اه وما صرح به من اقتضاء عبارته أن لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي فتدبر (قوله غير واف به) بحيث يحتاج في دلالة على المراد إلى تكلف وتعسف فلا يرد أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا خفائها وبعد الأخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار إليه بقوله والعيش الخ اه ع ق (قوله كقوله) من مجزؤا الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل الاحق يتنعم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثاني يتأمل في العواقب والآفات وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النوك) بالضم والفتح الحق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله ممن عاش) أي من عيش من عاش مطول (قوله أي مكثورا) جعل كذا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل أنه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أدخل به وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله وفي ظلال العقل) قال في الأطول لا يخفى أنه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل وينبغي أن يقول في شدة احراق اشراقات العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال العقل المشاكلة اه (قوله فيكون محلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف أن العيش المعتد به أعني العيش الناعم إنما هو عيش الجهالة الحق دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحررين

في المعنى وليس الاختلاف بينهما في مجرد العنونة كما قد يتوهم من قوله لكن لما يأخذه المصنف بعنوان الخ (قوله يتعلق بالثلاثة) ويراد بالفائدة ما يعي كونه المأني به هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه كما في المساواة حيث لم يوجد في المقام مناسبة سوى ذلك (قوله لا يخفى أنه لا يلائم تقييد العيش الخ) أي لان الظلال يشعر بالراحة ونعومة العيش (قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر الخ) قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه أن يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده أن العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحقا غير عندى من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء أن عبارته قاصرة عن أداء هذا المعنى فتأمل اه فزى وكتب عليه بعض الفضلاء قوله قيل هذا النظر الخ انما تبرأ منه لما يقال ان الكناية يجوز فيها المعنى الاصل والطارىء وحينئذ فقد تم مراد الشاعر فتأمل اه وبوضعه ما يأتي عن عبد الحكيم (قوله فجعل مطلق العيش) أي من

المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه واف أو) بلفظ (زائد عليه لفائدة) فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والإيجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب أن يكون زائدا عليه لفائدة (واحتراز بوافي عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف به (كقوله * والعيش خير في ظلال النوك) أي الحق والجهالة (ممن عاش كذا) أي مكثورا دامتعوبا (أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون محلا فلا يكون مقبولا (و) احتراز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قوله وقد ددت

في أمورهم وأشار بأطف وجهه الى أن العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الانعما وأن العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ الظلال اه أي يفهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل المستلزم للكمد والمشقة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله الأديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله راهشيه أي انتهى التقيد الى راهشيه فاللام بمعنى الى التي للغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا فائدة في الجمع بينهما طول لا يقال الفائدة التأكيدي لان التأكيدي يكون فائدة اذا قصدت لاقضاء المقام اياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله والثاني معطوف لان المراد بعدم التعيين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والالم بوجود تطويل أصلا ولا بما يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اه ع ق (قوله العرقان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما

الأديم راهشيه (وآلى) أي وجد (قولها كذا ومينا) والكذب والمين واحد فقوله قد دت أي قطعت والراشيان العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي آلى جذبة الأبرش وفي قد دت وفي قولها للزباء والبيت في

غير تقييد بالناعم والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم بناء على أن العيش في ظلال النوك لا يكون الانعما وكذا العيش الشاق المطلق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل أو غيره لا يكون الا لعقلاء فيكون كلا القيد من مستفاد من الكلام بسبب ملاحظة ما اشتهر في العرف فيكون واфия بما هو أصل المراد وهو أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتماله على لطيفة وهو أن العيش في ظلال النوك لا يكون الانعما وأن العيش الشاق لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام اه عبد الحكيم (قوله وأشار بأطف وجهه الخ) أي فلا اخلال فيه بأصل المراد بل هو واف به بطريق الكناية مع الاشارة للطفة نعم هو مغل بنوع الطباق من البديع لانه تعاضى عليه في الوزن وقد أطاعه فيه نوع آخر منه وهو أمانا ذكره الشارح من الكناية فان الكناية والمجاز في نفسه ما من أنواعه عند أهله وان كانا من حيث ما فهم ما من اعتبار مناسب جزأين من البلاغة ككثير من أنواعه وأما نوع الاحتباك بتقدير الناعم وفي ظلال العقل بقرينة المقابلة وعلى كل فقيه من البديع نوع الطاعة والعصيان وهو أن يقصد الشاعر نوعا من البديع فيعصيه ويطيعه نوع آخر منه ومزيتة ما فيه من اقتدار على اجتلاب الطائع بدل العاصي وعدم العجز والافلايشق عند التعاضى اه معاوية وسيأتى ما في كون ذلك احتباكا (قوله وينبه على ذلك) أي على ما ذكر في هذا الجواب (قوله لفظ الظلال) أي لان لفظ الظلال يشعر بحسب العرف بالراحة وعدم التعب لان الظل أن يرناح به وما فيه راحة هو العيش الناعم فدكر لفظ الظلال في الاول دليل على نعومته وبإضافته الى النوك علم أن المفضل عليه في ظلال مقابله (قوله أو بمعنى مقصوده) أي ان كان مقصوده ما في الشرح فهذا بعينه (قوله وقال الجلال السيوطي الخ) المشهور أن الاحتباك أن يحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر وما هاليس كذلك بل ضد ما أثبت في الآخر فلعل هذا غير ما اشتهر أو مراده شبه احتباك (قوله ولا بما يحتاج الخ) عطف على بالتقديم

عند القطع ع ق (قوله جديمة) قرر بعضهم أنه بالكسيرة لا غير وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفي
الأنطون جديمة بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الأبرش) البرش في الأصل نقط تخالف لون
شعر الفرس ثم نقل للأبرص وسمي به ذلك الرجل ولعله لذلك اه ع ق وفي الفري الأبرش
اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت في قصة قتل الزباء الخ) ملخصها أن
جديمة الأبرش قتل أباه فاستكتت حتى تقوى ملكها فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف
فأردت رجلاً أضيف إليه ملكي وأتزوج به فلم أجد كفواً غيرك فاقدم إلى ذلك فقدم مصداقها غير
مستعد للحرب وقد أعدت لآخذته فرساناً فلما حضر أحاطوا به فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما
يفعل بالمفصود فقطعت راسه وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات
وغيرها في موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيظ فيه باللوم وهو في سبيل الموت اه ع ق
(قوله كالندي) ورد هنا أن الندي ليس زيادة لفظ لمعنى مدلول لغيره حتى يكون حشواً بل
إتيان بلفظ لعناه إلا أنه فاسد في المقام والحشو من القبيل الأول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق
بينهما إلا بالتعيين وعدمه وقد يجاب بأن المراد بالزيادة بالنسبة للحشو أن يؤتى بما لا يحتاج إليه سواء
كان ذلك المأني به مدلولاً على معناه بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الأطناب لا يجب أن يكون
مستفاداً مما قبله بل إذا أتى بالشئ لعناه وفيه دققة في المقام مناسبة لا يأتي به لاجلها الأوساط من
الناس وإنما يتفطن له البلغاء وأهل الفطنة وقصد الإتيان به لذلك كان أطناباً ولو أوجبنا في
الأطناب أن يكون معناه مدلولاً لما قبله خرج كثير مما أوردوه في هذا الباب عن معنى الأطناب
وهذا يجاب عن كل ما أورد في هذا الباب من هذا النمط فيما ذكره المصنف بعد قوله أيضاً ع ق فيما
سيأتي (قوله في قوله) أي المتنبي (قوله لولاء لقاء شعوب) أي لولا تيقن لقاء المنية لم يكن
للامور المذكورة فضل (قوله هي علم) أي علم جنس (قوله للمنية) سميت بذلك لتفريقها
الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الأنطون كسرت للضرورة وهل انصرفت
كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع
أن البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف اه

قصة قتل الزباء الجديمة
الأبرش وهي معروفة
(و) احترز أيضاً بقاعدة
(عن الحشو) وهو
زيادة متعينة لافائدة
(المفسد) للمعنى (كالندي
في قوله * ولا فضل فيها)
أي في الدنيا (للشجاعة
والندي * وصبر الفتى
لولقاء شعوب) هي علم
للمنية صرفها للضرورة

(قوله بالمفصود) أي من يراد فصد (قوله بالنسبة للحشو وقوله وكذا الأطناب) ظاهره
أن التطويل لا بد أن يكون بلفظ لمعنى مدلول لغيره وهو كذلك لأنه لا يتأتى أن تكون زيادته غير
متعينة إلا أن كان معناه مدلولاً لغيره فمعنى ما جعل منها تطويلاً أي كان هو معنى الآخر الذي جعل
أصلاً أي كان (قوله فيه تردد) أي خلاف (قوله باللام والاضافة) متعلق بمحذوف حال أو صفة لما
لا ينصرف أي حال كونه متلبساً باللام أو بالاضافة أو متلبساً باللام أو بالاضافة (قوله مع أن البعض
غير منصرف بالاتفاق) هو ما دخلت عليه أل أو أضيف وبقى فيه العلتان كالافضل وأفضلكم وفيه أنه
إذا كان ممنوعاً من الصرف بالاتفاق على تسليمه كان قول الشارح صرفها للضرورة خطأ محض
لا تردد فيه إذ العلتان موجودتان العلمية والتأنيث فينا في قوله فيه تردد إذ الضرورة مثل أل
والاضافة فلعل هذا من جملة أوجه النظر (قوله فجرد الكسر بلا تنوين الخ) لا يقال معنى
قوله صرفها للضرورة أنه أدته الضرورة إلى اعتبار أن شعوب علم على الموت فهو مذكور
مصرف توصلاً إلى الجر بالكسرة فهذا الاعتبار متعين هنا للضرورة والافهوجاز في غيرها

وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أى الذى هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت لأن لولا حرف امتناع لوجود أى حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب أى دليله وهو منقضى ونفى النفي اثبات فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لأن الناس كلهم إذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه لعلمه بعدم مونه بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت عدم الخلود أشد لأننا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لأن الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتداره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرج منه عن الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بمحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى بتثقل الأحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك

وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر لتيقن الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه الى المال دائما فان بذله حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالموت وتخليف المال وغاية اعتداره ما ذكره الامام ابن جنى وهو أن في الخلود وتثقل الأحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (و) عن الحشو (غير المفسد) للمعنى (كقوله

لكن ان ثبت صحة اعتبار التذكير باعتبار كونه علما على الموت والتأنيث باعتبار كونه علما على المنية كما في أسماء البلدان لاننا نقول الضرورة لاتعين هذا الاعتبار لجواز جره بالكسرة على الاعتبار الآخر للضرورة فتقدير (قوله وزغيه نظر) لعل من جملة أوجه النظر أن قوله غير منصرف بالاتفاق محل منع لأنه اذا جرم لا ينصرف بالكسرة حاله كونه مصاحبا لآل أو الاضافة يكون فيه خلاف مشهور قيل مصروف مطلقا وقيل ممنوع من الصرف مطلقا وقيل فيه تفصيل ان وجدت فيه العلتان كالاحسن وأحسنكم كان ممنوعا من الصرف وان لم توجد فيه العلتان كما حددكم لم يكن ممنوعا من الصرف وان قوله فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف يفيد أن الكسر مع التنوين يدل على الانصراف وليس كذلك بل المكسور المنون للتناسب أو الضرورة فيه الخلاف السابق كما اذا لم يكن منونا (قوله رحمه الله انما يظهر الخ) لا يخفى أن هذا البيان لا يدل على كون الندى زائدا على أصل المراد فان مراد الشاعر نفي الفضل عن الأمور الثلاثة وأنه انما يدل على عدم صحة ذكر النداء وفساده لا على كونه حشوا مفسدا لأن يقال ان مقصود الشاعر أن يهون الموت على الناس وأنه مما يجب أن يرغب فيه اذ به يظهر الفضل للصفات التي هي كمال الانسان ولا شك أن الندى لا دخل له في ذلك المقصود قد ذكره زائد على أصل المراد بل مفسده اذ فضله على تقدير عدم الموت اه عبد الحكيم وقوله الآن يقال ان مقصود الشاعر الخ الآن يقال مراد الشارح أن مقصود الشاعر الخ وقوله ولا شك الخ أى لانه من صفات الكمال التي لا تظهر بالموت وحينئذ فكان الشارح قال وعدم الفضيلة الخ واذا كان كذلك والمقصود للشاعر هو تهوين الموت الخ فالندى زائد على أصل المراد والمعنى فاسد بزيادته (قوله حرصا على الفضيلة) أى فضيلة نفي الجزع اذ لا يفضى الى الموت الذى هو أعظم مصيبة اه ع ق (قوله أشد) أى لأن الموت تزول به مشقات الدنيا قطعاً وأما الخلود فيصعب معه عدم زوالها (قوله أى الاعتذار عنه) أى عن الحشو (قوله قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخ) محصله أن هذا الاعتذار مردود بما هو الأول أن الانسان على تقدير الخلود يكثر خوفه من

الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفاني إياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلفظة قبله حشو) لأن القبلية مفهومة وقد تعين للزيادة إذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الأمس فيكون التقدير وأعلم علم قبله بالاضافة إلا بالتعسف اه عى وقال في الأطول لك أن تقول اللام للاستغراق أى كل أمس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيننا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هـ لا جعل قبله بمنزلة بمعنى في قوله أبصرته بمعنى مثلاً فيكون تأكيدها وإيضاح الجواب أن التأكيدها لا يكون إلا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز العفلة أو نحو ذلك ولا يصح شيء من ذلك هنا فز يادنه ليست لقصد التأكيده بل قصد التأكيده إنما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشواً وكتب أيضاً قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله إلى التأكيده) أى لدفع المجاز لأنه محتمل أبصرته بقاى وسمعته بقلبي وأمرت بكتابتها (قوله قدمها) أى في التمثيل (قوله لأنها الأصل) أى أصل يقاس عليه الإيجاز والاطناب لأن تصورهما من حيث ذاتها لا يتوقف على شيء بمعنى أن ادراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا ينافي أنها نسبية أيضاً يتوقف اعتبارها على تعقل غيرها لأن ذلك من حيث وصفها بالمساواة المعتبرة اصطلاحاً وهى أنها لفظ ليس فيها إيجاز أى نقصان عن الأصل والاطناب أى زيادة عليه ولا يقاس

الابتداء بالشدة والضيق حتى يكون خوف ذلك أعظم من رجاء الخلف وحينئذ فلا يكون رجاءه الخلف مسهللاً كرام عند انتفاء الموت فيكون البذل حينئذ فضل الثاني أن الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه للمال فيكون لبسه مع احتياجه له فضل الثالث أن الشخص على ذلك التقدير يشد تعلق قلبه بحوز المال ليكفى شرا المهمات بصرفه فيها وأما رجاء عود المال بتقل الأحوال فهو في غاية الضعف لأنه أمر معتاد يمكن تغلفه بل قد تتخلف في بعض الأفراد بالفعل وحينئذ فيكون في البذل على ذلك التقدير فضل وأما مع اعتبار وجود الموت وعدم الخلود فيسهل بذل المال ليقن أنه يموت ويخلفه لو ارثه من ثم كان ترك الشاب للمال واعراضه عن أمور الدنيا أفضل من ترك الشيخ الفاني لذلك لشدة حرص الشاب عليه لأنه طول الحياة المحتاج لكثرة المال بحسب العادة وضعف تعلق الشيخ بالمال لترقبه الموت كل لحظة ويمكن أن يقال إن تخرج الكلام ولو على وجه ضعيف أو من حله عن الفساد وقاله ماوية الأولى في الاعتذار عن الحشو وأن ذكر النبى تبع لذلك كراهية جماعة لأنه من لوازمها لا مقصود إذا خاله في سلك لولا اه (قوله إلا بالتعسف) أى بان يراد بقبله سابقه فليس نظراً قبل بمعنى اسم الفاعل وحينئذ يصح أن تقول وأعلم علم قبله أى سابقه أفاده شيخنا أو أن المعطوف هو موصوف بالنظر محذوف (قوله لأنه محتمل الخ) أى محتمل أن الابصار والسمع بمعنى العلم بلا شبهة والكتابة بمعنى الأمر بها ومحتمل أيضاً أنه تجريد بان يراد مطلق الإدراك للتفصيل والتأكيدها ببرز الصورة المجردة مفصلة (قوله أى في التمثيل) احتراز به عما في الترجمة (قوله من غير تعرض لاكثر من هذا) مراده بالأكثر محط الحيثية الآتية أعنى نفي الإيجاز أى النقصان عن الأصل ونفي الاطناب أى الزيادة عليه وفي كلامه نظر فإن قوله هنا فقط بمعنى ذلك إذ لا يتأتى القياس عليها إلا مع ادراك عدم النقصان والزيادة عن الأصل لا مع

وأعلم علم اليوم والأمس
قبله) *

ولكننى عن علم ما فى
غدعى

لفظة قبله حشو غير
مفسد وهذا بخلاف

ما يقال أبصرته بمعنى
وسمعت به فاذنى وكتبته بيدي

في مقام يفتقر إلى التأكيده
(المساواة)

قدمها لأنها الأصل

عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لأنها الأصل المقيس عليه قيل
الاولى أن يذكر وجه تقديمها في الضبط الاجالى السابق أعنى قوله والاقرب أن يقال الخ فانه
المقتضى لبيان فائدة الدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما
التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجال
توطئة له فلم يذ كر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها عن الايجاز
والاطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها وأما في مقام التصوير فراجع علوش أنهم في باب البلاغة
وقال الشارح قدمها لأنها الأصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب
هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه) أى المنسوب اليه (قوله ولا يحقيق) أى
ينزل (قوله المكر السي) هو من جانب الحق أن يفعل بالعباد ما يشاء كما قيل في الآية اطناب
بذكر السي بعد المكر فان المكر لا يكون الا سيأ اه وفي الفري لا يحقيق المكر السي الا
بأهله حاق به الشئ أى أحاط به ووصف المكر بالسي ايماء الى أن بعض المكر ليس سيأ كفى
قوله تعالى ومكر واومكر الله لان مكر الله جزاء السي وجزاء السي ليس بسي (قوله الا بأهله)
أى بمن تحقه (قوله وفوله) أى النابعة بمخاطب أباقابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم
مكان من انتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عنك) فيه اشارة الى أن عنك متعلق بالمنتأى
وهو مبنى على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمشهور أنه لا يعمل فيه ولا في غيره وعليه فالجار

المقيس عليه (نحو ولا
يحقيق المكر السي الا
بأهله وقوله فانك كالليل
الذى هو مدركى * وان
خلت أن المنتأى عنك
واسع) أى موضع البعد
عنك ذوسعة

ادراك عدمهما عن الموضوع له مطلقا سواء كان أصل المراد أو غيره (قوله قدمها) أى هنا
(قوله في مقام التصوير) متعلق بتأخرها ومقام التصوير هو مقام الترجمة المتقدمة أعنى قوله
الباب الثامن الايجاز الخ فانه تصوير للباب الثامن أى ذكر صورته أو المراد بالتصوير ذكر
الصور أى الانواع لان الصورة تطلق على النوع كفى القاموس فاندفع اعتراض بعض مشايخنا
بان المناسب ابدال التصوير بالترجمة هنا وفيما بعد اه وهو مبنى على فهمه أن التصوير هو
التعريف (قوله لقلة مباحثها) علة لقدمها (قوله وأما في مقام التصوير) أى الترجمة فانه
آخرها فيه (قوله وفيه أن المقيس عليه الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لانها الأصل الخ فيه أن
المقيس عليه على ما اختاره المصنف هو أصل المراد فالوجه أنه قدمها لقلة مباحثها ولأنه يقول
انها الأصل والمقيس عليه عند السكاكى وهذا القدر كاف للتقديم اه وقال معاوية والتحقيق
أن مذهب المصنف يستلزم صحة جعلها أصلا مقيسا عليه لانه وهى بمعنى المساوى مساوية لأصل
المقيس عليه عنده وهذا القدر كاف وانما حينئذ في الواقع أصل بالفعل مقيس عليه بالقوة وهذا
أ كفى اه (قوله هو المعنى) أى أصل المراد (قوله هو من جانب الحق أن يفعل الخ) يفيد
أن المراد بالمكر مكر الله ومعنى كونه سينا أنه يسمى المكور بهم أى يهلكهم فالسي هو المهلك
فاندفع اعتراض بعض مشايخنا بان قوله هو من جانب الحق الخ يقتضى أن المراد بالمكر في الآية
مكر الله ويشكل على ذلك وصفه بالسي (قوله فان المكر لا يكون الا سيأ) أى لان مكر الله
دائما مهلك فالسي بمعنى المهلك لازم لمكر الله وهذا الوجه في تقرير كلامه يقتضى أن المقام مقام
رداءة فاد أن مكر الله يحقيق بغير أهله وهو بعيد والله أعلم وسيأتى وجه آخر في تقرير كلامه
(قوله ووصف المكر بالسي ايماء الى أن بعض الخ) يفيد أن المراد بالمكر في الآية مكر الخلق

والجور متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبه بالليل) أى فى عمومه الا ما كن
وبلوغه كل موطن اسعة ماله وبسطة يده فلا يفت منه أحد (قوله حذف المستثنى منه)
تقديره بأحد (قوله وفى البيت حذف جواب الشرط) زاد فى الأطول وحذف المعطوف عليه
الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذى فى الشرح على أنه قد صرح كثير من النعاة بأن مثل هذا
الشرط أعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك أن ذكر المستثنى منه

والسبي معناه المذموم فكرر الله لا يكون شيئاً أصلاً إذ السبي هو المذموم ومكر الخلق نارة يكون
منه وما ككر الكفار بالمؤمنين ونارة يكون غير مذموم ككر المؤمنين بالكفار فالآية ليست
اطناً أى ولا يحقيق المكر السبي الواقع من الخلق إلا بهم لكن المراد بالمكر السبي حينئذ ضرره
ووباله أو أنه على اعتبار الحيثية أى لا يحقيق إلا بهم من حيث ما يترتب عليه فالحيثية ملاحظة لا مقدرة
فى نظم الكلام وعلى كل فأهله بمعنى مستحقة أو صاحب له كمن الضمير على هذا بناء على المجاز للمكر
السبي باعتبار حقيقة أنه أو أنه صاحب به باعتبار تعلقه به وعلى الأول بناء على عدم المجاز عائد عليه
باعتبار الحيثية فعلمت من هذا أنه لا حذف فى الآية حتى تكون من إيجاز الحذف وقد اعترض بعض
مشايخنا على قول الفري إيماء إلى أن بعض الخبائه يقتضى أن المراد مكر الخلق ويشكل عليه أن مكر
الخلق قد يحيط بغير الأهل كما يحيط بالأهل فلو جعلت الآية من قبيل الإيجاز بحذف المضاف أى ولا
يحقيق جزاء المكر لظهر الأمر واتضح اهـ هذا ولك وجه آخر فى فهم كلام المحشى فقوله
هو من جانب الحق ثم يد لما يأتى فى النقل عن الفري لا يبان للمكر فى الآية والضمير عائد على
المكر بقطع النظر عن وصفه بالسبي وقوله قيل فى الآية الخ أشار لردّه بقيل لما نقله بعد عن
الفري ولذلك ساقه بعده وقوله كفى قوله تعالى الخ دخل تحت الكاف مكر المؤمنين بالكافرين
وحينئذ المكر فى الآية مكر الخلق لا مكر الحق وهو مجاز عن وباله وما يترتب عليه من الضرر أو أنه
على اعتبار الحيثية أى من حيث ما يترتب عليه من الضرر وعلى كل لا حذف كما تقدم والمقام على
ذلك مقام رد اعتقاد أن ضرر المكر السبي قد يحقيق أى ينزل ويحيط بالمذكور به بحيث لا يخص
منه والمعنى عليه والله أعلم أن الضرر والوبال إنما يحيط بالمأكر وأما المذكور به فلا يناله منه شئ
وان ناله شئ فلا يعتد به بالنسبة إلى ما يحيط بالمأكر فى الدنيا والآخرة (قوله على معنى البعد) أى
على تضمين معنى البعد (قوله أى فى عموم الخ) بيان لوجه التشبيه وأما قول الشارح فى حال
سخطه أى عليه وهو له أى تخويله فهو تقييد للتشبيه أى شبه السلطان حال كونه فى تلك الحالة ووجه
التشبيه مفهوم من وصف الليل بما ذكره مع ما بعده فتقديره لأمر لفظى (قوله رحمه الله شبه بالليل)
أى لا بالصبح لان المقصود التشبيه فى حال السخط والهول فالمناسب أن التشبيه به حينئذ هو الليل
لا الصبح ولا بالموت مع أنه لا بد من إدراكه قال تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت لأنه يزده سخطاً
بخلاف الليل لأنه وقت سكون وراحة ففيه تعريض بأنه إذا أدركه سكن روعه بعفوه وأراحه فهو
أنسب من الصبح بسبب هذا التعريض أيضاً بعد كون الحال سخطاً وغيظاً اهـ معاوية (قوله
وحذف المعطوف عليه الشرط) أى ان لم أخل وان خلت وهذا قيد أن الواو للعطف وحينئذ
فالحال هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا ينافى قوله بعد الواقع حالا لان المراد مع المعطوف

شبهه فى حال سخطه وهو له
بالليل قيل فى الآية حذف
المستثنى منه وفى البيت
حذف جواب الشرط
فيعكون كل منهما إيجازاً
لامساواة وفيه نظر لان
اعتبار هذا الحذف رعاية

إذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وأنه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق
الخبر الظرفي أيضا الآن يقال التحقيق أنه لا حذف والتقدير لا امر لفظي حتى أن ذكر متعلق خبر
الظرف يكون حشوا ومفسد الوجوب حذفه إذا لافساد أعم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ أو
للمعنى فإذا ذكره الشارح من أنه لو ذكر كان تطويلا لا وثوق عليه اه مع بعض حذف
وقوله فإذا ذكره الشارح أى فى الكلام على ولكم فى القصاص حياة وكتب أيضا قوله حذف
جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله لا امر لفظي)
المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف افادة المعنى عليه فى الاستعمال وانما جرى تقديره مراعاة القواعد
النحوية الموضوع لا يصل تراكيب الكلام وسماه أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المقصود على
تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام
المأني به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستغنى منه
والجواب مستغنى عنهما فى ذلك التركيب غير محتاج اليهما فى الافادة فلا يكون حذفهما إيجازا
وما جرى العرف بذلك بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا لقرينة خارجية فيكون
حذفه إيجازا للحاجة اليه فى المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لا امر لفظي الخ ان قلت
لو سلم ذلك فى الآية فلا يسلم فى البيت اذ الشرط يفقر الى الجزاء البتة فإذا لم يذكر وجب تقديره
والاختلاف أصل المعنى فليس تقديره لا امر لفظي بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من
المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا فى الفسرى (قوله بل
تطويلا) بل حشوا كما فى الاطول وغيره لتعين الزائد فديجاب بأن المراد التطويل اللغوي
الشامل للحشو (قوله إيجاز القصر الخ) الفرق بين إيجاز الحذف الآنى والمساواة ظاهر
وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواة وبين مقاميهما فهو
أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا ينتبهون لادماج المعانى الكثيرة فى لفظ يسير

لا امر لفظي لا يفقر اليه
تأدية أصل المراد حتى لو
صرح به لكان اطنابا بل
تطويلا وبالجملة لا نسلم أن
لفظ الآية والبيت ناقص
عن أصل المراد (والإيجاز
ضربان إيجاز القصر

عليه فراجع ما سبق لك من تحرير الاقوال (قوله إذا لم يكن لفائدة يكون حشوا) أى خلافا
لقول الشارح فى هذه السوادة بل تطويلا لان الزائد متعين وهذا هو معنى قول الأطول بعدد
ذكره الشارح الخ ان ربط بما هنا وان كان المحشى قدر بطله بالكلام على متعلق الظرف فلذلك
قال ما قال (قوله الخبر الظرف) هو قوله كالليل (قوله لعدم تبادر المقصود على تقديره)
صوابه لعدم توقف تبادر الخ كما فى عبارة ع ق وبعض النسخ (قوله رحمه الله لكان اطنابا)
أى ان كان لفائدة اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله بل تطويلا) أى ان لم يكن فيه فائدة أصلا
والمراد بالتطويل المعنى اللغوي أى الزائد لفائدة وان كان متعينا اه عبد الحكيم (قوله
وكذا الفرق بين مقاميهما) فمقام المساواة هو مقام الايمان بالاصل حيث لا مقتضى للعدول عنه
ومقام الإيجاز المذكور هو مقام حذف أحد المسندين أو المتعلقة أو غيرها (قوله فهو أن المساواة
الخ) هذا بناء على مذهب السكاكى المتقدم أما على ما اختاره المصنف فيقال المساواة تأدية المراد
بلفظ مساو له مطابقة وإيجاز القصر تأدية المراد بلفظ ناقص عنه مطابقة وان كان وافيابه التزاما
كما يعلم بالتأمل فى ولكم فى القصاص حياة قاله بعض مشايخنا (قوله الذين لا ينتبهون الخ) أى
فلا بد عندهم من تأدية المعانى الكثيرة بالفاظ تفسد تلك المعانى بالمطابقة كالعبارة التى ذكرها

وهو ما ليس بحذف نحو

ولكم في القصاص حياة
فان معناه كثير ولفظه
يسير (وذلك لأن معناه أن
الإنسان إذا علم أنه متى قتل
يقتل كان ذلك داعياً إلى أن
لا يقدم على القتل فارتفع
بالقتل الذي هو القصاص
كثير من قتل الناس بعضهم
لبعض فكان في ارتفاع
القتل حياة لهم (ولا حذف
فيه) أي ليس فيه حذف
شيء مما يؤدي به أصل
المراد واعتبار الفعل
الذي يتعلق به الظرف
رعاية لأمر لفظي حتى لو
ذكر كان تطويلاً (وفضله)
أي رجحان قوله ولكم
في القصاص حياة (على
ما كان عندهم أوجز كلام
في هذا المعنى وهو قولهم
القتل أنى للقتل بقله
حروف ما ينظره) أي
اللفظ الذي ينظره قولهم
القتل أنى للقتل (منه)
أي من قوله ولكم في
القصاص حياة وما
ينظره منه هو قوله في
القصاص حياة لأن قوله
لكم زائد على معنى قولهم
القتل أنى للقتل فحروف
في القصاص حياة مع
التنوين إحدى عشر
وحروف القتل أنى للقتل
أربعة عشر أعني الحروف
المفروضة في العبارة يتعلق
الاجاز لا بالكتابة

والاجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالاجاز أو لا يتعلق
غرضه بادمج المعاني الكثيرة ومقام الاجاز كتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب
مع من يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه إلى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ملتبساً
بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو أن أريد بالقصاص الحكم به مجازاً وأما
أن أريد ولكم في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو بما فيه اجاز الحذف اه ع ق
(قوله لأن معناه الخ) أي ما يقصد أن يفيد ولو بالاتزام (قوله إذا علم الخ) يؤخذ منه أن
المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون من اجاز الحذف فتدبر ثم رأيت في الاطول قال
بعد قول المصنف ولا حذف فيه مانعه أو رد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن
الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف وبدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة
غايته أن منشئته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أي في
الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لأن معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ)
جواب اشكال والمراد بالفعل اللغوي على حذف مضاف أي دال الفعل أي الحدث فيشمل
الاسم كذا في سم (قوله الظرف) آل للجنس إذ هنا ظرفان لكم وفي القصاص (قوله كان
تطويلاً) الاحسن أن يقول حشوا لأن الزائد متعين فنرى اه سم وانما قال الأحسن لأنه كان
الجواب بما قاله بعضهم أن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم
مع أنها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما ينظره منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم
ولعل نكتة التقييد به أنه ليس كذلك في الواقع ولعل أوجز شيء في هذا المعنى في الواقع القصاص
حياة (قوله أوجز كلام في هذا المعنى) ليس في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من اجاز
القصر فلا ينافي ما يأتي من احتياج قولهم إلى تقدير محذوف (قوله بقله حروف الخ) خبر فضلة
(قوله ينظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في ينظره يرجع إلى قولهم القتل أنى
للقتل والبارز فيه يرجع إلى ما الواقعة على في القصاص حياة وفي نسخ ينظر قولهم باسقاط الهاء قال
يس قال بعض أهل الخواشي هذا الذي تلقينه عن الاستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر
يرجع إلى ما وكل صحيح من جهة المعنى لأن المناظرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد
لا يعتبر التنوين لحذفه في الوقف (قوله لا بالكتابة) والله كانت حروف الآية اثني عشر

الشارح في بيان المعنى (قوله والاجاز بالعكس) أي يكتفي فيه بادمج المعاني الكثيرة في
لفظ يسير تعويلاً على دلالة الاتزام (قوله هو أن أريد الخ) أي كون الآية من قبيل اجاز
القصر أن أريد الخ (قوله رحمه الله وذلك لأن معناه الخ) عبارة المطول لأن المراد به أن الإنسان
إذا علم الخ قال عبد الحكيم زاد لفظ المراد إشارة إلى أن مدلول قوله تعالى في القصاص حياة ذلك
لفظه يسير ومعناه كثير ولو قيل لأن الإنسان إذا علم الخ كان المتبادر أنه دليل على تضمن
القصاص للحياة فاقبل أن هذا دليل على دعوى أن في القصاص حياة ليس بشيء ولو كان هذا
موجباً للاجاز لكان كل دعوى نظرية إيجازاً (قوله ليستقيم قول المصنف منه) أي لأن
المتبادر أن من تبعية (قوله وعليه فالضمير في ينظره) أي في كلام المصنف (قوله رحمه
الله أي من قوله ولكم في القصاص حياة) الظاهر أن يقول أي من قولهم القتل أنى للقتل بأن

بحدف التنوين واثبات ياء في وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سلوك طريقة البرهان
فنامن البلاغة فنرى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتنصيص لغرض في
ذلك والمقام هنا يقتضى التصريح والتنصيص ليرغب العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ الجميع
عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب بالزوم من جهة أن نفى
القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعنى الحياة) اذا انتفاء القتل ليس مطلوباً لذاته
بل لطلب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول اه أطول (قوله لمنعه) علمه أعظم الحياة
الحاصلة في القصاص (قوله بواحد) أى بسبب قتل مقتول واحد قتل قاتل واحد (قوله
فحصل لهم الخ) قال في الأطول ولك أن تريد بتعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص
يعم العضو والنفس اه (قوله في هذا الجنس) في سببية وقوله من الحكم بيان للحكم للجنس
(قوله أو النوعية) عطف على التعظيم وكتب أيضاً قوله من النوعية حيثية النوعية غير حيثية
التعظيم وان كانت الحياة العظيمة نوعاً ولذا ذكرهما فنرى اه سم (قوله وهى الحياة الحاصلة
الخ) قال في الأطول لوجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من
الوجهين يصلح أن يكون وجهاً لكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل في كلامه احتباك (قوله
أى الذى يقصد قتله) أى لا المقتول بالفعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل الخ) هذا بحسب
ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفي رجحان الآية عدم اطراد
قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الآية الكريمة (قوله وخلوه عن التكرار) عورض بان
فيه نوعاً من المحسنات وهو رد العجز على المصدر وأجيب بان الحسن ليس من جهة التكرار بل
من جهة رد العجز على المصدر ولهذا قالوا الأحسن في رد العجز على المصدر أن لا يؤدى الى
التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على
جهة مر جوحية ويكفى رجحان الآية أن ليس فيها جهة مر جوحية أفاده في المطول وهو يشعر

يكون كلمة من صلة لقلة الأن الشارح راعى مطابقة ما في الايضاح فان من فيه ظرف وقع حالاً من
ضمير يناظره حيث قال ان عدة حروف ما يناظره منه وهو في القصاص حياة عشرة وعدة
حروفه أربعة عشر اه عبد الحكيم وقوله الظاهر الخ قد ينزع في كون ذلك هو الظاهر
(قوله رحمه الله من قتل جماعة بواحد) ظاهره جماعة بواحد قتله وهذا موافق للشارح وظاهر
قوله لمنعه وقوله كانوا عليه أنه مخالف له وأنه قتل جماعة القاتل والمعنى على الاول لمنعه أى صونه عما
كانوا عليه موافقاً للشرع من قتل جماعة بواحد قتله أى من وقوع ذلك منهم كثير فلهم في
القصاص لكونه رادعاً عن القتل حياة عظيمة منها حياة جماعة رادعاً عنه عن قتل واحد وعلى
هذا فالقصاص شرع موافق لما كانوا عليه فالآية حينئذ تقرير وتحسين له وقوله حينئذ عما كانوا
عليه اشعار بأن التعظيم موافق لما كانوا عليه لا بأن قتل الجماعة بواحد مخالف للشرع كما هو ظاهره
وعلى الثانى لمنعه أى صده اياهم عن ذلك لأن القصاص المشروع هو قتل القاتل فقط ففيه حياة
عظيمة منها حياة جماعة القاتل اه معاوية وعلى الثانى جرى المحشى (قوله حيثية النوعية
الخ) أى فاندفع ما يقال ان الحياة العظيمة نوع من الحياة فلا تصح المقابلة في كلام المصنف (قوله
لا وجه لتخصيص الخ) قد بوجه بكثرة الافراد على الاول المناسبة للتعظيم (قوله بأن الحسن)

(والنص) أى وبالنص
(على المطلوب) يعنى الحياة
(وما يفيد) تنكير حياة
من التعظيم لمنعه) أى منع
القصاص اياهم (عما كانوا
عليه من قتل جماعة بواحد)
فحصل لهم في هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص
حياة عظيمة (أو) من
(النوعية) أى الحكم في
القصاص نوع من الحياة
وهى الحياة (الحاصلة
للمقتول) أى الذى يقصد
قتله (والقاتل) أى الذى
يقصد القتل (بالارتداد)
عن القتل لمكان العلم
بالاقتصاص (واطراده)
أى ويكون قوله ولكم
في القصاص حياة مطرداً
اذا لاقتصاص مطلقاً سبب
للحياة بخلاف القتل فانه
قد يكون أنفى للقتل
كالذى على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل
ظلماً (وخلوه عن التكرار)
بخلاف قولهم فانه يشتمل
على تكرار القتل ولا
يعنى أن الخالى عن
التكرار أفضل من
المشتمل عليه وان لم يكن
مخلاً بالفصاحة (واستغناؤه
عن تقدير محذوف)

بان المعنى هنا متحد وهو كذلك من جهة ان كلا بمعنى اذ هاتق الروح وان كان الاول على وجه
القصاص والثاني على وجه الظلم وكتب أيضا قوله عن التكرار أى في الجملة اه يس والا
فالقتل الاول أريد به القتل قصاصا والقتل الثاني أريد به القتل ظلما لكن لما كان كل اذ هاتقا
للروح كان هناك تكرار (قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بان الظاهر أن الاحتياج الى
تقدير محذوف انما هو لأمر لفظي كافي وقوله تعالى ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله وأجاب عنه سم
فقال أقول قد يمنع ما قاله بان تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير
هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اه وحاصله أن هذا الاعتراض انما يتجه لو كان المقدر من
غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بان المحذوف هنا لم يبدئ شي مسده اه (قوله من تركه) لا يحق
ان الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد أني من كل زاجر اه أطول
(قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضا متضادان اه أطول (قوله في الجملة) المعنى على
لواى ولو في الجملة وكتب أيضا قوله في الجملة أى سواء كان التقابل على وجه التضاد أو السلب
والإيجاب أو غير ذلك كما سيأتى في محله قاله سم وقال يس أى سواء كان التقابل بحسب الذات
أم لا كالقصاص والحياة فان القصاص انما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن فيه قتل
والقتل يقابل الحياة فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة اه والظاهر أن مقابلة القتل للحياة
ليست أيضا ذاتية بل باعتبار اشتماله على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلة القصاص للحياة
بواسطة اشتماله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وان شئت قلت مقابلة القصاص للحياة
باعتبار اشتماله على الموت (قوله وإيجاز الحذف) من اضافة المسبب الى السبب (قوله اما جزء
جملة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وكجوابه وبالجملة المستقل وأشار الشارح
بقوله عمدة كان أو فضله الى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل الفضلات على أن
كون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المسند اليه والمسند وما عداها خارج عن
حقيقته مذهب ابن الحاجب وذهب البعض الى أن حقيقة الكلام ما شتمل عليه من عمدة وفضله
تدبر (قوله بدل من جزء جملة) بدل كل وانما لم يجعله نعتا لانه عطف عليه ما لا يصلح نعتا وذلك
قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما لجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيهما جعلا لان المعطوف على
البدل بدل وعلى النعت نعت (قوله نحو واسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها إيجازا
مرسلا ولا افلا حذف وكذا على القول بانها على حقيقةها والسؤال على وجه الإعجاز كما قاله التاج
السبكي قال لا يقال الأصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول هذا معارض بأن الأصل عدم المجاز وقال
العضدانه ضعيف ونقل داود الظاهري أن اسم القرية مشترك بين المسكان وأهله كذا في يس

أى حسن رد العجز على المصدر بالمعنى الاصطلاحي وقوله بل من جهة رد العجز على المصدر هو
بالمعنى اللغوي فاندفع ما يقال ان حاصل معناه أن حسن رد العجز على المصدر من جهة رد العجز
على المصدر ولا يحق ركا كته اه فزى (قوله وأجاب بعضهم الخ) فيه نظرا للمحذوف الذي
يفهم المعنى بدون تقديره لا يشترط فيه أن يبدئ شي مسده والاورد حذوف المستثنى منه (قوله على
وجه الإعجاز) أى على وجه كونه معجزة ليعقوب عليه السلام اه شيخنا والمراد بالمعجزة
مطلق الامر الخارق للعادة لا الامر الخارق لغرض التحدى (قوله عدم هذا الاحتمال) أى كون
السؤال على وجه الإعجاز اه شيخنا (قوله ونقل داود الظاهري الخ) وعليه لا حذف أيضا

بخلاف قولهم فان تقديره
القتل أني للقتل من
تركة (والمطابقة) أى
وباشتماله على صفة
المطابقة وهي الجمع بين
معنيين متقابلين في الجملة
كالقصاص والحياة
(وإيجاز الحذف) عطف
على إيجاز القصر
(والمحذوف اما جزء جملة)
عمدة كان أو فضله
(مضاف) بدل من جزء
جملة (نحو واسأل القرية)
أى أهل القرية (أو
موصوفى نحو
أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا

(قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب وهي البيضة أو المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي لشهرتي من ع (قوله أي ركاب لصعاب الأمور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي صعاد العقبات (قوله وقعت صفة المحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أي انكشف أمره) فيكون جلا لازما (قوله أو كشف الأمور) فيكون جلا متعديا (قوله وقيل جلاهناعلم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أي المستتر (قوله لآعن الفعل وحده) والا لكان مصر وفا لان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراءهم) أي أمامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) نحو قوله تعالى فالتة هو الولي أي ان أرادوا وليا فالتة هو الولي (قوله في آخر باب الانشاء) في قوله وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف في أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند في أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيدها كما في قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق بينهما في حذف أصل الجملة وابقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضا مانصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه في قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز أنه هناك تقدم ما يدل عليه فكأنه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أي فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع (قوله فكأنه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب) قوله اما المجرد الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت في هذا دون غيره وما حكمة الاختصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبيه السامع اه وفي يس نقلا عن سم في حواشي المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتين لكثرة قصد الحذف لها حتى كأنه لا يكون إلا لها ولذا أورد ههنا بالعبارة المشعرة بالخصر (قوله نحو وإذا قيل الآية) ناقش فيه في العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثاني بان يكون حذف إشارة إلى أنهم اذا قيل لهم ذلك فعلوا شيئا لا يحيط به الوصف واما المقصد أن تذهب نفس السامع كل

(قوله أو المغفر) هو الزردية قاله شيخنا وغيره (قوله أنه هناك تقدم ما يدل عليه الخ) لا دخل للتقدم والتأخر كما لا يخفى ألا ترى نحو ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله فان الدال على المستثنى منه هو المستثنى وهو متأخر مع عده من المساواة لامن الإيجاز وانما الفرق أنه لما كان ما هنا لا يدل على المحذوف بدون قرينة خارجية كأن تقدير المحذوف لأصل المعنى لا الأمر لفظي فكان من الإيجاز لامن المساواة وهذا هو المناسب لما نقله المحشي عنه فيما سبق على قول الشارح لا أمر لفظي (قوله دون غيره مما قبله) فيد بقوله مما قبله ليصح التعليل والافتقار ذكر حذف الجملة المستقلة وكذا الجمل فيما بعد وذلك أيضا كلام برأسه (قوله للاهتمام به) فيقال ما بعده من الجملة المستقلة والجل أولى بالاهتمام (قوله حذف كلام برأسه) أي بناء على ما دل عليه كلام المصنف في بحث أحوال المسند وان كان ذكره هنا لا بالنظر لذلك (قوله ناقش فيه في العروس الخ) ولا يقال

متى أضع العمامة تعرفوني
الثنية العقبية وفلان
طلاع النيايا أي ركاب
لصعاب الأمور وقوله
جلا جملة وقعت صفة
لمحذوف (أي) أنا ابن
(رجل جلا) أي انكشف
أمره أو كشف الأمور
وقيل جلاهناعلم وحذف
التنوين باعتبار أنه
منقول عن الجملة أعني
الفعل مع الضمير لآعن
الفعل وحده (أو صفة نحو
قوله تعالى وكان وراءهم
ملك يأخذ كل سفينة
غصبا أي) كل سفينة
(ضحكة أو نحوها)
كسايمة أو غير معيبة
(بدليل ما قبله) وهو
قوله فأردت أن أعياها
لدلالته على أن الملك كان
لا يأخذ المعيبة (أو شرط
كما مر) في آخر باب
الانشاء (أو جواب شرط)
وحذفه يكون (اما المجرد
الاختصار نحو وإذا قيل
لهم اتقوا الآية) فهذا الشرط
حذف جوابه (أي
أعرضوا بدليل ما بعده)
وهو قوله تعالى وماتوا بهم
من آية من آيات ربهم الا
كانوا عنها معرضين (أو
للدلالة على أنه) أي
جواب الشرط شيء

مذهب يمكن اه (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمراً هو با
 أو مرغوباً في مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما
 يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع أن تصدى لتقديره كل مذهب فإما من شيء يقدره فيه إلا ويحتمل
 أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذا المعنى أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع
 تذهب فيه كل مذهب فتعبر به فهو مذهباً مختلفاً ومصدوقاً بما تحذفه بقصد هذا البليغ معاً وقد يحظر
 له أحدهما فقط ولتبينهما مفهوماً عطف الثاني بأو فقال أولاً تذهب نفس السامع في تقديره كل
 مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترهب اه ع ق (قوله كل مذهب) أى كل
 ذهاب فهو مذهب مطلق أو في كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثلاً ولو ترى) أى المثال
 الصالح للاحتظة كل منهما على البديل أو معاً (قوله ولو ترى الخ) قال في الأطول فان قلت هل
 يقدر في النظم جزءاً بلا قرينة فيكون عبثاً لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أو لا يقدر
 فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوي وأظن أنه إذا لم تنصب
 قرينة على الخصوص يقدر بهم فالتقدير أفعال شيئاً هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزء
 لتذهب النفس كل مذهب يمكن بخصوصه أو للإشارة إلى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله فحذف
 جواب الشرط) وتقديره لرأيت أمراً أظن عاماً مثلاً وهو يحتمل أن يكون مثلاً لهما على البداية أو
 مثلاً لاجتماعهما حيث تقصد إقامتهما معاً ثم تقدير الجواب بما ذكر فيه شيء وهو أن عظمة الجواب
 وفظاعته موجودة ولو مع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شيء مخصوص حذف لظهور فظاعته
 والنهي على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوي فان السيد إذا قال لعبده والله لن قت يا فاجر
 وسكت عظم عليه الأمر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدره السيد
 عذاب مخصوص حذفه لما ذكر اه ع ق وانظره مع كلام الأطول الذي نقلناه عنه (قوله أو
 غير ذلك) معطوف على مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجري على القول
 الصحيح من أنه إذا تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الأول وقد يقال مقصوده مجرد
 الاختراز عن كونه عطفاً على مجرد الاختصار كذا في سم وقوله إذا تعددت المعطوفات أى
 وكانت بغير حرف مرتب كما هنا فإن أو غير مرتب (قوله والمفعول) أى غير المضاف إذ هو قد
 سبق في عموم المضاف المذكور سابقاً (قوله لا يحيط به الوصف) لا يستوى منكم الآية) قال في الأطول
 ونحو الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف ويفسر بأنه لا يستوى منكم جماعة أنفقوا من قبل
 الفتح فهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون متفاوتهم في الانفاق والاختلاف فيه

هذه المناقشة مدفوعة بأن هذه الآية قد ذكر معها ما يدل على جواب الشرط فلان تذهب نفس
 السامع لا إلى ما دل عليه الدليل لاناقول هذا الدليل عند التأمل انما يدل على صحة تقديره عرضاً
 ولا يمنع من اعتبار ما قاله صاحب العروس (قوله فيكون عبثاً الخ) فيه أنه كيف يكون عبثاً
 مع أن الشرط يطلبه بحسب القواعد والمعنى يتوقف عليه والحال يقتضى إخفاءه فتقطن (قوله
 فالتقدير أفعال شيئاً الخ) أى تجدني أفعال شيئاً الخ ولو صرح لكان مناسباً وقد اعترض بعض
 مشايخنا على تقديره أفعال شيئاً هو الغاية بأنه لا يناسب تركيب الآية (قوله في شيء الخ) فيه أن
 المصنف دفع هذا بقوله أولاً لاجتماعه مع كمال الأطول الخ (قوله وانظره مع كلام الأطول الخ) أى لان

(لا يحيط به الوصف أو
 لتذهب نفس السامع
 كل مذهب يمكن مثلاً
 ولو ترى إذا وقفوا على
 النار) فحذف جواب
 الشرط للدلالة على أنه لا
 يحيط به الوصف أو
 لتذهب نفس السامع
 كل مذهب يمكن (أو غير
 ذلك) المذكور كالسند
 إليه والسند والمفعول كما
 مر في الأبواب السابقة
 وكالمعطوف مع حرف
 العطف (نحو قوله تعالى
 لا يستوى منكم من أنفق
 من قبل الفتح وقاتل أى
 ومن أنفق من بعده وقاتل
 بدليل ما بعده) يعنى
 قوله تعالى أولئك أعظم
 درجة من الذين أنفقوا
 من بعد وقاتلوا (واما جملة
 عطف على اما جزء جملة
 فان قلت ماذا أراد بالجملة

ويكون قوله أو لئلك أعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا ومن
بعد وقتانوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزاء جملة) أى مع أن كلامها جملة (قوله قلت
أراد الخ) أى هنا وان كان الذى سبق له أن الكلام المقصود هو الجزاء والشرط قيد له (قوله
مسببة) بدل من جملة لا نعت لعطف ما لا يصلح للنعتية عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ
(قوله ليحق الخ) ومنه قول أبي الطيب

أنى الزمان بنوه في شبيبته * فسرهم وأتيناها على الهرم

أى فساءنا اه أطول وكتب أيضا قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أى في قوله قبل
يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية مما نحن فيه ويصح
أن يقال في مثله أيضا أنها جملة سبب المذكور لأن الفعل سبب حقيقة الحق وبطلان الباطل وكل علة
غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لأنها علة في الأذهان معلولة في الأعيان كذا في
عروس الأفراح اه يس (قوله أى فعل مافعل) من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف
الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التي هي احقاق الحق أى ثبات الحق الذي هو دين
الاسلام وابطال الباطل وإزالة الذي هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضر به بها) فالخلف
للعاطف والمعطوف عليه (قوله فقد انفجرت) تقدير قد لأجل الفاء الداخلة على الماضي إذ
الماضي الواقع جوابا لا يقرن بالفاء الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جملة الخ) ولكن
كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط الذي هو الأصل فلما أن يؤول على معنى المضارع أو
يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام
زيد يقيم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على با كرامك الآن فقدأ كرمك بالأمس أى فاحكم
الآن با كرامك أمس أى فانتبأ كرامى لك معتد به ولهذا قالوا فيما تحقق مضيه كقوله تعالى ان
يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو أخ له من قبل أى فيحكم بمساواة أخيه في
السرقفة السكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فلما أن يؤول على معنى المضارع أى وفائدة قد النعنية
تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أى والحكم التخييزى متأخر
عن الضرب (قوله جزء جملة وهو الشرط) قال في الأطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه
(قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في يس
(قوله ومثل هذه الفاء) أى مما يقتضى الترتب (قوله تسمى فاء فصحة) سميت فصحة لفصاحتها

هنا حيث لم يعد الشرط
والجزاء جملة قلت أراد
الكلام المستقل الذى
لا يكون جزءا من كلام
آخر (مسببة عن) سبب
(مذكور نحو ليحق
الحق ويبطل الباطل)
فهذا سبب مذكور
حذف مسببه (أى فعل
مافعل أو سبب المذكور
نحو) قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر
(فانفجرت ان قدر
فضر به بها) فيكون
قوله فضر به بها جملة
محذوفة هي سبب لقوله
فانفجرت (وبجوز أن
يقدر فان ضربت بها فقد
انفجرت) فيكون
المحذوف جزء جملة وهو
الشرط ومثل هذه الفاء
تسمى فاء فصحة قيل على
التقدير الاول وقيل على

كلام الأطول يفيد أن الجواب المقدر هو المبهم ولا يصح تقدير المخصوص لعدم القرينة عليه وكلام
ع ق يفيد أن الجواب المقدر هو المخصوص ولا يصح تقدير المبهم وقد علمت ما في كلام الأطول
فكلام ابن يعقوب هو الحق (قوله ولكن كون الجواب ماضيا الخ) لاجابة هذه العبارة إذ
لا تناسب الآية لأن الانفجار مستقبل بالنسبة للضرب ومتأخر عنه كما هو الواقع وأن اذا دخلت
على ماض قلبته للاستقبال ويفيده أيضا كون المحذوف سببا اذا السبب متقدم على المسبب على
أن اعتبار الحكم هنا لا يظهر لأن الذى يترتب في الواقع على الضرب هو الانفجار لا الحكم فلا وجه
لاقرار المحشى لهذه العبارة ولقوله به مد في حلها أى الحكم التخييزى متأخر عن الضرب قاله
بعض مشايخنا (قوله أى فاحكم الآن) فيه أن الجزاء لا بد أن يكون مستقبلا بالنسبة الى الشرط

عن المحذوف أولانها لا تفصح عن معناها في الأكثر اللفصيح أولانها لا ترد الامن الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها اه سم وكتب أيضا قوله فصحة لافصاحها بما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصحة أن تكون عاطفة على محذوف كافي التأويل الاول وقيل انما تسمى فصحة على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما في الشارح فقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هـ ذاهو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدأ والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله مبتدأ والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما في معنى اليبس من رده بان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شي مسده كافي يس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فأرسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل بمتعلقاتها ومتعلق ارسالون وحرف النداء القائم مقام جملة لكن قال في الأطول ومما ينهك عليه البصيرة الواقعة أن المراد بالآكثر من جملة جملتان أو أكثر لاجلته وبعضها أيضا كما يوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوا فأتاه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره إذ التقدير ارسالون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله لاستعبره الرؤيا) أي لأطلب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أي يأتي على وجهين أي انه تارة يكون مع عدم قيام شيء مقامه وتارة يكون مع قيام شيء مقامه (قوله أن لا يقام) أي ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الأمثلة كله مما لم يقم فيه شيء مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية

المستقبل بالنسبة الى زمن التعليق (قوله أربع جمل) أي نظرا للظاهر فعلا لاستعبره جملة وان كانت مقردا في الواقع لتأويلها بصدر مجرور باللام فاندفع اعتراض بعض مشايخنا بأنه ان كان مراده بالرابطة قوله لاستعبره الرؤيا فهذا مفرد لانه مصدر مؤول منسبك من أن المضمر بعد اللام والفعل وان كان مراده الجملة التي نابت عنها نهاية النداء فلا تعبد ههنا لان المحذوف اذا قام شيء مقامه لا يعد حذفه ابجازا فليس حذفها مما نحن فيه فالصواب ما في الأطول من أنها ثلاثة اه على أنه يرد عليه أن الشق الثاني ليس مرادا قطعاً بل دليل ذكر المحشى له بعد وان قوله لأن المحذوف اذا قام شيء الخ غير مسلم كما هو ظاهر الآن يجاب عن هذا بان ما يفيد ظاهره من العموم ليس مرادا والمراد اذا قام شيء مقامه بحيث يكون تقدير ما حذف اذا قدر لأمر لفظي (قوله ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره الخ) لا يخفى أنه أكثر مما ذكره هو أيضا إذ التقدير ارسالون الى يوسف لاستعبره الرؤيا وتبكم فأخبركم الخ (قوله أي ذو أن لا يقام) هذا كقوله بعد وذو أن يقام مبني على أن قوله على وجهين من اتيان السكلى على جزئية ولا حاجة اليه بل هو من اتيان الشئ على وصفية فلا حاجة لتقدير المضاف أولانها اه شيخنا (قوله وليس كذلك فان المحذوف الخ) فيه أن مراده أن لا يقام شيء مقام المحذوف في المعنى وما مر لم يقم فيه شيء مقام المحذوف في المعنى ونحو وان

الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب (نحو فنعلم الماهدون على ما مر) في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (وأما أكثر) عطف على اما جملة أي أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله فإرساؤن يوسف أي) فأرسلون (الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه فقال له يا يوسف والحذف على وجهين أحدهما أن لا يقام شيء مقام المحذوف) بل يكتب بالقرينة (كما مر) في الأمثلة السابقة

مقام المحذوف في مثال القسمين من لكن مثال القسم الثاني من على المصنف اه أطول أى غفل المصنف عنه (قوله وأن يقام) أى وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال فى الأطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عامها تجعل القصة حالاً ولا يخفى أنه جار فى هذا المقام اه (قوله بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان سبباً له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً وأجيب بأن هذا مذهب البصريين والفراء وأجاز ذلك قياساً بقية الكوفيين على أن الشئى قال رد على الدمامى محل هذا الاشتراط ما لم يعم مقام الجزاء شئى والا كما هنالم يكن الحذف ضرورة اه كذا فى يس (قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الأطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلته كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاول

يكذبوك أقيم السبب بمقام المسبب فى المعنى دلالة به عليه على أن كلامه يفيد أن نحو وان يكذبوك مما قام فيه شئى مقام المحذوف فى الاعراب حيث أورد واسئل القرية فان قيام المذكور مقام المحذوف فيه فى الاعراب والظاهر خلافه (قوله رحمه الله نحو وان يكذبوك الخ) الظاهر عندي فيه وفى مثله نحو * ومن يك امسى بالمدينة رحله * البيت انه قضية اتفاقية نحو وان كان الانسان ناطقاً فالجار ناطق ولا حذف للجزاء حينئذ بدل الشرطية فى كل اتفاقية مجاز فى مطلق المعية لانها ترتب وسببية يلزمه المعية فقد أطلق المزموم وأريد اللازم ولان حاصلها معية مقيدة بالترتب والسببية فقد أطلق المقيد وأريد المطلق ورمي باليقال فى مثلها انها صارت حقيقة عرفية وكذا الظاهر فى نحو ان كرمتنى اليوم فقد كرمتك أمس دون ما يقولون من أن معناه ان تعتد بكذا فأنا أعتد بكذا نعم هذا معنى لازم للمعية فى هذه الاتفاقية ومرا د منها وكذا التسلية صلى الله عليه وسلم فى الآية بمعنى لا تحزن واصبر ولا حاجة اذن للحذف الآن يراد أنه بحسب أصل المراد الأولى لا العرضى الثانوى وان سببه أقيم مقامه فى المعنى دلالة به عليه لافى اللفظ والاعراب كافى نحو واسئل القرية وأنا بن جلا اه معاوية بتصريف وفيه أن نحو أنا بن جلا لم يعم فيه شئى مقام المحذوف فى الاعراب كما لا يخفى وان قرله لافى اللفظ والاعراب مبنى على ما فهمه الأطول وأقره المحشى من أن نحو وان يكذبوك أقيم فيه شئى مقام المحذوف فى الاعراب وقد علمت أن الظاهر خلافه (قوله تجعل القصة حالاً) أى تجعل الجملة من حيث القصص حالاً فالحال هو القصص المقدر أى أو الاخبار أو القول المقدر على حد ما قيل فى نحو أما بعد فهذا شرح فالتقدير فى نحو يحى زيد الآن أو غدا كى أمس أو وبعى را كى أمس يحى زيد الخ حال كونه أقص عليك الآن أو غدا كونه أو أخبرك به أو أقول لك ركب أمس أو هو را كى أمس وقوله ولا يخفى أنه جار فى هذا المقام أى مقام تقدم زمان الجواب على زمان الشرط أى انه يجرى مثله فالجواب والمرتب على الشرط هو القصص أو الاخبار أو القول المقدر فالتقدير وان يكذبوك فأقص عليك أو فأخبرك أو فأقول لك قد كذبت الخ هذا هو مراده به تعلم ما فى اعتراض بعض مشايخنا على قوله ولا يخفى الخ بان جعل القصة حالاً بقرن الجملة بعد المقررة للماضى من الحال وتنزيل المقاربة منزلة المقارنة وتنزيل الجزاء الماضى منزلة المستقبل لا يصح لا شرط كون الجزاء مترتباً على الشرط ومستقبلاً بالنسبة اليه بالفعل نعم برد على الأطول انه ليس المعنى على ذلك كما لا يخفى (قوله هذا بالنسبة الى القسم الاول الخ) فى هذا التقييد ننظر اذن من جملة الامثلة الآتية

(وأن يقام نحو قوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك) فقوله فقد
كذبت ليس جزاء الشرط
لان تكذيب الرسل متقدم
على تكذيبه بل هو
سبب لمضمون الجواب
المحذوف أقيم مقامه (أى
فلا تحزن واصبر) ثم
الحذف لا بدله من دليل
(وأدلته كثيرة منها أن
يدل العقل عليه) أى على

وهو أن لا يقام شيء مقام المحذوف وكتب أيضا قوله وأدلته كثيرة اعلم أن الدليل في الحقيقة على أصل الحذف شيء واحد وهو العقل والتعدد دائما هو في دليل التعيين أي تعيين المحذوف كما استقف عليه (قوله والمقصود الأظهر على تعيين الخ) أي وبديل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس المقصود الأظهر فيتحد الدليل والدلول لأن يقال المراد وأظهر بقصد على تعيين الخ فاختلغا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحصل التعيين ويمكن جعل تعيين بمعنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف نبيه على هاتين المساحتين صاحب الاطول وكتب أيضا قوله على تعيين الخ فيه أن الدلالة على تعيين المحذوف تتضمن الدلالة على الحذف فالدليل على التعيين دليل على الحذف والمدر ك لذلك هو العقل ويدفع بأن المراد أن العقل قديدل وحده على الحذف ويفتقر في الدلالة على التعيين الى شيء آخر وقديستقل في الأمرين على ما فيه كما سيأتي انظر ع (قوله فالعقل دل الخ) جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لدليل وأن الدليل عدم

الحذف (والمقصود الاظهر
على تعيين المحذوف نحو
حرمت عليكم الميتة) فالعقل
دل على أن ههنا حذف اذا
الاحكام الشرعية

حرمت عليكم الميتة والتقدير فيها حرم عليكم تناول الميتة فقد حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على حد واسئل القرية الذي جعله الاطول وأقره المحشى من قبيل القسم الثاني على ما فيه على أن نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك لا بد فيه من اعتبار دليل الحذف وهو أن العقل يحكم بان التعليق لا يدل من معلق وبأنه لا يصح ترتيب أحد الأمرين على الآخر الا اذا كان ثانيهما مستقبلا بالنسبة له فاذا لم يصح ترتيبه عليه عند العقل أدرك ان في الكلام حذف الجواب ودليل التعيين قوله فقد كذبت رسل (قوله فيتحد الدليل والدلول) أي بعد تأويل تعيين بمعنى وجعل الاضافة بيانية فهذه المساحة مبينة على المساحة الثانية وسيأتي الجواب عنها على انك ستعلم أنه لا مساحة (قوله الآن يقال الخ) فيه أن ذلك متعين اذ لا معنى للدلالة ذات المقصود الاظهر وأيضا الدلول المقصود الاظهر من حيث التعيين فلا مساحة (قوله ثم الدلالة) مبتدأ خبره قوله على خصوص المحذوف أي شخصه وعينه (قوله يحصل التعيين) أي عند السامع (قوله نبيه على هاتين المساحتين الخ) المساحة الثانية على أن التعيين في كلام المصنف هو التعيين عند السامع بخلاف ما لو أريد التعيين عند المتكلم أي كونه معينا عنده (قوله فالدليل على التعيين الخ) فيه أنه وان تضمن الدلالة على الحذف لكن لا يتأني طلب الدليل على تعيين المحذوف الا بعد ثبوت الحذف بالدليل والدليل حينئذ هو العقل (قوله قديدل وحده على الحذف) أي فنسبت الدلالة اليه (قوله ويفتقر في الدلالة على التعيين الى شيء آخر) أي فنسبت الدلالة حينئذ الى ذلك الشيء الآخر (قوله وقديستعمل في الأمرين) أي كافي قوله وجاء ربك (قوله على ما فيه كما سيأتي) أي في قوله في هذا الكلام شيء من وجهين الخ وقال بعض مشايخنا قوله على ما فيه كما سيأتي أي من أن العقل مستدل لدليل اه وفيه نظر لان هذا لم يأت عن ع (قوله ولا يبعد أن العقل مستدل لدليل وان الدليل الخ) أي وكذا يقال فيما بعد بما يناسب فالدليل في نحو وجاء ربك مثلا امتناع محيى الرب تبارك وتعالى وكون يوم القيامة لا يناسبه الاجيى الامر أو العذاب أي فكان حق الكلام هكذا منها أن الحكم الشرعي لا يتعلق بالافعال ومنها المقصود الاظهر والاول دليل الحذف والثاني دليل التعيين في نحو حرمت عليكم الميتة ومنها الخ وكتب شيخنا على قوله ولا يبعد أن العقل الخ فقال يمكن تخرج المتن على هذا معنى قوله منها أن يدل العقل عليه أن يدرك العقل دليلا عليه

تصور تعلق الحرمة بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه فتأمله سم (قوله انما تتعلق بالافعال) أى على الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية من ع ق وقال الفزرى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر للتاج السبكي اتفق أئمتنا من طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينتمى

والكلام على حنفى مضاف أى منها متعلق أن يدل الخ والمتعلق هو الدليل أعنى عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان وقول الشارح فالعقل دل الخ أى أدرك دليلا على أن الخ وأشار للدلائل بقوله اذ الاحكام الشرعية الخ اه ولا يخفى أنه ان صح عطف قوله والمقصود الاظهر بعد ذلك فانما يصح بتكافؤ بعد ذلك يكون فى الكلام تعسف وإيهام وتحكم (قوله اذ الحرمة عبارة عن طلب الخ) فيه أن هذا هو التحريم والحرمة كون الفعل مطلوب الترك الآن يقال مراده بالحرمة التحريم (قوله وقال الفزرى الخ) هذا مخالف لما سبق عن ع ق ولما ذكره بعد عن السبكي وبين ما ذكره ع ق والسبكي مخالفة أيضا فتدبر (قوله والعراقيين) المصطلح عليه أن العراقيين عند الاطلاق تنصرف للحنفية مع أنهم يقولون بتعلق الاحكام بالاعيان قاله بعض مشايخنا (قوله وأما على مذهب جمهور الخ) خلاف المنقول عنهم من أن الاحكام انما تتعلق بالافعال دون الاعيان قاله بعض مشايخنا ومراده بالجمهور المنقول عنهم ذلك ما لا يشمل الحنفية كما علم مما تقدم عنه (قوله يراد به تحريم العين الخ) لا معنى لتحريم العين الا تحريم فعل يتعلق بها وهذا رجوع لتعلق الاحكام بالافعال قاله بعض مشايخنا وقال شيخنا معنى تحريم العين ان التحريم يتعلق بها أولا فالشخص ممنوع منها ويترتب على منعه منها منعه من أن يقر بها بفعل من الأفعال فتعلق التحريم بالأفعال تابع عندهم لتعلقه بالعين اه وفيه أنه لم يتبين معه معنى تعلقه بالعين ولا معنى لمنعه منها الا منعه من فعل يتعلق بها وفى حواشى السمرقندى على المطول ذهب بعضهم الى أن الاعيان توصف بالحرمة حقيقة اما لان معنى الحرمة المنع فعنى حرمة العين أنها منعت العبد تصرفها بها واما لأن معنى حرمتها خروجها عن أن تكون محلا للفعل شرعا كما أن معنى حرمة الفعل خروجه عن الاعتبار شرعا فالخروج عن الاعتبار متحقق فيهما وقال بعض المحققين ان كان منشأ الحرمة عين ذلك المحل كحرمة أكل الميتة وشرب الخمر سمى حرما لعينه وان كان غير ذلك كحرمة مال الغير فلا يقال انه حرام لعينه لأن المحل قابل للتصرف فيه فى الجملة بأن يتصرف فيه ماله أو غيره باذنه فالاول تضاف الحرمة اليه حقيقة والثانى مجازا اما بحذف المضاف أو باطلاق المحل على الحال اه وما نقله عن بعض المحققين يجرى على كلا المذهبين فتدبر (قوله من طوائف أهل السنة الخ) مقابلة ماسيأتى من قوله وذهب الخ لكن لا ينبغي مقابلة أهل السنة بالحنفية لأن معظمهم من أهل السنة قاله بعض مشايخنا وفيه أنه لم يقابلهم بالحنفية بل بمن ينتمى الى أبى حنيفة من علماء الكلام وفى قوله ينتمى إشارة الى كونهم ليسوا من أهل السنة لكن سيأتى ما يؤيده (قوله على أن الحل والحرمة) مراده بالحل الاباحة لا مقابله الحرمة وقوله وسائر الاحكام هو

انما تتعلق بالافعال دون
الاعيان

الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للرجال قال وينبني على المسئلة أن حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فن قل بالثاني نفى الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم الى كل ما لا قايها من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعي في اللفظ عرفا عاما يقضي بأن المراد الفعل المقصود من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولا نقول انها في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة بوصف بالحمل فالخلوة لا تقر بالمهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والخلوة لا تقتضيها والحمل لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينها جعلوا تسليمها لنفسها من التمكن بالخلوة كافيا اه ملخصا فظهر أن الخلاف معنوي لالفظي كذا

الكرامة والنسب وخلاف الاول فاندفع اعتراض بعض مشايخنا على قوله وسائر الاحكام أي باقيا بقوله انظر ما مراده بالباقي فان الحل اندرج فيه ماعدا الحرمة وهو الاقسام الاربعة فلم يبق شيء فان أراد به الوصفية فمده لم يكف بها وكلامنا فيها كلف به (قوله ويلزمه الوقوع فيه) أي الاجمال اذ ما ثبت للذات وارتبط بها لا يتخلف ولا يتخصص فينبغي ان يبقى العموم والعموم غير مراد بلاشك فلم تتضح الدلالة على المراد (قوله الفعل المقصود من الذات) كالتناول في آية حرمت عليكم الميتة والنكاح في آية حرمت عليكم أمهاتكم (قوله لانفسها) أي كما هو القول الاول أي ولا فعل آخر غير مقصود من الذات وانما اقتصر على الاول لاجل الرد (قوله وعندنا أن المعقود عليه الخ) عبارة يس وان المعقود عليه الخ أي وينبني على المسئلة أن المعقود عليه الخ لان جعل المعقود عليه هو المنفعة مبني على أن الحل والحرمة وسائر الاحكام الشرعية تتعلق بالافعال وجعل المعقود عليه هو المرأة مبني على أنها تتعلق بمحالتها هذا هو المناسب لكلامه وفي ذلك البناء نظر لا يخفى (قوله لان المعقود عليه في النكاح منفعة البضع) عبارة التحفة وهل هو عقد تمليك أو اباحة وجهان يظهر أثرهما في الوحلف لا يملك شيأ وله زوجة والاصح لاحث حيث لانية وعلى الاول فهو مالك لان ينفع للنفقة فلو وطئت بشبهة فالمهر لها اتفاقا اه (قوله ولا نقول انها الخ) معناه ألا نعد المنفعة جزءا من الذات حتى يكون المعقود عليه الذات (قوله وقال أبو حنيفة الخ) مخالف لما تقدم من اتفاق طوائف أهل السنة على أن الحل ونحوه من صفات الافعال لا من صفات الاعيان (قوله عين المرأة بوصف بالحمل) أي فالمعقود عليه هو عين المرأة هذا هو المناسب لكلامه (قوله والحمل لا يدخل تحت اليد) تعليل لما قبله فالخلوة بها لا تعد استيلاء عليها ودخول تحت اليد (قوله وهم لما قالوا الخ) يفيد على ما هو المناسب لكلامه أنهم يقولون بأن عين المرأة بوصف بالحمل مع أن الظاهر رجوع الضمير للحنفية بجعل قوله وقال أبو حنيفة مراد منه أبو حنيفة وأصحابه فتزيد مخالفتهم لما تقدم من اتفاق طوائف أهل السنة ولعل ذلك هو السبب فيما فهمه بعض مشايخنا من أن المراد بقوله من ينسب الخ الحنفية فيكون قوله من علماء الكلام ليس قيما ويكون موافقا لما قاله ابن يعقوب من أن الحنفية يقولون بأن الاعيان توصف بالحمل ونحوه (قوله لما قالوا الخ) فيه أن ذلك لا يترتب عليه الجعل المذكور بل انما يترتب على ان الحريد دخل تحت اليد فآل الامر الى أن الخلاف في التقرر وعدمه ليس مبني على اتصاف عين المرأة بالحمل وعدمه فمدبر (قوله كافيا) أي في تقرر المهر

والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في (٣٧٦) الآية تناولها الشامل للكل وشرب الالبان فدل على

تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس وبدل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو قد لاكن الذي لم تنفي فيه) فان العقل يدل على أن فيه حذفاً إذ لا معنى للوم على ذات الشخص وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل) أن يقدر (في حبه) لقوله قد شغفها حباً وفي مرادته لقوله تراود فتأها عن نفسه وفي شأنه حتى يشعلها أي الحب والمرادة (والعادة دلت على الثاني) أي مرادته (لا أن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره) أي الحب المفرط (أيه) أي صاحبه فلا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً

في يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وإنما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على نفي منها (قوله المذكورة في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالأكل والانتفاع بها وقرئ بها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الأدلة وإضافة أدنى تسامح من إضافة الصفة إلى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو أن يدل والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها أن يدل الخ ولم يحزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله أن يدل مقحواً والاصل منها العقل وأن يجعل المصدر المنسبك من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اه من ع ق ببعض زيادة (قوله أي أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضاً قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما يعذب به فلا يرد أن الأمر والعذاب أمران معنويان لا يجيء لهما كذا في الأطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتحويل والتخويف المقصود من الآية اه ع ق (قوله هو أحد الأمرين) في هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدراً أحدهذين لا تستقل فيه دلالة بل تحتاج إلى قرآن كونه هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه إلا ما ذكره في هذا ما دل في غير العقل لما تقدم لنا أن المدرك هو العقل في الكل لكن إن كانت دلالة لا تستقل نسبت الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر أن جواز تقدير الاختصاص مع صحة تقدير الأعم لم ينحصر المقدر في ما ذكره لصحة أن يقدر وجاء جنس ربك القائم بتعذيب العاصي أو عبيده القائمون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الأمر أولى وأظهر لشموله كما في آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أي على الحذف (قوله إذ لا معنى للوم على ذات الشخص) إذ لا يلام الشخص الأعلى أفعاله ولم يقل في ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه إشارة إلى أن في بمعنى على (قوله حبا) تمييز محمول عن الفاعل أي قد شغفها حبه أي أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبارة الأطول أي حرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أي المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وإنما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لأم عليه المحبوب فلا وازمه وأما من كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملاً) يؤخذ منه ما صرح به في الأطول من أنه إذا جعلت الإضافة في شأنه

(قوله رحمه الله من هذه الاشياء المذكورة) في الآية هي الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ومن في قوله من هذه للإبتداء لا للتبعية الذي جرى عليه المحشى فاخرج كلام الشارح عن ظاهره واعترض عليه بما بناء على ذلك اه شيخنا (قوله كالأكل الخ) أي وكالتناول الذي هو أظهر من هذه الامور (قوله مقحم) المناسب مقحماً الآن يكون جارياً على لغة ربيعة التي ترسم المنصوب بصورة المرفوع والمجرور (قوله من إضافة الصفة الخ) أو من الإضافة البيانية (قوله فلا يرد الخ) أي لان ما أمر به وما عذب به يتفقان بالحجي بمعنى الوصول وهذا صريح في أن الوصول لا يصح في المعاني (قوله رحمه الله تعالى على ذات الشخص) أي المألوم في شأنه وقوله بل إنما يلام على فعل اكتسبه أي المألوم وذلك كله في نسخة (قوله عن كونه ليس بنقص) المناسب عن كونه

عهدية بأن أريد به المرادة فقط صح تقدير شأنه (قوله وتعين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فتعين (قوله يعني من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لا من أدلة الحذف) أي كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سياقه في بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الأطول ان قول المصنف وأدله أي أدلة لا بد للحذف منها اما للتنبيه على أصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو أن الجارح) عبارة ع ق فان الجارح يدرك بالعقل بعد ادراك وصفه أنه لا بد له من متعلق اه فقول الشارح هو أن الجارح فيه حذف أي هو العقل بسبب ادراكه أن الجارح (قوله هو أن الجارح والمجرور) فيه أن المخاطب كثيرا ما يكون غير نحوي فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بمقتضى الفعل الم شروع فيه قاله في الأطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أي دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أي دال ما جعلت الخ (قوله في القراءة يقدر بسم الله أقرأ) وتقدر بـ خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له هو الأقرب للتقرينة وينسب الى البيانيين وقيل يجوز تقدير ابتدئ في الكل وينسب الى النحويين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا يخفى أن المقارنة أهم من جعل البسملة مبدأ الشيء فلما اقتصر على المقارنة وجعل مسألة البسملة من أمثاتها كازا أوضح اه وقال في الأطول ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والافالشروع أيضا اقتران اه (قوله أي من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف لخال من الأحوال ع ق (قوله كقولهم للعرس) أي المتزوج اه ع ق وكتب أيضا قوله كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحتززون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه اه فترى (قوله اذ مقارنة المخاطب الخ) الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله وفي نسخة أي مقارنة وهي لاتناسب (قوله والرفاء هو الالتئام والاتفاق) والمراد بالدعاء أي جعلك الله مع زوجك ملتئما والدا للبنين ع ق (قوله اما بالايضاح) سيأتي مقابله في قوله واما بذكر اختصاص الخ يس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالصرح وأحال على الباقي بقوله بمردها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله اما بالايضاح بعد الابهام فانهم ذكر عكس ذلك وانسعه اجالا بعد التفصيل لابهامها بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليري المعنى) أي يدرك ع ق وكتب أيضا قوله ليري المعنى في صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشيء على حقيقةه والاحاطة بجوانبه

اضطراريا قاله بعض مشايخنا وفيه أن المآل واحد (قوله حيث كان سياقه الخ) فيه أن سياقه في بيان أدلة الحذف لمعنى لا الحذف مطلقا فكل ما في أدلة الحذف وأدلة التعيين ومن هذا تعلم أن قول المحشي وقد يتخلص من هذا الخ كلام صحيح اذ تفسير صاحب الأطول موافق للسياق (قوله فانهم ذكر عكس ذلك الخ) فيه أن هذا النوع داخل في قول المصنف واما بغير ذلك وغير المصنف

كفهم الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجنه أو لا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعالى علمين به أن قلنا أن هناك علمين من جهتين أو إلهام علمين أن قلنا بخلاف ذلك وليس هذا من باب التمكن ولا من باب كمال اللذة الآتين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كفرض الحسناء في لباسين (قوله وعلمان خير من علم واحد) أي لا باعتبار التمكن في النفس ولا تكمل اللذة والارجع هذا الوجه إلى الوجهين الآتين بل العلمان في نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لأن يادتهما عليه وزيادة العلم مستحسنة في نفسها فليتأمل اه سم (قوله أوليتك في النفس) أي نفس السامع فضل تمكن وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي أن يملأ به القلب لرغبة أو رهبة أو أن يحفظ لتعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع عندها) لأن الأشعار به إجمالا يقتضى التشوق له والشئ إذا جاء بعد التشوق يقع في النفس فضل وقوعه ويتكهن أي تمكن ع ق (قوله أوليتك لذة العلم به) أي للسامع (قوله بعد الشوق) أي الحاصل من اشعار الأجل بالشئ والفرق بين التمكن واللذة في العلم بحسب مفهوميهما واضح ولو كان الشوق بالأجل سبب كل منهما ومقام الأول كما تقدم ومقام الثاني كماله نفس السامع إلى ما يليق به المتكلم حيث يأتي به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم بما يراه ويرغب لهما يكره وينفر عنه فتأمل هذا فان المقام سهل ممتنع اه ع ق (قوله نحورب الخ) تمثيل للإيضاح بعد الإبهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله نحورب اشرح لي صدرى في التمثيل به شئ لأن المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب بعلمين على أنهم بالنسبة إليه كما تقدم خير من علم واحد ولا أن الخطاب بما فيه التمكن في قلب السامع ولا بما فيه كمال اللذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خاطب به غير الرب تعالى أمكن فيه ما ذكر لأن الأصل في الكلام أن يؤتى به لما أراد المتكلم به والالم يؤتى بمقادير الكلام لا مكان تحويله إلى مقصود آخر

وعلمان خير من علم واحد
(أوليتك في النفس
فضل تمكن) لما جبل الله
النفوس عليه من أن
الشئ إذا ذكر بمهماثم بين
كان أوقع عندها (أو
لتكمل لذة العلم به) أي
بالمعنى لما لا يخفى من أن
نيل الشئ بعد الشوق
والطلب لذ (نحورب
اشرح لي صدرى

ذكره وسماه قد لكة فلا صحة لدعوى الفوات قاله بعض مشايخنا (قوله بحيث لا يقع فيه) أي الشئ وكذا الضمير أن بعد (قوله أن قلنا بخلاف ذلك) أي لأن ذات المعالوم شئ واحد فالعلم واحد بقطع النظر عن جهة الأجل والتفصيل أو بناء على أن العلم لا يتعدد بتعدد المعالوم (قوله كفرض الحسناء في لباسين) أي كان تفرض المرأة الحسناء في لباسين لتراها في صورتين مختلفتين ففرض بالفاء وقال شيخنا هو بالعين المهملة أي كان تعرض المرأة الحسناء نفسها عليك في لباسين لتنظرها في صورتين مختلفتين (قوله واضح) أي لأن التمكن هو الرسوخ واللذة ميل النفس وتأثرها بما ترغب فيه (قوله ولا يقال المراد أن الكلام الخ) أي وأن ذلك بمجرد هو النكتة بدون اعتبار لازمه (قوله لأن أصل الكلام) أي قاعدته وقوله أن يؤتى به الخ لا يخفى أن نحو قوله تعالى اذهب إلى فرعون انه طغى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى مما اعتبر فيه الورود على لسان العباد داخل في هذا الأصل لأنه قد أنى به لما أراد المتكلم إذ المعنى كما على ما صدر به الفخر اذهب أنت على رجائك كما وطعك في إيمانه ثم الله تعالى عالم بما يؤول إليه أمره بخلاف رب اشرح لي صدرى على هذا القيل فإنه لم يؤتى به لما أراد المتكلم به إذ ما أراد به لا مساع له مع كون المخاطب هو الله تعالى فافهم (قوله والالم يؤتى بمقادير الكلام) أي سواء كان

بل الجواب أن المراد هنا لازم المتقدم لعدم إمكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لعلمين
 الاهتمام به فان طلبا لزمه التأكيدي في السؤال وكمال الرغبة في الاجابة وكذا سوقه للتمكن واللذة
 كان من لازمه الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة في الاجابة وكمال الرغبة والتأكيدي في السؤال مناسبان
 في المقام اه ع ق وقوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالغزالي وممن مثله (قوله فان
 اشرح لي يفيد الخ) قال في الأطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ماله لالان لي صفة نكرة
 مقدرة أي اشرح شيئا لي وصدر لي بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله
 لي أي لأجلي أن المطلوب شرح شيء ماله من غير تقييد بغير فالإبهام أعم من الإبهام المقدر أو المفهوم
 فان قلت في فهم شيء ماله نظر لجواز أن يقال اشرح لي لأجلي صدر معلمي قلت لاختفاء في تبادر
 ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان
 اشرح لي بدل على طلب شرح شيء ما قلت لاعتماد ما يفهم من الفعل والالكان كل فعل مع مفعوله
 المتأخر إبهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح
 احتراز عن الشرح بما يضره اه (قوله أي من الايضاح بعد الإبهام) لم يقل أي من الاطناب
 للايضاح بعد الإبهام مع أنه الانسب للسياق اختصارا اه فزري (قوله باب نعم) يشمل ما هو
 للمدح كنعم الرجل زيد وما هو للذم كبئس الرجل أبوجهل لان الباب صادق عليهما اه ع ق
 وكتب أيضا قوله باب نعم لا يخفى أن عذاب نعم منه على ما هو الاغلب والافتقار يقدم المخصوص اه
 أطول (قوله خبر مبتدأ محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضا قوله خبر مبتدأ محذوف
 أي أو مبتدأ خبره محذوف لا على قول من يجعله مبتدأ قدم عليه خبره فلا يكون على هذا من الايضاح

فان اشرح لي يفيد طلب
 شرح لشيء ماله (أي
 للطالب) وصدر لي يفيد
 تفسيره (أي تفسير ذلك
 الشيء) ومنه (أي من
 الايضاح بعد الإبهام) باب
 نعم على أحد القولين (أي
 قول من يجعل
 المخصوص خبر مبتدأ
 محذوف)

ذلك المفاد من أصل المراد أو غير هذا هو الظاهر وبحتمل أن مراده خصوص الثاني كقطانة
 المخاطب المفادة بمحذوف المسند اليه مثلا والمبالغة في المدح المقادة بالتحقيق في قوله تعالى ويطعمون
 الطعام على حبه وعلى اعتبار التحويل لا وثوق بأفادة الكلام لذلك وكتب شيخنا على قوله والالم
 بوثق بمفاد الكلام فقال مثلا لو خاطبت البليد بما يخاطب به البليغ فأنتيت بالنسكات فقد أخطأت
 فلو اعتبر التحويل لم يتأت الحكم بالخطأ اه وفيه أن هذا ليس فيه بيان عدم الوثوق بمفاد الكلام
 (قوله لازم المتقدم الخ) أي فقول المصنف ليرى المعنى الخ أي لذلك نفسه أو لللازمه (قوله فان
 طلبا) أي فان كان طلبا فان شرطية وكان مقدرة اسمها ضمير يعود على الكلام أي فان كان
 الكلام طلبا كما هنا اه شيخنا (قوله المستلزم لكمال الرغبة) أي والتأكيدي في السؤال
 (قوله وكمال الرغبة في الاجابة) أي كمال رغبة السائل في اجابة المسؤل (قوله والالكان كل
 فعل مع مفعوله المتأخر) بل مع فاعله لان الفعل لا بد له من فاعل (قوله ثم نقول لا اطناب
 في ذكر الظرف الخ) اعتراض على المصنف القائل بأن في الآية اطنابا محصلا أنه ما ادعيته
 يا مصنف من أن المساواة هي رب اشرح لي صدر لي فان المعنى المراد هو طلب شرح صدر المتكلم
 وان الاطناب رب اشرح لي صدر لي فلفظ لي زائد على أصل المراد لا يسلم بل ما أفاده لفظ لي من جملة
 أصل المراد لان المعنى المراد هو طلب شرح صدر المتكلم ثم حاشا مقيدا بالنفع والنفع مستفاد
 من لفظ لي فلم يكن في الآية اطناب وليس مراد الأطول ان الاطناب لم يحصل بلفظ لي وانما حصل
 بلفظ صدر لي اذ يكفي في افادة أصل المراد عبارة الاجال حتى لا يكون اعتراضا على المصنف

بعد الابهام لان زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير تأمل (قوله اذ لو أريد الاختصار كفي نعم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت في النحو أن فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مضمهر مميز بنكرة منصوبة أو بما وثانيتها أنه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فعني نعم الرجل زيد أن زيدا جيد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدروننا في الرجولية بقريته إلا أنه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فن وجوه حسنة سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا يظهر أن المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على أن نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقلنا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم المساواة موافقا لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة وما تمسك به فيه غير ناهض بقي أن نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما كذا في الاطول (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة

(اذ لو أريد الاختصار)
أي ترك الاطناب (كفي)
نعم زيد

لما علمت أن المعنى المراد هو طاب شرح المصدر لا طاب شرح شيء ما يدلك على هذا ما يأتي عن الشارح حيث جعل المساواة نعم زيد لان نعم الرجل (قوله لان زيدا الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير) أي فالكلام ابرز في صورة واحدة من أول الأمر وفيه أن تقدمه وعدمه على حد سواء على هذا الاعراب اذ كيف يوجد الاطناب مع عدم افادة نعم الرجل شيئا على هذا الاعراب اذ هو خبر والخبر لا يستقل بالافادة قال بعض مشايخنا فيه أن كونه متأخر الفظا كاف في الايضاح بعد الابهام ويؤيد ذلك أنهم جعلوا قول الشاعر ثلاثة تشرق الدنيا الخ من البيان بعد الابهام مع أن المبين متقدم في التقدير اهـ والجواب أن جعلهم له من البيان بعد الابهام ليس على جعل قوله ثلاثة خبرا مقدما بل على جعله مبتدأ خبره محذوف أي ثلثة ثلاثة كما تقدم عن عبد الحكيم (قوله حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية) أي لأن في ما يتعلق بالعالمية زيادة عما يتعلق بالرجولية وهذه الزيادة ليست بمرادة (قوله في جنس) أي لا في أي جنس (قوله ويقدر قولنا في الرجولية الخ) أي فلا اخلا لا فاندفع البحث الثاني (قوله إلا أنه التزم فيه الاطناب) أي فيقال نعم الرجل زيد وسيأتي له منع كونه اطنابا بناء على ما سلكه كما يأتي (قوله والى هذا الامتناع أشار بقوله لو أريد الخ) أي لأن تعبيره بلو يشير الى أنه أمر فرضي فلم تقتض عبارته صحة نعم زيد بل هو أمر فرضي لا يصح استعماله لالتزامهم الاطناب فاندفع البحث الأول أيضا لانه لم يدع الصحة (قوله اتباع الاستعمال) الواجب فيه أن تركه محذوف فليس من وجوه الحسن قاله بعض مشايخنا وقد تقدم أن المحسن يطلق على الواجب (قوله وبهذا يظهر) أي بقوله ويقدر قولنا في الرجولية بقريته الخ ووجه ظهوره أنه جعل في نعم زيد عند تقدير في الرجولية اختصارا وحينئذ يكون في الكلام عند ذكر المقدر مساواة فليس قولك نعم زيد مساواة حتى يكون قد أطلق الاختصار على ما يشمل المساواة قاله بعض مشايخنا (قوله بقي أن نعم الرجل زيد الخ) بناء

(قوله وفي هذا) أى قوله اذ لو أريد الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذ لا يجوز في نعم زيد بل هو مساواة وكتب أيضا مانصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسنه) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى (قوله أى حسن باب نعم) أى حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد الابهام) الذى له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أى ذى الاعتدال أى الكلام المعتدل اه حفى (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه ايجاز محض وقوله والايجاز بحذف المبتدأ فليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولك أن تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذا ان الوجهان أعنى بروز الكلام في معرض الاعتدال وابهامه الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه ع (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه أن هذا الوجه أعنى ايهام الجمع على هذا التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لاسواه فينا في قول المصنف ووجه حسنه سوى ما ذكر ولك أن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غير باعتبار الامور الثلاثة ولك أن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجمال والتفصيل غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين متنافيين كايقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهما حينئذ من البديع أو المعاني قلت يمكن الامر ان بمناسبة المقام بأن يقتضى المقام مزيد التأكيدي امالة قلب السامع أو بقصد مجرد الظرافة والحسن اه ع (قوله على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لان الايجاز بحذف المبتدأ والاطناب بذكر الخبر بعد ذكر ما يعبه فقد انفكت الجهة اه ع (قوله وهو في اللغة لف القطن المندوف) ووجه المناسبة أن في الاصطلاحى لفان دفا أى تفرقة وتفصيلا وان كان فيه اللف سابقا على التندف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن معناه نفس الايمان وعليه فقوله نحو يشيب الخ على المساحة أى نحو الايمان في يشيب الخ اه سم قال الشيخ يس والاقر ب أن التوسيع

على ما سبق له من أن نعم زيد اختصار حقيقة اللازم منه ان نعم زيد في الرجولية أو نعم الرجل زيد مساواة وقال شيخنا لانسم أن نعم الرجل زيد مساو لنعم زيد في الرجولية وان كلامهما مجرد المدح لزيد في الرجولية لزيادة نعم الرجل زيد على نعم زيد في الرجولية لان الرجل كما دل على الرجولية دل على الذات المتصفة بالرجولية التى حصل فيها الاستغراق من آل والذات المستغرقة زائد على المعنى المراد فهو اطناب بهذا الاعتبار (قوله أنظره في أطوله) قد تقدم له نقل بعضه (قوله أى ذى الاعتدال الخ) لاحاجة لتقدير المضاف ويجعل بروز الكلام في معرض هو الاعتدال من قبيل بروز الشئ في صفته اه شيخنا (قوله في زمان واحد) لعل النسخة التى وقعت له ليس فيها ذلك أى والاجمال في زمن سابق والتفصيل في زمن متأخر عنه يعقبه فلم يتعد ازمانا (قوله عكس اللغوى) أى مشتق على عكسه لان الاصطلاحى فيه ندف ملفوف واللغوى لف مندوف وقد بوجه بوجه لا عكس فيه فيشبهه تثنية الاسم أو جمعه بندف القطن من جهة عدم كمال الانتفاع لان التثنية والجمع فيهما من الابهام ما يمنع النفع بالفهم أو يقلله وشبهه البيان بعدهما بلفه لكمال الانتفاع بلفه

وفي هذا الشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا (ووجه حسنه) أى حسن باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح بعد الابهام (ابراز الكلام في معرض الاعتدال) من جهة الاطناب بالايضاح بعد الابهام والايجاز بحذف المبتدأ (وابهام الجمع بين المتنافيين) الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك أن ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذها النفس وانما قال ايهام لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يتمتع اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو محال (ومنه) أى ومن الايضاح بعد الابهام (التوسيع وهو) فى اللغة لف القطن المندوف وفى الاصطلاح (أن يؤتى)

يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما جعله الشيخ على المعنى المصدرى لان المصنف جعله من
الايضاح بعد الابهام والايضاح مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يزاد
في أوله أو في وسطه اذ لم يظهر التخصيص التوشيع بالعجز وجهه وكان التقييد به لانه أكثر ما يقع به
التوشيع في التركيب (قوله بمثنى) أوجع اه ع ق نحوان في فلان ثلاث خصال جميلة
الكرم والشجاعة والحلم (قوله ثانياً ماعطوف الخ) والزائد على الاول في الجمع اه ع ق
وكتب أيضاً قوله ثانياً ماعطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب
فيه خصلتان احدهما الحرص والاخرى طول الأمل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول
(قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خديها بغير رقيب

فما زلت في ليلين شعر وظامة * وشمسين من خرو وجه حبيب

اه أطول وكتب أيضاً قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل
الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على
العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول
الأمل رواه البخاري من حديث أنس اه حفي قال الفري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه
اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أى ينفو وهو بالكسر على ما في الصحاح
(قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه أنه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا
ما اصطلاح عليه أهل الأصول بل المراد به ما يشمل الخاص أى يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح
أهل التصوف يشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد الذكرا الخ) أى ايفار
ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر بطريق العطف ايضاح بعد الابهام اه يس
(قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان
أوضح اه مطول قال في الأطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بالاشبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله
على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتنبيه على فضله)
جعل العلة للتنبيه على الفضل ويصح أن تكون نفس الفضل (قوله يعنى الخ) تفسير لقوله
تنزيلاً للتغايير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أى أو الخسيسة والتقدير بالشريفة نظراً

في عجز الكلام بمثنى
مفسر بامرين ثانيهما
معطوف على الاول نحو
يشيب ابن آدم ويشب
فيه خصلتان الحرص
وطول الأمل واما بذكر
الخاص بعد العام عطف
على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام والمراد الذكرا على
سبيل العطف (للتنبيه
على فضله) أى مزية الخاص
(حتى كأنه ليس من
جنسه) أى العام (تنزيلاً
للتغايير في الوصف منزلة
التغايير في الذات) يعنى
أنه لما امتاز عن سائر أفراد
العام بماله من الاوصاف
الشريفة جعل كأنه
شئ آخر مغاير للعام لا يشمله

في لحاف أو غيره والبيان للتنبيه والجمع ليكمل به الانتفاع فيهما اه ع ق أو تشبيه التنبيه أو الجمع
بلف المندوف فوجه التسمية اشتاله على ذلك (قوله لانه جعله من الايضاح الخ) أى بحسب
ظاهر المتن والافالواقع أن الايضاح بعد الابهام ليس هو التوشيع ولو بالمعنى المصدرى وانما يحصل
به (قوله شبيهة خديها) أى الخمر الشبيهة بالخدين (قوله يكبر ابن آدم الخ) بفتح الباء في
الاول وبضمها في الثاني قال بعضهم

كبرت بكسر الباء في السن واجب * مضارعه بالفتح لا غير يا صاح

وفي الجرم والمعنى كبرت بضمها * مضارعه بالضم جاء بايضاح

(قوله فيشمل نحو جاءني رجال وزيد) في كونه اطناباً نظراً اذ لو لم يذ كر زيد احتمل عدم دخوله

للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف
المقتضى للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا
إذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كافي المثال وأما إذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كأن يقال
جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمر و خالد فهل يكون من هذا الباب أو لا فيه نظر (قوله وهي
صلاة العصر عند الأكثر) اختلف السلف فيها فذهب إلى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة
منهم ولم ينقل عن أحد من السلف أنها صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لأنها بين صلاتين
لا يقصران وقال بعضهم هي إحدى صلاة الخمس لا بعينها أهمها الله تعالى تحريضا للعبادة على المحافظة على
أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فذكر في القاموس الصلاة الوسطى المذكورة
في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحى أو الضحى أو

في رجال لصدقه بثلاثة أو أكثر ليس منهم زيد والاقصا على زيد لا يصح الآن يكون أصل المراد هو
الاخبار بمجىء جمع من الرجال على الإبهام وقامت قرينة على ذلك إذ لا شك أن ذكر زيد حينئذ
اطناب لأن إفادة خصوصه ليست من أصل المراد لعدم تعلق الغرض بذلك أو لكونه معلوما من
المقام فذكره انما هو للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من الجنس تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة
التغاير في الذات ثم إن ما يأتي التوقف فيه من نحو جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمر و خالد
وان كان في مقام يكون أصل المراد فيه هو الاخبار بمجىء رجل واحد منهم لم يجز بثلاثة من
الرجال على الإبهام وكان على ذلك قرينة لا يصح على وجه اعتبار أن ذكر الخاص للتنبيه على فضله
حتى كأنه ليس من الجنس الخ لما فيه على هذا الوجه من الركة بحيث يمجى الطبع السليم ولا يكون
اعتبار الكافية المذكورة في التعليل مع كون القصد هو الاخبار بمجىء رجل واحد في المثال
الأول وثلاثة فقط في الثاني لا تنافي بخلاف ما نحن فيه لما أن أصل المراد هو الاخبار بمجىء جمع
من الرجال على الإبهام (قوله بالبدلية) التقييد بالنسبة للمثال الثاني بالنظر لكون المراد فيه
من رجال ثلاثة فقط والافه ويتناول الثلاثة بالبدلية مع غيرها (قوله كان يقال جاءني رجل وزيد)
أي فرجل يتناول زيد بديل وعمر و يتناول عمر بديل خالد وهكذا (قوله أو رجال وزيد الخ) فإن
رجال يصدق بهذه الثلاثة بديل ثلاثة أخرى وبثلاثة أخرى بديل أخرى وهكذا (قوله فيه نظر)
أي تردد الظاهر أنه ليس من هذا الباب لأن العموم البدلي لا يكفي ولا يظهر فيه التعليل اه
شيخنا وقد علمت تفصيل الكلام مما مر (قوله فذهب الخ) ظاهره أن طائفة ذهبت إلى أنها
كل فرد من الصلوات سوى العشاء وليس مرادها فلا بد من التوزيع بعد اعتبار تعدد الطائفة
(قوله وفي القاموس الخ) قال الطيبي قوله والصلاة الوسطى الخ قلت التعرض لمثل هذا من
زيادة التفضل والخروج عن الفرائض إلى المحافظة على التنفل وحاصل ما عدم من الأقوال تسعة
عشر قولاً والمسئلة خصها أقوام من المحدثين والفقهاء وغيرهم بالتصنيف واتسعت فيها الأقوال
وزادت على أربعين قولاً فاذا الذي ذكره وافيًا ولو بالنصف منها مع أنهم عزوا الأقوال لأربابها
واعتنوا بفتح بابها وصحح أرباب التحقيق أنها غير معروفة كليله القدر والاسم الأعظم وساعة الجمعة
ونحوها مما قصد بابها مع الحث والحض والاعتناء بتحصيلها الثلاث ترك شيء من انظارها وأنشدها شيخنا
الإمام أبو عبد الله محمد بن المسناوي رضي الله تعالى عنه غير مرة

العام ولا يعرف حكمه
منه (نحو حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى)
أي الوسطى من الصلوات
أو الفضلى من قولهم
للافضل الأوسط وهي
صلاة العصر عند الأكثر

الجماعة أو جميع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معا أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معا أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظهر أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله وأما بالتكرير لنكتة) قال ع ق و لظهور التطويل

وأخفيت الوسطى كليلة جمعة * كذا أعظم الاسماء مع ليلة القدر ولم يلتفت العارفون المتوجهون الى الله تعالى على شيء من ذلك وأخذوا في الجد والاجتهاد نفعا الله تعالى بهم (قوله أو جميع الصلوات المفروضة) هذا أضعف الأقوال لأنه يؤدي الى خلاف عادة الفصحاء لأن الفصحاء لا يطلقون لفظ الجمع ويعطون مفرده ويريدون بذلك المفرد ذلك الجمع فان ذلك في غاية النقي والاباس ولا يصح كون الثاني تأكيد الوجود العاطف ولا يفيد معنى آخر فيكون حشا واحل كلام الله سبحانه وتعالى على مثل هذا غير جائز كما قاله القرطبي (قوله أو المتوسطة بين الطول والقصر) الظاهر أنه مكرر مع قوله أو المغرب لأن أطولها أربع وأقصرها ركعتان وأوسطها ثلاث وهي المغرب الآن يكون مراده هذا القائل أي صلاة متوسطة من حيث الفعل وقال الطيبي قدرده أبو حيان في البحر بأن الوسطى تأنيث أوسط بمعنى أعـدل وأفضل والمتوسطة من الوسط وأطال في تعقب ذلك من وجوه العربية بما هو ظاهر (قوله أو كل من الخمس) مكرر مع قوله أو جميع الصلوات المفروضة الآن يقال المراد كل واحدة على حدها والمراد بجميع الصلوات مجموعها (قوله قال ابن سيده الخ) الظاهر أن المراد الجمعة فقط فلا يتكرر مع قوله فيما سبق أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظهر ويحتمل أنه اختيار للقول السابق (قوله فقد أخطأ) ذكر بعده في القاموس مانعه الآن يقال برواية مستندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا يرد عليه شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر لأنه ليس المراد بها في الحديث المذكورة في التنزيل اهـ والحديث هو ما في صحيح مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال حبس المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة العصر حتى اجرت الشمس أو اصفرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة الله أجوافهم وقبورهم نارا وفي صحيح البخاري وهي صلاة العصر قال الطيبي قلت حاصل ما أشار اليه أن هذه الأقوال في الوسطى المذكورة في القرآن فلا يرد عليها المذكورة في الحديث لاحتمال أنها غيرها وهو كلام غير ظاهر ولا معول عليه فان الآيات تفسرها الاحاديث ما أمكن كالعكس ولا يجوز لاحد أن يتصرف في آية وقع فيها نص من السلف ولا في حديث وافق آية وصرح السلف بأنها توافق أو وردت فيه أو نحو ذلك وفي القاموس قلت لا يخفى ما فيه من الإيراد في نفي المراد المخفي على العباد مع أنه في مصحف حفصة والصلاة الوسطى صلاة العصر وقال عليه الصلاة والسلام أنها الصلاة التي شغل عنها ساميان عليه السلام حتى توارت بالحجاب والحديث الاول رواه مسلم بروايات متعددة تعين المنبهة وعليه الامام أبو حنيفة وجهه ورعا علماء الامة قلت هو كلام ظاهر على ما في أوله من التكلف والتعقيد وهذا القول عليه علماء الحديث قاطبة لا يختلفون فيه وإن روى عن مالك منهم رحمه الله أن مياله الى كونها صلاة الصبح وصححه جماعة من أصحابنا في الرواية فقد نقل عنه أيضا أنها العصر كقول أئمة الحديث والله أعلم (قوله و لظهور التطويل في عدم النكتة الخ) محصله أن التكرار يظهر فيه أنه تطويل اذ لا نكتة فيه ظاهرة بخلاف

(وأما بالتكرير لنكتة)

في عدم النكته في التكرار نبيه عليها فيه والا فلا يوضح بعد الابهام وذكرا لخاص بعد العام لا بد في كل منهما من نكته ككل اطناب (قوله ليكون اطنابا لا تطويلا) ولهذا قيد كل ما ذكر اطنابا بنكات الا أنه أجل هنا النكته لانه عرف سابقا بنكات التأ كيد الا أنه قد تكون النكته فيه غير ما سبق كالتنبيه على نفي التهمة في تكرار ياقوم في قوله تعالى وقال الذي آمن ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كذا كيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأ كيد ما تنفي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون ياقوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد ياقوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار ياقوم لما كانت فيه اضافة لياء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قوموه وهو منهم فلا ير بد لهم الاماير بد لنفسه فتضمن تكراره زيادة تأ كيد نفي التهمة ومن نكته أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحدا لان في تكراره افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقامية تقتضيه كقوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان فانه كرر انذار كذا النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضيه التنبيه على كل فئمة ليقام بشكره بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسل الشرا من النار فبالنظر الى أنهما انما ذكر الازجر عن المعصية فعاد انعمة من حيث الانزجار بهما ولذلك عقب بقوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان كساثر النعم اه وكتب أيضا قوله كذا كيد الانذار بل والردع كما يفيد كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استشعر أن يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بأنه زاد في المفهوم شئ اه (قوله تنزيلا بعد المرتبة الخ) الظاهر أنه عليه لقوله وفي ثم دلالة الخ أي انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم

نحو الايضاح بعد الابهام فانه لا يظهر اشتباهه بظهور الفائدة فيه فمما ظهر في التكرار أنه تطويل صرح فيه بلفظ النكته (قوله في عدم النكته) في سببية (قوله الا أنه أجل هنا النكته) أي لان النكته في الحقيقة ليست هي التأ كيد بل بنكات التأ كيد فقول المصنف كذا كيد على حذف مضاف أي كنكات تأ كيد (قوله كالتنبيه على نفي التهمة الخ) فيا قوم الاول لما كان فيه اضافة لياء النفس أفاد نفي التهمة ويا قوم الثاني للتنبيه على ما أفاده الاول (قوله زيادة تأ كيد) أي زيادة هي تأ كيد فهو على كلامه من قبيل ما ذكره المصنف الآن هذاتأ كيد ما تنفي به التهمة وذلك تأ كيد الانذار (قوله فتضمن تكراره زيادة تأ كيد) عبارة ع ق فتضمن تكراره تأ كيد يمنع التهمة (قوله ومن نكته الخ) هذا غير ما ذكره المصنف (قوله أن يكون معنى متعلق الفعل المذكور مختلفا) ومعنى المتعلق في قوله تعالى فبأى آلاء ربك تكذبان هو ما تضمنه الكلام قبله من النعم فان الكلام قبله في كل مرة يتضمن نعماء تدبر (قوله فعاد انعمة) أي فعاد كل واحد منها انعمة (قوله ولما استشعر الخ) اذا تأملت وجدت احتمال غير هذا التوجيه (قوله باعتبار زيادة اهتمام المنذر به) أي زيادة هي الاهتمام انما استفيدت من الثاني فكان أبلغ

ليكون اطنابا لا تطويلا
وتلك النكته (كذا كيد
الانذار في كلا سوف
تعمون ثم كلا سوف
تعمون) فقوله كلا ردع
عن الانهماك في الدنيا
وتنبيه وسوف تعمون
انذار وتخويف أي سوف
تعمون الخطأ فيما كنتم عليه
اذا عاينتم ما قد امكم من
هول المحشر وفي تكريره
تأ كيد للردع والانذار
(وفي ثم دلالة على الانذار
الثاني أبلغ) من الاول
تنزيلا بعد المرتبة

(قوله منزلة بعد الزمان) أى الذى هو الأصل فى ثم فاستعيرت هنا لبعدها المرتبة (قوله فى مجرد التدرج) أى فى التدرج المجرد عن اعتبار التراخى والبعدين تلك الدرج فى الزمان وعن اعتبار كون نالها أى نال ثم بعد متلوها فى الزمان وكتب أيضا قوله فى مجرد التدرج أى عن اعتبار التراخى والبعدين تلك الدرج وعن كون الثانى بعد الاول فى الزمان كما أفصح بذلك فى المطول لا يقال فقوله واستعمال اللفظ ثم فى مجرد الخ ينافى ما قبله لانا نقول لا ينافيه لان الظاهر لبعدها المرتبة بعدها مسافة وقدرا لازمانا وباعتبار التراخى والبعدين فى الطول التراخى والبعدين زمانا اه سم (قوله اذا أبعدها فيها) أى قطع كثيرها (قوله فقيس ل هو ختم البيت الخ) صريح فى أن مسماها المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى فى التذييل وهو تعقيب الخ صريح فى أن التذييل مسماها المعنى المصدرى أيضا لكن قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون مسماها الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هناك المعنى الاول فى قوله وهو ضربان مساححة وان كان أراد الثانى فى قوله تعقيب الكلام مساححة وعلى ارادة المعنى الثانى يشك قول الشارح هناك فهو أعم من الافعال بناء على ما دلت عليه عبارته هنا من أن الافعال مسماها المعنى المصدرى اذ قضية ذلك أن بينهما المباينة الا أن يتسمح فى هذا الكلام وكذا يقال فى التكميل والتعيم والاعتراض فان ظاهر تفاسيرها أن مسماها المعنى المصدرى وظاهر تمثيلها أن مسماها الكلام والظاهر أنها تطلق على كل فلا بد من المساححة اما فى التفسير واما فى التمثيل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أى أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة الى أن النكتة فى الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الافعال اسم للمعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة أفعال اه ع (قوله كزيادة المبالغة) أى زيادة المبالغة فى التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها فتكون المبالغة حاصلة من تشبيه الجبل المرتفع الذى هو أظهر المحسوسات فى الاهتداء به والزيادة من وصف العلم بقولها فى رأسه نارقنجر المبالغة الى المشبه واما أن تكون بيانية أى كزيادة هى المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز والخطب فى مثل هذا سهل فالمبالغة فى التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه به غاية فى كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجر ذلك السكال الى المشبه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه الآتى فيرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه والمشبه به حتى كأنهما شئ واحد لظهور الوجه فيهما ابتداء بسبب ذلك المازيد فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقة فيهما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون المشبه به غاية فى الوجه لعدم

منزلة بعد الزمان واستعمالا
للفظ ثم فى مجرد التدرج
فى درج الارتقاء (واما
بالافعال) من أو غل فى
البلاد اذا أبعدها واختلف
فى تفسيره (فقيس ل هو ختم
البيت بما فيه نكتة يتم
المعنى بدونها كزيادة
المبالغة فى قولها) أى قول
الخنساء فى مرثية أخيها
صخر (وان صخر لتأتم)

وان لم يختلف المفهوم (قوله لأن الظاهر ببعدها المرتبة الخ) فيه سقط والأصل لان الظاهر أن المراد ببعدها المرتبة الخ بل النص كما لا يخفى (قوله وباعتبار التراخى) عطف على ببعدها المرتبة قوله المنفى صفة لا اعتبار التراخى والبعدها لالهما حتى يقال لم يثن لانهما شئ واحد (قوله التراخى والبعدها زمانا) عطف على بعدها مسافة (قوله فان كان هناك أراد الخ) أى فى الموضعين (قوله اشارة الى أن النكتة الخ) فيه تأمل كفى الدسوق (قوله فتكون المبالغة حاصلة من تشبيه الخ) لان

أى تقتدى (الهداة به * كأنه علم) أى جبل مرتفع (٣٨٧) (فى رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى

التشبيه بما يهتدى به الآن
فى قولها فى رأسه نار زيادة
مبالغة (وتحقيق) أى
وتحقيق (التشبيه فى قوله
كأن عيون الوحش
حول خبائنا) أى خيامنا
(وأرحلنا الجزع الذى لم
يثقب) الجزع بالفتح الخرز
اليماني الذى فيه سواد
وبياض شبه به عيون
الوحش وأنى بقوله لم
يثقب تحقيقاً للتشبيه لانه
إذا كان غير مثقوب كان
أشبه بالعين قال الاصمعي
الطبي والبقرة إذا كانا
حين فعيونهما كلها
سواد فأما إذا مانا بدا
بياضها وانما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبياض بعد
ماموت والمراد كثرة
الصبيد يعنى مما أكلنا

كثرت العيون عندنا كذا
فى شرح ديوان امرئ
القيس فعلى هذا التفسير
يختص الایغال بالشعر
(وقيل لا يختص بالشعر)
بل هو ختم الكلام بما
يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
(ومثل) لذلك فى غير الشعر
(بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسألكم أجرا وهم
متهدون) فقوله وهم
متهدون مما يتم المعنى بدونها
لان الرسول مهتد لا محالة
الآن فيه زيادة حث على

قصد تعظيم الوجه فى المشبه به ليجر ذلك الى عظمتها فى المشبه من ع (قوله الهداة) أى الذين
يهدون الناس الى المرشد والمعالى فكيف بالله تدين اه ع (قوله أى خيامنا) فالمراد بالخباء
جنس الخيام الصادق بالكثير بدليل قوله وأرحلنا فهم من عطف النفس ير اه ع (قوله
بالفتح) أى للجيم وسكون الزاى (قوله الخرز اليماني) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد
ع (قوله وأنى بقوله الخ) أى لما كان الجزع المثقب يخالف العيون مخالفة ما فى الشكل
زاد قوله الذى لم يثقب لتحقيق التشابه فى الشكل بتمامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى التساوى
فى وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو المشبه به فى وجه الشبه ليعا
بذلك المشبه الملحق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه ع (قوله كأن أشبه بالعين) لو
قال كأن أشبه به العين لكان أوفق (قوله كلها سواد) أى بحسب الظاهر وهى لا تخلو فى نفس
الأمر من بياض اه ع (قوله بدا بياضها) أى الذى كان غطى بالسواد من حيائهما اه
ع وكتب أيضا قوله بدا بياضها فأشبهت الجزع حينئذ (قوله موت) أى كثرة موتها (قوله
يعنى مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله
كذا فى شرح الخ) وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسابرتهم فى المفاوز حتى ألفت
الوحوش رحلهم وأخبيتهم اه مطول قال الفزرى وجه التبيين أن عيون الظباء حال حيائهما سود
فلا تشبه الخرز اليماني الذى فيه سواد وبياض اه (قوله مما يتم المعنى بدونها) أى بدون ذكره
(قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل لأجر لا محالة اه سم أى فينبغى أن يجعل المثال مجموع
اتبعوا من لا يسألكم أجرا الخ ولهذا قال فى الأطول بعد ذكره كلام الشارح قلت المثال اتبعوا
من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون بكلمته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل
(قوله الآن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على

التشبيه بالعظيم فى وجه الشبه يفيد عظم المشبه فيه وقوله والزيادة من وصف العلم الخ أى لان تقييد
المشبه به بما يوجب ارتفاعه فى وجه الشبه يفيد ارتفاع المشبه فيه فالتشبيه بالعلم الذى هو رفيع
الشان فى وجه الشبه أفاد أن المشبه له منه حظ وافر وتقييد العلم الموجب لمزيد الرفع فى وجه الشبه
أفاد مزيد الحظ منه للشبه فعلم أن المراد بالمبالغة الكمال لا إعطاء الشئ فوق ما يستحق وقوله
لا مبالغة فيه أى لا يفيد المبالغة وقوله اذ هو حقيقة لا مجاز أى كما هو المشهور ومفاده حينئذ مجرد
المشابهة بدون اشعار بعظم شأن المشبه فى وجه الشبه وكون المشبه به أظهر المحسوسات فى وجه الشبه
لا يشعر بذلك الا ان قامت قرينة على قصد تخصيصه بالتشبيه به وأنه لهذه الجهة وبدون إعطاء المشبه
فوق ما يستحق كماله كان مجازا اذ معناه على أنه مجاز أن المشبه بلغ فى وجه الشبه الغاية القصوى
فلا مبالغة فيه على كلام معنى المبالغة والمفيد للمبالغة بمعنى عظم الشأن هو تقييد المشبه به بما يوجب
ارتفاعه فى وجه الشبه ووجه ذلك أن مجرد التشبيه غير محتاج الى التقييد فعلم من التقييد مع
عدم الحاجة اليه أنه لنكتة وليس ذلك الا التنبية على عظم شأن المشبه فى وجه الشبه فكل من
الاحتمالين على هذا التقرير جاز على أن التشبيه حقيقة كما هو المشهور ويجوز أن يكون الاول
جازيا على أن التشبيه مجاز ولا يخفى تقريره بعدم ما (قوله أى كثرة موتها) فومت بفتح الميم والواو
على صيغة المبني للفاعل وصيغة التفعيل للكثير قال الدسوقي وفيه تأمل فالمناسب أنه بمعنى صارت

اهتداهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ) لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في يس نقلا عن شارح الايضاح وقال في الأطول ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم وجاء زيدا جاء زيدا فينه وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا مانصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة أو مثله اه يس (قوله بجملة) أي لا محل لها من الاعراب كما سيأتي في الشرح (قوله تشتمل على معناها) ولومع الزيادة كافي ان الباطل كان زهوقا اه يس (قوله للتأكيـد) عند اقتضاء المقام التأكيـد (قوله فهو أعم من الايغال الخ) حاصله انهما يجتمعان فيما هو بجملة للتأكيـد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التأكيـد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أي التذييل) بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدرى المتقدم (قوله بان لم يستقل الخ) أي فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف ضيعت اللبن فانه مستعمل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في الشيء أو انه وطلبه في غير أو انه ع ق وكتب أيضا قوله بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله لا بد فيه من قيود آخر نظرا الى ما قسر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي أن يتحقق بان لا يستقل أو يكون حكما جزئيا أو كليا لم يفسد استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا أن يقال الضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء في كلام الشارح بمعنى الكف اندفع عنه القصور (قوله الجزاء المخصوص) وهو ارسال سيل العرم وتبديل الجنيتين المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سيل العرم الخ (قوله فيتعلق بما قبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيتعلق بما قبله أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أي مطلق العقاب الا الكفور فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفر الا أن يقال الحصر ادعائي افاده في الأطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصص الجزاء بالعقاب انما يفهم من قوله جزيناهم ان الذي هو بمعنى عاقبناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لا ينافي الاستقلال بافادة على أن ذلك يفهم من الكفور أيضا اه سم

الاتباع وترغيب في الرسل
(واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة أخرى تشتمل
على معناها) أي معنى الجملة
الاولى (للتأكيـد) فهو
أعم من الايغال من جهة
أنه يكون في ختم الكلام
وغيره وأخص منه من جهة
الايغال قد يكون بغير الجملة
واغير التوكيد (وهو)
أي التذييل (ضربان
ضرب لم يخرج مخرج
المثل) بان لم يستقل بافادة
المراد بل يتوقف على
ما قبله (نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل يجازى
الا الكفور على وجهه)
وهو أنه يراد وهل يجازى
ذلك الجزاء المخصوص
الا الكفور فيتعلق بما
قبله واما على الوجه
الأخر وهو أن يراد وهل
يعاقب الا الكفور

ميتة ويحتمل أنه يضم الميم وكسر الواو على صيغة المبني للفعول أي موتها الغير اه ولعل وجه التأمل أنه لا يناسب المقام اذا دخل للثبوت في صحة التشبيه الا أن يقال ذكر الكثرة لبيان الواقع (قوله ولا يخفى أنه يشمل الخ) علم رده مما قبله (قوله فينه وبين التكرار عموم من وجه) يجتمعان في مثالي المحشى وينفرد التذييل فيما اذا تغايرت الجملتان بحسب الذات نحو جزيناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور وينفرد التكرير في تكرير المفردين نحو جاءني زيد زيد اه شيخنا (قوله كما سيأتي في الشرح) أي في مبحث الاعتراض (قوله لا بد فيه من قيود آخر) أي على وجه كونها مرسدة أو تجعل معطوفة على قوله ليستقل الخ من قوله بان لم يستقل الخ أو نحو ذلك كمجيئها حالا من فاعل يستقل كليا جاريا مجرى الأمثال فاشيا (قوله والحق أن كونه قرينة الخ)

(قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الأول أن التعميم المذكور أعني قوله المكافأة أن خيرا الخ لا تصح إرادته فيما نحن فيه لأن المكافأة هنا في مقابلة الكفر فالمراد خصوص المكافأة بالشر فقطما الثاني أن كلامه يقتضي أن الوجه الأول مبني على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وأنه لا يأتي على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثاني لا يأتي على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين إذ المدار على خصوص الجزاء وإطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الأول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثاني ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة في الجملة وهل يكافأ بذلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الأول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثاني وغايته أن المكافأة على الثاني تتقيد بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور في ذلك أصلا اهـ ملخصا من عرق (قوله تنبيه الخ) وجه التنبيه أن معنى أضرار جوع إلى التقسيم ونوع اتحاد المقسم فيهما ثم وان أمكن أنه تقسيم للثاني ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق (قوله لتأ كيد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت احدهما اسمية مؤكدة والآخرى فعلية من عرق (قوله كقوله) أي النابغة (قوله لاتلمه) من باب رد يد كفي المختار (قوله لعمومه) أي فعمومه سوغ محي الحال منه وان كان نكرة (قوله أو عن ضمير الخطاب في لست) اقتصر عليه عرق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام بمفهومه على نفي الكمال المذهب انما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتي على غيره الا بعد وعدم وضوح قال لانا لوجه لانا هنا اعتنا الأخ أو حاله منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال كونه على شعث لا يتقيه لنفسك ان لم تلمه على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضي أن لا مذهب وانما يقتضي أن غير المذهب لا بد معه من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه إلى الصبر فيصح ولو لم يبق غير المذهب أن يبقى المذهب وانما قلنا ولا يأتي على غيره الا بعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اهـ (قوله في لست) قيل لا وجه لتخصيص الضمير في لست لجواز الحالية عن الضمير في مستقب وأجيب بأن وجهه أن الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في يس (قوله على شعث) هو في الاصل انتشار الشعر لعدم تعاهدهم بالاصلاح والدهن فتكثر أوساخه واستعبر هنا للدوساخ المعنوية وهي الاوصاف الذميمة اهـ عرق وقوله واستعبر الخ أي بعد نقله إلى اللازم الذي هو الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز عبرتبتين

على هذا يجب أن يخص عدم استقلاله بما اذا كان محتاجا لمرجع تقدم أو نحو ذلك فافهم (قوله الأول أن التعميم الخ) يدفع بأن هذا التعميم لبيان أصل المعنى وان كان المراد خصوص المكافأة بالشر بقرينة جزئياتهم بما كفروا وبقرينة الا الكفور (قوله والمراد بالمنطوق الخ) لا وجه لذلك ولا يتوهم أن الاختلاف في الاسمية والفعلية يضر (قوله موصوف بأنه على شعث الخ) تصيد هذا من المعنى كالا يخفى ولا وجه لاعتبار الحالية التي أشار إليها بقوله أو كان على حاله الخ فان المتردد بين الوصفية والحالية هو لاتلمه على شعث فتنبه (قوله ان لم تلمه على شعث) أخذ هذا الشرط من جعله صفة أو حالا إذ هما في المعنى كالشرط (قوله عبرتبتين) عبارة غيره مجاز بالاستعارة

بناء على أن المجازاة هي المكافأة أن خيرا الخ وان شرافه فهو من الضرب الثاني (وضرب أخرج مخرج المثل) بانه يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو) وقبل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أي التذييل ينقسم قسمة أخرى وأنى بلفظ أيضا تنبيه على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه (اما) أن يكون (لتأ كيد منطوق كنهه الآية) فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل (واما لتأ كيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستقب أخالاتمه) حال عن أخا لعمومه أو عن ضمير الخطاب في لست (على شعث) أي تفرق

وذمهم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكامل (٣٩٠) من الرجال وقد أكد بقوله (أي الرجال المهذب)

هذا ما يظهر (قوله وذمهم خصال) عطف تفسير للمراد من تفرق (قوله على نفي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق أنه ان كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه التوقي الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع (قوله في كلام) قال في الاطول ان أريد بكامة في الجزئية يشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت في بمعنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لافرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه للتأكيدهما الفرق قلت التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سبرامى (قوله قد يكون في وسط الكلام الخ) فينبه وبين الایغال عموم من وجه اه ع و انظره (قوله أي زول المطر الخ) فالمراد بالصوب زول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لأدنى ملابسة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله ودبته) هي المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قديئول الى خراب الديار) أي فرما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الإيهام من قوله ودبته تهمة وتة ديم ديارك دون زرعك مثلا لا يقال غير مفسدها متقدم على ودبته تهمة لاننا نقول هو مؤخر عنه تقديرا اه (قوله دفعا لذلك) أي إيهام خلاف المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبي موسى الأشعري كما ورد في الحديث اه ع (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال في الأطول ونحن نقول الآية لتغيرهم عن الرجوع عن الإيمان والمقصود أنكم لو ترجعون عن الإيمان سيأتى الله بقوم أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى من ذكر قوله أعززة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وليس من الاطناب في شئ والله تعالى أعلم اه (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أولشا كلمة ما بعده (قوله لتضمنه معنى العطف) فالتوسع بتضمن الذل معنى العطف وعلى على بابها وقوله ويجوز الخ أي فالفعل لاتضمن فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخرون كتة العدول الى على الاشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من ع (قوله ويجوز أن يقصد الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء جاز أن يشار بها الى

مبنى على مجاز مرسل فهو من بناء المجاز على المجاز (قوله ان أريد بكامة في الجزئية) أي بناء على أن في بمعنى من التبعية (قوله لدفع الوهم لانه للتأكيده) فيه أنه فرق بين دفع ما يوهمه الكلام الحاصل بالتكميل ودفع توهم السامع المجاز أو الغفلة عن السماع أو السهو الحاصل بالتأكيده الذي هو نكتة التذييل ويجاب عن ذلك بان الكلام قديئول المجاز بواسطة اشتماله على ما يناسبه في دفع توهم السامع المجاز وإيهام الكلام له بتعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها (قوله قلت التذييل بالجملة وفي الآخر الى آخره) ظاهره اختصاص التذييل بالآخر وسيأتى أنه يجامع الاعتراض فيكون بين جملتين متصلتين الآن يقال مراده بالآخر أنه لا يكون بين أثناء كلام اذ هو تعقيب جملة بجملة اه شيخنا (قوله عموم من وجه) لاجتماعهما فيما يكون في الختم لدفع إيهام خلاف المقصود وانفراد الایقال فيما ليس فيه الدفع المذكور كما في قولها وان ضرا الخ وانفراد التكميل بما في التوسط كسقي ديارك الخ (قوله وهم قوم أبي موسى) أي المشار اليهم بقوله تعالى فسوف

استفهام انكار أي ليس في الرجال منقح الفعـال مرضى الخصال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى في كلام بهم خلاف المقصود بما يدفعه) أي بدفع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول (كقوله فسقي ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقي وهو (صوب الربيع) أي زول المطر ووقوعه في الربيع (ودبته تهمة) أي تسيل فلما كان المطر قديئول الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك (و) الثاني (نحو أذلة على المؤمنين) فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (أعززة على الكافرين) تنبيه على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتعديده بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنتهم

استعلائهم عليهم في الشرف اه سم (قوله واما بالتقيم) تسمية هذا بالتقيم وما قبله بالتكميل مجرد اصطلاح اذ هما شئ واحد لغة وقال في عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة بأن التكميل استيعاب الاجزاء التي لا توجد الماهية المركبة إلا بها والتقيم قد يكون بما وراء الاجزاء من زيادات يتأ كدبها ذلك الشئ الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ابهام خلاف المراد وذلك كالجزم من المراد (قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ) يتناول بعض صور الایغال وكتب أيضا قوله وهو أن يؤتى في كلام الخ يخرج عنه تقيم ذكر في كلام بوم خلاف المقصود فان الفرق بين التقيم والتكميل بان النكتة في التقيم غير دفع وهم خلاف المقصود لاني لا يكون في كلام بوم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التقيم والتكميل اه أطول (قوله في كلام) في الآخر أو في الاثناء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله بما ليس بجملة مستقلة) بان كان مفردا أو جملة غير مستقلة بجملة الحال والصفة لتأولها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدون) حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل اه ع (قوله كلام المصنف في الايضاح) حيث مثل له بما يحبون في قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون مع أنه لا يتم المعنى الاب وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما يحبون مما يتم أصل المعنى بدون لم يكن اطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل اطنابا أن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم انفاق وزيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانها زيادة على أصل المراد لأجل نكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم أن ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر لا يدركه وبرايعه الا البلاغ لان فيه الاشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس وتحميلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الانفاق ولو كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم أن كون الشئ مقصودا في الكلام لا يتم المراد من حيث انه مراد المتكلم الاب لا ينافي كونه اطنابا فليفهم اه ع (قوله وأنه لا تخصيص لذلك بالتقيم) يعني أن كون الشئ مما يتم أصل المعنى بدون ونعني بالمعنى متعارف الاوساط لا يختص اشتراطه بالتقيم في كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الاطناب كله أي فيه بفضله على هذا

(واما بالتقيم وهو أن يؤتى في كلام لا بوم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدون فقد كذب كلام المصنف في الايضاح وأنه لا تخصيص لذلك بالتقيم

يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه الخ (قوله يتناول بعض صور الايغال) هذا بيان لاجتماعهما والحاصل أن بينهما عموم مان وجه (قوله يخرج عنه تقيم ذكر في كلام بوم الخ) أي سواء دفع ذلك الابهام بالتكميل أم لا لان المدفوع ابهامه يصدق عليه أنه موهوم قد دفع ابهامه خلافا لما قيل ان المدفوع عنه الابهام لا يقال له موهوم (قوله حتى تدخل الجملة الزائدة الخ) أي الجملة المستقلة التي نفهاها الشارح أولا (قوله حيث مثل له الخ) فيه أنه لو كان هذا مراد الشارح لما صح قوله بعد وأنه لا تخصيص لذلك بالتقيم فالظاهر أن الشارح يريد أن كلام الايضاح يدل على أن الفضلة لا تشمل الجملة المستقلة التي يتم أصل المعنى بدونها فان كان كذلك تم رده على القيل (قوله وقد تقدم أن ذلك الخ) ليس التقنا للمذهب السكاكي اذ ليس فيه مقايضة على عبارة الاوساط وانما فيه ضبط لأصل المعنى بكونه ما يدركه الاوساط (قوله لان فيه الاشارة الخ) في كون ذلك مما لا يدركه الاوساط نظر كما لا يخفى على ذي انصاف (قوله ونعني بالمعنى متعارف الاوساط) أي ما يدركونه (قوله رحمه الله وأنه لا تخصيص الخ) فيه بناء على ما جرى عليه

التفسير من عرق وكتب أيضا قوله وأنه لا تخصيص الخ فيه أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا لنكتة (قوله لنكتة) زيادة بيان فإن النكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من عرق (قوله وهو أن يكون الضمير الخ) اذ المقصود حينئذ مدحهم على السخاء بطعام الطعام وهو متحقق مع حبهم واحتياجهم للطعام وبدونهم ما لکنه معهما أبلغ اه سم (قوله فهو لتأدية أصل المراد) لان المعنى حينئذ يطعمون لأجل الله وهذا نفس المراد فلم يكن اطعام الطعام لأجله محمدا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة المبالغة (قوله سوى دفع الابهام) جعل صاحب المغنى من فوائد التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير الكشف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيده ولولا أنه يكون للتأكيده ما صرح قول الشارح الآتي لکنه يشمل بعض صور التذليل لان التذليل اعتبر فيه أن يكون للتأكيده كذا في سم وسيأتي في كلام سم أن التأكيده غير دفع الابهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيده لا ينافي كلام المصنف بل التأكيده داخل في سوى دفع الابهام وكتب أيضا ما نصه قال في الاطول ينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمديهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنها لا تسهي اعتراضا كما لا ريبه فيه اه (قوله لم يرد بالكلية) أي في قوله أثناء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أي واللام يشمل المثال الآتي (قوله بيانا للاول) قضيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافق ما صرح في الفصل والوصل وفي المغنى في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه لا يكون جملة بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من عرق وكذا في الاطول ومثله بقوله تعالى اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى واني سميتها صريم قال فان ما بين قوله اني وضعتها أنثى وقوله واني سميتها صريم اعتراض كما اعترف به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما اتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة اه (قوله لان قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهم ما معمولان للجعل كالمعطوف عليهما لا يقال يلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد وهو ممتنع في غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز في المفعول بواسطة نحو وهزي اليك على أنه

(لنكتة كالمبالغة نحو)
 ويطعمون الطعام على حبه (في وجه) وهو أن يكون الضمير في حبه للطعام (أي) يطعمونه (مع حبه) والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله تعالى أي يطعمونه على حب الله تعالى فهو لتأدية أصل المراد (واما بالاعتراض) وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام لم يرد بالكلية مجموع المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بها من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للاول أو تأكيده أو بدلا (كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله سبحانه جملة لانه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات (والدعاء

المحشى في حل ما قبله أنه حيث لا تخصيص فكلام المصنف في الايضاح سهو أو مؤول فكيف يكذبه ومحل الخلاف بين الشارح وهذا القائل هو الجملة المستقلة التي يتم أصل المعنى بدونها فتدبر (قوله بمعطوف لا محل له من الاعراب) وهو قوله ويؤمنون به لانه عطف على الصلة لان إيمانهم لا ينكره أحد فلا فائدة في الاخبار به فإذ لم تعطف على يسبحون كالتى بعدها بخلاف التسبيح والاستغفار فان كل فرقة من الملائكة لهم وظيفة فبعض الملائكة وظيفتهم التسبيح والاستغفار وبعضهم وظيفته غير ذلك اه شيخنا وفي قوله عطف على الصلة تأمل واعتراض بعض مشايخنا على قوله فان قوله ويؤمنون الخ بان جملة ويؤمنون معطوفة على ماله محل وهي جملة يسبحون

انما يرد اذا جعل الطرف لغوا متعلقا بالجمل بمعنى الاختيار فان جعل مستقرا او الجمل بمعنى التصيير أى يصيرون البنات مستحقة لله وما يشتهون من البنين مستحقا لهم فلا لان الامتناع اذا كان الضمير ان معمولاين لفعل واحد اذا كان أحدهما معمولا للمعموله وكذا اذا كان الجمل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله فى قوله) أى فى قول عوف الشيباني يشكو ضعفه اه ع (قوله ترجمان) بفتح التاء وضم الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار وجمع على تراجع كزعفران وزعافر اه ع (قوله لقصد الدعاء) بطول العمر قيل ليتحقق مادعى الشاعر من ثقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه فى ذلك تصديقا حسيا واعتراض بانه موهوم للدعاء عليه بالصبر ورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجمان اه فزرى وكتب أيضا قوله لقصد الدعاء لا يقال فى هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سبق لأجله من ادخال السرور على المخاطب لاننا نقول ان الغبطة فى طول العمر يتروج معها ذلك الضعف لعدم امكانه الا به اه ع (قوله ولا حالية) اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالية فلا يعين احدهما الا القصد فان قصد كون الجملة قيما للعامل فهى حالية والا فاعتراضية فيحصلها قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عفو ناعنكم فان قدر أن المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة فى غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم عادتمكم الظلم فيكون تأكيذا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه فى وقته كانت اعتراضية فالفرق بينهما مادقيق كما لا يخفى من ع (قوله هذا اعتراض) يستفاد من ذلك أن الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونها قال فى المطول والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية كذا فى يس (قوله وضمير الشأن محذوف) هذا على مذهب الجمهور ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب هو المأمور بالعلم أى انك سوف يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة فى قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه فزرى (قوله يعنى أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفى هذا) أى فى قوله واعلم الخ (قوله وتسهيل للأمر) يعنى الصبر والتقوى وتترك منازعة الأقدار كما يؤخذ من ع (قوله فالاعتراض ببيان التقييم الخ) انظر بقية النسب بين الأقسام فى يس (قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذا تبان فى اللوازم وهو يؤذن بالتبان فى المزمومات اه ع (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض لا يكون لذلك الدفع

الواقعة خبر او ما عطف على ماله محل له محل فليست الآية من قبيل ماذا كره فالمناسب التقييم بنحو جاء الذى قام أبوه ومرض عمه ومات أخوه فانه صدق على أولى الجملتين المعطوفتين أنها جملة لا محل لها وقعت بين جملتين متصلتين معنى مع أنه لا يسمى اعتراضا اه وقوله فالمناسب الخ لا يمنع هذا المثال اتصال جملة الاعتراض معنى بما قبلها وما بعدها لعدم اشتراط انقطاعها عنهما وقال بعض المشايخ الذى فى الاطول نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله ويؤمنون به ويسجدون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا فان قولك ويؤمنون به الخ اه فلم يقصد صاحب الاطول التلاوة والامر عليه ظاهر اه وفيه أن جملة ويؤمنون على هذا وان كانت معطوفا لا محل له من الاعراب فليست بين معطوف ومعطوف عليه وسأأتى الكلام على الآية فى كلام المصنف (قوله بمعنى الاختيار)

فى قوله

ان الثمانين وبلغتها *

قد أحوجت سمعى الى

ترجمان

أى مفسر ومكرر فقوله

وبلغتها اعتراض فى أثناء

الكلام لقصد الدعاء

والواو فى مثله تسمى واو

اعتراضية ليست بعاطفة

ولا حالية (والتنبية فى قوله

واعلم فعلم المرء ينفعه) هذا

اعتراض بين اعلم ومفعوله

وهو (أن سوف يأتى كل

ما قدر) أن هى الخفة

من انثنية وضمير الشأن

محذوف يعنى أن المقدر

أت ألبته وان وقع فيه

تأخير ما وفى هذا تسلية

وتسهيل للأمر (فالاعتراض

ببيان التقييم لانه انما

يكون بفضلة والفضلة

لا بد لها من اعراب وبيان

التكميل لانه انما يقع

لدفع ايهام خلاف المقصود

ويبين الایغال لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون بحملة لا محل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل انه يبين التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (ومما جاء أي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا) أي كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم

(قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يختمه الایغال لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباطا كلامي الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ) فديتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الایهام توكيد وقد اشترط في الاعتراض أن لا يكون لدفع الایهام وفي التذييل أن يكون للتأكيـد ولا اشكال لان التأكيـد غير دفع الایهام لان التأكيـد يقتضي كون الجملة الثانية متضمنة لمعنى الاولى ولا كذلك دفع الایهام على أن التأكيـد أعم من دفع الایهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الأعمية اذ لا يلزم من نفي دفع الایهام نفي التأكيـد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أي لاجل التأكيـد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصلين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قيل الخ) أي لان عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراطا لعدمه فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرطا لكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أي واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أي لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعارض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) ففيه تمثيلان تماثل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجرى ان الصلة على غير من هي له فضمير هو للاعتراض وضمير بينه لآل الموصولة (قوله فهذا) أي قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لا خفاء في أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جملتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى واني سميتها مريم اه قال الفري ولأن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحصل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والآية مثال لدليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلية مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليتمأمل اه وفي يس قال شيخنا الغنبي الذي في المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك في صدقه على هذه الآية لان الجملة هي المسند والمسند اليه وهي متعقبة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويحب المتطهرين زائد عليها

أي النسبة القولية أو التمييز لا الارادة والا كان فليما (قوله ثم قال وبينه أي الاعتراض وبين الايضاح الخ) وذلك لانه لا يشترط في نكتة الاعتراض أن تكون غير نكتتهما ولم يشترط فيهما كونهما بغير الجملة التي لا محل لها من الاعراب ولا كونهما في غير الوسط وحينئذ فيجتمع الاعتراض مع الايضاح في الجملة التي لا محل لها من الاعراب الواقعة في الاثناء وينفرد الايضاح فيما يكون بغير الجملة أو باتي لها محل أو لا محل لها في الآخرة وينفرد الاعتراض فيما ليس اياضا ويجمع الاعتراض مع التكرير في الجملة التي لا محل لها الواقعة في الاثناء للتقرير والتأكيـد وينفرد الاعتراض في الجملة المذكورة اذا كانت لغير التقرير والتوكيد وينفرد التكرير

بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله (وهو مكان الحرث) (٣٩٥) فان الغرض الاصلى من الاتيان طلب النسل

لا قضاء الشهوة والنسكة

في هذا الاعتراض

الترغيب فيما أمروا به

والتنفير عما نهوا عنه

(وقال قوم قد تكون

النسكة فيه) أى فى

الاعتراض (غير ما ذكر)

مما سوى دفع الإيهام حتى

أنه قد يكون لدفع الإيهام

خلاف المقصود (ثم)

القائلون بأن النسكة فيه

قد تكون لدفع الإيهام

افترقوا فرقتين (جوز

بعضهم وقوعه) أى

الاعتراض (آخر جملة لا

تليها جملة متصلة بها) وذلك

بأن لا تلي الجملة جملة أخرى

أصلا فيكون الاعتراض

فى آخر الكلام أو تليها

جملة أخرى غير متصلة بها

معنى وهذا الاصطلاح

مذكور فى مواضع من

الكشاف فلا اعتراض

عنده هؤلاء أن يؤتى

فى أثناء الكلام أو فى

آخره أو بين كلامين

متصلين أو غير متصلين

بجملة أو أكثر لا محل لها

من الأعراب لنسكة

سواء كانت دفع الإيهام

أو غيره (فيشمل)

الاعتراض بهذا التفسير

(التذييل) مطلقا لأنه

يجب أن يكون بجملة

لا محل لها من الأعراب

وإن لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الأعراب فان التكميل قد يكون بجملة

فيكون المجموع أكثر من جملة وإن كان قد بعد جملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيد أو على ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لا محل لهما من الأعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره فجواب الغنمى لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لأن مكان الاتيان فيهم فيبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا بيان قوله الخ لأنه يفهم منه أن الموضع الذى يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذى هو الفرج فكأنه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أى فهو متصل به معنى وهو حينئذ ما أن يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده فى الجمل التى لا محل لهما من الأعراب أو يجعل مثله فى افادته ما يفيد كما تقدم فى باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أى حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصلى) أى فلاتأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خالق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لأن الاخبار بمحبة الله للتائب عما نهى عنه الى ما أمر به والمتطهر من أدران الالتباس بالممنى بسبب التلبس بالتوبة الى الأمور مما يؤكده الرغبة فى الأوامر وترك النواهى اه ع ق ثم قال ومن نسكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما فى قول أبى الطيب

وخفوق قلبى لو رأيت لهيبه * يا جنتى رأيت فيه جهنما

فان يا جنتى اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم ولا استعطاف محبوه بالاضافة اليه وتسميته جنة ليرقى له فينجيه من جهنم التى فى فؤاده بالوصال (قوله الترغيب فيما أمروا به) الذى من جملة اتيانهن من مكان الحرث وقوله والتنفير عما نهوا عنه الذى من جملة اتيانهن فى غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الإيهام اه أطول (قوله مما سوى دفع الإيهام) بيان لما ذكر (قوله حتى أنه) أى الاعتراض وحتى للتفريع (قوله عنده هؤلاء أن يؤتى الخ) قال فى المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا فى جواز كون النسكة دفع الإيهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الأعراب بحاله (قوله لنسكة) زادها للتصوير والتصریح بالتعميم لا للاخراج لان الاطناب كله لنسكة من ع ق (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل) كان عليه أن يقول وبعد صور الايغال وهو ما يكون بجملة لا محل لهما من الأعراب لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لانه قول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صور من الايغال لانجام التذييل ولا التكميل وهى ما كانت نسكتها غير التأكيذ وغير دفع الإيهام تدير (قوله مطلقا) أى بجميع صور (قوله وان لم يذكره) أى يذكر وجوب أن يكون بجملة لا محل لهما من الأعراب لانه لم يقيد فى تعريفه الجملة بكونها لا محل لها نعم أشار الى اشتراطها بالأمثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فقول الشارح وان لم يذكره أى صراحة كما فى ع ق (قوله وهو) أى البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ) فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام من الجملة والتكميل بغير الجمل وبما لها محل وأما فيما لا يكون فى الاثناء (قوله فيكون المجموع أكثر من جملة) أى لانه جملة ومسند

وان لم يذكره المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لهما من الأعراب فان التكميل قد يكون بجملة

النسبة على هذا بينه وبين التقييم فالتباين وبينه وبين الایغال فالعموم من وجه وكذلك بينه وبين
الایضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها السابقة من ع ق (قوله لكنه)
أى الاعتراض وفي نسخ لكنها أى جملة الاعتراض يدل على ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض
بهذا التفسير يبين التقييم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب أفاده سم (قوله
وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم
وهو لا يمنع التصديق في الافراد الذى هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أى كقول ابن
الانسان الخ فامصدرية وجه الشبه أن كلا غلط (قوله غير جملة) لوقال غير الجملة بلام العهد أى
غير الجملة التى لا محل لها من الاعراب لكن أحسن ليشمل جملة لها محل من الاعراب أفاده في
الأطول (قوله فيشمل بعض صور التقييم) لا يقال فيه بحث لان التقييم لا يكون الا بفضلة ومن
لازمها أن يكون لها محل من الاعراب والاعتراض لا يكون الا بما لا محل له كإتقنرأولا وهذا البعض
انما خالف في كونه قد يكون غير جملة فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الاعراب بحاله لانا نقول
الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضا ويؤيد ذلك أمور منها قوله وبعضهم كونه
غير جملة فان غير الجملة شامل للفرد ومن شأنه أن يكون له محل من الاعراب ومنها تقييد الشارح الجملة
على قول البعض الاول بكونها لا محل لها من الاعراب حيث قال فالاقتراض عنده هو لاء الى أن قال
بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب وعدم التقييد بذلك على قول هذا البعض حيث قال
فالاقتراض عندهم الى أن قال بجملة أو غيرها لنكتة فلم يقيس على تفريع المصنف المذكور كافي
في الاستدلال على عدم التقييد على هذا القول ثم رأيت في المطول في شرح قوله فيشمل بعض
صور التقييم والتكميل ذكر ما يصرح بان الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط أن
لا يكون له محل كذا بخط سم وفي حواشيه ما ملخصه ان الاعتراض اذا وقع غير جملة على هذا
القول يكون معمولا لشيء من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه اعتراضا اه وفيه
بعد لا يخفى وكتب أيضا قوله فيشمل بعض صور التقييم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل
لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور شاملا له وكان الغرض هنا ذكر ما يخص
تفسير البعض دون تفسير الجمهور لم يتعرض له اه فنرى مع ايضاح (قوله وهو) أى البعض
بقسميه (قوله ما يكون واقعا في أثناء الكلام الخ) فحينئذ يكون بينه وبينهما عموم من وجه
لا جناح معهما فبأذا كر وانقراده عنهما بما يكون لغرض دفع الإيهام وهو غير فضلة وانقرادهما عنه

وقد يكون غيرها
والجملة التكميلية قد
تكون ذات اعراب
وقد لا تكون لكنها
تباين التقييم لان الفضلة
لابد لها من اعراب وقيل
لانه لا يشترط في التقييم
أن يكون جملة كما يشترط
في الاعتراض وهو غلط
كما يقال ان الانسان يباين
الحيوان لانه لم يشترط في
الحيوان النطق فافهم
(وبعضهم) أى وجوز
بعض القائلين بأن
نكتة الاعتراض قد
تكون لدفع الإيهام
(كونه) أى الاعتراض
(غير جملة) فالاقتراض
عندهم أن يؤتى في أثناء
الكلام أو بين كلامين
متصلين معنى بجملة أو
غيرها لنكتة ما (فيشمل)
الاعتراض بهذا التفسير
(بعض صور التقييم و)
بعض صور (التكميل)
وهو ما يكون واقعا في
أثناء الكلام أو بين
الكلامين المتصلين (واما
بغير ذلك) عطف على
قوله اما بالايضاح بعد

(قوله ذكر ما يخص تفسير البعض) قال العلامة العدوى فان قلت انه قد ذكر بعض صور التكميل
مع كونه مشمولا للاعتراض عند البعض الاول قلت بعض صور التكميل المشمولة للاعتراض
عندها البعض غير بعض الصور المشمول للاعتراض عند البعض الاول لان المشمول له عند
البعض الاول ما كان بجملة لا محل لها من الاعراب والمشمول له عندها البعض ما ليس بجملة
فظهر الاختصاص اذ ما ليس بجملة لا يشمله قول البعض الاول فلو سكنت المصنف عن قوله
وبعض صور التكميل هنا لتوهم أن شمول الاعتراض له عند البعض الثانى كشموله له عند
البعض الاول مع أنه ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور التذييل فانه مشمول له على كل قول اه
على أن القنرى اعتبر ما يخص تفسير البعض بالنسبة لتفسير الجمهور لا بالنسبة لهم والبعض الاول

بما يكون آخره وهو جملة تدفع الابهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتقيم وأما النسبة بينه على هذا التفسير وبين الافعال فالتباين وأما بينه وبين التذليل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع ق ثم قال ولم أتعرض فيما تقدم لذكر الخصاص بعد العام لظهور أمره بالنسبة الى سائرهما وذلك لظهور مخالفته غير التقيم والايغال والاعتراض وملاقاته لهذه الثلاثة في بعض الصور اه (قوله واما بكذا وكذا) لا حاجة اليه (قوله بحمد ربه) أى متلبسين بحمد ربه (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر كان مساواة اه ع ق (قوله لان ايمانهم لا ينكره من يشتهم) وأيضا تدبرهم وحدهم يدلان على ايمانهم به اه فنرى وكتب أيضا قوله لان ايمانهم لا ينكره من يشتهم لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تدبرهم وحدهم فهو أيضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والجدلان يقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والجد اه أطول (قوله أى لا يجهله) لما كان نفى الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر به بما يستلزم وهو نفى الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) أما انه ليس من الايضاح بعد الابهام ولا من التكرار فواضح وأما انه ليس من الايغال فلانه ليس ختم للشعر ولا لكلام اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض معطوف على ما قبله وأما انه ليس من التذليل فلعدم اشتغال جملة وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها ومقتضاه أن ذكر اللزوم بعد اللزوم من الاطناب ولك أن تلتزمه حيث يكون اللزوم ظاهرا للنكته كما في هذا المثال وأما انه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الابهام وأما انه ليس من التقيم فلانه ليس فضلة كما هو ظاهر وأما انه ليس من الاعتراض فشكل اذ بيننا على ما تقرر من أن من جملة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الاول ولا شك أن جملة يستغفرون لمن في الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والانفصال عن ذلك بان الواو للعطف لا يتم الابتعدين كونها كذلك وليس بتعين لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) في اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالاجاز الخ) قال في الاطول هذا الاجاز قد يكون اجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالاجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه المقام بخلاف الاجاز والاطناب اه

(قوله وهو جملة) لا حاجة اليه (قوله لظهور مخالفته غير التقيم الخ) أى فيبينه وبين ما عدا هذه الثلاثة التباين (قوله وملاقاته لهذه الثلاثة الخ) أى لان بينه وبينها العموم والخصوص من وجه (قوله رحمه الله واعلم أنه قد يوصف الخ) قد سبق أن الاجاز والاطناب والمساواة كل منها منسوب الى متعارف الاوساط على كلام السكاكي والى أصل المعنى المراد على كلام المصنف وأفاد هنا أن الكلام قد ينسب الى كلام آخر مساو له في أصل المعنى فان كانت حروفه أقل من حروفه كان موجزا وان كانت أزيد كان مطنبا فلا يجاز والاطناب على هذا انما هما باعتبار النسبة الى كلام آخر مساو للنسب في أصل المعنى المراد ولم يتعرض هنا للمساواة باعتبار النسبة الى الكلام المساوي في أصل المعنى المراد مع امكان ذلك لما نقله المحشى عن الاطول (قوله ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار) أى

الابهام واما بكذا وكذا (كقوله تعالى الذين يحمدون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربه) يؤمنون به فانه لو اختصر (أى ترك الاطناب فان الاختصار قد يطلق على ما يعجز والمساواة كما مر) لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره (أى لا يجهله) (من يشتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما (وحسن ذكره) أى ذكر قوله ويؤمنون به (اظهر شرف الايمان ترغيبا فيه) وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها (واعلم أنه قد يوصف الكلام بالاجاز والاطناب

باعتبار كثرة حروفه وقتها بالنسبة الى كلام آخر (٣٩٨) مساو له (في أصل المعنى) فيقال للاكثر حروفه

مطنب وللأقل انه موجز (كقوله يصد) أي يعرض (عن الدنيا اذا عن) أي ظهر (سودد *) أي سيادة * ولو برزت في زى عذراء ناهد * الزى الهيئة والعذراء البكر وانهود ارتفاع الشدى (وقوله ولست) بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله وانى لصبار على ما ينوبنى وحسبك أن الله أثنى على الصبر

(بنظر الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر)

يصفه بالميل الى المعالى يعنى أن السيادة مع التعب أحب اليه من الراحة مع الخمول فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق (ويقرب منه) أي من هذا القبيل (قوله تعالى لا يستل عما فعل وهم يستلون وقول الحامى ونسكرا شئنا على الناس قولهم

ولا ينكرون القول حين نقول)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل

أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة والقلة (قوله في أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم إمكان المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللأقل انه موجز) وان تساوى في أصل المعنى (قوله يصد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الأول واطناب بنصفه الثاني كفاي يس (قوله اذا عن سودد) قال في الأطول ولا يخفى أن السيادة أيضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الآن براد سيادة الآخرة والأول أظهر اه (قوله بنظر) المبالغة راجعة الى النفي دون المنفي (قوله يعنى أن السيادة الخ) أتى بالعناية لانه حل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقر على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال في الأطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تحقق اذا حمل قوله ولست الخ على المبالغة في نفي النظر لاعلى نفي المبالغة في النظر كما يفيد أول النظر اه (قوله فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أي يصد عن الدنيا اذا عن سودد وفي تساويهما في أصل المعنى وقفه اذ المصراع السابق يفهم الصد عن الدنيا اذا ظهر سودد ولو في جانب الغنى بان يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذا لم يقيد فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الآن يقال المراد بتساويهما في أصل المعنى تساويهما في الصد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أي من هذا القبيل) أي الایجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أي كل قول لهم كإيقاضه المقام وقوله ولا ينكرون القول أي جنسه الصادق بالواحد هذا هو الموافق للمقام قال في الأطول لا يخفى ما في ختم المعاني بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره اه (قوله لان ما في الآية) أي لان الذي في الآية يشمل كل فعل لان ما في الآية مصدرية أي لا يستل عن فعله أي عن عمله فعله الباعثة له عليه وان كان قد يستل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل أن ما في كلام الشارح مراد منها لفظ ما الواقعة في الآية أي لان لفظ ما في الآية يشمل كل فعل فتكون ما في الآية موصولة والعائد محذوف أي لا يستل عن الذي يفعله أي عن مفعوله الذي هو الحاصل بالمصدر كما أن الاعيان مفعوله أيضا ونظير ذلك ما صرح به الشارح في شرح العقائد في قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فانه رد على من عين في ما أن تكون مصدرية لئتم الدليل وقال ان الدليل في الآية تام على كونها موصولة أي معمولكم فيشمل الافعال بمعنى الحاصل بالمصدر اذ هي المخلوقة على ما حرره

اعتبار النسبة الى كلام آخر مساو للنسب في أصل المعنى (قوله كما يفيد أول النظر) راجع لقوله نفي المبالغة (قوله ويحتمل أن ما في كلام الشارح مرادا) صوابه مراد (قوله يشمل كل فعل) والافعال شاملة للاقوال لان الاقوال من جانب الحق أيضا أفعال لانها عبارة عن تعلق القدرة باظهار مدلول الكلام الأزلى بخلق الحروف والاصوات الحادثة وذلك فعل من أفعاله (قوله كما أن الاعيان مفعوله أيضا) ثم انه يحتمل ان الاعيان ليست من مشمولات ما في الآية لتخصيصها بالحاصل بالمصدر اذ لا معنى للسؤال عن الاعيان ويحتمل أنها من المشمولات والسؤال عنها من حيث الفعل لان تعليق الحكم بالمستقيم يؤذن بالعلية (قوله اذ هي المخلوقة) أي لا المعنى المصدرى لانه أمر اعتبارى لا يتعلق به خلق واستظهر بعض مشايخنا أن الأمور الاعتبارية من متعلقات القدرة فعلى جعلها مخلوقة يكون الخلق بمعنى الإنبات لا الإيجاد

هناك كذا في يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه الا ما هو الأمر المتقن الفائق على غيره وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى بها في ختم الفن ففيه شبه تورية اه يس وفيه أيضا براعة اختتام والحمد لله على توفية المعاني للاخوان والصلاة والسلام الأتمان الاكملان على سيدنا محمد الذي أسس بنيان الشريعة على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان * قال المجرد قد تم الجزء الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير الفاني مصطفى بن محمد البناني يوم الثلاثاء المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهر سنة تسع وتسعين ومائة ألف من هجرة من له العزة والشرف أحسن الله تمام باقيها وبارك لنا في غيرها وما يليها بالقاهرة المعزية المباركة المرضية حماها الله وجعلها دار إسلام الى يوم الزحام بحماه سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ الفن الثاني * علم البيان ﴾

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب وربته على مقدمة الخ وعلم البيان عبارة عن المسائل احتيج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الادراك احتيج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام موضوع لعلم المعاني من حيث المطابقة لمقتضى الحال ولعلم البيان من حيث انه مختلف في وضوح دلالة على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة في مراتب الوضوح حذرا من اشتراك العالمين في موضوع واحد وهو باطل لما تقرّر أن علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والكتابة وهما من قبيل الالفاظ والاختلاف بالحديثة كما بينا كافي في تمايز الموضوعات انتهى سبرامى (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الاول وجه تقديمه

(قوله حيث أتى بها في ختم الفن) أى أتى بها لما تقدم بيانه في ختم الفن فيتبادر منها من حيث انها في الختم معنى آخر وهو تفويض علم ما تقدم اليه لشيوعها فيه لذلك فقد أريد المعنى البعيد في مقام الختم لأن القرينة على ارادته واضحة وعى جريان العادة بذكر دليل الدعوى بعد وكيف لا فيتبادر من جريان العادة بذلك ربط والله أعلم به واردة معناه الاصلى فاحتمال عدم ربطه به واردة تفويض العلم به بعيد من جريان العادة وان كان هو المتبادر من مقام الختم في نفسه ولظهور القرينة قال شبه تورية (قوله براعة الاختتام) هى براعة المقطع والله أعلم

﴿ الفن الثاني * علم البيان ﴾

(قوله آخر) أى زيادة على المضاف المتقدم (قوله وهو متعلق) فالتقدير متعلق مدلول الفن الثاني الملكة أو الادراك فتعلق على هذا بكسر اللام أو مدلول الفن الثاني متعلق الملكة أو الادراك أو الفن الثاني دال متعلق الملكة أو الادراك فتعلق على هذين بفتح اللام (قوله موضوع لعلم المعاني) أى يبحث عن أحواله في علم المعاني (قوله وتقدم في أول الفن الاول وجه تقديمه)

فعل والبيت مختص بالقول
فالكلامان لا يتساويان
في أصل المعنى بل كلام
الله تعالى أجل وأعلى
وكيف لا والله أعلم * تم
الفن الاول بعون الله
وتوفيقه وإياه أسأل في
اتمام الفنين الآخرين
هداية طريقه

(الفن الثاني علم البيان)

قدمه على البديع

على البيان (قوله للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني اذ لا بد منه في بلاغة الكلام أصلاً بخلاف البيان اه أطول وكتب أيضاً قوله للاحتياج اليه الخ لأنه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) جواز ارادة هذين المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للادراك عدم جواز ارادته هنا وليس كذلك ولهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الادلة أو تصديقات بها حاصلة عن الادلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راسخة يتكهن بها من التصديق بمسئلة مسألة تفصيلا من غير حاجة الى تحشم كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن الدليل وان أطلقها الناظرون في هذا المقام لما حققت من أن من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقانه بها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف لم يخل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح أي معنى يراد مما لا يعاب خلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود ومختل لأنه وان خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحيير السامع أنه ماذا يريد اه وقيل تركه المعنى الثالث لاحتياجه الى تقدير المتعلق من غير ضرورة

للاحتياج اليه في نفس
البلاغة وتعلق البديع
بالتوابع (وهو علم) أي
ملكة

أي الفن الأول على البيان عبارة الشارح هناك قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان رعاية المطابقة وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر وهو أن يراد المعنى الواحد في طرق مختلفة (قوله اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة) أي من ذوات الدلالات المطابقة الموضوعات موضع التحقيق (قوله لأنه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي الخ) أي فيحتاج اليه في الجملة اذ الكلام ذو الدلالات المطابقة لا يحتز فيه عن التعقيد المعنوي بعلم البيان ويحتمل أن مراد الشارح أن مفهوم البلاغة متوقف عليه وذلك لان الفصاحة التي من مفهومها الخلو عن التعقيد المعنوي الذي لا يعرف الا بعلم البيان مأخوذة فيه (قوله أي مسائل معلومة) أي قواعد كلية (قوله وانما قيدنا الخ) مثله في عبد الحكيم (قوله وتصديقاته بها) وكذا ملكته ومسائله (قوله لم يخل عن تحيير السامع الخ) فديقال اتيان المتكلم بالمشترك الصالح لارادة كل من معانيه فريضة على قصده أي واحد منها أو الجميع لا خصوص واحد ولا خصوص الجميع فلا تحيير عند السامع (قوله لاحتياجه الى تقدير المتعلق) أي لان علم بمعنى الادراك مصدر لا بد له من متعلق أي علم بالقواعد فالمتعلق هو قولنا بالقواعد بخلافه بمعنى الملكة والقواعد وما قيل من أنه لا حاجة الى تقدير المتعلق أعني قولنا بالقواعد لان لفظ علم معناه ادراك القواعد فالمتعلق مأخوذ في مفهوم علم فقيه نظر لان هذا انما هو في أسماء العلوم المدونة كلفظ نحو وبيان لافي لفظ علم ولذلك قال السيد في حواشي شرح المفتاح النحوي يطلق على القواعد المنصوصة وعلى ادراكها وعلى الملكة التابعة لادراكها مرة بعد أخرى وأما لفظ علم فانه يطلق على مطلق العلوم سواء كان قواعد كلية أم لا وعلى مطلق ادراك العلوم سواء كان قواعد أم لا وعلى ملكة استحضار مطلق العلوم سواء كان قواعد أم لا فانت تراه جعل القواعد بخصوصها معتبرة في مفهوم النحو ولا في مفهوم لفظ علم ثم لا بد من كون المعاني الثلاثة حاصلة عن الدلائل فعلم المقاد وعلمه سبحانه

داعية الى التقدير قال القنري ولك أن تلزم هذا التقدير بناء على أن الإدراك هو المعنى الأصلي للعلم وهو في المعاني الأخرى حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور اه وقد تبين مما نقلناه عن الأطول أن علم الأعراب الخاص بالإيراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف علم تدبر (قوله يقتدر بها الخ) الاثنان به نظرا الى شأن الملكية في ذاتها وان كان متر وكافي الملكية في التعريف لئلا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات تصورا كان أو تصديقا واستعمال العلم في إدراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على أن اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إرادته وهذا هو المتعارف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها اه أطول وكتب أيضا قوله يعرف به إيراد الخ الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحتترز المتكلم عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضاء دلالة خفية اه سم (قوله إيراد المعنى الواحد) تقييد

وتعالى وعلم أرباب السليقة لا يطلق عليه نحو وفقه وبيان ومعان وهكذا اه عبد الحكيم بتلخيص وايضاح ثم انه لا تنهافت في حمل العلم على الإدراك اذ المعنى علم أي بالقواعد أي إدراك للقواعد يعرف به إيراد الخ أي يدرك بسببه إيراد الخ فالسبب هو إدراك القواعد الكلية والسبب إدراك إيراد المعنى الخ وهذا تعلم ما في قول بعض مشايخنا قوله لاحتياجه الى تقدير المتعلق أي بين الباء والضمير في قوله يعرف به اذ عند عدم التقدير يصير المعنى وهو إدراك يدرك به وفيه تنهافت ولا يحتاج لهذا التقدير عند ارادة غير هذا المعنى على أنه يصح أن يكون المراد بمعرفة الإيراد الاقتدار عليه كما يصرح به كلام الأطول الآتي قريبا (قوله بناء على أن الإدراك هو المعنى الأصلي للعلم) أي مطلق الإدراك وان كان المراد هنا فردا من أفراد وهو الإدراك المتعلق بالقواعد لان استعمال اسم الكلى في جزئية من حيث وجود الكلى فيه حقيقة (قوله الأعراب) بفتح الهمزة ووجه خروج علمهم عدم حصوله عن الدليل (قوله الخاص) لعله الخالص قاله بعض مشايخنا ولا داعي اليه (قوله الاثنان به الخ) أي ليس مدلول لفظ علم في المتن الملكية بهذا القيد بل مدلوله ملكة مطلقة عن هذا القيد وانما ذكره بيانا لما هي عليه في الواقع هذا امراده وهو مبني على أن المراد بالأدراكات الجزئية معرفة إرادات المعنى الواحد بالطرق المختلفة (قوله لئلا يلزم التكرار) لا يصح الأول أو لا بد بالأدراكات الجزئية معرفة إرادات المعنى الواحد بالطرق المختلفة وليس كذلك بل المراد بها الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة من القواعد الكلية بتلك الملكية سواء كانت القواعد قواعد بيان أو غيره وهو بيان لثمرة الملكية المطلقة المأخوذة جنسا في التعريف التي تخصصت بقوله يعرف به إيراد المعنى الواحد الخ (قوله يعرف به إيراد كل معنى الخ) أي فالإرادات حينئذ جزئيات (قوله وهذا هو المتعارف) أي اعتبار الرعاية هو المتعارف في وصف العلوم بان الجزئيات تعرف بها أي فعرفتها بها باعتبار الرعاية المذكورة (قوله حتى لا يورد الخ) أي لعجزه عما يدل دلالة واضحة في الأول وخفية في الثاني فالتكهن بما يدل دلالة واضحة أو خفية عند اقتضاء المقام المعلوم من علم المعاني ثمرة علم البيان هذا امراده لا ما هو

يقتدر بها على إدراكات
جزئية أو أصول وقواعد
معلومة (يعرف به إيراد
المعنى الواحد)

المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه الخ) بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحرث على أن الاختلاف في الوضوح مما يباه القوم في الدلالات الوضعية كذا في المطول قال في الاطول وفيه أن تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الابهاء المذكور أو لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى أن يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الشجاع بألفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء اه وكتب أيضا قوله أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال أورد عليه في المطول أنه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من أقسام الكناية لانها في المعاني الافرادية وأجاب عنه بان تفاوت الكلام

ظاهر كلامه اذ هو ثمة علم المعاني لا علم البيان ومن هذا يعلم أن المعنى علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بجميع طرقه المختلفة في الوضوح وأنه لا بد من كونه يعرف به أيضا الطرق المتساوية في الوضوح غير المطابقة ان كانت لجواز اشتغال بعضها على ما يقتضيه الحال دون بعض وان تساوت في الوضوح ويدل له كلامه في أي فتدبر (قوله لو أورد معاني الخ) أي لو كان له قواعدا أو ادراك أو ملكة يعرف بها ايراد ذلك فقط وقوله لم يكن ذلك الخ أي لم يكن ما عرف به ذلك (قوله بطرق مختلفة) أي موزعة على تلك المعاني (قوله بالتفسير المذكور للمعنى الواحد) أي الذي محمله أن المراد المعنى التركيبي الملاحظ فيه الخصوصيات للمعنى الافرادي اذ الخصوصيات التي بها طبق الكلام مقتضى الحال لا تكون الا في المعاني التركيبية دون الافرادية (قوله قال في الاطول وفيه الخ) هذا مبني على أن قول المطول على أن الاختلاف الخ تقييد أي بناء على أن الاختلاف الخ وليس كذلك بل هو ترق في الاخراج كما لا يخفى اه شيخنا (قوله لان المعنى الواحد متقدم الخ) هذا تعليل للخروج بالتفسير المذكور عند وجود الابهاء من القوم واختصر على تعليل هذا الشق لكونه الذي يتوهم فيه تأني الخروج بغير التفسير المذكور اذ على الشق الثاني لا يكون قوله بطرق مختلفة مخرجاً لملكة الاقتدار المذكورة على فرض عدم هذا التفسير فلا يتوهم تأني الخروج به مع وجود التفسير ومن هذا يؤخذ الجواب عن الاعتراض فيقال مقصود الشارح التخصيص على الحالة التي يتوهم فيها خروج هذه الملكة بقول المصنف بطرق مختلفة فليس التقييد بقوله بناء الخ للاحتراز (قوله عن معنى الشجاع بألفاظ الخ) أي ألفاظ غير مطابقة لهذا المعنى ولم تركب مع عامل (قوله فانه لا يخرج له عن التعريف سواء) أي بخلاف ما أخرجه الشارح فانه على فرض عدم القيد السابق يخرج بما بعده (قوله عن المجاز المفرد) أي لان معناه ليس معنى تركيبيا معبراً عنه بكلام (قوله وكثير من أقسام الكناية) وذلك الكثير هو صور الكناية عن الصفة وصور الكناية عن الموصوف والقليل هو صور الكناية عن النسبة فاقسام الكناية ثلاثة كما هو معلوم (قوله بان تفاوت الكلام الخ) ليس الحصر في كلام المطول وعبارته فكون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتركيب بعض مفرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية

أي المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

في الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالإيراد المذكور لا يتأتى إلا بمعرفة المفردات ولك أن تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال أعم من المعنى المطابق والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلاً مقاصد بالذات لا بالتبع كذا في الأطول قبيل قول المصنف ثم اللفظ المراد به لازم الخ وكتب أيضاً قوله أي المدلول عليه الخ فيه إشارة إلى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني وأن هذا من ذلك بمنزلة المركب من المفرد (قوله بطرق) أي في طرق ويستفاد منه أنه لا بد في البيان بالنسبة إلى كل

للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح (قوله بتفاوت دلالة الاجزاء) أي فالتعريف شامل لذلك لزوماً (قوله أعم من المعنى المطابق) بأن يكون التجوز في التركيب بتمامه كالمجاز المركب (قوله والمعنى التضمني) أي المعنى المدلول عليه بالكلام المركب على وجه التضمن كان يكون التجوز في مفرد من مفردات الكلام المركب فتكون الطرق المختلفة هي الطرق المفردات التي في ضمن المركب وكذا يقال فيما بعد (قوله فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلاً مقاصد بالذات لا بالتبع) أي مشمولة للتعريف قصداً لا تبعاً أي نصاً لا لزوماً بخلاف جواب الشارح فإنه يقتضي أنها مشمولة له لزوماً (قوله فيه إشارة إلى أن اعتبار الخ) قال السيد قدس سره وفيما ذكره القوم من قولهم المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال تنبيهه على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن تكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فإن هذه كالأصل في المقصودية وتلك فرع وثيقة لها فالأولى أن تراعى المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وإن لم يكن هذا الأمر لازماً وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو أدراكها لا يتوقف على علم المعاني بل على معنى أخذ من تلك المعاني لئلا كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الأصل فلذلك أخرج عن علم المعاني اه وقوله قدس سره ينبغي أن يتأخر الخ قيل تأخر علم البيان عن علم المعاني في الاستعمال واجب قطعاً لأن علم البيان باحث عن كيفية إفادة الخواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب أن ذلك التعريف بعد اعتبار تأخره الاستحسان والافهم باحث عن إيراد المعنى الواحد مطلقاً بعبارة مختلفة الدلالة ألا يرى أن أكثر المجازات والكنيات انما هو في المعاني الأولى اه عبد الحكيم أي من حيث انها معاني أول كعنى الشجاع ومعنى طويل القائمة في المعاني الثواني من حيث انها توان مطابقة لمقتضى الحال كعنى التأكيد والخصر وإن لم يخل مجاز ولا كناية عن قصد معنى ثانوى هو العلاقة كنوع لزوم وكتشبيه مبالغ فيه بادعاء الاتحاد وتناسبه فهو باحث عن إيراد المعنى مطلقاً أولاً كان أو ثانوياً من حيث انه معنى خفي أو جلي لامن حيث انه ثانوى أو أولى مطابق لمقتضى الحال وقوله قدس سره فان هذه الخ أي رعاية المطابقة كالأصل في المقصودية لأن المقصود إفادة المعاني التي روى فيها المطابقة وتلك أي رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والخفاء فرع لها لأنها اعتبرت لاجلها اه عبد الحكيم وقوله قدس سره عن إفادة التراكيب خواصها أي للمعاني المشتملة على الخواص الآن المعاني الأولى لما كانت ساقطة عن نظرهم قصر وا الإفادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله إيراد المعنى الخ وهو

(بطرق)

معنى من طرق ثلاثة على ما هو أذنى الجع ولا بعد فيه لأن المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند ومسند
اليه ونسبة لكل منها دال مجرى فيه المجاز فيحصل للركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق في
الخفاء والوضوح كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى يكون بوضوح
القرينة المنصوبة وخفاها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على
تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه نعم يتجه أنه كما أن الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق مستوية في الوضوح فلا معنى لادخال
الاول تحت البيان دون الثانى إلا أن يقال القصد تعريف البيان بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه
أن يكون كل ما غاب هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان كذا فى الأطول (قوله وترا كيب)
عطف تفسير ف شبه الترا كيب بالطرق فى أن المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب أو فى أن السامع
يسلكها فيصل الى المعنى فى التعبير عن الترا كيب بالطرق بطريق الاستعارة رعاية لبراعة
الاستهلال وتأنيس للدخيل فى الفن وان كان الأنسب بصناعة التعريف خلافه كذا فى الأطول
(قوله فى وضوح الدلالة) خرج لإيراد بطرق مختلفة فى الكلمات والمراد الدلالة العقلية لأنها
المختلفة فى ذلك كما سيأتى وكتب أيضا قوله فى وضوح الدلالة ان قيل الدلالة كما يأتى كون اللفظ

وترا كيب (مختلفة فى
وضوح الدلالة عليه) أى
على ذلك المعنى

ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كافتضاؤها بالنسبة الى من ينسب كون زيد مضافا جملة مفيدة لرد
الانكار سواء كانت افادتها اياه بدلالة واضحة أو أوضح أو خفية أو أخفى نحو ان زيدا لمضيا فى أو
لكثير الرماذ أو لم يزول الفصيل أو لجبان الكاب وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان الشائع فى اعتبار
البقاء المجازات أو الاستعارات أو الكنايات فى المعانى الاصلية للترا كيب البليغة وذلك مما يبحث
عنه فى البيان لان هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ومرجع البلاغة منحصر فى العاملين بل نقول
لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة كالتمثيل فى الخواص اء عبد
الحكيم (قوله لان المعنى الواحد الخ) أى لان المعنى الواحد اذا كان له طرق ثلاثة فأمره واضح
وأما اذا لم يكن له الا طريق واحد فيقال ان له مسندا الخ (قوله لكل منها دال) دال النسبة هو
هيئة مجموع الكلام وهى غير المسند فقط والمسند اليه فقط أو الفعل والنحو فيه باعتبار النسبة
غير التجوز فيه باعتبار الحدث فاندفع قول بعض مشايخنا فيه أن النسبة لا دال لها (قوله فتقييد
ايراد المعنى الخ) محصل كلامه أن تقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة
بقولنا على تقدير أن يكون له طرق مما لا حاجة اليه اذ الواقع أن كل معنى له طرق مختلفة وأما بيان
أن من جملة مزايا البلاغة الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق متساوية فى الوضوح كما بين أن
من مزاياها الاقتدار على ايراده بطرق مختلفة فيه حيث أدخل ذلك تحت البيان المعتبر تأخره عن
المعنى ومدخلية فى البلاغة وجعله من وظائفه فحتاج اليه فعلى المصنف موازنة من هذه الجهة
ويجيب عنه بأنه ليس القصد بيان المزايا حتى يرد ذلك انما القصد تعريف البيان بخاصة شاملة
للعرف فليس مالم يذكر غير داخل تحت البيان وغير معدود من وظائفه حتى لا يكون من مزايا
البلاغة (قوله تحت البيان) أى تحت مزيته (قوله بخاصة شاملة للعرف) معنى نحوها
للعرف أنه يصدق على القواعد الكلية مثلا أنه يعرف بها ايراد الطرق المختلفة ويمكن ذلك
بواسطتها (قوله ولا يلزم الخ) أى لوجود خاصة أخرى (قوله خرج ايراد الخ) تقدم مثله

بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فامعنى وضوح هذا الـكون وخفائه فالجواب من وجوه منها أن وصفه بذلك من وصف الشئ بما يتعلقه الذى هو المدلول ووضوحه أن يفهم بسرعة وخفاؤه أن لا يفهم بسرعة ومنها أن وصفه بذلك حقيقة بأن يكون ثبوت ذلك الـكون للفظ معلوما بسرعة أولا بسرعة وعلامة ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول أو بطؤه من سم (قوله والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح) فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق أخرى في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر

(قوله بان يكون ثبوت ذلك الـكون الخ) علمه بسرعة مشؤم سرعة الانتقال من اللفظ الى معناه الذى هو علامة كون ثبوت ذلك الـكون للفظ معلوما بسرعة وقس الكلام فى كون علمه لا بسرعة (قوله رحمه الله بان يكون بعض الطرق واضح الدلالة وبعضها أوضح) قال عبد الحكيم فيه اشارة الى أن ملكة ايراد المعنى الواحد فى تراكيب متساوية فى الوضوح ليس من علم البيان لأنه لا يحصل به التفاوت فى مراتب البلاغة اهـ ووجه الاشارة من ذلك الى ما ذكره غير ظاهر فان كان المعنى فيه اشارة الى أنه لا يطلق البيان على هذه الملكة اذا لم يكن يعرف بها غير ذلك فكلام المصنف بنفسه فبعد ذلك على أن عدم حصول التفاوت به فى البلاغة لا دخل له ثم المراد بالطرق ثلاث فاكثرت كما هو الواقع وقوله والواضح خفى الخ أى مع اشتراك الكل فى الخفاء بدليل قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء اذ لو ذكر كان المراد أن الطرق مشتركة فيه كما أنها مشتركة فى الوضوح ولما هو الواقع من أنه لا يتأتى وضوح بلانوع خفاء أصلا فى الدلالة العقلية المحتاجة للعلاقة والقرينة وكلامه صادق بان يكون بعض الطرق ولو واحداً أوضح من البعض الآخر مع تساوى المفضول فى الوضوح وبالعكس وبان تكون كل واحدة فى مرتبة اذ يصدق على كل حال أن الطرق مختلفة فى الوضوح وانما كتفى بذلك لما أن القصد من التقييد اخراج ما سببه كرد الشارح وهو كافى فى اخراجه (قوله فان قلت من قدر الخ) جرى على أن المراد من الطرق ما فوق الواحدة ثم يحتمل أن محمله أن كلام الشارح يفيد أنه لا بد من الوضوح فى جميع الطرق ومن تفاوتها فى الوضوح ولو انتهى أحدها الى غاية ويلزم ذلك وجود الخفاء ولو فى بعضها مع عدم انتهائه الى الغاية فينتزى أن من قدر على طريق فى نهاية الوضوح وطريق أخرى فى نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم دخوله حينئذ فى التعريف لعدم الوضوح فى جميع الطرق وعلى هذا فلا دخل لقوله بطريق فى نهاية الوضوح فى الايراد بل المدار فى الايراد على الطريق التى فى نهاية الخفاء سواء كانت مع طريق فى نهاية الوضوح أو مع طريق لم تنته فيه ويحتمل أن محمله أن كلام الشارح يفيد أنه لا بد أن تكون كل طريق فيها وضوح وخفاء فحينئذ يرد أن من قدر الخ وعلى هذا فلقوله بطريق فى نهاية الوضوح دخل فى الايراد ويحتمل أن محمله أن كلام الشارح يفيد أنه لا بد من اختلاف فى الوضوح واختلاف فى الخفاء وما أوهمه كلامه من أنه لا بد من كون المختلف فى الوضوح هو عين المختلف فى الخفاء ليس مراداً فحينئذ يرد أن من قدر الخ وعلى هذا أيضاً يكون لقوله بطريق فى نهاية الوضوح دخل (قوله قلت القدرة الخ) معناه أنه يلزم من كونه قادراً على طريق فى نهاية الوضوح وطريق فى نهاية الخفاء كونه قادراً على طريق متوسطة والعالم بهذين الطريقين أعنى المتوسطة والتى فى نهاية

بأن يكون بعض الطرق
أوضح الدلالة عليه وبعضها
أوضح والواضح خفى
بالنسبة الى الأوضح

بدون القدرة على الابراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا يسلم أن
لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان أصل الدلالة لا يتخلو عن
وضوح ما وكذا لا يتخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع اه فنرى (قوله فلا
حاجة الى ذكر الخفاء) أى لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء وكتب أيضا
قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل في ترك ذكره فائدة أخرى وهي افادة اعتبار الوضوح في كل
الطرق وان خفاء بعضها بالاضافة الى بعض كذا في سم (قوله فلو عرف واحد ابراد الخ) بل لو
عرف من ليس له هذه الملكية ابراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة لم
يكن عالما به لم البيان اه أطول (قوله ثم لما لم يكن كل دلالة قابلا لـ الخ) أى انما القابل لذلك
الدلالة العقلية الآتية وفي نسخة لما لم تكن كل دلالة قابلة (قوله وتعيين ما هو المقصود) أى في قوله
الآتي والابراد المذكور الخ (قوله يعنى دلالة الوضعية) أراد بالوضعية هنا ما للوضع فيها مدخل
كما هو مصطلح المنطقيين وان لم يناسب الفن الذى نحن فيه لا خصوص المطابقة كما هو مصطلح
أهل هذا الفن والالزام كون المقسم أخص وتقسيم الشئ الى نفسه وغيره من سم (قوله لان
الدلالة) أى من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله هي كون الشئ بحيث) أى بحالة
كوضع هذا اللفظ لهذا المعنى في الوضعية اه سم وكتب أيضا قوله هي كون الشئ بحيث يلزم الخ
عدل في الاطول عن التعبير بيلزم الى التعبير يحصل فقال الدلالة هي كون الشئ بحيث يحصل من
العلم به العلم بشئ آخر ولو في وقت لان المعبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف أهل الميزان
فان المعبر عندهم الدلالة السكينة المفسرة بكون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف

فلا حاجة الى ذكر الخفاء
وتقييد الاختلاف
بالوضوح ليخرج معرفة
ابراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في اللفظ والعبارة
واللام في المعنى الواحد
للاستغراق العرفي أى
كل معنى واحد يدخل
تحت قصد المتكلم وارادته
فلو عرف واحد ابراد معنى
قولنا زيد جواد بطرق
مختلفة لم يكن بمجرد ذلك
عالما بالبيان * ثم لما لم يكن
كل دلالة قابلا للوضوح
والخفاء أراد أن يشير
الى تقسيم الدلالة وتعيين
ما هو المقصود هنا فقال
(ودلالة اللفظ) يعنى دلالة
الوضعية وذلك لان الدلالة
هي كون الشئ بحيث
يلزم من العلم به العلم بشئ
آخر والاول الدال والثانى
المدلول ثم الدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا

الوضوح عالم بالبيان وأما التى في غاية الخفاء فلا دخل لها في كونه عالما بالبيان ولا نسلم ما اقتضاه
الابراد من أن لما دخل هذا على الاحتمال الاول أو معناه أنه يلزم من كونه قادرا على طريق في نهاية
الوضوح وطريق في نهاية الخفاء كونه قادرا على طريق متوسط فيصدق عليه أنه قادر على
طرق مختلفة في الوضوح وطرق مختلفة في الخفاء والقادر على ذلك عالم بالبيان وهذا على الاحتمال
الثالث ويستفاد منه أن قولهم والخفاء كان شاملا لما لم يشمله الكلام بعد حذفه فالجواب عنه بما
ذكره الشارح لا ينفع لكن كل هذا مسايرة لكلام الفنى والافتقار علمت أنه لا يتأتى أن تبلغ
الطريق فيما نحن فيه غاية الوضوح للاحتياج للعلاقة والقرينة وأما الاحتمال الثانى فلان معنى لهذا
الجواب عليه على أنه قد علم سقوط أصل الاشكال (قوله فلا نسلم أن لا وضوح الخ) فيه أن
الوضوح والخفاء انما هما بعد العلم بالوضع بسبب كثرة الوسائط وقتها ونحو ذلك لا بالوجه الذى
ذكره (قوله وهي افادة اعتبار الوضوح في كل الطرق) وأما لو قال في وضوح الدلالة وخفائها
لربما توهم أن تكون إحدى الطرق مثلا واضحة لا خفاء فيها وان كان لا يمكن ذلك والأخرى
خفية بسبب وجود التعقيد المعنوى فيها كما تقول اختلف زيد وعمر في الجهل والعلم بمعنى أن
أحدهما عالم والآخر جاهل (قوله من ليس له هذه الملكية) أى ملكة التصديق بالقواعد الناشئة
عن الأدلة (قوله كوضع هذا اللفظ) أدخل بالسكاف اقتضاء الطبع وجود هذا اللفظ عند
عروض المدلول في الدلالة الطبيعية واقتضاء العقل في الدلالة العقلية ولك أن تجعل إضافة حيث لما
بعدها بيانية أى بحالة هي أن يلزم من العلم الخ فليست حينئذ نظرها لما بعدها (قوله عند أئمة العربية)

الدلالة في كتب العربية بما لا يليق على أنه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالمبدول والصحيح أن يقال هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المبدول وقد يكون الشيء دالا على شئ ومبدولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومبدول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عرض المبدول فهي طبيعية والا ف عقلية وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية اه (قوله كدلالة الخطوط الخ) هذه من دلالة غير اللفظ الوضعية ودلالة غيره العقلية كدلالة الاثر على المؤثر ودلالة غيره الطبيعية كدلالة الحجرة على الخجل والصفرة على الوجل (قوله والنصب) جمع نصة وهي العلامة المنصوبة على الشئ اه سم (قوله اما أن يكون للوضع) أي محققا أو متوهما لتدخل المحركات أي الألفاظ التي حرفها المتكلم وغيرها كتعريف مسعود بن سعد وناصر بن نصر فاذا استعمل المحرف الاول

ومنهم البيانيون القائلون بكفاية اللزوم في الجملة في المجاز والكناية (قوله اذ لا يكاد يوجد دال الخ) أي لانه لا يلزم من العلم بالدال أي خطوره بالبال العلم بالمبدول بل اللزوم انما هو عند العلم بالعلاقة كالوضع ولذلك قال والصحيح الخ أي الصحيح أن يقال على طريق الميزانيين هي كون الخ (قوله وكل منها الخ) أي فالاقسام ستة فالدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد على معناه والدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة أخ بفتح الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على مافي حاشية شرح السمسية وبضم الهمزة وتشديد الخاء المعجمة على مافي حواشي المطالع على الوجود مطلقا ودلالة أح بالخاء المهملة وفتح الهمزة أو ضمها على وجع الصدر والدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ وانما قلنا من وراء الجدار لان وجود اللفظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ فقط ان قلنا ان العلم الواقع بدلالة اللفظ بجامع العلم بالمشاهدة اذ لا منافاة بين الطرفين أو أصلا ان قلنا بعدم مجامعة العلمين بناء على أن المعلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل والدلالة الوضعية الغير اللفظية كدلالة الخطوط والدلالة الطبيعية الغير اللفظية كدلالة الحجرة على الخجل والدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة الدخان على النار وصرح السيد في حواشي المطالع بانحصار الدلالة الغير اللفظية في الوضعية والعقلية واليه يشير كلام الشارح في المطول وقال المحقق الدواني ان الطبيعية منها متحققة أيضا كدلالة بعض الاوضاع العارضة لوجه المتألم وحاجته على شدة ألمه ودلالة حجرة الوجه على الخجل والصفرة على الوجل وحركة النبض على المزاج المخصوص الى غير ذلك ولعله قدس سره أراد أن تحققها للفظ قطعي فان لفظ أخ لا يصدر عن الوجود وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها الى بعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عند اللفظ فانه يجوز أن تكون العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز أن تكون آثار النفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا يتبين الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الأولى التأثير وفي الثانية الإيجاب والتأثير أقوى من الإيجاب وان دفع ما قيل ان الدلالة الغير الوضعية محتاجة الى العلاقة والملازمة بين الدال والمبدول فلا جهة لاجراء الطبيعة من العقلية اه عبد الحكيم بتصرف وزيادة (قوله المحرف الاول)

فغير لفظية كدلالة
الخطوط والعقود والنصب
والاشارات ثم الدلالة
اللفظية اما أن تكون
للوضع مدخل فيها

تلك الالفاظ المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالتها عليها وضعية ضرورية انها ليست طبيعية ولا عقلية ولأن استعمالها في تلك المعاني وفهمها منها اتوهم وضعها لها أى لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع اه وكتب أيضا قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا قد يتجمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار أنا حى اه فزى (قوله أولا) بان يكون باقتضاء العقل كدلالة الكلام على حياة المتكلم أو الطبع كدلالة أح على وجع الصدر (قوله بالنظر ههنا) في زيادة النظر إشارة الى أن الاولى ليست مقصودة بجميع أقسامها بالنسبة الى الابحاث البيانية لانها متعلقة بالدلالة العقلية التي هي بعض أقسام الاولى كذا في سم (قوله عند الاطلاق) لوقال عند حضور اللفظ لكان أحسن ليشمل الدلالة بغير السماع كشاهدة الخط الدال على اللفظ وكتب كره أفاده في الاطول (قوله وهذه الدلالة) أى اللفظية قال في الاطول لا ينبغي أن يطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه الا أنهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء أو الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا يستعمل الإشارة ولا العقول ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه اه (قوله على تمام) لفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه فناعتراض عليه بأن ذكر التمام لغوي يستحق أن يحذف غفل عن البيان الاعرف اه أطول وكتب أيضا مانصه أو رد على تقسيم الدلالة أن اللفظ قديم مقصده بنفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالة على جزئه دلالته على جزء ما وضع له وعلى دلالة على لازمه دلالة على الخارج عنه مع أنها لا تسمى مطابقة ولا تضمن ولا التزاما صرح به المحقق عضد الملة والدين في شرح المختصر فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب أن من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضميا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق كما بيناه في شرح الرسالة الوضعية العضدية وان كان الاكثر على خلافه فلا اشكال على قوله اه أطول مع بعض زيادة من الحواشى المنقولة عن صاحب الاطول (قوله وتسمى الاولى) الاظهر أن يقول وتسمى على صيغة المتكلم ليكون منها على أن هذه التسمية على خلاف تسمية الميزانيين وليس لك أن تقول عبارته للمتكلم لانه ينطق بفساده رفع كل من الاخيرتين اه أطول (قوله وضعية) قال في

أولا فالاولى هي المقصودة بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة (اما على تمام ما وضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الضاحك (وتسمى الاولى) أى الدلالة على تمام ما وضع له (وضعية) لان الواضع انما وضع اللفظ

احترز به عن الذى استعمله بعد تعارفه في ذلك المعنى فانه حينئذ موضوع في ذلك العرف (قوله اه) أى انتهى ما أخذ منه هذا الكلام كحاشية الحفيد (قوله إشارة الى أن الاولى الخ) أى لان المعنى أن الاولى هي المقصودة بالنظر فيها لاجل أخذ بعض أقسامها وجعله محل الكلام (قوله رحمه الله الى العالم بوضعه) أى وضع ذلك اللفظ في الجملة لا بوضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام اه مطول (قوله وعلى دلالة على لازمه) أى ككونه خارجا من الفهم (قوله في شرح المختصر) أى اصولي للعلامة ابن الحاجب (قوله ومن لم يقل بدلالة الخ) وحينئذ فزيد علم وضرب فعل فعل ماض احضار اللفظ بالنطق به فلاخبار عن هذا اللفظ لاعتدال مدلوله لعدمه وتحقيق المسئلة يطلب من مواد سلم العلوم (قوله وليس لك أن تقول عبارته للمتكلم) أى بان يقرأ نسمى بالنون

الاطول لان مبناه الوضع فقط بخلاف الاخير ين فانه انضم فيهما الى الوضع امران عقليان توقف
فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة
عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخيرين بل المسمى بهما يصدق عليهما أى
الدلالة على غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية مرفوعا خبر القوله وكل من الاخيرتين خلاص من
المسامحة وصح كون تسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يبادر من نظم كلامه اه وقوله مشتركة
أى اشترا كاللفظيا ويمكن الجواب عن المسامحة بان مراده أن كلامهما تسمى عقلية مثل تسمية
الانسان حيوانا فالمراد بالتسمية اطلاق لفظ الكل على كل منهما (قوله لتنام المعنى) أى لاجزئه
ولا للزومه (قوله انماهى من جهة حكم العقل) أورد أن الدلالة متحققة من غير حكم العقل
باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بأن المراد بحكم
العقل الحكم بالقوة القرينة من العقل وهو من دفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من
جهة الاستلزام المذكور اه أطول (قوله والمنطقيون) أى أكثرهم والافبعضهم يوافق
البيانيين وذهب بعضهم الى أن المطابقة والتضمن وضعيتان دون الالتزام كذا فى يس وكتب
أيضا قوله والمنطقيون الخ لما كانت مدخاية الوضع سببا بعيدا لم يلتفت اليه أهل هذا الفن وعوتلوا
على السبب القريب لانه المؤثر دون السبب البعيد وهو ملاحظة العقل كون هذا جزأ للمعنى
الموضوع له وألازمه فلهذا قال الشارح انماهى من جهة حكم العقل بالخصر يعنى أن هذا هو السبب
المؤثر اه سم وبهذا يدفع الاعتراض بان للوضع مدخا في الدلالة فلا وجه للخصر (قوله
باعتبار أن للوضع مدخا فيها الخ) استفيد من كلامه أه أولا وأخرا أن الدلالة الوضعية لها معنيان
أحدهما أعم من الآخر مطلقا وأن الدلالة العقلية لها معنيان متباينان كما فى الأطول (قوله كدلالة
الدخان على النار) مثال للعقلية (قوله وتقييد الأولى) أى تقييد اضافة لوصفية وفى نسخة
وتختص وكتب أيضا قوله وتقييد الأولى الخ لا يخفى ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام
ما وضع له أو الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الأولى ونحصيل اسمها فأسند
الفعل الى السبب وعبارته نوههم أن السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع أن الكل
من قبيل التسمية كذا فى الأطول (قوله والثانية بالتضمن الخ) اعلم أنهم اختلفوا هل التضمن

لتنام المعنى (و) يسمى
(كل من الاخيرتين) أى
الدلالة على الجزء والخارج
(عقلية) لان دلالة اللفظ
على كل من الجزء والخارج
انماهى من جهة حكم
العقل بأن حصول الكل
أو الملزوم يستلزم حصول
الجزء أو اللازم والمنطقيون
يسمون الثلاثة وضعية
باعتبار أن للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما
يقابل الوضعية والطبيعية
كدلالة الدخان على النار
(وتقييد الأولى) من الدلالات
الثلاث (بالمطابقة) لتطابق
اللفظ والمعنى (والثانية
بالتضمن)

للمتكلم (قوله مشتركة) أى اشترا كاللفظيا كما أفاده المحشى بعد وقوله بل المسمى ما يصدق
عليهما أى فى مشتركة اشترا كما معنوا بينهما (قوله باستلزام حصول الخ) الاظهر أنه متعلق
بمتحققة لا بحكم ومحصله أن الدلالة متحققة بالاستلزام المذكور من غير توقف على حكم العقل (قوله
وهو مندفع) أى هذا الدفع مندفع بأن الدلالة انماهى من جهة الاستلزام الواقع ولا دخل للحكم
لأبالفعل ولا بالقوة وأجاب عبد الحكيم بأن معنى قوله انماهى من جهة حكم العقل انماهى من
جهة وتلك الجهة هى منشأ حكم العقل سواء حكم بالفعل أم لا وتلك الجهة هى الاستلزام الواقعي
المذكور هذا وقد اعترض شيخنا على قول الأطول وهو مندفع الخ بأن قيد الحيثية الآتى يفيد أنه
لا بد من حكم العقل بالفعل اذ لو لم يحصل لم يفهم الجزء واللازم من ثلاث الحيثية (قوله أى تقييد اضافة)
بأن يقال دلالة مطابقة بالتركيب الاضافى (قوله لا يخفى ما فيه الخ) قال شيخنا التقييد يستعمل
فى التسمية كقولك قيدت باسم فلان انقدر الفلانى أى سميت تأمل اه وفيه نظر (قوله فهم

والالتزام فهم الجزء واللازم مطلقا أى سواء كان فى ضمن الكل والمزوم أو استقلا لا بان أطلق اسم الكل والمزوم على الجزء واللازم أولا مطلقا بل بشرط كونه فى ضمن الكل أو المزوم والمشهور هو الثانى وعليه فهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازا لانه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له أى بالوضع النوعى اذ الوضع فى المطابقة أعم من الشخصى والنوعى هذا محصل كلام الشارح فى المطول وشرح الشمسية وهو المتجه

الجزء واللازم مطلقا) وعلى هذا دلالة المجاز على معناه تضمنية أو التزامية لا مطابقة (قوله هذا محصل كلام الشارح فى المطول) عبارة المطول ذهب كثير من الناس الى أن التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن المزوم وأنه اذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كفى المجازات صارت الدلالة عليهم ما مطابقة لا تضمن أو التزاما اهـ وقوله ذهب كثير الى أن التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم فى ضمن المزوم قال السيد قدس سره أقول هذا حق وأما قوله وأنه اذا قصد باللفظ الخ فباطل لأن اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء وأطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء فى ضمن الكل فإن النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزؤه فى ضمنه ثم بواسطة القرينة تدرك أنه ليس بمراد وأن المراد هو الجزء فالجزء مفهوم فى ضمن الكل لكنه مراد لافى ضمنه وبين فهم الجزء فى ضمن الكل واردة فى ضمنه بكون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثانى واذا أطلق اللفظ على الجزء انتفى الثانى أعنى ارادته من اللفظ فى ضمن الكل والاول باق على حاله والقرينة فى مثل هذا المجاز لا تتعلق لها بالفهم بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لا تضمن أو التزاما مبنى على مقدمتين احدهما أن اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازى وضعافا نوعيا والثانية أن اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التى هى أقوى لم يدل عليه فى تلك الحالة باحدى الباقيتين وكلتا المقدمتين ممنوعتان أما الاولى فلا لأن الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا كما صرح به فى المفتاح ولا شك أن تعيين اللفظ بازاء معناه المجازى ليس بنفسه بل بقرينة شخصية أو نوعية فلا يكون المجاز موضوعا للمعناه المجازى لا وضعافا شخصيا ولا نوعيا وأما الثانية فلا لأنه لا استحالة فى اجتماع القوى والاضعف من جهتين مختلفتين اهـ وقوله قدس سره ويفهم منه الجزء فى ضمن الكل أى وإن فهم منه بعد ذلك استقلا لا بواسطة القرينة الدالة على أن الكل ليس بمراد من اللفظ وكذا يقال فيما بعد وقوله قدس سره وبين فهم الجزء الخ أى فلا بعد فى وجود الاول دون الثانى وقوله قدس سره والاول هو دلالة التضمن الخ ليس مقصوده أن الشارح فهم أنها الثانى بل القصد أنها شئ موجود فلا وجه لانتكارها وقوله قدس سره انتفى الثانى الخ أى لم يوجد وقوله قدس سره والاول باق أى أنه يوجد عند ذلك الاطلاق ويحصل كما بينه أولا بقوله فإن النفس الخ ويدل على هذا التأويل كون قوله انتفى الثانى بمعنى لم يوجد وقوله قدس سره على حاله هى كونه فى ضمن وقوله قدس سره لا تتعلق لها بالفهم أى فهم الجزء فى ضمن فلا ينافى أنها سبب فى فهمه استقلا لا وهذا الفهم الاستقلالى ليس من أقسام الدلالة المعتبرة كما سيبينه وقوله قدس سره لم يدل عليه فى تلك الحالة الخ صريح فى أنه فهم أن مقصود الشارح بقوله صارت الدلالة الخ أنها وجدت حال كونها مطابقة ولم توجد حال كونها تضمننا الخ وهذا هو المتعين فى فهم الشارح لأن المقصود أن اللفظ اذا قصد منه الجزء أو اللازم لا يدل دلالة

تضمن ولا التزام أصلاً كما هو الظاهر فلا يصح أن مراده أنها تحولات مطابقة بعد أن وجدت
تضمناً أو التزاماً لأن ذلك يقتضي وجود التضمنية والالتزامية وأن تحولت مطابقة وقوله قدس
سره تعين اللفظ الخ أي بحيث لا يحتاج في دلالة عليه إلى قرينة إذ لو وضع بنفسه بازائه واشترط
في دلالة عليه قرينة لكان ذلك بمنزلة جعلها جزء الموضوع فإن الفرض من الوضع الدلالة
ولم تحصل بدون القرينة على كل وقوله سره صرح به في المفتاح منه تعلم أن ما يأتي عن القنري
من رده عليه بأن أهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية معارضة في نقل اصطلاح القوم
فيحتاج لسند قوي وعدم اشتراط الكلية لا يوجب اعتبارهم أن الفهم الثاني دلالة معتبرة وأن
كان بواسطة القرينة إذ يكفي فيه اعتبارهم مطلق اللزوم لا خصوص اللزوم البين بالمعنى
الاخص وما سيأتي لنا عن السيد من قوله اعلم أن من فسر الدلالة بكون اللفظ متى أطلق الخ لا يدل
على أن من لم يشترط الكلية يعتبر أن الفهم الثاني دلالة معتبرة وأن كان بواسطة القرينة وكتب
عبد الحكيم على قول الشارح رحمه الله في ضمن الكل الخ فإن الكل يتمتع حصوله في الذهن
والخارج بدون حصول الجزء وكذا اللازم البين بالمعنى الاخص لا يمكن حصوله في الذهن بدون
حصول اللزوم فهذان الحصولان التضمانيان هما التضمن والالتزام اه ولعل قوله وكذا اللازم
الخ مقلوب كما يدل عليه ما قبله واقتصر على اللازم البين بالمعنى الاخص جرياً على رأى من يشترط
في الدلالة الكلية وهو لا يناسب كلام الشارح وعلى قوله رحمه الله صارت الدلالة عليه مطابقة
الخ ان قلنا ان هذه الدلالة هي الدلالة التضمنية أو الالتزامية فمعناه صارت تلك الدلالة التي كانت
تضمنية أو الالتزامية بعينها مطابقة لصيرورتها قصدية وعدم بقائها تضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة
الحاصلة عند الارادة دلالة أخرى لأن المعنى التضمني والالتزامي صار ملتقفاً اليه مرة أخرى بعد
تعلق الارادة فمعناه حصلت الدلالة عليها مطابقة وبما حررنا لك ظهر أن الاعتراض الذي
ذكره السيد بقوله وأما قوله إذا قصد باللفظ الخ فباطل مندفع لأنه ان أراد بقوله والاول باق على
حاله أنه باق بعينه لم يتغير أصلاً فباطل اصيرورته قصدياً بعدما كان ضمناً وان أراد أنه باق على حاله
من حيث الذات فسلم لكنه لا ينفع في كونه دلالة تضمنية والزامية لا انتفاء كونه ضمناً على أن لا نسلم
بقائه أصل الفهم أيضاً لأنه حصل بعد تعلق الارادة ففهم آخر غير الفهم الذي كان ضمناً وكذا يرد على
قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم ان أراد أنه لا تعلق لها بالفهم قصداً فممنوع لأن
صفة القصد انما حصل بالقرينة وان أراد أنه لا تعلق لها بأصل الفهم فسلم ولا ينفع لأن الفهم
القصدى هي المطابقة وبما ذكرنا ظهر أن القرينة في المجاز لفهم المعنى المجازي أعني فهم الجزء
واللازم من حيث انه مراد في جزء مقتضى ولولا القرينة فيه لم يفهم المعنى المقصود وفي المشترك
لدفع المزاحمة فإن المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق المقتضى وهو العلم بالوضع والقرينة لدفع
المانع وهو ليس جزءاً من المقتضى وسيجيء هذا الفرق في بحث المجاز مفصلاً في كلام السيد اه
وقوله ان قلنا الخ صرح بقوله فيه لأن المعنى التضمني والالتزامي صار ملتقفاً اليه مرة أخرى الخ
أنه حصل عند اطلاق اللفظ فهم في الضمن ولا كلام وانما القصد من التردد أنه هل المطابقة هي
عين الفهم في الضمن الذي وجد عند اطلاق على الجزء لتغير صفته أو فهم آخر وقد علمت أن فهم
الشارح بهذا الوجه خلاف الظاهر بل لا يصح لما يأتي وقوله ان أراد الخ علمت أن هذا كله غير
مراد فلا يتجه بشئ مما ذكره وقوله اصيرورته الخ فيه أنه فهم من اللفظ بالفعل وقد وقع وانقضى

والواقع المنقضى لا يتبدل صفته كالأبرتنفع ولو فرض أن المراد بالفهم الأول ما كان صفة للفظ في نفسه فهو أيضا لم يتبدل وقوله وإن أراد الخ وقوله على أن لا نسلم الخ علمت ما فيه مما مر آنفا وقوله غير الفهم الذي كان ضمنا أي وقد زال هذا الفهم الضمني بالفهم الظاهري وقوله إن أراد الخ علمت أنه ليس بمراد وقوله لأن صفة القصد الخ علمت ما فيه مما مر آنفا وقوله لأن الفهم القصدي هي المطابقة نشأ هذا فهمه أن غرضه قدس سره بقوله والقرينة الخ في المطابقة وإنما هو مرتبط بقوله قدس سره انتهى الثاني أعني أرادته من اللفظ في ضمن الكل والأول باق على حاله وقوله وبما ذكرنا ظهر الخ علمت مما مر أن هذا لا ينافي قوله قدس سره والقرينة في مثل هذا لا تعلق لها الخ وقوله فهي جزء مقتضى والجزء الآخر العلم بالوضع وكتب على قوله قدس سره وما ذكره الخ بيان لبطلان اللازم في نفسه بعد إبطال الملازمة المستفادة من قوله وإذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم صارت الدلالة عليه مطابقة لا تضمنا ولا التزاما يعني أن ضرورة الدلالة على الجزء أو اللازم مطابقة لا تضمنا ولا التزاما باطالة في نفسها مع قطع النظر عن لزومها للشرط لتوقفها على المقسمتين المنوعتين تحقق المطابقة على المقدمة الأولى وانتفاء التضمن والالتزام على المقدمة الثانية وعلى قوله قدس سره موضوع باراء المعنى المجازي وضمان نوعيا فإنه لا بد في المجاز من اعتبار الواضع للعلاقة المصححة بحسب نوعها ولا شك أن اعتبارها كذلك وضع نوعي له كذا في حاشية المطالع اه وقوله فإنه لا بد الخ بيان لوجه القول بالوضع النوعي للمجاز لكن لا يرد على السيد لأن هذا وإن كان وضمان نوعيا لكنه غير معتبر لما تقدم عن المفتاح وعلى قوله قدس سره فلا أن الوضع المعتبر تعيين اللفظ بنفسه أي لا بالقرينة فالدلالة على تمام ما عين اللفظ بنفسه بازائه مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى لازمه الخارج التزام فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له مجاز لا تعيينه بازائه مطلقا سواء كان بنفسه أو بالقرينة وعلى قوله قدس سره بل بقرينة شخصية أي في المجاز الشخصي كالاسد المستعمل في الشجاع بقرينة في الحام أو نوعية أي في المجاز النوعي كما يقال لفظ الكل مستعمل في الكل بقرينة مانعة عن ارادة الكل والجواب منع بنائه على المقسمتين أما منع بناء كونها مطابقة على الوضع النوعي فلا أن من قال بكون هذه الدلالة مطابقة لم يفسرها بدلالة اللفظ على ما وضع له بل بدلالته على تمام المعنى أي ما عني باللفظ وقصده به صرح به الشارح في شرح الشرح حيث قال إذا استعمل اللفظ في الجزء أو اللازم مع قرينة مانعة عن ارادة المسمى لم يكن تضمنا أو التزاما بل مطابقة لكونها دلالة على تمام المعنى أي ما عني باللفظ وقصده به لكن ابتناء كونها مطابقة على اعتبار الوضع النوعي صرح به في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية للشارح والجواب أن القرينة الشخصية أو النوعية إنما هي شرط الاستعمال وليست بمعتبرة في الوضع فإن الوضع النوعي على ما فسر السيد في حاشية المطالع لم يعتبر فيه وجود القرينة وأما منع بناء في كونها تضمنا أو التزاما على أن اللفظ إذا دل على معنى الخ فلا أنه مبني عنده على عدم كون فهم الجزء أو اللازم في ضمن الكل أو المزموم لا على أنه إذا دل اللفظ عليه مطابقة لا يدل عليه تضمنا أو التزاما فتدبر فإنه خفي كلام الشارح والسيد في هذا المقام نغذا ما آتيناك وكن من الشاكرين اه وقوله لم يفسرها الخ فيه أن تفسيرها بالدلالة على تمام المعنى أي ما عني باللفظ لا ينافي تفسيرها بالدلالة الموضوع له فيحمل عليه كما هو الظاهر خصوصا وقد صرح الشارح في شرح المطالع وشرح الرسالة الشمسية ببناء القول بأنها مطابقة على

وان اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه الفري وي بين أن هناك دالتين على كل من الجزء واللازم أحدهما مطابقة وهي فهمه من اللفظ قصدا بواسطة القرينة لانه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم المزموم والأخرى تضمنية في الاول والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مراد منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم المزموم المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له) أى في فهمه عند فهمه (قوله كلفظ الشمس) لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولا زما بالكل المجموع والشماع غير لازم له بل للجزم وجوابه أنه اذا كان لازما

اعتبار الوضع النوعي وقوله والجواب أن القرينة أى الجواب بناء على هذا الابتداء وقوله انما هي شرط للاستعمال علم مما تقدم أن هذا لا ينفع في الجواب عن منع المقدمة وقوله وليست بمعتبرة في الوضع أى أنه ليس الموضوع للمعنى هو اللفظ مع القرينة بل اللفظ فقط والقرينة شرط للاستعمال وقوله فان الوضع النوعي أى للجواز وقوله لم يعتبر فيه وجود القرينة أى فيكون وضعها بالنفس وقد علمت ما فيه وقوله على عدم كون فهم الجزء الخ ان كان المعنى على عدم وجوده بالمرّة فهو مخالف لما حصل به كلام الشارح وغير نافع لما تقدم عنه قدس سره من بيان وجوده وان كان المعنى على عدم بقائه على صفته كما هو الشق الأول في ترديده السابق في حل كلام الشارح فعلم بقائه على صفته على تسليمه لا يفيد كونه مطابقة لاتضمننا أو التزاما (قوله وان اعترضه السيد) قد علمت اعترضه أن الدلالة على الجزء أو اللازم بواسطة القرينة دلالة على تمام الموضوع له لكن المعتبر عندهم الوضع الذي هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى وهذا الوضع ليس كذلك لاعتبار القرينة فيه فليست دلالة المجاز على معناه المجازي بالقرينة مطابقة ودلالته على الجزء أو اللازم في ضمن دلالة على تمام المعنى الاصلى عند انتقال الذهن من اللفظ الى معناه الاصلى تضمن أو التزام لانها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له ضمنا أو على لازمه الخارج كذلك ولا دخل للقرينة في ذلك وانما هي لدلالة اللفظ على الجزء أو اللازم استقلالاً واردة الجزء أو اللازم ثم انك ان تأملت علمت أن البحث عن التضمن والالتزام المذكورين بحث عن المعنى المراد من اللفظ وان كانت ارادته منه بواسطة قرينة ودلالة استقلالية وبذلك تندفع عنك شبهة أن أهل الفن انما يبحثون عن الدلالة على المراد من اللفظ وهاتين الدالتين ليستا كذلك وذلك لانه يكفي في كونهما كذلك ما سمعت فتقطن (قوله بما أجاب عنه الفري الخ) عبارة الفري قوله وانه اذا قصد الى قوله لاتضمننا أو التزاما قال الفاضل المحشى هذا باطل وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الأول أن التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتقنا وخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على أنه المراد تضمننا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم حينئذ أن تعدد الدلالة مطابقة وتضمننا فلا يصح قول الشارح لاتضمننا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لاتضمننا أن الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق أو أراد بقوله لاتضمننا لاتضمننا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لاشك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان أهل العربية

لكون الجزء في ضمن
المعنى الموضوع له
(والثالثة بالالتزام)
لكون الخارج لازما
للموضوع له فان قيل اذا
فرضنا لفظا مشتركا بين
الكل وجزئه ولازمه
كلفظ الشمس المشترك
مثلا بين الجرم والشماع
ومجموعهما فاذا أطلق على
المجموع مطابقة واعتبر
دلالة على الجرم تضمننا

للجزم كان لازماً للمجموع قطعاً تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبنى الاشكال على رجوع ضمير لازمه الى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه الى الجزء وعليه فلا اشكال وعبرة الاطول ولو فرضت لفظاً مشتركاً بين اللازم والمزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الآخرين اه وهى أوفق بما قلنا (قوله والشعاع التزاماً) أى لا باعتبار هذا الوضع أعنى الوضع للمجموع اذ هو باعتبار جزءه لا لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجزم فقط ولو قال بعد قوله على الجزم تضمننا وأطلق على الجزم مطابقة واعتبر دلالة على الشعاع التزاماً أو بعد قوله على المجموع أو الجزم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحاً ويمكن تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله على تمام الموضوع له) أى فيكون تعريف المطابقة غير مانع (قوله على جزء الموضوع له أو لازمه) أى فيكون تعريف التضمن والالتزام غير

لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس تضمننا لما ذكره ولا التزاماً اذ ليس المفهوم خارجاً عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثانی أن ما ذكره من أن القرينة في مثل هذا المجاز لا تتعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر منهم في الفرق بين المجاز والمشترك من أن القرينة لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم أخرجوا المجاز عن أن يكون موضوعاً بازاء المعنى المجازي بأن اعتبروا في تعريف الوضع قيداً بنفسه وأدخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث أن قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء اذ اللازم مطابقة لاتضمننا مبنى على مقدمتين احدهما أن اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعاً نوعياً الثانية أن اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي أقوى لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى الباقيتين محل نظر لان سياق الكلام يدل على أن نفي التضمن لعدم انقضاء الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه ففهمه لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمننا نعم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشى فكون المقدمة الثانية مبنى ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا أن يقال مراد المحشى أن مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الأمر وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه اه وقوله فيلزم القول بانه مطابقة فيه أنه لا يصح كونه مطابقة لكون اللفظ لم يوضع لهذا المعنى بنفسه ووضعه بالقرينة غير معتبر اذ المعتبر في الدلالة الوضع بالنفس كما نقله قدس سره عن المفتاح فليس من أقسام الدلالة ولا ينافي الحصر وقوله كما يدل عليه السياق فيه نظر وقوله لان أهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية علم ما فيه مما تقدم وقوله تعين كونه مطابقة لا يصح لما علمت وقوله الثاني أن ما ذكره من أن القرينة الحاصلة مما مر أنه لا ينافي في قننه وقوله لان سياق الكلام الخ يتضح به النظر في قوله السابق كما يدل عليه السياق وقوله لعدم انقضاء الجزء في ضمن الكل أى والتضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل وقوله كان القصد لا في ضمنه أى في قوله اذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازات وقوله كما حققه الفاضل المحشى لعله في قوله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تتعلق لها الخ فانه على ما فهموه يفيد أن القصد لا في ضمن غير الفهم لا في ضمن (قوله وفيه ما مر) أى لانه باعتبار المجموع جزء لا لازم خارج (قوله غير مانع) أى لدخول كل من التضمن والالتزام فيه (قوله وبين المجموع) المناسب اسقاط لفظ بين لايهامه خلاف المراد (قوله غير

والشعاع التزاماً فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له واذ أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه

مانعين (قوله) حينئذ ينتقض الخ (أمام معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن والالتزام مما هو ومعرفة انتقاض تعريف التضمن والالتزام بالمطابقة مما هو فواضح أن أمام معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلا بد علم مما هو أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والزاما من أجل كونها تكون تضمنا والزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله تعريف كل الخ) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالآخرين) أي بالدلالتين الآخرين لا بتعريفهما كما قد يتوهم (قوله أن قيد الحيثية مأخوذ الخ) قال في الاطول فيه أن قيد الحيثية المعبرة في الأمور الإضافية الحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعبرة في مفهوم الدلالات للتعامل وتوجب التمييز بين أفراد الأقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد الحيثية وإن دفع به خلل التعريف لكن يحتل به ما شتهر أن تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية إلى الدلالات الثلاث علفي حاصر لأن دلالة اللفظ الموضوع لمجموع المتضايقين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث أنه جزء بل من حيث أنه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لأنه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على

وحيثئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات حتى أن المطابقة هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث أنه تمام ما وضع له والتضمن الدلالة على جزء ما وضع له من حيث أنه جزء ما وضع له والالتزام الدلالة على لازم ما وضع له من حيث إنه لازم ما وضع له وكثيرا ما يترك هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن إليه (وشرطه) أي الالتزام (لزوم الذهني)

مانعين (أي لدخول المطابقة في تعريف كل منهما) (قوله الحيثية التقييدية التي توجب الخ) أي كالحيثية المعبرة في موضوع العلوم العربية فإن موضوعها اللفظ العربي والتمايز بالحيثية التقييدية (قوله وتوجب التمييز بين أفراد الأقسام بالذات) لأنه متى اختلفت العلل اختلفت المعلومات اختلفا فاذ اتبا فلانته عليه من أجل كذا غيرهما من أجل كذا أي بخلاف حيثية التقييد لا توجب الاختلاف بالذات لأن اختلاف القيد لا يوجب اختلاف المقيد اختلفا فاذ اتبا اه شيخنا (قوله خلل التعريف) هو عدم المانعية (قوله لكن يحتل به ما شتهر الخ) قال عبد الحكيم وما قيل أن اعتبار الحيثية في تعريف الدلالات يبطل انحصار الدلالة الوضعية في الثلاث لأن دلالة اللفظ الموضوع للمتضايقين على أحدهما بواسطة أنه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث أنه جزء بل من حيث أنه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لأنه ليس بخارج عن الموضوع له وهم لأن المتضايقين يعقلان معا ولا يمكن أن يعقل أحدهما بواسطة أنه لازم للآخر على أن المقسم الدلالة الوضعية فلا بد من اثبات لفظ وضع للمتضايقين اه بتصرف وقوله اللفظ الموضوع للمتضايقين أي كما إذا فرضنا أن لفظ توليد أو ولادة أو قرابة موضوع لمجموع الأبوة والبنوة وليس المراد الأمرين اللذين أضيف أحدهما للآخر كعلام زيد وقوله لأن المتضايقين يعقلان الخ أي فلا يصح قول هذا القائل لأن دلالة اللفظ الخ ولا قوله بل من حيث أنه لازم جزء آخر بل يتعين دلالة عليه من حيث أنه جزء ويكون داخلا في التضمن فلم يبطل الحصر وقد يقال هذا مناقشة في المثال والافلو فرض وضع اللفظ لغير المتضايقين كوضع لفظ شمس لمجموع الجرم والشعاع واعتبر دلالة على الشعاع من حيث أنه لازم للجرم لم يوجد الحصر العقلي وقوله على أن المقسم الخ رد للقول بوجه آخر وهو أن ذلك أمر فرضي لا موجود والكلام في الدلالة الوضعية المنعقدة فيها الوضع بالفعل وفيه أنه ليس هناك لفظ موضوع للزوم والمزوم والمجموع بل ذلك أمر فرضي وقد اعترضه الشارح في الانتقاض ولو سلم أن هذا ليس فرضيا فلا بد أن الكلام في الوضعية المنعقدة فيها الوضع بالفعل (قوله فلا يكون تضمنا الخ) فتكون خارجة عن الدلالات

انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على الخارج عنه اذا المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما فالخصر ععلى والتعريفات تامة اه ملخصا اذا المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذى اعتبره لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالة على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذنا المقسم باعتبار الوضع الذى هو سبب تلك الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التامة والدلالة على الجزء مطلقا تضمينية سواء كان لازم جزء آخر أو لا اذ لم تنقيد الدلالة على الجزء بكونها لاجل أنه جزء بل بكونها على جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه أن قيد الحيثية المعتبرة في الأمور الإضافية الحيثية التقييدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية أو تجعل الحيثية هنا للتعليل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللزوم قد لا يكون خارجا بهذا المعنى اه سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارته أنه لو أراد فى الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس

أى كون المعنى الخارجى بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور أو بعد التأمل فى القرائن والأمارات وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزام عن تعقل المعنى فى الذهن أصلا أعنى اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين والاخراج كثير

الثلاث فينتقض الخصر بخلافه على ما يأتى للاطول لدخولها فى التضمن (قوله قد يمنع اختصاص ذلك) بالتقييد فى هذا المنع نظر (قوله أو تجعل الحيثية هنا للتعليل) صوابه للتقييد وأجاب شيخنا بأن نجعل منصوب عطفا على اختصاص من قبيل عطف الفعل على الاسم الخالص فالمنع مسلط عليه وأجاب بعضهم بأن أو بمعنى الواو أى يمنع اختصاص ذلك بالتقييدية وتجعل الحيثية هنا للتعليل ولا يرد ما قاله العصام اه هذا وأنت خبير بأن جعل الحيثية هنا للتقييد لا ينفع لأن الواقع أن الاختلاف هنا بالذات لا اختلاف العلل فى الواقع فزال اليراد باقيا (قوله من نسبة الجزئى الى الكلى) أى لأن الخارج عن اللفظ شامل لل لازم وغيره اللازم والمنسوب هو الخارج اللازم فالخارج هنا هم من الخارج فى قوله أو على خارج عنه (قوله رحمه الله اما على الفور الخ) ان كان الكلام فى أصل دلالة الالتزام كما هو ظاهره بطل قوله فى القرائن والأمارات لأنها الارادة المتكلم لأصل الدلالة ووجب ابداله بالوسائط لأنها المعتبرة حينئذ وان كان فى دلالة الالتزام المرادة للمتكلم من حيث انها مرادة له لأنها المعتبرة فى هذا الفن بخلاف المنطق بطل قوله على الفور اذ لا بد فيها من توسط قرينة تدل على الارادة والجواب أننا نختار الشق الثانى ومعنى على الفور عدم التأمل فى القرائن والأمارات لكونها بديهية لا تحتاج لتأمل وهذا لا ينافى وجودها والقرينة على هذا قوله أو بعد التأمل الخ وليس معناه عدم توسط شئ أصلا بأنه لم توجد قرينة ولا غيرها هذا واللزوم حينئذ يعم البين بالمعنى الاخص وبالمعنى الاعم وغير البين لأن القرينة المعينة للمراد تبين اعتبار المتكلم لزومه ولو على اعتقاد المخاطب أو المتكلم اه معاوية بتصريف ويمكن الجواب أيضا بأن اللازم فى كلامه أعم من أن يكون مرادا أم لا فقوله على الفور أى من غير توسط شئ أصلا راجع للثانى وقوله أو بعد التأمل الخ راجع للاول على أننا نختار الشق الاول ولأن القرائن ليست الارادة المتكلم وأن نفس اللزوم لا يكون بقرينة فى اصطلاح البيانيين وان كانت الدلالة بنفس اللفظ فتعطن (قوله رحمه الله وليس المراد باللزوم الخ) رد على من فسر اللزوم بذلك (قوله رحمه الله والاخراج كثير الخ) هو ما عدا الجزء واللازم البين بالمعنى الاخص قال

السيد قدس سره اعلم أن من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام للزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عندي المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرهما بكون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك للزوم إذ يكفي الفهم والانتقال في الجملة لادئما وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول والاول أنسب بقواعد المعقول اه وقوله قدس سره اعلم أن من فسر الخ أي التحقيق في هذا الاختلاف أنه فرع الاختلاف في تفسير الدلالة ذن أخذ في تفسيرها متى أطلق الدلالة على الكناية اشترط للزوم الذهني بمعنى امتناع الانفكاك في التعقل ومن أخذ في تفسيرها إذا أطلق الدلالة على الجزئية لم يشترط ذلك للزوم بل للزوم في الجملة اه عبد الحكيم وفي الفري ما يؤخذ منه أن غرض السيد الاعتراض على الشارح بأن من اشترط للزوم البين بالمعنى الاخص لم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المعاني بل الدال هو المجموع المركب منها ومن القرائن فخرجها عن كونها مدلولات التزامية على هذا القول لا ضرر فيه بل يلتزمه هذا القائل ويجاب عن هذا الاعتراض بأن الكلام الآن في دلالة الالتزام عند أهل العربية وهي الدلالة المرادة للمتكلم من حيث انها مرادة أو ما يشمل ذلك وكل من المجاز والكنائية عندهم دال بالالتزام كما هو صريح كلامهم وعبارة الفري قوله لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات الخ جوابه أن من اشترط الكناية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنائيات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات والكنائيات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بأن الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رأيت أسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به وأجيب عنه بأن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك أن المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة أعنى لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لأجل فهم المجازي منه والحاصل أنه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي أن يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز أن يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على أنه لو سلم ما ذكره في مثال رأيت أسدا في الحمام فلا نسلم أنه يلزم أن لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية في حكم لفظ تقديري أن يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن أن يكون مجازا في المفرد فصح لزوم أن لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد سبق أن اللفظ إذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا قد بر اه وقوله قدس سره بل الدال عليها المجموع والمجاز هو اللفظ المستعمل بدون القرينة لأنه المستعمل في غير ما وضع له لا المجموع اه عبد الحكيم وقوله قدس سره ومن قرائنها الحالية أو المقالية التي بلغ بسببها المعاني الالتزامية منزلة امتناع الانفكاك عن المسمى اه عبد الحكيم وقوله قدس سره وهذا هو المناسب لقواعد العربية والاصول لأنهم يبحثون عن

كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا أيضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم اللزوم
البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى الاعم هو
ما يكفي تصور اللازم والمزوم في جزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج في فهم اللزوم الى دليل
وغير البين ما يحتاج كلزوم الحدوث للعالم (قوله من معاني المجازات والكنائيات عن أن يكون
مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام وهو مخالف لما صوبه في شرح
الشمسية من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم
من الشخصى والنوعى حتى تدخل المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد
عن أن تكون مدلولات التزامية بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى أنها بحسب الوضع المجازي
مدلولات مطابقة (قوله ولما تأتى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك
فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشئ مساويا للآخر في
الوضوح والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا
قوله ولما تأتى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشئ وان كان لازما لذلك الشئ لكن

من معاني المجازات
والكنائيات عن أن يكون
مدلولات التزامية ولما
تأتى الاختلاف بالوضوح
في دلالة الالتزام أيضا
وتقييد اللزوم بالذهنى

المجازات والكنائيات التي فيها الانتقال بأبعده رجه اه عبد الحكيم وقوله قدس سره والاول
أنسب بقواعد المعقول فان قواعد كلية وانما قال أنسب لأن مباحث الفاظ خارجة عن
المقاصد ذكرت لتوقف الافادة والاستفادة عليها فلا بأس بمخالفتها القواعد في الجزئية والكلية
اه عبد الحكيم (قوله أقول يمكن دفعه بأن الخ) أو بأن دلالة الالتزام عند البيانيين غيرها عند
المناطق فالمراد بها عند البيانيين الدلالة المرادة من حيث انها مرادة أو ما يشمل ذلك كما في المجاز
والكناية (قوله رحمه الله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح الخ) أى بالطريق الذى قدره وهو
ما يجى من أنه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة قلة الوسائط
فيكون أوضح لزومه فانه دفع ما قيل ان مراد الشارح بدلالة الالتزام في قوله ولما تأتى الاختلاف
الخ دلالة الالتزام التى بلا واسطة فلا يرد الاعتراض الذى أورده السيد بقوله فيه بحث لأن لازم
اللازم الخ على أن عدم تأتى الوضوح والخفاء في الالتزام الذى بلا واسطة لا يضر نالان المقصود أنه
يتأى الوضوح والخفاء في الدلالة الالتزامية لافى الدلالة الالتزامية التى بلا واسطة اه عبد الحكيم
وقوله فلا يرد الخ من جملة القبول (قوله اعترضه السيد بأن لازم الخ) عبارة السيد فيه بحث
لأن لازم لازم الشئ وان كان لازمه له لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالته على لازم لازمه
لأن الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة المزوم أولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم
اللازم ثالثا بسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وأيضا ينتقض هذا الحكم
بالدلالة التضمنية وله فيها كلام سنده كرهه وستقف على ما ورد عليه اه وقوله قدس سره لأن لازم
لازم الشئ المراد به اللازم البين بالمعنى الاخص لأن الكلام فيه حيث فسرته الشارح بقوله عدم
انفكاك تعقل الخ اه عبد الحكيم وفيه رد على ما يأتى عن الفنى وقوله قدس سره وان كان
لازمه أى على فرض كون لازم لازم الشئ بالمعنى الاخص لازم للشئ بالمعنى الاخص بواسطة
لزومه للازم بالمعنى الاخص وانما قال ذلك لان المستلزم لتصور الثانى تبعا وانما تصور اللازم
الاول حالة كونه مقصودا ومخطر اللازم الثانى تبعا واللازم من تصور المسمى هو تصور اللازم

دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه وبحسب في هذا الاعتراض الفنى بأنه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازمه كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الأعم أو الأخص ثم احتج على ذلك فراجعه قال الحفيد والجواب عن الاعتراض أن المراد عدم التفاوت

الأول تبعاً وتصور اللازم الأول تبعاً لا يستلزم تصور لازمه فلا يكون واسطة في لزوم تصور اللازم الثانى لتصور المسمى فلا يكون اللازم الثانى لازماً للشئ بواسطة فلا يظهر دلالة الشئ على لازم لازمه بواسطة الأعلى فرض كون لازم لازم الشئ لازماً للشئ بواسطة وفى ان الوصلية اشارة الى أنه لو لم يكن لازم لازم الشئ لازماً للشئ بل لللازمه كان دلالة لفظ الشئ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الأولى وهذا هو معنى قول عبد الحكيم قوله قدس سره وان كان لازمه أى على تقدير فرض كونه لازماً للشئ وانما قل ذلك لان المستلزم لتصور اللازم الثانى انما هو تصور اللازم الأول مخطراً واللازم من تصور المسمى هو تصور اللازم الأول تبعاً فلا يكون اللازم الثانى لازماً للشئ وفى أن الوصلية اشارة الى أنه لو لم يكن لازم لازم الشئ لازماً للشئ بل لللازمه كان دلالة لفظ الشئ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الأولى اهـ لكن فى قوله بطريق الأولى نظر لانه اذا لم يكن لازم لازم الشئ لازماً للشئ امتنعت دلالة الشئ عليه من أصله وقوله قدس سره تتفاوت الدلالات فيه أنه ان أراد تفاوتها بوجود الواسطة وعدمها فسلم لكن لا ينفق وان أراد تفاوتها فى الوضوح والخفاء فلا نسلم ذلك لان التفاوت فى الوضوح والخفاء بالسرعة والبطء وهاهنا فهم المسمى وفهم اللازم الأول وفهم اللازم الثانى فى زمان واحد نعم يتم ذلك لو كانت تلك الافهام والملاحظات مترتبة فى الزمان اهـ عبد الحكيم قال معاوية وجوابه أنه كما يأتى له قدس سره أراد تفاوتها فى الوضوح والخفاء من حيث الالتفات القصدى البعدى كما يشعر به لفظ الملاحظة وهذا نظير ما يأتى للشارح فى التضمن أو أنه أراد كما يأتى له أيضاً قدس سره تفاوتها من حيث الارادة أى كونها للتكلم مرادة لا من حيث ذاتها فان الارادة هى المعبرة فى المجازات والكنائيات اذ المجاز والكناية ما أريد به اللازم جزأً أو خارجاً لا ما دل على اللازم ولذا كانت المعبرة فى الفن كما هو الدلالة المرادة من حيث انها مرادة لأصل الدلالة لانه المعبرة فى المجازات والكنائيات وعلى كل فلا شك فى الترتيب حينئذ فى الازمنة والآتات فان الارادة والملاحظة للأقرب أقرب وأسرع وأظهر منهما للبعد وان تساوى فى اللزوم لا يهر اهـ وقوله قدس سره وأيضاً ينقص هذا الحكم وذلك لان كل واحد من الجزء وجزء الجزء لازم لفهم الكل بالمعنى الأخص مع أن الشارح وغيره قالوا انها يأتى فيها الوضوح والخفاء فكيف يقول انه عند ارادة اللزوم البين بالمعنى الأخص لا يأتى الوضوح والخفاء اهـ عبد الحكيم وقوله قدس سره وله فيها كلام أى فى تصوير الوضوح والخفاء فيها وهو قول فى المطول قلنا الأمر كذلك لكن القوم الخ الذى ذكره فى المختصر بقوله قلت نعم ولكن المراد ههنا الخ عبد الحكيم يتصرف (قوله وبحسب فى هذا الاعتراض الفنى) عبارته قوله ولما تأتى الاختلاف الخ رده الفاضل المحشى بان لازم لازم الشئ وان كان لازماً لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازماً كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الأعم أو الأخص أما فى الأول فظاهر اذ كفاية تصور (أ) وتصور (ب)

في دلالة الالتزام على الإطلاق وان كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم وأن المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازم منه من قبيل الثاني فلا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقي النقض

في الجزم باللزوم بينهما وكفاية تصور (ب) وتصور (ج) في الجزم باللزوم بين (ب) و (ج) لا يستلزم كفاية تصور (أ) وتصور (ج) في الجزم باللزوم بينهما بل يحتاج في هذا الجزم إلى اعتبار لزوم (ب) بالـ (أ) ولزوم (ج) بـ (ب) وأما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعاً غير ملتفت إليه قصداً والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الأول مقصوداً ملحوظاً في نفسه اللهم إلا أن يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعاً غير ملتفت إليه قصداً تصوره في بعض المواد ولو لم يكن كلياً فتأمل اهـ وقوله سواء كان اللزوم بيننا الخ فيه أن الكلام في اللزوم البين بالمعنى الأخص إلا أن يقال هذا مجرد توسعة في الدائرة إشارة إلى عدم اختصاص هذا الحكم باللزوم البين بالمعنى الأخص وقوله لا يستلزم أي لا يستلزم ما ذكر من الكفايتين وقوله بل يحتاج في هذا الجزم أي الجزم باللزوم بين (أ) و (ج) أي وإذا ثبت الاحتياج لم يكن اللزوم بين (أ) و (ج) بيننا بالمعنى الأعم وقوله وأما في الثاني الخ هو بمعنى ما سبق عن عبد الحكيم وإيضاحه بالمثال أن العمى يلزمه البصر لزوماً بيننا بالمعنى الأخص والبصر يلزمه اللون لزوماً بيننا بالمعنى الأخص أن فسر البصر بأنه قوة به إدراك اللون فإنه يلزم من تصور العمى قصداً تصور البصر تبعاً ويلزم من تصور البصر قصداً تصور اللون تبعاً ولا يلزم من تصور العمى تصور اللون بواسطة تصور البصر تبعاً لتصور العمى إذ عند تصور العمى قصداً اللازم له تصور البصر تبعاً لا يلزم أن يلتفت الذهن إلى اللون لتصور البصر حينئذ تبعاً على سبيل الاجمال ولا يلزم تصور اللون إلا أن لوحظ البصر قصداً على سبيل التفصيل (قوله على الإطلاق) متعلق بالتفاوت المنفي وفسر الإطلاق بقوله وان كان بغير واسطة والمعنى أن مراد الشارح عدم التفاوت في كل صورة سواء كان اللزوم فيها بواسطة أو لا فهو من سلب العموم فيصدق بوجود التفاوت في البعض كالصورة التي أوردناها السيد فاللازم هو عدم تأني الاختلاف في الكل وأما لو فسر اللزوم الذهني بما يشمل البين وغيره كان الاختلاف حاصلاً في الكل قاله شيخنا وغيره (قوله أو أن المراد الخ) محصله أن المراد بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من اللزوم إلى اللازم في بعض الصور أطول من زمن الانتقال في بعض آخر كالتفاوت فيه بسبب خفاء القرائن ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بأن يوجد في طريق انتقالات وفي آخر أكثر والتفاوت في دلالة اللفظ على لازمه ودلالته على لازم لازم منه من قبيل الثاني لأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة اللزوم أولاً ومن ملاحظة اللزوم إلى ملاحظة اللازم ثانياً ومن ملاحظة اللازم إلى ملاحظة اللازم ثالثاً وفي دلالة اللفظ على لازم لازم منه دلالة على لازمه ثلاثة فهذه التفاوت الذي بحسب الذات لا يعتد به عندهم (قوله نعم بقي النقض الخ) هذا نقض للجواب الثاني وان ترتب عليه نقض الملازمة في قول الشارح ولما تأني الاختلاف ومحصله أن الدلالة التضمنية اعتبر بها فيها التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولاً ومن الكل إلى جزئه ثانياً ومن الجزء إلى جزء جزئه ثالثاً وفي دلالة اللفظ على جزء المعنى انتقالات وعلى جزء جزئه ثلاثة وان كان تصور كل من

حينئذ باعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقي النقص أى
نقص الملازمة التى فى قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا ووجه ذلك
النقص أن اللزوم فى دلالة لتضمن معنى عدم الانفكاك المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل
الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سأتى هكذا يظهر فى مراده
من هذا الكلام اه (قوله اشارة الخ) يعنى أن التقييد لغرض الاشارة ولو أطلق فلا اشارة
الى ما ذكر وان كان المفهوم عند الاطلاق وهو مطابق للزوم الاعم من الذهني والخارجي صحبا
كذا فى سم وفيه نظريه يعلم من قول الأطول وشرطه اللزوم الذهني لا الأعم الشامل للخارجي
اذ اللزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يرجع به من بين سائر
الأمر الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكأنه أراد باللزوم) أى الذى لم يقل بالشرطه
(قوله بعرف) أى بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الأسد والجرادة اه يس (قوله اذ
هو المفهوم الخ) تعليل لحمل العرف فى كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الناقل
فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لو لا هذا الحمل لم يكن لقوله أو غيره فائدة لدخول
العام والخاص فى قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عمم فى العرف لكان قوله أو غيره اشارة الى
دلالة المقام والتأمل فى القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك
النصب عطفًا على العرف الخاص ويراد به ذلك دلالة المقام والتأمل فى القرينة فافهم (قوله
كالشرع) كما اذ قيل بلغ الماء قلتين لأنه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما
بين التسلسل والبطان عند المتكلمين اه يس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر
المجازات لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعى بناء على أن المراد بالوضع فى تعريف
المطابقة ما يعم الشخصى والنوعى كما صرح به الشارح فى شرح الشمسية واذا كان جميع المجازات
دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليها فكيف يتأتى حينئذ قولهم ان الاراد
المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية الا أن يقال ان اهل هذا الفن ممنعون أن دلالتها وضعية

الكل والجزء وجزء الجزء فى زمن واحد وهذا التفاوت معتبر عند القوم والتفرقة بين دلالة
الالتزام ودلالة التضمن تفرقة من غير فارق وبحتم أن مراده نقص الملازمة فى قوله ولما تأتى الخ
فيه يكون هذا هو معنى ما سبق عن السيد موضحا وعلى هذا الاحتمال جرى سم كما نقله عنه المحشى
لكن فى حاشية الحفيد الكبرى ما يؤيد الأول (قوله لا بحسب الدلالات) الصواب اسقاط
لا كفاى عبارة الحفيد (قوله وفيه نظر الخ) نعم ان حمل كلامه على أن المراد بالذهني الذهني فقط
وبالخارجي الخارجي الذهني بان يكون خارجيا وذهنيا معا اندفع النظر (قوله لانها دلالة اللفظ)
الضمير عائدا على المجازات لكن على حذف مضاف أى لان دلالة المجازات دلالة اللفظ الخ (قوله
بان مدار الفن عليها) أى على المجازات (قوله ممنعون أن دلالتها وضعية) أى بان يقولوا
ان دلالة المجاز على معناه عقلية وأن دلالة الوضعية للمعنى ما كانت بتعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى
فهذا المنع مبنى على تفسير الوضع بما قاله السيرامى فكلام السيرامى الآتى هو عين هذا الجواب
والقول بان دلالة المجاز وضعية مطابقة لا عقلية تضمنية أو التزامية انما هو على اصطلاح المناطق
(قوله ما يعم الشخصى والنوعى) سواء كان ذلك النوعى تحقيقيا كفاى وضع المركبات أو تأويليا

اشارة الى أنه لا يشترط
اللزوم الخارجي كالعمى
فانه يدل على البصر التزاما
لانه عدم البصر عما من
شأنه أن يكون بصيرا مع
التنافي بينهما فى الخارج
ومن نازع فى اشتراط اللزوم
الذهني فكأنه أراد
باللزوم اللزوم البين
بمعنى عدم انفكاك تعقله
عن تعقل المسمى والمصنف
أشار الى أنه ليس المراد
باللزوم الذهني اللزوم
البين المعتبر عند المطلقين
بقوله (ولو لا اعتقاد
المخاطب بعرف) أى ولو
كان ذلك اللزوم مما يشته
اعتقاد المخاطب بسبب
عرف عام اذ هو المفهوم
من اطلاق العرف (أو
غيره) يعنى العرف
الخاص كالشرع
واصطلاحات أرباب
الصناعات وغير ذلك
(والاراد المذكور) أى
اراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة فى الوضوح
(لا يتأتى بالوضعية)

أو يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فليتمل كذا في سم أما على ما في السبرامى وغيره من أن الوضع المعتبر برسواء كان شخصا أو نوعياتعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بازاء المعنى لاتعيينه مطلقا بازائه وبه صرح الشارح في التلويح وهذا الوضع منتف في المجاز فدلالته تضيحية أو التزامية نظرا الى تحقيق الفهم فهنا فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضا قوله لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالا على الماهية التفصيلية والآخر على الاجالية فلا اختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة اه فترى أى فلا يكون مما الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأنيبه بين الدلالات المطابقة لابينها وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا

متوقفا على اللفظ والقرينة كافي وضع المجازات (قوله أو يراد بالوضعية والمطابقة الخ) محصل هذا الجواب أننا سلم أن دلالة المجاز وضعية لكن المراد بالوضعية في قولنا لا يتأتى بالوضعية وضعية مخصوصة وهى ما كانت بطريق الحقيقة وحينئذ فالمراد بالعقلية ما عدا الوضعية الحقيقية (قوله أما على ما في السبرامى الخ) مقابل قوله بناء على أن المراد الخ (قوله من أن الوضع المعتبر) أى فى قولهم على تمام ما وضع له وعلى جزء ما وضع له وعلى لازم ما وضع له (قوله فدلالته تضيحية الخ) لانها دلالة على جزء أو لازم ما وضع له ووضعها بنفس ولو كان الجزء أو اللازم مستعملا فيه اللفظ (قوله الى تحقيق الفهم ضمنا) أى تبعا للكل فى التضيحية والمزوم فى الالتزامية المفهومين من اللفظ عند سماعه وان كان هناك فهم استقلالى للجزء واللازم بواسطة القرينة قوله فان قلت التفسير أوضح دلالة الخ أى والفرض أنه عالم بكل منهما الآن المفسر على سبيل الاجمال اه شيخنا وقوله عالم بكل منهما أى بوضع كل منهما والافلا دلالة أصلا بالنسبة للمالم يعلم وضعه لذلك المعنى (قوله انما يختلفان بكون أحدهما الخ) هذا انما يظهر فى التعاريف المركبة لانها مفسرة على وجه التفصيل ولا يظهر فى التعاريف المفردة كالتعريف اللفظى وكأحد قسمى الحد الناقص وأحد قسمى الرسم الناقص فالامر مشكل بالنسبة اليها وقد يقال ان السؤال خاص بالمركب اذ المفرد هو الآتى فى سؤال الشارح وجوابه وهو قوله ولقائل أن يقول الخ قاله بعض مشايخنا وقوله انما يظهر فى التعاريف الخ فيه أن المعرف لم يعلم المخاطب وضعه معنى والكلام فى علم وضعه وهذا يعلم ما فى قوله اذ المفرد الخ (قوله هذا الدليل انما يفيد عدم تأنيبه الخ) هذا الاشكال سيأتى عن السيد قدس سره وأجاب عنه فى شرحه على المفتاح بان التراكم الذى يدل بهما على معانيها الوضعية فقط بمنزلة أصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية وحدها ولا مع غيرها اه قال معاوية ولا يخفى ضعفه اذ كثيرا ما يقتضيه الحال فتكون معانيها الوضعية من المعانى الثوانى التى يبحث عنها فى فن المعانى وهى ما يقتضيه الحال فتورد برعاية أنها متقاه فتكون بلاغة معتد بها فالمناسب الجواب بان الوضعية لاتعتبر فى علم البيان ولا يبحث عنها فيه لظهور أن لاتفاوت ولا خفاء فيها فلا تعقيد يعتريها حتى يبحث عنها للاحتراز عنه كما هو ثمرة بخلاف العقلية ولوجلية فانها غير خلية عن تفاوت وخفاء قد يبلغ هذا الخفاء التعقيد فيعتبر بها ممن لا يدريها فلذا لا يبحث الا عنها ببيان ما ليس معتدا

أى بالدلالات المطابقة
(لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ)

واعلم أنهم اختلفوا في الكناية ف قيل انها حقيقة وقيل انها مجاز وقيل لاحقيقة ولا مجاز وعلى الاول والاخير يشكل قولهم والايراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليتأمل اه يس (قوله لذلك المعنى) الواحد للكلام الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الألفاظ) أى بوضع جميع الألفاظ سواء كان عالما بوضع البعض أولا كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد الا عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما أن عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم لكامة الموضوع علم الوضع أولا وثانيهما أن عدم كون البعض

منها اه وقوله ولا يخفى ضعفه الخ فيه أن دلالتها على معانيها الوضعية من حيث مطابقة الحال ليست من الدلالة الوضعية بل من دلالة اللفظ الذوقية العقلية والادراكها العالم بالوضع مطلقا واللازم منتف اتفاقا وقد أشار قدس سره الى ذلك بقوله فقط وسيأتى للمحشى قريبا عن الاطول مثل ذلك وقوله والمناسب الخ فيه أنه ليس الكلام في البحث عنها حتى يجاب بما ذكر وانما الكلام في كون قوله والايراد المذكور لا يتأتى الخ ظاهر في أنه لا يتأتى بها وحدها ولا بهامع غيرهما مع كون دليله لا يتج ذلك كله وهذا الظاهر هو قضية كلام القوم وقضية كلامه حيث عرف البيان بأنه علم يعرف به الخ ووجه ذلك أن هذا التعريف لا يكون مانعا عنده الا اذا كان قائلا بعدم تأتى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح بعضها وضعا وبعضها عقليا (قوله واعلم أنهم اختلفوا الخ) بيانه أنه اختلف في الكناية ف قيل هى ما يستعمل في لازم معناه وعليه فهى مجاز بناء على أنه لا يشترط في المجاز أن تكون قرينة مانعة وقيل انها ما يستعمل في معناه لينتقل منه الى لازمه فيكون اللازم هو المراد بالاقامة ثم القائلون بالثاني اختلفوا فمنهم من قال انها حقيقة لانه لا يشترط فيها أن لا يكون غير الموضوع له مرادا ومنهم من قال انها لاحقيقة لا يشترط فيها أن لا يكون غير الموضوع له مرادا ولا مجاز الاستعمالا فيها وضعت له فعلى كل من الأخيرين لفظ الكناية مستعمل فيها وضع له بنفسه فدلتا على المعنى المستعمل فيه اللفظ وضعية لتعيين اللفظ بنفسه بازاء هذا المعنى مع أن الايراد متأب فيها فظهر وجه الاشكال على القولين أما على القول بانها مجاز فلا اشكال عليه لان دلالة اللفظ المجازى على معناه ليست وضعية لعدم تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى والقول بأنه يشترط في الحقيقة أن لا يكون غير الموضوع له مرادا ذكره السعدى في شرحه على المفتاح وضعفه بان هذا الاشتراط مما لم يوجد في كلام القوم ويجاب عن اعتراض يس بان المراد بالوضعية الدلالة على المعنى الموضوع له اللفظ بنفسه المستعمل فيه على وجه كونه مرادا منه قصدا كما يدل عليه كلامهم على أن معنى كونه لا يتأتى بالوضعية انه لا يتأتى بها بالنسبة للمعنى الوضعي كما هو ظاهر والذي يؤخذ من رسالة الصبان البيانية أنه قيل أن الكناية هى اللفظ المستعمل فيما وضع له وضعا تحققيقا لكن لا يكون مقصودا بالذات بل لينتقل منه الى لازمه وعليه فهى من قبيل الحقيقة وقيل هى اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له لعلاقه وقرينة غير مانعة وعليه فهى من المجاز بناء على أنه لا يشترط في قرينته أن تكون مانعة أما على أنه يشترط فيه ذلك فليست مجاز لعدم كون قرينتها مانعة ولا حقيقة لعدم الاستعمال في الموضوع له وعلى هذا لا يستقيم قول يس وعلى الأول والاخير يشكل الخ اذا لوجه حينئذ لا شك كاله على الأخير لاستعمالها عليه في غير ما وضعت له فلم تدخل

لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح) دلالة عليه من بعض (والا) أى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه)

أوضح لازم لشقي الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها أوضح لان كون الشيء أوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه والثاني بانه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والالم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئته أيضا فالتعرض لوضع الالفاظ لا يكفي في اثبات أن الايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز أن يتأتى دلالة الهيئته قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينته لا يكون بدون العلم بالهيئته اذ الهيئته جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول

دلالتها في الدلالة الوضعية كما لم تدخل على كونها مجازا وقال شيخنا هي داخلة على هذه الاقوال الثلاثة لأن الوضع في الدلالة الوضعية أعم من الشخصى والنوعى الشامل للتأويل الآن يس خص الاول والاخير لأن المجاز تقدم الاشكال فيه والجواب عنه وهذا هو مراد يس وبعد ذلك يجاب بما تقدم من أن كونها وضعية لا ينافي كونها التزامية بحسب الوضع الأصلي فهذا هو الجواب النافع في الكل اه ولا يخفك أن ما سبق لنا في تقرير كلام يس هو الأنسب فتدبر (قوله لازم لشقي الترديد) أى لالشق الاول فقط كما قد يتوهم من كلام المصنف (قوله هناك) أى في قول المصنف والالم يكن كل واحد دالا عليه (قوله فهم المعنى) أى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى (قوله وهو انتفاء) الضمير للنشأ (قوله لجواز أن يتأتى دلالة الهيئته) أى في دلالة الهيئته كما في بعض النسخ وكفى عبارة الاطول وحصل الاشكال أن نهاية ما أنتجه الدليل عدم تأتى الاختلاف من حيث المادة فيقال عليه عدم تأتية من حيث المادة لا يمنع تأتية من حيث الهيئته اذ لم يتعرض المصنف للهيئته فلم يتم المقصود من عدم تأتى الاختلاف في الوضعية مطلقا (قوله قلت العلم الخ) محصله أنا لان سلم عدم تعرضه للهيئته اذ هي جزء من اللفظ فإفاده قولك يامستش كل لجواز أن يتأتى الخ غير مسلم (قوله على فهم المعنيين) مراده بهما اللفظ والمعنى اما على سبيل التغليب واما على أن اللفظ يقال له معنى لأنه يعنى ويقصد وعبارة المطول على فهم المنتسبين وهي واضحة (قوله قال الشارح هذا قريب من الاول) عبارة الشارح في المطول قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق اه وقوله وقريب منه الخ الجواب الاول بحسب التغير بالاطلاق والتقييد والثاني بحسب الزمان وكل منهما يستلزم الآخر اه عبد الحكيم وقال السيرامى لما كان الحاصل واحدا والكلام مختلف جعله قريبا منه لا عينه وذلك لأن فهم المعنى في الحال هو فهم المعنى من اللفظ حال اطلاقه وفهم المعنى في الزمان السابق هو فهم المعنى من حيث هو

لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئته التركيبية امتنع

وإن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ وإن فهم المعنى يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه أطول مع اسقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أى يوجد قال السيرامى يعلم من هذا أن دلالة الألفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والأدركها عالم الوضع وإن لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وإن كان له ذوق واللازمان منتفیان اتفاقا فإن قلت من الخواص التأكيد وقد وضع بازائه أن قلت ما هو من الخواص انما هو التأكيد الذى روى فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل فى القرائن ومواضع بازائه أن مطلق التأكيد وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبا جزئيا) وهو أعم من السلب الكلى لصدقه معه ومع الإيجاب الجزئى (قوله بعض الألفاظ) أى كلفظ أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما فى اللوازم القرينية وقد تكون خفية كما فى اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فإن فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت فى سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعت تذكر السامع

هو (قوله وبأن فهم المعنى الخ) كل من هذا الجواب وما بعده قريب مما قبله فجميعها متقارب خلافا لما يوهمه كلامه (قوله مع اسقاط التنظير) هو قوله فى الأول نظر لان فهم المعنى فى حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها ينتج العلم بالمعنى فى حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فأمل اه تدبر (قوله أى يوجد) أشار به الى أن يكون تامة فعلى هذا أوضح وأخفى حالان فإن جعلت ناقصة فهما خبران وعلى كل فدلالة تمييز مما بعده وقال بعض المشايخ أشار الى أن يكون تامة وحينئذ فقوله دلالة مفعول مطلق لقوله بطريق لان معناه بدلالة كما صرح به فى المطول حيث قال امتنع أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة الخ ويحتمل أن يكون ناقصة خبرها دلالة على حذف مضاف أى ذاد دلالة اه (قوله يعلم من هذا أن دلالة الألفاظ الخ) وجهه أن الخواص قد يعلمها الجاهل بالوضع وقد لا يعلمها العالم به والمصنف والشارح أثبتا الدلالة والأوضعية عند العلم بالوضع وانتفاءهما عند عدمه فليست دلالة الألفاظ على الخواص وضعية لهذين الأمرين كما أشار اليهما المحشى مع ظهور أنها ليست طبيعية لان الطبع لا يقتضيهما والا لاستوت جميع الناس فيها واللازم باطل وإدالم تكن وضعية ولا طبيعية فهى عقلية لكن المراد بالعقلية ما قابل للوضعية والطبيعية لا خصوص التضمنية والالتزامية ومثال الخواص المستفادة بالذوق من اللفظ المأخوذ من تقديم المفعول فى نحو إياك نعبد (قوله رحمه الله بوضع الألفاظ) وكذا بوضع الهيئة التركيبية فلا يرد أنه يجوز أن يكون عالما بوضع الألفاظ ويكون الوضوح والخفاء فى الكلام بواسطة التعقيد اللفظى الحاصل من تقديم بعض المفعولات على الآخر لأن ذلك الخفاء والوضوح بسبب عدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية على أن المقصود أنه لا يتأنى بالدلالة الوضعية مع بقاء فصاحة الكلام اه عبد الحكيم وسيشير إليه الشارح وبه يندفع أيضا أنه يجوز أن يكون الوضوح والخفاء فى الكلام لعدم علم السامع بوضع الهيئة التركيبية فافهم اه معاوبة (قوله رحمه الله والجواب الخ) أشار به الى أن الاختلاف فى الوضوح والخفاء

أن يكون كلام يؤدى هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة أوضح أو أخفى لانه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت فى الفهم والا لم يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد لان قولنا هو عالم بوضع الألفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فنقيضه المشار اليه بقوله والا يكون سلبا جزئيا أى لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها دالا لاحتمال أن يكون عالما بوضع البعض ولقائل أن يقول لان سلم عدم التفاوت فى الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر فى العقل معانى بعض الألفاظ الخزونة فى الخيال بادن التفات لكثرة الممارسة والموانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما يجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع

للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاقوات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطأ اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك تحكم على أنه يقتضى أن لا يعتبر باختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلافا لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبيه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص

بالنظر الى نفس الدلالة أى بشرطها وهو فى العقلية اللزوم وفى الوضعية علم السامع بالوضع وحصوله بالفعل بحضوره وعدم غيبته بالنسيان أى لا الى غيرها وغير شرطها من حال السامع من سرعة تذكره وبطئه فان وظيفة البيان بيان الطرق المختلفة وضوحا فى نفسها لا بالنظر الى السامع وثمرته الاحتراز عن التعقيد المحل بفصاحة الكلام فى نفسه لا بالنظر اليه أيضا لانه لا ينضبط اذا يختلف باختلاف السامعين والاحتراز عنه لا يطراد اذ ربما يجهل حال السامع على أن الاختلاف بالنظر اليه يعرف بمعرفة حاله فلا يحتاج الى بيان فى فن البيان وكذا بالنظر الى كون اللفظ مختصا بالمعنى أو مشترك مع قرينة له جلية أو خفية فانه يعرف بمعرفة حال اللفظ والقرينة لا بفن البيان فانه بالنظر الى هذا الكون تعقيد لفظى لانه فى نظم الكلام وتركيبه من لفظ مختص أو مشترك فيعرف من فن اللغة والعقل اذ يعرف بفنها المختص والمشارك وبالعقل حال القرينة وان المختص أوضح ثم المشترك بقرينة جلية ثم بخفية ثم بأخفى ثم بلاقربينة لا معنوية ليعرف من فن البيان وبالنظر الى حال السامع لا يعدوان عظم تعقيد أو لا بخلاف الفصاحة لانه خلل من قبل السامع فلا يخل بها بل بالمطابقة لمقتضى الحال ان اقتضى الحال ذلك الايضاح له فالا احتراز عنه ثمرة معاينة ان كان ولا بد لبيانته وهذا كله قرينة جلية على أن المراد والمعتبر فى التعريف نفس الدلالة فإيا تى عن السيد قدس سره من أنه لا اشعار فى التعريف بهذا التعقيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف فى الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة أو غيرها فندفع على أن تبادر هذا المطلق ممنوع بل المتبادر هذا المقيد لتبادر الحيثية اه معاوية وقوله وهو فى العقلية اللزوم المراد اللزوم فى الواقع لا عند السامع بحيث انه انتقل الى اللازم بالفعل والاوردان الطرق حينئذ لتفاوت فيها وقوله فانه بالنظر الى هذا الكون تعقيد لفظى فيه أنه ليس فيه مخالفة لقانون نحوى مشهور حتى يكون تعقيدا لفظيا ثم كلامه مبنى على ما تقدم له من أن القرينة لا تكون لنفس اللزوم بل انما تكون لارادة المعنى من اللفظ وقد تقدم رده ثم جواب الشارح هذا هو ما فصله فى المطول بقوله فالجواب أن المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع وممتنع قطعاً عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقة فى العقل وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاقوات اه وقوله ودلالة الالتزام كذلك الى قوله بخلاف المطابقة الخ حاصله أنها كذلك لجواز أن تختلف مراتب اللزوم فى الوضوح كما فى المتن بخلاف المطابقة لا امتناع أن تختلف مراتب العلم بالوضع

فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لأن المراد اختلاف بالنسبة إلى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوى فيه العامة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حينئذ قال الحفيد وفيه أن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة فالأولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف فأل عهدية احتراز عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أي التي هي المدلول الالتزامي لأن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن يشكل عليه قوله الآتي فيمكن تأدية اللزوم الخ لاقتضائه أن المدلول هو اللزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه أنه أراد باللزوم هنا المتبوع وباللزام التابع معتبرا في كل منهما اللزومية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللزوم وفي الفري ما نصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى اللزوم بالالفاظ الموضوعية الخ فيه مناقشة وهي أن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع للزوم على اللزوم ولادلالة للزوم من حيث هو لازم على اللزوم فتأدية اللزوم بالالفاظ موضوعية لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الآن يراد باللزوم التبعية وباللزوم المستتبع وباللزام التابع ويلاحظ في كل منهما اللزومية بالمعنى المعبر في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا الكلام من الشارح إشارة إلى أن الكناية على رأى السكاكي فيها الانتقال من اللزوم إلى اللزوم بعكس المجاز واعترض عليه

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري (ويتأتى) الإراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح) أي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للزوم في الالتزام

الحاضر فيه إذ الفهم عند حضور العلم بالوضع واجب ضروري كما في المختصر وعند عدمه منتف قطعاً في بدء الحال لعدم شرطه فيه ثم قد يحصل في ثانی الحال بوضوح أو خفاء بسرعة تحصيل شرطه فيه بسرعة التذكر أو بطئه ببطئه فالتفاوت في المطابقة انما هو عند عدم شرطها وبسبب التفاوت في تحصيله حينئذ لا عند تحققه وبسبب التفاوت في نفسه كما في الالتزام فافترقا من وجهين فافهم قاله معاوية (قوله فالوجه أن يقال الخ) أي بدل جواب الشارح (قوله وفيه أن العلم بالمدلول الخ) محصله أن ما ذكره الشارح من أن الفهم ضروري بعد حصول شرط الدلالة الوضعية وهو العلم بالوضع إرد عليه أن دلالة الالتزام كذلك إذ فهم المدلول الالتزامي ضروري أيضا بعد حصول شرط الدلالة الالتزامية وهو العلم بالعلاقة يعني اللزوم فلا فرق بينهما (قوله فالأولى أن يقال الخ) أي بدل جواب الشارح وجواب الحفيد هذا هو عين ما جعله المحشى فيما تقدم حاصل كلام الشارح فإذا كان حاصل كلام الشارح هو ما سبق لم يرد كلام الحفيد الآن يقال إن معنى قول الحفيد فالأولى أن يقال أي في فهم جواب الشارح وبعد ذلك يرد على الحفيد بحث الأطول السابق ولم يرد نص شيخنا البحث السابق قائلا إن تذكر الوضع ليس شرطاً للدلالة المطابقة بل شرط للعلم بالوضع بخلاف العلاقة والقرينة فانهما شرطان لنفس الدلالة (قوله احترازاً عن العقلية غير اللفظية) أي كدلالة الأثر على المؤثر وعن بعض صور العقلية اللفظية كدلالة اللفظ على حياة لافظه (قوله أنه أراد باللزوم هنا) أي في الشقين (قوله معتبراً في كل منهما اللزومية) ظاهره

المصنف بأن اللازم من حيث هو لازم لا يدل على ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثل أطول التجاد تابع لطول القائمة دون العكس وإذا جمل اللازم والملزوم في كلام الشارح على هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتأمل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أي اختلاف مراتب الملزوم (قوله لقلة الوسائط) المراد بالقلة ما يشمل العدم وكتب أيضا قوله لقلة الوسائط أو يكون ذلك البعض لازما بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة واضحة أو خفية كما في الأطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أي المعنى الملزوم كالسكرم وقوله لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الخطب ثم كثرة الرماد اهـ يس وكتب

أن التلازم من الجانبين وكذا قوله فيما يأتي ويلاحظ في كل منهما الملزومية وحينئذ يكون الشق الثاني أعم من هذا الشق ويحتمل أن مراده أنه لا بد أن يكون التابع ملزوما والمتبوع لازما في الذهن وحينئذ فالشق الثاني مساو لهذا الشق الآن يقال الشق الاول مقصور على الوضوح والخفاء بسبب قلة الوسائط وكثرتها كالسكرم فان لوازمه كثرة الضيافات وكثرة احراق الخطب وكثرة الرماد والثاني مقصور على ما إذا كان الوضوح والخفاء بغير ذلك كالحرارة فانها لازمة للشمس والنار والحركة الشديدة لكن أوضحها الانتقال من النار الى الحرارة ثم من الشمس اليها ثم من الحركة الشديدة اليها وهذا كله مبني على أن التأويل بالتابع والمتبوع في الشق الاول فقط لكن الظاهر خلافه كما تقدمت الإشارة اليه وأجاب عنه الشارح الخ أي فيجري الشارح هنا على معنى ما أجاب به عن السكاكي (قوله رحمه الله فيمكن تأدية الملزوم الخ) لا يخفى أن اللازم من حيث أنه لازم لا دلالة له على الملزوم وان دلالة الالتزام هي الانتقال من الملزوم الى اللازم دون العكس فلا بد من اعتبار كون تلك اللوازم ملزومات في الذهن وحينئذ يكون دخلا في قوله وكذا يجوز أن يكون اللازم ملزوما فالاولى الاقتصار عليه وأجواب بان المراد بالملزوم واللازم ههنا المتبوع والتابع فع كونه خروجا عن السابق واللاحق لكون المراد فيهما المعنى المتعارف لا فائدة لهذا التفصيل في هذا المقام وإنما يفيد في الفرق بين الكناية والمجاز اهـ عبد الحكيم وقوله فلا بد من اعتبار الخ وحينئذ فاللازم من الجانبين وقوله وحينئذ يكون دخلا الخ أي لان ما يأتي أعم لصدقه بما إذا كان الملزوم من جانب واحد وقوله المتبوع والتابع فالسكرم متبوع في الخارج وكثرة الرماد مثلا تابعة فيه فيعبر بكثرة الرماد عن السكرم وكذا طول التجاد تابع في الخارج لطول القائمة فيعبر بطول التجاد عن طول القائمة فالتابع هو الملزوم في الذهن والمتبوع هو اللازم فيه سواء وجد التلازم من الجانبين أم لا وعلى هذا يتكرر الشق الاول الذي أريد فيه باللازم التابع وبالملزوم المتبوع مع الشق الثاني ان لم يرد فيه ما لللازم والملزوم التابع والمتبوع أيضا فالظاهر التأويل في الشق الثاني أيضا وقوله في الفرق بين الكناية والمجاز أي على مذهب السكاكي لان الانتقال في الكناية عنده من اللازم الى الملزوم وفي المجاز بالعكس وأجاب معاوية بان الخروج عنهما مما ينبغي هنا لفائدة التفصيل وفائدة هنا تطبيق المدعى حتى على مذهب السكاكي أيضا في الكناية من أن الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم بعكس المجاز على تأويله كما يأتي بارادة التابع والمتبوع مع اعتبار ما لا بد منه من كون التابع ملزوما في الذهن وفائدة هذا التطبيق دفع توهم

وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشئ لوازم متعددة بعضها أقرب اليه من بعض وأسرع انتقالا منه اليه لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء وكذا يجوز أن يكون لللازم ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه لبعض الآخر فيمكن تأدية اللازم بالالفاظ الموضوعة للزومات المختلفة وضوحا

أيضا قوله فيمكن تأدية المزموم الخ يرد عليه أن اللازم ما لم يكن لازوما لا ينتقل منه الى اللازم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق (قوله وأما في التضمن) أي فيحتاج الى بيان فنقول لانه الخ فظهرت معادلته لقوله وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضا قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك أن الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء اه أطول (قوله فدلالة الشئ) أي دلالة دال الشئ (قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أي لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الأمر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان

وخفاء وأما في التضمن
فلانه يجوز أن يكون
المعنى جزءاً من شئ وجزأ
جزء من شئ آخر فدلالة
الشئ الذي ذلك المعنى
جزء منه على ذلك المعنى
أوضح من دلالة الشئ
الذي ذلك المعنى جزء من
جزئه مثلاً دلالة الحيوان
على الجسم أوضح من دلالة
الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب أوضح
من دلالة البيت عليه فان
قلت

عدم الانطباق وانه لمن صنيع الخناق كالشارح الرئيس في كل مذاق (قوله أن اللازم ما لم يكن لازوما) أي بان كان لازماً أعم كالضوء للشمس (قوله الى اللازم المراد) أي الذي هو المزموم فاندفع قول بعض المشايخ صوابه الى المزموم (قوله لا يخفى عليك الخ) غرضه الاعتراض على الشارح بانه قاصر وهو مدفوع اذ الشارح عبر بقوله فلانه يجوز الخ أي ويجوز غيره فعبارة الشارح غير حاصرة فلا قصور فيه (قوله رحمه الله فلانه يجوز الخ) انما اعتبر المعنى الواحد جزءاً من شئ وجزء الجزء من شئ آخر ليتأتى إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الدلالة في الوضوح اه عبد الحكيم (قوله رحمه الله فان قلت بل الأمر بالعكس) بمعنى قد لزمت من الكلام السابق أن دلالة الشئ على جزئه أوضح من دلالة الشئ على جزءه لوجود الواسطة مثلاً اذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه لزم أن يكون دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة الانسان على الجسم لان المساوى للواضح أوضح لكن الأمر بالعكس كذا نقل عن الشارح أي فغنى قوله بالعكس أي عكس ما هو مفهوم منه ويجوز أن يحمل على ظاهره وهو أن يكون دلالة الشئ على ما هو جزء من جزئه أوضح من دلالة الشئ على ما هو جزء منه لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فيكون جزء الجزء سابقاً على فهم الجزء لكونه كلاً بالنسبة الى جزء الجزء سواء كانا مفهومين من لفظ واحد أو من لفظين اه عبد الحكيم وقوله لان المساوى وهو دلالة الانسان على الحيوان وقوله للواضح هو دلالة حيوان على الجسم وقوله ويجوز أن يحمل على ظاهره أي من انه عكس للأصل المعبر فيه لفظان لمعنى واحد واللازم المعبر فيه لفظ واحد لمعنيين وقوله سواء كانا مفهومين من لفظ واحد أي كالحَيوان والجسم المفهومين من لفظ انسان وقوله أو من لفظين أي كلفظ حيوان ولفظ انسان المفهوم منهما الجسم وفيه أن أول ما يفهم من حيوان هو جسم وكذا أول ما يفهم من انسان هو جسم فهو في أول مرتبة بالنسبة لكل منهما وهذا هو السر في اقتصار الشارح على اللازم (قوله حاصل الاعتراض الخ) هذا الحاصل مبني على أن المراد بالعكس عكس ما اقتضاه الكلام السابق من أن فهم الكل سابق على فهم الجزء الذي رتب عليه التفاوت في دلالة التضمن أو مبناه على أن المراد به عكس ما ذكره المصنف من أن الإيراد المذكور يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية لكن بالنسبة لأحد قسميها وهي التضمنية لكن الظاهر الأول (قوله فتساوى الانسان الخ) أي فلا تفاوت في دلالة التضمن فعلى هذا يكون السؤال ابطالاً لأصل

والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولا هو الجسم وليس لك أن تجعل الاعتراض أنه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالة المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من الاوضح من دلالة المطابقة والاوضح من الاوضح من الشيء أوضح من ذلك الشيء لاننا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء أوضح

المبحث وهو التفاوت في دلالة التضمن (قوله لان دلالة الحيوان الخ) علمه لقوله ينبغي الخ وقوله عليه أي على الجسم وقوله من دلالة المطابقة أي من دلالة حيوان المطابقة ووجه الأوضحية سبق الجزء على الكل في الفهم اذ الأوضحية بسرعة الفهم وهكذا يقال فيما بعد وقوله ودلالة الانسان عليه أي على الجسم وقوله من الاوضح وهو دلالة الانسان على الحيوان وقوله من دلالة المطابقة أي من دلالة الانسان المطابقة وقوله والاوضح هو دلالة الانسان على الجسم وقوله من الاوضح هو دلالة الانسان على الحيوان وقوله من الشيء هو دلالة الانسان على معناه المطابق وقوله من ذلك الشيء هو دلالة الانسان على معناه المطابق والأظهر أن قوله أوضح من ذلك الشيء فيه حذف والتقدير أوضح من الاوضح من ذلك الشيء أي أوضح من دلالة حيوان على الجسم التي هي أوضح من دلالة حيوان المطابقة ومحصل الاستدلال المشار اليه بقوله لان دلالة الحيوان الخ أن الحيوان له دالتان احدهما تضمنية والآخرى مطابقة والأولى أوضح من الثانية وأن الانسان له ثلاث دلالات أولاها تضمنية وهي دلالة على الجسم وثانيتها تضمنية أيضا وهي دلالة على حيوان وثالثتها مطابقة وهي دلالة على تمام معناه والأولى أوضح من الثانية والثانية أوضح من الثالثة فيلزم منه أن الاولى أوضح من الثالثة ومن المعلوم أن الاوضح من الاوضح من شيء أقوى في الوضوح من الاوضح من شيء فيلزم أن دلالة انسان على جسم أوضح من دلالة حيوان على جسم فقد أنتج الدليل المدعى لكن في كلامه حذف مقدمة أو حذف من الاوضح كما علمت فاندفع ما يقال غاية ما أنتج هذا التعليل أن دلالة انسان على الجسم أوضح من دلالة انسان المطابقة وهذا ليس هو المدعى بل المدعى أن دلالة انسان على الجسم أوضح من دلالة حيوان عليه وقوله لاننا نقول الاوضح وهو دلالة انسان على الجسم وقوله من الاوضح وهو دلالة انسان على الحيوان وقوله من الدلالة المطابقة لشيء أي من الدلالة المطابقة للفظ انسان وقوله أوضح من الدلالة المطابقة له أي لذلك الشيء وهو انسان وقوله لان الدلالة المطابقة لشيء آخر وهو دلالة حيوان المطابقة فالشيء الآخر هو حيوان ووجه ذلك أن الدلالة المطابقة لشيء آخر قد تكون بواسطة واحدة وهي الدلالة على جزء المعنى المطابق لعدم وجود جزء جزء له كدلالة حيوان على الجسم على فرض أن الجسم لا جزء له فدلالته على معناه المطابق بواسطة واحدة وهي الجسم والدلالة على الاوضح من الاوضح من دلالة المطابقة قد تكون بواسطة بل بواسطة متعددة لوجود جزء جزء جزء لذلك الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة فلا يفهم الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة الا بعد فهم جزء ذلك الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة وجزء جزء جزء فافهم ومحصل هذا الرد أن نهاية ما أنتج التعليل أن دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الانسان المطابقة وليس هذا هو المدعى بل المدعى أن دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه وهذا المدعى لم يحصل مما سبق بل الدالتان متساويتان لان الوضوح والخفاء بسرعة الفهم وبطئه لكن أنت خبير بأن قوله لان الدلالة

المطابقة لشيء آخر يفيد أنه لو أنتج التعليل ثم المطلوب وليس كذلك لان كلامنا في دلالة حيوان التضمنية لا المطابقة ولك دفعه بأن المعنى أن التعليل اذا لم ينتج أنه أوضح من الدلالة المطابقة لشيء آخر فعدم انتاجه أنه أوضح من دلالة الشيء الآخر التضمنية من باب أولى اذ من المعلوم أن التضمنية أوضح من المطابقة ففي عبارته حذف تقديره فضلا عن الدلالة التضمنية هذا وقد قرر شيخنا العبارة بوجه آخر وهو أن قوله لان دلالة الحيوان عليه أى على الجسم وقوله أوضح من دلالة المطابقة أى من دلالة لفظ الجسم على معناه بالمطابقة وقوله ودلالة الانسان عليه أى على الجسم وقوله من الاوضح وهو دلالة حيوان على الجسم وقوله من دلالة المطابقة أى من دلالة لفظ الجسم المطابقة وقوله والاوضح وهو دلالة انسان على الجسم وقوله من الاوضح وهو دلالة حيوان على الجسم وقوله من الشيء وهو دلالة الجسم المطابقة وقوله من ذلك الشيء وهو دلالة الجسم المطابقة وقوله لاننا نقول الاوضح وهو دلالة انسان على الجسم وقوله من الاوضح وهو دلالة حيوان على الجسم وقوله من الدلالة المطابقة لشيء أى من دلالة الجسم المطابقة فالشيء هو الجسم وقوله من الدلالة المطابقة له أى لذلك الشيء وهو الجسم وقوله لان الدلالة المطابقة لشيء آخر وهى دلالة حيوان المطابقة وحاصل الاستدلال المشار اليه بقوله لان دلالة الحيوان الخ أن دلالة نحو لفظ الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ الجسم عليه لتكرر الدلالة في الحيوان دون الجسم ودلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه لزيادة التكرار فالمعنى أن الحيوان يدل على الجسم مرتين بخلاف الجسم والانسان يدل عليه ثلاث مرات وتكرر الدلالة يكسبها أوضحية والاوضح من الاوضح من شيء أوضح من ذلك الشيء وحاصل رده أن نهاية ما يلزم وينتجه الدليل أن دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الجسم عليه لأن دلالة الانسان المطابقة من حيث ما فيها من الدلالة التضمنية على الجسم أوضح من دلالة حيوان المطابقة من حيث ما فيها من الدلالة التضمنية على الجسم فحينئذ لا أوضحية في دلالة الانسان التضمنية على الجسم ولك دفعه بأن لا أوضحية الا بالتكرار كما يفيد إقوله في الاستدلال والاوضح من الاوضح الخ والجسم متكرر في ضمن كلى في الانسان دون الحيوان اه وفيه أمور منها اعتبار أن الاوضحية بالتكرار وهو خلاف الفرض من اعتبارها بالسرعة والبطء ومنها أخذ الدعوى في الدليل ومنها دعوى الأوضحية الابل بالتكرار وأن ذلك مستفاد من قوله في الاستدلال والاوضح من الاوضح الخ وقد علمت مما تقدم بيان الاوضحية بغير التكرار مع استقامة قوله المذكور ومنها المجاورة عن عدم الانتاج بان الجسم متكرر في ضمن كلى في الانسان الخ مع كون هذا لم يتعرض له أصلا وقد قرر بعض المشايخ العبارة بوجه ثالث فقال قوله أوضح من دلالة المطابقة أى أوضح من دلالة الحيوان المطابقة وهى دلالة على تمام الجسم النامى الحساس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل وقوله ودلالة الانسان عليه أى على الجسم أوضح من الاوضح وهو دلالة الحيوان على الجسم لكن هذه الاوضحية أى أوضحية الانسان على الجسم من دلالة الحيوان عليه لم تبين لانها عين الدعوى وقوله من دلالة أى دلالة الاوضح وهو الحيوان وقوله والاوضح وهو دلالة الانسان على الجسم وقوله من الاوضح وهو دلالة الحيوان عليه وقوله من الشيء وهو دلالة أى الحيوان المطابقة فكأنه قال ودلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان على معناه المطابق وقوله لاننا نقول الخ رد لقوله وليس لك أن تجعل الخ وقوله أوضح من الدلالة المطابقة له أى لذلك الشيء وقوله

من الدلالة المطابقة له لامن الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على أن كون الأمر بالعكس أيضاً ما
يثبت المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص للشكال ببيان التضمن لانه لا يطرّد القول
بأن فهم لازم لللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفاً على فهم لازم اللازم اه
أطول (قوله بل الأمر بالعكس) وهو أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك
المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان فهم الجزء سابق
الخ) فالمفهوم من الانسان أولاً هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل السؤال اعتبار حال
التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل
وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضاً قوله فان فهم الجزء سابق على فهم الكل
قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقاً عليه بمرتين فتكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من

لامن الدلالة المطابقة لشيء آخر أي كما يقتضيه قوله والوضح من الاوضح الخ والحاصل أن دلالة
الانسان على الجسم أوضح من دلالة هذا الانسان على معناه المطابق لامن دلالة الحيوان على معناه
المطابق كما يقتضيه قوله والوضح من الاوضح الخ هذا وبعد هذا الرد لم يتبين منه أن دلالة الانسان
على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه وحينئذ ينبغي أن ليس المراد بالعكس أن دلالة الانسان
على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه بل ينبغي أن يراد به كما في الفري أن دلالة الشيء على جزء
جزئه أوضح من دلالة الشيء على جزئه فتدبر اه ولا يخفى عليك ما فيه من الخلل الواضح (قوله على
أن كون الأمر بالعكس الخ) فيه أنه ليس محصل الاشكال أن لا تفاوت أصلاً حتى يقال هذا بل
محصله أن التفاوت لا بهذا الوجه الذي قررناه علماء الفن بل بعكسه اه شيخنا ولك أن تقول مراد
الاطول أن المتبادر أن محصل الاشكال أن لا تفاوت أصلاً في دلالة التضمن وتصويره بذلك ممكن كما
علمت فلا وجه لتصويره بان التفاوت ليس بالوجه المذكور بل بغيره اذ لا يمنع أصل المبحث مع أن
الذي ينبغي أن يكون الاشكال منه الأصل المبحث كما سبق عنه بيانه (قوله ولا اختصاص للشكال
الخ) اعترض على الشارح في قصر الاشكال في قوله فان قلت بل الأمر بالعكس الخ على
الدلالة التضمنية مع جريانه في دلالة الالتزام وفيه أن الاشكال المذكور لا يجري فيها اذ ما ذكره
من أنه يجوز أن يكون فهم اللازم موقوفاً على فهم اللازم لا يؤدي لعدم التفاوت فيها في جميع
الصور ويجاب بأنه ليس المقصود عدم اختصاص الاشكال المذكور (قوله لجواز أن يكون
فهم اللازم الخ) أي كالمعنى المتصور بانه عدم البصر المتصور بانه قوة يدرك بها اللون فان
البصر لازم للعمى واللون لازم للبصر وتصور البصر موقوف على تصور اللون فقد توقف
اللازم على لازم اللازم ففهم لازم اللازم سابق على فهم اللازم (قوله وهو أن دلالة الشيء الخ)
هذا مبني على ما نقل عن الشارح وهو أن المراد عكس لازم ماسبق وذلك لان ماسبق يستلزم أن
دلالة الانسان على الحيوان أوضح من دلالة الانسان على الجسم وذلك لان الانسان من حيث دلالاته
على الحيوان كالحیوان من حيث دلالاته على الجسم بجامع عدم الواسطة في كل وانما يمكن عكسا
لصريح ماسبق وهو أن دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الانسان عليه اذ عكسه أن دلالة
الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه وهو لا يصح (قوله باعتبار حال التركيب) وهو
أن تترقى من جزء الجزء ثم من الجزء لتركب كلاهما الانسان (قوله حال التحليل) هو أن تتدلى

بل الأمر بالعكس فان
فهم الجزء سابق على فهم
الكل قلت

دلالة على الجزء اهـ ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء الجزء وبالكامل ما يشمل الجزء بالنسبة إلى جزء الجزء لانه كل بالنسبة إليه (قوله نعم) أى فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أى بالتضمن وقوله ههنا أى فى مقام بيان تأنى الأيراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما فى المفتاح من أن إيراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى إلا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما فى شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد ههنا القول بأنه من أهل الميزان اهـ حفيد وبما أشير إليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يندفع ما عترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الأطول السيد فى ذلك من ثلاثة أوجه فراجع هـ (قوله انتقال الذهن إلى الجزء) أى المراد من اللفظ إذا لمعتبر عند أهل هذا الفن انما هو فهم المراد لا الفهم مطابقا كما فى خط سم (قوله بعد فهم الكل) أى لا على أنه مقصود من اللفظ (قوله وكثيرا الخ) دفع لما برد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته أبدا سابق اهـ سم (قوله أن يحظر النوع بالبال) أى على طريق الاجمال لا التفصيل

نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس فى الشفاء أنه يجوز أن يحظر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس

من الكل إلى الجزء ثم إلى جزء الجزء (قوله ويصح أن يراد الخ) مقابل لكلام السيد لانه حمل الجزء والكل على ظاهرهما ووفر على كلام الشارح جزء الجزء حيث قال فيكون الخ وهذا على ظاهره والا فيحتمل أنه بيان لما اشتملت عليه عبارة الشارح (قوله رد ههنا القول) أى بان الذهن لا ينتقل من الكل إلى الجزء بل الأمر بالعكس قال عبد الحكيم وهو مدفوع بأن فهم الجزء متقدم على فهم الكل بلا شبهة أما فهمه من اللفظ فلان لم تقدمه على فهم الكل إذ فهم الكل سواء كان من اللفظ أو لا يحتاج إلى فهم الجزء فى نفسه لا إلى فهمه من اللفظ اذ لو فرض عدم وضع اللفظ للكل أو فهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقا عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل إلى الأجزاء (قوله وبما أشير إليه من مخالفة الخ) أى لان أهل البيان يكتفون باللزوم فى الجملة ويلزم من الكل الجزء وينتقل منه إليه بواسطة القرينة (قوله ما عترض به السيد) قد أطال السيد الكلام مع الشارح وأطال عبد الحكيم الكلام معه فراجعهما ان شئت (قوله دفع لما يرد على الجواب الخ) جعله للسوقى جوابا آخر بالمنع وفى البناء على مختصر السنوسى اختلاف فى دلالة التضمن على ثلاثة أقوال الأول أن فيها انتقالا من فهم الكل إلى فهم الجزء فيكون فهم الكل سابقا وفهم الجزء متأخرا عنه وإليه ذهب الفخر وابن التيمساقى والقراقى وهو الذى فى المفتاح والتلخيص وجمع الجوامع وعليه السعد فى المطول وشرح الشمسية القول الثانى أن دلالة التضمن لا انتقال فيها أصلا وليس للجزء فهم يخصه وانما هناك فهم واحدان قيس إلى المجموع كان مطابقة وان قيس إلى أحاد الأجزاء كان تضعا وإليه ذهب الآمدى وابن الحاجب والعصدي والسعدى فى حاشيته والسيد فى حاشيتى المطول وشرح المطالع وابن أبى شريف القول الثالث أن للجزء فهم ما من اللفظ يخصه كما أن للكل فهم ما يخصه وأن فهم الجزء من اللفظ سابق على فهم الكل منه ههنا هو الذى عليه كلام القطب فى شرح المطالع ومن تبعه فيكون الانتقال عندهم من اللفظ إلى الجزء ومن الجزء إلى الكل عكس القول الأول وههنا القول باطل بالضرورة اذ لا يلزم من اطلاق اللفظ فهم جزء المعنى لعدم وضعه ولا من فهم الجزء

اذخوره بالبال مفصلا بدون خطور الجنس محال كما في الفـنـرى (قوله ثم اللفظ المراد به الخ)
أشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى
تعيين ما يبحث عنه في الفن وفاته قيدان لابد منهما وبدونهما يحتمل تعريف كل من المجاز والكناية
أحدهما قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمال فيما وضع له في
اصطلاح التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم ارادة
ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل في
أحد معنييه أنه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن أن يدفع
بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له وثانيه ما قيد على وجه يصح اثلا
يدخل في تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما ما فهمو غلط واللفظ المراد
به لازم ما وضع له لـ الا لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا

فهم الكل لان الجزء أعم اه فتدبر (قوله رحمه الله المراد به) فيه اشارة الى أنه لا بد فيهما من
قرينة لتعيين المراد والفرق بينهما ما باعتبار القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في المجاز دون
الكناية اه عبد الحكيم والقرينة المعينة شرط للحسن في باب البلاغة (قوله أشار بكلمة ثم الخ)
وكذا أشار بكلمة ثم الآتية في قوله ثم منه ما ينبغي على التشبيه الذي ليس أصلا برأسه بعد بيان ما هو
أصل رأسه اه عبد الحكيم (قوله وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر) أي بشرط أن يكون هذا
الغير لازما ولو في الجملة كما اذا فرضنا أن الشمس وضعت للضوء في اصطلاح قوم وضعت للجرم
في اصطلاح آخرين فاذا استعملها أهل الاصطلاح الأول في الضوء ولم ينصبوا قرينة على عدم ارادة
الجرم فلفظ الشمس المستعمل في هذا المعنى حقيقة عندهم مع أنه يصدق عليه أنه لفظ مستعمل
في لازم ما وضع له بالنظر للاصطلاح الآخر وقوله وتعريف المجاز بلفظ مشترك أي كلفظ شمس
الموضوع في الاصطلاح الأول للضوء وفي الاصطلاح الثاني للجرم فاذا استعمل أهل الاصطلاح
الأول لفظ شمس في الضوء وفرض أنهم نصبوا قرينة على عدم ارادة الجرم فاللفظ عندهم حقيقة
مع أنه يصدق عليه أنه لفظ مستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة ما وضع له بالنظر
للاصطلاح الثاني فلا بد من قيد في اصطلاح التخاطب للتصيص على الخروج وقد عانت من هذا
أن المنتقض به تعريف كل من الكناية والمجاز لفظ مشترك في اصطلاحين وأن المراد بقوله في
أحد معنييه أحد معني وهو اللازم لا الأحـد الدائر نعم ان فرض كلامه في لفظ موضوع لمعنيين في
اصطلاحين كل منهما لازم وملزوم صح حمله على الأحـد الدائر وأنه ليس المراد المشترك بين معنيين
في اصطلاح واحد لان قيد في اصطلاح التخاطب حينئذ لا يفيد اذا اصطلاح واحد بل المفيد قيد
الحيثية أي من حيث انه لازم ما وضع له نعم ان نزل تعدد الأوضاع منزلة تعدد الاصطلاحات صح وقد
ذكر المحشى في الرسالة البيانية أن المشترك بين معنيين في اصطلاح واحد يصح استعماله في أحدهما
لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر وهو حينئذ من قبيل المجاز ان كانت
القرينة مانعة أو الكناية ان لم تكن مانعة وهو حينئذ لا يصح اخراجه من تعريفهما ولا ينص على
دخوله الا بقيد الحيثية فتدبر (قوله ذكر الأب وارادة الابن) أي والعكس (قوله فانه لا يصح)
أي كما لم يصح اطلاق النحلة على الرجل الطويل والبساط على صاحبه وتقدم لك أن ذلك يشكك على
من اكتفى بسماع النوع وما يتعلق بذلك (قوله واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على

(ثم اللفظ المراد به)

واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا من الكناية اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه أن اللفظ المراد به ذلك اما مجاز واما كناية كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره أن دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينا في قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها المختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن الفنى حقق أن هناك دالتين احدهما فهم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين في ضمن فهم الكل والمزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكناية الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ما قدمناه وفي سم مانصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هـ ذامع ما يأتى من قوله فانحصر في الثلاثة يعلم أن المعتبر في هذا الفن ليس الا المعنى المراد دون غيره وان أفاده اللفظ فالجزء واللازم اذ لم يكونا مراد المراد من اللفظ غير معتبرين وان أفادهما اللفظ ومعلوم أن دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحينئذ لا تكون معتبرة فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم أنها انما تعتبر حيث يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم للتوسطة لبيان ماهو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما ما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جدا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليتأمل اه وما ذكره بعد ذلك من مناف لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء أو اللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن الفنى من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية فلعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفنى تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أى بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعاً مستعمل في اللازم وان كانت الكناية قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينتقل منه الى اللازم فليتأمل اه سم في حواشى المطول قال يس قال شيخنا ولك

اللسان سهواً) فيه أن التعبير بالمراد يشعر بالقصد فهو خارج به (قوله وان لم يكونا مرادين) الوارد للحال (قوله في ضمن) متعلق بفهم (قوله وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها) أى من جهة الدلالة العقلية بل من جهة الدلالة على الجزء واللازم استقلالاً وقصدا وهذه دلالة مطابقة أصلها دلالة عقلية والدلالة التي أصلها الدلالة العقلية تجري فيها الوضوح والخفاء كما يجري في أصلها والذي لا يجري فيها الوضوح والخفاء انما هى الدلالة المطابقة التي ليس أصلها الدلالة العقلية فذكرهم الدلالة العقلية لكونها وسيلة لدلالة المجاز والكناية (قوله وان أفاده) أى الغير (قوله وان لم يكن الجزء الخ) غاية للتعميم أى سواء كان كل من الجزء واللازم مرادا أولا (قوله وحينئذ) أى حين اذ لا يكون كل من الجزء واللازم مرادا (قوله لا اعتبار) أى لاجل اعتبار (قوله لبيان ماهو المعتبر) أى الذى هو أحد قسمي كل من دلالة التضمن والالتزام (قوله حينئذ) أى حين اذ كان كل من الجزء واللازم هو المراد (قوله وحينئذ يشكل الحال جدا الخ) لك أن تقول لا اشكال أصلاً ما أولاً ولا فلان سلم أن دلالة التضمن والالتزام عند البيانين خاصة بما اذ لم يكن الجزء واللازم مرادا ولولاهما نقول المقصود تقسيم الدلالة الى مطابقة وغير متفرعة عن عقلية والى عقلية اما بحسب نفسها أو بحسب أصلها كما في المجاز والكناية واما

أن نحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملا فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكناية بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف أن الكناية لا حقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاتقان اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والا فكل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الأب على الابن والعكس كذلك في يس (قوله وضع له) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان لل لازم الخ) فالمراد بال لازم ما لا ينفك عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقامت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطالع عليه فجعل القرينة دليل الاقامة اه أطول ولا يخفى أنه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ) وعند السكاكي الانتقال في الكناية من اللزم الى المزموم وسيأتي بيانه (قوله اذ دلالة لل لازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اه سم وهو تعليل لمخدوف أي لامن اللزم الى المزموم اذ دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى أن دلالة فيما اذا كان مساويا لكونه مزموما لانه مع التساوي يكون كل لازم مزموما اه سم (قوله الآن ارادة الموضوع الخ) أي بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي التقسيم المتقدم وقال في الاطول المقصود وجه التقديم في البحث لافي التقسيم فالتقديم في التقسيم لتقدم في البحث على أن مفهومه وجودي ومفهوما عدي اه أي والوجودي أشرف (قوله مقدم على الكل طبعيا) أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أي معناها الذي لا بد من ارادته منها فلا تنافي بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول

بحسب نفسها فقط ويكون هذا القسم توطئة للدلالة المجاز والكناية لتفرعها عنه وكونه وسيلة اليها وعلى أي حال فالعقلية وما تفرع عليها محل التفاوت بالوضوح والخفاء (قوله لكن مذهب المصنف الخ) أي لان الكناية عنده مستعملة في لازم ما وضع له لقرينة غير مانعة فتكون لا ولا وحينئذ فلا يصح حمل كلامه على الاعمال لانه لا يوافق مذهبه (قوله رحمه الله لازم ما وضع له) ظاهر هذا الكلام يدل على أن الواجب في المجاز أن يذكر المزموم ويراد اللزم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من أقسامه على ما سيجيء اه مطول وقوله ظاهر هذا الكلام لان الظاهر كون القسم أخص مطلقا من المقسم ويجوز كونه أعم منه اه عبد الحكيم وقوله لا يصح ظاهرا أي ويصح تأويله لانه لا بد في جميع أقسامه من العلاقة المصححة للانتقال وهو المراد بال لزوم ههنا وفي بيان أنواع العلاقة ما هو قسم منه كما سيجيء اه عبد الحكيم (قوله جرت على غير إلى آخره) هذا ظاهر ان كان في وضع ضمير عائد على اللفظ على أنه نائب فاعل اما على أن الجار والمجرور نائب فاعل فلا اذ لم ترفع الصلة أو الصفة ضمير غير الموصول أو الموصوف الا أن يقال هي جارية على الغير في المعنى (قوله فالمراد بال لازم ما لا ينفك الخ) أي وليس المراد به الخارج الذي لا ينفك لانه حينئذ لا يشمل التضمن فهو تقييد على ادخال التضمن وحينئذ فقوله في الجملة معناه أعم من أن يكون خارجا أو داخلا (قوله رحمه الله من حيث انه لازم) أما من حيث أنه مزموم ولو بواسطة قرينة فيدل (قوله مع أنه ليس بعلة الكل) واللو كان علة لكان من باب تقدم العلة على المعلول لامن

لازم ما وضع له) سواء كان اللزم داخلا كما في التضمن أو خارجا كما في الالتزام (ان قامت قرينة على عدم ارادته) أي ارادة ما وضع له (فجاز والا فكناية) فعند المصنف انتقال في المجاز والكناية كليهما من المزموم الى اللزم اذ لا دلالة لل لازم من حيث انه لازم على المزموم الآن ارادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أي على الكناية (لان معناه) أي المجاز (بجزء معناها) أي الكناية لان معنى المجاز هو اللزم فقط ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللزم والمزموم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعيا فليقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا وانما قال بجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فان معنى الكناية ليس هو مجموع اللزم والمزموم بل هو اللزم مع جواز ارادة المزموم (ثم منه) أي من المجاز (ما ينبغي على التشبيه) وهي الاستعارة

الكنيانية من حيث هو مدلول الكنيانية ومن وجوه تقديم المجاز أنه أهم لكثرة مباحثه ومزيد دقائه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وينبني عليه وأنه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التي كان أصلها التشبيه) فذكر المشبه به وأريد به المشبه فصار استعارة اه مطول قال في الأطول فجعل أي الشارح معنى الانبناء على التشبيه أن حقيقة التشبيه ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه اه وكتب أيضا ما نصه احتراز عن التخيلية والمكنية على مذهب المصنف (قوله فتعين التعرض له) يقتضي أن التعرض للتشبيه لالذاته بل لانبناء الاستعارة عليه فينا في ما سمي أي من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وفوائد دجة لانه يقتضي أن التعرض له لذاته وقد تمنع المنافاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر وغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أي كالتعرض للمجاز والكنيانية (قوله قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة) يعني أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديم التشبيه على الكنيانية أن المجاز متقدم عليها أفاده في الأطول (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال قضية ما تقرر أن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا برأسه) قال السيد الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه

التي كان أصلها التشبيه
(فتعين التعرض له) أي
للتشبيه أيضا قبل التعرض
للمجاز الذي أحد أقسامه
الاستعارة المبنية على
التشبيه ولما كان في
التشبيه مباحث كثيرة
وفوائد دجة لم يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة بل
جعل مقصدا برأسه

باب التقديم بالطبع (قوله ان حقيقة التشبيه) أي أصله الذي لا تجوز فيه هو تركيب التشبيه فتركيب الاستعارة مسبوك من تركيب التشبيه وقال عبد الحكيم معنى قوله أصلها التشبيه أنها فرعه تترتب عليه لأنها مسبوك منه ولذا قال فذكر المشبه به وأريد به المشبه فخذ في المشبه دون المشبه به وضمير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه أو الى التشبيه بمعنى الكلام الدال عليه على سبيل الاستخدام اه وأرجع بعض المشايخ ضمير فصار للمشبه به وأنى بكان لان التشبيه في الاستعارة قد تنوسى (قوله احتراز عن التخيلية الخ) أي قوله التي كان أصلها التشبيه احتراز عن التخيلية لاختلاف التشبيه فيها أصلا لانها مجاز عقلي عنده كالقوم والمكنية لانها عنده هي عين التشبيه لاشتمالها على أصول التشبيه (قوله من جعله مقصدا برأسه) أي لذاته لا تبعها والالم ينحصر المقصد في الثلاثة اذ الفن مشتق على أمور أخر مقصودة بالتبع من تعريف العلم وما يبحث عنه فيه وضبط أبوابه فالمنحصر في الثلاثة انما هو المقصود بالذات فعنى كلام الشارح أخذ من المطول أنه مقدمة لأنه لكثرة المباحث والفوائد عدم مقصود بالذات على ما ذكره السكاكي وأشار الشارح في المطول الى اضطراب ما ذكره السكاكي لان تعيين التعرض لابتناء الاستعارة عليه يقتضي جعله مقدمة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية لان كثرة مباحث المقدمة لا تجعلها داخلية في المقاصد قال السيد الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن الخ ما نقله المحشى بعد (قوله ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على ما ذكر) قد علمت مما سبق أن هذا لا يفيد أنه مقصود لذاته من مقاصد الفن (قوله أصل برأسه) فيه نظرا للتشبيه من حيث انه كنيانية أو مجاز قسم من كل منهما لا أصل برأسه فسيم لهما ومن حيث ذاته ودلالته المطابقة للمجاز ولا كنيانية بل هو من أفراد الحقيقة التي ليست من أصول الفن ومن حيث انه أريد به لازم مع جواز ارادته مع بيان يراد بنحو وجهه كالبدرا أنه في غاية الحسن ونهاية اللطافة يكون الصواب أو الأولى جعله من

من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن لا اشكال في اختلافه في ذلك ان قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وأنه ليس المقصود بها معانيها الوضعية فان قولك مثلا وجهه كاليد لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد أن ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن إرادة هذا المعنى لا تنافي إرادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح أما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية وأن المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره السارح في شرح المفتاح وصدر به السيد في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من أن الاختلاف في الوضوح والخفاء انما يتأني بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفري وغيره (قوله فانحصر في الثلاثة) أورد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانها ليست مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا مجازا ولا كناية اه أطول وفي يس نقلا عن بعض

(فانحصر) المقصود
من علم البيان (في الثلاثة)
التشبيه والمجاز والكناية

هذه الخبئية قسمان الكناية تقبيل للدلالة لا أقسام لأصلا فسيها لها بان يراد بالكناية ما يقابله لا ما يعمله كما نقله قدس سره عن بعض الافاضل وما فيه من النكت واللطائف فن حيث وقوعه مجازا أو كناية فهو قسم من أحدهما لا من حيث انه في نفسه تشبيه اذ غايته في نفسه أنه معنى غريب أو لطيف أو عجيب أو حسن أو قبيح بحيث انه مما يحسن الكلام وقديقه ضيه الحال فيرجع من حيث انه من مقتضياته الى فن المعاني ومن حيث انه محسن الى فن البديع ومن حيث انه في نفسه حسن الى فن التعريف به ما يستحسن في نفسه من أنواع الكلام كفن المحاورات والمقامات ودواوين الادبيات فبالجملة لا سبيل الى جعله مقصدا بالذات من مقاصد فن البيان اه معاوية وقوله ومن حيث انه أراده لازم ما وضع له الخ ليعني عنه قوله قبل ومن حيث انه كناية (قوله من النكت الخ) أي كما ستطلع عليه في مباحثه اه عبد الحكيم (قوله وله مراتب الخ) أي باعتبار ذكر أركانه وحذفها اه عبد الحكيم أي فيقال زيد كالبحر في السخاء وزيد كالبحر وزيد بحر وأوضحهما صرح فيه بالوجه والاداة وأخفاها وهو أو كدها ما حذفاه (قوله أن دلالات التشبيهات وضعية) أي من حيث انها تشبيهات وانما قلنا ذلك لانه يجوز أن يكون تشبيه شيئا آخر كناية عن معنى يستتبعه التشبيه المذكور كذا أفاده السيد في شرحه للمفتاح وحواشيه اه عبد الحكيم (قوله لما تقدم من أن الاختلاف الخ) أي فكيف يصح ذلك مع أن التشبيه حصل فيه ذلك الاختلاف مع كون دلالاته وضعية قال معاوية ولا يخفى أنه ان ذكرت أركانه كلها ولتقديره في نظم الكلام فلا خفاء فيه من حيث انه تشبيه بل من حيث التقدير أو من حيث انه كناية ان وقع كناية وان حذف أحد طرفيه لفظا أو تقديره فتم استعارة لا مجرد تشبيه وان حذف أداته كزيد أسد فتم استعارة في التركيب كما مر لنا في أحوال الاسناد ويأتي وان حذف وجهه فتم اما كناية بعموم الوجه ادعاء ظاهر ياعن خصوصه أو مجاز مرسل باستعمال المطلق في المقيد فلا تشبيه يكون فيه خفاء في دلالاته مطابقة وليست شعري كيف يتصور الخفاء فيها فحينئذ يتم ما تقدم من أن الاختلاف في الوضوح والخفاء انما يتأني بالدلالات العقلية اه وفيه نوع تساهل وذلك كما في قوله وان حذف أحد طرفيه لفظا وتقديره فتم استعارة لا مجرد تشبيه فان ظاهره أن ثم استعارة وتشبيه اصطلاحى مع أن التشبيه اصطلاحى لا بدله من الأركان ولتقديره (قوله أورد على الحصر الخ) يمكن أن المراد انحصار المهم في الثلاثة فلا يرد ما ذكره اه شيخنا (قوله ليست مما يدخل الخ) أي لانها

المحققين ممن كتب على المطول أنها داخلية في التشبيه وأن أفرادها عنه للاختلاف في حقيقتها واشتمالها على لطائف ودقائق اه وأقول يردده قول المصنف فيما يأتي والمراد ههنا الخ فتأمل

التشبيه المضمرة في النفس وهو غير التشبيه الذي الكلام فيه اذ هو الدلالة على مشاركة أمر إلى آخره وبهذا تعلم ما فينا نقله يس بعد عن بعض المحققين (قوله يردده إلى آخره) فيه تسليم أن الكناية على مذهبه داخلية في التشبيه بمعنى الدلالة وأن الخروج إنما هو بقوله المذكور والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

﴿ نم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع ﴾ وأوله التشبيه

﴿ فهرست الجزء الثالث ﴾

﴿ من تقرير الشمس الانبأى على شرح سعد الدين التفتازانى وحاشية البنائى عليه ﴾

صحيحة	
٢	أحوال متعلقات الفعل
٧	وهو ضربان الخ
١٣	ثم الحذف إما للبيان الخ
٢٨	والخصيص لازم للتقديم غالباً
٣٤	وتقديم بعض معمولاته على بعض لأن أصله الخ
٣٥	القصر حقيقى أو غير حقيقى
٣٨	وكل منهما نوعان الخ
٥٤	وشروط قصر الموصوف على الصفة الخ
٥٨	وللقصر طرق الخ
٩٤	الانشاء
١٠٢	وأنواع كثيرة منها التمنى الخ
١١٠	والالفاظ الموضوعية له الهمزة وهل الخ
١٨٧	تنبيه الانشاء كالتخبر فى كثير مما ذكر الخ
١٨٨	الفصل والوصل
٣٠٥	تذنيب أصل الحال المنتقلة الخ
٣٣٩	الباب الثامن الإيجاز والاطناب والمساواة
٣٤٨	فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف الخ
٣٦١	المساواة
٣٧٧	والاطناب إما بالايضاح الخ
٣٨٦	تعريف الأفعال
٣٨٨	التذليل
٣٩٠	التكميل
٣٩١	التمقيم
٣٩٩	الفن الثانى علم البيان
٤٠٨	تقسيم الدلالة الخ

